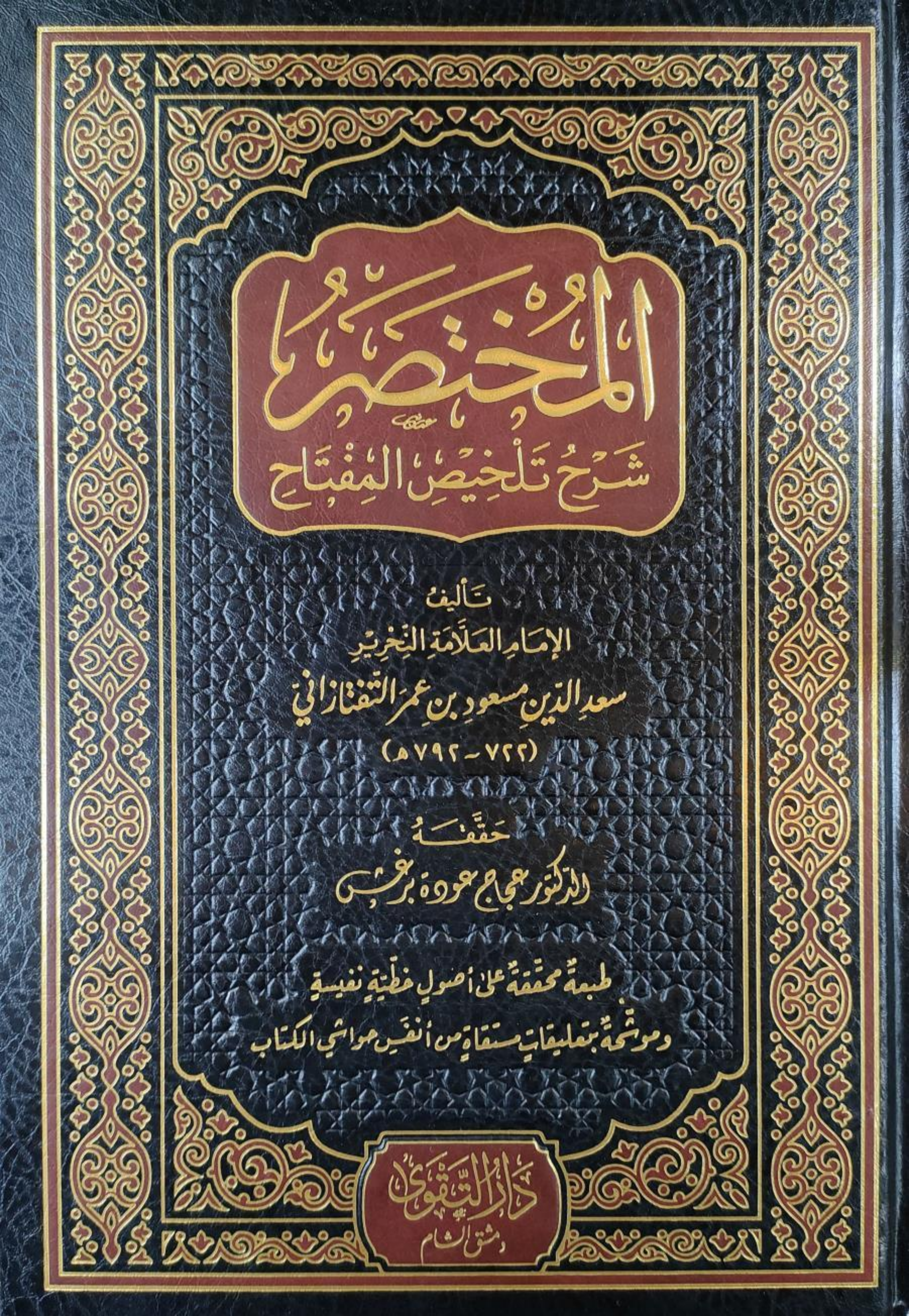
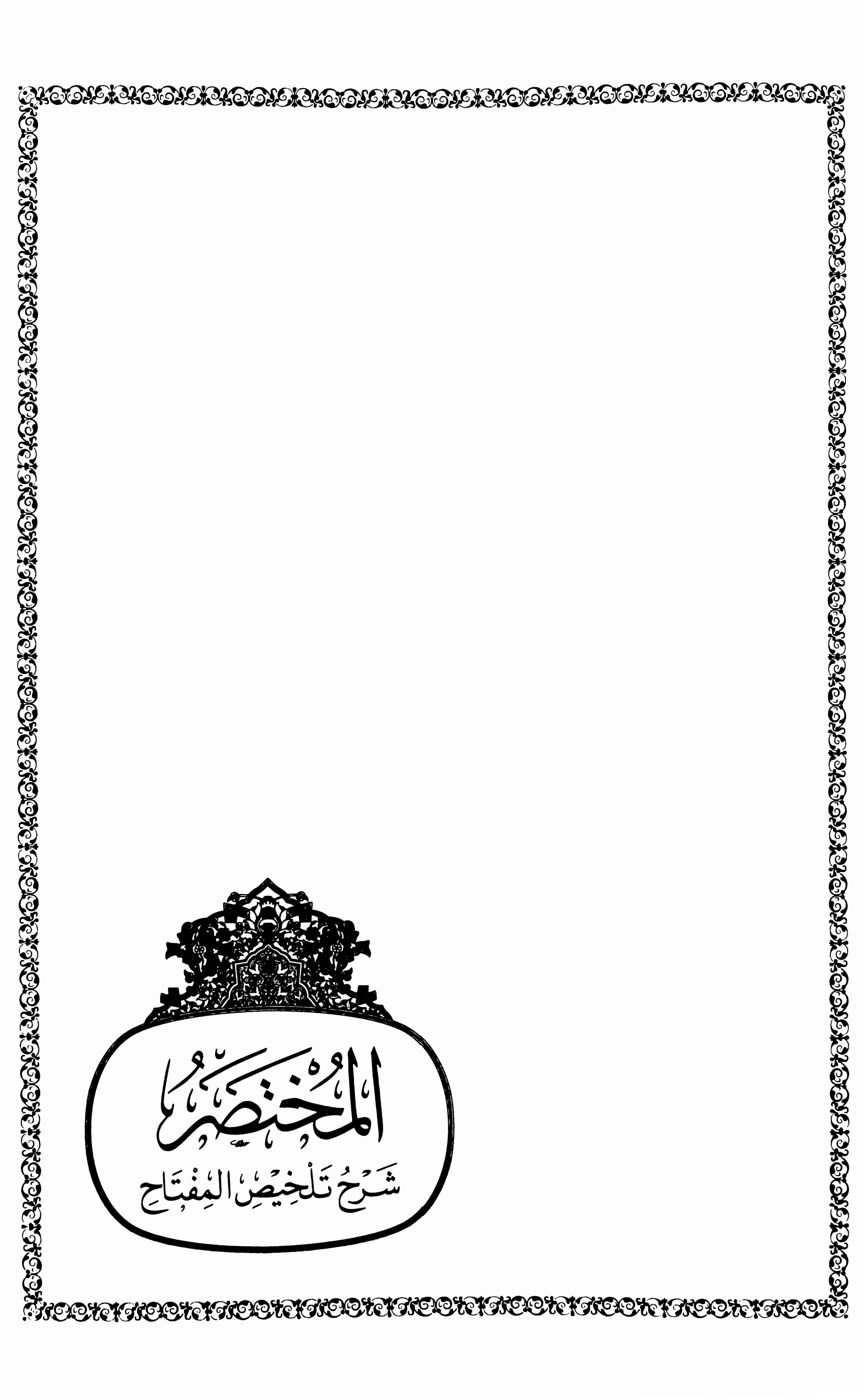
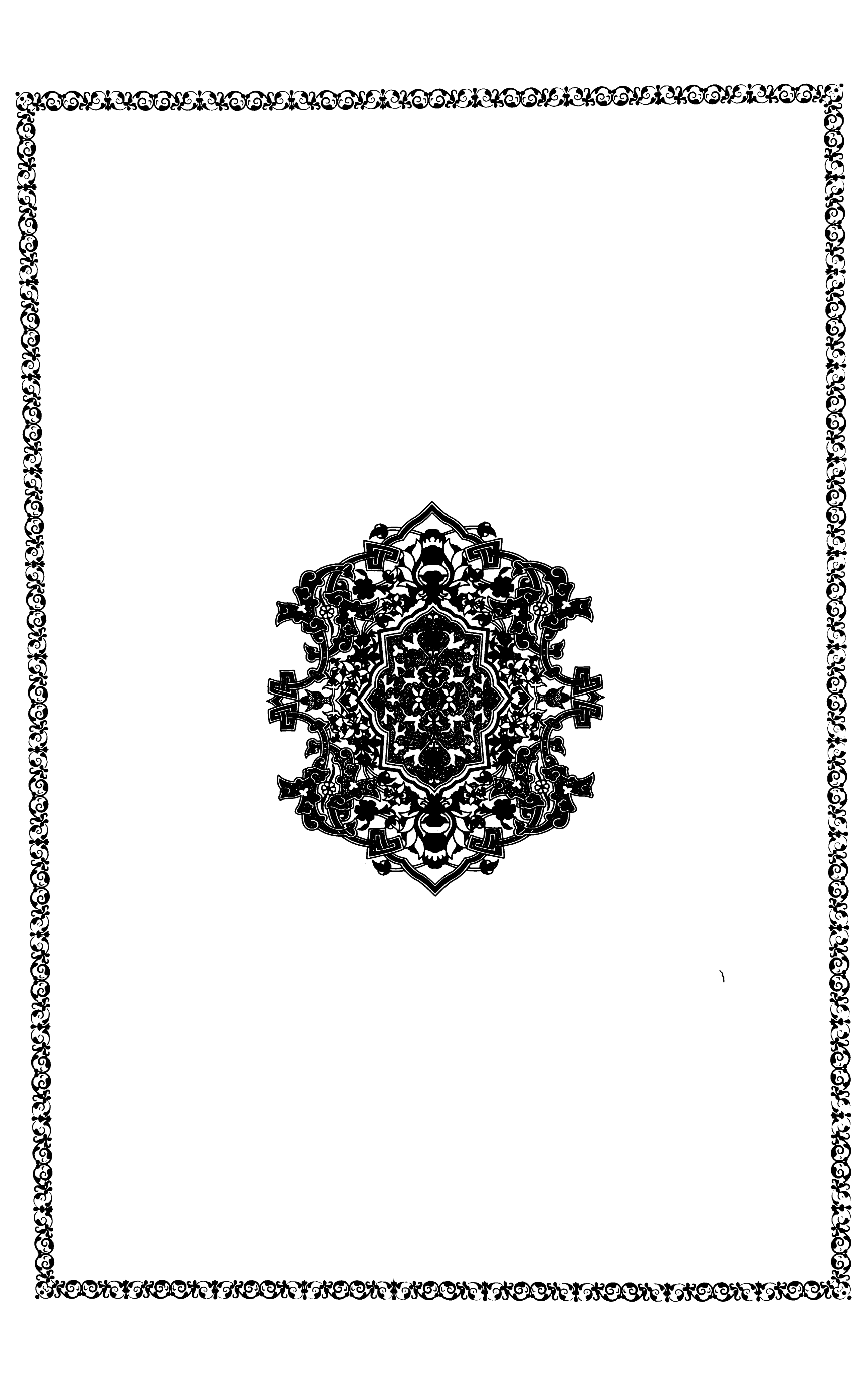

المختصر
شرح تلخيص المفتاح
تأليف
الإمام العلامة النحرير
سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
(٧٢٢-٧٩٢هـ)
حققه
الدكتور عجاج عودة برغش
طبعة محققة على أصول خطية نفيسة
وموشحة بتعليقات مستقاة من أنفس حواشي الكتاب
دار التقوى
دمشق الشام


المختصر
شرح تلخيص المفتاح



المختصر

شرح تلخيص المفتاح

تأليف

الإمام العلامة النحرير

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

(٧٢٢ - ٧٩٢ هـ)

حققه

الدكتور عجاج عودة برغش

طبعة محققة على أصول خطية نفيسة
وموشحة بتعليقات مستقاة من أنفس حواشي الكتاب

دار التقوى
دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: المختصر شرح تلخيص المفتاح

المؤلف: سعد الدين التفتازاني

الطبعة الأولى: ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

الرقم الدولي: 978-9933-610-13-5

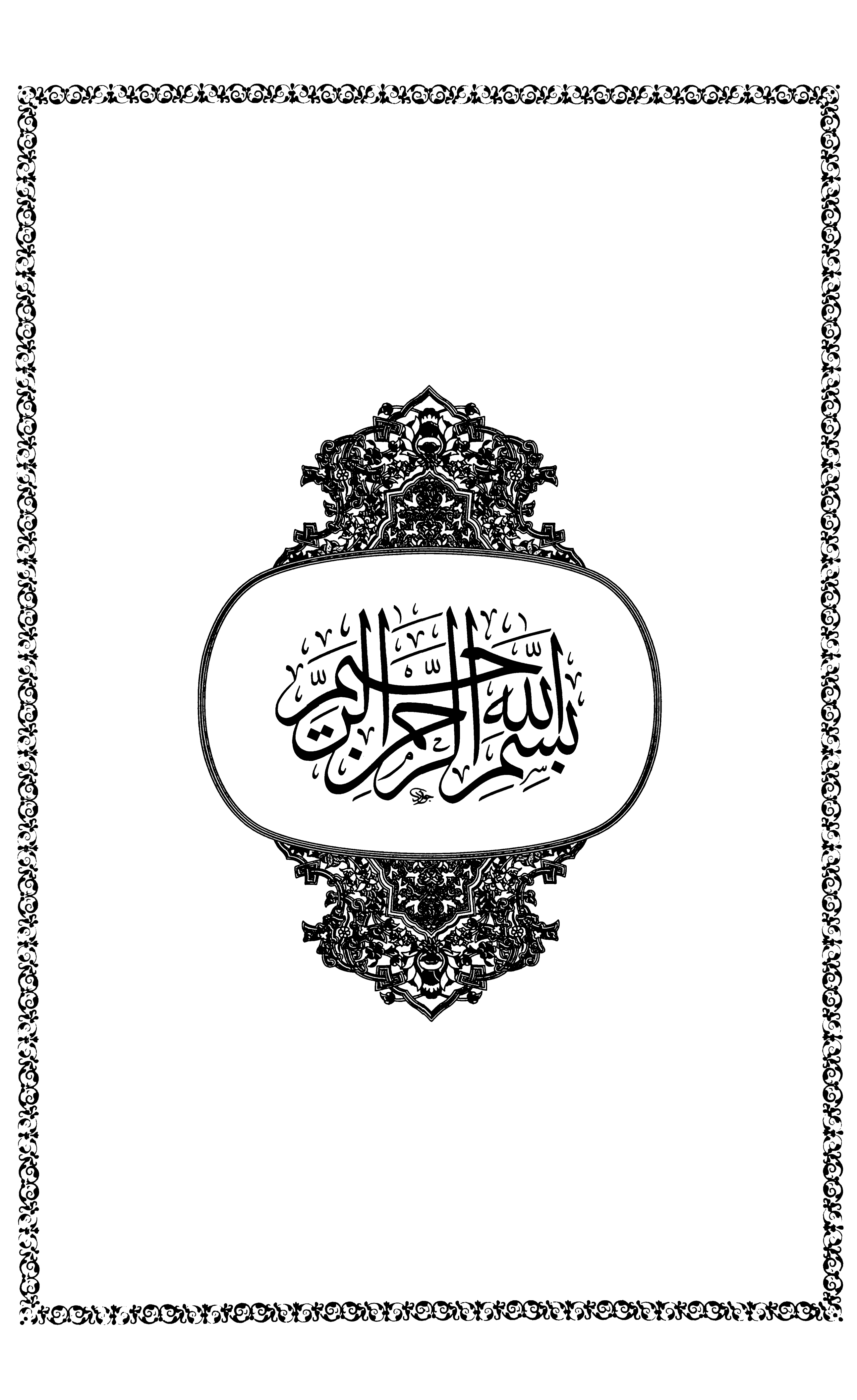


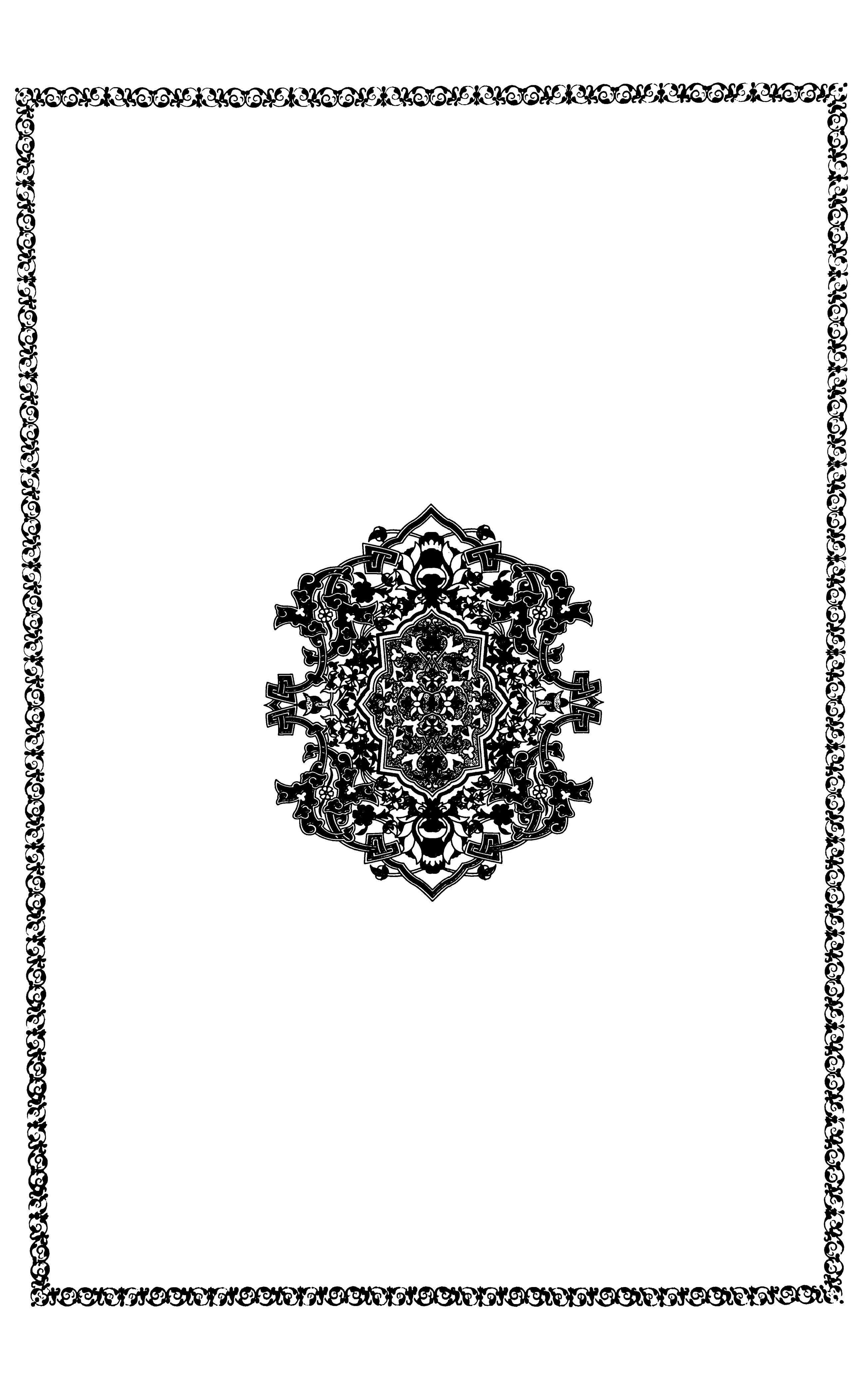


هاتف: ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب: ٣٠٧٢١

جوال: ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+

daraltaqwa.pu@gmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم



بين يدي الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

خيرُ خبرٍ يُوشَّح به صدرُ الكلام ، وأحسنُ حديث يُرشَّح لمقتضى المقام . . **حمدُ الله** الذي خلق الإنسان علَّمه البيان ، وأتمَّ له الإحسان فألهمه التِّبيان .

ثم الصلاة والسلام علىٰ أشرف من استلَّه من سُلالة عدنان ، وأفضل من استودعه فصاحةَ البيان وسماحة البَنان ، أرسله بأصحِّ الآيات ، وأوضح البيِّنات ، وخصَّصه بأفصح اللغات ، وأتمِّ البلاغات ، وابتعثه بكتاب أعجز مَصاقعَ الفُصحاء ممَّن نشؤوا في ظلال الرِّماح ، وأخرس شقاشقَ البُلغاء ممَّن تغذَّوا بلِبان اللِّقاح [1]

وعلىٰ آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السَّبق في مضمار البلاغة والبراعة ، ومن تبعهم بإحسان وسار علىٰ نهجهم وهديهم إلىٰ قيام الساعة .

أمَّا بعد :

فإن علم البلاغة من أجلِّ العلوم قدراً ، وأدقِّها سرّاً ؛ إذ به تُعرَف دقائق العربيَّة وأسرارُها ، وتُكشَف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارُها ، وهـٰذا وسيلة إلىٰ تصديق النبيِّ عليه الصلاة والسلام ، وهو وسيلةٌ إلى الفوز بجميع السعادات الدنيويَّة والأخرويَّة .

هـٰذا ؛ ولا يخفىٰ علىٰ من كان ذا دراية بالكتب المصنَّفة في هـٰذا العلم . . أن كتاب « تلخيص المفتاح » للعلامة جلال الدين القزويني من أعظم ما صُنِّف فيه من الكتب المشهورة نفعاً ؛ لما اشتمل عليه من حسن الترتيب ، وتمام التحرير والتهذيب ، وجمعِ

---

(١) هـٰذا السجع مفاد من ديباجة « شرح المفتاح » للإمام السعد ، وسيطبع قريباً في دار التقوىٰ بإذن الله تعالىٰ ، وبعضه فيما سيأتي مفاد من ديباجتي « التلخيص » و« المختصر » مع شيء من التصرُّف .

الأصول والمَعاقد ، مع ما يُحتاج إليه من الأمثلة والشواهد .

وقد حوىٰ هٰذا الكتاب ـ علىٰ ما فيه من اختصار العبارة ، ووَجازة الإشارة ـ ما في القسم الثالث من « مفتاح العلوم » للعلامة السكاكي ؛ من الجواهر والفرائد ، وزاد علىٰ ذلك زيادات مستحسَنة وفوائد .

فتلقَّاه العلماء الفُحول ، بالإعجاب والثناء والقبول ، وأكبَّ علىٰ درسه وحفظِه أرباب المعقول والمنقول ، فتربَّع علىٰ عرش العناية والاهتمام ، وصار كأصله مَحَطَّ رِحال العقول والأفهام ؛ ما بين شارح وناظم ومختصِر ، وعلىٰ تخريج أبياته وشرحها مقتصِر .

ومن أجلِّ شروحه على الإطلاق وأفخرِها ، وأكثرِها نفعاً وتداولاً وأشهرِها . . شرحان عظيمان للإمام الكبير ، والعلامة النحرير ؛ سعد الدين التفتازاني :

أوَّلهما : يُعرَف بـ « المطوَّل » ، وهو شرح ممزوج عظيم القدر والنفع ، غزير الفوائد والتحقيقات ، وعليه حواشٍ كثيرة للعلماء .

والثاني : يُعرَف بـ « المختصَر » ؛ لاختصاره من الأوَّل ، مع بعض الزيادات ، والفوائد المهمَّات ، وهو أيضاً شرح ممزوج .

وقد فاز هٰذا الشرح الثاني بالمحلِّ الأسنىٰ ، وكان له في مجالس العلم والتدريس في كل عصر القِدْحُ المعلَّىٰ ؛ لما اشتمل عليه من حسن السبك ولطف التعبير ، وسَداد الفكرة ودقَّة الشرح والتقرير ، مع الاختصار الذي تميل إليه النفوس بعد تقاصر الهمم وتقاعد العزائم عن النظر في المطوَّلات .

ولذلك صرفَتْ إليه دار التقوىٰ ـ عمَرَها الله ـ عِنانَ العناية ، ولم تألُ جهداً في إخراجه بأبهىٰ حُلَّة ، محقَّقاً علىٰ أنفس النسخ الخطِّية ، ومصحوباً بتعليقات نفيسة مختارة من أهمِّ الحواشي التي كُتبت عليه ؛ فجاء بحمد الله يروق النواظر ، ويُرهِف البصائر .

فدونَك يا طالب علم البلاغة كتاباً هو غاية مأمول طلاب العلم والعلماء ، ولَبِنة رصينة في بناء العلوم الإسلامية أعظِمْ به من بناء !

والله تعالىٰ نسأل أن يمنَّ علينا في هٰذا العمل بالقبول والرِّضوان ، وأن يجعله منارة يهتدي بها من أراد الوقوف علىٰ سر إعجاز القرآن ، والالتحاقَ بركب أهل الذَّوق والتحقيق من علماء البيان ، إنه أهل الفضل والجود والإحسان .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

❁ ❁ ❁

ترجمة
الإمام جلال الدين القزويني
صاحب « التلخيص »

اسمه ومولده

هو قاضي القضاة ، العلامة ذو الفنون : **جلال الدين** ، **أبو عبد الله** ، **محمد بن عبد الرحمـٰن بن عمر القزوينيُّ** ، **الشافعيُّ** ، **المعروفُ بخطيب دمشق**[1]

أصله من قزوينَ ، **وولادته كانت بالموصل سنة (٦٦٦هـ)** .

نشأته وسيرته العلمية

نشأ الإمام القزويني في بيت علم وفضل ؛ فأبوه وأخوه قاضيان ، وقد سكن الرومَ معهما ، واشتغل وتفقَّه حتىٰ وليَ قضاء ناحية بالروم **وله دون العشرين** .

ثم قَدِمَ دمشق من بلاده أيام التتر هو وأخوه قاضي القضاة إمام الدِّين عمر ، **وأعاد بالمدرسة البادَرَائيَّة** عند الشيخ **برهان الدِّين الفَزاريِّ**[2]

---

(١) ذكر هـٰذا اللقب حاجي خليفة في « كشف الظنون » (١/ ٤٧٣) .

(٢) هو الشيخ الإمام إبراهيم بن عبد الرحمـٰن بن إبراهيم الفزاري ، قرأ علىٰ أبيه الشيخ تاج الدين الفزاري ، فبرع في مذهب الشافعية ، وأتقن العربية ، وقرأ الأصول وتفنَّن ، وتخرَّج به الفضلاء ، وأذن لجماعة ، وانتهت إليه رئاسة المذهب ، وله تعليق نفيس على « التنبيه » ، فيه من الفوائد ما ليس في غيره ، وله تعليق علىٰ « مختصر ابن الحاجب » في أصول الفقه ، وله مصنفات غير ذلك كبار ، توفي سنة (٧٢٩ هـ) انظر « الوافي بالوفيات » (٦/ ٣٠) ، و« طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٩/ ٣١٣) ، و« البداية والنهاية » (١٤/ ١٤٦) ، و« الدرر الكامنة » (١/ ٣٦) .

سمعَ : من الشيخ عزِّ الدِّين **الفاروثيِّ** وطائفةٍ[1] ، **وأخذ المعقولَ** عن شمس الدِّين **الأَيْكيِّ** وغيرِه[2] ، **وخرَّج له البِرْزاليُّ** جزءاً من حديثه[3] ، وحدَّث به .

تفقَّه واشتغل في الفنون ، **وأتقن الأصول والعربيَّة والمعانيَ والبيان** ، وناظرَ وأشغلَ بدمشق ، **وتخرَّج به الأصحاب** ، وكان يُرغِّب الناس في الاشتغال بأصول الفقه ، والمعاني والبيان ، وكان يحبُّ الأدب ويُحاضِر به ، **وله فيه ذوقٌ** ، ويستحضر نكته .

ناب في القضاء بدمشق عن أخيه إمام الدِّين عمر ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين بن صَصْرىٰ ، ثم وليَ خطابةَ دمشق ، **ثم قضاءَ القضاة** بها ، ثم انتقل إلىٰ قضاء القضاة بالديار المصريَّة لمَّا أضرَّ القاضي بدرُ الدين بن جَمَاعةَ ، فأقام بها مدَّة ، ثم صُرِف عنها وأُعيد إلىٰ قضاء الشام .

وكان جواداً ، وفي أيام ولايته للقضاء **صرفَ مال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين** ، وأحسن إلى المصريِّين والشاميِّين ، وكان لهم ذخراً وملجأً ، وكان كثير المكارم والتصدُّق والبرِّ ، **وكان محبَّباً إلى الناس** ، لـٰكنهم كانوا يُكثرون الشكوىٰ من أولاده .

---

(١) هو الشيخ الإمام العابد الزاهد عز الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عمر الفاروثي الواسطي ، سمع الحديث ورحل فيه ، وكانت له فيه يد جيِّدة ، وسمع منه البرزالي كثيراً ، وكانت له اليد الطولىٰ في التفسير والفقه والوعظ والبلاغة ، وقرأ القراءات العشر ، توفي سنة (٦٩٤هـ) انظر « الوافي بالوفيات » (٦/١٣٨ ـ ١٣٩) ، و« طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٨/٦ ـ ٨) ، و« البداية والنهاية » (١٣/٣٤٢) .

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن محمد الفارسي ، المعروف بالأيكي ، أحد الفضلاء البارعين في علم الأصلين والمنطق ، توفي سنة (٦٩٧ هـ) ، ودُفن بمقبرة الصوفية ، وحضر جنازته خلق كثير ، وكان معظَّماً في نفوس كثير من العلماء وغيرهم . انظر « البداية والنهاية » (١٣/٣٤٢) .

(٣) الحافظ الكبير المؤرِّخ علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي ، أمعن في طلب الحديث ، ودار على الشيوخ ، ورحل إلى الأمصار ، وأخذ عن الحفاظ ، ووليَ تدريس الحديث بمواضع ، وألَّف تاريخاً جعله ذيلاً علىٰ « تاريخ أبي شامة » ، وجمع لنفسه ثبتاً في بضع وعشرين مجلداً ، بلغ عدد مشايخه بالسماع ألفي نفس ، وبالإجازة أكثر من ألف ، وجمعَهم في معجم ، وانتفع به المحدِّثون من زمانه إلىٰ آخر القرن ، توفي سنة (٧٣٩ هـ) انظر « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (١٠/٣٨١ ـ ٣٨٣) ، و« الدرر الكامنة » (٤/٢٧٧ ـ ٢٧٩) ، و« النجوم الزاهرة » (٩/٣١٩) ، و« البدر الطالع » (٢/٥١) .

مؤلفاته

لم يكن الإمام القزوينيُّ مكثراً من التأليف ، لـٰكنَّه ترك مؤلَّفاتٍ في البلاغة كُتِب لها القبول ، وذاع صيتُها وانتشرت في الآفاق ، وصارت متوناً علميَّة معتمَدة تتصدَّر مجالس العلم والتدريس ، ويتسابق العلماء والفضلاء في تدريسها وشرحها .

وإليك هـٰذه المؤلَّفاتِ :

ـ « **تلخيص المفتاح** » ، اختصر فيه القسم الثالث من « مفتاح العلوم » للسكاكي ، وسيأتي الحديث عن هـٰذا الكتاب مفصَّلاً[1]

ـ « **الإيضاح** » ؛ وهو شرح لكتابه « تلخيص المفتاح » ، جعله علىٰ ترتيب « التلخيص » ، وأوضح فيه مواضعه المشكلة ، وفصَّل معانيه المجمَلة ، وزاد من كلام الشيخ عبد القاهر في كتابيه : « أسرار البلاغة » و« دلائل الإعجاز » ، ومن كلام غيره ، وممَّا فتح الله به عليه . . فوائدَ لا توجد في « التلخيص » وأصله[2]

ـ « **الشَّذْر المَرْجاني من شعر الأَرَّجاني** »[3] ، وهو اختصار لـ « ديوان الأَرَّجاني » ، وكان القزويني يعظِّم الأرَّجانيَّ ، ويرىٰ أنه من مَفاخر العجم .

ثناء العلماء عليه

من ينظر في ترجمة القزوينيِّ في كتب التراجم تطالعه سيرةٌ زكيَّة عَطِرة لعالم ربَّانيٍّ راسخ في العلم والقضاء والفتوىٰ ، محبَّب إلى الناس ، حريص علىٰ فعل الخير ، وقد أثنىٰ عليه العلماء ، وشهدوا له بالتقدُّم في العلم والفضل :

فقال فيه الصفديُّ : (**وبالجملة : فكان من كَمَلة الزمان وأفراد العصر في مجموعه**)[4].

---

(١) انظر (ص٣٩ـ ٤٢) .

(٢) انظر ديباجة « الإيضاح » (ص١١) .

(٣) وفي بعض المصادر : (السُّور) بدل (الشذر) ، والشَّذْر : قطع من الذهب تُلقَط من معدنه بلا إذابة للحجارة ، أو هو اللؤلؤ الصغار . انظر « تاج العروس » (ش ذ ر) .

(٤) الوافي بالوفيات (٣/ ١٩٩) .

وقال فيه التاج السبكيُّ : (وكان رجلاً فاضلاً متفنِّناً ، له مَكارمُ وسؤدد)[1]

وقال فيه الحافظ ابن كثير : (وكانت له يدٌ طُولىٰ في المعاني والبيان ، ويُفتي كثيراً)[2]

وقال فيه الحافظ ابن حجر : (وكان فَهِماً ذكيّاً ، فصيحاً مفوَّهاً . . . وكان جميلَ المحاضرة ، حسنَ الملتقىٰ ، جواداً ، حُلوَ العبارة ، حادَّ الذِّهن ، جيِّد البحث مُنصِفاً فيه ، مع الذكاء والذَّوق في الأدب)[3]

وفاته

نُقِل الإمام القزويني من مصرَ إلىٰ قضاء الشام سنة ثمان وثلاثين وسبع مئة بسبب أولاده ، وخصوصاً ابنَه عبد الله ؛ فإنه أسرف في الرِّشوة واللَّهو ، وعمَّر داراً فصرف عليها فوق العشرين ألفَ دينار ، فعظُمت الشناعة ، فأقام القزويني قليلاً ، وتعلَّل وأصابه فالج ، فمات منه رحمه الله تعالىٰ في منتصف جمادى الأولىٰ سنة (٧٣٩ هـ) .

ودُفن بمقبرة الصوفيَّة ، وشيَّع جنازته خلق عظيم ، وكثُر التأسُّف عليه ؛ لِمَا كان فيه من الحِلم والمكارم ، وعدم الشرِّ ، وعدم مجازاة المُسيء إلا بالإحسان[4]

وللشعراء فيه الكثيرُ من المدائح والمراثي[5]



(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ (٩/ ١٥٨) .

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ١٨٥) .

(٣) الدرر الكامنة (٥/ ٢٥٠) .

(٤) انظر في ترجمة القزويني « الوافي بالوفيات » (٣/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) ، و« طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٩/ ١٥٨ ـ ١٦١) ، و« البداية والنهاية » (١٤/ ١٨٥) ، و« الدرر الكامنة » (٥/ ٢٤٩ ـ ٢٥٣) ، و« النجوم الزاهرة » (٩/ ٣١٨) ، و« كشف الظنون » (١/ ٤٧٣) ، و« الأعلام » (٦/ ١٩٢) .

(٥) ومن جملة المدائح : قصيدة للصفدي أوردها التاج السبكي في « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٩/ ١٦٠ ـ ١٦١) .

ترجمة
الإمام سعد الدين التفتازاني [1]

ريحانةُ الأصوليِّين والمتكلِّمين ، وإمامُ النحويِّين والصرفيِّين والبلاغيِّين ، وعمدة المحقِّقين والمدقِّقين ؛ سعدُ الدين[2] ، أبو سعيد[3] ، مسعودُ بن عمرَ بن عبد الله[4] ، التفتازانيُّ ولادةً ، السمرقنديُّ عيشةً ووفاةً ، السَّرَخْسيُّ مدفناً[5] .

---

(١) هـٰذه الترجمة مستفادة من مقدمات « شرح العقائد النسفية » المطبوع بدار التقوىٰ بتحقيق الشيخ الفاضل أنس الشرفاوي ، مع تصرف يسير وبعض الإضافات التي تناسب الكتاب .

(٢) هـٰذا لقبُهُ الذي عُرف به واشتَهر ، وزوَّقه الأدنه وي في « طبقات المفسرين » (ص ٣٠١) فقال : (سعد الحق والدين) ، وملا زاده ـ كما نقل صاحب « البدر الطالع » (٢/ ٣٠٤) ـ حيث قال : (سعد الملة والدين) ، ولقَّبه في « الدرر الكامنة » (٤/ ٣٣٢) بـ (تاج الدين) .

(٣) كذا ذكر كنيته بلاغاً العلامةُ الكفوي في « كتائب أعلام الأخيار » (٢/ق ١٤٤) ، ويعرف بـ « طبقات الكفوي » ، ولم يفرد له ترجمة ، بل ذكره في ترجمة السيد السند الشريف الجرجاني ، هـٰذا ؛ ويعدُّ كتاب « الفوائد البهية » للكنوي مختصراً لـ « طبقات الكفوي » .

(٤) وقد صرَّح العلامة السعد باسمه واسم أبيه في طالعة خطبة كتابنا هـٰذا (ص٨٥) ، و« شرح تصريف العزي » (ص ٦٩) ، وقد نبَّهَ العلامة اللكنوي في « الفوائد البهية » (ص ١٣٥) علىٰ خطأ وقع للشيخ علي القاري عند ذكره للسعد في « طبقات الحنفية » ، فقال : (لـٰكنه قلب ، فجعل اسم أبيه اسمه ، واسمه اسم أبيه ، فقال في حرف العين : عمر بن مسعود ؛ سعد الدين التفتازاني) ، وزاد في « الدليل الشافي » (٢/ ٧٣٤) فقال : (ابن زين الدين) .

(٥) ذكره الحافظ في « الدرر الكامنة » (٤/ ٣٣٢) بقوله : (محمود بن عمر بن عبد الله الفارسي الشيخ تاج الدين التفتازاني) دون زيادة ، ولعل الشوكاني وهم حينما نسب في « البدر الطالع » (٢/ ٣٠٥) الحافظَ ابن حجر إلى الغفلة عن ترجمة هـٰذا الإمام الكبير ، أو أنَّ النسخة المطبوعة زيد فيها هـٰذا السطر من ترجمته ، نعم ؛ ترجمة العلامة السعد المفصَّلة في مطبوع « الدرر الكامنة » (٤/ ٣٥٠) ليست للحافظ ابن حجر ، بل هي ملحقة من بعض تلامذته ومنقولة من « تاريخ الحافظ ابن الجزري » ، كذا نبَّهَ علىٰ ذلك محقق « الدرر » في هـٰذا الموضع ، ولـٰكن ترجم له الحافظ في « إنباء الغمر » (١/ ٣٨٩) ، وقال أول الترجمة : (محمود بن عمر بن=

وتَفْتازانُ ـ بفاء ساكنة بين تاءين ، ثم زاي بين ألفين ، آخرها نون ـ : قريةٌ كبيرة من نواحي نسا وراء الجبل[١] ، وهي اليوم في الشمال الشرقيِّ من إيران .

ولادته ونشأته

وُلِدَ الإمام على الأرجح في شهر صفرٍ من عام (٧٢٢ هـ) كما وُجدَ مكتوباً علىٰ قبره ؛ فقد نقل المؤرِّخُ الكبير طاش كبرىٰ زاده في « مفتاح السعادة » عن العلامة فتح الله الشَّرْواني في كتابه « شرح الإرشاد » في النحو ـ و« الإرشاد » للعلامة السعد ـ وهو يتحدَّث عن مؤلِّفه : (لقد زرتُ مرقدَهُ المقدَّس بسرخسَ ، فوجدت مكتوباً علىٰ صندوق قبره من جانب القَدَم : « وُلد عليه الرحمةُ والرضوان في صفر ، **سنة اثنتين وعشرين وسبع مئة**)[٢]

وكذا أورد هـٰذا التاريخ العلامة اللكنويُّ في « الفوائد البهية » نقلاً عن قاسم الرومي في « روض الأخبار المستخرجة من ربيع الأبرار » والكفويِّ[٣] ، وكلٌّ من الكفويِّ والشَّرْوانيِّ له صلةٌ ببلاد العلامة السعد ، وبقولهم قال العلامة المحقق ابن عابدين في « حاشيته »[٤]، والشوكاني في « البدر الطالع »[٥]، والقِنَّوجي في « التاج المكلل »[٦].

وهـٰذا القول أرجحُ ممَّا تناقلته كُتب الترجمات عن الحافظ ابن حجر في « إنباء

= عبد الله العجمي ، الشيخ سعد الدين التفتازاني) ، ولا يخفىٰ : أن قول الحافظ : (محمود بن عمر) خلاف ما صرَّح به السعد ، ثم وصفُه له بالفارسي مرة وبالعجمي أخرىٰ . . **تنبئ إلىٰ أنه ليس بعربي النسب** ، وإن كان في عصره إمامَ البيانيين وحجة البلاغيين .

(١) كذا عند العلامة ياقوت الحموي في « معجم البلدان » (٢/ ٣٥) ، والحافظ السمعاني في « الأنساب » (٣/ ٦١) .

(٢) مفتاح السعادة (١/ ١٩١) .

(٣) الفوائد البهية (ص ١٣٦) ، وقد نظرت في إحدى النسخ الخطية لـ « كتائب أعلام الأخيار » (٢/ ق ١٤٥) فإذا سنة ولادته فيها هي (٧٣٨ هـ) ، **وهـٰذا قول غريب** .

(٤) حاشية ابن عابدين (٦/ ٨١٣) .

(٥) البدر الطالع (٢/ ٣٠٣) .

(٦) التاج المكلل (ص ٤٦٤) .

الغمر » من أنَّه وُلد سنة (٧١٢ هـ)[١] ، ولا سيَّما على قول مَنْ جعل ولادةَ شيخه العضد الإيجي بعد السبع المئة ، والله أعلم بالصواب .

نشأ العلَّامة سعدُ الدين في أسرة هي سليلةُ علمٍ ومعرفة ، يظهرُ هٰذا من ألقاب آبائه التي أوردَها العلامةُ المؤرِّخ طاش كبرىٰ في « مفتاح السعادة » ؛ حيث نسبه فقال : (**هو مسعود بن القاضي فخر الدين عمر بن المولى الأعظم برهان الدين عبد الله**)[٢] ، وهي ألقابٌ فخمة ، لا يُنعَتُ بها عادةً إلا من بلغَ من العلم ذُراه .

وعلىٰ عادة الأعاجم إلىٰ يومنا هٰذا : تجري البداياتُ في طلبِ العلم بعد تعلُّمِ القراءة والكتابة ، وحفظِ كتاب الله تعالىٰ . . **بتعلُّم علومِ الآلة ؛ من نحوٍ وصرف وتصريف وإملاء وخطٍّ** ، وبهٰذا ندفعُ العَجبَ من تأليف الإمام السعد كتاب « شرح تصريف العزي » وهو ابن ستَّ عشرة سنة ، مع ما جاء به من تفصيلاتٍ في هٰذا العلم قد تغيبُ عن المختصِّ به اليوم .

ومما منَّ الله به على السعد في ابتداء طلبه للعلم . . مبشِّرة نبوية بالفتح عليه في العلوم ، فصار فيها إماماً بعدما كان يعاني من سوء الفهم وقلة الحفظ .

مبشِّرة نبويَّة بالفتح في العلوم :

نقل المؤرِّخُ ابن العماد الحنبليُّ في « شذرات الذهب » حكاية عن ابتداء طلب السعد للعلم علىٰ يد العلامة العضد ، قال : (وحكىٰ بعضُ الأفاضل : أنَّ الشيخ سعد الدين كان في ابتداء طلبه بعيدَ الفهم جدّاً ، ولم يكن في جماعة العضد أبلدُ منه ، **ومع ذلك فكان كثيرَ الاجتهاد ، ولم يؤيسْهُ جمودُ فهمه من الطلب** ، وكان العضدُ يضرِبُ به المثلَ بين جماعته في البلادة .

فاتَّفق أن أتاهُ إلىٰ خلوته رجلٌ لا يعرفُهُ ، فقال له : قمْ يا سعدَ الدين لنذهبَ إلى السير[٣] ، فقال : ما للسيرِ خلقتُ ، أنا لا أفهمُ شيئاً مع المطالعة ، فكيف إذا ذهبت

---

(١) إنباء الغمر (١/ ٣٨٩) .

(٢) مفتاح السعادة (١/ ١٩٠) .

(٣) قوله : (السير) الظاهرُ : أنه أراد الطريقة والعمل بالعلم ، ويحتمل أن تكون تصحَّفت من كلمة=

إلى السير ولم أطالع ؟! فذهب وعاد ، وقال له : قمْ بنا إلى السير ، فأجابَهُ بالجواب الأول ، ولم يذهبْ معه ، فذهبَ الرجل وعاد ، وقال له مثلما قال أولاً ، فقال : ما رأيتُ أبلدَ منك ! ألم أقل لك : ما للسير خلقتُ ؟!

فقال له : رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يدعوكَ ، فقام منزعجاً ولم ينتعلْ ، بل خرجَ حافياً حتىٰ وصلَ به إلىٰ مكان خارج البلد به شجيراتٌ ، فرأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم في نفرٍ من أصحابه تحت تلك الشجيراتِ ، فتبسَّمَ له وقال : نرسل إليك المرة بعد المرة ولم تأتِ ؟!

فقال : يا رسولَ الله ؛ ما علمتُ أنَّك المرسِلُ ، وأنت أعلمُ بما اعتذرتُ به من سوء فهمي وقلَّةِ حفظي ، وأشكو إليك ذلكَ .

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : **افتحْ فمَكَ** ، **وتفلَ له فيه** ، **ودعا له** ، ثم أمرَهُ بالعود إلىٰ منزلِهِ ، وبشَّرَهُ بالفتح ، فعاد وقد تضلَّعَ علماً ونوراً .

فلمَّا كان من الغد أتىٰ إلىٰ مجلس العضد وجلسَ مكانه ، فأورد في أثناء جلوسِهِ أشياءَ ظنَّ رفقتُهُ من الطلبة أنَّها لا معنىٰ لها ؛ لما يعهدون منه ، فلمَّا سمعها العضد بكىٰ ، وقال : أمرُك يا سعدَ الدين ، إليَّ ؛ فإنَّك اليومَ غيرُك فيما مضىٰ ! ثم قام مِنْ مجلسه وأجلسَهُ فيه ، وفخم أمره من يومئذ)[1]

= (السَّبْر) ؛ بمعنى : الاختبار ، والله أعلم .

(١) شذرات الذهب (٨/٥٤٨) ، وما أشبه هـٰذه الحادثة بخبر سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه البخاري (١١٩) عنه أنه قال : قلت : يا رسول الله ؛ إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه ، قال : « ابسطْ رداءَكَ » ، فبسطته ، قال : فغرف بيديه ، ثم قال : « ضُمَّهُ » فضممتُهُ ، فما نسيتُ شيئاً بعده . وقد وقع مثل هـٰذه الحكاية للإمام أحمد بن إسماعيل الطَّالْقاني الشافعي ؛ إذ قال الإمام ابن السبكي في ترجمته في « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٦/٩) : (وأطال ابن النجار في ترجمته والثناء علىٰ علمه ودينه ، وروىٰ بإسناده حكاية مبسوطة ذكر أنه عرَّبها من العجمي إلى العربية ، حاصلها : أنَّ الطالقاني حكىٰ عن نفسه : أنه كان بليد الذهن في الحفظ ، وأنه كان عند الإمام محمد بن يحيىٰ في المدرسة ، وكان من عادة ابن يحيىٰ أن يستعرض الفقهاءَ كل جمعة ، ويأخذ عليهم ما حفظوه ، فمن وجده مقصِّراً أخرجه ، فوجد الطالقاني مقصِّراً فأخرجه ، فخرج في الليل وهو لا يدري إلىٰ أين يذهب ، فنام في أتُّون =

هـٰذا ؛ وإذا كنا بصدد الترجمة للسعد في مقدمة كتاب من كتبه في البلاغة . . فمن المستحسن أن نتحدث عن المنهج الذي سار عليه في طلب هـٰذا العلم متدرجاً فيه من طالب مبتدئ في شبابه إلىٰ عالم نحرير محقِّق ومدقِّق ، له اليد الطولىٰ في علوم العربية عموماً ، وعلم البلاغة خصوصاً ، وقد كفانا العلامة السعد مؤنة الحديث عن ذلك ، وسطَّر لنا في مقدمة « شرح المفتاح » كلمات تُكتب بماء الذهب بل بماء العيون ، فلنستمع إليها لعلها تنفض غبار الكلل والملل عن عواتق همم طلاب العلم ، قال رحمه الله تعالىٰ :

(**فقد بعثني فرطُ الشغف** بتتبُّع الخواصِّ لتراكيب البلغاء ، وإيرادِ المعاني بالأساليب المختلفة الأنحاء ، **وصدقُ الهمَّة في** استكشاف القناع عن وجه الإعجاز ، واستطلاعِ ما في نظم القرآن من لطائف الحقيقة والمجاز . . علىٰ أن نهضت طول الشباب إلى اقتناء العلوم العربية ، ونفضت أحلاس الأسباب إلى الارتقاء في الفنون الأدبية ، وأقبلت بمجامع الهمَّة على التوصُّل إلىٰ تبيُّن مراسم البلغاء ، والتوسُّل إلىٰ تعرُّف مناظم الفصحاء ، وأحكمت العزيمة على استكشاف أستار العربية واستطلاع خرائدها ، واستحباب الخوض في غِمارها والغوص علىٰ فرائدها ، وأبرمت الصريمة في استنهاض الرَّجِل والخيل إلىٰ نظم فصولها وأبوابها ، وضبط عللها وأسبابها ، **واستيقاظ الليل والنهار في طِلابها ، من مستقرِّها ومآبها** .

= حمَّام ، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم ، فتفل في فمه مرتين ، وأمره بالعود إلى المدرسة ، فعاد ووجد الماضيَ محفوظاً ، واحتدَّ ذهنه جدّاً . قال : فلما كان يوم الجمعة ، وكان من عادة الإمام محمد بن يحيىٰ أن يمضيَ إلىٰ صلاة الجمعة في جمع من طلبته ، فيصليَ عند الشيخ عبد الرحمـٰن الأكَّاف الزاهد ، قال : فمضيت معه ، فلما جلس مع الشيخ عبد الرحمـٰن تكلم الشيخ عبد الرحمـٰن في شيء من مسائل الخلاف والجماعة ساكتون تأدُّباً معه ، وأنا لصغر سنِّي وحدَّة ذهني أعترض عليه وأنازعه ، والفقهاء يشيرون إليَّ بالإمساك وأنا لا ألتفت ، فقال لهم الشيخ عبد الرحمـٰن : دعوه ؛ فإن هـٰذا الكلام الذي يقوله ليس هو منه ، إنما هو من الذي علَّمه ! قال : ولم يعلم الجماعة ما أراد ، وفهمت أنا وعلمت أنه مكاشف) . فلا مدعاةَ بعد هـٰذا للجلبة التي أُثيرت حول قصة العلامة السعد رحمه الله تعالىٰ ولا مسوِّغ لنعتها بأنها مصطنعة .

أحفظ كل نادرة سُمِعت من الفصحاء **في** نواديها ومجامعها ، **أو** صدرَتْ عن البلغاء في بواديها ومراتعها ، **ما اطَّلعت علىٰ كتاب غريب إلا التقطت رغائبَه ، ولا سمعت بأديب أريب إلا أخذت غرائبَه .**

وبعد انقراض علماء فنِّ البيان المُطْلِع علىٰ نكت نظم القرآن ، وانتقاض مِرَره علىٰ مرِّ الزمان ، وانتقاص مَدَده بتعاقب الحدثان . . كاد يبقىٰ رِباعه من غير طللٍ ورَسْم ، ويذهب ذهابَ جَدِيس وطَسْم ، وتُؤْذِن آيُها بالطَّمْس ، ويُقرأ عليها : ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ [يونس : ٢٤] ، **ويُدرَج تحت طيِّ النسيان ، ويُطرَح في زوايا الهجران** ، بحيث لا تسمع من أحد فيه همساً ، ولا تبصر من يَنبِس بكلمة منه نبساً ، **إلا أن الله سبحانه قد أوزعني أن نفضت عليه لِمَّتي** ، ونهضت إليه بهِمَّتي ، **وألهمني أن أنفقت على النظر فيه شبابي** ، ووجهت شَطْر مطلبه رِكابي ، ولبثت فيه من عمري سنين ، وقضيت في حديثه ستين) .

تأمَّل يا طالب علم البلاغة والإعجاز ؛ لتعلم أن السعد رحمه الله **لم يكن إلا هِمَّة تمشي على الأرض** ، وعزيمة صادقة مخلصة تسعىٰ لإرضاء خالقها ، والكشف عن سر إعجاز كلام ربها ، وانظر كيف بعثه الخوف من اندراس هـٰذا العلم على استيقاظ الليل والنهار ، وإنفاق الأيام والأعوام في طلبه ، ولا عجب بعد ذلك أن تثمر هـٰذه الجهود كتباً كالدرر ، لا يستغني عنها المبتدي والمنتهي في هـٰذا العلم ، **ومنها كتابنا هـٰذا** .

شيوخه وطلبه للعلم

كان للعلَّامة السعد تَطوافةٌ علمية واسعةُ الرقعة ؛ ابتدأَتْ من وسط بلاد خراسانَ إلى الشمال الشرقي منها وصولاً إلىٰ جُرْجانيةَ ، وإلى الجنوب الغربي وصولاً لشِيرازَ ، ليضع عصا التَّرحال في سمرقندَ عاصمةِ التيموريين ، رحلةٌ بعيدةُ الشُّقة ، لم تكن لطلبِ العلم فحَسْبُ ، بل كانت إلىٰ ذلك محطَّاتٍ استمهلَ فيها الأيامَ بمفارقة الخلَّان ؛ ليُسطِّرَ كُتبَهُ التي ستُشرِّق وتُغرِّبُ في عصره قبل لاحقاتِ العصور ، وتتلقَّفُها منتفعةً أيدي النهمينَ من طلبةِ العلم كما سترىٰ .

وقد أخذ العلَّامةُ السعد عن كبراء علماءِ أهل عصره ، **ذاك العصر الذي أُفعِمَ بالتحقيق والتدقيق** ، وسبرِ التفاصيل وأسرِها بقيود الضوابط والقواعد ، والتباري في التآليفِ والتصانيف المدرَّجة ؛ من لطائف المتون إلىٰ رحائبِ الشروح ، ليصيرَ العلَّامة التفتازانيُّ أحدَ أعلام هـٰذه الأعوام ؛ بما نهلَ وعلَّ ، من الشيوخ الكمَّل .

ولعلَّ أبرزَ العمائم التي حملَ عنها ، وترسَّمَ خطاها . . علَّامةُ زمانه **القاضي عبد الرحمـٰن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي الشيرازي المطرِّزي البَكْري** ، ولعلَّه رحلَ إليه إلىٰ مدينة سلطانيةَ[1] ، وأخذَ عنه عين العلوم التي صار إماماً فيها .

قال الإمام ابن السبكي في « طبقات الشافعية » عن العلامة العضد : (كان إماماً في المعقولات ، عارفاً بالأصلين والمعاني والبيان والنحو ، مشاركاً في الفقه ، له في علم الكلام : كتاب « المواقف » وغيرها ، وفي أصول الفقه : « شرح مختصر ابن الحاجب » ، وفي المعاني والبيان : « القواعد الغياثية » ، وكانت له سعادة مفرطة ، ومال جزيل ، وإنعام علىٰ طلبة العلم ، وكلمة نافذة)[2]

ومن نظر في تآليف العلَّامة السعد يعلم أثرَ العضد في نفسه ، وقد صدقَ رحمه الله تعالىٰ حينما قال فيه معترفاً بفضلِهِ عليه : (واعلمْ : أنَّ الشارح المحقِّق قد بلغ في تحقيق مباحث القياس سيما الاعتراضات كلَّ مبلغ ، نسخاً منه لشريعة الشارحينَ ؛ في تطويل الواضحات ، والإغضاءِ عن المعضلات ، والاقتصار علىٰ إعادة المتن حيث لا سبيلَ إلىٰ نقْلِ ما في المطوَّلات ، **فلم يبقَ لنا سوى اقتفاءِ آثاره ، والكشفِ عن خبيئاتِ أسرارِهِ ، بل الاجتناءِ من بحارِ ثمارِهِ ، والاستضاءةِ بأنواره**)[3] ، وهي كلمةٌ معترفة بالسبْقِ والفضل ، ممزوجةٌ بالأدبِ الجمِّ ، والحياء من الماضين من أهل العلم ، وبها تعلمُ أنَّ العلَّامة السعد بالعلَّامة العضد قد تخرَّج ، وبوراثة علمِهِ قد عُرِف .

---

(١) قريبة من زنجان ، وتليها مدينة أبهر ، وهي اليوم في إيران .

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ (١٠/ ٤٦) .

(٣) حاشية العلامة السعد علىٰ شرح العلامة العضد لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب (٣/ ٤٧٤) .

ثم كنْ من هـٰذه الكلمةِ علىٰ ذكرىٰ حينما تطالعُ سطوراً للإمام التفتازانيِّ فيها استدراكاتٌ علىٰ ما كتبَ شيخُهُ الإمام عضدُ الملَّة والدين ، واجعلْ هـٰذه المخالفاتِ من باب الرأي والاختيار فيما فيه سَعةٌ ، أو أنَّها تنبيهٌ علىٰ وهمٍ هو لازمُ طبع البشر ، أو هي لفتُ نظرٍ لما سبقَ به القلم .

توفيَ العلَّامة العضدُ مسجوناً بقلعة دِرَيْمِيانَ سنة (٧٥٦ هـ) ، وكان قد غضب عليه صاحب كرمان ، فحبسَهُ بها إلىٰ أن ماتَ رحمه الله تعالىٰ .

ومن شيوخه أيضاً : العلَّامة المتكلم قطب الدين محمد ـ وقيل : محمود ـ ابن محمد الرازي المعروف بالتحتاني[١] ، وهو إمام مُبرِّزٌ في المعقولات ، وعلومُهُ التي كان إماماً بها هي بعينها العلومُ التي صار مثلُها للإمام السعد .

وقد اجتمع به الإمامُ ابن السبكي ، ووقع بينهما سجالٌ في العلم ، قال : (وردَ إلىٰ دمشق في سنة ثلاث وستين وسبع مئة ، وبحثنا معه ، فوجدناه إماماً في المنطق والحكمة ، عارفاً بالتفسير والمعاني والبيان ، مشاركاً في النحو ، يتوقَّدُ ذكاءً ، وله على « الكشَّاف » حواشٍ مشهورة ، و« شرحُ الشمسية » في المنطق)[٢]

تُوفِّيَ العلَّامة القطب التحتانيُّ بدمشق سنة (٧٦٦ هـ) ، ودفن بسفح جبل قاسيونَ[٣] ، وهو يومَها أحدُ الأفراد في الأصلين والعربية والفقه الشافعي .

ومن جملة الأقران الذين استفادَ منهم علَّامتنا السعد : ضياء الدين ، عبد الله بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزوينيُّ القرمي العفيفي الشافعي ، وهو واحدٌ من تلامذة القاضي عضد الدين الإيجي ، ويظهر أنه ممَّن فاقَ أقرانه في حلقة العضد ، وتقدَّمَ في السنِّ على السعد ، فكان هـٰذا مدعاةَ مشيختِهِ عليه .

---

(١) لُقِّبَ بهـٰذا : تمييزاً له عن آخر يلقب بالقطب كان ساكناً معه في أعلى المدرسة ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٢٨١) ، و« شذرات الذهب » (٨/ ٣٥٥) ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في « إنباء الغمر » (١/ ٣٩٠) أخذَ السعدِ عنه .

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ (٩/ ٢٧٥) .

(٣) انظر « شذرات الذهب » (٨/ ٣٥٦) .

قال الإمام السيوطي : (وتقدَّم في العلم قديماً ؛ حتىٰ كان الشيخُ سعدُ الدين التفتازاني أحدَ من قرأَ عليه !)[1]

وهٰذا العَلَمُ كان واحداً من شيوخ الحافظ وليِّ الدين أبي زرعةَ بن الحافظ العراقي ، وقد ترجم له ترجمة لطيفةً يظهر منها ودُّهُ له وحبُّهُ ، فقال : (الإمام العلَّامة المفنِّن ، مفتي المسلمين ، ضياء الدين) ، ثم ذكر أنَّهُ من سلالة سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، **وأنَّهُ شافعيُّ المذهب** ، ثم قال : (وكان إماماً عالماً بالتفسير والفقه والأصلين والعربية والمعاني والبيان ، يُقرئُ الكتب المشهورة من غير مراجعة) ، وإذا كان هٰذا العَلَم عالماً بالمعاني والبيان فلا عجب أن يكون السعد ـ وهو ممَّن نهل من علومه ـ من المحقِّقين في هٰذين العلمين .

ثم نقل الحافظ أبو زرعة عنه كلمةً أُوثر إيرادها ليُبتنىٰ عليها ما ستنظرُ فيه من مذهبية علَّامتِنا السعد ، قال الحافظ : (وأخبرني أنَّهُ كان يفتي في بلدهم **علىٰ مذهب أبي حنيفة أيضاً** ، وكان يستحضره ، وكان يقول : « **أنا حنفيٌّ في الاعتقاد والعبادات** ، ربَّاني أبي علىٰ ذلك » ؛ ولذلك كان لا يرفعُ يديه في ركوع الصلاة وسجودها ، وكان ديِّناً خيِّراً ، سليمَ الصدر ، حسن الشكل ، له لحيةٌ تملأ وجهَهُ وتمتدُّ إلىٰ قريب من سرَّته ، وكان فيه رفقٌ وإحسان ، وله تهجُّد وأوراد ، لم يقطعْ ورده ولا ليلة موته علىٰ ما بلغني)[2]

ونُقلَ عنه أنه كان يقول : (أنا حنفيُّ الأصول ، شافعيُّ الفروع)[3]

توفيَ الشيخ ضياء الدين في القاهرة سنة (٧٨٠ هـ) .

---

(١) بغية الوعاة (٢/ ١٣) ، وانظر « إنباء الغمر » (١/ ٢٨٣) ، و« شذرات الذهب » (٨/ ٤٥٩) .

(٢) ذيل العبر لابن العراقي (٢/ ٤٧٩) .

(٣) انظر « بغية الوعاة » (٢/ ١٣) ، و« شذرات الذهب » (٨/ ٤٥٩) .

إمامة العلامة السعد في مذهبي الشافعية والحنفية

كان العلَّامة السعدُ إماماً في مذهبي أبي حنيفةَ والشافعي ، فترىٰ بين تلامذته أعلاماً من الشافعية والحنفية ، **هـٰذه الإمامةُ هي التي نشأ عنها الاضطرابُ في كونه شافعيّاً أو حنفيّاً** ، وهـٰأنت ذا ترىٰ في ترجمة العلامة ضياء الدين كيف كان إماماً فيهما أيضاً ، وهو شيخُ علَّامتنا السعد ، وما نُقلَ عنه من الاختلافِ لا داعيَ أن يكون سبباً لتصييرِهِ لمذهبٍ دون مذهب ، **وما العجبُ أن يتربَّعَ مثلُ السعد علىٰ عرشِ الإمامة في هـٰذينِ المذهبين وهو من هو في علمِ الأصول ؟!**

وكأنَّ الإمام السعد أراد أن يترك لقُرَّاء كُتبه أُحجيَّةً ولُغَّيزىٰ في معرفةِ مذهبه ؛ فبينما ترىٰ له تصريحاً بانتسابه إلىٰ مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة في « التلويح » مثلاً . . ترىٰ بعضَ أعلام مؤرِّخي الحنفية وفقهائِهم لا ينسبونه لمذهبهم ، **بل يُصرِّحون بشافعيَّته ؛ منهم :**

العلَّامة أبو البقاء الكفويُّ : فقد ترجمَ له ترجمةً عارضة في « طبقاته » ضمن ترجمته للسيد السند الشريف الجرجاني الحنفي ، فذكر أنه من الشافعيَّة[1] .

والعلَّامة محمد عبد الحي اللكنويُّ : فلم يترجم له في « الفوائد البهية » وهو كتاب في طبقات الحنفية ، بل تبع أصل كتابه « كتائبَ أعلام الأخيار » فترجم له عرضاً عند ترجمته للسيد الشريف الجرجاني ، ونبَّهَ علىٰ خطأ من جعله حنفيّاً فقال : (واعلم : أنَّهم اتفقوا علىٰ كون السيد عليٍّ الشريف حنفيّاً ، ولم أرَ من ذكره من الشافعية ، واختلفوا في وصف معاصره وخصمه سعد الدين التفتازاني ؛ فطائفة جعلوه حنفيّاً ؛ اغتراراً بتصانيفه في الفقه الحنفي) .

والعلامة حسن جلبي الفناري الحنفي : قال العلامة اللكنوي في « الفوائد البهية » :

---

(1) انظر « كتائب أعلام الأخيار » (٢/ق ١٤٤) ، ونقله عنه أيضاً العلامة اللكنوي في « الفوائد البهية » (ص ١٣٥) .

(ذكر في بحث متعلقات الفعل من « حواشيه على المطوَّل شرح تلخيص المفتاح » أنَّ الشارح **شافعيٌّ**)[1]

والحافظ الزبيدي : حيث قال في « إتحاف السادة المتقين » **مُعلِّقاً** علىٰ ما ذهب إليه العلامة السعد من لعن يزيد : (انظر هـٰذا الكلام من هـٰذا المحقِّق ، **مع أنه من كبار أئمَّة الشافعية** ، وقواعدُ مذهبه تقتضي عدم اللعن)[2]

ومع هـٰذا نجدُ من الحنفيَّة من جرَّهُ إلىٰ صفِّهِ **وقال بحنفيَّته** ؛ كالعلامة ابن قطلوبغا ، وابن نُجيم ، والكَسْتلِّي ، وملا علي القاري ، بل من الشافعيَّة من قال بذلك أيضاً ؛ كالسيوطي مثلاً[3] ، **ومن الشافعية من قال بشافعيَّته** ؛ كالحافظ السخاوي ؛ حيث قال في « وجيز الكلام » : (يغلب علىٰ ظنِّي أنه كان **شافعيّاً**)[4] ، وكالعلامة الغزي في « ديوان الإسلام » ؛ حيث قال : (العالم العلامة المحقق المدقق البليغ الشيخ سعد الدين **الشافعي**)[5]

وهـٰذا التنازعُ دالٌّ علىٰ وجود قرائنَ عند المختلفين تقضي بالحكم لما ذهبوا إليه ؛ من عباراتٍ مدوَّنة ، أو فتاوىٰ مسموعة ، أو هيئات في العبادات ، أو إفراد تآليف معيَّنة ، أو منصبٍ كان تقلَّدَهُ[6] ، **ومع هـٰذا ترى الحاكم عليه بمذهب يقرُّ بإمامتِهِ في الآخر** ، وقد قال العلامة الكفوي مع قوله بشافعيَّته : (ومع ذلك له آثارٌ جليلة في أصول الحنفيَّة)[7]

أمَّا عن حقيقة مذهبه الذي كان يتعبَّدُ اللهَ تعالىٰ به . . فعسيرٌ الجزم به مع هـٰذه العاصفة من الخلاف ، والخطبُ يسير ، وشرفُ المذهبين رفيع ، وطالعُ السعد سعدٌ .

---

(١) الفوائد البهية (ص ١٣٥) .
(٢) إتحاف السادة المتقين (٧/ ٤٨٩) .
(٣) انظر « بغية الوعاة » (٢/ ٢٨٥) .
(٤) وجيز الكلام (١/ ٢٩٥) .
(٥) ديوان الإسلام (٣/ ٢٤) ، وكذا ذكر أنه شافعي القِنَّوْجيُّ في « أبجد العلوم » (ص٥٩٧) .
(٦) فليس في تقلُّده لقضاء الحنفية قطعٌ بحنفيَّته .
(٧) الفوائد البهية (ص ١٣٥) .

والكلام في هـٰذا أيسرُ من الخلاف الذي قبلَهُ ؛ حيث إنَّ أشعريَّة السعد في كتاب « شرح العقائد » جليَّة ، وكذا في « شرح المقاصد » ، وهي أجلىٰ في لطيفته الجامعة المنعوتة بـ « تهذيب المنطق والكلام » ، وهي من خواتيم تآليفه ، وقد نصَّ علىٰ أشعريَّته إمامان جليلان ؛ هما الكمال بن الهمام ، والكمال بن أبي الشريف ؛ حيث قالا في كلٍّ من « المسايرة » و« المسامرة » ممزوجاً : (« حتىٰ قال بعضُ محقِّقي المتأخرين » ؛ أي : من الأشاعرة ؛ وهو المولىٰ سعد الدين في « شرح المقاصد »)[1] ، وممَّن صرَّح بأشعريَّته أيضاً العلامة عبد العزيز الفرهاري ، ذكر ذلك في مواضع من حاشيته « النبراس »[2]

لـٰكنَّ نقْلَهُ الكثير عن العلامة نور الدين الصابوني من كتابيه « الكفاية » ومختصره « البداية » ، والعلامة أبي المعين النسفي من « تبصرة الأدلة » و« بحر الكلام ».. كان سبباً لحكم بعضِ أهل العلم عليه بكونه ماتريديّاً ، بل بعضهم جعل شرحه لـ « العقيدة النسفية » دليلاً علىٰ ماتريديَّته ! وهـٰذه غفلةٌ عن سببِ اختيار هـٰذا المتن بالذات للشرح ؛ إذ اختارَهُ ـ كما صرَّحَ هو به ـ لكونه مُنقَّحاً مهذَّباً ، حسنَ الترتيب والتبويب ، حتىٰ قال العلامة الفرهاري في « النبراس » وهو يُبيِّن أنَّ العلامة السعد لا يقول بصفة التكوين : (فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ مختار الشارح رحمه الله مذهبُ المصنف ، وعندنا فيه نظر ؛ بل مختارُهُ مذهب الأشعري كما صرَّح به في هـٰذا الشرح وغيره ، ولـٰكن مشىٰ ها هنا علىٰ ما يلائم تفسير كلام المصنف رحمه الله)[3]

ولا يبعدُ أن يكون قد لاحظَ ذيوعَ كتاب « العقائد النسفية » وانتشارَهُ أيضاً في الصُّقع الذي هو فيه ، وأنت تعلم أنَّ شرحَ الإمام الرازي لـ « عيون الحكمة » لم يصيِّرْهُ

---

(١) المسامرة في شرح المسايرة (٢/ ٦٠) .

(٢) كقوله في « النبراس » (ص ٢٨٩) : (وذهب محققوهم ـ يعني : الأشاعرة ـ كالشارح رحمه الله . . .) ، وانظر ما كتبه (ص١٦٧ ، ٢٦٢ ، ٣٠٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٢) .

(٣) النبراس (ص ٣٠٣) .

فيلسوفاً ، وكذا شرحه لـ « الإشارات والتنبيهات » ، وحاشيةُ النصير الطوسي لم تصيِّرْهُ سُنِّيّاً ، ولٰكنَّها شرعةُ العلم التي تجمعُ ، وتذوبُ فيها عصبيةُ التمذهب لجلاء الحقِّ ، لا بمعنى الرضا بكلِّ ما فيها ، فكم في هٰذه الكُتب من مخالفاتٍ لأصولها .

ولتعلمْ ابتداءً أنَّهُ لا يُتصوَّر ألبتة تقليدٌ لمحقِّقٍ بل لطالبٍ حذقٍ في أصول الدين ، تعرفُ هٰذا بالتعرُّف علىٰ حقيقة المذهب الاعتقادي ، وإليك في تحرير هٰذا كلاماً بديعاً دقيقاً مُحرَّراً لحجَّة الإسلام الإمام الغزالي رحمه الله تعالىٰ ؛ فقد قال في خاتمة كتابه « ميزان العمل » :

(الناس فيه ـ يعني : المذهب ـ فريقان :

فريقٌ يقول : المذهبُ اسم مشتركٌ لثلاث مراتب :

إحداها : ما يُتعصَّبُ له في المباهاة والمناظرات .

والأخرىٰ : ما يُنطَقُ به في التعليمات والإرشادات .

والثالثُ : ما يعتقدُهُ الإنسانُ في نفسه ؛ ممَّا ينكشفُ له من النظريات .

ولكلِّ كامل ثلاثةُ مذاهب بهٰذا الاعتبار .

فأمَّا المذهبُ بالاعتبار الأول : فهو نمطٌ واحد ، وهو مذهبُ الآباءِ والأجداد ، أو مذهبُ المعلِّم ، أو مذهب أهل البلد الذي فيه النشْءُ : وذلك يختلفُ بالبلاد والأقطار ، ويختلفُ بالمعلِّمين ؛ فمن وُلدَ في بلاد المعتزلة أو الأشعريَّة ، أو الشافعيَّة أو الحنفيَّة . . انغرسَ في نفسه منذ صباه التعصُّبُ له ، والذبُّ دونَهُ ، والذمُّ لما سواه ، فيقال : هو أشعريُّ المذهب أو معتزليٌّ ، أو شافعيٌّ أو حنفيٌّ ، ومعناه : أنه يتعصَّبُ له ؛ أي : ينصرُ عصابته المتظاهرين بالموالاة فيه ، ويجري ذلك مجرىٰ تناصرِ القبيلة بعضِهم لبعض .

ومبدأُ التعصُّب : حرصُ جماعة علىٰ طلب الرئاسة باستتباع العوامِّ ، ولا تنبعثُ دواعي العوامِّ إلا بجامع يحملُ على التظاهر والتناصر ، فجُعلت المذاهب في تفصيل الأديان جامعاً ، فانقسمَ الناس فرقاً ، وتحرَّكت غوائلُ الحسد والمنافسة ، فاشتدَّ تعصُّبهم ، واستحكمَ به تناصرهم .

وفي بعض البلاد لمَّا اتَّحدَ المذهب ، وعجز طلَّابُ الرئاسة عن الاستتباع . . وضعوا أموراً وخيَّلوا وجوبَ المخالفة فيها والتعصُّبِ لها ؛ كالعَلَم الأسودِ والعَلَم الأحمر ، فقال قومٌ : الحقُّ هو الأسود ! وقال آخرون : الحقُّ هو الأحمر ! وانتظم مقصود الرؤساء في استتباع العوامِّ بذلك القدر من المخالفة ، وظنَّ العوامُّ أنَّ ذلك مهمٌّ ، وعرف الرؤساء الواضعون غرضَهم في الوضع[١]

المذهبُ الثاني : ما يُنطَقُ به في الإرشاد والتعليم لمَنْ جاء مستفيداً مسترشداً : وهٰذا لا يتعيَّنُ علىٰ وجهٍ واحد ، **بل يختلف بحسَبِ المسترشد** ، فيُناطَقُ كلُّ مسترشد بما يحتمله فهمُهُ ؛ فإن وقعَ له مسترشد تركي أو هندي ، أو رجل بليدٌ جلفُ الطبع ، وعلم أنَّهُ لو ذكر له أنَّ الله تعالىٰ ليس ذاتُهُ في مكان ، وأنه ليس داخلَ العالم ولا خارجَهُ ، ولا متَّصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه ؛ لم يلبثْ أن ينكرَ وجود الله تعالىٰ ، ويكذِّب به . . فينبغي أن يُقرِّرَ عنده أنَّ الله تعالىٰ على العرش ، وأنَّهُ ترضيه عبادةُ خلقه ، ويفرحُ بها ، فيثيبهم ويدخلهم الجنةَ عوضاً وجزاء !

وإن احتمل أن يذكر له ما هو الحقُّ المبين ، ويكشف . . فالمذهبُ بهٰذا الاعتبار يتغيَّر ويختلف ، ويكون مع كلٍّ واحد علىٰ حسب ما يحتمله فهمُهُ[٢]

المذهبُ الثالث : ما يعتقدُهُ الرجلُ سرّاً بينه وبين الله تعالىٰ ، لا يطَّلعُ عليه غيرُ الله تعالىٰ[٣] ، ولا يذكرُهُ إلا مع مَنْ هو شريكٌ معه في الاطِّلاع علىٰ ما اطَّلع ، أو بلغ رتبةَ

---

(١) وهٰذا المعنىٰ للمذهب لو أردنا فهمه في أصول الدين ، وأردنا التعرف على المنصبغين به . . سنرىٰ أنه يكون في صفوف المقلِّدين الذين اختلف الأصوليون في إيمانهم ، وحقَّق الماتريدية ومحققو الأشاعرة نجاتهم ؛ لوجود التصديق الذي هو حقيقة الإيمان ، بل هو مذهب كثيرين من المتعلِّمين في المسائل التي تحتمل الخلاف الأصولي أيضاً ، وعلىٰ أي حالٍ ننأىٰ بالشيخ السعد أن يتَّصفَ بهٰذا المعنىٰ من معاني التمذهب الاعتقادي .

(٢) ولا شكَّ أنَّ الإمام الغزالي واحدٌ ممَّن يقول بهٰذا ، يعرف هٰذا من طالع كتبه ، ويعرف حرصه علىٰ مطالعيه أيضاً ؛ فكم نطق بإمساك عِنان القلم عندما يشتدُّ سيره في مضايق المعرفة والمكاشفة ، ولا شكَّ أيضاً أنَّ العلامة السعد ممَّن يقول بهٰذا ، ولا يبعدُ أن تكون تآليفه في العقيدة ولا سيما الشروح . . فيها نوعُ مسايرة لمتونها ، ومع هٰذا يعود لما يراه ويعتقده في نفسه حقاً .

(٣) وأنَّىٰ لنا أن نعرف حقيقة مذهب العلامة السعد تفصيلاً بهٰذا المعنىٰ ؟! بل لعلَّنا نضمر في أنفسنا=

يقبلُ الاطِّلاعَ عليه ويفهمه ؛ وذلك بأن يكون المسترشدُ ذكيّاً ، ولم يكن قد رسخ في نفسه اعتقادٌ موروث نشأ عليه وعلى التعصُّب له ، ولم يكن قد انصبغَ به قلبه انصباغاً لا يمكنُ محوُهُ منه ، ويكون مثاله ككاغَدٍ كُتبَ عليه ما غاصَ فيه ، ولم يمكن إزالته إلا بخرق الكاغد أو إحراقه ، فهٰذا رجلٌ فسد مزاجه ، ويُئِسَ من إصلاحه ؛ فإنَّ كلَّ ما يُذكر له علىٰ خلاف ما سمعه لا يقنعه ، بل يحرصُ علىٰ ألا يقنعَ بما يُذكر له ، ويحتال في دفعه ، ولو أصغىٰ غاية الإصغاء ، وانصرفت همَّتُهُ إلى الفهم . . لكان يشكُّ في فهمه ، فكيف إذا كان غرضه أن يدفعَهُ وألا يفهمَهُ ؟! فالسبيل مع مثل هٰذا أن يُسكَت عنه ، ويُترَكَ علىٰ ما هو عليه ، فليس هو بأوَّل أعمىٰ هلك بضلاله .

فهٰذا طريق فريق من الناس .

وأمَّا الفريق الثاني : وهم الأكثرون ، فيقولون : إنَّ المذهب واحد ، هو المعتقَد ، وهو الذي ينطق به تعليماً وإرشاداً مع كل آدميٍّ كيفما اختلفت حاله ، وهو الذي يتعصَّب له ، وهو إمَّا مذهبُ الأشعري أو المعتزلي أو الكرامي ، أو مذهبٌ من المذاهب)[1]

وبعد هٰذا : لا داعي لحَجْر السعد في قمقمِ المذهبية الأصوليَّة ، والحكم عليه بماتريدية أو أشعرية ، وإنِّي لأعلم أنَّ قائلاً سيقول : أوَتمحىٰ مدرستانِ عريقتان لوهمٍ عارض ؟! أوَتعجزُ الأنظارُ عن الحكم علىٰ مؤلِّف بمعرفة حقيقةِ مذهبه بالنظر في كُتبه ؟!

والجواب على الجملة : لا ، بل كلُّ ذلك ممكنٌ ، ولٰكنَّ محقِّقاً فَحْلاً كالسعد لا يُقضىٰ عليه بهٰذه الموازينِ ، ولا تُكالُ عباراتُهُ بمكاييل القاصرين من أمثالنا ؛ فتحريراتُهُ واختياراته في كُتبه العقديَّة ، التي طوَّحت به بين الأشعرية والماتريدية ، فحارَتْ معها ألسنةُ المختلفين في مذهبه العقدي . . ما هي إلَّا دليلٌ باهرٌ علىٰ علوٍّ كعبه

= ونحن لا نشعر عقائدَ هي غير العقائد التي تجري علىٰ ألسنتنا ونحسب أننا قائلون بها ونعتقدها ، وكم نطوي في ضمائرنا من اعتقادات تطولُ بها الأيام ، لنفجأ ساعةَ نظر وفكر ، أو ساعة توفيق ووهب ، أو ساعة صفاء بمجالسة الربَّانيين من عباد الله . . أنَّنا قد وهمنا ، أو أخطأنا فتجاوزنا أو قصَّرنا ، ومع هٰذا فالله تعالىٰ أرحم بعباده ، وسلامة أصول الأصول علامة القبول .

(١) ميزان العمل (ص ٣٠٤ـ٣٠٧) .

في هـٰذا الفنِّ ، وعتقِهِ من رقِّ التمذهب في أصول الدين ، أقصد المذهب الأول في كلام الحجة الغزالي ، فمثل السعد بتحقيقاته لا يجترئُ مجترئٌ علىٰ أسرِهِ في قيود طريقةٍ دون أخرىٰ ، وسبيل دون سبيل .

ومع هـٰذا كلِّه : تكاد تميلُ إلىٰ كونه في الأعمِّ الأغلب قد وافقَتِ اعتقاداتُهُ المدوَّنة في عموم كتبه الأصولية ما ذهبَ إليه الأشعريَّة[1] ، ولا تلازمَ بين الأصول والفروع ، فلو سلَّمنا بكونه حنفيّاً في الفروع والتعبُّدات . . فليس ببعيدٍ أن يكونَ أشعريّاً في الأصول[2] ؛ إذ هـٰذا التلازمُ نشأَ عن طبيعة التعليم والقائمين عليه ، ومناهجه وكتبه المختارة ، وكم بين الشيوخ من يعلِّمُ مذهباً ويختارُ غيره ، وقلَّ أن تجدَ ماتريديّاً خالصاً أو أشعريّاً خالصاً ، وحسبُكَ بخلافاتهم ضمنَ المذهب الواحد .

ولعلَّ هـٰذه الكلمة التي هي نفثةُ مصدورٍ من علَّامتنا السعد في « شرح المقاصد » . . تفي ببيان ما سُطرَ تحت عنوان مذهبه الأصولي ، وإقصائِهِ عن قيودِ التبعيَّة المتوهَّمة من قبل القاصرين ؛ فقد قال : (وماتُرِيدُ : من قرىٰ سمرقندَ ، وقد دخل الآن فيها بين الطائفتين ـ يعني : الأشاعرة والماتريدية ـ اختلافٌ في بعض الأصول ؛ كمسألة التكوين ، ومسألة الاستثناء في الإيمان ، ومسألة إيمان المقلِّد ، وغير ذلك ، والمحققون من الفريقين : لا ينسبون أحدهما إلى البدعة والضلالة ، خلافاً للمبطلين المتعصبين ، حتىٰ ربما جعلوا الاختلاف في الفروع أيضاً بدعة وضلالة ؛ كالقول بحلِّ متروك التسمية عمداً ، وعدم نقض الوضوء بالخارج النجس من غير السبيلين ، وكجواز النكاح بدون الولي ، والصلاة بدون الفاتحة ، ولا يعرفون أنَّ البدعة المذمومة هو المحدَث في الدين من غير أن يكون في عهد الصحابة والتابعين ، ولا دلَّ عليه الدليل الشرعي ، ومن الجهلة من يجعل كلَّ أمر لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة ، وإن لم يقم دليل علىٰ قبحه ! تمسُّكاً بقوله عليه الصلاة والسلام : « إيَّاكم

---

(١) ومن عباراته الأشعرية الخالصة : ما قاله في « تهذيب المنطق والكلام » (ص٩٠) : (فالإنسان مضطر في صورة مختار) .

(٢) وإنَّك لتجد في صفوف الحنفية والشافعية من هو ليس من أهل السنة أصلاً ، فضلاً عن التزام طريقة بحث ونظر واستدلال .

ومحدثاتِ الأمورِ »[1] ، ولا يعلمون أنَّ المراد بذلك : هو أن يجعل في الدين ما ليس منه ، عصمنا الله من اتِّباع الهوىٰ ، وثبتنا على اقتفاء الهدىٰ ، بالنبي وآله)[2]

سنوات النتاج ومخلفه العلمي

عاش علَّامتنا السعد ، حياةً كثيرةَ الأذِّ ، شديدةَ الكدِّ ؛ كالعرض لا يبقىٰ زمانينِ في محلٍّ ، فما إن حلَّ بلدة حتى ارتحل ، أنيسُهُ علمُهُ ، ورفيقاه صبرُهُ وحِلْمُهُ ، شكواهُ بين المَلَكينِ ، طوىٰ عليها جلبابَهُ ، فلم يفتح لأحدٍ إليها بابَهُ ، ولٰكنَّ نفثةً سبقَتْ بها قصبةُ القلم ، أفشَتْ ما به ألمَّ ؛ حيث افتلتَتْ منه كلماتُ الأسىٰ في طالعة كتابنا هٰذا ، فدونك هٰذه الصورة التي رسمتها يراعتُهُ في سطرينِ ، وهي تحكي حالَهُ أيامَ تأليفه لهٰذا الكتاب ؛ حيث قال :

(مع جمودِ القريحة بصِرِّ البليَّات ، وخمودِ الفطنة بصَرْصَرِ النكبات ، وترامي البلدانِ بي والأقطار ، ونبوِّ الأوطان عنِّي والأوطار ، حتىٰ طفقْتُ أجوبُ كلَّ أغبرَ قاتم الأرجاء ، وأحرِّرُ كلَّ سطرٍ منه في شطرٍ من الغبراء)[3]

وقد تركَ الشيخ السعد وراءَهُ مدرسة متكاملة المعالم في كثير من العلوم ، وقد تتلمذ له أعلامٌ من الطلبة ، من بينهم أسماء كبيرة ؛ كالعلامة علاء الدين البخاري ، وحسام الدين الأَبِيوَرْديِّ ، وعلاء الدين الرومي ، وحيدر الخَوَافيِّ ، وشمس الدين الكريميِّ ، وغيرهم[4]

ولٰكنَّ الأثر التأليفي كان أكبرَ حجماً ، فكُتُبُ السعد دخلَتْ قديماً وإلىٰ يومنا هٰذا في سلاسل تدريس العقيدة الإسلامية وعلوم البلاغة والعربية .

---

(١) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨/ ٢٤٥) ، والحاكم في « المستدرك » (١/ ٩٦) من حديث سيدنا العرباض بن سارية رضي الله عنه .

(٢) شرح المقاصد (٢/ ٢٧١) ، وهٰذا كلام إمام مشرفٍ على المذهبين معاً .

(٣) انظر (ص٨٨) .

(٤) انظر « التفتازاني وموقفه من الإلٰهيات » (١/ ١٨٣) .

مؤلفاته

الأمر الأهمُّ الذي تقفُ عليه مع تآليف السعد هو تصدُّرها قائمة الكتب المعتمدة في الفنون التي صُنِّفَتْ فيها ، فقد تنوَّعت تآليفُ علَّامتنا التفتازاني بتنوُّع العلوم التي أجادها وأتقنَها ؛ وهي في المنطق ، وعلم الكلام والعقائد ، والأصول ، والفقه ، والتفسير ، والبلاغة ، والنحو ، والصرف ، وقِفْ علىٰ كلمة ابن خلدون في صفةِ تآليفه ؛ فهي ذهبٌ إبريز[1]

قال الحافظ ابن حجر : (وانتفعَ الناس بتصانيفه)[2]

وقال فيه وفي تآليفه الحافظُ السخاوي : (صاحب التصانيف الشهيرة في المعقول والمنقول)[3]

وقال العلامة الكفوي : (اشتَهرت تصانيفُهُ في الأرض ، وأتَتْ بالطول والعرض)[4]

وقال العلامة الحجوي أيضاً : (الإمام العلامة في العلوم اللسانية والعقلية والأصلين والبيان وغيرها ، الذي سارَتْ تآليفه مسرى النورِ في الظلمة)[5]

وانظر خبرَهُ مع تيمور خان في انتشار تصانيفه[6]

وإليك ما يمكنُ القطع بنسبتِهِ من تآليفه التي سارَتْ مع الشمس[7] :

---

(١) انظرها (ص٣٥ـ٣٦) .

(٢) إنباء الغمر (١/ ٣٩٠) .

(٣) وجيز الكلام (١/ ٢٩٥) .

(٤) نقله عنه العلامة اللكنوي في « الفوائد البهية » (ص ١٣٦) .

(٥) انظر « الفكر السامي » (٢/ ٤١٣) .

(٦) انظره (ص٣٥) .

(٧) وثَمَّ تآليفُ عديدة نُسبت للعلامة السعد ؛ بعضها في حيِّز الشكِّ ، والآخر مقطوعٌ بنفيه عنه ، وانظر بحثاً قيِّماً في هـٰذا في « التفتازاني وموقفه من الإلـٰهيات » (١/ ٢٤١) .

في علمي النحو والصرف :

ـ « **شرح تصريف العلامة الزَّنْجاني** » ، وعرف بـ « **تصريف العزي** » ، **وهو أوَّل تآليفه** ، وقد التمسَ العذر من قارئه فقال في فاتحته : (والمرجوُّ ممَّن اطَّلع فيه علىٰ عثرة : أن يدرأ بالحسنة السيئة ؛ فإنه أول ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف ، مختصراً في هـٰذا « المختصر » ما قرأته في علم التصريف)[1]

ـ « **إرشاد الهادي** » في علم النحو .

في علوم البلاغة :

ـ « **شرح تلخيص المفتاح** » المعروف بـ « المطوَّل » .

ـ « **مختصر شرح تلخيص المفتاح** » ، ويعرف أيضاً بـ « المختصر » ، **وهو كتابنا هـٰذا** .

ـ « **شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم** » ، وسيصدر قريباً عن دار التقوىٰ بإذن الله .

في علم الفقه والفتاوىٰ :

ـ « **المفتاح** » في فروع الفقه الشافعي ، ويُسمَّىٰ بـ « مفتاح الفقه » ، وقد أتمَّهُ من بعده حفيده .

ـ « **شرح تلخيص الجامع الكبير** » في الفقه الحنفي ، ويُسمَّىٰ بـ « **مختصر شرح** تلخيص الجامع الكبير » ، و« الجامع الكبير » من كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني .

ـ « **فتاوى الحنفية** » .

في علم التفسير :

ـ « **حاشية علىٰ تفسير الكشاف** » ، ولم يتمَّها ، وصل فيها إلىٰ سورة (الفتح) .

---

(١) شرح تصريف العزي (ص ٦٩) ، وعبارته هنا توحي بأنه نظر فيه بأخرة ، والله أعلم .

في علم أصول الفقه :

ـ « **التلويح شرح التوضيح شرح التنقيح** » ، والحقُّ أنَّهُ شرح للكتابين معاً ، وكلاهما للمحبوبي الملقَّب بصدر الشريعة .

ـ « **حاشية علىٰ شرح العضد لمختصر ابن الحاجب** » ، وأصلُ مختصر ابن الحاجب هو كتاب « منتهى السول والأمل ، في علمي الأصول والجدل » له أيضاً .

في المنطق وعلم الكلام والعقائد :

ـ « **المقاصد** » في علم العقيدة والكلام[1]

ـ « **شرح المقاصد** » .

ـ « **شرح العقائد النسفية** » .

ـ « **رسالة الإيمان** » ، ذكرها العلامة الفرهاري في « النبراس »[2]

ـ « **تهذيب المنطق والكلام** » ، وهو من أواخر تصانيفه ، وله به عنايةٌ كبيرة ، وسمَّاه بـ « غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام » .

ـ « **شرح الشمسية** » في المنطق ، ويعرف بـ « السعدية » .

تأريخٌ لبعض تآليف العلامة السعد :

وهٰذا التأريخُ يُظهِر لنا الأطوارَ العلمية والنضوج المعرفي في حياة الإمام التفتازاني ، قال العلامة اللكنوي رحمه الله تعالىٰ في « الفوائد البهية » : (وذكر ابن الخطيب قاسم الرومي في « روض الأخبار المستخرجة من ربيع الأبرار » ، والكفوي وغيرهما : أنَّ التفتازاني ولد سنة اثنتين وعشرين وسبع مئة ، وفرغ من تصنيف « شرح الزنجاني » حين بلغ عمرُهُ ستَّ عشرة سنة في شعبان سنة « ٧٣٨هـ »[3] ، ومن « شرح

---

(١) وبعض الفهرسات ذكرته بـ « مقاصد الكلام » أو « مقاصد الطالبين » ، ولم يثبت المؤلف سوى المذكور أعلاه .

(٢) النبراس (ص٥٥٤) .

(٣) هٰكذا نقلوا، وما ذكره المؤلِّف فيه (ص ٦٩) : أنه أول ما أفرغه في قالب الترتيب والترصيف، ولم يذكر سنَّةُ يومئذ .

التلخيص المطوَّل » في صفرٍ سنة « ٧٤٨هـ » بهراةَ[١] ، ومن « اختصاره » سنة « ٧٥٦هـ » بغُجْدوانَ[٢] ، ومن « شرح الرسالة الشمسية » في جُمادى الآخرة سنة « ٧٥٧هـ » بمزارجامَ ، ومن « التلويح » في ذي القعدة سنة « ٧٦٨هـ » بكلستان وتُرْكِسْتانَ[٣] ، ومن « شرح عقائد النسفي » في شعبان سنة « ٧٦٨هـ » ، ومن « حاشية شرح مختصر الأصول » سنة « ٧٧٠هـ » ، ومن رسالة « الإرشاد » سنة « ٧٧٤هـ » بخُوارزمَ ، ومن « مقاصد الكلام » و« شرحه » في ذي القعدة بسَمَرْقَنْدَ سنة « ٧٨٤هـ » ، ومن « تهذيب المنطق والكلام » في رجبٍ سنة « ٧٨٩هـ » ، ومن « شرح المفتاح » في شوالٍ من السنة المذكورة ، كلُّها بسمرقندَ .

وشرعَ في تأليف « الفتاوى الحنفية » يوم الأحد التاسع من ذي القعدة سنة « ٧٦٩هـ » بهراةَ ، وفي تأليف « مفتاح الفقه » سنة « ٧٧٢هـ » ، وفي « شرح تلخيص الجامع الكبير » سنة « ٧٨٦هـ » ، كلُّها بسَرْخسَ ، وفي « شرح الكشاف » في الثامن من ربيع الآخر سنة « ٧٨٩هـ »)[٤]

العلامة السعد والسيد الشريف الجرجاني

كان بين هٰذين العَلَمينِ نسبةٌ إضافية ذهنية عُرفية ؛ فلا تكاد تذكرُ أحدَهما حتىٰ يسبقَ إلى الذهن ذكرُ الآخر ، والعلمُ رحمٌ بين أهله ، ولا يعرفُ أقدارَ الرجالِ إلا

---

(١) فكان عمرُهُ يومها ستة وعشرين عاماً ، وهٰذا أعجب من « شرح الزنجاني » لمن نظر فيه ، ولله في خلقه شؤون .

(٢) وفي النسخة (أ) التي بين أيدينا : أنه أتم تسويده بهراة سنة (٧٥٥هـ) ، ولعله بيَّضه بغجدوان ، والله أعلم .

(٣) يجب التنبُّه إلىٰ أن العلامة السعد نفسه نصَّ أنه انتهىٰ من تأليفه هٰذا سنة (٧٥٨ هـ) في خاتمته .

(٤) الفوائد البهية (ص ١٣٦) ، ولٰكن ما ذُكر من أنه شرع في « شرح الكشاف » في ربيع الآخر سنة « ٧٨٩هـ » ، وأنه أتم « شرح المفتاح » في شوال سنة « ٧٨٩هـ » . . غير دقيق ؛ لأنه مخالف لما صرَّح به السعد في « شرح المفتاح » (ق/٢) : أنه شرع في « شرح الكشاف » ، وأمضىٰ فيه وقتاً طويلاً ، ثم شرع في « شرح المفتاح » بعد إلحاح جمع من الفضلاء عليه .

الرجالُ ، وقد نقلَ العلامة اللكنوي عن العلامة الكفوي أنه قال وهو يتحدَّثُ عن رابطة السيد الشريف بالإمام السعد : (حتىٰ إنَّ السيد الشريف في مبادئ التأليف وأثناء التصنيف كان يغوصُ في بحار تحقيقه وتحريره ، ويلتقطُ الدُّررَ من تدقيقه وتسطيره ، ويعترف برفعة شأنه وجلالته ، وقدر فضله وعلو مقامه ، إلا أنه لما وقع بينهما المشاجرةُ والمنافرة ، بسبب ما سبق في مجلس تيمور من المباحثة والمناظرة ، والمجادلة والمكابرة . . لم يبقَ الوفاق ، والتزم تزييفَ كلِّ ما قال ، وكلاهما من الفضلاء في الورىٰ تُضرَبُ بهما الأمثال)[1]

ثناءات أهل العلم عليه

كان العلَّامة السعد ذا مكانة وهيبة في قلوب الخاصة والعامة ، عدا هـٰذا الأمر إلىٰ أصحاب السلطنة والنفوذ حينما عرفوا له فضله وعلمه ، يدلُّكَ علىٰ هـٰذا : ما حكى المولى الكُورانيُّ للسلطان محمد الفاتح يوماً ممَّا يضمُّ خبر السعد حيث قال : (إنَّ الأمير تيمور خان أرسلَ بريداً لمصلحة وقال له : إن احتجت إلىٰ فرس خذ فرسَ كلِّ مَنْ لقيتَهُ وإن كان ابني شاه رخ ، فتوجَّهَ البريدُ إلىٰ ما أُمرَ به ، فلقيَ المولىٰ سعد الدين التفتازانيَّ وهو نازلٌ في موضع قاعدٌ في خيمته ، وأفراسه مربوطةٌ قدَّامه ، فأخذ البريدُ منها فرساً ، فأُخبر المولىٰ بذلك ، فضرب البريدَ ضرباً شديداً ، فرجع هو إلى الأمير تيمور ، وأخبره ما فعله المولى المذكور ، فغضب الأمير تيمور خان غضباً شديداً ، ثم قال : ولو كان هو ابني شاه رخ لقتلتُهُ ! ولـٰكنِّي كيف أقتلُ رجلاً ما دخلتُ في بلدة إلا وقد دخلَها تصنيفُهُ قبل دخول سيفي ؟!)[2]

بعض العبارات الضامة لشيء من فضله

والكلمة الذهبية في وصفه هي للعلامة المؤرِّخ ابن خلدون ؛ حيث قال وهو يتحدَّثُ عن العلوم العقلية : (يبلغنا عن أهل المشرق أنَّ بضائعَ هـٰذه العلوم لم تزلْ عندهم

---

(١) الفوائد البهية (ص ١٣٦) .

(٢) الشقائق النعمانية (ص ٥٤) .

موفورةً ، وخصوصاً في عراق العجم وما بعده فيما وراء النهر ، وأنَّهم علىٰ بَحٍّ من العلوم العقليَّةِ ؛ لتوفُّر عمرانهم ، واستحكامِ الحضارة فيهم .

ولقد وقفتُ بمصرَ علىٰ تآليفَ في المعقول مُتعدِّدةٍ لرجلٍ من عظماء هراةَ من بلاد خراسانَ ؛ يشتهرُ بسعد الدين التفتازاني ؛ منها في علم الكلام وأصول الفقه والبيان ، تشهدُ بأنَّ له ملكةً راسخة في هـٰذه العلوم ، وفي أثنائها ما يدلُّ علىٰ أنَّ له اطِّلاعاً على العلوم الحكميَّة ، وقدماً عاليةً في سائر الفنون العقليَّة ، والله يؤيِّد بنصرِهِ من يشاء)[1]

وقال الحافظ ابن حجر في « إنباء الغمر » : (أخذَ عن القطب وغيره ، وتقدَّم في الفنون ، واشتهر ذكرُهُ ، وطار صيتُهُ)[2]

وقال العلامة عصام الدين الإسفراييني في « الأطول » : (العالم الربَّاني ، أستاذ الفضلاء العلامة التفتازاني)[3]

وقال العلامة ابن عرب شاه في « عجائب المقدور » : (ومن المحقِّقين : سعد الدين التفتازاني)[4]

وقال الإمام السيوطي في « بغية الوعاة » : (الإمام العلامة ، عالمٌ بالنحو والتصريف ، والمعاني والبيان ، والأصلين والمنطق ، وغيرها) إلىٰ أن قال : (وانتهتْ إليه معرفةُ العلوم بالمشرق)[5]

وقال العلامة الأدنه وي في « طبقات المفسرين » : (الإمامُ المحقق ، والحبر المدقق ، سلطانُ العلماء الكبار والمصنفين ، وارثُ علوم الأنبياء والمرسلين)[6]

وقال الشوكاني في « البدر الطالع » : (وبالجملة : فصاحبُ الترجمة مُتفرِّدٌ بعلومه في القرن الثامن ، لم يكن له في أهلِهِ نظيرٌ فيها ، ومصنفاتُهُ قد طارَتْ في حياته إلىٰ

---

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٦٣٣) .
(٢) إنباء الغمر (١/ ٣٩٠) .
(٣) الأطول (١/ ١٣٤) .
(٤) عجائب المقدور (ص ٤٦٦) .
(٥) بغية الوعاة (٢/ ٢٨٥) .
(٦) طبقات المفسرين (ص ٣٠١) .

جميع البلدان ، وتنافسَ الناسُ في تحصيلها)[1] ، وهو عصرٌ عاش فيه البدر بن جَمَاعةَ ، والتاج السبكي ، وابن كثير ، والإسنوي ، وبدر الدين الزركشي ، والسراج البلقيني ، وغيرهم من أساطين العلماء .

طرف من أدبياته

كادت علوم البلاغة العربية تتجلَّىٰ في سطور تآليف العلامة السعد التي خطَّها ، ولا سيَّما في كُتبه التي رصفها في هـٰذا الفنِّ ؛ في مُقدِّماتها ، وفي طوايا سطورها ، وهو إلىٰ هـٰذا له نُتفٌ شعرية يسيرة ؛ منها قوله : (من الطويل)

إذا خاضَ في بحرِ التفكُّرِ خاطري … علىٰ درَّةٍ مِنْ معضلاتِ المطالبِ
حَقَرْتُ ملوكَ الأرضِ في نيلِ ما حَوَوْا … ونلتُ المُنىٰ بالكُتْبِ لا بالكتائبِ

ومنها أيضاً : (من الدوبيت)

فَرِّقْ فِرَقَ الدَّرسِ وحصِّلْ مالا … فالعمرُ مضىٰ ولم تنلْ آمالا
لا ينفعُكَ القياسُ والعكسُ ولا … اِفْعَنْلَلَ يفعنْلِلُ افْعنلالا

ومن ذلك أيضاً : (من الطويل)

طويتُ بإحرازِ العلومِ وكسبِها … رداءَ شبابي والجنونُ فنونُ
فلمَّا تحصَّلْتُ العلومَ ونِلْتُها … تبيَّنَ لي أنَّ الفنونَ جنونُ

وفاته

بعد حياةٍ ملؤها النأيُ عن الأوطان ، ومفارقةُ الأحباب والخلَّان ، وتفانٍ في خدمة العلم ، وإخلاصٍ فتح أبوابَ الخلود لآثاره ، وهمَّةٍ قعساءَ لم تركنْ لراحة الجسد . . نزلَ القدرُ الحتمُ بكلِّ حيٍّ زائل بساحةِ المولىٰ سعد الملة والدين ، وتُوفِّيَ بسمرقندَ يومَ الاثنين ، الثاني والعشرين من شهر الله المحرم ، سنة (٧٩٢هـ) علىٰ أصحِّ الأقوال ،

---

(١) البدر الطالع (٢/ ٣٠٥) .

ونقل إلىٰ سرخسَ ، ودُفن بها يوم الأربعاء ، التاسع من جُمادى الأولىٰ ، أسعدَهُ الله تعالىٰ ، وأعلىٰ في الفراديس رُتبَهُ[1] .

ودعْ عنك أُحدوثةَ موتِهِ بسبب الغمِّ والضيق ؛ لمناظرة السيد السند الجرجاني ، **فما مثلُ السعد الذي قضمَتِ الأيام عظمَهُ ، وخضمَتْ لحمَهُ** ، فأراها من نفسِهِ الرضا عن قضاء مولاه ، وهشَّ لها وبشَّ . . **بالذي يهتمُّ لمثل هـٰذه العوارضِ بعد تلك القوارض** ، ثم لا يلزمُ من هـٰذا نفْيُ تلك المناظرة ، بل هي مباحثةٌ واقعة ، وكتبُ الأخباريين تكادُ تُجمِعُ علىٰ ذكرها لهما ، وفضلُ السعد لا تمحوه هفوةٌ عارضة ، هـٰذا إن سُلِّمَ أنَّ الحقَّ كان لجانب السيد الشريف ، رحمهما الله تعالىٰ ، وجمعَهما في مستقرِّ رحمته .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر « البدر الطالع » (٢/ ٣٠٤) .

كلمة عن كتاب «تلخيص المفتاح»

إن الإحاطة بتاريخ علم البلاغة والمؤلَّفات في هٰذا العلم.. غير ممكنة في كلمةٍ عجلىٰ يُراد منها التعريف علىٰ ضرب من الإيجاز بأحد هٰذه المؤلَّفات، وحسبُنا أن نشير إلىٰ أن العناية بالبلاغة العربية وإعجاز القرآن الكريم قد بدأت في مرحلة مبكِّرة منذ نشطت حركة التأليف وتدوين العلوم، فظهرت مؤلَّفات عديدة في هٰذا الشأن يطول ذكرُها، وكان كثير منها يفصِّل القول في بعض المسائل البلاغيّة، ويكتفي بالإشارة والرمز في بعضها الآخر، فلا يروي ظمأ الواقف عليها.

إلىٰ أن جاء الإمام عبد القاهر الجرجانيُّ (٤٧١هـ)، ففصَّل في كتابه «دلائل الإعجاز» القولَ في النظم ـ وهو قضيّة شغلت العلماء، وكثُر فيها كلامهم واختلافهم ـ تفصيلاً شافياً، وأصَّل لكثير من مباحث علم المعاني، وفصَّل القول في كثير من مسائل علم البيان في كتابه الآخر «أسرار البلاغة»، فصار هٰذان الكتابان عمدة كلٍّ من جاء بعده من العلماء.

ومن هٰؤلاء العلامة الزمخشريُّ (٥٣٨هـ) الذي طبَّق في تفسيره «الكشَّاف» ما أصَّله الإمام عبد القاهر في «دلائل الإعجاز»، وزاد زيادات مستحسَنة تلقَّاها العلماء بعده بالقبول؛ فكان تفسيره فتحاً في الاتِّجاه البلاغيِّ في التفسير، وصارت آراؤه البلاغية المنثورة في ثنايا تفسيره محلَّ عناية البلاغيِّين بعده.

ثم جاء العلامة السكَّاكيُّ (٦٢٦ هـ)، واستفاد من جهود من سبقه من العلماء، وأضاف عليها، وألَّف كتابه القيِّم «مفتاح العلوم»، وقام في القسم الثالث منه بضبطِ مَعاقد علوم البلاغة[1]، وحرَّرَ التعريفات والمصطلحات الأساسيَّة فيها، وذكرَ

---

(١) وأمَّا القسم الأول: فضمَّنه على الصرف، وأمَّا القسم الثاني: فضمَّنه علم النحو، وألحق=

ما يُحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ، وهو في ذلك يوافق من سبقه في بعض القضايا والمسائل ، ويخالفهم في بعضها الآخر ؛ فكان كتابه بحقٍّ فتحاً في التأصيل لعلوم البلاغة بحيث يمكن القول : إنه جمع شتات علوم البلاغة قبله ، مع التقسيم والترتيب ، والتأصيل والتقعيد .

فتوجَّهت أنظار العلماء وجهودهم إلىٰ هـٰذا الكتاب ، فجعلوه محلَّ عنايتهم ، وكثرت عليه الشروح ؛ ما بين شرحٍ له كاملاً ، وشرحٍ للقسم الثالث منه المختصِّ بعلوم البلاغة ، وقام كثير من العلماء أيضاً باختصاره[1] .

وممَّن اعتنىٰ به : الإمام جلال الدِّين القزوينيُّ الذي رأىٰ أنَّ القسم الثالث من « مفتاح العلوم » أعظمُ ما صُنِّف من الكتب المشهورة في علم البلاغة نفعاً ، وأحسنُها ترتيباً ، وأكثرُها للأصول جمعاً ، لـٰكنَّه لم يخلُ من الحشو والتطويل والتعقيد ؛ ولذلك كان مفتقِراً إلىٰ إيضاح ما فيه من التعقيد ، وتجريده عمَّا فيه من الحشو والتطويل ، فألَّف كتابه « تلخيص المفتاح » لهـٰذا الغرض ، واعتنىٰ فيه بضبط المصطلحات والتعريفات والتقسيمات بشكل دقيق ، وناقش السكَّاكيَّ في كثير منها ، وقام بتهذيب المادَّة العلميَّة في « مفتاح العلوم » ، وترتيبها ترتيباً أحسن من ترتيب السكَّاكيِّ ، وذكرَ ما يُحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ، وأضافَ فوائدَ عثر عليها في كتب العلماء ، وتركَ المبالغة في الاختصار ؛ ليسهُلَ تعاطي الكتاب وفهمُه علىٰ طالبيه ؛ فكان هـٰذا المختصَر أفضلَ مختصَرات القسم الثالث من « مفتاح العلوم » ، وأحسنَها على الإطلاق ، بل هو أفضلُ وأشهرُ متن في علم البلاغة .

ولذلك كُتِب له القبول ، وطارت نسخُه الخطِّيَّة في البلدان ، وأصبح دستورَ المتأخِّرين ومعوَّلَهم في علم البلاغة ، وفَلَكاً تدور فيه مؤلَّفاتهم ، واعتنوا به أكثر من أصله ، وكثُرت شروحه ومختصَراته ، وقام بعض العلماء بنظمه ، واكتفىٰ بعضهم بتخريج شواهده وشرحها ، ولولا خشية الإطالة لذكرنا جميعَ هـٰذه الجهود ، فحسبُنا

= بعلمي المعاني والبيان علومَ الحد والاستدلال والعروض .

(١) انظر تفصيل هـٰذه الشروح والمختصرات في « كشف الظنون » (٢/ ١٧٦٢ ـ ١٧٦٧) .

ذكرُ بعضها وأبرزِها ، ونحيل القارئ على كتب الفهارس للتوسُّع والاستزادة[1] :

فممَّن قام بشرحه :

ـ **مؤلِّفه الإمام جلال الدين القزوينيُّ** في كتابه « الإيضاح » الذي سبق الحديث عنه[2] ، وصاحبُ البيت أدرىٰ بما فيه .

ـ **ومحمد بن مظفَّر الخَلْخاليُّ** المتوفىٰ سنة (٧٤٥هـ) في كتابه « مفتاح تلخيص المفتاح » ، وهو من جملة الشروح التي اطَّلع عليها السعد ، وكان يردُّ على الخلخالي في كثير من المواطن دون تصريح باسمه .

ـ **وبهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي** المتوفىٰ سنة (٧٧٣هـ) في كتابه « عروس الأفراح » .

ـ **ومحمد بن عثمان بن محمد الزَّوْزَنيُّ** المتوفىٰ سنة (٧٩٢هـ) ، وشرحُه أيضاً من جملة الشروح التي اطَّلع عليها السعد ، وكان يردُّ على الزوزني كثيراً دون تصريح باسمه .

ـ **والعلَّامة السعد التفتازانيُّ** ، وله شرحان عظيمان هما من أفضل شروح « التلخيص » ، وسيأتي الحديث عنهما[3]

ـ **وعصام الدين إبراهيم بن عرب شاه الإسفرايني** المتوفىٰ سنة (٩٤٥هـ) في كتابه « الأطول » ، وهو من أفضل الشروح .

وممَّن شرح أبياته :

ـ **الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العبادي العباسي** المتوفىٰ سنة (٩٦٣هـ) في كتابه « معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص » ، ذكر فيه معانيَ الأبيات ، وتراجم قائليها ، ووضع في كل فنٍّ ما يناسبه من نظائره الأدبية ، وقد اعتمدنا عليه كثيراً في

---

(١) انظر تفصيل هـٰذه الجهود في « كشف الظنون » (١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٨) .
(٢) انظر (ص١٢) .
(٣) انظر (ص٤٣ ـ ٥٠) .

تخريج الأبيات الشعرية الواردة في الكتاب .

ـ والشيخ بدر الدين محمد بن محمد الغزيُّ المتوفىٰ في حدود سنة ثمانين وتسع مئة في كتابه « التخصيص في شرح شواهد التلخيص » .

وممَّن اختصره :

ـ شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بالصاحب المتوفىٰ سنة (٧٨٨هـ) ، وسمَّىٰ مختصَره : « لطيف المعاني » .

ـ وعز الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن جماعة المتوفىٰ سنة (٨١٩هـ) ، وسمَّاه : « تلخيص التلخيص » .

وممَّن نظمه :

ـ زين الدين أبو العز طاهر بن حسن بن حبيب الحلبي المتوفىٰ سنة (٨٠٨هـ) ، وسمَّاه : « التخليص في نظم التلخيص » ، وهو ألفان وخمس مئة بيت .

ـ وجلال الدين عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي المتوفىٰ سنة (٩١١هـ) ، وسمَّاه : « عقود الجمان في المعاني والبيان » .

❁ ❁ ❁

كلمة عن كتاب « المختصر »

تقدَّم أنَّ للعلَّامة السعد شرحين لكتاب « التلخيص » هما من أنفسِ شروحه وأعظمِها على الإطلاق ؛ وهما « المطوَّل » و« المختصَر » .

والحديث عن « المختصَر » مقرون بالحديث عن أصله « المطوَّل » ؛ ولذلك كان لا بد من الكلام عن الأصل قبل الكلام عن الفرع ؛ لأنَّ صورة الفرع لا تتجلَّىٰ حقَّ التجلِّي إلا بعد استجلاء صورة الأصل .

الكلام عن « المطوَّل »

اشتَهر الشرح الأوَّل للعلَّامة السعد بـ « المطوَّل » ، ولم يُسمِّه بذلك ، وإنما كان يُحيل عليه في شرحه الثاني « المختصَر » باسم « الشَّرح » ، ولعل هـٰذه التسمية قد وقعت بعد وفاة مؤلِّفه ، ثم غلبت على الكتاب .

ويدلُّ علىٰ ذلك قولُ ابن يعقوبَ المغربي معلِّقاً علىٰ قول السعد في مقدِّمة « المختصَر » : (وأغنيته بالإصباح عن المصباح) : (وفي إطلاق الإصباح علىٰ شرحه إيماءٌ إلىٰ أنه ينبغي أن يُسمَّىٰ بالإصباح ، ولـٰكن لم يُعثَر له علىٰ هـٰذه التسمية ، فغلبت عليه التسمية بـ « المطوَّل »)[1]

وقولُ حاجي خليفة : (وقد اشتَهر الشرح الأوَّل بـ « المطوَّل »)[2] .

وهو شرح ممزوج ، ألَّف فيه العلَّامة السعد بين سياقَيِ المتن والشرح ، فظهرا

---

(١) مواهب الفتاح (١/ ١٣ ـ ١٤) .

(٢) كشف الظنون (١/ ٤٧٣) ، وانظر للتوسع في الحديث عن هـٰذه المسألة « التفتازاني وآراؤه البلاغية » لضياء الدين القالش (ص٦١ ـ ٦٢) .

كأنهما كتاب واحد ، فكثيراً ما كان يصل عبارة المتن بما يزيدها بياناً من دون أن يقطعَ صلتها بما بعدها أو يُخرجها عن سياقها .

واعتنىٰ فيه بشرح عبارة الماتن بحسب ما يقتضيه المقام من الإيجاز أو الإطناب ، ونقدِها إن رآها قاصرة عن المراد .

ولم يُغفل النظرَ في المسائل التي وقع فيها خلاف بين السكَّاكيِّ والقزوينيِّ ، بل أَولاها عناية كبيرة ، وكان كالحَكَم بينهما ، فانتصر للقزوينيِّ في المواضع التي رأىٰ أنه مصيب فيها ، وردَّ عليه في المواضع التي رأىٰ أنه لم يُحسن فيها فهمَ مراد السكَّاكيِّ ، أو نحو ذلك .

وتتبَّع كذلك كثيراً من شروح « التلخيص » التي سبقته ، ونبَّه علىٰ ما فيها من الأوهام ؛ فكان كتابه بحقٍّ موسوعةً ضمَّت خلاصة ما سبقه مع النقد والاستبصار ، وضمَّت إلىٰ ذلك زياداتٍ وفوائد من كتب السلف من علماء البلاغة والتفسير ؛ كـ « الأسرار » ، و« الدلائل » ، و« الكشَّاف »[١]

ولذلك عُدَّ هـٰذا الشرح من خير شروح « التلخيص » علىٰ كثرتها ، وقد فرغ منه مؤلِّفه في سنة (٧٤٨هـ) ، فاشتَهر وذاع ، وأقبل عليه الناس قراءةً وإقراءً ، ودارت عليه حركة تأليفٍ عظيمةٌ جدّاً[٢] ، وأكثرَ الناس من النقل عنه في علوم شتىٰ ؛ كالبلاغة والنحو والتفسير وغيرها[٣]

الكلام عن « المختصَر »

أوَّلاً : سبب تأليف الكتاب :

ذكر العلَّامة السعد في مقدِّمة « المختصَر » : أن سبب تأليفه له : أنَّ كثيراً من الفضلاء سألوه أن يقوم باختصار شرحه الأوَّل ، والاقتصارِ علىٰ بيان معاني

---

(١) انظر « التفتازاني وآراؤه البلاغية » (ص٦٥ ـ ٦٧) .

(٢) انظر في تفصيل هـٰذه الجهود « كشف الظنون » (١/ ٤٧٣) وما بعدها .

(٣) انظر « التفتازاني وآراؤه البلاغية » (ص٦٣ ـ ٦٤) .

« التلخيص » ، وكشفِ أستارِه ؛ لأن الهِممَ قد تقاصرت عن إدراك معاني ذلك الشرح ؛ لما فيه من الطُّول وكثرة المسائل والمباحثات ، ولأنَّ المنتحِلين صاروا يأخذون منه وينتهبون ، ولأنفسهم يَنسِبون ، مع مسخٍ للعبارات ، وحملٍ لها على غير المراد منها .

وقد تردَّد في إجابة مطلبهم وأعرضَ عنه زمناً ؛ لعلمِه أن الإتيان بشرح يستحسنه ويرتضيه جميع الناس أمرٌ متعذِّر ، ولأنَّ علم البلاغة قد ذهب أهله العالمون به ، وذهبت مسائله الحِسان ، وصار خلافاً وجدالاً بلا ثمر .

ثمَّ صرفَ هِمَّتَه بعد إلحاحٍ منهم إلىٰ ما طلبوا من الاختصار ، وقدَّر الله سبحانه وتعالىٰ له أن يُتِمَّ هـٰذا الشرح المختصَر أحسنَ إتمام ما بين سنتي (٧٥٥هـ) و(٧٥٦هـ) ، مع ما كان عليه من مكابدةِ الأسفار والانتقال من بلد إلىٰ بلد ، ومقاساةِ الشدائد والأهوال التي كانت تعصف بقريحته وفِطنته ، وفي ذلك عِبرة وحُجَّة علىٰ كل طالب علم تقاصرت هِمَّته ، وتقاعس عن طلب العلم أو التأليف فيه متعلِّلاً بشدائد الأيام ، ونكبات السِّنين والأعوام .

ثانياً : اسم الكتاب :

إن هـٰذا الشرح كأصله لم يُسمِّه العلَّامة السعد باسمٍ خاصٍّ علىٰ ما يظهر من مقدِّمته ، ويُستأنس لذلك بقول حاجي خليفة في معرض حديثه عن شرحَيِ السعد لـ « تلخيص المفتاح » : (وقد اشتَهر الشرح الأوَّل بـ « المطوَّل » ، والشرح الثاني بـ « المختصَر »)[1]

ولعلَّ تعدُّد التسميات لهـٰذا الشرح يرجع إلىٰ تصرُّف النُّسَّاخ أو من يقوم بفهرسة المكتبات ، ويدلُّ علىٰ ذلك اختلاف التسميات بين نُسَخ الكتاب الخطيَّة ، بل يقع الاختلاف في النسخة الواحدة أحياناً .

فقد ورد في بعض النُّسخ تسميتُه بـ « مختصَر المعاني » أو « شرح تلخيص المفتاح » ، هـٰكذا بالترديد دون جزم بإحدى التسميتين ، ولعلَّ المقصود بـ (المعاني)

(١) كشف الظنون (١/ ٤٧٣) .

هنا : معاني « التلخيص » ؛ كما يشير إلىٰ ذلك كلام السعد في مقدِّمة الكتاب[1] ، أو معاني « المطوَّل » الذي هو أصلُ هـٰذا الكتاب ، أو المراد علوم البلاغة من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل .

وورد في بعضها تسميته بـ « شرح السعد على المختصَر » ، ولا يخفىٰ ما في هـٰذه التسمية .

وورد في بعضها تسميته بـ « المختصر في شرح تلخيص المفتاح في المعاني » ، أو « شرح تلخيص مختصر » .

وورد في بعضها تسميته بـ « شرح مختصر » .

وورد في بعضها تسميته بـ « المختصَر شرح تلخيص المفتاح » . وورد في بعضها تسميته بـ « شرح التلخيص » المعروف بـ « المختصَر » .

وقد آثرْنا اختيارَ تسميته بـ « المختصَر » ؛ لما مرَّ ذكره عن حاجي خليفة ؛ من اشتهار الشرح الثاني بهـٰذا الاسم ، وليكون مقابلاً لأصله الذي اشتهر بـ « المطوَّل » ، والخطب في ذلك يسير .

ثالثاً : بين « المطوَّل » و« المختصَر » :

من يقارن بين « المطوَّل » و« المختصَر » يجد أن العلَّامة السعد اختصر في الثاني كثيراً من الردود والمناقشات التي أوردها في الأوَّل ، وجملةً من الزيادات التي أضافها من « الكشَّاف » وغيره ، وأعرضَ عن ذكر كثير من نصوص العلماء التي كان يسوقها علىٰ سبيل الاستدلال لكلام القزوينيِّ ، أو علىٰ سبيل الاستدراك ، وغير ذلك ، وقد يكتفي بالإشارة إلىٰ محصولها .

وكذلك اختصر من « المطوَّل » ما كان كشفاً لبعض غوامض « المفتاح » و« الإيضاح » ، وكثيراً من الأسئلة والأجوبة .

---

(١) عند قوله : (والاقتصار علىٰ بيان معانيه وكشف أستاره) ؛ فالضمائر راجعة لـ « التلخيص » كما سيأتي (ص٨٦) .

لـٰكنه أبقى التنبيهات علىٰ أوهام بعض شُرَّاح « التلخيص » قبله ؛ لأن ذلك شديد الصِّلة بشرح المتن وإن كان قد اختصر منها ما رآه هيِّناً يُستغنىٰ عن ذكره .

وقد يختصر بعضَ ما فصَّله في « المطوَّل » من مسائل مُحيلاً عليه ، وقد يكتفي بالإحالة وحدها .

وقد يُبهِمُ ؛ فلا يذكر أسماء أصحاب بعض الأقوال ممَّن صرَّح بهم في « المطوَّل » .

هـٰذا ؛ وإنَّ ما مضىٰ لا يعني أن العلَّامة السعد لم يَزِد في « المختصَر » شيئاً على « المطوَّل » ، بل زاد فيه تنبيهاتٍ علىٰ أوهام في فهم لغة الماتن وشواهده لم يكن نبَّه عليها ، وأضاف بعضَ التحليلات البلاغيَّة ، وبعضَ نصوص العلماء التي لم يكن ذكرَها في الأوَّل ، وصرَّح برأيه في مسائلَ لم يكن قطعَ فيها برأيٍ ، وصرَّح بأسماء بعض العلماء الذين اكتفىٰ بذكر ألقابهم ، ونسبَ بعض الأقوال التي كان أغفل عزوَها ، وزاد بعضَ القصص والطرائف التي كشفت لنا بعضَ جوانب شخصيَّته ، وزاد بعضَ النصوص التي تدلُّ على اطِّلاعه علىٰ أدب الفُرس وبلاغتهم بقصد المقارنة بينها وبين بلاغة العرب[١] .

رابعاً : طريقة العلَّامة السعد في الشرح :

« المختصَر » كأصله شرحٌ ممزوج أيضاً ، ألَّف فيه العلَّامة السعد بين سياقَيِ المتن والشرح ، ولم يُكثِر من ذكر المسائل والاعتراضات والإيرادات ، فكان ذلك عوناً للقارئ علىٰ تعميق فهمِ المتن أوَّلاً ، وفهمِ مراد السعد ثانياً ؛ ولذلك كان « المختصَر » أحسنَ صياغةً وسبكاً من أصله ، وأقربَ تناولاً لمتعاطيه وإن كانت نقول العلماء من « المطوَّل » أكثرَ من نقولهم من « المختصَر » .

هـٰذا ؛ وإذا كنَّا بصدد الكلام عن شرحين من أهمِّ شروح « التلخيص » . . فقد يتبادر إلىٰ ذهن طالب علم البلاغة السؤالُ الآتي : ما المنهج الذي سار عليه العلَّامة السعد لينال كتاباه هـٰذه الأهميَّة في الدَّرس البلاغيِّ ؟

---

(١) انظر في هـٰذا المبحث « التفتازاني وآراؤه البلاغية » (ص٧٢ ـ ٧٣) ، وستقف علىٰ أمثلة ما ذُكر في ثنايا الكتاب .

والجواب باختصار : أن طريقته تقوم على الأسس الآتية :

ـ **العناية بالمتن الذي يشرحه** : وذلك من وجهين :

أحدهما : اختيارُ النُّسخ الخطيَّة لتوثيق المتن ، والمقارنةُ بينها ، واختيارُ الصواب .

ثانيهما : ضبطُ المتن ، وشرحُ غريبه ، ونقدُ عباراته وتراكيبه القاصرة عن تأدية المعنى المراد ، وردُّ الاعتراضات غير المُحِقَّة عليها .

النَّفاذ إلىٰ ما وراء المشروح ، وعدم الوقوف عند ظاهره : وذلك بالتغلغل إلىٰ خفايا المتن ؛ لاستخراج غاياته في إيراد الأمثلة والشواهد ، وما ينطوي تحتها من تقسيمات خفيَّة لم يصرِّح بها المصنِّف ، ونحو ذلك .

العناية بالمصطلحات والتعريفات : وذلك بشرح المصطلحات الغامضة ؛ سواء كانت مصطلحاتٍ عامَّة ، أو خاصَّة ببعض العلماء ، ولعلَّ الأبرز في منهج العلَّامة السعد تنبُّهه لتفرُّد بعض العلماء باصطلاحاتٍ خاصَّة لا يجوز التعرُّض لها إلا علىٰ هَذْي تلك الخصوصيَّة .

العناية بالشواهد البلاغية : بشرح غريبها ، وإتمام النقص فيها إن وُجِد ، وبيان محلِّ الشاهد فيها ، ووجه الاستشهاد ، ودفعِ ما قد يَرِد عليها من الاعتراضات ، وإضافة شواهد أخرىٰ عند الحاجة .

العناية بتحقيق الآراء ونقدها : وذلك باتِّباع منهجٍ موسوعيٍّ يقوم علىٰ إيضاح المتن ، والعودة إلىٰ مصادره ، ومناقشة ما نُقِل عنها ، ثم تتبُّع شروحه وبيان ما فيها من الصواب والخطأ .

ثم يحقِّق العلَّامة السعد في المسائل ، ويسوق لها أدلَّتها ، ويتتبَّع آراء الرجل في كتابه ؛ ليتثبَّت من كونها جاءت مستقيمة علىٰ نهج واحد ، لا اضطراب فيها ، بل يزيد علىٰ ذلك النظرَ في كتب الرجل الأخرىٰ[1]

---

(١) انظر للتوسع أكثر في الحديث عن منهج التفتازاني في الشرح والتحقيق ونقد الآراء « التفتازاني وآراؤه البلاغية » (ص٨٤ ـ ١١٢) .

خامساً : أهميّة الكتاب ، والأعمال العلميّة التي قامت عليه :

إنَّ أهميّة « المختصَر » تظهر ـ كما سبق ـ في كونه مشتملاً على عُصارة ما في « المطوَّل » ؛ من التحقيقات المفيدة ، والآراء السديدة ، والشرح المتين ، والتنبيه على أوهام كثير من شروح « التلخيص » السابقة ، **مع ما فيه من الزيادات النافعة ، فضلاً عمَّا فيه من حُسن السبك ، وجودة الصِّياغة ، والبُعد عن الاستطراد والتطويل ،** وكلُّ ذلك جعلَه مُنتهى إرادات طلاب علم البلاغة وإن كان من يريد التبحُّرَ في أيِّ علم من العلوم تميل نفسُه إلى المطوَّلات بعد إحكام المختصَرات .

وما أحسنَ قولَ ابن يعقوبَ المغربيِّ في معرض الحديث عن شرحَيِ العلَّامة السعد : (فوضع عليه مختصَراً ومطوَّلاً ، وكان المختصَر من الشرحين لمتعاطيه ملجأً ومعوَّلاً) ![1]

ولِمَا سبقَ من الأهميّة تبوَّأ ذلك الشرح مكانة رفيعة في مجالس العلم والتدريس ، وصار مع متن « التلخيص » دستوراً لا يستغني عنه طالب علم البلاغة ، **وتسابقَ العلماء إلى قراءته وإقرائه في كل عصر ؛** فكان من ثمار ذلك أن كثُرت عليه الحواشي والتعليقات والتقريرات لكبار العلماء والمحقِّقين ، **ومن أهمِّها**[2] :

حاشية نظام الدِّين أحمد بن عثمان **الخَطَائيِّ** ، المتوفى سنة (٩٠١هـ) ، وهي مشهورة مفيدة ، لٰكنَّها على أوائل الكتاب فقط .

حاشية محمد بن الخطيب ، الشهير بخطيب زاده الرومي ، المتوفى سنة (٩٠١هـ) .

حاشية يوسف بن حسين الكرماستي ، المتوفى سنة (٩٠٦هـ) .

حاشية حميد الدِّين بن أفضل الدِّين الحسيني ، المتوفى سنة (٩٠٨هـ) .

حاشية شيخ الإسلام أحمد بن يحيى بن محمد حفيد العلَّامة السعد ، المتوفى سنة (٩١٦هـ) .

---

(١) مواهب الفتاح (١/ ٤) .

(٢) انظر في هٰذه الأعمال وغيرها « كشف الظنون » (١/ ٤٧٣) وما بعدها ، و« جامع الشروح والحواشي » (١/ ٦٣٢ ـ ٦٣٧) .

حاشية شهاب الدِّين أحمد بن قاسم العبَّادي ، المتوفىٰ سنة (٩٩٤هـ) ، وقد استفدنا منها بعض التعليقات النفيسة .

حاشية إبراهيم بن أحمد ، الشهير بابن الملا الحلبي ، المتوفىٰ بعد سنة (١٠٣٠هـ) ، سمَّاها : « غاية سؤل الحريص من إيضاح شرح التلخيص » .

حاشية لطف الله بن محمد الغياث الظفيري اليمني ، المتوفىٰ سنة (١٠٣٥هـ) .

حاشية ياسين بن زين الدِّين بن أبي بكر العُلَيْميِّ ، المتوفىٰ سنة (١٠٦١هـ) .

حاشية نور الدِّين بن الحسن بن مسعود اليوسي المغربي ، المتوفىٰ سنة (١١١١هـ) .

« مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح » لابن يعقوب المغربي ، المتوفىٰ سنة (١١٦٨هـ) ، وقد اعتنىٰ فيه مؤلِّفه بمتن « التلخيص » و« شرح السعد » ، ووصفَه بقوله : (فيكون للمتن شرحاً ، وللشرح بسطاً وفتحاً) ، وقد استفدنا منه الكثير من التعليقات النفيسة .

حاشية يوسف بن سالم بن أحمد الحَفْناويِّ ، المتوفىٰ سنة (١١٧٨هـ) .

حاشية محمد بن علي الصبَّان ، المتوفىٰ سنة (١٢٠٦هـ) .

حاشية محمد بن أحمد الدسوقي ، المتوفىٰ سنة (١٢٣٠هـ) ، وهي حاشية نفيسة جدّاً ، وقد وشَّحنا الكتابَ بتعليقات كثيرة منها .

« التجريد » لمصطفى بن محمد البناني ، المتوفىٰ سنة (١٢٣٧هـ) ، جرَّد غالبه من حاشية شيخه محمد بن علي الصبَّان ، وقد استفدنا منه الكثير من التعليقات النفيسة .

حاشية إبراهيم بن محمد الباجوري ، المتوفىٰ سنة (١٢٧٧هـ) .

تقرير محمد بن محمد الإمبابي ، المتوفىٰ سنة (١٣١٣هـ) .

❁ ❁ ❁

منهج العمل في الكتاب

لم تخلُ طبعة من طبعات « المختصَر » على كثرتها من تحريف لبعض الكلمات ، أو أخطاء في ضبط بعضها ، أو تركِ ضبط ما يجب ضبطه ، أو الإسرافِ في التعليق ، أو تركِ التعليق حيث يجب أو يحسُن ؛ فتبقى عين القارئ متنقِّلة بين معاجم اللغة لضبط كلمة ، أو شرح كلمة أو تركيب ، أو بين الحواشي بحثاً عن تعليق يوضِّح المراد ، ويزيل الإبهام والغموض ، أو يزيد زيادة مستحسَنة ، أو يخصِّص عامّاً ، أو يقيِّد مطلقاً ، وربما أعيَتْهُ كلمة ، وأوقعَتْهُ في حيرة ، وشكَّ في صحة رسمها ، فسعى في تأمين نسخ خطيّة لعلَّه يهتدي إلى الصواب فيها .

ولذلك عقدنا العزمَ مستعينين بالله تعالى على تحقيق هـٰذا الكتاب النفيس ، وإخراجه بأبهى حلَّة ، باتِّباع منهج علميٍّ رصين في جميع مراحل العمل ، وذلك على النحو الآتي :

أوَّلاً : منهج العمل في متن « التلخيص » :

ـ استلال متن « التلخيص » من « شرح السعد » ، ومقابلته على نسخ خطيَّة معتمدة نفيسة ، وإثبات الفروق المهمَّة ، مع الحرص على أن يكون متن « التلخيص » المثبَتُ في الأعلى مطابقاً للمتن الذي شرحه العلَّامة السعد .

ـ ضبط أواخر الكلمات ، وضبط ما تدعو إليه الحاجة من أبنيتها .

ـ وضع علامات الترقيم المناسبة التي تسهم في تيسير قراءة النص وفهمه .

ـ عدم تخريج الآيات والأحاديث والأشعار ونحوها في المتن المثبَت في الأعلى ؛ اكتفاءً بتخريجها في الشرح .

ثانياً : منهج العمل في « المختصَر » :

ـ انتقاء عشر نسخ من أنفس النسخ الخطيَّة للكتاب ؛ لتكون نسخاً معتمدة في إبراز نصِّه ، ومن هـٰذه النسخ نسخةٌ كُتب في خاتمتها أنها مسوَّدة بخط المؤلِّف ، وأخرى ذُكر

أنها قُرئت علىٰ تلميذ من تلاميذه المتقنين ؛ وهو حيدر الخوافي ، مع الاستئناس بنسخ أخرىٰ عند الحاجة ، وقد تمَّت مقابلة الكتاب علىٰ ثلاث نسخ منها مقابلةً تامَّة ، وعورض بباقي النسخ عند وجود الاختلاف ؛ للوصول إلىٰ نصٍّ رصين أمين يرتضيه القارئ بإذن الله تعالىٰ .

ـ إثبات الفروق المهمَّة بين النُّسخ ، أو التي تُضفي معنىً جديداً .

ـ تمييز المتن باللون الأحمر العريض .

ـ إضافة عناوين للفقرات بين معقوفين ؛ لتكون عوناً للقارئ علىٰ إدراك مباحث الكتاب وتقسيماته بشكل جيد .

ـ ضبط أواخر الكلمات ، وضبط ما تدعو إليه الحاجة من أبنيتها ؛ ليكون ذلك عوناً علىٰ تقريب النص للقارئ ، ومن جملة ما قمنا بضبطه : أواخر فواصل قرائن السجع وإن اختلفت حركات الإعراب فيها ؛ اعتماداً علىٰ وجوب وقف القارئ علىٰ أواخرها بالسكون عند اختلاف حركات الإعراب ، واستحسانه عند اتِّحادها ، وقد نبَّهنا علىٰ ذلك في موضعه[1] .

ـ وضع علامات الترقيم المناسبة التي تسهم في تيسير قراءة النص وفهمه .

ـ تخريج الآيات والأحاديث والأشعار ونحوها .

ـ عزو النقول التي يذكرها المؤلف إلىٰ مصادرها المطبوعة أو المخطوطة بقدر الطاقة ، وقد يتعذَّر ذلك أحياناً ؛ كـ « شرح المفتاح » للشيرازي ؛ فقد عزونا إلىٰ جزئه الأوَّل ، ولم نقف على الجزء الثاني منه ، وبعض المصادر لم يتيسَّر لنا العزو إليها ؛ لأنها غير مطبوعة ، ولم نقف علىٰ نسخ خطيَّة لها .

ـ تخريج الأقوال التي ذكرها العلَّامة السعد وردَّها دون أن يصرِّح بأسماء أصحابها بقدر الطاقة .

ـ شرح الكلمات والتراكيب الغريبة بالرجوع إلى المصادر المعتمدة .

---

(١) انظر (ص٧٦٨) .

ـ وضع تعليقات على الكتاب منتقاة من أهمِّ حواشي « المختصَر » وشروح « التلخيص » الأخرىٰ بلغة مبسَّطة قريبة إلى القارئ قدر المستطاع ؛ ليكون ذلك عوناً له على الانتفاع بالكتاب حقَّ الانتفاع ، مع الحرص علىٰ عدم الإسراف في التعليقات ، وعدم الدخول في مباحثات أصحاب الحواشي المطوَّلة التي تخرج أحياناً عن الغرض وتشوِّش القارئ .

ومن أبرز الكتب والحواشي التي اعتمدنا عليها في التعليق : « حاشية ابن قاسم العبادي » ، ونرمز لها عند التخريج منها بـ « ابن قاسم » ، وكتاب « مواهب الفتاح » لابن يعقوب المغربي ، ونرمز له بـ « ابن يعقوب » ، و« حاشية العلامة الدسوقي » ، ونرمز لها بـ « دسوقي » ، وأكثر التعليقات مستقاة منها ، و« تجريد العلامة البناني » ونرمز له بـ « بناني » .

ـ إعداد مقدِّمات علميَّة تليق بالكتاب ؛ ترجمنا فيها لصاحب المتن وصاحب الشرح ، وتحدَّثنا فيها عن كتابي « التلخيص » و« المختصَر » .

ـ إعداد فهارس للكتاب ، ومنها فهرس نفيس لأهم آراء العلَّامة السعد وتحقيقاته وانتقاداته ؛ ليظفر القارئ بعُصارة الجهد البلاغي له في هـٰذا الكتاب .

وفي الختام :

أسأل الله تعالىٰ كما تفضَّل بإتمام هـٰذا العمل أن يتفضَّل بقبوله والصفحِ عن شوائب النيَّات ، وأن يجعله من الذخائر النافعات ، والباقيات الصالحات ، وأن يجعله في صحيفتي وصحيفة والديَّ ، إنه حنَّان منَّان كريم .

وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم

حرر في دمشق الشام
يوم السبت (١) رمضان (١٤٤٢هـ)
الموافق (١٣) نيسان (٢٠٢١م)

وكتبه
عجاج عودة برغش

وصف النسخ الخطية
لكتاب « التلخيص »

لكتاب « التلخيص » نسخ خطية كثيرة ، اخترنا منها أربع نسخ نفيسة ، وإليك وصف هـٰذه النسخ :

النسخة الأولى

نسخة المكتبة الظاهرية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية ، ذات الرقم (٣٥٣٦) ، وقد كتبت سنة (٧٣٤هـ) ، وهي نسخة تامة ، عدد أوراقها (٣٨) ورقة ، وفي هامشها بعض التعليقات .

ولا تخفىٰ نفاسة هـٰذه النسخة من حيث تاريخ نسخها .

ورمز لها بـ (أ) .

النسخة الثانية

نسخة مكتبة جامعة ميشيغان ، ذات الرقم (١٤٦) ، وقد كتبت سنة (٨٨٤هـ) ، وهي نسخة تامة ، وفي هامشها بعض التعليقات .

ورمز لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة

نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية السيدة زينب ، ذات الرقم العام (١٢٧٢) ، والخاص (٩٤٧) ، وقد كتبت سنة (٩٧٩هـ) بيد عثمان بن سلمان ،

وهي نسخة تامة ، عدد أوراقها (١٦٥) ورقة ، وفي هامشها تعليقات كثيرة .

ورمز لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة

نسخة مكتبة راشد أفندي ، ذات الرقم (٩٢١٨) ، وقد كتبت سنة (١١٠٦هـ) ، وهي نسخة تامة ، وفي هامشها بعض التعليقات .

ورمز لها بـ (د) .



وصف النسخ الخطية
لكتاب « المختصر »

لكتاب « المختصَر » نسخ خطيَّة كثيرة ؛ كما هو شأن الكتب التي يكثر تداولها في مجالس العلم والتدريس ، ويُولِيها العلماء عناية كبيرة ، وقد اخترنا لإبراز نصِّ الكتاب عشر نسخ من أنفس نسخه الخطيَّة ؛ إحداها كُتب في خاتمتها أنها نسخة مسوَّدة بخط المؤلف ، وأخرىٰ ذُكر أنها قُرئت علىٰ تلميذ من تلاميذه البارعين في علوم البلاغة ؛ وهو العلَّامة حيدر الخَوَافيِّ ، واستأنسنا عند الحاجة بنسخ أخرىٰ ، وإليك وصف هـٰذه النسخ المعتمدة :

النسخة الأولىٰ

نسخة مكتبة أوقاف حلب الأحمدية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية ، ذات الرقم (١٤٣٣٤) ، وهي نسخة ذُكر في آخرها أنه تم تسويدها بيد مؤلِّفها السعد التفتازاني سنة (٧٥٥هـ) ، وهي نسخة تامَّة ، وقعت في (١٨٢) ورقة ، عدد الأسطر (١٧) ، نوع الخط : فارسي .

وجاء في وصفها : (كُتبت النسخة بخط المؤلف ، نسخة نفيسة ، مصححة ومقابلة ، على الهامش تعليقات كثيرة ، وضعت خطوط حمر فوق العبارات المهمَّة[1] ، الزخارف على الغلاف) .

ويلاحظ وجود تغاير في الخط الذي كتبت به النسخة بين اللوحات الأولىٰ (١ ـ ١٥) وبين سائر لوحات الكتاب .

ورمز لها بـ (أ) .

(١) الصواب : أن هـٰذه الخطوط وُضعت لتمييز المتن عن الشرح .

النسخة الثانية

نسخة **المكتبة الحميدية** ، ذات الرقم (١٢٤١) ، وقد كتبت سنة (٨٢٥هـ) بخط فارسي ، وهي **نسخة تامَّة** ، عدد أوراقها (١٣٠) ورقة ، وعدد الأسطر (١٩) ، وفي هامشها حواش وتعليقات كثيرة ، ومُيِّز المتن فيها بوضع خط فوقه .

وجاء في خاتمتها عقب تاريخ النسخ : (قرئت هـٰذه النسخة الشريفة المباركة علىٰ حضرة أعلم العلماء ، وأفضل الفضلاء ، وحيد عصره ، فريد دهره ، مولانا وأَولانا ، برهان الملة والدنيا والدين ، مولانا حيدر ، وحق له قول من قال : (من الوافر)

لقد ذلَّت له سبل المعاني ... وفاق الخلق طرّاً بالبيان

محمد بن (. . .) بن خواجه علي (. . .) ، طيَّب الله ثراهم ، وجعل الجنة مثواهم ، آمين يا رب العالمين) .

والظاهر : أن المقروء عليه هو برهان الدين حيدر الخَوَافي ، **تلميذ السعد وشيخ الكافِيَجيِّ** ، المتوفىٰ سنة (٨٣٠ هـ) أو (٨٣٥ هـ)[1] ، وهو من البارعين في علوم البلاغة ؛ فلا تخفىٰ نفاسة هـٰذه النسخة .

ورمز لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة

نسخة **مكتبة فيض الله** ، ذات الرقم (١٨٢٩) ، وقد كتبت سنة (٨٣٧هـ) بخط فارسي ، وهي **نسخة تامَّة** ، ميِّز المتن فيها بوضع خط أحمر فوقه ، وفي هامشها بعض التعليقات .

ورمز لها بـ (ج) .

---

(١) انظر ترجمته في « بغية الوعاة » (١/ ٥٤٩) ، و« طبقات المفسرين » للأدنه وي (ص٣٢٣) ، و« أبجد العلوم » (ص٥٩٨) .

النسخة الرابعة

نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم العام (٩٥٨٤٦) ، والخاص (٣٣٦٥) بلاغة ، وهي ضمن مجموع يحتوي أيضاً حاشية الخَطَائيِّ ، وقد كتبت سنة (٨٦١ هـ) بخط فارسي بيد محمد بن محمد بن سليمان بن أحمد ، وميِّز المتن فيها بوضع خط أحمر فوقه ، وفي هامشها تعليقات ، وفيها خرم يسير في موضع واحد .

ورمز لها بـ (د) .

النسخة الخامسة

نسخة مكتبة حاجي بشير آغا ، ذات الرقم (٥٦٩) ، وقد كتبت سنة (٨٦٣هـ) بخط فارسي ، وهي نسخة تامَّة مصحَّحة ، عدد أوراقها (١٥٦) ورقة ، وألحق بها بعض الفهارس للكتاب ، وميِّز المتن فيها بلون أحمر ما عدا بعض الأوراق في آخرها ؛ فقد ميِّز المتن فيها بوضع خط أحمر فوقه ، وفي هامشها حواشٍ وتعليقات .

ورمز لها بـ (هـ) .

النسخة السادسة

نسخة مكتبة آيا صوفيا ، ذات الرقم (٤٤٠٧) ، وقد كتبت سنة (٨٦٥هـ) بخط نسخي معتاد بيد عماد بن عيسى بن محمود ، وميِّز المتن فيها بوضع خط أحمر فوقه ، وفي هامشها بعض التعليقات .

ورمز لها بـ (و) .

النسخة السابعة

نسخة مكتبة طرخان سلطان ، ذات الرقم (٢٩٠) ، وقد كتبت بخط نسخي معتاد

سنة (٨٧٨هـ) بيد حسن بن عبد الصمد الساميسوني ، وهي نسخة تامَّة مقابلة ومصحَّحة ، وفي هامشها تعليقات ، وميِّز المتن فيها باللون الأحمر .

وناسخها من أهل العلم ؛ فقد ذكر حاجي خليفة في « كشف الظنون » (٤٧٦/١) : أن له حاشية على (بحث الحقيقة والمجاز) من « المطول » ، وتوفي سنة (٨٩١هـ) .

ورمز لها بـ (ز) .

النسخة الثامنة

نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم العام (٣٥٥٧) ، والخاص (١٢٠) بلاغة ، وعليها تملُّكان سنة (٩٣٧هـ) وسنة (٩٣٨هـ) ، وقد كُتبت بخط نسخي معتاد ، وذُكر في خاتمتها أنه تم نسخها سنة (٩٥٨هـ) ، ولعله وهم من الناسخ ، وقد ميِّز المتن فيها باللون الأحمر ، وضُبط كثير من كلماتها بالشكل ، وفي هامشها حواش وتعليقات .

ورمز لها بـ (ح) .

النسخة التاسعة

نسخة مكتبة أسمهان سلطان ، ذات الرقم (٣٥٤) ، وقد كتبت بخط نسخي معتاد ، وعلى آخر ورقة منها ذُكر تاريخ ؛ وهو سنة (٩٤٦هـ) ، وميِّز المتن فيها بوضع خط أحمر فوقه ، وفي هامشها تعليقات .

ورمز لها بـ (ط) .

النسخة العاشرة

نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ذات الرقم (٨١٩/٢٢) ، وقد

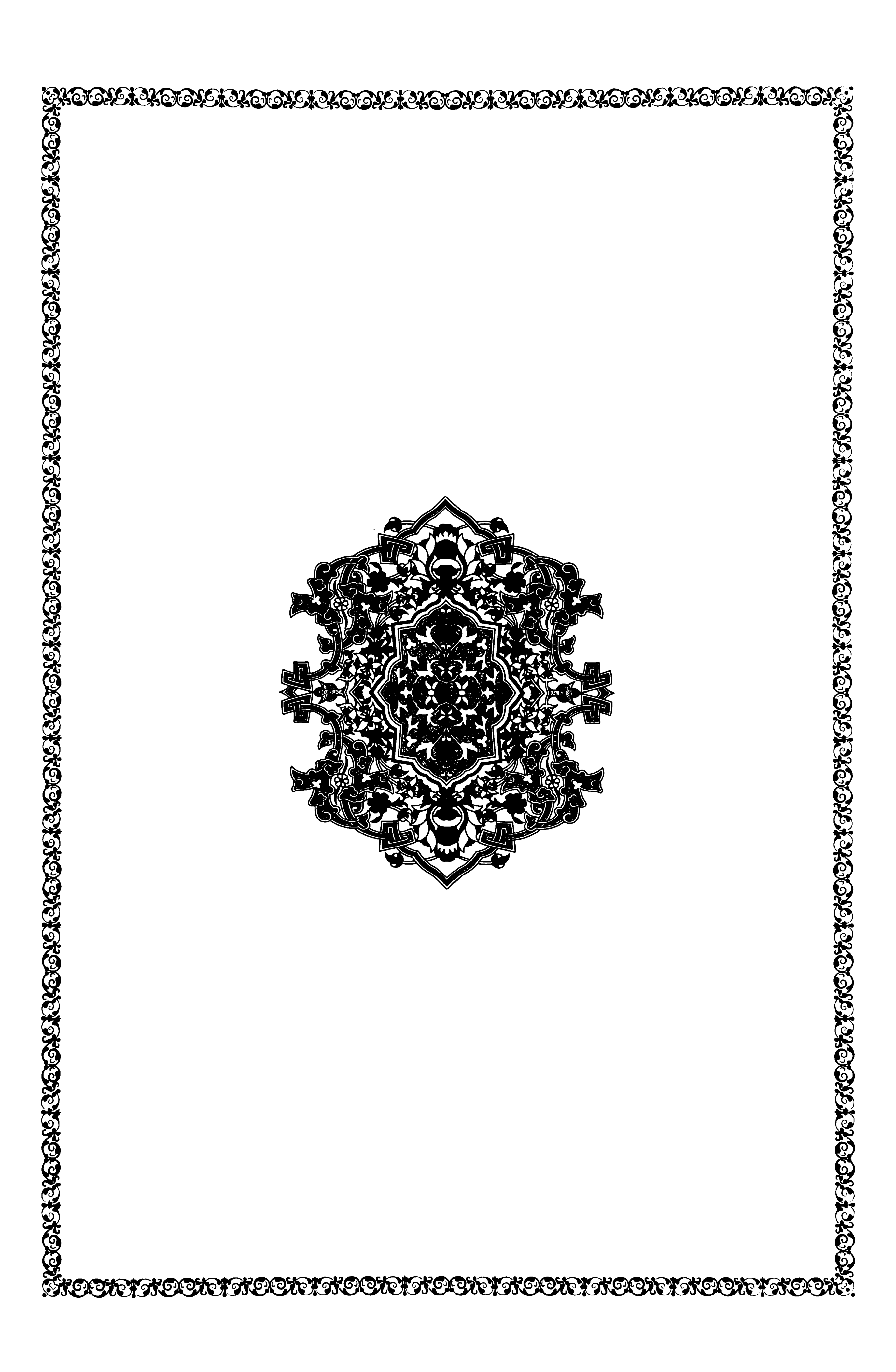
كتبت بخط معتاد سنة (١١٣٨هـ) بيد يوسف العَشْماويِّ ، وهي مقابلة ومضبوطة علىٰ نسخة الشيخ محمد الحفناوي ، وقد ميَّز المتن فيها باللون الأحمر .

ورمز لها بـ (ي) .





صور من المخطوطات المستعان بها

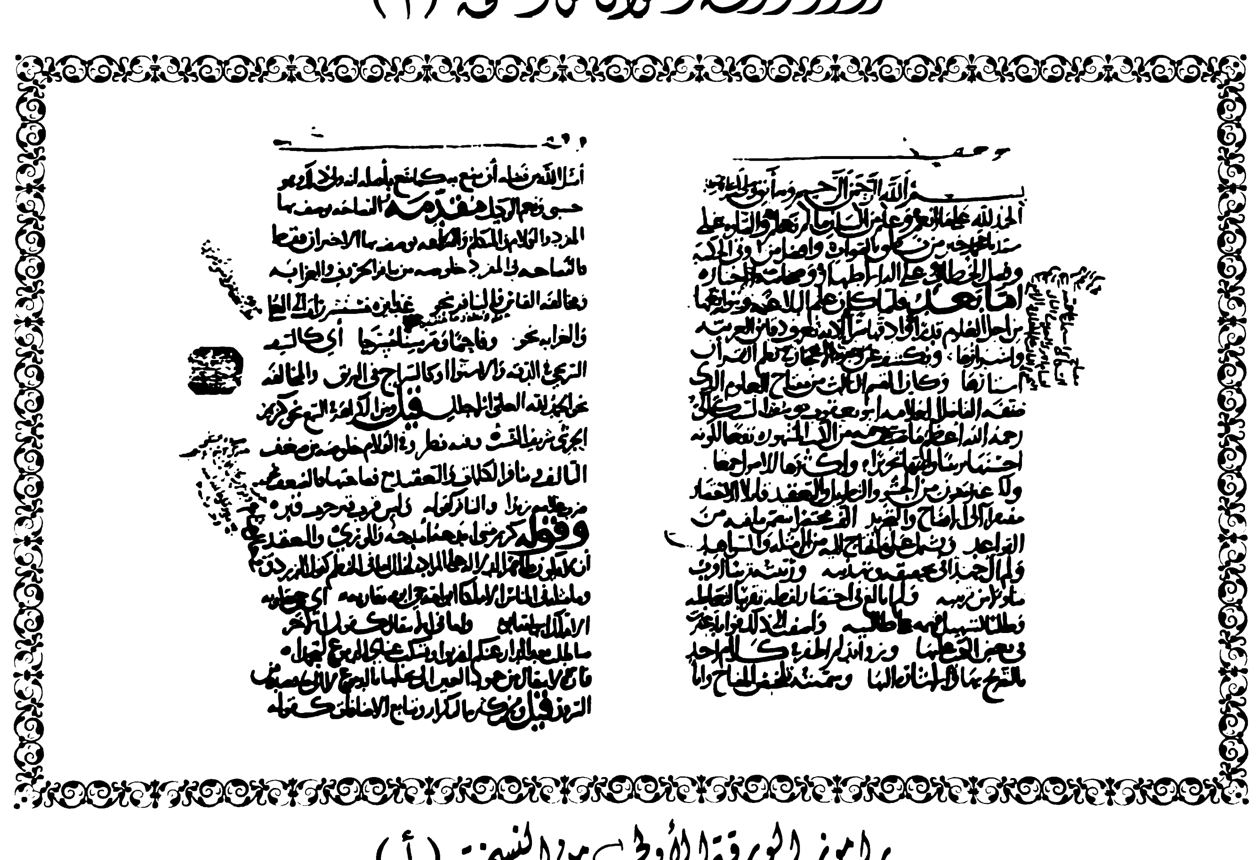


صور من المخطوطات المستعان بها لكتاب «التلخيص»



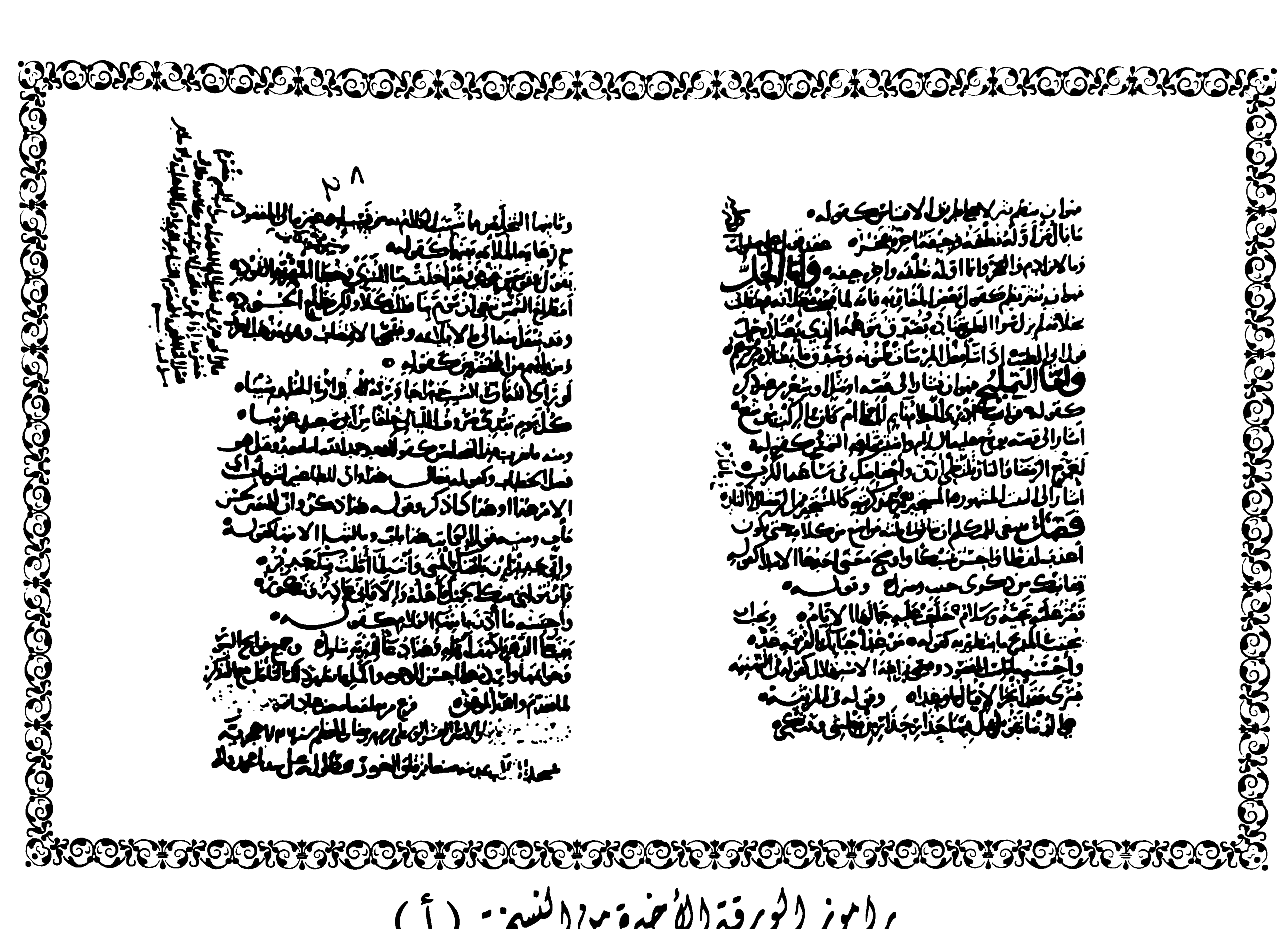
كتاب تلخيص المفتاح في علم البيان

راموز ورقة العنوان من النسخة (أ)

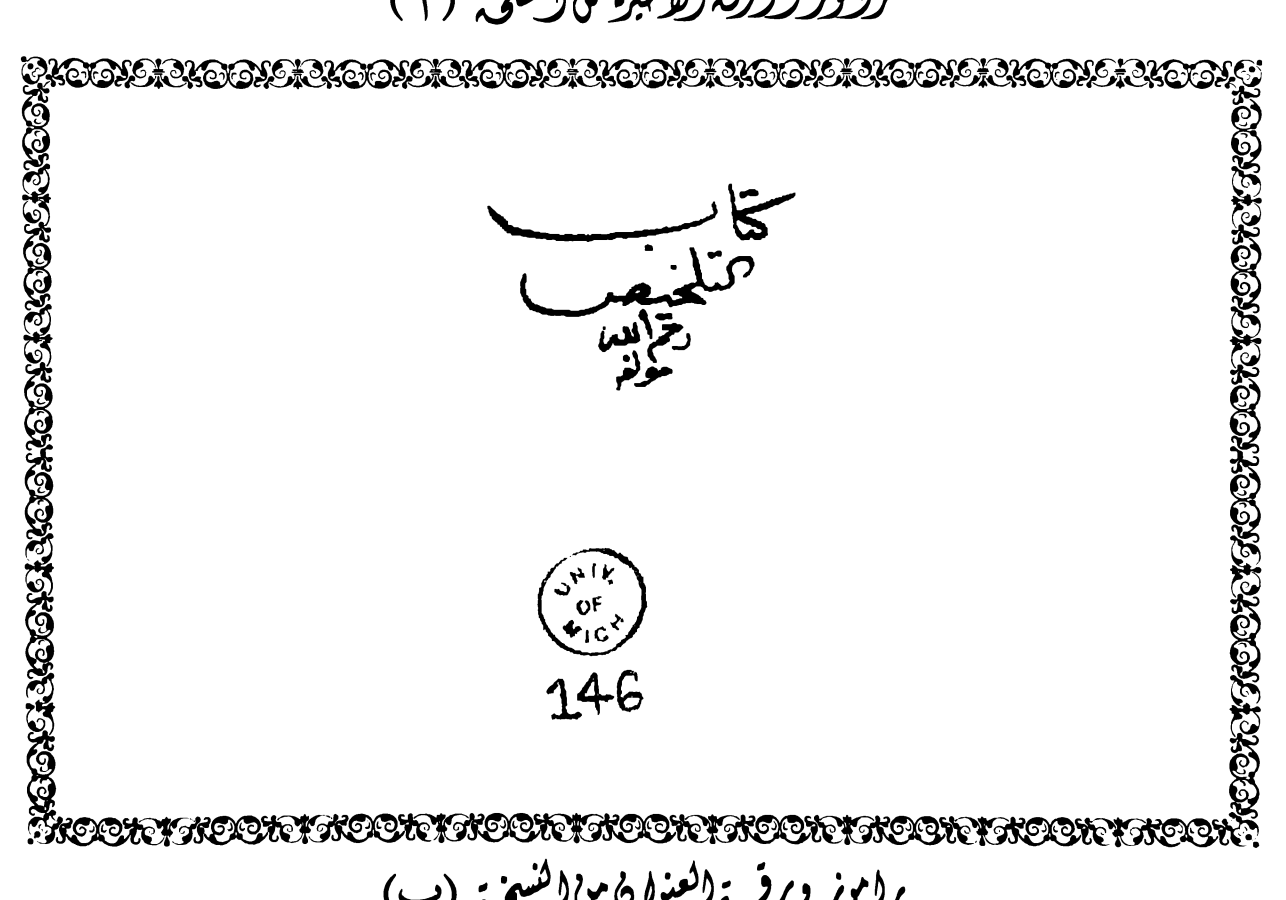


بسم الله الرحمن الرحيم

راموز الورقة الأولى من النسخة (أ)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

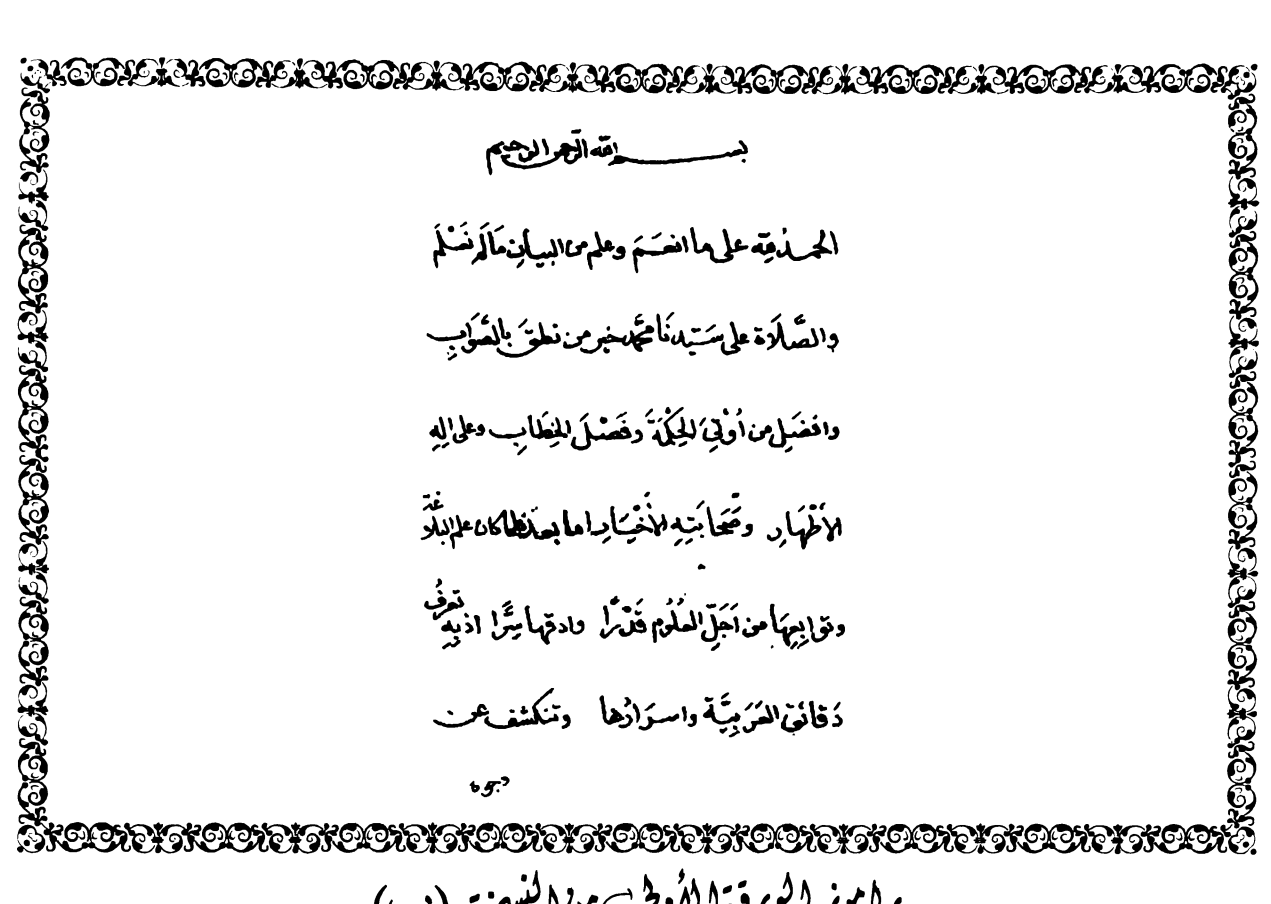


كتاب

تلخيص

رحم الله مؤلفه

راموز ورقة العنوان من النسخة (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم وعلم من البيان ما لم نعلم

والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب

وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله

الأطهار وصحابته الأخيار أما بعد فلما كان علم البلاغة

وتوابعها من أجل العلوم قدرًا وأدقها سرًا إذ به تعرف

دقائق العربية وأسرارها وتنكشف عن

وجوه

راموز الورقة الأولى من النسخة (ب)

ويستحسنه من أحسن الانتهاء وتم

وشكوى، وأحسنه ما آذن بانتهاء الكلام

كقوله، بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله، وهذا

دعاء للنبي شامل، وجميع فواتح السور

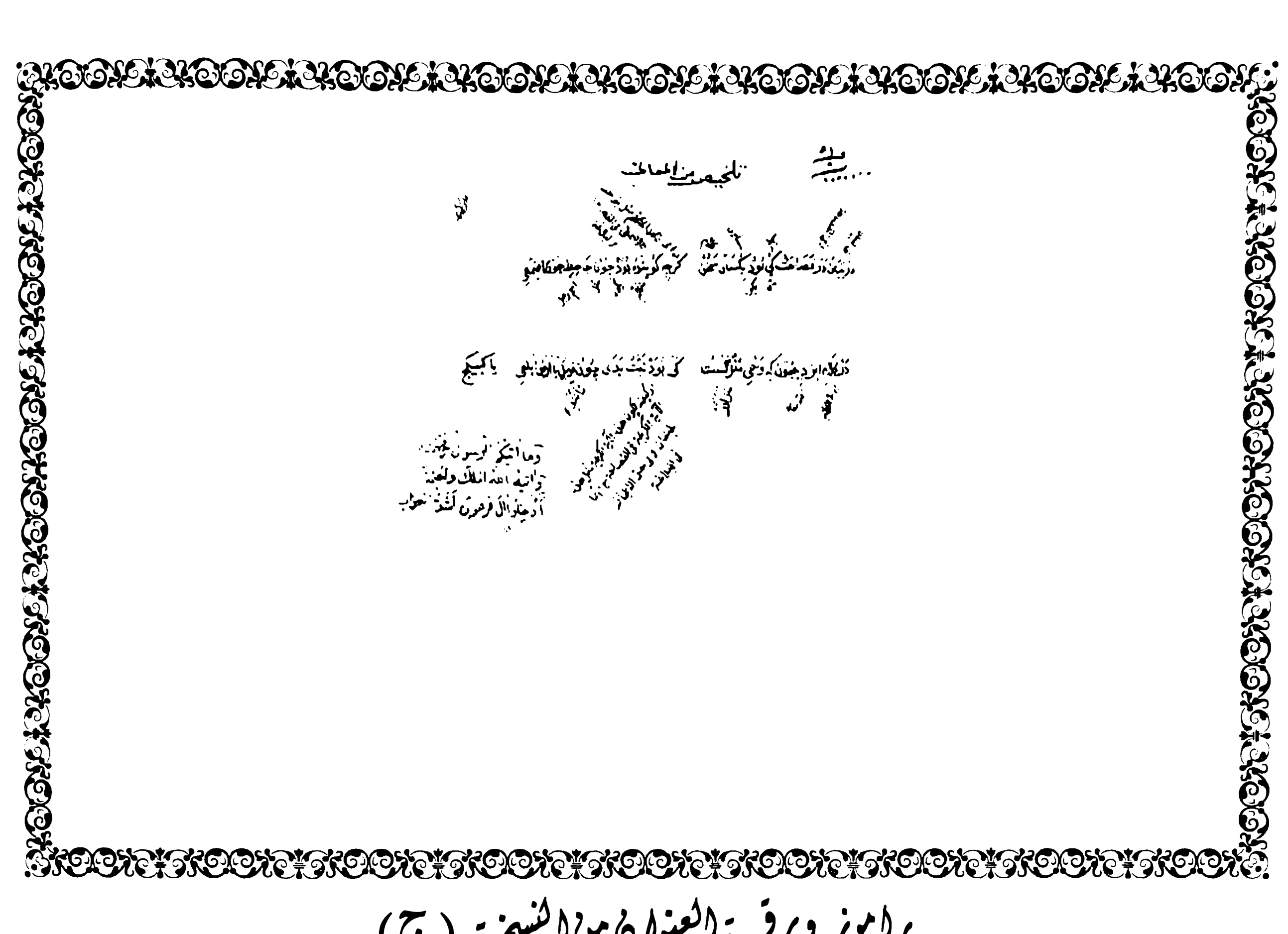
وخواتيمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها

يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم

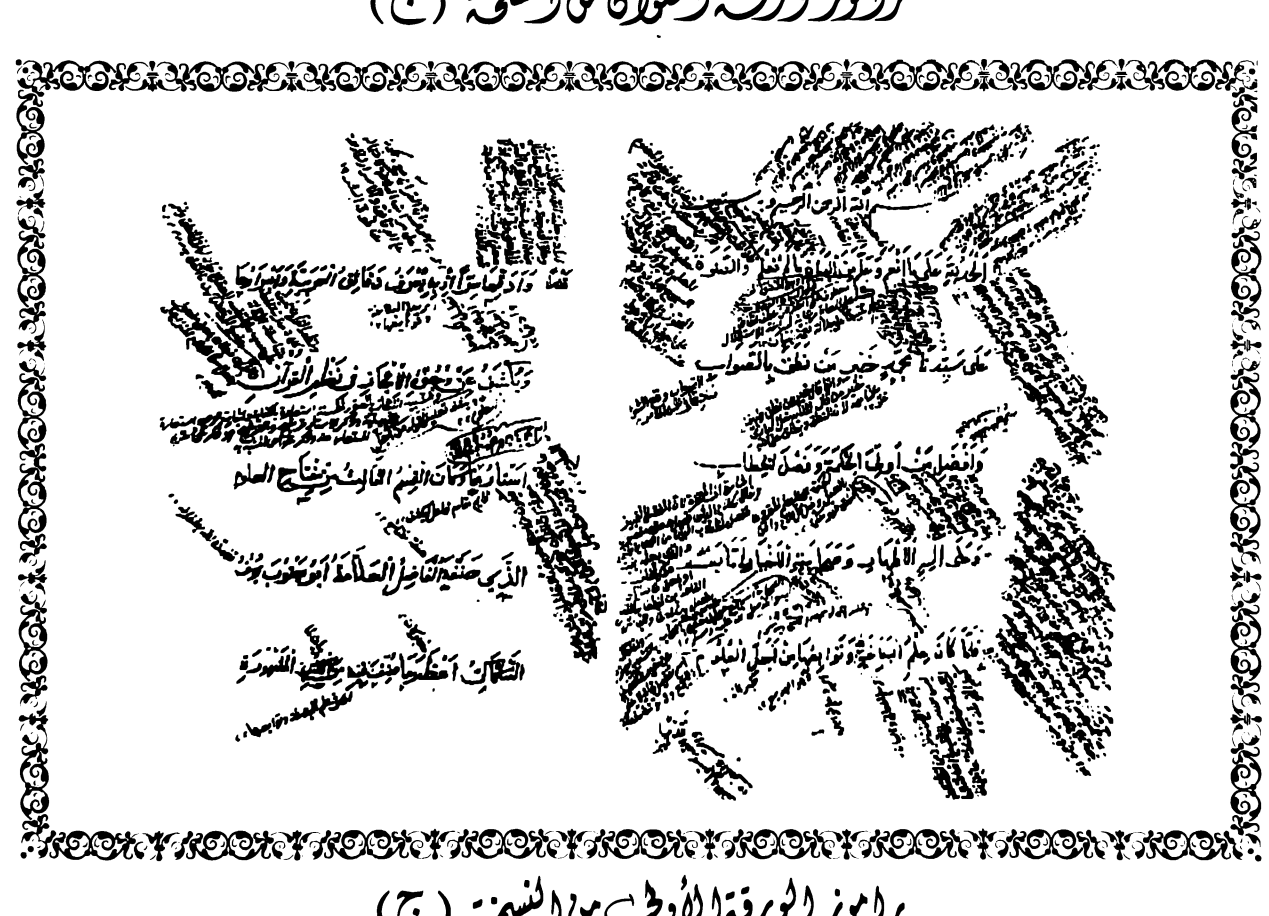
والله الموفق للاختتام

بحمد الله على التمام والصلاة على الرسول أفضل السلام تم الكتاب بعون الله وتوفيقه
على يدي أضعف عباد الله جرمًا وأحقرهم جرمًا محمد بن أحمد بن يحيى
القاري التبريزي غفر الله لهم وعفى عنهم وعن جميع المسلمين في
الضحى اللهم ارحم لمؤلفه ولكاتبه ولقاريه ولمن نظر فيه جرى
في محرم الحرام لسنة اربع وثمانين وثمانمائة

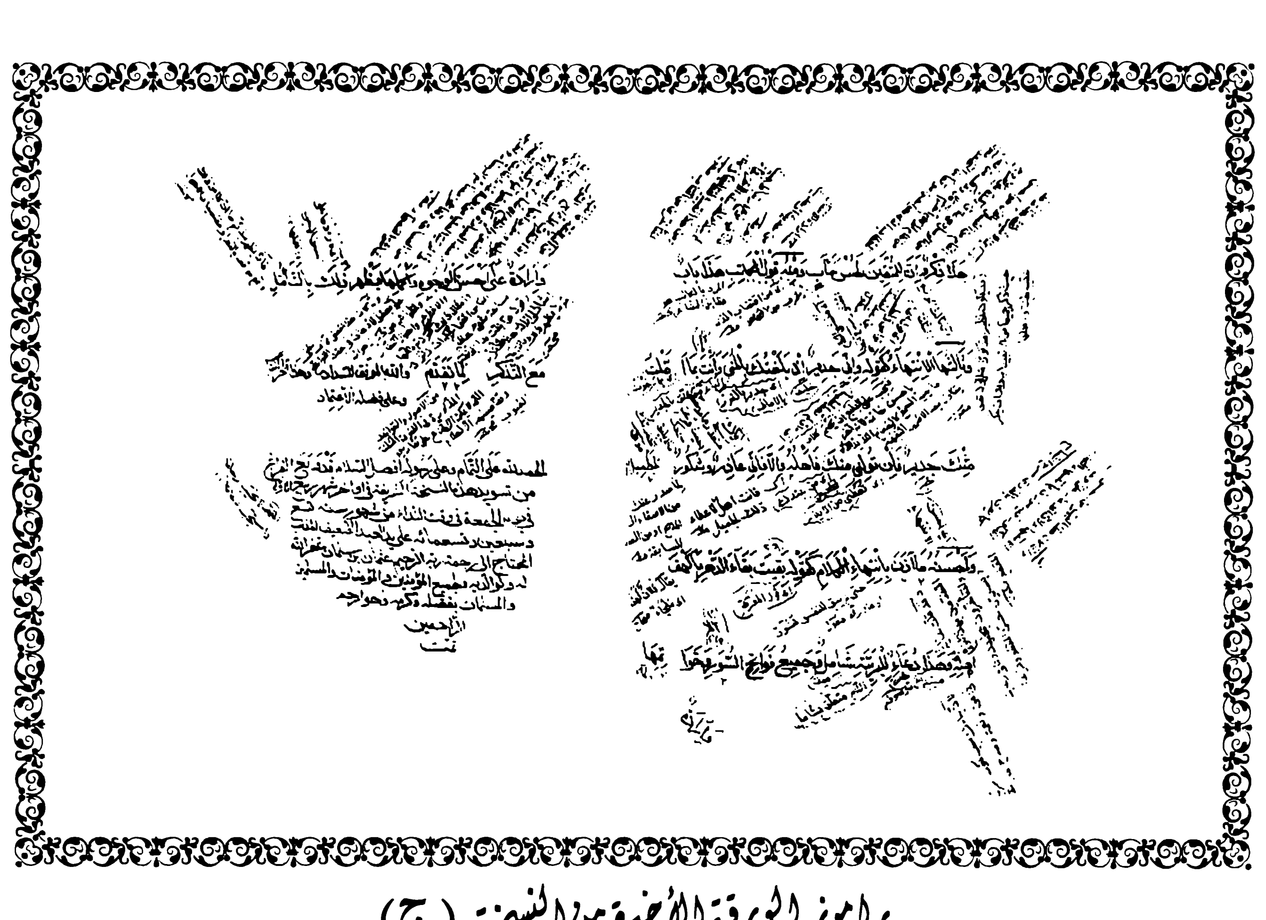
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



راموز ورقة العنوان من النسخة (ج)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ج)



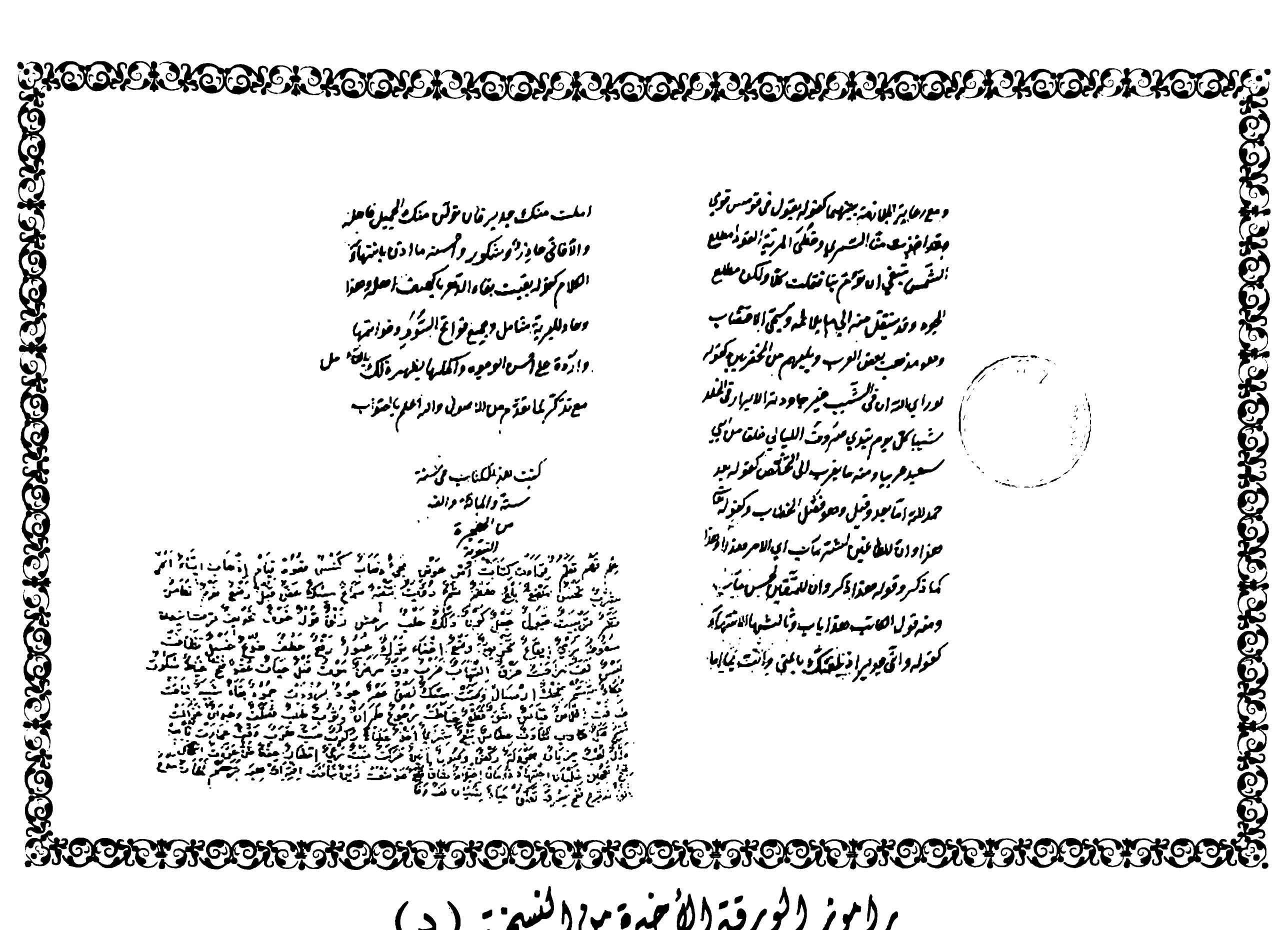
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ج)



هذا الكتاب تلخيص المفتاح للخطيب الدمشقي

بسم الله الرحمن الرحيم

راموز الورقة الأولى من النسخة (د)

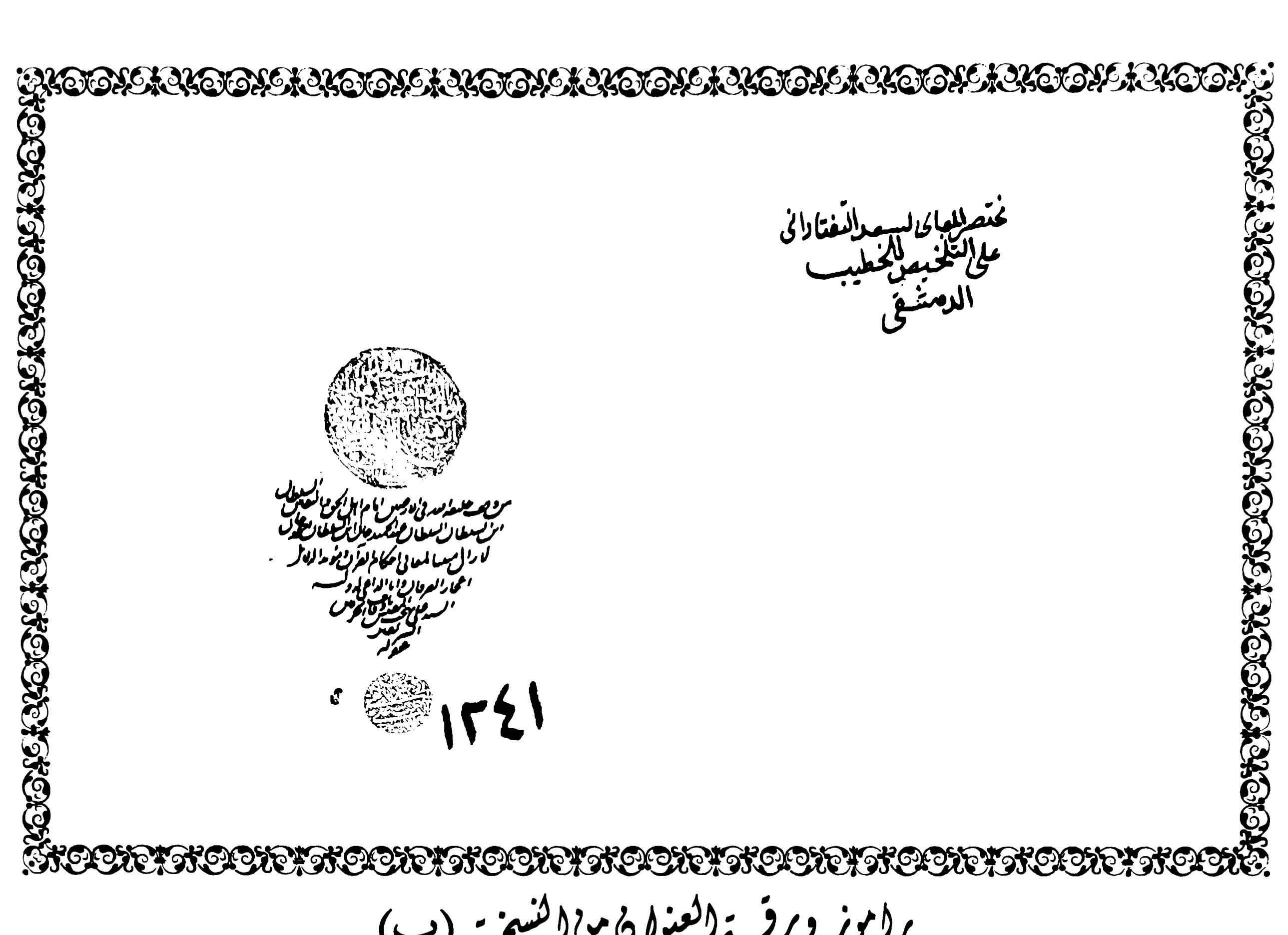


راموز الورقة الأخيرة من النسخة (د)

صور من المخطوطات المستعان بها لكتاب «المختصر»

راموز الورقة الأولى من النسخة (أ)

راموز الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

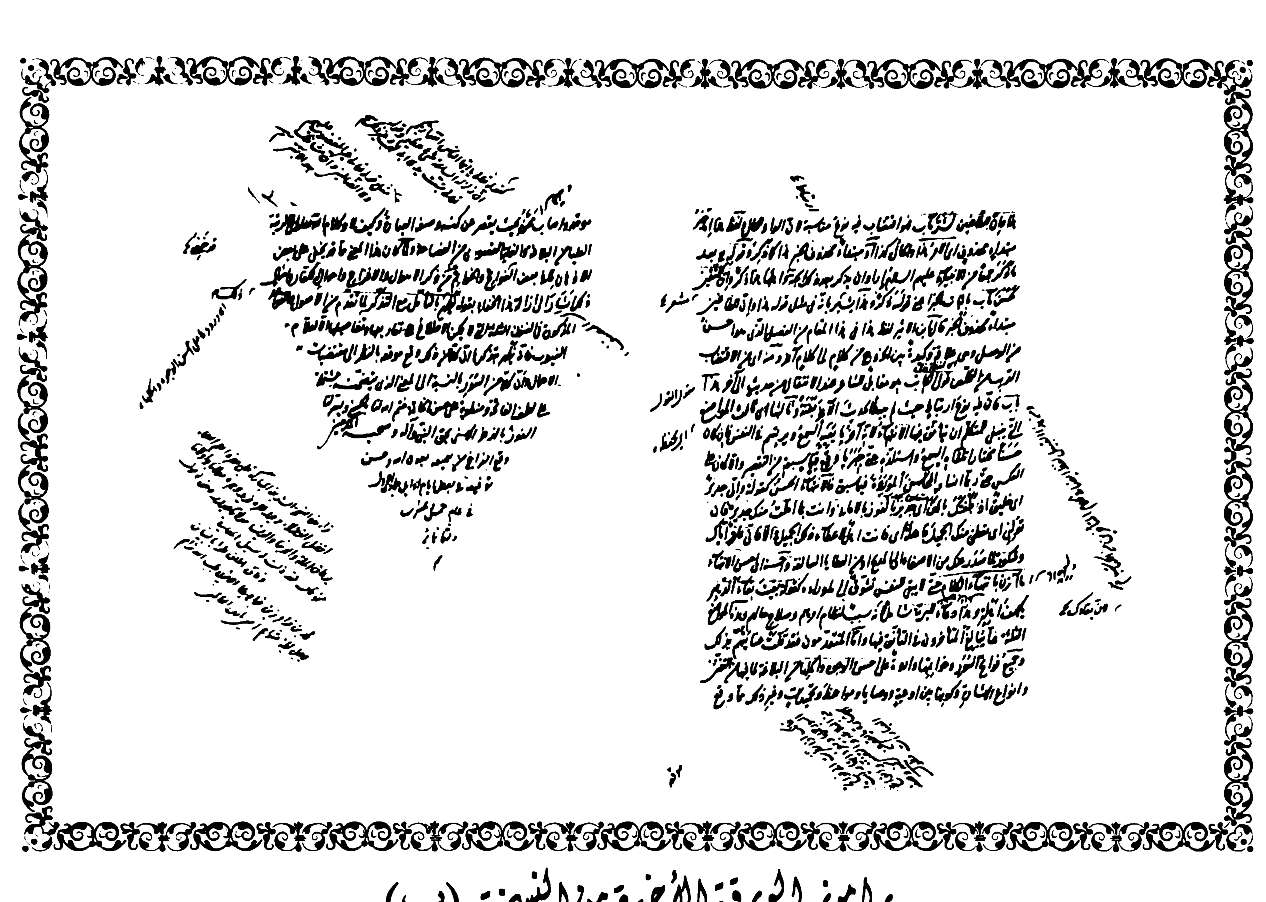

مختصر المعاني للسعد التفتازاني
على التلخيص للخطيب
الدمشقي

١٣٤١

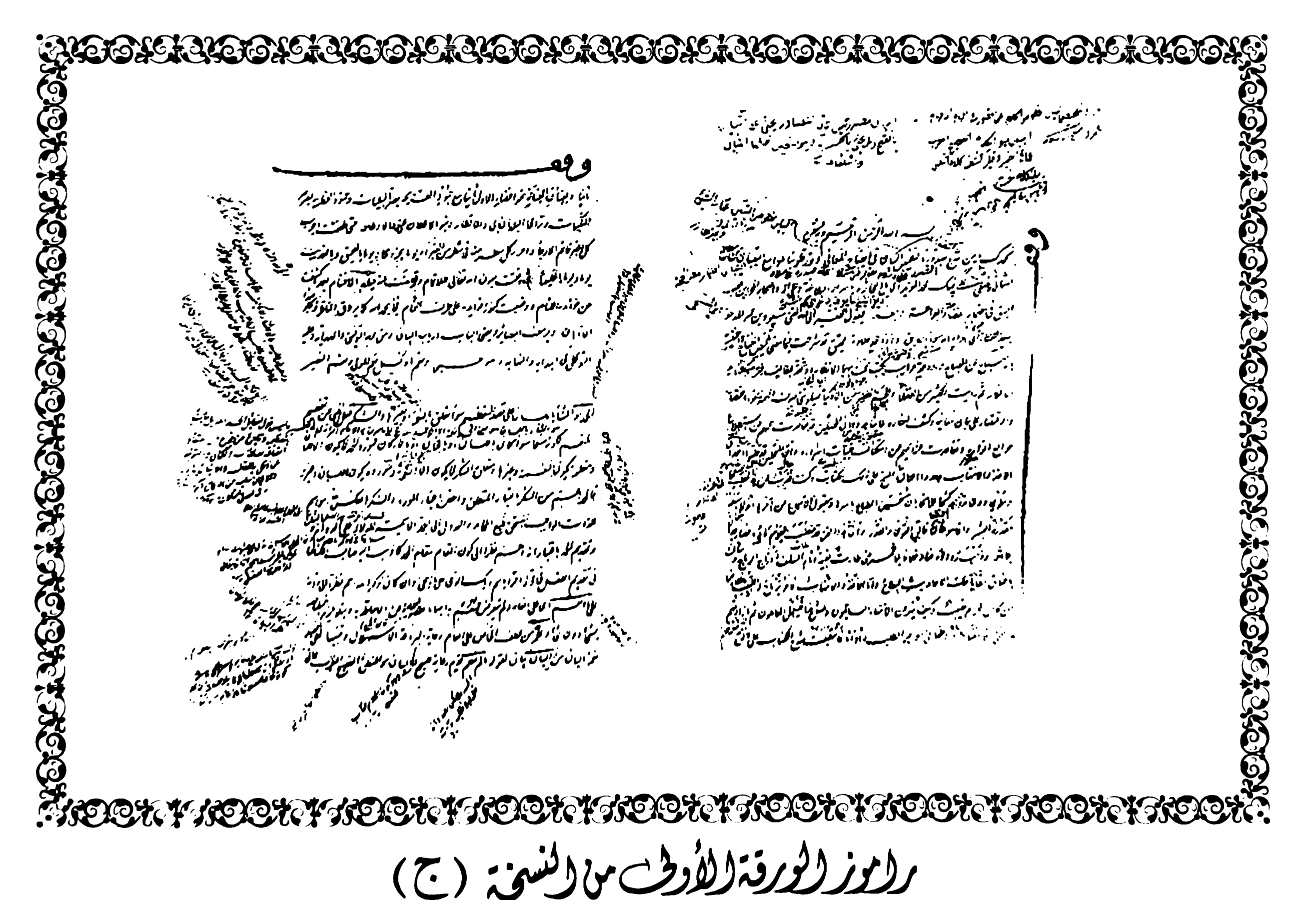
راموز ورقة العنوان من النسخة (ب)



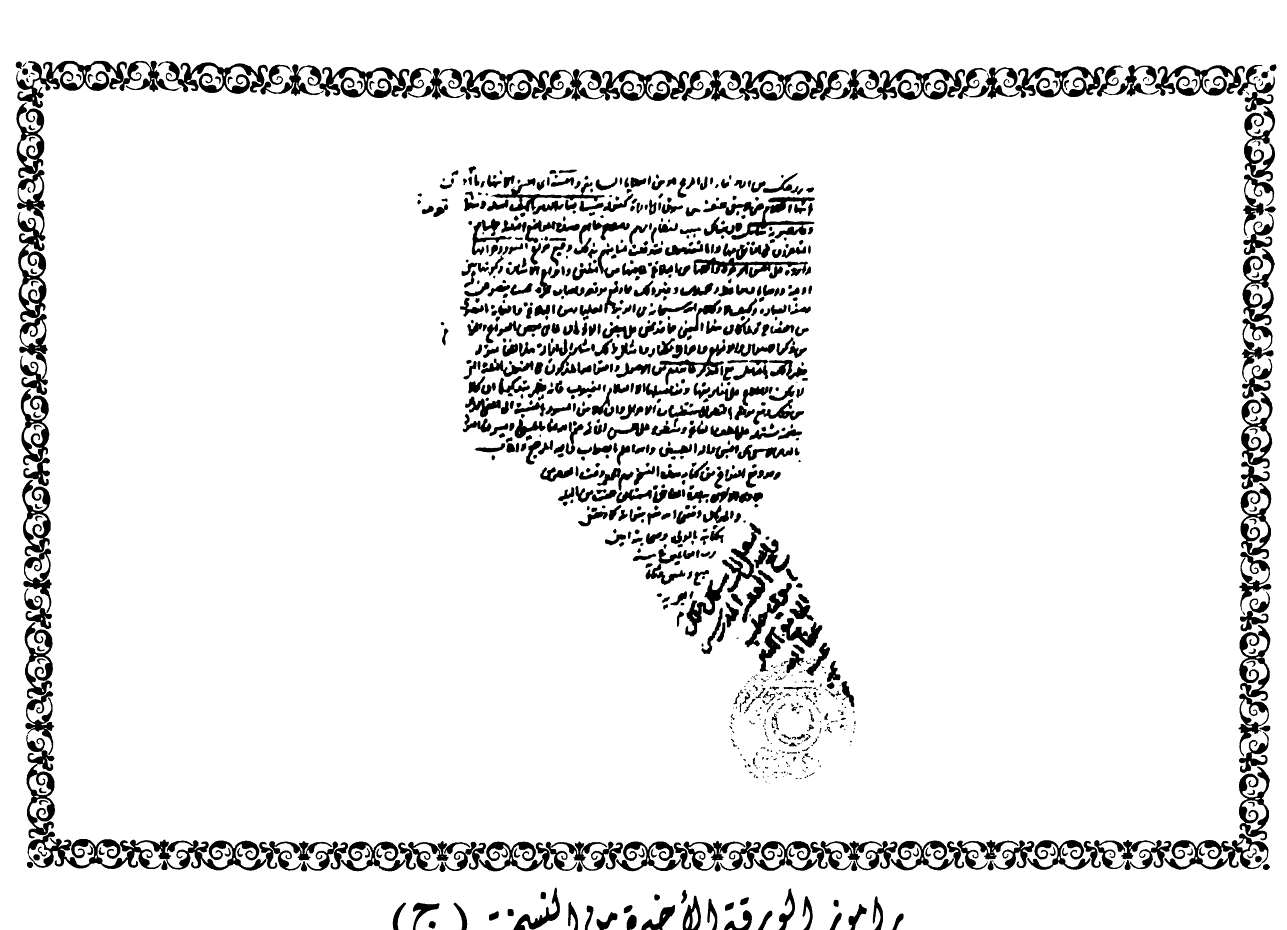
راموز الورقة الأولى من النسخة (ب)



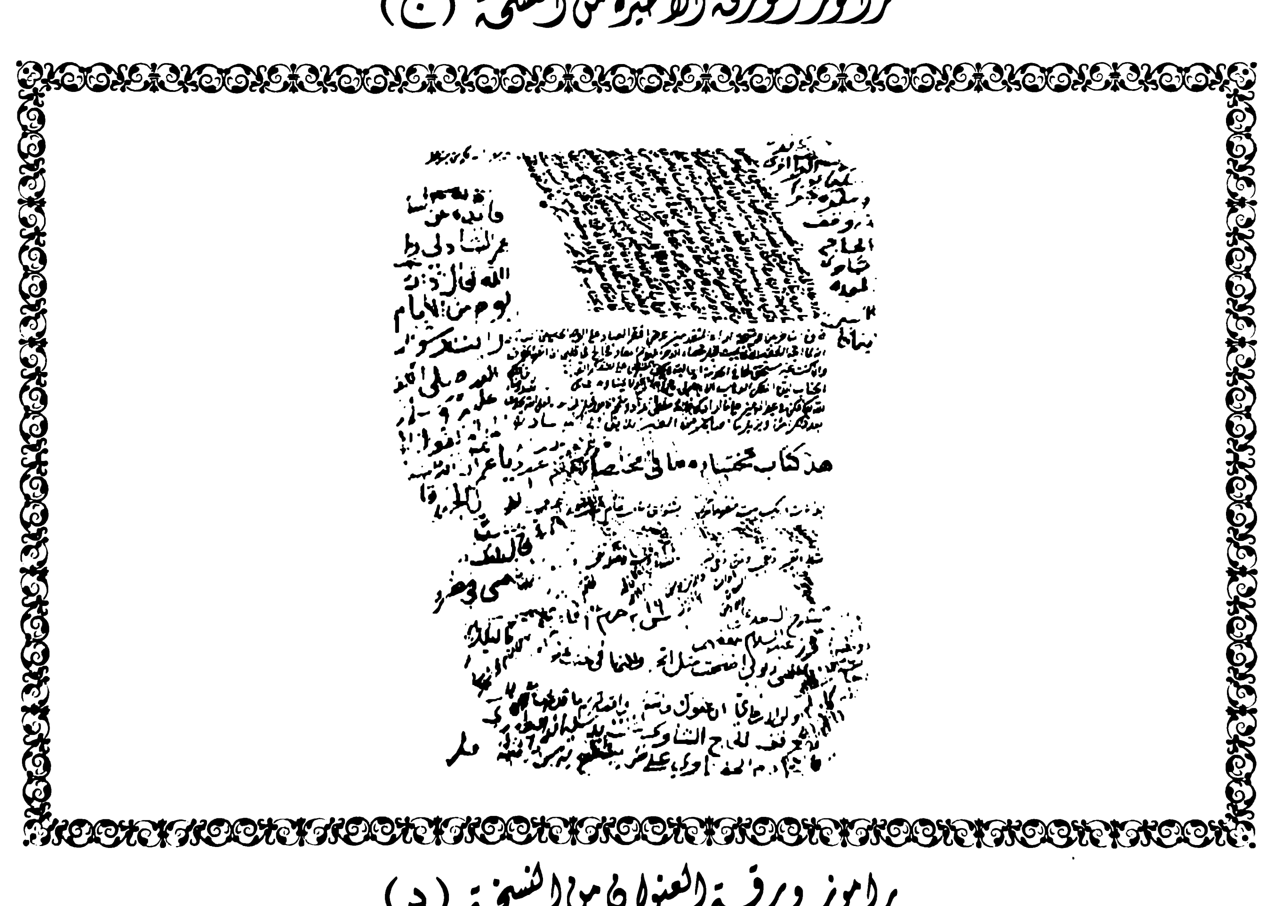
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



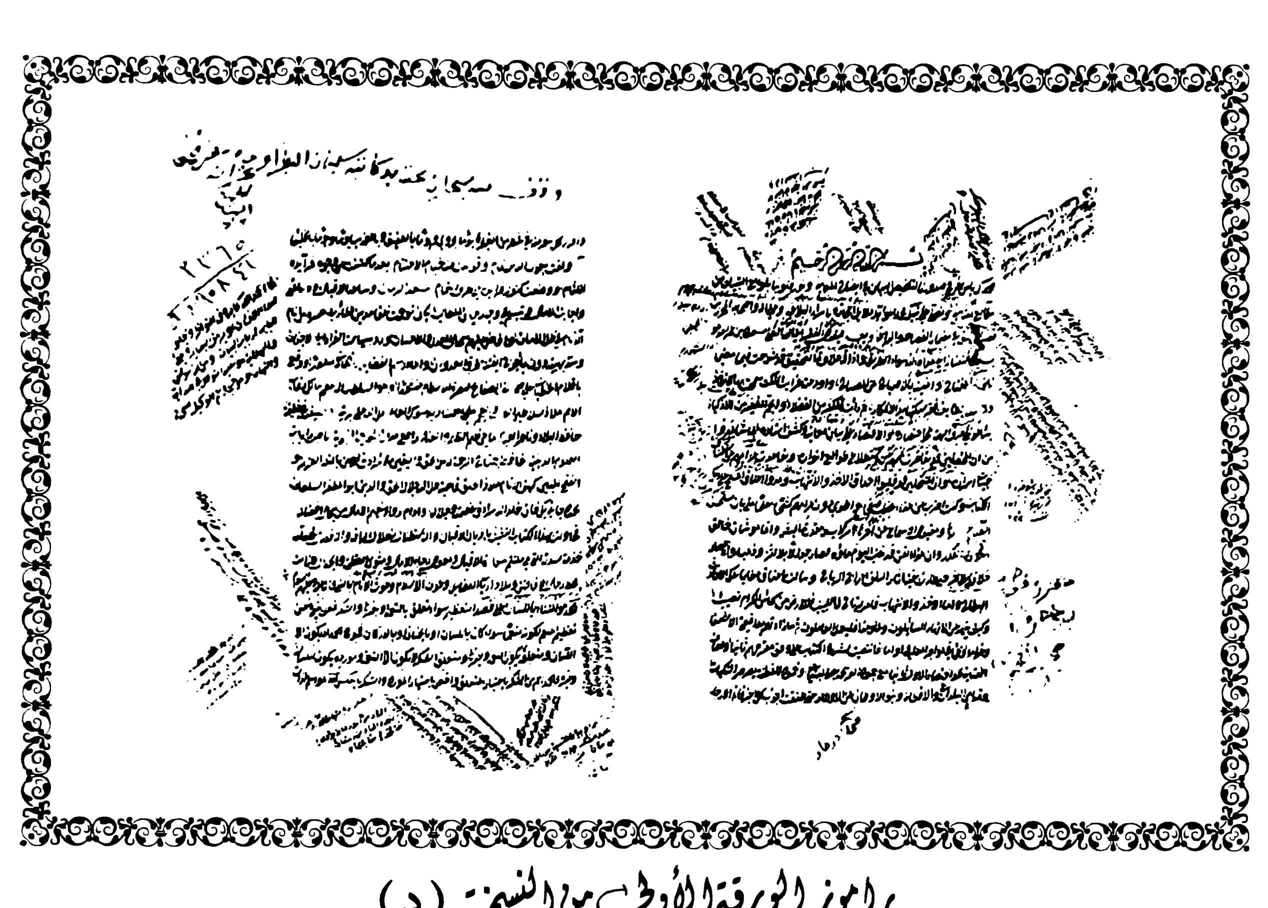
راموز الورقة الأولى من النسخة (ج)



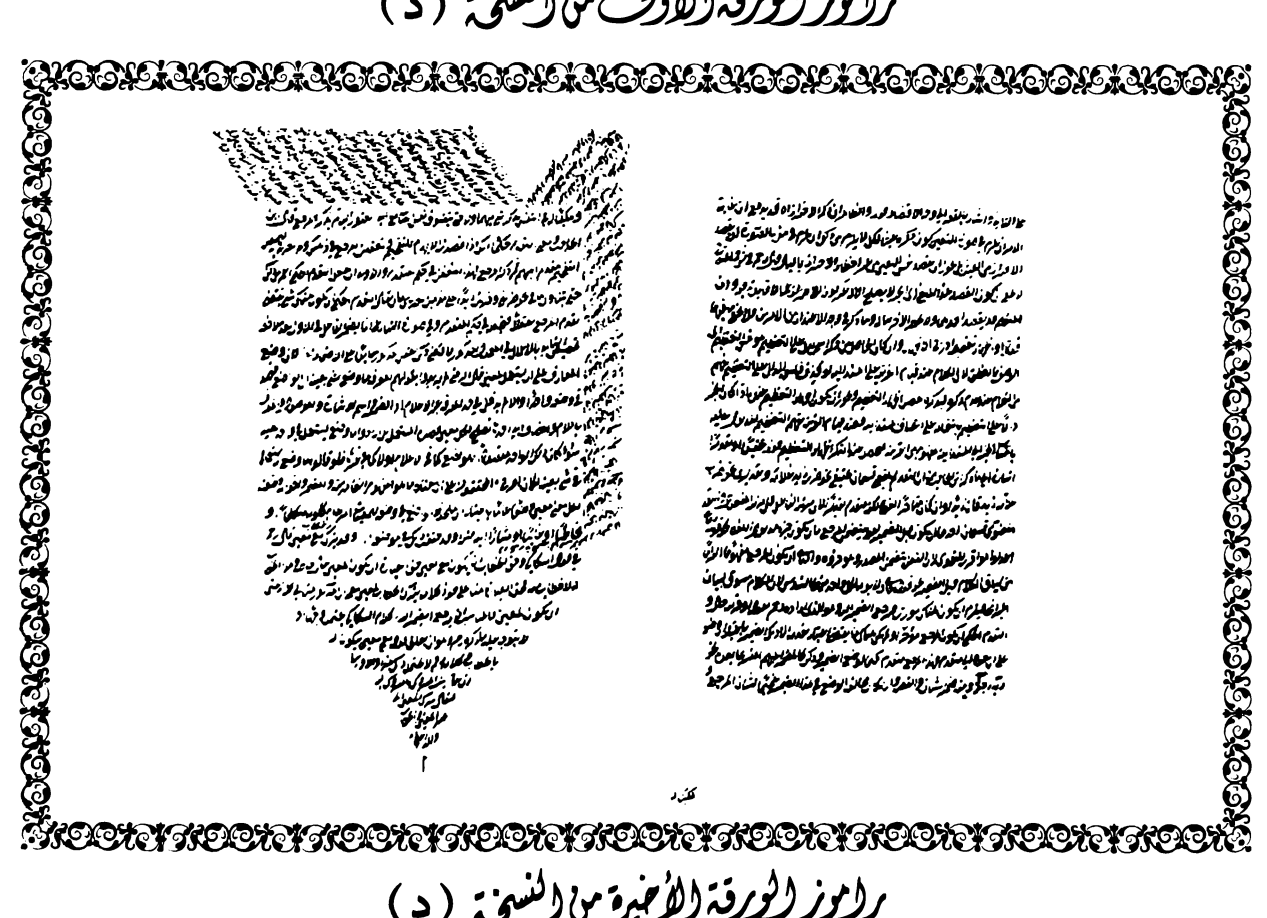
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ج)



راموز ورقة العنوان من النسخة (د)



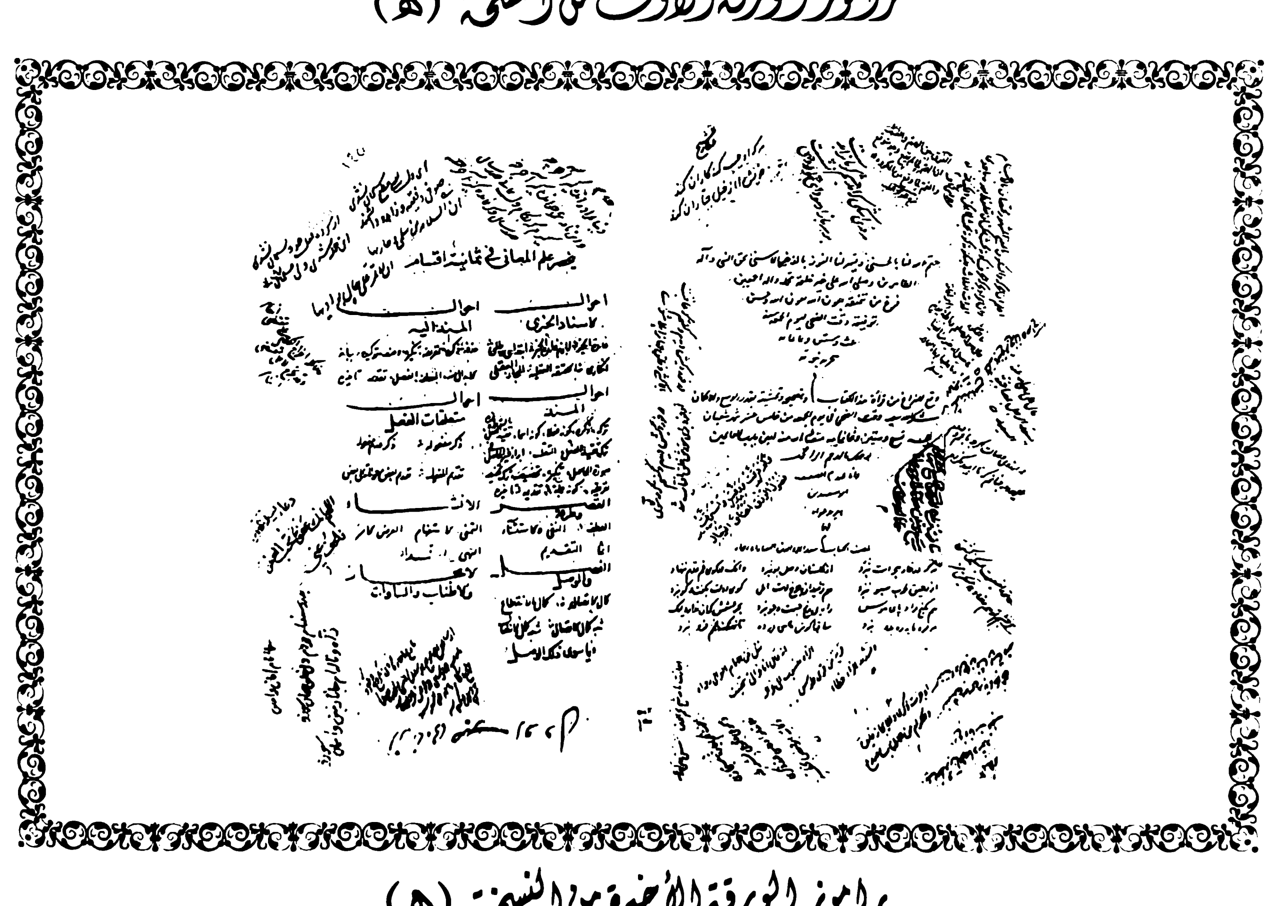
راموز الورقة الأولى من النسخة (د)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (د)



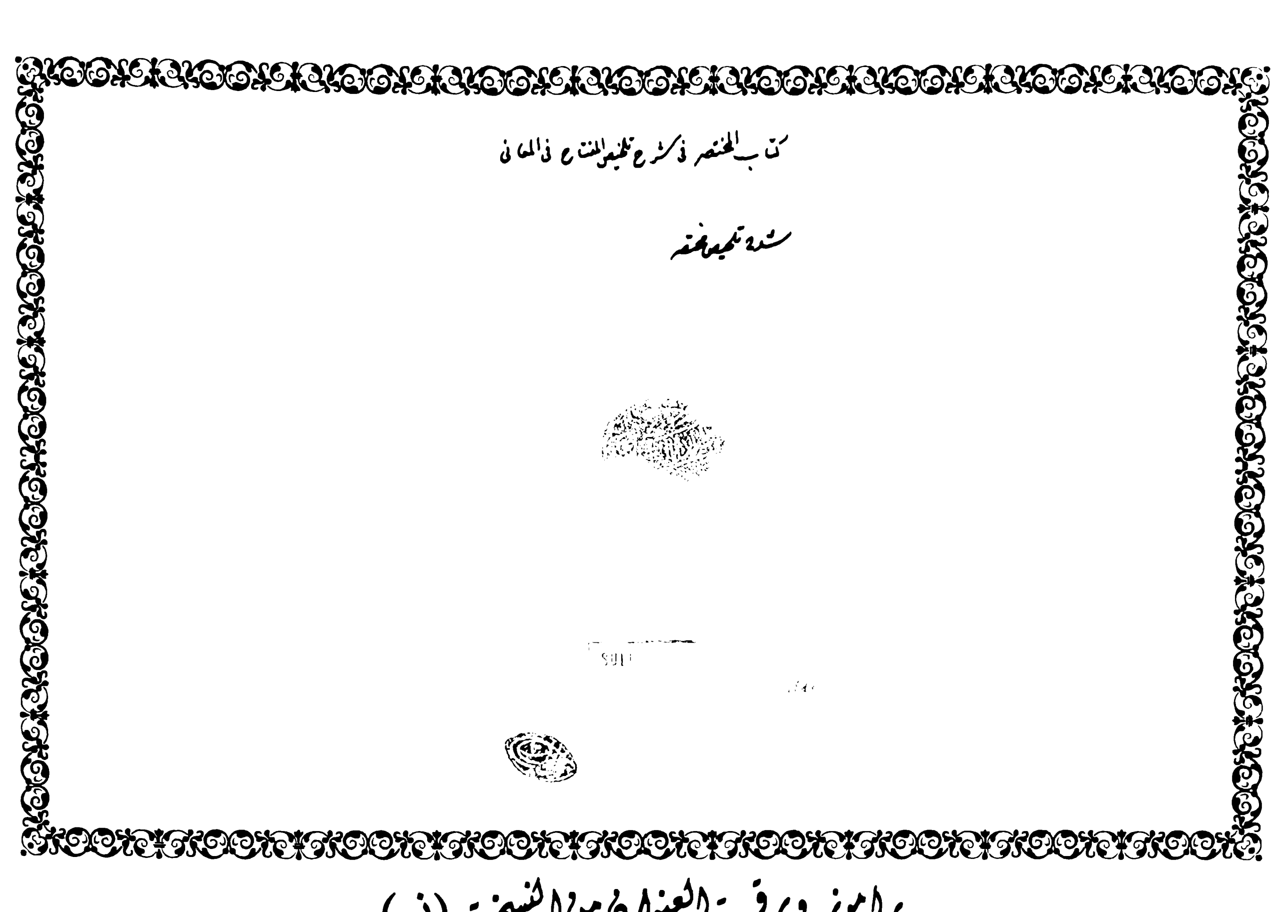
راموز الورقة الأولى من النسخة (هـ)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (هـ)

راموز الورقة الأولى من النسخة (و)

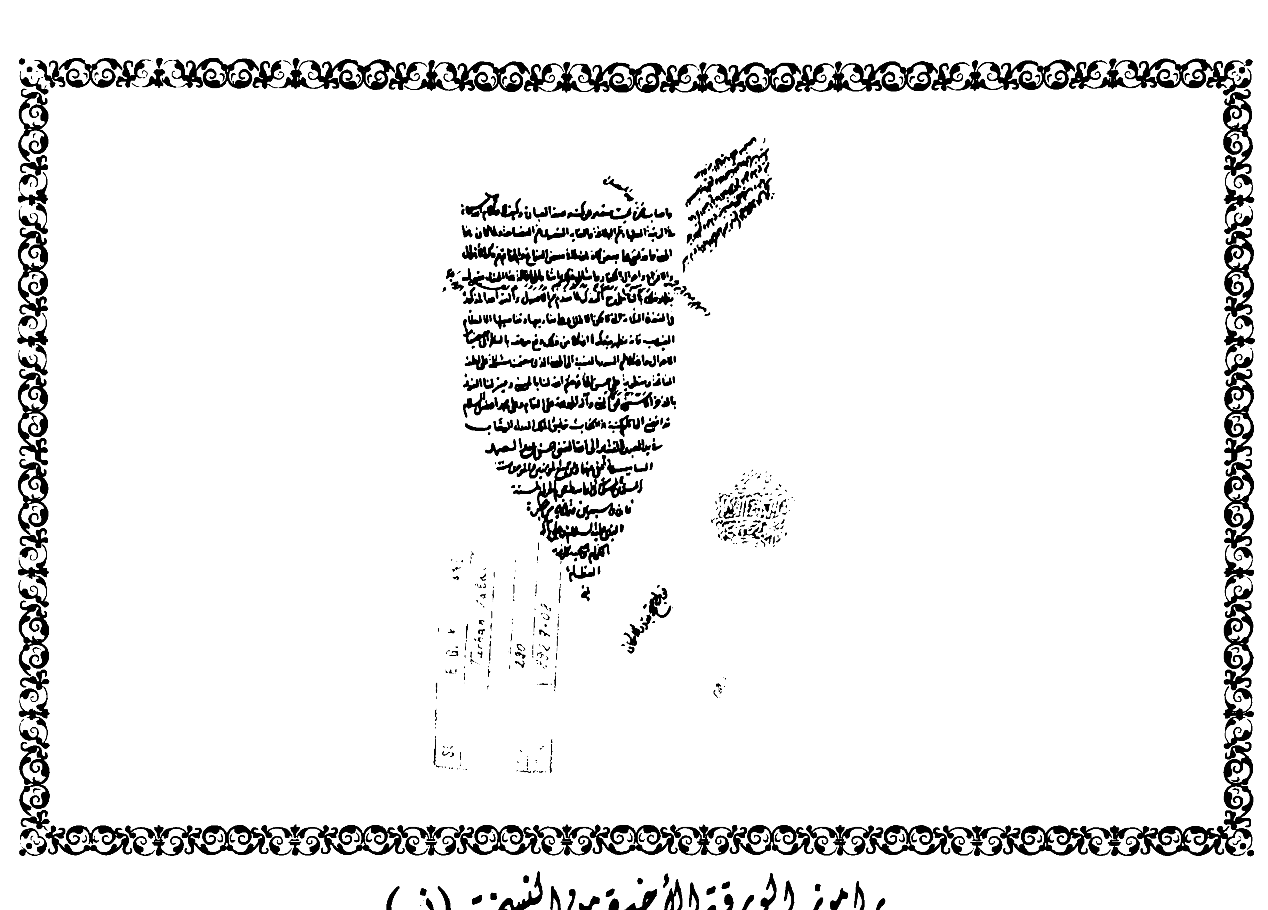
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (و)



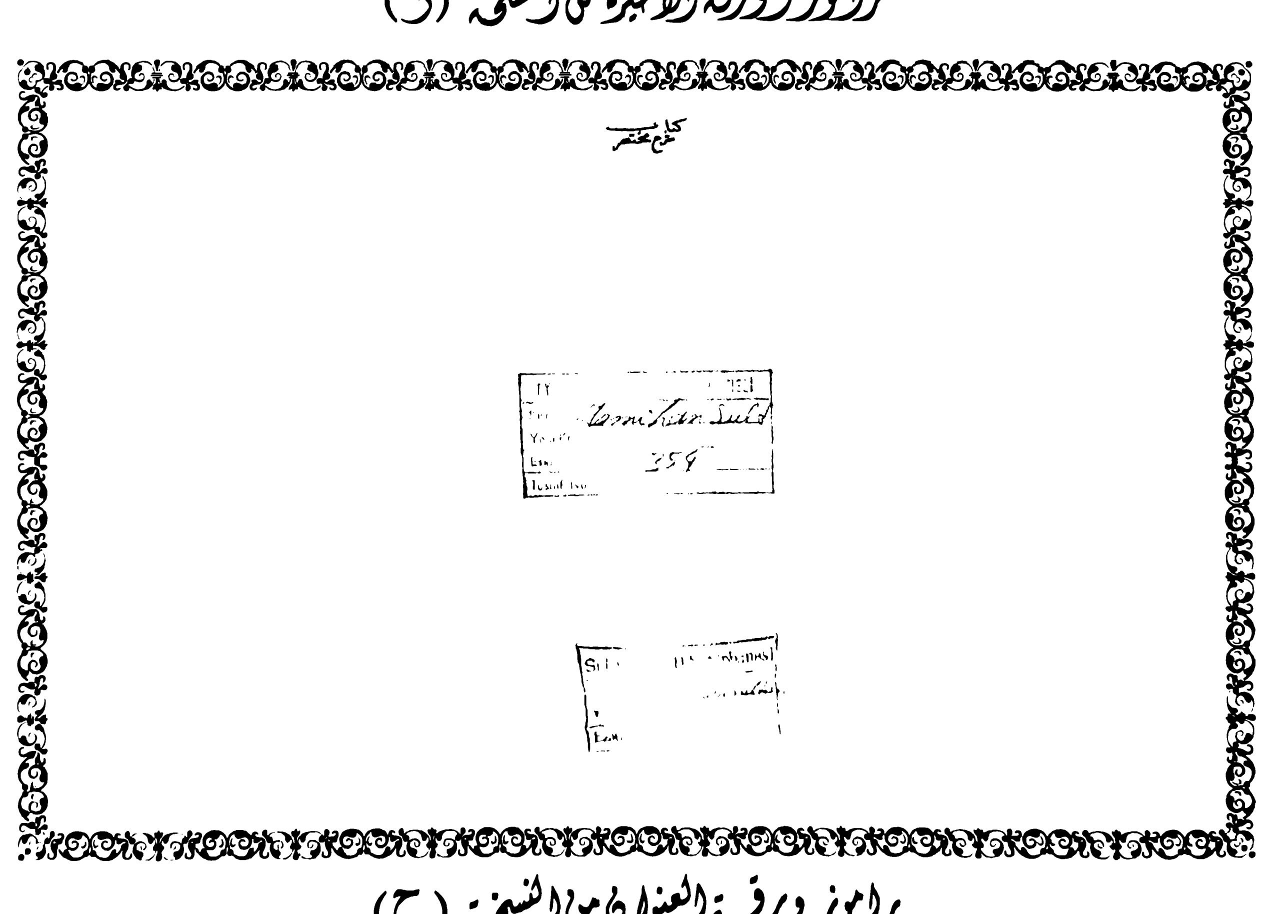
راموز ورقة العنوان من النسخة (ز)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ز)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ز)



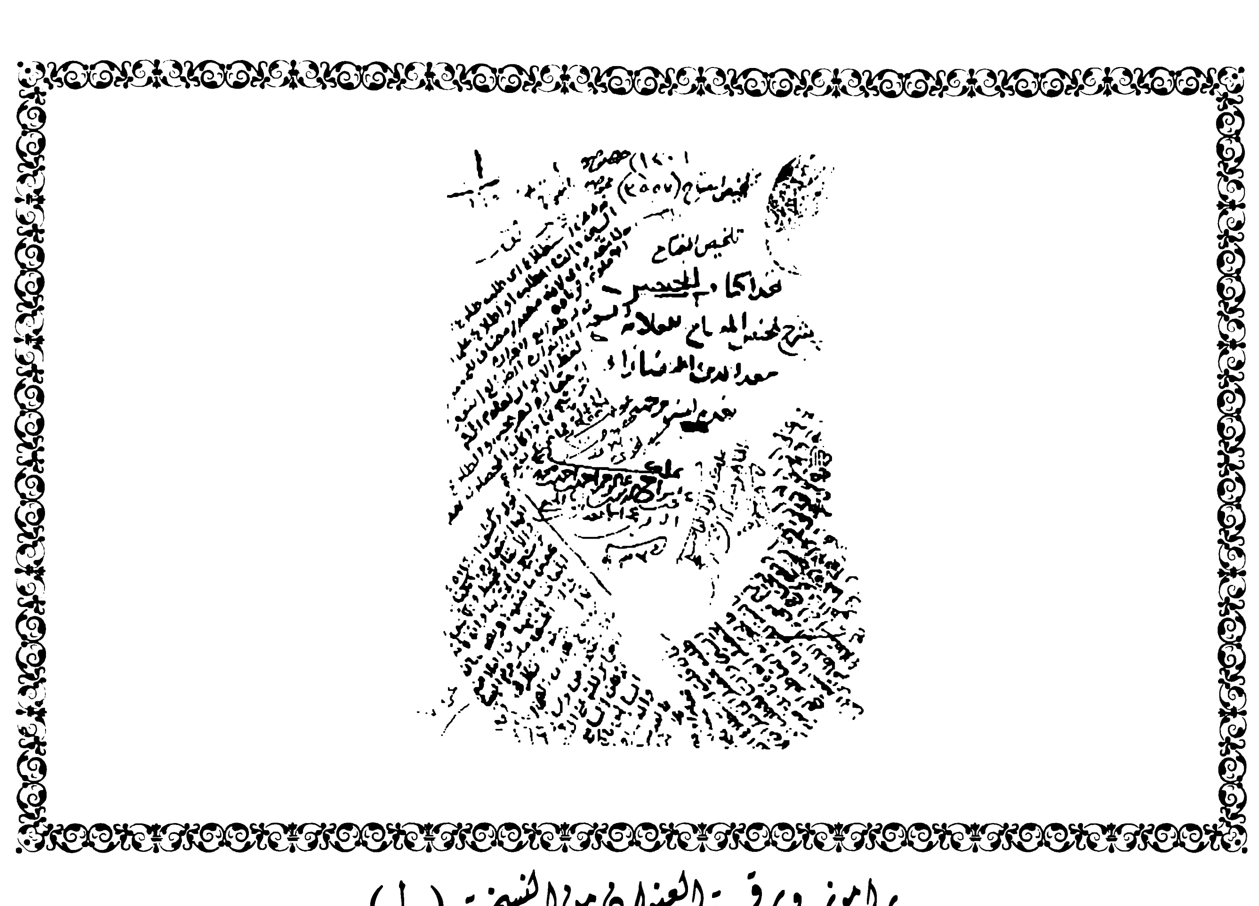
راموز ورقة العنوان من النسخة (ح)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ح)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ح)



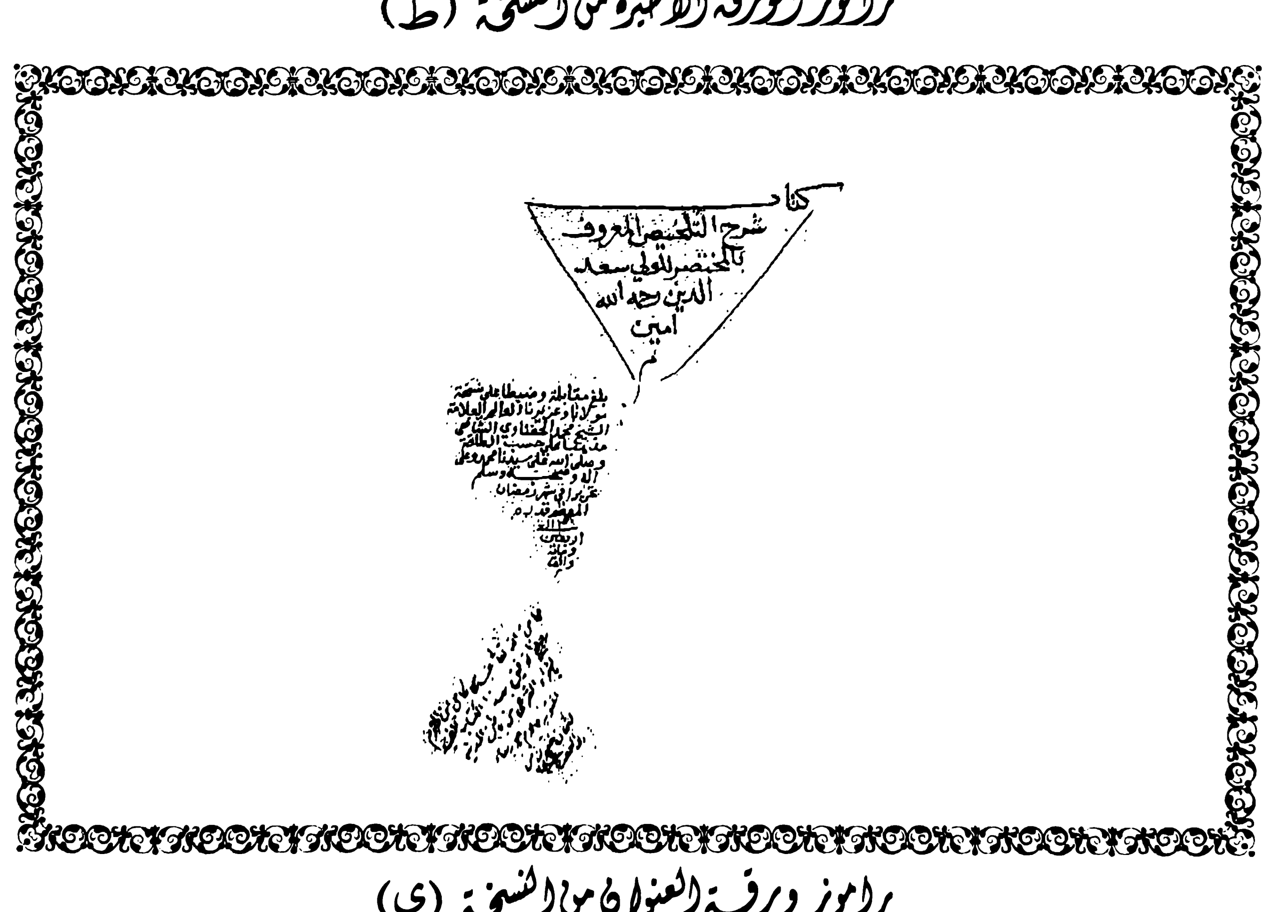
راموز ورقة العنوان من النسخة (ط)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ط)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ط)



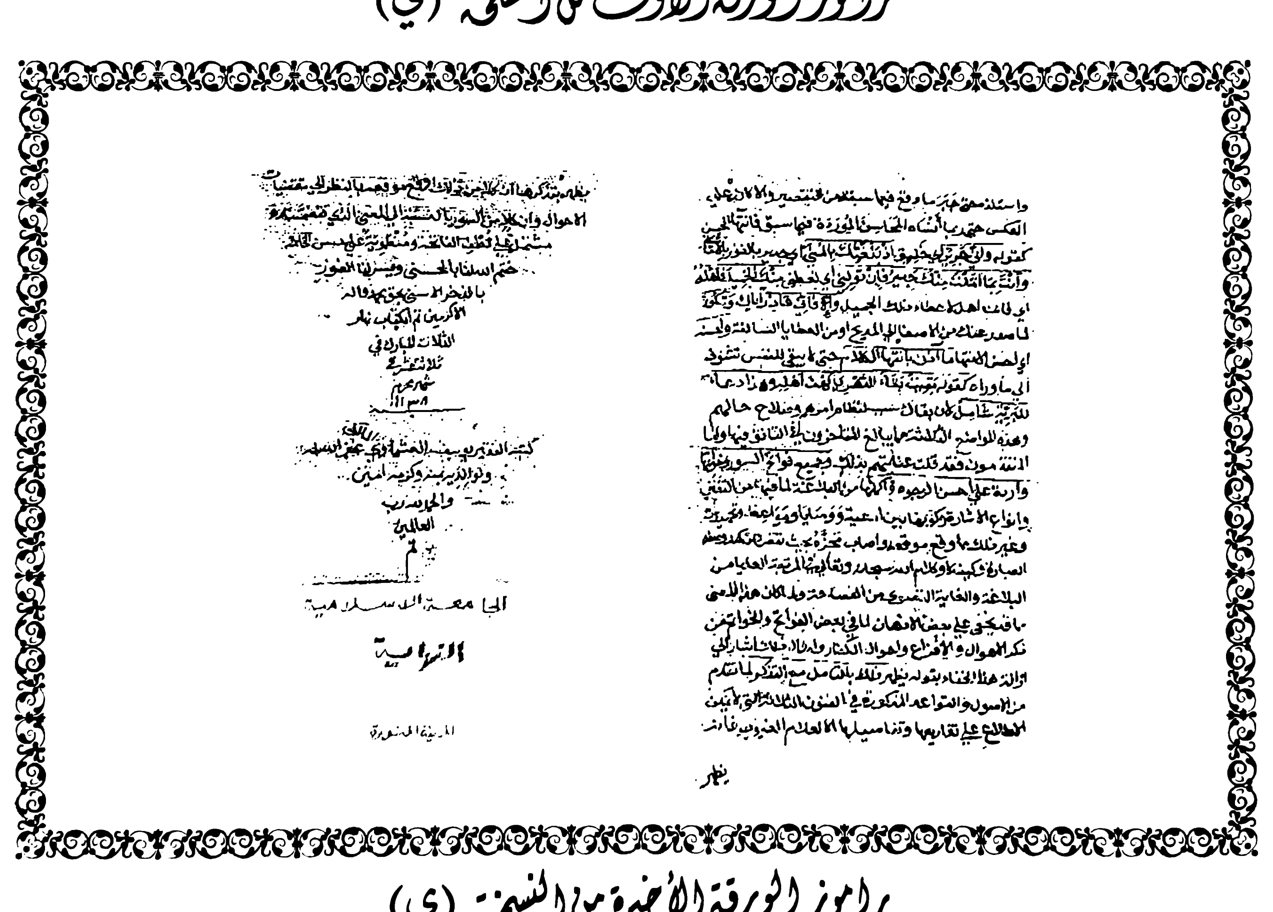
كتاب
شرح التلخيص المعروف
بالمختصر للمولى سعد
الدين رحمه الله
آمين

بلغ مقابلة وضبطا على نسخة
مولانا وعزيزنا العالم العلامة
الشيخ محمد الحفناوي الشافعي
حسب الطاقة
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
في شهر رمضان
المعظم قدره

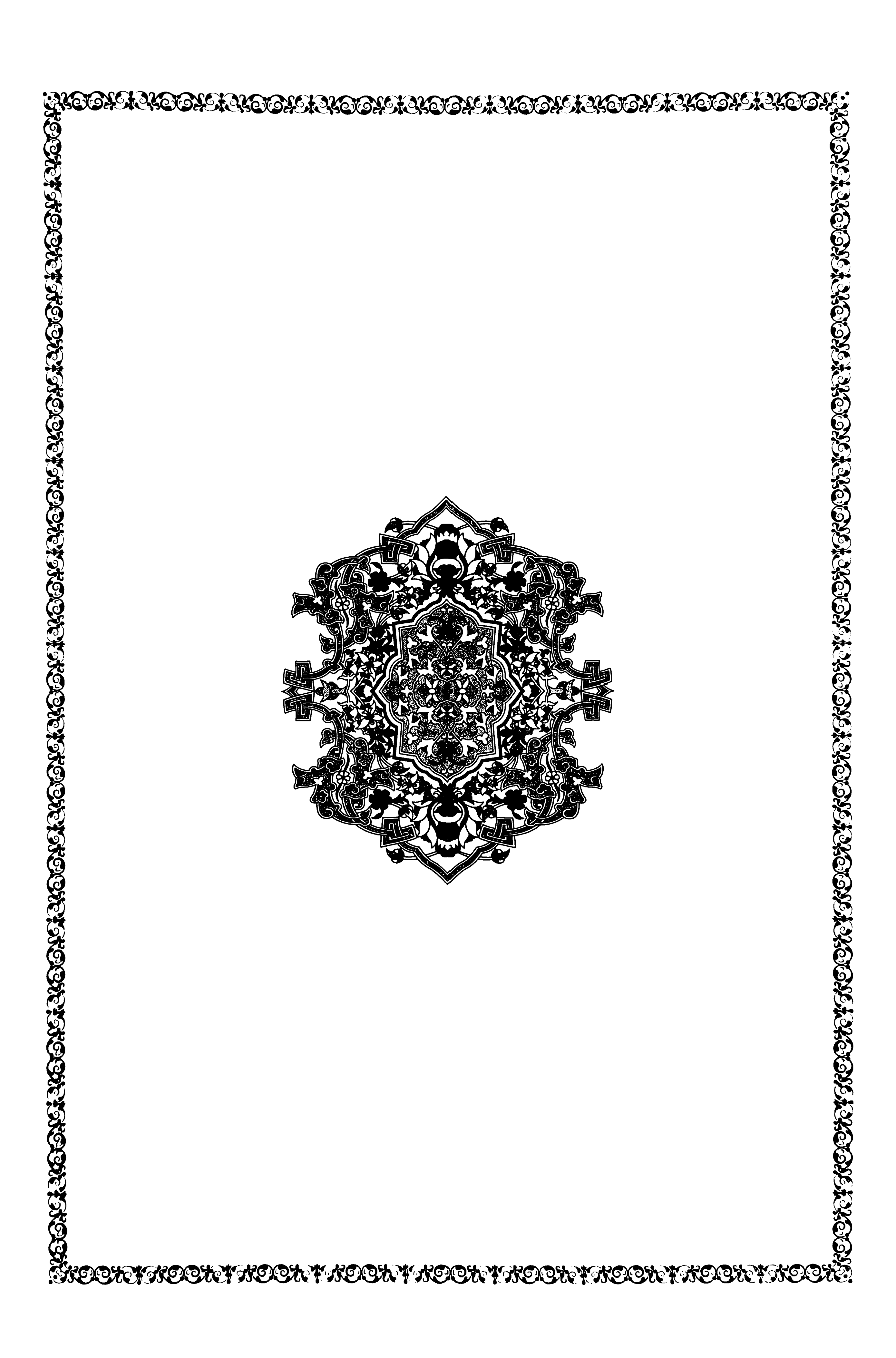
راموز ورقة العنوان من النسخة (ي)



رااموز الورقة الأولى من النسخة (ي)



رااموز الورقة الأخيرة من النسخة (ي)



المُخْتَصَر

شَرْحُ تَلْخِيصِ المِفْتَاحِ

تأليفُ

الإمامِ العلّامةِ النّحْرِيرِ

سعدِ الدّينِ مسعودِ بنِ عمرَ التّفتازانيّ

(٧٢٢ - ٧٩٢هـ)

حقّقَهُ

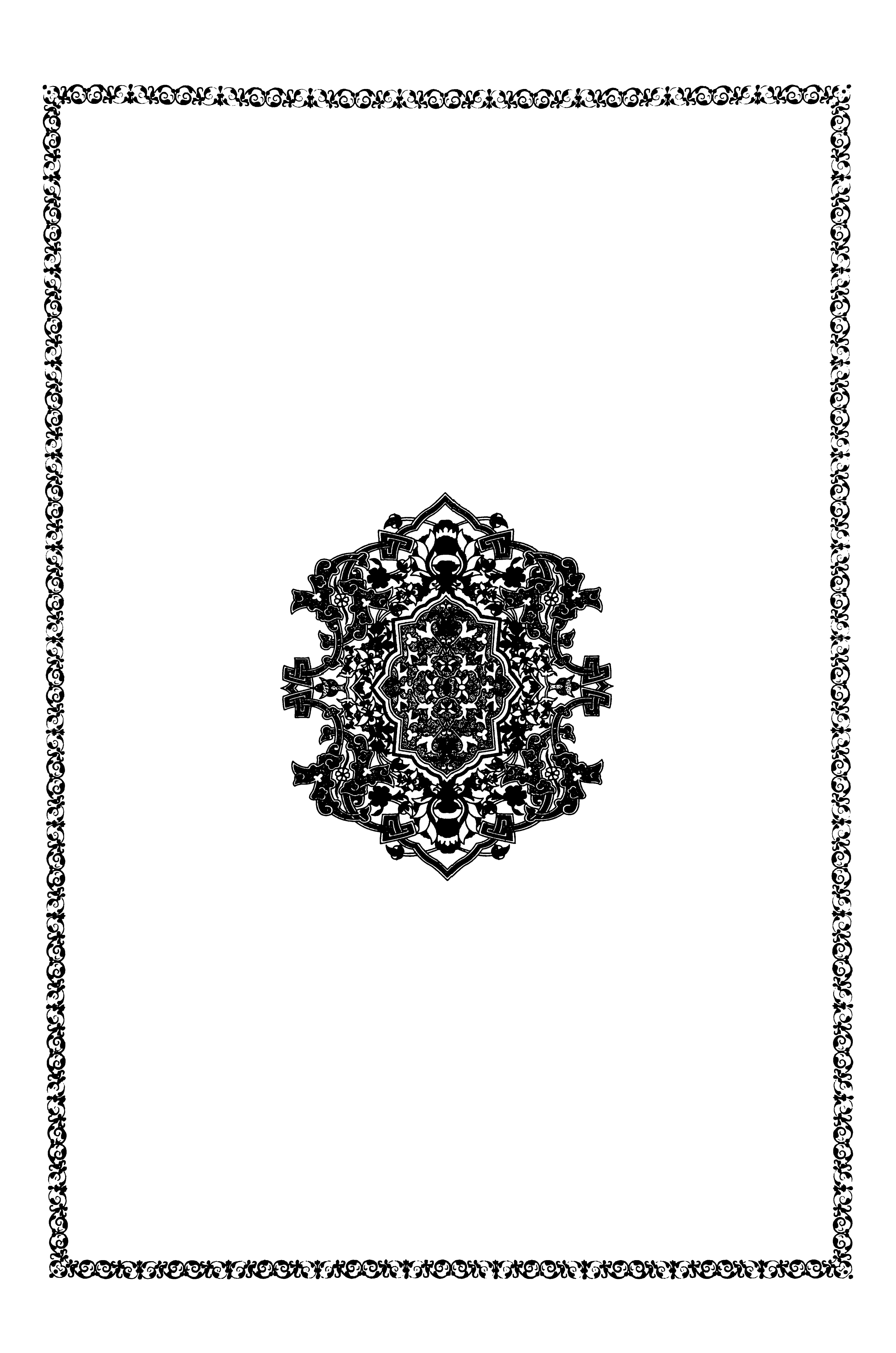
الدّكتور عجاج عودة برغش

طبعةٌ محقّقةٌ على أصولٍ خطّيّةٍ نفيسةٍ

وموشّحةٌ بتعليقاتٍ مستقاةٍ من أنفسِ حواشي الكتاب

دار التّقوى

دمشق الشام



مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

نحمدُكَ يا مَنْ شرحَ صدورَنا لتلخيصِ البيانِ في إيضاحِ المعاني[١] ، ونوَّرَ قلوبَنا بلوامعِ التِّبيانِ مِنْ مطالعِ المثاني[٢] ، ونصلِّي علىٰ نبيِّكَ محمَّدٍ المؤيَّدِ دلائلُ إعجازِهِ بأسرارِ البلاغةِ[٣] ، وعلىٰ آلِهِ وأصحابِهِ المُحرِزينَ قَصَبَ السَّبْقِ في مضمارِ الفصاحةِ والبراعةِ[٤] .

وبعد :

فيقولُ العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ الغنيِّ ؛ مسعودُ بنُ عمرَ المدعوُّ بسعدٍ التفتازانيِّ ـ هداهُ اللهُ سواءَ الطريقِ ، وأذاقَهُ حلاوةَ التحقيقِ ـ : قد شرحتُ فيما مضىٰ « تلخيصَ المفتاحِ »[٥] ، وأغنيتُهُ بالإصباحِ عنِ المصباحِ[٦] ، وأودعتُهُ غرائبَ نُكَتٍ

---

(١) تلخيص البيان : تنقيحه ؛ أي : الإتيان به خالصاً من الحشو والتطويل . « دسوقي » (١/٧ـ ٩) ، و« بناني » (١/٤) .

(٢) التبيان : هو الكلام الفصيح المقترن بدليل أو برهان ، فهو أخص من البيان ، والمثاني : القرآن ، والمطالع : جمع مَطْلَع ؛ وهو في الأصل اسم لمحل طلوع الكواكب ، والمراد به هنا : ألفاظ القرآن . « دسوقي » (١/٩ ـ ١٠) .

(٣) في ذكر التلخيص ، والإيضاح ، والتبيان ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ـ وهي أسماء كتب في هـٰذا الفن ؛ الأوَّلان للقزويني ، والثالث للطيبي ، والأخيران للشيخ عبد القاهر ـ . . تورية ، وفي ذكر البيان والمعاني والفصاحة والبلاغة . . براعة استهلال . « بناني » (١/٤) .

(٤) في (أ ، ب ، هـ) : (قصبات) بدل (قصب) .

(٥) يقصد بذلك : شرحه المسمَّىٰ بـ« المطوَّل » .

(٦) الضمير في (أغنيته) راجع لـ« تلخيص المفتاح » . « دسوقي » (١/١٣) .

سمحَتْ بها الأنظارُ[١] ، ووشَّحتُهُ بلطائفِ فِقَرٍ سبكَتْها يدُ الأفكارِ[٢]

[سببُ تأليفِ الكتابِ]

ثمَّ رأيتُ الكثيرَ مِنَ الفُضَلاءِ ، والجمَّ الغفيرَ مِنَ الأذكياءِ ، **يسألونَني صَرْفَ الهِمَّةِ نحوَ اختصارِهِ**[٣] ، والاقتصارِ علىٰ بيانِ معانيهِ وكشفِ أستارِهِ[٤] ؛ لِمَا شاهدوا مِنْ أنَّ **المُحصِّلينَ قد تقاصرَتْ هِممُهم عنِ استطلاعِ طوالعِ أنوارِهِ** ، وتقاعدَتْ عزائمُهم عنِ استكشافِ خَبيَّاتِ أسرارِهِ ، **وأنَّ المُنتحِلينَ قد قلَّبُوا أحداقَ الأخذِ والانتهابِ**[٥] ، ومدُّوا أعناقَ المسخِ علىٰ ذلكَ الكتابِ[٦]

وكنتُ أَضرِبُ عن هٰذا الخَطْبِ صَفْحاً ، وأَطْوِي دونَ مَرامِهم كَشْحاً[٧] ؛ علماً منِّي بأنَّ مُستحسَنَ الطِّباعِ بأسرِها ، ومقبولَ الأسماعِ عن آخرِها[٨] . . أمرٌ لا يسعُهُ مقدرةُ

---

(١) سمحت : جادت ، والأنظار : جمع نظر ؛ وهو الفكر المؤدِّي لعلم أو ظن . « دسوقي » (١/ ١٤) .

(٢) وشَّحتُه : زيَّنتُه ، والفِقَر في الأصل : فِقَار الظَّهر ، استُعيرت هنا للكلام المسجَّع المقفَّىٰ ، ومقصودُ الشارح : مدحُ شرحه باعتبار ما اشتمل عليه من العبارات الرائقة ، والجمل الفائقة . « دسوقي » (١/ ١٤) .

(٣) أي : اختصارِ « المطوَّل » .

(٤) الضميران في (معانيه) ، و(أستاره) : يرجعان لـ « التلخيص » ، بخلاف الضمائر الآتية بعدُ ؛ فإنها راجعة لـ « المطوَّل » . « دسوقي » (١/ ١٥) .

(٥) المُنتحِل : هو الذي يأخذ كلامَ غيره وينسبه لنفسه ، وقوله : (قلَّبوا أحداق الأخذ والانتهاب) : كناية عن شدة عنايتهم باختصارِ « المطوَّل » ، ونسبتِه لأنفسهم . « دسوقي » (١/ ١٧) .

(٦) قوله : (ومدوا أعناق المسخ) : كناية عن مَيْلِهم الشديد لاختصار « المطوَّل » ، والمسخ : هو تبديلُ صورة بصورة أدنىٰ من الأُولىٰ ، ولا يخفىٰ ما في التعبير بالمسخ من الإشارة إلىٰ أنهم يُعبِّرون عن معاني « المطوَّل » بعبارات أخرىٰ متسفِّلة جدّاً . « دسوقي » (١/ ١٧) .

(٧) الكشح : ما بين أسفل الخاصرة إلىٰ آخر عظم الجَنْب ، وطيُّ الكشح هنا : كناية عن عدم تبليغهم مقصودَهم من اختصار « المطوَّل » . « دسوقي » (١/ ١٨) .

(٨) أي : إلىٰ آخرها ؛ أي : من أوَّلها إلىٰ آخرها ، فـ (عن) بمعنىٰ : (إلى) الغائية ، وفي الكلام حذف المبتدأ ، ويصح جعل (عن) باقيةً علىٰ حالها ، وهي متعلِّقة بمحذوف ؛ أي : قبولاً ناشئاً عن آخرها ، وإذا نشأ القبول عن الآخر كان ناشئاً عن غيره بالأَولىٰ . « دسوقي » (١/ ١٨) .

البشرِ ، وإنَّما هو شأنُ خالقِ القُوىٰ والقُدَرِ ، وأنَّ هـٰذا الفنَّ قد نَضَبَ اليومَ ماؤُهُ فصارَ جدالاً بلا أَثَرٍ[١] ، وذهبَ رُوَاؤُهُ فعادَ خلافاً بلا ثَمَرٍ[٢] ، حتَّىٰ طارَتْ بقيَّةُ آثارِ السَّلَفِ أدراجَ الرِّياحِ[٣] ، وسالَتْ بأعناقِ مَطايا تلكَ الأحاديثِ البِطاحُ[٤] ، وأمَّا الأخذُ والانتهابُ فأمرٌ يرتاحُ لهُ اللبيبُ[٥] ؛ فللأرضِ من كأسِ الكرامِ نصيبٌ[٦] ، وكيفَ يُنْهَرُ عنِ الأنهارِ السائلونَ ؟! ولمثلِ هـٰذا فليعملِ العاملونَ .

ثمَّ ما زادَتْهم مُدافعَتي إلا شَغَفاً وغَراماً ، وظمأً في هواجرِ الطلبِ وأُواماً[٧] ،

---

(١) يقال : نَضَبَ الماءُ ؛ إذا ذهب في الأرض . انظر « تاج العروس » (ن ض ب) ، والمراد هنا : تصوير ذهاب هـٰذا الفن ، أو ذهاب مسائله الحسان بذهاب أهله . « دسوقي » (١/ ١٩) .

(٢) قوله : (وذهب رواؤه) ؛ أي : منظره الحسن ، والمراد : ذهاب مسائله اللطيفة وأسراره بذهاب من يَعرِفها ، وقوله : (فعاد) ؛ أي : فصار ، وقوله : (بلا ثمر) ؛ أي : فائدةٍ . « دسوقي » (١/ ١٩) .

(٣) أي : ذهبت بقية آثار علماء هـٰذا الفن في طُرُق الرياح ؛ لأنَّ عادة الريح أن تزيل ما مرَّت به في طريقها . « دسوقي » (١/ ١٩ ـ ٢٠) ، و« بناني » (١/ ١١ ـ ١٢) .

(٤) معنى التركيب : وسارت المدارس ملتبسةً بأعناق العلماء الشبيهين بالمطايا الحاملين لأسرار هـٰذا الفن ، والمقصود : الإخبار بأنَّ أسرار هـٰذا الفن وعلماءه قد ذهبوا ، بل ذهبت مواضعُهم كذلك . « دسوقي » (١/ ٢٠) ، ولا يخفىٰ : أنَّ في كلام السعد إشارةً إلىٰ قول الشاعر : (من الطويل)

أخذْنا بأطرافِ الأحاديثِ بينَنا … وسالَتْ بأعناقِ المَطِيِّ الأباطحُ

(٥) أي : وأمَّا الأخذ والانتهاب فيفرح وينبسط له العاقل المأخوذ منه ؛ لما فيه من الرِّفعة والثواب ، فلا يُطلب قطعُه بالاختصار ؛ لأني لو وضعت مختصَراً لالتفت الناس إليه ، وأعرضوا عن تأليف المُنتحِلين ، و(أمَّا) في قوله : (وأمَّا الأخذ) تفصيلية مقابلُها محذوف دل عليه الكلام السابق ، والواو عاطفة علىٰ ذلك المحذوف ، والأصل : أمَّا ما ذكرتم من تقاصر الهِمم فذلك ممَّا يَحمِل على الاختصار ، لولا أنِّي أعلم أنَّ مستحسَن . . . إلىٰ آخره ، وأمَّا الأخذ والانتهاب فليس ممَّا يحمل على الاختصار ؛ لأنه أمر . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (١/ ٢١) .

(٦) في كلامه إشارة إلىٰ قول بعضهم كما في « روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار » للأماسي (ص ٢٨٦) : (من الطويل)

شربنا وأهرقنا على الأرضِ جُرعةً … وللأرضِ مِنْ كأسِ الكرامِ نصيبُ

(٧) المراد بالطلب هنا : طلب اختصار « المطوَّل » ، والهواجر : جمع هاجرة ؛ وهي نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها إلى العصر ، والأُوام : حرارة العطش . انظر « تاج العروس » (هـ ج ر ، أ و م) .

فانتصبتُ لشرحِ الكتابِ على وَفْقِ مُقترَحِهم ثانياً ، ولعِنانِ العِنايةِ نحوَ اختصارِ الأوَّلِ ثانياً[١] ، معَ جُمودِ القريحةِ بصِرِّ البليَّاتِ[٢] ، وخُمودِ الفِطنةِ بصَرْصَرِ النَّكَباتِ[٣] ، وترامي البلدانِ بي والأقطارِ ، ونُبُوِّ الأوطانِ عنِّي والأوطارِ[٤] ، حتَّىٰ طفقتُ أجُوبُ كلَّ أغبرَ قاتمِ الأرجاءِ[٥] ، وأحرِّرُ كلَّ سَطرٍ منهُ في شَطْرٍ مِنَ الغَبراءِ[٦] :

يَوْماً بِحُزْوَىٰ وَيَوْماً بِٱلْعَقِيقِ وَبِٱلْـ ـعُذَيْبِ يَوْماً وَيَوْماً بِٱلْخُلَيْصَاءِ[٧]

ولمَّا وُفِّقتُ بعونِ اللهِ تعالىٰ للإتمامِ[٨] ، وقوَّضتُ عنهُ خيامَ الاختتامِ[٩] ، بعدما كشفتُ عن وجوهِ خرائدِهِ اللِّثامَ[١٠] ، ووضعتُ كنوزَ فرائدِهِ علىٰ طَرَفِ الثُّمَامِ[١١] . .

---

(١) قوله : (ثانياً) ؛ أي : صارفاً ومُرجِعاً . انظر « تاج العروس » (ث ن ي) ، و« دسوقي » (١/ ٢٣) .

(٢) الجمود هنا : الضَّعف . « دسوقي » (١/ ٢٣) ، والصِّر : برد شديد يُضِرُّ بالنبات . انظر « تاج العروس » (ص ر ر) .

(٣) الخمود : سكون اللهب ، والصَّرصر : الريح الشديدة . انظر « تاج العروس » (خ م د ، ص ر ر) .

(٤) الأوطار : الحاجات . انظر « تاج العروس » (و ط ر) .

(٥) أجوبُ : أقطعُ ، والقاتم : المغبَرُّ . انظر « تاج العروس » (ج و ب ، ق ت م) .

(٦) قوله : (منه) ؛ أي : من « المختصَر » ، والغَبراء : الأرض . انظر « تاج العروس » (غ ب ر) .

(٧) البيت لأبي محمد الخازن كما في « المنتحل » لأبي منصور الثعالبي (ص ٢١٨) ، وهو من البسيط ، وقصدُ الشارح من تشبيه حاله بحال هـٰذا الشاعر : الاعتذارُ بأنه أَلَّف كتابه هـٰذا في حالة متعبة ، فإن حصل منه هفوة فلا لوم عليه . « دسوقي » (١/ ٢٤) .

(٨) في (ج) : (ثم وفقت) بدل (ولما وفقت) .

(٩) قوَّضت : أزلتُ . انظر « تاج العروس » (ق و ض) ، وقوله : (عنه) ؛ أي : عن « المختصَر » ، وقوله : (خيام الاختتام) ؛ أي : الخيام المضروبة عليه بسبب انتظار إتمامه ؛ لأنه مستور لا يظهر للناس ولا يُشتغل به إلا بعد اختتامه . « دسوقي » (١/ ٢٥) ، و« بناني » (١/ ١٥) .

(١٠) الخرائد : جمع خَرِيدة ؛ وهي البِكر التي لم تُمَسَس . انظر « تاج العروس » (خ ر د) ، وهو مستعار هنا للدَّقائق من المسائل . « دسوقي » (١/ ٢٥) ، وحاصل المعنىٰ : بعدما أوضحتُ مسائله الدقيقة .

(١١) الفرائد : جمع فَرِيدة ؛ وهي الدُّرَّة الثمينة التي تُحفظ وحدَها . انظر « تاج العروس » (ف ر د) ، =

سَعِـدَ ٱلـزَّمَـانُ وَسَـاعَـدَ ٱلإِقْبَـالُ وَدَنَـا ٱلْمُنَـىٰ وَأَجَـابَـتِ ٱلآمَـالُ[1]

وتبسَّمَ في وجهِ رجائي المَطالبُ ؛ بأنْ توجَّهتُ تلقاءَ مَدْيَنِ المآربِ[2] ؛ حضرةِ مَنْ أنامَ الأنامَ في ظلِّ الأمانِ ، وأفاضَ عليهم سِجالَ العدلِ والإحسانِ[3] ، وردَّ بسياستِهِ الغِرارَ إلى الأجفانِ[4] ، وسدَّ بهيبتِهِ دونَ يأجوجِ الفتنةِ طُرُقَ العُدوانِ ، وأعادَ رميمَ الفضائلِ والكمالاتِ منشوراً[5] ، ووقَّعَ بأقلامِ الخُطِّيَّاتِ علىٰ صحائفِ الصفائحِ لنصرةِ الإسلامِ منشوراً[6] ؛ وهو السلطانُ الأعظمُ ، مالكُ رقابِ الأُمَمِ ، ملاذُ سلاطينِ العربِ والعجمِ ، ملجأُ صناديدِ ملوكِ العالمِ[7] ، ظلُّ اللهِ علىٰ بريَّتِهِ ، وخليفتُهُ في خليقتِهِ ، حافظُ البلادِ ، ناصرُ العبادِ ، ماحي ظُلْمَةِ الظُّلْمِ والعنادِ[8] ، رافعُ مَنارِ الشريعةِ النبويَّةِ[9] ، ناصبُ راياتِ العلومِ الدينيَّةِ ، خافضُ جناحِ الرحمةِ لأهلِ الحقِّ واليقينِ ،

= **والثُّمام** : نبت سهل التناول ؛ لقربه من الأرض ، ويقال لِمَا لا يعسُر تناوله : (هو علىٰ طرف الثُّمام) . انظر « تاج العروس » (ث م م) .

(١) البيت من الكامل ، ولعله للشارح ، وقوله : (**سعد الزمان**) : هو جواب (ولمَّا وفقت) . « دسوقي » (١/ ٢٦) .

(٢) **مدين في الأصل** : اسم لقرية شعيب عليه السلام ، استُعيرت هنا للملك الموصوف بالأوصاف الآتية ، ولا يخفىٰ ما في كلام السعد من التلميح لقصة موسىٰ مع شعيب عليهما السلام ؛ حيث توجَّه له موسىٰ ناحيةَ مدين ، وحصل له المقصود فيها . « دسوقي » (١/ ٢٦) .

(٣) **السِّجال** : جمع سَجل ؛ وهو الدلو الممتلئ ماءً . انظر « تاج العروس » (س ج ل) .

(٤) **الغِرار** : النوم . انظر « تاج العروس » (غ ر ر) ، وهـٰذه الجملة كناية عن كثرة الأمن في زمنه . « بناني » (١/ ١٨) .

(٥) **الرميم في الأصل** : البالي ، **والمنشور** : هو المبعوث بعد موته . انظر « تاج العروس » (ر م م ، ن ش ر) .

(٦) **المراد** : أنَّ هـٰذا الممدوح أثَّر بالسهام الصغيرة الشبيهة بالأقلام في سيوف أعدائه العريضة الشبيهة بالأوراق . تأثيراتٍ ككتابة الكلام المنثور ، وهـٰذا الكلام كناية عن إبطال آلات أعدائه وإضعاف قواهم . « دسوقي » (١/ ٢٨) .

(٧) **المراد** : أنَّ ملوك العالم الشجعان يهربون إليه عند اشتداد الأمر عليهم لفرط قوَّته . « ابن يعقوب » (١/ ٢٨) .

(٨) في (د ، ح ، ي) : (ظُلَم) بدل (ظلمة) .

(٩) **المراد برفع منار الشريعة** : إظهارها . « ابن يعقوب » (١/ ٢٩) .

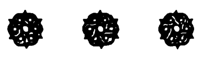
ماذُ سُرادقِ الأمنِ بالنصرِ العزيزِ والفتحِ المبينِ[1]

كَهْـفُ ٱلْأَنَـامِ مَـلاذُ ٱلْخَلْـقِ قَـاطِبَـةً ظِلُّ ٱلْإِلَـٰهِ جَلالُ ٱلْحَقِّ وَٱلدِّينِ[2]

أبو المظفَّرِ السلطانُ ؛ محمود جاني بيك خان[3] ، خلَّدَ اللهُ سُرادقَ عظمتِهِ وجلالِهِ ، وأدامَ رُواءَ نعيمِ الآمالِ مِنْ سِجالِ إفضالِهِ[4]

فحاولتُ بهـٰذا الكتابِ التشبُّثَ بأذيالِ الإقبالِ ، والاستظلالَ بظلالِ الرأفةِ والإفضالِ ، فجعلتُهُ خدمةً لسُدَّتِهِ التي هي مُلتثَمُ شِفاهِ الأقيالِ[5] ، ومعوَّلُ رجاءِ الآمالِ ، ومثوى العظمةِ والجلالِ[6] ، لا زالَتْ محطَّ رِحالِ الأفاضلِ ، وملاذَ أربابِ الفضائلِ ، وعونَ الإسلامِ ، وغوثَ الأنامِ ، بالنبيِّ وآلِهِ عليهِ وعليهِمُ السلامُ .

فجاءَ بحمدِ اللهِ كما يَرُوقُ النواظرَ ويجلو صدأَ الأذهانِ[7] ، ويُرهِفُ البصائرَ ويُضيءُ ألبابَ أربابِ البيانِ[8] ، ومِنَ اللهِ التوفيقُ والهدايةُ ، وعليهِ التوكُّلُ في البدايةِ والنهايةِ[9] ، وهو حَسْبي ، ونعمَ الوكيلُ .



---

(١) السُّرادق في الأصل : ما يُمَدُّ فوق صحن الدار من خباء ونحوه . انظر « الصحاح » (س ر د ق) .

(٢) البيت من البسيط ، ولعله للشارح ، ويقال : فلان كهفٌ ؛ أي : ملجأ . انظر « الصحاح » (ك هـ ف) .

(٣) في (د) : (بك خان) بدل (بيك خان) ، وقوله : (جاني بيك خان) : معناه بالفارسية : روحُ كُبَراء السلاطين . « بناني » (١/ ١٩) .

(٤) قوله : (رواء) ضُبط في (ح) بكسر الراء ؛ بمعنى : الارتواء ، ورجَّحه الدسوقي ، وأمَّا بالضم : فهو المنظر الحسن ، ويصح بالفتح ، ومعناه : الماء العذب . انظر « حاشية الدسوقي » (١/ ٣٠).

(٥) في (ب ، ز ، ط): (وجعلته) بدل (فجعلته)، وسقطت من بعض النسخ، والسُّدَّة في الأصل: باب الدار ، والأقيال : جمع قَيْل ؛ وهو الملِك . انظر « تاج العروس » (س د د ، ق و ل) .

(٦) في (ح ، ط ، ي) : (مبوَّأ) بدل (مثوى) ، وكلاهما بمعنى : المَنزِل .

(٧) في (ج ، هـ ، ي) : (الناظر) بدل (النواظر) ، ويَرُوق : يُعجِب . انظر « تاج العروس » (ر وق) .

(٨) يرهف : يقوِّي ، وهو مجاز من إرهاف السيف ؛ أي : ترقيقه . « بناني » (١/ ٢٠) ، وانظر « تاج العروس » (ر هـ ف) .

(٩) أي : في ابتداء هـٰذا التأليف وانتهائه . « دسوقي » (١/ ٣٢) .

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

الحمدُ للهِ

شرح ديباجة « التلخيص »

بسم الله الرحمن الرحيم

(**الحمدُ**) : هو الثناءُ باللِّسانِ علىٰ قصدِ التعظيمِ ؛ سواءٌ تعلَّقَ بالنِّعمةِ أو بغيرِها[١] ، **والشكرُ** : فعلٌ يُنبِئُ عن تعظيمِ المُنعِمِ لكونِهِ مُنعِماً ؛ سواءٌ كانَ باللسانِ أو بالجَنانِ أو بالأركانِ[٢] ؛ فمَوردُ الحمدِ لا يكونُ إلا اللسانَ[٣] ، ومُتعلَّقُهُ يكونُ النِّعمةَ وغيرَها[٤] ، ومُتعلَّقُ الشكرِ لا يكونُ إلا النِّعمةَ ، ومَوردُهُ يكونُ اللسانَ وغيرَهُ ؛ **فالحمدُ أعمُّ مِنَ الشكرِ باعتبارِ المتعلَّقِ وأخصُّ باعتبارِ المَوردِ ، والشكرُ بالعكسِ** .

(**للهِ**) : هو اسمٌ للذَّاتِ الواجبِ الوجودِ[٥] ، المستحقِّ لجميعِ المحامدِ .

والعدولُ إلى الجملةِ الاسميَّةِ للدَّلالةِ على الدوامِ والثباتِ ، وتقديمُ الحمدِ باعتبارِ أنَّهُ أهمُّ نظراً إلىٰ كونِ المقامِ مقامَ الحمدِ[٦] ، كما ذهبَ إليهِ صاحبُ « الكشَّافِ » في

---

(١) قوله : (أو بغيرها) : كقولك في مقابلة حسن الخط أو حسن الصلاة : (إنه فاضل) ، وكالحمد علىٰ مجرَّد الذات العليَّة . « دسوقي » (١/ ٣٤ ـ ٣٥) .

(٢) قوله : (كان) ؛ أي : الفعل ، والجَنان : القلب ، والأركان : الجوارح . « دسوقي » (٣٧/١) .

(٣) المراد بالمَورد هنا : مَصدر الحمد . « دسوقي » (١/ ٣٧) .

(٤) قوله : (ومتعلقه) ؛ أي : ما يكون في مقابلته ويُجعل بإزائه ؛ وهو المحمود عليه . « دسوقي » (١/ ٣٧) .

(٥) تُستعمل الذات استعمال النفس واستعمال الشيء ؛ فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث . « دسوقي » (١/ ٣٧ ـ ٣٨) .

(٦) المقام هنا : مُفتتَح التأليف . « دسوقي » (١/ ٣٨) .

علىٰ ما أنعمَ ، وعلَّمَ مِنَ البيانِ ما لم نَعْلَمْ ، والصلاةُ علىٰ سيِّدِنا محمدٍ خيرِ مَنْ نطقَ بالصوابِ ، وأفضلِ مَنْ أُوتيَ الحكمةَ وفصلَ الخطابِ ، وعلىٰ آلِهِ

تقديمِ الفعلِ في قولِهِ تعالى : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق :١] علىٰ ما سيجيءُ[١] ، وإنْ كانَ ذكرُ اللهِ أهمَّ نظراً إلىٰ ذاتِهِ[٢]

(علىٰ ما أنعمَ) ؛ أي : علىٰ إنعامِهِ ، ولم يتعرَّضْ للمُنعَمِ بهِ ؛ إيهاماً لقصورِ العبارةِ عنِ الإحاطةِ بهِ ، ولئلا يُتوهَّمَ اختصاصُهُ بشيءٍ دونَ شيءٍ[٣]

(وعلَّمَ) : مِنْ عطفِ الخاصِّ على العامِّ ؛ رعايةً لبراعةِ الاستهلالِ[٤] ، وتنبيهاً علىٰ فضيلةِ نعمةِ البيانِ[٥] ، (مِنَ البيانِ) : بيانٌ لقولِهِ : (ما لم نَعلمْ) ، قُدِّمَ رعايةً للسَّجعِ ، والبيانُ : هو المنطقُ الفصيحُ المُعرِبُ عمَّا في الضميرِ[٦]

(والصلاةُ علىٰ سيِّدِنا محمدٍ خيرِ مَنْ نطقَ بالصوابِ ، وأفضلِ مَنْ أُوتيَ الحكمةَ) : هي علمُ الشرائعِ ، وكلُّ كلامٍ وافقَ الحقَّ ، وتركَ فاعلَ الإيتاءِ ؛ لأنَّ هـٰذا الفعلَ لا يصلحُ إلا للهِ تعالىٰ ، (وفصلَ الخطابِ) ؛ أي : الخطابَ المفصولَ البيِّنَ الذي يتبيَّنُهُ مَنْ يُخاطَبُ بهِ ، ولا يلتبسُ عليهِ ، أوِ الخطابَ الفاصلَ بينَ الحقِّ والباطلِ .

(وعلىٰ آلِهِ) : أصلُهُ : (أَهْلٌ) بدليلِ : (أُهَيْلٍ) ، خُصَّ استعمالُهُ في الأشرافِ

---

(١) الكشاف (١/ ٣) ، وانظر (ص٣٢١) .

(٢) لكونه دالّاً على الذات العليّة المقدَّمة علىٰ غيرها وجوداً ورتبةً . « دسوقي » (١/ ٣٩) .

(٣) في (ج) : (ولئلا يلزم) بدل (ولئلا يتوهم) ، والضمير في (اختصاصه) : للمنعَم به أو للحمد . « دسوقي » (١/ ٤٠) .

(٤) براعة الاستهلال : أن يشتمل الابتداءُ علىٰ ما يشير إلىٰ مقصود المتكلم بإشارة ما ، والابتداء هنا قد اشتمل على البيان ، وهـٰذا الكتاب في العلوم المتعلِّقة بالبيان ؛ ففي التعبير به إشارة إلىٰ أنَّ مراد المصنف التكلم علىٰ علوم لها تعلُّق به . « دسوقي » (١/ ٤١) .

(٥) وجهُ التنبيه : أنَّ ذكر الخاصِّ بعد العامِّ يومئ إلىٰ أنَّ الخاص بلغ في الشرف والكمال مبلغاً بحيث صار كأنه ليس من أفراد العام ؛ لأنَّ العطف يقتضي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه . « دسوقي » (١/ ٤١) .

(٦) الفصيح هنا : الظاهر الذي لا يلتبس بعضه ببعض، لا الخالص من اللُّكنة . « دسوقي » (١/ ٤٢).

الأطهارِ ، وصحابتِهِ الأخيارِ .

أمَّا بعدُ :

فلمَّا كانَ علمُ البلاغةِ وتوابعِها مِنْ أجلِّ العلومِ قدراً ، وأدقِّها سرّاً ؛ إذ بهِ تُعرَفُ دقائقُ العربيَّةِ وأسرارُها ، وتُكشَفُ عن وجوهِ الإعجازِ في نظمِ القرآنِ

وأُولي الخَطَرِ ، (الأطهارِ) : جمعُ طاهرٍ ؛ كصاحبٍ وأصحابٍ ، (وصحابتِهِ الأخيارِ) : جمعُ خيِّرٍ ، بالتشديدِ .

(أمَّا بعدُ) : هو مِنَ الظروفِ المبنيَّةِ المنقطعةِ عنِ الإضافةِ ؛ أي : بعدَ الحمدِ والصلاةِ ، والعاملُ فيهِ (أمَّا) ؛ لنيابتِها عنِ الفعلِ[١] ، والأصلُ : مهما يكُنْ مِنْ شيءٍ بعدَ الحمدِ والصلاةِ[٢] ، و(مهما) ها هنا : مبتدأٌ ، والاسميَّةُ لازمةٌ للمبتدأِ ، و(يكُنْ) : شرطٌ ، والفاءُ لازمةٌ لهُ غالباً ، فحينَ تضمَّنَتْ (أمَّا) معنى الابتداءِ والشرطِ . . لزمَتْها الفاءُ ولُصُوقُ الاسمِ[٣] ؛ إقامةً للَّازمِ مُقامَ الملزومِ ، وإبقاءً لأثرِهِ في الجملةِ[٤]

(فلمَّا) : هو ظرفٌ بمعنىٰ (إذ)[٥] ، يُستعمَلُ استعمالَ الشرطِ ، يليهِ فعلٌ ماضٍ لفظاً أو معنىً ، (كانَ علمُ البلاغةِ) : هو المعاني والبيانُ ، (و) علمُ (توابعِها) : هو البديعُ . . (مِنْ أجلِّ العلومِ قدراً، وأدقِّها سرّاً ؛ إذ بهِ)؛ أي : بعلمِ البلاغةِ وتوابعِها، لا بغيرِهِ مِنَ العلومِ ؛ كاللغةِ والصرفِ والنحوِ . . (تُعرَفُ دقائقُ العربيَّةِ وأسرارُها) ، فيكونُ مِنْ أدقِّ العلومِ سرّاً ، (وتُكشَفُ عن وجوهِ الإعجازِ في نظمِ القرآنِ

---

(١) وهو (يكن) الذي هو فعل الشرط . « دسوقي » (١/ ٤٧) .

(٢) في النسخ ما عدا (أ ، ب ، ج ، ي) : (والثناء) بدل (والصلاة) .

(٣) المراد بالتضمُّن : القيام والحلول محل المبتدأ ، ولصوق الاسم : وقوعه بعدها بلا فصل . « دسوقي » (١/ ٤٨) .

(٤) اللازم : هو الفاء ولصوق الاسم ، والملزوم : هو المبتدأ والشرط ، والمراد بالأثر : العلامة واللازم ، فأثرُ المبتدأ هنا : الاسمية ، وأثرُ فعل الشرط : الفاء . « دسوقي » (١/ ٤٨) .

(٥) في النسخ ما عدا (ج ، هـ ، ح ، ي) : (إذا) بدل (إذ) ، وانظر « حاشية الدسوقي » (١/ ٤٩) .

أستارُها ،

أستارُها)[1] ؛ أي : بهِ يُعرَفُ أنَّ القرآنَ مُعجزٌ ؛ لكونِهِ في أعلىٰ مراتبِ البلاغةِ ؛ لاشتمالِهِ على الدَّقائقِ والأسرارِ الخارجةِ عن طَوْقِ البشرِ[2] ، وهـٰذا وسيلةٌ إلىٰ تصديقِ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ[3] ، وهو وسيلةٌ إلى الفوزِ بجميعِ السعاداتِ[4] ، فيكونُ مِنْ أجلِّ العلومِ قدراً ؛ لكونِ معلومِهِ وغايتِهِ مِنْ أجلِّ المعلوماتِ والغاياتِ .

وتشبيهُ وجوهِ الإعجازِ بالأشياءِ الـمُحتجِبةِ تحتَ الأستارِ[5] . . استعارةٌ بالكنايةِ ، وإثباتُ الأستارِ لها استعارةٌ تخييليَّةٌ ، وذكرُ الوجوهِ إيهامٌ[6] ، أو تشبيهُ الإعجازِ بالصُّوَرِ الحسنةِ . . استعارةٌ بالكنايةِ ، وإثباتُ الوجوهِ استعارةٌ تخييليَّةٌ ، وذكرُ الأستارِ ترشيحٌ[7] .

ونظمُ القرآنِ : تأليفُ كلماتِهِ مترتبةَ المعاني متناسقةَ الدلالاتِ علىٰ حسَبِ ما يقتضيهِ العقلُ[8] ، لا تواليها في النُّطقِ وضمُّ بعضِها إلىٰ بعضٍ كيفَما اتَّفقَ[9]

---

(١) في النسخة (ب) من نسخ « التلخيص » : (وتنكشف) بدل (وتكشف) .

(٢) المراد بالدقائق والأسرار : خواصُّ التراكيب التي تقتضيها الأحوال ، وما ذكره الشارح ؛ من أنَّ إعجاز القرآن لاشتماله على الدَّقائق والأسرار التي ليست في قدرة البشر . . هو التحقيق ، وقيل غير ذلك . « دسوقي » (١/ ٥٢) .

(٣) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : معرفة إعجاز القرآن .

(٤) قوله : (وهو) ؛ أي : تصديق النبي صلى الله عليه وسلم .

(٥) وجوه الإعجاز : أنواع البلاغة التي حصل بها الإعجاز ؛ وهي خواصُّ التراكيب . « دسوقي » (١/ ٥٢) .

(٦) أي : تورية .

(٧) زاد في « المطوّل » (ص١٠) بعد ذكر ما سبق : (وقد جرينا في هـٰذا على اصطلاح المصنف) ؛ أي : على اصطلاح القزويني في الاستعارة بالكناية ، وسيأتي تفصيل ذلك (ص٦١٦ـ ٦٢٠) .

(٨) تأليف الكلمات : جمعُها ، وقوله : (مترتبة المعاني) ؛ أي : بحيث يكون كلُّ معنىً في مرتبته التي تليق به ؛ فإذا أريد الحصرُ مثلاً . . قُدِّم المعمولُ علىٰ عامله لإفادة ذلك ، والمراد بالدلالات : الدلالات الاصطلاحية ؛ وهي : المطابقيَّة ، والتضمُّنيَّة ، والالتزاميَّة ، والمراد بتناسقها : تشابُهها وتماثلُها في المطابقة لمقتضى الحال ؛ فإذا كان الحال يقتضي دلالة المطابقة أتىٰ بها ، وهـٰكذا . « دسوقي » (١/ ٥٢ ـ ٥٣) .

(٩) قوله : (كيفما اتفق) ؛ أي : علىٰ أيِّ وجهٍ وأيِّ حالٍ اتفق ؛ سواء كان بين المعاني ترتيبٌ أم=

وكانَ القسمُ الثالثُ مِنْ « مفتاحِ العلومِ » الذي صنَّفَهُ الفاضلُ العلَّامةُ أبو يعقوبَ يوسفُ السكَّاكيُّ أعظمَ ما صُنِّفَ فيهِ مِنَ الكتبِ المشهورةِ نفعاً ؛ لكونِهِ أحسنَها ترتيباً وأتمَّها تحريراً وأكثرَها للأصولِ جمعاً ، ولـٰكنْ كانَ غيرَ مَصُونٍ عنِ الحَشْوِ والتطويلِ والتعقيدِ ، قابلاً

(وكانَ القسمُ الثالثُ مِنْ « مفتاحِ العلومِ » الذي صنَّفَهُ الفاضلُ العلَّامةُ أبو يعقوبَ يوسفُ السكَّاكيُّ . . أعظمَ ما صُنِّفَ فيهِ) ؛ أي : في علمِ البلاغةِ وتوابعِها ؛ (مِنَ الكتبِ المشهورةِ) : بيانٌ لـ (ما صُنِّفَ) ، (نفعاً) : تمييزٌ مِنْ (أعظمَ) ، (لكونِهِ) ؛ أي : القسمِ الثالثِ (أحسنَها) ؛ أي : أحسنَ الكتبِ المشهورةِ (ترتيباً) : هو وضعُ كلِّ شيءٍ في مرتبتِهِ[1] ، (و) لكونِهِ (أتمَّها تحريراً) : هو تهذيبُ الكلامِ[2] ، (وأكثرَها) ؛ أي : أكثرَ الكتبِ (للأصولِ) : هو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ قولُهُ : (جمعاً)[3] ؛ لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّمُ عليهِ ، والحقُّ : جوازُ ذلكَ في الظروفِ ؛ لأنَّها ممَّا يكفيهِ رائحةٌ مِنَ الفعلِ[4]

(ولـٰكنْ كانَ) ؛ أي : القسمُ الثالثُ (غيرَ مَصُونٍ) ؛ أي : غيرَ محفوظٍ (عنِ الحَشْوِ) : وهو الزائدُ المُستغنىٰ عنهُ ، (والتطويلِ) : وهو الزائدُ علىٰ أصلِ المرادِ بلا فائدةٍ[5] ، وستعرفُ الفرقَ بينَهما في (بحثِ الإطنابِ)[6] ، (والتعقيدِ) : وهو كونُ الكلامِ مُغْلَقاً لا يظهرُ معناهُ بسهولةٍ ، (قابلاً) : خبرٌ بعدَ خبرٍ ؛ أي : كانَ قابلاً

= لا ، وسواء كان بين الدلالات تناسقٌ أم لا . « دسوقي » (١/ ٥٣) .

(١) زاد في « المطوَّل » (ص١٠) : (وإن شئت أن تعرف صدقَ هـٰذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر ؛ تراها كأنها عقد قد انفصم ، فتناثرت لآليه) .

(٢) أي : تخليصه من الزوائد . « دسوقي » (١/ ٥٥) .

(٣) وأصل الكلام : (وأكثرها جمعاً للأصول جمعاً) . « دسوقي » (١/ ٥٥) .

(٤) قوله : (يكفيه رائحة من الفعل) ؛ أي : ما له أدنىٰ ملابسة بالفعل كالمصدر ؛ فإنه يدل على الحدث ، وهو أحد جزأي مدلول الفعل . « دسوقي » (١/ ٥٥) .

(٥) في النسخ ما عدا (ب ، ج ، هـ ، ح) : (الزيادة) بدل (الزائد) .

(٦) انظر (ص٤٤٨ ـ ٤٤٩) .

للاختصارِ مُفتقِراً إلى الإيضاحِ والتجريدِ . . أَلَّفتُ مُختصَراً يتضمَّنُ ما فيهِ مِنَ القواعدِ ، ويَشتمِلُ علىٰ ما يُحتاجُ إليهِ مِنَ الأمثلةِ والشواهدِ ، ولم آلُ جُهْداً في تحقيقِهِ وتهذيبِهِ ، ورتَّبتُهُ ترتيباً أقربَ تناولاً مِنْ ترتيبِهِ ، ولم أُبالِغْ في اختصارِ لفظِهِ تقريباً لتعاطيهِ ، وطلباً لتسهيلِ . . . .

(**للاختصارِ**) لِمَا فيهِ مِنَ التطويلِ ، (**مُفتقِراً**) ؛ أي : محتاجاً (**إلى الإيضاحِ**) لِمَا فيهِ مِنَ التعقيدِ ، (**و**) إلىٰ (**التجريدِ**) عمَّا فيهِ مِنَ الحَشْوِ .

(**أَلَّفتُ**) : جوابُ (لمَّا) ، (**مُختصَراً يتضمَّنُ ما فيهِ**) ؛ أي : في القسمِ الثالثِ ؛ (**مِنَ القواعدِ**) : جمعُ قاعدةٍ ؛ وهي حكمٌ كليٌّ ينطبقُ علىٰ جميعِ جزئيَّاتِهِ ليُتَعرَّفَ أحكامُها منهُ[1] ؛ كقولِنا : (كلُّ حُكْمٍ مُنكَرٍ يجبُ توكيدُهُ)[2] ، (**ويشتمِلُ علىٰ ما يُحتاجُ إليهِ مِنَ الأمثلةِ**) : وهي الجزئيَّاتُ المذكورةُ لإيضاحِ القواعدِ ، (**والشواهدِ**) : وهي الجزئيَّاتُ المذكورةُ لإثباتِ القواعدِ ، فهي أخصُّ مِنَ الأمثلةِ[3] .

(**ولم آلُ**) : مِنَ الأَلْوِ ؛ وهو التقصيرُ ، (**جُهداً**) ؛ أي : اجتهاداً ، وقدِ استُعمِلَ الأَلْوُ في قولِهم : (لا آلوكَ جُهداً) مُتعدِّياً إلىٰ مفعولينِ ، وحذفَ ها هنا المفعولَ الأوَّلَ ، والمعنىٰ : لم أَمنعْكَ جُهداً (**في تحقيقِهِ**) ؛ أيِ : المختصَرِ ، (**وتهذيبِهِ**) ؛ أي : تنقيحِهِ ، (**ورتَّبتُهُ**) ؛ أيِ : المختصَرَ (**ترتيباً أقربَ تناولاً**) ؛ أي : أخذاً (**مِنْ ترتيبِهِ**) ؛ أي : مِنْ ترتيبِ السكَّاكيِّ ، أوِ القسمِ الثالثِ ؛ إضافةُ المصدرِ إلى الفاعلِ أوِ المفعولِ[4] .

(**ولم أُبالِغْ في اختصارِ لفظِهِ تقريباً**) : مفعولٌ لهُ لِمَا تضمَّنَهُ معنىٰ (لم أُبالِغْ) ؛ أي : تركتُ المبالغةَ في الاختصارِ تقريباً (**لتعاطيهِ**) ؛ أي : تناولِهِ ، (**وطلباً لتسهيلِ**

---

(١) في (ز) : (ليعرف) بدل (ليتعرف) .
(٢) في (أ ، هـ ، ح) : (مع مُنكِر) بدل (مُنكَر) .
(٣) فكل ما صلح أن يكون شاهداً صلح أن يكون مثالاً ، من غير عكس ؛ لأنَّ الشاهد لا بدَّ أن يكون من كلام من يُعتدُّ بعربيَّته ، بخلاف المثال . « دسوقي » (١/ ٥٨) .
(٤) في (ب ، د ، ز ، ي) : (للمصدر) بدل (المصدر) .

فهمِهِ علىٰ طالبيهِ ، وأضفتُ إلىٰ ذلكَ فوائدَ عثرتُ في بعضِ كُتُبِ القومِ عليها ، وزوائدَ لم أظفَرْ في كلامِ أحدٍ بالتصريحِ بها ولا الإشارةِ إليها ، وسمَّيتُهُ : « تلخيصَ المفتاحِ » وأنا أسألُ اللهَ تعالىٰ مِنْ فضلِهِ ، أنْ ينفعَ بهِ كما نفعَ بأصلِهِ ، إنَّهُ وليُّ ذلكَ ، وهو حَسْبي ونعمَ الوكيلُ .

فهمِهِ علىٰ طالبيهِ) ، والضمائرُ للمُختصَرِ[1] ، وفي وصفِ مُؤلِّفِهِ بأنَّهُ مُختصَرٌ مُنقَّحٌ سهلُ المأخذِ . تعريضٌ بأنَّهُ لا تطويلَ فيهِ ولا حشوَ ولا تعقيدَ كما في القسمِ الثالثِ .

(**وأضفتُ إلىٰ ذلكَ**) المذكورِ مِنَ القواعدِ وغيرِها (**فوائدَ عثرتُ**) ؛ أي : اطَّلعتُ (**في بعضِ كُتُبِ القومِ عليها**)[2] ؛ أي : علىٰ تلكَ الفوائدِ ، (**وزوائدَ لم أظفَرْ**) ؛ أي : لم أَفُزْ (**في كلامِ أحدٍ بالتصريحِ بها**) ؛ أي : بتلكَ الزوائدِ ، (**ولا الإشارةِ إليها**) ؛ بأنْ يكونَ كلامُهم علىٰ وجهٍ يمكنُ تحصيلُها منهُ بالتبعيَّةِ وإنْ لم يقصدوها[3]

(**وسمَّيتُهُ : « تلخيصَ المفتاحِ »**) ؛ ليطابقَ اسمُهُ معناهُ ، (**وأنا أسألُ اللهَ تعالىٰ**) : قدَّمَ المسندَ إليهِ ؛ قصداً إلىٰ جعلِ الواوِ للحالِ[4] ، (**مِنْ فضلِهِ**) : حالٌ مِنْ (**أنْ ينفعَ بهِ**) ؛ أي : بهـٰذا المختصَرِ ؛ (**كما نفعَ بأصلِهِ**) : وهو « المفتاحُ » ، أوِ القسمُ الثالثُ منهُ ، (**إنَّهُ**) أي : اللهَ تعالىٰ (**وليُّ ذلكَ**) النفعِ ، (**وهو حَسْبي**) ؛ أي : مُحْسِبي وكافِيَّ ، (**ونعمَ الوكيلُ**) : عطفٌ ؛ إمَّا علىٰ جملةِ (وهو حَسْبي) ، والمخصوصُ محذوفٌ[5] ، وإمَّا علىٰ (حَسْبي) ؛ أي : وهو نعمَ الوكيلُ ؛

---

(١) قوله : (والضمائر) ؛ أي : الأربعة السابقة .

(٢) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (الكتب) بدل (كتب القوم) .

(٣) حاصل المراد : أنهم لم يتعرَّضوا لها لا نفياً ولا إثباتاً ، وتلك الزوائد مثل بعض اعتراضاته على السكاكي وغيره ، ومثل مذهبه في الاستعارة بالكناية ؛ فإنه لم يُسبق به . انظر « المطوَّل » (ص١٢) ، و« حاشية الدسوقي » (١/ ٦٢) .

(٤) لأنه لا يصح جعلها للحال بدون التقديم ؛ لأنَّ المضارع المثبَت يُربط إذا كان حالاً بالضمير لا بالواو . « دسوقي » (١/ ٦٣) ، و« بناني » (١/ ٤٩) .

(٥) أي : والمخصوص بالمدح محذوف ، والأصل : (ونعمَ الوكيلُ اللهُ) . « دسوقي » (١/ ٦٤) .

فالمخصوصُ هو الضميرُ المتقدِّمُ[1] ، علىٰ ما صرَّحَ بهِ صاحبُ « المفتاحِ » وغيرُهُ في نحوِ : (زيدٌ نعمَ الرَّجلُ)[2] ، وعلىٰ كلِّ تقديرٍ[3] : عطفَ الإنشاءَ على الإخبارِ[4]



(١) المراد بالضمير المتقدِّم : (هو) في قوله : (وهو حسبي) . « دسوقي » (١/ ٦٤) .

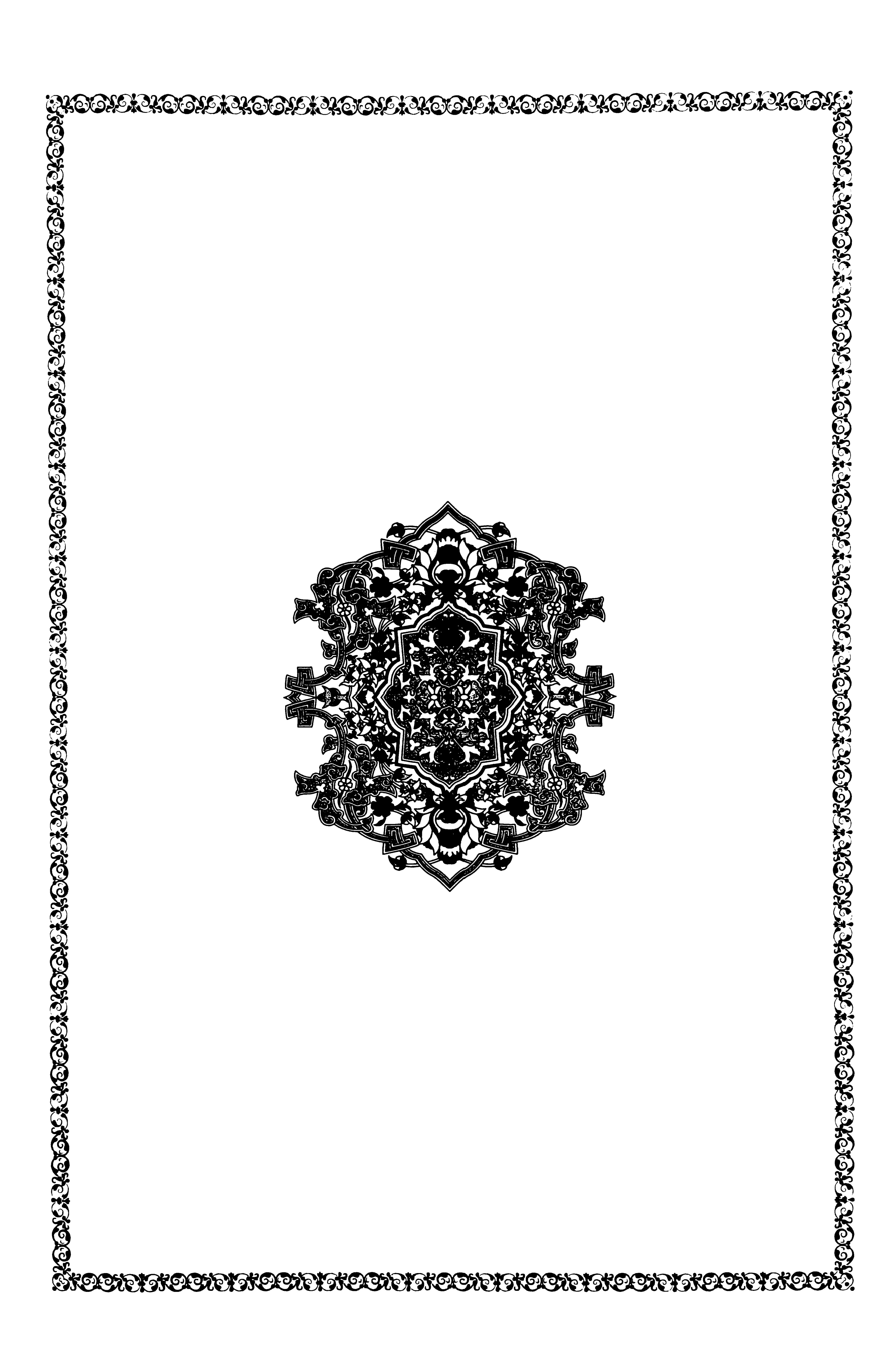
(٢) انظر « مفتاح العلوم » (ص٨٨) ، وما صرَّح به خلافُ الشائع ؛ إذ الشائع : أنَّ المخصوص يُذكَر بعدُ ، والجملة قبله خبر ، أو خبره محذوف ، أو يُجعل خبرَ المحذوف ، وهنا قد وقع مبتدأً مقدَّماً . « دسوقي » (١/ ٦٤) .

(٣) في (ب ، ج ، ز) : (وعلىٰ كلا التقديرين) بدل (وعلىٰ كل تقدير) ، ومعنى العبارتين واحد ، والمراد بالتقديرين : عطفُ جملة (ونعم الوكيل) علىٰ جملة (وهو حسبي) ، أو عطفُها علىٰ (حسبي) وحده .

(٤) عطف الإنشاء على الإخبار جائز عند بعض النحاة ، غير جائز عند البيانيين وجمهور النحاة . انظر « مغني اللبيب » لابن هشام (٢/ ٦٢٧) .



شرح مقدمة «التلخيص»



مقدمة

(مقدمة)

[الكلامُ علىٰ ترتيبِ « التلخيصِ »]

رتَّبَ المُختصَرَ علىٰ مقدِّمةٍ وثلاثةِ فنونٍ ؛ لأنَّ المذكورَ فيهِ إمَّا أنْ يكونَ مِنْ قَبيلِ المقاصدِ في هـٰذا الفنِّ أو لا[1] ؛ الثاني : المُقدِّمةُ ، والأوَّلُ : إنْ كانَ الغرضُ منهُ الاحترازَ عنِ الخطأِ في تأديةِ المعنى المرادِ[2] . . فهو الفنُّ الأوَّلُ ، وإلا ؛ فإنْ كانَ الغرضُ منهُ الاحترازَ عنِ التعقيدِ المعنويِّ[3] . . فهو الفنُّ الثاني ، وإلا فهو الفنُّ الثالثُ[4] .

وجعلُ الخاتمةِ خارجةً عنِ الفنِّ الثالثِ . . وَهَمٌ[5] ، كما سنبيِّنُ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ[6] .

---

(١) قوله : (من قبيل المقاصد) ؛ أي : بالذات ، وإلا فالمقدِّمة مقصودة أيضاً لـٰكن تبعاً . « دسوقي » (١/ ٦٦) .

(٢) قوله : (المعنى المراد) ؛ أي : المراد للبلغاء ؛ وهو ما زاد علىٰ أصل المعنىٰ من الأحوال التي يقصدها البليغ ؛ فلو كان المخاطَب يُنكِر قيام زيد ، وأورد المتكلِّم له الكلام غير مؤكَّدٍ . . فقد أخطأ في نفس تأدية المعنى المراد . « دسوقي » (١/ ٦٧) .

(٣) قوله : (الاحتراز عن التعقيد المعنوي) ؛ أي : الاحتراز عن أن تكون العبارة التي عبَّرَ بها المتكلِّم يعسُر الانتقالُ منها إلى المعنى المراد ، فإذا اقتضى الحال المجازَ ، وأورده المتكلِّم بعبارةٍ صعبة خفيَّة اللوازم . . فقد أخطأ في كيفيَّة التأدية . « دسوقي » (١/ ٦٧) ، و« بناني » (١/ ٥٤) .

(٤) أي : وإلا بأن كان الغرضُ مجرَّدَ تحسين اللفظ وتزيينه . . فهو الفنُّ الثالث ؛ وهو علم البديع . « دسوقي » (١/ ٦٧) .

(٥) هـٰذا جواب عمَّا يقال : حصرُ ترتيب « التلخيص » في الفنون الثلاثة والمقدِّمة . . غيرُ حاصر ؛ إذ من جملة أجزاء الكتاب الخاتمةُ ، فكان على الشارح ذكرُها . « دسوقي » (١/ ٦٧) .

(٦) في أوَّل الخاتمة . انظر (ص٧٨٣ ـ ٧٨٤) .

[الكلامُ على كلمةِ (المُقدِّمةِ)]

ولمَّا انجرَّ كلامُهُ في آخرِ هـٰذهِ المُقدِّمةِ إلى انحصارِ المقصودِ في هـٰذهِ الفنونِ الثلاثةِ . . ناسبَ ذكرُها بطريقِ التعريفِ العهديِّ ، بخلافِ المُقدِّمةِ ؛ **فإنَّهُ لا مُقتضِيَ** لإيرادِها بلفظِ المعرفةِ في هـٰذا المقامِ[1]

والخلافُ في أنَّ تنوينَها للتعظيمِ أوِ التقليلِ[2] . . **ممَّا لا ينبغي أنْ يقعَ بينَ المحصِّلينَ** .

والمُقدِّمةُ : مأخوذةٌ مِنْ مقدِّمةِ الجيشِ ؛ للجماعةِ المُتقدِّمةِ منها ؛ مِنْ (قدَّمَ) ؛ بمعنىٰ : (تقدَّمَ)[3]

يقالُ : **مُقدِّمةُ العلمِ** ؛ لِمَا يتوقَّفُ عليهِ الشروعُ في مسائلِهِ[4] ، **ومُقدِّمةُ الكتابِ** ؛ لطائفةٍ مِنْ كلامِهِ قُدِّمَتْ أمامَ المقصودِ ؛ لارتباطٍ لهُ بها ، وانتفاعٍ بها فيهِ[5]

وهي ها هنا : لبيانِ معنى الفصاحةِ والبلاغةِ ، وانحصارِ علمِ البلاغةِ في علمَيِ

---

(١) **الحاصل** : أنَّ القزوينيَّ في عنونة « التلخيص » نكَّر المقدِّمة فقال : (مقدِّمة) ؛ لأنَّ الأصل في الأسماء التنكير ، ولا مقتضيَ للعدول عنه إلى التعريف ، وعندما ذكر الفنونَ الثلاثة بعد ذلك عرَّفها فقال : (الفنُّ الأوَّل : علم المعاني) ، (الفنُّ الثاني : علم البيان) ، (الفنُّ الثالث : علم البديع) ؛ لتقدُّم ذكرها في آخر المقدِّمة بقوله : (وما يُحترَز به عن الأوَّل علمُ المعاني . . .) إلىٰ آخره . « بناني » (١/ ٥٤) .

(٢) **قيل** : التنوين للتعظيم ؛ نظراً لكون ما فيها من المعاني عظيماً ، **وقيل** : للتقليل ؛ نظراً لقلة ألفاظها . « دسوقي » (١/ ٦٨) .

(٣) **اعلم** : أنَّ الفعل (قدَّم) تارةً يُستعمل لازماً ؛ بمعنىٰ : (تقدَّم) ، وتارةً متعدِّياً ، واسمُ الفاعل من اللازم : مقدِّمة ؛ أي : ذاتٌ متقدِّمة ؛ أي : ثبت لها التقدُّم ، وقد جُعِل اسم الفاعل هـٰذا اسماً للجماعة المتقدِّمة من الجيش ، ثم جُعِل اسماً لمقدِّمة الكتاب ، وقول الشارح هنا : (منها) ؛ أي : من الجيش ، وتأنيثه باعتبار أنَّه طائفة . « دسوقي » (١/ ٦٨) .

(٤) كبيان حدِّه ، وموضوعه ، وغايته . . . إلىٰ آخره . « بناني » (١/ ٥٥) .

(٥) سواء توقَّف عليها الشروع في مسائله أم لا . « ابن قاسم » (ق ٨) ، و« بناني » (١/ ٥٦) .

الفصاحةُ يُوصَفُ بها المفردُ ، والكلامُ ،

المعاني والبيانِ ، وما يلائمُ ذلكَ[1] ، ولا يخفىٰ وجهُ ارتباطِ المقاصدِ بذلكَ[2]

والفرقُ بينَ مقدِّمةِ العلمِ ومقدِّمةِ الكتابِ ممَّا خفيَ علىٰ كثيرٍ مِنَ الناسِ .

[أقسامُ الفصاحةِ]

(الفصاحةُ) : وهي في الأصلِ تُنبئُ عنِ الظهورِ والإبانةِ ، (يُوصَفُ بها المفردُ) ؛ مثلُ : كلمةٌ فصيحةٌ[3] ، (والكلامُ) ؛ مثلُ : كلامٌ فصيحٌ ، وقصيدةٌ فصيحةٌ .

قيلَ : المرادُ بالكلامِ : ما ليسَ بكلمةٍ ؛ ليعمَّ المركَّبَ الإسناديَّ وغيرَهُ[4] ؛ فإنَّهُ قد يكونُ بيتٌ مِنَ القصيدةِ غيرَ مُشتمِلٍ علىٰ إسنادٍ يصحُّ السكوتُ عليهِ معَ أنَّهُ يتَّصفُ بالفصاحةِ[5]

وفيهِ نظرٌ[6] ؛ لأنَّهُ إنَّما يصحُّ ذلكَ لو أطلقوا علىٰ مثلِ هـٰذا المركَّبِ أنَّهُ كلامٌ

(١) أي : ما يلائم معنى الفصاحة والبلاغة ؛ وهو النسبة بين الفصاحة والبلاغة ، ومرجع البلاغة . « دسوقي » (١/ ٧٠) .

(٢) أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ مقدِّمة « التلخيص » مقدِّمة كتاب، لا مقدِّمة علم . « بناني » (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٣) أي : يقال عن جزء معيَّن من جزئيات المفرد ؛ كـ (قائم) : هـٰذه كلمة فصيحة ، ويصح أن يراد بالكلمة : لفظ (كلمة) ؛ إذ هو يوصف بالفصاحة ، وكذا يقال في قوله : (كلام فصيح) . « دسوقي » (١/ ٧٠) .

(٤) انظر « شرح التلخيص » للزوزني (ق ١٢) .

(٥) هـٰذا اعتراض على القزويني حاصله : أنَّ في كلامه قصوراً ؛ لأنه قد بقيَ شيء قد يوصف بالفصاحة وليس بكلمة ولا كلام ؛ وهو المركَّبات الناقصة ؛ فإنها ليست بمفردة ؛ لأنَّ المفرد ما قابل المركَّب ، ولا كلاماً ؛ لأنَّ الكلام هو المركَّبُ التامُّ . وأجاب الزوزنيُّ عن هـٰذا الاعتراض بما حاصله : أنَّ المراد بالكلام في عبارة القزويني هنا : المركَّبُ مطلقاً ـ وهـٰذا اصطلاحٌ مجازيٌّ مخالف لاصطلاح النحاة ـ فيشمل المركَّبَ التامَّ ؛ وهو المركَّبُ الإسناديُّ ؛ أي : المفيدُ فائدةً يحسُن السكوت عليها ، والمركَّبَ الناقصَ ؛ وهو ما يفيدُ فائدةً لا يحسُن السكوت عليها ، فلا قصور في عبارة القزويني ، ولـٰكنَّ الشارح لم يرتضِ هـٰذا الجواب . « دسوقي » (١/ ٧١) .

(٦) أي : في إدخال المركَّب الناقص في الكلام نظرٌ . « دسوقي » (١/ ٧١) .

والمُتكلِّمُ .

والبلاغةُ يُوصَفُ بها الأخيرانِ فقطْ .

فصيحٌ ، ولم يُنقَلْ ذلكَ عنهم[1] ، واتِّصافُهُ بالفصاحةِ يجوزُ أنْ يكونَ باعتبارِ فصاحةِ المفرداتِ[2]

علىٰ أنَّ الحقَّ : أنَّهُ داخلٌ في المفردِ[3] ؛ لأنَّهُ يقالُ علىٰ ما يقابلُ المركَّبَ[4] ، وعلىٰ ما يقابلُ المثنَّىٰ والمجموعَ ، وعلىٰ ما يقابلُ الكلامَ[5] ، ومقابلتُهُ بالكلامِ ها هنا قرينةٌ دالَّةٌ علىٰ أنَّهُ أُريدَ بهِ المعنى الأخيرُ[6] ؛ أعني : ما ليسَ بكلامٍ[7]

(و) يُوصَفُ بها (**المُتكلِّمُ**) أيضاً ؛ يقالُ : كاتبٌ فصيحٌ ، وشاعرٌ فصيحٌ .

[أقسامُ البلاغةِ]

(**والبلاغةُ**) : وهي تُنبئُ عنِ الوصولِ والانتهاءِ ، (**يُوصَفُ بها الأخيرانِ فقطْ**) ؛

---

(١) أي : إنما يصح دخول المركَّب الناقص في الكلام لو أطلق العرب علىٰ هـٰذا المركَّب أنه كلام فصيح، ولم يُنقَل ذلك عنهم ، وإنما المنقول عنهم وصفُه بالفصاحة دون وصفه بأنه كلام ؛ حيث قالوا : مركَّب فصيح ، ووصفُه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً . « ابن يعقوب » (١/ ٧١ـ ٧٢) .

(٢) فيكون وصفُه بالفصاحة من باب وصف الشيء بوصف أجزائه ، فوصفُه بها عَرَضي لا ذاتي . « دسوقي » (١/ ٧١) .

(٣) **قوله : (أنه) ؛ أي : المركَّبَ الناقص .**

(٤) **قوله : (لأنه) ؛ أي : المفردَ . « دسوقي » (١/ ٧١) ، وقوله : (المركَّب) : يشمل المركَّبَ الناقصَ والتامَّ .**

(٥) **أي : بمعناه الاصطلاحي عند النُّحاة ؛ وهو المركَّب المفيد فائدةً يحسُن السكوت عليها ، وعلىٰ هـٰذا : يكون المركَّب الناقص داخلاً في المفرد ، وإطلاقُ المفرد علىٰ ذلك اصطلاحٌ حقيقي .**

(٦) **قوله : (ومقابلته) ؛ أي : المفردِ ، وقوله : (أنه) ؛ أي : المفردَ ، وقوله : (به) ؛ أي : المفردِ .**

(٧) **أي : عند النُّحاة ، وعلىٰ هـٰذا : يكون المركَّب الناقص داخلاً في المفرد ؛ لأن إطلاق الكلام على المركَّبِ مطلقاً الشاملِ للتامِّ والناقص. . مجاز ، وإطلاق الكلام على المركَّب التامِّ هو المعنى العُرفي عند النُّحاة ، والمتبادر في الألفاظ حملُها علىٰ معانيها بحسب الاصطلاح . « بناني » (١/ ٥٩) ، و« دسوقي » (١/ ٧٢) .**

فالفصاحةُ في المفردِ : خُلوصُهُ مِنْ تنافرِ الحروفِ ، والغرابةِ ، ومخالفةِ القياسِ .

أيِ : الكلامُ والمُتكلِّمُ دونَ المفردِ ؛ إذ لم يُسمَعْ : كلمةٌ بليغةٌ .

والتعليلُ بأنَّ البلاغةَ إنَّما هي باعتبارِ المطابقةِ لمُقتضى الحالِ[1] ، وهي لا تتحقَّقُ في المفردِ . . وهمٌ[2] ؛ لأنَّ ذلكَ إنَّما هو في بلاغةِ الكلامِ والمتكلِّمِ[3]

[سببُ تقديمِ تقسيمِ الفصاحةِ والبلاغةِ علىٰ تعريفِهما]

وإنَّما قسَّمَ كلاً مِنَ الفصاحةِ والبلاغةِ أوَّلاً ؛ لتعذُّرِ جمعِ المعاني المختلفةِ الغيرِ المشترَكةِ في أمرٍ يعمُّها . . في تعريفٍ واحدٍ ، وهٰذا كما قسَّمَ ابنُ الحاجبِ المستثنىٰ إلىٰ متَّصلٍ ومنقطعٍ ، ثمَّ عرَّفَ كلاً منهما علىٰ حدةٍ[4]

[تعريفُ فصاحةِ المفردِ]

(**فالفصاحةُ في المفردِ**) ، قدَّمَ الفصاحةَ على البلاغةِ ؛ لتوقُّفِ معرفةِ البلاغةِ علىٰ معرفةِ الفصاحةِ ؛ لكونِها مأخوذةً في تعريفِها[5] ، ثمَّ قدَّمَ فصاحةَ المفردِ علىٰ فصاحةِ الكلامِ والمتكلِّمِ ؛ لتوقُّفِهما عليها . . (**خُلوصُهُ**) ؛ أي : خُلوصُ المفردِ (**مِنْ تنافرِ الحروفِ ، والغرابةِ ، ومخالفةِ القياسِ**) اللغويِّ ؛ أيِ : المستنبَطِ مِنِ استقراءِ

---

(١) قوله : (**والتعليل**) ؛ أي : لعدم وصف المفرد بالبلاغة . « دسوقي » (١/ ٧٤) .

(٢) قوله : (**وهي**) ؛ أي : المطابقة المذكورة ، وقوله : (**لا تتحقق في المفرد**) ؛ أي : لأنَّ المطابقة المذكورة إنما تحصل بمراعاة الاعتبارات الزائدة علىٰ أصل المعنى المراد ، وهٰذا لا يتحقق إلا في الكلام الذي هو الإسناد المفيد . « ابن يعقوب » (١/ ٧٤) ، و« دسوقي » (١/ ٧٤) .

(٣) قوله : (**لأنَّ ذلك**) ؛ أي : اعتبارَ المطابقة المذكور ، وقوله : (**في بلاغة الكلام والمتكلم**) ؛ أي : فيجوز أن يكون هناك بلاغةٌ أخرىٰ غيرُ المطابقة يصح وجودها في الكلمة وإن لم تُطلَق عليها ، فإن قيل : لا معنىٰ للبلاغة في كلام العرب إلا هٰذا المعنىٰ ، وهو محال في الكلمة . . عاد إلى انتفاء السماع ، وهو تعليل السعد . « ابن يعقوب » (١/ ٧٤) ، و« دسوقي » (١/ ٧٤) .

(٤) انظر « بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب » (٢/ ٢٤٠ـ٢٤٧) .

(٥) قوله : (**لكونها**) ؛ أي : الفصاحة ، وقوله : (**تعريفها**) ؛ أي : البلاغة .

فالتنافرُ نحوُ :

غَـدَائِـرُهُ مُسْتَشْـزِرَاتٌ إِلَـى ٱلْعُـلا

اللغةِ[1] ، وتفسيرُ الفصاحةِ بالخُلوصِ لا يخلو عن تسامحٍ .

(فالتنافرُ) : وصفٌ في الكلمةِ يُوجِبُ ثقلَها على اللِّسانِ وعُسْرَ النُّطقِ بها[2] ؛ (نحوُ) : (مُستشزراتٌ) في قولِ امرئِ القيسِ[3] : (غَدائرُهُ) ؛ أي : ذوائبُهُ[4] ، جمعُ غَدِيرةٍ ، والضميرُ عائدٌ إلى الفَرْعِ[5] ، (مُستشزَراتٌ) ؛ أي : مرتفعاتٌ ، أو مرفوعاتٌ[6] ؛ يقال : استشزَرَهُ ؛ أي : رفعَهُ ، واستشزرَ ؛ أي : ارتفعَ ، (إلى العُلا) .

تَضِـلُّ ٱلْعِقَـاصُ فِـي مُثَنّـىً وَمُـرْسَـلِ

تَضِلُّ ؛ أي : تغيبُ ، العِقاصُ : جمعُ عَقِيصةٍ ؛ وهي الخُصْلةُ المجموعةُ مِنَ الشَّعرِ ، والمُثنَّىٰ : المفتولُ ؛ يعني : أنَّ ذوائبَهُ مشدودةٌ على الرأسِ بخيوطٍ[7] ، وأنَّ شَعرَهُ ينقسمُ إلىٰ عِقاصٍ ومُثنّىً ومُرسَلٍ[8] ، والأوَّلُ يغيبُ في الأخيرينِ ، والغرضُ : بيانُ كثرةِ الشَّعرِ .

---

(١) أي : من تتبُّع الكلمات اللغوية ؛ وهو القياس الصَّرفي ؛ كقولنا : كلَّما تحرَّكت الياء أو الواو ، وانفتح ما قبلها . . قُلبت ألفاً . « بناني » (١/ ٦٣) .

(٢) ويؤخذ من هـٰذا : أنَّ التنافر لا يخلُّ بالفصاحة إلا إذا كان شديداً ، وأمَّا أصل التنافر فلا يخلُّ بها . « دسوقي » (١/ ٧٧) .

(٣) ديوان امرئ القيس (ص٤٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٨) ، والبيت من الطويل .

(٤) وهي الشَّعر المُنسدِل من وسط الرأس إلى الظهر . انظر « أساس البلاغة » (ذ أ ب) .

(٥) في البيت قبله ؛ وهو قوله :

وفـرعٍ يَـزيـنُ المتـنَ أسـودَ فـاحـمٍ   أثيـثٍ كقِنْـوِ النَّخلـةِ المُتعثكِـلِ

(٦) فتجوز قراءته بكسر الزاي وفتحها . « دسوقي » (١/ ٧٨) .

(٧) قوله : (ذوائبه) ؛ أي : الفرع ، وهي تفسير للغدائر في البيت ، والمراد بها أيضاً : العِقاص في الشطر الثاني ؛ فالذوائب والغدائر والعِقاص بمعنىً واحد . « دسوقي » (١/ ٧٩) .

(٨) قوله : (شعره) ؛ أي : الفرعِ ، والمرسل : الخالي عن العَقْص والثَّني . « دسوقي » (١/ ٧٩).

[ضابطُ معرفةِ التنافرِ]

والضابطُ ها هنا : أنَّ كلَّ ما يعُدُّهُ الذَّوقُ الصحيحُ ثقيلاً مُتعسِّرَ النُّطقِ . . فهو متنافرٌ ؛ سواءٌ كانَ مِنْ قُربِ المخارجِ أو بُعدِها أو غيرِ ذلكَ(1) ، على ما صرَّحَ بهِ ابنُ الأثيرِ في « المثلِ السائرِ »(2)

وزعمَ بعضُهم : أنَّ منشأَ الثِّقلِ في (مُستشزِرٍ) هو توسُّطُ الشِّينِ المعجَمةِ التي هي مِنَ المهموسةِ الرِّخوةِ(3) . . بينَ التاءِ التي هي مِنَ المهموسةِ الشديدةِ ، والزاءِ المعجَمةِ التي هي مِنَ المجهورةِ ، ولو قالَ : (مُستشرِفٌ) لزالَ ذلكَ الثِّقلُ(4)

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ الراءَ المهمَلةَ أيضاً مِنَ المجهورةِ(5)

وقيلَ : إنَّ قُربَ المخارجِ سببٌ للثِّقلِ المخلِّ بالفصاحةِ(6) ، وإنَّ في قولِهِ تعالىٰ :

---

(1) **حاصل الكلام** : أنَّ الضابط المعوَّل عليه في معرفة التنافر . . الذَّوقُ ـ وهو قوَّةٌ يُدرَك بها لطائفُ الكلام ووجوهُ تحسينه ـ لا بُعدُ المخارج ، ولا قُربُها ؛ لأنَّ كلاً منهما لا يطَّرِد ؛ لأننا نجد عدمَ التنافر مع قُرب المخارج ؛ كالجيش ، ومع بُعدها ؛ كـ (علمَ) ، وقوله : (**أو غير ذلك**) ؛ أي : كوقوع حرفٍ بين حرفين مضادٌّ لكلٍّ واحد منهما بصفة . « دسوقي » (1/ 80) ، و« بناني » (1/ 65) ، وكلمة (مستشزرات) متنافرة ؛ لأنَّ منشأ الثقل فيها اجتماعُ هـٰذه الحروف المخصوصة ، والحاكمُ بثقلها الذَّوقُ .

(2) انظر « المثل السائر » (1/ 158) .

(3) في (ح ، ي) : (مستشزرات) بدل (مستشزر) .

(4) صاحب هـٰذا الزعم : هو الخلخالي . انظر « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص 35) ، **والحاصل** : أنَّ الشِّين اتصفت بصفتين ؛ ضاربت بإحداهما ما قبلها ، وضاربت بالأخرىٰ ما بعدها . « دسوقي » (1/ 80) .

(5) أي : لأنَّ علَّة الثقل موجودة في (مستشرف) أيضاً ، فيجب أن يكون متنافراً أيضاً ؛ فالشِّين كما ضاربت الزايَ بالجهرية تضاربُ الراءَ بها أيضاً . « دسوقي » (1/ 81) .

(6) يُنسب هـٰذا القيل إلى الزوزني كما ذكر البناني في « تجريده » (1/ 68) ، ولـٰكن الذي يُفهَم من كلامه أنَّه لا يقول بأنَّ بُعدَ المخارج أو قُربَها سبب للتنافر مطلقاً ؛ حيث قال في « شرح التلخيص » (ق9) : (وما قيل : إنَّ سبب التنافر إمَّا بُعدٌ بعيد بين الحرفين من المفرد ، وإمَّا=

﴿ أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [يس : ٦٠] ثِقلاً قريباً مِنَ المتناهي ، فيخلُّ بفصاحةِ الكلمةِ ، لكنَّ الكلامَ الطويلَ المشتمِلَ علىٰ كلمةٍ غيرِ فصيحةٍ . . لا يَخرجُ عنِ الفصاحةِ ؛ كما لا يَخرجُ الكلامُ الطويلُ المشتمِلُ علىٰ كلمةٍ غيرِ عربيَّةٍ عن أنْ يكونَ عربياً[١]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ فصاحةَ الكلماتِ مأخوذةٌ في تعريفِ فصاحةِ الكلامِ مِنْ غيرِ تفرقةٍ بينَ طويلٍ وقصيرٍ[٢] ، علىٰ أنَّ هـٰذا القائلَ فسَّرَ الكلامَ بما ليسَ بكلمةٍ[٣] ، والقياسُ على الكلامِ العربيِّ ظاهرُ الفسادِ[٤] ، ولو سُلِّمَ عدمُ خروجِ السُّورةِ عنِ الفصاحةِ فمجرَّدُ اشتمالِ القرآنِ علىٰ كلامٍ غيرِ فصيحٍ ، بل كلمةٍ غيرِ فصيحةٍ . . ممَّا يقودُ إلىٰ نسبةِ الجهلِ أوِ العجزِ إلى اللهِ[٥] ، تعالىٰ عن ذلكَ عُلُوّاً كبيراً .

= قُربٌ بينهما ؛ لأنَّ الأوَّل كالطَّفرة ، والثاني كالمشي في القَيْد . . فغيرُ مطَّرد ؛ إذ قد يُوجَد البُعدُ بين الحرفين بلا تنافر . . . وقد يُوجَد القربُ بدون التنافر أيضاً ؛ كالجيش ؛ فإنَّ حروفه من وسط اللسان مع أنه لا تنافر ، بلىٰ ؛ قد بلغت ذلك في بعض المواضع سبباً للتنافر كما ستقف عليه) .

(١) انظر « شرح التلخيص » (ق ٩) ، وقوله : (لـٰكنَّ الكلام . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا جواب عمَّا يقال : كونُ (ألم أعهد) غيرَ فصيحة يلزم منه أنَّ سورة (يسٓ) التي وردت فيها هـٰذه الآية . . غيرُ فصيحة ، وهـٰذا باطل . « دسوقي » (١/ ٨١) .

(٢) في (أ) : (الطويل والقصير) بدل (طويل وقصير) .

(٣) تقدَّم عند الحديث عن أقسام الفصاحة : أنَّ الزوزنيَّ فسَّر الكلام بالمركَّب مطلقاً الشامل للمركَّب الناقص والمركَّب التام ، وأنَّ السعد فسَّره بالمركَّب التام فقط ، وبناء علىٰ ذلك : يكون القول بوجود كلمة غير فصيحة في كلام فصيح علىٰ تفسير الزوزني . . أكثرَ فساداً من ذلك القول علىٰ تفسير السعد ؛ فالفساد لازم له في شيئين : المركَّب التام والمركَّب الناقص إذا اشتمل كلٌّ منهما علىٰ كلمة غير فصيحة ؛ لأنَّ فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقاً ، وأمَّا علىٰ تفسير السعد : فالفساد يوجد فقط في المركَّب التام إذا اشتمل علىٰ كلمة غير فصيحة . « دسوقي » (١/ ٨٢) .

(٤) لأنه قياس مع الفارق ؛ لأنه اشتُرِط في فصاحة الكلام فصاحةُ جميع الكلمات ، ولم يُشترط في عربيَّة الكلام عربيَّةُ جميع الكلمات . « بناني » (١/ ٦٩) .

(٥) بيان ذلك : أنَّ اشتمال القرآن علىٰ غير الفصيح : إمَّا لعدم علمه تعالىٰ بأنه غيرُ فصيح ، أو لعدم=

والغرابةُ نحوُ :

وَفَاحِماً وَمَرْسِناً مُسَرَّجَا

أي : كالسَّيفِ السُّرَيْجِيِّ في الدِّقَّةِ والاستواءِ ، أو كالسِّراجِ في البريقِ .

(**والغرابةُ**) : كونُ الكلمةِ وحشيَّةً غيرَ ظاهرةِ المعنىٰ ولا مأنوسةِ الاستعمالِ[1] ؛ (**نحوُ**) : (**مُسرَّجٍ**) في قولِ العجَّاجِ[2] : [من مشطور الرجز]

وَمُقْلَةً وَحَاجِباً مُزَجَّجَا

أي : مُدقَّقاً مُطوَّلاً ، (**وفاحماً**) ؛ أي : شَعراً أسودَ كالفحمِ ، (**ومَرْسِناً**) ؛ أي : أَنْفاً (**مُسرَّجا ؛ أي : كالسَّيفِ السُّرَيْجِيِّ في الدِّقَّةِ والاستواءِ**) ، وسُرَيْجٌ : اسمُ قَيْنٍ يُنسَبُ إليهِ السُّيوفُ[3] ، (**أو كالسِّراجِ في البريقِ**) واللَّمعانِ[4]

= علمه بأنَّ الفصيح أَولىٰ من غير الفصيح ؛ فيلزم الجهلُ ، وإمَّا لعدم قدرته علىٰ إبدال غير الفصيح بالفصيح ؛ فيلزم العجزُ . « دسوقي » (١/ ٨٣) .

(١) قوله : (ولا مأنوسة الاستعمال) ؛ أي : ولا مألوفة الاستعمال في عُرف الأعراب الخُلَّص ، لا بالنسبة للمولَّدين ، وإلا خرج كثير من قصائد العرب عن الفصاحة لغلبة الجهل باللغة . « دسوقي » (١/ ٨٣) .

(٢) ديوان العجَّاج (ص٣٣٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٤) .

(٣) في (ب ، هـ ، و ، ح) : (والسريج) بدل (وسريج) ، والقين : الحدَّاد . انظر « تاج العروس » (ق ي ن) .

(٤) خلاصة ما قيل في بيان وجه الغرابة في كلمة (مسرَّج) : أنه اسمُ مفعول مشتقٌّ ، وكل مشتقٍّ لا بدَّ له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ، ففتَّشنا في كتب اللغة فلم نجد فيها كلمة (تسريج) ، وإنما وجدنا من هـٰذه المادة كلمة (سُريجي) وكلمة (سِراج) ، فاحتيج إلىٰ تخريج كلمة (مسرَّج) علىٰ وجه تسلم به من الخطأ وإن كان بعيداً ، فاختُلف في تخريجها . وحاصل التخريج : أنَّ (فعَّل) في كلام الشاعر للنسبة ؛ مثل : فسَّقتُهُ ؛ أي : نسبتُهُ للفسق ، إلا أنَّ (فعَّل) تأتي لنسبة الشيء لأصله ، ولمَّا لم يوجد التسريجُ جعلنا (مسرَّجاً) منسوباً للسِّراج أو للسُّريجي نسبةً تشبيهيَّةً ، والمعنىٰ : ومَرْسِناً منسوباً للسِّراج من حيث إنه شبيهٌ به في البريق واللَّمعان ، أو منسوباً للسُّريجي من حيث إنه شبيهٌ به في الدِّقَّة والاستواء ، واسمُ المفعول معناه في الأصل : ذاتٌ وقع عليها الفعل ، وكونه بمعنىٰ ذاتٍ شبيهة بذات أخرىٰ كما هنا . . مخالفٌ=

والمخالفةُ نحوُ :

فإنْ قلتَ : لِمَ لَمْ يجعلوهُ اسمَ مفعولٍ مِنْ (سرَّجَ اللهُ وجهَهُ) ؛ أي : بهَّجَهُ وحسَّنَهُ ؟[1]

قلتُ : هو أيضاً مِنْ هـٰذا القَبيلِ[2] ، أو مأخوذٌ مِنَ السِّراجِ[3] ، علىٰ ما صرَّحَ بهِ الإمامُ المرزوقيُّ رحمَهُ اللهُ ؛ حيثُ قالَ : (السُّرَيْجِيُّ منسوبٌ إلى السِّراجِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ وُصِفَ بذلكَ[4] ؛ لكثرةِ مائِهِ ورَونقِهِ[5] ، حتىٰ كأنَّ فيهِ سِراجاً ، ومنهُ ما قيلَ : سرَّجَ اللهُ أمرَكَ ؛ أي : حسَّنَهُ ونوَّرَهُ)[6]

(والمخالفةُ) : أنْ تكونَ الكلمةُ علىٰ خلافِ قانونِ مفرداتِ الألفاظِ الموضوعةِ ؛ أعني : علىٰ خلافِ ما ثبتَ عنِ الواضعِ[7] ؛ (نحوُ) : (الأجلَلِ) بفكِّ الإدغامِ في قولِهِ[8] : [من مشطور الرجز]

= لقاعدتهم ، وفيه بعدٌ ؛ لأنَّ مجرَّد النسبة لا يدل على التشبيه . « دسوقي » (١/ ٨٥) .

(١) أي : فلا يكون فيه نسبة تشبيهيَّة ، فيكون خالياً عن الغرابة ؛ فيكون فصيحاً . « دسوقي » (١/ ٨٥) .

(٢) أي : (سرَّج) ؛ بمعنىٰ : (حسَّن) . . غريب أيضاً ؛ لكونه لم يوجد في الكتب المشهورة ؛ فيكون اسم المفعول (مسرَّجاً) غريباً أيضاً . « بناني » (١/ ٧١) .

(٣) أي : يحتمل أن يكون (سرَّج) لفظاً أحدثه المولَّدون ، وأخذوه من السِّراج ، واستعملوه بمعنىٰ : (حسَّن) ، فلا يمكن جعل (مسرَّجاً) في كلام العجَّاج الذي هو من شعراء العرب . . اسمَ مفعول مأخوذاً منه ؛ لاستحالة أخذ السابق من اللاحق . انظر « المطوَّل » (ص١٨) ، و« حاشية الدسوقي » (١/ ٨٦) .

(٤) في (أ ، ج ، د ، هـ) : (وصفه) بدل (وصف) .

(٥) المراد بكثرة الماء : الصفاء والحُسن . انظر « تاج العروس » (م وهـ) .

(٦) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص٤٧٣) .

(٧) الحاصل : أنَّ الموافقة للقياس : أن تكون الكلمة علىٰ وفق ما ثبت عن الواضع ؛ سواء كانت موافقةً للقانون التصريفي المستنبَط من تتبُّع لغة العرب أو لا . « دسوقي » (١/ ٨٨) .

(٨) القائل : هو أبو النجم العجلي في « ديوانه » (ص٣٣٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٨) .

اَلْحَمْدُ للهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلأَجْلَلِ

قيلَ : ومِنَ الكراهةِ في السَّمْعِ ؛ نحوُ :

كَـرِيـمُ ٱلْجِـرِشَّـىٰ شَـرِيـفُ ٱلنَّسَـبْ

(اَلْحَمْدُ للهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلأَجْلَلِ)

والقياسُ : (الأجلِّ) بالإدغام[1] ؛ فنحوُ : (آلٍ) ، و(ماءٍ)[2] ، و(أَبَىٰ يَأْبَىٰ)[3] ، و(عَوِرَ يَعْوَرُ)[4] . . فصيحٌ ؛ لأنَّهُ ثبتَ عنِ الواضعِ كذلكَ .

[ردُّ اشتراطِ قيودٍ أخرىٰ في فصاحةِ المفردِ]

(قيلَ) : فصاحةُ المفردِ : خلوصُهُ ممَّا ذُكِرَ ، (ومِنَ الكراهةِ في السَّمعِ) ؛ بأنْ تكونَ اللفظةُ بحيثُ يمُجُّها السَّمعُ[5] ، ويتبرَّأُ مِنْ سماعِها ؛ (نحوُ) : (الجِرِشَّىٰ) في قولِ أبي الطيِّبِ[6] : [من المتقارب]

مُبَـــارَكُ الِاسْـــمِ أَغَـــرُّ ٱللَّقَـــبْ

(كريمُ الجِرِشَّىٰ) ؛ أيِ : النَّفْسِ ، (شريفُ النَّسَبْ) ، والأغرُّ مِنَ الخيلِ :

---

(١) لأنَّ المِثلينِ إذا اجتمعا في كلمة ، وكانا متحرِّكين . . وجب الإدغام . انظر « شذا العرف » (ص ٢٣٥) .

(٢) أصل (آل) : (أهل) ، وأصل (ماء) : (موه) ، أُبدلت الهاء فيهما همزةً علىٰ خلاف القياس ، لكنه ثبت عن الواضع . « دسوقي » (١/ ٨٩) .

(٣) ثبت عن الواضع بفتح الباء في المضارع ، والقياس كسرُها ؛ لأنَّ (فَعَلَ) لا يأتي مضارعه علىٰ (يَفْعَلُ) إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرفَ حلق ؛ كـ(سأل) ، و(نفع) . « دسوقي » (١/ ٨٩) .

(٤) القياس : (عارَ يَعَارُ) بقلب الواو ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ؛ كـ(زالَ يَزالُ) ، لكن ثبت عن الواضع تصحيح الواو . « دسوقي » (١/ ٨٩) .

(٥) حقيقةُ المجِّ : طرحُ المائع من الفم ، والمراد بقولهم : تمجُّهُ الأسماعُ : تتركه . انظر « تاج العروس » (م ج ج) .

(٦) ديوان المتنبي (ص ٤٣٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٦) .

وفيهِ نظرٌ .

الأبيضُ الجبهةِ ، ثمَّ استُعيرَ لكلِّ واضحٍ معروفٍ .

(وفيهِ نظرٌ) ؛ لأنَّ الكراهةَ في السَّمعِ إنَّما هي مِنْ جهةِ الغرابةِ المفسَّرةِ بالوحشيَّةِ[١] ؛ مثلُ : (تكَأْكَأْتُم) ، و(افرَنْقِعُوا)[٢] ، ونحوِ ذلكَ .

وقيلَ[٣] : لأنَّ الكراهةَ في السَّمعِ وعدمَها يرجعانِ إلىٰ طِيبِ النَّغَمِ وعدمِ الطِّيبِ ، لا إلىٰ نفسِ اللفظِ[٤] .

وفيهِ نظرٌ[٥] ؛ للقطعِ باستكراهِ (الجِرِشَّىٰ) دونَ (النَّفسِ) معَ قطعِ النظرِ عنِ النَّغَمِ[٦] .

---

(١) فالخلوص من الغرابة يستلزم الخلوصَ من الكراهة . « بناني » (١/ ٧٤) .

(٢) **قيل** : هـٰذا من كلام عيسى بن عمر النحوي : سقط مِنْ علىٰ حمار ، فاجتمع الناس عليه ، فقال لهم : ما لكم تكَأْكَأْتُم عليَّ تكَأْكُؤَكُم علىٰ ذي جِنَّة ؟! افرَنْقِعُوا . **وقيل** : إنه من كلام أبي علقمة : مرَّ ببعض طرق البصرة ، وهاجت به مِرَّة ، فأقبل الناس عليه يعصرون إبهامه ، ويؤذِّنون في أذنه ، فأفلتَ نفسَهُ منهم وقال ذلك ، فقال بعضهم : دعوه ؛ فإنَّ شيطانه يتكلم بالهندية !

وتكأكأتم : اجتمعتم ، **وافرنقعوا** : تنحَّوا . انظر « الصحاح » (ك أ ك أ) ، و« تاج العروس » (ك أ ك أ) ، و« أخبار الظراف والمتماجنين » لابن الجوزي (ص١٢٣) .

(٣) **أي : في توجيه قول القزويني : (وفيه نظر) ، وهـٰذا القيل : من جملة توجيهات ذكرها الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص ٤٢ ـ ٤٣) .**

(٤) **أي : لأنَّ الكراهةَ في السمع وعدمَها . . من قبح الصوت وعدم قبحه ، لا من ذات اللفظ ، فلو اشترطنا الخلوصَ منها لخرج كثير من الكلمات المتَّفق علىٰ فصاحتها ؛ بسبب نطق قبيح الصوت بها . « دسوقي » (١/ ٩٠) ، هـٰذا ؛ ويقال : فلان حَسَنُ النغمة ؛ إذا كان حسَنَ الصوت في القراءة . انظر « الصحاح » (ن غ م) .**

(٥) **أي : في التوجيه المحكي بـ(قيل) .**

(٦) **أي : لا نسلِّم أنَّ الكراهة في السمع وعدمَها يرجعان لقبح الصوت وحُسنه لا لنفس اللفظ ؛ إذ لو كان كذلك لزم أن يكون (الجِرِشَّىٰ) غيرَ مكروه في السمع إذا نطق به حسَنُ الصوت . « دسوقي » (١/ ٩٠) .**

وفي الكلامِ : خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التأليفِ ، وتنافرِ الكلماتِ ، والتعقيدِ ، معَ فصاحتِها .

[تعريفُ فصاحةِ الكلامِ]

(و) الفصاحةُ (**في الكلامِ : خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التأليفِ ، وتنافرِ الكلماتِ ، والتعقيدِ ، معَ فصاحتِها**) : هو حالٌ مِنَ الضميرِ في (خلوصُهُ)[1] ، واحترزَ بهِ عن مثلِ : (زيدٌ أجلَلُ) ، و(شَعرُهُ مُستشزرٌ) ، و(أنفُهُ مُسرَّجٌ)[2]

وقيلَ : هو حالٌ مِنَ (الكلماتِ) ، ولو ذكرَهُ بجنبِها لَسَلِمَ مِنَ الفصلِ بينَ الحالِ وذِيها بالأجنبيِّ[3]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّهُ حينَئذٍ يكونُ قيداً للتنافرِ لا للخُلُوصِ ، ويلزمُ أنْ يكونَ الكلامُ المشتمِلُ علىٰ تنافرِ الكلماتِ الغيرِ الفصيحةِ . . فصيحاً ؛ لأنَّهُ يصدُقُ عليهِ أنَّهُ خالصٌ عن تنافرِ الكلماتِ حالَ كونِها فصيحةً[4] ، فافهَمْ .

---

(١) **والمعنىٰ** : والفصاحة في الكلام : انتفاء ضعفِ تأليفه وتنافرِ كلماته وتعقيدِه حالةَ كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاءَ . « دسوقي » (١/ ٩٦) ، وفي هامش (و ، ي) زيادة : (أي : خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته) .

(٢) أي : واحترز بالحال المذكور عن مثل : (زيد أجلل . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّ كل واحد من الثلاثة كلامٌ خالٍ عن ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد ، لـٰكن فيه كلمة غير فصيحة ؛ فالأوَّل فيه (أجلل) ، وهي غير فصيحة ؛ لمخالفتها للقياس الصرفي ، والثاني فيه (مستشزر) ، وحروفها متنافرة ، والثالث فيه (مسرَّج) ، وهي غريبة . « دسوقي » (١/ ٩٦) .

(٣) **صاحب هـٰذا القيل** : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٢) ، وقوله : (ذِيها) ؛ أي : صاحبِها .

(٤) إذا دخل النفي ـ وهو هنا الخلوص ـ علىٰ مقيَّد بقيد . . توجَّه للقيد فقط ، فيكون المعتبَرُ في فصاحة الكلام انتفاءَ فصاحة الكلمات مع وجود التنافر ، وهـٰذا عكس المقصود ؛ إذ المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات ، فيلزم الزوزنيَّ أن يدخل في الفصيح ما ليس بفصيح . « دسوقي » (١/ ٩٦) .

فالضعفُ نحوُ : ضربَ غلامُهُ زيداً .

والتنافرُ كقولِهِ :

وَلَيْــسَ قُــرْبَ قَبْــرِ حَــرْبٍ قَبْــرُ

وقولِهِ :

كَرِيمٌ مَتَىٰ أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَٱلْوَرَىٰ

(فالضعفُ) : أنْ يكونَ تأليفُ الكلامِ علىٰ خلافِ القانونِ النحويِّ المشهورِ بينَ الجمهورِ ؛ كالإضمارِ قبلَ الذكرِ لفظاً ومعنىً وحكماً[1] ؛ (نحوُ : ضربَ غلامُهُ زيداً) .

(والتنافرُ) : أنْ تكونَ الكلماتُ ثقيلةً على اللِّسانِ وإنْ كانَ كلٌّ منها فصيحةً ؛ (كقولِهِ : وليسَ قُربَ قبرِ حَرْبٍ)؛ وهو اسمُ رجلٍ، (قبرُ) ، وصدرُ البيتِ : [من الرجز]

وَقَبْـــرُ حَـــرْبٍ بِمَكَـــانٍ قَفْـــرُ .[2]

أي : خالٍ عنِ الماءِ والكلأِ ، ذكرَ في « عجائبِ المخلوقاتِ » : أنَّ مِنَ الجنِّ نوعاً يقالُ لهُ : الهاتفُ ، صاحَ واحدٌ منهم علىٰ حَرْبِ بنِ أميَّةَ فماتَ ، فقالَ ذلكَ الجنِّيُّ هٰذا البيتَ[3]

(وقولِهِ[4] : [من الطويل]

كَرِيمٌ مَتَىٰ أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَٱلْوَرَىٰ) مَعِـي وَإِذَا مَـا لُمْتُـهُ لُمْتُـهُ وَحْـدِي

---

(١) أمَّا إذا تقدَّم المرجع على الضمير لفظاً أو معنىً أو حكماً . . فلا يكون التأليف ضعيفاً . « دسوقي » (١/ ٩٧ـ٩٨) .

(٢) قوله : (قفر) : نعت مقطوع للضرورة ، أو خبر (قبر) ، وقوله : (بمكان) ؛ أي : مع مكانه ومحله ؛ فإنه أيضاً قفر ، لا القبر فقط . « بناني » (١/ ٧٩) .

(٣) بحثت في كتاب « عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات » لزكريا بن محمد القزويني ، فلم أقف علىٰ ما ذكره الشارح ، وانظر « البيان والتبيُّن » (١/ ٧٤) ، و« الحيوان » (٦/ ٤٢٣) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٣٤) .

(٤) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٢/ ١١٦) ، وفيه : (ومتىٰ) بدل (وإذا) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٥) .

والتعقيدُ : ألا يكونَ ظاهرَ الدَّلالةِ على المرادِ ؛ لخللٍ إمَّا في النظمِ ؛ كقولِ الفرزدقِ في خالِ هشامٍ :

والواوُ في (الورىٰ) للحالِ ، وهو مبتدأٌ ، وخبرُهُ قولُهُ : (معي) .

وإنَّما مثَّلَ بمثالينِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُتناهٍ في الثِّقلِ ، والثانيَ دونَهُ ؛ ولأنَّ مَنشأَ الثِّقلِ في الأوَّلِ نفسُ اجتماعِ الكلماتِ ، وفي الثاني حروفٌ منها[1] ؛ وهو في تكريرِ (أمدحْهُ) دونَ مجرَّدِ الجمعِ بينَ الحاءِ والهاءِ ؛ لوقوعِهِ في التنزيلِ ؛ مثلُ : ﴿ فَسَبِّحْهُ ﴾ [قٓ : ٤٠] ، فلا يصحُّ القولُ بأنَّ مثلَ هٰذا الثِّقلِ مُخِلٌّ بالفصاحةِ[2] .

ذكرَ الصاحبُ إسماعيلُ بنُ عَبَّادٍ : أنَّهُ أنشدَ هٰذهِ القصيدةَ بحضرةِ الأستاذِ ابنِ العَميدِ ، فلمَّا بلغَ هٰذا البيتَ قالَ لهُ الأستاذُ : هل تعرفُ فيهِ شيئاً مِنَ الهُجْنَةِ ؟[3] قالَ : نعم ؛ مقابلةُ المدحِ باللَّومِ ، وإنَّما يُقابَلُ بالذَّمِّ أوِ الهجاءِ ، فقالَ الأستاذُ : غيرَ هٰذا أُريدُ ، فقالَ : لا أرىٰ غيرَ ذلكَ[4] ، فقالَ الأستاذُ : هٰذا التكريرُ في (أمدحْهُ أمدحْهُ) ، معَ الجمعِ بينَ الحاءِ والهاءِ وهما مِنْ حروفِ الحَلْقِ . . خارجٌ عن حدِّ الاعتدالِ ، نافرٌ كلَّ التنافرِ ، فأثنىٰ عليهِ الصاحبُ .

(**والتعقيدُ**) ؛ أي : كونُ الكلامِ معقَّداً : (**ألا يكونَ**) الكلامُ (**ظاهرَ الدَّلالةِ على المرادِ ؛ لخللٍ**) واقعٍ : (**إمَّا في النظمِ**)[5] ؛ بسببِ تقديمٍ أو تأخيرٍ ، أو حذفٍ[6] ، أو غيرِ ذلكَ ممَّا يوجبُ صعوبةَ فهمِ المرادِ[7] ؛ (**كقولِ الفرزدقِ في خالِ هشامٍ**) بنِ

---

(١) أي : اجتماع حروف من الكلمات . « دسوقي » (١/ ١٠١) .

(٢) لأنه يلزم عليه اشتمال القرآن علىٰ غير الفصيح . « بناني » (١/ ٨٠) .

(٣) الهُجنة : العيب . انظر « تاج العروس » (هـ ج ن) .

(٤) في (ج ، د ، هـ ، ط ، ي) : (لا أدري) بدل (لا أرىٰ) .

(٥) أي : التركيب ؛ سواء كان نظماً أو نثراً ، وهٰذا هو التعقيد اللفظي . « بناني » (١/ ٨٢) .

(٦) أي : بلا قرينة واضحة ، وإلا لم يحصل التعقيد . « بناني » (١/ ٨٢) .

(٧) كالفصل بين الشيئين المتلازمين بأجنبي . « بناني » (١/ ٨٢) .

وَمَـا مِثْلُـهُ فِـي ٱلنَّـاسِ إِلا مُمَلَّكـاً أَبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُقَـارِبُـهْ

أي : حيٌّ يُقارِبُهُ إلا مُملَّكٌ أبو أُمِّهِ أبوهُ .

عبدِ الملكِ ؛ وهو إبراهيمُ بنُ هشامِ بنِ إسماعيلَ المخزوميُّ[1] : [من الطويل]

(وَمَـا مِثْلُـهُ فِـي ٱلنَّـاسِ إِلا مُمَلَّكـاً أَبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُقَـارِبُـهْ)

(أي) : ليسَ مثلَهُ في النَّاسِ (حيٌّ يقارِبُهُ) ؛ أي : أحدٌ يُشبِهُهُ في الفضائلِ ، (إلا مُملَّكٌ) ؛ أي : رجلٌ أُعطِيَ المُلكَ ؛ يعني : هشاماً ، (أبو أُمِّهِ) ؛ أي : أمِّ ذلكَ المُملَّكِ . (أبوهُ) ؛ أي : أبو إبراهيمَ الممدوحِ ؛ أي : لا يماثلُهُ أحدٌ إلا ابنُ أختِهِ ؛ وهو هشامٌ .

ففيهِ فصلٌ بينَ المبتدأِ والخبرِ ـ أعني : أبو أمِّهِ أبوهُ ـ بالأجنبيِّ الذي هو (حيٌّ) ، وبينَ الموصوفِ والصفةِ ـ أعني : حيٌّ يقارِبُهُ ـ بالأجنبيِّ الذي هو (أبوهُ) ، وتقديمُ المُستثنىٰ ـ أعني : (مُملَّكاً) ـ على المُستثنىٰ منهُ ؛ أعني : (حيٌّ) ، وفصلٌ كثيرٌ بينَ البدلِ ـ وهو (حيٌّ) ـ والمبدَلِ منهُ ؛ وهو (مثلُهُ) ، فقولُهُ : (مثلُهُ) اسمُ (ما) ، و(في النَّاسِ) خبرُهُ ، و(إلا مُمَلَّكاً) منصوبٌ لتقدُّمِهِ على المُستثنىٰ منهُ[2] .

[اعتراضٌ على اشتراطِ خُلُوصِ الكلامِ مِنَ التعقيدِ اللفظيِّ ، وجوابُهُ]

قيلَ : ذكرُ ضعفِ التأليفِ يُغني عن ذكرِ التعقيدِ اللفظيِّ[3]

وفيهِ نظرٌ ؛ لجوازِ أنْ يحصلَ التعقيدُ باجتماعِ عدَّةِ أمورٍ موجبةٍ لصعوبةِ فهمِ المرادِ

---

(١) لم أجد البيت في المطبوع من « ديوان الفرزدق » ، وهو منسوب له أيضاً في « الصناعتين » للعسكري (ص ١٦٢) ، و« أسرار البلاغة » للجرجاني (ص ٢٠) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٤٣) .

(٢) ولو كان مؤخَّراً عنه لكان المختار فيه الرفعَ على البدليَّة من المستثنىٰ منه ؛ ولهـٰذا رفعه القزويني في شرح البيت . « دسوقي » (١/ ١٠٥) .

(٣) لأنَّ التعقيد اللفظي لا يكون ناشئاً إلا عن ضعف التأليف ، فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص منه . « دسوقي » (١/ ١٠٦) ، وصاحب هـٰذا القيل : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٥١ـ٥٢) .

وإمَّا في الانتقالِ ؛ كقولِ الآخَرِ :

وإنْ كانَ كلٌّ منها جارياً على قانونِ النَّحوِ[1] ، وبهٰذا يظهرُ فسادُ ما قيلَ : إنَّهُ لا حاجةَ في بيانِ التعقيدِ في البيتِ إلىٰ ذكرِ تقديمِ المُستثنىٰ على المُستثنىٰ منهُ ، بل لا وجهَ لهُ ؛ لأنَّ ذلكَ جائزٌ باتِّفاقِ النحاةِ[2] ؛ إذ لا يخفىٰ : أنَّهُ يوجبُ زيادةَ التعقيدِ ، وهو ممَّا يقبلُ الشِّدَّةَ والضعفَ[3]

(وإمَّا في الانتقالِ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إمَّا في النظمِ) ؛ أي : لا يكونُ الكلامُ ظاهرَ الدَّلالةِ على المرادِ ؛ لخللٍ واقعٍ في انتقالِ الذِّهنِ مِنَ المعنى الأوَّلِ المفهومِ بحسَبِ اللغةِ إلى المعنى الثاني المقصودِ[4] ؛ وذلكَ بسببِ إيرادِ اللوازمِ البعيدةِ المفتقرةِ إلى الوسائطِ الكثيرةِ ، معَ خفاءِ القرائنِ الدالَّةِ على المقصودِ[5] ؛ (كقولِ الآخَرِ) ؛ وهو عبَّاسُ بنُ الأحنفِ[6] ، ولم يقلْ : (كقولِهِ) ؛ لئلا يُتوهَّمَ عَوْدُ الضميرِ إلى

---

(١) الحاصل : أنه يجوز أن يكون التعقيد مع انتفاء ضعف التأليف ؛ وذلك كتقديم المفعول والمستثنىٰ وتأخير المبتدأ في قولك : (إلا عَمْراً الناسَ ضاربٌ زيدٌ) ؛ فهٰذا ليس فيه ضعف تأليف ، وإنما فيه تعقيد ، وقد ينفرد الضعف ؛ كما في قولك : (جاء أحمدٌ) بالتنوين ؛ فإنه لا تعقيد فيه ، وتأليفه ضعيف ، وقد يجتمع الضعف والتعقيد ؛ كما في بيت الفرزدق المذكور . « دسوقي » (١/١٠٦) .

(٢) صاحب هٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ١٣) .

(٣) أي : أنه وإن كان جائزاً شائعاً . . يوجب زيادة التعقيد إذا حصل التعقيد بغيره ، والتعقيد يقبل الشدة والضعف . « دسوقي » (١/١٠٧) .

(٤) أي : لأجل بطء نفس السامع في انتقالها من المعنى الأول الحقيقي إلى المعنى الثاني الكنائي أو المجازي ، وشرط فصاحة الكلام الكنائي أو المجازي : أن يكون المعنى الثاني قريباً فهمُه من الحقيقي . « دسوقي » (١/١٠٧) .

(٥) المراد باللوازم عند البيانيين : كل شيء وجوده علىٰ سبيل التبعيَّة لآخر ، والمدارُ في صعوبة الفهم علىٰ خفاء القرائن ؛ سواء كثرت الوسائط أو لا ، لا علىٰ كثرة الوسائط فقط ؛ فإنها قد تكثر ولا يكون هناك صعوبة في الفهم ؛ كما في قولهم : (فلان كثير الرماد) كنايةً عن كرمه ، وخفاء القرائن يكون بسبب عدم جريان الكلام علىٰ أسلوب البلغاء واستعمالهم . « دسوقي » (١/١٠٧ـ١٠٨) .

(٦) ديوان عباس بن الأحنف (ص١٠٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/٥١) .

سَأَطْلُبُ بُعْدَ ٱلدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا   وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ ٱلدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فإنَّ الانتقالَ مِنْ جُمُودِ العينِ . . إلىٰ بُخلِها بالدموعِ ، لا إلىٰ ما قصدَهُ مِنَ السُّرورِ .

الفرزدقِ : [من الطويل]

(سَأَطْلُبُ بُعْدَ ٱلدَّارِ عَنكُمْ لِتَقْرُبُوا)

(وتسكُبُ) : بالرفعِ ، هو الصحيحُ ، وبالنصبِ وهمٌ[1] ، (عينايَ الدُّموعَ لتَجْمُدَا) ؛ جعلَ سكبَ الدموعِ كنايةً عنِ الكآبةِ والحزنِ وأصابَ[2] ، لـٰكنَّهُ أخطأَ في جعلِ جُمُودِ العينِ كنايةً عمَّا يُوجِبُهُ دوامُ التلاقي مِنَ الفرحِ والسُّرورِ ؛ (فإنَّ الانتقالَ مِنْ جُمودِ العينِ . . إلىٰ بُخلِها بالدموعِ) حالَ إرادةِ البكاءِ ؛ وهي حالةُ الحُزنِ ، (لا إلىٰ ما قصدَهُ مِنَ السُّرورِ) الحاصلِ بالملاقاةِ .

ومعنى البيتِ : أنِّي اليومَ أَطِيبُ نَفْساً بالبُعدِ والفراقِ ، وأُوطِّنُها علىٰ مقاساةِ الأحزانِ والأشواقِ ، وأتجرَّعُ غُصَصَها ، وأحتمِلُ لأجلِها حُزناً يُفيضُ الدُّموعَ مِنْ عينيَّ[3] ؛ لأتسبَّبَ بذلكَ إلىٰ وصلٍ يدومُ ومَسرَّةٍ لا تزولُ ؛ فإنَّ الصبرَ مفتاحُ الفرجِ ، ومعَ كلِّ عُسرٍ يُسراً ، ولكلِّ بدايةٍ نهايةً ، وإلىٰ هـٰذا أشارَ الشيخُ عبدُ القاهرِ في « دلائلِ الإعجازِ »[4] ، وللقومِ ها هنا كلامٌ فاسدٌ أوردْناهُ في « الشَّرحِ »[5]

---

(1) لأنه إمَّا عطف علىٰ (بُعدَ) ، وهو لا يحسن ؛ لأنَّ سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب ، ولا معنىٰ لطلبه ؛ لأنَّ البكاء والحزن شعارُ العاشق المهجور ، لا ينفكَّان عنه في حال من الأحوال ، وإمَّا عطف علىٰ (لتقربوا) ، وهو لا يصح ؛ لأنَّ المقصود من طلب البُعد قربُ الأحبَّة المقتضي للفرح والسرور ، فكيف يُعلِّله بعد ذلك بالحزن ؟! « دسوقي » (١/ ١٠٩) .

(2) قوله : (وأصاب) ؛ أي : لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عُرفاً . « دسوقي » (١٠٩/١) ، وفي (ح ، ط ، ي) : (عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة) بدل (عن الكآبة) .

(3) الضمير في (غصصها) و(لأجلها) : راجع للأشواق . « بناني » (١/ ٨٧) .

(4) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢٦٨ ـ ٢٦٩) .

(5) انظر « المطوَّل » (ص٢٢ ـ٢٣) .

قيلَ : ومِنْ كثرةِ التكرارِ ، وتتابعِ الإضافاتِ ؛ كقولِهِ :

سَبُـوحٌ لَهَـا مِنْهَـا عَلَيْهَـا شَـوَاهِـدُ

[ردُّ اشتراطِ قُيودٍ أخرىٰ في فصاحةِ الكلامِ]

(قيلَ) : فصاحةُ الكلامِ : خلوصُهُ ممَّا ذُكرَ ، (ومِنْ كثرةِ التكرارِ ، وتتابعِ الإضافاتِ ؛ كقولِهِ)[1] : [من الطويل]

وَتُسْعِـدُنِـي فِـي غَمْـرَةٍ بَعْـدَ غَمْـرَةٍ

(سَبُوحٌ) ؛ أي : فرسٌ حسنُ الجريِ[2] ، لا تُتعِبُ راكبَها ؛ كأنَّها تجري في الماءِ ، (لها) : صفةُ (سَبُوحٌ) ، (منها) : حالٌ مِنْ (شواهدُ) ، (عليها) : متعلِّقٌ بـ(شواهدُ) ، (شواهدُ) : فاعلُ الظرفِ ؛ أعني : (لها) ؛ يعني : أنَّ لها مِنْ نفسِها علاماتٍ دالَّةً علىٰ نَجابتِها[3]

قيلَ : التكرارُ : ذكرُ الشيءِ مرَّةً بعدَ أخرىٰ ، ولا يخفىٰ : أنَّهُ لا يحصلُ كثرتُهُ بذكرِهِ ثالثاً[4]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ المرادَ بالكثرةِ ها هنا : ما يقابلُ الوحدةَ ، ولا يخفىٰ حصولُها بذكرِهِ ثالثاً[5]

---

(١) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص٣١٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٥٨) ، والإسعاد : الإعانة ، والغمرة : الشدة . انظر « تاج العروس » (س ع د ، غ م ر) .

(٢) ذكَّر الوصف في قوله : (حسن الجري) ؛ لتأويل الفرس بالمركوب . « بناني » (١/ ٨٨) .

(٣) النَّجابة : القوَّة والخِفَّة والسرعة . انظر « تاج العروس » (ن ج ب) .

(٤) قاله الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٥) ، وحاصل كلامه : أنَّ التكرار : ذكر الشيء مرتين ، فهو عبارة عن مجموع الذِّكرين ، ولا يتحقق تعدُّده إلا بالتربيع ، ولا يتكثَّر إلا بالتسديس ، فلا يصحُّ التمثيل بهـٰذا البيت لكثرة التكرار ؛ إذ لم يحصل فيه تعدد للتكرار فضلاً عن الكثرة ؛ إذ الضمائر فيه ثلاثة فقط : (لها) ، (منها) ، (عليها) . « بناني » (١/ ٨٩).

(٥) الحاصل : أنَّ المراد بالتكرار : الذِّكر الثاني المسبوق بآخر ، والكثرة تحصل بما زاد على الذِّكر الثاني ، فصحَّ التمثيل بالبيت ؛ لأنَّ الضمائر ثلاثة . « دسوقي » (١/ ١١٤) .

وقولِهِ :

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ ٱلْجَنْدَلِ ٱسْجَعِي

وفيهِ نظرٌ .

(و) تتابعُ الإضافاتِ مثلُ (قولِهِ[1] : [من الطويل]

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ ٱلْجَنْدَلِ ٱسْجَعِي) فَأَنْتِ بِمَرْأىً مِنْ سُعَادَ وَمَسْمَعِ

ففيهِ إضافةُ (حمامةَ) إلىٰ (جَرْعا) ، و(جَرْعا) إلىٰ (حَوْمةِ) ، و(حَوْمةِ) إلى (الجندلِ) .

والجَرْعاءُ : تأنيثُ الأَجْرَعِ ، قصَرَها للضرورةِ ؛ وهي أرضٌ ذاتُ رملٍ ، لا تُنبِتُ شيئاً ، **والحَوْمةُ** : مُعظَمُ الشيءِ ، **والجندلُ** : أرضٌ ذاتُ حجارةٍ ، **والسَّجْعُ** : هَدِيرُ الحَمامِ ونحوُهُ ، **وقولُهُ** : (فأنتِ بمَرْأىً مِنْ سعادَ) ؛ أي : بحيثُ تراكِ سعادُ وتَسمعُ صوتَكِ ؛ يقالُ : فلانٌ بمَرْأىً منِّي ومَسْمَعٍ ؛ أي : بحيثُ أراهُ وأسمعُ قولَهُ ، كذا في « الصحاحِ »[2] ، **فظهرَ فسادُ ما قيلَ** : إنَّ معناهُ : أنتِ بموضعٍ تَرينَ منهُ سعادَ وتَسمعينَ كلامَها[3] ، وفسادُ ذلكَ ممَّا يشهدُ بهِ العقلُ والنقلُ[4] .

(**وفيهِ نظرٌ**) ؛ لأنَّ كلاً مِنْ كثرةِ التكرارِ وتتابعِ الإضافاتِ ؛ إنْ ثَقُلَ اللفظُ بسببِهِ على اللِّسانِ فقد حصلَ الاحترازُ عنهُ بالتنافرِ ، وإلا فلا يخلُّ بالفصاحةِ ؛ كيفَ وقد وقعَ في التنزيلِ ؛ ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ [غافر : ٣١] ، و﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ ﴾ [مريم : ٢] ، ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [الشمس : ٧ـ٨] ؟ ![5]

---

(١) قائله ابن بابك الشاعر المشهور كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٥٩) .

(٢) انظر « الصحاح » (ر أ ىٰ) .

(٣) قاله الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ١٥) .

(٤) أمَّا النقل : فما ذكره عن « الصحاح » ؛ فإنه يفيد أنَّ فاعل الرؤية المجرور بـ (من) ، وأمَّا العقل : فلأنَّ الحمامة إذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن طلبُ تصويتها ؛ لأنه يفوِّت سماعها ، بل اللائق طلب الإصغاء . « دسوقي » (١/ ١١٥) .

(٥) الآية الأولىٰ والثانية مثال لتتابع الإضافات، والثالثة مثال لكثرة التكرار . « دسوقي » (١/ ١١٧).

وفي المتكلِّمِ : مَلَكَةٌ يَقتدِرُ بها على التعبيرِ عنِ المقصودِ بلفظٍ فصيحٍ .

[تعريفُ فصاحةِ المتكلِّمِ]

(و) الفصاحةُ (**في المتكلِّمِ : مَلَكَةٌ**) : وهي كيفيَّةٌ راسخةٌ في النفسِ .

والكيفيَّةُ : عَرَضٌ لا يتوقَّفُ تعقُّلُهُ علىٰ تعقُّلِ الغيرِ ، ولا يقتضي القسمةَ واللاقسمةَ في محلِّهِ اقتضاءً أوَّليّاً .

فخرجَ بالقيدِ الأوَّلِ : الأعراضُ النِّسبيَّةُ ؛ مثلُ : الإضافةِ[1] ، والفَعْلِ[2] ، والانفعالِ[3] ، ونحوِ ذلكَ ، **وبقولِنا** : (لا يقتضي القسمةَ) : الكميَّاتُ ، **وبقولِنا** : (واللاقسمةَ) : النقطةُ والوحدةُ ، **وقولُنا** : (أوَّليّاً) ؛ ليدخلَ فيهِ مثلُ العلمِ بالمعلوماتِ المقتضيةِ للقسمةِ أوِ اللاقسمةِ .

فقولُهُ : (ملَكَةٌ)[4] إشعارٌ بأنَّهُ لو عبَّرَ عنِ المقصودِ بلفظٍ فصيحٍ . . لا يُسمَّىٰ فصيحاً في الاصطلاحِ ما لم يكنْ ذلكَ راسخاً فيهِ .

وقولُهُ : (**يَقتدِرُ بها على التعبيرِ عنِ المقصودِ**) ، دونَ أنْ يقولَ : (**يُعبِّرُ**) . . إشعارٌ بأنَّهُ يُسمَّىٰ فصيحاً إذا وُجِدَ فيهِ تلكَ الملَكَةُ ؛ سواءٌ وُجِدَ التعبيرُ أو لم يُوجَدْ .

وقولُهُ : (**بلفظٍ فصيحٍ**)[5] ؛ ليعمَّ المفردَ والمركَّبَ ، أمَّا المركَّبُ : فظاهرٌ ، وأمَّا المفردُ : فكما تقولُ عندَ التَّعدادِ : دارْ ، غلامْ ، جاريَهْ ، ثوبْ ، بِساطْ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ .

---

(١) وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلىٰ نسبة أخرىٰ ؛ كالأبوَّة والبنوَّة . انظر « معيار العلم » للغزالي (ص ٤٣٦) ، و« حاشية الدسوقي » (١/ ١١٨) .

(٢) وهو تأثير الشيء في غيره ما دام مؤثِّراً ؛ ككون المسخِّن يسخِّن غيرَه ما دام يسخِّن . انظر « معيار العلم » (ص ٤٤٧) ، و« حاشية الدسوقي » (١/ ١١٨) .

(٣) وهو تأثُّر الشيء عن غيره ما دام يتأثر ؛ ككون الماء مسخَّناً ما دام متسخِّناً . انظر « معيار العلم » (ص ٤٤٨) ، و« حاشية الدسوقي » (١/ ١١٨) .

(٤) أي : دون أن يقول : (صفة) . « دسوقي » (١/ ١٢٠) .

(٥) أي : دون أن يقول : (بكلام فصيح) . « دسوقي » (١/ ١٢١) .

والبلاغةُ في الكلامِ : مطابقتُهُ لمُقتضى الحالِ ، معَ فصاحتِهِ .

وهو مُختلِفٌ ؛ فإنَّ مقاماتِ الكلامِ متفاوتةٌ ؛

[تعريفُ بلاغةِ الكلامِ]

(والبلاغةُ في الكلامِ : مطابقتُهُ لمُقتضى الحالِ ، معَ فصاحتِهِ) ؛ أي : فصاحةِ الكلامِ ، والحالُ : هو الأمرُ الداعي إلى التكلُّمِ علىٰ وجهٍ مخصوصٍ[1] ؛ أي : إلىٰ أنْ يُعتبرَ معَ الكلامِ الذي يُؤدَّىٰ بهِ أصلُ المرادِ . . خُصوصيَّةٌ ما[2] ؛ وهو مقتضى الحالِ[3] ؛ مثلاً : كونُ المخاطَبِ مُنكِراً للحكمِ حالٌ يقتضي تأكيدَ الحكمِ ، والتأكيدُ مقتضى الحالِ ، وقولُكَ لهُ : (إنَّ زيداً في الدَّارِ) مؤكِّداً بـ (إنَّ) . . كلامٌ مطابِقٌ لمقتضى الحالِ .

وتحقيقُ ذلكَ : أنَّهُ مِنْ جزئيَّاتِ ذلكَ الكلامِ الذي يقتضيهِ الحالُ ؛ فإنَّ الإنكارَ مثلاً يقتضي كلاماً مُؤكَّداً ، وهـٰذا مطابِقٌ لهُ[4] ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ صادقٌ عليهِ[5] ، علىٰ عكسِ ما يقالُ : إنَّ الكلِّيَّ مطابِقٌ للجزئيَّاتِ ، وإنْ أردتَ تحقيقَ هـٰذا الكلامِ فارجعْ إلىٰ ما ذكرْنا في « الشَّرحِ » في تعريفِ علمِ المعاني[6]

(وهو) ؛ أي : مقتضى الحالِ (مُختلِفٌ ؛ فإنَّ مقاماتِ الكلامِ متفاوتةٌ) ؛ لأنَّ الاعتبارَ اللائقَ بهـٰذا المقامِ يُغايرُ الاعتبارَ اللائقَ بذلكَ[7] ، وهـٰذا عينُ تفاوتِ

---

(١) سواء كان ذلك الأمر داعياً في نفس الأمر ، أو لا ؛ فالأوَّل : كما لو كان المخاطَب مُنكِراً لقيام زيد حقيقةً ، ويُسمَّىٰ : ظاهرَ الحال ، والثاني : كما لو نُزِّل المخاطَبُ غيرُ المُنكِر منزلةَ المُنكِر ؛ فظهر أنَّ ظاهر الحال أخصُّ من الحال . « دسوقي » (١/ ١٢٢ ـ ١٢٣) .

(٢) الخصوصيَّة : النُّكتة والمزيَّة المختصَّة بالمقام . « دسوقي » (١/ ١٢٣) .

(٣) الضمير (هو) : راجع للخصوصية ، وتذكيره باعتبار الخبر . « دسوقي » (١/ ١٢٣) .

(٤) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : المثال المذكور ؛ أعني : الكلام الجزئي ؛ وهو قولك : (إنَّ زيداً في الدار) ، وقوله : (له) ؛ أي : للكلام المؤكَّد . « دسوقي » (١/ ١٢٤) .

(٥) قوله : (أنه) ؛ أي : الكلام الكلي المؤكَّد ، وقوله : (عليه) ؛ أي : علىٰ هـٰذا الجزئي .

(٦) انظر « المطوَّل » (ص٣٥) .

(٧) الاعتبار هنا : الشيء المعتبَر ؛ وهو الخصوصيَّة . « دسوقي » (١/ ١٢٥) .

فمقامُ كلٍّ مِنَ التنكيرِ والإطلاقِ والتقديمِ والذِّكرِ . . يُباينُ مقامَ خلافِهِ ، ومقامُ الفصلِ يُباينُ مقامَ الوصلِ ، ومقامُ الإيجازِ يُباينُ مقامَ خلافِهِ ، وكذا خطابُ الذكيِّ معَ خطابِ الغبيِّ ،

مقتضَياتِ الأحوالِ ؛ **لأنَّ التغايرَ بينَ الحالِ والمقامِ إنَّما هو بحسَبِ الاعتبارِ**[1] ؛ وهو أنَّهُ يُتوهَّمُ في الحالِ كونُهُ زماناً لورودِ الكلامِ فيهِ ، وفي المقامِ كونُهُ محلّاً لهُ ، وفي هاذا الكلامِ إشارةٌ إجماليَّةٌ إلىٰ ضبطِ مقتضَياتِ الأحوالِ ، وتحقيقٌ لمقتضى الحالِ .

(**فمقامُ كلٍّ مِنَ التنكيرِ والإطلاقِ والتقديمِ والذِّكرِ . . يُباينُ مقامَ خلافِهِ**) ؛ أي : خلافِ كلٍّ منها ؛ يعني : أنَّ المقامَ الذي يناسبُهُ تنكيرُ المسندِ إليهِ أوِ المسندِ . . يُباينُ المقامَ الذي يناسبُهُ التعريفُ ، ومقامَ إطلاقِ الحكمِ أوِ التعلُّقِ أوِ المسندِ إليهِ أوِ المسندِ أو متعلَّقِهِ[2] . . يُباينُ مقامَ تقييدِهِ بمؤكِّدٍ أو أداةِ قصرٍ أو تابعٍ أو شرطٍ أو مفعولٍ أو ما يشبهُ ذلكَ ، ومقامَ تقديمِ المسندِ إليهِ أوِ المسندِ أو متعلَّقاتِهِ . . يُباينُ مقامَ تأخيرِهِ ، وكذا مقامُ ذكرِهِ يُباينُ مقامَ حذفِهِ ، فقولُهُ : (خلافِهِ) شاملٌ لِمَا ذكرْنا .

وإنَّما فصلَ قولَهُ[3] : (**ومقامُ الفصلِ يُباينُ مقامَ الوصلِ**) ؛ تنبيهاً علىٰ عِظَمِ شأنِ هاذا البابِ ، وإنَّما لم يَقُلْ : (مقامَ خلافِهِ) ؛ لأنَّهُ أظهرُ وأخصرُ ؛ لأنَّ خلافَ الفصلِ إنَّما هو الوصلُ .

وللتنبيهِ علىٰ عِظَمِ الشأنِ فصلَ قولَهُ : (**ومقامُ الإيجازِ يُباينُ مقامَ خلافِهِ**) ؛ أي : الإطنابِ والمساواةِ .

(**وكذا خطابُ الذكيِّ معَ خطابِ الغبيِّ**) ؛ فإنَّ مقامَ الأوَّلِ يُباينُ مقامَ الثاني ؛ فإنَّ الذكيَّ يناسبُهُ مِنَ الاعتباراتِ اللطيفةِ والمعاني الدقيقةِ الخفيَّةِ . . ما لا يناسبُ الغبيَّ .

---

(١) أي : بحسب اعتبار المعتبِر وتوهُّمه ، وأمَّا بحسب الذات : فهما واحد . « دسوقي » (١/١٢٥) .

(٢) الحكم : النسبة الحاصلة بين المسندين . « دسوقي » (١/١٢٧) .

(٣) أي : لم يذكره مع ما تقدَّم . « دسوقي » (١/١٢٨) .

ولكلِّ كلمةٍ معَ صاحبتِها مقامٌ .

وارتفاعُ شأنِ الكلامِ في الحُسنِ والقبولِ . . بمطابقتِهِ للاعتبارِ المناسِبِ ، وانحطاطُهُ بعدمِها ؛ فمقتضى الحالِ هو الاعتبارُ المناسبُ .

(**ولكلِّ كلمةٍ معَ صاحبتِها**) ؛ أي : معَ كلمةٍ أخرىٰ مصاحبةٍ لها[1] . . (**مقامٌ**) ليسَ لتلكَ الكلمةِ معَ ما يشاركُ تلكَ المصاحِبةَ في أصلِ المعنىٰ ؛ **مثلاً** : الفعلُ الذي قُصِدَ اقترانُهُ بالشرطِ . . فلهُ معَ (إنْ) مقامٌ ليسَ لهُ معَ (إذا)[2] ، وكذا لكلٍّ مِنْ أدواتِ الشرطِ معَ الماضي مقامٌ ليسَ لهُ معَ المضارعِ[3] ، وعلىٰ هـٰذا القياسُ .

(**وارتفاعُ شأنِ الكلامِ في الحُسنِ والقبولِ . . بمطابقتِهِ للاعتبارِ المناسِبِ ، وانحطاطُهُ**) ؛ أي : انحطاطُ شأنِهِ . . (**بعدمِها**) ؛ أي : بعدمِ مطابقتِهِ للاعتبارِ المناسبِ .

والمرادُ بالاعتبارِ المناسبِ : الأمرُ الذي اعتبرَهُ المتكلِّمُ مناسباً بحسَبِ السليقةِ[4] ، أو بحسَبِ تتبُّعِ خواصِّ تراكيبِ البُلَغاءِ[5] ؛ يقالُ : اعتبرتُ الشيءَ ؛ إذا نظرتَ إليهِ وراعيتَ حالَهُ .

وأرادَ بالكلامِ : الكلامَ الفصيحَ ، **وبالحُسنِ** : الحُسنَ الذاتيَّ الداخلَ في البلاغةِ ، دونَ العَرَضيِّ الخارجِ ؛ لحصولِهِ بالمحسِّناتِ البديعيَّةِ .

(**فمقتضى الحالِ هو الاعتبارُ المناسبُ**) للحالِ والمقامِ ؛ يعني : إذا عُلِمَ أنْ ليسَ ارتفاعُ الكلامِ الفصيحِ في الحُسنِ الذاتيِّ إلا بمطابقتِهِ للاعتبارِ المناسبِ ؛ علىٰ ما تفيدُهُ إضافةُ المصدرِ[6] ، ومعلومٌ أنَّهُ إنَّما يرتفعُ بالبلاغةِ التي هي عبارةٌ عن مطابقةِ الكلامِ

---

(١) أي : مذكورةٍ معها في كلام واحد . « دسوقي » (١/ ١٢٩) .

(٢) فمقامه مع (إنْ) : هو الشك ، ومع (إذا) : الجزم والتحقيق . « دسوقي » (١/ ١٢٩) .

(٣) فمقام الشرط مع الماضي : هو إظهار غلبة وقوعه ، وأمَّا مع المضارع : فهو إظهار الاستمرار التجدُّدي . « دسوقي » (١/ ١٣٠) .

(٤) وهـٰذا إذا كان المتكلم من العرب العرباء . « دسوقي » (١/ ١٣١) .

(٥) وهـٰذا إذا كان المتكلم من غير العرب العرباء . « دسوقي » (١/ ١٣١) .

(٦) لأن المصدر (ارتفاع) مفردٌ مضاف لمعرفة فيعم، والعموم هنا يستلزم الحصر ، والمعنىٰ : كل=

فالبلاغةُ راجعةٌ إلى اللفظِ باعتبارِ إفادتِهِ المعنىٰ بالتركيبِ ، وكثيراً ما

الفصيحِ لمقتضى الحالِ . . فقد عُلِمَ أنَّ المرادَ بالاعتبارِ المناسبِ ومقتضى الحالِ واحدٌ ، وإلا لَمَا صدَقَ أنَّهُ لا يرتفعُ إلا بالمطابقةِ للاعتبارِ المناسبِ[1] ، ولا يرتفعُ إلا بالمطابقةِ لمقتضى الحالِ ، فليتأمَّلْ .

[حقيقةُ وصفِ الكلامِ بالبلاغةِ]

(فالبلاغةُ) صفةٌ (راجعةٌ إلى اللفظِ) ؛ يعني : أنَّهُ يقالُ : كلامٌ بليغٌ ، لـٰكنْ لا مِنْ حيثُ إنَّهُ لفظٌ وصوتٌ[2] ، بل (باعتبارِ إفادتِهِ المعنىٰ) ؛ أيِ : الغرضَ المَصُوغَ لهُ الكلامُ[3] ، (بالتركيبِ) : متعلِّقٌ بـ (إفادتِهِ) ؛ وذلكَ لأنَّ البلاغةَ ـ كما مرَّ[4] ـ عبارةٌ عن مطابقةِ الكلامِ الفصيحِ لمُقتضى الحالِ ، وظاهرٌ : أنَّ اعتبارَ المطابقةِ وعدمِها إنَّما يكونُ باعتبارِ المعاني والأغراضِ التي يصاغُ لها الكلامُ ، لا باعتبارِ الألفاظِ المفردةِ والكلمِ المجرَّدةِ[5] .

(وكثيراً ما) : نصبٌ على الظرفِ ؛ لأنَّهُ مِنْ صفةِ الأحيانِ[6] ، و(ما) : لتأكيدِ

= ارتفاع فهو بالمطابقة . « دسوقي » (١/ ١٣١) .

(١) في (ب ، ز) : (بمطابقته) بدل (بالمطابقة) .

(٢) ولا من حيث إفادته المعنى الأوَّل الذي هو مجرَّد النسبة بين الطرفين علىٰ أيِّ وجهٍ كان . « دسوقي » (١/ ١٣٤) .

(٣) أي : الذي ذُكر الكلامُ لإفادته ؛ وهو الخصوصيَّات ، ويُسمَّىٰ : معنىً ثانياً ؛ لأنَّ البلغاء يقصدونه ثانياً بعد أصل المعنى المراد . « دسوقي » (١/ ١٣٤) .

(٤) انظر (ص١٢٢) .

(٥) قوله : (المفردة) ؛ أي : عن اعتبار إفادة المعاني ، وليس المراد الغير المركَّبة ؛ لأن المطابقة ليست من ذات اللفظ مفرداً كان أو مركَّباً ، وقوله : (المجردة) ؛ أي : عن اعتبار المعنى الثاني الزائد علىٰ أصل المراد ، وهـٰذا لا ينافي دلالتها على المعاني الأولية ، والحاصل : أنَّ الكلام ؛ من حيث إنه ألفاظ مفردة ـ أي : مجرَّدة ـ عن اعتبار إفادة المعنى الثانوي الحاصل عند التركيب . . لا يتَّصف بكونه مطابقاً لمقتضى الحال ، ولا بعدم المطابقة ، وأمَّا من حيث اعتبار إفادته لذلك المعنىٰ فيتَّصف بكونه مطابقاً . « دسوقي » (١/ ١٣٥) .

(٦) المراد : أنه كان في الأصل صفةً للأحيان ؛ أي : (وأحياناً كثيرةً) ، ثم أُقيم مُقامها بعد =

يُسمَّىٰ ذلكَ : فصاحةً أيضاً .

ولها طرفانِ : أعلىٰ ؛ وهو حدُّ الإعجازِ وما يَقرُبُ منهُ ، وأسفلُ ؛ وهو ما إذا غُيِّرَ عنهُ إلىٰ ما دونَهُ

معنى الكثرةِ ، والعاملُ فيهِ قولُهُ : (يُسمَّىٰ ذلكَ) الوصفُ المذكورُ[1] : (فصاحةً أيضاً) كما يُسمَّىٰ : بلاغةً ؛ فحيثُ يقالُ : إنَّ إعجازَ القرآنِ مِنْ جهةِ كونِهِ في أعلىٰ طبقاتِ الفصاحةِ . . يرادُ بها هـٰذا المعنىٰ[2]

[تفاوتُ درجاتِ بلاغةِ الكلامِ]

(ولها) ؛ أي : لبلاغةِ الكلامِ (طرفانِ : أعلىٰ ؛ وهو حدُّ الإعجازِ) : وهو أنْ يرتقيَ الكلامُ في بلاغتِهِ إلىٰ أنْ يَخرجَ عن طَوْقِ البشرِ[3] ، ويُعجِزَهم عن معارضتِهِ ، (وما يقرُبُ منهُ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (هو) ، والضميرُ في (منهُ) : عائدٌ إلىٰ (أعلىٰ) ؛ يعني : أنَّ الأعلىٰ معَ ما يقرُبُ منهُ . . كلاهما حدُّ الإعجازِ ، هـٰذا هو الموافقُ لِمَا في « المفتاحِ »[4]

وزعمَ بعضُهم : أنَّهُ عطفٌ علىٰ (حدُّ الإعجازِ) ، والضميرُ عائدٌ إليهِ ؛ يعني : أنَّ الطَّرَفَ الأعلىٰ هو حدُّ الإعجازِ وما يقربُ مِنْ حدِّ الإعجازِ[5]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ القريبَ مِنْ حدِّ الإعجازِ لا يكونُ مِنَ الطَّرَفِ الأعلىٰ ، وقد أوضحْنا ذلكَ في « الشَّرحِ »[6]

(وأسفلُ ؛ وهو ما إذا غُيِّرَ) الكلامُ (عنهُ إلىٰ ما دونَهُ) ؛ أي : إلىٰ مرتبةٍ هي أدنىٰ

= حذفها ، وصار بمعناها ، ونُصب نصبَها ، والمعنىٰ هنا : وزمناً كثيراً . « دسوقي » (١/ ١٣٦).

(١) وهو المطابقة لمقتضى الحال . « دسوقي » (١/ ١٣٦) .

(٢) أي : يراد بالفصاحة في هـٰذا السياق : المطابقة لمقتضى الحال . « دسوقي » (١/ ١٣٦) .

(٣) الطَّوق : الوُسْع والطاقة . انظر « تاج العروس » (ط و ق) .

(٤) انظر « مفتاح العلوم » (ص ٤١٥ ـ ٤١٦) .

(٥) يُفهم مثل هـٰذا الزعم من كلام الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ١٨) .

(٦) انظر « المطوّل » (ص ٣٠ ـ ٣١) .

التحقَ عندَ البُلَغاءِ بأصواتِ الحيواناتِ ، وبينَهما مراتبُ كثيرةٌ .

ويَتبَعُها وجوهٌ أُخَرُ تُورِثُ الكلامَ حُسْناً .

وفي المتكلِّمِ : مَلَكَةٌ يَقتدِرُ بها علىٰ تأليفِ كلامٍ بليغٍ .

منهُ وأنزَلُ . . (التحقَ) الكلامُ وإنْ كانَ صحيحَ الإعرابِ[1] (عندَ البُلَغاءِ بأصواتِ الحيواناتِ) التي تصدرُ عن محالِّها بحسَبِ ما يتَّفقُ ؛ مِنْ غيرِ اعتبارِ اللطائفِ والخواصِّ الزائدةِ علىٰ أصلِ المرادِ ، (وبينَهما) ؛ أي : بينَ الطَّرَفينِ (مراتبُ كثيرةٌ) متفاوتةٌ ؛ بعضُها أعلىٰ مِنْ بعضٍ ؛ بحسَبِ تفاوتِ المقاماتِ ، ورعايةِ الاعتباراتِ ، والبُعدِ مِنْ أسبابِ الإخلالِ بالفصاحةِ[2]

[ما يتبعُ بلاغةَ الكلامِ مِنَ المحسِّناتِ]

(ويَتبَعُها) ؛ أي : بلاغةَ الكلامِ (وجوهٌ أُخَرُ) سوى المطابقةِ والفصاحةِ ، (تُورِثُ الكلامَ حُسناً) ، وفي قولِهِ : (يتبعُها) إشارةٌ إلىٰ أنَّ تحسينَ هـٰذهِ الوجوهِ للكلامِ . . عَرَضيٌّ خارجٌ عن حدِّ البلاغةِ[3] ، وإلىٰ أنَّ هـٰذهِ الوجوهَ إنَّما تُعَدُّ مُحسِّنةً بعدَ رعايةِ المطابقةِ والفصاحةِ ، وجعلَها تابعةً لبلاغةِ الكلامِ دونَ المتكلِّمِ[4] ؛ لأنَّها ليسَتْ ممَّا يجعلُ المتكلِّمَ متَّصفاً بصفةٍ .

[تعريفُ بلاغةِ المتكلِّمِ]

(و) البلاغةُ (في المتكلِّمِ : مَلَكَةٌ يَقتدِرُ بها علىٰ تأليفِ كلامٍ بليغٍ) .

---

(١) لو قال : (وإن كان فصيحاً) لكان أحسن ، ويدخل فيه ما ذكرَه ، وأمَّا ما ذكره فربَّما يُوهِم أنه إذا كان فصيحاً لا يلتحق بأصوات الحيوانات ؛ لأنَّ الفصاحة أرقىٰ . « دسوقي » (١/ ١٤٠) .

(٢) كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال لا ثقلَ فيه ، وكلام آخر مطابق فيه شيء يسير من الثِّقل . . فالأوَّل أعلىٰ بلاغةً من الثاني . « دسوقي » (١/ ١٤١) .

(٣) أي : أنه حُسنٌ زائد على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة . « دسوقي » (١/ ١٤١) .

(٤) الضمير في (جعلها) ، و(لأنها) : راجع للوجوه . « دسوقي » (١/ ١٤٢) .

فَعُلِمَ : أنَّ كلَّ بليغٍ فصيحٌ ، ولا عكسَ .

وأنَّ البلاغةَ مَرجِعُها إلى الاحترازِ عنِ الخطأِ

[العلاقةُ بينَ الفصاحةِ والبلاغةِ]

(**فعُلِمَ**) ممَّا تقدَّمَ[١] : (**أنَّ كلَّ بليغٍ**) كلاماً كانَ أو متكلِّماً ؛ بناءً على استعمالِ المشترَكِ في معنييهِ[٢] ، أو على تأويلِ كلِّ ما يُطلَقُ عليهِ لفظُ البليغِ[٣] . . (**فصيحٌ**) ؛ لأنَّ الفصاحةَ مأخوذةٌ في تعريفِ البلاغةِ مطلقاً[٤] ، (**ولا عكسَ**) بالمعنى اللغويِّ[٥] ؛ أي : ليسَ كلُّ فصيحٍ بليغاً ؛ لجوازِ أنْ يكونَ كلامٌ فصيحٌ غيرَ مطابقٍ لمقتضى الحالِ[٦] ، وكذا يجوزُ أنْ يكونَ لأحدٍ ملَكَةٌ يَقتدِرُ بها على التعبيرِ عنِ المقصودِ بلفظٍ فصيحٍ ، مِنْ غيرِ مطابقةٍ لمقتضى الحالِ[٧]

[أقسامُ علمِ البلاغةِ]

(و) عُلِمَ أيضاً : (**أنَّ البلاغةَ**) في الكلامِ (**مَرجِعُها**) ؛ أي : ما يجبُ أنْ يُحصَّلَ حتَّى يمكنَ حصولُها ؛ كما يقالُ : مَرجِعُ الجُودِ إلى الغِنىٰ . . (**إلى الاحترازِ عنِ الخطأِ**

---

(١) أي : من تعريف البلاغة والفصاحة . « بناني » (١/ ١١٤) .

(٢) فالبليغ موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين ؛ فهو مشترك لفظي . « دسوقي » (١٤٣/١) .

(٣) فالبليغ علىٰ هٰذا : أمرٌ كليٌّ تحته فردان ، فهو من قبيل المتواطئ ؛ وهو المشترك المعنوي . « بناني » (١/ ١١٤) ، والإضافة في قوله : (**تأويل كل**) بيانية ؛ أي : تأويل هو كل . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (١/ ١٤٣) .

(٤) سواء كانت بلاغة كلام أو متكلم . « بناني » (١/ ١١٤) .

(٥) وهو : عكسُ الموجبة الكلية موجبةٌ كلية ؛ أي : لا عكسَ بالمعنى اللغوي صحيح ، فلا يقال : (كل فصيح بليغ) ، واحترز بذلك عن العكس بالمعنى الاصطلاحي ؛ وهو : عكسُ الموجبة الكلية موجبة جزئية ، فيصح أن يقال : (بعضُ الفصيح بليغ) . « دسوقي » (١/ ١٤٣) .

(٦) كقولك لمنكِر قيام زيد : (زيد قائم) ، من غير توكيد . « دسوقي » (١/ ١٤٣) .

(٧) كمن يقول للمنكِر : (زيد قائم) ، ولا يقدر علىٰ مراعاة مقتضى الحال . « دسوقي » (١٤٣/١) .

في تأديةِ المعنى المرادِ ، وإلىٰ تمييزِ الفصيحِ مِنْ غيرِهِ .

والثاني منهُ ما يُبيَّنُ في علمِ متنِ اللغةِ ، أوِ التصريفِ ، أوِ النحوِ ،

في تأديةِ المعنى المرادِ) ، وإلا لربَّما أُدِّيَ المعنى المرادُ بلفظٍ غيرِ مطابِقٍ لمقتضى الحالِ[1] ، فلا يكونُ بليغاً ، (**وإلىٰ تمييزِ**) الكلامِ (**الفصيحِ مِنْ غيرِهِ**) ، وإلا لربَّما أُورِدَ الكلامُ المطابِقُ لمقتضى الحالِ غيرَ فصيحٍ[2] ، فلا يكونُ بليغاً لوجوبِ الفصاحةِ في البلاغةِ ، ويدخلُ في تمييزِ الكلامِ الفصيحِ مِنْ غيرِهِ . . تمييزُ الكلماتِ الفصيحةِ مِنْ غيرِها لتوقُّفِهِ عليها .

(**والثاني**) ؛ أي : تمييزُ الفصيحِ مِنْ غيرِهِ : (**منهُ**) ؛ أي : بعضُهُ (**ما يُبيَّنُ**) ؛ أي : يُوضَّحُ (**في علمِ متنِ اللغةِ**) ؛ كالغرابةِ ، وإنَّما قالَ : (في علمِ متنِ اللغةِ)[3] ؛ أي : معرفةِ أوضاعِ المفرداتِ ؛ لأنَّ اللغةَ أعمُّ مِنْ ذلكَ[4] ؛ يعني : بهِ يُعرَفُ تمييزُ السالمِ مِنَ الغرابةِ عن غيرِهِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ مَنْ تتبَّعَ الكتبَ المتداوَلةَ ، وأحاطَ بمعاني المفرداتِ المأنوسةِ . . عَلِمَ أنَّ ما عداها ؛ ممَّا يفتقرُ إلىٰ تنقيرٍ أو تخريجٍ[5] . . فهو غيرُ سالمٍ مِنَ الغرابةِ ، وبهـٰذا تبيَّنَ فسادُ ما قيلَ : إنَّهُ ليسَ في علمِ متنِ اللغةِ أنَّ بعضَ الألفاظِ يُحتاجُ في معرفتِهِ إلىٰ أنْ يُبحثَ عنهُ في الكتبِ المبسوطةِ في اللغةِ[6]

(**أو**) في علمِ (**التصريفِ**) ؛ كمخالفةِ القياسِ ؛ إذ بهِ يُعرفُ أنَّ (الأجلَلَ) مخالفٌ للقياسِ دونَ (الأجلِّ) .

(**أو**) في علمِ (**النحوِ**) ؛ كضعفِ التأليفِ ، والتعقيدِ اللفظيِّ .

---

(١) **المعنى المراد** : هو الثاني الزائد علىٰ أصل المراد . « بناني » (١/١١٦) .

(٢) كما لو قيل : (أنفُك مسرَّج) ؛ فهـٰذا مطابق ، إلا أنه غير فصيح . « دسوقي » (١/١٤٦) .

(٣) أي : بزيادة لفظ (متن) . « دسوقي » (١/١٤٧) .

(٤) لأنَّ علم اللغة قد يطلق علىٰ غير معرفة أوضاع المفردات ؛ من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من صحة وإعلال ، وإعراب وبناء ، وغير ذلك . « بناني » (١/١١٦) .

(٥) **التنقير عن الأمر** : البحث عنه . انظر « تاج العروس » (ن ق ر) .

(٦) صاحب هـٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٩) .

أو يُدرَكُ بالحسِّ ؛ وهو ما عدا التعقيدَ المعنويَّ .

وما يُحترَزُ بهِ عنِ الأوَّلِ علمُ المعاني ، وما يُحترَزُ بهِ عنِ التعقيدِ المعنويِّ علمُ البيانِ ،

(أو يُدرَكُ بالحسِّ) ؛ كالتنافرِ[١] ؛ إذ بهِ يُعرفُ أنَّ (مُستشزراً) متنافرٌ دونَ (مرتفعٍ) ، وكذا تنافرُ الكلماتِ .

(وهو) ؛ أي : ما يُبَيَّنُ في العلومِ المذكورةِ ، أو يُدرَكُ بالحسِّ ، فالضميرُ عائدٌ إلىٰ (ما) ، ومَنْ زعمَ : أنَّهُ عائدٌ إلىٰ ما يُدرَكُ بالحسِّ فقد سها سهواً ظاهراً[٢] . (ما عدا التعقيدَ المعنويَّ) ؛ إذ لا يُعرَفُ بتلكَ العلومِ ولا بالحسِّ تمييزُ السالمِ مِنَ التعقيدِ المعنويِّ عن غيرِهِ .

فعُلِمَ : أنَّ مَرجِعَ البلاغةِ بعضُهُ مبيَّنٌ في العلومِ المذكورةِ[٣] ، وبعضُهُ مُدرَكٌ بالحسِّ ، وبقيَ الاحترازُ عنِ الخطأِ في تأديةِ المعنى المرادِ ، والاحترازُ عنِ التعقيدِ المعنويِّ ، فمسَّتِ الحاجةُ إلىٰ عِلمينِ مُفيدَينِ لذلكَ ، فوضعوا علمَ المعاني للأوَّلِ ، وعلمَ البيانِ للثاني ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ : (وما يُحترَزُ بهِ عنِ الأوَّلِ) ؛ أي : عنِ الخطأِ في تأديةِ المعنى المرادِ . (علمُ المعاني ، وما يُحترَزُ بهِ عنِ التعقيدِ المعنويِّ علمُ البيانِ) ، وسمَّوا هـٰذينِ العِلمينِ : علمَ البلاغةِ ؛ لمكانِ مزيدِ اختصاصٍ لهما بالبلاغةِ

---

(١) قوله : (أو يدرك بالحس) : عطف علىٰ قوله : (يُبيَّن) ، والمراد بالحس : الذَّوق الذي هو ضابط معرفة التنافر كما تقدَّم (ص١٠٧) .

(٢) لعل الشارح يقصد : ما ذكره الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٠) ، ووجه السهو : أنَّ مفاده أنَّ كل ما عدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس ، وليس كذلك ، أو لأنه يوهم أن التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة ؛ لأنه قال : (ما عدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس) ؛ أي : وأمَّا هو فلا يدرك بالحس ، وهو محتمل لإدراكه بالعلوم السابقة ؛ فلا يكون محتاجاً لعلم البيان لبيان التعقيد المعنوي مع أننا بصدد بيان الحاجة إليه لذلك . « دسوقي » (١/ ١٤٩) .

(٣) قوله : (مرجع البلاغة) ؛ أي : بعض مرجعها ؛ وهو تمييز الفصيح من غيره . « دسوقي » (١٤٩/١) .

وما يُعرَفُ بِهِ وجوهُ التَّحسينِ علمُ البديعِ .

وكثيرٌ يُسمِّي الجميعَ : علمَ البيانِ ، وبعضُهم يُسمِّي الأوَّلَ : علمَ المعاني ، والأخيرينِ : علمَ البيانِ ، والثلاثةَ : علمَ البديعِ .

وإنْ كانتِ البلاغةُ تتوقَّفُ علىٰ غيرِهما مِنَ العلومِ[1]

ثمَّ احتاجوا لمعرفةِ توابعِ البلاغةِ إلىٰ علمٍ آخرَ ، فوضعوا لذلكَ علمَ البديعِ ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ : (**وما يُعرَفُ بِهِ وجوهُ التَّحسينِ علمُ البديعِ**) .

ولمَّا كانَ هـٰذا المختصَرُ في علمِ البلاغةِ وتوابعِها . . انحصرَ مقصودُهُ في ثلاثةِ فنونٍ .

[تسمياتُ علومِ البلاغةِ]

(**وكثيرٌ**) مِنَ النَّاسِ (**يُسمِّي الجميعَ : علمَ البيانِ ، وبعضُهم يُسمِّي الأوَّلَ : علمَ المعاني ، والأخيرينِ**) ؛ يعني : البيانَ والبديعَ : (**علمَ البيانِ ، والثلاثةَ : علمَ البديعِ**) ، ولا تخفىٰ وجوهُ المناسبةِ[2]

---

(١) أي : لوجود زيادة تعلُّق لهما بالبلاغة ؛ لأنهما لا يبحثان إلا عمَّا يتعلق بالبلاغة ، بخلاف النحو والصرف ؛ فإنَّ المقصود بالذات من النحو البحثُ عن اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وتمييزُ السالم من ضعفِ التأليف والتعقيدِ اللفظي من غيره . . أمرٌ عارضٌ له ، والمقصود بالذات من الصرف البحثُ عن اللفظ من حيث الصحَّة والإعلال ، وتمييزُ الموافق للقياس من المخالف له . . أمرٌ عارضٌ له . « دسوقي » (١/ ١٥٠) .

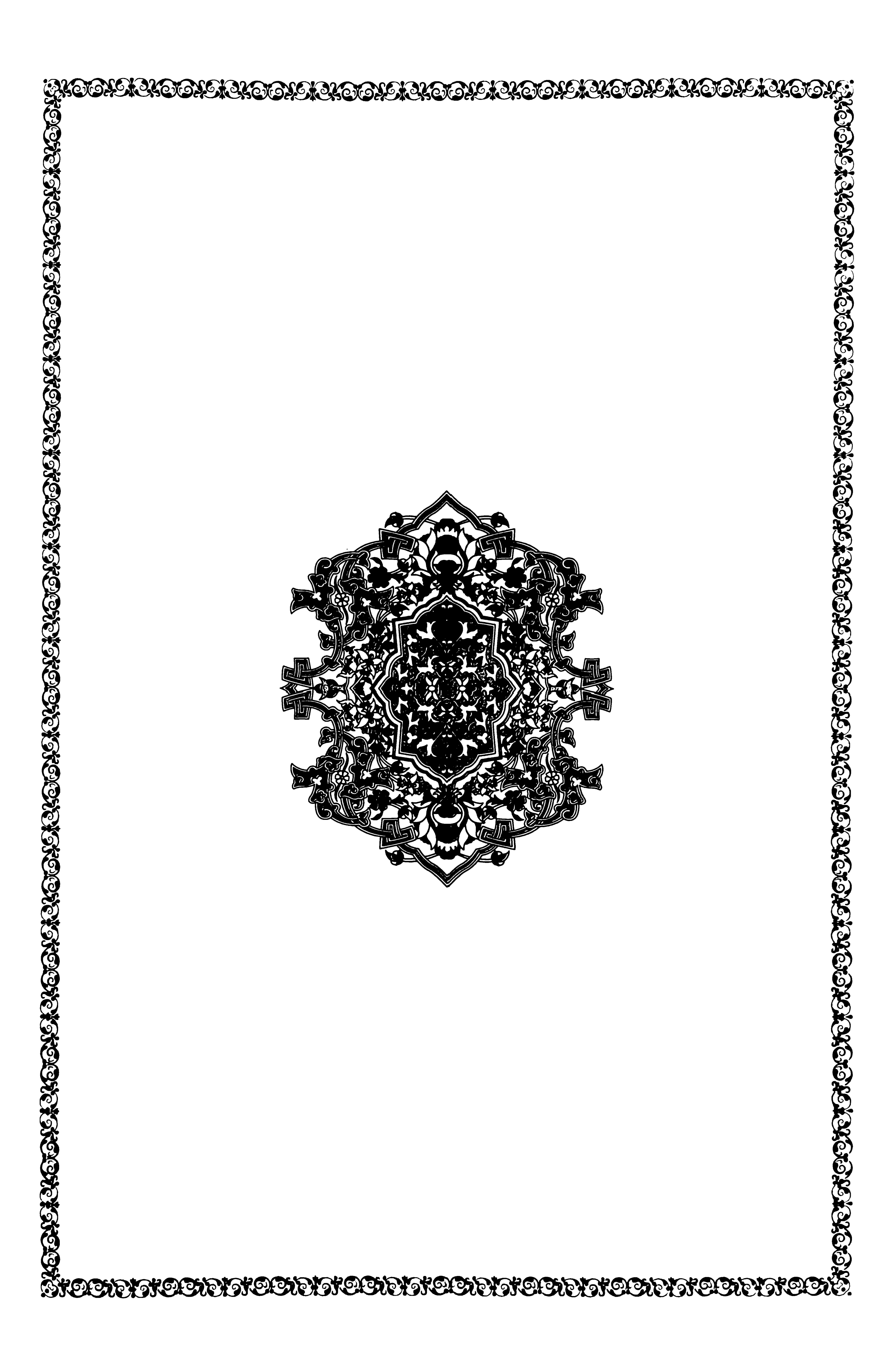
(٢) **أمَّا وجه مناسبة تسمية الأوَّل بعلم المعاني** : فلأنه يُعرَف به المعاني التي يصاغ لها الكلام ؛ وهي خواص التراكيب ، **وأمَّا وجه تسمية الثاني بعلم البيان** : فلأنه يُعرَف به بيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات وخفائها ، **وأمَّا وجه تسمية الثالث بالبديع** : إمَّا لبَداعة ما اشتمل عليه من الوجوه ؛ أي : حُسنِها ، وإمَّا لأنه لمَّا لم يكن له مَدْخل في تأدية المعنى المراد الموضوع له أساسُ الكلام . . صار أمراً مبتدَعاً ؛ أي : زائداً ، **وأمَّا وجه تسمية الجميع بعلم البيان** : فلأنَّ البيان : هو المنطق الفصيح المُعرِب عمَّا في الضمير ، والعلوم الثلاثة لها تعلُّق بالكلام الفصيح المذكور تصحيحاً وتحسيناً ، **وأمَّا على الطريقة الثالثة** : **فوجهُ تسمية الأوَّل بالمعاني** : يُعلَم ممَّا تقدَّم ، **ووجهُ تسمية الأخيرين بالبيان** : تعلُّقهما بالبيان ؛ أي : المنطق=

* * *

= الفصيح ، أو غُلِّب اسم الثاني على الثالث ، وأمَّا وجه تسمية الجميع بالبديع : فلبَداعة مباحثها ؛ أي : حُسنِها ، أو لأنه يُعرَف بها أمورٌ مبتدَعة بالنسبة إلىٰ تأدية أصل المراد الذي يعرفه الخاص والعام ؛ كالخُصوصيات ، والمجاز ، والكناية ، والجناس ، والترصيع ، وغير ذلك . « دسوقي » (١/١٥١) .



الفن الأول
علم المعاني



الفن الأول: علم المعاني

وهو علمٌ يُعرَفُ بهِ أحوالُ اللفظِ العربيِّ

(الفن الأول: علم المعاني)

[سببُ تقديمِ المصنِّفِ علمَ المعاني علىٰ علمِ البيانِ]

قدَّمَهُ علىٰ علمِ البيانِ ؛ لكونِهِ منهُ بمنزلةِ المفردِ مِنَ المركَّبِ[١] ؛ لأنَّ رعايةَ المطابقةِ لمقتضى الحالِ ـ وهو مَرجعُ علمِ المعاني[٢] ـ مُعتبَرةٌ في علمِ البيانِ معَ زيادةِ شيءٍ آخرَ ؛ وهو إيرادُ المعنى الواحدِ في طرقٍ مختلفةٍ[٣]

[تعريفُ علمِ المعاني]

(وهو علمٌ) ؛ أي : ملَكةٌ يُقتدَرُ بها علىٰ إدراكاتٍ جزئيَّةٍ ، ويجوزُ أنْ يريدَ بهِ نفسَ الأصولِ والقواعدِ المعلومةِ ؛ ولاستعمالِهِمُ المعرفةَ في الجزئيَّاتِ قالَ : (يُعرَفُ بهِ أحوالُ اللفظِ العربيِّ) ؛ أي : هو علمٌ يُستنبَطُ منهُ إدراكاتٌ جزئيَّةٌ ؛ هي معرفةُ كلِّ فردٍ فردٍ مِنْ جزئيَّاتِ الأحوالِ المذكورةِ[٤] ؛ بمعنىٰ : أنَّ أيَّ فردٍ يُوجَدُ منها أمكنَنا أنْ نَعرِفَهُ بذلكَ العلمِ .

---

(١) أي : لكون المعاني من البيان . . . إلىٰ آخره .

(٢) الضمير (هو) : راجع للرعاية ، وذُكِّر باعتبار الخبر ، والمرجع هنا : الفائدة والثمرة . « بناني » (١/ ١٢٢) .

(٣) قوله : (المعنى الواحد) ؛ أي : كثبوت الجود لزيد ؛ فإنك تعبِّر عنه تارة بقولك : (زيد سخيٌّ) ، وتارة بقولك : (زيد جبان الكلب) ، وتارة بقولك : (زيد كثير الرماد) ، وتارة بقولك : (زيد هزيل الفصيل) ، وتارة بقولك : (رأيت بحراً يُعطي) والحال أنَّ المرئي زيد . « دسوقي » (١/ ١٥٣) .

(٤) في (أ ، ب) : (فرد) بدل (فرد فرد) ، وقوله : (كل فرد فرد) : هـٰذا الاستعمال شائع في كلام العرب ، يكرِّرون الشيء مرتين إشارةً لاستيعاب جميع أفراده . « دسوقي » (١/ ١٥٥) .

التي بها يُطابِقُ مقتضى الحالِ .

وقولُهُ : (**التي بها يُطابِقُ**) اللفظُ (**مقتضى الحالِ**) . . احترازٌ عنِ الأحوالِ التي ليسَتْ بهـٰذهِ الصفةِ ؛ مثلُ : الإعلالِ والإدغامِ ، والرَّفعِ والنَّصبِ ، وما أشبهَ ذلكَ ممَّا لا بدَّ منهُ في تأديةِ أصلِ المعنىٰ ، وكذا المحسِّناتُ البديعيَّةُ[١] ؛ مِنَ التجنيسِ والترصيعِ ونحوِهما ممَّا يكونُ بعدَ رعايةِ المطابقةِ .

والمرادُ : أنَّهُ علمٌ يُعرَفُ بهِ هـٰذهِ الأحوالُ مِنْ حيثُ إنَّها يُطابِقُ بها اللفظُ مقتضى الحالِ ؛ لظهورِ أنْ ليسَ علمُ المعاني عبارةً عن تصوُّرِ معاني التعريفِ والتنكيرِ ، والتقديمِ والتأخيرِ ، والإثباتِ والحذفِ ، وغيرِ ذلكَ .

وبهـٰذا يخرجُ عنِ التعريفِ علمُ البيانِ ؛ إذ ليسَ البحثُ فيهِ عن أحوالِ اللفظِ مِنْ هـٰذهِ الحيثيَّةِ[٢] .

والمرادُ بأحوالِ اللفظِ : الأمورُ العارضةُ لهُ ؛ مِنَ التقديمِ والتأخيرِ ، والإثباتِ والحذفِ ، وغيرِ ذلكَ .

ومقتضى الحالِ في التحقيقِ : هو الكلامُ الكليُّ المتكيِّفُ بكيفيَّةٍ مخصوصةٍ[٣] ـ علىٰ ما أُشيرَ إليهِ في « المفتاحِ »[٤] ، وصُرِّحَ بهِ في « شرحِهِ »[٥] ـ لا نفسُ الكيفيَّاتِ ؛ مِنَ التقديمِ والتأخيرِ ، والتعريفِ والتنكيرِ ، علىٰ ما هو ظاهرُ عبارةِ « المفتاحِ »

---

(١) أي : إذا لم يقتضِها الحال ، وإلا فلا تخرج من التعريف . « ابن قاسم » (ق ٢٠) .

(٢) يُعرف بعلم البيان أحوالُ اللفظ من حيث كونه حقيقةً أو مجازاً ، ولا يُعرف به أنَّ الحال يقتضي إيرادَ تشبيه أو استعارة ، فلا يكون من علم المعاني . انظر « المطوَّل » (ص ٣٥) .

(٣) في (أ ، و ، ح) : (المكيَّف) بدل (المتكيف) ، والمتكيِّف : المتَّصف بصفة . « دسوقي » (١/١٥٧) .

(٤) في تعريف علم المعاني (ص ١٦١) .

(٥) قال السكاكي (ص ١٦٨) : (وارتفاعُ شأن الكلام في الحسن والقبول ، وانحطاطُه في ذلك . . بحسب مصادفة المقام لما يليق به ، وهو الذي نسمِّيه : مقتضى الحال) ، وذكر العلامة محمود بن مسعود الشيرازي في شرح هـٰذا الكلام : أنَّ المراد بما يليق به : الكلام الذي يليق بذلك المقام ، والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال . انظر « مفتاح المفتاح » (ق ٤٢) .

وينحصرُ في ثمانيةِ أبوابٍ : أحوالُ الإسنادِ الخبريِّ ، وأحوالُ المسندِ إليهِ ، وأحـوالُ المسنـدِ ، وأحـوالُ متعلِّقـاتِ الفعـلِ ، والقصـرُ ، والإنشـاءُ ، والفصـلُ والوصلُ ، والإيجازُ والإطنابُ والمساواةُ .

وغيرِه[1] ، وإلا لَمَا صحَّ القولُ بأنَّها أحوالٌ بها يُطابِقُ اللفظُ مقتضى الحالِ ؛ لأنَّها عينُ مقتضى الحالِ ، وقد حقَّقْنا ذلكَ في « الشَّرحِ »[2]

وأحوالُ الإسنادِ أيضاً مِنْ أحوالِ اللفظِ ؛ باعتبارِ أنَّ التأكيدَ وتركَهُ مثلاً . . مِنَ الاعتباراتِ الراجعةِ إلىٰ نفسِ الجملةِ .

وتخصيصُ اللفظِ بـ (العربيِّ) مجرَّدُ اصطلاحٍ ؛ لأنَّ الصناعةَ إنَّما وُضِعَتْ لذلكَ[3]

[أبوابُ علمِ المعاني]

(**وينحصرُ**) المقصودُ مِنْ علمِ المعاني (**في ثمانيةِ أبوابٍ**) انحصارَ الكلِّ في الأجزاءِ ، لا الكليِّ في الجزئيَّاتِ[4] : (**أحوالُ الإسنادِ الخبريِّ ، وأحوالُ المسندِ إليهِ ، وأحوالُ المسندِ ، وأحوالُ متعلِّقاتِ الفعلِ ، والقصرُ ، والإنشاءُ ، والفصلُ والوصلُ ، والإيجازُ والإطنابُ والمساواةُ**)[5]

---

(١) كقوله مثلاً في « المفتاح » (ص ٢٥٣) : (وأمَّا الحالة المقتضية للتأكيد . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّ ظاهره أنَّ مقتضى الحال نفسُ تلك الكيفيَّات . « دسوقي » (١/ ١٥٨) .

(٢) انظر « المطوَّل » (ص ٣٥) ، وحاصل المراد : أنَّ الحال هو الإنكار مثلاً ، ومقتضاه هو الكلام الكلي المؤكَّد ، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص . « دسوقي » (١/ ١٥٧) .

(٣) أي : لأنَّ القواعد المسمَّاة بهـٰذا العلم إنما أُسِّست للبحث عن أحوال اللفظ العربي ؛ لأنَّ المقصود معرفة أسرار القرآن ، وهو عربي ، وكونُ الصناعة وُضعت لذلك لا ينافي جريانَها في كل لغة . « دسوقي » (١/ ١٥٩) .

(٤) وإلا لصدقَ المقصودُ علىٰ كل باب ، وهو لا يصح ؛ لأنَّ كل باب بعضُ المقصود . « دسوقي » (١/ ١٦٢) .

(٥) في (ب ، ج ، هـ ، ح) جاءت الأبواب المذكورة معدودة دون حرف العطف .

لأنَّ الكـلامَ : إمَّـا خبـرٌ ، أو إنشـاءٌ ؛ لأنَّـهُ إنْ كـانَ لنسبتِـهِ خـارجٌ تطـابقُـهُ أو لا تطابقُهُ . . فخبرٌ ، وإلا فإنشاءٌ ،

[وجهُ انحصارِ علمِ المعاني في هٰذهِ الأبوابِ]

وإنَّما انحصرَ فيها ؛ (**لأنَّ الكلامَ : إمَّا خبرٌ ، أو إنشاءٌ ؛ لأنَّهُ**) لا محالةَ يشتملُ علىٰ نسبةٍ تامَّةٍ بينَ الطرفينِ قائمةٍ بنفسِ المتكلِّمِ ؛ وهي تعلُّقُ أحدِ الشيئينِ بالآخرِ بحيثُ يصحُّ السكوتُ عليهِ[1] ؛ سواءٌ كانَ إيجاباً أو سلباً أو غيرَهما ممَّا في الإنشائيَّاتِ[2] ، وتفسيرُها بإيقاعِ المحكومِ بهِ على المحكومِ عليهِ أو سلبِهِ عنهُ . . خطأٌ في هٰذا المقامِ ؛ لأنَّهُ لا يشملُ النسبةَ في الكلامِ الإنشائيِّ ، فلا يصحُّ التقسيمُ .

فالكلامُ : (**إنْ كانَ لنسبتِهِ خارجٌ**) في أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ ؛ أي : يكونُ بينَ الطرفينِ في الخارجِ نسبةٌ ثبوتيَّةٌ أو سلبيَّةٌ[3] (**تطابقُهُ**) ؛ أي : تطابقُ تلكَ النسبةُ ذلكَ الخارجَ ؛ بأنْ تكونا ثبوتيَّتينِ أو سلبيَّتينِ[4] ، (**أو لا تطابقُهُ**) ؛ بأنْ تكونَ النسبةُ المفهومةُ مِنَ الكلامِ ثبوتيَّةً ، والتي بينَهما في الخارجِ والواقعِ سلبيَّةً ، أو بالعكسِ . . (**فخبرٌ**) ؛ أي : فالكلامُ خبرٌ ، (**وإلا**) ؛ أي : وإنْ لم يكنْ لنسبتِهِ خارجٌ كذلكَ . . (**فإنشاءٌ**) .

وتحقيقُ ذلكَ : أنَّ الكلامَ : إمَّا أنْ تكونَ نسبتُهُ بحيثُ تحصلُ مِنَ اللفظِ ويكونُ اللفظُ موجِداً لها ، مِنْ غيرِ قصدٍ إلىٰ كونِهِ دالاً علىٰ نسبةٍ حاصلةٍ في الواقعِ بينَ الشيئينِ ؛ وهو الإنشاءُ ، أو تكونَ نسبتُهُ بحيثُ يُقصدُ أنَّ لها نسبةً خارجيَّةً مطابقةً أو لا مطابقةً ؛ وهو الخبرُ ؛ لأنَّ النسبةَ المفهومةَ مِنَ الكلامِ الحاصلةَ في الذِّهنِ . . لا بدَّ

---

(١) قوله : (عليه) ؛ أي : التعلُّق . « دسوقي » (١/ ١٦٤) .

(٢) في (ح ، ي) : (كما) بدل (مما) .

(٣) الخارج هنا : الواقع ونفس الأمر . « ابن قاسم » (ق٢٢) .

(٤) في (و ، ز ، ح ، ي) : (يكونا ثبوتيين أو سلبيين) بدل (تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين) ، وكتب بالوجهين في (هـ) .

والخبرُ : لا بدَّ لهُ مِنْ مسندٍ إليهِ ومسندٍ وإسنادٍ ، والمسندُ قد يكونُ لهُ متعلِّقاتٌ إذا كانَ فعلاً أو في معناهُ ، وكلٌّ مِنَ الإسنادِ والتعلُّقِ : إمَّا بقصرٍ ، أو بغيرِ قصرٍ ، وكلُّ جملةٍ قُرِنَتْ بأخرىٰ : إمَّا معطوفةٌ عليها ، أو غيرُ معطوفةٍ ، والكلامُ البليغُ : إمَّا زائدٌ علىٰ أصلِ المرادِ لفائدةٍ ، . . . .

وأنْ تكونَ بينَ الشيئينِ[1] ، ومعَ قطعِ النظرِ عنِ الذِّهنِ لا بدَّ وأنْ يكونَ بينَ هـٰذينِ الشيئينِ في الواقعِ نسبةٌ ثبوتيَّةٌ[2] ؛ بأنْ يكونَ هـٰذا ذاكَ[3] ، أو سلبيَّةٌ ؛ بألا يكونَ هـٰذا ذاكَ[4] ؛ فإنَّ القيامَ حاصلٌ لزيدٍ قطعاً ؛ سواءٌ قلنا : إنَّ النسبةَ مِنَ الأمورِ الخارجيَّةِ أو ليسَتْ منها[5] ، وهـٰذا معنىٰ وجودِ النسبةِ الخارجيَّةِ[6]

(والخبرُ : لا بدَّ لهُ مِنْ مسندٍ إليهِ ومسندٍ وإسنادٍ ، والمسندُ قد يكونُ لهُ متعلِّقاتٌ إذا كانَ فعلاً أو في معناهُ) ؛ كالمصدرِ ، واسمِ الفاعلِ والمفعولِ ، وما أشبهَ ذلكَ ، ولا وجهَ لتخصيصِ هـٰذا الكلامِ بالخبرِ[7]

(وكلٌّ مِنَ الإسنادِ والتعلُّقِ : إمَّا بقصرٍ ، أو بغيرِ قصرٍ ، وكلُّ جملةٍ قُرِنَتْ بأخرىٰ : إمَّا معطوفةٌ عليها ، أو غيرُ معطوفةٍ ، والكلامُ البليغُ : إمَّا زائدٌ علىٰ أصلِ المرادِ لفائدةٍ) : احترزَ بهِ عنِ التطويلِ[8] ، علىٰ أنَّهُ لا حاجةَ إليهِ بعدَ تقييدِ الكلامِ

---

(١) في (أ ، د ، و ، ح) : (أن تكون) بدل (وأن تكون) ، والواو في (وأن) زائدة . « دسوقي » (١/١٦٧) .

(٢) في (أ) : (أن يكون) بدل (وأن يكون) .

(٣) كما في (زيد قائم) ؛ فإنَّ المراد من القائم نفسُ زيد . « دسوقي » (١/١٦٨) .

(٤) في (ي) زيادة : (ألا ترىٰ أنك إذا قلت : زيد قائم) .

(٥) أي : سواء قلنا : إنَّ النسبة الخارجية لها وجود خارج الأعيان كما عند الحكماء ، أو هي من الأمور الاعتبارية كما عند أهل السنة . « بناني » (١/١٣٤) .

(٦) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين مع قطع النظر عن الذهن . « دسوقي » (١/١٦٩) .

(٧) فكان على المصنِّف أن يقول : (وكلٌّ من الخبر والإنشاء لا بدَّ له من مسند إليه . . .) إلىٰ آخره . « دسوقي » (١/١٧٠) .

(٨) أي : احترز بقوله : (لفائدة) عن التطويل .

أو غيرُ زائدٍ .

تنبيهٌ

صدقُ الخبرِ : مطابقتُهُ للواقعِ ، وكذبُهُ عدمُها .

بـ (البليغِ) ، (أو غيرُ زائدٍ) .

هـٰذا كلُّهُ ظاهرٌ ، لـٰكنْ لا طائلَ تحتَهُ ؛ لأنَّ جميعَ ما ذكرَهُ ؛ مِنَ القصرِ ، والفصلِ والوصلِ ، والإيجازِ ومقابلَيهِ . . إنَّما هي مِنْ أحوالِ الجملةِ أوِ المسندِ إليهِ أوِ المسندِ ؛ مثلُ : التأكيدِ ، والتقديمِ والتأخيرِ ، وغيرِ ذلكَ ، فالواجبُ في هـٰذا المقامِ بيانُ سببِ إفرادِها وجعلِها أبواباً برأسِها[1] ، وقد لخَّصْنا ذلكَ في « الشَّرحِ »[2]

(تنبيهٌ)

علىٰ تفسيرِ الصِّدقِ والكذبِ الذي قد سبقَ إشارةٌ ما إليهِ في قولِهِ : (تطابقُهُ أو لا تطابقُهُ)

اختلفَ القائلونَ بانحصارِ الخبرِ في الصِّدقِ والكذبِ في تفسيرِهما :

فقيلَ : (صدقُ الخبرِ : مطابقتُهُ) ؛ أي : مطابقةُ حكمِهِ (للواقعِ) : وهو الخارجُ الذي يكونُ لنسبةِ الكلامِ الخبريِّ[3] ، (وكذبُهُ) ؛ أي : كذبُ الخبرِ : (عدمُها) ؛ أي : عدمُ مطابقتِهِ للواقعِ ؛ يعني : أنَّ الشيئينِ اللَّذينِ أُوقعَ بينَهما نسبةٌ في الخبرِ . . لا بدَّ وأنْ يكونَ بينَهما نسبةٌ في الواقعِ ؛ أي : معَ قطعِ النظرِ عمَّا في الذِّهنِ وعمَّا يدلُّ عليهِ الكلامُ ، فمطابقةُ تلكَ النسبةِ المفهومةِ مِنَ الكلامِ للنسبةِ التي في الخارجِ ؛ بأنْ تكونا ثبوتيَّتينِ أو سلبيَّتينِ . . صدقٌ ، وعدمُها ؛ بأنْ تكونَ إحداهما

---

(١) الضمائر راجعة إلىٰ ما ذُكر ؛ من القصر ، والفصل والوصل ، والإيجاز والإطناب والمساواة .

(٢) انظر « المطوّل » (ص ٣٧ ـ ٣٨) .

(٣) المراد بالواقع هنا : النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في الواقع ونفس الأمر بقطع النظر عن الكلام ، وليس المراد به : نفس الأمر ، والحاصل : أنَّ صدق الخبر مطابقة نسبته الكلاميَّة للنسبة الخارجيَّة . « دسوقي » (١/ ١٧٥) .

وقيلَ : مطابقتُهُ لاعتقادِ المخبِرِ ولو خطأً وعدمُها ، بدليلِ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ .

ورُدَّ : بأنَّ المعنىٰ : لكاذبونَ في الشهادةِ ، . . . .

ثبوتيَّةً والأخرىٰ سلبيَّةً . . كذبٌ .

(وقيلَ)[1] : صدقُ الخبرِ : (مطابقتُهُ لاعتقادِ المخبِرِ ولو) كانَ ذلكَ الاعتقادُ (خطأً) غيرَ مطابقٍ للواقعِ ، (و) كذبُ الخبرِ : (عدمُها) ؛ أي : عدمُ مطابقتِهِ لاعتقادِ المخبِرِ ولو كانَ خطأً ؛ فقولُ القائلِ : (السَّماءُ تحتَنا) مُعتقِداً ذلكَ . . صدقٌ ، وقولُهُ : (السَّماءُ فوقَنا) غيرَ معتقِدٍ . . كذبٌ .

والمرادُ بالاعتقادِ : الحكمُ الذِّهنيُّ الجازمُ أوِ الراجحُ ، فيعمُّ العلمَ والظنَّ .

وهٰذا يُشكِلُ بخبرِ الشاكِّ[2] ؛ لعدمِ الاعتقادِ فيهِ ، فيلزمُ الواسطةُ[3] ، ولا يتحقَّقُ الانحصارُ ، اللَّهمَّ إلا أنْ يقالَ : إنَّهُ كاذبٌ[4] ؛ لأنَّهُ إذا انتفى الاعتقادُ صدقَ عدمُ مطابقةِ الاعتقادِ ، والكلامُ في أنَّ المشكوكَ خبرٌ أو ليسَ بخبرٍ . . مذكورٌ في « الشَّرحِ » ، فليُطالَعْ ثَمَّةَ[5] .

(بدليلِ) قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ (إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ) ﴾ [المنافقون : ١] ؛ فإنَّهُ تعالىٰ جعلَهم كاذبينَ في قولِهم : (إنَّكَ لرسولُ اللهِ) ؛ لعدمِ مطابقتِهِ لاعتقادِهم وإنْ كانَ مطابقاً للواقعِ .

(ورُدَّ) هٰذا الاستدلالُ : (بأنَّ المعنىٰ : لكاذبونَ في الشهادةِ) ، وفي ادِّعائِهِمُ

---

(١) قائله : النظَّام كما في « المطوَّل » (ص٣٩) .

(٢) قوله : (وهٰذا) ؛ أي : تفسير الصدق والكذب المحكيُّ عن النظَّام . « دسوقي » (١/١٧٧) .

(٣) والنظَّام لا يقول بالواسطة ، بل يقول بحصر الخبر في الصادق والكاذب . « بناني » (١/١٤٠) .

(٤) قوله : (إنه) ؛ أي : خبر الشاك .

(٥) انظر « المطوَّل » (ص٣٩) .

أو تسميتِها ، أوِ المشهودِ بهِ في زعمِهم .

الجاحظُ : مطابقتُهُ معَ الاعتقادِ ، وعدمُها معَهُ ،

المواطأةَ[١] ، فالتكذيبُ راجعٌ إلى الشهادةِ باعتبارِ تضمُّنِها خبراً كاذباً غيرَ مطابِقٍ للواقعِ ؛ وهو أنَّ هـٰذهِ الشهادةَ مِنْ صميمِ القلبِ وخُلوصِ الاعتقادِ[٢] ؛ بشهادةِ (إنَّ) واللامِ والجملةِ الاسميَّةِ[٣]

(أوِ) المعنىٰ : إنَّهم لكاذبونَ في (**تسميتِها**) ؛ أي : في تسميةِ هـٰذا الإخبارِ شهادةً ؛ لأنَّ الشهادةَ ما يكونُ علىٰ وَفْقِ الاعتقادِ ، فقولُهُ : (تسميتِها) مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ الثاني ، والأوَّلُ محذوفٌ .

(أوِ) المعنىٰ : إنَّهم لكاذبونَ في (**المشهودِ بهِ**) ؛ أعني : قولَهم : (إنَّكَ لرسولُ اللهِ) ، لـٰكنْ لا في الواقعِ ، بل (**في زعمِهِمُ**) الفاسدِ واعتقادِهِمُ الباطلِ ؛ لأنَّهم يعتقدونَ أنَّهُ غيرُ مطابِقٍ للواقعِ ، فيكونُ كاذباً باعتقادِهم وإنْ كانَ صادقاً في نفسِ الأمرِ ، فكأنَّهُ قيلَ : إنَّهم يزعمونَ أنَّهم كاذبونَ في هـٰذا الخبرِ الصادقِ ؛ وحينَئذٍ : لا يكونُ الكذبُ إلا بمعنىٰ عدمِ المطابقةِ للواقعِ[٤] ، فليُتأمَّلْ ؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّ هـٰذا اعترافٌ بكونِ الصِّدقِ والكذبِ راجعينِ إلى الاعتقادِ[٥]

(**الجاحظُ**) أنكرَ انحصارَ الخبرِ في الصِّدقِ والكذبِ ، وأثبتَ الواسطةَ ، وزعمَ : أنَّ صدقَ الخبرِ : (**مطابقتُهُ**) للواقعِ (**معَ الاعتقادِ**) بأنَّهُ مطابقٌ ، (و) كذبَ الخبرِ : (**عدمُها**) ؛ أي : عدمُ مطابقتِهِ للواقعِ (**معَهُ**) ؛ أي : معَ اعتقادِ أنَّهُ غيرُ مطابِقٍ ،

---

(١) المواطأة : الموافقة . انظر « تاج العروس » (و ط أ) .

(٢) صميم الشيء : خالصه . انظر « تاج العروس » (ص م م) .

(٣) لأنَّ تأكيد الشيء يدل على اعتقاده . « بناني » (١/ ١٤٢) .

(٤) أي : بحسب زعمهم واعتقادهم . « دسوقي » (١/ ١٨١) .

(٥) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : قول المصنف : (في زعمهم) ، وسببُ التوهُّم : أنَّ قوله المذكور يوهم أنَّ الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم ، وحاصل الجواب : أنَّ المراد : ذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم ، وغير مطابق للواقع بحسب زعمهم . « دسوقي » (١/ ١٨١) .

وغيرُهما ليسَ بصدقٍ ولا كذبٍ ، بدليلِ : ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴾ ، ولا شكَّ أنَّ المرادَ بالثاني : غيرُ الكذبِ ؛ لأنَّهُ قَسيمُهُ ، وغيرُ الصِّدقِ ؛ لأنَّهم لم يعتقدوهُ .

(وغيرُهما) ؛ أي : غيرُ هـٰذينِ القسمينِ ؛ وهي أربعةٌ[1] ؛ أعني : المطابقةَ معَ اعتقادِ عدمِ المطابقةِ ، أو بدونِ الاعتقادِ أصلاً ، وعدمَ المطابقةِ معَ اعتقادِ المطابقةِ ، أو بدونِ الاعتقادِ أصلاً . . (ليسَ بصدقٍ ولا كذبٍ) .

فكلٌّ مِنَ الصِّدقِ والكذبِ بتفسيرِهِ أخصُّ منهُ بالتفسيرينِ السابقينِ[2] ؛ لأنَّهُ اعتبرَ في الصِّدقِ مطابقةَ الواقعِ والاعتقادِ جميعاً[3] ، وفي الكذبِ عدمَ مطابقتِهما جميعاً ؛ بناءً علىٰ أنَّ اعتقادَ المطابقةِ يستلزمُ مطابقةَ الاعتقادِ ضرورةَ توافقِ الواقعِ والاعتقادِ حينَئذٍ ، وكذا اعتقادُ عدمِ المطابقةِ يستلزمُ عدمَ مطابقةِ الاعتقادِ ، وقد اقتُصِرَ في التفسيرينِ السابقينِ علىٰ أحدِهما .

(بدليلِ : ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴾ [سبأ : ٨]) ؛ لأنَّ الكفَّارَ حصروا إخبارَ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ بالحشرِ والنَّشرِ ؛ علىٰ ما يدلُّ عليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ : ٧] . . في الافتراءِ والإخبارِ حالَ الجِنَّةِ علىٰ سبيلِ منعِ الخُلُوِّ ، (ولا شكَّ أنَّ المرادَ بالثاني)[4] ؛ أي : الإخبارِ حالَ الجِنَّةِ ، لا قولِهِ : ﴿ أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴾[5] ، علىٰ ما سبقَ إلىٰ بعضِ الأوهامِ[6] . . (غيرُ الكذبِ ؛ لأنَّهُ قَسيمُهُ) ؛ أي : لأنَّ الثانيَ قَسيمُ الكذبِ ؛ إذِ المعنىٰ : أكذبَ أم أخبرَ حالَ الجِنَّةِ ؟ وقَسيمُ الشيءِ يجبُ أنْ يكونَ غيرَهُ ، (وغيرُ الصِّدقِ ؛ لأنَّهم لم يعتقدوهُ) ؛ أي : لأنَّ الكفَّارَ لم

---

(١) قوله : (وهي) ؛ أي : الغير ، وأنَّث الضمير مراعاةً للخبر . « دسوقي » (١/ ١٨٤) .
(٢) قوله : (بتفسيره) ؛ أي : الجاحظ ، وقوله : (بالتفسيرين) ؛ أي : تفسير الجمهور ، وتفسير النظَّام .
(٣) قوله : (لأنه) ؛ أي : الجاحظ .
(٤) في (أ ، ب) من نسخ « التلخيص » : (لأن المراد) بدل (ولا شك أن المراد) ، وفي (د) : (والمراد) .
(٥) لأنه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب . « ابن قاسم » (ق ٢٦) .
(٦) صاحب الوهم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ٢٤) .

وَرُدَّ : بأنَّ المعنىٰ : أم لم يَفْتَرِ ، فعُبِّرَ عنهُ بالجِنَّةِ ؛ لأنَّ المجنونَ لا افتراءَ لهُ .

يعتقدوا صدقَهُ ، فلا يريدونَ في هـٰذا المقامِ الصِّدقَ الذي هو بمراحلَ عنِ اعتقادِهم ، ولو قالَ : (لأنَّهمُ اعتقدوا عدمَ صدقِهِ) لكانَ أظهرَ ، فمرادُهم بكونِهِ خبراً حالَ الجِنَّةِ : غيرُ الصِّدقِ وغيرُ الكذبِ ، وهم عقلاءُ مِنْ أهلِ اللِّسانِ عارفونَ باللغةِ ، فيجبُ أنْ يكونَ مِنَ الخبرِ ما ليسَ بصادقٍ ولا كاذبٍ ؛ حتىٰ يكونَ هـٰذا منهُ بزعمِهِم[1]

وعلىٰ هـٰذا : لا يتوجَّهُ ما قيلَ : إنَّهُ لا يلزمُ مِنْ عدمِ اعتقادِ الصِّدقِ عدمُ الصِّدقِ[2] ؛ لأنَّهُ لم يجعلْهُ دليلاً علىٰ عدمِ الصِّدقِ[3] ، بل علىٰ عدمِ إرادةِ الصِّدقِ ، فليُتأمَّلْ .

(ورُدَّ) هـٰذا الاستدلالُ : (بأنَّ المعنىٰ) ؛ أي : معنىٰ (أم بهِ جِنَّةٌ) : (أم لم يَفْتَرِ ، فعُبِّرَ عنهُ) ؛ أي : عن عدمِ الافتراءِ (بالجِنَّةِ ؛ لأنَّ المجنونَ لا افتراءَ لهُ) ؛ لأنَّهُ الكذبُ عن عمدٍ ، ولا عمدَ للمجنونِ ، فالثاني ليسَ قَسيماً للكذبِ[4] ، بل لِمَا هو أخصُّ منهُ ؛ أعني : الافتراءَ ، فيكونُ حصراً للخبرِ الكاذبِ بزعمِهِم في نوعيهِ ؛ أعني : الكذبَ عن عمدٍ ، والكذبَ لا عن عمدٍ .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : الإخبار حالَ الجنَّة . « دسوقي » (١/ ١٨٨) .
(٢) صاحب القيل : هو الخلخالي ، وهو بذلك يعترض على القزويني . انظر « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص ٧٩) .
(٣) قوله : (لأنه) ؛ أي : لأنَّ القزويني .
(٤) قوله : (فالثاني) ؛ أي : الإخبار حالَ الجنَّة . « دسوقي » (١/ ١٨٩) .

أحوال الإسناد الخبري

لا شكَّ أنَّ قصدَ المُخبِرِ بخبرِهِ إفادةُ المخاطَبِ :

(أحوال الإسناد الخبري)

[تعريفُ الإسنادِ الخبريِّ]

وهو ضمُّ كلمةٍ أو ما يجري مجراها إلىٰ أخرىٰ[١] ، بحيثُ يُفيدُ الحكمَ بأنَّ مفهومَ إحداهما ثابتٌ لمفهومِ الأخرىٰ أو منفيٌّ عنهُ .

[سببُ تقديمِ بحثِ الخبرِ ، وبحثِ أحوالِ الإسنادِ]

وإنَّما قدَّمَ بحثَ الخبرِ ؛ لعظمِ شأنِهِ وكثرةِ مباحثِهِ[٢] ، ثمَّ قدَّمَ أحوالَ الإسنادِ علىٰ أحوالِ المسندِ إليهِ والمسندِ معَ تأخُّرِ النسبةِ عنِ الطرفينِ ؛ لأنَّ البحثَ في علمِ المعاني إنَّما هو عن أحوالِ اللفظِ الموصوفِ بكونِهِ مسنداً إليهِ أو مسنداً ، وهـٰذا الوصفُ إنَّما يتحقَّقُ بعدَ تحقُّقِ الإسنادِ ، والمتقدِّمُ على النسبةِ إنَّما هو ذاتُ الطرفينِ ، ولا بحثَ لنا عنها .

[قصدُ المخبِرِ بخبرِهِ]

(**لا شكَّ أنَّ قصدَ المُخبِرِ**) ؛ أي : مَنْ يكونُ بصددِ الإخبارِ والإعلامِ ، وإلا فالجملةُ الخبريَّةُ كثيراً ما تُورَدُ لأغراضٍ أُخَرَ غيرِ إفادةِ الحُكمِ أو لازمِهِ ؛ مثلُ : التحسُّرِ والتحزُّنِ في قولِهِ تعالىٰ حكايةً عنِ امرأةِ عمرانَ : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ [آل عمران : ٣٦] ، وما أشبهَ ذلكَ[٣] ، (**بخبرِهِ**) : متعلِّقٌ بـ (قَصْدَ) . . (**إفادةُ المخاطَبِ**) : خبرُ

---

(١) قوله : (ما يجري مجراها) : كالجملة الحالَّة محلَّ مفرد ؛ نحو : زيد قائم أبوه ، والمركَّبات الإضافية والتقييدية . « دسوقي » (١/ ١٩١) .

(٢) قوله : (لعظم شأنه) ؛ أي : شرعاً ؛ فالاعتقاديات كلها أخبار ، ولغةً ؛ فإنَّ أكثر المحاورات أخبار . « دسوقي » (١/ ١٩٢) .

(٣) قوله : (وما أشبه ذلك) ؛ أي : من أمثلة التحسر . « بناني » (١/ ١٥٠) .

إمَّا الحُكمَ ، أو كونَهُ عالماً بهِ ، ويُسمَّى الأوَّلُ : فائدةَ الخبرِ ، والثاني : لازمَها .

(أنَّ) ، (**إمَّا الحُكمَ**) : مفعولُ الإفادةِ ، (**أو كونَهُ**) ؛ أي : كونَ المخبِرِ (**عالماً بهِ**) ؛ أي : بالحُكمِ .

والمرادُ بالحُكمِ هنا : وقوعُ النسبةِ ، أو لا وقوعُها .

وكونُهُ مقصوداً للمخبِرِ بخبرِهِ لا يستلزمُ تحقُّقَهُ في الواقعِ[1] ، وهـٰذا مرادُ مَنْ قالَ : (إنَّ الخبرَ لا يدلُّ علىٰ ثبوتِ المعنىٰ أوِ انتفائِهِ)[2] ، **وإلا فلا يخفىٰ** : أنَّ مدلولَ قولِنا : (زيدٌ قائمٌ) ومفهومَهُ . . أنَّ القيامَ ثابتٌ لزيدٍ ، وعدمُ ثبوتِهِ لهُ احتمالٌ عقليٌّ لا مدلولٌ ولا مفهومٌ للفظِ[3] ، فليُفهَمْ .

(**ويُسمَّى الأوَّلُ**) ؛ أي : الحكمُ الذي يُقصَدُ بالخبرِ إفادتُهُ : (**فائدةَ الخبرِ ، والثاني**) ؛ أي : كونُ المخبِرِ عالماً بهِ : (**لازمَها**) ؛ أي : لازمَ فائدةِ الخبرِ ؛ **لأنَّهُ كلُّ ما أفادَ الحكمَ أفادَ أنَّهُ عالمٌ بهِ**[4] ، وليسَ كلُّ ما أفادَ أنَّهُ عالمٌ بالحكمِ أفادَ نفسَ الحكمِ ؛ لجوازِ أنْ يكونَ الحكمُ معلوماً قبلَ الإخبارِ ؛ كما في قولِنا لمَنْ حفظَ التوراةَ : (قد حفظتَ التوراةَ) ، وتسميةُ مثلِ هـٰذا الحكمِ فائدةَ الخبرِ . . بناءٌ علىٰ أنَّهُ مِنْ شأنِهِ أنْ يُقصَدَ بالخبرِ ويُستفادَ منهُ[5]

---

(١) لأنَّ دلالة الألفاظ علىٰ معانيها وضعيّة يجوز تخلُّفها ، وليست عقليّة . « دسوقي » (١/ ١٩٥).

(٢) لجواز أن يكون الخبر كذباً . « دسوقي » (١/ ١٩٥) .

(٣) قوله : (احتمال عقلي) : نشأ هـٰذا الاحتمال من كون دلالة الخبر وضعيّة يجوز فيها تخلُّف المدلول عن الدالِّ . « دسوقي » (١/ ١٩٥ـ ١٩٦) .

(٤) قوله : (لأنه . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأن الحال والشأن : كل خبر أفاد المخاطَبَ الحكمَ أفاد أن المخبِر عالم بالحكم ، وهـٰذا توجيه العلامة الدسوقي في « حاشيته » (١/ ١٩٦) ، وفي كثير من النسخ : كُتبت (كلما) موصولة في هـٰذا الموضع والذي بعده ، وهي محتملة أيضاً .

(٥) قوله : (وتسمية . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : حيث قيل : (لازم فائدة الخبر) ، وقوله : (مثل هـٰذا الحكم) ؛ أي : مثل الحكم بحفظ المخاطب التوارة ، وهـٰذا جواب عمَّا يقال : ما كان معلوماً للمخاطب . . لم يُستفد من الخبر ولم يُقصد به ، فكيف يُسمَّىٰ فائدة ؟! والجواب : أن المراد بالفائدة : ما شأنه أن يستفاد من الخبر ، لا ما يستفاد منه بالفعل . « دسوقي » (١/ ١٩٧).

وقد يُنزَّلُ العالمُ بهما منزلةَ الجاهلِ ؛ لعدمِ جَرْيِهِ علىٰ مُوجَبِ العلمِ .
فينبغي أنْ يقتصرَ

والمرادُ بكونِهِ عالماً بالحكم : حصولُ صورةِ الحكمِ في ذهنِهِ ، وها هنا أبحاثٌ شريفةٌ سمَحْنا بها في « الشَّرحِ »[1]

[تنزيلُ العالمِ بفائدةِ الخبرِ ولازمِها منزلةَ الجاهلِ]

(وقد يُنزَّلُ) المخاطَبُ (العالمُ بهما) ؛ أي : بفائدةِ الخبرِ ولازمِها (منزلةَ الجاهلِ) ، فيُلقىٰ إليهِ الخبرُ وإنْ كانَ عالماً بالفائدتينِ ؛ (لعدمِ جَرْيِهِ علىٰ مُوجَبِ العلمِ) ؛ فإنَّ مَنْ لا يجري علىٰ مقتضىٰ علمِهِ هو والجاهلُ سواءٌ ؛ كما يقالُ للعالمِ التاركِ للصلاةِ : الصلاةُ واجبةٌ .

وتنزيلُ العالمِ بالشيءِ منزلةَ الجاهلِ بهِ لاعتباراتٍ خَطابيَّةٍ[2] . . كثيرٌ في الكلامِ ؛ منهُ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٠٢] [3] ، بل تنزيلُ وجودِ الشيءِ منزلةَ عدمِهِ كثيرٌ ؛ منهُ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ [الأنفال : ١٧] .

[مراعاةُ المُخبِرِ حالَ المخاطَبِ]

(فينبغي) ؛ أي : إذا كانَ قصدُ المُخبِرِ بخبرِهِ إفادةَ المخاطَبِ . . ينبغي (أنْ يقتصرَ

---

(١) انظر « المطوَّل » (ص٤٥ـ٤٦) .

(٢) قوله : (خطابية) ؛ أي : إقناعية تفيد ظن غير المخاطَب بأنَّ المخاطَب غير عالم . « بناني » (١/ ١٥٤) .

(٣) محلُّ الشاهد من الآية : قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ ؛ فإنَّ العلم الواقع بعد (لو) منفيٌّ بمقتضاها ، وقد أثبت العلم لهم في صدر الآية ، وهـٰذا تنافٍ ، والجواب : أنهم لمَّا لم يعملوا بمقتضى العلم نُزِّل منزلة عدمه ، فصاروا بمنزلة الجاهلين ، فإثبات العلم لهم أوَّلاً هو الموافق للواقع ، ونفيه عنهم ثانياً ؛ لتنزيلهم منزلة الجاهلين ، والمقصود من الآية : التنظير ؛ لأنها ليست من قبيل تنزيل العالم بإحدى الفائدتين منزلة الجاهل ؛ لأنَّ اليهود غير مخاطَبين بالآية . « دسوقي » (١/ ٢٠١) .

مِنَ التركيبِ علىٰ قدرِ الحاجةِ ؛ فإنْ كانَ خاليَ الذِّهنِ مِنَ الحكمِ والتردُّدِ فيهِ . . استُغنِيَ عن مؤكِّداتِ الحكمِ ، وإنْ كانَ متردِّداً فيهِ طالباً لهُ . . حَسُنَ تقويتُهُ بمؤكِّدٍ ، وإنْ كانَ مُنكِراً وجبَ توكيدُهُ بحسَبِ الإنكارِ ؛ كما قالَ اللهُ تعالىٰ حكايةً عن رسلِ عيسىٰ عليهِ السلامُ إذ كُذِّبوا في المرَّةِ الأُولىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ ، وفي الثانيةِ : ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾ .

مِنَ التركيبِ علىٰ قدرِ الحاجةِ) حذراً عنِ اللَّغوِ ؛ (فإنْ كانَ) المخاطَبُ (خاليَ الذِّهنِ مِنَ الحكمِ والتردُّدِ فيهِ) ؛ أي : لا يكونُ عالماً بوقوعِ النسبةِ أو لا وقوعِها ، ولا متردِّداً في أنَّ النسبةَ هل هي واقعةٌ أم لا ، وبهـٰذا تبيَّنَ فسادُ ما قيلَ : إنَّ الخلوَّ عنِ الحكمِ يستلزمُ الخلوَّ عنِ التردُّدِ فيهِ ، فلا حاجةَ إلىٰ ذكرِهِ ، بلِ التحقيقُ : أنَّ الحكمَ والتردُّدَ فيهِ متنافيانِ . . (استُغنِيَ) : علىٰ لفظِ المبنيِّ للمفعولِ ، (عن مؤكِّداتِ الحكمِ) لتمكُّنِ الحكمِ في الذِّهنِ ؛ حيثُ وجدَهُ خالياً .

(وإنْ كانَ) المخاطَبُ (متردِّداً فيهِ) ؛ أي : في الحكمِ ، (طالباً لهُ) ؛ بأنْ حضرَ في ذهنِهِ طرفا الحكمِ ، وتحيَّرَ في أنَّ الحكمَ بينَهما وقوعُ النسبةِ أو لا وقوعُها . . (حسُنَ تقويتُهُ) ؛ أي : تقويةُ الحكمِ (بمؤكِّدٍ) ؛ ليُزيلَ ذلكَ المؤكِّدُ تردُّدَهُ ، ويتمكَّنَ الحكمُ ، لـٰكنِ المذكورُ في « دلائلِ الاعجازِ » : أنَّهُ إنَّما يحسُنُ التأكيدُ إذا كانَ للمخاطَبِ ظنٌّ في خلافِ حكمِكَ[1]

(وإنْ كانَ) المخاطَبُ (منكِراً) للحكمِ . . (وجبَ توكيدُهُ) ؛ أي : توكيدُ الحكمِ (بحسَبِ الإنكارِ) ؛ أي : بقدْرِهِ قوَّةً وضعفاً ؛ يعني : يجبُ زيادةُ التأكيدِ بحسَبِ ازديادِ الإنكارِ إزالةً لهُ ؛ (كما قالَ اللهُ تعالىٰ حكايةً عن رسلِ عيسىٰ عليهِ السلامُ إذ كُذِّبوا في المرَّةِ الأُولىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ [يس : ١٤]) مؤكِّداً بـ (إنَّ) واسميَّةِ الجملةِ ، (وفي) المرَّةِ (الثانيةِ) : ﴿ رَبُّنَا يَعۡلَمُ (إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ) ﴾ [يس : ١٦] مؤكِّداً بالقسمِ

---

(١) انظر « دلائل الإعجاز » (ص ٣٢٧) .

ويُسمَّى الضربُ الأوَّلُ : ابتدائيّاً ، والثاني : طلبيّاً ، والثالثُ : إنكاريّاً ، وإخراجُ الكلامِ عليها : إخراجاً علىٰ مُقتضى الظاهرِ .

وكثيراً ما يُخرَجُ علىٰ خلافِهِ ؛ فيُجعَلُ غيرُ السائلِ كالسائلِ إذا قُدِّمَ إليهِ ما يُلوِّحُ

و(إنَّ) واللامِ واسميَّةِ الجملةِ[1] ؛ لمبالغةِ المخاطَبينَ في الإنكارِ ؛ حيثُ قالوا : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَـٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ [يسٓ : ١٥] ، وقولُهُ : (إذ كُذِّبوا) مبنيٌّ علىٰ أنَّ تكذيبَ الاثنينِ تكذيبُ الثلاثةِ ، وإلا فالمكذَّبُ أوَّلاً اثنانِ .

(ويُسمَّى الضَّربُ الأوَّلُ : ابتدائيّاً ، والثاني : طلبيّاً ، والثالثُ : إنكاريّاً ، و) يُسمَّىٰ (إخراجُ الكلامِ عليها) ؛ أي : على الوجوهِ المذكورةِ ؛ وهي الخلوُّ عنِ التأكيدِ في الأوَّلِ ، والتقويةُ بمؤكِّدٍ استحساناً في الثاني ، ووجوبُ التأكيدِ بحسَبِ الإنكارِ في الثالثِ : (إخراجاً علىٰ مُقتضى الظاهرِ) ، وهو أخصُّ مطلقاً مِنْ مقتضى الحالِ ؛ لأنَّ معناهُ[2] : مقتضىٰ ظاهرِ الحالِ ، فكلُّ مقتضى الظاهرِ مقتضى الحالِ ، مِنْ غيرِ عكسٍ[3] ؛ كما في صورِ إخراجِ الكلامِ علىٰ خلافِ مقتضى الظاهرِ ؛ فإنَّهُ يكونُ علىٰ مقتضى الحالِ ، ولا يكونُ علىٰ مقتضى الظاهرِ[4] .

[إخراجُ الكلامِ علىٰ خلافِ مقتضى الظاهرِ]

(وكثيراً ما يُخرَجُ) الكلامُ (علىٰ خلافِهِ) ؛ أي : علىٰ خلافِ مقتضى الظاهرِ ؛ (فيُجعَلُ غيرُ السائلِ كالسائلِ إذا قُدِّمَ إليهِ) ؛ أي : إلىٰ غيرِ السائلِ (ما يُلوِّحُ) ؛ أي :

---

(١) قال الزمخشري في « الكشاف » (٤/٩) : (وقوله : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ﴾ جارٍ مجرى القسم في التوكيد ، وكذلك قولهم : شهدَ الله ، وعلمَ الله) .

(٢) أي : معنىٰ مقتضى الظاهر . « دسوقي » (١/٢٠٨) .

(٣) أي : لغوي ، وأمَّا العكس المنطقي فثابت ؛ وهو : بعضُ مقتضى الحال مقتضىٰ ظاهر الحال . « دسوقي » (١/٢٠٩) .

(٤) الحاصل : أنَّ الحال ظاهر وخفي ؛ فالظاهر : ما كان ثابتاً في نفس الأمر ، والخفي : ما كان ثابتاً باعتبارِ ما عند المتكلم ، ولذلك كان ظاهر الحال أخصَّ من مطلق الحال . « دسوقي » (١/٢٠٨) .

لهُ بالخبرِ ، فيستشرِفُ لهُ استشرافَ الطالبِ المتردِّدِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾ ، وغيرُ المُنكِرِ كالمُنكِرِ إذا لاحَ عليهِ شيءٌ مِنْ أماراتِ الإنكارِ ؛ نحوُ :

جَـاءَ شَقِيـقٌ عَـارِضـاً رُمْحَـهُ ... إنَّ بَنِـي عَمِّـكَ فِيهِـمْ رِمَـاحْ

يُشيرُ (لهُ) ؛ أي : لغيرِ السائلِ (بالخبرِ ، فيستشرِفُ) غيرُ السائلِ (لهُ) ؛ أي : للخبرِ ؛ يعني : ينظرُ إليهِ ؛ يقالُ : استشرفَ الشيءَ ؛ إذا رفعَ رأسَهُ ينظرُ إليهِ ، وبسطَ كفَّهُ فوقَ الحاجبِ كالمستظِلِّ مِنَ الشمسِ . . (استشرافَ الطالبِ المتردِّدِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾) ؛ أي : لا تَدْعُني يا نوحُ في شأنِ قومِكَ واستدفاعِ العذابِ عنهم بشفاعتِكَ ، فهـٰذا كلامٌ يلوِّحُ بالخبرِ تلويحاً ما ، ويُشعِرُ بأنَّهُ قد حقَّ عليهِمُ العذابُ ، فصارَ المقامُ مقامَ أنْ يتردَّدَ المخاطَبُ في أنَّهم : هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراقِ أم لا[1] ، فقيلَ : (﴿ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ﴾ [هود : ٣٧]) مؤكَّداً ؛ أي : محكومٌ عليهم بالإغراقِ .

(و) يُجعلُ (غيرُ المنكِرِ كالمنكِرِ إذا لاحَ) ؛ أي : ظهرَ (عليهِ) ؛ أي : علىٰ غيرِ المنكِرِ (شيءٌ مِنْ أماراتِ الإنكارِ ؛ نحوُ[2] : جاءَ شَقيقٌ) : اسمُ رجلٍ ، (عارضاً رُمحَهُ) ؛ أي : واضعاً لهُ على العَرْضِ[3] ، فهو لا يُنكِرُ أنَّ في بني عمِّهِ رماحاً ، لـٰكنَّ مجيئَهُ واضعاً الرُّمحَ على العَرْضِ مِنْ غيرِ التفاتٍ وتهيُّؤٍ . . أمارةٌ أنَّهُ يعتقدُ أنْ لا رمحَ فيهِم ، بل كلُّهم عُزْلٌ لا سلاحَ معَهم ، فنُزِّلَ منزلةَ المنكِرِ ، وخُوطِبَ خطابَ التفاتٍ بقولِهِ : (إنَّ بني عمِّكَ فيهِم رِماحْ) مؤكَّداً ، وفي البيتِ علىٰ ما أشارَ إليهِ الإمامُ

---

(١) أي : هل هم محكوم عليهم بالإغراق أو بغيره ؛ كالإحراق أو الهدم أو الخسف . « دسوقي » (١/ ٢١٠) .

(٢) البيت لحَجْل بن نَضْلة كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٧٢) ، و« نهاية الأرب » (٧/ ٨٢) ، وهو من السريع .

(٣) أي : علىٰ عَرْض الرمح ؛ بأن جعله وهو راكب علىٰ فخذيه بحيث يكون عَرْضُ الرمح في جهة الأعداء ، والوضع علىٰ هـٰذه الهيئة علامة علىٰ إنكار وجود السلاح معهم ، وأمَّا وضع الرمح علىٰ طوله بحيث يكون سنانه في جهة الأعداء . . فهو علامة على التصدِّي للمحاربة بسبب الاعتراف بوجود السلاح معهم . « دسوقي » (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣) .

والمُنكِرُ كغيرِ المُنكِرِ إذا كانَ مَعَهُ ما إنْ تأمَّلَهُ ارتدعَ ؛

المرزوقيُّ . . تهكُّمٌ واستهزاءٌ ؛ كأنَّهُ يرميهِ مِنَ الضَّعفِ والجُبنِ بحيثُ لو علمَ أنَّ فيهم رماحاً . . لَمَا التفتَ لِفْتَ الكفاحِ[١] ، ولم تَقْوَ يدُهُ علىٰ حملِ الرِّماحِ ؛ علىٰ طريقةِ قولِهِ[٢] : [من الوافر]

فَقُلْــتُ لِمُحْــرِزٍ لَمَّــا ٱلْتَقَيْنَــا تَنَكَّــبْ لا يُقَطِّــرْكَ ٱلــزِّحَــامُ

يرميهِ بأنَّهُ لم يُباشرِ الشدائدَ ، ولم يُدفَعْ إلىٰ مَضايقِ المجامعِ ، كأنّه يخافُ عليهِ أنْ يُدَسَّ بالقوائمِ[٣] ، كما يخافُ على الصِّبيانِ والنِّساءِ ؛ لقلَّةِ غَنائِهِ[٤] ، وضعفِ ثباتِهِ[٥] .

(و) يُجعلُ (المنكِرُ كغيرِ المنكِرِ إذا كانَ معَهُ)[٦] ؛ أي : معَ المنكِرِ (ما إنْ تأمَّلَهُ) ؛ أي : شيءٌ مِنَ الدلائلِ والشواهدِ ، إنْ تأمَّلَ المنكِرُ ذلكَ الشيءَ . . (ارتدعَ) عن إنكارِهِ[٧] .

ومعنىٰ كونِهِ معَهُ : أنْ يكونَ معلوماً لهُ مُشاهَداً عندهُ ؛ كما تقولُ لمنكِرِ الإسلامِ : (الإسلامُ حقٌّ) ، مِنْ غيرِ تأكيدٍ ؛ لأنَّ معَ ذلكَ المنكِرِ دلائلَ دالَّةً علىٰ حقِّيَّةِ الإسلامِ .

---

(١) أي : لَمَا انصرف إلىٰ جهة المحاربة . « بناني » (١/ ١٦٠) .

(٢) البيت لأبي ثمامة العازب بن براء كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٥٥) ، وقوله : (تنكَّب) ؛ أي : تباعدْ وكن جانباً ، والتقطير : الإلقاء علىٰ أحد القُطرين ؛ وهما الجانبان . انظر « شرح ديوان الحماسة » للتبريزي (ص ٢٢٦) .

(٣) الدس : الإخفاء . انظر « تاج العروس » (د س س) ، والمراد هنا : الإخفاء تحت التراب ، وفي (ط ، ي) : (يداس) بدل (يدس) ، مأخوذ من الدَّوس ؛ وهو جعل الشيء تحت الأقدام ، وذكر العلامة الدسوقي في « حاشيته » (١/ ٢١٤) أن هـٰذه النسخة أنسب بقوله : (القوائم) .

(٤) الغَناء : النفع . انظر « الصحاح » (غ ن ي) .

(٥) انظر كلام المرزوقي في « شرح ديوان الحماسة » (ص ٤١٢ ـ ٤١٣) ، وفي (أ ، ب ، ج ، هـ ، ي) : (بنائه) بدل (ثباته) ؛ بمعنىٰ : بنيته وذاته .

(٦) قوله : (كغير المنكر) ؛ أي : كخالي الذهن . « ابن يعقوب » (١/ ٢١٥) .

(٧) قوله : (ارتدع) ؛ أي : رجع وكفَّ . انظر « تاج العروس » (ر د ع) .

نحوُ : ﴿ لَا رَيۡبَ فِيهِ ﴾ .

وهكذا اعتباراتُ النفيِ .

وقيلَ : معنىٰ كونِهِ معَهُ : أنْ يكونَ معَهُ موجوداً في نفسِ الأمرِ[1]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ مجرَّدَ وجودِهِ لا يكفي في الارتداعِ ما لم يكنْ حاصلاً عندَهُ .

وقيلَ : معنىٰ (ما إنْ تأمَّلَهُ) : شيءٌ مِنَ العقلِ .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ المناسبَ حينَئذٍ أنْ يقالَ : ما إنْ تأمَّلَ بهِ ؛ لأنَّهُ لا يُتأمَّلُ العقلُ ، بل يُتأمَّلُ بهِ .

(**نحوُ** : ﴿ لَا رَيۡبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢]) ، **ظاهرُ هٰذا الكلامِ** : أنَّهُ مثالٌ لجعلِ منكِرِ الحكمِ كغيرِهِ ، وتركِ التأكيدِ لذلكَ ، **وبيانُهُ**[2] : أنَّ معنىٰ (لا ريبَ فيهِ) : ليسَ القرآنُ بمَظِنَّةٍ للرَّيبِ ، ولا ينبغي أنْ يُرتابَ فيهِ[3] ، وهٰذا الحكمُ ممَّا يُنكرُهُ كثيرٌ مِنَ المخاطَبينَ ، لٰكنْ نُزِّلَ إنكارُهم منزلةَ عدمِهِ ؛ لِمَا معَهم مِنَ الدلائلِ الدالَّةِ علىٰ أنَّهُ ليسَ ممَّا ينبغي أنْ يُرتابَ فيهِ .

والأحسنُ : أنْ يقالَ : إنَّهُ نظيرٌ لتنزيلِ وجودِ الشيءِ منزلةَ عدمِهِ[4] ؛ بناءً علىٰ وجودِ ما يزيلُهُ ؛ فإنَّهُ نُزِّلَ ريبُ المرتابينَ منزلةَ عدمِهِ تعويلاً علىٰ ما يزيلُهُ ، حتَّىٰ صحَّ نفيُ الرَّيبِ علىٰ سبيلِ الاستغراقِ[5] ؛ كما نُزِّلَ الإنكارُ منزلةَ عدمِهِ لذلكَ ، حتَّىٰ صحَّ تركُ التأكيدِ .

[اعتباراتُ الكلامِ الخبريِّ المنفيِّ]

(**وهكذا**) ؛ أي : مثلُ اعتباراتِ الإثباتِ (**اعتباراتُ النفيِ**) ؛ مِنَ التجريدِ عنِ

---

(١) قاله الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٧) .

(٢) أي : بيان كونه مثالاً لجعل المنكِر كغير المنكِر .

(٣) الحاصل : أنَّ المنفيَّ ليس نفسَ الريب ؛ لأنَّ الريب قد وقع من الكفار ، بل كونُ القرآن محلاً للريب . « دسوقي » (١/ ٢١٧) .

(٤) أي : ليست الآية مثالاً لجعل المنكر كغيره ، بل هي نظيرٌ لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه . « بناني » (١/ ١٦٩) .

(٥) حاصل هٰذا الوجه : أنَّ المنفيَّ نفسُ الريب علىٰ سبيل الاستغراق . « دسوقي » (١/ ٢١٨) .

ثمَّ الإسنادُ : منهُ : حقيقةٌ عقليّةٌ ؛ وهي إسنادُ الفعلِ أو معناهُ إلىٰ ما هو لهُ عندَ المتكلِّمِ في الظاهرِ ؛

المؤكِّداتِ في الابتدائيِّ ، وتقويتِهِ بمؤكِّدٍ استحساناً في الطلبيِّ ، ووجوبِ التأكيدِ بحسَبِ الإنكارِ في الإنكاريِّ ؛ تقولُ لخالي الذِّهنِ : (ما زيدٌ قائماً) ، أو (ليسَ زيدٌ قائماً) ، وللطالبِ : (ما زيدٌ بقائمٍ) ، وللمنكِرِ : (واللهِ ؛ ما زيدٌ بقائمٍ) ، وعلىٰ هـٰذا القياسُ .

[تعريفُ الحقيقةِ العقليّةِ ، وأقسامُها]

(**ثمَّ الإسنادُ**) مطلقاً ؛ سواءٌ كانَ إنشائيّاً أو إخباريّاً : (**منهُ : حقيقةٌ عقليّةٌ**) ، لم يقُلْ : (إمَّا حقيقةٌ ، وإمَّا مجازٌ) ؛ **لأنَّ بعضَ الإسنادِ عندَهُ ليس بحقيقةٍ ولا مجازٍ**[1] ؛ كقولِنا : (الحيوانُ جسمٌ) ، و(الإنسانُ حيوانٌ) ، **وجعلَ الحقيقةَ والمجازَ صفتيِ الإسنادِ دونَ الكلامِ** ؛ لأنَّ اتِّصافَ الكلامِ بهما إنَّما هو باعتبارِ الإسنادِ ، **وأوردَهما في علمِ المعاني**[2] ؛ لأنَّهما مِنْ أحوالِ اللفظِ ، فيدخلانِ في علمِ المعاني .

(**وهي**) ؛ أيِ : الحقيقةُ العقليّةُ : (**إسنادُ الفعلِ أو معناهُ**) ؛ كالمصدرِ ، واسمِ الفاعلِ والمفعولِ ، والصفةِ المشبَّهةِ ، واسمِ التفضيلِ ، والظَّرفِ . . (**إلىٰ ما**) ؛ أي : إلىٰ شيءٍ (**هو**) ؛ أيِ : الفعلُ أو معناهُ (**لهُ**) ؛ أي : لذلكَ الشيءِ ؛ كالفاعلِ فيما بُنيَ لهُ ؛ نحوُ : ضربَ زيدٌ عَمْراً ، أوِ المفعولِ فيما بُنيَ لهُ ؛ نحوُ : ضُرِبَ عمرٌو ؛ فإنَّ الضاربيّةَ لزيدٍ والمضروبيّةَ لعمرٍو ، (**عندَ المتكلِّمِ**) : متعلِّقٌ بقولِهِ : (لهُ) ، وبهـٰذا دخلَ فيهِ ما يطابقُ الاعتقادَ دونَ الواقعِ ، (**في الظاهرِ**) : هو أيضاً متعلِّقٌ بقولِهِ : (لهُ) ، وبهِ يدخلُ فيهِ ما لا يطابقُ الاعتقادَ .

---

(١) وهو نسبة الخبر للمبتدأ ، وأمَّا السكاكي : فالإسناد عنده منحصر في الحقيقة والمجاز . « دسوقي » (١/ ٢٢٤) .

(٢) وأمَّا السكاكي : فجعلهما صفتي الكلام ، وأوردهما في علم البيان . انظر « المفتاح » (ص٣٩٣ ، ٣٩٩) .

كقولِ المؤمنِ : أنبتَ اللهُ البقلَ ، وقولِ الجاهلِ : أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ ، وقولِكَ : جاءَ زيدٌ ، وأنتَ تعلمُ أنَّهُ لم يَجِئْ .

والمعنىٰ : إسنادُ الفعلِ أو معناهُ إلىٰ ما يكونُ هو لهُ عندَ المتكلِّمِ فيما يُفهَمُ مِنْ ظاهرِ حالِهِ ؛ وذلكَ بألا يَنصِبَ قرينةً علىٰ أنَّهُ غيرُ ما هو لهُ في اعتقادِهِ[1] ، ومعنىٰ كونِهِ لهُ : أنَّ معناهُ قائمٌ بِهِ ووصفٌ لهُ ، وحقُّهُ أنْ يُسنَدَ إليهِ ؛ سواءٌ كانَ مخلوقاً للهِ تعالىٰ أو لغيرِهِ[2] ، وسواءٌ كانَ صادراً عنهُ باختيارِهِ ؛ كـ (ضَرَبَ) ، أو لا ؛ كـ (مَرِضَ) ، و(ماتَ) .

فأقسامُ الحقيقةِ العقليّةِ علىٰ ما يشملُهُ التعريفُ أربعةٌ :

الأوّلُ : ما يطابقُ الواقعَ والاعتقادَ جميعاً ؛ (كقولِ المؤمنِ : أنبتَ اللهُ البقلَ) .

(و) الثاني : ما يطابقُ الاعتقادَ فقطْ ؛ نحوُ (قولِ الجاهلِ : أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) .

والثالثُ : ما يطابقُ الواقعَ فقطْ ؛ كقولِ المعتزليِّ لِمَنْ لا يعرفُ حالَهُ وهو يُخفيها منهُ[3] : (خلقَ اللهُ تعالى الأفعالَ كلَّها) ، وهٰذا المثالُ متروكٌ في المتنِ .

(و) الرابعُ : ما لا يطابقُ الواقعَ ولا الاعتقادَ ؛ نحوُ (قولِكَ : جاءَ زيدٌ ، وأنتَ) ؛ أي : والحالُ أنَّكَ خاصَّةً (تعلمُ أنَّهُ لم يَجِئْ) دونَ المخاطَبِ[4] ؛ إذ لو علمَهُ المخاطَبُ أيضاً . . لَمَا تعيَّنَ كونُهُ حقيقةً ؛ لجوازِ أنْ يكونَ المتكلِّمُ قد جعلَ علمَ السامعِ بأنَّهُ لم يَجِئْ قرينةً علىٰ أنَّهُ لم يُرِدْ ظاهرَهُ ، فلا يكونُ الإسنادُ إلىٰ ما هو لهُ عندَ المتكلِّمِ في الظاهرِ .

---

(١) قوله : (وذلك) ؛ أي : الفهم من ظاهر حاله . « بناني » (١/ ١٧٢) .

(٢) أي : لغير الله علىٰ طريق الكسب ؛ نحو : ضربَ زيدٌ عمْراً ، أو يقال : سواء كان مخلوقاً لله علىٰ قول أهل السنة ، أو لغيره علىٰ قول المعتزلة . « دسوقي » (١/ ٢٢٨) .

(٣) أمّا لو عرف المخاطَبُ حالَ المتكلِّم ، وكان المتكلِّم يعلم أنَّ المخاطَب عارف بحاله . . كان الإسناد مجازاً عقليّاً ؛ لأنَّ تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الإسناد لِمَا هو له . « دسوقي » (١/ ٢٢٩) .

(٤) فهٰذا الإسناد من الحقيقة ؛ لأنه لِمَا هو له فيما يظهر من حال المتكلم ، ولا ينافي ذلك كونُهُ كذباً ؛ لأنَّ الكذب لا ينافي الحقيقة . « دسوقي » (١/ ٢٣٠) .

ومنهُ : مجازٌ عقليٌّ ؛ وهو إسنادُهُ إلىٰ مُلابَسٍ لهُ غيرِ ما هو لهُ بتأوُّلٍ .

[تعريفُ المجازِ العقليِّ]

(ومنهُ) ؛ أي : ومِنَ الإسنادِ : (مجازٌ عقليٌّ) ، ويُسمَّىٰ : مجازاً حُكمياً ، ومجازاً في الإثباتِ ، وإسناداً مجازيّاً ؛ (وهو إسنادُهُ) ؛ أي : إسنادُ الفعلِ أو معناهُ (إلىٰ مُلابَسٍ لهُ) ؛ أي : للفعلِ أو معناهُ ، (غيرِ ما هو لهُ) ؛ أي : غيرِ المُلابَسِ الذي ذلكَ الفعلُ أو معناهُ مبنيٌّ لهُ ؛ يعني : غيرَ الفاعلِ في المبنيِّ للفاعلِ ، وغيرَ المفعولِ بهِ في المبنيِّ للمفعولِ ؛ سواءٌ كانَ ذلكَ الغيرُ غيراً في الواقعِ أو عندَ المتكلِّمِ في الظاهرِ ، وبهٰذا سقطَ ما قيلَ[1] : إنَّهُ إنْ أرادَ : غيرَ ما هو لهُ عندَ المتكلِّمِ في الظاهرِ . . فلا حاجةَ إلىٰ قولِهِ : (بتأوُّلٍ) ، وهو ظاهرٌ[2] ، وإنْ أرادَ : غيرَ ما هو لهُ في الواقعِ . . خرجَ عنهُ مثلُ قولِ الجاهلِ : (أنبتَ اللهُ البقلَ) مجازاً ؛ باعتبارِ الإسنادِ إلى السببِ[3] ، (بتأوُّلٍ) : متعلِّقٌ بـ (إسنادُهُ) .

ومعنى التأوُّلِ : تطلُّبُ ما يؤُولُ إليهِ مِنَ الحقيقةِ ، أوِ الموضعِ الذي يؤُولُ إليهِ مِنَ العقلِ[4] ، وحاصلُهُ : أنْ يَنصِبَ قرينةً صارفةً عن أنْ يكونَ الإسنادُ إلىٰ ما هو لهُ .

---

(١) قوله : (وبهٰذا) ؛ أي : بالتعميم في قوله : (سواء . . .) إلىٰ آخره . « ابن قاسم » (ق٤٠) ، ووجهُ السقوط : أنه بهٰذا التعميم صار قوله : (بتأوُّل) ؛ أي : قرينةٍ . . محتاجاً إليه بالنسبة إلىٰ بعض الأفراد ؛ وهو الغير في الواقع ، ولم يخرج عن التعريف مثلُ قول الجاهل المذكور . « دسوقي » (١/ ٢٣٢) .

(٢) وجهُ عدم الاحتياج : أنَّ قوله : (غير ما هو له) يتضمَّن اعتبارَ القرينة ؛ لأنه لا يُسنَدُ لغير ما هو له في الظاهر إلا إذا كان هناك قرينة تدل علىٰ أنَّ ذلك المسنَد إليه غيرٌ ، وقوله : (وهو ظاهر) ؛ أي : عدمُ الاحتياج . « دسوقي » (١/ ٢٣٣) .

(٣) لأنَّ الله سببٌ في الإنبات عند الجاهل ، والمُنبِت عنده حقيقةً هو الرَّبيعُ . « بناني » (١/ ١٧٦) .

(٤) سيأتي الحديث عن معرفة حقيقة المجاز العقلي (ص١٦٤ ـ ١٦٥) ، وقوله : (أو الموضع) ؛ أي : أو تطلُّب الموضع ، والمراد بالموضع : المعنى المناسب لما إسناده مجازي ، الذي يرجع إليه الإسناد المجازي من جهة العقل ؛ كالقدوم المناسب لـ (أقدم) في قولك : (أقدمني بلدَك=

ولهُ مُلابَساتٌ شتَّىٰ ؛ يلابسُ الفاعلَ ، والمفعولَ بهِ ، والمصدرَ ، والزمانَ ، والمكانَ ، والسببَ ؛ فإسنادُهُ إلى الفاعلِ أوِ المفعولِ بهِ إذا كانَ مبنيّاً لهُ . . حقيقةٌ ؛ كما مرَّ ، وإلىٰ غيرِهما للملابسةِ . . مجازٌ ؛ كقولِهم : عيشةٌ راضيةٌ ، و : سيلٌ مُفْعَمٌ ، و : شِعْرٌ شاعرٌ ، و : نهارُهُ صائمٌ ، و : نهرٌ جارٍ ، و : بنى الأميرُ المدينةَ .

(ولهُ) ؛ أي : للفعلِ ، وهٰذا إشارةٌ إلىٰ تفصيلٍ وتحقيقٍ للتعريفينِ . . (مُلابَساتٌ شتَّىٰ) ؛ أي : مختلفةٌ ، جمعُ شَتِيتٍ ؛ كـ : مريضٍ ومَرْضىٰ ؛ (يلابسُ الفاعلَ ، والمفعولَ بهِ ، والمصدرَ ، والزمانَ ، والمكانَ ، والسببَ) ، لم يتعرَّضْ للمفعولِ معَهُ والحالِ ونحوِهما ؛ لأنَّ الفعلَ لا يُسنَدُ إليها .

(فإسنادُهُ إلى الفاعلِ أوِ المفعولِ بهِ إذا كانَ مبنيّاً لهُ) ؛ أي : للفاعلِ أوِ المفعولِ بهِ ؛ يعني : أنَّ إسنادَهُ إلى الفاعلِ إذا كانَ مبنيّاً للفاعلِ ، وإلى المفعولِ بهِ إذا كانَ مبنيّاً للمفعولِ بهِ . . (حقيقةٌ ؛ كما مرَّ) مِنَ الأمثلةِ .

(و) إسنادُهُ (إلىٰ غيرِهما) ؛ أي : غيرِ الفاعلِ أوِ المفعولِ بهِ ؛ يعني : غيرَ الفاعلِ في المبنيِّ للفاعلِ ، وغيرَ المفعولِ بهِ في المبنيِّ للمفعولِ ؛ (للملابسةِ) ؛ يعني : لأجلِ أنَّ ذلكَ الغيرَ يُشابهُ ما هو لهُ في ملابسةِ الفعلِ . . (مجازٌ ؛ كقولِهم : عيشةٌ راضيةٌ) فيما بُنِيَ للفاعلِ وأُسندَ إلى المفعولِ بهِ ؛ إذِ العيشةُ مَرْضيَّةٌ ، (و : سيلٌ مُفْعَمٌ) في عكسِهِ ؛ أعني : فيما بُنِيَ للمفعولِ وأُسندَ إلى الفاعلِ ؛ لأنَّ السيلَ هو الذي يُفْعِمُ ؛ أي : يَملأُ ؛ مِنْ : أَفعمْتُ الإناءَ ؛ أي : ملأتُهُ ، (و : شعرٌ شاعرٌ) في المصدرِ ، والأَولىٰ : التمثيلُ بنحوِ (جَدَّ جِدُّهُ) ؛ لأنَّ الشِّعرَ ها هنا بمعنى المفعولِ[1] ، (و : نهارُهُ صائمٌ) في الزمانِ ، (و : نهرٌ جارٍ) في المكانِ ؛ لأنَّ الشخصَ صائمٌ في النهارِ ، والماءَ جارٍ في النَّهرِ ، (و : بنى الأميرُ المدينةَ) في السببِ .

= حقٌّ لي علىٰ زيد) . « دسوقي » (١/٢٣٣) .

(١) أي : بمعنى الكلام المؤلَّف ، فيكون من باب (عيشة راضية) ، لا من بابِ ما بنيَ للفاعل وأُسند للمصدر . « دسوقي » (١/٢٣٩) .

وقولُنا : (بتأوُّلٍ) يُخرِجُ نحوَ ما مرَّ مِنْ قولِ الجاهلِ ؛ ولهـٰذا

وينبغي أنْ يُعلَمَ : أنَّ المجازَ العقليَّ يجري في النسبةِ الغيرِ الإسناديَّةِ أيضاً ؛ مِنَ الإضافيَّةِ والإيقاعيَّةِ[1] ؛ نحوُ : أعجبَني إنباتُ الرَّبيعِ البقلَ ، وجريُ الأنهارِ ، قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ [النساء : ٣٥] ، و﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ : ٣٣] ، ونحوُ : نوَّمتُ الليلَ ، و : أجريتُ النَّهرَ ، قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الشعراء : ١٥١] ، والتعريفُ المذكورُ إنَّما هو للإسناديِّ ، اللَّهمَّ إلا أنْ يُرادَ بالإسنادِ : مطلقُ النسبةِ ، وها هنا مباحثُ نفيسةٌ وشَّحْنا بها « الشَّرحَ »[2]

(وقولُنا) في التعريفِ : (« بتأوُّلٍ » . . يُخرِجُ نحوَ ما مرَّ ؛ مِنْ قولِ الجاهلِ) : (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) رائياً الإنباتَ مِنَ الرَّبيعِ ؛ فإنَّ هـٰذا الإسنادَ وإنْ كانَ إلىٰ غيرِ ما هو لهُ في الواقعِ . . لـٰكنْ لا تأوُّلَ فيهِ ؛ لأنَّهُ مُرادُهُ ومعتقَدُهُ ، وكذا (شفى الطبيبُ المريضَ) ، ونحوُ ذلكَ .

فقولُهُ : (بتأوُّلٍ) يُخرِجُ ذلكَ ؛ كما يُخرِجُ الأقوالَ الكاذبةَ[3]

وهـٰذا تعريضٌ بالسَّكَّاكيِّ[4] ؛ حيثُ جعلَ التأوُّلَ لإخراجِ الأقوالِ الكاذبةِ فقطْ ، وللتنبيهِ علىٰ هـٰذا تعرَّضَ المصنِّفُ في المتنِ لبيانِ فائدةِ هـٰذا القيدِ معَ أنَّهُ ليسَ ذلكَ مِنْ دَأْبِهِ في هـٰذا الكتابِ[5] ، واقتصرَ علىٰ بيانِ إخراجِهِ بنحوِ قولِ الجاهلِ معَ أنَّهُ يُخرِجُ الأقوالَ الكاذبةَ أيضاً .

(ولهـٰذا) ؛ أي : ولأنَّ مثلَ قولِ الجاهلِ خارجٌ عنِ المجازِ لاشتراطِ التأوُّلِ فيهِ

---

(١) النسبة الإضافية : النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف إليه ، والإيقاعية : نسبة الفعل للمفعول . « دسوقي » (١/ ٢٤٠) .

(٢) انظر « المطوَّل » (ص٥٩) ، وفي (ب ، د ، و ، ح ، ط ، ي) : (شريفة) بدل (نفيسة) .

(٣) كقولك : (جاء زيد) وأنت تعلم أنه لم يجيء كما تقدَّم (ص١٥٤) .

(٤) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : قول المصنف : (وقولنا . . .) إلىٰ آخره . « دسوقي » (١/ ٢٤٢) .

(٥) قوله : (وللتنبيه علىٰ هـٰذا) ؛ أي : وللتنبيه على التعريض . « دسوقي » (١/ ٢٤٢) .

لم يُحمَلْ نحوُ قولِهِ :

أَشَـــابَ ٱلصَّغِيـــرَ وَأَفْنَـــى ٱلْكَبِيـ ـــرَ كَـــرُّ ٱلْغَـــدَاةِ وَمَـــرُّ ٱلْعَشِـــي

على المجازِ ما لم يُعْلَمْ أو يُظَنَّ أنَّ قائلَهُ لم يَعتقِدْ ظاهِرَهُ ؛ كما استُدِلَّ علىٰ أنَّ إسنادَ (مَيَّزَ) في قولِ أبي النَّجمِ :

(لم يُحمَلْ نحوُ قولِهِ[1] : [من المتقارب]

أَشَـــابَ ٱلصَّغِيـــرَ وَأَفْنَـــى ٱلْكَبِيـ ـــرَ كَـــرُّ ٱلْغَـــدَاةِ وَمَـــرُّ ٱلْعَشِـــي

على المجازِ) ؛ أي : علىٰ أنَّ إسنادَ (أشابَ) و(أفنىٰ) إلىٰ كَرِّ الغَداةِ ومَرِّ العَشِيِّ[2] . . مجازٌ ، (ما) دامَ (لم يُعلَمْ ، أو) لم (يُظَنَّ أنَّ قائلَهُ) ؛ أي : قائلَ هـٰذا القولِ (لم يَعتقِدْ ظاهِرَهُ)[3] ؛ أي : ظاهرَ الإسنادِ[4] ؛ لانتفاءِ التأوُّلِ حينَئذٍ ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ هو معتقِداً للظاهرِ ، فيكونَ مِنْ قَبيلِ قولِ الجاهلِ : (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) .

(كما استُدِلَّ) ؛ يعني : ما لم يُعْلَمْ ولم يُستدَلَّ بشيءٍ علىٰ أنَّهُ لم يُرِدْ ظاهِرَهُ ؛ مثلَ الاستدلالِ (علىٰ أنَّ إسنادَ « مَيَّزَ ») إلىٰ جَذْبِ الليالي (في قولِ أبي النَّجمِ[5] :

---

(١) البيت للصَّلَتان العبدي كما في « التذكرة الحمدونية » (١/ ٢١٨) ، و« نهاية الأرب » (٨/ ١٩٠) ، ونسبه الجاحظ في « الحيوان » (٣/ ٢٣٠) للصَّلَتان السعدي ، وهو غير العبدي ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٧٣) .

(٢) في (أ ، ج ، و ، ز ، ح ، ط) : (الليالي) بدل (العشي) .

(٣) في (أ ، ج) من نسخ « التلخيص » : (لم يرد) بدل (لم يعتقد) .

(٤) ذكر الشاعر بعد عدَّة أبيات ما يدل علىٰ أنه لم يُرِدْ ظاهرَ الإسناد ؛ وهو قوله :

فمِلَّتُنـــا أنَّنـــا المسلمـــونَ علـــىٰ ديـــنِ صـــدِّيقِنـــا والنَّبِـــي

فهـٰذا صريح في أنه موحِّد كما ذكر العلامة الدسوقي في « حاشيته » (١/ ٢٤٤ ، ٢٥٨) ، ويؤيِّد ذلك أنَّ المؤلِّف ذكر البيت مثالاً للمجاز عند حديثه عن أنواع القرينة (ص١٦٣) .

(٥) ديوان أبي النجم (ص٢٥٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٧٧) ، والبيتان من مشطور الرجز .

مَيَّـزَ عَنْـهُ قُنْـزُعـاً عَـنْ قُنْـزُعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

مجازٌ بقولِهِ عَقيبَهُ :

أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي

وأقسامُهُ أربعةٌ ؛ لأنَّ طرفيهِ : إمَّا حقيقتانِ ؛ نحوُ : أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ ، . . . . .

مَيَّزَ عنهُ) ؛ أي : عنِ الرأسِ (قُنْزُعاً عن قُنْزُعِ) : هو الشَّعرُ المجتمعُ في نواحي الرأسِ ، (جَذْبُ الليالي) ؛ أي : مُضِيُّها واختلافُها ، (أبطِئِي أو أسرِعِي) : حالٌ مِنَ الليالي على تقديرِ القولِ ـ أي : مَقُولاً فيها ـ أو كونِ الأمرِ بمعنى الخبرِ[١] ، (مجازٌ) : خبرُ (أنَّ) ؛ أي : استُدِلَّ على أنَّ إسنادَ (ميَّزَ) إلى جَذْبِ الليالي مجازٌ ، (بقولِهِ) : متعلِّقٌ بـ (استُدِلَّ) ؛ أي : قولِ أبي النَّجمِ (عَقِيبَهُ) ؛ أي : عَقِيبَ قولِهِ : (ميَّزَ عنهُ قُنْزُعاً عن قُنْزُعِ) : (أَفْنَاهُ) ؛ أي : أبا النَّجمِ ، أو شَعرَ رأسِهِ (قيلُ اللهِ) ؛ أي : أمرُهُ وإرادتُهُ (للشَّمسِ : اطلُعِي) .

حَتَّىٰ إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي

فإنَّهُ يدلُّ على أنَّهُ يعتقدُ أنَّ الفعلَ للهِ[٢] ، وأنَّهُ الـمُبدِئُ والمُعيدُ ، والمُنشِئُ والمُفْني ، فيكونُ الإسنادُ إلى جَذْبِ الليالي بتأوُّلٍ ؛ بناءً على أنَّهُ زمانٌ أو سببٌ .

[أقسامُ المجازِ العقليِّ]

(وأقسامُهُ) ؛ أي : أقسامُ المجازِ العقليِّ باعتبارِ حقيقةِ الطرفينِ ومجازيَّتِهما . . (أربعةٌ ؛ لأنَّ طرفيهِ) ؛ وهما المسندُ إليهِ والمسندُ : (إمَّا حقيقتانِ) لغويَّتانِ ؛ (نحوُ : أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) .

---

(١) في (أ ، ج ، هـ ، ح ، ي) : (ويجوز أن يكون) بدل (أو كون) .

(٢) في جميع النسخ ما عدا (ج) : (فعلُ الله) بدل (يعتقد أن الفعل لله) ، والمثبت موافق لـ(المطوّل) (ص٦٢) ، وقوله : (فإنه) ؛ أي : إسناد الإفناء إلى إرادته تعالىٰ . « بناني » (١/١٨٥) .

أو مجازانِ ؛ نحوُ : أحيا الأرضَ شبابُ الزَّمانِ ، أو مختلفانِ ؛ نحوُ : أنبتَ البقلَ شبابُ الزَّمانِ ، و : أحيا الأرضَ الرَّبيعُ .

وهو في القرآنِ كثيرٌ :

(**أو مجازانِ**) لغويَّانِ ؛ (**نحوُ : أحيا الأرضَ شبابُ الزَّمانِ**) ؛ فإنَّ المرادَ بإحياءِ الأرضِ : تهييجُ القُوى النَّاميةِ فيها[١] ، وإحداثُ نَضَارتِها بأنواعِ النَّباتِ[٢] ، والإحياءُ في الحقيقةِ : إعطاءُ الحياةِ ؛ وهي صفةٌ تقتضي الحسَّ والحركةَ ، وكذا المرادُ بشبابِ الزَّمانِ : زمانُ ازديادِ قُواها النَّاميةِ ، وهو في الحقيقةِ : عبارةٌ عن كونِ الحيوانِ في زمانٍ تكونُ حرارتُهُ الغريزيَّةُ مَشْبُوبةً ؛ أي : قويَّةً مشتعلةً .

(**أو مختلفانِ**) ؛ بأنْ يكونَ أحدُ الطرفينِ حقيقةً ، والآخرُ مجازاً ؛ (**نحوُ : أنبتَ البقلَ شبابُ الزَّمانِ**) فيما المسندُ حقيقةٌ والمسندُ إليهِ مجازٌ ، (**و : أحيا الأرضَ الرَّبيعُ**) في عكسِهِ .

ووجهُ الانحصارِ في الأربعةِ علىٰ ما ذهبَ إليهِ المصنِّفُ . . ظاهرٌ ؛ لأنَّهُ اشترطَ في المسندِ أنْ يكونَ فعلاً أو في معناهُ ، فيكونُ مفرداً[٣] ، وكلُّ مفردٍ مُستعمَلٍ إمَّا حقيقةٌ أو مجازٌ .

[وقوعُ المجازِ العقليِّ في القرآنِ الكريم]

(**وهو**) ؛ أي : المجازُ العقليُّ (**في القرآنِ كثيرٌ**) ؛ أي : كثيرٌ في نفسِهِ ، لا بالإضافةِ إلىٰ مقابلِهِ ، حتَّىٰ تكونَ الحقيقةُ العقليَّةُ قليلةً ، وتقديمُ (**في القرآنِ**) علىٰ

---

(١) التهييج : الإثارة . انظر « تاج العروس » (هـ ي ج) .

(٢) النَّضَارة : النعمة والعيش والغنىٰ ، وقيل : الحسن والرونق . انظر « تاج العروس » (ن ض ر) ، والمراد منها هنا : حصول الخُضرة ونحوها ممَّا يكون حياةً للأرض .

(٣) ولا وجه للحصر في الأربعة عند السكاكي ؛ لأنه يجوز عنده أن يكون المسند جملةً أُسندت للمبتدأ ؛ نحو : (زيد نهاره صائم) ، والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويين . « دسوقي » (١/٢٥١) .

﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ ، ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ ، ﴿ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ ، ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾ ، ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ .

وغيرُ مختصٍّ بالخبرِ ،

(كثيرٌ) لمجرَّدِ الاهتمام[1] ؛ كقولِهِ تعالىٰ : (﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾) ؛ أي : آياتُ اللهِ . . (﴿ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [الأنفال : ٢]) ؛ أُسنِدَ الزيادةُ ـ وهي فعلُ اللهِ تعالىٰ ـ إلى الآياتِ ؛ لكونِها سبباً .

(﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ [القصص : ٤]) ؛ نُسِبَ التذبيحُ الذي هو فعلُ الجيشِ إلىٰ فرعونَ ؛ لأنَّهُ سببٌ آمرٌ .

(﴿ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ [الأعراف : ٢٧]) ؛ نُسِبَ نَزْعُ اللِّباسِ عن آدمَ وحوَّاءَ ـ وهو فعلُ اللهِ تعالىٰ حقيقةً ـ إلىٰ إبليسَ ؛ لأنَّ سببَهُ الأكلُ مِنَ الشجرةِ ، وسببَ الأكلِ وسوستُهُ ومقاسَمَتُهُ إيَّاهما ؛ إنَّهُ لهما لَمِنَ الناصحينَ .

(﴿ يَوْمًا ﴾) : نصبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ بهِ لـ (تتَّقونَ) ؛ أي : كيفَ تتَّقونَ يومَ القيامةِ إنْ بقيتُم على الكفرِ يوماً (﴿ يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾ [المزمل :١٧]) ؛ نُسِبَ الفعلُ إلى الزَّمانِ ، وهو للهِ تعالىٰ حقيقةً ، وهٰذا كنايةٌ عن شدَّتِهِ وكثرةِ الهمومِ والأحزانِ فيهِ ؛ لأنَّ الشَّيبَ ممَّا يتسارعُ عندَ تفاقمِ الشدائدِ والمِحَنِ ، أو عن طُولِهِ وأنَّ الأطفالَ يبلُغونَ فيهِ أَوانَ الشيخوخةِ .

(﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ٢]) ؛ أي : ما فيها مِنَ الدَّفائنِ والخزائنِ ؛ نُسِبَ الإخراجُ إلىٰ مكانِهِ ، وهو للهِ حقيقةً .

[جريانُ المجازِ العقليِّ في الإنشاءِ]

(وغيرُ مختصٍّ بالخبرِ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ :

(كثيرٌ) ؛ أي : وهو غيرُ مختصٍّ بالخبرِ ، وإنَّما قالَ ذلكَ ؛ لأنَّ تسميتَهُ بالمجازِ في

---

(١) أي : دون تخصيص ؛ فالمجاز العقلي كثير في غير القرآن أيضاً . « دسوقي » (١/ ٢٥١) .

بل يجري في الإنشاءِ ؛ نحوُ : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا ﴾ .

ولا بدَّ لهُ مِنْ قرينةٍ لفظيَّةٍ ؛ كما مرَّ ، أو معنويَّةٍ ؛ كاستحالةِ قيامِ المسندِ بالمذكورِ عقلاً ؛

الإثباتِ ، وإيرادَهُ في أحوالِ الإسنادِ الخبريِّ . . يُوهِمُ اختصاصَهُ بالخبرِ ، (بل يجري في الإنشاءِ ؛ نحوُ : ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا ﴾ [غافر :٣٦]) ؛ فإنَّ البناءَ فعلُ العَمَلَةِ[١] ، وهامانَ سببٌ آمرٌ ، وكذا قولُكَ : (لِيُنبِتِ الرَّبيعُ ما شاءَ)[٢] ، و(لِيَصُمْ نهارُكَ) ، و(لِيَجِدَّ جِدُّكَ) ، وما أشبهَ ذلكَ ممَّا أُسنِدَ فيهِ الأمرُ أوِ النَّهيُ إلىٰ ما ليسَ المطلوبُ صدورَ الفعلِ أوِ التركِ عنهُ ، وكذا قولُكَ : (ليتَ النَّهرَ جارٍ) ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ [هود : ٨٧] .

[اشتراطُ القرينةِ في المجازِ العقليِّ]

(ولا بدَّ لهُ) ؛ أي : للمجازِ العقليِّ (مِنْ قرينةٍ) صارفةٍ عن إرادةِ ظاهرِهِ ؛ لأنَّ المتبادرَ إلى الفهمِ عندَ انتفاءِ القرينةِ هو الحقيقةُ ، (لفظيَّةٍ ؛ كما مرَّ) في قولِ أبي النَّجمِ مِنْ قولِهِ[٣] : [من مشطور الرجز]

أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ . . . . . .

(أو معنويَّةٍ ؛ كاستحالةِ قيامِ المسندِ بالمذكورِ) ؛ أي : بالمسندِ إليهِ المذكورِ معَ المسندِ ، (عقلاً) ؛ أي : مِنْ جهةِ العقلِ ؛ يعني : يكونُ بحيثُ لا يدَّعي أحدٌ مِنَ المُحقِّينَ والمُبطِلينَ أنَّهُ يجوزُ قيامُهُ بهِ ؛ لأنَّ العقلَ إذا خُلِّيَ ونفسَهُ يَعدُّهُ مُحالاً[٤] ؛

---

(١) العَمَلَة : العاملون بأيديهم ضروباً من العمل في طين أو حفر أو غيره . انظر « تاج العروس » (ع م ل) .

(٢) أشار الشارح بذلك : إلىٰ أنه لا فرق بين الطلب بالصيغة أو باللام . « دسوقي » (١/ ٢٥٥) .

(٣) انظر (ص١٥٩) .

(٤) هـٰذا جوابٌ عمَّا يقال : إذا كانت الاستحالة عقلاً قرينةً صارفة عن إرادة الظاهر . . فلمَ كان قول الدَّهري الذي عُلِمَ حالُهُ : (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) . . حقيقةً مع أنَّ العقل الصحيح يُحيله ؟! =

كقولِكَ : محبَّتُكَ جاءَتْ بي إليكَ ، أو عادةً ؛ نحوُ : هزمَ الأميرُ الجندَ ، وصدورِهِ عنِ الموحِّدِ في مثلِ :

أشابَ ٱلصَّغيرَ . . . . .

(كقولِكَ : محبَّتُكَ جاءَتْ بي إليكَ) ؛ لظهورِ استحالةِ قيامِ المَجيءِ بالمحبَّةِ ، (أو عادةً) ؛ أي : مِنْ جهةِ العادةِ ؛ (نحوُ : هزمَ الأميرُ الجندَ) ؛ لاستحالةِ قيامِ هَزْمِ الجندِ بالأميرِ وحدَهُ عادةً وإنْ كانَ ممكِناً عقلاً ، وإنَّما قالَ : (قيامِهِ بهِ)[1] ؛ ليعُمَّ الصُّدورَ عنهُ ؛ مثلُ : (ضربَ) و(هزمَ) ، وغيرَهُ ؛ مثلُ : (قَرُبَ) و(بَعُدَ)[2]

(وصدورِهِ) : عطفٌ على (استحالةِ) ؛ أي : وكصدورِ الكلامِ (عنِ الموحِّدِ في مثلِ : أشابَ الصَّغيرَ . . .) البيتَ[3] ؛ فإنَّهُ يكونُ قرينةً معنويَّةً على أنَّ إسنادَ (أشابَ) و(أفنى) إلى كَرِّ الغَداةِ ومَرِّ العَشيِّ . . مجازٌ .

لا يقالُ : هٰذا داخلٌ في الاستحالةِ[4]

لأنَّا نقولُ : لا نُسلِّمُ ذلكَ ؛ كيفَ وقد ذهبَ إليهِ كثيرٌ مِنْ ذوي العُقولِ ، واحتجْنا في إبطالِهِ إلى الدليلِ ؟!

= والجواب : أنَّ المراد بالاستحالة هنا : الاستحالة الضرورية ؛ وهي التي لو خُلِّيَ العقلُ مع نفسه ؛ أي : من غير اعتبار أمرٍ آخر معه ؛ من نظرٍ أو عادةٍ أو إحساسٍ أو تجربةٍ . . لحكمَ بها ، واستحالةُ إنبات الرَّبيع البقلَ ليست كذلك ، بل يحتاج العقل في الحكم بها لدليل . « دسوقي » (١/ ٢٥٧) .

(١) هٰذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى ، وإلا فالمصنِّف عبَّر بالاسم الظاهر ؛ فقال : (قيام المسند بالمذكور) . « دسوقي » (١/ ٢٥٨) .

(٢) تقول مثلاً : قرُبت الدار ، وبعُدت ؛ فالقُرب والبُعد قائمان بها لا على سبيل الصدور ، بل على سبيل الاتصاف . « دسوقي » (١/ ٢٥٨) .

(٣) تقدَّم (ص١٥٨) .

(٤) حاصل الاعتراض : أنَّ الصدور عن الموحِّد داخل في الاستحالة العقليَّة ؛ لأنَّ الموحِّد يُحيل قيام الإشابة والإفناء بالمسند إليه المذكور ؛ فلا يصح أن يُمثَّل به للصدور عن الموحِّد الذي هو مقابل للاستحالة . « بناني » (١/ ١٩٢) .

ومعرفةُ حقيقتِهِ : إمَّا ظاهرةٌ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ ؛ أي : فما ربحوا في تجارتهم ، وإمَّا خفيَّةٌ ؛ كما في قولِكَ : سرَّتْني رؤيتُكَ ؛ أي : سَرَّني اللهُ عندَ رؤيتِكَ ، وقولِهِ :

يَــــزِيــــدُكَ وَجْهُـــهُ حُسْنــــاً إِذَا مَـــــا زِدْتَـــــهُ نَظَـــــرَا

أي : يزيدُكَ اللهُ حُسناً في وجهِهِ .

[معرفةُ الحقيقةِ في المجازِ العقليِّ]

(ومعرفةُ حقيقتِهِ) ؛ يعني : أنَّ الفعلَ في المجازِ العقليِّ يجبُ أنْ يكونَ لهُ فاعلٌ أو مفعولٌ بهِ إذا أُسنِدَ إليهِ يكونُ الإسنادُ حقيقةً ، فمعرفةُ فاعلِهِ أو مفعولِهِ الذي إذا أُسندَ إليهِ يكونُ الإسنادُ حقيقةً : (إمَّا ظاهرةٌ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَمَارَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]؛ أي : فما ربحوا في تجارتِهم ، وإمَّا خفيَّةٌ) لا تظهرُ إلا بعدَ نظرٍ وتأمُّلٍ ؛ (كما في قولِكَ : سرَّتْني رؤيتُكَ ؛ أي : سَرَّني اللهُ عندَ رؤيتِكَ ، وقولِهِ[1] : [من مجزوء الوافر]

يَــــزِيــــدُكَ وَجْهُـــهُ حُسْنــــاً إِذَا مَـــــا زِدْتَـــــهُ نَظَـــــرَا

أي : يزيدُكَ اللهُ حُسناً في وجهِهِ) ؛ لِمَا أَودعَهُ مِنْ دقائقِ الحُسنِ والجمالِ ، يظهرُ بعدَ التأمُّلِ والإمعانِ[2] .

وفي هـٰذا تعريضٌ بالشيخِ عبدِ القاهرِ وردٌّ عليهِ ؛ حيثُ زعمَ : أنَّهُ لا يجبُ في المجازِ العقليِّ أنْ يكونَ للفعلِ فاعلٌ يكونُ الإسنادُ إليهِ حقيقةً ؛ فإنَّهُ ليسَ لـ (سرَّتْني) في (سرَّتْني رؤيتُكَ) ، ولـ (يزيدُكَ) في (يزيدُكَ وجهُهُ حُسناً) . . فاعلٌ يكونُ الإسنادُ إليهِ حقيقةً ، وكذا (أقدمَني بلدَكَ حقٌّ لي علىٰ فلانٍ) ، بلِ الموجودُ ها هنا هو السُّرورُ

---

(١) نسبه المصنف في « الإيضاح » (ص ٣٨) لأبي نواس ، ونسبه الشارح في « المطوَّل » (ص٦٤) لابن المُعَذَّل ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٧٨) .

(٢) قوله : (يظهر) ؛ أي : الحسن المزيد ، وفي (ب) : (تظهر) ؛ أي : دقائق الحسن والجمال ، وجاءت في (أ ، د ، ز) دون إعجام .

وأنكرَهُ السكَّاكيُّ ذاهباً إلىٰ أنَّ ما مرَّ ونحوَهُ استعارةٌ بالكنايةِ ؛

والزيادةُ والقُدومُ[1]

واعترضَ عليهِ الإمامُ فخرُ الدِّينِ الرازيُّ رحمَهُ اللهُ : بأنَّ الفعلَ لا بدَّ أنْ يكونَ لهُ فاعلٌ حقيقةً ؛ لامتناعِ صدورِ الفعلِ لا عن فاعلٍ ، فهو إنْ كانَ ما أُسندَ إليهِ الفعلُ . . فلا مجازَ ، وإلا فيمكنُ تقديرُهُ[2]

فزعمَ صاحبُ « المفتاحِ » : أنَّ اعتراضَ الإمامِ حقٌّ ، وأنَّ فاعلَ هـٰذهِ الأفعالِ هو اللهُ تعالىٰ ، وأنَّ الشيخَ لم يَعرِفْ حقيقتَها لخفائِها[3] ، فتبعَهُ المصنِّفُ ، وظنِّي : أنَّ هـٰذا تكلُّفٌ ، والحقُّ : ما ذكرَهُ الشيخُ .

[مذهبُ السكَّاكيِّ في المجازِ العقليِّ]

(وأنكرَهُ) ؛ أيِ : المجازَ العقليَّ (السكَّاكيُّ) ، وقالَ : (الذي عندي : نظمُهُ في سِلْكِ الاستعارةِ بالكنايةِ ؛ بجعلِ الرَّبيعِ استعارةً بالكنايةِ عنِ الفاعلِ الحقيقيِّ بواسطةِ المبالغةِ في التشبيهِ[4] ، وجعلِ نسبةِ الإنباتِ إليهِ قرينةً للاستعارةِ)[5] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (ذاهباً إلىٰ أنَّ ما مرَّ) مِنَ الأمثلةِ (ونحوَهُ . . استعارةٌ بالكنايةِ) ؛ وهي عندَ السكَّاكيِّ : أنْ تذكرَ المُشبَّهَ وتريدَ المُشبَّهَ بهِ بواسطةِ قرينةٍ ؛ وهي أنْ تنسبَ إليهِ شيئاً مِنَ اللوازمِ المساويةِ للمشبَّهِ بهِ[6] ؛ مثلُ أنْ تُشبِّهَ المنيَّةَ بالسَّبُعِ ، ثمَّ تُفرِدَها

---

(١) انظر كلام الشيخ عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » (ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧) ، وحاصل المراد : أنَّ الأفعال المذكورة تُستعمل متعدِّية ، ومعناها ـ وهو الإسرار والإقدام والزيادة ـ أمر اعتباري لا وجود له ، فلا فاعل لها حقيقي ، وتُستعمل لازمة ، ومعناها ـ وهو السرور والقدوم والازدياد ـ أمر موجود ، فلها فاعل حقيقي ، وإذا ذُكرت تلك الأفعال المتعدِّية كان قصدُ المتكلم بها معانيَ الأفعال اللازمة . « دسوقي » (١/ ٢٦٢) .

(٢) انظر كلام الرازي في « نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز » (ص٩٦) .

(٣) انظر رأي السكاكي في المسألة في « مفتاح العلوم » (ص٣٩٧ ـ ٣٩٩) .

(٤) المراد بالمبالغة هنا : إدخالُ المشبَّه في جنس المشبَّه به ادِّعاءً . « دسوقي » (١/ ٢٦٤) .

(٥) مفتاح العلوم (ص٤٠٠) .

(٦) المراد بمساواة اللوازم للمشبَّه به : أنها لا تُوجَد إلا منه ؛ لكونها خاصَّة به إمَّا مطلقاً ، أو بالنسبة =

علىٰ أنَّ المرادَ بالرَّبيعِ : الفاعلُ الحقيقيُّ ، بقرينةِ نسبةِ الإنباتِ إليهِ ، وعلىٰ هـٰذا القياسِ غيرُهُ .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّهُ يستلزمُ أنْ يكونَ المرادُ بـ (عيشةٍ) في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ : صاحبَها ؛ لما سيأتي ، . . . .

بالذِّكرِ[1] ، وتضيفَ إليها شيئاً مِنْ لوازمِ السَّبُعِ ؛ فتقولَ : (مخالبُ المنيَّةِ نَشِبَتْ بفلانٍ) ؛ بناءً (علىٰ أنَّ المرادَ بالرَّبيعِ : الفاعلُ الحقيقيُّ) للإنباتِ ؛ يعني : القادرَ المختارَ ، (بقرينةِ نسبةِ الإنباتِ) الذي هو مِنَ اللوازمِ المساويةِ للفاعلِ الحقيقيِّ (إليهِ) ؛ أي : إلى الرَّبيعِ ، (وعلىٰ هـٰذا القياسِ غيرُهُ) ؛ أي : غيرُ هـٰذا المثالِ .

وحاصلُهُ : أنْ تُشبِّهَ الفاعلَ المجازيَّ بالفاعلِ الحقيقيِّ في تعلُّقِ وجودِ الفعلِ بهِ ، ثمَّ تُفرِدَ الفاعلَ المجازيَّ بالذِّكرِ ، وتنسبَ إليهِ شيئاً مِنْ لوازمِ الفاعلِ الحقيقيِّ .

[الاعتراضاتُ علىٰ مذهبِ السكَّاكيِّ في المجازِ العقليِّ ، وأجوبتُها]

(وفيهِ) ؛ أي : فيما ذهبَ إليهِ السكَّاكيُّ (نظرٌ ؛ لأنَّهُ يستلزمُ أنْ يكونَ المرادُ بـ« عيشةٍ » في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٢١] : صاحبَها ؛ لما سيأتي)[2] في الكتابِ ؛ مِنْ تفسيرِ الاستعارةِ بالكنايةِ علىٰ مذهبِ السكَّاكيِّ[3] ، وقد ذكرْناهُ ، وهو يقتضي أنْ يكونَ المرادُ بالفاعلِ المجازيِّ هو الفاعلَ الحقيقيَّ ، فيلزمُ أنْ يكونَ المرادُ بـ(عيشةٍ) : صاحبَها ، واللازمُ باطلٌ ؛ إذ لا معنىٰ لقولِنا : (هو في صاحبِ عيشةٍ)[4] ، وهـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ المرادَ بـ(عيشةٍ) وضميرِ (راضيةٍ) . . واحدٌ[5]

= للمشبَّه . « دسوقي » (١/ ٢٦٥) .

(١) أي : مريداً بها المشبَّه به ؛ وهو السبع . « ابن قاسم » (ق ٤٦) .

(٢) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (وبـ «ماء» في قوله : ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق : ٦]: صاحبه) بدل (لما سيأتي) .

(٣) انظر (ص٦٣٧ـ٦٣٩) .

(٤) لِمَا يلزم من ظرفيَّة الشيء في نفسه . « بناني » (١/ ١٩٧) .

(٥) أي : إن قلنا : الضمير في (راضية) للعيشة ؛ بمعنى : الصاحب . . فلا معنىٰ للظرفية ، وأمَّا=

وألا تصحَّ الإضافةُ في نحوِ : نهارُهُ صائمٌ ؛ لبطلانِ إضافةِ الشيءِ إلىٰ نفسِهِ ، وألا يكونَ الأمرُ بالبناءِ لهامانَ ، وأنْ يتوقَّفَ نحوُ : (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) على السَّمعِ ،

(و) يستلزمُ (ألا تصحَّ الإضافةُ في) كلِّ ما أُضيفَ الفاعلُ المجازيُّ إلى الفاعلِ الحقيقيِّ ؛ (نحوُ : نهارُهُ صائمٌ ؛ لبطلانِ إضافةِ الشيءِ إلىٰ نفسِهِ) اللازمةِ مِنْ مذهبِهِ ؛ لأنَّ المرادَ بالنهارِ حينَئذٍ : فلانٌ نفسُهُ ، ولا شكَّ في صحَّةِ هـٰذهِ الإضافةِ ووقوعِها[1] ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ ﴾ [البقرة : ١٦] ، وهـٰذا أَولىٰ في التمثيلِ[2]

(و) يستلزمُ (ألا يكونَ الأمرُ بالبناءِ) في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا ﴾ [غافر : ٣٦] . . (لهامانَ) ؛ لأنَّ المرادَ بهِ حينَئذٍ : هو العَمَلةُ أنفسُهم[3] ، واللازمُ باطلٌ ؛ لأنَّ النداءَ لهُ ، والخطابَ معَهُ .

(و) يستلزمُ (أنْ يتوقَّفَ نحوُ : أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) ، و : شفى الطبيبُ المريضَ ، و : سرَّتْني رؤيتُكَ ، ممَّا يكونُ الفاعلُ الحقيقيُّ هو اللهَ تعالىٰ . . (على السَّمعِ) مِنَ الشارعِ ؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ تعالىٰ توقيفيَّةٌ ، واللازمُ باطلٌ ؛ لأنَّ مثلَ هـٰذا التركيبِ صحيحٌ شائعٌ ذائعٌ عندَ القائلينَ بأنَّ أسماءَ اللهِ تعالىٰ توقيفيَّةٌ وغيرِهم ؛ سُمِعَ مِنَ الشارعِ أو لم يُسمَعْ .

= إن أُريدَ بالعيشة : المعنى الحقيقي ؛ وهو ما يتعيَّش به الإنسان ، وأُريدَ بضمير (راضية) : الصاحبُ ، وأنَّ المعنىٰ : فهو في عيشةٍ راضٍ صاحبُها . . فلا يلزم ما ذُكر . « دسوقي » (١/ ٢٦٧) .

(١) أي : إضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي . « دسوقي » (١/ ٢٦٨) .

(٢) وإنما كان أَولىٰ ؛ لأنه أدفعُ للجدال ، بخلاف مثال المتن ؛ فإنه قد يُناقَشُ فيه بأنَّ إضافة الشيء إلىٰ نفسه إنما توجد إذا كان المراد بالنهار وضمير (صائم) واحداً ، وأمَّا إذا جُعل الضمير في (صائم) راجعاً للنهار لا بالمعنى الأول ـ وهو الزمان ـ بل بمعنى الشخص . . فلا تلزم إضافة الشيء إلىٰ نفسه . « دسوقي » (١/ ٢٦٨) .

(٣) فصار تقدير الكلام : يا هامانُ ؛ ابنِ يا عَمَلةُ ، فالنداء لشخص ، والخطاب مع غيره ، وهـٰذا فاسد ؛ إذ لا يجوز تعدُّد الخطاب في كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف . « دسوقي » (١/ ٢٦٩) .

والوازمُ كلُّها منتفيةٌ ، ولأنَّهُ ينتقضُ بنحوِ : نهارُهُ صائمٌ ؛ لاشتمالِهِ علىٰ ذكرِ طرَفَيِ التشبيهِ .

(واللوازمُ كلُّها منتفيةٌ) كما ذكرْنا ، فينتفي كونُهُ مِنْ بابِ الاستعارةِ بالكنايةِ ؛ لأنَّ انتفاءَ اللازمِ يُوجِبُ انتفاءَ الملزومِ .

والجوابُ : أنَّ مبنىٰ هٰذهِ الاعتراضاتِ علىٰ أنَّ مذهبَهُ في الاستعارةِ بالكنايةِ . . أنْ يُذكَرَ المشبَّهُ ويرادَ المشبَّهُ بهِ حقيقةً ، وليسَ كذلكَ ، بل يرادُ المشبَّهُ بهِ ادِّعاءً ومبالغةً ؛ لظهورِ أنْ ليسَ المرادُ بالمنيَّةِ في قولِنا : (مخالبُ المنيَّةِ نَشِبَتْ بفلانٍ) . . هو السَّبُعَ حقيقةً ، والسكَّاكيُّ مصرِّحٌ بذلكَ في كتابِهِ[1] ، والمصنِّفُ لم يطَّلِعْ عليهِ[2] .

(ولأنَّهُ) ؛ أي : ما ذهبَ إليهِ السكَّاكيُّ (ينتقضُ بنحوِ : نهارُهُ صائمٌ) ، و : ليلُهُ قائمٌ ، وما أشبهَ ذلكَ ممَّا يشتملُ علىٰ ذكرِ الفاعلِ الحقيقيِّ ؛ (لاشتمالِهِ علىٰ ذكرِ طرَفَيِ التَّشبيهِ) ، وهو مانعٌ مِنْ حملِ الكلامِ على الاستعارةِ كما صرَّحَ بهِ السكَّاكيُّ[3] .

والجوابُ : أنَّهُ إنَّما يكونُ مانعاً إذا كانَ ذكرُهما علىٰ وجهٍ يُنبِئُ عنِ التَّشبيهِ[4] ؛ بدليلِ أنَّهُ جعلَ قولَهُ[5] : [من المنسرح]

قَـــدْ زُرَّ أَزْرَارُهُ عَلَـــى الْقَمَـــرِ

---

(١) انظر « مفتاح العلوم » (ص ٣٧٩) .

(٢) بل اطَّلع عليه ولم يرتضِه . « دسوقي » (١/ ٢٧١) .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص ٣٧٣) .

(٤) وذلك : إذا وقع المشبَّه به خبراً عن المشبَّه ، أو صفةً له ، أو حالاً منه ؛ نحو : زيد أسد ، ورأيت زيداً أسداً ، ومررت برجل أسد ، فيتعيَّن الحمل على التشبيه في هٰذه الأمثلة بتقدير أداته . « بناني » (١/ ١٩٩) .

(٥) هٰذا عجز بيت لابن طباطبا العلوي في « ديوانه » (ص١٦١) ، وصدره :

لا تَعجَبـوا مِـنْ بِلـىٰ غِـلالتِـهِ

والغِلالة : شِعار يُلبس تحت الثوب . انظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٢٩) .

مِنْ بابِ الاستعارةِ معَ ذكرِ الطرفينِ[1]

وبعضُهم لمَّا لم يَقِفْ علىٰ مرادِ السكَّاكيِّ بالاستعارةِ بالكنايةِ[2] . . أجابَ عن هٰذهِ الاعتراضاتِ بما هو بريءٌ عنهُ ، ورأَيْنا تركَهُ أَولىٰ .

❁ ❁ ❁

(١) انظر « مفتاح العلوم » (ص ٣٧١) ، والمراد بالطرفين : القمر وضمير (أزراره) الراجع للشخص الشبيه بالقمر ، ومع ذلك فالقمر مستعار لذات المحبوب استعارة تصريحية .

(٢) هٰذا البعض : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص١٠٧ ـ ١٠٩) .

أحوال المسند إليه

أَمَّا حذفُهُ : فللاحترازِ عنِ العبثِ بناءً على الظاهرِ ، أو تخييلِ العُدولِ إلىٰ أقوى الدليلينِ ؛ مِنَ العقلِ واللفظِ ؛ كقولِهِ :

(أحوال المسند إليه)

أي : الأمورُ العارضةُ لهُ مِنْ حيثُ إنَّهُ مُسندٌ إليهِ ، وقدَّمَ المسندَ إليهِ على المسندِ ؛ لِمَا سيأتي[1]

[حذفُ المُسندِ إليهِ]

(أَمَّا حذفُهُ) ، قدَّمَهُ علىٰ سائرِ الأحوالِ ؛ لكونِهِ عبارةً عن عدمِ الإتيانِ بهِ ، وعدمُ الحادثِ سابقٌ علىٰ وجودِهِ ، وذكرَهُ بلفظِ الحذفِ ، وفي (المُسندِ) بلفظِ التَّركِ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ المُسندَ إليهِ هو الركنُ الأعظمُ الشديدُ الحاجةِ إليهِ ، حتىٰ إنَّهُ إذا لم يُذكَرْ فكأنَّهُ أُتِيَ بهِ ثمَّ حُذِفَ ، بخلافِ المُسندِ ؛ فإنَّهُ ليسَ بهٰذهِ المَثابةِ ، فكأنَّهُ تُرِكَ عن أصلِهِ : (فللاحترازِ عنِ العبثِ بناءً على الظاهرِ) ؛ لدلالةِ القرينةِ عليهِ وإنْ كانَ في الحقيقةِ هو ركناً مِنَ الكلامِ .

(أو تخييلِ العُدولِ إلىٰ أقوى الدليلينِ ؛ مِنَ العقلِ واللفظِ) ؛ فإنَّ الاعتمادَ عندَ الذِّكرِ علىٰ دلالةِ اللفظِ مِنْ حيثُ الظاهرُ ، وعندَ الحذفِ علىٰ دلالةِ العقلِ ، وهو أقوىٰ ؛ لافتقارِ اللفظِ إليهِ ، وإنَّما قالَ : (تخييلِ) ؛ لأنَّ الدالَّ حقيقةً عندَ الحذفِ هو اللفظُ المدلولُ عليهِ بالقرائنِ ؛ (كقولِهِ[2] : [من الخفيف]

---

(١) أي : في قوله : (تنبيهاً علىٰ أنَّ المسند إليه هو الركن الأعظم) . « ابن قاسم » (ق ٥١) .

(٢) ورد البيت دون نسبة في كثير من كتب الأدب ، وتمامه كما في « معاهد التنصيص » (١/ ١٠٠) :

سهـرٌ دائـمٌ وحـزنٌ طـويـلُ

قَـالَ لِـي كَيْـفَ أَنْـتَ قُلْـتُ عَلِيـلُ

أوِ اختبارِ تنبُّهِ السامعِ عندَ القرينةِ ، أو مقدارِ تنبُّهِهِ ، أو إيهامِ صَوْنِهِ عن لسانِكَ ، أو عكسِهِ ، أو تأتِّي الإنكارِ لدى الحاجةِ ، أو تعيُّنِهِ ،

قَـالَ لِـي كَيْـفَ أَنْـتَ قُلْـتُ عَلِيـلُ)

لم يقُلْ : (أنا عليلٌ) ؛ للاحترازِ والتخييلِ المذكورينِ .

(أوِ اختبارِ تنبُّهِ السامعِ عندَ القرينةِ) هل يتنبَّهُ أم لا[1] ، (أوِ) اختبارِ (مقدارِ تنبُّهِهِ) هل يتنبَّهُ بالقرائنِ الخفيَّةِ أم لا[2]

(أو إيهامِ صَوْنِهِ) ؛ أي : المسندِ إليهِ (عن لسانِكَ) ؛ تعظيماً لهُ[3] ، (أو عكسِهِ) ؛ أي : إيهامِ صَوْنِ لسانِكَ عنهُ ؛ تحقيراً لهُ[4]

(أو تأتِّي الإنكارِ) ؛ أي : تيسُّرِهِ (لدى الحاجةِ) ؛ نحوُ : فاجرٌ فاسقٌ ، عندَ قيامِ القرينةِ علىٰ أنَّ المرادَ : زيدٌ ؛ ليتأتَّىٰ لكَ أنْ تقولَ : (ما أردتُ زيداً ، بل غيرَهُ) .

(أو تعيُّنِهِ) ، والظاهرُ : أنَّ ذكرَ الاحترازِ عنِ العبثِ . . مُغنٍ عن ذلكَ[5] ، لـٰكنْ

---

(١) كما لو حضر عندك رجلان ، أحدُهما تقدَّمت له صحبةٌ ، فتقول للمخاطَب الذي هو غيرُهما : (غادرٌ) ؛ أي : الصاحبُ غادرٌ ، فتحذف المسند إليه اختباراً للسامع هل يتنبَّه أنَّ المسند إليه هو الصاحب ـ بقرينة ذكر الغدر ؛ إذ لا يناسب إلا الصاحبـ أو لا يتنبَّه بذلك . « ابن يعقوب » (١/ ٢٧٧) .

(٢) كما لو حضر عندك شخصان ، أحدُهما أقدمُ صحبةً من الآخر ، فتقول لمخاطَبك : (واللهِ ؛ حقيقٌ بالإحسان) ؛ أي : أقدمُهما صحبة ـ وهو زيد مثلاًـ حقيق بالإحسان ، فتحذف المسند إليه اختباراً لمبلغ ذكائه هل يتنبَّه لهـٰذا المحذوف بالقرينة الخفية ـ وهي أنَّ أهل الإحسان ذو الصداقة القديمة ـ أو لا يتنبَّه له . « ابن يعقوب » (١/ ٢٧٧) .

(٣) نحو : مقرِّرٌ للشرائع وموضِّح للدلائل ؛ فيجب اتِّباعه ؛ أي : رسول الله عليه الصلاة والسلام . « ابن يعقوب » (١/ ٢٧٨) .

(٤) نحو : مُوسوِسٌ وساعٍ في الفساد ؛ فتجب مخالفته ؛ تريد : الشيطان . « ابن يعقوب » (١/ ٢٧٨) .

(٥) أي : عن التعيُّن ؛ لأنه متىٰ تعيَّن المسند إليه كان حذفه احترازاً عن العبث . « دسوقي » (١/ ٢٧٩) .

أوِ ادِّعاءِ التعيُّنِ لهُ ، أو نحوِ ذلكَ .

ذكرَهُ لأمرينِ : أحدُهما : الاحترازُ عن سوءِ الأدبِ فيما ذكروا لهُ مِنَ المثالِ ؛ وهو : (خالقٌ لِمَا يشاءُ ، فاعلٌ لِمَا يريدُ) ؛ أيِ : اللهُ تعالىٰ ، والثاني : التَّوطئةُ والتمهيدُ لقولِهِ : (أوِ ادِّعاءِ التعيُّنِ لهُ) ؛ نحوُ : وهَّابُ الأُلوفِ ؛ أيِ : السُّلطانُ .

(أو نحوِ ذلكَ) ؛ كضِيقِ المقامِ عن إطالةِ الكلامِ ؛ بسببِ ضَجَرٍ وسآمةٍ ، أو فواتِ فُرصةٍ ، أو محافظةٍ علىٰ وزنٍ أو سَجْعٍ أو قافيةٍ ، أو ما أشبهَ ذلكَ ؛ كقولِ الصيَّادِ : (غزالٌ) ؛ أي : هـٰذا غزالٌ[1] ؛ وكالإخفاءِ عن غيرِ السامعِ مِنَ الحاضرينَ ؛ مثلُ : (جاءَ) ، وكاتِّباعِ الاستعمالِ الواردِ علىٰ تركِهِ ؛ مثلُ : رميةٌ مِنْ غيرِ رامٍ[2] ، أو علىٰ تركِ نظائرِهِ ؛ مثلُ الرَّفعِ على المدحِ أوِ الذمِّ أوِ التَّرحُّمِ .

❀ ❀ ❀

---

(١) هـٰذا مثال لفوات الفرصة .

(٢) هـٰذا مَثَل من أمثال العرب ، يُضرب عندما يتفق الشيء لمن ليس من شأنه أن يصدر منه ، انظر « مجمع الأمثال » للميداني (١/ ٢٩٩) ، و« زهر الأكم » لليوسي (٣/ ٣٨) ، والشاهد : أن التقدير : هـٰذه رميةٌ مصيبةٌ من غير رامٍ مصيب ، بل من رامٍ مخطئ ، فحذف المسند إليه ، ولم يقل : (هـٰذه) ؛ لأنَّ هـٰذا مَثَل ، والأمثال لا تُغيَّر . « دسوقي » (١/ ٢٨١) ، هـٰذا ؛ ولا يخفىٰ : أن التمثيل بالمثل إنما يكون علىٰ حذف (ربَّ) كما هنا ، ويقال أيضاً : (ربَّ رمية من غير رام) ، وعليه : فلا يصح التمثيل به .

وأمَّا ذكرُهُ : فلكونِهِ الأصلَ ، أو للاحتياطِ ؛ لضعفِ التعويلِ على القرينةِ ، أوِ التنبيهِ علىٰ غَباوةِ السامعِ ، أو زيادةِ الإيضاحِ والتقريرِ ، أو إظهارِ تعظيمِهِ أو إهانتِهِ ، أوِ التبرُّكِ بذكرِهِ ، أوِ استلذاذِهِ ، . . . .

[ذكرُ المسندِ إليهِ]

(وأمَّا ذكرُهُ) ؛ أي : ذكرُ المسندِ إليهِ : (فلكونِهِ) ؛ أيِ : الذِّكرِ (الأصلَ) ولا مُقتضِيَ للعُدولِ عنهُ .

(أو للاحتياطِ ؛ لضعفِ التعويلِ) ؛ أيِ : الاعتمادِ (على القرينةِ) .

(أوِ التنبيهِ علىٰ غَباوةِ السامعِ[1] ، أو زيادةِ الإيضاحِ والتقريرِ) ، وعليهِ قولُهُ تعالىٰ[2] : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] .

(أو إظهارِ تعظيمِهِ) ؛ لكونِ اسمِهِ ممَّا يدلُّ على التعظيمِ ؛ نحوُ : أميرُ المؤمنينَ حاضرٌ[3] .

(أو إهانتِهِ) ؛ أي : إهانةِ المسندِ إليهِ ؛ لكونِ اسمِهِ ممَّا يدلُّ على الإهانةِ ؛ مثلُ : السارقُ اللئيمُ حاضرٌ .

(أوِ التبرُّكِ بذكرِهِ) ؛ مثلُ : النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قائلُ هـٰذا القولِ[4]

(أوِ استلذاذِهِ) ؛ مثلُ : الحبيبُ حاضرٌ .

---

(١) أي : تنبيه الحاضرين علىٰ غباوة المقصود بالسماع ؛ بأنْ يذكر المسند إليه مع العلم بأنَّ السامع فاهم له بالقرينة ؛ فيقال مثلاً في جواب : ماذا قال عمرو ؟ : (عمرو قال كذا) . « ابن يعقوب » (١/ ٢٨٣) .

(٢) قوله : (وعليه) ؛ أي : علىٰ ذكر المسند إليه لزيادة الإيضاح والتقرير .

(٣) أي : في جواب من قال : (هل حضر أمير المؤمنين ؟) ، وكذا ما بعده ؛ لأنَّ الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حُذف ، وإلا كان ذكره متعيِّناً لا يحتاج إلىٰ نكتة . « دسوقي » (١/ ٢٨٤) .

(٤) أي : جواباً لمن قال : (هل قال هـٰذا القولَ رسولُ الله ؟) . « دسوقي » (١/ ٢٨٤) .

أو بسطِ الكلامِ حيثُ الإصغاءُ مطلوبٌ ؛ نحوُ : ﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾ .

(أو بسطِ الكلامِ حيثُ الإصغاءُ مطلوبٌ) ؛ أي : في مقامٍ يكونُ إصغاءُ السامعِ مطلوباً للمتكلِّمِ ؛ لعظمتِهِ وشرفِهِ[1] ؛ ولهـٰذا يُطالُ الكلامُ معَ الأحبَّاءِ ؛ (نحوُ) قولِهِ تعالىٰ حكايةً عن موسىٰ عليهِ السَّلامُ : (﴿ هِيَ عَصَايَ) أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا ﴾ [طه :١٨] [2] .

وقد يكونُ الذِّكرُ للتهويلِ[3] ، أوِ التعجيبِ[4] ، أوِ الإشهادِ في قضيَّةٍ[5] ، أوِ التسجيلِ على السامعِ[6] ؛ حتىٰ لا يكونَ لهُ سبيلٌ إلى الإنكارِ .



---

(١) في (د ، هـ ، و ، ي) : (لعظمه) بدل (لعظمته) .

(٢) أي : كان يكفيه أن يقول : (عصا) ؛ لأنَّ السؤال عن الجنس ، فزاد المبتدأَ والإضافةَ والأوصافَ ؛ لما ذُكر من النكتة . « دسوقي » (١/ ٢٨٥) .

(٣) أي : التخويف ؛ كقول القائل : (أمير المؤمنين يأمرك بكذا) . « ابن يعقوب » (١/ ٢٨٥) .

(٤) في (ب ، ج ، د ، ز ، ط) : (التعجب) بدل (التعجيب) ؛ ومثاله قولك : (صبيٌّ قاوم الأسد) . « دسوقي » (١/ ٢٨٥) .

(٥) كأن يقال لشاهدِ واقعةٍ عند قصد النقل عنه : (ما وقعَ لصاحب الواقعة ؟ هل باع هـٰذا بكذا ؟) ، فيقول الشاهد : (زيدٌ باع كذا بكذا لفلان) ؛ ليكون زيد متعيِّناً في قلب الناقل ، فلا يقع فيه التباس . « دسوقي » (١/ ٢٨٦) .

(٦) أي : كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم ؛ كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة : (هل أقرَّ هـٰذا علىٰ نفسه بكذا ؟) ، فيقول الشاهد : (نعم ، زيدٌ هـٰذا أقرَّ علىٰ نفسه بكذا) . « دسوقي » (١/ ٢٨٧) .

وأمَّا تعريفُهُ : فبالإضمارِ ؛ لأنَّ المقامَ للتكلُّمِ ، أوِ الخطابِ ، أوِ الغَيبةِ .

وأصلُ الخطابِ أنْ يكونَ لمعيَّنٍ ، وقد يُترَكُ إلىٰ غيرِهِ ؛ ليعمَّ كلَّ مخاطَبٍ ؛

[تعريفُ المسندِ إليهِ]

[تعريفُ المسندِ إليهِ بالإضمارِ]

(وأمَّا تعريفُهُ) ؛ أي : إيرادُ المسندِ إليهِ معرفةً ، وإنَّما قدَّمَ ها هنا التعريفَ ، وفي المسندِ التنكيرَ ؛ لأنَّ الأصلَ في المسندِ إليهِ التعريفُ[1] ، وفي المسندِ التنكيرُ[2] : (فبالإضمارِ ؛ لأنَّ المقامَ للتكلُّمِ) ؛ نحوُ : أنا ضربتُ ، (أوِ الخطابِ) ؛ نحوُ : أنتَ ضربتَ ، (أوِ الغَيبةِ) ؛ نحوُ : هو ضربَ ؛ لتقدُّمِ ذكرِهِ[3] ؛ إمَّا لفظاً تحقيقاً أو تقديراً[4] ، وإمَّا معنىً لدلالةِ لفظٍ عليهِ أو قرينةِ حالٍ[5] ، وإمَّا حُكماً[6] .

(وأصلُ الخطابِ أنْ يكونَ لمعيَّنٍ) واحداً كانَ أو أكثرَ ؛ لأنَّ وضعَ المعارفِ علىٰ أنْ تُستعمَلَ لمعيَّنٍ ، معَ أنَّ الخطابَ هو توجيهُ الكلامِ إلىٰ حاضرٍ ، (وقد يُترَكُ) الخطابُ معَ معيَّنٍ (إلىٰ غيرِهِ) ؛ أي : غيرِ معيَّنٍ ؛ (ليعمَّ) الخطابُ (كلَّ مخاطَبٍ)

---

(١) لأنه محكوم عليه ، والحكم على المجهول غير مفيد . « دسوقي » (١/ ٢٨٧) .

(٢) لأنه محكوم به ، والحكم بالمعلوم لا يفيد . « دسوقي » (١/ ٢٨٧) .

(٣) أي : ذكر مرجعه . « بناني » (١/ ٢٠٨) .

(٤) قوله : (تحقيقاً) نحو : جاء زيد وهو يضحك ، وقوله : (أو تقديراً) نحو : في داره زيد ؛ فـ(زيد) مبتدأ ، ورتبته التقدُّم ، فالمرجع متقدِّم تقديراً . « دسوقي » (١/ ٢٨٨) .

(٥) قوله : (لدلالة لفظ عليه) نحو : ﴿ اَعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ [المائدة : ٨] ؛ فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بالفعل ؛ وهو (اعدلوا) ، وقوله : (أو قرينة حال) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء :١١] ؛ أي : الميتُ ؛ بقرينة أن الكلام في الإرث . « دسوقي » (١/ ٢٨٨) .

(٦) قوله : (وإمَّا حكماً) نحو : هو زيد قائم ؛ فالمرجع متأخِّر ، لـٰكنه في حكم المتقدِّم ؛ لأن وضع الضمير أن يرجع لمتقدِّم ، فإن أُخِّر لغرض التفصيل بعد الإجمال كان في حكم المتقدِّم . « دسوقي » (١/ ٢٨٩) .

نحوُ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ ؛ أي : تناهَتْ حالُهم في الظُّهورِ ، فلا يختصُّ بهِ مخاطَبٌ .

علىٰ سبيلِ البدلِ[1] ؛ (نحوُ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة :١٢]) ؛ لا يريدُ بقولِهِ : (ولو ترىٰ) مخاطَباً معيَّناً ؛ قصداً إلىٰ تفظيعِ حالِهم[2] ؛ (أي : تناهَتْ حالُهم في الظُّهورِ) لأهلِ المَحشرِ إلىٰ حيثُ يمتنعُ خفاؤُها ، فلا يختصُّ بها رؤيةُ راءٍ دونَ راءٍ ، وإذا كانَ كذلكَ (فلا يختصُّ بهِ) ؛ أي : بهٰذا الخطابِ (مخاطَبٌ) دونَ مخاطَبٍ ، بل كلُّ مَنْ يتأتَّىٰ منهُ الرؤيةُ فلهُ مَدخلٌ في هٰذا الخطابِ .

وفي بعضِ النُّسخِ : (فلا يختصُّ بها) ؛ أي : برؤيةِ حالِهم مخاطَبٌ ، أو بحالِهم رؤيةُ مخاطَبٍ ، علىٰ حذفِ المضافِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : علىٰ سبيل العموم البدلي لا الشمولي . « دسوقي » (١/ ٢٩١) .

(٢) يقال : فَظُعَ الأمرُ فَظاعة ؛ اشتدَّت شناعته ، وجاوز المقدارَ في ذلك . انظر « تاج العروس » (ف ظ ع) .

وبالعَلَميّةِ : لإحضارِهِ بعينِهِ في ذهنِ السامعِ ابتداءً باسمٍ مختصٍّ بهِ ؛ نحوُ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ،

[تعريفُ المسندِ إليهِ بالعَلَميَّةِ]

(وبالعَلَميّةِ) ؛ أي : تعريفُ المسندِ إليهِ بإيرادِهِ علَماً ؛ وهو ما وُضِعَ لشيءٍ معَ جميعِ مشخَّصاتِهِ : (لإحضارِهِ) ؛ أيِ : المسندِ إليهِ ، (بعينِهِ) ؛ أي : بشخصِهِ ؛ بحيثُ يكونُ مُتميِّزاً عن جميعِ ما عداهُ ، واحترزَ بهـٰذا عن إحضارِهِ باسمِ جنسِهِ ؛ نحوُ : رجلٌ عالمٌ جاءَني[1] ، (في ذهنِ السامعِ ابتداءً) ؛ أي : أوَّلَ مرَّةٍ ، واحترزَ بهِ عن نحوِ : جاءَني زيدٌ وهو راكبٌ[2] ، (باسمٍ مختصٍّ بهِ) ؛ أي : بالمسندِ إليهِ ؛ بحيثُ لا يُطلَقُ باعتبارِ هـٰذا الوضعِ علىٰ غيرِهِ ، واحترزَ بهِ عن إحضارِهِ بضميرِ المتكلِّمِ أوِ المخاطَبِ ، واسمِ الإشارةِ والموصولِ ، والمعرَّفِ بلامِ العهدِ والإضافةِ .

وهـٰذهِ القيودُ لتحقيقِ مقامِ العلَميَّةِ[3] ، وإلا فالقيدُ الأخيرُ مُغنٍ عمَّا سبقَ .

وقيلَ : احترزَ بقولِهِ : (ابتداءً) عنِ الإحضارِ بشرطٍ ؛ كما في الضميرِ الغائبِ والمعرَّفِ بلامِ العهدِ ؛ فإنَّهُ يُشترطُ تقدُّمُ ذكرِهِ ، والموصولِ ؛ فإنَّهُ يُشترطُ تقدُّمُ العِلمِ بالصِّلةِ[4] .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ جميعَ طُرُقِ التعريفِ كذلكَ حتى العلَمُ ؛ فإنَّهُ مشروطٌ بتقدُّمِ العِلمِ بالوضعِ .

(نحوُ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١]) ؛ فـ (اللهُ) أصلُهُ : (الإلـٰهُ) ،

---

(١) إذ لا يُفهَم منه إلا رجل متَّصف بالعلم ، ويحتمل أن يكون زيداً أو غيره . « دسوقي » (١/ ٢٩٣).

(٢) فالضمير أحضرَ الذاتَ ملتبسةً بالتعيين في ذهن السامع ، ولـٰكن هـٰذا الإحضار ثانوي ؛ لأنَّ الضمير متوقِّف على المرجع (زيد) ، فالمرجع مفيد للتعيين أوَّلاً ، والضمير مفيد له ثانياً . « دسوقي » (١/ ٢٩٤) .

(٣) أي : لإيضاح الأمر الذي يقتضي إيرادَ المسند إليه علَماً ؛ كإحضاره في ذهن السامع ابتداءً . « بناني » (١/ ٢١٢) .

(٤) صاحب القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ٣٨ ـ ٣٩) .

أو تعظيمٍ ، أو إهانةٍ ، أو كنايةٍ ،

حُذفَتِ الهمزةُ وعُوِّضَ منها حرفُ التعريفِ ، ثمَّ جُعِلَ علَماً للذَّاتِ الواجبِ الوجودِ الخالقِ للعالَمِ .

وزعمَ بعضُهم : أنَّهُ اسمٌ لمفهومِ الواجبِ لذاتِهِ ، أوِ المستحقِّ للعبوديَّةِ لهُ ، وكلٌّ منهما كليٌّ انحصرَ في فردٍ ، فلا يكونُ علَماً[1] ؛ لأنَّ مفهومَ العلَمِ جزئيٌّ[2]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّهُ اسمٌ لهـٰذا المفهومِ الكليِّ ؛ كيفَ وقد أجمعوا علىٰ أنَّ قولَنا : (لا إلـٰهَ إلا اللهُ) كلمةُ توحيدٍ ؟! ولو كانَ (اللهُ) اسماً لمفهومٍ كليٍّ . . لَمَا أفادَتِ التوحيدَ ؛ لأنَّ الكليَّ مِنْ حيثُ هو كليٌّ . . يحتملُ الكثرةَ .

(أو تعظيمٍ ، أو إهانةٍ) ؛ كما في الألقابِ الصالحةِ لذلكَ ؛ مثلُ : ركبَ عليٌّ[3] ، وهربَ معاويةُ[4] .

(أو كنايةٍ) عن معنىً يصلحُ العلَمُ لهُ ؛ نحوُ : أبو لَهَبٍ فعلَ كذا ؛ كنايةً عن كونِهِ جهنَّمياً بالنظرِ إلى الوضعِ الأوَّلِ ـ أعني : الإضافيَّ ـ ؛ لأنَّ معناهُ : مُلازِمُ النَّارِ ومُلابِسُها ، ويلزمُهُ أنَّهُ جهنَّميٌّ ، فيكونُ انتقالاً مِنَ الملزومِ إلى اللازمِ باعتبارِ الوضعِ الأوَّلِ[5] ، وهـٰذا القدرُ كافٍ في الكنايةِ .

وقيلَ في هـٰذا المقامِ : إنَّ الكنايةَ كما يقالُ : (جاءَ حاتمٌ) ، ويرادُ بهِ لازمُهُ ـ

---

(١) أي : لا يكون لفظ الجلالة علَماً بالوضع ، وقد يُجعَل علماً بالغَلَبة . « دسوقي » (١/ ٢٩٧) .

(٢) صاحب الزعم : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص ١٢٤) .

(٣) التعظيم في لفظ (علي) ؛ لأنه مأخوذ من العُلُوِّ . « دسوقي » (١/ ٢٩٨) .

(٤) الإهانة في لفظ (معاوية) ؛ لأنه مأخوذ من صريخ الذئب . « دسوقي » (١/ ٢٩٨) .

(٥) حاصل الكناية : أنَّ (أبا لهب) بحسب الأصل مركَّب إضافي ، معناه : مُلابس اللَّهَب ـ أي : النار ـ ملابسةً شديدة ، ومن لوازم كون الشخص ملابساً للَّهَب كونُهُ من أهل جهنَّم ؛ فإنَّ اللَّهَب الحقيقي لهب نار جهنَّم ، فإذا قلت في شأن كافر اسمه أبو لهب : (أبو لهب فعل كذا) مريداً : جهنَّمي فعل كذا . . كان كناية من إطلاق اسم الملزوم ـ وهو الذات الملازمة للَّهب ـ وإرادة اللازم ؛ وهو الجهنَّمي . « دسوقي » (١/ ٢٩٩) .

أو إيهامِ استلذاذِهِ ،

أي : جوادٌ ـ لا الشخصُ المسمَّىٰ بـ (حاتمٍ) ، ويقالُ : (رأيتُ أبا لهبٍ) ؛ أي : جهنَّمياً[1]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّهُ حينَئذٍ يكونُ استعارةً لا كنايةً علىٰ ما سيجيءُ[2] ، ولو كانَ المرادُ ما ذكرَهُ لكانَ قولُنا : (فعلَ كذا هـٰذا الرجلُ) مشيراً إلىٰ كافرٍ[3] ، أو قولُنا : (أبو جهلٍ فعلَ كذا) . . كنايةً عنِ الجهنَّميِّ[4] ، ولم يقلْ بهِ أحدٌ ، وممَّا يدلُّ علىٰ فسادِ ذلكَ : أنَّهُ مثَّلَ صاحبُ « المفتاحِ » وغيرُهُ في هـٰذهِ الكنايةِ بقولِهِ تعالىٰ[5] : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ ﴾ [المسد : ١] ، ولا شكَّ أنَّ المرادَ بهِ : الشخصُ المسمَّىٰ بأبي لهبٍ ، لا كافرٌ آخرُ .

(أو إيهامِ استلذاذِهِ) ؛ أي : وُجدانِ العلَمِ لذيذاً ؛ نحوُ قولِهِ[6] : [من البسيط]

بِـاللهِ يَـا ظَبَيَـاتِ الْقَـاعِ قُلْـنَ لَنَـا ... لَيْـلايَ مِنْكُـنَّ أَمْ لَيْلَـىٰ مِـنَ الْبَشَـرِ

---

(١) صاحب القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ٣٩) ، وحاصل كلامه : أن يُطلَق علىٰ أيِّ كافرٍ (أبو لهب) مراداً به : جهنَّمي وإن لم يكن مسمّىً بأبي لهب ؛ ليُنتقل منه إلىٰ لازمه ؛ وهو الجهنَّمي . « دسوقي » (١/ ٣٠٠) .

(٢) أي : في تعريف الكناية (ص٦٥١) ، ووجهُ الاستعارة : أنَّ أبا لهب مُستعمَل في غير ما وُضِع له ـ وهو رجلٌ آخر جهنَّمي ـ لعلاقة المشابهة في الكفر والجهنَّمية . « دسوقي » (١/ ٣٠٠) .

(٣) أي : إذا أشرتَ لكافر وقلت : (فعل كذا هـٰذا الرجل) والقصد أنَّ الفعل صدر من غير المشار إليه . . يكون كناية عن الجهنَّمي ؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم ـ وهو الإشارة للكافر ـ وأردت اللازم ؛ وهو الجهنَّمي . « دسوقي » (١/ ٣٠٠) .

(٤) أي : إذا قلت في شأن كافر لا يسمَّىٰ بأبي جهل : (أبو جهل فعل كذا) . . يكون كناية عن الجهنمي ؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم ـ وهو أبو جهل ـ وأردت اللازم ؛ وهو الجهنَّمي . « دسوقي » (١/ ٣٠٠) .

(٥) انظر « مفتاح العلوم » (ص١٨١) .

(٦) نسبه الكناني في « البديع في نقد الشعر » (ص٩٣) لذي الرُّمة ، وهو في « ديوانه » (ص١٣٨) ، ونسبه ابن رشيق في « العمدة » (٢/ ٦٦) للعَرْجي ، وهو في « ديوانه » أيضاً (ص١٣٨) ، ونُسب أيضاً للمجنون ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٦٧) .

أوِ التبرُّكِ بهِ .

(أوِ التبرُّكِ بهِ) ؛ نحوُ : اللهُ الهادي ، ومحمدٌ الشفيعُ .

أو نحوِ ذلكَ ؛ كالتفاؤلِ[1] ، والتطيُّرِ[2] ، والتسجيلِ على السامعِ[3] ، وغيرِهِ ممَّا يناسبُ اعتبارُهُ في الأعلامِ[4] .

❁ ❁ ❁

(١) نحو : سعدٌ في دارك . « بناني » (١/ ٢١٧) .

(٢) نحو : السفَّاحُ في دار صديقك . « بناني » (١/ ٢١٧) ، وهـٰذا علىٰ أن يكون (السفَّاح) اسمَ علَم .

(٣) أي : ضبط الحكم وكتابته عليه ؛ كما لو قال الحاكم لعمرو : (هل أقرَّ زيد بكذا ؟) ، فيقول عمرو : (زيد أقرَّ بكذا) ، فلم يقل : (هو أقرَّ بكذا) ؛ لأجل تسجيل الحكم ، بحيث لا يقدر علىٰ إنكار الشهادة عليه بعدُ . « دسوقي » (١/ ٣٠٢) .

(٤) كالحث على الترحم ؛ نحو : أبو الفقر يسألك . « دسوقي » (١/ ٣٠٢) .

وبالموصوليَّةِ : لعدمِ علمِ المخاطَبِ بالأحوالِ المختصَّةِ بهِ سوى الصِّلةِ ؛ كقولِكَ : الذي كانَ معَنا أمسِ رجلٌ عالمٌ ، أوِ استهجانِ التصريحِ بالاسمِ ، أو زيادةِ التقريرِ ؛ نحوُ : ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ ،

[تعريفُ المسندِ إليهِ بالموصوليَّةِ]

(وبالموصوليَّةِ) ؛ أي : تعريفُ المسندِ إليهِ بإيرادِهِ اسمَ موصولٍ : (لعدمِ علمِ المخاطَبِ بالأحوالِ المختصَّةِ بهِ سوى الصِّلةِ[1] ؛ كقولِكَ : الذي كانَ معَنا أمسِ رجلٌ عالمٌ) ، ولم يتعرَّضْ لِمَا لا يكونُ للمتكلِّمِ أو لكليهما علمٌ بغيرِ الصِّلةِ ؛ نحوُ : الذينَ في بلادِ الشرقِ لا أعرفُهم ، أو لا نعرفُهم ؛ لقلَّةِ جدوىٰ مثلِ هـٰذا الكلامِ .

(أوِ استهجانِ التصريحِ بالاسمِ ، أو زيادةِ التقريرِ) ؛ أي : تقريرِ الغرضِ المَسُوقِ لهُ الكلامُ ، وقيلَ : تقريرِ المسندِ ، وقيلَ : تقريرِ المسندِ إليهِ ؛ (نحوُ : ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ﴾) ؛ أي : يوسفَ ، والمراودةُ : مفاعلةٌ ؛ مِنْ : رادَ يَرُودُ ؛ جاءَ وذهبَ ، وكأنَّ المعنىٰ : خادعَتْهُ عن نفسِهِ ، وفعلَتْ فعلَ المخادعِ لصاحبِهِ عنِ الشيءِ الذي لا يريدُ أنْ يُخرجَهُ مِنْ يدِهِ ؛ يحتالُ عليهِ أنْ يغلبَهُ ويأخذَهُ منهُ ، وهي عبارةٌ عنِ التمحُّلِ لمواقعتِهِ إيَّاها ، والمسندُ إليهِ هو قولُهُ : (﴿ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [يوسف : ٢٣]) : متعلِّقٌ بـ(راودَتْهُ)[2]

فالغرضُ المَسُوقُ لهُ الكلامُ : نزاهةُ يوسفَ وطهارةُ ذيلِهِ ، والمذكورُ أدلُّ عليهِ مِنِ (امرأةُ العزيزِ) ، أو (زليخا) ؛ لأنَّهُ إذا كانَ في بيتِها ، وتمكَّنَ مِنْ نيلِ المرادِ منها ولم يفعلْ . . كانَ غايةً في النزاهةِ .

---

(١) المراد باختصاصها به : عدمُ عمومها لغالب الناس ، لا عدمُ وجودها في غيره . « دسوقي » (١/٣٠٢) .

(٢) أي : و(عن) بمعنىٰ لام التعليل ؛ أي : راودته لأجل ذاته ؛ لما احتوت عليه من الحسن والجمال . « دسوقي » (١/٣٠٥) .

أوِ التفخيمِ ؛ نحوُ : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ ، أو تنبيهِ المخاطَبِ علىٰ خطأٍ ؛ نحوُ :

إِنَّ الَّـذِيـنَ تُـرَوْنَهُـمْ إِخْـوَانَكُـمْ   يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

وقيلَ : هو تقريرٌ للمُراوَدةِ[1] ؛ لِمَا فيهِ مِنْ فَرْطِ الاختلاطِ والأُلفةِ[2]

وقيلَ : هو تقريرٌ للمسندِ إليهِ ؛ لإمكانِ وقوعِ الإبهامِ والاشتراكِ في (امرأةُ العزيزِ) ، أو (زليخا)[3]

والمشهورُ : أنَّ الآيةَ مثالٌ لزيادةِ التقريرِ فقطْ ، وظنِّي : أنَّها مثالٌ لها ولاستهجانِ التصريحِ بالاسمِ ، وقد بيَّنتُهُ في « الشَّرحِ »[4]

(أوِ التفخيمِ) ؛ أي : للتعظيمِ والتهويلِ ؛ (نحوُ : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه : ٧٨]) ؛ فإنَّ في هـٰذا الإبهامِ مِنَ التفخيمِ ما لا يخفىٰ .

(أو تنبيهِ المخاطَبِ علىٰ خطأٍ ؛ نحوُ[5] : إنَّ الذينَ تُرَونَهم) ؛ أي : تظنُّونَهم (إخوانَكم) .

يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا)

أي : تَهلِكُوا وتُصابُوا بالحوادثِ ؛ ففيهِ مِنَ التنبيهِ علىٰ خطئِهم في هـٰذا الظنِّ ما ليسَ في قولِكَ : (إنَّ القومَ الفلانيَّ) .

---

(١) أي : بيان أنَّ المراودة التي هي المسند قد وقعت وثبتت . « دسوقي » (١/ ٣٠٥) ، وصاحب هـٰذا القيل : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص١٢٧) .
(٢) قوله : (لما فيه) ؛ أي : لما في الكون في بيتها . « دسوقي » (١/ ٣٠٥) .
(٣) أي : لو قيل : وراودته زليخا لم يُعلَم أنها التي هو في بيتها ؛ إذ يمكن أن يكون هناك امرأة أخرى اسمها زليخا ، وكذا لو قيل : (وراودته امرأة العزيز) . « دسوقي » (١/ ٣٠٥) .
(٤) انظر « المطوَّل » (ص٧٥) .
(٥) البيت لعَبْدة بن الطبيب في « ديوانه » (ص٤٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٠٠) ، وهو من الكامل .

أوِ الإيماءِ إلىٰ وجهِ بناءِ الخبرِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ ، ثمَّ إنَّهُ ربَّما جُعِلَ ذريعةً إلى التعريضِ

(أوِ الإيماءِ) ؛ أيِ : الإشارةِ (إلىٰ وجهِ بناءِ الخبرِ)[1] ؛ أي : إلىٰ طريقِهِ[2] ؛ تقولُ : (عملتُ هٰذا العملَ علىٰ وجهِ عملِكَ وعلىٰ جهتِهِ) ؛ أي : علىٰ طِرْزِهِ وطريقتِهِ[3] ؛ يعني : تأتي بالموصولِ والصِّلةِ ؛ للإشارةِ إلىٰ أنَّ بناءَ الخبرِ عليهِ مِنْ أيِّ وجهٍ وأيِّ طريقٍ[4] ؛ مِنَ الثوابِ والعقابِ والمدحِ والذمِّ وغيرِ ذلكَ ؛ (نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى ﴾) ؛ فإنَّ فيهِ إيماءً إلىٰ أنَّ الخبرَ المبنيَّ عليهِ أمرٌ مِنْ جنسِ العقابِ والإذلالِ ؛ وهو قولُهُ تعالىٰ : (﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر : ٦٠]) .

ومِنَ الخطأِ في هٰذا المقامِ : تفسيرُ الوجهِ في قولِهِ : (إلىٰ وجهِ بناءِ الخبرِ) بالعلَّةِ والسببِ[5] ، وقدِ استوفينا ذلكَ في « الشَّرحِ »[6]

(ثمَّ إنَّهُ) ؛ أيِ : الإيماءَ إلىٰ وجهِ بناءِ الخبرِ ، لا مجرَّدَ جعلِ المسندِ إليهِ موصولاً كما سبقَ إلىٰ بعضِ الأوهامِ[7] . . (ربَّما جُعِلَ ذريعةً) ؛ أي : وسيلةً (إلى التعريضِ

---

(١) أي : والحال أن ذلك الإيماء مناسب للمقام ؛ بأن كان المقام يقتضي التأكيد ، وإنما كان الإيماء المذكور مناسباً للمقام ؛ لأن فيه شبه البيان بعد الإجمال ، وهو مفيد للتوكيد ، فإن لم يكن الإيماء مناسباً للمقام كان من المحسنات البديعية ؛ لأنه شبيه بالإرصاد من جهة أن فاتحة الكلام تنبِّه الفطن علىٰ خاتمته . « دسوقي » (١/٣٠٧) .

(٢) المراد بطريقه هنا : نوعه وصفته . « دسوقي » (١/٣٠٨) .

(٣) يقال : (ما أحسنَ طِرْزَ فلان !) ؛ أي : طريقته في عمله . انظر « تاج العروس » (ط ر ز) .

(٤) معنىٰ كون الخبر مبنياً على الموصول : أنه محكوم به عليه . « دسوقي » (١/٣٠٧) .

(٥) وممن ذهب إلىٰ هٰذا التفسير : الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص١٢٨) ، والزوزني في « شرح التلخيص » (ق٤١) ، ووجهُ الخطأ : أن الإشارة للعلة لا تطَّرد في جميع الأمثلة . « دسوقي » (١/٣٠٨) .

(٦) انظر « المطوَّل » (ص ٧٦ـ ٧٧) .

(٧) أي : وهمِ الخلخالي والزوزني . انظر « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص١٢٨) ، و« شرح التلخيص » (ق٤١) .

بالتعظيمِ لشأنِهِ ؛ نحوُ :

إِنَّ الَّـذِي سَمَـكَ ٱلسَّمَـاءَ بَنَـىٰ لَنَـا ... بَيْتـاً دَعَـائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ

أو شأنِ غيرِهِ ؛ نحوُ : ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ .

بالتعظيمِ لشأنِهِ) ؛ أي : لشأنِ الخبرِ ؛ (نحوُ[1] : إنَّ الذي سَمَكَ) ؛ أي : رفعَ (السَّماءَ . . بنىٰ لنا بيتاً) ، أرادَ بهِ : الكعبةَ ، أو بيتَ الشَّرفِ والمجدِ[2] ، (دعائمُهُ أعَزُّ وأطوَلُ) مِنْ دعائمِ كلِّ بيتٍ ؛ ففي قولِهِ : (إنَّ الذي سمكَ السَّماءَ)[3] إيماءٌ إلىٰ أنَّ الخبرَ المبنيَّ عليهِ أمرٌ مِنْ جنسِ الرِّفعةِ والبناءِ عندَ مَنْ لهُ ذوقٌ سليمٌ ، ثمَّ فيهِ تعريضٌ بتعظيمِ بناءِ بيتِهِ ؛ لكونِهِ فِعْلَ مَنْ رفعَ السَّماءَ التي لا بناءَ أعظمُ منها وأرفعُ .

(أو) ذريعةً إلىٰ تعظيمِ (شأنِ غيرِهِ) ؛ أي : غيرِ الخبرِ ؛ (نحوُ : ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف : ٩٢]) ؛ ففيهِ إيماءٌ إلىٰ أنَّ الخبرَ المبنيَّ عليهِ ممَّا يُنبئُ عنِ الخيبةِ والخُسرانِ ، وتعظيمٌ لشأنِ شُعيبٍ عليهِ السلامُ .

وربَّما يُجعَلُ ذريعةً إلى الإهانةِ لشأنِ الخبرِ ؛ نحوُ : إنَّ الذي لا يُحسِنُ معرفةَ الفقهِ . . قد صنَّفَ فيهِ ، أو لشأنِ غيرِهِ ؛ نحوُ : إنَّ الذي يتَّبِعُ الشيطانَ . . فهو خاسرٌ[4]

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/٣١٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/١٠٣) ، وهو من الكامل .

(٢) الأَولىٰ : أن يقول : أراد به بيت المجد والشرف ؛ لأن قصد الفرزدق الافتخار علىٰ جرير بأن آباءه أشراف لكونهم من قريش ، بخلاف آباء جرير ؛ فإنهم من بني تميم ، ولا معنىٰ للافتخار بالكعبة ؛ لأن جريراً مسلم ، ولكل مسلم فيها حق . « دسوقي » (١/٣٠٩) .

(٣) أي : بخلاف ما لو قال : (إنَّ الله) ، أو غيرَ ذلك . انظر « المطوَّل » (ص٧٦) .

(٤) فالموصول يشير إلىٰ أنَّ الخبر المبنيَّ عليه من جنس الخيبة والخسران ، وفي ذلك الإيماء تعريض بحقارة الشيطان ؛ لأنه إذا كان اتِّباعه يترتب عليه الخسران كان محقَّراً مُهاناً . « دسوقي » (١/٣١١) .

وقد يُجعَلُ ذريعةً إلىٰ تحقيقِ الخبرِ ؛ أي : جعلِهِ محقَّقاً ثابتاً ؛ نحوُ[1] : [من البسيط]

إِنَّ ٱلَّتِـي ضَـرَبَـتْ بَيْتـاً مُهَـاجِـرَةً   بِكُـوفَـةِ ٱلْجُنْـدِ غَـالَـتْ وُدَّهَـا غُـولُ

فإنَّ في ضربِ البيتِ بكوفةَ والمهاجَرةِ إليها. . إيماءً إلىٰ أنَّ طريقَ بناءِ الخبرِ ممَّا يُنبئُ عن زوالِ المحبَّةِ وانقطاعِ المودَّةِ ، ثمَّ إنَّهُ يحقِّقُ زوالَ المودَّةِ ويقرِّرُهُ ، حتَّىٰ كأنَّهُ برهانٌ عليهِ[2] ، وهـٰذا معنىٰ تحقيقِ الخبرِ ، وهو مفقودٌ في مثلِ : (إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ) ؛ إذ ليسَ في رَفْعِ اللهِ السماءَ تحقيقٌ وتثبيتٌ لبنائِهِ لهم بيتاً ؛ فظهرَ الفرقُ بينَ الإيماءِ وتحقيقِ الخبرِ[3]

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت لعَبْدة بن الطبيب في « ديوانه » (ص٥٩) .

(٢) فيمكن أن يقال : أكلَ الغُولُ وُدَّها ، وزالت محبَّتُها ؛ لأنها ضربت. . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (١/ ٣١١) .

(٣) لأنَّ الإيماء إلىٰ وجه الخبر : أن يستشعر السامع بجنس الخبر ، ولا يلزم من ذلك أن يتيقَّنه ؛ بحيث يزول عنه الشك فيه والإنكار له ، وأمَّا تحقيق الخبر : فهو أن يستشعر السامع بجنس الخبر ويتيقَّنه ؛ فالإيماء إلىٰ وجه بناء الخبر أعمُّ من الإيماء إلىٰ تحقيق الخبر ؛ فكلَّما وُجد تحقيق الخبر وُجد الإيماء ، ولا عكس . « دسوقي » (١/ ٣١٣) .

وبالإشارةِ : لتمييزِهِ أكملَ تمييزٍ ؛ نحوُ :

هَـٰذَا أَبُو ٱلصَّقْرِ فَرْداً فِي مَحَاسِنِهِ

أَوِ التعريضِ بغَباوةِ السَّامعِ ؛ كقولِهِ :

أُولَـٰئِـكَ آبَـائِـي فَجِئْنِـي بِمِثْلِهِـمْ إِذَا جَمَعَتْنَـا يَـا جَـرِيـرُ ٱلْمَجَـامِـعُ

أو بيانِ حالِهِ في القُربِ أوِ البُعدِ أوِ التوسُّطِ ؛ كقولِكَ :

[تعريفُ المسندِ إليهِ بالإشارةِ]

(وبالإشارةِ) ؛ أي : تعريفُ المسندِ إليهِ بإيرادِهِ اسمَ إشارةٍ : (لتمييزِهِ) ؛ أيِ : المسندِ إليهِ (أكملَ تمييزٍ)[١] ؛ لغرضٍ مِنَ الأغراضِ[٢] ؛ (نحوُ[٣] : هـٰذا أبو الصَّقْرِ فرداً) : نصبٌ على المدحِ أو على الحالِ ، (في مَحاسنِهِ) .

مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ ٱلضَّالِ وَٱلسَّلَمِ

وهما شجرتانِ بالباديةِ ؛ يعني : يقيمونَ بالباديةِ ؛ لأنَّ فقدَ العزِّ في الحَضَرِ[٤]

(أوِ التعريضِ بغَباوةِ السَّامعِ) ، حتَّىٰ كأنَّهُ لا يُدركُ غيرَ المحسوسِ ؛ (كقولِهِ[٥] : [من الطويل]

أُولَـٰئِـكَ آبَـائِـي فَجِئْنِـي بِمِثْلِهِـمْ إِذَا جَمَعَتْنَـا يَـا جَـرِيـرُ ٱلْمَجَـامِـعُ)

(أو بيانِ حالِهِ) ؛ أيِ : المسندِ إليهِ (في القُربِ أوِ البُعدِ أوِ التوسُّطِ ؛ كقولِكَ :

---

(١) التمييز الأكمل : هو ما كان بالعين والقلب ، ولا يحصل ذلك التمييز إلا باسم الإشارة . « دسوقي » (١/ ٣١٣) .

(٢) كأن يكون المقام مقام مدح ؛ فإنَّ تمييزه حينئذ تمييزاً كاملاً أعونُ علىٰ كمال المدح ؛ لأنَّ ذكر الممدوح إذا صاحبَه خفاء . . كان قصوراً في الاعتناء بأمره . « ابن يعقوب » (١/ ٣١٣) .

(٣) البيت لابن الرومي في « ديوانه » (٢/ ٢٣٩٩) ، مع اختلاف في بعض ألفاظه ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٠٧) ، وهو من البسيط .

(٤) لأنَّ من كان في الحضر تناله الأحكام ، بخلاف من كان في البادية . « بناني » (١/ ٢٢٥) .

(٥) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٧٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١١٩) .

هـٰذا ، أو ذلكَ ، أو ذاكَ . . زيدٌ ، أو تحقيرِهِ بالقُربِ ؛ نحوُ : ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ ، أو تعظيمِهِ بالبُعدِ ؛ نحوُ : ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ ، أو تحقيرِهِ ؛ كما يقالُ : ذلكَ اللَّعينُ فعلَ كذا ،

هـٰذا ، أو ذلكَ ، أو ذاكَ . . زيدٌ) ، وأخَّرَ ذكرَ التوسُّطِ ؛ لأنَّهُ إنَّما يتحقَّقُ بعدَ تحقُّقِ الطرفينِ .

وأمثالُ هـٰذهِ المباحثِ تُنظَرُ فيها اللُّغةُ مِنْ حيثُ إنَّها تُبيِّنُ أنَّ (هـٰذا) مثلاً للقريبِ ، و(ذاكَ) للمتوسِّطِ ، و(ذلكَ) للبعيدِ ، وعلمُ المعاني مِنْ حيثُ إنَّهُ إذا أُريدَ بيانُ قُربِ المسندِ إليهِ . . يُؤتىٰ بـ (هـٰذا) ، وهو زائدٌ علىٰ أصلِ المرادِ الذي هو الحكمُ على المسندِ إليهِ المذكورِ المعبَّرِ عنهُ بشيءٍ يوجبُ تصوُّرَهُ علىٰ أيِّ وجهٍ كانَ[1]

(أو تحقيرِهِ) ؛ أي : تحقيرِ المسندِ إليهِ (بالقُربِ[2] ؛ نحوُ : ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء : ٣٦]) .

(أو تعظيمِهِ بالبُعدِ[3] ؛ نحوُ : ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ [البقرة : ١-٢]) ؛ تنزيلاً لبُعدِ درجتِهِ ورفعةِ محلِّهِ منزلةَ بُعدِ المسافةِ .

(أو تحقيرِهِ) بالبُعدِ[4] ؛ (كما يقالُ[5] : ذلكَ اللَّعينُ فعلَ كذا) ؛ تنزيلاً لبُعدِهِ عن ساحةِ عِزِّ الحُضورِ والخطابِ منزلةَ بُعدِ المسافةِ .

---

(١) قوله : (المعبَّر عنه) ؛ أي : عن المسند إليه ؛ أي : الذي يمكن أن يعبَّر عنه ، وقوله : (بشيء) ؛ أي : بطريق من الطرق التي توجب تصوُّره ؛ وهي الموصول والعلم والإشارة ، وقوله : (علىٰ أي وجه كان) ؛ أي : سواء أفادت حاله من قرب أو بعد أو لا ، والحاصل : أن المسند إليه يمكن أن يعبَّر عنه بالموصول والعلم ، لـٰكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشارة لبيان حاله ، وهـٰذا الحال زائد علىٰ أصل المراد . « دسوقي » (١/٣١٦) .

(٢) لأنَّ القُرب : من لوازمه الحقارة ؛ يقال : هـٰذا أمرٌ قريبٌ ؛ أي : هيِّن سهل التناول . « ابن يعقوب » (١/٣١٦) ، وتُستعمَل إشارة القريب لقصد إفادة التعظيم أيضاً ؛ نظراً لاعتبار مخالطة القريب للنفس ، وأنه حاضر عندها لا يغيب عنها . « دسوقي » (١/٣١٧) .

(٣) لأنَّ البعيد شأنه العظمة ؛ إذ لا يُنال بالأيدي . « ابن يعقوب » (١/٣١٧) .

(٤) لأنَّ البعيد شأنه عدم الالتفات إليه ؛ لعدم مخالطته للنفس . « دسوقي » (١/٣١٧) .

(٥) أي : للحاضر في المجلس . « دسوقي » (١/٣١٧) .

أوِ التنبيهِ عندَ تعقيبِ المُشارِ إليهِ بأوصافٍ علىٰ أنَّهُ جديرٌ بما يَرِدُ بعدَهُ مِنْ أجلِها ؛ نحوُ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ .

ولفظُ (ذلكَ) صالحٌ للإشارةِ إلىٰ كلِّ غائبٍ ؛ عيناً كانَ أو معنىً ، وكثيراً ما يُذكرُ المعنى الحاضرُ المتقدِّمُ بلفظِ (ذلكَ)[1] ؛ لأنَّ المعنىٰ غيرُ مُدرَكٍ بالحسِّ[2] ، فكأنَّهُ بعيدٌ .

(أوِ التنبيهِ) ؛ أي : تعريفُ المسندِ إليهِ بالإشارةِ ؛ للتنبيهِ (عندَ تعقيبِ المُشارِ إليهِ بأوصافٍ) ؛ أي : عندَ إيرادِ الأوصافِ علىٰ عَقِبِ المُشارِ إليهِ ؛ تقولُ : عقَّبَهُ فلانٌ ؛ إذا جاءَ علىٰ عَقِبِهِ ، ثمَّ تُعدِّيهِ بالباءِ إلى المفعولِ الثاني وتقولُ : عقَّبتُهُ بالشيءِ ؛ إذا جعلتَ الشيءَ علىٰ عَقِبِهِ ، وبهٰذا ظهرَ فسادُ ما قيلَ[3] : إنَّ معناهُ : عندَ جعلِ اسمِ الإشارةِ بعَقِبِ أوصافٍ[4] ، (علىٰ أنَّهُ) : متعلِّقٌ بـ (التنبيهِ) ؛ أي : للتنبيهِ علىٰ أنَّ المُشارَ إليهِ (جديرٌ بما يَرِدُ بعدَهُ) ؛ أي : بعدَ اسمِ الإشارةِ ، (مِنْ أجلِها) : متعلِّقٌ بـ (جديرٌ) ؛ أي : حقيقٌ بذلكَ ؛ لأجلِ الأوصافِ التي ذُكِرَتْ بعدَ المُشارِ إليهِ .

(نحوُ) : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : (﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٣ـ٥]) ؛ عُقِّبَ المُشارُ إليهِ ـ وهو (الذينَ يؤمنونَ) ـ بأوصافٍ متعدِّدةٍ ؛ مِنَ الإيمانِ بالغيبِ ، وإقامِ الصَّلاةِ ، وغيرِ ذلكَ ، ثمَّ عُرِّفَ المسندُ إليهِ بالإشارةِ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ المُشارَ إليهم أَحِقَّاءُ بما يَرِدُ بعدَ (أولئكَ) ؛ وهو كونُهم على الهدىٰ عاجلاً ، والفوزُ بالفلاحِ آجلاً ؛ مِنْ أجلِ اتِّصافِهِم بالأوصافِ المذكورةِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) المراد بالمعنىٰ هنا : ما يشمل اللفظ ، وقوله : (المتقدم) ؛ أي : على اسم الإشارة . « دسوقي » (١/٣١٨) .

(٢) أي : حس البصر ، لا السمع ؛ لأن المراد بالمعنىٰ هنا : ما يشمل اللفظ ، وهو مدرَك بالسمع ؛ فلا يصح نفي الإدراك عنه . « دسوقي » (١/٣١٨) .

(٣) صاحب القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٤٢) .

(٤) المراد : ظهور فساد القيل المذكور لغةً ؛ لأنَّ مقتضى اللغة : أنَّ الباء بعد التعقيب تدخل على المتأخِّر لا على المتقدِّم ، وإلا فاسم الإشارة قد وقع عقبَ الأوصاف التي تعقُب المشار إليه . « بناني » (١/٢٢٨) .

وباللام : للإشارةِ إلىٰ معهودٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ ؛ أي : الذي طلبَتْ كالتي وُهِبَتْ لها ، أو إلىٰ نفسِ الحقيقةِ ؛ كقولِكَ : الرَّجلُ خيرٌ مِنَ المرأةِ ، وقد يأتي لواحدٍ باعتبارِ عهديَّتِهِ في

[تعريفُ المسندِ إليهِ باللام]

(وباللامِ) ؛ أي : تعريفُ المسندِ إليهِ باللامِ : (للإشارةِ إلىٰ معهودٍ) ؛ أي : إلىٰ حِصَّةٍ مِنَ الحقيقةِ معهودةٍ بينَ المتكلِّم والمخاطَبِ ؛ واحداً كانَ أوِ اثنينِ أو جماعةً ؛ يقالُ : عهدتُ فلاناً ؛ إذا أدركتَهُ ولقيتَهُ ؛ وذلكَ لتقدُّمِ ذكرِهِ صريحاً أو كنايةً ؛ (نحوُ : ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ ؛ أي) : ليسَ الذَّكرُ (الذي طلبَتِ) امرأةُ عمرانَ . . (كالتي) ؛ أي : كالأنثى التي (وُهِبَتْ) تلكَ الأنثىٰ (لها) ؛ أي : لامرأةِ عمرانَ .

فـ (الأنثىٰ) : إشارةٌ إلىٰ ما سبقَ ذكرُهُ صريحاً في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ [آل عمران : ٣٦]، لـٰكنَّهُ ليسَ بمسندٍ إليهِ[1] ، و(الذَّكرُ) : إشارةٌ إلىٰ ما سبقَ ذكرُهُ كنايةً في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران : ٣٥] [2] ؛ فإنَّ لفظَ (ما) وإنْ كانَ يعمُّ الذكورَ والإناثَ . . لـٰكنَّ التحريرَ ـ وهو أنْ يُعتَقَ الولدُ لخِدْمةِ بيتِ المقدسِ ـ إنَّما كانَ للذُّكورِ دونَ الإناثِ ، وهو مسندٌ إليهِ[3] .

وقد يُستغنىٰ عن ذكرِهِ ؛ لتقدُّمِ علمِ المخاطَبِ بهِ ؛ نحوُ : خرجَ الأميرُ ، إذا لم يكنْ في البلدِ إلا أميرٌ واحدٌ .

(أو) للإشارةِ (إلىٰ نفسِ الحقيقةِ) ومفهومِ المُسمَّىٰ ؛ مِنْ غيرِ اعتبارٍ لِمَا صدقَ عليهِ مِنَ الأفرادِ ؛ (كقولِكَ : الرَّجلُ خيرٌ مِنَ المرأةِ) .

(وقد يأتي) المعرَّفُ بلامِ الحقيقةِ (لواحدٍ) مِنَ الأفرادِ ، (باعتبارِ عهديَّتِهِ في

---

(١) لأنه مجرور بالكاف خبر (ليس) ، فهو مسند . « ابن يعقوب » (١/ ٣٢١) .

(٢) المراد بالكناية هنا : الكناية بالمعنى اللغوي ؛ وهو الخفاء ؛ لأنَّ فهم الذَّكر من لفظ (ما) الشاملِ للذَّكر والأنثىٰ . . فيه خفاء ؛ لعدم التصريح وإن كان ذكر الوصف (محرَّراً) مُبيِّناً للمراد . « دسوقي » (١/ ٣٢٢) .

(٣) قوله : (وهو) ؛ أي : الذَّكر . « دسوقي » (١/ ٣٢٢) .

الذِّهنِ ؛ كقولِكَ : ادْخُلِ السُّوقَ ، حيثُ لا عهدَ ، وهـٰذا في المعنىٰ كالنكرةِ ،

الذِّهنِ) ؛ لمطابقةِ ذلكَ الواحدِ الحقيقةَ ؛ يعني : يُطلَقُ المعرَّفُ بلامِ الحقيقةِ الذي هو موضوعٌ للحقيقةِ المتَّحدةِ في الذِّهنِ . . علىٰ فردٍ موجودٍ مِنَ الحقيقةِ[1] ، باعتبارِ كونِهِ معهوداً في الذِّهنِ ، وجزئيّاً مِنْ جزئيَّاتِ تلكَ الحقيقةِ مطابقاً إيَّاها ؛ كما يُطلَقُ الكليُّ الطبيعيُّ علىٰ كلِّ جزئيٍّ مِنْ جزئيَّاتِهِ[2] ، وذلكَ عندَ قيامِ قرينةٍ دالَّةٍ علىٰ أنْ ليسَ القصدُ إلىٰ نفسِ الحقيقةِ مِنْ حيثُ هي هي ، بل مِنْ حيثُ الوجودُ[3] ، ولا مِنْ حيثُ وجودُها في ضمنِ جميعِ الأفرادِ ، بل بعضِها ؛ (كقولِكَ : ادْخُلِ السُّوقَ[4] ، حيثُ لا عهدَ) في الخارجِ[5] ، ومثلُهُ قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف : ١٣] .

(وهـٰذا في المعنىٰ كالنَّكرةِ)[6] وإنْ كانَ في اللفظِ يجري عليهِ أحكامُ المعارفِ ؛ مِنْ وقوعِهِ مبتدأً ، وذا حالٍ ، ووصفاً للمعرفةِ ، وموصوفاً بها ، ونحوَ ذلكَ[7] .

وإنَّما قالَ : (كالنَّكرةِ) ؛ لِمَا بينَهما مِنْ تفاوتٍ ما ؛ وهو أنَّ النَّكرةَ معناهُ : بعضٌ غيرُ معيَّنٍ مِنْ جملةِ الحقيقةِ ، وهـٰذا معناهُ : نفسُ الحقيقةِ ، وإنَّما تُستفادُ البعضيَّةُ مِنَ القرينةِ ؛ كالدخولِ والأكلِ فيما مرَّ ، فالمجرَّدُ وذو اللامِ بالنظرِ إلى القرينةِ سواءٌ ،

---

(١) في (ب ، د ، و ، ز ، ط) : (مأخوذ) بدل (موجود) ، وفي (ح) : (ما موجود) .

(٢) الكلي الطبيعي : هو الذي يراد منه الحقيقة والطبيعة ؛ كالحيوان في قولك : (هـٰذا الفرس حيوان) . « دسوقي » (١/ ٣٢٥) .

(٣) أي : وجود الحقيقة . « دسوقي » (١/ ٣٢٥) .

(٤) فقولك : (ادخل) قرينةٌ علىٰ أنه ليس المراد حقيقةَ السوق من حيث هي ؛ لاستحالة الدخول في الحقيقة ، ولا الحقيقةَ في ضمن جميع الأفراد ؛ لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق ، بل المراد : الحقيقة في ضمن بعض الأفراد . « دسوقي » (١/ ٣٢٥) .

(٥) فلو فُرض أنَّ هناك عهداً خارجيّاً ؛ بأنْ كان هناك سوق واحد . . كانت (أل) للعهد الخارجي لا الذهني . « دسوقي » (١/ ٣٢٥) .

(٦) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : المعهود الذهني . « بناني » (١/ ٢٣٣)

(٧) قوله : (ونحو ذلك) ؛ أي : كعطفه بياناً من المعرفة ، والعكس ؛ نحو : زيدٌ الكريمُ عندك ، والكريمُ زيدٌ عندك ، وككونه اسم (كان) ، ومعمولاً أوَّلاً لـ (ظنَّ) ؛ نحو : كان السارق الذي سرق متاعك في محلِّ كذا ، و : ظننتُ السارق هالكاً . « دسوقي » (١/ ٣٢٦) .

وقد يفيدُ الاستغراقَ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ ،

وبالنظرِ إلىٰ أنفُسِهما مختلفانِ ؛ ولكونِهِ في المعنىٰ كالنَّكرةِ قد يُعامَلُ معاملةَ النكرةِ ويُوصَفُ بالجملةِ ؛ كقولِهِ[1] : [من الكامل]

وَلَقَــدْ أَمُــرُّ عَلَــى ٱللَّئِيــمِ يَسُبُّنِــي

(وقد يفيدُ) المعرَّفُ باللامِ المُشارِ بها إلى الحقيقةِ (الاستغراقَ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر : ٢]) ؛ أُشيرَ باللامِ إلى الحقيقةِ ، لـٰكنْ لم يُقصَدْ بها الماهيَّةُ مِنْ حيثُ هي هي ، ولا مِنْ حيثُ تحقُّقُها في ضمنِ بعضِ الأفرادِ ، بل في ضمنِ الجميعِ ؛ بدليلِ صحَّةِ الاستثناءِ الذي شرطُهُ دخولُ المستثنىٰ في المستثنىٰ منهُ لو سُكِتَ عن ذكرِهِ[2] ؛ فاللامُ التي لتعريفِ العهدِ الذِّهنيِّ أوِ الاستغراقِ هي لامُ الحقيقةِ ، حُمِلَ علىٰ ما ذكرناهُ بحسَبِ المقامِ والقرينةِ[3] ؛ ولهـٰذا قلنا : إنَّ الضميرَ في قولِهِ : (وقد يأتي) ، (وقد يفيدُ) . . عائدٌ إلى اللامِ المُشارِ بها إلى الحقيقةِ .

ولا بدَّ في لامِ الحقيقةِ مِنْ أنْ يُقصَدَ بها الإشارةُ إلى الماهيَّةِ باعتبارِ حضورِها في الذِّهنِ ؛ ليتميَّزَ عن أسماءِ الأجناسِ النكراتِ[4] ؛ مثلُ : (الرُّجعىٰ) و(رُجعىٰ) ، وإذا اعتُبِرَ الحضورُ في الذِّهنِ[5] . . فوجهُ امتيازِهِ عن تعريفِ

---

(١) البيت من شواهد « الكتاب » (٣/ ٢٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٧٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٤٠) ، ولا يُعلم قائله ، وتمامه :

فمضيـتُ ثُمَّـتَ قلـتُ لا يَعنينـي

(٢) ما ذكره الشارح شرط بالنسبة للاستثناء المتصل فقط لا مطلقاً . « ابن قاسم » (ق٧٠) .

(٣) قوله : (حمل) ؛ أي : مدخولهما ، والحاصل : أنَّ لام الحقيقة تارة يُقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هي ، وتارة يُقصد منه الحقيقة من حيث تحقُّقها في بعض الأفراد ، وتارة يُقصد منه الحقيقة من حيث تحقُّقها في جميع الأفراد ، وأمَّا لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها . « دسوقي » (١/ ٣٢٩) .

(٤) أي : ليتميَّز اسم الجنس المعرَّف بلام الحقيقة عن أسماء الأجناس النكرات ؛ فإنَّ الإشارة بها إلى الماهيَّة لا باعتبار كونها حاضرةً في الذهن . « دسوقي » (١/ ٣٣٠) .

(٥) أي : اعتُبر الحضور المذكور في المعرَّف بلام الحقيقة . « دسوقي » (١/ ٣٣٠) .

وهو ضربانِ : حقيقيٌّ ؛ نحوُ : ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ ؛ أي : كلِّ غيبٍ وشهادةٍ ، وعُرفيٌّ ؛ كقولِنا : جمعَ الأميرُ الصاغةَ ؛ أي : صاغةَ بلدِهِ ، أو مملكتِهِ .

العهدِ[1] : أنَّ لامَ العهدِ إشارةٌ إلىٰ حِصَّةٍ معيَّنةٍ مِنَ الحقيقةِ[2] ؛ واحداً كانَ أوِ اثنينِ أو جماعةً ، ولامَ الحقيقةِ إشارةٌ إلىٰ نفسِ الحقيقةِ مِنْ غيرِ نظرٍ إلى الأفرادِ ، فليتأمَّلْ .

[أنواعُ الاستغراقِ]

(وهو) ؛ أيِ : الاستغراقُ (ضربانِ : حقيقيٌّ) : وهو أنْ يُرادَ كلُّ فردٍ ممَّا يتناولُهُ اللفظُ بحسَبِ اللُّغةِ ؛ (نحوُ : ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [الأنعام : ٧٣] ؛ أي : كلِّ غيبٍ وشهادةٍ ، وعُرفيٌّ) : وهو أنْ يُرادَ كلُّ فردٍ ممَّا يتناولُهُ اللفظُ بحسَبِ متفاهَمِ العُرفِ[3] ؛ (كقولِنا : جمعَ الأميرُ الصاغةَ ؛ أي : صاغةَ بلدِهِ ، أو) أطرافِ (مملكتِهِ) ؛ لأنَّهُ المفهومُ عُرفاً ، لا صاغةَ الدنيا .

قيلَ : المثالُ مبنيٌّ علىٰ مذهبِ المازنيِّ[4] ، وإلا فاللامُ في اسمِ الفاعلِ عندَ غيرِهِ . . موصولٌ .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ الخلافَ إنَّما هو في اسمِ الفاعلِ بمعنى الحدوثِ ، دونَ غيرِهِ[5] ؛ نحوُ : المؤمنِ والكافرِ ، والعالمِ والجاهلِ ؛ لأنَّهم قالوا : هـٰذهِ الصِّلةُ فعلٌ في صورةِ الاسمِ[6] ،

---

(١) أي : فوجه امتياز تعريف لام الحقيقة عن تعريف العهد الخارجي . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (١/ ٣٣٠) .
(٢) أي : في الخارج . « بناني » (١/ ٢٣٥) .
(٣) أي : بحسب فهم أهل العرف العام . « دسوقي » (١/ ٣٣٠) .
(٤) وهو أنَّ (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول . . معرفة ، لا موصولة . انظر « شرح التسهيل » لابن مالك (١/ ٢٠٠) ، وذكر أبو حيان : أنَّ جعلها للتعريف هو مذهب الأخفش ، ومذهب المازني أنها موصول حرفي . انظر « التذييل والتكميل » (٣/ ٦٤) .
(٥) أي : إذا أُريدَ به الدوام والثبات . . كانت اللام معرفة اتفاقاً ؛ نحو : المؤمن والكافر ، والعالم والجاهل ، والصائغ . « بناني » (١/ ٢٣٦) .
(٦) أي : و(أل) المعرفة لا تدخل على الفعل . « دسوقي » (١/ ٣٣٢) .

واستغراقُ المفردِ أشملُ ، بدليلِ صحَّةِ : لا رجالَ في الدارِ ، إذا كانَ فيها رجلٌ أو رجلانِ ، دونَ : لا رجلَ ، ولا تنافيَ بينَ الاستغراقِ وإفرادِ الاسمِ ؛ لأنَّ الحرفَ

فلا بدَّ فيهِ مِنْ معنى الحدوثِ[1] ، ولو سُلِّمَ فالمرادُ[2] : تقسيمُ مُطلَقِ الاستغراقِ ؛ سواءٌ كانَ بحرفِ التعريفِ أو غيرِهِ ، والموصولُ أيضاً ممَّا يأتي للاستغراقِ ؛ نحوُ : أكرمِ الذينَ يأتونكَ إلا زيداً ، و : اضربِ القائمينَ إلا عمْراً .

[استغراقُ المفردِ أشملُ مِنِ استغراقِ المثنَّىٰ والمجموعِ]

(**واستغراقُ المفردِ**) ؛ سواءٌ كانَ بحرفِ التعريفِ أو غيرِهِ . . (**أشملُ**) مِنِ استغراقِ المثنَّىٰ والمجموعِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ يتناولُ كلَّ واحدٍ مِنَ الأفرادِ ، والمثنَّىٰ يتناولُ كلَّ اثنينِ ، والجمعَ يتناولُ كلَّ جماعةٍ ، (**بدليلِ صحَّةِ : لا رجالَ في الدارِ ، إذا كانَ فيها رجلٌ أو رجلانِ ، دونَ : لا رجلَ**) ؛ فإنَّهُ لا يصحُّ إذا كانَ فيها رجلٌ أو رجلانِ .

وهـٰذا في النكرةِ المنفيَّةِ مُسلَّمٌ ، وأمَّا في المعرَّفِ باللامِ فلا ، بلِ الجمعُ المعرَّفُ بلامِ الاستغراقِ يتناولُ كلَّ واحدٍ مِنَ الأفرادِ ، علىٰ ما ذكرَهُ أكثرُ أئمَّةِ الأصولِ والنَّحوِ ، ودلَّ عليهِ الاستقراءُ ، وأشارَ إليهِ أئمَّةُ التفسيرِ ، وقد أشبَعْنا الكلامَ في هـٰذا المقامِ في « الشَّرحِ »[3] ، فليُطالَعْ ثمَّةَ .

ولمَّا كانَ ها هنا مَظِنَّةُ اعتراضٍ ؛ وهو أنَّ إفرادَ الاسمِ يدلُّ علىٰ وحدةِ معناهُ ، والاستغراقَ يدلُّ علىٰ تعدُّدِهِ ، وهما متنافيانِ[4] . . أجابَ عنهُ بقولِهِ : (**ولا تنافيَ بينَ الاستغراقِ وإفرادِ الاسمِ ؛ لأنَّ الحرفَ**) الدالَّ على الاستغراقِ ؛ كحرفِ النفيِ

---

(١) لأنَّ الحدث معتبَر في الفعل ، فعُلم أنهما لا يكونان فعلين في صورة الاسم إلا إذا قُصد بهما الحدوث ، وإلا كانا اسمين حقيقة . « دسوقي » (١/ ٣٣٢) .

(٢) أي : لو سُلِّم جريان الخلاف في اسم الفاعل ؛ سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت . . فالمراد . . . إلىٰ آخره . « بناني » (١/ ٢٣٦) .

(٣) انظر « المطوّل » (ص٨٤ ـ ٨٧) .

(٤) قوله : (وهما) ؛ أي : الوحدة والتعدد . « دسوقي » (١/ ٣٤١) .

إنَّما يدخلُ عليهِ مجرَّداً عن معنى الوحدةِ ، ولأنَّهُ بمعنىٰ كلِّ فردٍ ، لا مجموعِ الأفرادِ ؛ ولهـٰذا امتنعَ وصفُهُ بنعتِ الجمعِ .

والتعريفِ (**إنَّما يدخلُ عليهِ**) ؛ أي : على الاسمِ المفردِ حالَ كونِهِ (**مجرَّداً عنِ**) الدَّلالةِ علىٰ (**معنى الوحدةِ**)[1] ، وامتناعُ وصفِهِ بنعتِ الجمعِ للمحافظةِ على التشاكلِ اللفظيِّ[2] ، (**ولأنَّهُ**) ؛ أي : المفردَ الداخلَ عليهِ حرفُ الاستغراقِ (**بمعنىٰ كلِّ فردٍ ، لا مجموعِ الأفرادِ**[3] ؛ **ولهـٰذا امتنعَ وصفُهُ بنعتِ الجمعِ**) عندَ الجمهورِ وإنْ حكاهُ الأخفشُ في نحوِ : الدِّينارُ الصُّفْرُ ، والدِّرهمُ البِيضُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) **حاصل هـٰذا الجواب** : سلَّمنا التنافيَ بين الوحدة والتعدد ، لـٰكنَّ أداة الاستغراق المفيدة للتعدد إنما تدخل على الاسم المفرد بعد تجريده عن الوحدة ؛ كما أنَّ علامة التثنية والجمع إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة . « دسوقي » (١/ ٣٤٢) .

(٢) أي : لا يقال مثلاً : (جاءني الرجل العالمون) ، **وهـٰذا جواب عما يقال** : حيث جُرِّد عن معنى الوحدة ، وصحبة حرف الاستغراق . . دل علىٰ متعدد ؛ فيجوز وصفه بوصف الجمع ، **وحاصل الجواب** : منعَ النحاةُ ذلك للمحافظة على المشاكلة اللفظية . « دسوقي » (١/ ٣٤٣) .

(٣) **حاصل هـٰذا الجواب** : لا نسلِّم أنَّ الوحدة تنافي التعدد ؛ لأنها عدمُ اعتبارِ اجتماعِ أمرٍ آخرَ معه ، والمفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق معناه : كلُّ فردٍ فرد بدلاً عن الآخر ، وهـٰذا لا ينافي الوحدة لاتِّصاف كل فرد بها ؛ إذ كل فرد لم يُعتبر فيه ضمُّ شيء آخر معه ، وليس معناه : مجموعَ الأفراد حتىٰ يحصل التنافي ؛ لأنَّ مجموع الأفراد كلُّ فرد مع اجتماعه مع آخر ، وهـٰذا ينافي الوحدة . « دسوقي » (١/ ٣٤٢) .

وبالإضافةِ : لأنَّها أخصرُ طريقٍ ؛ نحوُ :

هَوَايَ مَعَ ٱلرَّكْبِ ٱلْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ

أو لتضمُّنِها تعظيماً لشأنِ المضافِ إليهِ ، أوِ المضافِ ، أو غيرِهما ؛ كقولِكَ : عبدي حضرَ ، و : عبدُ الخليفةِ ركبَ ، و : عبدُ السلطانِ عندي ،

[تعريفُ المسندِ إليهِ بالإضافةِ]

(وبالإضافةِ) ؛ أي : تعريفُ المسندِ إليهِ بإضافتِهِ إلىٰ شيءٍ مِنَ المعارفِ : (لأنَّها) ؛ أي : الإضافةَ (أخصرُ طريقٍ) إلىٰ إحضارِهِ في ذهنِ السامعِ ؛ (نحوُ[1] : هوايَ) ؛ أي : مَهْوِيِّيَ ، وهٰذا أخصرُ مِنَ : (الذي أهواهُ) ونحوِ ذلكَ ، والاختصارُ مطلوبٌ ؛ لضِيقِ المَقامِ وفَرْطِ السَّآمةِ ؛ لكونِهِ في السِّجنِ ، والحبيبُ على الرَّحيلِ[2] ، (معَ الرَّكبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ) ؛ أي : مُبعِدٌ ذاهبٌ في الأرضِ ، وتمامُهُ :

جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

الجَنيبُ : المجنوبُ المستتبَعُ[3] ، والجُثمانُ : الشخصُ ، والمُوثَقُ : المقيَّدُ ، ولفظُ البيتِ خبرٌ ، ومعناهُ تأسُّفٌ وتحسُّرٌ .

(أو لتضمُّنِها) ؛ أي: لتضمُّنِ الإضافةِ (تعظيماً لشأنِ المضافِ إليهِ ، أوِ المضافِ، أو غيرِهما ؛ كقولِكَ) في تعظيمِ المضافِ إليهِ : (عبدي حضرَ) تعظيماً لكَ ؛ بأنَّ لكَ عبداً ، (و) في تعظيمِ المضافِ : (عبدُ الخليفةِ ركبَ) تعظيماً للعبدِ ؛ بأنَّهُ عبدُ الخليفةِ ، (و) في تعظيمِ غيرِ المضافِ والمضافِ إليهِ : (عبدُ السلطانِ عندي) تعظيماً

---

(١) البيت لجعفر بن عليّة الحارثي كما في « الحماسة البصرية » (٢/١٢٥) ، و« معاهد التنصيص » (١/١٢٠) ، وهو من الطويل .

(٢) أي : عازم على الرحيل . « بناني » (١/٢٤٢) .

(٣) المجنوب : المَقُود ، والمستتبَع : الذي يُسار وراءه . انظر « تاج العروس » (ج ن ب ، ت ب ع) ، والمعنىٰ : هوايَ منضمٌّ إلىٰ رُكبان الإبل القاصدين إلى اليمن ؛ لكون الحبيب معهم ، وبدني مأسور مقيَّد بمكة . انظر « معاهد التنصيص » (١/١٢١) .

أو تحقيراً ؛ نحوُ : ولدُ الحجَّامِ حضرَ .

للمتكلِّمِ ؛ بأنَّ عبدَ السلطانِ عندَهُ[1] ، وهو غيرُ المسندِ إليهِ المضافِ ، وغيرُ ما أُضيفَ إليهِ المسندُ إليهِ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (أو غيرِهما)[2] .

(أو) لتضمُّنِها (تحقيراً) للمضافِ ؛ (نحوُ : ولدُ الحجَّامِ حضرَ)[3] ، أو للمضافِ إليهِ ؛ نحوُ : ضاربُ زيدٍ حاضرٌ ، أو غيرِهما ؛ نحوُ : ولدُ الحجَّامِ جليسُ زيدٍ .

أو لإغنائِها عن تفصيلٍ متعذِّرٍ ؛ نحوُ : اتَّفقَ أهلُ الحقِّ علىٰ كذا ، أو متعسِّرٍ ؛ نحوُ : أهلُ البلدِ فعلوا كذا ، أو لأنَّهُ يمنعُ عنِ التفصيلِ مانعٌ ؛ مثلُ تقديمِ البعضِ علىٰ بعضٍ[4] ؛ نحوُ : علماءُ البلدِ حاضرونَ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ الاعتباراتِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) وفيه تعظيم للمضاف أيضاً ، لـٰكنه غير مقصود ولا ملاحظ . « دسوقي » (١/٣٤٦) .

(٢) هـٰذا جواب عما يقال : إن هـٰذا لا يخرج عن تعظيم المضاف إليه ؛ لأن المتكلم مدلول الياء المضاف إليها (عند) ، فهو مضاف إليه ، وحاصل الجواب : أن المراد بالغير في كلام المصنف : غير المسند إليه المضاف ، وغير ما أضيف إليه المسند إليه ، وهـٰذا لا ينافي كونه مضافاً إليه ، لـٰكن غير ذلك ، وليس المراد بقوله : (أو غيرهما) : غير المضاف إليه مطلقاً ، وغير المضاف مطلقاً حتىٰ يَرِد ما ذُكر . « دسوقي » (١/٣٤٦) .

(٣) في (ب ، ج) من نسخ « التلخيص » ، ونسخ « المختصر » ما عدا (أ ، ج ، د ، ح) : (حاضر) بدل (حضر) .

(٤) أي : المؤدِّي إلىٰ منافسة وحقد ، أو نحوهما . « بناني » (١/٢٤٣) .

وأمَّا تنكيرُهُ : فللإفرادِ ؛ نحوُ : ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ ، أوِ النوعيَّةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ﴾ ، أوِ التعظيمِ ، أوِ التحقيرِ ؛ كقولِهِ :

لَـهُ حَـاجِـبٌ فِـي كُـلِّ أَمْـرٍ يَشِينُـهُ ... وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ ٱلْعُرْفِ حَاجِبُ

أوِ التكثيرِ ؛ كقولِهم : إنَّ لهُ لإبلاً ، وإنَّ لهُ لغنَماً ، أوِ التقليلِ ؛ نحوُ : ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ .

[تنكيرُ المسندِ إليهِ]

(وأمَّا تنكيرُهُ) ؛ أي : تنكيرُ المسندِ إليهِ[1] : (فللإفرادِ) ؛ أي : للقصدِ إلىٰ فردٍ ممَّا يصدُقُ عليهِ اسمُ الجنسِ ؛ (نحوُ : ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ [القصص : ٢٠]) .

(أوِ النوعيَّةِ) ؛ أي : القصدِ إلىٰ نوعٍ منهُ ؛ (نحوُ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ﴾ [البقرة : ٧]) ؛ أي : نوعٌ مِنَ الأغطيةِ ؛ وهو غطاءُ التَّعامي عن آياتِ اللهِ ، وفي « المفتاحِ » : أنَّهُ للتعظيمِ[2] ؛ أي : غشاوةٌ عظيمةٌ .

(أوِ التعظيمِ ، أوِ التحقيرِ ؛ كقولِهِ[3] : لهُ حاجبٌ) ؛ أي : مانعٌ عظيمٌ (في كلِّ أمرٍ يَشِينُهُ) ؛ أي : يَعِيبُهُ .

(وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ ٱلْعُرْفِ حَاجِبُ)

أي : مانعٌ حقيرٌ ، فكيفَ بالعظيمِ ؟!

(أوِ التكثيرِ ؛ كقولِهم : إنَّ لهُ لإبلاً ، وإنَّ لهُ لغَنَماً ، أوِ التقليلِ ؛ نحوُ : ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [التوبة : ٧٢]) .

---

(١) أي : إيراده نكرةً ؛ سواء كان مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً . « دسوقي » (١/ ٣٤٧) .

(٢) انظر « مفتاح العلوم » (ص١٩٣) .

(٣) البيت لابن أبي السِّمْط كما في « الحماسة البصرية » (١/ ١٤٣) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ١٢٧) ، ونسبه أبو هلال العسكري في « ديوان المعاني » (ص٢٣) لأبي الطمحان مولى ابن أبي السِّمط ، وهو من الطويل .

وقد جاءَ للتعظيمِ والتكثيرِ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ ؛ أي : ذوو عددٍ كثيرٍ وآياتٍ عِظامٍ .

والفرقُ بينَ التعظيمِ والتكثيرِ : أنَّ التعظيمَ بحسَبِ ارتفاعِ الشأنِ وعُلُوِّ الطبقةِ ، والتكثيرَ باعتبارِ الكميَّاتِ والمقاديرِ تحقيقاً ؛ كما في الإبلِ ، أو تقديراً ؛ كما في الرِّضوانِ[1] ، وكذا التحقيرُ والتقليلُ .

وللإشارةِ إلىٰ أنَّ بينَهما فرقاً قالَ : (وقد جاءَ) التنكيرُ (للتعظيمِ والتكثيرِ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [فاطر : ٤] ؛ أي : ذوو عددٍ كثيرٍ) : هـٰذا ناظرٌ إلى التكثيرِ ، (و) ذوو (آياتٍ عِظامٍ) : هـٰذا ناظرٌ إلى التعظيمِ .

وقد يكونُ للتحقيرِ والتقليلِ ؛ نحوُ : حصلَ لي منهُ شيءٌ ؛ أي : حقيرٌ قليلٌ .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : فهو معنىً من المعاني ، فيقدَّر أنَّ له أفراداً باعتبار متعلَّقاته ، والكميَّات والمقادير فيه إنما هي باعتبار متعلَّقاته ، لا باعتبار نفسه ؛ فالكميات والمقادير فيه تقديرية . « دسوقي » (٣٥١/١) .

ومِنْ تنكيرِ غيرِهِ للإفرادِ أوِ النوعيَّةِ . . نحوُ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ ، وللتعظيمِ نحوُ : ﴿ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ ، وللتحقيرِ : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ .

[تنكيرُ غيرِ المسندِ إليهِ]

(ومِنْ تنكيرِ غيرِهِ) ؛ أي : غيرِ المسندِ إليهِ (للإفرادِ أوِ النوعيَّةِ . . نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ [النور : ٤٥]) ؛ أي : كلَّ فردٍ مِنْ أفرادِ الدوابِّ مِنْ نُطْفةٍ معيَّنةٍ ؛ هي نُطْفةُ أبيهِ المختصَّةُ بهِ ، أو كلَّ نوعٍ مِنْ أنواعِ الدوابِّ مِنْ نوعٍ مِنْ أنواعِ المياهِ ؛ وهو نوعُ النُّطفةِ الذي يختصُّ بذلكَ النوعِ مِنَ الدوابِّ .

(و) مِنْ تنكيرِ غيرِهِ (للتعظيمِ . . نحوُ : ﴿ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]) ؛ أي : حربٍ عظيمٍ[1]

(وللتحقيرِ : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية :٣٢]) ؛ أي : ظنّاً حقيراً ضعيفاً ؛ إذِ الظنُّ ممَّا يقبلُ الشِّدَّةَ والضَّعفَ ، فالمفعولُ المطلقُ ها هنا للنوعيَّةِ لا للتأكيدِ[2] ، وبهٰذا الاعتبارِ صحَّ وقوعُهُ بعدَ الاستثناءِ مفرَّغاً ، معَ امتناعِ : (ما ضربتُهُ إلا ضرباً) علىٰ أنْ يكونَ المصدرُ للتأكيدِ ؛ لأنَّ مصدرَ (ضربتُهُ) لا يحتملُ غيرَ الضربِ ، والمستثنىٰ منهُ يجبُ أنْ يكونَ متعدِّداً يحتملُ المستثنىٰ وغيرَهُ[3]

وكما أنَّ التنكيرَ الذي في معنى البعضيَّةِ يفيدُ التعظيمَ[4] . . فكذلكَ صريحُ لفظِ

---

(١) المعروف تأنيث الحرب ، ولعل تذكيرها هنا علىٰ معنى القتل . انظر « تاج العروس » (ح ر ب) .

(٢) أي : لا للتأكيد المجرَّد عن إفادة النوعيَّة ، وإلا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التأكيد . « دسوقي » (١/ ٣٥٤) .

(٣) لئلا يلزم استثناءُ الشيء من نفسه والتناقضُ ؛ لأنَّ الضرب الذي نُفيَ أوَّلاً هو الذي أُثبت ثانياً . « بناني » (١/ ٢٤٦) .

(٤) قوله : (الذي في معنى البعضية) : هو المراد به نوع من الجنس ، وقوله : (يفيد التعظيم) ؛ أي : أو التحقير ، أو التكثير ، أو التقليل ؛ لأن التنكير للتنويع ، وكل من التعظيم والتحقير والتكثير والتقليل نوع . « دسوقي » (١/ ٣٥٤) .

البعضِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، أرادَ : محمداً صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، ففي هـٰذا الإبهامِ مِنْ تفخيمِ فضلِهِ وإعلاءِ قدرِهِ[1] . . ما لا يخفىٰ .

❁ ❁ ❁

(١) في (ج ، ز) : (شأنه) بدل (فضله) ، ووجهُ التفخيم : أنَّ إبهامه يدل علىٰ أنَّ المعبَّر عنه أعظمُ وأجلُّ من أنْ يُعرَف حتىٰ يصرَّح به . « ابن يعقوب » (١/ ٣٥٥) ، وقد يُقصد بصريح لفظ البعض التحقير والتقليل ؛ فمثال التحقير : قولك : (هـٰذا كلام ذكره بعضُ الناس) ، ومثال التقليل : قولهم : (كفىٰ هـٰذا الأمرَ بعضُ اهتمامه) ، وهـٰذا مثل يقال لمن رأىٰ شخصاً في همَّة عظيمة لأجل أمر قليل ؛ أي : أن هـٰذا الأمر لقلَّته يكفيه بعضُ الاهتمام . « دسوقي » (١/ ٣٥٤ـ٣٥٥) .

وأمّا وصفُهُ : فلكونِهِ مبيِّناً لهُ كاشفاً عن معناهُ ؛ كقولِكَ : الجسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ . . يحتاجُ إلىٰ فراغٍ يَشغلُهُ ، ونحوُهُ في الكشفِ قولُهُ :

ٱلْأَلْمَعِــيُّ ٱلَّــذِي يَظُــنُّ بِــكَ ٱلظَّــ ـــنَّ كَــأَنْ قَــدْ رَأَىٰ وَقَــدْ سَمِعَــا

[توابعُ المسندِ إليهِ]

[وصفُ المسندِ إليهِ]

(وأمّا وصفُهُ) ؛ أي : وصفُ المسندِ إليهِ ، والوصفُ قد يُطلَقُ علىٰ نفسِ التابعِ المخصوصِ ، وقد يُطلَقُ بمعنى المصدرِ ، وهو أنسبُ ها هنا[١] ، وأوفقُ بقولِهِ : (وأمّا بيانُهُ) ، (وأمّا الإبدالُ منهُ)[٢] ؛ أي : أمّا ذكرُ النعتِ لهُ : (فلكونِهِ) ؛ أي : الوصفِ بمعنى المصدرِ ، والأحسنُ : أنْ يكونَ بمعنى النعتِ ، علىٰ أنْ يُرادَ باللفظِ أحدُ معنييهِ ، وبضميرِهِ معناهُ الآخرُ ، علىٰ ما سيجيءُ في البديعِ[٣] ، (مبيِّناً لهُ) ؛ أي : للمسندِ إليهِ ، (كاشفاً عن معناهُ ؛ كقولِكَ : الجسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ . . يحتاجُ إلىٰ فراغٍ يَشغلُهُ) ؛ فإنَّ هٰذهِ الأوصافَ ممّا يوضِّحُ الجسمَ ، ويقعُ تعريفاً لهُ ، (ونحوُهُ في الكشفِ) ؛ أي : مثلُ هٰذا القولِ في كونِ الوصفِ للكشفِ والإيضاحِ وإنْ لم يكنْ وصفاً للمسندِ إليهِ . . (قولُهُ[٤]) : [من المنسرح]

ٱلْأَلْمَعِــيُّ ٱلَّــذِي يَظُــنُّ بِــكَ ٱلظَّــ ـــنَّ كَــأَنْ قَــدْ رَأَىٰ وَقَــدْ سَمِعَــا)

فالألمعيُّ معناهُ : الذكيُّ المتوقِّدُ ، والوصفُ بعدَهُ ممّا يكشفُ معناهُ ويوضِّحُهُ ،

---

(١) قوله : (وهو أنسب هاهنا) ؛ أي : بالتعليل ؛ لأن الذي يُعلَّل هو الأحداث لا الألفاظ . « دسوقي » (١/ ٣٦٠) .

(٢) أي : فإن الغالب استعمال هٰذه العبارة في المعنى المصدري ؛ أي : تعقيبه بالتابع المخصوص ، وأمّا التابع المخصوص فالشائع أن يقال فيه : (عطف بيان) و(بدل) . « دسوقي » (١/ ٣٦٠) .

(٣) في مبحث الاستخدام . انظر (ص٦٩٤) .

(٤) البيت لأوس بن حجر في « ديوانه » (ص٥٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٢٨) .

أو مخصِّصاً ؛ نحوُ : زيدٌ التاجرُ عندَنا ، أو مدحاً ، أو ذمّاً ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ العالمُ ، أوِ الجاهلُ ، حيثُ يتعيَّنُ قبلَ ذكرِهِ ، أو تأكيداً ؛ نحوُ : أمسِ الدابرُ كانَ يوماً عظيماً .

لـٰكنَّهُ ليسَ بمسندٍ إليهِ ؛ لأنَّهُ مرفوعٌ علىٰ أنَّهُ خبرُ (إنَّ) في البيتِ السابقِ ؛ أعني : قولَهُ : [من المنسرح]

إِنَّ ٱلَّـذِي جَمَّـعَ ٱلسَّمَـاحَـةَ وَٱلنَّـ ـجْـدَةَ وَٱلْبِـرَّ وَٱلتُّقَـىٰ جُمَعَـا

أو منصوبٌ علىٰ أنَّهُ صفةٌ لاسمِ (إنَّ) ، أو بتقديرِ : أعني .

(أو) لكونِ الوصفِ (مخصِّصاً) للمسندِ إليهِ ؛ أي : مقلِّلاً اشتراكَهُ[1] ، أو رافعاً احتمالَهُ[2] ، وفي عُرفِ النُّحاةِ : التخصيصُ : عبارةٌ عن تقليلِ الاشتراكِ في النكراتِ ، والتوضيحُ : عبارةٌ عن رفعِ الاحتمالِ في المعارفِ ؛ (نحوُ : زيدٌ التاجرُ عندَنا) ؛ فإنَّ وصفَهُ بـ (التاجرُ) يرفعُ احتمالَهُ التاجرَ وغيرَهُ .

(أو) لكونِ الوصفِ (مدحاً ، أو ذمّاً ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ العالمُ ، أوِ الجاهلُ ، حيثُ يتعيَّنُ) ؛ أي : الموصوفُ ؛ أعني : زيداً ، (قبلَ ذكرِهِ) ؛ أي : ذكرِ الوصفِ ، وإلا لكانَ الوصفُ مخصِّصاً .

(أو) لكونِهِ (تأكيداً[3] ؛ نحوُ : أمسِ الدابرُ كانَ يوماً عظيماً) ؛ فإنَّ لفظَ (الأمسِ) ممَّا يدلُّ على الدُّبورِ .

---

(١) إذا كان نكرة ؛ فتقول مثلاً : (رجلٌ تاجرٌ عندنا) ؛ فـ (تاجر) قلَّل الاشتراك في (رجل) ؛ لأنه يشمل التاجر وغيره . « دسوقي » (١/ ٣٦٣) .

(٢) إذا كان معرفة ؛ فـ (زيدٌ) وُضع للشخص التاجر والفقيه مثلاً ، فقولك : (زيدٌ التاجر عندنا) رافعٌ لاحتمال الفقيه ، والحاصل : أنَّ التخصيص يدخل المعارف والنكرات ، وهـٰذا اصطلاح البيانيين ، بخلاف النحويين . « دسوقي » (١/ ٣٦٣) .

(٣) ليس المراد : التأكيد الاصطلاحي ، بل المراد : التقرير ؛ وذلك إذا كان المسند إليه متضمِّناً لمعنى الوصف ، فيكون الوصف مقرِّراً للمسند إليه . « ابن قاسم » (ق٧٣) .

وقد يكونُ الوصفُ لبيانِ المقصودِ وتفسيرِهِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ؛ حيثُ وُصِفَ (دابّةٍ) و(طائرٍ) بما هو مِنْ خواصِّ الجنسِ ؛ لبيانِ أنَّ القصدَ منهما إلى الجنسِ دونَ الفردِ ، وبهٰذا الاعتبارِ أفادَ هٰذا الوصفُ زيادةَ التعميمِ والإحاطةِ[1]

❁ ❁ ❁

(١) حاصل المثال : أنَّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق ، لٰكن يجوز أن يراد هنا الاستغراق العُرفي ؛ بأن يراد دوابُّ أرضٍ واحدة وطيورُ جوٍّ واحد ، فذُكر الوصف المختص بالجنس ؛ لينبَّه علىٰ أنَّ المراد : دوابُّ أيِّ أرض كانت من الأرضين السبع ، وطيورُ أيِّ جوٍّ كان ، فأفاد الوصف زيادةَ التعميم ، وأنَّ المراد : الاستغراق الحقيقي . « ابن يعقوب » (٣٦٦/١) .

وأمَّا توكيدُهُ : فللتقريرِ ، أو دفعِ توهُّمِ التجوُّزِ ، . . . .

[توكيدُ المسندِ إليهِ]

(وأمَّا توكيدُهُ) ؛ أي : توكيدُ المسندِ إليهِ : (فللتقريرِ) ؛ أي : تقريرِ المسندِ إليهِ ؛ أي : تحقيقِ مفهومِهِ ومدلولِهِ ؛ أعني : جعْلَهُ مُستقِراً محقَّقاً ثابتاً بحيثُ لا يُظنُّ بهِ غيرُهُ ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ زيدٌ ، إذا ظنَّ المتكلِّمُ غفلةَ السامعِ عن سماعِ لفظِ المسندِ إليهِ ، أو عن حملِهِ علىٰ معناهُ .

وقيلَ : المرادُ : تقريرُ الحكمِ ؛ نحوُ : أنا عرفتُ ، أوِ المحكومِ عليهِ ؛ نحوُ : أنا سعيتُ في حاجتِكَ وحدي ، أو : لا غيري[1]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّهُ ليسَ مِنْ تأكيدِ المسندِ إليهِ في شيءٍ[2] ، وتأكيدُ المسندِ إليهِ لا يكونُ لتقريرِ الحكمِ قطُّ[3] ، وسيصرِّحُ المصنِّفُ بهٰذا[4]

(أو دفعِ توهُّمِ التجوُّزِ) ؛ أيِ : التكلُّمِ بالمجازِ ؛ نحوُ : قطعَ اللصَّ الأميرُ الأميرُ ، أو : نفسُهُ ، أو : عينُهُ ؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّ القاطعَ بعضُ غلمانِهِ[5]

---

(١) الحاصل : أن الشارح يقول : مراد المصنف بقوله : (فللتقرير) : تقرير المسند إليه فقط ، وهٰذا القيل مفاده أن المراد : تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند إليه . « دسوقي » (١/ ٣٦٨) .

(٢) أي : المثالُ الأخيرُ ـ وهو قوله : (أنا سعيت . . .) إلىٰ آخره ـ ليس من تأكيد المسند إليه ؛ لأنَّ (وحدي) حال ، و(لا غيري) عطف على المسند إليه ، وليسا من التأكيد الاصطلاحي الذي هو المراد هنا . « دسوقي » (١/ ٣٦٩) .

(٣) هٰذا رد لقوله : (المراد : تقرير الحكم) ، وحاصله : أنَّ تقرير الحكم في قولك : (أنا عرفت) إنما هو من تقديم المسند إليه المستدعي لتكرير الإسناد ، لا من تأكيد المسند إليه ، وإلا لَمَا اختلف الحال بتقديم المسند إليه وتأخيره ، مع أنه لو أُخِّر فقيل : (عرفت أنا) لم يُفِد تقريرَ الحكم ، بل تقريرَ المحكوم عليه بالاتفاق . « دسوقي » (١/ ٣٦٩) .

(٤) انظر (ص٢٠٧) .

(٥) في (ج ، د ، هـ ، ز ، ح ، ي) : (أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه) بدل (أن القاطع بعض غلمانه) .

أوِ السَّهوِ ، أو عدمِ الشُّمولِ .

(أو) لدفعِ توهُّمِ (السَّهوِ) ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ زيدٌ ؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّ الجائيَ غيرُ زيدٍ ، وإنَّما ذكرَ زيداً على سبيلِ السَّهوِ .

(أو) لدفعِ توهُّمِ (عدمِ الشُّمولِ) ؛ نحوُ : جاءَني القومُ كلُّهم ، أو : أجمعونَ ؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّ بعضَهم لم يَجِئْ ، إلا أنَّكَ لم تعتدَّ بهم ، أو أنَّكَ جعلتَ الفعلَ الواقعَ مِنَ البعضِ كالواقعِ مِنَ الكلِّ ؛ بناءً على أنَّهم في حُكمِ شخصٍ واحدٍ[1] .

❁ ❁ ❁

---

(١) في بعض نسخ الاستئناس زيادة : (كقولك : بنو فلانٍ قتلوا زيداً ، وإنَّما قتلَهُ واحدٌ منهم) ، وهي موجودة في « المطوَّل » (ص٩٥) ، وجاءت تعليقاً في هامش (ط) .

وأمَّا بيانُهُ : فلإيضاحِهِ باسمٍ مختصٍّ بهِ ؛ نحوُ : قدمَ صديقُكَ خالدٌ .

[تعقيبُ المسندِ إليهِ بعطفِ البيانِ]

(وأمَّا بيانُهُ) ؛ أي : تعقيبُ المسندِ إليهِ بعطفِ البيانِ : (فلإيضاحِهِ باسمٍ مختصٍّ بهِ ؛ نحوُ : قدمَ صديقُكَ خالدٌ) .

ولا يلزمُ أنْ يكونَ الثاني أوضحَ ؛ لجوازِ أنْ يحصلَ الإيضاحُ مِنِ اجتماعِهما[1] .

وقد يكونُ عطفُ البيانِ بغيرِ اسمٍ يخصُّهُ[2] ؛ كقولِهِ[3] : [من البسيط]

وَٱلْمُؤْمِنِ ٱلْعَائِذَاتِ ٱلطَّيْرَ يَمْسَحُهَا ... رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ وَالسَّنَدِ

فإنَّ (الطيرَ) عطفُ بيانٍ لـ (العائذاتِ) معَ أنَّهُ ليسَ اسماً يختصُّ بها[4] .

وقد يجيءُ عطفُ البيانِ لغيرِ الإيضاحِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ [المائدة : ٩٧] ، ذكرَ صاحبُ « الكشَّافِ » : أنَّ (البيتَ الحرامَ) عطفُ بيانٍ لـ (الكعبةَ) ، جيءَ بهِ للمدحِ لا للإيضاحِ[5] ؛ كما تجيءُ الصِّفةُ لذلكَ[6] .

❁ ❁ ❁

---

(١) نحو : جاء زيد أبو عبد الله ، إذا كان زيدٌ مُشترَكاً بين أشخاص لم يُكْنَ بأبي عبد الله إلا واحدٌ منهم ، والكنية مُشترَكة بين أشخاص لم يُسَمَّ بزيدٍ إلا واحدٌ منهم ، فمتىٰ ذُكر واحد من الاسم والكنية منفرداً عن الآخر . . كان فيه خفاء ، ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأول . « دسوقي » (١/ ٣٧٣) .

(٢) في (د) ونسخة في هامش (ي) : (مختص به) بدل (يخصه) .

(٣) البيت للنابغة في ديوانه (ص٢٥) ، وفيه : (السَّعَد) بدل (السَّنَد) .

(٤) لأنَّ العائذات يشمل كل ما يلتجئ إلى الحرم من الوحوش ، والطير يشمل العائذ بالحرم وغيره ، فحصل البيان بمجموعهما . « دسوقي » (١/ ٣٧٤) .

(٥) لأنَّ (الكعبة) اسم مختص ببيت الله . « دسوقي » (١/ ٣٧٤) .

(٦) انظر « الكشاف » (١/ ٦٨١) .

وأمَّا الإبدالُ منهُ : فلزيادةِ التقريرِ ؛ نحوُ : جاءَني أخوكَ زيدٌ ، و : جاءَني القومُ أكثرُهم ، و : سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ .

[الإبدالُ مِنَ المسندِ إليهِ]

(**وأمَّا الإبدالُ منهُ**) ؛ أي : مِنَ المسندِ إليهِ : (**فلزيادةِ التقريرِ**) : مِنْ إضافةِ المصدرِ إلى المعمولِ ، أو مِنْ إضافةِ البيانِ ؛ أيِ : الزيادةِ التي هي التقريرُ ، وهـٰذا مِنْ عادةِ افتنانِ صاحبِ « المفتاحِ » ؛ حيثُ قالَ في التأكيدِ : (للتقريرِ) ، وها هنا : (لزيادةِ التقريرِ)[1] ، ومعَ هـٰذا : **فلا يخلو عن نكتةٍ** ؛ وهي الإيماءُ إلىٰ أنَّ الغرضَ مِنَ البدلِ هو أنْ يكونَ مقصوداً بالنِّسبةِ ، والتقريرَ زيادةٌ تحصلُ تبعاً وضمناً[2] ، بخلافِ التأكيدِ ؛ فإنَّ الغرضَ منهُ نفسُ التقريرِ والتحقيقِ .

(**نحوُ : جاءَني أخوكَ زيدٌ**) ، في بدلِ الكلِّ ، ويحصلُ التقريرُ بالتكريرِ ، (**و : جاءَني القومُ أكثرُهم**) ، في بدلِ البعضِ ، (**و : سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ**) ، في بدلِ الاشتمالِ .

وبيانُ التقريرِ فيهما : أنَّ المتبوعَ يشتملُ على التابعِ إجمالاً حتَّىٰ كأنَّهُ مذكورٌ ؛ أمَّا في البعضِ : فظاهرٌ ، وأمَّا في الاشتمالِ : فلأنَّ معناهُ : أنْ يشتملَ المُبدَلُ منهُ على البدلِ لا كاشتمالِ الظَّرفِ على المظروفِ[3] ، بل مِنْ حيثُ يكونُ مُشعِراً بهِ إجمالاً[4] ، ومتقاضياً لهُ بوجهٍ ما[5] ، بحيثُ تبقى النَّفسُ عندَ ذكرِ المُبدَلِ منهُ مُتشوِّقةً إلىٰ ذكرِهِ مُنتظِرةً لهُ[6]

---

(١) انظر « مفتاح العلوم » (ص١٨٩ـ ١٩٠) .

(٢) أي : بحسب أصل الكلام ، فلا ينافي أنَّ البليغ يقصد ذلك . « ابن قاسم » (ق٧٥) .

(٣) أي : فقط ، بل تارةً يشتمل عليه كاشتمال الظرف على المظروف ؛ نحو : شُرِبَ الإناءُ ماؤُهُ ؛ فإنَّ الإناء ظرف للماء ، وتارةً لا يشتمل عليه كذلك ؛ نحو : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ . « دسوقي » (١/ ٣٧٧) .

(٤) في (ط ، ي) : (كونه) بدل (يكون) .

(٥) أي : مفيداً له بوجه ما ؛ وهو العموم . « دسوقي » (١/ ٣٧٧) .

(٦) فإذا قيل : (سُلِبَ زيدٌ) أشعرَ بأنَّ المسلوب شيءٌ له تعلُّق بزيد ؛ إذ الذات لا تُسلَب ، فإذا=

وبالجملةِ : يجبُ أنْ يكونَ المتبوعُ فيهِ بحيثُ يُطلَقُ ويُرادُ بهِ التابعُ ؛ نحوُ : أعجبَني زيدٌ ، إذا أعجبَكَ علمُهُ ، بخلافِ : ضربتُ زيداً ، إذا ضربتَ حمارَهُ ؛ ولهٰذا صرَّحوا بأنَّ نحوَ : جاءَني زيدٌ أخوهُ . . بدلُ غلطٍ ، لا بدلُ اشتمالٍ كما زعمَ بعضُ النُّحاةِ[1]

ثمَّ بدلُ البعضِ والاشتمالِ ، بل بدلُ الكلِّ أيضاً . . لا يخلو عن إيضاحٍ وتفسيرٍ .

ولم يتعرَّضْ لبدلِ الغلطِ ؛ لأنَّهُ لا يقعُ في فصيحِ الكلامِ .

❁ ❁ ❁

= قيل : (ثوبُه) عُلِم ذلك الأمر . « دسوقي » (١/ ٣٧٧) .

(١) انظر « شرح الكافية » للرضي (٢/ ٣٨٤ـ٣٨٦) .

وأمّا العطفُ : فلتفصيلِ المسندِ إليهِ معَ اختصارٍ ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ وعمرٌو ، أوِ المسندِ كذلكَ ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ فعمرٌو ، أو : ثمَّ عمرٌو ، أو : جاءَ القومُ حتَّىٰ خالدٌ .

[العطفُ على المسندِ إليهِ]

(**وأمّا العطفُ**) ؛ أي : جعلُ الشيءِ معطوفاً على المسندِ إليهِ : (**فلتفصيلِ المسندِ إليهِ معَ اختصارٍ** ؛ **نحوُ** : **جاءَني زيدٌ وعمرٌو**) ؛ فإنَّ فيهِ تفصيلاً للفاعلِ ؛ بأنَّهُ زيدٌ وعمرٌو ، مِنْ غيرِ دلالةٍ علىٰ تفصيلِ الفعلِ ؛ بأنَّ المجيئَينِ كانا معاً أو مرتَّبينِ معَ مُهلةٍ أو بلا مُهلةٍ .

واحترزَ بقولِهِ : (معَ اختصارٍ) عن نحوِ : جاءَني زيدٌ وجاءَني عمرٌو ؛ فإنَّ فيهِ تفصيلاً للمسندِ إليهِ ، معَ أنَّهُ ليسَ مِنْ عطفِ المسندِ إليهِ[1]

وما يقالُ ؛ مِنْ أنَّهُ احترازٌ عن نحوِ : جاءَني زيدٌ جاءَني عمرٌو ، مِنْ غيرِ عطفٍ[2] . . فليسَ بشيءٍ ؛ إذ ليسَ فيهِ دلالةٌ علىٰ تفصيلِ المسندِ إليهِ ، بل يحتملُ أنْ يكونَ إضراباً عنِ الكلامِ الأوَّلِ ، نصَّ عليهِ الشيخُ في « دلائلِ الإعجازِ »[3]

(أو) لتفصيلِ (المسندِ) ؛ بأنَّهُ قد حصلَ مِنْ أحدِ المذكورينِ أوَّلاً ، ومِنَ الآخرِ بعدَهُ معَ مُهلةٍ أو بلا مُهلةٍ ، (كذلكَ) ؛ أي : معَ اختصارٍ .

واحترزَ بقولِهِ : (كذلكَ) عن نحوِ : جاءَني زيدٌ وعمرٌو بعدَهُ بيومٍ ، أو سنةٍ .

(**نحوُ** : **جاءَني زيدٌ فعمرٌو** ، **أو** : **ثمَّ عمرٌو** ، **أو** : **جاءَ القومُ حتَّىٰ خالدٌ**) ؛ فالثلاثةُ تشتركُ في تفصيلِ المسندِ ، إلا أنَّ الفاءَ تدلُّ على التعقيبِ مِنْ غيرِ تراخٍ ، و(ثمَّ) على التراخي ، و(حتَّىٰ) علىٰ أنَّ أجزاءَ ما قبْلَها مترتِّبةٌ في الذِّهنِ مِنَ الأضعفِ

---

(١) بل من عطف الجملة على الجملة . انظر « المطوّل » (ص١٠١) .

(٢) صاحب هٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٥٠) .

(٣) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢٢٦) .

أو ردِّ السامعِ إلى الصوابِ ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ لا عمرٌو ،

إلى الأقوىٰ ، أو بالعكسِ ؛ فمعنىٰ تفصيلِ المسندِ فيها[1] : أنْ يُعتبَرَ تعلُّقُهُ بالمتبوعِ أوَّلاً[2] ، وبالتابعِ ثانياً مِنْ حيثُ إنَّهُ أقوىٰ أجزاءِ المتبوعِ أو أضعفُها ، ولا يُشترطُ فيها الترتيبُ الخارجيُّ[3] .

فإنْ قلتَ : في هـٰذهِ الثلاثةِ أيضاً تفصيلٌ للمسندِ إليهِ ، فلمَ لمْ يَقُلْ : أو لتفصيلِهما معاً ؟!

قلتُ : فرقٌ بينَ أنْ يكونَ الشيءُ حاصلاً مِنْ شيءٍ ، وبينَ أنْ يكونَ مقصوداً منهُ ، وتفصيلُ المسندِ إليهِ في هـٰذهِ الثلاثةِ وإنْ كانَ حاصلاً . . لـٰكنْ ليسَ العطفُ بهـٰذهِ الثلاثةِ لأجلِهِ ؛ لأنَّ الكلامَ إذا اشتملَ علىٰ قيدٍ زائدٍ علىٰ مجرَّدِ الإثباتِ أوِ النفيِ[4] . . فهو الغرضُ الخاصُّ والمقصودُ مِنَ الكلامِ ، ففي هـٰذهِ الأمثلةِ : تفصيلُ المسندِ إليهِ كأنَّهُ أمرٌ كانَ معلوماً ، وإنَّما سيقَ الكلامُ لبيانِ أنَّ مجيءَ أحدِهما كانَ بعدَ الآخرِ ، فليتأمَّلْ .

وهـٰذا البحثُ ممَّا أوردَهُ الشيخُ في « دلائلِ الإعجازِ » ، ووصَّىٰ بالمحافظةِ عليهِ[5] .

(أو ردِّ السامعِ) عنِ الخطأِ في الحكمِ **(إلى الصوابِ ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ لا عمرٌو)** ، لمَنِ اعتقدَ أنَّ عمْراً جاءَكَ دونَ زيدٍ ، أو أنَّهما جاءاكَ جميعاً .

و(لـٰكنْ) أيضاً للردِّ إلى الصوابِ ، إلا أنَّهُ لا يقالُ لنفيِ الشِّركةِ ، حتَّىٰ إنَّ نحوَ : ما جاءَني زيدٌ لـٰكنْ عمرٌو . . إنَّما يقالُ لمَنِ اعتقدَ أنَّ زيداً جاءَكَ دونَ عمرٍو ، لا لمَنِ

---

(١) قوله : (فيها) ؛ أي : في (حتىٰ) .

(٢) قوله : (تعلقه) ؛ أي : تعلُّق المسند .

(٣) وإنما المُشترَط فيها الترتيب الذهني ؛ سواء طابقه الترتيب في الخارج أو لا ؛ نحو : مات كلُّ أب لي حتىٰ آدمُ ؛ فالموت في هـٰذا المثال تعلَّق بكل أب من آبائه أوَّلاً ، ثم بآدم ثانياً ، وهو مخالف للترتيب الواقع في الخارج . « دسوقي » (١/ ٣٨١) .

(٤) القيد في الأمثلة المذكورة : هو الترتيب بين المجيئينِ بمهلة أو غيرها . « ابن قاسم » (ق٧٧) .

(٥) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢٧٩ ـ ٢٨٠) .

أو صرفِ الحكمِ إلىٰ آخرَ ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ بل عمرٌو ، أو : ما جاءَني زيدٌ بل عمرٌو ،

اعتقدَ أنَّهما جاءاكَ جميعاً ، وفي كلامِ النُّحاةِ ما يُشعِرُ بأنَّهُ إنَّما يقالُ لِمَنِ اعتقدَ انتفاءَ المجيءِ عنهما جميعاً[1]

(أو صرفِ الحكمِ) عن محكومٍ عليهِ (إلىٰ) محكومٍ عليهِ (آخرَ ؛ نحوُ : جاءَني زيدٌ بل عمرٌو ، أو : ما جاءَني زيدٌ بل عمرٌو) ؛ فإنَّ (بل) للإضرابِ عنِ المتبوعِ ، وصرفِ الحكمِ إلى التابعِ .

ومعنى الإضرابِ عنِ المتبوعِ : أنْ يُجعَلَ في حُكمِ المسكوتِ عنهُ ، لا أنْ يُنفىٰ عنهُ الحكمُ قطعاً ، خلافاً لبعضِهم .

ومعنىٰ صرفِ الحكمِ في المثبَتِ . . ظاهرٌ[2] ، وكذا في المنفيِّ إنْ جعلناهُ بمعنىٰ نفيِ الحكمِ عنِ التابعِ ، والمتبوعُ في حكمِ المسكوتِ عنهُ أو متحقَّقٌ الحكمُ لهُ[3] ، حتَّىٰ يكونُ معنىٰ : (ما جاءَ زيدٌ بل عمرٌو) : أنَّ عمْراً لم يجِئْ ، وعدمُ مجيءِ زيدٍ ومجيئُهُ على الاحتمالِ ، أو مجيئُهُ محقَّقٌ[4] ، كما هو مذهبُ المبرِّدِ ، وإنْ جعلناهُ بمعنىٰ ثبوتِ الحكمِ للتابعِ ، حتَّىٰ يكونُ معنىٰ : (ما جاءَ زيدٌ بل عمرٌو) : أنَّ عمْراً جاءَ ، كما هو مذهبُ الجمهورِ[5] . . ففيهِ إشكالٌ[6]

---

(1) انظر تفصيل الكلام في (لٰكنْ) في « شرح المفصل » لابن يعيش (٥/٢٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/٣٩٣ ـ ٣٩٤) .

(2) فإذا قلت : (جاءني زيد بل عمرو) فقد أثبتَّ المجيء لعمرو ، وصيَّرت زيداً في حكم المسكوت عنه عند الجمهور . « دسوقي » (١/ ٣٨٤) .

(3) أي : للمتبوع .

(4) من قوله : (وعدم مجيء) إلىٰ قوله : (محقق) زيادة من (ي) ، وهي موجودة في « المطوَّل » (ص١٠٣) .

(5) مذهب الجمهور في الإثبات والنفي : ثبوت الحكم للتابع ، والمتبوع مسكوت عنه . انظر « المطوَّل » (ص١٠٣) .

(6) وهو أنَّ (بل) نقلت ضدَّ حكم ما قبلها لما بعدها ، وصيَّرت ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلم=

أوِ الشكِّ ، أوِ التشكيكِ ؛ نحوُ : جاءَ زيدٌ أو عمرٌو .

(أوِ الشكِّ) مِنَ المتكلِّمِ ، (أوِ التشكيكِ) للسامعِ ؛ أي : إيقاعِهِ في الشكِّ ؛ (نحوُ : جاءَ زيدٌ أو عمرٌو) .

أو للإبهامِ[1] ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ [سبأ : ٢٤] .

أو للتخييرِ ، أو للإباحةِ ؛ نحوُ : ليدخلِ الدارَ زيدٌ أو عمرٌو[2]

والفرقُ بينَهما : أنَّ في الإباحةِ يجوزُ الجمعُ بينَهما ، بخلافِ التخييرِ .

❁ ❁ ❁

= يكن الحكم منصرفاً عن محكوم عليه إلىٰ محكوم عليه آخر ، وإنما صُرف ضدُّ ذلك الحكم . « دسوقي » (١/ ٣٨٤) .

(١) وهو إخفاء الحكم عن السامع لغرض ، والفرق بينه وبين التشكيك : أنَّ القصد من التشكيك : إيقاع المخاطَب في الشك ، والقصد من الإبهام : إخفاء الحكم عن السامع وتركُ التعيين له ، وإن حصل له الشك فهو غير مقصود . « دسوقي » (١/ ٣٨٥) .

(٢) هـٰذا المثال صالح للتخيير والإباحة ، والفارق بينهما إنما هو القرينة ؛ فإن دلَّت علىٰ طلب أحد الأمرين فقط . . كان العطف للتخيير ، وإلا فللإباحة . « دسوقي » (١/ ٣٨٥) .

وأمَّا الفصلُ : فلتخصيصِهِ بالمسندِ .

[تعقيبُ المسندِ إليهِ بضميرِ الفصلِ]

(وأمَّا الفصلُ)[1] ؛ أي : تعقيبُ المسندِ إليهِ بضميرِ الفصلِ ، وإنَّما جعلَهُ مِنْ أحوالِ المسندِ إليهِ ؛ لأنَّهُ يقترنُ بهِ أوَّلاً[2] ، ولأنَّهُ في المعنىٰ عبارةٌ عنهُ[3] ، وفي اللفظِ مطابقٌ لهُ[4] : (فلتخصيصِهِ) ؛ أي : المسندِ إليهِ (بالمسندِ) ؛ يعني : لقصرِ المسندِ على المسندِ إليهِ[5] ؛ لأنَّ معنىٰ قولِنا : (زيدٌ هو القائمُ) : أنَّ القيامَ مقصورٌ علىٰ زيدٍ ، لا يتجاوزُهُ إلىٰ عمرٍو ، فالباءُ في قولِهِ : (فلتخصيصِهِ بالمسندِ) مثلُها في قولِهم : خَصَصْتُ فلاناً بالذِّكرِ ؛ أي : ذكرتُهُ دونَ غيرِهِ ، كأنَّكَ جعلتَهُ مِنْ بينِ الأشخاصِ مُختصّاً بالذِّكرِ ؛ أي : مُنفرِداً بهِ .

والمعنىٰ ها هنا : جعلُ المسندِ إليهِ مِنْ بينِ ما يصحُّ اتِّصافُهُ بكونِهِ مسنداً إليهِ . . مُختصّاً بأنْ يَثبُتَ لهُ المسندُ ؛ كما يقالُ في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : ٥] : معناهُ : نخصُّكَ بالعبادةِ ؛ لا نعبدُ غيرَكَ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ج ، د ، ط ، ي) : (فصله) بدل (الفصل) .

(٢) أي : قبل ذكر المسند . « دسوقي » (١/ ٣٨٥) .

(٣) فـ(هو) في قولك : (زيد هو القائم) . . نفسُ زيدٍ . « دسوقي » (١/ ٣٨٦) .

(٤) أي : في الإفراد والتثنية والجمع ؛ نحو : زيدٌ هو القائم ، و : الزيدان هما القائمان ، و : الزيدون هم القائمون . « دسوقي » (١/ ٣٨٦) .

(٥) قوله : (فلتخصيصه . . .) إلىٰ آخره . . قد يوهم انحصار نكاته في التخصيص المذكور ، مع أنه قد يكون لغير ذلك ؛ كالتمييز بين كون ما بعده خبراً أو نعتاً ، وكالتأكيد إذا حصل الحصر بغيره ؛ كما إذا كانت الجملة معرَّفة الطرفين فيها ضمير فصل ؛ نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾ [الذاريات : ٥٨] . « دسوقي » (١/ ٣٨٦) .

وأمَّا تقديمُهُ : فلكونِ ذكرِهِ أهمَّ : إمَّا لأنَّهُ الأصلُ ولا مقتضيَ للعُدولِ عنهُ ، وإمَّا ليتمكَّنَ الخبرُ في ذهنِ السامعِ ؛ لأنَّ في المبتدأِ تشويقاً إليهِ ؛ كقولِهِ :

وَٱلَّـذِي حَـارَتِ ٱلْبَـرِيَّـةُ فِيـهِ   حَيَـوَانٌ مُسْتَحْـدَثٌ مِـنْ جَمَـادِ

وإمَّا لتعجيلِ المَسرَّةِ أوِ المَساءةِ ؛ للتفاؤلِ أوِ التطيُّرِ ؛ نحوُ : سعدٌ في دارِكَ ،

[تقديمُ المسندِ إليهِ]

(وأمَّا تقديمُهُ) ؛ أي : تقديمُ المسندِ إليهِ : (فلكونِ ذكرِهِ أهمَّ) ، ولا يكفي في التقديمِ مجرَّدُ ذكرِ الاهتمامِ ، بل لا بدَّ أنْ يُبيَّنَ أنَّ الاهتمامَ مِنْ أيِّ جهةٍ ، وبأيِّ سببٍ ؛ فلذا فصَّلَهُ بقولِهِ : (إمَّا لأنَّهُ) ؛ أي : تقديمَ المسندِ إليهِ (الأصلُ) ؛ لأنَّهُ المحكومُ عليهِ ، ولا بدَّ مِنْ تحقُّقِهِ قبلَ الحكمِ ، فقصدوا أنْ يكونَ في الذِّكرِ أيضاً مقدَّماً ، (ولا مقتضيَ للعُدولِ عنهُ) ؛ أي : عن ذلكَ الأصلِ ؛ إذ لو كانَ أمرٌ يقتضي العُدولَ عنهُ فلا يُقدَّمُ ؛ كما في الفاعلِ ؛ فإنَّ مرتبةَ العاملِ التقدُّمُ على المعمولِ .

(وإمَّا ليتمكَّنَ الخبرُ في ذهنِ السامعِ ؛ لأنَّ في المبتدأِ تشويقاً إليهِ) ؛ أي : إلى الخبرِ ؛ (كقولِهِ[1] : [من الخفيف]

وَٱلَّـذِي حَـارَتِ ٱلْبَـرِيَّـةُ فِيـهِ   حَيَـوَانٌ مُسْتَحْـدَثٌ مِـنْ جَمَـادِ)

يعني : تحيَّرَتِ الخلائقُ في المَعادِ الجسمانيِّ والنُّشورِ الذي ليسَ بنفسانيٍّ ؛ بدليلِ ما قبْلَهُ : [من الخفيف]

بَـانَ أَمْـرُ ٱلإِلَـٰـهِ وَٱخْتَلَـفَ ٱلنَّـا   سُ فَـدَاعٍ إِلَـىٰ ضَـلَالٍ وَهَـادِ

يعني : بعضُهم يقولُ بالمَعادِ ، وبعضُهم لا يقولُ بهِ .

(وإمَّا لتعجيلِ المَسرَّةِ أوِ المَساءةِ ؛ للتفاؤلِ) : علَّةٌ لتعجيلِ المَسرَّةِ ، (أوِ التطيُّرِ) : علَّةٌ لتعجيلِ المَساءةِ ؛ (نحوُ : سعدٌ في دارِكَ) : لتعجيلِ المَسرَّةِ ،

---

(١) البيت لأبي العلاء المعري في « سقط الزند » (ص١٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٣٥) .

و : السفَّاحُ في دارِ صديقِكَ ، وإمَّا لإيهامِ أنَّهُ لا يزولُ عنِ الخاطرِ ، أو أنَّهُ يُستلَذُّ ، وإمَّا لنحوِ ذلكَ .

قالَ عبدُ القاهرِ : وقد يُقدَّمُ ليُفيدَ تخصيصَهُ بالخبرِ الفعليِّ إنْ وليَ حرفَ النفيِ ؛ نحوُ : ما أنا قلتُ هـٰذا ؛ أي : لم أَقُلْهُ ، معَ أنَّهُ مَقُولٌ لغيري ؛ ولهـٰذا . . . .

(**و : السفَّاحُ في دارِ صديقِكَ**) : لتعجيلِ المَساءةِ .

(**وإمَّا لإيهامِ أنَّهُ**) ؛ أيِ : المسندَ إليهِ (**لا يزولُ عنِ الخاطرِ**) ؛ لكونِهِ مطلوباً ، (**أو أنَّهُ يُستلَذُّ**) ؛ لكونِهِ محبوباً[1] .

(**وإمَّا لنحوِ ذلكَ**) ؛ مثلُ : إظهارِ تعظيمِهِ[2] ، أو تحقيرِهِ[3] ، أو ما أشبهَ ذلكَ .

[تقديمُ المسندِ إليهِ لإفادةِ التخصيصِ أوِ التقوِّي عندَ الجُرجانيِّ]

(**قالَ عبدُ القاهرِ : وقد يُقدَّمُ**) المسندُ إليهِ ؛ (**ليُفيدَ**) التقديمُ (**تخصيصَهُ بالخبرِ الفعليِّ**) ؛ أي : قَصْرَ الخبرِ الفعليِّ عليهِ ، (**إنْ وليَ**) المسندُ إليهِ (**حرفَ النفيِ**) ؛ أي : وقعَ بعدَها بلا فصلٍ[4] ؛ (**نحوُ : ما أنا قلتُ هـٰذا ؛ أي : لم أَقُلْهُ ، معَ أنَّهُ مَقُولٌ لغيري**) ، فالتقديمُ يفيدُ نفيَ الفعلِ عنِ المتكلِّمِ ، وثبوتَهُ لغيرِهِ على الوجهِ الذي نُفِيَ عنهُ ؛ مِنَ العُمومِ والخُصوصِ ، ولا يلزمُ ثبوتُهُ لجميعِ مَنْ سواكَ ؛ لأنَّ التخصيصَ إنَّما هو بالنِّسبةِ إلىٰ مَنْ توهَّمَ المخاطَبُ اشتراكَكَ معَهُ أوِ انفرادَكَ بهِ دونَهُ .

(**ولهـٰذا**) ؛ أي : ولأنَّ التقديمَ يفيدُ التخصيصَ ونفيَ الحكمِ عنِ المذكورِ معَ ثبوتِهِ

---

(١) كقولك : (الحبيبُ جاء) ؛ قُدِّم المسند إليه ؛ لإيهام أنه لا يزول عن القلب ، أو إيهام استلذاذه .

(٢) أي : التعظيم المستفاد من لفظ المسند إليه ؛ نحو : أبو الفضل ، أو من الإضافة ؛ نحو : ابن السلطان ، أو بوصفه نحو : رجل فاضل ، فالتعظيم حاصل بلفظ المسند إليه ؛ لكونه مُشعِراً به ، وإظهاره يحصل بتقديمه ؛ نحو : رجل فاضل عندي . « دسوقي » (١/ ٣٩٤) .

(٣) إذا كان المسند إليه لفظاً مشتملاً على التحقير ، فيكون تقديمه لإظهاره ؛ نحو : رجل جاهل عندك . « دسوقي » (١/ ٣٩٤) .

(٤) أنَّث الضمير العائد علىٰ حرف النفي ؛ باعتبار أنه كلمة . « ابن قاسم » (ق ٨٠) .

لم يصحَّ : ما أنا قلتُ هـٰذا ولا غيري ، ولا : ما أنا رأيتُ أحداً ، ولا : ما أنا ضربتُ إلا زيداً ، وإلا فقد يأتي للتخصيصِ ؛ ردّاً علىٰ مَنْ زعمَ انفرادَ غيرِه بهِ ، أو مشاركتَهُ فيهِ ؛ نحوُ : أنا سعيتُ في حاجتِكَ ، ويؤكَّدُ على الأوَّلِ بنحوِ : لا غيري ، وعلى الثاني

للغيرِ . . (**لم يصحَّ : ما أنا قلتُ هـٰذا ولا غيري**) ؛ لأنَّ مفهومَ : (ما أنا قلتُ) ثبوتُ قائليَّةِ هـٰذا القولِ لغيرِ المتكلِّمِ ، ومنطوقَ : (لا غيري) نفيُها عنهُ ، وهما متناقضانِ ، (**ولا : ما أنا رأيتُ أحداً**) ؛ لأنَّهُ يقتضي أنْ يكونَ إنسانٌ غيرُ المتكلِّمِ قد رأىٰ كلَّ أحدٍ مِنَ الناسِ ؛ لأنَّهُ قد نُفِيَ عنِ المتكلِّمِ الرؤيةُ علىٰ وجهِ العُمومِ في المفعولِ ، فيجبُ أنْ يثبتَ لغيرِه علىٰ وجهِ العُمومِ في المفعولِ ؛ ليتحقَّقَ تخصيصُ المتكلِّمِ بهـٰذا النفيِ ، (**ولا : ما أنا ضربتُ إلا زيداً**) ؛ لأنَّهُ يقتضي أنْ يكونَ إنسانٌ غيرُكَ قد ضربَ كلَّ أحدٍ سوىٰ زيدٍ ؛ لأنَّ المستثنىٰ منهُ مقدَّرٌ عامٌّ ، وكلُّ ما نفيتَهُ عنِ المذكورِ علىٰ وجهِ الحصرِ . . يجبُ ثبوتُهُ لغيرِهِ تحقيقاً لمعنى الحصرِ ؛ إنْ عامّاً فعامٌّ ، وإنْ خاصّاً فخاصٌّ ، وفي هـٰذا المقامِ مباحثُ نفيسةٌ ، وشَّحْنا بها « الشَّرحَ »[1]

(**وإلا**) ؛ أي : وإنْ لم يَلِ المسندُ إليهِ حرفَ النفيِ ؛ بألا يكونَ في الكلامِ حرفُ نفيٍ ، أو يكونَ حرفُ النفيِ متأخِّراً عنِ المسندِ إليهِ . . (**فقد يأتي**) التقديمُ (**للتخصيصِ ؛ ردّاً علىٰ مَنْ زعمَ انفرادَ غيرِهِ**) ؛ أي : غيرِ المسندِ إليهِ المذكورِ (**بهِ**) ؛ أي : بالخبرِ الفعليِّ ، (**أو**) زعمَ (**مشاركتَهُ**) ؛ أي : مشاركةَ الغيرِ (**فيهِ**) ؛ أي : في الخبرِ الفعليِّ ؛ (**نحوُ : أنا سعيتُ في حاجتِكَ**) ، لمَنْ زعمَ انفرادَ الغيرِ بالسَّعيِ ، فيكونُ قصرَ قلبٍ ، أو زعمَ مشاركتَهُ لكَ في السَّعيِ ، فيكونُ قصرَ إفرادٍ .

(**ويؤكَّدُ على الأوَّلِ**) ؛ أي : علىٰ تقديرِ كونِهِ ردّاً علىٰ مَنْ زعمَ انفرادَ الغيرِ . . (**بنحوِ : لا غيري**) ؛ مثلُ : لا زيدٌ ، و : لا عمرٌو ، و : لا مَنْ سوايَ ؛ لأنَّهُ الدالُّ صريحاً علىٰ نفيِ شُبهةِ أنَّ الفعلَ صدرَ عنِ الغيرِ ، (**و**) يؤكَّدُ (**على الثاني**) ؛ أي :

---

(١) انظر « المطوّل » (ص١٠٩ـ١١٢) .

بنحوِ : وحدي .

وقد يأتي لتقوِّي الحكمِ ؛ نحوُ : هو يُعطي الجزيلَ ، وكذا إذا كانَ الفعلُ منفيّاً ؛ نحوُ : أنتَ لا تكذبُ ؛ فإنَّهُ أشدُّ لنفيِ الكذبِ مِنْ : لا تكذبُ ، وكذا مِنْ : لا تكذبُ أنتَ ؛ لأنَّهُ . . . .

علىٰ تقديرِ كونِهِ ردّاً علىٰ مَنْ زعمَ المشاركةَ . . (**بنحوِ : وحدي**) ؛ مثلُ : منفرداً ، و : متوحِّداً ، و : غيرَ مُشارَكٍ ؛ لأنَّهُ الدالُّ صريحاً علىٰ إزالةِ شُبهةِ اشتراكِ الغيرِ في الفعلِ ، والتأكيدُ إنَّما يكونُ لدفعِ شُبهةٍ خالجَتْ قلبَ السامعِ .

(**وقد يأتي لتقوِّي الحكمِ**) وتقريرِهِ في ذهنِ السامعِ دونَ التخصيصِ ؛ (**نحوُ : هو يُعطي الجزيلَ**) ؛ قصداً إلىٰ تحقيقِ أنَّهُ يفعلُ إعطاءَ الجزيلِ ، وسيَرِدُ عليكَ تحقيقُ معنى التقوِّي[1] .

(**وكذا إذا كانَ الفعلُ منفيّاً**) ؛ فقد يأتي التقديمُ للتخصيصِ ، وقد يأتي للتقوِّي ؛ فالأوَّلُ نحوُ : أنتَ ما سعيتَ في حاجتي ؛ قصداً إلىٰ تخصيصِهِ بعدمِ السَّعيِ ، والثاني (**نحوُ : أنتَ لا تكذبُ**) ، وهو لتقويةِ الحكمِ المنفيِّ وتقريرِهِ ؛ (**فإنَّهُ أشدُّ لنفيِ الكذبِ مِنْ : لا تكذبُ**) ؛ لِمَا فيهِ مِنْ تكرُّرِ الإسنادِ المفقودِ في : (لا تكذبُ)[2] ، واقتصرَ المصنِّفُ علىٰ مثالِ التقوِّي ؛ ليفرِّعَ عليهِ التفرقةَ بينَهُ وبينَ تأكيدِ المسندِ إليهِ ؛ كما أشارَ إليهِ بقولِهِ : (**وكذا مِنْ : لا تكذبُ أنتَ**) ؛ يعني : أنَّهُ أشدُّ لنفيِ الكذبِ مِنْ : (لا تكذبُ أنتَ) ، معَ أنَّ فيهِ تأكيداً ؛ (**لأنَّهُ**) ؛ أي : لأنَّ لفظَ (أنتَ) ، أو

---

(١) في مبحث كون المسند جملة خبرية (ص٢٩٥ ـ ٢٩٦) ، والحاصل : أنَّ المبتدأ طالبٌ للخبر ، فإذا جاء الفعل بعده ثبت له ، ثم ينصرف الفعل للضمير الذي قد تضمَّنه ، وهو عائد على المبتدأ ، فيثبت له مرة أخرىٰ ، فصار الكلام بمثابة أن يقال : يعطي زيدٌ الجزيلَ ، يعطي زيدٌ الجزيلَ . « دسوقي » (١/ ٤٠١) .

(٢) هـٰذا ؛ ويُفهَم من بيان علَّة التقوِّي : أنَّ التخصيص لا يخلو عن التقوِّي ؛ لأنه مشتمل على الإسناد مرَّتين ، لـٰكنه ليس مقصوداً بالذات ، بل هو حاصل بالتَّبَع . « ابن يعقوب » (١/ ٤٠٣) .

لتأكيدِ المحكومِ عليهِ ، لا الحكمِ .

وإنْ بُنِيَ الفعلُ علىٰ مُنكَّرٍ . . أفادَ تخصيصَ الجنسِ أوِ الواحدِ بهِ ؛ نحوُ : رجلٌ جاءَني ؛ أي : لا امرأةٌ ، أو : لا رجلانِ .

لأنَّ (لا تكذبُ أنتَ) . . (**لتأكيدِ المحكومِ عليهِ**) ؛ بأنَّهُ ضميرُ المخاطَبِ تحقيقاً ، وليسَ الإسنادُ إليهِ علىٰ سبيلِ السَّهوِ أوِ التجوُّزِ أوِ النِّسيانِ ، (**لا**) لتأكيدِ (**الحكمِ**) ؛ لعدمِ تكرُّرِ الإسنادِ .

هـٰذا الذي ذكرَ ؛ مِنْ كونِ التقديمِ للتخصيصِ تارةً ، وللتقوِّي أخرىٰ : إنْ بُنِيَ الفعلُ علىٰ مُعرَّفٍ ، (**وإنْ بُنيَ الفعلُ علىٰ مُنكَّرٍ . . أفادَ**) التقديمُ (**تخصيصَ الجنسِ أوِ الواحدِ بهِ**) ؛ أي : بالفعلِ ؛ (**نحوُ : رجلٌ جاءَني ؛ أي : لا امرأةٌ**) ، فيكونُ تخصيصَ جنسٍ ، (**أو : لا رجلانِ**) ، فيكونُ تخصيصَ واحدٍ ؛ وذلكَ أنَّ اسمَ الجنسِ حاملٌ لمعنيينِ : الجنسيَّةِ ، والعددِ المعيَّنِ ؛ أعني : الواحدَ إنْ كان مُفرداً ، والاثنينِ إنْ كانَ مثنّىً ، والزائدَ عليهِ إنْ كانَ جمعاً ، فأصلُ النكرةِ المفردةِ أنْ تكونَ لواحدٍ مِنَ الجنسِ[1] ؛ فقد يُقصَدُ بهِ الجنسُ فقطْ[2] ، وقد يُقصَدُ بهِ الواحدُ فقطْ[3]

والذي يُشعِرُ بهِ كلامُ الشيخِ في « دلائلِ الإعجازِ » : أنْ لا فرقَ بينَ المعرفةِ والنكرةِ في أنَّ البناءَ عليهِ قد يكونُ للتخصيصِ ، وقد يكونُ للتقوِّي[4]

---

(١) أي : أن تُستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس ، بحيث تكون دالة على الأمرين : الواحد ، والجنس . « دسوقي » (١/ ٤٠٥) .

(٢) كقولك : (رجل جاءني) لمن كان عالماً بأن الجائي واحد ، ولم يعلم هل هو من جنس الرجال أو النساء . « دسوقي » (١/ ٤٠٥) .

(٣) كقولك : (رجل جاءني) لمن كان عالماً بأن الجائي من جنس الرجال ، وشك هل هو واحد أو أكثر ، وقد يُقصَد به الجنس والواحد معاً ؛ كما لو كان المخاطَب عالماً بحصول المجيء ، لـٰكن لا يعلم هل الجائي من جنس الرجال أو النساء ، وهل هو واحد أو أكثر ، فإذا قيل له : (رجل جاءني) كان المعنى : الجائي واحد من هـٰذا الجنس ، لا امرأة ولا رجلان . « دسوقي » (١/ ٤٠٥) .

(٤) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٣٨ ، ١٤٣) .

ووافقَهُ السكّاكيُّ علىٰ ذلكَ ، إلا أنَّهُ قالَ : التقديمُ يفيدُ الاختصاصَ إنْ جازَ تقديرُ كونِهِ في الأصلِ مؤخَّراً ، علىٰ أنَّهُ فاعلٌ معنىً فقطْ ؛ نحوُ : أنا قمتُ ، وقُدِّرَ ، وإلا فلا يفيدُ إلا تقوِّيَ الحكمِ ؛ جازَ كما مرَّ ولم يُقدَّرْ ، أو لم يَجُزْ ؛ نحوُ : زيدٌ قامَ .

[رأيُ السكّاكيِّ في إفادةِ تقديمِ المسندِ إليهِ للتخصيصِ أوِ التقوِّي]

(ووافقَهُ) ؛ أي : عبدَ القاهرِ (السكّاكيُّ علىٰ ذلكَ) ؛ أي : علىٰ أنَّ التقديمَ يفيدُ التخصيصَ ، لٰكنْ خالفَهُ في شرائطَ وتفاصيلَ ؛ فإنَّ مذهبَ الشيخِ : أنَّهُ إنْ وليَ حرفَ النفيِ فهو للتخصيصِ قطعاً ، وإلا فقد يكونُ للتخصيصِ ، وقد يكونُ للتقوِّي ؛ مُضمَراً كانَ الاسمُ أو مُظهَراً ، مُعرَّفاً أو مُنكَّراً ، مُثبَتاً كانَ الفعلُ أو منفيّاً .

ومذهبَ السكّاكيِّ : أنَّهُ إنْ كانَ نكرةً فهو للتخصيصِ إنْ لم يَمنَعْ منهُ مانعٌ ، وإنْ كانَ معرفةً : فإنْ كانَ مُظهَراً فليسَ إلا للتقوِّي ، وإنْ كانَ مُضمَراً فقد يكونُ للتقوِّي ، وقد يكونُ للتخصيصِ ، مِنْ غيرِ تفرقةٍ بينَ ما يلي حرفَ النفيِ وغيرِهِ .

وإلىٰ هٰذا أشارَ بقولِهِ : (**إلا أنَّهُ قالَ : التقديمُ يفيدُ الاختصاصَ إنْ جازَ تقديرُ كونِهِ**) ؛ أي : المسندِ إليهِ (**في الأصلِ مؤخَّراً ، علىٰ أنَّهُ فاعلٌ معنىً فقطْ**) لا لفظاً[1] ؛ (**نحوُ : أنا قمتُ**) ؛ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يُقدَّرَ أنَّ أصلَهُ : قمتُ أنا ، فيكونَ (أنا) فاعلاً معنىً ، تأكيداً لفظاً ، (**وقُدِّرَ**) : عطفٌ علىٰ (جازَ) ؛ يعني : أنَّ إفادةَ التخصيصِ مشروطةٌ بشرطينِ : أحدُهما : جوازُ التقديرِ ، والآخرُ : أنْ يُعتبَرَ ذلكَ ؛ أي : يُقدَّرَ أنَّهُ كانَ في الأصلِ مؤخَّراً[2] ، (**وإلا**) ؛ أي : وإنْ لم يُوجَدِ الشرطانِ (**فلا يفيدُ**) التقديمُ (**إلا تقوِّيَ الحكمِ**) ؛ سواءٌ (**جازَ**) تقديرُ التأخيرِ ؛ (**كما مرَّ**) في نحوِ : أنا قمتُ ، (**ولم يُقدَّرْ ، أو لم يَجُزْ**) تقديرُ التأخيرِ أصلاً ؛ (**نحوُ : زيدٌ قامَ**) ؛

---

(١) المراد بكونه فاعلاً في المعنىٰ لا في اللفظ : أنْ يكون توكيداً للفاعل الاصطلاحي ، أو بدلاً منه . « بناني » (١/ ٢٧٧) .

(٢) قوله : (أي : يقدِّر) تفسير للتقدير ، لا للاعتبار . « بناني » (١/ ٢٧٧) ، وقوله : (أنه كان في الأصل مؤخَّراً) ؛ أي : ثم قُدِّم لإفادة الاختصاص . « دسوقي » (١/ ٤٠٧) .

واستثنى المُنكَّرَ ؛ بجعلِهِ مِنْ بابِ : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ ؛ أي : على القولِ بالإبدالِ مِنَ الضميرِ ؛ لئلا ينتفيَ التخصيصُ ؛ إذ لا سببَ لهُ سواهُ ، بخلافِ المُعرَّفِ .

فإنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُقدَّرَ أنَّ أصلَهُ : (قامَ زيدٌ) ، فقُدِّمَ ؛ لِمَا سنذكرُهُ[1] .

ولمَّا كانَ مُقتضىٰ هٰذا الكلامِ ألا يكونَ نحوُ : (رجلٌ جاءَني) مفيداً للتخصيصِ ؛ لأنَّهُ إذا أُخِّرَ فهو فاعلٌ لفظاً لا معنىً[2] . . استثناهُ السكَّاكيُّ ، وأخرجَهُ مِنْ هٰذا الحكمِ[3] ؛ بأنْ جعلَهُ في الأصلِ مُؤخَّراً ، علىٰ أنَّهُ فاعلٌ معنىً لا لفظاً ؛ بأنْ يكونَ بدلاً مِنَ الضميرِ الذي هو فاعلٌ لفظاً ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (واستثنىٰ) السكَّاكيُّ (المُنكَّرَ ؛ بجعلِهِ مِنْ بابِ[4] : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء : ٣] ؛ أي : على القولِ بالإبدالِ مِنَ الضميرِ) ؛ يعني : قدَّرَ أنَّ أصلَ (رجلٌ جاءَني) : (جاءَني رجلٌ) ، علىٰ أنَّ (رجلٌ) ليسَ بفاعلٍ ، بل هو بدلٌ مِنَ الضميرِ في (جاءَني) ؛ كما ذُكِرَ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ : أنَّ الواوَ فاعلٌ ، و(الذينَ ظلموا) بدلٌ منهُ .

وإنَّما جعلَهُ مِنْ هٰذا البابِ ؛ (لئلا ينتفيَ التخصيصُ[5] ؛ إذ لا سببَ لهُ) ؛ أي : للتخصيصِ (سواهُ) ؛ أي : سوىٰ تقديرِ كونِهِ مُؤخَّراً في الأصلِ ، علىٰ أنَّهُ فاعلٌ معنىً ، ولولا أنَّهُ مُخصَّصٌ لَمَا صحَّ وقوعُهُ مبتدأً[6] ، (بخلافِ المُعرَّفِ) ؛ فإنَّهُ يجوزُ وقوعُهُ مبتدأً مِنْ غيرِ اعتبارِ التخصيصِ ، فلزمَ ارتكابُ هٰذا الوجهِ البعيدِ في المُنكَّرِ دونَ المُعرَّفِ[7] .

---

(١) وذلك عند الرد على السكاكي (ص٢٢٢ ـ ٢٢٤) .

(٢) أي : فهو فاعل لفظاً ومعنىً ، لا معنىً فقط . « دسوقي » (١/٤٠٨) .

(٣) المراد بالحكم هنا : القاعدة ؛ وهي : كل ما لا يجوز تأخيره علىٰ أنه فاعل معنىً . . لم يفد تقديمه التخصيص ، ويصح أن يراد بالحكم امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه مؤخراً علىٰ أنه فاعل معنىً فقط ، ويقدر ذلك . « دسوقي » (١/٤٠٨) .

(٤) في (ي) : (فجعله) بدل (بجعله) .

(٥) المراد بالتخصيص هنا : ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ . « دسوقي » (١/٤٠٩) .

(٦) قوله : (ولولا أنه) ؛ أي : قوله : رجل جاءني . « دسوقي » (١/٤٠٩) .

(٧) المراد بالوجه البعيد هنا : جعلُ الضمير فاعلَ الفعل ، ثم إبدالُ الظاهر منه ؛ فهو قليل في =

ثمَّ قالَ : وشرطُهُ ألا يمنعَ مِنَ التخصيصِ مانعٌ ؛ كقولِكَ : رجلٌ جاءَني ، علىٰ ما مرَّ ، دونَ قولِهم : شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ ؛ أمَّا على التقديرِ الأوَّلِ : فلامتناعِ أنْ يُرادَ : المُهِرُّ شرٌّ لا خيرٌ ، وأمَّا على الثاني : فلنُبُوِّهِ عن مَظانِّ استعمالِهِ ،

فإنْ قيلَ : فيلزمُهُ إبرازُ الضميرِ في مثلِ : جاءاني رجلانِ ، و : جاؤوني رجالٌ ، والاستعمالُ بخلافِهِ .

قلنا : ليسَ مرادُهُ أنَّ المرفوعَ في قولِنا : (جاءَني رجلٌ) بدلٌ لا فاعلٌ ؛ فإنَّهُ ممَّا لا يقولُ بهِ عاقلٌ ، فضلاً عن فاضلٍ ، بلِ المرادُ : أنَّ في مثلِ قولِنا : (رجلٌ جاءَني) يُقدَّرُ الأصلُ : (جاءَني رجلٌ) ، علىٰ أنَّ (رجلٌ) بدلٌ لا فاعلٌ ؛ ففي مثلِ قولِنا : (رجالٌ جاؤوني) يُقدَّرُ الأصلُ : (جاؤوني رجالٌ)[1] ، فليتأمَّلْ .

(ثمَّ قالَ) السكَّاكيُّ : (وشرطُهُ) ؛ أي : شرطُ جعلِ المُنكَّرِ مِنْ هـٰذا البابِ[2] ، واعتبارِ التقديمِ والتأخيرِ فيهِ . . (ألا يمنعَ مِنَ التخصيصِ مانعٌ ؛ كقولِكَ : رجلٌ جاءَني ، علىٰ ما مرَّ) ؛ أنَّ معناهُ : رجلٌ جاءَني لا امرأةٌ ، أو لا رجلانِ ، (دونَ قولِهم : شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)[3] ؛ فإنَّ فيهِ مانعاً مِنَ التخصيصِ ؛ (أمَّا علىٰ) التقديرِ (الأوَّلِ) ؛ يعني : تخصيصَ الجنسِ : (فلامتناعِ أنْ يُرادَ : المُهِرُّ شرٌّ لا خيرٌ) ؛ لأنَّ المُهِرَّ لا يكونُ إلا شرّاً ، (وأمَّا على) التقديرِ (الثاني) ؛ يعني : تخصيصَ الواحدِ : (فلنُبُوِّهِ عن مَظانِّ استعمالِهِ) ؛ أي : لنُبُوِّ تخصيصِ الواحدِ عن مواضعِ استعمالِ هـٰذا

= الكلام . « بناني » (١/٢٧٨) .

(١) الحاصل : أنه في صورة تقديم المنكَّر يُقدَّر أنَّ المنكَّر مؤخَّر في الأصل ، وأنه فاعلٌ معنىً فقط ، بدلٌ لفظاً ، كلُّ ذلك علىٰ سبيل التقدير ، ولا يلزم من ذلك القولُ بالبدلية فيما أُخِّر فيه المنكَّر لفظاً ومعنىً ، بل هو فاعلٌ حقيقةً ، فلا يلزم إبراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير . « دسوقي » (١/٤١٠) .

(٢) في (ب ، د ، ز ، ط) : (كون) بدل (جعل) .

(٣) الهَرير : صوت الكلب ، وهو دون نُباحه . انظر « تاج العروس » (هـ ر ر) ، ويقال : أهرَّه ؛ إذا حملَهُ على الهرير ، وقولهم : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) مَثَل يُضرَب في ظهور أمارات الشر ومَخايله . انظر « مجمع الأمثال » (١/ ٣٧٠) .

وإذ قد صرَّحَ الأئمَّةُ بتخصيصِهِ ؛ حيثُ تأوَّلوهُ بـ : ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ . . فالوجهُ تفظيعُ شأنِ الشرِّ بتنكيرِهِ .

وفيهِ نظرٌ ؛ إذِ الفاعلُ اللفظيُّ والمعنويُّ سواءٌ في امتناعِ التقديمِ ما بَقِيَا علىٰ حالِهما ؛ فتجويزُ تقديمِ المعنويِّ دونَ اللفظيِّ تحكُّمٌ .

الكلامِ ؛ لأنَّهُ لا يُقصَدُ بهِ : أنَّ المُهِرَّ شرٌّ لا شرَّانِ[1] ، وهٰذا ظاهرٌ .

(**وإذ قد صرَّحَ الأئمَّةُ بتخصيصِهِ ؛ حيثُ تأوَّلوهُ بـ : ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ . . فالوجهُ**) ؛ أي : وجهُ الجمعِ بينَ قولِهم بتخصيصِهِ ، وقولِنا بالمانعِ مِنَ التخصيصِ . . (**تفظيعُ شأنِ الشرِّ بتنكيرِهِ**) ؛ أي : جعلِ التنكيرِ للتعظيمِ والتهويلِ ؛ ليكونَ المعنىٰ : شرٌّ عظيمٌ فظيعٌ أَهَرَّ ذا نابٍ ، لا شرٌّ حقيرٌ ، فيكونَ تخصيصاً نوعيّاً[2] ، والمانعُ إنَّما كانَ مِنْ تخصيصِ الجنسِ أوِ الواحدِ[3] .

(**وفيهِ**) ؛ أي : فيما ذهبَ إليهِ السكَّاكيُّ (**نظرٌ ؛ إذِ الفاعلُ اللفظيُّ والمعنويُّ**) ؛ كالتأكيدِ والبدلِ . . (**سواءٌ في امتناعِ التقديمِ ما بَقِيَا علىٰ حالِهما**) ؛ أي : ما دامَ الفاعلُ فاعلاً ، والتابعُ تابعاً ، بلِ امتناعُ تقديمِ التابعِ أَولىٰ ؛ (**فتجويزُ تقديمِ المعنويِّ دونَ اللفظيِّ تحكُّمٌ**) ، وكذا تجويزُ الفسخِ في التابعِ دونَ الفاعلِ تحكُّمٌ ؛ لأنَّ امتناعَ تقديمِ الفاعلِ إنَّما هو عندَ كونِهِ فاعلاً ، وإلا فلا امتناعَ في أنْ يقالَ في نحوِ : (زيدٌ قامَ) : إنَّهُ كانَ في الأصلِ : (قامَ زيدٌ) ، فقُدِّمَ (زيدٌ) وجُعِلَ مبتدأً ؛ كما يقالُ في (جَرْدِ قَطِيفةٍ)[4] :

---

(١) لأنَّ هٰذا الكلام إنما يقال في مقام الحث علىٰ شدة الحزم لدفع هٰذا الشر ، وكونُ المُهِرِّ شرّاً لا شرَّين ممَّا يوجب تساهل المخاطَب في دفعه ، فلا يصلح قصده من ذلك الكلام . « دسوقي » (١/ ٤١٢) .

(٢) أي : لكون المخصَّص نوعاً من الشر ، لا الجنس ولا الواحد . « دسوقي » (١/ ٤١٢) .

(٣) حاصل التوفيق : أنَّ الأئمَّة ناظرون للتخصيص النوعي ، وهو المصحِّح للابتداء ، وهو لا يتوقف علىٰ تقدير التقديم ، والسكاكي ناظرٌ لتخصيص الجنس والواحد اللذين لا سبيل لهما إلا تقدير كون المسند إليه مؤخَّراً في الأصل ثم قُدِّم . « دسوقي » (١/ ٤١٣) .

(٤) القطيفة : كساءٌ له خَمْلٌ . انظر « المخصص » (١/ ٣٩٠) ، وجَرْد القَطِيفة : التي انجرد خَمْلها وخَلَقَتْ . انظر « النهاية » (ج ر د) .

ثمَّ لا نُسلِّمُ انتفاءَ التخصيصِ لولا تقديرُ التقديمِ ؛ لحصولِهِ بغيرِهِ ؛ كما ذكرَهُ .

إنَّ (جَرْداً) كانَ في الأصلِ صفةً ، فقُدِّمَ وجُعِلَ مضافاً[1] ، وامتناعُ تقديمِ التابعِ حالَ كونِهِ تابعاً ممَّا أجمعَ عليهِ النُّحاةُ ، إلا في العطفِ في ضرورةِ الشِّعرِ[2] ، فمنعُ هـٰذا مُكابَرةٌ ، والقولُ بأنَّ في حالةِ تقديمِ الفاعلِ ليُجعَلَ مبتدأً يلزمُ خُلوُّ الفعلِ عنِ الفاعلِ ، وهو محالٌ ، بخلافِ الخُلوِّ عنِ التابعِ[3] . . **فاسدٌ** ؛ لأنَّ هـٰذا اعتبارٌ محضٌ[4]

(**ثمَّ لا نُسلِّمُ انتفاءَ التخصيصِ**) في نحوِ : رجلٌ جاءَني (**لولا تقديرُ التقديمِ ؛ لحصولِهِ**) ؛ أيِ : التخصيصِ (**بغيرِهِ**) ؛ أي : غيرِ تقديرِ التقديمِ ؛ (**كما ذكرَهُ**) السكَّاكيُّ مِنَ التهويلِ وغيرِهِ ؛ كالتحقيرِ والتكثيرِ والتقليلِ ، والسكَّاكيُّ وإنْ لم يُصرِّحْ بأنْ لا سببَ للتخصيصِ سواهُ . . لـٰكنْ لزمَ ذلكَ مِنْ كلامِهِ ؛ حيثُ قالَ : (إنَّما يُرتكَبُ ذلكَ الوجهُ البعيدُ عندَ المنكَّرِ ؛ لفواتِ شرطِ الابتداءِ)[5]

---

(١) **حاصل الرد** : أنَّ تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي . . تحكُّم ، بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم ؛ لأنَّ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية . « دسوقي » (١/ ٤١٤) .

(٢) كقول الشاعر كما في « مغني اللبيب » (٢/ ٤٨٤) : (من الوافر)

ألا يـا نخلـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ عليـكِ ورحمـةُ اللهِ السـلامُ

(٣) إذ غاية ما يلزم عليه خلوُّ المتبوع من تابع ، وهـٰذا لا ضرر فيه . « دسوقي » (١/ ٤١٥) .

(٤) أي : لأنَّ الفسخ من كونه فاعلاً في الأصل ومبتدأً الآن اللازمَ عليه الخلو المذكور . . اعتبارٌ وهمي ، لا بحسب الواقع ، فلا يضر الخلوُّ ، **أو يقال** : إنَّ هـٰذا القول فاسد ؛ لأنَّ خلوَّ الفعل عن الفاعل عند التحويل اعتبارٌ غير لازم ؛ إذ الضمير مقارن لاعتبار الفسخ ، فلم يخلُ الفعل عن فاعل في لحظة من اللحظات ، فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظي في جواز الفسخ فيهما . « بناني » (١/ ٢٨١) .

(٥) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٢٣) ، هـٰذا ؛ ويوجد في بعض النسخ بعد قوله : (الابتداء) زيادة طويلة نبَّه العلامة الدسوقي في « حاشيته » (١/ ٤١٧) تبعاً لغيره على أنها حاشية ، لا من أصل الشارح ، وهـٰذه الزيادة هي : (**ومن العجائب** : أن السكاكيَّ إنما ارتكب في مثل : (رجل جاءني) ذلك الوجهَ البعيدَ ؛ لئلا يكون المبتدأ نكرةً محضةً ، وبعضهم يزعم : أنه عند السكاكي بدلٌ مقدَّمٌ لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسَّكُ في ذلك بتلويحاتٍ بعيدةٍ من كلام السكاكي ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل : « زيد قام وعمرو قعد » ؛ أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقدَّماً ، ولا يلتفت إلىٰ تصريحاتهم بامتناع تقديم =

ثمَّ لا نُسلِّمُ امتناعَ أنْ يُرادَ : المُهرُ شرٌّ لا خيرٌ .

ثمَّ قالَ : ويَقرُبُ مِنْ (هو قامَ) : زيدٌ قائمٌ ، في التقوِّي ؛ لتضمُّنِهِ الضميرَ ، وشبَّهَهُ بالخالي عنهُ ؛ مِنْ جهةِ عدمِ تغيُّرِهِ في التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ ؛

(**ثمَّ لا نُسلِّمُ امتناعَ أنْ يُرادَ : المُهرُ شرٌّ لا خيرٌ**) ، كيفَ وقد قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ : (قُدِّمَ « شرٌّ » ؛ لأنَّ المعنىٰ : إنَّ الذي أَهَرَّهُ مِنْ جنسِ الشرِّ ، لا مِنْ جنسِ الخيرِ) ؟ ![1]

(**ثمَّ قالَ**) السكَّاكيُّ : (**ويقرُبُ مِنْ**) قَبيلِ (« **هو قامَ** » : **زيدٌ قائمٌ** ، **في التقوِّي** ؛ **لتضمُّنِهِ**) ؛ أي : لتضمُّنِ (قائمٌ) (**الضميرَ**) مثلَ (قامَ) ، فبهِ يحصلُ للحكمِ تَقَوٍّ[2] ، (**وشبَّهَهُ**) ؛ أي : شبَّهَ السكَّاكيُّ مثلَ (قائمٌ) المتضمِّنِ للضميرِ (**بالخالي عنهُ**) ؛ أي : عنِ الضميرِ[3] ؛ (**مِنْ جهةِ عدمِ تغيُّرِهِ في التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ**) ؛ نحوُ : أنا قائمٌ ، و : أنتَ قائمٌ ، و : هو قائمٌ ؛ كما لا يتغيَّرُ الخالي عنِ الضميرِ ؛ نحوُ : أنا رجلٌ ، و : أنتَ رجلٌ ، و : هو رجلٌ ، وبهـٰذا الاعتبارِ قالَ : (يقرُبُ) ، ولم يقُلْ : (نظيرُهُ)[4]

وفي بعضِ النسخِ : (وشبَهِهِ) بلفظِ الاسمِ مجروراً عطفاً علىٰ (تضمُّنِهِ) ؛ يعني : أنَّ قولَهُ : (يقرُبُ) مُشعِرٌ بأنَّ فيهِ شيئاً مِنَ التقوِّي ، وليسَ مثلَ التقوِّي في : (زيدٌ

= التوابع ، حتىٰ قال الشارح في هـٰذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدَّم بوجه ، وأمَّا التوابع : فتحتمل التقديم علىٰ طريق الفسخ ؛ وهو أن يُفسخَ كونُه تابعاً ويقدَّمَ ، وأمَّا لا علىٰ طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضاً ؛ لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع ، فافهمْ) .

(١) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٤٣) .

(٢) لتكرُّر الإسناد ؛ لأنَّ القيام مُسنَد مرتين : مرة لزيد ، ومرة لضميره . « دسوقي » (١/ ٤٢١) .

(٣) **الخالي عن الضمير** : هو الاسم الجامد الذي لا يتحمل ضميراً . « دسوقي » (١/ ٤٢١) .

(٤) **الحاصل** : أنَّ (قائم) يُشبه الفعلَ من حيث تحمُّله للضمير ، ويُشبه الاسمَ الجامد من حيث عدمُ تغيُّره في الحالات الثلاث ، فكأنه لا ضمير فيه ، فبالاعتبار الأول قرُب من (هو قام) في تقوِّي الحكم ، وبالاعتبار الثاني بعُد عنه ، فلم يكن نظيره . « دسوقي » (١/ ٤٢١) .

ولهٰذا لم يُحكَمْ بأنَّهُ جملةٌ ، ولا عُومِلَ معاملتَها في البناءِ .

وممَّا يُرىٰ تقديمُهُ كاللازمِ لفظُ (مِثْلٍ) ، و(غَيْرٍ) في نحوِ : مِثْلُكَ لا يبخلُ ، و : غَيْرُكَ لا يجودُ ؛ بمعنىٰ : أنتَ لا تبخلُ ، و : أنتَ تجودُ ، مِنْ غيرِ إرادةِ تعريضٍ لغيرِ المخاطَبِ ؛

قامَ) ؛ فالأوَّلُ لتضمُّنِ الضميرِ[1] ، والثاني لشبَهِهِ بالخالي عن الضميرِ[2]

(**ولهٰذا**) ؛ أي : ولشبَهِهِ بالخالي عنِ الضميرِ (**لم يُحكَمْ بأنَّهُ**) ؛ أي : مثلَ (قائمٌ) معَ الضميرِ ، وكذا معَ فاعلِهِ الظاهرِ أيضاً[3] . . (**جملةٌ ، ولا عُومِلَ**) (قائمٌ) معَ الضميرِ (**معاملتَها**) ؛ أي : معاملةَ الجملةِ (**في البناءِ**) في مثلِ : رجلٌ قائمٌ ، و : رجلاً قائماً ، ورجلٍ قائمٍ[4]

[تقديمُ (مِثْلٍ) ، و(غيرٍ) على المسند]

(**وممَّا يُرىٰ تقديمُهُ**) ؛ أي : ومِنَ المسندِ إليهِ الذي يُرىٰ تقديمُهُ على المسندِ (**كاللازمِ . . لفظُ « مِثلٍ » ، و« غيرٍ »**) إذا استُعمِلا علىٰ سبيلِ الكنايةِ (**في نحوِ : مِثلُكَ لا يبخلُ ، و : غيرُكَ لا يجودُ ؛ بمعنىٰ : أنتَ لا تبخلُ ، و : أنتَ تجودُ ، مِنْ غيرِ إرادةِ تعريضٍ لغيرِ المخاطَبِ**)[5] ؛ بأنْ يُرادَ بالمِثلِ والغيرِ إنسانٌ آخرُ مُماثلٌ للمخاطَبِ أو غيرُ مُماثلٍ ، بلِ المرادُ : نفيُ البخلِ عنهُ علىٰ طريقِ الكنايةِ ؛ لأنَّهُ إذا نُفِيَ

---

(١) قوله : (فالأول) ؛ أي : التقوِّي . « دسوقي » (١/ ٤٢٢) .

(٢) قوله : (والثاني) ؛ أي : كون التقوِّي الذي فيه ليس مثل التقوِّي في : (زيد قام) . « دسوقي » (١/ ٤٢٢) .

(٣) نحو : زيد قائم أبوه . « دسوقي » (١/ ٤٢٢) .

(٤) أي : أُجري على الوصف مع تحمُّله للضمير إعرابُ المتبوع لفظاً ، ولو قيل : رجلٌ قام ، و : رجلاً قام ، و : رجلٍ قام . . لم يَجرِ على الجملة إعراب المتبوع لفظاً ، بل محلاً . « دسوقي » (١/ ٤٢٣) .

(٥) مفهوم كلامه : أنه لو أُريد التعريض ؛ بأن أُريد بالمثل أو الغير إنسان معيَّن . . لم يكن تقديمه كاللازم . انظر « المطوَّل » (ص١٢٠) .

لكونِهِ أعوَنَ على المرادِ بهما .

قيلَ : وقد يُقدَّمُ ؛ لأنَّهُ دالٌّ على العمومِ ؛ نحوُ : كلُّ إنسانٍ لم يَقُمْ ،

عمَّنْ كانَ علىٰ صفتِهِ مِنْ غيرِ قصدٍ إلىٰ مُماثلٍ . . لزمَ نفيُهُ عنهُ ، وإثباتُ الجودِ لهُ[1] ؛ بنفيِهِ عن غيرِهِ ، معَ اقتضائِهِ محلاً يقومُ بهِ[2]

وإنَّما يُرى التقديمُ في مثلِ هـٰذهِ الصورةِ كاللازمِ ؛ (لكونِهِ) ؛ أيِ : التقديمِ (أعوَنَ على المرادِ بهما) ؛ أي : بهـٰذينِ التركيبينِ ؛ لأنَّ الغرضَ منهما إثباتُ الحكمِ بطريقِ الكنايةِ التي هي أبلغُ[3] ، والتقديمُ لإفادتِهِ التقوِّيَ . . أعوَنُ علىٰ ذلكَ[4]

وليسَ معنىٰ قولِهِ : (كاللازمِ) : أنَّهُ قد يُقدَّمُ ، وقد لا يُقدَّمُ ، بلِ المرادُ : أنَّهُ كانَ مُقتضى القياسِ أنْ يجوزَ التأخيرُ ، لـٰكنْ لم يَرِدِ الاستعمالُ إلا على التقديمِ ، نصَّ عليهِ الشيخُ في « دلائلِ الإعجازِ »[5]

[تقديمُ (كلٍّ) على المسندِ المقرونِ بحرفِ النفيِ ، أو تأخيرُها عنهُ]

(قيلَ : وقد يُقدَّمُ) المسندُ إليهِ المُسوَّرُ بـ (كلٍّ) على المسندِ المقرونِ بحرفِ النفيِ[6] ؛ (لأنَّهُ) ؛ أيِ : التقديمَ (دالٌّ على العمومِ) ؛ أي : علىٰ نفيِ الحكمِ عن كلِّ فردٍ ؛ (نحوُ : كلُّ إنسانٍ لم يَقُمْ) ؛ فإنَّهُ يفيدُ نفيَ القيامِ عن كلِّ واحدٍ مِنْ أفرادِ

---

(١) قوله : (وإثبات الجود) : عطف علىٰ (نفي البخل) ، لا علىٰ (نفيه عنه) ؛ أي : والمراد من (غيرك لا يجود) : إثبات الجود للمخاطب بسبب نفيه . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (١/ ٤٢٦) .

(٢) لأنَّ الجود صفة موجودة في الخارج ، فلا بدَّ له من موصوف يقوم به ، وليس له إلا محلَّان : المخاطَب والغير ، فإذا انتفىٰ عن الغير تعيَّن أن يقوم بالمخاطَب . « دسوقي » (١/ ٤٢٦) .

(٣) فهما من الكناية المطلوب بها نسبة ، وقوله : (التي هي أبلغ) ؛ أي : لأنها كدعوى الشيء ببينة . « بناني » (١/ ٢٨٧) .

(٤) قوله : (علىٰ ذلك) ؛ أي : علىٰ إثبات الحكم بالطريق الأبلغ . « دسوقي » (١/ ٤٢٧) .

(٥) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٤٠) .

(٦) قوله : (بـ « كل ») ؛ أي : أو ما يجري مجراها في إفادة العموم لجميع الأفراد ؛ مثل : جميع . « بناني » (١/ ٢٨٨) .

بخلافِ ما لو أُخِّرَ ؛ نحوُ : لم يَقُمْ كلُّ إنسانٍ ؛ فإنَّهُ يفيدُ نفيَ الحكمِ عن جملةِ الأفرادِ ، لا عن كلِّ فردٍ ؛ وذلكَ لئلا يلزمَ ترجيحُ التأكيدِ على التأسيسِ ؛ لأنَّ المُوجبةَ المُهمَلةَ المعدولةَ المحمولِ . . في قوَّةِ السالبةِ الجزئيَّةِ

الإنسانِ ، (بخلافِ ما لو أُخِّرَ ؛ نحوُ : لم يَقُمْ كلُّ إنسانٍ ؛ فإنَّهُ يفيدُ نفيَ الحكم عن جملةِ الأفرادِ[1] ، لا عن كلِّ فردٍ) ؛ فالتقديمُ يفيدُ عمومَ السَّلبِ وشمولَ النفيِ[2] ، والتأخيرُ لا يفيدُ إلا سلبَ العمومِ ونفيَ الشُّمولِ .

(وذلكَ) ؛ أي : كونُ التقديمِ مفيداً للعمومِ دونَ التأخيرِ . . (لئلا يلزمَ ترجيحُ التأكيدِ) : وهو أنْ يكونَ لفظُ (كلٌّ) لتقريرِ المعنى الحاصلِ ، (على التأسيسِ) : وهو أنْ يكونَ لإفادةِ معنىً جديدٍ ، معَ أنَّ التأسيسَ راجحٌ ؛ لأنَّ الإفادةَ خيرٌ مِنَ الإعادةِ .

وبيانُ لزومِ ترجيحِ التأكيدِ على التأسيسِ : أمَّا في صورةِ التقديمِ : فلأنَّ قولَنا : (إنسانٌ لم يَقُمْ) مُوجَبةٌ مُهمَلةٌ[3] ؛ أمَّا الإيجابُ : فلأنَّهُ حُكِمَ فيها بثبوتِ عدمِ القيامِ لـ(إنسانٌ) ، لا بنفيِ القيامِ عنهُ ؛ لأنَّ حرفَ السَّلبِ وقعَ جزءاً مِنَ المحمولِ ، وأمَّا الإهمالُ : فلأنَّهُ لم يُذكَرْ فيها ما يدلُّ علىٰ كميَّةِ أفرادِ الموضوعِ ، معَ أنَّ الحكمَ فيها علىٰ ما صدقَ عليهِ الإنسانُ ، وإذا كانَ (إنسانٌ لم يَقُمْ) مُوجبةً مُهمَلةً . . يجبُ أنْ يكونَ معناهُ نفيَ القيامِ عن جملةِ الأفرادِ ، لا عن كلِّ فردٍ .

(لأنَّ المُوجبةَ المُهمَلةَ المعدولةَ المحمولِ . . في قوَّةِ السالبةِ الجزئيَّةِ) عندَ وجودِ

---

(١) أي : التي لم تُفصَّل ولم تُعيَّن بكونها كلاً أو بعضاً ، بل أُبقيت علىٰ شمولها للأمرين . « دسوقي » (١/٤٢٩) .

(٢) قوله : (وشمول النفي) تفسير لِمَا قبله ؛ لأنَّ العموم معناه الشمول ، والسلب معناه النفي . « دسوقي » (١/٤٢٩) .

(٣) قوله : (موجبة) : بفتح الجيم ؛ أي : أوجب نسبتَها الغيرُ ، أو بكسرها ؛ أي : أنها أوجبت النسبةَ ؛ أي : أثبتتها ، فيكون الإسناد إليها مجازاً . انظر « حاشية الملَّوي على المطلع » (ق٢١) .

المُستلزمةِ نفيَ الحكمِ عنِ الجملةِ ، دونَ كلِّ فردٍ ، والسالبةَ المُهمَلةَ في قوَّةِ السالبةِ الكليَّةِ المقتضيةِ النفيَ عن كلِّ فردٍ ؛ لورودِ موضوعِها في سياقِ النفيِ .

الموضوعِ ؛ نحوُ : لم يَقُمْ بعضُ الإنسانِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهما متلازمانِ في الصِّدقِ[1] ؛ لأنَّهُ قد حُكِمَ في المُهمَلةِ بنفيِ القيامِ عمَّا صدقَ عليهِ الإنسانُ أعمَّ مِنْ أنْ يكونَ جميعَ الأفرادِ أو بعضَها[2] ، وأيّاً ما كانَ يصدقُ نفيُ القيامِ عنِ البعضِ ، وكلَّما صدقَ نفيُ القيامِ عنِ البعضِ . . صدقَ نفيُهُ عمَّا صدقَ عليهِ الإنسانُ في الجملةِ ، فهي في قوَّةِ السالبةِ الجزئيَّةِ (المُستلزمةِ نفيَ الحكمِ عنِ الجملةِ) ؛ لأنَّ صدقَ السالبةِ الجزئيَّةِ الموجودةِ الموضوعِ : إمَّا بنفيِ الحكمِ عن كلِّ فردٍ ، أو نفيِهِ عنِ البعضِ معَ ثبوتِهِ للبعضِ ، وأيّاً ما كانَ يلزمُها نفيُ الحكمِ عن جملةِ الأفرادِ ، (دونَ كلِّ فردٍ) ؛ لجوازِ أنْ يكونَ منفيّاً عنِ البعضِ ثابتاً للبعضِ .

وإذا كانَ (إنسانٌ لم يَقُمْ) بدونِ (كلٌّ) معناهُ نفيُ القيامِ عن جملةِ الأفرادِ ، لا عن كلِّ فردٍ ؛ فلو كانَ بعدَ دخولِ (كلٌّ) أيضاً معناهُ كذلكَ . . كانَ (كلٌّ) لتأكيدِ المعنى الأوَّلِ ، فيجبُ أنْ يُحمَلَ علىٰ نفيِ الحكمِ عن كلِّ فردٍ[3] ؛ ليكونَ (كلٌّ) لتأسيسِ معنىً آخرَ ؛ ترجيحاً للتأسيسِ على التأكيدِ .

وأمَّا في صورةِ التأخيرِ : فلأنَّ قولَنا : (لم يَقُمْ إنسانٌ) سالبةٌ مُهمَلةٌ لا سُورَ فيها ، (والسالبةُ المُهمَلةُ في قوَّةِ السالبةِ الكليَّةِ المقتضيةِ النفيَ عن كلِّ فردٍ) ؛ نحوُ : لا شيءَ مِنَ الإنسانِ بقائمٍ ، ولمَّا كانَ هٰذا مخالفاً لِمَا عندَهم ؛ مِنْ أنَّ المُهمَلةَ في قوَّةِ الجزئيَّةِ . . بيَّنَهُ بقولِهِ : (لورودِ موضوعِها) ؛ أي : موضوعِ المُهمَلةِ (في سياقِ النفيِ) حالَ كونِهِ نكرةً غيرَ مصدَّرةٍ بلفظِ (كلٌّ)[4] ؛ فإنَّهُ يفيدُ نفيَ الحكمِ عن كلِّ فردٍ[5] .

---

(١) أي : كلَّما تحقَّق معنىٰ إحداهما تحقَّق معنى الأخرىٰ . « دسوقي » (١/ ٤٣٢) .
(٢) قوله : (أن يكون) ؛ أي : ذلك الماصدق . « دسوقي » (١/ ٤٣٢) .
(٣) في (ح ، ي) : (القيام) بدل (الحكم) .
(٤) أي : وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي . « دسوقي » (١/ ٤٣٤) .
(٥) قوله : (فإنه) ؛ أي : النكرة في سياق النفي ، أو الموضوع النكرة في سياق النفي . « دسوقي » (١/ ٤٣٤) .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ النفيَ عنِ الجملةِ في الصورةِ الأُولىٰ ، وعن كلِّ فردٍ في الثانيةِ . . إنَّما أفادَهُ الإسنادُ إلىٰ ما أُضيفَ إليهِ (كلٌّ) ، وقد زالَ ذلكَ بالإسنادِ إليها ، فيكونُ

وإذا كانَ (لم يَقُمْ إنسانٌ) بدونِ (كلٌّ) معناهُ نفيُ القيامِ عن كلِّ فردٍ ؛ فلو كانَ بعدَ دخولِ (كلٌّ) أيضاً كذلكَ . . كانَ (كلٌّ) لتأكيدِ المعنى الأوَّلِ ، فيجبُ أنْ يُحمَلَ علىٰ نفيِ القيامِ عن جملةِ الأفرادِ ؛ ليكونَ (كلٌّ) لتأسيسِ معنىً آخرَ ؛ وذلكَ لأنَّ لفظةَ (كلٌّ) في هٰذا المقامِ لا تفيدُ إلا أحدَ هٰذينِ المعنيينِ ، فعندَ انتفاءِ أحدِهما يثبتُ الآخرُ ضرورةً .

والحاصلُ : أنَّ التقديمَ بدونِ (كلٌّ) لسلبِ العمومِ ونفيِ الشُّمولِ ، والتأخيرَ لعمومِ السَّلبِ وشُمولِ النفيِ ، فبعدَ دخولِ (كلٌّ) يجبُ أنْ يُعكَسَ هٰذا ؛ ليكونَ (كلٌّ) للتأسيسِ الراجحِ ، دونَ التأكيدِ المرجوحِ[1]

(وفيهِ نظرٌ[2] ؛ لأنَّ النفيَ عنِ الجملةِ في الصورةِ الأُولىٰ) ؛ يعني : الموجبةَ المُهمَلةَ المعدولةَ المحمولِ ؛ نحوُ : إنسانٌ لم يَقُمْ ، (وعن كلِّ فردٍ في) الصورةِ (الثانيةِ) ؛ يعني : السالبةَ المُهمَلةَ ؛ نحوُ : لم يَقُمْ إنسانٌ . . (إنَّما أفادَهُ الإسنادُ إلىٰ ما أُضيفَ إليهِ « كلٌّ ») ؛ وهو لفظُ (إنسانٍ)[3] ، (وقد زالَ ذلكَ) الإسنادُ المفيدُ لهٰذا المعنىٰ (بالإسنادِ إليها) ؛ أي : إلىٰ (كلٌّ) ؛ لأنَّ (إنساناً) صارَ مضافاً إليهِ ، فلم يبقَ مسنداً إليهِ[4] ، (فيكونُ) ؛ أي : علىٰ تقديرِ أنْ يكونَ الإسنادُ إلىٰ (كلٌّ)

---

(١) أي : أنَّ نحو : (إنسان لم يقم) لنفي الشمول ، ونحو : (لم يقم إنسان) لشمول النفي ، فبعد دخول (كل) يجب أن يُعكَس ؛ لتكون (كل) للتأسيس الراجح ، لا للتأكيد المرجوح . « دسوقي » (١/ ٤٣٠) .

(٢) أي : فيما قاله ذلك القائل نظرٌ من حيث الدليل ؛ أي : قوله : (لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) ؛ فالمصنف لم يُنازع في الحكم الذي ادَّعاه القائل ، وإنما نازع في صحة دليله . « دسوقي » (١/ ٤٣٥) .

(٣) أي : في التركيب الذي لم يُؤتَ فيه بـ (كل) . « دسوقي » (١/ ٤٣٥) .

(٤) وشرطُ التوكيد أن يكون الإسناد واحداً ، وما هنا إسنادان ؛ لأنَّ قولنا : (إنسان لم يقم) غير (كل إنسان لم يقم) . « دسوقي » (١/ ٤٣٥) .

تأسيساً لا تأكيداً ، ولأنَّ الثانيةَ إذا أفادَتِ النفيَ عن كلِّ فردٍ فقد أفادَتِ النفيَ عنِ الجملةِ ، فإذا حُمِلَتْ على الثاني لا يكونُ تأسيساً ،

أيضاً مفيداً للمعنى الحاصلِ مِنَ الإسنادِ إلىٰ (إنسانٍ) : يكونُ (كلٌّ) (تأسيساً لا تأكيداً) ؛ لأنَّ التأكيدَ لفظٌ يفيدُ تقويةَ ما يُفيدهُ لفظٌ آخرُ[1] ، وهـٰذا ليسَ كذلكَ ؛ لأنَّ هـٰذا المعنىٰ حينَئذٍ إنَّما أفادَهُ الإسنادُ إلىٰ لفظِ (كلٍّ) ، لا شيءٌ آخرُ ؛ حتىٰ يكونَ (كلٌّ) تأكيداً لهُ .

وحاصلُ هـٰذا الكلامِ : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّهُ لو حُمِلَ الكلامُ بعدَ (كلٍّ) على المعنى الذي حُمِلَ عليهِ قبلَ (كلٍّ) . . كانَ (كلٌّ) للتأكيدِ .

ولا يخفىٰ : أنَّ هـٰذا إنَّما يصحُّ علىٰ تقديرِ أنْ يُرادَ التأكيدُ الاصطلاحيُّ ، أمَّا لو أُريدَ بذلكَ : أنْ يكونَ (كلٌّ) لإفادةِ معنىً كانَ حاصلاً بدونِهِ . . فاندفاعُ المنعِ ظاهرٌ[2] ، وحينَئذٍ : يتوجَّهُ ما أشارَ إليهِ بقولِهِ : (ولأنَّ) الصورةَ (الثانيةَ) ؛ يعني : السالبةَ المُهمَلةَ ؛ نحوُ : لم يَقُمْ إنسانٌ . . (إذا أفادَتِ النفيَ عن كلِّ فردٍ فقد أفادَتِ النفيَ عنِ الجملةِ ، فإذا حُمِلَتْ) (كلٌّ) (على الثاني) ؛ أي : علىٰ إفادةِ النفيِ عن جملةِ الأفرادِ ، حتىٰ يكونُ معنىٰ (لم يَقُمْ كلُّ إنسانٍ) نفيَ القيامِ عنِ الجملةِ ، لا عن كلِّ فردٍ . . (لا يكونُ) (كلٌّ) (تأسيساً) بل تأكيداً ؛ لأنَّ هـٰذا المعنىٰ كانَ حاصلاً بدونِهِ ، وحينَئذٍ : فلو جعلْنا (لم يَقُمْ كلُّ إنسانٍ) لعمومِ السَّلبِ مثلَ (لم يَقُمْ إنسانٌ) . . لم يَلزمْ ترجيحُ التأكيدِ على التأسيسِ ؛ إذ لا تأسيسَ أصلاً ، بل إنَّما يلزمُ ترجيحُ أحدِ التأكيدينِ على الآخرِ[3] .

---

(١) أي : في تركيب واحد وإسناد واحد ؛ نحو : (جاء القوم كلهم) ؛ فلفظ (كلهم) يفيد تقوية ما يفيده (القوم) . « بناني » (١/ ٢٩١) .

(٢) قوله : (فاندفاع المنع) ؛ أي : المنع الذي هو حاصل قول المصنف : (وفيه نظر) . « دسوقي » (١/ ٤٣٦) .

(٣) الحاصل : أنه إذا كان كلٌّ من النفيِ عن كل فرد والنفيِ عن الجملة مُفاداً قبل دخول (كل) . . فبعد دخولها تكون للتأكيد لا للتأسيس ؛ فإن جعلناها للنفي عن كل فرد ـ وهو عموم السلب ـ لزم ترجيح تأكيد النفي عن كل فرد علىٰ تأكيد النفي عن جملة الأفراد ، وإن جعلناها للنفي عن=

ولأنَّ النكرةَ المنفيَّةَ إذا عَمَّتْ كانَ قولُنا : لم يَقُمْ إنسانٌ . . سالبةً كليَّةً ، لا مُهمَلةً .
وقالَ عبدُ القاهرِ : إنْ كانَتْ (كلٌّ) داخلةً في حيِّزِ النفيِ ؛ بأنْ أُخِّرَتْ عن أداتِهِ ؛

وما يقالُ : إنَّ دلالةَ (لم يَقُمْ إنسانٌ) على النفيِ عنِ الجملةِ بطريقِ الالتزامِ ، ودلالةَ (لم يَقُمْ كلُّ إنسانٍ) عليهِ بطريقِ المطابقةِ ؛ فلا يكونُ تأكيداً . . ففيهِ نظرٌ ؛ إذ لوِ اشتُرِطَ في التأكيدِ اتِّحادُ الدلالتينِ لم يكُنْ (كلُّ إنسانٍ لم يَقُمْ) على تقديرِ كونِهِ لنفيِ الحكمِ عنِ الجملةِ . . تأكيداً ؛ لأنَّ دلالةَ (إنسانٌ لم يَقُمْ) على هذا المعنى التزامٌ[1]

(ولأنَّ النكرةَ المنفيَّةَ إذا عَمَّتْ كانَ قولُنا : لم يَقُمْ إنسانٌ . . سالبةً كليَّةً ، لا مُهمَلةً) كما ذكرَهُ هذا القائلُ ؛ لأنَّهُ قد بُيِّنَ فيها أنَّ الحكمَ مسلوبٌ عن كلِّ واحدٍ مِنَ الأفرادِ ، والبيانُ لا بدَّ لهُ مِنْ مُبيِّنٍ[2] ، ولا محالةَ ها هنا شيءٌ يدلُّ على أنَّ الحكمَ فيها على كليَّةِ أفرادِ الموضوعِ[3] ، ولا نعني بالسُّورِ سوى هذا[4] ، وحينَئذٍ : يندفعُ ما قيلَ : سمَّاها مُهمَلةً باعتبارِ عدمِ السُّورِ[5]

[رأيُ الشيخِ عبدِ القاهرِ في تقديمِ (كلٍّ) على المسندِ المنفيِّ ، أو تأخيرِها عنهُ]

(وقالَ عبدُ القاهرِ : إنْ كانَتْ « كلٌّ » داخلةً في حيِّزِ النفيِ ؛ بأنْ أُخِّرَتْ عن أداتِهِ) ؛ سواءٌ كانَتْ معمولةً لأداةِ النفيِ أو لا[6] ، وسواءٌ كانَ الخبرُ فعلاً ؛

= جملة الأفراد ـ وهو سلب العموم ـ لزم ترجيح تأكيد النفي عن جملة الأفراد على تأكيد النفي عن كل فرد . « ابن قاسم » (ق٨٩) .

(١) لأنَّ مدلوله المطابقيَّ ثبوتُ النفي عن إنسانٍ ما ؛ أي : بعضٍ مُبهَم ، ويلزمه النفيُ عن الجملة . « ابن قاسم » (ق٨٩) .

(٢) قوله : (والبيان) ؛ أي : بيان أنَّ الحكم مسلوب عن كل فرد . « دسوقي » (١/ ٤٣٨) .

(٣) في (و) : (كمية) بدل (كلية) ، وفي (هـ) : (كل) ، والشيء الدالُّ هنا على ما ذُكر : هو وقوع النكرة في حيِّز النفي . « بناني » (١/ ٢٩٣) .

(٤) أي : سوى اللفظ الدال على كلية الأفراد ، أو ما يقوم مقام اللفظ ؛ كقرينة الحال . « دسوقي » (١/ ٤٣٨) .

(٥) صاحب القيل : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص١٩٨) .

(٦) قوله : (أو لا) ؛ أي : بأن كانت معمولة للابتداء . « دسوقي » (١/ ٤٣٩) .

نحوُ :

مَـا كُـلُّ مَـا يَتَمَنَّـى ٱلْمَـرْءُ يُـدْرِكُـهُ

أو معمولةً للفعلِ المنفيِّ ؛ نحوُ : ما جاءَ القومُ كلُّهم ، أو : ما جاءَ كلُّ القومِ ،أو : لم آخذْ كلَّ الدراهمِ ، أو : كلَّ الدراهمِ لم آخذْ . . توجَّهَ النفيُ إلى الشُّمولِ خاصَّةً ، وأفادَ ثبوتَ الفعلِ أوِ الوصفِ لبعضٍ ،

(**نحوُ**[١] : [من البسيط]

مَـا كُـلُّ مَـا يَتَمَنَّـى ٱلْمَـرْءُ يُـدْرِكُـهُ)   تَجْرِي ٱلرِّيَاحُ بِمَا لا تَشْتَهِي ٱلسُّفُنُ

أو غيرَ فعلٍ ؛ نحوُ قولِكَ : (ما كلُّ مُتَمَنَّى المرءِ حاصلاً) ، (**أو معمولةً للفعلِ المنفيِّ**) : الظاهرُ أنَّهُ عطفٌ علىٰ (داخلةً) ، وليسَ بسديدٍ ؛ لأنَّ الدخولَ في حيِّزِ النفيِ شاملٌ لذلكَ ، وكذا لو عطفتَها علىٰ (أُخِّرَتْ) ؛ بمعنىٰ : أو جُعِلَتْ معمولةً ؛ لأنَّ التأخيرَ عن أداةِ النفيِ أيضاً شاملٌ لهُ ، اللهمَّ إلا أنْ يُخصَّصَ التأخيرُ بما إذا لم تَدخُلِ الأداةُ علىٰ فعلٍ عاملٍ في (كلٍّ) ، علىٰ ما يُشعِرُ بهِ المثالُ ، والمعمولُ أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ فاعلاً أو مفعولاً أو تأكيداً لأحدِهما أو غيرَ ذلكَ ؛ (**نحوُ : ما جاءَ القومُ كلُّهم**) ، في تأكيدِ الفاعلِ ، (**أو : ما جاءَ كلُّ القومِ**) ، في الفاعلِ ، وقدَّمَ التأكيدَ على الفاعلِ[٢] ؛ لأنَّ (كلّاً) أصلٌ فيهِ ، (**أو : لم آخذْ كلَّ الدراهمِ**) ، في المفعولِ المتأخِّرِ ، (**أو : كلَّ الدراهمِ لم آخذْ**) ، في المفعولِ المتقدِّمِ ، وكذا (لم آخذِ الدراهمَ كلَّها) ، و(الدراهمَ كلَّها لم آخذْ) . . ففي جميعِ هـٰذهِ الصُّوَرِ[٣] (**توجَّهَ النفيُ إلى الشُّمولِ خاصَّةً**) ، لا إلىٰ أصلِ الفعلِ ، (**وأفادَ**) الكلامُ (**ثبوتَ الفعلِ أوِ الوصفِ لبعضٍ**) ممَّا أُضيفَ إليهِ (كلٌّ)[٤] ، إنْ كانَ (كلٌّ) في المعنىٰ فاعلاً للفعلِ أوِ الوصفِ

---

(١) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص٤٧٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٤٤) .

(٢) أي : قدَّم المصنف مثال التوكيد علىٰ مثال الفاعل . « دسوقي » (١/ ٤٤٠) .

(٣) هـٰذا جواب الشرط المار في قوله : (إن كانت « كل » داخلة . . .) إلىٰ آخره .

(٤) مثال ثبوت الوصف : ما كلُّ الدراهم مأخوذةً . « دسوقي » (١/ ٤٤١) .

أو تعلُّقَهُ بهِ .

وإلا عَمَّ ؛ كقولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لمَّا قالَ لهُ ذو اليدينِ : أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ أم نسيتَ : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » ،

المذكورِ في الكلامِ[1] ، (أو) أفادَ (تعلُّقَهُ) ؛ أي : تعلُّقَ الفعلِ أوِ الوصفِ (بهِ) ؛ أي : ببعضٍ ، إنْ كانَتْ (كلٌّ) في المعنىٰ مفعولاً للفعلِ أوِ الوصفِ[2] ، وذلكَ بدليلِ الخطابِ[3] ، وشهادةِ الذَّوقِ والاستعمالِ .

والحقُّ : أنَّ هـٰذا الحكمَ أكثريٌّ لا كليٌّ ؛ بدليلِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [الحديد : ٢٣] ، ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ، ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ [القلم : ١٠] .

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم تكنْ داخلةً في حيِّزِ النفيِ ؛ بأنْ قُدِّمَتْ على النفيِ لفظاً ، ولم تقعْ معمولةً للفعلِ المنفيِّ . . (عَمَّ) النفيُ كلَّ فردٍ ممَّا أُضيفَ إليهِ (كلٌّ) ، وأفادَ نفيَ أصلِ الفعلِ عن كلِّ فردٍ ؛ (**كقولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لمَّا قالَ لهُ ذو اليدينِ**) : اسمُ واحدٍ مِنَ الصحابةِ : (**أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ**) : بالرفعِ فاعلُ (قَصُرَتْ)[4] ، (أم نسيتَ) يا رسولَ اللهِ ؟ : (« **كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ** »)[5] ، هـٰذا قولُ

---

(١) قوله : (في المعنىٰ فاعلاً) ؛ أي : سواء كانت فاعلاً في اللفظ أيضاً ، أو كانت توكيداً في اللفظ للفاعل . « دسوقي » (١/ ٤٤١) .

(٢) قوله : (في المعنىٰ مفعولاً) ؛ أي : سواء كانت مفعولاً في اللفظ ، أو كانت توكيداً للمفعول ، ومثال كونها مفعولاً للوصف : ما أنا آخذٌ كلَّ الدراهم . « دسوقي » (١/ ٤٤١) .

(٣) أي : مفهوم المخالفة ؛ فمفهوم قولك : (ما جاء القوم كلهم) ثبوت مجيء البعض . « ابن قاسم » (ق٩٠) .

(٤) وقال النووي في « شرح مسلم » (٥/ ٦٨) : (وقوله : « قصرت الصلاة » : بضم القاف وكسر الصاد ، ورويَ بفتح القاف وضم الصاد ، وكلاهما صحيح ، ولـٰكنَّ الأوَّل أشهر وأصح) ، وانظر « حاشية الدسوقي » (١/ ٤٤٣) .

(٥) رواه البخاري (٤٨٢) ، ومسلم (٩٩/ ٥٧٣) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، ومحل الشاهد الذي ذكره الشارح . . في رواية مسلم .

وعليهِ قولُهُ :

قَـدْ أَصْبَحَـتْ أُمُّ ٱلْخِيَـارِ تَـدَّعِـي
عَلَـيَّ ذَنْبـاً كُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ

النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، والمعنىٰ : لم يقعْ واحدٌ مِنَ القَصْرِ والنسيانِ ، علىٰ سبيلِ شمولِ النفيِ وعمومِهِ ؛ لوجهينِ :

أحدُهما : أنَّ جوابَ (أم) : إمَّا بتعيينِ أحدِ الأمرينِ أو بنفيِهما جميعاً ؛ تخطئةً للمُستفهِمِ ، لا بنفيِ الجمعِ بينَهما ؛ لأنَّهُ عارفٌ بأنَّ الكائنَ أحدُهما[1]

والثاني : ما رُوِيَ : أنَّهُ لمَّا قالَ النبيُّ عليهِ الصلاةُ السلامُ : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » . . قالَ لهُ ذو اليدينِ : (بعضُ ذلكَ قد كانَ)[2] ، ومعلومٌ أنَّ ثبوتَ البعضِ إنَّما يُنافي النفيَ عن كلِّ فردٍ ، لا النفيَ عنِ المجموعِ .

(وعليهِ) ؛ أي : علىٰ عمومِ النفيِ عن كلِّ فردٍ (قولُهُ[3] : [من مشطور الرجز]

قَـدْ أَصْبَحَـتْ أُمُّ ٱلْخِيَـارِ تَـدَّعِـي
عَلَـيَّ ذَنْبـاً كُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ)

برفعِ (كلُّهُ) علىٰ معنىٰ : لم أصنعْ شيئاً ممَّا تدَّعيهِ عليَّ مِنَ الذنوبِ ؛ ولإفادةِ هٰذا المعنىٰ عدلَ عنِ النصبِ المُستغني عنِ الإضمارِ إلى الرفعِ المُفتقِرِ إليهِ ؛ أي : لم أصنعْهُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (لأنه) ؛ أي : لأنَّ المستفهِم .

(٢) وذلك في رواية مسلم التي سبق تخريجها .

(٣) البيتان لأبي النجم العجلي في « ديوانه » (ص٢٥٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٤٧) .

وأمَّا تأخيرُهُ : فلاقتضاءِ المقامِ تقديمَ المسندِ .

[تأخيرُ المسندِ إليهِ]

(وأمَّا تأخيرُهُ) ؛ أي : تأخيرُ المسندِ إليهِ : (فلاقتضاءِ المقامِ تقديمَ المسندِ) ، وسيجيءُ بيانُهُ[1]

❁ ❁ ❁

(١) انظر (ص٢٩٩ـ ٣٠١) .

هـٰذا كلُّهُ مقتضى الظاهرِ ، وقد يُخرَجُ الكلامُ علىٰ خلافِهِ : فيُوضَعُ المُضمَرُ موضعَ المُظهَرِ ؛ كقولِهم : نِعْمَ رجلاً ، مكانَ : نِعْمَ الرَّجلُ ، في أحدِ القولينِ ،

[إخراجُ الكلامِ علىٰ خلافِ مُقتضى الظاهرِ في المسندِ إليهِ]

(هـٰذا) الذي ذكرَ ؛ مِنَ الحذفِ والذِّكرِ ، والإضمارِ ، وغيرِ ذلكَ في المقاماتِ المذكورةِ (كلُّهُ مقتضى الظاهرِ) مِنَ الحالِ ، (وقد يُخرَجُ الكلامُ علىٰ خلافِهِ) ؛ أي : خلافِ مقتضى الظاهرِ ؛ لاقتضاءِ الحالِ إيَّاهُ .

[وضعُ المُضمَرِ موضعَ المُظهَرِ]

(فيُوضَعُ المُضمَرُ موضعَ المُظهَرِ ؛ كقولِهم : نِعْمَ رجلاً) زيدٌ ، (مكانَ : نِعْمَ الرَّجلُ)[١] ؛ فإنَّ مقتضى الظاهرِ في هـٰذا المقامِ هو الإظهارُ دونَ الإضمارِ ؛ لعدمِ تقدُّمِ ذكرِ المسندِ إليهِ ، وعدمِ قرينةٍ تدلُّ عليهِ ، وهـٰذا الضميرُ عائدٌ إلىٰ مُتعقَّلٍ معهودٍ في الذِّهنِ ، والتُزِمَ تفسيرُهُ بنكرةٍ ؛ ليُعلَمَ جنسُ المتعقَّلِ[٢] ، وإنَّما يكونُ هـٰذا مِنْ وضعِ المُضمَرِ موضعَ المُظهَرِ (في أحدِ القولينِ)[٣] ؛ أي : قولِ مَنْ يجعلُ المخصوصَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ[٤] ، وأمَّا مَنْ يجعلُهُ مبتدأً ، و(نعمَ رجلاً) خبرَهُ . . فيحتملُ عندَهُ أنْ يكونَ الضميرُ عائداً إلى المخصوصِ[٥] ، وهو مُتقدِّمٌ تقديراً ، ويكونُ التزامُ إفرادِ

---

(١) أي : ونعم رجلين ، مكان : نعم الرجلان ، و : نعم رجالاً ، مكان : نعم الرجال . « دسوقي » (١/٤٤٨) .

(٢) أي : أنَّ الضمير عائد إلىٰ شيء معقول في الذهن مُبهَم ؛ بمعنىٰ : (شيء) ، فإذا قيل مثلاً : (رجلاً) عُلِم جنسُ ذلك المتعقَّل ، فإذا ذُكر المخصوص بعد ذلك تعيَّن شخصه . « دسوقي » (١/٤٤٩) .

(٣) أي : المشهورين ، فلا ينافي وجود قول ثالث ؛ وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف . « دسوقي » (١/٤٤٩) .

(٤) وكذا علىٰ قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : زيد الممدوح . « دسوقي » (١/٤٤٩) .

(٥) أي : ويحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى المتعقَّل الذهني (شيء) . « دسوقي » (١/٤٥٠) .

وقولِهم : هو أو هي زيدٌ عالمٌ ، مكانَ : الشأنُ أوِ القصَّةُ ؛ ليتمكَّنَ ما يَعقُبُهُ في ذهنِ السامعِ ؛ لأنَّهُ إذا لم يَفهَمْ منهُ معنىً انتظرَهُ .

الضميرِ ؛ حيثُ لم يُقَلْ : (نِعْمَا) ، و(نِعْمُوا) . . مِنْ خواصِّ هـٰذا البابِ ؛ لكونِهِ مِنَ الأفعالِ الجامدةِ[1]

(وقولِهم : هو أو هي زيدٌ عالمٌ ، مكانَ : الشأنُ أوِ القصَّةُ) ، فالإضمارُ فيهِ أيضاً خلافُ مقتضى الظاهرِ ؛ لعدمِ التقدُّمِ .

واعلمْ : أنَّ الاستعمالَ علىٰ أنَّ ضميرَ الشأنِ إنَّما يُؤنَّثُ إذا كانَ في الكلامِ مُؤنَّثٌ غيرُ فضلةٍ ، فقولُهُ : (هي زيدٌ عالمٌ) مجرَّدُ قياسٍ .

ثمَّ علَّلَ وضعَ المُضمَرِ موضعَ المُظهَرِ في البابينِ بقولِهِ : (ليتمكَّنَ ما يَعقُبُهُ) ؛ أي : يَعقُبُ الضميرَ ؛ أي : يجيءُ علىٰ عَقِبِهِ . . (في ذهنِ السامعِ ؛ لأنَّهُ) ؛ أيِ : السامعَ (إذا لم يَفهَمْ منهُ) ؛ أي : مِنَ الضميرِ (معنىً . . انتظرَهُ) ؛ أيِ : انتظرَ السامعُ ما يَعقُبُ الضميرَ ليفهمَ منهُ معنىً ، فيتمكَّنُ بعدَ ورودِهِ فضلَ تمكُّنٍ ؛ لأنَّ المحصولَ بعدَ الطَّلبِ[2] ، أعزُّ مِنَ المنساقِ بلا تعبٍ[3]

ولا يخفىٰ : أنَّ هـٰذا لا يحسُنُ في بابِ (نِعْمَ)[4] ؛ لأنَّ السامعَ ما لم يَسمَعِ المفسِّرَ . . لم يَعلَمْ أنَّ فيهِ ضميراً ، فلا يتحقَّقُ فيهِ التشوُّقُ والانتظارُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) المُشابِهةِ للأسماء الجامدة ، فهي ضعيفة ، فلا تتحمَّل بارزاً ؛ لئلا يُثقِلها ، ويَرِدُ علىٰ هـٰذا التعليل : أنَّ (ليس) من الأفعال الجامدة ، ويجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه . « دسوقي » (١/ ٤٥٠) .

(٢) في (ح) : (الحاصل) بدل (المحصول) ، وفي (ي) : (الحصول) ؛ أي : لأن ذا الحصول ، أو الحاصل ، وانظر « حاشية الدسوقي » (١/ ٤٥١) .

(٣) لأنَّ فيه لذَّةَ العلم ، ولذَّةَ دفع ألم التشوُّق ، بخلاف المنساق بلا تعب ؛ فإنَّ فيه الأُولىٰ فقط . « بناني » (١/ ٢٩٩) .

(٤) وكذا في ضمير الشأن المستتر ؛ نحو : كان زيدٌ قائمٌ . « بناني » (١/ ٢٩٩) .

وقد يُعكَسُ ؛ فإنْ كانَ اسمَ إشارةٍ : فلكمالِ العنايةِ بتمييزِهِ ؛ لاختصاصِهِ بحكمٍ بديعٍ ؛ كقولِهِ :

كَـمْ عَـاقِـلٍ عَـاقِـلٍ أَعْيَـتْ مَـذَاهِبُـهُ ... وَجَـاهِـلٍ جَـاهِـلٍ تَلْقَـاهُ مَـرْزُوقَـا

هَـٰذَا الَّـذِي تَـرَكَ ٱلْأَوْهَـامَ حَـائِـرَةً ... وَصَيَّـرَ ٱلْعَـالِـمَ ٱلنِّحْـرِيـرَ زِنْـدِيقَـا

[وضعُ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ]

(وقد يُعكَسُ) وضعُ المُضمَرِ موضعَ المُظهَرِ ؛ أي : يُوضَعُ المُظهَرُ موضعَ المُضمَرِ ؛ (فإنْ كانَ) المُظهَرُ الذي وُضِعَ موضعَ المُضمَرِ (اسمَ إشارةٍ : فلكمالِ العنايةِ بتمييزِهِ) ؛ أي : تمييزِ المسندِ إليهِ ؛ (لاختصاصِهِ بحكمٍ بديعٍ ؛ كقولِهِ[1] : كمْ عاقلٍ عاقلٍ) : هو وصفُ (عاقلٍ) الأوَّلِ ؛ بمعنىٰ : كاملِ العقلِ مُتَناهٍ فيهِ ، (أَعيَتْ) ؛ أي : أعيَتْهُ وأعجزَتْهُ ، أو أعيَتْ عليهِ وصعُبَتْ (مذاهبُهُ) ؛ أي : طُرُقُ معاشِهِ ، (وجاهلٍ جاهلٍ تلقاهُ مرزوقا ، هـٰذا الذي تركَ الأوهامَ حائرةً ، وصيَّرَ العالِمَ النِّحريرَ) ؛ أي : المتقِنَ ؛ مِنْ : نحرَ الأمورَ علماً ؛ أتقنَها . (زنديقا) ؛ أي : كافراً نافياً للصانعِ العَدْلِ الحكيمِ .

فقولُهُ : (هـٰذا) إشارةٌ إلىٰ حكمٍ سابقٍ غيرِ محسوسٍ ؛ وهو كونُ العاقلِ محروماً ، والجاهلِ مرزوقاً ، فكانَ القياسُ فيهِ الإضمارَ[2] ، فعدلَ إلى اسمِ الإشارةِ ؛ لكمالِ العنايةِ بتمييزِهِ ؛ ليُرِيَ السامعينَ أنَّ هـٰذا الشيءَ المتميِّزَ المتعيِّنَ هو الذي لهُ الحكمُ العجيبُ[3] ؛ وهو جعلُ الأوهامِ حائرةً والعالمِ النِّحريرِ زنديقاً ، فالحكمُ البديعُ هو الذي أُثبِتَ للمسندِ إليهِ المعبَّرِ عنهُ باسمِ الإشارةِ .

---

(١) البيتان لابن الراوَندي كما في « روض الأخيار » (ص١٣١) ، و« معاهد التنصيص » (١٤٧/١) ، وهما من البسيط .

(٢) بأن يقال مثلاً : (هما) ، وإنما كان القياس الإضمار ؛ لتقدم ذكره ، مع كونه غير محسوس والإشارة حقيقة في المحسوس . « دسوقي » (٤٥٣/١) .

(٣) في (ز ، ح ، ط ، ي) : (المعيَّن) بدل (المتعين) .

أوِ التهكُّمِ بالسامعِ ؛ كما إذا كانَ فاقدَ البصرِ ، أوِ النِّداءِ علىٰ كمالِ بلادتِهِ ، أو فَطانتِهِ ، أوِ ادِّعاءِ كمالِ ظُهورِهِ ، وعليهِ مِنْ غيرِ هـٰذا البابِ :

تَعَالَلْتِ كَيْ أَشْجَىٰ وَمَا بِكِ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ .

(أوِ التهكُّمِ) : عطفٌ علىٰ (كمالِ العنايةِ) ، (بالسامعِ ؛ كما إذا كانَ) السامعُ (فاقدَ البصرِ)[١] ، أو لا يكونُ ثَمَّةَ مُشارٌ إليهِ أصلاً[٢]

(أوِ النِّداءِ علىٰ كمالِ بلادتِهِ) ؛ أي : بلادةِ السامعِ ؛ بأنَّهُ لا يُدركُ غيرَ المحسوسِ[٣]

(أو) علىٰ كمالِ (فَطانتِهِ) ؛ بأنَّ غيرَ المحسوسِ عندَهُ بمنزلةِ المحسوسِ[٤]

(أوِ ادِّعاءِ كمالِ ظُهورِهِ) ؛ أي : ظُهورِ المسندِ إليهِ[٥]

(وعليهِ) ؛ أي : علىٰ وضعِ اسمِ الإشارةِ موضعَ المُضمَرِ ؛ لادِّعاء كمالِ الظهورِ ، (مِنْ غيرِ هـٰذا البابِ) ؛ أي : بابِ المسندِ إليهِ : (تعالَلْتِ) ؛ أي : أظهَرْتِ العلَّةَ والمرضَ ؛ (كي أَشْجَىٰ) ؛ أي : أَحزنَ ؛ مِنْ : شَجِيَ بالكسرِ ؛ أي : صارَ حزيناً ، لا مِنْ شَجِيَ بالعظمِ[٦] ؛ بمعنىٰ : نَشِبَ في حلقِهِ ، (وما بكِ عِلَّةٌ تُريدينَ قتلي ؛ قد

---

(١) كما لو قال لك الأعمىٰ : (من ضربني ؟) ، فقلت : (هـٰذا ضربك) بدل (هو زيدٌ) الذي هو مقتضى الظاهر ؛ لتقدُّم المرجع في السؤال . « دسوقي » (١/ ٤٥٤) .

(٢) كما إذا قال لك البصير : (من ضربني ؟) ، فقلت : (هـٰذا ضربك) مشيراً لأمر عدمي ؛ كالخَلاء . « دسوقي » (١/ ٤٥٥) .

(٣) كما إذا قال قائل : (من عالمُ البلد ؟) ، فقيل له : (ذلك زيد) بدل (هو زيد) . « دسوقي » (١/ ٤٥٥) .

(٤) كقول المدرِّس بعد تقرير مسألة غامضة : (وهـٰذه عند فلان ظاهرة) مدحاً له ، بدل (وهي ظاهرة عند فلان) . « دسوقي » (١/ ٤٥٥) .

(٥) كقول المجادل عند تقرير مسألة أنكرها الخصم : (هـٰذه ظاهرة) بدل (وهي ظاهرة) . « دسوقي » (١/ ٤٥٥) .

(٦) قوله : (شجي) : هـٰكذا بكسر الجيم كما في « تاج العروس » (ش ج ي) ، وضُبط في كثير من النسخ بفتح الجيم ، ولعل من ضبطه كذلك جعله في مقابلة قول الشارح : (شجي =

. ظَفِرْتِ بِذَلِكِ

وإنْ كانَ غيرَهُ : فلزيادةِ التمكينِ ؛ نحوُ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ ، ونظيرُهُ مِنْ غيرِهِ : ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ ، أو إدخالِ الرَّوعِ في ضميرِ السامعِ ، وتربيةِ المَهابةِ ، أو تقويةِ داعي المأمورِ ؛ مثالُهما : قولُ الخلفاءِ : أميرُ المؤمنينَ يأمرُكَ بكذا ،

ظَفِرْتِ بذلكِ)[1] ؛ أي : بقتلي ؛ كانَ مقتضى الظاهرِ أنْ يقولَ : (بهِ) ؛ لأنَّهُ ليسَ بمحسوسٍ ، فعدلَ إلىٰ (ذلكِ) إشارةً إلىٰ أنَّ قتلَهُ ظهرَ ظهورَ المحسوسِ .

(وإنْ كانَ) المُظهَرُ الذي وُضِعَ موضعَ المُضمَرِ (غيرَهُ) ؛ أي : غيرَ اسمِ الإشارةِ : (فلزيادةِ التمكينِ) ؛ أي : جعلِ المسندِ إليهِ متمكِّناً عندَ السامعِ ؛ (نحوُ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص : ١ـ ٢]) ؛ أي : الذي يُصمَدُ إليهِ ، ويُقصَدُ في الحوائجِ ، لم يُقَلْ : (هو الصَّمَدُ) لزيادةِ التمكينِ .

(ونظيرُهُ) ؛ أي : نظيرُ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ في وضعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ لزيادةِ التمكينِ ، (مِنْ غيرِهِ) ؛ أي : مِنْ غيرِ بابِ المسندِ إليهِ : (﴿وَبِٱلْحَقِّ﴾) ؛ أي : بالحكمةِ المقتضيةِ للإنزالِ (﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾) ؛ أي : القرآنَ ، (﴿وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء : ١٠٥]) ؛ حيثُ لم يُقَلْ : (وبهِ نزلَ) .

(أو إدخالِ الرَّوعِ) : عطفٌ علىٰ (زيادةِ التمكينِ) ، (في ضميرِ السامعِ ، وتربيةِ المَهابةِ)[2] : هٰذا كالتأكيدِ لإدخالِ الرَّوعِ ، (أو تقويةِ داعي المأمورِ ؛ مثالُهما) ؛ أي : مثالُ التقويةِ وإدخالِ الرَّوعِ معَ التربيةِ : (قولُ الخلفاءِ : أميرُ المؤمنينَ يأمرُكَ بكذا) ، مكانَ : (أنا آمرُكَ) .

= بالكسر) ، ومراد الشارح بالتنصيص على الكسر : أنه من (شجي) اللازم ، لا من (شجا) المتعدي ، انظر « المطوّل » (ص١٢٩) ، هٰذا ؛ ونسخة العلامة الدسوقي : (شجا العظمُ) ؛ ولذلك ضبطه بفتح الجيم . انظر « حاشيته » (١/٤٥٦) .

(١) البيت منسوب لابن الدمينة في « الحماسة البصرية » (٢/١٠٦) ، و« المطوّل » (ص١٢٩) ، و« معاهد التنصيص » (١/١٥٩) ، ولم أجده في المطبوع من « ديوانه » ، وهو من الطويل .

(٢) المراد بالتربية هنا : الزيادة . « دسوقي » (١/٤٥٨) .

وعليهِ مِنْ غيرِهِ : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ ، أوِ الاستعطافِ ؛ كقولِهِ :

إِلَـٰهِـي عَبْـدُكَ ٱلْعَـاصِـي أَتَـاكَـا

(وعليهِ) ؛ أي : علىٰ وضعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ لتقويةِ داعي المأمورِ ، (مِنْ غيرِهِ) ؛ أي : مِنْ غيرِ بابِ المسندِ إليهِ : (﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩]) ؛ حيثُ لم يُقَلْ : (عليَّ) ؛ لِمَا في لفظِ (اللهِ) مِنْ تقويةِ الداعي إلى التوكُّلِ عليهِ ؛ لدلالتِهِ علىٰ ذاتٍ موصوفةٍ بالأوصافِ الكاملةِ[1] ؛ مِنَ القدرةِ وغيرِها .

(أوِ الاستعطافِ) ؛ أي : طلبِ العَطفِ والرَّحمةِ ؛ (كقولِهِ[2] : [من الوافر]

إِلَـٰهِـي عَبْـدُكَ ٱلْعَـاصِـي أَتَـاكَـا) مُقِـرّاً بِـٱلـذُّنُـوبِ وَقَـدْ دَعَـاكَـا

لم يَقُلْ : (أنا) ؛ لِمَا في لفظِ (عبدُكَ) مِنَ التخضُّعِ واستحقاقِ الرَّحمةِ وترقُّبِ الشَّفَقَةِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (أ ، هـ) : (بصفات كاملة) بدل (بالأوصاف الكاملة) .

(٢) هـٰذا البيت لا يُعلم قائله كما في « معاهد التنصيص » (١/ ١٧٠) ، وبعده وهو نسخة في هامش (ي) :

فَـإِنْ تَغفِـرْ فَـأَنْـتَ لِـذاكَ أَهْـلٌ وَإِنْ تَطـرُدْ فَمَـنْ يَـرحَـمْ سِـواكـا

وقوله : (يرحم) : الجملة خبر (من) الاستفهامية ، وتسكين الفعل للوقف المقدَّر ؛ إجراء للوصل مجرى الوقف ، أو لضرورة الوزن . « دسوقي » (١/ ٤٥٩ـ٤٦٠) .

قالَ السكَّاكيُّ : هـٰذا غيرُ مُختصٍّ بالمسندِ إليهِ ، ولا بهـٰذا القدرِ ، بل كلٌّ مِنَ التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ مطلقاً يُنقَلُ إلى الآخرِ ، ويُسمَّىٰ هـٰذا النقلُ عندَ علماءِ المعاني : التفاتاً ؛

[الالتفاتُ]

(قالَ السكَّاكيُّ : هـٰذا) ؛ أعني : نقلَ الكلامِ عنِ الحكايةِ إلى الغَيبةِ[1] . . (غيرُ مُختصٍّ بالمسندِ إليهِ ، ولا) النقلُ مطلقاً مُختصٌّ (بهـٰذا القدرِ) ؛ أي : بأنْ يكونَ عنِ الحكايةِ إلى الغَيبةِ ، ولا تخلو العبارةُ عن تسامُحٍ[2] ، (بل كلٌّ مِنَ التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كانَ في المسندِ إليهِ أو غيرِهِ ؛ وسواءٌ كانَ كلٌّ منها وارداً في الكلامِ ، أو كانَ مقتضى الظاهرِ إيرادَهُ . . (يُنقَلُ إلى الآخرِ) ، فتصيرُ الأقسامُ ستَّةً حاصلةً مِنْ ضربِ الثلاثةِ في الاثنينِ .

ولفظُ (مطلقاً) ليسَ في عبارةِ السكَّاكيِّ ، لـٰكنَّهُ مرادُهُ بحسَبِ ما عُلِمَ مِنْ مذهبِهِ في الالتفاتِ بالنظرِ إلى الأمثلةِ[3]

(ويُسمَّىٰ هـٰذا النقلُ عندَ علماءِ المعاني[4] : التفاتاً) ، مأخوذٌ مِنِ التفاتِ الإنسانِ

---

(١) قوله : (الحكاية) ؛ أي : التكلم ؛ لأن المتكلم يحكي عن نفسه ، وقوله : (الغيبة) ؛ أي : المستفادة من الاسم الظاهر ؛ لأنه عندهم من قبيل الغيبة ، وقد أفاد بقوله : (أعني : نقل . . .) إلىٰ آخره . . أن الإشارة بقوله : (هـٰذا) لما يُفهم ضمناً من إيراد قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وقوله : (إلـٰهي . . .) البيت . . مثالاً لوضع الظاهر موضع المضمر ؛ فإنه يتضمن نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة . « دسوقي » (١/ ٤٦٢) .

(٢) لاستلزامها نفيَ اختصاصِ الشيء بنفسه ؛ لأنَّ المعنىٰ : أنَّ النقل المذكور لا يختص بنفسه ، بل يوجد في غيره ، ومحال أن توجد نفسُ الشيء في غيره . « دسوقي » (١/ ٤٦٢) .

(٣) قوله : (بحسب ما علم من مذهبه) ؛ أي : من أنه لا يشترط تقدم التعبير ، ولا اختصاصه بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به علىٰ مذهب الجمهور أيضاً ، وقوله : (بالنظر إلى الأمثلة) ؛ لأنه مثَّل بالمسند إليه وغيره ، ما سبقه تعبير وما لا ، فقوله : (بالنظر) متعلق بـ (عُلم) . « بناني » (١/ ٣٠٤) ، هـٰذا ؛ وفي (أ ، ج ، و ، ح ، ي) : (وبالنظر) بدل (بالنظر) ، وانظر « حاشية الدسوقي » (١/ ٤٦٣) .

(٤) وإنما كان الالتفات من مباحث علم المعاني ؛ من جهة اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد=

كقولِهِ :

تَطَــــاوَلَ لَيْلُـــــكَ بِـــــالأَثْمُـــــدِ

والمشهورُ : أنَّ الالتفاتَ : هو التعبيرُ عن معنىً بطريقٍ مِنَ الثلاثةِ بعدَ التعبيرِ عنهُ بآخرَ منها ،

مِنْ يمينِهِ إلىٰ شِمالِهِ ، وبالعكسِ ؛ (كقولِه) ؛ أيِ : امرئِ القيسِ[1] : (تطاولَ ليلُكَ) : خطابٌ لنفسِهِ التفاتاً[2] ، ومقتضى الظاهرِ : (ليلي) ، (بالأَثْمُدِ) : بفتحِ الهمزةِ وضمِّ الميمِ ؛ اسمُ موضعٍ .

(والمشهورُ : أنَّ الالتفاتَ : هو التعبيرُ عن معنىً بطريقٍ مِنَ) الطُّرقِ (الثلاثةِ) : التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ ، (بعدَ التعبيرِ عنهُ) ؛ أي : عن ذلكَ المعنىٰ (بآخرَ منها) ؛ أي : بطريقٍ آخرَ مِنَ الطُّرقِ الثلاثةِ ، بشرطِ أنْ يكونَ التعبيرُ الثاني علىٰ خلافِ ما يقتضيهِ الظاهرُ ويترقَّبُهُ السامعُ .

ولا بدَّ مِنْ هـٰذا القيدِ[3] ؛ ليخرجَ مثلُ قولِنا : (أنا زيدٌ) ، و(أنتَ عمرٌو)[4] ،

= الإصغاء ، وبعضهم جعله من مباحث علم البديع ؛ من جهة كونه يورث الكلام ظرافة . « دسوقي » (١/ ٤٦٣) .

(١) ديوان امرئ القيس (ص٨٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٧٠) ، والبيت من المتقارب ، وتمامه :

ونـــامَ الخَلِـــيُّ ولـــم تَـــرقُـــدِ

(٢) قال العلامة الدسوقي في « حاشيته » (١/ ٤٦٤) : (أي : إن لم يُجعل تجريداً ، وإلا لم يكن التفاتاً ؛ إذ مبنى التجريد على المغايرة ، والالتفات على اتحاد المعنىٰ ، هـٰذا هو التحقيق ، خلافاً لمن قال : لا منافاة بينهما) ، وانظر ما سيأتي في مبحث (التجريد) (ص٧٠٩) .

(٣) وهو قوله : (بشرط أن يكون . . .) إلىٰ آخره .

(٤) لأنه وإن عُبِّر عن الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنها بطريق آخر ؛ وهو التكلم في الأول ، والخطاب في الثاني . . إلا أن التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ، ويترقبه السامع ؛ لأن المتكلم إذا قال : (أنا) أو (أنت) . . ترقب السامع أن يأتي بعد ذلك باسم ظاهر خبراً عنه . « دسوقي » (١/ ٤٦٥) .

وهـٰذا أخصُّ منهُ .

و[1] : [من مشطور الرجز]

نَحْنُ ٱللَّذُونَ صَبَّحُوا ٱلصَّبَاحَا)

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة :٥] ، و﴿ ٱهْدِنَا ﴾ [الفاتحة :٦] ، و﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ [الفاتحة : ٧] ؛ فإنَّ الالتفاتَ إنَّما هو في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : ٥] ، والباقيَ جارٍ علىٰ أسلوبِهِ[2]

ومَنْ زعمَ : أنَّ في مثلِ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [البقرة : ١٠٤] التفاتاً ، والقياسَ : (آمنتُم) . . فقد سها ؛ علىٰ ما تشهدُ بهِ كتبُ النحوِ[3]

(وهـٰذا) ؛ أيِ : الالتفاتُ بتفسيرِ الجمهورِ (أخصُّ منهُ) بتفسيرِ السكَّاكيِّ ؛ لأنَّ النقلَ عندَهُ أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ قد عُبِّرَ عن معنىً بطريقٍ مِنَ الطُّرقِ ، ثمَّ بطريقٍ آخرَ ، أو يكونَ مقتضى الظاهرِ أنْ يُعبَّرَ عنهُ بطريقٍ ، فتُرِكَ وعُدِلَ إلىٰ طريقٍ آخرَ ؛ فيتحقَّقُ الالتفاتُ بتعبيرٍ واحدٍ عندَهُ .

وعندَ الجمهورِ : مختصٌّ بالأوَّلِ ، حتَّىٰ لا يتحقَّقُ الالتفاتُ بتعبيرٍ واحدٍ ، فكلُّ التفاتٍ عندَهمُ التفاتٌ عندَهُ ، مِنْ غيرِ عكسٍ ؛ كما في (تطاولَ ليلُكَ . . .) .

---

(١) اختُلف في نسبة البيت ؛ فقيل : لأبي حرب الأعلم كما في « خزانة الأدب » للبغدادي (٦/ ٢٣) ، وقيل : لرؤبة بن العجَّاج ، وهو في ملحق « ديوانه » (ص١٧٢) ، وقيل غير ذلك ، وبعده :

يومَ النُّخَيلِ غارةً مِلْحاحَا

(٢) الحاصل : أنه انتقل من التعبير عن الذات العليَّة بالغيبة في قوله تعالىٰ : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٤] إلى الخطاب في قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، وأمَّا ما بعده فهو انتقال من خطاب إلىٰ خطاب آخر ؛ فليس علىٰ خلاف مقتضى الظاهر ، بل جار علىٰ مقتضى الظاهر ؛ لأنه لما التفت للخطاب صار الأسلوب له . « دسوقي » (١/ ٤٦٦) .

(٣) أي : من أنَّ عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة ؛ لأنَّ الموصول اسم ظاهر ، فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطابُ بسبب النداء . « دسوقي » (١/ ٤٦٦) .

مثالُ الالتفاتِ مِنَ التكلُّمِ إلى الخطابِ : ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ، وإلى الغَيبةِ : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ ، ومِنَ الخطابِ إلى التكلُّمِ :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي ٱلْحِسَانِ طَرُوبُ   بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

يُكَلِّفُنِي لَيْلَىٰ .

(مثالُ الالتفاتِ مِنَ التكلُّمِ إلى الخطابِ : ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس : ٢٢]) ومقتضى الظاهر : (أُرجَعُ) .

والتحقيقُ : أنَّ المرادَ : ما لكم لا تعبدونَ ، لٰكنْ لمَّا عُبِّرَ عنهم بطريقِ التكلُّمِ كانَ مقتضىٰ ظاهرِ السَّوقِ إجراءَ باقي الكلامِ علىٰ ذلكَ الطريقِ ، فعُدِلَ عنهُ إلىٰ طريقِ الخطابِ ؛ فيكونُ التفاتاً على المذهبينِ .

(و) مثالُ الالتفاتِ مِنَ التكلُّمِ (إلى الغَيبةِ : ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر : ١ـ٢]) ، ومقتضى الظاهرِ : (لنا) .

(و) مثالُ الالتفاتِ (مِنَ الخطابِ إلى التكلُّمِ) : قولُ الشاعرِ[1] : (طَحَا) ؛ أي : ذهبَ (بكَ قلبٌ في الحِسانِ طَرُوبُ) ، ومعنى الطَّرُوبِ في الحِسانِ : أنَّ لهُ طَرَباً في طلبِ الحِسانِ ، ونشاطاً في مُراودتِهنَّ[2] ، (بُعَيدَ الشبابِ) : تصغيرُ (بعدَ) للقُربِ ؛ أي : حينَ ولَّى الشبابُ وكادَ ينصرمُ[3] ، (عَصْرَ) : ظرفُ زمانٍ مضافٌ إلى الجملةِ الفعليَّةِ ؛ أعني : قولَهُ : (حانَ) ؛ أي : قَرُبَ (مَشِيبُ ، يُكلِّفُني ليلىٰ)[4] : فيهِ التفاتٌ مِنَ الخطابِ في (بكَ) إلى التكلُّمِ ، ومقتضى الظاهر : (يُكلِّفُكَ) ،

---

(١) البيتان لعلقمة الفحل في « ديوانه » (ص٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/١٧٣) ، وهما من الطويل .

(٢) المراودة : الطلب . انظر « تاج العروس » (ر و د) .

(٣) في (ح ، ي) : (يتصرم) بدل (ينصرم) .

(٤) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (تكلفني) بدل (يكلفني) .

. وَقَـدْ شَـطَّ وَلْيُهَـا وَعَـادَتْ عَـوَادٍ بَيْنَنَـا وَخُطُـوبُ

وإلى الغَيبةِ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ ، ومِنَ الغَيبةِ إلى التكلُّمِ : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ ﴾ ، وإلى الخطابِ : ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ .

وفاعلُ (يُكلِّفُني) : ضميرُ القلبِ ، و(ليلىٰ) : مفعولُهُ الثاني ، والمعنىٰ : يُطالبُني القلبُ بوصلِ ليلىٰ .

ورُوِيَ : (تُكلِّفُني) بالتاءِ الفَوْقانيَّةِ ، علىٰ أنَّهُ مسندٌ إلىٰ (ليلىٰ) ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ أي : شدائدَ فراقِها ، أو علىٰ أنَّهُ خطابٌ للقلبِ ، فيكونُ التفاتاً آخرَ مِنَ الغَيبةِ إلى الخطابِ[1] ، (وقد شطَّ) ؛ أي : بَعُدَ (وَلْيُها) ؛ أي : قُرْبُها ، (وعادَتْ عَوادٍ بينَنا وخُطُوبُ) ، قالَ المرزوقيُّ : (« عادَتْ » : يجوزُ أنْ يكونَ فاعلَتْ مِنَ المُعاداةِ ، كأنَّ الصوارفَ والخُطوبَ صارَتْ تُعاديهِ)[2] ، ويجوزُ أنْ يكونَ مِنْ : عادَ يعودُ ؛ أي : عادَتْ عَوادٍ وعوائقُ كانَتْ تحولُ بينَنا إلىٰ ما كانَتْ عليهِ قبلُ .

(و) مثالُ الالتفاتِ مِنَ الخطابِ (إلى الغَيبةِ) : قولُهُ تعالىٰ : (﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ [يونس : ٢٢]) ، والقياسُ : (بكم) .

(و) مثالُ الالتفاتِ (مِنَ الغَيبةِ إلى التكلُّمِ) : قولُهُ تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ ﴾ [فاطر : ٩]) ، ومقتضى الظاهرِ : (فساقَهُ) ؛ أي : ساقَ اللهُ ذلكَ السحابَ ، وأجراهُ إلىٰ بلدٍ ميِّتٍ .

(و) مثالُ الالتفاتِ مِنَ الغَيبةِ (إلى الخطابِ) : قولُهُ تعالىٰ : (﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : ٤ـ٥]) ، ومقتضى الظاهرِ : (إيَّاهُ) .

---

(١) لأنَّه عبَّر عن القلب أوَّلاً بطريق الغيبة بالاسم الظاهر ، وثانياً بطريق الخطاب بـ (تكلفني) ؛ أي : أنت يا قلبُ ، وهـٰذا غيرُ الالتفات السابق من الخطاب في (بك) إلى التكلم في (يكلفني) . « دسوقي » (١/ ٤٧٠) .

(٢) انظر « شرح المفضليات » (٢/ ق٥٤٥) .

ووجهُهُ : أنَّ الكلامَ إذا نُقِلَ مِنْ أسلوبٍ إلىٰ أسلوبٍ . . كانَ أحسنَ تَطْرِيةً لنشاطِ السامعِ ، وأكثرَ إيقاظاً للإصغاءِ إليهِ ، وقد تختصُّ مَواقعُهُ بلطائفَ ؛ كما في (الفاتحةِ) ؛ فإنَّ العبدَ إذا ذكرَ الحقيقَ بالحمدِ عن قلبٍ حاضرٍ . . يجدُ مِنْ نفسِهِ مُحرِّكاً للإقبالِ عليهِ ، وكلَّما أجرىٰ عليهِ صفةً مِنْ تلكَ الصِّفاتِ العِظامِ . . قَوِيَ ذلكَ المُحرِّكُ ، إلىٰ أنْ يؤولَ الأمرُ إلىٰ خاتمتِها المفيدةِ أنَّهُ مالكٌ للأمرِ كلِّهِ في يومِ الجزاءِ ،فحينَئذٍ : يُوجِبُ الإقبالَ عليهِ والخطابَ بتخصيصِهِ بغايةِ الخضوعِ والاستعانةِ في المُهِمَّاتِ .

(ووجهُهُ) ؛ أي : وجهُ حُسنِ الالتفاتِ : (أنَّ الكلامَ إذا نُقِلَ مِنْ أسلوبٍ إلىٰ أسلوبٍ . . كانَ) ذلكَ الكلامُ (أحسنَ تَطْرِيةً) ؛ أي : تجديداً وإحداثاً ؛ مِنْ : طرَّيتُ الثوبَ ، (لنشاطِ السامعِ ، و) كانَ (أكثرَ إيقاظاً للإصغاءِ إليهِ) ؛ أي : إلىٰ ذلكَ الكلامِ ؛ لأنَّ لكلِّ جديدٍ لذَّةً ، وهـٰذا وجهُ حُسنِ الالتفاتِ على الإطلاقِ .

(وقد تختصُّ مواقعُهُ بلطائفَ) غيرِ هـٰذا الوجهِ العامِّ ؛ (كما في) سورةِ (« الفاتحةِ » ؛ فإنَّ العبدَ إذا ذكرَ الحقيقَ بالحمدِ عن قلبٍ حاضرٍ . . يجدُ) ذلكَ العبدُ (مِنْ نفسِهِ مُحرِّكاً للإقبالِ عليهِ) ؛ أي : علىٰ ذلكَ الحقيقِ بالحمدِ ، (وكلَّما أجرىٰ عليهِ صفةً مِنْ تلكَ الصفاتِ العِظامِ . . قويَ ذلكَ المُحرِّكُ ، إلىٰ أنْ يؤولَ الأمرُ إلىٰ خاتمتِها) ؛ أي : خاتمةِ تلكَ الصفاتِ ؛ يعني : ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ ، (المفيدةِ أنَّهُ) ؛ أي : ذلكَ الحقيقَ بالحمدِ (مالكٌ للأمرِ كلِّهِ في يومِ الجزاءِ) ؛ لأنَّهُ أُضيفَ (مالكِ) إلىٰ (يومِ الدِّينِ) علىٰ طريقِ الاتِّساعِ ، والمعنىٰ على الظرفيَّةِ ؛ أي : مالكٍ في يومِ الدِّينِ ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ دلالةً على التعميمِ .

(فحينَئذٍ : يُوجِبُ) ذلكَ المحرِّكُ ؛ لتناهيهِ في القوَّةِ (الإقبالَ عليهِ) ؛ أي : إقبالَ العبدِ علىٰ ذلكَ الحقيقِ ، (والخطابَ بتخصيصِهِ بغايةِ الخضوعِ والاستعانةِ في المُهِمَّاتِ) ، والباءُ في (بتخصيصِهِ)[1] : مُتعلِّقٌ بـ (الخطابِ) ، يقالُ : خاطبتُهُ

---

(١) في (ج ، د ، ز ، ح ، ي) : (فالباء) بدل (والباء) .

بالدُّعاءِ ؛ إذا دعوتَ لهُ مُواجَهةً ، وغايةُ الخضوعِ هو معنى العبادةِ ، وعمومُ المُهمَّاتِ مستفادٌ مِنْ حذفِ مفعولِ (نستعينُ) ، والتخصيصُ مستفادٌ مِنْ تقديمِ المفعولِ .

فاللطيفةُ المختصُّ بها موقعُ هـٰذا الالتفاتِ : هي أنَّ فيهِ تنبيهاً علىٰ أنَّ العبدَ إذا أخذَ في القراءةِ . . يجبُ أنْ تكونَ قراءتُهُ علىٰ وجهٍ يجدُ مِنْ نفسِهِ ذلكَ المحرِّكَ .

❁ ❁ ❁

ومِنْ خلافِ المُقتضىٰ : تلقِّي المخاطَبِ بغيرِ ما يَترقَّبُ ؛ بحملِ كلامِهِ علىٰ خلافِ مُرادِهِ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّهُ الأَولىٰ بالقصدِ ؛ كقولِ القَبَعْثَريِّ للحجَّاجِ وقد قالَ لهُ متوعِّداً : لأحملَنَّكَ على الأدهمِ : مِثْلُ الأميرِ حَمَلَ على الأدهمِ والأشهبِ ؛

[تلقِّي المخاطَبِ بغيرِ ما يَترقَّبُ ، أوِ السائلِ بغيرِ ما يَتطلَّبُ]

ولمَّا انجرَّ الكلامُ إلىٰ خلافِ مقتضى الظاهرِ . . أوردَ عدَّةَ أقسامٍ منهُ وإنْ لم تكنْ مِنْ مباحثِ المسندِ إليهِ ؛ فقالَ : (**ومِنْ خلافِ المقتضىٰ**) ؛ أي : مقتضى الظاهرِ : (**تلقِّي المخاطَبِ**) : مِنْ إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ ؛ أي : تلقِّي المتكلِّمِ المخاطَبَ (**بغيرِ ما يَترقَّبُ**) المخاطَبُ ، والباءُ في (بغيرِ) : للتعديةِ ، وفي (**بحملِ كلامِهِ**) : للسببيَّةِ ؛ أي : إنَّما تلقَّاهُ بغيرِ ما يترقَّبُهُ ؛ بسببِ أنْ حملَ كلامَهُ ؛ أيِ : الكلامَ الصادرَ عنِ المخاطَبِ (**علىٰ خلافِ مُرادِهِ**) ؛ أي : مُرادِ المخاطَبِ ، وإنَّما حملَ كلامَهُ علىٰ خلافِ مرادِهِ ؛ (**تنبيهاً**) للمخاطَبِ (**علىٰ أنَّهُ**) ؛ أي : ذلكَ الغيرَ هو (**الأَولىٰ بالقصدِ**) والإرادةِ .

(**كقولِ القَبَعْثَرِيِّ للحجَّاجِ وقد قالَ**)[1] الحجَّاجُ (**لهُ**) ؛ أي : للقَبَعْثَرِيِّ حالَ كونِ الحجَّاجِ (**متوعِّداً**) إيَّاهُ : (**لأحملَنَّكَ على الأدهمِ**) ؛ يعني : القيدَ ، هـٰذا مَقُولُ قولِ الحجَّاجِ : (**مِثْلُ الأميرِ حَمَلَ على الأدهمِ والأشهبِ**)[2] ، هـٰذا مَقُولُ قولِ القَبَعْثَرِيِّ ، فأبرزَ وعيدَ الحجَّاجِ في معرضِ الوعدِ ، وتلقَّاهُ بغيرِ ما يَترقَّبُ[3] ؛ بأنْ حملَ الأدهمَ في

---

(١) هو الغضبان بن القبعثري كما في « تاريخ دمشق » لابن عساكر (٤٨/٦٧) ، وغيره من المصادر ، ويرد اسمه في بعض المصادر : (القبعثرىٰ) مقصوراً ؛ والقبعثرىٰ : هو الجمل الضخم العظيم . انظر « تاج العروس » (ق ب ع ث ر) .

(٢) في النسخة (ب) من نسخ « التلخيص » ، والنسخة (ي) من نسخ « المختصر » : (يحمل) بدل (حمل) .

(٣) وما يترقَّبه الحجاج : هو وقوعُ العقوبة بالحمل على القيد ، أو الكلامُ الدالُّ على العفو ، بمراجعته في الحمل على القيد الحديد ، وهو الأظهر ، والمراد بغير ما يترقَّبه : الكلامُ الدالُّ علىٰ مدحه . انظر « حاشية العبادي » (ق٩٧) ، و« حاشية الدسوقي » (١/ ٤٨٠) .

أي : مَنْ كانَ مِثْلَ الأميرِ في السلطانِ وبسطةِ اليدِ . . فجديرٌ بأنْ يُصفِدَ ، لا أنْ يَصْفِدَ .

أوِ السائلِ بغيرِ ما يَتطلَّبُ ؛ بتنزيلِ سؤالِهِ منزلةَ غيرِهِ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّهُ الأَولىٰ بحالِهِ ، أوِ المهمُّ لهُ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ ،

كلامِهِ على الفرسِ الأدهمِ ؛ أيِ : الذي غلبَ سوادُهُ حتَّىٰ ذهبَ البياضُ ، وضمَّ إليهِ الأشهبَ ؛ أيِ : الذي غلبَ بياضُهُ ، ومُرادُ الحجَّاجِ إنَّما هو القيدُ ، فنبَّهَ علىٰ أنَّ الحملَ على الفرسِ الأدهمِ هو الأَولىٰ بأنْ يقصدَهُ الأميرُ ؛ (أي : مَنْ كانَ مِثْلَ الأميرِ في السلطانِ) ؛ أيِ : الغَلَبةِ ، (وبسطةِ اليدِ) ؛ أيِ : الكرمِ ، والمالِ والنِّعمةِ . . (فجديرٌ بأنْ يُصفِدَ) ؛ أي : يُعطِيَ ؛ مِنْ : أصفَدَهُ ، (لا أنْ يَصْفِدَ) ؛ أي : يُقيِّدَ ؛ مِنْ : صَفَدَهُ .

(أوِ السائلِ) : عطفٌ على (المخاطَبِ) ؛ أي : تلقِّي السائلِ (بغيرِ ما يَتطلَّبُ[1] ؛ بتنزيلِ سؤالِهِ منزلةَ غيرِهِ) ؛ أي : غيرِ ذلكَ السؤالِ ؛ (تنبيهاً) للسائلِ (علىٰ أنَّهُ) ؛ أي : ذلكَ الغيرَ (الأَولىٰ بحالِهِ ، أوِ المهمُّ لهُ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة : ١٨٩]) ؛ سألوا عن سببِ اختلافِ القمرِ في زيادةِ النُّورِ ونُقصانِهِ ، فأُجيبوا ببيانِ الغرضِ مِنْ هٰذا الاختلافِ ؛ وهو أنَّ الأهلَّةَ بحسَبِ ذلكَ الاختلافِ معالمُ يُوقِّتُ بها الناسُ أمورَهم ؛ مِنَ المَزارعِ والمَتاجرِ ومَحالِّ الدُّيونِ والصومِ وغيرِ ذلكَ[2] ، ومعالمُ للحجِّ يُعرَفُ بها وقتُهُ ، وذلكَ للتنبيهِ علىٰ أنَّ الأَولىٰ والأليقَ بحالِهم أنْ يسألوا عن ذلكَ ؛ لأنَّهم ليسوا ممَّنْ يطَّلعونَ بسهولةٍ علىٰ دقائقِ علمِ الهيئةِ[3] ، ولا يتعلَّقُ لهم بهِ غرضٌ .

---

(١) الفرق بين تلقِّي السائل وتلقِّي المخاطَب : أنَّ تلقِّيَ السائل مبني على السؤال ، بخلاف تلقِّي المخاطَب . « دسوقي » (١/ ٤٨١) .

(٢) مَحلُّ الدين : زمنُ حلوله . « دسوقي » (١/ ٤٨٣) .

(٣) لعدم وجود الآلات عندهم ، لا لنقص في طبيعتهم . « دسوقي » (١/ ٤٨٣) .

وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ .

(وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة : ٢١٥]) ؛ سألوا عن بيانِ ما يُنفقونَ ، فأُجيبوا ببيانِ المَصارفِ[1] ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ المهمَّ هو السؤالُ عنها ؛ لأنَّ النفقةَ لا يُعتدُّ بها إلا أنْ تقعَ موقعَها .

❁ ❁ ❁

(١) في (أ ، د ، ط) : (المصرف) بدل (المصارف) .

ومنهُ : التعبيرُ عنِ المستقبلِ بلفظِ الماضي ؛ تنبيهاً علىٰ تحقُّقِ وقوعِهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ .

ومثلُهُ : ﴿ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴾ .

ونحوُهُ : ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ .

[التعبيرُ عنِ المستقبلِ بلفظِ الماضي]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنْ خلافِ مقتضى الظاهرِ : (التعبيرُ عنِ) المعنىٰ (المستقبلِ بلفظِ الماضي ؛ تنبيهاً علىٰ تحقُّقِ وقوعِهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل : ٨٧])[1] ؛ بمعنىٰ : يفزعُ .

(ومثلُهُ) التعبيرُ عنِ المقصودِ المستقبلِ بلفظِ اسمِ الفاعلِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : (﴿ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴾ [الذاريات : ٦]) ، مكانَ : يقعُ .

(ونحوُهُ) التعبيرُ عنِ المستقبلِ بلفظِ اسمِ المفعولِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : (﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾ [هود : ١٠٣]) ، مكانَ : يُجمَعُ .

وها هنا بحثٌ ؛ وهو أنَّ كلاً مِنِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ قد يكونُ بمعنى الاستقبالِ وإنْ لم يكنْ ذلكَ بحسَبِ أصلِ الوضعِ ؛ فيكونُ كلٌّ منهما ها هنا في موقعِهِ ، وارداً علىٰ حسَبِ مقتضى الظاهرِ[2] .

والجوابُ : أنَّ كلاً منهما حقيقةٌ فيما تحقَّقَ فيهِ وقوعُ الوصفِ[3] ، وقدِ استُعملَ ها هنا فيما لم يتحقَّقْ مجازاً ؛ تنبيهاً علىٰ تحقُّقِ وقوعِهِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في النسخ ما عدا (ب ، ح ، ط) : (ويوم ينفخ في الصور فصعق . . . يصعق) ، وهو سهو ظاهر ، والصواب في الآية هو المثبت ، والخلل وقع في بعض نسخ « التلخيص » ، وقد نبَّه عليه الشارح في « المطوّل » (ص١٣٦) .

(٢) وحينئذ : فلا يُسلَّم جعلُ المصنف التعبيرَ بهما علىٰ خلاف مقتضى الظاهر . « دسوقي » (١/ ٤٨٥).

(٣) أي : في زمنٍ تحقَّقَ فيه وقوعُ الوصف ؛ وهو الحال اتفاقاً ، والماضي عند بعضهم . « دسوقي » (١/ ٤٨٦) .

ومنهُ : القلبُ ؛ نحوُ : عرضتُ الناقةَ على الحوضِ .

وقَبِلَهُ السكّاكيُّ مطلقاً ، وردَّهُ غيرُهُ مطلقاً .

والحقُّ : أنَّهُ إنْ تضمَّنَ اعتباراً لطيفاً قُبِلَ ؛ كقولِهِ :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أي : لونُها ، ....

[القلبُ]

(ومنهُ) ؛ أي : ومِنْ خلافِ مقتضى الظاهرِ : (القلبُ) : وهو أنْ يُجعَلَ أحدُ أجزاءِ الكلامِ مكانَ الآخرِ ، والآخرُ مكانَهُ ؛ (نحوُ : عرضتُ الناقةَ على الحوضِ) ، مكانَ : عرضتُ الحوضَ على الناقةِ[1] ؛ أي : أظهرتُهُ عليها لتشربَ .

(وقبِلَهُ) ؛ أي : القلبَ (السكّاكيُّ مطلقاً) ، وقالَ : (إنَّهُ ممَّا يُورِثُ الكلامَ مَلاحةً)[2] ، (وردَّهُ غيرُهُ) ؛ أي : غيرُ السكّاكيِّ (مطلقاً)[3] ؛ لأنَّهُ عكسُ المطلوبِ ، ونقيضُ المقصودِ .

(والحقُّ : أنَّهُ إنْ تضمَّنَ اعتباراً لطيفاً) غيرَ المَلاحةِ التي أورثَها نفسُ القلبِ . . (قُبِلَ ؛ كقولِهِ[4] : ومَهْمَهٍ) ؛ أي : مَفازةٍ (مُغبرَّةٍ) : مُتلوِّنةٍ بالغبرةِ[5] ، (أرجاؤُهُ) ؛ أي : أطرافُهُ ونواحيهِ ، جمعُ الرَّجا مقصوراً ، (كأنَّ لونَ أرضِهِ سماؤُهُ) ، علىٰ حذفِ المضافِ ؛ (أي : لونُها) ؛ يعني : لونَ السماءِ .

---

(١) لأنَّ المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار ؛ ليَميلَ للمعروض أو يُحجِمَ عنه . انظر « المطوَّل » (ص١٣٧) .

(٢) مفتاح العلوم (ص٢١١) .

(٣) وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير . « دسوقي » (١/ ٤٨٨) .

(٤) البيت لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص٣) ، مع اختلاف في الشطر الأول ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٧٨) ، وهو من الرجز .

(٥) في (ب ، د ، و ، ح ، ط) : (مملوءة) بدل (متلونة) .

وإلا رُدَّ ؛ كقولِهِ :

كَمَـا طَيَّنْـتَ بِـٱلْفَـدَنِ ٱلسِّيَـاعَـا

فالمِصراعُ الأخيرُ مِنْ بابِ القلبِ ، والمعنىٰ : كأنَّ لونَ سمائِهِ لغُبْرتِها لونُ أرضِهِ ، والاعتبارُ اللطيفُ هو المبالغةُ في وصفِ لونِ السماءِ بالغبرةِ ، حتَّىٰ صارَ بحيثُ يُشبَّهُ بهِ لونُ الأرضِ في ذلكَ ، معَ أنَّ الأرضَ أصلٌ فيهِ .

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يتضمَّنِ اعتباراً لطيفاً (رُدَّ) ؛ لأنَّهُ عُدولٌ عن مقتضى الظاهرِ مِنْ غيرِ نُكتةٍ يُعتدُّ بها ؛ (كقولِهِ)[1] : [من الوافر]

فَلَمَّـــا أَنْ جَـــرَىٰ سِمَـــنٌ عَلَيْهَـــا

(كما طيَّنْتَ بالفَدَنِ) ؛ أي : القَصْرِ (السِّياعا) ؛ أي : الطِّينَ بالتِّبنِ ، والمعنىٰ : كما طيَّنتَ الفَدَنَ بالسِّياعِ ؛ يقالُ : طيَّنْتُ السطحَ والبيتَ .

ولقائلٍ أنْ يقولَ : إنَّهُ يتضمَّنُ مِنَ المبالغةِ في وصفِ الناقةِ بالسِّمَنِ ما لا يتضمَّنُهُ قولُنا : (كما طيَّنتَ الفَدَنَ بالسِّياعِ) ؛ لإيهامِهِ أنَّ السِّياعَ قد بلغَ مِنَ العِظَمِ والكثرةِ إلىٰ أنْ صارَ بمنزلةِ الأصلِ ، والفَدَنُ بالنسبةِ إليهِ كالسِّياعِ بالنسبةِ إلى الفَدَنِ .



---

(١) البيت للقُطامي في « ديوانه » (ص٤٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٧٩) .

أحوال المسند

أمَّا تركُهُ : فلِمَا مرَّ ؛ كقولِهِ :

فَـــإِنِّـــي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَـــرِيـــبُ

(أحوال المسند)

[تركُ المسندِ]

(**أمَّا تركُهُ** : **فلِمَا مرَّ**) في حذفِ المسندِ إليهِ[1] ؛ (**كقولِهِ**)[2] : [من الطويل]

وَمَنْ يَكُ أَمْسَىٰ بِٱلْمَدِينَةِ رَحْلُهُ (**فَـــإِنِّـــي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَـــرِيـــبُ**)

الرَّحلُ : هو المنزلُ والمأوىٰ ، وقيَّارٌ : اسمُ فرسٍ أو جملٍ للشاعرِ[3] ، ولفظُ البيتِ خبرٌ ، ومعناهُ التحسُّرُ والتوجُّعُ ، فالمسندُ إلىٰ (قيَّارٌ) محذوفٌ ؛ لقصدِ الاختصارِ والاحترازِ عنِ العبثِ بناءً على الظاهرِ ، معَ ضيقِ المقامِ ؛ بسببِ التوجُّعِ ومحافظةِ الوزنِ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ (قيَّارٌ) عطفاً علىٰ محلِّ اسمِ (إنَّ) ، و(غريبٌ) خبراً عنهما ؛ لامتناعِ العطفِ علىٰ محلِّ اسمِ (إنَّ) قبلَ مُضِيِّ الخبرِ لفظاً أو تقديراً ، وأمَّا إذا قدَّرْنا لهُ خبراً محذوفاً فيجوزُ أنْ يكونَ هو عطفاً علىٰ محلِّ اسمِ (إنَّ)[4] ؛ لأنَّ الخبرَ

---

(١) أي : من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، وتخييل العدول إلىٰ أقوى الدليلين ، وغير ذلك . « دسوقي » (٢/٢) .

(٢) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي كما في « الكامل » للمبرد (١/٢٥٣) ، و« الحماسة البصرية » (٢/٥٦) ، و« معاهد التنصيص » (١/١٨٦) .

(٣) هـٰكذا في (هـ) ، وورد في بعض النسخ ذكر الجمل فقط ، وفي بعضها ذكر الفرس فقط ، وفي (د) : (اسم رجل ، وقيل : اسم فرس للشاعر) ، فتحصَّل من مجموع النسخ أنَّ قيَّاراً اسم لرجل هو غلام للشاعر كما قيل ، أو اسم لفرسٍ أو جملٍ للشاعر ، وانظر « حاشية السيد على المطول » (ص١٤٠) .

(٤) قوله : (له) ؛ أي : لـ(قيَّار) . « دسوقي » (٢/٤) .

وكقولِهِ :

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَـا وَأَنْـتَ بِمَـا عِنْـدَكَ رَاضٍ وَٱلـرَّأْيُ مُخْتَلِـفُ

وقولِكَ : زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ،

مُقدَّمٌ تقديراً[1] ، فلا يكونُ مثلَ : (إنَّ زيداً وعمرٌو ذاهبانِ) ، بل مثلُ : (إنَّ زيداً وعمرٌو لذاهبٌ) ، وهو جائزٌ[2] ، ويجوزُ أنْ يكونَ مبتدأً ، والمحذوفُ خبرُهُ ، والجملةُ بأسرِها عطفٌ علىٰ جملةِ (إنَّ) معَ اسمِها وخبرِها .

(وكقولِهِ[3] : [من المنسرح]

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنَـا وَأَنْـتَ بِمَـا عِنْـدَكَ رَاضٍ وَٱلـرَّأْيُ مُخْتَلِـفُ)

فقولُهُ : (نحنُ) مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ ؛ لِمَا ذُكِرَ[4] ؛ أي : نحنُ بما عندَنا راضُونَ .

فالمحذوفُ ها هنا خبرُ الأوَّلِ بقرينةِ الثاني ، وفي البيتِ السابقِ بالعكسِ .

(وقولِكَ : زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو) ؛ أي : عمرٌو منطلقٌ ، فحُذِفَ ؛ للاحترازِ عنِ العبثِ ، مِنْ غيرِ ضيقِ المقامِ[5]

---

(١) أي : لأنَّ الخبر المذكور الذي هو (لغريب) مقدَّم على المعطوف تقديراً وإن تأخر لفظاً . « دسوقي » (٢/ ٤) .

(٢) لأنَّ (إنَّ) قد مضىٰ خبرها تقديراً ؛ لأنَّ لعمرٍو خبراً مقدَّراً ، وخبر (إنَّ) في نيَّة التقديم على المعطوف . « دسوقي » (٢/ ٤) .

(٣) اختُلف في قائل هـٰذا البيت ؛ فقيل : قيس بن الخطيم كما في « معاهد التنصيص » (١/ ١٨٩) ، وقيل : عمرو بن امرئ القيس كما في « البيان والتبيُّن » (٣/ ٦٩) ، و« جمهرة أشعار العرب » للقرشي (ص٥٣١) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٤/ ٢٧٥) .

(٤) أي : لأجل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، مع ضيق المقام بسبب الوزن . « دسوقي » (٢/ ٥) .

(٥) هـٰذا وجه زيادة هـٰذا المثال بعد ما سبق ؛ فما سبق كان الحذف فيه للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام ، وهـٰذا كان الحذف فيه للاحتراز عن العبث، من غير ضيق المقام . « دسوقي » (٢/ ٦).

وقولِكَ : خرجتُ فإذا زيدٌ ، وقولِهِ :

إِنَّ مَحَــــلّاً وَإِنَّ مُــــرْتَحَــــلَا

أي : إنَّ لنا في الدنيا ، ولنا عنها .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ﴾ .

(وقولِكَ : خرجتُ فإذا زيدٌ) ؛ أي : موجودٌ ، أو حاضرٌ ، أو واقفٌ ، أو بالبابِ ، أو ما أشبهَ ذلكَ ، فحُذفَ ؛ لِمَا مرَّ[1] ، معَ اتِّباعِ الاستعمالِ ؛ لأنَّ (إذا) المفاجَأةِ تدلُّ علىٰ مطلقِ الوجودِ ، وقد ينضمُّ إليها قرائنُ تدلُّ علىٰ نوعِ خصوصيَّةٍ ؛ كلفظِ الخروجِ المُشعِرِ بأنَّ المرادَ : فإذا زيدٌ بالبابِ ، أو حاضرٌ ، أو نحوُ ذلكَ .

(وقولِهِ[2] : [من المنسرح]

إِنَّ مَحَــــلّاً وَإِنَّ مُــــرْتَحَــــلَا) وَإِنَّ فِــي ٱلسَّفْــرِ إِذْ مَضَــوْا مَهَــلَا

(أي : إنَّ لنا في الدنيا) حُلُولاً ، (ولنا عنها) إلى الآخرةِ ارتحالاً ، والمسافرونَ قد توغَّلُوا في المُضِيِّ ، لا رجوعَ لهم ، ونحنُ علىٰ إثرِهم عن قريبٍ ، فحذفَ المسندَ الذي هو ظرفٌ قطعاً ؛ لقصدِ الاختصارِ ، والعُدولِ إلىٰ أقوى الدليلينِ ؛ أعني : العقلَ ، ولضيقِ المقامِ ؛ أعني : المحافظةَ على الشِّعرِ ، ولاتِّباعِ الاستعمالِ ؛ لاطِّرادِ الحذفِ في مثلِ : (إنَّ مالاً وإنَّ ولداً)[3] ، وقد وضعَ سيبويهِ في « كتابِهِ » لهـٰذا باباً فقالَ : (هـٰذا بابُ : إنَّ مالاً وإنَّ ولداً)[4]

(وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ﴾ [الإسراء : ١٠٠]) ؛ فقولُهُ : ﴿ أَنتُمْ ﴾ ليسَ بمبتدإٍ ؛ لأنَّ (لو) إنَّما تدخلُ على الفعلِ ، بل هو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ،

---

(١) أي : للاحتراز عن العبث ، من غير ضيق المقام . « دسوقي » (٢/ ٦) .

(٢) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٢٣٣) مع اختلاف يسير ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ١٩٤) .

(٣) أي : حذف الخبر مع تكرار (إنَّ) وتعدُّد اسمها .

(٤) انظر « الكتاب » (٢/ ١٤١) .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ يحتملُ الأمرينِ ؛ أي : أجمَلُ ، أو : فأمري .

ولا بدَّ مِنْ قرينةٍ ؛ كوقوعِ الكلامِ جواباً لسؤالٍ محقَّقٍ ؛ نحو : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ،

فالأصلُ : لو تملكونَ تملكونَ ، فحُذِفَ الفعلُ احترازاً عنِ العبثِ ؛ لوجودِ المفسِّرِ[1] ، ثمَّ أُبدِلَ مِنَ الضميرِ المتَّصلِ ضميرٌ منفصلٌ[2] ، على ما هو القانونُ عندَ حذفِ العاملِ .

فالمسندُ المحذوفُ ها هنا فعلٌ ، وفيما سبقَ اسمٌ أو جملةٌ[3]

(وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف : ١٨] يحتملُ الأمرينِ) : حذفَ المسندِ والمسندِ إليهِ ؛ (أي) : فصبرٌ جميلٌ (أجمَلُ ، أو : فأمري) صبرٌ جميلٌ ، ففي الحذفِ تكثيرٌ للفائدةِ ؛ بإمكانِ حملِ الكلامِ على كلٍّ مِنَ المعنيينِ ، بخلافِ ما لو ذُكرَ ؛ فإنَّهُ يكونُ نصّاً في أحدِهما .

(ولا بدَّ) للحذفِ (مِنْ قرينةٍ) دالَّةٍ عليهِ ليُفهَمَ المعنىٰ[4] ؛ (كوقوعِ الكلامِ جواباً لسؤالٍ محقَّقٍ ؛ نحو : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥]) ؛ أي : خلقَهُنَّ اللهُ ، فحُذِفَ المسندُ ؛ لأنَّ هـٰذا الكلامَ عندَ تحقُّقِ ما فُرِضَ مِنَ الشرطِ والجزاءِ[5] . . يكونُ جواباً عن سؤالٍ محقَّقٍ ، والدليلُ علىٰ أنَّ المرفوعَ فاعلٌ ،

---

(١) وهو (تملكون) الثاني .

(٢) المراد بالإبدال هنا : التعويض ، لا الإبدال النحوي ، وإلا لكان المحذوف جملة ؛ أي : الفعل والفاعل معاً ، والحاصل : أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذي كان فاعلاً ، غايته أنه تغيَّر من الاتصال إلى الانفصال ، فقوله : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ جملة فعلية . « دسوقي » (٩/٢) .

(٣) قوله : (وفيما سبق) ؛ أي : في قوله : (إن محلاً وإن مرتحلاً) ، وقوله : (اسم) ؛ أي : إن قُدِّر متعلَّق الجار اسم فاعل ، وقوله (أو جملة) ؛ أي : إن قُدِّر متعلَّق الجار فعلاً . « دسوقي » (٩/٢) .

(٤) في (أ ، ب ، د) : (للمحذوف) بدل (للحذف) .

(٥) قوله : (هـٰذا الكلام) ؛ أي : قولهم : (الله) . « دسوقي » (١٣/٢) .

أو مقدَّرٍ ؛ نحوُ :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

والمحذوفَ فعلُهُ : أنَّهُ جاءَ عندَ عدمِ الحذفِ كذلكَ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف : ٩] ، وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس : ٧٨ـ٧٩] .

(أو مقدَّرٍ) : عطفٌ علىٰ (محقَّقٍ) ؛ (نحوُ) قولِ ضِرارِ بنِ نهشلٍ يرثي يزيدَ بنَ نهشلٍ[١] : (ليُبْكَ يزيدُ) ؛ كأنَّهُ قيلَ : مَنْ يبكيهِ ؟ فقالَ : (ضارعٌ) ؛ أي : يبكيهِ ضارعٌ ذليلٌ (لخصومةٍ) ؛ لأنَّهُ كانَ ملجأً للأذِلَّاءِ ، وعوناً للضُّعفاءِ ، تمامُهُ :

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ ٱلطَّوَائِحُ

والمُختبِطُ : الذي يأتي إليكَ للمعروفِ مِنْ غيرِ وسيلةٍ[٢] ، وتُطِيحُ : مِنَ الإطاحةِ ؛ وهي الإذهابُ والإهلاكُ[٣] ، والطوائحُ : جمعُ مُطِيحةٍ علىٰ غيرِ القياسِ[٤] ؛ كلواقحَ جمعِ مُلْقِحةٍ[٥] ، و(ممَّا) : يتعلَّقُ بـ (مُختبِطٌ) ، و(ما) : مصدريَّةٌ ؛ أي : سائلٌ مِنْ أجلِ إذهابِ الوقائعِ مالَهُ ، أو بـ (يبكي) المقدَّرِ ؛ أي : يبكي لأجلِ إذهابِ المنايا يزيدَ[٦]

---

(١) هٰكذا أيضاً في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٠٢) ، وقيل : البيت للحارث بن نهيك النهشلي كما في « الكتاب » (١/ ٢٨٨) ، وقيل : للحارث بن ضرار النهشلي كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٢٦٩) ، وقيل غير ذلك ، وهو من الطويل .

(٢) يقال : خبطَ فلانٌ فلاناً ؛ إذا أنعمَ عليه من غير معرفة بينهما ولا وسيلة ولا قرابة . انظر « تاج العروس » (خ ب ط) ، وقوله : (للمعروف) ؛ أي : طالباً للمعروف ، وقوله : (من غير وسيلة) ؛ أي : كهدية يهديها ؛ ليعطيه أكثر منها . « دسوقي » (٢/ ١٥) .

(٣) في (و ، ح ، ط ، ي) : (والإطاحة الإذهاب والإهلاك) بدل (وتطيح من الإطاحة ؛ وهي الإذهاب والإهلاك) .

(٤) لأن قياس الطوائح أن يكون جمع طائحة ؛ بمعنىٰ : هالكة ، لا مطيحة ؛ بمعنىٰ : مهلكة . « دسوقي » (٢/ ١٥) .

(٥) أي : وقياس جمعها : مُلقِحات . « دسوقي » (٢/ ١٥) .

(٦) في (ب ، ط) : (إهلاك) بدل (إذهاب) .

وفضلُهُ علىٰ خلافِهِ بتكرُّرِ الإسنادِ إجمالاً ثمَّ تفصيلاً ، وبوقوعِ نحوِ (يزيدُ) غيرَ فضلةٍ ، وبكونِ معرفةِ الفاعلِ كحصولِ نعمةٍ غيرِ مترقَّبةٍ ؛ لأنَّ أوَّلَ الكلامِ غيرُ مُطمِعٍ في ذكرِهِ .

(وفضلُهُ) ؛ أي : رُجحانُ نحوِ : (ليُبْكَ يزيدُ ضارعٌ) مبنيّاً للمفعولِ (علىٰ خلافِهِ) ؛ يعني : (ليبكِ يزيدَ ضارعٌ) مبنيّاً للفاعلِ ، ناصباً لـ (يزيدَ) ورافعاً لـ (ضارعٌ) . . (بتكرُّرِ الإسنادِ) ؛ بأنْ أُجمِلَ أوَّلاً (إجمالاً ، ثمَّ) فُصِّلَ (تفصيلاً) ؛ أمَّا التفصيلُ : فظاهرٌ ، وأمَّا الإجمالُ : فلأنَّهُ لمَّا قيلَ : (ليُبْكَ) عُلِمَ أنَّ هناكَ باكياً يُسنَدُ إليهِ هٰذا البكاءُ ؛ لأنَّ المسندَ إلى المفعولِ لا بدَّ لهُ مِنْ فاعلٍ محذوفٍ ، أُقيمَ المفعولُ مُقامَهُ ، ولا شكَّ أنَّ المتكرِّرَ أوكدُ وأقوىٰ ، وأنَّ الإجمالَ ثمَّ التفصيلَ أوقعُ في النفسِ ، (وبوقوعِ نحوِ « يزيدُ » غيرَ فضلةٍ) ؛ لكونِهِ مُسنداً إليهِ ، لا مفعولاً كما في خلافِهِ ، (وبكونِ معرفةِ الفاعلِ كحصولِ نعمةٍ غيرِ مترقَّبةٍ ؛ لأنَّ أوَّلَ الكلامِ غيرُ مُطمِعٍ في ذكرِهِ) ؛ أي : ذكرِ الفاعلِ ؛ لإسنادِ الفعلِ إلى المفعولِ ، وتمامِ الكلامِ بهِ ، بخلافِ ما إذا بُنِيَ للفاعلِ ؛ فإنَّهُ مُطمِعٌ في ذكرِ الفاعلِ ؛ إذ لا بدَّ للفعلِ مِنْ شيءٍ يُسنَدُ هو إليهِ[1]

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ح ، ي) : (فاعل) بدل (شيء) .

وأمَّا ذكرُهُ : فلِمَا مرَّ ، أو أنْ يتعيَّنَ كونُهُ اسماً أو فعلاً .

[ذكرُ المسندِ]

(وأمَّا ذكرُهُ) ؛ أي : ذكرُ المسندِ : (فلِمَا مرَّ) في ذكرِ المسندِ إليهِ ؛ مِنْ كونِ الذِّكرِ هو الأصلَ معَ عدمِ المُقتضي للعُدولِ[1] ، ومِنَ الاحتياطِ ؛ لضعفِ التعويلِ على القرينةِ ؛ مثلُ : ﴿ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [الزخرف : ٩][2] ، ومِنَ التعريضِ بغَباوةِ السامعِ ؛ نحوُ : (محمَّدٌ نبيُّنا) ، في جوابِ مَنْ قالَ : (مَنْ نبيُّكم ؟) ، وغيرِ ذلكَ .

(أو) لأجلِ (أنْ يتعيَّنَ) بذكرِ المسندِ (كونُهُ اسماً) فيُفيدَ الثبوتَ ، (أو فعلاً) فيفيدَ التجدُّدَ[3] .

❁ ❁ ❁

---

(١) كقولك ابتداءً : (زيدٌ صالح) . « ابن يعقوب » (٢/١٩) .

(٢) أُوردَ عليه : أن وقوع الكلام جواباً لسؤال محقَّق قرينةٌ علىٰ حذف المسند ، وهـٰذه الآية مثل قوله تعالىٰ : ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، فكيف يضعف التعويل على القرينة في إحداهما دون الأخرىٰ مع اتحاد السائل والمسؤول ؟! فالقول بأن الحذف هناك للاحتراز عن العبث نظراً للقرينة ، والذكر هنا لضعف التعويل على القرينة . . مما لا وجه له . والجواب : أن المسؤولين لمَّا كانوا أغبياء الاعتقاد لكفرهم . . فتارةً يتوهَّمون أنَّ السائل ممَّن تجوز عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز علىٰ من معه ممَّن يَقصِد إسماعَهُ ، أو يُنزِّلونه منزلةَ من تجوز عليه الغفلة ، فيأتون بالجواب تامّاً ؛ لقصد التقرير الذي أصلُهُ ضعفُ التعويل بزعمهم الفاسد ، وتارةً لا يتوهَّمون ذلك ، فيحذفونه ؛ للتعويل على القرينة . « ابن يعقوب » (٢/١٩) ، و« دسوقي » (٢/١٩) .

(٣) بخلاف ما لو حُذف ؛ فإنه يحتمل كونه اسماً ، ويحتمل كونه فعلاً ؛ فمثال كونه اسماً : زيد منطلق ، ومثال كونه فعلاً : زيد انطلق . « دسوقي » (٢/١٩) .

وأمَّا إفرادُهُ : فلكونِهِ غيرَ سببيٍّ ، معَ عدمِ إفادةِ تقوِّي الحكمِ .

[إفرادُ المسندِ]

(**وأمَّا إفرادُهُ**) ؛ أي : جعلُ المسندِ غيرَ جملةٍ : (**فلكونِهِ غيرَ سببيٍّ ، معَ عدمِ إفادةِ تقوِّي الحكمِ**) ؛ إذ لو كانَ سببيّاً ؛ نحوُ : زيدٌ قامَ أبوهُ ، أو مفيداً للتقوِّي ؛ نحوُ : زيدٌ قامَ . . فهو جملةٌ قطعاً ، وأمَّا نحوُ : زيدٌ قائمٌ . . فليسَ بمفيدٍ للتقوِّي ، بل هو قريبٌ مِنْ (زيدٌ قامَ) في ذلكَ(١)

وقولُهُ : (معَ عدمِ إفادةِ التقوِّي) معناهُ : معَ عدمِ إفادةِ نفسِ التركيبِ تقوِّيَ الحكمِ ، فيخرجُ ما يفيدُ التقوِّيَ بحسَبِ التكريرِ ؛ نحوُ : عرفتُ عرفتُ ، أو بحرفِ التأكيدِ ؛ نحوُ : إنَّ زيداً عارفٌ ، أو نقولُ : إنَّ تقوِّيَ الحكمِ في الاصطلاحِ : هو تأكيدُهُ بالطريقِ المخصوصِ(٢) ؛ نحوُ : زيدٌ قامَ .

فإنْ قلتَ : المسندُ قد يكونُ غيرَ سببيٍّ ، ولا مفيداً للتقوِّي ، ومعَ هـٰذا لا يكونُ مفرداً ؛ كقولِنا : (أنا سعيتُ في حاجتِكَ) ، و(رجلٌ جاءَني) ، و(ما أنا فعلتُ هـٰذا) ، عندَ قصدِ التخصيصِ .

قلتُ : سلَّمْنا أنْ ليسَ القصدُ في هـٰذهِ الصورِ إلى التقوِّي ، لـٰكنَّا لا نُسلِّمُ أنَّها لا تفيدُ التقوِّيَ ؛ ضرورةَ حصولِ تكرُّرِ الإسنادِ المُوجِبِ للتقوِّي ، ولو سُلِّمَ فالمرادُ : أنَّ إفرادَ المسندِ يكونُ لأجلِ هـٰذا المعنىٰ ، ولا يلزمُ منهُ تحقُّقُ الإفرادِ في جميعِ صورِ تحقُّقِ هـٰذا المعنىٰ .

ثمَّ السببيُّ والفعليُّ مِنِ اصطلاحاتِ صاحبِ « المفتاحِ » ؛ حيثُ سمَّىٰ في (النحوِ)

---

(١) أي : في إفادة التقوِّي ؛ لأنَّ كلاً منهما احتوىٰ علىٰ ضميرٍ مسندٍ إليه عائدٍ على المبتدأ ، وإنما لم يكن بمنزلته ؛ لأنَّ ضمير (قائم) لا يتغير في حال التكلم والخطاب والغيبة ، بل هو مستتر دائماً ، فـ(قائم) بمنزلة الجامد الذي لا ضمير فيه ، وحينئذ : إن اعتُبر تضمُّنه للضمير كان مفيداً للتقوِّي ، وإن اعتُبر شبَهُهُ بالجامد لم يكن مفيداً له . « دسوقي » (٢/ ٢١) .

(٢) وهو تكرير الإسناد مع وحدة المسند . « دسوقي » (٢/ ٢٢) .

والمرادُ بالسببيِّ : نحوُ : زيدٌ أبوهُ منطلقٌ .

الوصفَ بحالِ الشيءِ[1] ؛ نحوُ : رجلٌ كريمٌ[2] : وصفاً فعليّاً[3] ، والوصفَ بحالِ ما هو مِنْ سببِهِ ؛ نحوُ : رجلٌ كريمٌ أبوهُ[4] : وصفاً سببيّاً ، وسمّىٰ في (علمِ المعاني) المسندَ في نحوِ : زيدٌ قامَ : مسنداً فعليّاً ، وفي نحوِ : زيدٌ قامَ أبوهُ : مسنداً سببيّاً ، وفسَّرَهما بما لا يخلو عن صعوبةٍ وانغلاقٍ ؛ فلهـٰذا اكتفى المصنِّفُ في بيانِ المسندِ السببيِّ بالمثالِ ، وقالَ : (والمرادُ بالسببيِّ نحوُ : زيدٌ أبوهُ منطلقٌ) ، وكذا (زيدٌ انطلقَ أبوهُ) .

ويمكنُ أنْ يُفسَّرَ المسندُ السببيُّ : بجملةٍ عُلِّقَتْ علىٰ مبتدأٍ بعائدٍ لا يكونُ مسنداً إليهِ في تلكَ الجملةِ ، فخرجَ عنهُ المسندُ في نحوِ : زيدٌ منطلقٌ أبوهُ ؛ لأنَّهُ مفردٌ ، وفي نحوِ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] ؛ لأنَّ تعليقَها على المبتدأِ ليسَ بعائدٍ[5] ، وفي نحوِ : زيدٌ قامَ ، و : زيدٌ هو قائمٌ ؛ لأنَّ العائدَ مسندٌ إليهِ ، ودخلَ فيهِ نحوُ : زيدٌ أبوهُ قائمٌ ، و : زيدٌ قامَ أبوهُ ، و : زيدٌ مررتُ بهِ ، و : زيدٌ ضربتُ عمْراً في دارِهِ ، و : زيدٌ ضربتُهُ ، ونحوُ ذلكَ مِنَ الجملِ التي وقعَتْ خبرَ مبتدأٍ ، ولا تفيدُ التقوِّيَ[6]

والعمدةُ في ذلكَ تتبُّعُ كلامِ السكَّاكيِّ[7] ؛ لأنَّا لم نَجِدْ هـٰذا الاصطلاحَ لِمَنْ قبلَهُ .



---

(١) قوله : (في النحو) ؛ أي : في القسم المدوَّن في النحو من كتابه « مفتاح العلوم » ، والمراد بحال الشيء : صفته . « دسوقي » (٢/ ٢٢) .

(٢) أي : في قولنا مثلاً : (جاء رجل كريم) ؛ ليكون (كريم) وصفاً . « بناني » (١/ ٣٢٨) .

(٣) المراد بالوصف الفعلي : الجاري علىٰ من هو له ، ويُسمِّيه النحاة : وصفاً حقيقيّاً . « بناني » (١/ ٣٢٨) .

(٤) أي : في قولنا مثلاً : (جاء رجل كريم أبوه) . « دسوقي » (٢/ ٢٣) .

(٥) لاتحاد المبتدأ والخبر ، فلا تحتاج للرابط . « بناني » (١/ ٣٢٩) .

(٦) لعدمِ تكرُّر الإسناد فيها . « دسوقي » (٢/ ٢٤) .

(٧) قوله : (في ذلك) ؛ أي : في هـٰذا التفسير وقيوده من حيث الإدخال والإخراج . « دسوقي » (٢/ ٢٤) .

وأمَّا كونُهُ فعلاً : فللتقييدِ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ علىٰ أخصرِ وجهٍ ، معَ إفادةِ التجدُّدِ ؛ كقولِهِ :

أَوَكُلَّمَـــا وَرَدَتْ عُكَـــاظَ قَبِيلَـــةٌ بَعَثُـــوا إِلَـــيَّ عَـــرِيفَهُـــمْ يَتَـــوَسَّـــمُ

[كونُ المسندِ فعلاً]

(وأمَّا كونُهُ) ؛ أي : المسندِ (فعلاً : فللتقييدِ) ؛ أي : تقييدِ المسندِ (بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ) : الماضي ؛ وهو الزمانُ الذي قبلَ زمانِكَ الذي أنتَ فيهِ ، والمستقبلُ ؛ وهو الزمانُ الذي يُترقَّبُ وجودُهُ بعدَ هـٰذا الزمانِ ، والحالُ ؛ وهو أجزاءٌ مِنْ أواخرِ الماضي وأوائلِ المستقبلِ متعاقبةٌ مِنْ غيرِ مُهلةٍ وتراخٍ ، وهـٰذا أمرٌ عُرفيٌّ .

وذلكَ لأنَّ الفعلَ دالٌّ بصيغتِهِ علىٰ أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ[1] ، مِنْ غيرِ احتياجٍ إلىٰ قرينةٍ تدلُّ علىٰ ذلكَ ، بخلافِ الاسمِ ؛ فإنَّهُ إنَّما يدلُّ عليهِ بقرينةٍ خارجةٍ ؛ كقولِنا : (زيدٌ قائمٌ الآنَ ، أو أمسِ ، أو غداً) ؛ ولهـٰذا قالَ : (علىٰ أخصرِ وجهٍ) .

ولمَّا كانَ التجدُّدُ لازماً للزمانِ[2] ؛ لكونِهِ كمّاً غيرَ قارِّ الذاتِ ؛ أي : لا تجتمعُ أجزاؤُهُ في الوجودِ ، والزمانُ جزءٌ مِنْ مفهومِ الفعلِ . كانَ الفعلُ معَ إفادتِهِ التقييدَ بأحدِ الأزمنةِ مُفيداً للتجدُّدِ ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ : (معَ إفادةِ التجدُّدِ ؛ كقولِهِ) ؛ أي : قولِ طَريفِ بنِ تَميمٍ[3] : (أَوَكلَّما وردَتْ عُكاظَ) : هو مُتسوَّقٌ للعربِ ، كانوا يجتمعونَ فيهِ ، فيتناشدونَ ويتفاخرونَ ، وكانَتْ فيهِ وقائعُ ، (قبيلةٌ . . بعثوا إليَّ عَريفَهم) ، وعَريفُ القومِ : القيِّمُ بأمرِهمُ الذي شُهِرَ بذلكَ وعُرِفَ ، (يتوسَّمُ) ؛ أي : يصدرُ عنهُ تفرُّسُ الوجوهِ وتأمُّلُها شيئاً فشيئاً ، ولحظةً فلحظةً .



---

(١) قوله : (وذلك) ؛ أي : وبيان ذلك الذي قاله المصنف ؛ من أنَّ الفعل يدل على التقييد بأحد الأزمنة . « دسوقي » (٢/ ٢٦) .

(٢) المراد بالتجدُّد هنا : التقضِّي والحصول شيئاً فشيئاً علىٰ وجه الاستمرار . « دسوقي » (٢/ ٢٧) .

(٣) انظر « البيان والتبيُّن » (٣/ ٦٩)، و« العقد الفريد » (٦/ ٦٥)، والبيت من الكامل ، والمعنىٰ : لي علىٰ كل قبيلة جنايةٌ ، فمتىٰ وردوا عُكاظَ طلبني القيِّم بأمرهم . انظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٠٤) .

وأمَّا كونُهُ اسماً : فلإفادةِ عدمِهما ؛ كقولِهِ :

لا يَأْلَفُ ٱلدِّرْهَمُ ٱلْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَـٰكِـنْ يَمُـرُّ عَلَيْهَـا وَهْـوَ مُنْطَلِـقُ

[كونُ المسندِ اسماً]

(**وأمَّا كونُهُ**) ؛ أيِ : المسندِ (**اسماً : فلإفادةِ عدمِهما**) ؛ أي : عدمِ التقييدِ المذكورِ وإفادةِ التجدُّدِ ؛ يعني : لإفادةِ الدوامِ والثبوتِ ؛ لأغراضٍ تتعلَّقُ بذلكَ ؛ (**كقولِهِ**[1] : [من البسيط]

لا يَأْلَفُ ٱلدِّرْهَمُ ٱلْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَـٰكِـنْ يَمُـرُّ عَلَيْهَـا وَهْـوَ مُنْطَلِـقُ)

يعني : أنَّ الانطلاقَ مِنَ الصُّرَّةِ ثابتٌ للدِّرهمِ دائماً .

قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ : (موضوعُ الاسمِ : علىٰ أنْ يَثبُتَ بهِ الشيءُ للشيءِ مِنْ غيرِ اقتضاءِ أنَّهُ يتجدَّدُ ويحدثُ شيئاً فشيئاً ، فلا تعرُّضَ في « زيدٌ منطلقٌ » لأكثرَ مِنْ إثباتِ الانطلاقِ فعلاً لهُ ؛ كما في : زيدٌ طويلٌ ، و : عمرٌو قصيرٌ)[2]



---

(١) البيت للنضر بن جؤية ، أو جؤية بن النضر كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٠٧) ، وقيل غير ذلك ، وفي (ح ، ي) زيادة بعد قوله : (صرتنا) : (وهو ما يجمع فيه الدراهم) .

(٢) دلائل الإعجاز (ص١٧٤) .

وأمَّا تقييدُ الفعلِ بمفعولٍ ونحوِهِ : فلتربيةِ الفائدةِ ، والمقيَّدُ في نحوِ : كانَ زيدٌ منطلقاً . . هو (منطلقاً) ، لا (كانَ) .

[تقييدُ الفعلِ وما يُشبهُهُ بمفعولٍ ونحوِهِ]

(**وأمَّا تقييدُ الفعلِ**)[1] ، وما يُشبهُهُ ؛ مِنِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ وغيرِهما[2] . . (**بمفعولٍ**) مُطلَقٍ ، أو بهِ ، أو فيهِ ، أو لهُ ، أو معَهُ ، (**ونحوِهِ**) ؛ مِنَ الحالِ ، والتمييزِ ، والاستثناءِ : (**فلتربيةِ الفائدةِ**)[3] ؛ لأنَّ الحكمَ كلَّما زادَ خُصُوصاً زادَ غرابةً[4] ، وكلَّما زادَ غرابةً زادَ إفادةً ؛ كما يظهرُ بالنظرِ إلىٰ قولِنا : (شيءٌ ما موجودٌ)[5] ، و(فلانُ بنُ فلانٍ حفظَ التوراةَ سنةَ كذا في بلدِ كذا) .

ولمَّا استشعرَ ها هنا سؤالاً ؛ وهو أنَّ خبرَ (كانَ) مِنْ مُشبِهاتِ المفعولِ ، والتقييدَ بهِ ليسَ لتربيةِ الفائدةِ ؛ لعدمِ الفائدةِ بدونِهِ . . أشارَ إلىٰ جوابِهِ بقولِهِ : (**والمقيَّدُ في نحوِ : كانَ زيدٌ منطلقاً**[6] . . **هو « منطلقاً »**[7] ، **لا « كانَ »**) ؛ لأنَّ (منطلقاً) هو نفسُ المسندِ ، و(كانَ) قيدٌ لهُ ؛ للدلالةِ علىٰ زمانِ النِّسبةِ ؛ كما إذا قلتَ : (زيدٌ منطلقٌ في الزمانِ الماضي) .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : تقييد الفعل الواقع مسنداً . « دسوقي » (٢/ ٣١) .

(٢) قوله : (وغيرهما) ؛ أي : كأفعل التفضيل ، والصفة المشبَّهة . « دسوقي » (٢/ ٣١) .

(٣) أي : تكثيرها . « بناني » (١/ ٣٣٤) .

(٤) قوله : (غرابة) ؛ أي : بُعداً عن الذِّهن وقلَّةَ خُطور بالبال ، والحاصل : أنَّ الحكم الخاليَ عن القيود لا يزيد علىٰ فائدة نسبة المحمول للموضوع ، وربما كان ذلك معلوماً للسامع فلا يفيد ، فإذا زيدَ قيدٌ كان فيه فائدةٌ غريبة ، وكلما كثُرت غرابته بكثرة قيوده . . كثُرت فوائده . « دسوقي » (٢/ ٣٢) .

(٥) الإخبار عن (شيء) بالوجود غيرُ مفيد ؛ لأنه معلوم بالضرورة . « دسوقي » (٢/ ٣٢) .

(٦) في (أ ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » : (قائماً) بدل (منطلقاً) .

(٧) في (أ ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » : (قائماً) بدل (منطلقاً) .

وأمَّا تركُهُ : فلمانعٍ منها .

[تركُ تقييدِ الفعلِ]

(وأمَّا تركُهُ) ؛ أي : تركُ التقييدِ : (فلمانعٍ منها) ؛ أي : مِنْ تربيةِ الفائدةِ ؛ مثلُ خوفِ انقضاءِ الفُرصةِ[1] ، أو إرادةِ ألا يطَّلعَ الحاضرونَ علىٰ زمانِ الفعلِ أو مكانِهِ أو مفعولِهِ[2] ، أو عدمِ العلمِ بالمقيِّداتِ[3] ، أو نحوِ ذلكَ .

❁ ❁ ❁

---

(١) كقول الصيَّاد لمخاطَبه : (الصيد محبوس) ، من غير أن يقول : (محبوس في الشَّرَك) ؛ ليبادر المخاطَب لإدراكه قبل فواته بالفرار أو بالموت . « ابن يعقوب » (٢/ ٣٤) .

(٢) كقولك لآخر : (زيد فعل كذا) ، دون تعيين اليوم أو المكان ، وكما لو وقع ضربٌ من زيد علىٰ عمرو فقلت : (ضَربَ زيدٌ) ، ولم تقل : (عمْراً) ؛ خوفاً من الاطِّلاع علىٰ ذلك ؛ فيحصل لعمرو فضيحة بين الناس ، أو يحصل منه ضرر لزيد . « دسوقي » (٢/ ٣٤) .

(٣) كقولك : (ضربتُ) ، ولم تقل : (زيداً) ؛ لعدم علمك بمن وقع عليه ضربُك . « دسوقي » (٢/ ٣٤) .

وأمَّا تقييدُهُ بالشرطِ : فلاعتباراتٍ لا تُعرَفُ إلا بمعرفةِ ما بينَ أدواتِهِ مِنَ التفصيلِ ، وقد بُيِّنَ ذلكَ في علمِ النحوِ .

[تقييدُ الفعلِ بالشرطِ]

(وأمَّا تقييدُهُ) ؛ أي : الفعلِ (بالشرطِ) ؛ مثلُ : أُكرِمُكَ إنْ تُكرِمْني ، و : إنْ تُكْرِمْني أُكرِمْكَ : (فلاعتباراتٍ) وحالاتٍ تقتضي تقييدَهُ بهِ (لا تُعرَفُ إلا بمعرفةِ ما بينَ أدواتِهِ) ؛ يعني : حروفَ الشرطِ وأسماءَهُ ؛ (مِنَ التفصيلِ ، وقد بُيِّنَ ذلكَ) التفصيلُ (في علمِ النحوِ) .

وفي هـٰذا الكلامِ إشارةٌ إلىٰ أنَّ الشرطَ في عُرفِ أهلِ العربيَّةِ . . قيدٌ لحكمِ الجزاءِ ؛ مثلُ المفعولِ ونحوِهِ ؛ فقولُكَ : (إنْ تُكرِمْني أُكرِمْكَ)[1] بمنزلةِ قولِكَ : (أُكرِمُكَ وقتَ إكرامِكَ إيَّايَ)[2]

ولا يخرجُ الكلامُ بهـٰذا التقييدِ عمَّا كانَ عليهِ مِنَ الخبريَّةِ والإنشائيَّةِ ، بل إنْ كانَ الجزاءُ خبراً فالجملةُ الشرطيَّةُ خبريَّةٌ ؛ نحوُ : إنْ جئتَني أُكرِمْكَ ، وإنْ كانَ إنشاءً فإنشائيَّةٌ ؛ نحوُ : إنْ جاءَكَ زيدٌ فأكرِمْهُ ، وأمَّا نفسُ الشرطِ فقد أخرجَتْهُ الأداةُ عنِ الخبريَّةِ واحتمالِ الصدقِ والكذبِ[3]

وما يقالُ[4] ؛ مِنْ أنَّ كلاً مِنَ الشرطِ والجزاءِ خارجٌ عنِ الخبريَّةِ واحتمالِ الصدقِ والكذبِ ، وإنَّما الخبرُ هو مجموعُ الشرطِ والجزاءِ المحكومُ فيهِ بلزومِ الثاني للأوَّلِ[5] . . فإنَّما هو اعتبارُ المنطقيِّينَ[6] ؛ فمفهومُ قولِنا : (كلَّما كانَتِ الشمسُ طالعةً

---

(١) في (ب ، هـ ، ح ، ط ، ي) : (جئتني) بدل (تكرمني) .

(٢) في (ب ، هـ ، ح ، ط ، ي) : (مجيئك) بدل (إكرامك) .

(٣) قوله : (وأمَّا نفس الشرط) ؛ أي : الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء ، وإنما أخرجته الأداة عن كونه كلاماً خبرياً ؛ لأنه صار مركَّباً ناقصاً . « دسوقي » (٢/ ٣٧) .

(٤) انظر « مفتاح المفتاح » للشيرازي (ق١٠٥) .

(٥) قوله : (فيه) ؛ أي : في الخبر . « دسوقي » (٢/ ٣٧) .

(٦) أي : فهم يعتبرون اللزوم بين الشرط والجزاء ؛ سواء كان حقيقياً أو اتفاقياً ، فمتىٰ ثبت اللزوم=

فالنهارُ موجودٌ) باعتبارِ أهلِ العربيَّةِ : الحكمُ بوجودِ النهارِ في كلِّ وقتٍ مِنْ أوقاتِ طلوعِ الشمسِ ، والمحكومُ عليهِ هو النهارُ[1] ، والمحكومُ بهِ هو الموجودُ[2] ، وباعتبارِ المنطقيِّينَ : الحكمُ بلزومِ وجودِ النهارِ بطلوعِ الشمسِ ، فالمحكومُ عليهِ طلوعُ الشمسِ ، والمحكومُ بهِ وجودُ النهارِ ، فكم مِنْ فرقٍ بينَ الاعتبارينِ !

❁ ❁ ❁

= بينهما صدقت القضية ولو لم يقع واحد منهما . « دسوقي » (٢/ ٣٧) .

(١) في (ح ، ي) : (فالمحكوم) بدل (والمحكوم) .

(٢) في (ح ، ي) : (الوجود) بدل (الموجود) .

ولكنْ لا بدَّ مِنَ النظرِ هاهنا في (إنْ) ، و(إذا) ، و(لو) : فـ (إنْ) و(إذا) : للشرطِ في الاستقبالِ ، لكنْ أصلُ (إنْ) : عدمُ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ ، وأصلُ (إذا) : الجزمُ ؛ ولذلكَ كانَ النادرُ مَوْقِعاً لـ (إنْ) ، وغلبَ لفظُ الماضي معَ (إذا) ؛ نحوُ : ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾ ؛

[مواضعُ استعمالِ (إنْ) و(إذا)]

(ولكنْ لا بدَّ مِنَ النظرِ ها هنا في « إنْ » ، و« إذا » ، و« لو ») ؛ لأنَّ فيها أبحاثاً كثيرةً لم يُتعرَّضْ لها في علمِ النحوِ ؛ (فـ « إنْ » و« إذا » : للشرطِ في الاستقبالِ ، لكنْ أصلُ « إنْ » : عدمُ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ) ، فلا تقعُ في كلامِ اللهِ تعالىٰ على الأصلِ إلا حكايةً[1] ، أو علىٰ ضربٍ مِنَ التأويلِ ، (وأصلُ « إذا » : الجزمُ) بوقوعِهِ ؛ فـ(إنْ) و(إذا) يشتركانِ في الاستقبالِ ، بخلاف (لو) ، ويفترقانِ بالجزمِ بالوقوعِ وعدمِ الجزمِ بهِ ، وأمَّا عدمُ الجزمِ بلا وقوعِ الشرطِ فلم يتعرَّضْ لهُ ؛ لكونِهِ مشترَكاً بينَ (إنْ) و(إذا) ، والمقصودُ بيانُ وجهِ الافتراقِ .

(ولذلكَ) ؛ أي : ولأنَّ أصلَ (إنْ) عدمُ الجزمِ بالوقوعِ (كانَ) الحكمُ (النادرُ) ؛ لكونِهِ غيرَ مقطوعٍ بهِ في الغالبِ[2] . . (مَوْقِعاً لـ « إنْ » ، و) لأنَّ أصلَ (إذا) الجزمُ بالوقوعِ (غلبَ لفظُ الماضي) ؛ لدلالتِهِ على الوقوعِ قطعاً نظراً إلىٰ نفسِ اللفظِ وإنْ نُقِلَ ها هنا إلىٰ معنى الاستقبالِ ، (معَ « إذا » ؛ نحوُ : ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ﴾) ؛ أي : قومَ موسىٰ (﴿ ٱلْحَسَنَةُ ﴾) ؛ كالخِصْبِ والرَّخاءِ . . (﴿ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ﴾) ؛ أي : هذهِ مختصَّةٌ بنا ، ونحنُ مُستحِقُّوها ، (﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾) ؛ أي : جَدْبٌ وبلاءٌ . . (﴿ يَطَّيَّرُوا۟ ﴾) ؛ أي : يتشاءَمُوا (﴿ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾ [الأعراف : ١٣١]) مِنَ المؤمنينَ .

---

(١) قوله : (على الأصل) ؛ أي : وهو عدم الجزم بوقوع الشرط . « دسوقي » (٢/ ٣٩) .

(٢) قيَّد بالغالب ؛ لأنَّ النادر قد يُقطَع بوقوعه ؛ كيوم القيامة ؛ فإنه نادر ؛ لأنه لا يحصل إلا مرة ، وهو مقطوع به . « دسوقي » (٢/ ٤٠) .

لأنَّ المرادَ : الحسنةُ المطلقةُ ؛ ولهـٰذا عُرِّفَتْ تعريفَ الجنسِ ، والسيِّئةُ نادرةٌ بالنسبةِ إليها ؛ ولهـٰذا نُكِّرَتْ .

وقد تُستعمَلُ (إنْ) في الجزمِ تجاهلاً ، أو لعدمِ جزمِ المخاطَبِ ؛ كقولِكَ لِمَنْ يُكذِّبُكَ : إنْ صدقتُ فماذا تفعلُ ؟ أو تنزيلِهِ منزلةَ الجاهلِ ؛ لمخالفتِهِ مُقتضى العلمِ ، أوِ التوبيخِ وتصويرِ أنَّ المقامَ . . . .

جيءَ في جانبِ الحسنةِ بلفظِ الماضي معَ (إذا) ؛ (**لأنَّ المرادَ : الحسنةُ المطلقةُ**) التي حصولُها مقطوعٌ بهِ ؛ (**ولهـٰذا عُرِّفَتِ**) الحسنةُ (**تعريفَ الجنسِ**) ؛ أيِ : الحقيقةِ ؛ لأنَّ وقوعَ الجنسِ كالواجبِ ؛ لكثرتِهِ واتِّساعِهِ لتحقُّقِهِ في كلِّ نوعٍ ، بخلافِ النوعِ[1] ، وجيءَ في جانبِ السيِّئةِ بلفظِ المضارعِ معَ (إنْ) ؛ لِمَا ذكرَ بقولِهِ : (**والسيِّئةُ نادرةٌ بالنسبةِ إليها**) ؛ أي : إلى الحسنةِ المطلقةِ ؛ (**ولهـٰذا نُكِّرَتِ**) السيِّئةُ ؛ لتدلَّ على التقليلِ .

[استعمالُ (إنْ) في مقامِ الجزمِ بوقوعِ الشرطِ]

(**وقد تُستعمَلُ « إنْ » في**) مقامِ (**الجزمِ**) بوقوعِ الشرطِ ؛ (**تجاهلاً**) ؛ كما إذا سُئِلَ العبدُ عن سيِّدِهِ : هل هو في الدارِ ؟ وهو يعلمُ أنَّهُ فيها ، فيقولُ : (إنْ كانَ فيها أُخبِرْكَ) ، فيتجاهلُ خوفاً مِنَ السيِّدِ .

(**أو لعدمِ جزمِ المخاطَبِ**) بوقوعِ الشرطِ ، فيُجرى الكلامُ على سَنَنِ اعتقادِهِ ؛ (**كقولِكَ لِمَنْ يُكذِّبُكَ : إنْ صدقتُ فماذا تفعلُ ؟**) ، معَ علمِكَ بأنَّكَ صادقٌ .

(**أو تنزيلِهِ**) ؛ أي : لتنزيلِ المخاطَبِ العالمِ بوقوعِ الشرطِ (**منزلةَ الجاهلِ ؛ لمخالفتِهِ مُقتضى العلمِ**) ؛ كقولِكَ لِمَنْ يُؤذي أباهُ : (**إنْ كانَ أباكَ فلا تُؤذِهِ**) .

(**أوِ التوبيخِ**) ؛ أي : لتعييرِ المخاطَبِ على الشرطِ[2] ، (**وتصويرِ أنَّ المقامَ**)

---

(١) أي : المعيَّن ؛ كالجَذْب ؛ فإنه ليس مقطوعاً بوقوعه ؛ فقد لا يحصل . « دسوقي » (٢/ ٤٢).

(٢) أي : على وقوع الشرط منه ، أو اعتقاده إيَّاه . انظر « الأطول » (١/ ٤٦٢) .

لاشتمالِهِ علىٰ ما يقلعُ الشرطَ عن أصلِهِ . . لا يصلُحُ إلا لفَرْضِهِ كما يُفرَضُ المُحالُ ؛ نحوُ : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا إِن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ ؟! فيمَنْ قرأَ (إنْ) بالكسرِ ، أو تغليبِ غيرِ المتَّصفِ بهِ على المتَّصفِ .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ . . يحتملُهما .

لاشتمالِهِ علىٰ ما يقلعُ الشرطَ عن أصلِهِ . . لا يصلُحُ إلا لفَرْضِهِ) ؛ أي : فرضِ الشرطِ ؛ (كما يُفرَضُ المُحالُ) لغرضٍ مِنَ الأغراضِ ؛ (نحوُ : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ ﴾) ؛ أي : أنُهملُكم فنضربُ عنكمُ القرآنَ وما فيهِ مِنَ الأمرِ والنهيِ والوعدِ والوعيدِ[1] (﴿ صَفْحًا ﴾) ؛ أي : إعراضاً ، أو للإعراضِ ، أو مُعرضينَ ، (﴿ إِن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف : ٥] ؟! فيمَنْ قرأَ « إنْ » بالكسرِ)[2] ؛ فكونُهم مُسرفينَ أمرٌ مقطوعٌ بهِ ، لٰكنْ جيءَ بلفظِ (إنْ) لقصدِ التوبيخِ ، وتصويرِ أنَّ الإسرافَ مِنَ العاقلِ في هٰذا المقامِ . . يجبُ ألا يكونَ إلا علىٰ سبيلِ الفَرْضِ والتقديرِ كالمُحالاتِ ؛ لاشتمالِ المقامِ على الآياتِ الدالَّةِ علىٰ أنَّ الإسرافَ ممَّا لا ينبغي أنْ يصدرَ عنِ العاقلِ أصلاً ، فهو بمنزلةِ المُحالِ .

والمُحالُ وإنْ كانَ مقطوعاً بعدمِ وقوعِهِ . . لٰكنَّهم يستعملونَ فيهِ (إنْ) ؛ لتنزيلِهِ منزلةَ ما لا قطعَ بعدمِهِ علىٰ سبيلِ المُساهلةِ وإرخاءِ العِنانِ لقصدِ التبكيتِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف : ٨١] .

(أو تغليبِ غيرِ المتَّصفِ بهِ) ؛ أي : بالشرطِ (على المتَّصفِ) بهِ ؛ كما إذا كانَ القيامُ قطعيَّ الحصولِ لزيدٍ ، غيرَ قطعيٍّ لعمرٍو . . فتقولُ : (إنْ قمتُما كانَ كذا) .

(وقولُهُ تعالىٰ) للمخاطَبينَ المرتابينَ : (﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة : ٢٣] . . يحتملُهما) ؛ أي : يحتملُ أنْ يكونَ للتوبيخِ والتصويرِ المذكورِ ، وأنْ

---

(١) في (ي) : (فنصرف) بدل (فنضرب) .

(٢) قرأ بالكسر : نافع وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر « البدور الزاهرة » لعبد الفتاح القاضي (ص٢٨٨) .

يكونَ لتغليبِ غيرِ المرتابينَ على المرتابينَ ؛ لأنَّهُ كانَ في المخاطَبينَ مَنْ يعرفُ الحقَّ ، وإنَّما يُنكِرُ عناداً ، فجُعِلَ الجميعُ كأنَّهُ لا ارتيابَ لهم .

وها هنا بحثٌ[1] ؛ وهو أنَّهُ إذا جُعِلَ الجميعُ بمنزلةِ غيرِ المرتابينَ . . كانَ الشرطُ قطعيَّ اللاوقوعِ ، فلا يصحُّ استعمالُ (إنْ) فيهِ كما إذا كانَ قطعيَّ الوقوعِ ؛ لأنَّها إنَّما تُستعمَلُ في المعاني المحتملةِ المشكوكةِ ، وليسَ المعنىٰ ها هنا علىٰ حدوثِ الارتيابِ في المستقبلِ[2] ؛ ولهـٰذا زعمَ الكوفيُّونَ[3] : أنَّ (إنْ) ها هنا بمعنى (إذ)[4] ، ونصَّ المبرِّدُ والزجَّاجُ علىٰ أنَّ (إنْ) لا تقلبُ (كانَ) إلىٰ معنى الاستقبالِ[5] ؛ لقوَّةِ دلالتِهِ على المضيِّ[6]

---

(١) في (ب ، ز ، ط) : (إشكال) بدل (بحث) .

(٢) هـٰذا جواب عمَّا يقال : لا حاجة إلى التغليب المستلزم للإشكال المذكور المحتاج في دفعه إلى التنزيل الآتي ، مع أنَّ (إنْ) تقلبُ الماضيَ الواقع بعدها للاستقبال ، والأمور المستقبلة من شأنها أن يُشَك فيها وإن كان الشك بالنسبة إليه تعالىٰ محالاً ، لـٰكن يجري الكلام علىٰ تقدير أن ينطق به مخلوق ، وحاصل الجواب : أنَّ محلَّ القلب المذكور ما لم يكن الفعل الواقع بعدها هو (كان) ، وإلا بقي علىٰ مُضيِّه ؛ فلا يكون الشرط هنا وقوع الارتياب منهم في المستقبل ، بل في الماضي ، وحينئذ : فلا بد من التغليب وفرض قطعي اللاوقوع كما يُفرض المحال ؛ بأن يُنزَّل منزلة المشكوك فيه لتبكيت الخصم ؛ ليصح كونه موقعاً لـ (إنْ) . « دسوقي » (٢/ ٥٠) .

(٣) قوله : (ولهـٰذا) ؛ أي : ولأجل كون المعنىٰ ليس علىٰ حدوث الارتياب في المستقبل . « دسوقي » (٢/ ٥٠) .

(٤) وهو ظرف بمعنى الزمان الماضي . « دسوقي » (٢/ ٥٠) .

(٥) والصحيح : أن (كان) الواقعة بعد (إن) الشرطية بمنزلة غيرها من الأفعال الماضية ، كما هو مذهب الجمهور . انظر « المقدمة الجزولية في النحو » (ص٣٤) ، و« حاشية الدسوقي » (٢/ ٥١) .

(٦) في (ب ، ز ، ح) : (دلالة كان) بدل (دلالته) ، وذكر في « المطوَّل » (ص١٥٨) : أن قوة دلالة (كان) على المضي ؛ لأنها متمحضة له ؛ لأن الحدث المطلق الذي هو مدلولها مستفاد من الخبر ، فلا يستفاد منها إلا الزمان .

والتغليبُ يجري في فنونٍ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ ،

فمجرَّدُ التغليبِ لا يُصحِّحُ استعمالَ (إنْ) ها هنا ، بل لا بدَّ مِنْ أنْ يقالَ : لمَّا غُلِّبَ صارَ الجميعُ بمنزلةِ غيرِ المرتابينَ ، فصارَ الشرطُ قطعيَّ الانتفاءِ ، فاستُعملَ فيهِ (إنْ) علىٰ سبيلِ الفرضِ والتقديرِ[1] ؛ للتبكيتِ والإلزامِ[2] ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة : ١٣٧] ، و﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف : ٨١] .

[التغليبُ]

(والتغليبُ) بابٌ واسعٌ[3] ، (يجري في فنونٍ) كثيرةٍ[4] ؛ (كقولِهِ تعالىٰ : ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم : ١٢]) ؛ غُلِّبَ الذكرُ على الأنثىٰ ؛ بأنْ أُجرِيَ الصفةُ المشتركةُ بينَهما علىٰ طريقةِ إجرائِها على الذكورِ خاصَّةً ؛ فإنَّ القُنوتَ ممَّا يُوصَفُ بهِ الذكورُ والإناثُ ، لـٰكنْ لفظُ (القانتينَ) إنَّما يجري على الذكورِ فقطْ[5]

(و) نحوِ (قولِهِ تعالىٰ : ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل : ٥٥]) ؛ غُلِّبَ جانبُ المعنىٰ

---

(١) أي : بأنْ نُزِّل الريب المقطوع بعدمه منزلةَ المشكوك فيه ؛ ففيه تنزيلان : الأوَّل : تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين ؛ بسبب تغليبهم عليهم ، والثاني : تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه . « دسوقي » (٢/ ٥١) .

(٢) لأن الخصم إذا أظهر مدَّعىٰ خصمه المحال في صورة المشكوك في وقوعه . . اطمأن لسماعه منه ، فيرتب له علىٰ ذلك لازماً مسلَّم الانتفاء ، فيسكت الخصم ويسلِّم بما كان لا يقول به . « دسوقي » (٢/ ٥١) .

(٣) التغليب : إمَّا مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة ، أو من قبيل عموم المجاز . « دسوقي » (٢/ ٥١) .

(٤) أي : في تراكيب وأساليب واعتبارات أحوال ، وليس المراد بالفنون العلوم . « بناني » (١/ ٣٤٣) .

(٥) ونكتة هـٰذا التغليب : الإشعار بأنَّ طاعتها لم تقصُر عن طاعة الرجال ، حتىٰ أُدخلَتْ في التعبير عنهم . « دسوقي » (٢/ ٥٢) .

ومنهُ : (أبوانِ) ، ونحوُهُ .

ولكونِهما لتعليقِ أمرٍ بغيرِهِ في الاستقبالِ . .

علىٰ جانبِ اللفظِ ؛ لأنَّ القياسَ : (يجهلونَ) بياءِ الغَيبةِ ؛ لأنَّ الضميرَ عائدٌ إلىٰ (قومٌ) ، ولفظُهُ لفظُ الغائبِ ؛ لكونِهِ اسماً مُظهَراً ، لـٰكنَّهُ في المعنىٰ عبارةٌ عنِ المخاطَبينَ ، فغُلِّبَ جانبُ الخطابِ علىٰ جانبِ الغَيبةِ .

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ التغليبِ : (أبوانِ) : للأبِ والأمِّ ، (ونحوُهُ) ؛ كالعُمَرينِ : لأبي بكرٍ وعمرَ رضيَ الله عنهما ، والقَمَرينِ : للشمسِ والقمرِ .

وذلكَ بأنْ يُغلَّبَ أحدُ المتصاحبَينِ أوِ المتشابهَينِ على الآخرِ ؛ بأنْ يُجعَلَ الآخرُ متَّفِقاً لهُ في الاسمِ[1] ، ثمَّ يُثنَّىٰ ذلكَ الاسمُ ويُقصَدَ إليهما جميعاً ، فمثلُ (أبوانِ) ليسَ مِنْ قَبيلِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ ﴾ [التحريم : ١٢] كما توهَّمَهُ بعضُهم[2] ؛ لأنَّ الأُبوَّةَ ليسَتْ صفةً مشترَكةً بينَهما كالقُنوتِ ، فالحاصلُ : أنَّ مخالفةَ الظاهرِ في مثلِ (القانتينَ) مِنْ جهةِ الهيئةِ والصيغةِ[3] ، وفي مثلِ (أبوانِ) مِنْ جهةِ اللفظِ بالكليَّةِ[4]

[كونُ كلٍّ مِنْ جملتي (إنْ) و(إذا) فعليَّةً استقباليَّةً]

(ولكونِهما) ؛ أي : (إنْ) و(إذا) (لتعليقِ أمرٍ) : هو حصولُ مضمونِ الجزاءِ ، (بغيرِهِ) ؛ يعني : حصولَ مضمونِ الشرطِ ، (في الاستقبالِ) : متعلِّقٌ بـ(غيرِهِ) علىٰ معنىٰ : أنَّهُ يجعلُ حصولَ الجزاءِ مترتِّباً ومعلَّقاً علىٰ حصولِ الشرطِ في الاستقبالِ ، ولا يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ (تعليقِ أمرٍ) ؛ لأنَّ التعليقَ إنَّما هو في زمانِ

---

(١) في (ح ، ي) : (موافقاً) بدل (متفقاً) .

(٢) هـٰذا المتوهِّم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٨٠) .

(٣) لأنَّ هيئة (قانتين) غير هيئة (قانتات) ، وقوله : (من جهة الهيئة) ؛ أي : لا من جهة المادة ؛ لأنَّ مادة القُنوت تكون للذكر والأنثىٰ . « دسوقي » (٢/ ٥٤) .

(٤) في (أ) : (من جهة المادة وجوهر الكلمة) بدل (من جهة اللفظ بالكلية) ، وفي (هـ ، ي) : (من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية) ، والحاصل : أنَّ مادة الأب غير مادة الأم .

كانَ كلٌّ مِنْ جملتَيْ كلٍّ فعليّةً استقباليّةً .

ولا يُخالَفُ ذلكَ لفظاً إلا لنكتةٍ ؛

التكلُّمِ ، لا في الاستقبالِ ؛ ألا ترىٰ أنَّكَ إذا قلتَ : (إنْ دخلتَ الدارَ فأنتَ حرٌّ) فقد علَّقتَ في هـٰذهِ الحالِ حُرِّيتَهُ علىٰ دخولِ الدارِ في الاستقبالِ . . (كانَ كلٌّ مِنْ جملتي كلٍّ) مِنْ (إنْ) و(إذا) ؛ يعني : الشرطَ والجزاءَ (فعليّةً استقباليّةً) ؛ أمّا الشرطُ : فلأنَّهُ مفروضُ الحصولِ في الاستقبالِ ، فيمتنعُ ثبوتُهُ ومُضِيُّهُ ، وأمّا الجزاءُ : فلأنَّ حصولَهُ مُعلَّقٌ علىٰ حصولِ الشرطِ في الاستقبالِ ، ويمتنعُ تعليقُ حصولِ الحاصلِ الثابتِ علىٰ حصولِ ما يحصلُ في المستقبلِ .

(ولا يُخالَفُ ذلكَ لفظاً إلا لنكتةٍ) ؛ لامتناع مخالفةِ مقتضى الظاهرِ مِنْ غيرِ فائدةٍ ، وقولُهُ : (لفظاً) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الجملتينِ وإنْ جُعِلَتْ كلتاهما أو إحداهما اسميّةً أو فعليّةً ماضَويّةً . . فالمعنىٰ على الاستقبالِ ، حتىٰ إنَّ قولَنا : (إنْ أكرمتَني الآنَ فقد أكرمتُكَ أمسِ) معناهُ : إنْ تَعْتَدَّ بإكرامِكَ إيّايَ الآنَ فأعتَدُّ بإكرامي إيّاكَ أمسِ .

[مواضعُ استعمالِ (إنْ) في غيرِ الاستقبالِ]

وقد تُستعمَلُ (إنْ) في غيرِ الاستقبالِ قياساً مطَّرداً معَ (كانَ)[1] ، وبعدَ واوِ الحالِ لمجرَّدِ الوصلِ والرَّبطِ دونَ الشرطِ[2] ؛ نحوُ : زيدٌ وإنْ كثُرَ مالُهُ . . بخيلٌ ، و : عمرٌو وإنْ أُعطِيَ جاهاً . . لئيمٌ .

---

(١) قوله : (في غير الاستقبال) ؛ أي : وهو الماضي حقيقة ؛ أي : لفظاً ومعنىً ؛ وذلك إذا قُصد بها تعليقُ الجزاء علىٰ حصول الشرط في الماضي . « دسوقي » (٢/ ٥٧) ، وفي (ي) زيادة جاءت تعليقاً في هامش بعض النسخ ؛ وهي : (نحو : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ [البقرة : ٢٣] ، و﴿ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ ﴾ [يونس : ١٠٤] كما مر ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال . . .) إلىٰ آخره ، وانظر « المطوّل » (ص ١٦٢ـ ١٦٣) .

(٢) قوله : (لمجرَّد الوصل) ؛ أي : وصل ما بعدها ـ وهو الجملة الحالية ـ بما قبلها ؛ وهو صاحبها ، والمراد : أنها للوصل مع الواو ، لا أنها مفيدة للوصل وحدها . « دسوقي » (٢/ ٥٨) .

كإبرازِ غيرِ الحاصلِ في مَعرِضِ الحاصلِ ؛ لقوَّةِ الأسبابِ ، أو كونِ ما هو للوقوعِ كالواقعِ ، أوِ التفاؤلِ ، أو إظهارِ الرَّغبةِ في وقوعِهِ ؛ نحوُ : إنْ

وفي غيرِ ذلكَ قليلاً ؛ كقولِهِ[1] : [من الطويل]

فَيَـا وَطَنِـي إِنْ فَـاتَنِـي بِـكَ سَـابِـقٌ ... مِـنَ ٱلـدَّهْـرِ فَلْيَنْعَـمْ لِسَـاكِنِـكَ ٱلْبَـالُ

ثمَّ أشارَ إلىٰ تفصيلِ النُّكتةِ الداعيةِ إلى العُدولِ عن لفظِ الفعلِ المستقبلِ بقولِهِ : (كإبرازِ غيرِ الحاصلِ في مَعرِضِ الحاصلِ[2] ؛ لقوَّةِ الأسبابِ) المتآخذةِ في حصولِهِ[3] ؛ نحوُ : (إنِ اشترينا كانَ كذا) حالَ انعقادِ أسبابِ الاشتراءِ .

(أو كونِ ما هو للوقوعِ كالواقعِ) : هـٰذا عطفٌ علىٰ (قوَّةِ الأسبابِ) ، وكذا المعطوفاتُ بعدَ ذلكَ بـ (أو) ؛ لأنَّها كلَّها عللٌ لإبرازِ غيرِ الحاصلِ في معرضِ الحاصلِ ، علىٰ ما أشارَ إليهِ في إظهارِ الرَّغبةِ[4] .

ومَنْ زعمَ[5] : أنَّها كلَّها عطفٌ علىٰ (إبرازِ غيرِ الحاصلِ في معرضِ الحاصلِ) . . فقد سها سهواً بيِّناً[6] .

(أوِ التفاؤلِ ، أو إظهارِ الرَّغبةِ في وقوعِهِ) ؛ أي : وقوعِ الشرطِ ؛ (نحوُ : إنْ

---

(1) البيت للمعري في « سقط الزند » (ص٢٣٣) ، ومعنى البيت : إن كان زمن سابق فوَّت عليَّ الإقامة في وطني ، وتولاه غيري . . فلا لوم عليَّ ؛ لأني تركته من غير عيب ، فلتطب نفس ذلك الساكن ، ولينعم بالاً ، والشاهد : في قوله : (إن فاتني) ؛ فإنها مستعملة في الماضي لفظاً ومعنىً بقلَّة . « دسوقي » (٢/ ٥٨) .

(2) في (أ ، ج) من نسخ « التلخيص » : (صورة) بدل (معرض) ، وهو تفسير للمثبت .

(3) قوله : (المتآخذة) ؛ أي : التي أخذ بعضُها بعضُد بعض ، والمراد : المجتمعة . « بناني » (١/ ٣٤٧) .

(4) أي : في قوله الآتي : (فإنَّ الطالب . . .) إلىٰ آخره .

(5) صاحب الزعم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٨١) .

(6) لأنه خلاف ما أشار له المصنف في إظهار الرغبة ؛ من أن المعطوفات علل للإبراز ، ولأن إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده ؛ فلا يصح أن يكون قسيماً له . « دسوقي » (٢/ ٦١) .

ظفرتُ بحُسنِ العاقبةِ ؛ فإنَّ الطالبَ إذا عَظُمَتْ رغبتُهُ في حصولِ أمرٍ . . يَكثُرُ تصوُّرُهُ إيَّاهُ ، فربَّما يُخيَّلُ إليهِ حاصلاً ، وعليهِ : ﴿ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ .

السكَّاكيُّ : أو للتعريضِ ؛ نحوُ : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ ،

ظفرتُ بحُسنِ العاقبةِ) فهو المَرامُ ، هـٰذا يصلحُ مثالاً للتفاؤلِ ، ولإظهارِ الرَّغبةِ[1]

ولمَّا كانَ اقتضاءُ إظهارِ الرَّغبةِ إبرازَ غيرِ الحاصلِ في معرضِ الحاصلِ يحتاجُ إلىٰ بيانٍ ما . . أشارَ إليهِ بقولِهِ : (فإنَّ الطالبَ إذا عظُمَتْ رغبتُهُ في حصولِ أمرٍ . . يَكثُرُ تصوُّرُهُ) ؛ أي : الطالبِ (إيَّاهُ) ؛ أي : ذلكَ الأمرَ ، (فربَّما يُخيَّلُ) ذلكَ الأمرُ (إليهِ حاصلاً) ، فيعبِّرُ عنهُ بلفظِ الماضي ، (وعليهِ) ؛ أي : على استعمالِ الماضي معَ (إنْ) لإظهارِ الرَّغبةِ في الوقوعِ . . وردَ قولُهُ تعالىٰ[2] : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ (إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ [النور : ٣٣]) ؛ حيثُ لم يُقَلْ : (إنْ يُرِدنَ) .

فإنْ قيلَ : تعليقُ النهيِ عنِ الإكراهِ بإرادتِهِنَّ التحصُّنَ . . يُشعِرُ بجوازِ الإكراهِ عندَ انتفائِها ، علىٰ ما هو مقتضى التعليقِ بالشرطِ .

أُجيبَ : بأنَّ القائلينَ بأنَّ التقييدَ بالشرطِ يدلُّ علىٰ نفيِ الحكمِ عندَ انتفائِهِ . . إنَّما يقولونَ بهِ إذا لم تَظهَرْ للشرطِ فائدةٌ أخرىٰ ، ويجوزُ أنْ تكونَ فائدتُهُ في الآيةِ المبالغةَ في النهيِ عنِ الإكراهِ ؛ يعني : أنَّهنَّ إذا أردْنَ العِفَّةَ فالمَولىٰ أحقُّ بإرادتِها ، وأيضاً : دلالةُ الشرطِ على انتفاءِ الحكمِ إنَّما هو بحسَبِ الظاهرِ ، والإجماعُ القاطعُ علىٰ حُرمةِ الإكراهِ مطلقاً . . قد عارضَهُ ، والظاهرُ يُدفَعُ بالقاطعِ .

قالَ (السكَّاكيُّ : أو للتعريضِ) ؛ أي : إبرازُ غيرِ الحاصلِ في معرضِ الحاصلِ : إمَّا لما ذُكِرَ ، وإمَّا للتعريضِ ؛ بأنْ يُنسَبَ الفعلُ إلىٰ أحدٍ والمرادُ غيرُهُ ؛ (نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر : ٦٥]) ؛

---

(١) قيل : علىٰ جعل ضمير (ظفرت) مفتوحاً للمخاطَب . . يصلح مثالاً للتفاؤل ، وعلىٰ جعله مضموماً للمتكلم . . يصلح مثالاً لإظهار الرغبة ، وقيل : علىٰ صيغة المتكلم مثالٌ لإظهار الرغبة ، وعلىٰ صيغة المخاطَب مثالٌ لهما . « دسوقي » (٢/ ٦٢) .

(٢) معنىٰ إظهار الرغبة في حقه تعالىٰ : إظهارُ كمالِ رضاه بإرادة التحصُّن . « دسوقي » (٢/ ٦٢) .

فالمخاطَبُ هو النبيُّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، وعدمُ إشراكِهِ مقطوعٌ بهِ ، لٰكنْ جيءَ بلفظِ الماضي ؛ إبرازاً للإشراكِ في معرضِ الحاصلِ علىٰ سبيلِ الفَرْضِ والتقديرِ ؛ تعريضاً بمَنْ صدرَ عنهمُ الإشراكُ بأنَّهُ قد حبطَتْ أعمالُهم ؛ كما إذا شتمَكَ أحدٌ فتقولُ : (واللهِ ؛ إنْ شتمَني الأميرُ لأضربنَّهُ) .

ولا يخفىٰ : أنَّهُ لا معنىٰ للتعريضِ بمَنْ لم يَصدُرْ عنهمُ الإشراكُ ، وأنَّ ذكرَ المضارعِ لا يفيدُ التعريضَ ؛ لكونِهِ علىٰ أصلِهِ[1]

ولمَّا كانَ في هٰذا الكلامِ نوعُ خفاءٍ وضعفٍ[2] . . نسبَهُ إلىٰ

(١) هٰذا ردٌّ لاعتراض الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٢٦٣ ـ ٢٦٤) على السكاكي ، وحاصل الاعتراض : أنَّ التعريض عامٌّ لمن صدر منهم الإشراكُ في الماضي وغيرهم ، وهٰذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلىٰ من يمتنع منه ذلك الفعلُ ؛ سواء كان الفعل بصيغة الماضي أو المضارع ؛ أي : (لئن تُشرك) ، وحينئذ : فما قاله السكاكي ؛ من أن العدول عن المستقبل إلى الماضي قد يكون للتعريض . . لا يتم ، وحاصل رد الشارح : أن من لم يصدر منهم الإشراك لا يستحقون التعريض بهم ؛ لأن القصد من التعريض التوبيخ ، وهو إنما يكون علىٰ ما وقع من القبح ، لا علىٰ ما سيقع منه ، ولا نسلِّم أن التعريض يحصل بالفعل الماضي أو المضارع ، وإنما نشأ من صيغة الماضي فقط ؛ لأنه وإن كان بمعنى المستقبل . . لٰكن التعبير به مع (إنْ) ؛ لإبراز ذلك المعنىٰ في صورة الحاصل . . خلاف الأصل ، فلا بد من نكتة لارتكابه ؛ وهي هنا التعريض ، بخلاف المضارع ؛ فإنه لو عُبِّر به مع (إنْ) لكان علىٰ أصله ، فلا يحتاج لنكتة ؛ فلا وجه لإفادته التعريض ، وقوله : (علىٰ أصله) ؛ أي : أصلِ الشرط ؛ أي : وإنما يُفهَم التعريض ممَّا خالف مقتضى الظاهر . « دسوقي » (٢/ ٦٦) .

(٢) قوله : (هٰذا الكلام) ؛ أي : قوله : (أو للتعريض . . .) إلىٰ آخره ، وقوله : (نوع خفاء وضعف) : أمَّا الخفاء ؛ أي : الدقَّة : فظاهر ، وأمَّا الضعف : فإمَّا لتوهُّم أن التعريض يحصل من صيغة المضارع كما ذكره الخلخالي ، فلا يتم ما ذكره السكاكي ؛ من أن العدول للماضي قد يكون للتعريض ، وقد رد عليه الشارح ، وإمَّا لما ذكره بعضهم ؛ من أن الإتيان بالشرط في الآية ماضياً ليس للتعريض ، بل لأن جملة الجواب جواب قسم مقدَّر بدليل دخول اللام عليها ؛ لتقدمه علىٰ أداة الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، فضعف أمر أداة الشرط ، فلم تستطع أن تعمل في لفظ المضارع ، فأتيَ لها بفعل شرط ماض ؛ حتىٰ لا يظهر لها أثر عمل ، وهٰذا الوجه مدفوع بأنه لا تنافي بين المقتضيات ؛ لجواز تعددها ، فيمكن أن يكون لضعف الأداة وللتعريض . « دسوقي » (٢/ ٦٦) .

ونظيرُهُ في التعريضِ : ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ ؛ أي : وما لكم لا تعبدونَ الذي فطرَكم ؟! بدليلِ : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ، ووجهُ حُسنِهِ : إسماعُ المخاطَبينَ الحقَّ علىٰ وجهٍ لا يزيدُ غضبَهم ؛ وهو تركُ التصريحِ بنسبتِهم إلى الباطلِ ، ويُعِينُ علىٰ قبولِهِ لكونِهِ أدخلَ في إمحاضِ النُّصحِ ؛ حيثُ لا يريدُ لهم إلا ما يريدُ لنفسِهِ .

السكَّاكيِّ[1] ، وإلا فهو قد ذكرَ جميعَ ما تقدَّمَ[2] ، ثمَّ قالَ[3] : (ونظيرُهُ) ؛ أي : نظيرُ (لئن أشركت) (في التعريضِ) ، لا في استعمالِ الماضي مقامَ المضارعِ في الشرطِ للتعريضِ . . قولُهُ تعالىٰ : (﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ ؛ أي : وما لكم لا تعبدونَ الذي فطرَكم ؟! بدليلِ : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس : ٢٢]) ؛ إذ لولا التعريضُ لكانَ المناسبُ أنْ يقالَ : (وإليهِ أُرجَعُ) ، علىٰ ما هو الموافقُ للسِّباقِ[4]

(ووجهُ حُسنِهِ) ؛ أي : حُسنِ هـٰذا التعريضِ : (إسماعُ) المتكلِّمِ (المخاطَبينَ) الذينَ هم أعداؤُهُ (الحقَّ) : هو المفعولُ الثاني للإسماعِ ، (علىٰ وجهٍ لا يزيدُ) ذلكَ الوجهُ (غضبَهم ؛ وهو) ؛ أي : ذلكَ الوجهُ (تركُ التصريحِ بنسبتِهم إلى الباطلِ ، ويُعِينُ) : عطفٌ علىٰ (لا يزيدُ) ، وليسَ هـٰذا في كلامِ السكَّاكيِّ[5] ؛ أي : علىٰ وجهٍ يُعِينُ (علىٰ قبولِهِ) ؛ أي : قبولِ الحقِّ ؛ (لكونِهِ) ؛ أي : لكونِ ذلكَ الوجهِ (أدخلَ في إمحاضِ النُّصحِ[6] ؛ حيثُ لا يريدُ) المتكلِّمُ (لهم إلا ما يريدُ لنفسِهِ) .



---

(١) أي : للتبرِّي منه ، أو لتتثبت النفس وتتأمل ؛ حتىٰ تدرك المقصود ، ولا تنفر بمجرَّد الخفاء والضعف ؛ لعلمها بأنه مقول هـٰذا الإمام الكبير . « دسوقي » (٦٦/٢) .

(٢) قوله : (فهو) ؛ أي : السكاكي .

(٣) أي : السكاكي في « مفتاح العلوم » (ص٢٤٥) .

(٤) في (د ، هـ ، ز ، ي) : (للسياق) بدل (للسباق) ، والسباق : ما تقدَّم من السياق ، وضده : اللحاق .

(٥) أي : صراحة وإن كان من نتائج قوله : (لا يزيد غضبهم) ؛ لأن المراد : لا يثير غضبهم ، وما لا يثير الغضب من شأنه الإعانة علىٰ قبول الحق . « دسوقي » (٦٨/٢) .

(٦) أي : إخلاصِ النُّصح . انظر « تاج العروس » (م ح ض) .

و(لو) : للشرطِ في الماضي ، معَ القطعِ بانتفاءِ الشرطِ ؛

[موضعُ استعمالِ (لو)]

(و« لو » : للشرطِ) ؛ أي : لتعليقِ حصولِ مضمونِ الجزاءِ بحصولِ مضمونِ الشرطِ فَرْضاً[1] (في الماضي[2] ، معَ القطعِ بانتفاءِ الشرطِ) ؛ فيلزمُ انتفاءُ الجزاءِ ؛ كما تقولُ : (لو جئتَني أكرمتُكَ) معلِّقاً الإكرامَ بالمجيءِ ، معَ القطعِ بانتفائِهِ ؛ فيلزمُ انتفاءُ الإكرامِ ؛ فهي لامتناعِ الثاني ـ أعني : الجزاءَ ـ لامتناعِ الأوَّلِ ؛ أعني : الشرطَ ؛ يعني : أنَّ الجزاءَ مُنتَفٍ بسببِ انتفاءِ الشرطِ ، هٰذا هو المشهورُ بينَ الجمهورِ .

واعترضَ عليهِ ابنُ الحاجبِ : بأنَّ الأوَّلَ سببٌ ، والثانيَ مُسبَّبٌ ، وانتفاءُ السببِ لا يدلُّ على انتفاءِ المسبَّبِ ؛ لجوازِ أنْ يكونَ للشيءِ أسبابٌ مُتعدِّدةٌ ، بلِ الأمرُ بالعكسِ ؛ لأنَّ انتفاءَ المسبَّبِ يدلُّ على انتفاءِ جميعِ أسبابِهِ ؛ فهي لامتناعِ الأوَّلِ لامتناعِ الثاني ، ألا ترىٰ أنَّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] . . معناهُ إنَّما سيقَ ليُستدلَّ بامتناعِ الفسادِ على امتناعِ تعدُّدِ الآلهةِ ، دونَ العكسِ ؟[3]

واستحسنَ المتأخِّرونَ رأيَ ابنِ الحاجبِ ، حتَّىٰ كادوا يُجمِعونَ علىٰ أنَّها لامتناعِ الأوَّلِ لامتناعِ الثاني : إمَّا لِمَا ذكرَهُ ، وإمَّا لأنَّ الأوَّلَ ملزومٌ والثانيَ لازمٌ ، وانتفاءُ

---

(١) قوله : (فرضاً) متعلِّق بحصول مضمون الشرط ، لا بالتعليق ؛ لأنه محقَّق ، وإنما قيَّد الشارح الحصول بالفرض ؛ لئلا يلزم المنافاة بين قول المصنف : (مع القطع بانتفاء الشرط) وبين كلام الشارح . « دسوقي » (٢/٦٨) .

(٢) قوله : (في الماضي) متعلِّق بحصول مضمون الشرط الذي تضمَّنه لفظ (الشرط) في كلام المصنف ، لا بالتعليق ، ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمَّنهما لفظ الشرط أيضاً ؛ أمَّا الأول : فلأن التعليق في الحال ، لا في الماضي ، وأمَّا الثاني : فلأن حصول الجزاء غير مقيَّد بالماضي ، بل معلَّق علىٰ حصول الشرط وإن لزم تقييده بالماضي ؛ لأن المعلَّق علىٰ أمر مقيَّد بالماضي يلزم تقييده بالماضي . « دسوقي » (٢/٦٩) .

(٣) انظر رأي ابن الحاجب في المسألة في « أماليه » (١/٣٠٩) ، وقوله : (دون العكس) ؛ أي : لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد ؛ لصحة وقوعه بإرادة الواحد الأحد لحكمة . « دسوقي » (٢/٧٠) .

اللازمِ يُوجِبُ انتفاءَ الملزومِ ، مِنْ غيرِ عكسٍ ؛ لجوازِ أنْ يكونَ اللازمُ أعمَّ[1].

وأنا أقولُ : مَنشأُ هـٰذا الاعتراضِ قلَّةُ التأمُّلِ ؛ لأنَّهُ ليسَ معنىٰ قولِهم : (« لو » : لامتناعِ الثاني لامتناعِ الأوَّلِ) : أنَّهُ يُستدلُّ بامتناعِ الأوَّلِ على امتناعِ الثاني ؛ حتَّىٰ يرِدَ عليهِ : أنَّ انتفاءَ السببِ أوِ الملزومِ لا يُوجِبُ انتفاءَ المسبَّبِ أوِ اللازمِ ، بل معناهُ : أنَّها للدلالةِ علىٰ أنَّ انتفاءَ الثاني في الخارجِ إنَّما هو بسببِ انتفاءِ الأوَّلِ ؛ فمعنىٰ : ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ ﴾ [النحل : ٩] : أنَّ انتفاءَ الهدايةِ إنَّما هو بسببِ انتفاءِ المشيئةِ ؛ يعني : أنَّها تُستعمَلُ للدلالةِ علىٰ أنَّ علَّةَ انتفاءِ مضمونِ الجزاءِ في الخارجِ هي انتفاءُ مضمونِ الشرطِ ، مِنْ غيرِ التفاتٍ إلىٰ أنَّ علَّةَ العلمِ بانتفاءِ الجزاءِ ما هي .

ألا ترىٰ أنَّ قولَهم : (« لولا » : لامتناعِ الثاني لوجودِ الأوَّلِ ؛ نحوُ : لولا عليٌّ لهلكَ عمرُ) . . معناهُ : أنَّ وجودَ عليٍّ سببٌ لعدمِ هلاكِ عمرَ ، لا أنَّ وجودَهُ دليلٌ علىٰ أنَّ عمرَ لم يَهلِكْ[2] ؟ ولهـٰذا صحَّ مثلُ قولِنا : (لو جئتَني لأكرمتُكَ ، لـٰكنَّكَ لم تَجِئْ)[3] ؛ أعني : أنَّ عدمَ الإكرامِ بسببِ عدمِ المجيءِ ، قالَ الحَماسِيُّ[4] : [من المتقارب]

وَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا ... لَطَارَتْ وَلـٰكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

يعني : أنَّ عدمَ طيرانِ تلكَ الفرسِ بسببِ أنَّهُ لم يَطِرْ ذو حافرٍ قبْلَها ، وقالَ

---

(١) كما في قولك : لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً . « بناني » (١/ ٣٥٢) .

(٢) لأن عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب ، كما أن وجود علي كذلك ، ولا يُستدل بمعلوم علىٰ معلوم ؛ إذ المعلوم لا يُستدل عليه ، والحاصل : أن وجود علي لم يُقصد إفادته للعلم بعدم هلاك عمر ؛ فإن المراد بيان السبب المانع من هلاكه . « دسوقي » (٢/ ٧٢) .

(٣) أي : ولكون معنىٰ (لو) الدلالة علىٰ أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول ، لا الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب . . صح . . . إلىٰ آخره ؛ إذ لو كانت للاستدلال المذكور لما صح هـٰذا القول ؛ لما فيه من استثناء نقيض المقدَّم ، وهو لا ينتج شيئاً عند علماء المنطق ؛ لجواز أن يكون اللازم أعم ، فتعيَّن أن يكون الاستثناء إشارة إلىٰ علة انتفاء الجزاء . « دسوقي » (٢/ ٧٢) .

(٤) البيت لأُبيِّ بن سُلميٍّ بن ربيعة الضبِّي كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٢١٥) .

المعرِّيِّ[1] : [من الطويل]

وَلَوْ دَامَتِ ٱلدُّوَلَاتُ كَانُوا كَغَيْرِهِمْ رَعَايَا وَلَٰكِنْ مَا لَهُنَّ دَوَامُ

وأمَّا المنطقيُّونَ فقد جعلوا (إنْ) و(لو) أداةً للُّزومِ ، وإنَّما يستعملونَها في القياساتِ[2] ؛ لحصولِ العلمِ بالنتائجِ ، فهي عندَهم للدلالةِ علىٰ أنَّ العلمَ بانتفاءِ الثاني علَّةٌ للعلمِ بانتفاءِ الأوَّلِ ؛ ضرورةَ انتفاءِ الملزومِ بانتفاءِ اللازمِ[3] ، مِنْ غيرِ التفاتٍ إلىٰ أنَّ علَّةَ انتفاءِ الجزاءِ في الخارجِ ما هي[4] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] واردٌ علىٰ هٰذهِ القاعدةِ ، لٰكنَّ الاستعمالَ علىٰ قاعدةِ اللغةِ هو الشائعُ المستفيضُ .

وتحقيقُ هٰذا البحثِ علىٰ ما ذكرناهُ . . مِنْ أسرارِ هٰذا الفنِّ ، وفي هٰذا المقامِ

(١) سقط الزند (ص١٠٩) ، وقوله : (الدُّولات) : جمع دولة ؛ بمعنى : المُلك ؛ أي : أهل الدولات ؛ أي : الملوك الماضية ، قيل : ومعنى البيت : ولو دامت الدولات للملوك الماضية ، واستمرَّت لآخر الزمان . . لكان أهل زماننا من الأمراء رعايا لهٰؤلاء الملوك كغيرهم ، والأنسب لمقام المدح الذي هو مقصود الشاعر : أن يقال : لو دامت الملوك الماضية إلىٰ آخر الزمان لكانوا رعايا لهٰذا الممدوح ؛ لاستحقاقه الإمارة عليهم لما فيه من الفضائل . « دسوقي » (٢/ ٧٣) .

(٢) قوله : (يستعملونها) ؛ أي : أداة اللزوم ؛ سواء كانت (إنْ) أو (لو) أو غيرهما ؛ كـ(إذا) و(متىٰ) و(كلما) ، وفي (ج) : (يستعملونهما) بدل (يستعملونها) ؛ أي : (إن) و(لو) ، وفي النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (فيلزم امتناع المعلَّق لامتناع المعلَّق به وعدم) بدل (فيلزم عدم) .

(٣) الملزوم : هو الأول ، واللازم : هو الثاني . « دسوقي » (٢/ ٧٤) .

(٤) أي : كما التفت إلىٰ ذلك علماء اللغة ، وثمرة الخلاف بين الطريقتين : تظهر في استثناء نقيض المقدَّم ؛ فإنه جائز عند أهل العربية دون أهل المنطق ، وفي استثناء عين المقدَّم ؛ نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، لٰكن الشمس طالعة فالنهار موجود ؛ فإنه بالعكس ، وأمَّا استثناء نقيض التالي ؛ نحو : لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لٰكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة . . فجائز اتفاقاً ، واستثناء عينه باطل اتفاقاً . « دسوقي » (٢/ ٧٣ـ٧٤) .

فيلزمُ عدمُ الثبوتِ والمُضِيُّ في جملتيها ، فدخولُها على المضارعِ في نحوِ : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ . . لقصدِ استمرارِ الفعلِ فيما مضىٰ وقتاً فوقتاً ؛

مباحثُ أخرىٰ شريفةٌ أوردناها في « الشَّرحِ »[1]

وإذا كانَ (لو) للشرطِ في الماضي . . (فيلزمُ عدمُ الثبوتِ والمُضِيُّ في جملتيها)[2] ؛ إذِ الثبوتُ ينافي التعليقَ ، والاستقبالُ ينافي المُضِيَّ ، فلا يُعدَلُ في جملتيها عنِ الفعليّةِ الماضَويّةِ إلا لنكتةٍ[3]

ومذهبُ المبرِّدِ : أنَّها تُستعمَلُ في المستقبلِ استعمالَ (إنْ)[4] ، وهو معَ قلّتِهِ ثابتٌ ؛ نحوُ قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « ٱطْلُبُوا ٱلْعِلْمَ وَلَوْ بِٱلصِّينِ »[5] ، و« إِنِّي أُبَاهِي بِكُمُ ٱلْأُمَمَ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ وَلَوْ بِٱلسِّقْطِ »[6]

(فدخولُها على المضارعِ في نحوِ : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات : ٧]) ؛ أي : لوقعتم في جَهْدٍ وهلاكٍ . . (لقصدِ استمرارِ الفعلِ فيما مضىٰ وقتاً فوقتاً) ، والفعلُ هو الإطاعةُ ؛ يعني : أنَّ امتناعَ عَنَتِكم بسببِ امتناعِ استمرارِهِ علىٰ إطاعتِكم ؛ فإنَّ المضارعَ يُفيدُ الاستمرارَ ، ودخولَ (لو) عليهِ يُفيدُ امتناعَ الاستمرارِ ، ويجوزُ أنْ

---

(١) انظر « المطوَّل » (ص١٦٨ ـ ١٧٠) .

(٢) المراد بعدم الثبوت هنا : عدم الحصول في الخارج ، والمقصود به : نفي اسمية شيء من جملتيها . « دسوقي » (٢/ ٧٥) .

(٣) قوله : (عن الفعلية الماضوية) ؛ أي : لفظاً ومعنىً ؛ أي : إلى المضارعية في اللفظ وإن كان المعنىٰ ماضياً . « دسوقي » (٢/ ٧٦) .

(٤) أي : في المستقبل ؛ فلا تحتاج إلىٰ نكتة . « بناني » (١/ ٣٥٥) .

(٥) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (١٥٤٣) ، وابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٢٠) وغيرهما من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه ، والحديث ضعيف ، بل حكم بعض العلماء بوضعه . انظر « المقاصد الحسنة » للسخاوي (ص١٢١) .

(٦) ذكره البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (١٣٤٤٨) عن الشافعي بلاغاً ، فقال : (قال الشافعي : وبلغَنا أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . . .) إلىٰ آخره ، وانظر « تخريج أحاديث الإحياء » للعراقي (ص٤٥٦) .

كما في قولِهِ تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ، وفي نحوِ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ . . لتنزيلِهِ منزلةَ الماضي ؛ لصدورِهِ . . . .

يكونَ الفعلُ امتناعَ الإطاعةِ ؛ يعني : أنَّ امتناعَ عَنَتِكم بسببِ استمرارِ امتناعِهِ عن إطاعتِكم ؛ لأنَّهُ كما أنَّ المضارعَ المثبَتَ يُفيدُ استمرارَ الثبوتِ . . يجوزُ أنْ يُفيدَ المنفيُّ استمرارَ النفيِ ، والداخلُ عليهِ (لو) يفيدُ استمرارَ الامتناعِ ؛ كما أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ المثبَتةَ تفيدُ تأكيدَ الثبوتِ ودوامَهُ ، والمنفيَّةَ تُفيدُ تأكيدَ النفيِ ودوامَهُ ، لا نفيَ التأكيدِ والدوامِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ٨] ردّاً لقولِهِم : (إنَّا آمنَّا) علىٰ أبلغِ وجهٍ وآكدِهِ[(١)] ؛ (كما في قولِهِ تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٥])[(٢)] ؛ حيثُ لم يُقَلِ : (اللهُ مُستهزِئٌ بهم) ؛ قصداً إلى استمرارِ الاستهزاءِ ، وتجدُّدِهِ وقتاً فوقتاً[(٣)] .

(و) دخولُها على المضارعِ (في نحوِ : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ ﴾)[(٤)] : الخطابُ لمحمدٍ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ، أو لكلِّ مَنْ يتأتَّىٰ منهُ الرُّؤيةُ ، (﴿ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأنعام : ٢٧]) ؛ أي : أُرُوها ؛ حتىٰ يُعاينُوها ، وأُطلِعُوا عليها إطلاعاً هي تحتَهم ، أو أُدخِلُوها ، فعرفوا مقدارَ عذابِها ، وجوابُ (لو) محذوفٌ ؛ أي : لرأيتَ أمراً فظيعاً . . (لتنزيلِهِ) ؛ أيِ : المضارعِ (منزلةَ الماضي ؛ لصدورِهِ) ؛ أيِ : المضارعِ أوِ الكلامِ

---

(١) بيان ذلك : أن قولهم : (آمنَّا) يفيد حدوث الإيمان منهم في الماضي ، ولم يُقَل في الرد عليهم : (وما آمنوا) ونحو ذلك ، بل قيل : (وما هم بمؤمنين) بتأكيد النفي بالباء الزائدة في الخبر ؛ فالنفي ملحوظ أولاً قبل التأكيد ، والمعنىٰ : إيمانهم منفي نفياً مؤكَّداً . « دسوقي » (٢/ ٨١) .

(٢) التنظير بالآية من حيث مطلق العدول إلى المضارع ، وإنما كان الأصل المعدول عنه هنا اسم فاعل ؛ لاقتضاء المقام إياه لمشاكلة ما وقع منهم ؛ لأنهم قالوا : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة : ١٤] . « دسوقي » (٢/ ٨٢) .

(٣) قوله : (وتجدده وقتاً فوقتاً) : هـٰذا تفسير لما قبله ، وهو محطُّ القصد ، وإلا فالاستمرار مفاد بالاسمية المعدول عنها أيضاً ، لـٰكنَّ الفرق بين الاستمرارين : أنَّ الاستمرار في الاسمية . . في الثبوت ، والاستمرار في وضع المضارع موضعَ الماضي . . في التجدُّد وقتاً فوقتاً ، والثاني أبلغ . « دسوقي » (٢/ ٨٣) .

(٤) أي : مما لم يُقصد به الاستمرار . انظر « الأطول » (١/ ٤٨٤) .

عمَّنْ لا خلافَ في إخبارِهِ ؛ كما في : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ،

(عمَّنْ لا خلافَ في إخبارِهِ)[1]

فهٰذهِ الحالةُ إنَّما هي في القيامةِ[2] ، لٰكنَّها جُعِلَتْ بمنزلةِ الماضي المتحقِّقِ ، فاستُعمِلَ فيها (لو) و(إذِ) المختصَّانِ بالماضي ، لٰكنْ عُدِلَ عن لفظِ الماضي ولم يُقَلْ : (لو رأيتَ) إشارةً إلىٰ أنَّهُ كلامُ مَنْ لا خلافَ في إخبارِهِ ، والمستقبلُ عندَهُ بمنزلةِ الماضي في تحقُّقِ الوقوعِ ، فهٰذا الأمرُ مستقبلٌ في التحقيقِ ، ماضٍ بحسَبِ التأويلِ ، كأنَّهُ قيلَ : قدِ انقضىٰ هٰذا الأمرُ ، لٰكنَّكَ ما رأيتَهُ ، ولو رأيتَهُ لرأيتَ أمراً فظيعاً .

(كما) عُدِلَ عنِ الماضي إلى المضارعِ (في : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر : ٢]) ؛ لتنزيلِهِ منزلةَ الماضي ؛ لصدورِهِ عمَّن لا خلافَ في إخبارِهِ ، وإنَّما كانَ الأصلُ ها هنا هو الماضيَ ؛ لأنَّهُ قدِ التزمَ ابنُ السرَّاجِ وأبو عليٍّ في « الإيضاحِ » أنَّ الفعلَ الواقعَ بعد (ربَّ) المكفوفةِ بـ (ما) . . يجبُ أنْ يكونَ ماضياً[3] ؛ لأنَّها للتقليلِ في الماضي ، ومعنى التقليلِ ها هنا[4] : أنَّهُ تُدهِشُهُم أهوالُ القيامةِ فيُبهتونَ[5] ، فإنْ وُجِدَ منهم إفاقةٌ ما . . تمنَّوا ذلكَ[6]

وقيلَ : هي مستعارةٌ للتكثيرِ[7] ، أو للتحقيقِ .

---

(١) قوله : (لا خلاف في إخباره) ؛ أي : لا تخلُّف في إخباره . « بناني » (١/٣٥٨) .

(٢) قوله : (فهٰذه الحالة) ؛ أي : رؤيتهم واقفين على النار . « دسوقي » (٢/٨٥) .

(٣) انظر « الأصول في النحو » لابن السراج (١/٤١٨) ، و« الإيضاح » للفارسي (ص٢٥٣) ، وقد أشار الشارح بهٰذا : إلىٰ أن التمثيل بهٰذه الآية مبني علىٰ هٰذا المذهب فقط ، وأما الجمهور فأجازوا وقوع الفعل المستقبل بعد (ربَّما) . « دسوقي » (٢/٨٦) .

(٤) هٰذا جوابٌ عمَّا يقال : إنَّ تمنِّيهم للإسلام يحصل منهم كثيراً ، فما معنى التقليل ؟ « بناني » (١/٣٥٩) .

(٥) قوله : (فيبهتون) ؛ أي : يتحيَّرون . انظر « تاج العروس » (ب هـ ت) .

(٦) أي : فقلَّة التمنِّي باعتبار قلَّة الزمان الذي يقع فيه ، وهٰذا لا ينافي كثرته في نفسه . « دسوقي » (٢/٨٧) .

(٧) المراد بالاستعارة هنا : مطلق النقل والتجوُّز ، لا المصطلح عليها . « بناني » (١/٣٥٩) .

أو لاستحضارِ الصورةِ ؛ كما قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ ؛ استحضاراً لتلكَ الصورةِ البديعةِ الدالَّةِ على القدرةِ الباهرةِ .

ومفعولُ (يودُّ) : محذوفٌ[1] ؛ لدلالةِ ﴿لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ عليهِ ، و(لو) : للتمنِّي حكايةً لوَدَادتِهِم ، وأمَّا علىٰ رأيِ مَنْ جعلَ (لو) للتمنِّي حرفاً مصدريّاً . . فمفعولُ (يودُّ) هو قولُهُ : (لو كانوا مسلمينَ) .

(**أو لاستحضارِ الصُّورةِ**) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (لتنزيلِهِ) ؛ يعني : أنَّ العُدولَ إلى المضارعِ في نحوِ : (ولو ترىٰ) : إمَّا لِمَا ذُكِرَ ، وإمَّا لاستحضارِ صورةِ رؤيةِ الكافرينَ موقوفينَ على النارِ ؛ لأنَّ المضارعَ ممَّا يدلُّ على الحالِ الحاضرِ الذي مِنْ شأنِهِ أنْ يُشاهَدَ ، كأنَّهُ يُستحضَرُ بلفظِ المضارعِ تلكَ الصورةُ ؛ ليشاهدَها السامعونَ ، ولا يُفعلُ ذلكَ إلا في أمرٍ يُهتَمُّ بمشاهدتِهِ ؛ لغرابةٍ ، أو فظاعةٍ ، أو نحوِ ذلكَ ؛ (**كما قالَ اللهُ تعالىٰ** : ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾) بلفظِ المضارعِ بعدَ قولِهِ تعالى : ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [فاطر : ٩] ؛ (**استحضاراً لتلكَ الصورةِ البديعةِ الدالَّةِ على القدرةِ الباهرةِ**) ؛ يعني : صورةَ إثارةِ السحابِ مُسخَّراً بينَ السماءِ والأرضِ على الكيفيَّةِ المخصوصةِ والانقلاباتِ المتفاوتةِ[2]

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : علىٰ كلٍّ من الوجوه السابقة ؛ من كون (ربَّ) للتقليل أو التكثير أو التحقيق ، وتقدير المفعول : الإسلام ، أو نحو ذلك . « دسوقي » (٢/ ٨٧) .

(٢) قوله : (والانقلابات) ؛ أي : التبدلات والاختلافات ؛ من كونه متصل الأجزاء أو منقطعها ، متراكماً أو غير متراكم ، بطيئاً أو سريعاً ، بلون السواد أو البياض أو الحمرة . « دسوقي » (٢/ ٩٠) .

وأمَّا تنكيرُهُ : فلإرادةِ عدمِ الحصرِ والعهدِ ؛ كقولِكَ : زيدٌ كاتبٌ ، و : عمرٌو شاعرٌ ، أو للتفخيمِ ؛ نحوُ : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ، أو للتحقيرِ .

[تنكيرُ المسندِ]

(وأمَّا تنكيرُهُ) ؛ أي : تنكيرُ المسندِ : (فلإرادةِ عدمِ الحصرِ والعهدِ) الدالِّ عليهما التعريفُ[1] ؛ (كقولِكَ : زيدٌ كاتبٌ ، و : عمرٌو شاعرٌ)[2]

(أو للتفخيمِ ؛ نحوُ : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ٢]) ، على أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، أو خبرُ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[3]

(أو للتحقيرِ) ؛ نحوُ : ما زيدٌ شيئاً[4]

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : لأنه إذا أريد العهد عُرِّف بـ (أل) العهدية أو الإضافة ، وإن أريد الحصر عُرِّف بـ (أل) الجنسية ؛ لأن تعريفه بها يفيد حصره في المسند إليه . « دسوقي » (٢/ ٩١) .

(٢) أي : حيث يراد مجرَّد الإخبار بالكتابة والشعر ، لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو ، ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود . « دسوقي » (٢/ ٩١) .

(٣) وأمَّا إن أُعرب حالاً فهو خارج عن هاذا الباب وإن كان التنكير فيه للتعظيم أيضاً . « دسوقي » (٢/ ٩٢) .

(٤) ونحو قولك : (الحاصل لي من هاذا المال شيء) ؛ أي : حقير . « دسوقي » (٢/ ٩٢) .

وأمَّا تخصيصُهُ بالإضافةِ أوِ الوصفِ : فلكونِ الفائدةِ أتمَّ .

[تخصيصُ المسندِ بالإضافةِ أوِ الوصفِ]

(**وأمَّا تخصيصُهُ**) ؛ أي : تخصيصُ المسندِ (**بالإضافةِ**) ؛ نحوُ : زيدٌ غلامُ رجلٍ ، (**أوِ الوصفِ**) ؛ نحوُ : زيدٌ رجلٌ عالمٌ : (**فلكونِ الفائدةِ أتمَّ**)[1] ؛ كما مرَّ[2] ؛ مِنْ أنَّ زيادةَ الخُصوصِ توجبُ أتمِّيَّةَ الفائدةِ .

واعلمْ : أنَّ جعلَ معمولاتِ المسندِ ؛ كالحالِ ونحوِهِ مِنَ المقيِّداتِ ، وجعلَ الإضافةِ والوصفِ مِنَ المخصِّصاتِ . . إنَّما هو مجرَّدُ اصطلاحٍ[3] .

وقيلَ : لأنَّ التخصيصَ عبارةٌ عن نقصِ الشُّيوعِ ، ولا شيوعَ للفعلِ ؛ لأنَّهُ إنَّما يدلُّ علىٰ مجرَّدِ المفهومِ[4] ، والحالُ تقيِّدُهُ ، والوصفُ يجيءُ في الاسمِ الذي فيهِ الشُّيوعُ فيخصِّصُهُ .

وفيهِ نظرٌ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » وبعض نسخ « المختصر » : (فلتكون) بدل (فلكون) .

(٢) في (أ ، هـ ، ي) : (لما مر) بدل (كما مر) .

(٣) هـٰذا جواب عما يقال : لم قال المصنف في الإتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول به والتمييز : (وأمَّا تقييده) ، وقال في الإتيان مع المسند بالمضاف إليه أو الوصف : (وأمَّا تخصيصه) ، مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف إليه ومجموع الموصوف والصفة مركَّباً تقييدياً . . يقتضي جعلهما من المقيِّدات ؟
وحاصل الجواب : هـٰذا مجرَّد اصطلاح لا مناسبة له ، ولو اصطلح علىٰ عكسه لكان صحيحاً . « دسوقي » (٢/ ٩٢) .

(٤) أي : على الماهية المطلقة ؛ وهو الحدث ، والمطلق لا يكون فيه التخصيص ، وإنما يكون فيه التقييد بالمعمولات . « دسوقي » (٢/ ٩٣) .

وأَمَّا تركُهُ : فظاهرٌ ممَّا سبقَ .

[تركُ تخصيصِ المسندِ بالإضافةِ أوِ الوصفِ]

(**وأَمَّا تركُهُ**) ؛ أي : تركُ تخصيصِ المسندِ بالإضافةِ والوصفِ : (**فظاهرٌ ممَّا سبقَ**) في تركِ تقييدِ المسندِ ؛ لمانعٍ مِنْ تربيةِ الفائدةِ[1]

❁ ❁ ❁

---

(١) وعدم العلم بما يتخصص به من وصف أو إضافة ، وكقصد الإخفاء على السامعين ، ونحو ذلك ؛ فتقول مثلاً : (هـٰذا غلام) عند ظهور أمارة كون المشار إليه غلاماً ، ولا تقول : (غلام فلان) ؛ لعدم العلم بمن يُنسب إليه ، أو للإخفاء على السامعين ؛ لئلا يهان بتلك النسبة أو يكرم . « دسوقي » (٢/٩٣ـ٩٤) .

وأمَّا تعريفُهُ : فلإفادةِ السامعِ حكماً علىٰ أمرٍ معلومٍ لهُ بإحدىٰ طُرُقِ التعريفِ بآخرَ مثلِهِ ، أو لازمَ حكمٍ كذلكَ ؛ نحوُ : زيدٌ أخوكَ ، و : عمرٌو المنطلقُ ؛ باعتبارِ تعريفِ العهدِ أوِ الجنسِ ،

[تعريفُ المسندِ]

(وأمَّا تعريفُهُ : فلإفادةِ السامعِ حكماً علىٰ أمرٍ معلومٍ لهُ بإحدىٰ طُرُقِ التعريفِ) ؛ يعني : أنَّهُ يجبُ عندَ تعريفِ المسندِ تعريفُ المسندِ إليهِ ؛ إذ ليسَ في كلامِهم مسندٌ إليهِ نكرةٌ ومسندٌ معرفةٌ في الجملةِ الخبريَّةِ ، (بآخرَ مثلِهِ) ؛ أي : حكماً علىٰ أمرٍ معلومٍ بأمرٍ آخرَ مثلِهِ في كونِهِ معلوماً للسامعِ بإحدىٰ طُرُقِ التعريفِ ؛ سواءٌ يتَّحدُ الطريقانِ ؛ نحوُ : الراكبُ هو المنطلقُ ، أو يختلفانِ ؛ نحوُ : زيدٌ هو المنطلقُ ، (أو لازمَ حكمٍ) : عطفٌ علىٰ (حكماً) ، (كذلكَ) ؛ أي : علىٰ أمرٍ معلومٍ بآخرَ مثلِهِ ، وفي هـٰذا تنبيهٌ علىٰ أنَّ كونَ المبتدأِ والخبرِ معلومَينِ لا يُنافي إفادةَ الكلامِ للسامعِ فائدةً مجهولةً[1] ؛ لأنَّ العلمَ بنفسِ المبتدأِ والخبرِ لا يستلزمُ العلمَ بإسنادِ أحدِهما إلى الآخرِ[2] ؛ (نحوُ : زيدٌ أخوكَ ، و : عمرٌو المنطلقُ) حالَ كونِ المنطلقِ معروفاً ؛ (باعتبارِ تعريفِ العهدِ أوِ الجنسِ) ، وظاهرُ لفظِ الكتابِ[3] : أنَّ نحوَ : (زيدٌ أخوكَ) إنَّما يُقالُ لمَنْ يعرفُ أنَّ لهُ أخاً ، والمذكورُ في « الإيضاحِ » : أنَّهُ يُقالُ لمَنْ يعرفُ زيداً بعينِهِ ؛ سواءٌ يعرفُ أنَّ لهُ أخاً أو لم يَعرِفْ[4]

ووجهُ التوفيقِ : ما ذكرَهُ بعضُ المحقِّقينَ مِنَ النُّحاةِ[5] : أنَّ أصلَ وضعِ تعريفِ

---

(١) قوله : (فائدة مجهولة) ؛ أي : وهي الحكم أو لازمه . « دسوقي » (٢/ ٩٥) .

(٢) في (أ ، ز) : (بانتساب) بدل (بإسناد) ، والمراد : أنك قد تعلم أنَّ الشخص الفلاني يسمَّىٰ زيداً ، وأنَّ ثَمَّ رجلاً موصوفاً بالانطلاق ، ولا تعلم أنَّ الموصوف بالانطلاق هو زيدٌ إلا بالكلام المعرَّف الجزأين المفيد لذلك . « دسوقي » (٢/ ٩٥) .

(٣) أي : المتنِ ؛ أي : قوله : (بآخر مثله) . « دسوقي » (٢/ ٩٧) .

(٤) انظر « الإيضاح » (ص٨٥) .

(٥) لعله يقصد ما ذكره العلامة الرضي في « شرح الكافية » (٣/ ٢٥٦) .

وعكسِهما ، والثاني قد يُفيدُ قصرَ الجنسِ علىٰ شيءٍ تحقيقاً ؛ نحوُ : زيدٌ الأميرُ ، أو مبالغةً ؛ لكمالِهِ فيهِ ؛

الإضافةِ على اعتبارِ العهدِ ، وإلا لم يبقَ فرقٌ بينَ (غلامُ زيدٍ) و(غلامٌ لزيدٍ) ، فلم يكنْ أحدُهما معرفةً والآخرُ نكرةً ، لـٰكنْ كثيراً ما يُقالُ : (جاءَني غلامُ زيدٍ) ، مِنْ غيرِ إشارةٍ إلىٰ معيَّنٍ[1] ؛ كالمعرَّفِ باللامِ[2] ، وهو خلافُ وضعِ الإضافةِ ، فما في الكتابِ ناظرٌ إلىٰ أصلِ الوضعِ ، وما في « الإيضاحِ » إلىٰ خلافِهِ .

(**وعكسِهما**) ؛ أي : نحوُ عكسِ المثالينِ المذكورينِ ؛ وهو (أخوكَ زيدٌ) ، و(المنطلقُ عمرٌو) .

والضابطُ في التقديمِ : أنَّهُ إذا كانَ للشيءِ صفتانِ مِنْ صفاتِ التعريفِ ، وعرفَ السامعُ اتِّصافَهُ بإحداهما دونَ الأخرىٰ ؛ فأيُّهما كانَ بحيثُ يعرفُ السامعُ اتِّصافَ الذاتِ بهِ ، وهو كالطالبِ بحسَبِ زعمِكَ أنْ تحكمَ عليهِ بالآخرِ . . يجبُ أنْ تُقدِّمَ اللفظَ الدالَّ عليهِ وتجعلَهُ مبتدأً ، وأيُّهما كانَ بحيثُ يجهلُ اتِّصافَ الذاتِ بهِ ، وهو كالطالبِ أنْ تحكمَ بثبوتِهِ للذاتِ أوِ انتفائِهِ عنهُ . . يجبُ أنْ تُؤخِّرَ اللفظَ الدالَّ عليهِ وتجعلَهُ خبراً ؛ فإذا عرفَ السامعُ زيداً بعينِهِ واسمِهِ ، ولا يعرفُ اتِّصافَهُ بأنَّهُ أخوهُ ، وأردتَ أنْ تُعرِّفَهُ ذلكَ . . قلتَ : (زيدٌ أخوكَ) ، وإذا عرفَ أخاً لهُ ، ولا يَعرِفُهُ على التعيينِ ، وأردتَ أنْ تُعيِّنَهُ عندَهُ . . قلتَ : (أخوكَ زيدٌ) ، ولا يصحُّ : (زيدٌ أخوكَ) ، ويظهرُ ذلكَ في نحوِ قولِنا : (رأيتُ أُسُوداً غابُها الرِّماحُ)[3] ، ولا يصحُّ : (رِماحُها الغابُ) .

(**والثاني**) ؛ يعني : اعتبارَ تعريفِ الجنسِ (**قد يُفيدُ قصرَ الجنسِ علىٰ شيءٍ تحقيقاً ؛ نحوُ : زيدٌ الأميرُ**) ، إذا لم يكنْ أميرٌ سواهُ ، (**أو مبالغةً ؛ لكمالِهِ فيهِ**) ؛

---

(١) أي : من غلمانه . « دسوقي » (٢/ ٩٧) .

(٢) أي : كما أنَّ المعرَّف باللام أصلُ وضعه لواحدٍ معيَّن ، وقد يُستعمل لواحدٍ غير معيَّن ؛ كما في : (ولقد أمرُّ على اللئيم) . « دسوقي » (٢/ ٩٧) .

(٣) لأن المعلوم للأسود هو الغاب ؛ لأنه مبيتها دون الرماح ، فيقدَّم ويجعل مبتدأ ، والمراد بالأسود هنا هو الشجعان علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية . « دسوقي » (٢/ ٩٩)

نحوُ : عمرٌو الشجاعُ .

أي : لكمالِ ذلكَ الشيءِ في ذلكَ الجنسِ ، أو بالعكسِ[1] ؛ (نحوُ : عمرٌو الشجاعُ) ؛ أيِ : الكاملُ في الشجاعةِ ، كأنَّهُ لا اعتدادَ بشجاعةِ غيرِهِ[2] ؛ لقصورِها عن رتبةِ الكمالِ ، وكذا إذا جُعِلَ المعرَّفُ بلامِ الجنسِ مبتدأً ؛ نحوُ : الأميرُ زيدٌ ، و : الشجاعُ عمرٌو ، ولا تفاوتَ بينَهما وبينَ ما تقدَّمَ في إفادةِ قصرِ الإمارةِ علىٰ زيدٍ ، والشجاعةِ علىٰ عمرٍو .

والحاصلُ : أنَّ المعرَّفَ بلامِ الجنسِ إنْ جُعِلَ مبتدأً فهو مقصورٌ على الخبرِ ؛ سواءٌ كانَ الخبرُ معرفةً أو نكرةً ، وإنْ جُعِلَ خبراً فهو مقصورٌ على المبتدأِ .

والجنسُ قد يبقىٰ علىٰ إطلاقِهِ كما مرَّ ، وقد يُقيَّدُ بوصفٍ أو حالٍ أو ظرفٍ أو نحوِ ذلكَ ؛ نحوُ : هو الرجلُ الكريمُ ، و : هو السائرُ راكباً ، و : هو الأميرُ في البلدِ ، و : هو الواهبُ ألفَ قنطارٍ ، جميعُ ذلكَ معلومٌ بالاستقراءِ[3] ، وتصفُّحِ تراكيبِ البُلغاءِ[4] .

وقولُهُ : (قد يُفيدُ) بلفظِ (قد) إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ قد لا يُفيدُ القصرَ ؛ كما في قولِ الخنساءِ[5] : [من الوافر]

إِذَا قَبُـحَ ٱلْبُكَـاءُ عَلَـىٰ قَتِيـلٍ رَأَيْـتُ بُكَـاءَكَ ٱلْحَسَـنَ ٱلْجَمِيـلَا

فإنَّهُ يُعرَفُ بحسَبِ الذَّوقِ السَّليمِ ، والطَّبعِ المستقيمِ ، والتدرُّبِ في معرفةِ معاني كلامِ العربِ : أنْ ليسَ المعنىٰ ها هنا على القصرِ وإنْ أمكنَ ذلكَ بحسَبِ النظرِ الظاهرِ ، والتأمُّلِ القاصرِ .

---

(١) أي : لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه . « دسوقي » (٢/ ١٠٠) .
(٢) في (أ) : (بشجاعةِ غيرها) بدل (بشجاعة غيره) .
(٣) في (ب ، و ، ط) : (وجميع) بدل (جميع) .
(٤) في هامش (أ ، هـ) نسخة : (وتتبُّع) بدل (وتصفح) .
(٥) ديوان الخنساء (ص٩٩) .

وقيلَ : الاسمُ مُتعيِّنٌ للابتداءِ لدلالتِهِ على الذاتِ ، والصفةُ للخبريَّةِ لدلالتِها علىٰ أمرٍ نسبيٍّ .

ورُدَّ : بأنَّ المعنى : الشخصُ الذي لهُ الصفةُ صاحبُ الاسمِ .

(وقيلَ) في نحوِ : زيدٌ المنطلقُ ، و : المنطلقُ زيدٌ : (الاسمُ مُتعيِّنٌ للابتداءِ) ؛ تقدَّمَ أو تأخَّرَ ؛ (لدلالتِهِ على الذاتِ ، والصفةُ) مُتعيِّنةٌ (للخبريَّةِ) ؛ تقدَّمَتْ أو تأخَّرَتْ ؛ (لدلالتِها علىٰ أمرٍ نسبيٍّ)[1] ؛ لأنَّ معنى المبتدأِ : المنسوبُ إليهِ ، ومعنى الخبرِ : المنسوبُ ، والذاتُ هي المنسوبُ إليها ، والصفةُ هي المنسوبُ ؛ فسواءٌ قلنا : (زيدٌ المنطلقُ) ، أوِ (المنطلقُ زيدٌ) . . يكونُ (زيدٌ) مبتدأً ، و(المنطلقُ) خبراً ، وهـٰذا رأيُ الإمامِ الرازيِّ[2] ، قدَّسَ اللهُ سِرَّهُ .

(ورُدَّ : بأنَّ المعنى : الشخصُ الذي لهُ الصفةُ صاحبُ الاسمِ) ؛ يعني : أنَّ الصفةَ تُجعَلُ دالَّةً على الذاتِ ومسنداً إليها ، والاسمَ يُجعَلُ دالّاً علىٰ أمرٍ نسبيٍّ ومسنداً[3]

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (علىٰ أمر نسبي) ؛ أي : وهو المعنى القائم بالذات . « دسوقي » (٢/ ١٠٢) .

(٢) انظر « نهاية الإيجاز » (ص٨٥) .

(٣) الحاصل : أنَّ (المنطلق) إذا قُدِّم وجُعل مبتدأً . . لم يُرَد مفهومه المشتمل علىٰ أمر نسبي ـ أي : ثبوت الانطلاق لشيء ـ بل يراد منه ما صدق عليه ، و(زيدٌ) إذا أُخِّر وجُعِل خبراً . . لم يُرَد به الذات ، بل يراد به مفهومٌ مسمّىً بزيدٍ ، وهو مشتمل علىٰ معنىً نسبي ؛ وهو التسمية به ؛ فيكون الوصف مسنداً للذات دون العكس ، وحاصل هـٰذا الرد : أنا لا نسلِّم أن الوصف يلاحظ منه الأمر النسبي دائماً ، ولا نسلِّم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائماً ، بل تارة يراعىٰ منه الذات إذا تقدَّم ، وتارة يراعىٰ منه المفهوم إذا تأخر ، وهـٰذا التأويل ظاهر علىٰ مذهب الكوفيين ؛ من أن الخبر لا يكون إلا مشتقاً ، فإن وقع جامداً وجب تأويله بمشتق ، وذهب البصريون إلىٰ جواز وقوعه جامداً من غير تأويل ، فلا يحتاج إلىٰ تأويل (زيد) مثلاً إذا أُخِّر بالمفهوم المسمَّىٰ بزيد ، ويكفي تأويله بالذات المشخَّصة المسمَّاة بزيد ، فمعنىٰ قولك : (المنطلق زيد) : الذات التي ثبتَ لها الانطلاقُ هي الذات المشخَّصة المسمَّاة بزيدٍ . « دسوقي » (٢/ ١٠٣) .

وأمَّا كونُهُ جملةً : فللتقوِّي ، أو لكونِهِ سببيّاً ؛ كما مرَّ .

[كونُ المسندِ جملةً]

(وأمَّا كونُهُ) ؛ أي : المسندِ (جملةً : فللتقوِّي) ؛ نحوُ : زيدٌ قامَ ، (أو لكونِهِ سببيّاً) ؛ نحوُ : زيدٌ أبوهُ قائمٌ ؛ (كما مرَّ) ؛ مِنْ أنَّ إفرادَهُ يكونُ لكونِهِ غيرَ سببيٍّ ، معَ عدمِ إفادةِ التقوِّي[1]

وسببُ التقوِّي في مثلِ : (زيدٌ قامَ) على ما ذكرَهُ صاحبُ « المفتاح »[2] : هو أنَّ المبتدأَ لكونِهِ مبتدأً . . يستدعي أنْ يُسنَدَ إليهِ شيءٌ ، فإذا جاءَ بعدَهُ ما يصلُحُ أنْ يُسنَدَ إلى ذلكَ المبتدأِ . . صرفَهُ المبتدأُ إلى نفسِهِ ؛ سواءٌ كانَ خالياً عنِ الضميرِ أو متضمِّناً لهُ[3] ، فينعقدُ بينَهما حكمٌ ، ثمَّ إذا كانَ متضمِّناً لضميرِهِ المُعتدِّ بهِ ؛ بألا يكونَ مشابهاً للخالي عنِ الضميرِ كما في (زيدٌ قائمٌ) . . صرفَهُ ذلكَ الضميرُ إلى المبتدأِ ثانياً ، فيكتسي الحكمُ قوَّةً ، فعَلى هٰذا : يختصُّ التقوِّي بما يكونُ مسنداً إلى ضميرِ المبتدأِ ، ويخرجُ عنهُ نحوُ : زيدٌ ضربتُهُ ، ويجبُ أنْ يُجعَلَ سببيّاً[4] .

وأمَّا على ما ذكرَهُ الشيخُ في « دلائلِ الإعجازِ »[5] ـ وهو أنَّ الاسمَ لا يُؤتى بهِ مُعرّىً عنِ العواملِ اللفظيَّةِ إلا لحديثٍ قد نُوِيَ إسنادُهُ إليهِ ؛ فإذا قلتَ : (زيدٌ) فقد أشعرتَ قلبَ السامعِ بأنَّكَ تُريدُ الإخبارَ عنهُ ، فهٰذا توطئةٌ لهُ وتَقدِمةٌ للإعلامِ بهِ ، فإذا قلتَ : (قامَ) دخلَ في قلبِهِ دخولَ المأنوسِ ، وهٰذا أشدُّ للثبوتِ[6] ، وأمنعُ مِنَ الشُّبهةِ

---

(١) انظر (ص٢٦٢) .

(٢) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٢١) .

(٣) مثال الخالي عن الضمير : زيدٌ حيوانٌ . « دسوقي » (٢/١٠٤) .

(٤) لأنَّ الإتيان بالمسند جملةً ؛ إمَّا للتقوِّي ، أو لكونه سببيّاً ، فإذا انتفى أحدهما تعيَّن الآخر . « دسوقي » (٢/١٠٥) .

(٥) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٣٢) .

(٦) أي : لثبوت المحكوم به للمحكوم عليه . « دسوقي » (٢/١٠٥) .

واسميَّتُها وفعليَّتُها وشرطيَّتُها ؛ لِمَا مرَّ .

وظرفيَّتُها ؛ لاختصارِ الفعليَّةِ ؛ إذ هي مُقدَّرةٌ بالفعلِ على الأصحِّ .

والشكِّ[1] ، وبالجملةِ : ليسَ الإعلامُ بالشيءِ بغتةً مثلَ الإعلامِ بهِ بعدَ التنبيهِ عليهِ والتَّقدِمةِ ؛ فإنَّ ذلكَ يَجْري مَجْرىٰ تأكيدِ الإعلامِ في التقوِّي والإحكامِ[2] ـ : فيدخلُ فيهِ نحوُ[3] : زيدٌ ضربتُهُ ، و : زيدٌ مررتُ بهِ .

وممَّا يكونُ المسندُ فيهِ جملةً لا للسببيَّةِ أوِ التقوِّي . . خبرُ ضميرِ الشأنِ ، ولم يتعرَّضْ لهُ ؛ لشُهرةِ أمرِهِ وكونِهِ معلوماً ممَّا سبقَ[4] .

وأمَّا صُوَرُ التخصيصِ ؛ نحوُ : أنا سعيتُ في حاجتِكَ ، و : رجلٌ جاءَني . . فهي داخلةٌ في التقوِّي علىٰ ما مرَّ[5] .

(**واسميَّتُها وفعليَّتُها وشرطيَّتُها ؛ لِمَا مرَّ**) ؛ يعني : أنَّ كونَ المسندِ جملةً . . للسببيَّةِ أوِ التقوِّي ، وكونَ تلكَ الجملةِ اسميَّةً . . للدوامِ والثبوتِ ، وكونَها فعليَّةً . . للتجدُّدِ والحدوثِ والدلالةِ علىٰ أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ علىٰ أخصرِ وجهٍ[6] ، وكونَها شرطيَّةً . . للاعتباراتِ المختلفةِ الحاصلةِ مِنْ أدواتِ الشرطِ ، (**وظرفيَّتُها ؛ لاختصارِ الفعليَّةِ**[7] **؛ إذ هي**) ؛ أي : الظرفيَّةُ (**مُقدَّرةٌ بالفعلِ على الأصحِّ**) ؛ **لأنَّ الفعلَ هو الأصلُ في العملِ** ، وقيلَ : باسمِ الفاعلِ ؛ لأنَّ الأصلَ في الخبرِ أنْ يكونَ مُفرَداً ،

---

(١) قوله : (الشبهة) ؛ أي : شبهة احتمال أن يكون المتَّصف بالمسند غيرَ المسند إليه . « دسوقي » (٢/ ١٠٥) .

(٢) أي : فهو بمنزلة قولك : (زيد قام ، زيد قام) . « دسوقي » (٢/ ١٠٦) .

(٣) قوله : (فيه) ؛ أي : في التقوِّي ، وقوله : (فيدخل . . .) إلىٰ آخره . . هو جواب (أمَّا) .

(٤) عند الحديث عن إخراج الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر . انظر (ص٢٣٧) .

(٥) من أنَّ التقوِّيَ يكون عند التخصيص حاصلاً ، إلا أنه غير مقصود . انظر (ص٢١٦ـ ٢١٨) .

(٦) قوله : (علىٰ أخصر وجه) ؛ أي : لأن قولنا : (يقرأ العلم) أخصر من قولنا : (حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل) . « دسوقي » (٢/ ١٠٧) .

(٧) لأن قولك : (زيد في الدار) أخصر من قولك : (زيد استقر في الدار) . « دسوقي » (٢/ ١٠٨) .

ورُجِّحَ الأوَّلُ بوقوعِ الظرفِ صلةً للموصولِ ؛ نحوُ : الذي في الدَّارِ أخوكَ[1] ، وأُجيبَ : بأنَّ الصِّلةَ مِنْ مَظانِّ الجملةِ ، بخلافِ الخبرِ[2]

ولو قالَ : (إذِ الظرفُ مُقدَّرٌ بالفعلِ على الأصحِّ) لكانَ أصوبَ ؛ لأنَّ ظاهرَ عبارتِهِ يقتضي أنَّ الجملةَ الظرفيَّةَ مُقدَّرةٌ باسمِ الفاعلِ على القولِ الغيرِ الأصحِّ ، ولا يخفىٰ فسادُهُ[3]

❁ ❁ ❁

(١) انظر « شرح التلخيص » للزوزني (ق٨٧) .

(٢) لأن الأصل فيه الإفراد . « دسوقي » (٢/١٠٩) .

(٣) لأنه جزم بجملية الظرف ؛ حيث قال : (إذ هي) ؛ أي : الجملة الظرفية ، ثم ذكر خلافاً هل المقدَّر فعل أو اسم فاعل ، وهـٰذا فاسد ؛ لأنه عند تقدير اسم الفاعل يكون الظرف مفرداً لا جملة ؛ لأن الظرف لا يقال له جملة أو مفرد إلا باعتبار متعلَّقه المقدَّر . « دسوقي » (٢/١٠٩) .

وأمَّا تأخيرُهُ : فلأنَّ ذكرَ المسندِ إليهِ أهمُّ ؛ كما مرَّ .

[تأخيرُ المسندِ]

(وأمَّا تأخيرُهُ) ؛ أيِ : المسندِ : (فلأنَّ ذكرَ المسندِ إليهِ أهمُّ ؛ كما مرَّ) في تقديمِ المسندِ إليهِ[1]

❁ ❁ ❁

(١) أي : من أصالة تقديمه ولا مقتضي للعدول عنه ، أو كون تقديمه فيه تشويق للمسند والغرض تقريره في ذهن السامع ، أو تعجيل المسرَّة ، أو تعجيل المساءة. . . إلى آخره . انظر (ص٢١٤ـ ٢٣٤) .

وأمَّا تقديمُهُ : فلتخصيصِهِ بالمسندِ إليهِ ؛ نحوُ : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ ؛ أي : بخلافِ خُمُورِ الدنيا ؛

[تقديمُ المسندِ]

(وأمَّا تقديمُهُ) ؛ أي : المسندِ : (فلتخصيصِهِ بالمسندِ إليهِ) ؛ أي : لقصرِ المسندِ إليهِ على المسندِ ، على ما حقَّقناهُ في ضميرِ الفصلِ[1] ؛ لأنَّ معنىٰ قولِنا : (تميميٌّ هو) : أنَّهُ مقصورٌ على التميميَّةِ ، لا يتجاوزُها إلى القيسيَّةِ ؛ (نحوُ : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات : ٤٧] ؛ أي : بخلافِ خُمورِ الدنيا) ؛ فإنَّ فيها غَوْلاً

فإنْ قلتَ : المسندُ هو الظرفُ ؛ أعني : (فيها) ، والمسندُ إليهِ ليسَ بمقصورٍ عليهِ ، بل علىٰ جزءٍ منهُ ؛ أعني : الضميرَ المجرورَ الراجعَ إلىٰ خُمورِ الجنَّةِ .

قلتُ : المقصودُ : أنَّ عدمَ الغَوْلِ مقصورٌ على الاتِّصافِ بـ (في خُمورِ الجنَّةِ)[2] ، لا يتجاوزُهُ إلى الاتِّصافِ بـ (في خُمورِ الدنيا) ، وإنِ اعتبرتَ النفيَ في جانبِ المسندِ . . فالمعنىٰ : أنَّ الغَوْلَ مقصورٌ علىٰ عدمِ الحصولِ في خُمورِ الجنَّةِ ، لا يتجاوزُهُ إلىٰ عدمِ الحصولِ في خُمورِ الدنيا ، فالمسندُ إليهِ مقصورٌ على المسندِ قصراً غيرَ حقيقيٍّ[3] ، وكذلكَ القياسُ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون : ٦] .

ونظيرُهُ ما ذكرَهُ صاحبُ « المفتاحِ » في قولِهِ تعالىٰ : ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء : ١١٣] ؛ مِنْ أنَّ المعنىٰ : حسابُهم مقصورٌ على الاتِّصافِ بـ (علىٰ ربِّي) ، لا يتجاوزُهُ إلى الاتِّصافِ بـ (عليَّ)[4]

فجميعُ ذلكَ مِنْ قصرِ الموصوفِ على الصفةِ ، دونَ العكسِ كما توهَّمَهُ بعضُهم[5]

---

(١) أي : من أنَّ الباء بعد الاختصاص يكثر دخولُها على المقصور . انظر (ص٢١٣) .

(٢) أي : مقصور على الكون والحصول في خمور الجنة . « دسوقي » (٢/ ١١١) .

(٣) أي : علىٰ كلا الاحتمالين ؛ وهما اعتبار النفي جزءاً من المسند إليه ، أو من المسند . « دسوقي » (٢/ ١١٢) .

(٤) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٨٩) .

(٥) قد يُفهَم هـٰذا التوهُّم من كلام الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٢٨٦) ، وحاصل=

ولهٰذا لم يُقدَّمِ الظرفُ في : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ؛ لئلا يُفيدَ ثبوتَ الرَّيبِ في سائرِ كُتُبِ اللهِ تعالىٰ .

أوِ التنبيهِ مِنْ أوَّلِ الأمرِ علىٰ أنَّهُ خبرٌ ؛ كقولِهِ :

لَـهُ هِمَـمٌ لا مُنْتَهَـىٰ لِكِبَـارِهَـا

(ولهٰذا) ؛ أي : ولأنَّ التقديمَ يُفيدُ التخصيصَ (لم يُقدَّمِ الظرفُ) الذي هو المسندُ على المسندِ إليهِ (في : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة : ٢]) ، ولم يُقَلْ : (لا فيهِ ريبٌ) ؛ (لئلا يُفيدَ) تقديمُهُ عليهِ (ثبوتَ الرَّيبِ في سائرِ كُتُبِ اللهِ تعالىٰ) ؛ بناءً على اختصاصِ عدمِ الرَّيبِ بالقرآنِ[1] ، وإنَّما قالَ : (في سائرِ كُتُبِ اللهِ) ؛ لأنَّهُ المعتبَرُ في مقابلةِ القرآنِ[2] ؛ كما أنَّ المعتبَرَ في مقابلةِ خُمورِ الجنَّةِ هي خُمورُ الدنيا ، لا مُطلقُ المشروباتِ وغيرِها .

(أوِ التنبيهِ) : عطفٌ علىٰ (تخصيصِهِ) ؛ أي : تقديمُ المسندِ للتنبيهِ (مِنْ أوَّلِ الأمرِ علىٰ أنَّهُ) ؛ أي : المسندَ (خبرٌ) لا نعتٌ ؛ إذِ النعتُ لا يتقدَّمُ على المنعوتِ ، وإنَّما قالَ : (مِنْ أوَّلِ الأمرِ) ؛ لأنَّهُ ربَّما يُعلَمُ أنَّهُ خبرٌ لا نعتٌ بالتأمُّلِ في المعنىٰ ، والنظرِ إلىٰ أنَّهُ لم يَرِدْ في الكلامِ خبرٌ للمبتدأِ ؛ (كقولِهِ[3] : [من الطويل]

لَـهُ هِمَـمٌ لا مُنْتَهَـىٰ لِكِبَـارِهَـا) وَهِمَّتُـهُ ٱلصُّغْـرَىٰ أَجَـلُّ مِـنَ ٱلـدَّهْـرِ

حيثُ لم يَقُلْ : (هِمَمٌ لهُ) .

= التوهم : أن المعنىٰ : أن الكون في خمور الجنة وصف مقصور علىٰ عدم الغول ، لا يتعداه إلى الغول . « دسوقي » (٢/ ١١٣) .

(١) أي : بناء علىٰ إفهام اختصاص. . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (٢/ ١١٤) .

(٢) في (ي) : (لأنها المعتبرة) بدل (لأنه المعتبر) .

(٣) اختُلف في نسبة هٰذا البيت ؛ فقيل : هو لبكر بن النطاح كما في « الكامل » (٣/ ٩٥) ، و« الحماسة المغربية » للتادلي (١/ ٢٨٧) ، ونسبه العباسي في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٠٨) لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، ولم أجده في المطبوع من « ديوانه » .

أوِ التفاؤلِ ، أوِ التشويقِ إلىٰ ذكرِ المسندِ إليهِ ؛ كقولِهِ :

ثَـلاثَـةٌ تُشْـرِقُ الـدُّنْيَـا بِبَهْجَتِهَـا شَمْسُ ٱلضُّحَىٰ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَٱلْقَمَرُ

(أوِ التفاؤلِ) ؛ نحوُ[1] : [من الكامل]

سَعِـدَتْ بِغُـرَّةِ وَجْهِـكَ ٱلأَيَّـامُ[2]

(أوِ التشويقِ إلىٰ ذكرِ المسندِ إليهِ) ؛ بأنْ يكونَ في المسندِ المتقدِّمِ طُولٌ يُشوِّقُ النفسَ إلىٰ ذكرِ المسندِ إليهِ ، فيكونُ لهُ وقعٌ في النفسِ ومَحَلٌّ مِنَ القبولِ ؛ لأنَّ الحاصلَ بعدَ الطَّلَبِ ، أعزُّ مِنَ المُنساقِ بلا تعبٍ ؛ (كقولِهِ[3] : ثلاثةٌ) : هـٰذا هو المسندُ المتقدِّمُ الموصوفُ بقولِهِ : (تُشرِقُ) ؛ مِنْ : (أشرقَ) ؛ بمعنىٰ : صارَ مُضيئاً ، (الدُّنيا) : فاعلُ (تُشرِقُ) ، والعائدُ إلى الموصوفِ هو الضميرُ المجرورُ في (ببَهْجتِها) ؛ أي : بحُسنِها ونَضَارتِها ؛ أي : تصيرُ الدُّنيا مُنوَّرةً ببهجةِ هـٰذهِ الثلاثةِ وبَهائِها ، والمسندُ إليهِ المتأخِّرُ هو قولُهُ :

(شَمْسُ ٱلضُّحَىٰ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَٱلْقَمَرُ)

❀ ❀ ❀

---

(١) ورد البيت أيضاً في « شرح عقود الجمان » للسيوطي (ص٣٩) دون نسبة ، وتمامه :

وتـزيَّنَـتْ ببقـائِـكَ الأعـوامُ

(٢) لا يقال : المسند في البيت فعل يجب تقديمه علىٰ فاعله ؛ فليس تقديمه للتفاؤل . لأنا نقول : التمثيل مبني علىٰ مذهب الكوفيين المجوِّزين لتقديم الفاعل على الفعل ، أو يقال : يجوز تأخير الفعل في تركيب آخر ؛ بأن يقال : الأيام سعدت بغرَّة وجهك ، علىٰ أنه من باب الإخبار بالجملة ، لا علىٰ أن يكون فعلاً تقدَّم عليه فاعله . « دسوقي » (٢/ ١١٥) .

(٣) البيت لمحمد بن وهيب الحميري كما في « تحرير التحبير » (ص١٩٠) ، و« خزانة الأدب وغاية الأرب » (٢/ ٣٧١) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢١٥) ، وهو من البسيط .

تنبيه

كثيرٌ ممَّا ذُكِرَ في هـٰذا البابِ والذي قبْلَهُ غيرُ مختصٍّ بهما ؛ كالذِّكرِ والحذفِ ، وغيرِهما .

(تنبيه)

[علىٰ عدمِ اختصاصِ كثيرٍ مِنَ الأحوالِ المذكورةِ سابقاً بالمسندِ إليهِ والمسندِ]

(كثيرٌ ممَّا ذُكِرَ في هـٰذا البابِ) ؛ يعني : بابَ المسندِ (والذي قبْلَهُ) ؛ يعني : بابَ المسندِ إليهِ . (غيرُ مختصٍّ بهما ؛ كالذِّكرِ والحذفِ ، وغيرِهما) ؛ مِنَ التعريفِ والتنكيرِ ، والتقديمِ والتأخيرِ ، والإطلاقِ والتقييدِ ، وغيرِ ذلكَ ممَّا سبقَ .

وإنَّما قالَ : (كثيرٌ) ؛ لأنَّ بعضَها مختصٌّ بالبابينِ ؛ كضميرِ الفصلِ المختصِّ بما بينَ المسندِ إليهِ والمسندِ ، وككونِ المسندِ فعلاً[1] ؛ فإنَّهُ مختصٌّ بالمسندِ ؛ إذ كلُّ فعلٍ مسندٌ دائماً[2] .

وقيلَ : هو إشارةٌ إلىٰ أنَّ جميعَها لا يجري في غيرِ البابينِ ؛ كالتعريفِ ؛ فإنَّهُ لا يجري في الحالِ والتمييزِ ، وكالتقديمِ ؛ فإنَّهُ لا يجري في المضافِ إليهِ[3] .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ قولَنا : (جميعُ ما ذُكِرَ في البابينِ غيرُ مختصٍّ بهما) لا يقتضي أنْ يجريَ شيءٌ مِنَ المذكوراتِ في كلِّ واحدٍ مِنَ الأمورِ التي هي غيرُ المسندِ إليهِ والمسندِ ،

---

(١) في النسخ ما عدا (هـ ، ح ، ي) : (المفرد) بدل (المسند) .

(٢) أي : ما لم يكن مكفوفاً بـ (ما) ؛ كـ (قلَّما) و(طالما) و(كثرما) ؛ فإنها انسلخت عن معنى الفعلية ، وصار معنى الأول النفي ، والآخرين التكثير ، وما لم يكن زائداً ؛ كـ (كان) الزائدة ، أو مؤكداً لفعل قبله . « دسوقي » (١١٧/٢) .

(٣) نسب العلامة الدسوقي هـٰذا القيل للزوزني ، ولم أقف عليه . ينظر « شرح التلخيص » (ق٨٧ ـ ٨٨) .

والفَطِنُ إذا أتقنَ اعتبارَ ذلكَ فيهما لا يخفىٰ عليهِ اعتبارُهُ في غيرِهما .

فضلاً عن أنْ يجريَ كلٌّ منها فيهِ ؛ إذ يكفي لعدمِ الاختصاصِ بالبابينِ ثبوتُهُ في شيءٍ ممَّا يُغايرُهما ، فافهَمْ .

(والفَطِنُ إذا أتقنَ اعتبارَ ذلكَ فيهما) ؛ أي : في البابينِ (لا يخفىٰ عليهِ اعتبارُهُ في غيرِهما) ؛ مِنَ المفاعيلِ والملحَقاتِ بها والمضافِ إليهِ .

❁ ❁ ❁

أحوال متعلقات الفعل

الفعلُ معَ المفعولِ كالفعلِ معَ الفاعلِ في أنَّ الغرضَ مِنْ ذكرِهِ معَهُ إفادةُ تلبُّسِهِ بهِ ، لا إفادةُ وقوعِهِ مطلقاً .

(أحوال متعلقات الفعل)

قد أُشيرَ في (التنبيهِ) إلىٰ أنَّ كثيراً مِنَ الاعتباراتِ السابقةِ . . يجري في متعلِّقاتِ الفعلِ ، لٰكنْ ذكرَ في هٰذا البابِ تفصيلَ بعضٍ مِنْ ذلكَ ؛ لاختصاصِهِ بمزيدِ بحثٍ ، ومهَّدَ لذلكَ مقدِّمةً ، فقالَ : (**الفعلُ معَ المفعولِ كالفعلِ معَ الفاعلِ في أنَّ الغرضَ مِنْ ذكرِهِ معَهُ**) ؛ أي : ذكرِ كلٍّ مِنَ الفاعلِ والمفعولِ معَ الفعلِ ، أو ذكرِ الفعلِ معَ كلٍّ منهما . . (**إفادةُ تلبُّسِهِ بهِ**) ؛ أي : تلبُّسِ الفعلِ بكلٍّ منهما ؛ أمَّا بالفاعلِ : فمِنْ جهةِ وقوعِهِ عنهُ ، وأمَّا بالمفعولِ : فمِنْ جهةِ وقوعِهِ عليهِ ، (**لا إفادةُ وقوعِهِ مطلقاً**) ؛ أي : ليسَ الغرضُ مِنْ ذكرِهِ معَهُ إفادةَ وقوعِ الفعلِ وثبوتِهِ في نفسِهِ ، مِنْ غيرِ إرادةِ أنْ يُعلَمَ ممَّنْ وقعَ ، وعلىٰ مَنْ وقعَ ؛ إذ لو أُريدَ ذلكَ لقيلَ : وقعَ الضربُ ، أو : وُجِدَ ، أو : ثبتَ ، مِنْ غيرِ ذكرِ الفاعلِ أوِ المفعولِ ؛ لكونِهِ عبثاً .

❁ ❁ ❁

فإذا لم يُذكَرْ معَهُ فالغرضُ إنْ كانَ إثباتَهُ لفاعلِهِ ، أو نفيَهُ عنهُ مطلقاً . نُزِّلَ منزلةَ اللازمِ ، ولم يُقدَّرْ لهُ مفعولٌ ؛ لأنَّ المقدَّرَ كالمذكورِ ، وهو ضربانِ ؛ لأنَّهُ : إمَّا أنْ يُجعَلَ الفعلُ مطلقاً كنايةً عنهُ متعلِّقاً بمفعولٍ مخصوصٍ دَلَّتْ عليهِ قرينةٌ ، أو لا

الثاني كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

[عدمُ ذكرِ المفعولِ بهِ]

(فإذا لم يُذكرِ) المفعولُ بهِ (معَهُ) ؛ أي : معَ الفعلِ المتعدِّي المسندِ إلىٰ فاعلِهِ ؛ (فالغرضُ إنْ كانَ إثباتَهُ) ؛ أي : إثباتَ الفعلِ (لفاعلِهِ ، أو نفيَهُ عنهُ مطلقاً) ؛ أي : مِنْ غيرِ اعتبارِ عمومٍ في الفعلِ ؛ بأنْ يرادَ جميعُ أفرادِهِ ، أو خُصوصٍ ؛ بأنْ يرادَ بعضُها ، ومِنْ غيرِ اعتبارِ تعلُّقِهِ بمَنْ وقعَ عليهِ ، فضلاً عن عمومِهِ وخُصوصِهِ . (نُزِّلَ) الفعلُ المتعدِّي (منزلةَ اللازمِ ، ولم يُقدَّرْ لهُ مفعولٌ ؛ لأنَّ المقدَّرَ كالمذكورِ) في أنَّ السامعَ يفهمُ منهما أنَّ الغرضَ الإخبارُ بوقوعِ الفعلِ عنِ الفاعلِ باعتبارِ تعلُّقِهِ بمَنْ وقعَ عليهِ[1] ؛ فإنَّ قولَنا : (فلانٌ يُعطي الدنانيرَ) يكونُ لبيانِ جنسِ ما تناولَهُ الإعطاءُ ، لا لبيانِ كونِهِ مُعطِياً ، ويكونُ كلاماً معَ مَنْ أثبتَ لهُ إعطاءَ غيرِ الدنانيرِ ، لا معَ مَنْ نفىٰ أنْ يُوجَدَ منهُ إعطاءٌ[2] .

(وهو) ؛ أي : هـٰذا القسمُ الذي نُزِّلَ منزلةَ اللازمِ (ضربانِ ؛ لأنَّهُ إمَّا أنْ يُجعَلَ الفعلُ) حالَ كونِهِ (مطلقاً) ؛ أي : مِنْ غيرِ اعتبارِ عمومٍ أو خُصوصٍ فيهِ ، ومِنْ غيرِ اعتبارِ تعلُّقِهِ بالمفعولِ . (كنايةً عنهُ) ؛ أي : عن ذلكَ الفعلِ حالَ كونِهِ (متعلِّقاً بمفعولٍ مخصوصٍ دَلَّتْ عليهِ قرينةٌ ، أو لا) يُجعلَ كذلكَ ؛ (الثاني كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر : ٩]) ؛ أي : مَنْ يُوجَدُ لهُ حقيقةُ العلمِ ومَنْ لا يُوجَدُ .

وإنَّما قدَّمَ الثانيَ ؛ لأنَّهُ باعتبارِ كثرةِ وقوعِهِ أشدُّ اهتماماً بحالِهِ .

---

(١) قوله : (يفهم منهما) ؛ أي : من المذكور والمقدَّر . « دسوقي » (٢/ ١٢٢) .

(٢) أي : وإلا لاقتصر علىٰ قوله : (فلان يعطي) . « دسوقي » (٢/ ١٢٣) .

(السكَّاكيُّ) ذكرَ في (بحثِ إفادةِ اللامِ الاستغراقَ) : أنَّهُ إذا كانَ المقامُ خَطابيّاً لا استدلاليّاً[1] ؛ كقولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « ٱلْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ ، وَٱلْمُنَافِقُ خَبٌّ لَئِيمٌ »[2] . . حُمِلَ المعرَّفُ باللامِ مفرداً كانَ أو جمعاً على الاستغراقِ ؛ بعلَّةِ إيهامِ أنَّ القصدَ إلىٰ فردٍ دونَ آخرَ معَ تحقُّقِ الحقيقةِ فيهما . . ترجيحٌ لأحدِ المتساويينِ على الآخرِ[3] ، ثمَّ ذكرَ في (بحثِ حذفِ المفعولِ) : أنَّهُ قد يكونُ للقصدِ إلىٰ نفسِ الفعلِ[4] ؛ بتنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللازمِ ذهاباً في نحوِ : (فلانٌ يُعطي) إلىٰ معنىٰ : يفعلُ الإعطاءَ ويُوجِدُ هـٰذهِ الحقيقةَ ؛ إيهاماً للمبالغةِ بالطريقِ المذكورِ في إفادةِ اللامِ للاستغراقِ[5] .

فجعلَ المصنِّفُ قولَهُ : (بالطريقِ المذكورِ) إشارةً إلىٰ قولِهِ : (ثمَّ إذا كانَ المقامُ خَطابيّاً لا استدلاليّاً . . حُمِلَ المعرَّفُ باللامِ على الاستغراقِ) ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ[6] : (ثمَّ) ؛ أي : بعدَ كونِ الغرضِ ثبوتَ أصلِ الفعلِ وتنزيلَهُ منزلةَ اللازمِ ، مِنْ غيرِ اعتبارِ كونِهِ كنايةً (إذا كانَ المقامُ خَطابيّاً) : يُكتفىٰ فيهِ بمجرَّدِ الظنِّ ، (لا استدلاليّاً) : يُطلَبُ فيهِ اليقينُ البرهانيُّ[7] . . (أفادَ) المقامُ أوِ الفعلُ (ذلكَ) ؛ أي : كونَ الغرضِ

---

(١) قوله : (إذا كان المقام) ؛ أي : الذي أُورد فيه المحلَّىٰ بـ (أل) . « دسوقي » (٢/ ١٢٤) .

(٢) رواه أبو داود (٤٧٩٠) ، والترمذي (١٩٦٤) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، والغِرُّ : الذي ينخدع ؛ لانقياده ولِينه ، والخَبُّ بالفتح : الخدَّاع ، وقد تُكسَر خاؤه ، والمراد : أنَّ المؤمنَ المحمودَ . . من طبعِه الغَرارةُ ، وقلَّةُ الفِطْنة للشر ، وتركُ البحث عنه ، وليس ذلك منه جهلاً ، ولـٰكنَّه كرمٌ وحُسن خُلُق . انظر « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير (غ ر ر ، خ ب ب) .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢١٥ ـ ٢١٦) .

(٤) في (ج ، ح ، ط ، ي) : (القصد) بدل (للقصد) .

(٥) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٢٨) .

(٦) قوله : (وإليه) ؛ أي : إلى الجعل المذكور ، أو الطريق المذكور . « دسوقي » (٢/ ١٢٥) .

(٧) لأنَّهُ إذا كان استدلاليّاً لم يُفد ذلك مع التعميم ؛ لأنَّ التعميم ظني ، فلا يُعتبر فيما يُطلَب فيه اليقين . « دسوقي » (٢/ ١٢٥) .

معَ التعميمِ ؛ دفعاً للتحكُّمِ .

والأوَّلُ كقولِ البُحْتريِّ في المُعتزِّ باللهِ :

شَجْــوُ حُسَّــادِهِ وَغَيْــظُ عِــدَاهُ أَنْ يَــرَىٰ مُبْصِــرٌ ويَسْمَــعَ وَاعِ

ثبوتَهُ لفاعلِهِ أو نفيَهُ عنهُ مطلقاً ، (معَ التعميمِ) في أفرادِ الفعلِ ؛ (دفعاً للتحكُّمِ) اللازمِ مِنْ حملِهِ علىٰ فردٍ دونَ آخرَ .

وتحقيقُهُ : أنَّ معنىٰ (يُعطي) حينَئذٍ[1] : يفعلُ الإعطاءَ ، فالإعطاءُ المعرَّفُ بلامِ الحقيقةِ يُحمَلُ في المقامِ الخَطابيِّ على استغراقِ الإعطاءاتِ وشمولِها مبالغةً ؛ لئلا يلزمَ ترجيحُ أحدِ المتساويينِ على الآخرِ .

لا يقالُ : إفادةُ التعميمِ تُنافي كونَ الغرضِ الثبوتَ أوِ النفيَ مطلقاً ؛ أي : مِنْ غيرِ اعتبارِ عمومٍ ولا خصوصٍ .

لأنَّا نقولُ : لا نُسلِّمُ ذلكَ ؛ فإنَّ عدمَ كونِ الشيءِ مُعتبَراً في الغرضِ . . لا يستلزمُ عدمَ كونِهِ مُفاداً مِنَ الكلامِ ، فالتعميمُ مُفادٌ غيرُ مقصودٍ[2]

ولبعضِهم في هٰذا المقامِ تخيُّلاتٌ فاسدةٌ لا طائلَ تحتَها[3] ، فلم نتعرَّضْ لها .

(والأوَّلُ) ؛ وهو أنْ يُجعَلَ الفعلُ مطلقاً كنايةً عنهُ متعلِّقاً بمفعولٍ مخصوصٍ : (كقولِ البُحْتريِّ في المُعتزِّ باللهِ) تعريضاً بالمُستعينِ باللهِ[4] : [من الخفيف]

(شَجْــوُ حُسَّــادِهِ وَغَيْــظُ عِــدَاهُ أَنْ يَــرَىٰ مُبْصِــرٌ ويَسْمَــعَ وَاعِ

---

(١) أي : حين إذ كان القصد ثبوت الفعل لفاعله . « بناني » (١/ ٣٧٨) .

(٢) أي : أوّلاً ، فلا يُنافي أنه مقصود ثانياً ، والمقصود أولاً مطلق الثبوت الذي لا عموم فيه . « دسوقي » (٢/ ١٢٧) .

(٣) هٰذا البعض : هو العلامة الشيرازي في « مفتاح المفتاح » (ق ١٣٥) ، وانظر « المطوَّل » (ص١٩٢) .

(٤) ديوان البحتري (٢/ ١٢٤٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٣٢) .

أي : أنْ يكونَ ذو رؤيةٍ وذو سمعٍ ، فيدركَ محاسنَهُ وأخبارَهُ الظاهرةَ الدالَّةَ على استحقاقِهِ الإمامةَ دونَ غيرِهِ ، فلا يجدوا إلىٰ منازعتِهِ سبيلاً .

أي : أنْ يكونَ ذو رؤيةٍ وذو سمعٍ ، فيدركَ) بالبصرِ (محاسنَهُ ، و) بالسمعِ (أخبارَهُ الظاهرةَ الدالَّةَ على استحقاقِهِ الإمامةَ دونَ غيرِهِ ، فلا يجدوا) : نصبٌ عطفٌ علىٰ (يدركَ) ؛ أي : فلا يجدَ أعداؤُهُ وحُسَّادُهُ الذينَ يتمنَّونَ الإمامةَ (إلىٰ منازعتِهِ) الإمامةَ (سبيلاً) .

فالحاصلُ : أنَّهُ نزَّلَ (يرىٰ ، ويسمعَ) منزلةَ اللازمِ ؛ أي : يصدرَ عنهُ السماعُ والرؤيةُ[١] ، مِنْ غيرِ تعلُّقٍ بمفعولٍ مخصوصٍ ، ثمَّ جعلَهما كنايتينِ عنِ الرؤيةِ والسماعِ المتعلِّقينِ بمفعولٍ مخصوصٍ ؛ هو محاسنُهُ وأخبارُهُ ، بادِّعاءِ الملازمةِ بينَ مطلقِ الرؤيةِ ورؤيةِ آثارِهِ ومحاسنِهِ ، وكذا بينَ مطلقِ السماعِ وسماعِ أخبارِهِ ؛ للدلالةِ علىٰ أنَّ آثارَهُ وأخبارَهُ بلغَتْ مِنَ الكثرةِ والاشتهارِ إلىٰ حيثُ يمتنعُ خفاؤُها ، فأبصرَها كلُّ راءٍ[٢] ، وسمعَها كلُّ واعٍ[٣] ، بل لا يُبصِرُ الرائي إلا تلكَ الآثارَ ، ولا يسمعُ الواعي إلا تلكَ الأخبارَ ، فذكرَ الملزومَ[٤] ، وأرادَ اللازمَ[٥] ، علىٰ ما هو طريقُ الكنايةِ[٦] .

ففي تركِ المفعولِ والإعراضِ عنهُ : إشعارٌ بأنَّ فضائلَهُ قد بلغَتْ مِنَ الظهورِ والكثرةِ إلىٰ حيثُ يكفي فيها مجرَّدُ أنْ يكونَ ذو سمعٍ وذو بصرٍ ، حتىٰ يَعلمَ أنَّهُ المتفرِّدُ بالفضائلِ ، ولا يخفىٰ : أنَّهُ يفوتُ هـٰذا المعنىٰ عندَ ذكرِ المفعولِ أو تقديرِهِ .

---

(١) في (ي) : (من يصدر) بدل (يصدر) ؛ أي : أن يوجد من يصدر . . . إلىٰ آخره ، والمثبت منصوب علىٰ أنه تفسير لقوله : (اللازم) ؛ أي : صدور ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٢/ ١٢٩) .

(٢) في (هـ ، ي) : (فيبصرها) بدل (فأبصرها) .

(٣) في (هـ ، ي) : (ويسمعها) بدل (وسمعها) .

(٤) يعني : مطلق الرؤية والسماع . « ابن قاسم » (ق ١٢٨) .

(٥) يعني : رؤية آثاره ومحاسنه ، وسماعَ أخباره الدالة على استحقاقه الملك . « ابن قاسم » (ق ١٢٨) .

(٦) أي : عند المصنف ؛ من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم . « دسوقي » (٢/ ١٣٠) .

وإلا وجبَ التقديرُ بحسَبِ القرائنِ .

ثمَّ الحذفُ : إمَّا للبيانِ بعدَ الإبهامِ ؛ كما في فعلِ المشيئةِ ما لم يكنْ تعلُّقُهُ بهِ غريباً ؛ نحوُ : ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ، بخلافِ نحوِ :

وَلَـوْ شِئْـتُ أَنْ أَبْكِـي دَمـاً لَبَكَيْتُـهُ

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يكنِ الغرضُ عندَ عدمِ ذكرِ المفعولِ معَ الفعلِ المتعدِّي المسندِ إلىٰ فاعلِهِ إثباتَهُ لفاعلِهِ أو نفيَهُ عنهُ مطلقاً ، بل قُصِدَ تعلُّقُهُ بمفعولٍ غيرِ مذكورٍ . . (وجبَ التقديرُ بحسَبِ القرائنِ) الدالَّةِ علىٰ تعيينِ المفعولِ[1] ؛ إنْ عامّاً فعامٌّ ، وإنْ خاصّاً فخاصٌّ[2] .

ولمَّا وجبَ تقديرُ المفعولِ تعيَّنَ أنَّهُ مرادٌ ومحذوفٌ مِنَ اللفظِ لغرضٍ ، فأشارَ إلىٰ تفصيلِ الغرضِ بقولِهِ : (ثمَّ الحذفُ : إمَّا للبيانِ بعدَ الإبهامِ ؛ كما في فعلِ المشيئةِ) والإرادةِ ونحوِهما إذا وقعَ شرطاً ؛ فإنَّ الجوابَ يدلُّ عليهِ ويُبيِّنُهُ ، لـٰكنَّهُ إنَّما يُحذَفُ (ما لم يكنْ تعلُّقُهُ بهِ) ؛ أي : تعلُّقُ فعلِ المشيئةِ بالمفعولِ (غريباً ؛ نحوُ : ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام : ١٤٩]) ؛ أي : لو شاءَ اللهُ هدايتكم لهداكم أجمعينَ ؛ فإنَّهُ لمَّا قيلَ : (لو شاءَ) علمَ السامعُ أنَّ هناكَ شيئاً عُلِّقَتِ المشيئةُ عليهِ ، لـٰكنَّهُ مُبهَمٌ عندَهُ ، فإذا جيءَ بجوابِ الشرطِ صارَ مُبيَّناً ، وهـٰذا أوقعُ في النفسِ ، (بخلافِ) ما إذا كانَ تعلُّقُ فعلِ المشيئةِ بهِ غريباً ؛ فإنَّهُ لا يُحذَفُ حينَئذٍ ؛ كما في (نحوِ) قولِهِ[3] : [من الطويل]

(وَلَـوْ شِئْـتُ أَنْ أَبْكِـي دَمـاً لَبَكَيْتُـهُ) عَلَيْـهِ وَلَـكِـنْ سَـاحَـةُ ٱلصَّبْـرِ أَوْسَـعُ

---

(١) في (ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ط ، ي) : (تعين) بدل (تعيين) .

(٢) مثال العام : ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس : ٢٥] ؛ أي : كلَّ واحد ، ومثال الخاص : ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان : ٤١] ؛ أي : بعثه ؛ لأن الموصول يستدعي أن يكون في صلته ما يرجع إليه . « دسوقي » (٢/ ١٣١) .

(٣) البيت لإسحاق بن حسان الخريمي كما في « الكامل » (٤/ ٣) ، و« التذكرة الحمدونية » (٤/ ٢٦٠) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢٤٦) .

وأمَّا قولُهُ :

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّي ٱلشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

فليسَ منهُ ؛ لأنَّ المرادَ بالأوَّلِ : البكاءُ الحقيقيُّ .

فإنَّ تعلُّقَ فعلِ المشيئةِ ببكاءِ الدمِ غريبٌ ، فذكرَهُ ليتقرَّرَ في نفسِ السامعِ ويأنسَ بهِ .

(وأمَّا قولُهُ[1] : [من الطويل]

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّي ٱلشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

فليسَ منهُ) ؛ أي : ممَّا تُرِكَ فيهِ حذفُ مفعولِ المشيئةِ بناءً على غرابةِ تعلُّقِها بهِ[2] ، على ما ذهبَ إليهِ صدرُ الأفاضلِ في « ضِرامِ السِّقْطِ » ؛ مِنْ أنَّ المرادَ : لو شئتُ أنْ أبكيَ تفكُّراً بكيتُ تفكُّراً ، فلم يحذفْ منهُ مفعولَ المشيئةِ ، ولم يَقُلْ : (لو شئتُ بكيتُ تفكُّراً) ؛ لأنَّ تعلُّقَ المشيئةِ ببكاءِ التفكُّرِ غريبٌ ؛ كتعلُّقِها ببكاءِ الدمِ[3] ، وإنَّما لم يكنْ مِنْ هٰذا القَبيلِ ؛ (لأنَّ المرادَ بالأوَّلِ : البكاءُ الحقيقيُّ) ، لا البكاءُ التفكُّريُّ ؛ لأنَّهُ أرادَ أنْ يقولَ : أفنانيَ النُّحولُ ، فلم يُبقِ منِّي غيرَ خواطرَ تجولُ فيَّ ، حتى لو شئتُ البكاءَ فمَرَيْتُ جُفُوني[4] ، وعصرتُ عيني ليسيلَ منها دمعٌ . . لم أجِدْهُ ، وخرجَ منها بدلَ الدمعِ التفكُّرُ ، فالبكاءُ الذي أرادَ إيقاعَ المشيئةِ عليهِ بكاءٌ مطلقٌ مُبهَمٌ غيرُ مُعدّىً إلى التفكُّرِ البتةَ ، والبكاءُ الثاني مقيَّدٌ مُعدّىً إلى التفكُّرِ ، فلا يصلحُ تفسيراً للأوَّلِ وبياناً لهُ ؛

---

(١) البيت لعلي بن أحمد الجوهري كما في « المطوَّل » (ص١٩٤) ، و« معاهد التنصيص » (١/٢٥٤) .

(٢) أي : وإنما هو ممَّا تُرك فيه الحذف ؛ لعدم الدليل عليه لو حُذف ، والحاصل : أنَّ مفعول المشيئة هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الأفاضل ، وإنما الخلاف بينهما في علة ذكره ؛ فالمصنف يعلل بعدم الدليل عليه لو حُذف ، وصدر الأفاضل يعلله بغرابة تعلُّق الفعل به . « دسوقي » (٢/١٣٣) .

(٣) انظر « ضرام السقط » (ص ٣٨٨) .

(٤) يقال : مرى الناقةَ يمريها مَرْياً ؛ مسح ضرعها لتدرَّ . انظر « تاج العروس » (م ر ي) ، والمراد هنا : مسحُ الجفون وإمرارُ اليد عليها ؛ ليسيل الدمع .

وإمَّا لدفعِ توهُّمِ إرادةِ غيرِ المرادِ ابتداءً ؛ كقولِهِ :

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ

كما إذا قلتَ : (لو شئتَ أنْ تُعطيَ درهماً أعطيتَ درهمينِ) ، كذا في « دلائلِ الإعجازِ »[1]

وممَّا نشأَ في هـٰذا المقامِ مِنْ سوءِ الفهمِ وقلَّةِ التدبُّرِ ما قيلَ : إنَّ الكلامَ في مفعولِ (أبكي)[2] ، والمرادُ : أنَّ البيتَ ليسَ مِنْ قَبيلِ ما حُذِفَ فيهِ المفعولُ ؛ للبيانِ بعدَ الإبهامِ ، بل إنَّما حُذِفَ لغرضٍ آخرَ[3] .

وقيلَ : يحتملُ أنْ يكونَ المعنىٰ : لو شئتُ أنْ أبكيَ تفكُّراً بكيتُ تفكُّراً ؛ أي : لم يبقَ فيَّ مادَّةُ الدمعِ ، فصرتُ بحيثُ أقدِرُ علىٰ بكاءِ التفكُّرِ ، فيكونُ مِنْ قَبيلِ ما ذُكِرَ فيهِ مفعولُ المشيئةِ لغرابتِهِ .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ ترتُّبَ هـٰذا الكلامِ علىٰ قولِهِ[4] : (لم يُبقِ منِّي الشوقُ غيرَ تفكُّري) . يأبىٰ هـٰذا المعنىٰ عندَ التأمُّلِ الصادقِ ؛ لأنَّ القدرةَ علىٰ بكاءِ التفكُّرِ لا تتوقَّفُ علىٰ ألا يبقىٰ فيهِ غيرُ التفكُّرِ ، فافهَمْ .

(وإمَّا لدفعِ توهُّمِ إرادةِ غيرِ المرادِ) : عطفٌ علىٰ (إمَّا للبيانِ) ، (ابتداءً) : متعلِّقٌ بـ (توهُّمِ) ؛ (كقولِهِ[5] : وكم ذُدْتَ) ؛ أي : دفعتَ (عنِّي مِنْ تحاملِ حادثٍ) : يقالُ : تحاملَ فلانٌ عليَّ ؛ إذا لم يَعدِلْ ، و(كم) : خبريَّةٌ ، مميِّزُها

---

(١) انظر « دلائل الإعجاز » (ص١٦٧) .

(٢) أي : إنَّ كلام المصنف ؛ وهو قوله : (وأمَّا قوله : . . . فليس منه) مسوق في مفعول (أبكي) ، لا في مفعول المشيئة . « دسوقي » (٢/ ١٣٥) .

(٣) أي : كالاختصار . « دسوقي » (٢/ ١٣٥) .

(٤) قوله : (هـٰذا الكلام) ؛ أي : قوله : (فلو شئت أن أبكي بكيت تفكُّرا) ، والترتب جاء من حيث التعبير بالفاء المفهمة أن ما بعدها مرتَّب علىٰ ما قبلها ؛ من حيث إن الأول سبب في الثاني . « دسوقي » (٢/ ١٣٦) ، وانظر « مفتاح تلخيص المفتاح » للخلخالي (ص٢٩٧) .

(٥) البيت للبحتري في « ديوانه » (٣/ ٢٠١٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٥٥) ، وهو من الطويل .

وَسَـوْرَةِ أَيَّـامٍ حَـزَزْنَ إِلَـى ٱلْعَظْـمِ

إذ لو ذُكِرَ اللحمُ ربَّما تُوُهِّمَ قبلَ ذكرِ ما بعدَهُ أنَّ الحزَّ لم ينتهِ إلى العظمِ .

وإمَّا لأنَّهُ أُريدَ ذكرُهُ ثانياً علىٰ وجهٍ يتضمَّنُ إيقاعَ الفعلِ علىٰ صريحِ لفظِهِ ؛ إظهاراً لكمالِ العنايةِ بوقوعِهِ عليهِ ؛ كقولِهِ :

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي ٱلسُّؤْ   دُدِ وَٱلْمَجْـدِ وَٱلْمَكَـارِمِ مِثْـلَا

قولُهُ : (مِنْ تحاملِ) ، قالوا : وإذا فُصِلَ بينَ (كمِ) : الخبريَّةِ ومميِّزِها بفعلٍ مُتعدٍّ . . وجبَ الإتيانُ بـ (مِنْ) ؛ لئلا يلتبسَ بالمفعولِ ، ومحلُّ (كمِ) : النصبُ علىٰ أنَّها مفعولُ (ذُدْتَ) ، وقيلَ[1] : المميِّزُ محذوفٌ ؛ أي : كم مرَّةٍ ، و(مِنْ) في (مِنْ تحاملِ) : زائدةٌ ، وفيهِ نظرٌ ؛ للاستغناءِ عن هٰذا الحذفِ والزيادةِ بما ذكرناهُ ، (وسَوْرةِ أيَّامٍ) ؛ أي : شِدَّتِها وصَوْلتِها ، (حَزَزْنَ) ؛ أي : قطعْنَ اللحمَ (إلى العَظْمِ) ، فحذفَ المفعولَ ؛ أعني : اللحمَ ؛ (إذ لو ذُكِرَ اللحمُ ربَّما تُوُهِّمَ قبلَ ذكرِ ما بعدَهُ) ؛ أي : ما بعدَ اللحمِ ؛ يعني : (إلى العظمِ) . . (أنَّ الحزَّ لم ينتهِ إلى العظمِ) ؛ وإنَّما كانَ في بعضِ اللحمِ ، فحُذِفَ دفعاً لهٰذا التوهُّمِ .

(وإمَّا لأنَّهُ أُريدَ ذكرُهُ) ؛ أي : ذكرُ المفعولِ (ثانياً علىٰ وجهٍ يتضمَّنُ إيقاعَ الفعلِ علىٰ صريحِ لفظِهِ) ، لا على الضميرِ العائدِ إليهِ ؛ (إظهاراً لكمالِ العنايةِ بوقوعِهِ) ؛ أي : الفعلِ (عليهِ) ؛ أي : على المفعولِ ، حتَّى كأنَّهُ لا يرضىٰ أنْ يُوقعَهُ علىٰ ضميرِهِ وإنْ كانَ كنايةً عنهُ ؛ (كقولِهِ[2] : [من الخفيف]

قَـدْ طَلَبْنَـا فَلَـمْ نَجِـدْ لَـكَ فِـي ٱلسُّـؤْ   دُدِ وَٱلْمَجْـدِ وَٱلْمَكَـارِمِ مِثْـلَا)

أي : قد طلبْنا لكَ مِثْلاً ، فحذفَ (مِثْلاً) ؛ إذ لو ذكرَهُ لكانَ المناسبُ : (فلم نَجِدْهُ) ، فيفوتُ الغرضُ ؛ أعني : إيقاعَ عدمِ الوجدانِ علىٰ صريحِ لفظِ المِثْلِ ،

---

(١) انظر « شرح التلخيص » للزوزني (ق٩١) .

(٢) البيت للبحتري في « ديوانه » (٣/ ١٦٥٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٥٦) .

ويجوزُ أنْ يكونَ السببُ تركَ مواجهةِ الممدوحِ بطلبِ مِثْلٍ لهُ .

وإمَّا للتعميمِ معَ الاختصارِ ؛ كقولِكَ : قد كانَ منكَ ما يُؤلِمُ ؛ أي : كلَّ أحدٍ ، وعليهِ : ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ .

وإمَّا لمجرَّدِ الاختصارِ عندَ قيامِ قرينةٍ ؛ نحوُ : أصغيتُ إليهِ ؛ أي : أُذُني ، وعليهِ :

(ويجوزُ أنْ يكونَ السببُ) في حذفِ مفعولِ (طلبْنا) . . (تركَ مواجهةِ الممدوحِ بطلبِ مِثْلٍ لهُ) ؛ قصداً إلى المبالغةِ في التأدُّبِ ، حتَّىٰ كأنَّهُ لا يجوِّزُ وجودَ المِثْلِ لهُ ليطلبَهُ ؛ فإنَّ العاقلَ لا يطلبُ إلا ما يجوِّزُ وجودَهُ .

(وإمَّا للتعميمِ) في المفعولِ (معَ الاختصارِ ؛ كقولِكَ : قد كانَ منكَ ما يُؤلِمُ ؛ أي : كلَّ أحدٍ) ، بقرينةِ أنَّ المقامَ مقامُ المبالغةِ[1] ، وهٰذا التعميمُ وإنْ أمكنَ أنْ يُستفادَ مِنْ ذكرِ المفعولِ بصيغةِ العمومِ . . لٰكنْ يفوتُ الاختصارُ حينَئذٍ ، (وعليهِ) ؛ أي : وعلىٰ حذفِ المفعولِ للتعميمِ معَ الاختصارِ . . وردَ قولُهُ تعالىٰ : (﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس : ٢٥]) ؛ أي : جميعَ عبادِهِ ، فالمثالُ الأوَّلُ يفيدُ العمومَ مبالغةً[2] ، والثاني تحقيقاً .

(وإمَّا لمجرَّدِ الاختصارِ) ؛ مِنْ غيرِ أنْ تُعتبرَ معَهُ فائدةٌ أخرىٰ مِنَ التعميمِ وغيرِهِ ، وفي بعضِ النسخِ : (عندَ قيامِ قرينةٍ) ، وهو تذكرةٌ لِمَا سبقَ[3] ، ولا حاجةَ إليهِ ، وما يقالُ مِنْ أنَّ المرادَ : عندَ قيامِ قرينةٍ دالَّةٍ علىٰ أنَّ الحذفَ لمجرَّدِ الاختصارِ[4] . . ليسَ بسديدٍ ؛ لأنَّ هٰذا المعنىٰ معلومٌ ، ومعَ هٰذا جارٍ في سائرِ الأقسامِ ، فلا وجهَ لتخصيصِهِ بمجرَّدِ الاختصارِ ؛ (نحوُ : أصغيتُ إليهِ ؛ أي : أذني ، وعليهِ) ؛ أي :

---

(١) أي : المبالغة في الوصف بالإيلام ، فيكون ذلك المقام قرينةً علىٰ إرادة العموم في المفعول ، وأنه ليس المراد : ما يؤلمني ، أو يؤلم بعضَ الناس . « دسوقي » (٢/ ١٤٠) .

(٢) في (ب) : (التعميم) بدل (العموم) .

(٣) وهو قوله : (وإلا وجب التقدير بحسب القرائن) . انظر (ص٣٠٩) .

(٤) صاحب هٰذا القيل : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٢٩٩) .

﴿ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ ﴾ ؛ أي : ذاتكَ .

وإمَّا للرِّعايةِ على الفاصلةِ ؛ نحوُ : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ .

وإمَّا لاستهجانِ ذكرِهِ ؛ كقولِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها : (ما رأيتُ منهُ ، ولا رأىٰ منِّي) ؛ أيِ : العورةَ .

وإمَّا لنكتةٍ أخرىٰ .

على الحذفِ لمجرَّدِ الاختصارِ . . قولُهُ تعالىٰ : (﴿ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ ﴾ [الأعراف:١٤٣] أي : ذاتَكَ)[١]

وها هنا بحثٌ[٢] ؛ وهو أنَّ الحذفَ للتعميمِ معَ الاختصارِ : إنْ لم يكنْ فيهِ قرينةٌ دالَّةٌ علىٰ أنَّ المقدَّرَ عامٌّ فلا تعميمَ أصلاً ، وإنْ كانَتْ فالتعميمُ مِنْ عمومِ المقدَّرِ ؛ سواءٌ حُذِفَ أو لم يُحذَفْ ؛ فالحذفُ لا يكونُ إلا لمجرَّدِ الاختصارِ[٣] .

(وإمَّا للرِّعايةِ على الفاصلةِ ؛ نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ * (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحىٰ : ١-٣]) ؛ أي : ما قلاكَ ، وحصولُ الاختصارِ أيضاً ظاهرٌ .

(وإمَّا لاستهجانِ ذكرِهِ) ؛ أي : ذكرِ المفعولِ ؛ (كقولِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها : « ما رأيتُ منهُ) ؛ أي : مِنَ النبيِّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، (ولا رأىٰ منِّي » ؛ أيِ : العورةَ)[٤]

(وإمَّا لنكتةٍ أخرىٰ) ؛ كإخفائِهِ[٥] ، أوِ التمكُّنِ مِنْ إنكارِهِ إنْ مَسَّتْ إليهِ

---

(١) أي : أرني ذاتك .

(٢) أي : في قول المصنف : (وإمَّا للتعميم مع الاختصار) . « دسوقي » (٢/ ١٤١) .

(٣) أي : ولا يفيد التعميم . « دسوقي » (٢/ ١٤٢) .

(٤) لم أقف عليه بهـٰذا اللفظ ، ولـٰكن روى الإمام أحمد في « المسند » (٦/ ٦٣) ، والطبراني في « الأوسط » (٢١٩٧) عنها رضي الله عنها أنها قالت : (ما نظرتُ إلىٰ فرجِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم قطُّ ، أو : ما رأيتُ فرجَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم قطُّ) ، واللفظ للإمام أحمد .

(٥) نحو : (الأمير يُحِبُّ ويُبغِضُ) ، عند قيام قرينة عند المخاطَب دون بعض السامعين علىٰ أنَّ المراد : يحبُّني ، ويبغض ذلك الحاضر ، فيحذف المتكلم المفعول؛ خوفاً علىٰ نفسه أن يُؤذىٰ=

حاجةٌ[1] ، أو تعيُّنِهِ حقيقةً أوِ ادِّعاءً[2] ، ونحوِ ذلكَ .

❁ ❁ ❁

= بنسبة محبّة الأمير إليه ، أو خوفاً على ذلك الحاضر بسبب نسبة بُغض الأمير إليه . « دسوقي » (٢/ ١٤٤) .

(١) نحو : (لعنَ الله وأخزى) ، ويراد زيدٌ عند قيام القرينة ، فيحذف المتكلم المفعول ؛ ليتمكن من الإنكار إن نُسب إليه لعنُ زيد . « دسوقي » (٢/ ١٤٤) .

(٢) نحو : (نحمد ونشكر) ؛ أي : اللهَ تعالىٰ ؛ لتعيُّن أنه المحمود المشكور حقيقةً ، ومثال الادِّعاء : (نخدم ونعظِّم) ؛ أي : الأميرَ . « دسوقي » (٢/ ١٤٤) .

وتقديمُ مفعولِهِ ونحوِهِ عليهِ لردِّ الخطأِ في التعيينِ ؛ كقولِكَ : زيداً عرفتُ ، لِمَنِ اعتقدَ أنَّكَ عرفتَ إنساناً ، وأنَّهُ غيرُ زيدٍ ، وتقولُ لتأكيدِهِ : لا غيرَهُ ؛ ولذلكَ لا يقالُ : ما زيداً ضربتُ ولا غيرَهُ ،

[تقديمُ المفعولِ ونحوِهِ على الفعلِ]

(وتقديمُ مفعولِهِ) ؛ أي : مفعولِ الفعلِ (ونحوِهِ) ؛ أي : نحوِ المفعولِ ؛ مِنَ الجارِّ والمجرورِ ، والظرفِ ، والحالِ ، وما أشبهَ ذلكَ ، (عليهِ) ؛ أي : على الفعلِ . . (لردِّ الخطأِ في التعيينِ ؛ كقولِكَ : زيداً عرفتُ ، لِمَنِ اعتقدَ أنَّكَ عرفتَ إنساناً) وأصابَ في ذلكَ ، (و) اعتقدَ (أنَّهُ غيرُ زيدٍ) وأخطأَ فيهِ ، (وتقولُ لتأكيدِهِ) ؛ أي : تأكيدِ هـٰذا الردِّ : زيداً عرفتُ (لا غيرَهُ) .

وقد يكونُ لردِّ الخطأِ في الاشتراكِ ؛ كقولِكَ : (زيداً عرفتُ) ، لِمَنِ اعتقدَ أنَّكَ عرفتَ زيداً وعمْراً ، وتقولُ لتأكيدِهِ : (زيداً عرفتُ وحدَهُ) ، وكذا في نحوِ : زيداً أكرِمْ ، و : عمْراً لا تُكرِمْ ، أمراً ونهياً[1] ، فكانَ الأحسنُ أنْ يقولَ : (لإفادةِ الاختصاصِ)[2] .

(ولذلكَ)[3] ؛ أي : ولأنَّ التقديمَ لردِّ الخطأِ في تعيينِ المفعولِ ، معَ الإصابةِ في اعتقادِ وقوعِ الفعلِ علىٰ مفعولٍ ما[4] . . (لا يقالُ : ما زيداً ضربتُ ولا غيرَهُ) ؛ لأنَّ

---

(١) أي : أنَّ ردَّ الخطأ في قصري القلب والإفراد . . كما يكون في الإخبار يكون في الإنشاء ؛ فنحوُ : (زيداً أكرمْ) و(عمْراً لا تُكرِمْ) يقال ردّاً علىٰ من اعتقد أنَّ النهيَ عن الإكرام مختص بغير عمرو ، أو الأمرَ به مختص بغير زيد ، في قصر القلب ، وكذا يقال ردّاً علىٰ من اعتقد أنَّ النهي عن الإكرام أو الأمر بالإكرام مُستوٍ فيه زيد وعمرو ، في قصر الإفراد . « دسوقي » (٢/١٤٦) .

(٢) أي : ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة ، ويدخل فيه نحو : زيداً أكرم ، و : عمْراً لا تكرم . « دسوقي » (٢/١٤٦) .

(٣) في (د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ، ي) : (ولهـٰذا) بدل (ولذلك) .

(٤) قوله : (مع الإصابة) ؛ أي : مع إصابة المخاطَب . « دسوقي » (٢/١٤٧) .

ولا : ما زيداً ضربتُ ، ولـٰكنْ أكرمتُهُ .

وأمَّا نحوُ : زيداً عرفتُهُ . . فتأكيدٌ إنْ قُدِّرَ المفسَّرُ قبلَ المنصوبِ ، وإلا فتخصيصٌ ،

التقديمَ يدلُّ علىٰ وقوعِ الضربِ علىٰ غيرِ زيدٍ ؛ تحقيقاً لمعنى الاختصاصِ ، وقولَكَ : (ولا غيرَهُ) ينفي ذلكَ ؛ فيكونُ مفهومُ التقديمِ مناقضاً لمنطوقِ (لا غيرَهُ) .

نعم ؛ لو كانَ التقديمُ لغرضٍ آخرَ غيرِ التخصيصِ[1] . . جازَ : (ما زيداً ضربتُ ولا غيرَهُ) ، وكذا (زيداً ضربتُ وغيرَهُ) .

(ولا : ما زيداً ضربتُ ، ولـٰكنْ أكرمتُهُ) ؛ لأنَّ مبنى الكلامِ ليسَ علىٰ أنَّ الخطأَ واقعٌ في الفعلِ بأنَّهُ الضربُ حتَّىٰ يردَّهُ إلى الصوابِ بأنَّهُ الإكرامُ ، وإنَّما الخطأُ في تعيينِ المضروبِ[2] ، فالصوابُ : (ولـٰكنْ عمْراً)[3]

(وأمَّا نحوُ : زيداً عرفتُهُ . . فتأكيدٌ إنْ قُدِّرَ) الفعلُ المحذوفُ (المفسَّرُ) بالفعلِ المذكورِ (قبلَ المنصوبِ) ؛ أي : عرفتُ زيداً عرفتُهُ[4] ، (وإلا فتخصيصٌ)[5] ؛ أي : زيداً عرفتُ عرفتُهُ ؛ لأنَّ المحذوفَ المقدَّرَ كالمذكورِ ، فالتقديمُ عليهِ كالتقديمِ على المذكورِ في إفادةِ الاختصاصِ ؛ كما في (باسمِ اللهِ) ، فنحوُ : (زيداً عرفتُهُ) محتملٌ للمعنيَينِ ، والرجوعُ في التعيينِ إلى القرائنِ ، وعندَ قيامِ القرينةِ علىٰ أنَّهُ للتخصيصِ يكونُ أوكدَ مِنْ قولِنا : (زيداً عرفتُ) ؛ لِمَا فيهِ مِنَ التكرارِ .

---

(١) كالاهتمام به في نفي الفعل عنه ، أو الاستلذاذ بذكره ، من غير إرادة الإعلام بثبوت الفعل لغيره . « دسوقي » (٢/١٤٧) .

(٢) في (هـ) زيادة : (حين اعتقد أنه زيد) .

(٣) في (ج) : (فالصواب أن يقال : ما زيداً ضربت ولـٰكن عمراً) بدل (فالصواب : ولـٰكن عمراً) ، وفي (هـ ، ي) : (فردُّه إلى الصواب أن يقال : ما زيداً ضربت ولـٰكن عمراً) .

(٤) أي : ففيه تكرار الإسناد ، وهو يفيد تأكيد الفعل . « دسوقي » (٢/١٤٨) .

(٥) في (ي) بعد قوله : (وإلا) زيادة جاءت تعليقاً في بعض النسخ : (أي : وإن لم يقدَّر المفسَّر قبل المنصوب ، بل بعده) .

وكذلكَ قولُكَ : بزيدٍ مررتُ .

وفي بعضِ النُّسخِ[1] : (وأمَّا نحوُ : « وأمَّا ثمودَ فهدَيْناهم » فلا يُفيدُ إلا التخصيصَ)[2] ؛ لامتناعِ أنْ يُقدَّرَ الفعلُ مقدَّماً ؛ نحوُ : (أمَّا فهدَيْنا ثمودَ) ؛ لالتزامِهم وجودَ فاصلٍ بينَ (أمَّا) والفاءِ ، بلِ التقديرُ : (أمَّا ثمودَ فهدَيْناهم) ، بتقديمِ المفعولِ .

وفي كونِ هـٰذا التقديمِ للتخصيصِ نظرٌ[3] ؛ لأنَّهُ يكونُ معَ الجهلِ بثبوتِ أصلِ الفعلِ[4] ؛ كما إذا جاءَكَ زيدٌ وعمرٌو ، ثمَّ سألَكَ سائلٌ : ما فعلتَ بهما ؟ فتقولُ : (أمَّا زيداً فضربتُهُ ، وأمَّا عمْراً فأكرمتُهُ) ، فليتأمَّلْ[5] .

(وكذلكَ) ؛ أي: ومثلُ (زيداً عرفتُ) في إفادةِ الاختصاصِ (قولُكَ : بزيدٍ مررتُ)،

---

(١) هـٰذه الزيادة موجودة في (ج ، د) من نسخ « التلخيص » .

(٢) هـٰذا تخصيص للمسألة السابقة التي هي من باب الاشتغال ، وحاصله : أنه لمَّا ذكر أنَّ نحو : (زيداً عرفته) محتمل للتأكيد والتخصيص . . ربما يُتوهَّم أنَّ نحو : (وأمَّا ثمودَ فهديناهم) ، بنصب (ثمودَ) . . يحتملهما ، وأمَّا علىٰ قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوِّي الحكم بتكرر الإسناد ، وكونه مفيداً لذلك بناء علىٰ مذهب غير السكاكي ؛ لأن تقديم مثل هـٰذا لا يفيد التقوِّي عنده ؛ لكونه سببياً . « دسوقي » (٢/١٤٩) ، وقراءة النصب قراءة شاذة قرأ بها الحسن البصري وابن هرمز . انظر « الدر المصون » (٩/ ٥٢٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٨٨) ، والآية من سورة (فصلت) برقم (١٧) .

(٣) قوله : (هـٰذا التقديم) ؛ أي : الحاصل مع (أمَّا) ؛ فهو ليس للتخصيص ، بل لإصلاح اللفظ . « دسوقي » (٢/ ١٥٠) .

(٤) قوله : (لأنه) ؛ أي : التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل ، فلا يتأتى التخصيص ؛ لأنه إنما يكون مع العلم بأصل الفعل ، وأيضاً : لو كان التقديم في هـٰذه الآية مفيداً للتخصيص لاقتضىٰ أنه ليس أحد من الكفار دُلَّ علىٰ طريق الحق واستحب العمىٰ على الهدىٰ غير ثمود ، وليس كذلك . « دسوقي » (٢/ ١٥٠) .

(٥) أي : ليَظهرَ لك أنه ليس الغرضُ من الآية بيانَ أنَّ ثمودَ هُدُوا فاستحبُّوا العمىٰ على الهدىٰ دونَ غيرهم ؛ ردّاً علىٰ من زعم انفرادَ غيرهم بذلك ، أو مشاركتَهُ لهم ؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ الكفار كلَّهم كذلك ، وإنما الغرضُ بيانُ أنَّ أصل الهداية ـ أي : الدعوةِ للحق ـ حصل لهم ، والإخبارُ بسوء صنيعهم ؛ ليُعلَمَ أنَّ إهلاكهم كان بعد إقامة الحجة عليهم . « دسوقي » (٢/ ١٥٠) .

والتخصيصُ لازمٌ للتقديمِ غالباً ؛

في المفعولِ بواسطةٍ ، لمَنِ اعتقدَ أنَّكَ مررتَ بإنسانٍ ، وأنَّهُ غيرُ زيدٍ ، وكذلكَ (يومَ الجمعةِ سِرْتُ)، و(في المسجدِ صلَّيتُ) ، و(تأديباً ضربتُهُ) ، و(ماشياً حجَجْتُ) .

(والتخصيصُ لازمٌ للتقديمِ غالباً)[1] ؛ أي : لا ينفكُّ عن تقديمِ المفعولِ ونحوِهِ في أكثرِ الصورِ ، بشهادةِ الاستقراءِ وحُكمِ الذَّوقِ ، وإنَّما قالَ : (غالباً) ؛ لأنَّ اللزومَ الكليَّ غيرُ متحقِّقٍ ؛ إذِ التقديمُ قد يكونُ لأغراضٍ أُخَرَ ؛ كمجرَّدِ الاهتمامِ[2] ، والتبرُّكِ[3] ، والاستلذاذِ[4] ، وموافقةِ كلامِ السامعِ[5] ، وضرورةِ الشِّعرِ[6] ، ورعايةِ السَّجْعِ والفاصلةِ[7] ، ونحوِ ذلكَ[8] ؛ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [الحاقة : ٣٠ ـ ٣٢] [9] ، وقالَ : ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ

---

(١) قوله : (لازم للتقديم) ؛ أي : لتقديم ما حقه التأخير ، وهـٰذا احتراز عما هو مقدَّم وضعاً ؛ كاسم الاستفهام المتقدم على عامله ، وهـٰذا بناء علىٰ قاعدة السكاكي ، وإلا فتقديم المسند إليه عند المصنف يفيد التخصيص إذا كان المسند جملة ؛ نحو : أنا سعيت في حاجتك . انظر « المطوَّل » (ص٢٠٠) ، و« حاشية الدسوقي » (٢/ ١٥٠) .

(٢) نحو : العلمَ لزمتُ ؛ فإنَّ الأهم تعلُّق اللزوم بالعلم . « دسوقي » (٢/ ١٥١) .

(٣) نحو : محمداً عليه الصلاة والسلام أحببتُ . « دسوقي » (٢/ ١٥١) .

(٤) نحو : ليلىٰ أحببتُ . « دسوقي » (٢/ ١٥١) .

(٥) نحو : زيداً أكرمتُ ، في جواب : مَنْ أكرمتَ ؟ فتقديم (زيداً) موافقة لتقديم السائل (من) الاستفهاميَّة . « دسوقي » (٢/ ١٥١) .

(٦) كقول الشاعر : (من الطويل)

وليس إلىٰ داعي الندىٰ بسريعِ

وسيأتي تخريجه في (رد العجز على الصدر) (ص٧٥٧) .

(٧) في (أ ، هـ) : (أو السجع) بدل (ورعاية السجع والفاصلة) ، وفي (ز ، ط) : (والسجع والفاصلة) ، وفي (ح) : (ورعاية السجع) .

(٨) كتعجيل المسرَّة ؛ نحو : خيراً تلقىٰ ، وتعجيل المساءة ؛ نحو : شراً يلقىٰ صديقك . « دسوقي » (٢/ ١٥٢) .

(٩) هـٰذا مثال للتقديم رعاية للفاصلة ؛ إذ ليس المعنىٰ : صلُّوه الجحيمَ لا غيرَها ، وليس المراد أيضاً الردَّ علىٰ من يتوهَّم أنه يُؤمَرُ بسلسلة أخرىٰ يُسلَكُها ، حتىٰ يكون التقديم =

ولهـٰذا يقالُ في ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ : معناهُ : نخصُّكَ بالعبادةِ والاستعانةِ ، وفي ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ : معناه : إليهِ ، لا إلىٰ غيرِهِ ، ويفيدُ في الجميعِ وراءَ التخصيصِ اهتماماً بالمقدَّمِ ؛ ولهـٰذا يُقدَّرُ في (باسمِ اللهِ) مؤخَّراً ،

حَٰفِظِينَ ﴾ [الانفطار : ١٠] [1] ، وقالَ : ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۞ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾ [الضحىٰ : ٩ـ١٠] [2] ، وقالَ : ﴿ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ [النحل : ١١٨] [3] ، إلىٰ غيرِ ذلكَ ممَّا لا يحسُنُ فيهِ اعتبارُ التخصيصِ عندَ مَنْ لهُ معرفةٌ بأساليبِ الكلامِ .

(ولهـٰذا) ؛ أي : ولأنَّ التخصيصَ لازمٌ للتقديمِ غالباً (يقالُ في ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] : معناهُ : نخصُّكَ بالعبادةِ والاستعانةِ) ؛ بمعنىٰ : نجعلُكَ مِنْ بينِ الموجوداتِ مخصوصاً بذلكَ ، لا نعبدُ ولا نستعينُ غيرَكَ ، (وفي ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ [آل عمران : ١٥٨] : معناه : إليهِ) تُحشَرونَ ، (لا إلىٰ غيرِهِ) .

(ويفيدُ) التقديمُ (في الجميعِ) ؛ أي : جميعِ صورِ التخصيصِ (وراءَ التخصيصِ) ؛ أي : بعدَهُ . (اهتماماً بالمقدَّمِ) ؛ لأنَّهم يُقدِّمونَ الذي شأنُهُ أهمُّ ، وهم ببيانِهِ أَعْنىٰ ؛ (ولهـٰذا يُقدَّرُ) المحذوفُ (في « باسمِ اللهِ » مؤخَّراً) ؛ أي : باسمِ اللهِ أفعلُ كذا ؛ ليفيدَ معَ الاختصاصِ الاهتمامَ ؛ لأنَّ المشركينَ كانوا يبدؤونَ بأسماءِ آلهتِهم ؛ فيقولونَ : باسمِ اللاتِ ، باسمِ العُزَّىٰ ، فقصدَ الموحِّدُ تخصيصَ اسمِ اللهِ بالابتداءِ ؛ للاهتمامِ والردِّ عليهِم .

= للتخصيص . « دسوقي » (٢/ ١٥٢) .

(١) هـٰذا ليس من تقديم المعمول على العامل ، بل من تقديم أحد المعمولين على الآخر ، والتقديم لرعاية الفاصلة ؛ لأنَّ المراد الإخبار بأنَّ على الآدميين ملائكةً يكتبون ، لا الردُّ علىٰ من يعتقد أنهم علىٰ غيرهم . « دسوقي » (٢/ ١٥٢) .

(٢) التقديم هنا لتصحيح اللفظ ؛ لأنَّ (أمَّا) لا تليها الفاء ، ولرعاية الفاصلة أيضاً ؛ لأنَّ المراد النهي عن قهر اليتيم وانتهار السائل ، لا الردُّ علىٰ من زعم أنَّ النهي عن قهر غير اليتيم وانتهار غير السائل . « دسوقي » (٢/ ١٥٢) .

(٣) التقديم هنا أيضاً لرعاية الفاصلة ؛ لأنَّ المراد الإخبار بظلمهم أنفسَهم ، لا الردُّ علىٰ من زعم ظلمَهم غيرَ أنفسهم . « دسوقي » (٢/ ١٥٢) .

وأُورِدَ : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ ، وأُجيبَ : بأنَّ الأهمَّ فيهِ القراءةُ ، وبأنَّهُ متعلِّقٌ بـ (اقرأ) الثاني ، ومعنى الأوَّلِ : أَوجدِ القراءةَ .

(وأُورِدَ) عليهِ : (﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ [العلق : ١]) ؛ يعني : لو كانَ التقديمُ مُفيداً للاختصاصِ والاهتمامِ . . لوجبَ أنْ يُؤخَّرَ الفعلُ ويقدَّمَ (باسمِ ربِّكَ) ؛ لأنَّ كلامَ اللهِ تعالىٰ أحقُّ برعايةِ ما يجبُ رعايتُهُ ، (وأُجيبَ : بأنَّ الأهمَّ فيهِ القراءةُ)[١] ؛ لأنَّها أوَّلُ سُورةٍ نزلَتْ ، فكانَ الأمرُ بالقراءةِ أهمَّ باعتبارِ هـٰذا العارضِ وإنْ كانَ ذكرُ اللهِ أهمَّ في نفسِهِ[٢] ، هـٰذا جوابُ « الكشَّافِ »[٣] ، (وبأنَّهُ) ؛ أي : (باسمِ ربِّكَ) . . (متعلِّقٌ بـ « اقرأ » الثاني) ؛ أي : هو مفعولُ (اقرأ) الذي بعدَهُ[٤] ، (ومعنىٰ) اقرأْ (الأوَّلِ : أَوجدِ القراءةَ) ، مِنْ غيرِ اعتبارِ تعديتِهِ إلىٰ مقروءٍ بهِ ؛ كما في (فلانٌ يُعطِي) ، كذا في « المفتاحِ »[٥]

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ب ، د ، و ، ط) : (فيها) بدل (فيه) ؛ أي : في الآية ، والمثبت بمعنىٰ : في ذلك القول ؛ وهو (اقرأ باسم ربك) .

(٢) وإنما كان الأمر بالقراءة أهم ؛ لأن المقصود بالذات من الإنزال حفظ المنزَل ، وهو متوقف على القراءة . « دسوقي » (٢/ ١٥٧) .

(٣) انظر « الكشاف » (١/ ٣) .

(٤) أي : والباء زائدة لتأكيد الملابسة ؛ لإفادة الدوام والتكرار ، فيكون المعنى : اقرأ اسم ربك ؛ أي : اذكره علىٰ وجه التكرار دائماً ، ولو قيل : (اقرأ اسم ربك) لكان معناه : اذكره ولو مرة . « دسوقي » (٢/ ١٥٩) .

(٥) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٣٥ ـ ٢٣٦) .

وتقديمُ بعضِ معمولاتِهِ علىٰ بعضٍ ؛ لأنَّ أصلَهُ التقديمُ ، ولا مُقتضيَ للعُدولِ عنهُ ؛ كالفاعلِ في نحوِ : ضربَ زيدٌ عمْراً ، والمفعولِ الأوَّلِ في نحوِ : أعطيتُ زيداً درهماً .

أو لأنَّ ذكرَهُ أهمُّ ؛

[تقديمُ بعضِ معمولاتِ الفعلِ علىٰ بعضٍ]

(وتقديمُ بعضِ معمولاتِهِ) ؛ أي : معمولاتِ الفعلِ (علىٰ بعضٍ ؛ لأنَّ أصلَهُ) ؛ أي : أصلَ ذلكَ البعضِ (التقديمُ) على البعضِ الآخرِ ، (ولا مُقتضيَ للعدولِ عنهُ) ؛ أي : عنِ الأصلِ ؛ (كالفاعلِ في نحوِ : ضربَ زيدٌ عمْراً) ؛ لأنَّهُ عُمدةٌ في الكلامِ ، وحقُّهُ أنْ يليَ الفعلَ[1] ، وإنَّما قالَ : (في نحوِ : ضربَ زيدٌ عمْراً) ؛ لأنَّ في نحوِ : (ضربَ زيداً غلامُهُ)[2] . . مُقتضياً للعدولِ عنِ الأصلِ[3] ، (والمفعولِ الأوَّلِ في نحوِ : أعطيتُ زيداً درهماً) ؛ فإنَّ أصلَهُ التقديمُ ؛ لِمَا فيهِ مِنْ معنى الفاعليَّةِ ؛ وهو أنَّهُ عاطٍ ؛ أي : آخذٌ للعطاءِ[4]

(أو لأنَّ ذكرَهُ) ؛ أي : ذكرَ ذلكَ البعضِ الذي يُقدَّمُ (أهمُّ) ، جعلَ الأهميَّةَ ها هنا قَسِيماً لكونِ الأصلِ التقديمَ ، وجعلَها في المسندِ إليهِ شاملاً لهُ ولغيرِهِ مِنَ الأمورِ المقتضيةِ للتقديمِ[5] ، وهو الموافقُ لـ « المفتاحِ »[6] ، ولِمَا ذكرَهُ الشيخُ عبدُ القاهرِ ؛

---

(١) لأنه لشدَّة طلب الفعل له صار كالجزء منه ، وما هو كالجزء أَولىٰ بالتقديم ممَّا هو في حكم الانفصال . « دسوقي » (٢/ ١٦١) .

(٢) في (أ ، د ، و) : (غلامَه زيدٌ) بدل (زيداً غلامه) ، وفي (ب ، ز ، ح ، ط) : (غلامُه زيداً) .

(٣) وهو اتِّصال الفاعل بضمير المفعول المقتضي لتقدُّم المفعول ؛ لئلا يلزم عودُ الضمير علىٰ متأخِّر لفظاً ورتبةً . « دسوقي » (٢/ ١٦١) .

(٤) فمعنى التركيب المذكور : أخذ زيدٌ مني درهماً . « دسوقي » (٢/ ١٦١) .

(٥) حيث قال : (وأمَّا تقديمه : فلكون ذكره أهمَّ ؛ إمَّا لأنه الأصلُ ، ولا مُقتضيَ للعدول عنه . . .) إلىٰ آخره . انظر (ص٢١٤) .

(٦) انظر « مفتاح العلوم » (ص١٩٤) .

كقولِكَ : قتلَ الخارجيَّ فلانٌ .

أو لأنَّ في التأخيرِ إخلالاً ببيانِ المعنىٰ ؛ نحوُ : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ ؛ فإنَّهُ لو أُخِّرَ (مِنْ آلِ فرعونَ) لتُوُهِّمَ أنَّهُ مِنْ صلةِ (يكتمُ) ، فلم يُفهَمْ أنَّهُ منهم ،

حيثُ قالَ : (إنَّا لم نَجِدْهُمُ اعتمدوا في التقديمِ شيئاً يجري مَجْرى الأصلِ غيرَ العنايةِ والاهتمامِ ، لـٰكنْ ينبغي أنْ يُفسَّرَ وجهُ العنايةِ بشيءٍ ويُعرفَ لهُ معنىً[1] ، وقد ظنَّ كثيرٌ مِنَ الناسِ أنَّهُ يكفي أنْ يقالَ : « قُدِّمَ للعنايةِ » ، و« لكونِهِ أهمَّ » ، مِنْ غيرِ أنْ يُذكَرَ مِنْ أينَ كانَتْ تلكَ العنايةُ ، وبمَ كانَ أهمَّ)[2]

فمرادُ المصنِّفِ بالأهميَّةِ ها هنا : الأهميَّةُ العارضةُ[3] ، بحسَبِ اعتناءِ المتكلِّمِ أوِ السامعِ بشأنِهِ ، والاهتمام بحالِهِ ؛ لغرضٍ مِنَ الأغراضِ ؛ (كقولِكَ : قتلَ الخارجيَّ فلانٌ) ؛ لأنَّ الأهمَّ في تعلُّقِ القتلِ هو الخارجيُّ المقتولُ ؛ ليتخلَّصَ النَّاسُ مِنْ شرِّهِ .

(أو لأنَّ في التأخيرِ إخلالاً ببيانِ المعنىٰ ؛ نحوُ : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر : ٢٨] ؛ فإنَّهُ لو أُخِّرَ) قولُهُ : (﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾) عن قولِهِ : ﴿ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ . . (لتُوُهِّمَ أنَّهُ مِنْ صلةِ « يكتمُ ») ؛ أي : يكتمُ إيمانَهُ مِنْ آلِ فرعونَ ، (فلم يُفهَمْ أنَّهُ) ؛ أي : ذلكَ الرجلَ كانَ (منهم) ؛ أي : مِنْ آلِ فرعونَ .

---

(١) في (هـ ، ي) : (يعرف) بدل (ويعرف) .
(٢) دلائل الإعجاز (ص١٠٧ ـ ١٠٨) .
(٣) الحاصل : أنَّ الأهميّة لها أسباب ؛ منها : أصالةُ التقديم ، وتعجيلُ المسرَّة أو المساءة . . . إلىٰ آخره ؛ فإن كان سببُها كونَ الأصل التقديمَ . . فالأهميّة ذاتيّة ، وإن كان سببُها تعجيلَ المسرَّة أو المساءة ، أو نحوَ ذلك . . فالأهميّة عَرَضيّة ، فالمصنف أراد هنا الأهميّةَ العارضةَ ، وأراد في باب المسند إليه مطلقَ الأهميّةِ الشاملةِ للذاتيّة والعَرَضيّة . « دسوقي » (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢) .

أو بالتناسبِ ؛ كرعايةِ الفاصلةِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ .

والحاصلُ : أنَّهُ ذُكِرَ لـ(رجلٌ) ثلاثةُ أوصافٍ ، قُدِّمَ الأوَّلُ ـ أعني : (مُؤمِنٌ) ـ لكونِهِ أشرفَ ، ثمَّ الثاني ؛ لئلا يُتوهَّمَ خلافُ المقصودِ .

(أو) لأنَّ في التأخيرِ إخلالاً (بالتناسبِ ؛ كرعايةِ الفاصلةِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه : ٦٧]) ، بتقديمِ الجارِّ والمجرورِ والمفعولِ على الفاعلِ ؛ لأنَّ فواصلَ الآيِ على الألفِ .



حقيقيٌّ ، وغيرُ حقيقيٍّ ، وكلٌّ منهما نوعانِ : قصرُ الموصوفِ على الصفةِ ، وقصرُ الصفةِ على الموصوفِ ، والمرادُ : المعنويَّةُ ،

(القصر)

[تعريفُ القصرِ ، وأقسامُهُ]

في اللغةِ : الحبسُ ، وفي الاصطلاحِ : تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بطريقٍ مخصوصٍ ، وهو (حقيقيٌّ ، وغيرُ حقيقيٍّ) ؛ لأنَّ تخصيصَ الشيءِ بالشيءِ إمَّا أنْ يكونَ بحسَبِ الحقيقةِ وفي نفسِ الأمرِ ؛ بألا يتجاوزَهُ إلىٰ غيرِهِ أصلاً ؛ وهو الحقيقيُّ ، أو بحسَبِ الإضافةِ إلىٰ شيءٍ آخرَ ؛ بألا يتجاوزَهُ إلىٰ ذلكَ الشيءِ وإنْ أمكنَ أنْ يتجاوزَهُ إلىٰ شيءٍ آخرَ في الجملةِ ؛ وهو غيرُ حقيقيٍّ بل إضافيٌّ ؛ كقولِكَ : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ لا يتجاوزُ القيامَ إلى القعودِ ، لا بمعنىٰ : أنَّهُ لا يتجاوزُهُ إلىٰ صفةٍ أخرىٰ أصلاً .

وانقسامُهُ إلى الحقيقيِّ والإضافيِّ بهـٰذا المعنىٰ . . لا يُنافي كونَ التخصيصِ مطلقاً مِنْ قَبيلِ الإضافاتِ .

(وكلٌّ منهما) ؛ أي : مِنَ الحقيقيِّ وغيرِهِ (نوعانِ : قصرُ الموصوفِ على الصفةِ) : وهو ألا يتجاوزَ الموصوفُ تلكَ الصفةَ إلىٰ صفةٍ أخرىٰ ، لـٰكنْ يجوزُ أنْ تكونَ تلكَ الصفةُ لموصوفٍ آخرَ[1] ، (وقصرُ الصفةِ على الموصوفِ) : وهو ألا تتجاوزَ الصفةُ ذلكَ الموصوفَ إلىٰ موصوفٍ آخرَ ، لـٰكنْ يجوزُ أنْ يكونَ لذلكَ الموصوفِ صفاتٌ أُخَرُ[2] ، (والمرادُ) بالصفةِ ها هنا : الصفةُ (المعنويَّةُ) ؛ أعني :

---

(١) نحو : (ما زيد إلا قائم) ؛ فهو مقصور على القيام ، ولم يتجاوزه للقعود ، ويصح أن تكون صفة القيام لموصوف آخر . « دسوقي » (٢/ ١٦٩) .

(٢) نحو : (ما قائم إلا زيد) ؛ فالقيام مقصور علىٰ زيد بحيث لا يتجاوزه إلىٰ غيره وإن كان زيد=

لا النعتُ ، والأوَّلُ مِنَ الحقيقيِّ نحوُ : ما زيدٌ إلا كاتبٌ ، إذا أُريدَ أنَّهُ لا يتَّصفُ بغيرِها ، وهو لا يكادُ يُوجَدُ ؛ لتعذُّرِ الإحاطةِ بصفاتِ الشيءِ ، والثاني كثيرٌ ؛ نحوُ : ما في الدَّارِ إلا زيدٌ ، وقد يُقصَدُ بهِ المبالغةُ ؛ لعدمِ الاعتدادِ بغيرِ المذكورِ .

المعنى القائمَ بالغيرِ ، (لا النعتُ) النحويُّ ؛ أعني : التابعَ الذي يدلُّ علىٰ معنىً في متبوعِهِ غيرِ الشُّمولِ ، وبينَهما عمومٌ مِنْ وجهٍ ؛ لتصادُقِهما في مثلِ : أعجبَني هـٰذا العِلمُ ، وتفارُقِهما في مثلِ : العِلمُ حَسَنٌ ، و : مررتُ بهـٰذا الرَّجلِ .

وأمَّا نحوُ قولِكَ : (ما زيدٌ إلا أخوكَ) ، و(ما البابُ إلا ساجٌ)[1] ، و(ما هـٰذا إلا زيدٌ) . . فمِنْ قصرِ الموصوفِ على الصفةِ تقديراً ؛ إذِ المعنىٰ : أنَّهُ مقصورٌ على الاتِّصافِ بكونِهِ أخاً أو ساجاً أو زيداً .

(والأوَّلُ) ؛ أي : قصرُ الموصوفِ على الصفةِ (مِنَ الحقيقيِّ . . نحوُ : ما زيدٌ إلا كاتبٌ ، إذا أُريدَ أنَّهُ لا يتَّصفُ بغيرِها) ؛ أي : غيرِ الكتابةِ ، (وهو لا يكادُ يُوجَدُ ؛ لتعذُّرِ الإحاطةِ بصفاتِ الشيءِ) ، حتىٰ يمكنُ إثباتُ شيءٍ منها ونفيُ ما عداها بالكليَّةِ ، بل هـٰذا محالٌ ؛ لأنَّ للصفةِ المنفيَّةِ نقيضاً ، وهو مِنَ الصفاتِ التي لا يُمكِنُ نفيُها ؛ ضرورةَ امتناعِ ارتفاعِ النقيضينِ ؛ مثلاً إذا قُلْنا : (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) ، وأردْنا أنَّهُ لا يتَّصفُ بغيرِهِ[2] . . لزمَ ألا يتَّصفَ بالقيامِ ولا بنقيضِهِ ، وهو محالٌ .

(والثاني) ؛ أي : قصرُ الصفةِ على الموصوفِ مِنَ الحقيقيِّ (كثيرٌ ؛ نحوُ : ما في الدَّارِ إلا زيدٌ) ، علىٰ معنىٰ : أنَّ الحصولَ في الدَّارِ المعيَّنةِ مقصورٌ علىٰ زيدٍ ، (وقد يُقصَدُ بهِ) ؛ أي : بالثاني (المبالغةُ ؛ لعدمِ الاعتدادِ بغيرِ المذكورِ) ؛ كما يُقصَدُ بقولِنا : (ما في الدَّارِ إلا زيدٌ) أنَّ جميعَ مَنْ في الدَّارِ ممَّنْ عدا زيداً . . في حُكمِ العدمِ ، فيكونُ قصراً حقيقيّاً ادِّعائيّاً ، وأمَّا في القصرِ الغيرِ الحقيقيِّ فلا يُجعَلُ غيرُ

= متَّصفاً بصفات أخر ؛ كالأكل والشرب . « دسوقي » (٢/ ١٦٩) .

(١) الساج : ضربٌ من الشجر ، له ورق كبير ، ورائحة طيِّبة . انظر « تاج العروس » (س و ج) .

(٢) في (ج ، د ، هـ ، ي) : (بغيرها) بدل (بغيره) .

والأوَّلُ مِنْ غيرِ الحقيقيِّ : تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ دونَ أخرىٰ ، أو مكانَها ، والثاني : تخصيصُ صفةٍ بأمرٍ دونَ آخرَ ، أو مكانَهُ .

المذكورِ بمنزلةِ العدمِ ، بل يكونُ المرادُ : أنَّ الحصولَ في الدَّارِ مقصورٌ علىٰ زيدٍ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ ليسَ حاصلاً لعمرٍو وإنْ كانَ حاصلاً لبكرٍ وخالدٍ[1]

(والأوَّلُ) ؛ أي : قصرُ الموصوفِ على الصفةِ (مِنْ غيرِ الحقيقيِّ : تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ دونَ) صفةٍ (أخرىٰ ، أو مكانَها) ؛ أي : تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ مكانَ صفةٍ أخرىٰ .

(والثاني) ؛ أي : قصرُ الصفةِ على الموصوفِ مِنْ غيرِ الحقيقيِّ : (تخصيصُ صفةٍ بأمرٍ دونَ) أمرٍ (آخرَ ، أو مكانَهُ) .

وقولُهُ : (دونَ أخرىٰ) معناهُ : مُتجاوزاً الصفةَ الأخرىٰ ؛ فإنَّ المخاطَبَ اعتقدَ اشتراكَهُ في صفتينِ ، والمتكلِّمَ يُخصِّصُهُ بإحداهما ويتجاوزُ الأخرىٰ .

ومعنىٰ (دونَ) في الأصلِ : أَدْنىٰ مكانٍ مِنَ الشيءِ ؛ يقالُ : هـٰذا دونَ ذاكَ ؛ إذا كانَ أحطَّ منهُ قليلاً ، ثمَّ استُعيرَ للتفاوتِ في الأحوالِ والرُّتَبِ ، ثمَّ اتُّسِعَ فيهِ ، فاستُعمِلَ في كلِّ تجاوزِ حدٍّ إلىٰ حدٍّ ، وتخطِّي حُكمٍ إلىٰ حُكمٍ .

ولقائلٍ أنْ يقولَ : إنْ أُريدَ بقولِهِ : (دونَ أخرىٰ) ، و(دونَ آخرَ) : دونَ صفةٍ واحدةٍ أخرىٰ ، ودونَ أمرٍ واحدٍ آخرَ . . فقد خرجَ عن ذلكَ ما إذا اعتقدَ المخاطَبُ اشتراكَ ما فوقَ الاثنينِ ؛ كقولِنا : (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) ، لمَنِ اعتقدَهُ كاتباً وشاعراً ومُنجِّماً ، وقولِنا : (ما كاتبٌ إلا زيدٌ) ، لمَنِ اعتقدَ الكاتبَ زيداً وعمْراً وبكراً ، وإنْ أُريدَ أعمُّ مِنَ الواحدِ وغيرِهِ . . فقد دخلَ في هـٰذا التفسيرِ القصرُ الحقيقيُّ ، وكذا الكلامُ

---

(١) حاصل الفرق بين القصر الإضافي ، والقصر الحقيقي الادِّعائي : أنَّ الإضافيَّ يُعتبَر بالإضافة إلىٰ شيء معيَّن ، من غير اعتبار المبالغة والتنزيل ، والحقيقيَّ الادِّعائيَّ مبنيٌّ على المبالغة والتنزيل ؛ فإذا قلتَ : (ما في الدار إلا زيدٌ) ، وأردتَ : (لا غيرُه) ، وكان فيها غيرُه ونزَّلته منزلةَ العدم . . كان القصر حقيقيّاً ادِّعائيّاً ، وإن أردتَ : (لا عمرٌو) ، وكان فيها بكرٌ وخالدٌ . . كان إضافيّاً . « دسوقي » (٢/ ١٧٤) .

فكلٌّ منهما ضربانِ ، والمخاطَبُ بالأوَّلِ مِنْ ضَرْبَيْ كلٍّ . . مَنْ يعتقدُ الشِّركةَ ، ويُسمَّىٰ : قصرَ إفرادٍ ؛ لقطعِ الشِّركةِ ، وبالثاني مَنْ يعتقدُ العكسَ ، ويُسمَّىٰ : قصرَ قلبٍ ؛ لقلبِ حُكمِ المخاطَبِ ، أو تساويا عندَهُ ،

علىٰ (مكانَ أخرىٰ) ، و(مكانَ آخرَ) .

(**فكلٌّ منهما**)[1] ؛ أي : فعُلِمَ مِنْ هـٰذا الكلامِ ، ومِنِ استعمالِ لفظِ (أو) فيهِ : أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْ قصرِ الموصوفِ على الصفةِ ، وقصرِ الصفةِ على الموصوفِ . . (ضربانِ) : **الأوَّلُ** : التخصيصُ بشيءٍ دونَ شيءٍ ، **والثاني** : التخصيصُ بشيءٍ مكانَ شيءٍ .

(**والمخاطَبُ بالأوَّلِ مِنْ ضَرْبَيْ كلٍّ**) ؛ مِنْ قصرِ الموصوفِ على الصفةِ ، وقصرِ الصفةِ على الموصوفِ ؛ ويعني بالأوَّلِ : التخصيصَ بشيءٍ دونَ شيءٍ . . (**مَنْ يعتقدُ الشِّركةَ**) ؛ أي : شِركةَ صفتينِ في موصوفٍ واحدٍ في قصرِ الموصوفِ على الصفةِ ، وشِركةَ موصوفينِ في صفةٍ واحدةٍ في قصرِ الصفةِ على الموصوفِ ؛ فالمخاطَبُ بقولِنا : (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) مَنْ يعتقدُ اتِّصافَهُ بالشِّعرِ والكتابةِ ، وبقولِنا : (ما كاتبٌ إلا زيدٌ) مَنْ يعتقدُ اشتراكَ زيدٍ وعمرٍو في الكتابةِ ، (**ويُسمَّىٰ**) هـٰذا القصرُ : (**قصرَ إفرادٍ ؛ لقطعِ الشِّركةِ**) التي اعتقدَها المخاطَبُ .

(**و**) المخاطَبُ (**بالثاني**) ؛ أعني : التخصيصَ بشيءٍ مكانَ شيءٍ مِنْ ضَرْبَيْ كلٍّ مِنَ القصرينِ . . (**مَنْ يعتقدُ العكسَ**) ؛ أي : عكسَ الحُكمِ الذي أثبتَهُ المتكلِّمُ ؛ فالمخاطَبُ بقولِنا : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) مَنِ اعتقدَ اتِّصافَهُ بالقُعودِ دونَ القيامِ ، وبقولِنا : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) مَنِ اعتقدَ أنَّ الشاعرَ عمرٌو لا زيدٌ ، (**ويُسمَّىٰ**) هـٰذا القصرُ : (**قصرَ قلبٍ ؛ لقلبِ حُكمِ المخاطَبِ**) .

(**أو تساويا عندَهُ**) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (يعتقدُ العكسَ) ، علىٰ ما يُفصِحُ عنهُ

---

(١) أي : من الأول والثاني من غير الحقيقي . « دسوقي » (٢/١٧٨) .

ويُسمَّىٰ : قصرَ تعيينٍ .

وشرطُ قصرِ الموصوفِ إفراداً . . عدمُ تنافي الوصفينِ ،

لفظُ « الإيضاحِ »[1] ؛ أي : المخاطَبُ بالثاني إمَّا مَنْ يعتقدُ العكسَ ، وإمَّا مَنْ تساوىٰ عندَهُ الأمرانِ ؛ أعني : الاتِّصافَ بالصفةِ المذكورةِ وغيرِها في قصرِ الموصوفِ[2] ، واتِّصافَ الأمرِ المذكورِ وغيرِهِ بالصفةِ في قصرِ الصفةِ ، حتَّىٰ يكونُ المخاطَبُ بقولِنا : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) مَنْ يعتقدُ اتِّصافَهُ بالقيامِ أوِ القُعودِ ، مِنْ غيرِ علمٍ بالتعيينِ ، وبقولِنا : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) مَنْ يعتقدُ أنَّ الشاعرَ زيدٌ أو عمرٌو ، مِنْ غيرِ أنْ يعلمَهُ على التعيينِ ، (ويُسمَّىٰ) هـٰذا القصرُ : (قصرَ تعيينٍ) ؛ لتعيينِهِ ما هو غيرُ معيَّنٍ عندَ المخاطَبِ .

فالحاصلُ : أنَّ التخصيصَ بشيءٍ دونَ شيءٍ . . قصرُ إفرادٍ ، والتخصيصَ بشيءٍ مكانَ شيءٍ ؛ إنِ اعتقدَ المخاطَبُ فيهِ العكسَ . . قصرُ قلبٍ ، وإنْ تساويا عندَهُ . . قصرُ تعيينٍ .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّا لو سلَّمْنا أنَّ في قصرِ التعيينِ تخصيصَ شيءٍ بشيءٍ مكانَ آخرَ . . فلا يخفىٰ أنَّ فيهِ تخصيصَ شيءٍ بشيءٍ دونَ آخرَ ؛ فإنَّ قولَنا : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ، لمَنْ يُردِّدُهُ بينَ القيامِ والقُعودِ . . تخصيصٌ لهُ بالقيامِ دونَ القُعودِ ؛ ولهـٰذا جعلَ السكَّاكيُّ التخصيصَ بشيءٍ دونَ شيءٍ مُشترَكاً بينَ قصرِ الإفرادِ ، والقصرِ الذي سمَّاهُ المصنِّفُ قصرَ تعيينٍ ، وجعلَ التخصيصَ بشيءٍ مكانَ شيءٍ قصرَ قلبٍ فقطْ[3]

(وشرطُ قصرِ الموصوفِ) على الصفةِ (إفراداً . . عدمُ تنافي الوصفينِ) ؛ ليصحَّ

---

(١) انظر « الإيضاح » (ص٩٩) .

(٢) قوله : (وغيرها) : الواو بمعنىٰ (أو) ، وكذلك قوله بعده : (وغيره) . « دسوقي » (٢/ ١٨١) .

(٣) انظر في أقسام القصر عند السكاكي « مفتاح العلوم » (ص٢٨٨ ـ ٢٨٩) ، والحاصل : أن القصر الإضافي نوعان فقط عند السكاكي : قصر قلب لمن يعتقد العكس ، وقصر إفراد لمن يعتقد الشركة ، ومن لا يعتقد شيئاً ، ولا مشاحة في الاصطلاح . « دسوقي » (٢/ ١٨٢) .

وقلباً . . تحقُّقُ تنافيهما ،

اعتقادُ المخاطَبِ اجتماعَهما في الموصوفِ ، حتَّىٰ تكونُ الصفةُ المنفيَّةُ في قولِنا : (ما زيدٌ إلا شاعرٌ) كونَهُ كاتباً أو مُنجِّماً ، لا كونَهُ مُفحَماً ؛ أي : غيرَ شاعرٍ ؛ لأنَّ الإفحامَ ـ وهو وجدانُ الرجلِ غيرَ شاعرٍ ـ يُنافي الشاعريَّةَ .

(و) شرطُ قصرِ الموصوفِ على الصفةِ (قلباً . . تحقُّقُ تنافيهما) ؛ أي : تنافي الوصفينِ[1] ، حتَّىٰ يكونُ المنفيُّ في قولِنا : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) كونَهُ قاعداً أو مُضطجِعاً أو نحوَ ذلكَ ممَّا يُنافي القيامَ .

ولقد أحسنَ صاحبُ « المفتاحِ » في إهمالِ هٰذا الاشتراطِ[2] ؛ لأنَّ قولَنا : (ما زيدٌ إلا شاعرٌ) ، لمَنِ اعتقدَ أنَّهُ كاتبٌ وليسَ بشاعرٍ . . قصرُ قلبٍ علىٰ ما صرَّحَ بهِ في « المفتاحِ »[3] ، معَ عدمِ تنافي الشِّعرِ والكتابةِ[4] ، ومثلُ هٰذا خارجٌ عن أقسامِ القصرِ[5] ، علىٰ ما ذكرَهُ المصنِّفُ[6] .

لا يقالُ : هٰذا شرطُ الحُسنِ ، أوِ المرادُ : التنافي في اعتقادِ المخاطَبِ[7]

---

(١) أي : تحقق تنافي الوصفين في الواقع . « دسوقي » (٢/ ١٨٣) .

(٢) قوله : (هٰذا الاشتراط) ؛ أي : تحقُّق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب . « دسوقي » (٢/ ١٨٣) .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٨٩) .

(٤) لصحة اجتماعهما في موصوف واحد . « بناني » (١/ ٣٩٦) .

(٥) أي : ومثلُ هٰذا القول ـ وهو (ما زيدٌ إلا شاعر) ، لمن اعتقد أنه كاتب ـ خارجٌ عن أقسام القصر الإضافي ، مع أنَّ القصر لا تخرج عنه هٰذه الأقسام الثلاثة قطعاً ؛ أمَّا خروجه عن قصر الإفراد : فلاعتقاد المخاطَب اتِّصافَه بصفة لا اجتماعَهما واتِّصافَه بهما ، وأمَّا خروجه عن قصر التعيين : فلكون المخاطَب هنا معتقداً ثبوتَ أحدهما وانتفاءَ الآخر ، لا متردِّداً ، وأمَّا خروجه عن قصر القلب : فلعدم تحقق تنافي الوصفين . « دسوقي » (٢/ ١٨٤) .

(٦) أي : من اشتراط هٰذا الشرط في قصر القلب . « دسوقي » (٢/ ١٨٤) .

(٧) أي : سواء تنافيا في الواقع ، أو لا ؛ كما في المثال المذكور ، وليس المراد بتنافيهما في اعتقاد المخاطَب : أن يعتقد أنه لا يمكن اجتماعُهما في نفس الأمر ، بل المراد اعتقادُه ثبوتَ إحداهما وانتفاءَ الأخرىٰ . « دسوقي » (٢/ ١٨٤) .

وقصرُ التعيينِ أعمُّ .

لأنَّا نقولُ : أمَّا الأوَّلُ : فلا دلالةَ للَّفظِ عليهِ[١] ، معَ أنَّا لا نُسلِّمُ عدمَ حُسنِ قولِنا : (ما زيدٌ إلا شاعرٌ) ، لمَنِ اعتقدَهُ كاتباً غيرَ شاعرٍ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّ التنافيَ بحسَبِ اعتقادِ المخاطَبِ معلومٌ ممَّا ذكرَهُ في تفسيرِهِ ؛ أنَّ قصرَ القلبِ هو الذي يعتقدُ فيهِ المخاطَبُ العكسَ ، فيكونُ هـٰذا الاشتراطُ ضائعاً ، وأيضاً لم يصحَّ قولُ المصنِّفِ : (إنَّ السكَّاكيَّ لم يَشترطْ في قصرِ القلبِ تنافيَ الوصفينِ)[٢]

وعلَّلَ المصنِّفُ اشتراطَ تنافي الوصفينِ بقولِهِ : (ليكونَ إثباتُ الصفةِ مُشعِراً بانتفاءِ غيرِها)[٣] ، وفيهِ نظرٌ بُيِّنَ في « الشَّرحِ »[٤]

(وقصرُ التعيينِ أعمُّ) مِنْ أنْ يكونَ الوصفانِ فيهِ مُتنافيينِ أو لا ؛ فكلُّ مثالٍ يصلُحُ لقصرِ الإفرادِ والقلبِ[٥] . . يصلُحُ لقصرِ التعيينِ ، مِنْ غيرِ عكسٍ .

❁ ❁ ❁

---

(١) لعدم إشعار لفظ المتن به ، والأصل في الشروط أن تكون للصحة لا للحُسن . « دسوقي » (٢/ ١٨٤) .

(٢) الإيضاح (ص١٠٠) ، وإنما لم يصح قول المصنف ؛ لأنَّ السكاكي قد شرط في قصر القلب كونَ المخاطَب معتقداً للعكس ، وهـٰذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطَب ، فدل هـٰذا علىٰ أن مراد المصنف : تنافي الوصفين في الواقع ، لا بحسب اعتقاد المخاطب ، وإلا فكيف يعترض على السكاكي بإهماله ما هو قائل به ؟! « دسوقي » (٢/ ١٨٥) .

(٣) الإيضاح (ص١٠٠) .

(٤) انظر « المطوَّل » (ص٢٠٩ـ٢١٠) ؛ أي : وحينئذ : فالحق مع السكاكي في إهمال هـٰذا الشرط . « دسوقي » (٢/ ١٨٥) .

(٥) في (ج ، د ، ح ، ي) : (أو القلب) بدل (والقلب) .

وللقصرِ طُرُقٌ :

منها : العطفُ ؛ كقولِكَ في قصرِهِ إفراداً : زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ ، أو : ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ ، وقلباً : زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ ، أو : ما زيدٌ قاعداً بل قائمٌ ، وفي قصرِها : زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو ، أو : ما عمرٌو شاعراً بل زيدٌ .

[طُرُقُ القصرِ]

(وللقصرِ طُرُقٌ) ، والمذكورُ ها هنا أربعةٌ ، وغيرُها قد سبقَ ذكرُهُ[1] ، فالأربعةُ المذكورةُ ها هنا ؛ (منها : العطفُ ؛ كقولِكَ في قصرِهِ) ؛ أي : قصرِ الموصوفِ على الصفةِ (إفراداً : زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ ، أو : ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ) ، مثَّلَ بمثالينِ ؛ أوَّلُهما الوصفُ المثبَتُ فيهِ معطوفٌ عليهِ ، والمنفيُّ معطوفٌ ، والثاني بالعكسِ ، (وقلباً : زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ ، أو : ما زيدٌ قاعداً بل قائمٌ) .

فإنْ قلتَ : إذا تحقَّقَ تنافي الوصفينِ في قصرِ القلبِ . . فإثباتُ أحدِهما يكونُ مُشعِراً بانتفاءِ الغيرِ ، فما فائدةُ نفيِ الغيرِ وإثباتِ المذكورِ بطريقِ الحصرِ ؟

قلتُ : الفائدةُ فيهِ التنبيهُ على ردِّ الخطأِ فيهِ ، وأنَّ المخاطَبَ اعتقدَ العكسَ ؛ فإنَّ قولَنا : (زيدٌ قائمٌ) وإنْ دلَّ على نفيِ القُعودِ . . لكنَّهُ خالٍ عنِ الدلالةِ على أنَّ المخاطَبَ اعتقدَ أنَّهُ قاعدٌ .

(وفي قصرِها) ؛ أي : قصرِ الصفةِ على الموصوفِ إفراداً وقلباً بحسَبِ المقامِ : (زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو ، أو : ما عمرٌو شاعراً بل زيدٌ) ، ويجوزُ : (ما شاعرٌ عمرٌو بل زيدٌ) ، بتقديمِ الخبرِ ، لكنَّهُ يجبُ حينَئذٍ رفعُ الاسمينِ ؛ لبطلانِ العملِ[2]

---

(١) قوله : (وغيرها) ؛ أي : كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بـ (أل) الجنسية ، وأمَّا التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يُعَدُّ من طرق القصر اصطلاحاً ، وإنما هو قصر بالمعنى اللغوي ، وكذا التأكيد غير الشمولي ؛ نحو : جاء زيد نفسُه ؛ أي : لا غيره . « دسوقي » (٢/١٨٦) .

(٢) أي : عمل (ما) ؛ لأنَّ شرط عملها ترتيب معموليها .

ومنها : النفيُ والاستثناءُ ؛ كقولِكَ في قصرِهِ : ما زيدٌ إلا شاعرٌ ، و : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وفي قصرِها : ما شاعرٌ إلا زيدٌ .

ومنها : (إنَّما) ؛ كقولِكَ في قصرِهِ : إنَّما زيدٌ كاتبٌ ، و : إنَّما زيدٌ قائمٌ ، وفي قصرِها : إنَّما قائمٌ زيدٌ ؛ لتضمُّنِهِ معنىٰ (ما) و(إلا) ؛

ولمَّا لم يكنْ في قصرِ الموصوفِ مثالُ الإفرادِ صالحاً للقلبِ ؛ لاشتراطِ عدمِ التنافي في الإفرادِ ، وتحقُّقِ التنافي في القلبِ علىٰ زعمِهِ . . أفردَ للقلبِ مثالاً يتنافىٰ فيهِ الوصفانِ[1] ، بخلافِ قصرِ الصفةِ ؛ فإنَّ مثالاً واحداً يصلُحُ لهما ؛ ولمَّا كانَ كلُّ ما يصلُحُ مثالاً لهما يصلُحُ مثالاً لقصرِ التعيينِ . . لم يتعرَّضْ لذكرِهِ ، وهٰكذا في سائرِ الطُّرُقِ .

(ومنها : النفيُ والاستثناءُ ؛ كقولِكَ في قصرِهِ) إفراداً : (ما زيدٌ إلا شاعرٌ ، و) قلباً : (ما زيدٌ إلا قائمٌ ، وفي قصرِها) إفراداً وقلباً : (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) ، والكلُّ يصلُحُ مثالاً للتعيينِ ، والتفاوتُ إنَّما هو بحسَبِ اعتقادِ المخاطَبِ .

(ومنها : « إنَّما » ؛ كقولِكَ في قصرِهِ) إفراداً : (إنَّما زيدٌ كاتبٌ ، و) قلباً : (إنَّما زيدٌ قائمٌ ، وفي قصرِها) إفراداً وقلباً : (إنَّما قائمٌ زيدٌ) .

وفي « دلائلِ الإعجازِ » : أنَّ (إنَّما) و(لا) العاطفةَ إنَّما تُستعملانِ في الكلامِ المعتدِّ بهِ لقصرِ القلبِ دونَ الإفرادِ[2] ، وأشارَ إلىٰ سببِ إفادةِ (إنَّما) القصرَ بقولِهِ : (لتضمُّنِهِ معنىٰ « ما » و« إلا ») ، وأشارَ بلفظِ التضمُّنِ : إلىٰ أنَّهُ ليسَ بمعنىٰ (ما) و(إلا) ، حتَّىٰ كأنَّهما لفظانِ مترادفانِ ؛ إذ فرقٌ بينَ أنْ يكونَ في الشيءِ معنى الشيءِ ، وأنْ يكونَ الشيءُ الشيءَ على الإطلاقِ ، فليسَ كلُّ كلامٍ يصلُحُ فيهِ (ما) و(إلا) يصلُحُ فيهِ (إنَّما) ، صرَّحَ بذلكَ الشيخُ في « دلائلِ الإعجازِ »[3]

---

(١) في (ج ، د ، ي) : (أورد) بدل (أفرد) .
(٢) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٣٥) .
(٣) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٢٩) .

لقولِ المفسِّرينَ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ ، بالنصبِ . . معناهُ : ما حرَّمَ عليكم إلا الميتةَ ، وهو المطابقُ لقراءةِ الرفعِ ؛ لِمَا مرَّ ،

ولمَّا اختلفوا في إفادةِ (إنَّما) القصرَ ، وفي تضمُّنِهِ معنىٰ (ما) و(إلا) . . بيَّنَهُ بثلاثةِ أوجهٍ ، فقالَ : (لقولِ المفسِّرينَ[1] : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، بالنصبِ . . معناهُ : ما حرَّمَ عليكم إلا الميتةَ ، و) هـٰذا المعنىٰ (هو المطابقُ لقراءةِ الرفعِ)[2] ؛ أي : رفعِ (الميتةِ)[3]

وتقريرُ هـٰذا الكلامِ : أنَّ في الآيةِ ثلاثَ قراءاتٍ : (حرَّمَ) مبنياً للفاعلِ معَ نصبِ (الميتةِ) ورفعِها ، و(حُرِّمَ) مبنياً للمفعولِ معَ رفعِ (الميتةِ) ، كذا في « تفسيرِ الكُوَاشيِّ »[4] ؛ فعلى القراءةِ الأُولىٰ : (ما) في (إنَّما) كافَّةٌ ؛ إذ لو كانَتْ موصولةً لبقيَ (إنَّ) بلا خبرٍ والموصولُ بلا عائدٍ ، وعلى الثانيةِ : موصولةٌ ؛ لتكونَ (الميتةُ) خبراً ؛ إذ لا يصحُّ ارتفاعُها بـ (حرَّمَ) المبنيِّ للفاعلِ علىٰ ما لا يخفىٰ ، والمعنىٰ : إنَّ الذي حرَّمَهُ اللهُ تعالىٰ عليكم هو الميتةُ ، وهـٰذا يفيدُ القصرَ ؛ (لِمَا مرَّ) في تعريفِ المسندِ ؛ مِنْ أنَّ نحوَ : (المنطلقُ زيدٌ) ، و(زيدٌ المنطلقُ) يفيدُ حصرَ الانطلاقِ علىٰ زيدٍ[5] ، فإذا كانَ (إنَّما) مُتضمِّناً معنىٰ (ما) و(إلا) ، وكانَ معنى القراءةِ الأُولىٰ :

---

(١) أي : من العرب العارفين بموضوعات الألفاظ ؛ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد . « بناني » (١/ ٤٠٠) .

(٢) أي : الموافق لها في إفادة القصر وإن اختلف طريق القصر في القراءتين ؛ فالطريق في الأُولىٰ : (إنما) ، وفي الثانية : تعريف الطرفين . « دسوقي » (٢/ ١٩٦) .

(٣) مع بناء (حرَّم) للفاعل . « دسوقي » (٢/ ١٩٦) .

(٤) انظر « تفسير الكواشي » (١/ ٦٦ ـ ٦٧) ، هـٰذا ؛ وقراءة الجمهور (حرَّم) بالبناء للفاعل ونصب (الميتة) ، وقُرِئَ بالبناء للفاعل مع تشديد الراء أيضاً ورفع (الميتة) ، وهي شاذة قرأ بها ابن أبي عبلة ، وقُرِئَ بالبناء للفاعل (حرُم) بتخفيف الراء ورفع (الميتة) ، وهي شاذة أيضاً قرأ بها أبو عبد الرحمـٰن السلمي ، وقُرِئَ بالبناء للمفعول (حُرِّم) ورفع (الميتة) ، وهي شاذة أيضاً . انظر « الدر المصون » (٢/ ٢٣٥ـ ٢٣٦) ، و« حاشية الدسوقي » (٢/ ١٩٦) .

(٥) انظر (ص٢٩١ ـ ٢٩٣) ، وفي (ي) : (قصر) بدل (حصر) .

ما حرَّمَ اللهُ عليكم إلا الميتةَ . . كانَتْ مطابقةً للقراءةِ الثانيةِ ، وإلا لم تكنْ مطابقةً لها ؛ لإفادتِها القصرَ[1] ، فمُرادُ السكَّاكيِّ والمصنِّفِ بقراءةِ النصبِ والرفعِ : هو القراءةُ الأُولىٰ والثانيةُ[2] ؛ ولهـٰذا لم يتعرَّضا للاختلافِ في لفظِ (حرَّمَ) ، بل في لفظِ (الميتةِ) رفعاً ونصباً ، وأمَّا على القراءةِ الثالثةِ ؛ أعني : رفعَ (الميتةِ) و(حُرِّمَ) مبنيّاً للمفعولِ : فيحتملُ أنْ تكونَ (ما) كافَّةً ؛ أي : ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتةُ ، وأنْ تكونَ موصولةً ؛ أي : إنَّ الذي حُرِّمَ عليكم هو الميتةُ[3] ، ويُرجِّحُ هـٰذا ببقاءِ (إنَّ) عاملةً علىٰ ما هو أصلُها .

وبعضُهم توهَّمَ أنَّ مُرادَ السكَّاكيِّ والمصنِّفِ بقراءةِ الرفعِ هـٰذهِ القراءةُ الثالثةُ ، فطالبَهما بالسببِ في اختيارِ كونِها موصولةً ، معَ أنَّ الزجَّاجَ اختارَ أنَّها كافَّةٌ[4] .

(ولقولِ النُّحاةِ[5] : « إنَّما » : لإثباتِ ما يُذكَرُ بعدَهُ ، ونفيِ ما سواهُ) ؛ أي : سوىٰ ما يُذكَرُ بعدَهُ ؛ أمَّا في قصرِ الموصوفِ ؛ نحوُ : إنَّما زيدٌ قائمٌ . . فهو لإثباتِ قيامِ زيدٍ ونفيِ ما سواهُ مِنَ القُعودِ ونحوِهِ ، وأمَّا في قصرِ الصفةِ ؛ نحوُ : إنَّما يقومُ زيدٌ . . فهو لإثباتِ قيامِهِ ونفيِ ما سواهُ مِنْ قيامِ عمرٍو وبكرٍ وغيرِهما .

(١) أي : لإفادة القراءةِ الثانية القصرَ ، بخلاف الأُولىٰ ؛ فإنها لا تفيده إن لم تكن متضمنة معنىٰ (ما) و(إلا) . « دسوقي » (٢/ ١٩٧) .

(٢) في هامش (هـ) زيادة : (للمبني للفاعل) .

(٣) أي : والقصر حاصل : إمَّا بـ (إنما) على الأول ، أو بالتعريف على الثاني . « دسوقي » (٢/١٩٨) .

(٤) أي : نظراً لكونها مرسومة في المصحف متصلة بـ (إنَّ) . « دسوقي » (٢/ ١٩٨) ، وهـٰذا البعض المتوهِّم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٩٩) ، وانظر « معاني القرآن وإعرابه » للزجاج (١/ ٢٤٣) ، وفي (ي) زيادة : (و« حرم » مسند إلى الميتة) .

(٥) أي : الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشافهة ؛ فإنهم يقولون ما تقرَّر عندهم من جهة اللغة ؛ فالنقل عنهم نقل عن اللغة ، وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدوَّنة ، والمراد : النحاة غير المفسرين ، فلا تكرار مع ما تقدَّم ، والمراد بالنحاة أيضاً : بعضهم لا كلهم ؛ لما تقدَّم من الخلاف في إفادتها للقصر وعدمه . « دسوقي » (٢/ ١٩٨) .

ولصحَّةِ انفصالِ الضميرِ معَهُ ؛ قالَ الفرزدقُ :

أَنَا ٱلذَّائِدُ ٱلْحَامِي ٱلذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

ومنها : التقديمُ ؛

(ولصحَّةِ انفصالِ الضميرِ معَهُ)[1] ؛ أي : معَ (إنَّما) ؛ نحوُ : (إنَّما يقومُ أنا) ؛ فإنَّ الانفصالَ إنَّما يجوزُ عندَ تعذُّرِ الاتِّصالِ ، ولا تعذُّرَ ها هنا إلا بأنْ يكونَ المعنىٰ : ما يقومُ إلا أنا ، فيقعَ بينَ الضميرِ وعاملِهِ فصلٌ لغرضٍ .

ثمَّ استشهدَ علىٰ صحَّةِ هـٰذا الانفصالِ ببيتِ مَنْ هو ممَّنْ يُستشهَدُ بشعرِهِ ؛ ولهـٰذا صرَّحَ باسمِهِ فقالَ : (قالَ الفرزدقُ[2] : أنا الذَّائدُ) : مِنَ الذَّوْدِ ؛ وهو الطَّرْدُ ، (الحامي الذِّمارَ) ؛ أي : العهدَ ، وفي « الأساسِ » : هو الحامي الذِّمارَ ؛ إذا حمىٰ ما لو لم يَحْمِهِ . . لِيمَ وعُنِّفَ ؛ مِنْ حِماهُ وحَرِيمِهِ ، (وإنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهم أنا أو مِثْلي) ؛ لمَّا كانَ غرضُهُ أنْ يَخُصَّ المُدافِعَ لا المُدافَعَ عنهُ . . فصلَ الضميرَ وأخَّرَهُ ؛ إذ لو قالَ : (وإنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم) لصارَ المعنىٰ : أنَّهُ يُدافِعُ عن أحسابِهم ، لا عن أحسابِ غيرِهم ، وهو ليسَ بمقصودٍ ، ولا يجوزُ أنْ يقالَ : إنَّهُ محمولٌ على الضرورةِ[3] ؛ لأنَّهُ كانَ يصحُّ أنْ يقالَ : إنَّما أُدافِعُ عن أحسابِهم أنا ، علىٰ أنْ يكونَ (أنا) تأكيداً ، وليسَتْ (ما) موصولةً ، و(أنا) خبرَها ؛ إذ لا ضرورةَ في العُدولِ عن لفظِ (مَنْ) إلىٰ لفظِ (ما) .

(ومنها : التقديمُ) ؛ أي : تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ ؛ كتقديمِ الخبرِ على المبتدأِ ،

---

(١) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (معها) بدل (معه) .

(٢) ديوان الفرزدق (٢/ ٣١٥) ، وفيه : (أنا الضامن الراعي عليهم) بدل (أنا الذائد الحامي الذمار) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٦٠) ، والبيت من الطويل .

(٣) لأنه لو قيل : (وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلي) لانكسر البيت ، فعدل إلىٰ فعل الغيبة ؛ لأنه هو الذي يمكن معه الفصل دون فعل المتكلم ؛ لوجوب استتار الضمير فيه ، وحينئذ : فلا يكون فصل الضمير مع (إنما) في البيت ؛ لتضمُّنه معنىٰ (ما) و(إلا) ؛ فلم يتم الاستدلال . « دسوقي » (٢/ ٢٠١) .

كقولِكَ في قصرِهِ : تميميٌّ أنا ، وفي قصرِها : أنا كفيتُ مُهِمَّكَ .

والمعمولاتِ على الفعلِ ؛ (كقولِكَ في قصرِهِ) ؛ أي : قصرِ الموصوفِ : (تميميٌّ أنا) ، كانَ الأنسبُ ذكرَ مثالينِ ؛ لأنَّ التميميّةَ والقيسيّةَ إنْ تَنافيا لم يصلُحْ هـٰذا مثالاً لقصرِ الإفرادِ ، وإلا لم يصلُحْ لقصرِ القلبِ ، (وفي قصرِها : أنا كفيتُ مُهِمَّكَ) ، إفراداً أو قلباً أو تعييناً ، بحسَبِ اعتقادِ المخاطَبِ .

❁ ❁ ❁

وهٰذهِ الطُّرُقُ تختلفُ مِنْ وُجوهٍ :

فدلالةُ الرابعِ بالفَحْوىٰ ، والباقيةِ بالوضعِ .

والأصلُ في الأوَّلِ النصُّ على المُثْبَتِ والمنفيِّ ؛ كما مرَّ ، فلا يُترَكُ إلا كراهةَ الإطنابِ ؛ كما إذا قيلَ : زيدٌ يعلمُ النحوَ والتصريفَ والعروضَ ، أو : زيدٌ يعلمُ النحوَ وعمرٌو وبكرٌ ، فتقولُ فيهما : زيدٌ يعلمُ النحوَ لا غيرُ ،

[أوجهُ الاختلافِ بينَ طُرُقِ القصرِ]

(وهٰذهِ الطُّرُقُ) الأربعةُ بعدَ اشتراكِها في إفادةِ القصرِ (تختلفُ مِنْ وُجوهٍ : فدلالةُ الرابعِ) ؛ أيِ : التقديمِ (بالفَحْوىٰ) ؛ أي : بمفهومِ الكلامِ[1] ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ إذا تأمَّلَ صاحبُ الذَّوقِ السَّليمِ فيهِ فَهِمَ القصرَ وإنْ لم يَعْرفِ اصطلاحَ البُلغاءِ في ذلكَ ، (و) دلالةُ الثلاثةِ (الباقيةِ بالوضعِ) ؛ لأنَّ الواضعَ وضعَها لمعانٍ تُفيدُ القصرَ[2]

(والأصلُ) ؛ أيِ : الوجهُ الثاني مِنْ وُجوهِ الاختلافِ : أنَّ الأصلَ (في الأوَّلِ) ؛ أي : في طريقِ العطفِ . . (النصُّ على المُثْبَتِ والمنفيِّ ؛ كما مرَّ ، فلا يُترَكُ) النصُّ عليهِما (إلا كراهةَ الإطنابِ ؛ كما إذا قيلَ : زيدٌ يعلمُ النحوَ والتصريفَ والعروضَ ، أو : زيدٌ يعلمُ النحوَ وعمرٌو وبكرٌ ، فتقولُ فيهما) ؛ أي : في هٰذينِ المقامينِ : (زيدٌ يعلمُ النحوَ لا غيرُ) ؛ أمَّا في الأوَّلِ فمعناهُ : لا غيرَ النحوِ ؛ أي : لا التصريفَ ولا العروضَ ، وأمَّا في الثاني فمعناهُ : لا غيرُ زيدٍ ؛ أي : لا عمرٌو ولا بكرٌ ، وحُذِفَ المضافُ إليهِ مِنْ (غيرٍ) ، وبُنِيَ هو على الضمِّ تشبيهاً بالغاياتِ[3] ، وذكرَ بعضُ

---

(١) أي : ما يُفهَمُ منه عند البلغاء من الأسرار ، لا مفهومُ الموافقة ولا المخالفة . « دسوقي » (٢/ ٢٠٤) .

(٢) المراد : أنَّ الواضع وضعها لمعان يجزم العقل عند ملاحظتها بالقصر ، لا أنها موضوعة للقصر ، وهٰذه المعاني هي إثباتُ المذكور ونفيُ ما سواه ؛ فحرفُ النفي مثلاً وُضِعَ للنفي ، وحرفُ الاستثناء وُضِعَ للإخراج من حكم النفي ، ويلزم من اجتماعهما القصر . « دسوقي » (٢/ ٢٠٤) .

(٣) أي : (قبل) و(بعد) . « دسوقي » (٢/ ٢٠٦) .

أو نحوَهُ ، وفي الباقيةِ . . النصُّ على المُثبَتِ فقطْ .

والنفيُ لا يُجامِعُ الثانيَ ؛ لأنَّ شرطَ المنفيِّ بـ (لا) ألا يكونَ منفيّاً قبْلَها بغيرِها ،

النُّحاةِ[١] : أنَّ (لا) في (لا غيرُ) ليسَتْ عاطفةً ، بل لنفيِ الجنسِ ، (أو نحوَهُ) ؛ أي : نحوَ (لا غيرُ) ؛ مثلُ : لا ما سواهُ ، و : لا مَنْ عداهُ ، وما أشبهَ ذلكَ[٢] ، (و) الأصلُ (في) الثلاثةِ (الباقيةِ . . النصُّ على المُثبَتِ فقطْ) ؛ أي : دونَ المنفيِّ ، وهو ظاهرٌ .

(والنفيُ) ؛ أي : الوجهُ الثالثُ مِنْ وُجوهِ الاختلافِ : أنَّ النفيَ بـ (لا) العاطفةِ (لا يُجامِعُ الثانيَ) ؛ أعني : النفيَ والاستثناءَ ، فلا يصحُّ : ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ ، وقد يقعُ مثلُ ذلكَ في كلامِ المصنِّفينَ ؛ (لأنَّ شرطَ المنفيِّ بـ « لا ») العاطفةِ (ألا يكونَ) ذلكَ المنفيُّ (منفيّاً قبْلَها بغيرِها) مِنْ أدواتِ النفيِ ؛ لأنَّها موضوعةٌ لأنْ تنفيَ بها ما أوجبتَهُ للمتبوعِ ، لا لأنْ تُعيدَ بها النفيَ في شيءٍ قد نفيتَهُ ، وهـٰذا الشرطُ مفقودٌ في النفيِ والاستثناءِ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) فقد نفيتَ عنهُ كلَّ صفةٍ وقعَ فيها التنازعُ ، حتَّىٰ كأنَّكَ قلتَ : (ليسَ هو بقاعدٍ ، ولا نائمٍ ، ولا مُضطجعٍ ، ونحوِ ذلكَ) ، فإذا قلتَ : (لا قاعدٌ) فقد نفيتَ بـ (لا) العاطفةِ شيئاً هو منفيٌّ قبْلَها بـ (ما) النافيةِ ، وكذا الكلامُ في : (ما يقومُ إلا زيدٌ) .

وقولُهُ : (بغيرِها) ؛ يعني : مِنْ أدواتِ النفيِ ، علىٰ ما صرَّحَ بهِ في « المفتاحِ »[٣] ، وفائدتُهُ الاحترازُ عمَّا إذا كانَ منفيّاً بفحوى الكلامِ[٤] ، أو علمِ المتكلِّمِ أوِ السَّامعِ[٥] ،

---

(١) هو العلامة الرضي في « شرح الكافية » (٣/ ١٧٠ـ١٧١) .

(٢) نحو : (ليس غير) ، و(ليس إلا) . « دسوقي » (٢/ ٢٠٦) .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٩٣) .

(٤) أي : التقديم ؛ كما في قولنا : (زيداً ضربتُ) ، فلا مانع أن يقال : (لا عمراً) . « دسوقي » (٢/ ٢٠٩) .

(٥) قوله : (أو علم المتكلم) ؛ أي : والحال أن السامع يعلم خلافه ؛ كما إذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بعلمك ذلك ، لـٰكنه يعلم خلاف ما تعتقده ، فتقول : (ضرب زيداً لا عمراً) . « دسوقي » (٢/ ٢٠٩) .

ويُجامِعُ الأخيرينِ ؛ فيقالُ : إنَّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ ، و : هو يأتيني لا عمرٌو ؛ لأنَّ النفيَ فيهما . . . .

أو نحوِ ذلكَ كما سيجيءُ في (إنَّما)[1]

لا يقالُ : هـٰذا يقتضي جوازَ أنْ يكونَ منفيّاً قبْلَها بـ (لا) العاطفةِ الأخرىٰ ؛ نحوُ : جاءَني الرِّجالُ لا النساءُ لا هندٌ[2]

لأنَّا نقولُ : الضميرُ لذلكَ المشخَّصِ[3] ؛ أي : بغيرِ (لا) العاطفةِ التي نُفِيَ بها ذلكَ المنفيُّ[4] ، ومعلومٌ أنَّهُ يمتنعُ نفيُهُ قبْلَها بها ؛ لامتناعِ أنْ يُنفىٰ شيءٌ بـ (لا) قبلَ الإتيانِ بها ، وهـٰذا كما يقالُ : (دَأْبُ الرجلِ الكريمِ ألا يُؤذيَ غيرَهُ) ؛ فإنَّ المفهومَ منهُ أنَّهُ لا يُؤذي غيرَهُ ؛ سواءٌ كانَ ذلكَ الغيرُ كريماً أو غيرَ كريمٍ[5]

(ويُجامِعُ) النفيُ بـ (لا) العاطفةِ (الأخيرينِ) ؛ أي : (إنَّما) والتقديمَ ؛ (فيقالُ : إنَّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ ، و : هو يأتيني لا عمرٌو ؛ لأنَّ النفيَ فيهما) ؛ أي :

---

(١) انظر (ص٣٤١ـ٣٤٢) ، وقوله : (أو نحو ذلك) ؛ أي : من الأفعال المتضمنة للنفي وليس هو معناها صريحاً ؛ كـ (أبىٰ) و(امتنع) و(كف) ؛ فإن معناها الصريح ثبوت الإباء والامتناع والكف . « دسوقي » (٢/٢٠٩) .

(٢) قوله : (هـٰذا) ؛ أي : ما ذُكِرَ في بيان قوله : (بغيرها) يقتضي . . . إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المصنف لم يشترط إلا عدمَ كون المنفي بـ (لا) منفياً قبلها بغير نوعها من أدوات النفي ، فيكون المثال المذكور صحيحاً ؛ لأنَّ (هند) ليس منفياً قبلها بغير نوع (لا) ، بل هو منفي بها . « دسوقي » (٢/٢٠٩) .

(٣) قوله : (الضمير) ؛ أي : في قوله : (بغيرها) ، وحاصل الجواب : أنَّ المراد : غيرُ شخصِ (لا) ، ومنه (لا) أخرىٰ قبلها ، وحينئذ : فلا يصح المثال المذكور ؛ لأن (هند) منفي بغير شخص (لا) الداخلة عليها قبل التصريح بها . « دسوقي » (٢/٢٠٩) .

(٤) في (أ) : (فقوله : « بغيرها » ؛ أي : بغير العاطفة) بدل (أي : بغير « لا » العاطفة) .

(٥) فيكون الضمير عائداً على الشخص ؛ أي : شأنُهُ أنه لا يُؤذي غيرَ شخصه ؛ سواء كان كريماً أو بخيلاً ، بخلاف ما لو جُعل الضمير راجعاً للنوع ؛ فإنَّ المعنىٰ حينئذ : أنه لا يؤذي غيرَ نوعه ؛ وهو البخلاء ، فيقتضي بمفهومه أنه يؤذي الكرماء ، وهـٰذا غير مراد . « دسوقي » (٢/٢١٠) .

غيرُ مُصرَّحٍ بهِ ؛ كما يقالُ : امتنعَ زيدٌ عنِ المجيءِ لا عمرٌو .

السكَّاكيُّ : شرطُ مُجامعتِهِ للثالثِ ألا يكونَ الوصفُ مُختصّاً بالموصوفِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ .

عبدُ القاهرِ : لا يَحسُنُ في المختصِّ كما

في الأخيرينِ (غيرُ مُصرَّحٍ بهِ)[1] ؛ كما في النفيِ والاستثناءِ ، فلا يكونُ المنفيُّ بـ (لا) العاطفةِ منفيّاً بغيرِها مِنْ أدواتِ النفيِ ، وهـٰذا (كما يقالُ : امتنعَ زيدٌ عنِ المجيءِ لا عمرٌو) ؛ فإنَّهُ يدلُّ علىٰ نفيِ المجيءِ عن زيدٍ ، لـٰكنْ لا صريحاً بل ضمناً ، وإنَّما معناهُ الصريحُ هو إيجابُ امتناعِ المجيءِ عن زيدٍ ، فتكونُ (لا) نفياً لذلكَ الإيجابِ[2]

والتشبيهُ بقولِهِ : (امتنعَ زيدٌ عنِ المجيءِ) مِنْ جهةِ أنَّ النفيَ الضمنيَّ ليسَ في حُكمِ النفيِ الصريحِ ، لا مِنْ جهةِ أنَّ المنفيَّ بـ (لا) العاطفةِ منفيٌّ قبْلَها بالنفيِ الضمنيِّ ؛ كما في : (إنَّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ) ؛ إذ لا دلالةَ لقولِنا : (امتنعَ زيدٌ عنِ المجيءِ)[3] علىٰ نفيِ عمرٍو لا ضمناً ولا صريحاً .

قالَ (السكَّاكيُّ : شرطُ مُجامعتِهِ) ؛ أي : مُجامعةِ النفيِ بـ (لا) العاطفةِ (للثالثِ) ؛ أي : (إنَّما) . . (ألا يكونَ الوصفُ مُختصّاً بالموصوفِ) ؛ لتحصلَ الفائدةُ ؛ (نحوُ : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٦]) ؛ فإنَّهُ يمتنعُ أنْ يقالَ : (لا الذينَ لا يسمعونَ) ؛ لأنَّ الاستجابةَ لا تكونُ إلا ممَّنْ يسمعُ ، بخلافِ (إنَّما يقومُ زيدٌ لا عمرٌو) ؛ إذِ القيامُ ليسَ ممَّا يختصُّ بزيدٍ .

وقالَ (عبدُ القاهرِ : لا يَحسُنُ) مُجامعتُهُ الثالثَ (في) الوصفِ (المختصِّ ؛ كما

---

(١) وإنما صُرِّح فيهما بالإثبات ، والنفي ضمني ، وقولهم : (« لا » العاطفةُ لا تقع بعد نفي) ؛ أي : بعد نفي صريح . « دسوقي » (٢/ ٢١٠) .

(٢) أي : عن التابع ؛ وهو (عمرو) ، ولو صُرِّح بالنفي وقيل : (لم يجئ زيد) لم يصح أن يقال : (لا عمرو) ؛ لأنه نفي للنفي ، فيكون إثباتاً ، ووضع (لا) للنفي لا للإثبات ؛ لأنه يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها . « دسوقي » (٢/ ٢١١) .

(٣) أي : بدون قولنا : (لا عمرو) . « دسوقي » (٢/ ٢١١) .

يَحسُنُ في غيرِهِ .

وهـٰذا أقربُ .

وأصلُ الثاني أنْ يكونَ ما استُعمِلَ لهُ ممَّا يجهلُهُ المخاطَبُ ويُنكِرُهُ ، بخلافِ الثالثِ ؛ كقولِكَ لصاحِبِكَ وقد رأيتَ شَبَحاً مِنْ بعيدٍ : ما هو إلا زيدٌ ، إذا اعتقدَهُ غيرَهُ مُصِرّاً .

يحسُنُ في غيرِهِ ، وهـٰذا أقربُ) إلى الصوابِ ؛ إذ لا دليلَ على الامتناعِ عندَ قصدِ زيادةِ التحقيقِ والتأكيدِ[1] .

(وأصلُ الثاني) ؛ أي : الوجهُ الرابعُ مِنْ وُجوهِ الاختلافِ : أنَّ أصلَ النفيِ والاستثناءِ (أنْ يكونَ ما استُعمِلَ لهُ) ؛ أي : الحُكمُ الذي استُعمِلَ فيهِ النفيُ والاستثناءُ . (ممَّا يجهلُهُ المخاطَبُ ويُنكِرُهُ ، بخلافِ الثالثِ) ؛ أي : (إنَّما) ؛ فإنَّ أصلَهُ أنْ يكونَ الحُكمُ المستعمَلُ هو فيهِ . . ممَّا يعلمُهُ المخاطَبُ ولا يُنكِرُهُ ، كذا في « الإيضاحِ » نقلاً عن « دلائلِ الإعجازِ »[2] ، وفيهِ بحثٌ ؛ لأنَّ المخاطَبَ إذا كانَ عالماً بالحُكمِ ، ولم يكنْ حكمُهُ مَشُوباً بالخطأِ[3] . . لم يصحَّ القصرُ ، بل لا يُفيدُ الكلامُ سوىٰ لازمِ الحُكمِ[4] ، وجوابُهُ : أنَّ مرادَهم[5] : أنَّ (إنَّما) تكونُ لخبرٍ مِنْ شأنِهِ ألا يجهلَهُ المخاطَبُ ولا يُنكرَهُ[6] ، حتَّىٰ إنَّ إنكارَهُ يزولُ بأدنىٰ تنبيهٍ ؛ لعدمِ إصرارِهِ عليهِ ، وعلىٰ هـٰذا : يكونُ موافقاً لِمَا في « المفتاحِ »[7] ؛ (كقولِكَ لصاحِبِكَ وقد رأيتَ شَبَحاً مِنْ بعيدٍ : ما هو إلا زيدٌ ، إذا اعتقدَهُ غيرَهُ) ؛ أي : إذا اعتقدَ صاحبُكَ ذلكَ الشَّبَحَ غيرَ زيدٍ (مُصِرّاً) علىٰ هـٰذا الاعتقادِ .

---

(١) أي : زيادة تحقيق وتأكيد النفي عن الغير . « دسوقي » (٢/٢١٣) .
(٢) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٣٠ ـ ٣٣٢) ، و« الإيضاح » (ص١٠٢ ـ ١٠٣) .
(٣) في (ج ، د ، ح ، ي) : (بخطأ) بدل (بالخطأ) .
(٤) وهو إعلام المخاطَب أنَّ المتكلم عارف بالحكم . « بناني » (١/٤٠٧) .
(٥) في (ب ، و ، ز ، ح ، ط) : (مراده) بدل (مرادهم) .
(٦) أي : ولـٰكنه جاهل له ومنكر له بالفعل . « بناني » (١/٤٠٧) .
(٧) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٩٤ ـ ٢٩٥) .

وقد يُنزَّلُ المعلومُ منزلةَ المجهولِ ؛ لاعتبارٍ مُناسبٍ ، فيُستعمَلُ لهُ الثاني إفراداً ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ؛ أي : مقصورٌ على الرسالةِ ، لا يتعدَّاها إلى التبرِّي مِنَ الهلاكِ ؛ نُزِّلَ استعظامُهم هلاكَهُ منزلةَ إنكارِهم إيَّاهُ ، أو قلباً ؛ نحوُ : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ ؛ لاعتقادِ القائلينَ أنَّ الرسولَ لا يكونُ بشراً ، معَ إصرارِ المخاطَبينَ علىٰ دعوى الرِّسالةِ ،

(وقد يُنزَّلُ المعلومُ منزلةَ المجهولِ ؛ لاعتبارٍ مُناسبٍ ، فيُستعمَلُ لهُ) ؛ أي : لذلكَ المعلومِ (الثاني) ؛ أي : النفيُ والاستثناءُ (إفراداً) ؛ أي : حالَ كونِهِ قصرَ إفرادٍ ؛ (نحوُ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ؛ أي : مقصورٌ على الرسالةِ ، لا يتعدَّاها إلى التبرِّي مِنَ الهلاكِ) ؛ فالمخاطَبونَ ـ وهمُ الصحابةُ رضيَ اللهُ عنهم ـ كانوا عالمينَ بكونِهِ غيرَ جامعٍ بينَ الرِّسالةِ والتبرِّي مِنَ الهلاكِ ، لٰكنَّهم لمَّا كانوا يَعُدُّونَ هلاكَهُ أمراً عظيماً . . (نُزِّلَ استعظامُهم هلاكَهُ منزلةَ إنكارِهم إيَّاهُ) ؛ أي : الهلاكَ ، فاستُعمِلَ لهُ النفيُ والاستثناءُ ، والاعتبارُ المناسبُ هو الإشعارُ بعِظَمِ هٰذا الأمرِ في نفوسِهم وشدَّةِ حرصِهم علىٰ بقائِهِ عليهِ السلامُ .

(أو قلباً) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إفراداً) ؛ (نحوُ : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [إبراهيم : ١٠]) ؛ فالمخاطَبونَ ـ وهمُ الرُّسلُ عليهمُ السَّلامُ ـ لم يكونوا جاهلينَ بكونِهم بشراً ، ولا مُنكِرينَ لذلكَ ، لٰكنَّهم نُزِّلوا منزلةَ المنكِرينَ ؛ (لاعتقادِ القائلينَ) وهمُ الكفَّارُ (أنَّ الرسولَ لا يكونُ بشراً ، معَ إصرارِ المخاطَبينَ علىٰ دعوى الرِّسالةِ) ، فنزَّلَهُمُ القائلونَ منزلةَ المنكِرينَ للبشريَّةِ ؛ لِمَا اعتقدوا اعتقاداً فاسداً مِنَ التنافي بينَ الرِّسالةِ والبشريَّةِ ، فقلَبُوا هٰذا الحكمَ وقالوا : (إنْ أنتُمْ إلا بشرٌ مثلُنا) ؛ أي : مقصورونَ على البشريَّةِ ، ليسَ لكم وصفُ الرِّسالةِ التي تدَّعونَها .

ولمَّا كانَ هاهنا مَظِنَّةُ سؤالٍ ؛ وهو أنَّ القائلينَ قدِ ادَّعَوُا التنافيَ بينَ البشريَّةِ والرِّسالةِ ، وقصَرُوا المخاطَبينَ على البشريَّةِ ، والمخاطَبونَ قدِ اعترفوا بكونِهم مقصورينَ على البشريَّةِ ؛ حيثُ قالوا : ﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [إبراهيم : ١١] ،

وقولُهم : ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ . . مِنْ مُجاراةِ الخَصْمِ ليعثرَ ، حيثُ يرادُ تبكيتُهُ ، لا لتسليمِ انتفاءِ الرسالةِ .

وكقولِكَ : إنَّما هو أخوكَ ، لمَنْ يعلمُ ذلكَ ، ويُقِرُّ بهِ ، تريدُ أنْ تُرَقِّقَهُ عليهِ .

فكأنَّهم سلَّمُوا انتفاءَ الرِّسالةِ عنهم . . أشارَ إلىٰ جوابِهِ بقولِهِ : (وقولُهم) ؛ أي : قولُ الرُّسُلِ المخاطَبينَ : (﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ . . مِنْ) بابِ (مُجاراةِ الخَصْمِ) ، وإرخاءِ العِنانِ إليهِ ؛ بتسليمِ بعضِ مُقدِّماتِهِ ؛ (ليعثرَ) الخَصْمُ ؛ مِنَ العِثارِ ؛ وهو الزَّلَّةُ ، وإنَّما يُفعَلُ ذلكَ (حيثُ يرادُ تبكيتُهُ) ؛ أي : إسكاتُ الخصمِ وإلزامُهُ ، (لا لتسليمِ انتفاءِ الرسالةِ) ، فكأنَّهم قالوا : (إنَّ ما ادَّعيتم مِنْ كونِنا بشراً فحقٌّ لا نُنكِرُهُ[1] ، ولٰكنَّ هٰذا لا يُنافي أنْ يَمُنَّ اللهُ تعالىٰ علينا بالرِّسالةِ) ؛ فلهٰذا أثبتوا البشريَّةَ لأنفسِهم ، وأمَّا إثباتُها بطريقِ القصرِ فليكونَ علىٰ وَفْقِ كلامِ الخصمِ[2] .

(وكقولِكَ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (كقولِكَ لصاحبِكَ) ، وهٰذا مثالٌ لأصلِ (إنَّما) ؛ أي : الأصلُ في (إنَّما) أنْ تُستعمَلَ فيما لا يُنكِرُهُ المخاطَبُ ؛ كقولِكَ : (إنَّما هو أخوكَ ، لمَنْ يعلمُ ذلكَ ، ويُقِرُّ بهِ) ، وأنتَ (تريدُ أنْ تُرَقِّقَهُ عليهِ) ؛ أي : أنْ تجعلَ مَنْ يعلمُ ذلكَ رقيقاً مُشفِقاً علىٰ أخيهِ .

والأَولىٰ ؛ بناءً علىٰ ما ذكرْنا[3] . . أنْ يكونَ هٰذا المثالُ مِنَ الإخراجِ لا علىٰ مُقتضى الظاهرِ[4] .

---

(١) في (أ) : (نحن) بدل (فحق) .

(٢) قوله : (وأمَّا إثباتها . . .) إلىٰ آخره : جواب عمَّا يقال : كان يكفي في المجاراة أن يقولوا : (نحن بشر مثلكم) ، وحاصله : أنَّ الرسل لم يريدوا القصر ، بل أصلَ الإثبات ، وإنما عبَّروا بصيغة القصر ؛ لموافقة كلام الخصم . « دسوقي » (٢/ ٢١٩) .

(٣) أي : من أنَّ (إنما) تُستعمَل في مجهولٍ ، شأنُه ألا يجهله المخاطَب ولا ينكره ، حتىٰ إنَّ إنكاره يزول بأدنىٰ تنبيه ؛ لكونه لا يُصِرُّ عليه . « دسوقي » (٢/ ٢٢٠) .

(٤) فالحكمُ ـ وهو الأخوَّة ـ معلوم للمخاطَب ، لٰكن لعدم عمله بموجَب علمه ؛ وهو أن يُشفق عليه ولا يضربه . . نُزِّل منزلة المجهول ، واستُعمل فيه (إنما) علىٰ خلاف مقتضى الظاهر ، وعلىٰ هٰذا الاحتمال : يكون قول المصنف : (وكقولك . . .) إلىٰ آخره . . عطفاً علىٰ =

وقد يُنَزَّلُ المجهولُ منزلةَ المعلومِ ؛ لادِّعاءِ ظُهورِهِ ، فيُستعمَلُ لهُ الثالثُ ؛ نحوُ ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ ؛ ولذلكَ جاءَ : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ للردِّ عليهم مؤكَّداً بما ترىٰ .

ومزيَّةُ (إنَّما) على العطفِ أنَّهُ يُعقَلُ منها الحُكمانِ معاً ، وأحسنُ مَواقعِها التعريضُ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ؛ فإنَّهُ تعريضٌ بأنَّ الكفَّارَ مِنْ فَرْطِ جهلِهم كالبهائمِ ، فطمعُ النَّظَرِ منهم كطمعِهِ منها .

(وقد يُنَزَّلُ المجهولُ منزلةَ المعلومِ ؛ لادِّعاءِ ظُهورِهِ ؛ فيُستعمَلُ لهُ الثالثُ) ؛ أي : (إنَّما)؛ (نحوُ) قولِهِ تعالىٰ حكايةً عنِ اليهودِ: (﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ١١])؛ ادَّعَوا أنَّ كونَهم مُصلِحينَ أمرٌ ظاهرٌ ، مِنْ شأنِهِ ألا يجهلَهُ المخاطَبُ ولا يُنكِرَهُ ؛ (ولذلكَ جاءَ : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة : ١٢] للردِّ عليهم مؤكَّداً بما ترىٰ) ؛ مِنْ إيرادِ الجملةِ الاسميَّةِ الدالَّةِ على الثباتِ ، وتعريفِ الخبرِ الدالِّ على الحصرِ ، وتوسيطِ ضميرِ الفصلِ المؤكِّدِ لذلكَ ، وتصديرِ الكلامِ بحرفِ التنبيهِ الدالِّ علىٰ أنَّ مضمونَ الكلامِ ممَّا لهُ خطرٌ وبهِ عنايةٌ ، ثمَّ التأكيدِ بـ(إنَّ) ، ثمَّ تعقيبِهِ بما يدلُّ على التقريعِ والتوبيخِ ؛ وهو قولُهُ : ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة : ١٢] .

(ومزيَّةُ « إنَّما » على العطفِ أنَّهُ يُعقَلُ منها) ؛ أي : مِنْ (إنَّما) . . (الحُكمانِ) ؛ أعني : الإثباتَ للمذكورِ ، والنفيَ عمَّا عداهُ (معاً) ، بخلافِ العطفِ ؛ فإنَّهُ يُفهَمُ منهُ أوَّلاً الإثباتُ ثمَّ النفيُ ؛ نحوُ : زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ ، أو بالعكسِ ؛ نحوُ : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ .

(وأحسنُ مَواقعِها) ؛ أي : مَواقعِ (إنَّما) (التعريضُ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد : ١٩] ؛ فإنَّهُ تعريضٌ بأنَّ الكفَّارَ مِنْ فَرْطِ جهلِهم كالبهائمِ ، فطمعُ النَّظَرِ منهم كطمعِهِ منها) ؛ أي : كطمعِ النَّظَرِ مِنَ البهائمِ .

= قوله : (نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤]) ، ويكون لم يمثِّل لتخريج (إنما) علىٰ مقتضى الظاهر . « دسوقي » (٢/ ٢٢٠) .

ثمَّ القصرُ كما يقعُ بينَ المبتدأِ والخبرِ ـ علىٰ ما مرَّ ـ يقعُ بينَ الفعلِ والفاعلِ وغيرِهما .

ففي الاستثناءِ يُؤخَّرُ المقصورُ عليهِ معَ أداةِ الاستثناءِ ، وقلَّ تقديمُهما بحالِهما ؛ نحوُ : ما ضربَ إلا عمْراً زيدٌ ، و :

[وقوعُ القصرِ بينَ غيرِ المبتدأِ والخبرِ ، وموقعُ المقصورِ عليهِ في الكلامِ]

(ثمَّ القصرُ كما يقعُ بينَ المبتدأِ والخبرِ ـ علىٰ ما مرَّ[1] ـ يقعُ بينَ الفعلِ والفاعلِ) ؛ نحوُ : ما قامَ إلا زيدٌ ، (وغيرِهما) ؛ كالفاعلِ والمفعولِ ؛ نحوُ : ما ضربَ زيدٌ إلا عمْراً ، و : ما ضربَ عمْراً إلا زيدٌ ، والمفعولينِ ؛ نحوُ : ما أعطيتُ زيداً إلا درهماً ، وغيرِ ذلكَ مِنَ المتعلِّقاتِ .

(ففي الاستثناءِ يُؤخَّرُ المقصورُ عليهِ معَ أداةِ الاستثناءِ) ، حتَّىٰ لو أُريدَ القصرُ على الفاعلِ قيلَ : ما ضربَ عمْراً إلا زيدٌ ، ولو أُريدَ القصرُ على المفعولِ قيلَ : ما ضربَ زيدٌ إلا عمْراً .

ومعنىٰ قصرِ الفاعلِ على المفعولِ مثلاً[2] : قصرُ الفعلِ المسندِ إلى الفاعلِ على المفعولِ ، وعلىٰ هـٰذا قياسُ البواقي ، فيرجعُ في التحقيقِ إلىٰ قصرِ الصفةِ على الموصوفِ ، ويكونُ حقيقيّاً وغيرَ حقيقيٍّ ، إفراداً وقلباً وتعييناً ، ولا يخفى اعتبارُ ذلكَ .

(وقلَّ) ؛ أي : جازَ علىٰ قلَّةٍ (تقديمُهما) ؛ أي : تقديمُ المقصورِ عليهِ وأداةِ الاستثناءِ على المقصورِ حالَ كونِهما (بحالِهما) : وهو أنْ يليَ المقصورُ عليهِ الأداةَ ؛ (نحوُ : ما ضربَ إلا عمْراً زيدٌ) ، في قصرِ الفاعلِ على المفعولِ ، (و) ما ضربَ

---

(١) أي : في تعريف الجزأين وغير ذلك من طرق القصر ، أو علىٰ ما مر من كونه حقيقياً أو إضافياً ، قصر صفة علىٰ موصوف أو عكسه . « دسوقي » (٢/ ٢٢٤) .

(٢) هـٰذا جواب عمَّا يقال : إنَّ القصر لا يكون إلا قصرَ صفةٍ علىٰ موصوف ، أو موصوفٍ علىٰ صفة ، وكلٌّ من الفاعل والمفعول ذاتٌ ، فلا يصح القصر . « دسوقي » (٢/ ٢٢٥) .

إلا زيدٌ عمْراً ؛ لاستلزامِهِ قصرَ الصفةِ قبلَ تمامِها ، ووجهُ الجميعِ : أنَّ النفيَ في الاستثناءِ المفرَّغِ يتوجَّهُ إلىٰ مُقدَّرٍ هو مُستثنىً منهُ عامٌّ مناسبٍ للمستثنىٰ في جنسِهِ

(إلا زيدٌ عمْراً) ، في قصرِ المفعولِ على الفاعلِ ، وإنَّما قالَ : (بحالِهما) احترازاً عن تقديمِهما معَ إزالتِهما عن حالِهما ؛ بأنْ تُؤخِّرَ الأداةُ عنِ المقصورِ عليهِ ؛ كقولِكَ في : (ما ضربَ زيدٌ إلا عمْراً) : (ما ضربَ عمْراً إلا زيدٌ) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ ذلكَ ؛ لِمَا فيهِ مِنِ اختلالِ المعنىٰ وانعكاسِ المقصودِ[1] ، وإنَّما قلَّ تقديمُهما بحالِهما ؛ (لاستلزامِهِ قصرَ الصفةِ) على الموصوفِ (قبلَ تمامِها) ؛ لأنَّ الصفةَ المقصورةَ على الفاعلِ مثلاً هيَ الفعلُ الواقعُ على المفعولِ ، لا مطلقُ الفعلِ ، فلا يتمُّ المقصورُ قبلَ ذكرِ المفعولِ[2] ، فلا يحسُنُ قصرُهُ ، وعلىٰ هـٰذا فَقِسْ ، وإنَّما جازَ علىٰ قلَّةٍ نظراً إلىٰ أنَّها في حُكمِ التامِّ[3] ، باعتبارِ ذكرِ المتعلَّقِ في الآخرِ .

(ووجهُ الجميعِ) ؛ أي : السببُ في إفادةِ النفيِ والاستثناءِ القصرَ فيما بينَ المبتدأِ والخبرِ ، والفاعلِ والمفعولِ ، وغيرِ ذلكَ : (أنَّ النفيَ في الاستثناءِ المفرَّغِ) الذي حُذفَ فيهِ المستثنىٰ منهُ ، وأُعربَ ما بعدَ (إلا) بحسَبِ العواملِ . . (يتوجَّهُ إلىٰ مُقدَّرٍ ، هو مُستثنىً منهُ) ؛ لأنَّ (إلا) للإخراجِ ، والإخراجَ يقتضي مُخرَجاً منهُ ، (عامٍّ) ؛ ليتناولَ المستثنىٰ وغيرَهُ ، فيتحقَّقَ الإخراجُ ، (مناسبٍ للمستثنىٰ في جنسِهِ) ؛ بأنْ يُقدَّرَ في نحوِ : (ما ضربَ إلا زيدٌ) : (ما ضربَ أحدٌ) ، وفي نحوِ : (ما كسوتُهُ إلا جُبَّةً) : (ما كسوتُهُ لباساً) ، وفي نحوِ : (ما جاءَ إلا راكباً) : (ما جاءَ كائناً علىٰ حالٍ مِنَ الأحوالِ) ، وفي نحوِ : (ما سرتُ إلا يومَ الجمعة)[4] : (ما سرتُ وقتاً مِنَ

---

(١) في (ي) : (اختلاف) بدل (اختلال) .

(٢) فإذا قلت : (ما ضرب عمْراً إلا زيد) ، وحُمِلَ علىٰ أنَّ المعنىٰ : ما ضاربُ عمرٍو إلا زيدٌ . . لزمَ لو قُدِّم المقصور عليه وقيل : (ما ضرب إلا زيد عمْراً) . . قصرُ الضرب قبل ذكر متعلَّقه . « دسوقي » (٢/٢٢٩) .

(٣) في (أ) : (المقدم) بدل (التام) .

(٤) في (أ ، ب) : (ما سرتُ إلا يوماً) بدل (ما سرت إلا يوم الجمعة) .

وصفتِهِ ، فإذا أُوجِبَ منهُ شيءٌ بـ (إلا) جاءَ القصرُ .

وفي (إنَّما) يُؤخَّرُ المقصورُ عليهِ ؛ تقولُ : إنَّما ضربَ زيدٌ عمْراً ، ولا يجوزُ تقديمُهُ علىٰ غيرِهِ ؛ للإلباسِ .

و(غيرٌ) كـ (إلا) في إفادةِ القصرينِ ، وامتناعِ مُجامعةِ (لا) .

الأوقاتِ) ، وعلىٰ هٰذا القياسُ ، (و) في (صفتِهِ) ؛ يعني : الفاعليَّةَ والمفعوليَّةَ والحاليَّةَ ونحوَ ذلكَ ، وإذا كانَ النفيُ مُتوجِّهاً إلىٰ هٰذا المقدَّرِ العامِّ المناسبِ للمستثنىٰ في جنسِهِ وصفتِهِ ؛ (فإذا أُوجبَ منهُ) ؛ أي : مِنْ ذلكَ المقدَّرِ (شيءٌ بـ « إلا » . . جاءَ القصرُ) ؛ ضرورةَ بقاءِ ما عداهُ علىٰ صفةِ الانتفاءِ .

(وفي « إنَّما » يؤخَّرُ المقصورُ عليهِ ؛ تقولُ : إنَّما ضربَ زيدٌ عمْراً) ، فيكونُ القيدُ الأخيرُ بمنزلةِ الواقعِ بعدَ (إلا)[1] ، فيكونُ هو المقصورَ عليهِ ، (ولا يجوزُ تقديمُهُ) ؛ أي : تقديمُ المقصورِ عليهِ بـ (إنَّما) (علىٰ غيرِهِ ؛ للإلباسِ)[2] ؛ كما إذا قلنا في : (إنَّما ضربَ زيدٌ عمْراً) : (إنَّما ضربَ عمْراً زيدٌ) ، بخلافِ النفيِ والاستثناءِ ؛ فإنَّهُ لا إلباسَ فيهِ ؛ إذِ المقصورُ عليهِ هو المذكورُ بعدَ (إلا) ؛ سواءٌ قُدِّمَ أو أُخِّرَ ، وها هنا ليسَ (إلا) مذكوراً في اللفظِ ، بل مُتضمَّناً .

[حكمُ (غيرٍ) في القصرِ حكمُ (إلا)]

(و« غيرٌ » كـ « إلا » في إفادةِ القصرينِ) ؛ أي : قصرِ الموصوفِ على الصفةِ ، وقصرِ الصفةِ على الموصوفِ ، إفراداً وقلباً وتعييناً ، (و) في (امتناعِ مُجامعةِ « لا » العاطفةِ ؛ لِمَا سبقَ[3] ، فلا يصحُّ : (ما زيدٌ غيرَ شاعرٍ لا كاتبٍ) ، ولا : (ما شاعرٌ غيرُ زيدٍ لا عمرٍو) ، واللهُ أعلمُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (القيد الأخير) ؛ أي : ما أُخِّر من فاعل أو مفعول ؛ لأن كلاً من الفاعل والمفعول قيد للفعل . « دسوقي » (٢/ ٢٣٢) .

(٢) في (ب ، د) من نسخ « التلخيص » : (للالتباس) بدل (للإلباس) .

(٣) أي : من أنَّ شرط المنفي بـ (لا) ألا يكون منفياً قبلها بغيرها . « دسوقي » (٢/ ٢٣٤) .

الإنشاء

(الإنشاء)

اعلمْ : أنَّ الإنشاءَ قد يُطلَقُ على نفسِ الكلامِ الذي ليسَ لنسبتِهِ خارجٌ تُطابقُهُ أو لا تُطابقُهُ[1] ، وقد يقالُ على ما هو فعلُ المتكلِّمِ ؛ أعني : إلقاءَ مثلِ هـٰذا الكلامِ ؛ كما أنَّ الإخبارَ كذلكَ ، والأظهرُ : أنَّ المرادَ ها هنا هو الثاني ، بقرينةِ تقسيمِهِ إلى الطلبِ وغيرِ الطلبِ ، وتقسيمِ الطلبِ إلى التمنِّي والاستفهامِ وغيرِهما ، والمرادُ بها معانيها المصدريَّةُ ، بقرينةِ قولِهِ : (واللفظُ الموضوعُ لهُ كذا وكذا) ؛ لظهورِ أنَّ لفظَ (ليتَ) مثلاً مُستعمَلٌ لمعنى التمنِّي ، لا لقولِنا : (ليتَ زيداً قائمٌ) ، فافهَمْ .

فالإنشاءُ إنْ لم يكنْ طلباً ؛ كأفعالِ المقاربةِ ، وأفعالِ المدحِ والذمِّ ، وصِيَغِ العُقودِ[2] ، والقَسَمِ ، و(رُبَّ)[3] ، ونحوِ ذلكَ[4] . . فلا بحثَ عنها ها هنا ؛ لقلَّةِ المباحثِ البيانيَّةِ المتعلِّقةِ بها[5] ، ولأنَّ أكثرَها في الأصلِ أخبارٌ نُقِلَتْ

---

(١) أي : تُقصَد مطابقته أو لا تُقصَد ، فالإنشاء له نسبة خارجية ، تارة لا تكون مطابقةً لنسبته الكلامية ، وتارة تكون مطابقةً لها ، إلا أنَّ المطابقة لا تُقصَد ؛ فـ(اضرِبْ) مثلاً نسبتُه الكلامية طلبُ الضرب ، وله نسبة خارجية ؛ فإن كان المتكلم غيرَ طالب له في نفسه . . كانت الخارجية عدمَ الطلبِ ، فلم تكونا متطابقتين ، وإن كان طالباً للضرب كانت الخارجية طلبَ الضربِ أيضاً ، وحصلت المطابقةُ ، إلا أنها لم تُقصَد . « دسوقي » (٢/ ٢٣٥) .

(٢) نحو : (بعتُ) لإنشاء البيع ، و(نكحتُ) لإنشاء التزوُّج . « دسوقي » (٢/ ٢٣٦) .

(٣) أي : عند إفادة إنشاء التكثير ؛ كقولك : (رب جاهل في الدنيا) ؛ فالمراد أنك تستكثر الجاهلين ، ولا يعترضك تصديق ولا تكذيب إلا إن قصدت الإخبار عن كثرتهم ، لـٰكن المتبادر : أنها للإخبار بالكثرة ، لا لمجرد إظهار الاستكثار . « دسوقي » (٢/ ٢٣٦) .

(٤) أي : كفعلي التعجب ، و(كم) الخبرية المفيدة لإنشاء التكثير . « دسوقي » (٢/ ٢٣٦) .

(٥) في (أ) : (المناسبة) بدل (البيانية) ، وفي (ب ، ج ، د) : (الإنشائية) ، وقوله : (لقلة=

إنْ كانَ طلباً استدعىٰ مطلوباً غيرَ حاصلٍ وقتَ الطلبِ .

إلىٰ معنى الإنشاءِ .

و(إنْ كانَ طلباً . . استدعىٰ مطلوباً غيرَ حاصلٍ وقتَ الطلبِ) ؛ لامتناعِ طلبِ الحاصلِ ، فلو استُعمِلَ صيغُ الطلبِ لمطلوبٍ حاصلٍ . . امتنعَ إجراؤُها علىٰ معانيها الحقيقيَّةِ ، ويتولَّدُ منها بحسَبِ القرائنِ ما يناسبُ المقامَ .

* * *

= المباحث البيانية) : وذلك لقلة دورانها على الألسنة ، والمراد بالبيان هنا : ما يعمُّ المعانيَ . « دسوقي » (٢/٢٣٦) .

وأنواعُهُ كثيرةٌ :

منها : التمنِّي .

واللفظُ الموضوعُ لهُ (ليتَ) ، ولا يُشترَطُ إمكانُ المتمنَّىٰ ؛ تقولُ : ليتَ الشبابَ يعودُ ، وقد يُتمنَّىٰ بـ (هل) ؛ نحوُ : هل لي مِنْ شفيعٍ ؟! حيثُ يُعلَمُ أنْ لا شفيعَ ، وبـ (لو) ؛ نحوُ : لو تأتيني فتحدِّثَني ، بالنصبِ .

[أنواعُ الإنشاءِ الطلبيِّ]

[التمنِّي]

(وأنواعُهُ) ؛ أيِ : الطلبِ (كثيرةٌ ؛ منها : التمنِّي) : وهو طلبُ حصولِ شيءٍ علىٰ سبيلِ المحبَّةِ[1] ، (واللفظُ الموضوعُ لهُ « ليتَ » ، ولا يُشترَطُ إمكانُ المتمنَّىٰ) ، بخلافِ الترجِّي ؛ (تقولُ : ليتَ الشبابَ يعودُ) ، ولا تقولُ : (لعلَّهُ يعودُ) ، لٰكنْ إذا كانَ المتمنَّىٰ مُمكِناً يجبُ ألا يكونَ لكَ توقُّعٌ وطَماعيةٌ في وقوعِهِ ، وإلا لصارَ ترجِّياً .

(وقد يُتمنَّىٰ بـ « هل » ؛ نحوُ : هل لي مِنْ شفيعٍ ؟! حيثُ يُعلَمُ أنْ لا شفيعَ) ؛ لأنَّهُ حينَئذٍ يمتنعُ حملُهُ علىٰ حقيقةِ الاستفهامِ ؛ لحصولِ الجزمِ بانتفائِهِ ، والنُّكتةُ في التمنِّي بـ (هل) والعُدولِ عن (ليتَ) . . هو إبرازُ المتمنَّىٰ ؛ لكمالِ العنايةِ بهِ . . في صورةِ المُمكِنِ الذي لا جزمَ بانتفائِهِ .

(و) قد يُتمنَّىٰ (بـ « لو » ؛ نحوُ : لو تأتيني فتحدِّثَني ، بالنصبِ) علىٰ تقديرِ : فأنْ تحدِّثَني ؛ فإنَّ النصبَ قرينةٌ علىٰ أنَّ (لو) ليسَتْ علىٰ أصلِها ؛ إذ لا يُنصَبُ المضارعُ بعدَها بإضمارِ (أنْ) ، وإنَّما تُضمَرُ (أنْ) بعدَ الأشياءِ الستَّةِ ، والمناسبُ ها هنا هو التمنِّي[2]

---

(١) في (أ) : (الشيء) بدل (حصول شيء) ، وفي (هـ ، و ، ز) : (حصول الشيء) .

(٢) ونكتة التمنِّي بـ (لو) : الإشعار بعزَّة مُتمنَّاه ؛ بإبرازه في صورة ما لم يُوجَد ؛ لأنَّ (لو) حرف امتناع لامتناع . « بناني » (٢/٦) .

السَّكَّاكيُّ : كأنَّ حروفَ التنديمِ والتحضيضِ ـ وهي : (هلَّا) ، و(ألا) بقلبِ الهاءِ همزةً ، و(لولا) ، و(لوما) ـ مأخوذةٌ منهما مركَّبتينِ معَ (لا) و(ما) المَزيدتينِ ؛ لتضمينِهما معنى التمنِّي ؛ ليتولَّدَ منهُ في الماضي التنديمُ ؛ نحوُ : هلَّا أكرمتَ زيداً ، وفي المضارعِ التحضيضُ ؛ نحوُ : هلَّا تقومُ .

قالَ (السَّكَّاكيُّ : كأنَّ حروفَ التنديمِ والتحضيضِ ـ وهي : « هلَّا » ، و« ألا » بقلبِ الهاءِ همزةً ، و« لولا » ، و« لوما » ـ مأخوذةٌ منهما) : خبرُ (كأنَّ) ؛ أي : كأنَّها مأخوذةٌ مِنْ (هل) و(لوِ) اللَّتينِ للتمنِّي حالَ كونهما (مركَّبتينِ معَ « لا » و« ما » المَزيدتينِ ؛ لتضمينِهما)[1] : علَّةٌ لقولِهِ : (مركَّبتينِ) ، والتضمينُ : جعلُ الشيءِ في ضمنِ الشيءِ ؛ تقولُ : ضمَّنتُ الكتابَ كذا باباً[2] ؛ إذا جعلتَهُ متضمِّناً لتلكَ الأبوابِ ؛ يعني : أنَّ الغرضَ المطلوبَ مِنْ هـٰذا التركيبِ والتزامِهِ[3] . . هو جعلُ (هل) و(لو) مُتضمِّنتينِ (معنى التمنِّي ؛ ليتولَّدَ) : علَّةٌ لتضمينِهما ؛ يعني : أنَّ الغرضَ مِنْ تضمينِهما معنى التمنِّي ليسَ إفادةَ التمنِّي[4] ، بل أنْ يتولَّدَ (منهُ) ؛ أي : مِنْ معنى التمنِّي المتضمِّنينِ هما إيَّاهُ (في الماضي التنديمُ ؛ نحوُ : هلَّا أكرمتَ زيداً) ، و : لوما أكرمتَهُ ، علىٰ معنىٰ : ليتَكَ أكرمتَهُ ؛ قصداً إلىٰ جعلِهِ نادماً علىٰ تركِ الإكرامِ ، (وفي المضارعِ التحضيضُ ؛ نحوُ : هلَّا تقومُ) ، و : لوما تقومُ ، علىٰ معنىٰ : ليتَكَ تقومُ ؛ قصداً إلىٰ حثِّهِ على القيامِ .

والمذكورُ في الكتابِ ليسَ عبارةَ السَّكَّاكيِّ ، لـٰكنَّهُ حاصلُ كلامِهِ[5]

---

(١) في (أ ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » : (لتضمنهما) بدل (لتضمينهما) .

(٢) في (أ) : (باباً باباً) بدل (كذا باباً) ، وفي (ج) : (كذا باباً باباً) ، وفي (ي) : (كذا كذا باباً) .

(٣) في (أ ، د ، هـ) : (والمطلوب) بدل (المطلوب) .

(٤) أي : ليس التمني مقصوداً بالذات ، بل ليُتوصَّل به إلى التنديم أو التحضيض . « بناني » (٦/٢) .

(٥) انظر « مفتاح العلوم » (ص٣٠٧) .

وقد يُتمنَّىٰ بـ (لعلَّ) ، فتُعطىٰ حُكمَ (ليتَ) ؛ نحوُ : لعلِّي أحجُّ فأزورَكَ ، بالنصبِ ؛ لبُعدِ المَرْجوِّ عنِ الحصولِ .

وقولُهُ : (لتضمينِهما) : مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ الأوَّلِ ، و(معنى التمنِّي) : مفعولُهُ الثاني ، ووقعَ في بعضِ النُّسخِ : (لتضمُّنهما) ، علىٰ لفظِ التفعُّلِ ، وهو لا يوافقُ معنىٰ كلامِ « المفتاحِ »[1] ، وإنَّما ذكرَ هـٰذا بلفظِ (كأنَّ) ؛ لعدمِ القطعِ بذلكَ .

(وقد يُتمنَّىٰ بـ « لعلَّ » ، فتُعطىٰ حُكمَ « ليتَ ») ، ويُنصَبُ في جوابِهِ المضارعُ علىٰ إضمارِ (أنْ) ؛ (نحوُ : لعلِّي أحجُّ فأزورَكَ ، بالنصبِ ؛ لبُعدِ المَرْجوِّ عنِ الحصولِ) ، وبهـٰذا يُشبِهُ المُحالاتِ والمُمكِناتِ التي لا طَماعيةَ في وقوعِها ، فيتولَّدُ منهُ معنى التمنِّي[2]

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (وهو) ؛ أي : ما وقع في بعض النسخ ، وانظر في بيان سبب عدم موافقته لمعنىٰ كلام « المفتاح » . . ما ذكره العلامة الدسوقي في « حاشيته » (٢/ ٢٤٤) .

(٢) قوله : (منه) ؛ أي : من ذلك البُعد ، أو الشبهِ المذكور . « دسوقي » (٢/ ٢٤٥) .

ومنها : الاستفهامُ .

والألفاظُ الموضوعةُ لهُ : الهمزةُ ، و(هل) ، و(ما) ، و(مَنْ) ، و(أيٌّ) ، و(كم) ، و(كيفَ) ، و(أينَ) ، و(أنَّىٰ) ، و(متىٰ) ، و(أيَّانَ) .

[الاستفهامُ]

[تعريفُهُ ، والألفاظُ الموضوعةُ لهُ]

(ومنها) ؛ أي : ومِنْ أنواعِ الطلبِ : (الاستفهامُ) : وهو طلبُ حصولِ صُورةٍ في الذِّهنِ[1] ؛ فإنْ كانَتْ وقوعَ نسبةٍ بينَ أمرينِ أو لا وقوعَها.. فحصولُها هو التصديقُ ، وإلا فهو التصوُّرُ ، (والألفاظُ الموضوعةُ لهُ : الهمزةُ ، و« هل » ، و« ما » ، و« مَنْ » ، و« أيٌّ » ، و« كم » ، و« كيفَ » ، و« أينَ » ، و« أنَّىٰ » ، و« متىٰ » ، و« أيَّانَ ») .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (و) : (صورة الشيء) بدل (صورة) .

فالهمزةُ لطلبِ التصديقِ ؛ كقولِكَ : أقامَ زيدٌ ؟ و : أزيدٌ قائمٌ ؟ أوِ التصوُّرِ ؛ كقولِكَ : أدبسٌ في الإناءِ أم عسلٌ ؟ و : أفي الخابيةِ دبسُكَ أم في الزِّقِّ ؟ ولهٰذا لم يَقبُحْ : أزيدٌ قامَ ؟ و : أعمْراً عرفتَ ؟

[الكلامُ على الهمزةِ]

(فالهمزةُ لطلبِ التصديقِ) ؛ أيِ : انقيادِ الذِّهنِ وإذعانِهِ لوقوعِ نسبةٍ تامَّةٍ بينَ الشيئينِ[1] ؛ (كقولِكَ : أقامَ زيدٌ ؟) ، في الجملةِ الفعليَّةِ ، (و : أزيدٌ قائمٌ ؟) ، في الاسميَّةِ ، (أو) لطلبِ (التصوُّرِ) ؛ أي : إدراكِ غيرِ النسبةِ ؛ (كقولِكَ) في طلبِ تصوُّرِ المسندِ إليهِ : (أدبسٌ في الإناءِ أم عسلٌ ؟) عالماً بحصولِ شيءٍ في الإناءِ طالباً لتعيينِهِ ، (و) في طلبِ تصوُّرِ المسندِ : (أفي الخابيةِ دبسُكَ أم في الزِّقِّ ؟) عالماً بكونِ الدِّبسِ في واحدٍ مِنَ الخابيةِ والزِّقِّ طالباً لتعيينِ ذلكَ[2] ؛ (ولهٰذا) ؛ أي : ولمجيءِ الهمزةِ لطلبِ التصوُّرِ (لم يَقبُحْ) في طلبِ تصوُّرِ الفاعلِ : (أزيدٌ قامَ ؟) ؛ كما قَبُحَ : (هل زيدٌ قامَ ؟) ، (و) لم يَقبُحْ في طلبِ تصوُّرِ المفعولِ : (أعمْراً عرفتَ ؟) ؛ كما قَبُحَ : (هل عمْراً عرفتَ) ؛ وذلكَ لأنَّ التقديمَ يستدعي حصولَ التصديقِ بنفسِ الفعلِ ، فتكونُ (هل) لطلبِ حصولِ الحاصلِ[3] ، وهٰذا ظاهرٌ في : (أعمْراً عرفتَ ؟) ، لا في : (أزيدٌ قامَ ؟)[4] ، فليتأمَّلْ .

---

(١) في (ج ، ز) : (بوقوع) بدل (لوقوع) ، وفي (ي) زيادة : (أو لا وقوعها) .

(٢) في (أ ، د ، هـ) : (أو الزق) بدل (والزق) .

(٣) توضيح ذلك : أنَّ التقديم يفيد الاختصاص ، فيكون مفادُ التركيب الأوَّل السؤالَ عن المختص بالقيام بعد تعقُّل وقوع القيام ، ومفادُ الثاني السؤالَ عن المختص بوقوع المعرفة عليه بعد العلم بوقوعها ، فالسؤال في الجملتين لطلب التصوُّر ، فلو استُعملت فيهما (هل) لأفادت طلب التصديق ، وأصل التصديق معلوم ، فيكون الطلب بها لتحصيل الحاصل . « دسوقي » (٢/ ٢٥١) .

(٤) أي : واستدعاءُ التقديم حصولَ التصديق بنفس الفعل . . ظاهرٌ في تقديم المنصوب ؛ لأن تقديمه يفيد الاختصاص في الغالب ما لم تقم قرينة علىٰ خلافه ، وأمَّا تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوِّي الإسناد ، وكونه للتخصيص خلاف الغالب ، فلا يكون (هل زيد قام ؟)=

والمسؤولُ عنهُ بها هو ما يليها ؛ كالفعلِ في : أضربتَ زيداً ؟ والفاعلِ في : أأنتَ ضربتَ ؟ والمفعولِ في : أزيداً ضربتَ ؟

(والمسؤولُ عنهُ بها) ؛ أي : بالهمزةِ (هو ما يليها ؛ كالفعلِ في : أضربتَ زيداً ؟) ، إذا كانَ الشكُّ في نفسِ الفعلِ ؛ أعني : الضربَ الصادرَ مِنَ المخاطَبِ الواقعَ علىٰ زيدٍ ، وأردتَ بالاستفهامِ أنْ تعلمَ وجودَهُ ، فيكونُ لطلبِ التصديقِ ، ويحتملُ أنْ تكونَ لطلبِ تصوُّرِ المسندِ ؛ بأنْ تعلمَ أنَّهُ قد تعلَّقَ فعلٌ مِنَ المخاطَبِ بزيدٍ ، لٰكنْ لا تعرفُ أنَّهُ ضربٌ أو إكرامٌ ، (والفاعلِ في : أأنتَ ضربتَ ؟) ، إذا كانَ الشكُّ في الضاربِ ، (والمفعولِ في : أزيداً ضربتَ ؟) ، إذا كانَ الشكُّ في المضروبِ ، وكذا قياسُ سائرِ المتعلِّقاتِ .

❁ ❁ ❁

= قبيحاً لما ذُكر ، بل لأمر آخر ؛ وهو أنَّ (هل) بمعنىٰ (قد) ، فلا يليها إلا الفعل غالباً . « دسوقي » (٢/٢٥٢) .

و(هل) لطلبِ التصديقِ فحسْبُ ؛ نحوُ : هل قامَ زيدٌ ؟ و : هل عمرٌو قاعدٌ ؟ ولهـٰذا امتنعَ : هل زيدٌ قامَ أم عمرٌو ؟ وقَبُحَ : هل زيداً ضربتَ ؟ لأنَّ التقديمَ يستدعي حصولَ التصديقِ بنفسِ الفعلِ ، دونَ (ضربتَهُ) ؛ . . . .

[الكلامُ على (هل)]

(و« هل » لطلبِ التصديقِ فحسْبُ) ، وتدخلُ على الجملتينِ ؛ (نحوُ : هل قامَ زيدٌ ؟ و : هل عمرٌو قاعدٌ ؟) ، إذا كانَ المطلوبُ حصولَ التصديقِ بثبوتِ القيامِ لزيدٍ والقعودِ لعمرٍو ؛ (ولهـٰذا) ؛ أي : ولاختصاصِها بطلبِ التصديقِ (امتنعَ : هل زيدٌ قامَ أم عمرٌو ؟) ؛ لأنَّ وقوعَ المفردِ ها هنا دليلٌ على أنَّ (أم) متَّصلةٌ[1] ، وهي لطلبِ تعيينِ أحدِ الأمرينِ معَ العلمِ بثبوتِ أصلِ الحُكمِ ، و(هل) إنَّما تكونُ لطلبِ الحُكمِ ، ولو قلتَ : (هل زيدٌ قامَ ؟) بدونِ (أم عمرٌو) . . فيَقبُحُ ولا يَمتنعُ[2] ؛ لِمَا سيجيءُ[3] ؛ (و) لهـٰذا أيضاً (قَبُحَ : هل زيداً ضربتَ ؟ لأنَّ التقديمَ يستدعي حصولَ التصديقِ بنفسِ الفعلِ) ، فتكونُ (هل) لطلبِ حصولِ الحاصلِ ، وهو محالٌ ، وإنَّما لم يَمتنعْ لاحتمالِ أنْ يكونَ (زيداً) مفعولَ فعلٍ محذوفٍ[4] ، أو يكونَ التقديمُ لا للتخصيصِ[5] ، لـٰكنَّ ذلكَ خلافُ الظاهرِ[6] ، (دونَ) : هل زيداً (ضربتَهُ ؟) ؛

---

(١) إذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع الجملة بعدها ؛ بأن يقال مثلاً : (أم عندك بِشْر) . « دسوقي » (٢/ ٢٥٥) .

(٢) في (د ، ي) : (لقبح) بدل (فيقبح) .

(٣) أي : من قول المصنف : (لأنَّ التقديم . . .) إلىٰ آخره . « دسوقي » (٢/ ٢٥٦) .

(٤) ويكون مفعول المذكور محذوفاً ، والتقدير : هل ضربتَ زيداً ضربته . « بناني » (٢/ ١١) .

(٥) فلا يكون التقديم مستدعياً للتصديق بحصول الفعل ، فلا تكون (هل) لطلب حصول الحاصل . « دسوقي » (٢/ ٢٥٧) .

(٦) أي : ما ذُكر من الاحتمالين خلاف الظاهر ؛ لما يلزم على الأول من منع الفعل الظاهر عن العمل بلا شاغل ، وهو قبيح ، ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر ؛ إذ الغالب كون تقديم المنصوب للتخصيص ، ومخالفة الغالب قبيحة . « دسوقي » (٢/ ٢٥٧) .

لجوازِ تقديرِ المفسَّرِ قبلَ (زيداً) .

وجعلَ السكَّاكيُّ قُبْحَ : هل رجلٌ عرفَ ؟ لذلكَ ، ويلزمُهُ ألا يَقبُحَ : هل زيدٌ عرفَ ؟ وعلَّلَ غيرُهُ قُبحَهما بأنَّ (هل) بمعنىٰ (قد) في الأصلِ ، وتركُ الهمزةِ قبلَها لكثرةِ وقوعِها في الاستفهامِ .

فإنَّهُ لا يَقبُحُ ؛ (لجوازِ تقديرِ المفسَّرِ قبلَ « زيداً ») ؛ أي : هل ضربتَ زيداً ضربتَهُ ؟

(وجعلَ السكَّاكيُّ قُبْحَ : هل رجلٌ عرفَ ؟ لذلكَ) ؛ أي : لأنَّ التقديمَ يستدعي حصولَ التصديقِ بنفسِ الفعلِ ؛ لِمَا سبقَ مِنْ مذهبِهِ ؛ مِنْ أنَّ الأصلَ : (عرفَ رجلٌ) ، علىٰ أنَّ (رجلٌ) بدلٌ مِنَ الضميرِ في (عرفَ) قُدِّمَ للتخصيصِ ، (ويلزمُهُ) ؛ أيِ : السكَّاكيَّ (ألا يَقبُحَ : هل زيدٌ عرفَ ؟) ؛ لأنَّ تقديمَ المُظهَرِ المعرفةِ ليسَ للتخصيصِ عندَهُ ، حتَّىٰ يستدعي حصولَ التصديقِ بنفسِ الفعلِ ، معَ أنَّهُ قبيحٌ بإجماعِ النُّحاةِ ، وفيهِ نظرٌ[1] ؛ لأنَّ ما ذكرَهُ مِنَ اللُّزومِ ممنوعٌ ؛ لجوازِ أنْ يَقبُحَ بعلَّةٍ أخرىٰ[2]

(وعلَّلَ غيرُهُ) ؛ أي : غيرُ السكَّاكيِّ (قُبحَهما) ؛ أي : قُبْحَ : هل رجلٌ عرفَ ؟ و : هل زيدٌ عرفَ ؟ . . (بأنَّ « هل » بمعنىٰ « قد » في الأصلِ) ، وأصلُهُ : (أَهَلْ) ، (وتركُ الهمزةِ قبْلَها لكثرةِ وقوعِها في الاستفهامِ) ، فأُقيمَتْ هي مُقامَ الهمزةِ ، وتطفَّلَتْ عليها في الاستفهامِ ، و(قد) مِنْ خواصِّ الأفعالِ ، فكذا ما هي بمعناها ، وإنَّما لم يَقبُحْ : هل زيدٌ قائمٌ ؟ لأنَّها إذا لم تَرَ الفعلَ في حيِّزِها . . ذَهَلَتْ عنهُ وتسلَّتْ[3] ، بخلافِ ما إذا رأتْهُ ؛ فإنَّها تذكَّرَتِ العُهودَ ، وحَنَّتْ إلى الإلفِ المألوفِ[4] ، فلم ترضَ

---

(١) أي : وفي هـٰذا اللزوم نظرٌ ، وهـٰذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي . « دسوقي » (٢/ ٢٥٩) .

(٢) أي : لجواز أن يقبح : (هل زيد عرف ؟) عند السكاكي لعلة أخرىٰ ؛ وهي ما ذكره غيره ؛ من أنَّ (هل) بمعنىٰ (قد) .

(٣) في (أ ، ب ، هـ) : (ونسيت) بدل (وتسلَّت) ، وهما بمعنىً ، هـٰذا ؛ ويقال : ذَهَلَ عنه ؛ إذا تركَه علىٰ عمد ، أو نسيَه لشغل . انظر « تاج العروس » (ذ هـ ل) .

(٤) الحنين : الشوق وتوَقَان النفس . انظر « تاج العروس » (ح ن ن) ، ويصح أن يكون بتخفيف=

وهي تُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبالِ ؛ فلا يصحُّ : هل تضربُ زيداً وهو أخوكَ ؟! كما يصحُّ : أتضربُ زيداً وهو أخوكَ ؟!

بافتراقِ الاسمِ بينَهما .

(وهي) ؛ أي : (هل) (تُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبالِ) بحكمِ الوضعِ ؛ كالسِّينِ و(سوفَ) ؛ (فلا يصحُّ : هل تضربُ زيداً) في أنْ يكونَ الضربُ واقعاً في الحالِ على ما يُفهَمُ عُرْفاً مِنْ قولِهِ[1] : (وهو أخوكَ ؟! كما يصحُّ : أتضربُ زيداً وهو أخوكَ ؟!) قصداً إلى إنكارِ الفعلِ الواقعِ في الحالِ ؛ بمعنى : أنَّهُ لا ينبغي أنْ يكونَ ؛ وذلكَ لأنَّ (هل) تُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبالِ ، فلا تصلُحُ لإنكارِ الفعلِ الواقعِ في الحالِ ، بخلافِ الهمزةِ[2] ، وقولُنا : (في أنْ يكونَ الضربُ واقعاً في الحالِ) . . ليُعلَمَ أنَّ هـٰذا الامتناعَ جارٍ في كلِّ ما يُوجَدُ فيهِ قرينةٌ على أنَّ المرادَ إنكارُ الفعلِ الواقعِ في الحالِ ؛ سواءٌ عملَ ذلكَ المضارعُ في جملةٍ حاليَّةٍ أو لا ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٢٨] ، وقولِكَ : (أتُؤذي أباكَ ؟!) ، و(أتشتمُ الأميرَ ؟!) ، ولا يصحُّ وقوعُ (هل) في هـٰذهِ المواقعِ .

ومِنَ العجائبِ ما وقعَ لبعضِهم في شرحِ هـٰذا الموضعِ[3] ؛ مِنْ أنَّ هـٰذا الامتناعَ بسببِ أنَّ الفعلَ المستقبلَ لا يجوزُ تقييدُهُ بالحالِ وإعمالُهُ فيها ، ولعمري ؛ إنَّ هـٰذهِ فِرْيَةٌ ما فيها مِرْيَةٌ ؛ إذ لم يُنقَلْ عن أحدٍ مِنَ النُّحاةِ امتناعُ مثلِ : (سيجيءُ زيدٌ راكباً) ، و(سأضربُ زيداً وهو بينَ يدَيِ الأميرِ) ، كيفَ وقد قالَ اللهُ تعالى : ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ

= النون ؛ بمعنى : مالت . « دسوقي » (٢/ ٢٦١) .

(١) أي : فإن الشائع أنه إذا قيل : (زيد أخوك) كان معناه أنه متصف بالأخوة في الحال . « دسوقي » (٢/ ٢٦٢) .

(٢) في (ي) زيادة : (فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ؛ لأنها ليست مخصصة المضارع بالاستقبال) .

(٣) ذكر العلامة الدسوقي في « حاشيته » (٢/ ٢٦٤) ، والعلامة البناني في « تجريده » (٢/ ١٢) : أن هـٰذا البعض هو العلامة الشيرازي ، ولعله ليس هو ، وانظر « مفتاح المفتاح » له (ق٢٦٢) .

دَاخِرِينَ ﴾ [غافر : ٦٠] ، و﴿ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ * مُهْطِعِينَ ﴾ [إبراهيم : ٤٢ ـ ٤٣] ؟! وفي « الحماسةِ »[1] : [من الطويل]

سَأَغْسِلُ عَنِّي ٱلْعَارَ بِٱلسَّيْفِ جَالِبًا عَلَـيَّ قَضَـاءُ اللهِ مَـا كَـانَ جَـالِبَـا

وأمثالُ هٰذا أكثرُ مِنْ أنْ يُحصىٰ[2]

وأعجَبُ مِنْ هٰذا أنَّهُ لمَّا سمعَ قولَ النُّحاةِ[3] : (إنَّهُ يجبُ تجريدُ صدرِ الجملةِ الحاليَّةِ عن عَلَمِ الاستقبالِ[4] ؛ لتنافي الحالِ والاستقبالِ بحسَبِ الظاهرِ علىٰ ما سنذكرُهُ[5] ، حتَّىٰ لا يجوزُ : يأتيني زيدٌ سيركبُ ، أو : لن يركبَ) . . فهمَ منهُ أنَّهُ يجبُ تجريدُ الفعلِ العاملِ في الحالِ عن علامةِ الاستقبالِ حتَّىٰ لا يصحَّ تقييدُ مثلِ : (هل يضربُ) ، و(سيضربُ) ، و(لن يضربَ) بالحالِ ، وأوردَ هٰذا المقالَ دليلاً علىٰ ما ادَّعاهُ[6] ، ولم يَنظُرْ في صدرِ هٰذا المقالِ[7] ؛ حتَّىٰ يعرفَ أنَّهُ لبيانِ امتناعِ تصديرِ الجملةِ الحاليَّةِ بعلَمِ الاستقبالِ .

---

(١) ديوان الحماسة بشرح التبريزي (ص١٥) ، والبيت من جملة أبيات لسعد بن ناشب ، وهٰذا أوَّلُها .

(٢) في (ب ، ح ، ط ، ي) : (هٰذه . . . تحصىٰ) بدل (هٰذا . . . يحصىٰ) ؛ أي : أمثال هٰذه الأمثلة والشواهد . . . إلىٰ آخره .

(٣) قوله : (أنَّه) ؛ أي : ذلك البعض ، وهٰذا مخالف لما في « المطوَّل » ؛ فإنه يقتضي أنَّ ذلك المستدل بكلام النحاة بعضٌ آخر غير الأول كما ذكر العلامة الدسوقي في « حاشيته » (٢/ ٢٦٥) ، وانظر « المطوَّل » (ص٢٢٩ ـ ٢٣٠) ، ولعل المقصود في الموضعين : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١١٢) .

(٤) قوله : (عن علَم) ؛ أي : عن علامة . « دسوقي » (٢/ ٢٦٥) .

(٥) أي : في بحث الحال في أواخر باب الفصل والوصل . انظر (ص٤٣٢ ـ ٤٣٥) .

(٦) في (أ ، ب ، د ، ح ، ي) : (المثال) بدل (المقال) ، والمراد بالمقال : مقال النُّحاة ، والمراد بالمثال : قوله : (يأتيني زيد سيركب ، أو : لن يركب) .

(٧) في (أ) : (المثال) بدل (المقال) .

ولاختصاصِ التصديقِ بها ، وتخصيصِها المضارعَ . . كانَ لها مزيدُ اختصاصٍ بما كونُهُ زمانياً أظهرُ ؛ كالفعلِ ؛ ولهـٰذا كانَ : ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ﴾ . . أدلَّ علىٰ طلبِ الشكرِ مِنْ : فهل تشكرونَ ؟! و : فهل أنتم تشكرونَ ؟! لأنَّ إبرازَ ما سيتجدَّدُ في مَعرِضِ الثابتِ أدلُّ علىٰ كمالِ العنايةِ بحصولِهِ ،

(**ولاختصاصِ التصديقِ بها**) ؛ أي : لكونِ (هل) مقصورةً علىٰ طلبِ التصديقِ ، وعدم مجيئِها لغيرِ التصديقِ كما ذُكِرَ فيما سبقَ[1] ، (**وتخصيصِها المضارعَ**) بالاستقبالِ . . (**كانَ لها مزيدُ اختصاصٍ بما كونُهُ زمانياً أظهرُ**)[2] ، و(ما) : موصولةٌ ، و(كونُهُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أظهرُ) ، و(زمانياً) : خبرُ الكونِ ؛ أي : بالشيءِ الذي زمانيَّتُهُ أظهرُ ؛ (**كالفعلِ**) ؛ فإنَّ الزمانَ جزءٌ مِنْ مفهومِهِ ، بخلافِ الاسمِ ؛ فإنَّهُ إنَّما يدلُّ عليهِ حيثُ يدلُّ بعُروضِهِ لهُ[3] ، أمَّا اقتضاءُ تخصيصِها المضارعَ بالاستقبالِ لمزيدِ اختصاصِها بالفعلِ . . فظاهرٌ ، وأمَّا اقتضاءُ كونِها لطلبِ التصديقِ فقطْ لذلكَ : فلأنَّ التصديقَ هو الحُكمُ بالثبوتِ أوِ الانتفاءِ ، والنفيُ والإثباتُ إنَّما يتوجَّهانِ إلى المعاني والأحداثِ التي هي مدلولاتُ الأفعالِ ، لا إلى الذواتِ التي هي مدلولاتُ الأسماءِ .

(**ولهـٰذا**) ؛ أي : ولأنَّ لها مزيدَ اختصاصٍ بالفعلِ (**كانَ : ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ﴾** [الأنبياء : ٨٠] . . **أدلَّ علىٰ طلبِ الشكرِ مِنْ : فهل تشكرونَ ؟! و : فهل أنتم تشكرونَ ؟!**) معَ أنَّهُ مؤكَّدٌ بالتكريرِ ؛ إذ (أنتم) فاعلُ فعلٍ محذوفٍ[4] ؛ (**لأنَّ إبرازَ ما سيتجدَّدُ في مَعرِضِ الثابتِ أدلُّ علىٰ كمالِ العنايةِ بحصولِهِ**) مِنْ إبقائِهِ علىٰ أصلِهِ ؛ كما في : (هل تشكرون ؟!) ، و(فهل أنتم تشكرون ؟!) ؛ لأنَّ (هل) في : (هل تشكرونَ ؟!) ،

---

(١) أي : في قوله : (و« هل » لطلب التصديق فحسب) . انظر (ص٣٥٧) .

(٢) المراد بالاختصاص هنا : الارتباط والتعلُّق ، لا الحصر . « دسوقي » (٢/ ٢٦٦) .

(٣) أي : بسبب عروض الزمان لمدلول الاسم ؛ كقولك : (أنا ضارب الآن أو غداً) ؛ لأنَّ اسم الفاعل موضوع لذاتٍ قام بها الحدث ، ومن لوازم الحدث زمانٌ يقع فيه . « دسوقي » (٢/ ٢٦٧).

(٤) فالأصل : (هل تشكرون تشكرون) ، فحُذف الفعل الأول ، فانفصل الضمير . « دسوقي » (٢/ ٢٦٩) ، وفي (ح ، ي) : (لأن) بدل (إذ) .

ومِنْ : أفأنتم شاكرون ؟! وإنْ كانَ للثبوتِ ؛ لأنَّ (هل) أَدْعىٰ للفعلِ مِنَ الهمزةِ ، فتركُهُ معَها أدلُّ علىٰ ذلكَ ؛ ولهـٰذا لا يَحسُنُ : هل زيدٌ منطلقٌ ؟ إلا مِنَ البليغِ .

وهي قسمانِ : بسيطةٌ ؛ وهي التي يُطلَبُ بها وجودُ الشيءِ ؛ كقولِنا : هلِ الحركةُ موجودةٌ ؟ ومركَّبةٌ ؛ وهي التي يُطلَبُ بها وجودُ شيءٍ لشيءٍ ؛ كقولِنا : هلِ الحركةُ دائمةٌ ؟

و(هل أنتم تشكرونَ ؟!) . . علىٰ أصلِها ؛ لكونِها داخلةً على الفعلِ تحقيقاً في الأوَّلِ وتقديراً في الثاني ، (و) (فهل أنتم شاكرونَ) أدلُّ علىٰ طلبِ الشكرِ (مِنْ : أفأنتم شاكرون ؟!) أيضاً (وإنْ كانَ للثبوتِ) ، باعتبارِ كونِ الجملةِ اسميَّةً ؛ (لأنَّ « هل » أَدْعىٰ للفعلِ مِنَ الهمزةِ ، فتركُهُ معَها)[1] ؛ أي : تركُ الفعلِ معَ (هل) . . (أدلُّ علىٰ ذلكَ) ؛ أي : علىٰ كمالِ العنايةِ بحصولِ ما سيتجدَّدُ ؛ (ولهـٰذا) ؛ أي : ولأنَّ (هل) أَدْعىٰ للفعلِ مِنَ الهمزةِ (لا يَحسُنُ : هل زيدٌ منطلقٌ ؟ إلا مِنَ البليغِ) ؛ لأنَّهُ الذي يقصدُ بهِ الدلالةَ على الثبوتِ ، وإبرازَ ما سيوجَدُ في مَعرِضِ الوجودِ[2]

(وهي) ؛ أي : (هل) (قسمانِ : بسيطةٌ ؛ وهي التي يُطلَبُ بها وجودُ الشيءِ) أو لا وجودُهُ[3] ؛ (كقولِنا : هلِ الحركةُ موجودةٌ) أو لا موجودةٌ ؟ (ومركَّبةٌ ؛ وهي التي يُطلَبُ بها وجودُ شيءٍ لشيءٍ) أو لا وجودُهُ لهُ[4] ؛ (كقولِنا : هلِ الحركةُ دائمةٌ) أو لا دائمةٌ ؟ فإنَّ المطلوبَ وجودُ الدوامِ للحركةِ أو لا وجودُهُ لها ، وقدِ اعتُبرَ في هـٰذهِ شيئانِ غيرُ الوجودِ[5] ، وفي الأُولىٰ شيءٌ واحدٌ[6] ، فكانَتْ مركَّبةً بالنسبةِ إلى الأُولىٰ ، وهي بسيطةٌ بالنسبةِ إليها .

---

(١) في (أ ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » ، وبعض نسخ « المختصر » : (معه) بدل (معها) .
(٢) في (أ ، ج ، د ، هـ) : (سيتجدد) بدل (سيوجد) .
(٣) المراد بالوجود هنا : التحقق في الخارج . « بناني » (٢/ ١٦) .
(٤) المراد بالوجود هنا : الثبوت الذي هو النسبة . « بناني » (٢/ ١٦) .
(٥) حيث استُفهم بها عن الثبوت الحاصل بين شيئين ؛ كالحركة والدوام ، وقوله : (غير الوجود) ؛ أي : المضاف للمحمول ؛ وهو النسبة . « دسوقي » (٢/ ٢٧٢) .
(٦) هو الموضوع ؛ كالحركة ، وذلك لأنها استُفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشيء ووجوده ، وهما كالشيء الواحد ؛ لأنَّ الوجود عينُ الموجود . « دسوقي » (٢/ ٢٧٢) .

والباقيةُ لطلبِ التصوُّرِ فقطْ .

قيلَ : فيُطلَبُ بـ (ما) شرحُ الاسمِ ؛ كقولِنا : ما العَنْقاءُ ؟ أو ماهيَّةِ المسمَّىٰ ؛ كقولِنا : ما الحركةُ ؟ وتقعُ (هلِ) البسيطةُ في الترتيبِ بينَهما ،

[الكلامُ علىٰ باقي ألفاظِ الاستفهامِ]

(والباقيةُ) مِنْ ألفاظِ الاستفهامِ تشتركُ في أنَّها (لطلبِ التصوُّرِ فقطْ) ، وتختلفُ مِنْ جهةِ أنَّ المطلوبَ بكلٍّ منها تصوُّرُ شيءٍ آخرَ[1] ؛ (قيلَ : فيُطلَبُ بـ « ما » شرحُ الاسمِ ؛ كقولِنا : ما العَنْقاءُ ؟) طالباً أنْ يُشرَحَ هـٰذا الاسمُ ويُبيَّنَ مفهومُهُ ، فيجابُ بإيرادِ لفظٍ أشهرَ ، (أو ماهيَّةِ المسمَّىٰ) ؛ أي : حقيقتِهِ التي هو بها هو ؛ (كقولِنا : ما الحركةُ ؟) أي : ما حقيقةُ مُسمَّىٰ هـٰذا اللفظِ ، فيجابُ بإيرادِ ذاتيَّاتِهِ[2]

(وتقعُ « هلِ » البسيطةُ في الترتيبِ بينَهما) ؛ أي : بينَ (ما) التي لشرحِ الاسمِ ، والتي لطلبِ الماهيَّةِ ؛ يعني : أنَّ مقتضى الترتيبِ الطبيعيِّ أنْ يُطلَبَ أوَّلاً شرحُ الاسمِ ، ثمَّ وجودُ المفهومِ في نفسِهِ ، ثمَّ ماهيَّتُهُ وحقيقتُهُ ؛ لأنَّ مَنْ لا يعرفُ مفهومَ اللفظِ استحالَ منهُ أنْ يطلبَ وجودَ ذلكَ المفهومِ ، ومَنْ لا يعرفُ أنَّهُ موجودٌ استحالَ منهُ أنْ يطلبَ حقيقتَهُ وماهيَّتَهُ ؛ إذ لا حقيقةَ للمعدومِ ، ولا ماهيَّةَ لهُ .

والفرقُ بينَ المفهومِ مِنَ الاسمِ بالجملةِ ، وبينَ الماهيَّةِ التي تُفهَمُ مِنَ الحدِّ بالتفصيلِ . . غيرُ قليلٍ ؛ فإنَّ كلَّ مَنْ خُوطِبَ باسمٍ . . فَهِمَ فهماً ما ، ووقفَ على الشيءِ الذي يدلُّ عليهِ الاسمُ إذا كانَ عالماً باللغةِ ، وأمَّا الحدُّ فلا يقفُ عليهِ إلا المُرتاضُ بصناعةِ المنطقِ ، فالموجوداتُ لها حقائقُ ومفهوماتٌ[3] ، فلها حدودٌ حقيقيَّةٌ

---

(١) أي : تصوُّر شيء مخالف للشيء المطلوب تصوُّره بأداة أخرىٰ . « بناني » (٢/ ١٦) .

(٢) من الجنس والفصل ؛ كأن يقال في جواب : (ما الإنسان ؟) : (حيوانٌ ناطقٌ) ، بعد معرفة أنَّ الإنسان شيء موجود في نفسه . « دسوقي » (٢/ ٢٧٥) .

(٣) قوله : (حقائق) ؛ أي : ماهيَّات مركَّبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق في نفس الأمر ، والمفهومات : الصور الحاصلة في العقل المدرَكة من الألفاظ الدالة عليها ؛ سواء كانت في =

وبـ (مَنِ) العارضُ المشخِّصُ لذي العِلْمِ ؛ كقولِنا : مَنْ في الدارِ ؟

وقالَ ٱلسكَّاكيُّ : يُسألُ بـ (ما) عنِ الجنسِ ؛ تقولُ : ما عندَكَ ؟ أي : أيُّ أجناسِ الأشياءِ ؟ وجوابُهُ : كتابٌ ، ونحوُهُ ، أو عنِ الوصفِ ؛ تقولُ : ما زيدٌ ؟ وجوابُهُ : الكريمُ ، ونحوُهُ ، وبـ (مَنْ) عنِ الجنسِ مِنْ ذوي العِلْمِ ؛ تقولُ : مَنْ جبريلُ ؟ أي : أبشرٌ هو أم مَلَكٌ أم جنِّيٌّ ؟

واسميَّةٌ ، وأمَّا المعدوماتُ فليسَ لها إلا المفهوماتُ ، فلا حدودَ لها إلا بحسَبِ الاسمِ ؛ لأنَّ الحدَّ بحسَبِ الذاتِ لا يكونُ إلا بعدَ أنْ يُعرَفَ أنَّ الذاتَ موجودةٌ ، حتَّىٰ إنَّ ما يُوضَعُ في أوَّلِ التعاليمِ مِنْ حدودِ الأشياءِ التي يُبرهَنُ عليها في أثناءِ التعاليمِ[1] . . إنَّما هي حدودٌ اسميَّةٌ ، ثمَّ إذا بُرهِنَ عليها ، وأُثبِتَ وجودُها . . صارَتْ تلكَ الحدودُ بعينِها حدوداً حقيقيَّةً ، جميعُ ذلكَ مذكورٌ في « الشِّفاءِ »[2]

(و) يُطلَبُ (بـ « مَنِ » العارضُ المشخِّصُ) ؛ أي : الأمرُ الذي يَعرِضُ (لذي العِلْمِ) ، فيفيدُ تشخيصَهُ وتعيينَهُ ؛ (كقولِنا : مَنْ في الدارِ ؟) ، فيجابُ بـ (زيدٌ) ونحوِهِ ممَّا يفيدُ تشخيصَهُ .

(وقالَ السكَّاكيُّ : يُسألُ بـ « ما » عنِ الجنسِ ؛ تقولُ : ما عندَكَ ؟ أي : أيُّ أجناسِ الأشياءِ) عندَكَ ؟ (وجوابُهُ : كتابٌ ، ونحوُهُ) ، ويدخلُ فيهِ السؤالُ عنِ الماهيَّةِ والحقيقةِ ؛ نحوُ : ما الكلمةُ ؟ أي : أيُّ أجناسِ الألفاظِ هي ؟ وجوابُهُ : لفظٌ مفردٌ موضوعٌ ، (أو عنِ الوصفِ ؛ تقولُ : ما زيدٌ ؟ وجوابُهُ : الكريمُ ، ونحوُهُ ، و) يُسألُ (بـ « مَنْ » عنِ الجنسِ مِنْ ذوي العِلْمِ ؛ تقولُ : مَنْ جبريلُ ؟ أي : أبشرٌ هو أم مَلَكٌ أم جنِّيٌّ ؟) .

= الوجود أو لا . « ابن قاسم » (ق١٥٤) .

(١) المراد بالتعاليم هنا : التراجم ؛ كالفصل والباب . « دسوقي » (٢/ ٢٧٥) .

(٢) انظر « الشفاء » (١/ ٣٧ ـ ٤٦) ، (٣/ ٧٢ ـ ٧٧) .

وفيهِ نظرٌ .

وبـ (أيٍّ) عمَّا يُميِّزُ أحدَ المتشاركينِ في أمرٍ يعمُّهما ؛ نحوُ : ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ ؛ أي : أنحنُ أم أصحابُ محمدٍ عليه السلامُ ؟ وبـ (كم) عنِ العَدَدِ ؛ نحو : ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ ،

(وفيهِ نظرٌ)[1] ؛ إذ لا نُسلِّمُ أنَّهُ للسؤالِ عنِ الجنسِ[2] ، وأنَّهُ يصحُّ في جوابِ : (مَنْ جبريلُ ؟) أنْ يقالَ : مَلَكٌ ، بل جوابُهُ : مَلَكٌ يأتي بالوحيِ كذا وكذا[3] ؛ ممَّا يُفيدُ تشخيصَهُ .

(و) يُسأَلُ (بـ « أيٍّ » عمَّا يُميِّزُ أحدَ المتشاركَينِ في أمرٍ يعمُّهما) ؛ وهو مضمونُ ما أُضيفَ إليهِ (أيٌّ)[4] ؛ (نحوُ : ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ [مريم : ٧٣] ؛ أي : أنحنُ أم أصحابُ محمدٍ عليه السلامُ ؟) ؛ فالمؤمنونَ والكافرونَ قدِ اشتركا في الفريقيَّةِ ، وسألوا عمَّا يُميِّزُ أحدَهما عنِ الآخرِ ؛ مثلُ الكونِ كافرينَ . . قائلينَ بهٰذا القولِ[5] ، ومثلُ الكونِ أصحابَ محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ .

(و) يُسأَلُ (بـ « كم » عنِ العَدَدِ ؛ نحو : ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة : ٢١١]) ؛ أي : كم آيةً آتيناهم ؟ أعشرينَ أم ثلاثينَ ؟ فـ (مِنْ آيةٍ) مميِّزُ (كم) بزيادةِ (مِنْ) ؛ لِمَا وقعَ مِنَ الفصلِ بفعلٍ مُتعدٍّ بينَ (كم) ومُميِّزِهِ ؛ كما ذكرْنا في

---

(١) قوله : (وفيه نظر) ؛ أي : فيما قاله السكاكي بالنظر للشق الثاني ؛ وهو جعل (مَنْ) للسؤال عن الجنس . . نظر ، والصواب : أنها للسؤال عن العارض المشخِّص . « دسوقي » (٢/ ٢٨٢) .

(٢) قوله : (أنه) ؛ أي : لفظ (مَنْ) . « دسوقي » (٢/ ٢٨٢) .

(٣) أي : إلى الأنبياء من عند الله . « دسوقي » (٢/ ٢٨٣) .

(٤) في (ب) : (مفهوم) بدل (مضمون) .

(٥) قوله : (مثل الكون كافرين) : اسمُ الكون ضميرٌ نابَتْ عنه (أل) ، و(كافرين) خبره ؛ أي : مثل كونهم كافرين ، وقوله (قائلين) : حال من الواو في (سألوا) ، بيَّن بها مَنْ صدر منه القولُ ؛ أي : (أي الفريقين خير مقاماً) ، ولو قال : (مثلُ كونِ الجواب : أنتم وأصحاب محمد) . . كان أخصرَ وأوضحَ . « دسوقي » (٢/ ٢٨٥) .

وبـ (كيفَ) عنِ الحالِ ، وبـ (أينَ) عنِ المكانِ ، وبـ (متىٰ) عنِ الزمانِ ، وبـ (أيَّانَ) عنِ المستقبلِ ، قيلَ : وتُستعمَلُ في مواضعِ التفخيمِ ؛ مثلُ : ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ ، و(أنَّىٰ) تُستعمَلُ تارةً بمعنىٰ : (كيفَ) ؛ نحوُ : ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ ، وأخرىٰ بمعنىٰ : (مِنْ أينَ) ؛ نحوُ : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ .

الخبريَّةِ[1] ، فـ (كم) ها هنا للسؤالِ عنِ العددِ ، لـٰكنَّ الغرضَ مِنْ هـٰذا السؤالِ هو التقريعُ والتوبيخُ .

(و) يُسألُ (بـ « كيفَ » عنِ الحالِ ، وبـ « أينَ » عنِ المكانِ ، وبـ « متىٰ » عنِ الزمانِ) ماضياً كانَ أو مستقبلاً ، (وبـ « أيَّانَ » عنِ) الزمانِ (المستقبلِ ، قيلَ : وتُستعمَلُ في مواضعِ التفخيمِ ؛ مثلُ : ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة : ٦] ، و« أنَّىٰ » تُستعمَلُ تارةً بمعنىٰ : « كيفَ ») ، ويجبُ أنْ يكونَ بعدَها فعلٌ ؛ (نحوُ : ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٣]) ؛ أي : علىٰ أيِّ حالٍ ، ومِنْ أيِّ شِقٍّ أردتُم[2] ، بعدَ أنْ يكونَ المَأتىٰ موضعَ الحرثِ[3] ، ولم يجئْ : (أنَّىٰ زيدٌ ؟)[4] ؛ بمعنىٰ : كيفَ هو ؟ (وأخرىٰ بمعنىٰ : « مِنْ أينَ » ؛ نحوُ : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [آل عمران : ٣٧]) ؛ أي : مِنْ أينَ لكِ هـٰذا الرِّزقُ الآتي كلَّ يومٍ ؟

وقولُهُ : (تُستعمَلُ) إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ مُشتركاً بينَ المعنيينِ ، وأنْ يكونَ في أحدِهما حقيقةً وفي الآخرِ مجازاً ، ويحتملُ أنْ يكونَ معناهُ : (أينَ)[5] ،

---

(١) تقدَّم ذلك (ص٣١٢) في قول الشاعر : (من الطويل)
وكم ذُدتَ عنِّي مِنْ تحاملِ حادثٍ

(٢) وفي معنىٰ (أنَّىٰ) في هـٰذه الآية وجوه أخر ذكرها السمين الحلبي في « الدر المصون » (٢/٤٢٣) .

(٣) قوله : (المأتىٰ) ؛ أي : مكان الإتيان ، ويصح بكسر التاء وتشديد الياء . « بناني » (٢/٢٣) .

(٤) أي : من غير إيلاء الفعل لها . « دسوقي » (٢/٢٨٨) .

(٥) أي : لا مجموعُ (مِنْ أين ؟) وقوله بعده : (إلا أنه) ؛ أي : لفظ (أنَّىٰ) . « دسوقي » (٢/٢٩٠) .

إلا أنَّهُ في الاستعمالِ يكونُ معَ (مِنْ) ظاهرةً ؛ كما في قولِهِ[1] : [من مشطور الرجز]

مِنْ أَيْنَ عِشْرُونَ لَنَا مِنْ أَنَّىٰ

أو مقدَّرةً ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [آل عمران : ٣٧] ؛ أي : مِنْ أنَّىٰ ؟ أي : مِنْ أينَ ؟ علىٰ ما ذكرَهُ بعضُ النُّحاةِ[2] .

❁ ❁ ❁

(١) رواه في جملة أبيات أبو زيد الأنصاري في « النوادر » (ص٢٤٣ـ٢٤٤) ، وهو لمدرك بن حصين كما في « خزانة الأدب » للبغدادي (٧/ ٨٥) ، وفيهما : (لها) بدل (لنا) .

(٢) هو الرضي في « شرح الكافية » (٣/ ٢٠٣) .

ثمَّ هـٰذهِ الكلماتُ كثيراً ما تُستعمَلُ في غيرِ الاستفهامِ ؛ كالاستبطاءِ ؛ نحوُ : كم دعوتُكَ ؟! والتعجُّبِ ؛ نحوُ : ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ ، والتنبيهِ على الضلالِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ، والوعيدِ ؛ كقولِكَ لمَنْ يُسيءُ الأدبَ : ألم أُؤَدِّبْ فلاناً ؟! إذا علمَ ذلكَ ،

[استعمالُ ألفاظِ الاستفهامِ في غيرِهِ]

(ثمَّ) إنَّ (هـٰذهِ الكلماتِ) الاستفهاميَّةَ (كثيراً ما تُستعمَلُ في غيرِ الاستفهامِ) ممَّا يناسبُ المقامَ بحسَبِ مَعُونةِ القرائنِ ؛ (كالاستبطاءِ ؛ نحوُ : كم دعوتُكَ ؟! والتعجُّبِ ؛ نحوُ : ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل : ٢٠]) ؛ لأنَّهُ كانَ لا يغيبُ عن سليمانَ عليهِ السلامُ بلا إذنِهِ ، فلمَّا لم يُبصِرْهُ مكانَهُ تعجَّبَ مِنْ حالِ نفسِهِ في عدمِ إبصارِهِ إيَّاهُ ، ولا يخفىٰ أنَّهُ لا معنىٰ لاستفهامِ العاقلِ عن حالِ نفسِهِ[١] ، وقولُ صاحبِ « الكشَّافِ » : (نظرَ سليمانُ إلىٰ مكانِ الهُدهُدِ فلم يُبصِرْهُ ، فقالَ : « ما ليَ لا أراهُ ؟ » علىٰ معنىٰ : أنَّهُ لا يراهُ وهو حاضرٌ ؛ لساترٍ سترَهُ أو غيرِ ذلكَ ، ثمَّ لاحَ لهُ أنَّهُ غائبٌ ، فأضربَ عن ذلكَ ، وأخذَ يقولُ : « أهو غائبٌ ؟ » كأنَّهُ يسألُ عن صحَّةِ ما لاحَ لهُ)[٢] . . يدلُّ علىٰ أنَّ الاستفهامَ علىٰ حقيقتِهِ[٣]

(والتنبيهِ على الضلالِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التكوير : ٢٦] ، والوعيدِ ؛ كقولِكَ لمَنْ يُسيءُ الأدبَ : ألم أُؤَدِّبْ فلاناً ؟! إذا علمَ) المخاطَبُ (ذلكَ) ؛ وهو أنَّكَ أدَّبتَ فلاناً ، فيفهمُ منهُ معنى الوعيدِ والتخويفِ ، ولا يحملُهُ على السؤالِ .

---

(١) لأنَّ العاقل أدرىٰ بحال نفسه من غيره ، فكيف يستفهم عنها من الغير ؟! ولمَّا امتنع حملُ الكلام علىٰ ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية . . حُمِل على التعجُّب مجازاً . « دسوقي » (٢/ ٢٩١) .

(٢) الكشاف (٣/ ٣٥٨) ، وقوله : (لاح له) ؛ أي : ظهر له لا علىٰ وجه الجزم . « دسوقي » (٢/ ٢٩٢) .

(٣) في (أ ، ب) : (لا يدل) بدل (يدل) ، وانظر ما ذكره العلامة الدسوقي في « حاشيته » (٢/ ٢٩٢) .

والتقريرِ بإيلاءِ المقرَّرِ بهِ الهمزةَ ؛ كما مرَّ ، والإنكارِ كذلكَ ؛ نحوُ : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ ، ومنهُ : نحوُ : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ ؛ أي : اللهُ كافٍ ؛ لأنَّ نفيَ النفيِ

(والتقريرِ) ؛ أي : حملِ المخاطَبِ على الإقرارِ بما يعرفُهُ ، وإلجائِهِ إليهِ[1] (بإيلاءِ المقرَّرِ بهِ الهمزةَ) ؛ أي : بشرطِ أنْ يُذكرَ بعدَ الهمزةِ ما حُمِلَ المخاطَبُ على الإقرارِ بهِ ؛ (كما مرَّ) في حقيقةِ الاستفهامِ ؛ مِنْ إيلاءِ المسؤولِ عنهُ الهمزةَ ؛ تقولُ : (أضربتَ زيداً ؟!) في تقريرِهِ بالفعلِ ، و(أأنتَ ضربتَ ؟!) في تقريرِهِ بالفاعلِ ، و(أزيداً ضربتَ ؟!) في تقريرِهِ بالمفعولِ ، وعلىٰ هٰذا القياسُ ، وقد يقالُ التقريرُ بمعنى التحقيقِ والتثبيتِ ؛ فيقالُ : (أضربتَ زيداً ؟!) بمعنىٰ : أنَّكَ ضربتَهُ البتةَ .

(والإنكارِ كذلكَ[2] ؛ نحوُ : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٠]) ؛ أي : بإيلاءِ المُنكرِ الهمزةَ ؛ كالفعلِ في قولِهِ[3] : [من الطويل]

أَيَقْتُلُنِـي وَٱلْمَشْـرُفِـيُّ مُضَـاجِعِـي

والفاعلِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [الزخرف : ٣٢] ، والمفعولِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [الأنعام : ١٤] ، وأمَّا غيرُ الهمزةِ فيجيءُ للتقريرِ والإنكارِ ، لٰكنْ لا يجري فيهِ هٰذهِ التفاصيلُ ، ولا يكثُرُ كثرةَ الهمزةِ ؛ فلذا لم يُبحَثْ عنهُ .

(ومنهُ) ؛ أي : مِنْ مجيءِ الهمزةِ للإنكارِ : (نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : (﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر : ٣٦] ؛ أي : اللهُ كافٍ ؛ لأنَّ) إنكارَ النفيِ نفيٌ لهُ ، و(نفيَ النفيِ

---

(١) قوله : (وإلجائه إليه) ؛ أي : إلى الإقرار ، والإلجاء : قوَّة الطلب ، وهٰذا تفسير لما قبله . « دسوقي » (٢/ ٢٩٤) .

(٢) قوله : (والإنكار) ؛ بالجر عطف على (الاستبطاء) ، و(كذلك) : حال من الإنكار ، والمشار إليه التقرير ؛ أي : حالَ كونِ الإنكار مماثلاً للتقرير في إيلاء المنكَرِ الهمزةَ . « دسوقي » (٢/ ٢٩٥) .

(٣) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٣٧) ، وتمامه :

وَمَسْنـونـةٌ زُرْقٌ كـأنيـابِ أغـوالِ

إثباتٌ ، وهـٰذا مرادُ مَنْ قالَ : إنَّ الهمزةَ فيهِ للتقريرِ ؛ أي : بما دخلَهُ النفيُ ، لا بالنفيِ ، ولإنكارِ الفعلِ صورةٌ أخرىٰ ؛ وهي نحوُ : أزيداً ضربتُ أم عمْراً ؟! لِمَنْ يُردِّدُ الضربَ بينَهما .

والإنكارُ : إمَّا للتوبيخِ ؛ أي : ما كانَ ينبغي أنْ يكونَ ؛

إثباتٌ ، وهـٰذا) المعنىٰ (مرادُ مَنْ قالَ : إنَّ الهمزةَ فيهِ للتقريرِ ؛ أي) : لحملِ المخاطَبِ على الإقرارِ (بما دخلَهُ النفيُ) ؛ وهو (اللهُ كافٍ) ، (لا بالنفيِ) ؛ وهو (ليسَ اللهُ بكافٍ) ، فالتقريرُ لا يجبُ أنْ يكونَ بالحُكمِ الذي دخلَتْ عليهِ الهمزةُ ، بل بما يعرفُ المخاطَبُ مِنْ ذلكَ الحُكمِ إثباتاً أو نفياً ، وعليهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة : ١١٦] ؛ فإنَّ الهمزةَ فيهِ للتقريرِ ؛ أي : بما يعرفُهُ عيسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ مِنْ هـٰذا الحُكمِ[١] ، لا بأنَّهُ قد قالَ ذلكَ .

وقولُهُ : (والإنكارِ كذلكَ) دلَّ علىٰ أنَّ صورةَ إنكارِ الفعلِ أنْ يليَ الفعلُ الهمزةَ ، ولمَّا كانَ لهُ صورةٌ أخرىٰ لا يلي فيها الفعلُ الهمزةَ . . أشارَ إليها بقولِهِ : (ولإنكارِ الفعلِ صورةٌ أخرىٰ ؛ وهي نحوُ : أزيداً ضربتُ أم عمْراً ؟! لِمَنْ يُردِّدُ الضربَ بينَهما)[٢] ؛ مِنْ غيرِ أنْ يعتقدَ تعلُّقَهُ بغيرِهما[٣] ، فإذا أنكرتَ تعلُّقَهُ بهما فقد نفيتَهُ عن أصلِهِ ؛ لأنَّهُ لا بدَّ لهُ مِنْ محلٍّ يتعلَّقُ بهِ .

(والإنكارُ : إمَّا للتوبيخِ ؛ أي : ما كانَ ينبغي أنْ يكونَ) ذلكَ الأمرُ الذي كانَ ؛

---

(١) أي : ممَّا يتعلَّق بهـٰذا الحكم ؛ وهو أنه لم يقل : ﴿ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ، فإذا أقرَّ عيسىٰ بما يعلم ؛ وهو أنه لم يقل ذلك . . انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادِّعاءه الألوهيَّة ، وكذَّبهم إقراره . « دسوقي » (٢/٢٩٨) .

(٢) قوله : (ضربت) : ضبط في (هـ ، ح) بفتح التاء بصيغة الخطاب ، ولعل المثبت هو الأنسب بالسياق .

(٣) قوله : (من غير أن يعتقد . . .) إلىٰ آخره . . بيان لترديد المخاطَب الضرب بينهما ؛ أي : أن يعتقد تعلقه بأحدهما من غير تعيين له . « دسوقي » (٢/٢٩٩) ، ويرى العصام أنه علىٰ صيغة الخطاب دون الغيبة ؛ أي : (من غير أن تعتقد . . .) إلىٰ آخره . انظر « الأطول » (١/٥٩٣) .

نحوُ : أعصيتَ ربَّكَ ؟! أو لا ينبغي أنْ يكونَ ؛ نحوُ : أتعصي ربَّكَ ؟! أو للتكذيبِ ؛ أي : لم يكنْ ؛ نحوُ : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ ، أو لا يكونُ ؛ نحوُ : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ .

والتهكُّمِ ؛ نحوُ : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ ،

(نحوُ : أعصيتَ ربَّكَ ؟!) ؛ فإنَّ العصيانَ واقعٌ ، لـٰكنَّهُ مُنكَرٌ ، وما يقالُ : (إنَّهُ للتقريرِ) فمعناهُ التحقيقُ والتثبيتُ[1] ، (أو لا ينبغي أنْ يكونَ[2] ؛ نحوُ : أتعصي ربَّكَ[3] ؟! أو للتكذيبِ) في الماضي ؛ (أي : لم يكنْ ؛ نحوُ : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ [الإسراء : ٤٠]) ؛ أي : لم يفعلْ ذلكَ ، (أو) في المستقبلِ ؛ أي : (لا يكونُ ؛ نحوُ : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود : ٢٨]) ؛ أي : أَنُلزِمُكم تلكَ الهدايةَ أوِ الحُجَّةَ ؟! بمعنىٰ : أَنُكرِهُكم علىٰ قبولِها ، ونَقسِرُكم على الإسلامِ والحالُ أنَّكم لها كارهونَ ؟![4] ؛ يعني : لا يكونُ هـٰذا الإلزامُ .

(والتهكُّمِ) : عطفٌ على (الاستبطاءِ) ، أو على (الإنكارِ) ، وذلكَ أنَّهُمُ اختلفوا في أنَّهُ إذا ذُكِرَ معطوفاتٌ كثيرةٌ : أنَّ الجميعَ معطوفٌ على الأوَّلِ ، أو كلَّ واحدٍ عطفٌ علىٰ ما قبْلَهُ[5] ؛ (نحوُ : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [هود: ٨٧]) ؛ وذلكَ أنَّ شعيباً عليهِ السَّلامُ كانَ كثيرَ الصلاةِ ، وكانَ قومُهُ إذا رأَوْهُ يصلِّي تضاحكوا ، فقصدوا بقولِهم : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ الهُزءَ والسُّخريةَ ، لا حقيقةَ الاستفهامِ .

---

(١) أي : تحقيقُ ما يعرفه المخاطَب من الحُكم في هـٰذه الجملة . « دسوقي » (٢/ ٣٠٠) .

(٢) في (د) زيادة : (أي : أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك في المستقبل) .

(٣) في (د ، ي) زيادة : (يعني : لا ينبغي أن يتحقق العصيان) .

(٤) في (أ ، هـ) : (الاهتداء) بدل (الإسلام) ، وفي (ج) : (الهداية) .

(٥) ظاهر كلام الشارح : أنَّ الخلاف موجود ؛ سواء كان العطف بحرف مرتَّب كالفاء و(ثم) ، أو كان غيرَ مرتَّب كالواو و(أو) ، ونُقِل عن الكمال ابن الهُمام : أنَّ محل الخلاف ما لم يكن العطف بحرفٍ مرتَّب ، وإلا كان كل واحد معطوفاً علىٰ ما قبله اتفاقاً . « دسوقي » (٣٠٣/٢) .

والتحقيرِ ؛ نحوُ : مَنْ هـٰذا ؟! والتهويلِ ؛ كقراءةِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ الله عنهما : (ولقد نجَّينا بني إسرائيل من العذاب المُهين ، مَنْ فِرْعَوْنُ ؟!) بلفظِ الاستفهامِ ورفعِ (فرعونُ) ؛ ولهـٰذا قالَ : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ ، والاستبعادِ ؛ نحوُ : ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ ﴾ .

(والتحقيرِ ؛ نحوُ : مَنْ هـٰذا ؟ !) استحقاراً بشأنِهِ معَ أنَّكَ تعرفُهُ .

(والتهويلِ ؛ كقراءةِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ الله عنهما : « ولقد نجَّينا بني إسرائيل من العذاب المُهين ، مَنْ فِرْعَوْنُ ؟! » بلفظِ الاستفهامِ) ؛ أي : (مَنْ) بفتحِ الميمِ ، (ورفعِ « فرعونُ »)[1] علىٰ أنَّهُ مبتدأٌ ، و(مَنِ) الاستفهاميَّةُ خبرُهُ ، أو بالعكسِ ، علىٰ اختلافِ الرأيينِ ؛ فإنَّهُ لا معنىٰ لحقيقةِ الاستفهامِ فيها ، وهو ظاهرٌ[2] ، بلِ المرادُ : أنَّهُ لمَّا وصفَ العذابَ بالشدَّةِ والفظاعةِ . . زادَهمُ اللهُ تهويلاً بقولِهِ : (مَنْ فرعونُ ؟!) أي : هل تعرفونَ مَنْ هو في فَرْطِ عُتُوِّهِ وشدَّةِ شَكِيمتِهِ ؟![3] ، فما ظنُّكم بعذابٍ يكونُ المعذَّبُ بهِ مثلَهُ ؟! (ولهـٰذا قالَ : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الدخان : ٣١]) ؛ زيادةً لتعريفِ حالِهِ وتهويلِ عذابِهِ .

(والاستبعادِ ؛ نحوُ : ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ حملُهُ علىٰ حقيقةِ الاستفهامِ ، وهو ظاهرٌ[4] ، بلِ المرادُ : استبعادُ أنْ يكونَ لهُمُ الذِّكرىٰ ، بقرينةِ قولِهِ : (﴿ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ ﴾ [الدخان : ١٣ ـ ١٤]) ؛ أي : كيفَ يذَّكَّرونَ ويتَّعظونَ

---

(١) انظر في هـٰذه القراءة « الدر المصون » (٩/ ٦٢٥) ، وقد حمل السمين الاستفهامَ في هـٰذه القراءة على التحقير ، والآيتان من سورة (الدخان) [٣٠ ـ ٣١] .

(٢) لأن الله لا يخفىٰ عليه شيء حتىٰ يستفهم عنه . « دسوقي » (٢/ ٣٠٥) .

(٣) يقال : فلان شديد الشكيمة ؛ أي : شديد النفس ، و : فلان ذو شكيمة ؛ إذا كان لا ينقاد . انظر « تاج العروس » (ش ك م) .

(٤) لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بخفيَّات الأمور وظواهرها ، ولأنَّ الجملة الحاليَّة تنافي الحمل على الاستفهام الحقيقي . « دسوقي » (٢/ ٣٠٦) .

ويُوفُونَ بما وعدوهُ مِنَ الإيمانِ عندَ كشفِ العذابِ عنهم وقد جاءَهم ما هو أعظمُ وأدخلُ في وجوبِ الاذِّكارِ مِنْ كشفِ الدُّخانِ[1] ؛ وهو ما ظهرَ علىٰ رسولِ اللهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ مِنَ الآياتِ والبيِّناتِ[2] ؛ مِنَ الكتابِ المُعجِزِ وغيرِهِ ، فلم يذَّكَّروا وأعرضوا عنهُ ؟!

❁ ❁ ❁

(١) في (ي) : (الادِّكار) بدل (الاذِّكار) .

(٢) في (ي) : (الآيات البينات) بدل (الآيات والبينات) .

ومنها : الأمرُ .

والأظهرُ : أنَّ صيغتَهُ ؛ مِنَ المقترنةِ باللامِ ؛ نحوُ : لِيحضُرْ زيدٌ ، وغيرِها ؛ نحوُ : أكرِمْ عمْراً ، و : رُوَيدَ بكراً . . موضوعةٌ لطلبِ الفعلِ استعلاءً ؛ لتبادرِ الفهمِ عندَ سماعِها إلىٰ ذلكَ .

[الأمرُ]

(ومنها) ؛ أي : ومِنْ أنواعِ الطلبِ : (الأمرُ) ؛ وهو طلبُ فعلٍ غيرِ كفٍّ علىٰ جهةِ الاستعلاءِ ، وصيغتُهُ تُستعمَلُ في معانٍ كثيرةٍ ، فاختلفوا في حقيقتِهِ الموضوعةِ هي لها اختلافاً كثيراً[1] ، ولمَّا لم تكنِ الدلائلُ مفيدةً للقطعِ بشيءٍ . . قالَ المصنِّفُ : (والأظهرُ : أنَّ صيغتَهُ ؛ مِنَ المقترنةِ باللامِ ؛ نحوُ : لِيحضُرْ زيدٌ ، وغيرِها ؛ نحوُ : أكرِمْ عمْراً ، و : رُوَيدَ بكراً) ، فالمرادُ بصيغتِهِ : ما دلَّ علىٰ طلبِ فعلٍ غيرِ كفٍّ استعلاءً ؛ سواءٌ كانَ اسماً أو فعلاً[2] . . (موضوعةٌ لطلبِ الفعلِ استعلاءً) ؛ أي : علىٰ طريقِ طلبِ العُلُوِّ ، وعدِّ الآمرِ نفسَهُ عالياً ؛ سواءٌ كانَ عالياً في نفسِهِ أم لا ؛ (لتبادرِ الفهمِ عندَ سماعِها) ؛ أي : سماعِ الصيغةِ (إلىٰ ذلكَ) المعنىٰ ؛ أعني : الطلبَ استعلاءً ، والتبادرُ إلىٰ الفهمِ مِنْ أقوىٰ أماراتِ الحقيقةِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (هي) ؛ أي : الصيغة ، وقوله : (لها) ؛ أي : الحقيقة . « دسوقي » (٢/ ٣١٠) .

(٢) الاسم : نحو : (رُويدَ) ، وكالمصدر في نحو : ضرباً زيداً ، والفعل : كفعل الأمر ، والمضارع المقرون بلام الأمر . « دسوقي » (٢/ ٣١١) .

وقد تُستعمَلُ لغيرِه ؛ كالإباحةِ ؛ نحوُ : جالسِ الحسنَ أوِ ابنَ سيرينَ ، والتهديدِ ؛ نحوُ : ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾ ، والتعجيزِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ ﴾ ،

[استعمالُ الأمرِ في غيرِ معناهُ الحقيقيِّ]

(وقد تُستعمَلُ) صيغةُ الأمرِ (لغيرِهِ) ؛ أي : غيرِ طلبِ الفعلِ استعلاءً ؛ (كالإباحةِ ؛ نحوُ : جالسِ الحسنَ أوِ ابنَ سيرينَ) ، فيجوزُ لهُ أنْ يجالسَ أحدَهما أو كليهما ، وألا يجالسَ أصلاً .

(والتهديدِ) ؛ أيِ : التخويفِ[1] ، وهو أعمُّ مِنَ الإنذارِ ؛ لأنَّهُ إبلاغٌ معَ التخويفِ[2] ، وفي « الصحاحِ » : (الإنذارُ : تخويفٌ معَ دعوةٍ)[3] ؛ (نحوُ : ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾ [فصلت : ٤٠]) ؛ لظهورِ أنْ ليسَ المرادُ الأمرَ بكلِّ عملٍ شاؤوا .

(والتعجيزِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٣]) ؛ إذ ليسَ المرادُ طلبَ إتيانِهم بسورةٍ مِنْ مثلِهِ ؛ لكونِهِ مُحالاً ، والظرفُ ـ أعني : قولَهُ : (مِنْ مثلِهِ) ـ متعلِّقٌ بـ (فأْتُوا) والضميرُ لـ (عبدِنا)[4] ، أو صفةٌ لـ (سُورةٍ) والضميرُ لـ (ما نزَّلْنا) أو لـ (عبدِنا)[5] .

فإنْ قلتَ : لمَ لا يجوزُ على الأوَّلِ أنْ يكونَ الضميرُ لـ (ما نزَّلْنا) ؟

---

(١) وذلك إذا استُعملت صيغة الأمر في مقام عدم الرضا بالمأمور به . « دسوقي » (٢/ ٣١٤) .

(٢) قوله : (لأنه) ؛ أي : الإنذار ، والحاصل : أنَّ الإنذار إبلاغ مع التخويف ، والتهديد هو التخويف مطلقاً ؛ سواء كان مصحوباً بإبلاغ أو لا .

(٣) عبارة « الصحاح » (ن ذ ر) : (الإنذار : الإبلاغ ، ولا يكون إلا في التخويف) ، وقوله : (مع دعوة) ؛ أي : لِمَا يُنجي من المَخُوف .

(٤) والمعنىٰ : فأتوا من شخصٍ مماثلٍ لعبدنا في كونه أمياً لا يكتب.. بسُورة . انظر « الدر المصون » (١/ ٢٠٠) ، و« حاشية الدسوقي » (٢/ ٣١٥) .

(٥) والمعنىٰ على الأوَّل : فأتوا بسورة من وصفِها أنها من مثلِ ما نزَّلنا في حُسن النظم ، وعلى الثاني : فأتوا بسورة كائنةٍ من مثلِ عبدنا في البشرية . انظر « الدر المصون » (١/ ٢٠٠) ، و« حاشية الدسوقي » (٢/ ٣١٥) .

والتسخيرِ ؛ نحوُ : ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ ، والإهانةِ ؛ نحوُ : ﴿ كُونُواْ حِجَارَةً ﴾ ، والتسويةِ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ ﴾ ،

قلتُ : لأنَّهُ يقتضي ثبوتَ مِثْلِ القرآنِ في البلاغةِ وعُلُوِّ الطبقةِ بشهادةِ الذَّوقِ[1] ؛ إذِ التعجيزُ إنَّما يكونُ عنِ المَأتيِّ بهِ ، فكأنَّ مِثْلَ القرآنِ ثابتٌ ، لـٰكنَّهم عجَزوا عن أنْ يأتوا منهُ بسُورةٍ ، بخلافِ ما إذا كانَ وصفاً للسُّورة ؛ فإنَّ المعجوزَ عنهُ هو السُّورةُ الموصوفةُ باعتبارِ انتفاءِ الوصفِ[2] .

فإنْ قلتَ : فليكنِ التعجيزُ باعتبارِ انتفاءِ المَأتيِّ منهُ[3] .

قلتُ : احتمالٌ عقليٌّ لا يَسبِقُ إلى الفهمِ[4] ، ولا يوجدُ لهُ مَساغٌ في اعتباراتِ البُلغاءِ واستعمالاتِهم ، فلا اعتدادَ بهِ ، **ولبعضِهم ها هنا كلامٌ طويلٌ لا طائلَ تحتَهُ**[5] .

(**والتسخيرِ ؛ نحوُ** : ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة : ٦٥] ، **والإهانةِ ؛ نحوُ** : ﴿ كُونُواْ حِجَارَةً) أَوۡ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء : ٥٠] ؛ إذ ليسَ الغرضُ أنْ يُطلَبَ منهم كونُهم قردةً أو حجارةً ؛ لعدمِ قدرتِهم علىٰ ذلكَ ، لـٰكنْ في التسخيرِ يحصلُ الفعلُ ؛ أعني : صيرورتَهم قردةً ، وفي الإهانةِ لا يحصلُ ؛ إذِ المقصودُ قلَّةُ المبالاةِ بهم .

(**والتسويةِ ؛ نحوُ** : ﴿ فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ ﴾ [الطور : ١٦]) ، ففي الإباحةِ : كأنَّ المخاطَبَ توهَّمَ أنَّ الفعلَ محظورٌ عليهِ[6] ، فأُذِنَ لهُ في الفعلِ معَ عدمِ الحرجِ في

---

(١) في (أ) : (يلزم) بدل (يقتضي) ، وفي (د ، هـ ، ز) : (يفضي إلىٰ) ، وقوله : (بشهادة الذوق) متعلق بـ (يقتضي) . « دسوقي » (٢/٣١٦) .

(٢) قوله : (باعتبار انتفاء الوصف) متعلِّق بـ (المعجوز) ؛ أي : أنَّ السُّورةَ الموصوفةَ معجوزٌ عنها باعتبار انتفاء وصفها ؛ فإنَّ وصفَها هو كونُها من مثلِ المُنزَّل ، والمُنزَّلُ لا مثل له ، وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف . « دسوقي » (٢/٣١٦) .

(٣) المأتيُّ منه : هو المِثل ، والمعنىٰ : هم قادرون على الإتيان بسورة مِنْ مثله ، إلا أنه لا مثل له حتىٰ يأتوا منه بسورة . « دسوقي » (٢/٣١٦) .

(٤) في (أ) : (اعتبار) بدل (احتمال) .

(٥) هـٰذا البعض : هو العلامة الطيبي في « فتوح الغيب » (٢/ ٣٢٠ـ٣٢٤) .

(٦) قوله : (ففي الإباحة . . .) إلىٰ آخره . . بيان للفرق بين الإباحة المتقدمة والتسوية المذكورة=

والتمنِّي ؛ نحوُ :

أَلا أَيُّهَا ٱللَّيْلُ ٱلطَّوِيلُ أَلا ٱنْجَلِي

والدُّعاءِ ؛ نحوُ : ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى ﴾ ، والالتماسِ ؛ كقولِكَ لِمَنْ يُساوِيكَ رتبةً : (افعلْ) بدونِ الاستعلاءِ .

التركِ ، وفي التسويةِ : كأنَّهُ توهَّمَ أنَّ أحدَ الطرفينِ مِنَ الفعلِ والتركِ أنفعُ لهُ وأرجحُ بالنسبةِ إليهِ ، فرُفِعَ ذلكَ ، وسُوِّيَ بينَهما .

(والتمنِّي ؛ نحوُ : [من الطويل]

أَلا أَيُّهَا ٱللَّيْلُ ٱلطَّوِيلُ أَلا ٱنْجَلِي) بِصُبْحٍ وَمَا ٱلإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[1]

إذ ليسَ الغرضُ طلبَ الانجلاءِ مِنَ الليلِ ؛ إذ ليسَ ذلكَ في وُسْعِهِ[2] ، لـٰكنَّهُ يتمنَّىٰ ذلكَ تخلُّصاً عمَّا عرضَ لهُ في الليلِ مِنْ تَبارِيحِ الجَوَىٰ[3] ، ولاستطالتِهِ تلكَ الليلةَ كأنَّهُ لا طَماعيةَ لهُ في انجلائِها ؛ فلهـٰذا يُحمَلُ على التمنِّي دونَ الترجِّي .

(والدُّعاءِ) ؛ أي : الطلبِ علىٰ سبيلِ التضرُّعِ ؛ **(نحوُ : ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى ﴾** [الأعراف : ١٥١] **)** .

(والالتماسِ ؛ كقولِكَ لِمَنْ يُساوِيكَ رتبةً : « افعلْ » بدونِ الاستعلاءِ) والتضرُّعِ .

فإنْ قيلَ : أيُّ حاجةٍ إلىٰ قولِهِ : (بدونِ الاستعلاءِ) معَ قولِهِ : (لِمَنْ يُساوِيكَ) ؟

قلتُ : قد سبقَ أنَّ الاستعلاءَ لا يستلزمُ العُلُوَّ ، فيجوزُ أنْ يتحقَّقَ مِنَ المُساوي ، بل مِنَ الأدنىٰ أيضاً .

= هنا . « دسوقي » (٢/٣١٩) .

(١) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٤٨) ، وهو من معلَّقته المشهورة .

(٢) أي : وُسْعِ الليل ، وقد يقال : يجوز التكليف بالمحال ، فالأحسن أن يقول : لأن الليل ليس مما يؤمر ويخاطَب . « دسوقي » (٢/٣٢٠) .

(٣) التباريح : الشدائد ، والجَوَىٰ : الحُرقة وشدَّة الوَجْد ؛ من عشقٍ أو حزنٍ . انظر « تاج العروس » (ب ر ح ، ج و ي) .

ثمَّ الأمرُ : قالَ السكَّاكيُّ : حقُّهُ الفَوْرُ ؛ لأنَّهُ الظاهرُ مِنَ الطلبِ ، ولتبادرِ الفهمِ عندَ الأمرِ بشيءٍ بعدَ الأمرِ بخلافِهِ . . إلىٰ تغييرِ الأمرِ ، دونَ الجمعِ وإرادةِ التراخي . وفيهِ نظرٌ .

[اقتضاءُ الأمرِ الفَوْرَ عندَ السكَّاكيِّ]

(ثمَّ الأمرُ : قالَ السكَّاكيُّ : حقُّهُ الفَوْرُ ؛ لأنَّهُ الظاهرُ مِنَ الطلبِ) عندَ الإنصافِ[1] ؛ كما في الاستفهامِ والنِّداءِ[2] ، (ولتبادرِ الفهمِ عندَ الأمرِ بشيءٍ بعدَ الأمرِ بخلافِهِ . . إلىٰ تغييرِ الأمرِ) الأوَّلِ ، (دونَ الجمعِ) بينَ الأمرينِ (وإرادةِ التراخي)[3] ، فإنَّ المَولىٰ إذا قالَ لعبدِهِ : (قُمْ) ، ثمَّ قالَ لهُ قبلَ أنْ يقومَ : (اضطجعْ حتَّى المساءِ) . . يتبادرُ الفهمُ إلىٰ أنَّهُ غيَّرَ الأمرَ بالقيامِ إلى الأمرِ بالاضطجاعِ ، ولم يُرِدِ الجمعَ بينَ القيامِ والاضطجاعِ معَ تراخي أحدِهما .

(وفيهِ نظرٌ)[4] ؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ ذلكَ عندَ خُلُوِّ المقامِ عنِ القرائنِ[5] .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : عند إنصاف النفس ، لا عند الحميَّة والجدال . « دسوقي » (٢/ ٣٢٢) .

(٢) فالأول يقتضي فوريَّة الجواب ، والثاني يقتضي فورية الإقبال ، واقتضاؤهما الفورية لكونهما للطلب مع اشتراط إمكان المطلوب ، والأمر كذلك . « دسوقي » (٢/ ٣٢٢) .

(٣) أي : من غيرِ أنْ يتبادر أنَّ المتكلم أراد الجمعَ بين الفعلينِ المأمورِ بهما ، وجوازَ التراخي في أحدهما حتىٰ يمكن الجمعُ بينهما . « بناني » (٢/ ٣٦) .

(٤) أي : فيما قاله السكاكي ؛ من اقتضاء الأمر الفوريَّةَ . . نظرٌ ، والنظر فيه راجع للنظر في دليله ، ويحتمل أن المراد : وفيه ؛ أي : في كلٍّ من دليليه نظرٌ . انظر « الأطول » (١/ ٦٠٠) .

(٥) أي : وأمَّا المثال المذكور ففيه قرينة على الفوريَّة ؛ وهي قوله : (حتى المساء) المقتضي مبدأً ؛ وهو عَقِبَ ورود الأمر (اضطجع) ، والحاصل : أنَّ الفوريَّة والتراخيَ إنما يُستفادان من القرائن ، فإن انتفَتْ تعيَّن أن يكون المراد طلبَ الماهيَّة مطلقاً . « دسوقي » (٢/ ٣٢٤) .

ومنها : النَّهيُ .

ولهُ حرفٌ واحدٌ ؛ وهو (لا) الجازمةُ في نحوِ قولِكَ : (لا تفعلْ) ، وهو كالأمرِ في الاستعلاءِ .

[النَّهيُ]

(ومنها) ؛ أي : ومِنْ أنواعِ الطلبِ : (النَّهيُ) ؛ وهو طلبُ الكفِّ عنِ الفعلِ استعلاءً ، (ولهُ حرفٌ واحدٌ ؛ وهو « لا » الجازمةُ في نحوِ قولِكَ : « لا تفعلْ » ، وهو كالأمرِ في الاستعلاءِ) ؛ لأنَّهُ المتبادرُ إلى الفهمِ .

❁ ❁ ❁

وقد يُستعمَلُ في غيرِ طلبِ الكفِّ أوِ التركِ ؛ كالتهديدِ ؛ كقولِكَ لعبدٍ لا يمتثلُ أمرَكَ : لا تمتثلْ أمري .

[استعمالُ النَّهيِ في غيرِ معناهُ الحقيقيِّ]

(وقد يُستعمَلُ في غيرِ طلبِ الكفِّ) عنِ الفعلِ ، كما هو مذهبُ البعضِ ، (أو) طلبِ (التركِ) ، كما هو مذهبُ البعضِ ؛ (كالتهديدِ ؛ كقولِكَ لعبدٍ لا يمتثلُ أمرَكَ : لا تمتثلْ أمري) ، وكالدُّعاءِ[1] ، والالتماسِ[2] ، وهو ظاهرٌ .

❁ ❁ ❁

---

(١) وذلك إذا كان على وجه التخضُّع والتذلُّل ؛ كقولك : (ربَّنا لا تؤاخذنا) . « دسوقي » (٢/٣٢٧) .

(٢) وذلك إذا كان من المساوي بدون استعلاء وتخضُّع ؛ كقولك : (لا تعصِ ربَّك أيها الأخ) . « دسوقي » (٢/٣٢٧) .

وهـٰذهِ الأربعةُ يجوزُ تقديرُ الشرطِ بعدَها ؛ كقولِكَ : ليتَ لي مالاً أُنفِقْهُ ؛ أي : إنْ أُرزَقْهُ ، و : أينَ بيتُكَ أَزُرْكَ ؟ أي : إنْ تُعَرِّفْنيهِ ، و : أكرِمْني أُكرِمْكَ ؛ أي : إنْ تُكرِمْني ، و : لا تشتُمْ يكنْ خيراً لكَ ؛ أي : إنْ لا تشتُمْ .

[جوازُ تقديرِ الشرطِ بعدَ التمنِّي والاستفهامِ والأمرِ والنَّهيِ]

(وهـٰذهِ الأربعةُ) ؛ يعني : التمنِّيَ والاستفهامَ والأمرَ والنهيَ (يجوزُ تقديرُ الشرطِ بعدَها)[1] ، وإيرادُ الجزاءِ عقيبَها مجزوماً بـ (إنِ) المُضمَرةِ معَ الشرطِ ؛ (كقولِكَ) في التمنِّي : (ليتَ لي مالاً أُنفِقْهُ ؛ أي : إنْ أُرزَقْهُ) أُنفِقْهُ ، (و) في الاستفهامِ : (أينَ بيتُكَ أَزُرْكَ ؟ أي : إنْ تُعَرِّفْنيهِ) أَزُرْكَ ، (و) في الأمرِ : (أكرِمْني أُكرِمْكَ ؛ أي : إنْ تُكرِمْني) أُكرِمْكَ ، (و) في النهيِ : (لا تشتُمْ يكنْ خيراً لكَ ؛ أي : إنْ لا تشتُمْ) يكنْ خيراً لكَ .

وذلكَ لأنَّ الحاملَ للمتكلِّمِ على الكلامِ الطلبيِّ . . كونُ المطلوبِ مقصوداً للمتكلِّمِ لذاتِهِ أو لغيرِهِ ؛ لتوقُّفِ ذلكَ الغيرِ علىٰ حصولِهِ ، وهـٰذا معنى الشرطِ ، فإذا ذكرتَ الطلبَ ، وذكرتَ بعدَهُ ما يصلُحُ توقُّفُهُ على المطلوبِ . . غلبَ علىٰ ظنِّ المخاطَبِ كونُ المطلوبِ مقصوداً لذلكَ المذكورِ لا لنفسِهِ ، فيكونُ إذاً معنى الشرطِ في الطلبِ معَ ذكرِ ذلكَ الشيءِ . . ظاهراً .

ولمَّا جعلَ النُّحاةُ الأشياءَ التي يُضمَرُ الشرطُ بعدَها خمسةً . . أشارَ المصنِّفُ إلىٰ

---

(١) أي : إذا كان ما بعدها يصلح أن يكون جزاء لذلك الشرط ، وإلا فلا ؛ كقولك : (أين بيتك أضرب زيداً في السوق) ؛ إذ لا معنىٰ لقولنا : (إن تعرِّفني بيتك أضرب زيداً في السوق) ، ومراد المصنف بالجواز : الجواز في الجملة ، وإلا فإذا قصدت السببية وجب الجزم ، وإن لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف علىٰ حسب المعنى المراد ، ثم لا يخفىٰ : أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز ، فالبحث عنه هنا من فضول الكلام . « دسوقي » (٢/ ٣٢٧ـ٣٢٨) .

وأمَّا العَرْضُ ؛ كقولِكَ : ألا تَنزِلُ تُصِبْ خيراً . . فمُولَّدٌ مِنَ الاستفهامِ .

ويجوزُ في غيرِها لقرينةٍ ؛ نحوُ: ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ ؛ أي : إنْ أرادوا وليّاً بحقٍّ .

ذلكَ بقولِهِ : (وأمَّا العَرْضُ[1] ؛ كقولِكَ : ألا تَنزِلُ تُصِبْ خيراً) ؛ أي : إنْ تَنزِلْ تُصِبْ خيراً . . (فمُولَّدٌ مِنَ الاستفهامِ)[2] ، وليسَ شيئاً آخرَ برأسِهِ ؛ لأنَّ الهمزةَ فيهِ للاستفهامِ ، دخلَتْ علىٰ فعلٍ منفيٍّ امتنعَ حملُهُ علىٰ حقيقةِ الاستفهامِ[3] ؛ للعلمِ بعدمِ النُّزولِ مثلاً ، فتولَّدَ عنهُ بمَعُونةِ قرينةِ الحالِ عَرْضُ النُّزولِ على المخاطَبِ وطلبُهُ منهُ .

(ويجوزُ) تقديرُ الشرطِ (في غيرِها) ؛ أي : غيرِ هٰذهِ المواضعِ ؛ (لقرينةٍ) تدلُّ عليهِ ؛ (نحوُ) : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ (فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ [الشورىٰ : ٩] ؛ أي : إنْ أرادوا وليّاً بحقٍّ)[4] . . فاللهُ هو الذي يجبُ أنْ يُتولَّىٰ وحدَهُ ، ويُعتقَدَ أنَّهُ المَولىٰ والسيِّدُ .

وقيلَ[5] : لا شكَّ أنَّ قولَهُ : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ ﴾ إنكارُ توبيخٍ ؛ بمعنىٰ : لا ينبغي أنْ يُتَّخذَ مِنْ دونِهِ أولياءُ ، وحينَئذٍ : يترتَّبُ عليهِ قولُهُ : ﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ مِنْ غيرِ تقديرِ شرطٍ ؛ كما يقالُ : لا ينبغي أنْ يُعبَدَ غيرُ اللهِ ؛ فاللهُ هو المستحِقُّ للعبادةِ[6]

---

(١) العَرْضُ : طلبُ الشيءِ طلباً بلا حث وتأكيد ؛ أي : وكذا التحضيض ؛ وهو طلب الشيء مع تأكيد وحث ؛ كقولك : (هلا تنزل تصب خيراً) . « دسوقي » (٢/ ٣٣٠) .

(٢) أي : الإنكاري ؛ لأنه في معنى النفي ، وقد دخل علىٰ فعلٍ منفي ، فيفيد ثبوتَ الطلب ، ولا شك أنَّ الاستفهام الإنكاري أصلُه الحقيقي ، حُمِل على الإنكار ؛ لمناسبة المقام المقتضي لإظهار محبَّةِ ضدِّ مدخوله . « دسوقي » (٢/ ٣٣٠) .

(٣) في (ب ، ج ، ي) : (حملها) بدل (حمله) ، والضمير : راجع إلى الهمزة ، وفي المثبت : راجع إلى الاستفهام .

(٤) في (أ ، و ، ز ، ط) : (اتخذوا) بدل (أرادوا) ، هٰذا ؛ والقرينة في الآية هي الفاء الداخلة على الجملة الاسميّة ؛ فإنها داخلة علىٰ جواب الشرط ، مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها علىٰ إنكار اتِّخاذ سواه تعالىٰ وليّاً . « دسوقي » (٢/ ٣٣١) .

(٥) صاحب هٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٢٢) .

(٦) وعلىٰ هٰذا القيل : تكون الفاء للتعليل . « دسوقي » (٢/ ٣٣٢) .

وفيهِ نظرٌ ؛ إذ ليسَ كلُّ ما فيهِ معنى الشيءِ . . حُكمُهُ حُكمُ ذلكَ الشيءِ ، والطبعُ المستقيمُ شاهدُ صدقٍ علىٰ صحَّةِ قولِنا[1] : (لا تضربُ زيداً ؛ فهو أخوكَ) بالفاءِ[2] ، بخلافِ : (أتضربُ زيداً ؛ فهو أخوكَ ؟!) استفهامَ إنكارٍ ؛ فإنَّهُ لا يصحُّ إلا بالواوِ الحاليَّةِ[3]

❁ ❁ ❁

(١) المراد بالطبع هنا : العقل . « بناني » (٢/ ٤٠) .

(٢) قوله : (لا تضرب زيداً) بضم الباء على أن (لا) نافية ، والمعنىٰ : لا ينبغي أن تضربه ، والفاء تعليلية . « دسوقي » (٢/ ٣٣٣) .

(٣) أي : لا بالفاء ؛ لما فيه من عطف الجملة الخبريَّة على الإنشائيَّة . « دسوقي » (٢/ ٣٣٣) .

ومنها : النِّداءُ .

وقد تُستعمَلُ صيغتُهُ في غيرِ معناهُ ؛ كالإغراءِ في قولِكَ لِمَنْ أقبلَ يتظلَّمُ : يا مظلومُ ، والاختصاصِ في قولِهم : أنا أفعلُ كذا أيُّها الرَّجلُ ؛ . . . .

[النِّداءُ]

[تعريفُ النِّداءِ]

(ومنها) ؛ أي : ومِنْ أنواعِ الطلبِ : (النِّداءُ) ؛ وهو طلبُ الإقبالِ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ (أدعو) لفظاً أو تقديراً[1]

[استعمالُ النِّداءِ في غيرِ معناهُ الحقيقيِّ]

(وقد تُستعمَلُ صيغتُهُ) ؛ أي : صيغةُ النِّداءِ (في غيرِ معناهُ) ؛ وهو طلبُ الإقبالِ ؛ (كالإغراءِ في قولِكَ لِمَنْ أقبلَ يتظلَّمُ : يا مظلومُ) ؛ قصداً إلىٰ إغرائِهِ وحثِّهِ علىٰ زيادةِ التظلُّمِ وبثِّ الشكوىٰ ؛ لأنَّ الإقبالَ حاصلٌ .

(والاختصاصِ في قولِهم : أنا أفعلُ كذا أيُّها الرَّجلُ) فقولُنا : (أيُّها الرَّجلُ) أصلُهُ : تخصيصُ المُنادىٰ بطلبِ إقبالِهِ عليكَ ، ثمَّ جُعِلَ مُجرَّداً عن طلبِ الإقبالِ ، ونُقِلَ إلىٰ تخصيصِ مدلولِهِ مِنْ بينِ أمثالِهِ بما نُسِبَ إليهِ[2] ؛ إذ ليسَ المرادُ بـ (أيُّ) ووصفِهِ . . المخاطَبَ ، بل ما دلَّ عليهِ ضميرُ المتكلِّمِ ، فـ (أيُّها) مضمومٌ ، و(الرَّجلُ) مرفوعٌ[3] ، والمجموعُ في محلِّ النصبِ علىٰ أنَّهُ حالٌ ؛ ولهٰذا قالَ :

---

(١) قوله : (لفظاً أو تقديراً) ؛ أي : حال كون الحرف ملفوظاً به أو مقدَّراً . « دسوقي » (٢/ ٣٣٤) .

(٢) قوله : (إلىٰ تخصيص مدلوله) ؛ أي : مدلول (أيُّها الرجل) ؛ وهو ذاتُ المتكلم هنا المعبَّرُ عنها بالضمير ، وقوله : (بما نُسب إليه) ؛ أي : بالحكم الذي نُسب إليه ؛ كـ (أفعل كذا) في المثال المذكور . « دسوقي » (٢/ ٣٣٦) .

(٣) أي : علىٰ أنه صفة لـ (أيُّ) نظراً للفظها ، والرفع هنا بالاتِّفاق ، بخلاف النداء ؛ فإن بعضهم أجاز النصب . « دسوقي » (٢/ ٣٣٦) .

أي : متخصِّصاً مِنْ بينِ الرِّجالِ .

(أي : متخصِّصاً) ؛ أي : مختصّاً (مِنْ بينِ الرِّجالِ) .

وقد تُستعمَلُ صيغةُ النداءِ في الاستغاثةِ ؛ نحوُ : (يا للهِ) ، والتعجُّبِ ؛ نحوُ : (يا لَلماءِ !) ، والتحسُّرِ والتوجُّعِ ؛ كما في نداءِ الأطلالِ والمَنازلِ والمَطايا[1] ، وما أشبهَ ذلكَ[2] .

❁ ❁ ❁

---

(١) كما في قولك : (يا منزلي) متحسِّراً عليه ، وقولك : (يا ناقتي) تحسُّراً عليها ، ومثال التوجُّع : يا مَرَضي . « دسوقي » (٢/ ٣٣٧) .

(٢) قوله : (وما أشبه ذلك) : عطف على (الاستغاثة) ؛ وذلك كالنُّدبة ؛ وهي نداء المتوجَّع منه ، أو المتفجَّع عليه ؛ كقولك : (يا رأساهْ) ، و(يا محمَّداهْ) ، كأنك تدعوه وتقول له : (تعالَ ؛ فأنا مشتاق إليك) . « دسوقي » (٢/ ٣٣٨) .

ثمَّ الخبرُ قد يقعُ موقعَ الإنشاءِ : إمَّا للتفاؤلِ ، أو لإظهارِ الحرصِ في وقوعِهِ ؛ كما مرَّ ، والدُّعاءُ بصيغةِ الماضي مِنَ البليغِ يحتملُهما ، أو للاحترازِ عن صورةِ الأمرِ ، أو لحملِ المخاطَبِ على المطلوبِ ؛ بأنْ يكونَ ممَّنْ لا يُحِبُّ أنْ يُكذِّبَ الطالبُ .

[وقوعُ الخبرِ موقعَ الإنشاءِ]

(ثمَّ الخبرُ قد يقعُ موقعَ الإنشاءِ : إمَّا للتفاؤلِ) بلفظِ الماضي[١] ؛ دلالةً على أنَّهُ كأنَّهُ وقعَ ؛ نحوُ : وفَّقَكَ اللهُ للتقوىٰ .

(أو لإظهارِ الحرصِ في وقوعِهِ ؛ كما مرَّ) في بحثِ الشرطِ ؛ مِنْ أنَّ الطالبَ إذا عظُمَتْ رغبتُهُ في شيءٍ . . يكثُرُ تصوُّرُهُ إيَّاهُ ، فربَّما يُخيَّلُ إليهِ حاصلاً[٢] ؛ نحوُ : رزقَني اللهُ لقاءَكَ .

(والدعاءُ بصيغةِ الماضي مِنَ البليغِ) ؛ كقولِهِ : (رحمَهُ اللهُ) . . (يحتملُهما) ؛ أي : التفاؤلَ وإظهارَ الحرصِ ، وأمَّا غيرُ البليغِ فهو ذاهلٌ عن هـٰذهِ الاعتباراتِ .

(أو للاحترازِ عن صورةِ الأمرِ) ؛ كقولِ العبدِ للمَولىٰ : (ينظرُ المَولىٰ إليَّ ساعةً) ، دونَ : (انظُرْ) ؛ لأنَّهُ في صورةِ الأمرِ وإنْ قصدَ بهِ الدعاءَ أوِ الشفاعةَ .

(أو لحملِ المخاطَبِ على المطلوبِ ؛ بأنْ يكونَ) المخاطَبُ (ممَّنْ لا يُحِبُّ أنْ يُكذِّبَ الطالبُ) ؛ أي : يُنسَبَ إليهِ الكذبُ[٣] ؛ كقولِكَ لصاحبِكَ الذي لا يحبُّ تكذيبَكَ : (تأتيني غداً) مقامَ : (ائْتِني) تحملُهُ بألطفِ وجهٍ على الإتيانِ ؛ لأنَّهُ إنْ لم يأتِكَ غداً صرتَ كاذباً مِنْ حيثُ الظاهرُ ؛ لكونِ كلامِكَ في صورةِ الخبرِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (بلفظ الماضي) متعلق بـ (يقع) ، وإنما قيَّد بالماضي ؛ لأن التفاؤل لا يكون إلا به ، لا بالمضارع ولا بالاسم . « دسوقي » (٢/٣٣٨) .

(٢) انظر (ص٢٧٧ـ٢٧٨) .

(٣) في (ج ، د ، و ، ز ، ح ، ط ، ي) : (إلى الكذب) بدل (إليه الكذب) .

تنبيه

الإنشاءُ كالخبرِ في كثيرٍ ممَّا ذُكِرَ في الأبوابِ الخمسةِ السابقةِ ، فليعتَبِرْهُ الناظرُ .

(تنبيه)

[الإنشاءُ كالخبرِ في كثيرٍ ممَّا ذُكِرَ في الأبوابِ الخمسةِ السابقةِ]

(الإنشاءُ كالخبرِ في كثيرٍ ممَّا ذُكِرَ في الأبوابِ الخمسةِ السابقةِ) ؛ يعني : أحوالَ الإسنادِ ، والمسندِ إليهِ ، والمسندِ ، ومتعلِّقاتِ الفعلِ ، والقصرِ ، (فليعتَبِرْهُ) ؛ أي : ذلكَ الكثيرَ الذي يشاركُ فيهِ الإنشاءُ الخبرَ[1] . . (الناظرُ) بنورِ البصيرةِ في لطائفِ الكلامِ ؛ مثلاً : الكلامُ الإنشائيُّ أيضاً : إمَّا مؤكَّدٌ أو غيرُ مؤكَّدٍ ، والمسندُ إليهِ فيهِ : إمَّا محذوفٌ أو مذكورٌ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ .



---

(١) في (أ ، ب ، هـ ، ط) : (تشارك فيه الإنشاء والخبر) بدل (يشارك فيه الإنشاء الخبر) .

الفصل والوصل

الوصلُ : عطفُ بعضِ الجملِ علىٰ بعضٍ ، والفصلُ : تركُهُ .

فإذا أتَتْ جملةٌ بعدَ جملةٍ فالأُولىٰ : إمَّا أنْ يكونَ لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ أو لا

وعلى الأوَّلِ : إنْ قُصِدَ تشريكُ الثانيةِ لها في حُكمِهِ . . عُطِفَتْ عليها ؛ كالمفردِ ،

(الفصل والوصل)

[تعريفُ الفصلِ والوصلِ]

بدأَ بذكرِ الفصلِ ؛ لأنَّهُ الأصلُ ، والوصلَ طارٍ عارضٌ عليهِ حاصلٌ بزيادةِ حرفٍ ، لـٰكنْ لمَّا كانَ الوصلُ بمنزلةِ المَلَكةِ ، والفصلُ بمنزلةِ عدمِها ، والأعدامُ إنَّما تُعرَفُ بمَلَكاتِها . . بدأَ في التعريفِ بذكرِ الوصلِ فقالَ : (الوصلُ : عطفُ بعضِ الجملِ علىٰ بعضٍ ، والفصلُ : تركُهُ) ؛ أي : تركُ عطفِهِ عليهِ .

[مجيءُ الجملةِ بعدَ جملةٍ لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ]

(فإذا أتَتْ جملةٌ بعدَ جملةٍ فالأُولىٰ : إمَّا أنْ يكونَ لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ أو لا ، وعلى الأوَّلِ) ؛ أي : علىٰ تقديرِ أنْ يكونَ للأُولىٰ محلٌّ مِنَ الإعرابِ : (إنْ قُصِدَ تشريكُ الثانيةِ لها) ؛ أي : للأُولىٰ (في حُكمِهِ) ؛ أي : في حُكمِ الإعرابِ الذي كانَ لها ؛ مثلُ كونِها خبرَ مبتدأٍ أو حالاً أو صفةً أو نحوَ ذلكَ . . (عُطِفَتِ) الثانيةُ (عليها) ؛ أي : على الأُولىٰ ؛ ليدلَّ العطفُ على التشريكِ المذكورِ ؛ (كالمفردِ) ؛ فإنَّهُ إذا قُصِدَ تشريكُهُ بمفردٍ قبلَهُ في حُكمِ إعرابِهِ ؛ مِنْ كونِهِ فاعلاً أو مفعولاً أو نحوَ ذلكَ . . وجبَ عطفُهُ عليهِ[1] .

---

(١) أي : في الاستعمال الأغلب ؛ لأنهم جوَّزوا ترك العطف في الأخبار والصفات المتعددة مطلقاً ؛ قُصد التشريك أو لم يُقصد وإن وُجدت الشركة في نفس الأمر . « دسوقي » (٣/ ٧) .

فشرطُ كونِهِ مقبولاً بالواوِ ونحوِهِ . . أنْ يكونَ بينَهما جهةٌ جامعةٌ ؛ نحوُ : زيدٌ يكتبُ ويشعُرُ ، أو : يُعطي ويمنعُ ؛ ولهـٰذا عِيبَ علىٰ أبي تمَّامٍ قولُهُ :

لا وَالَّـذِي هُـوَ عَـالِـمٌ أَنَّ ٱلنَّـوَىٰ صَبِـرٌ وَأَنَّ أَبَـا ٱلْحُسَيْـنِ كَـرِيـمُ

(فشرطُ كونِهِ) ؛ أي : كونِ عطفِ الثانيةِ على الأُولىٰ (مقبولاً بالواوِ ونحوِهِ . . أنْ يكونَ بينَهما) ؛ أي : بينَ الجملتينِ (جهةٌ جامعةٌ[1] ؛ نحوُ : زيدٌ يكتبُ ويشعُرُ) ؛ لِمَا بينَ الكتابةِ والشِّعرِ مِنَ التناسبِ الظاهرِ ، (أو : يُعطي ويمنعُ) ؛ لِمَا بينَ الإعطاءِ والمنعِ مِنَ التضادِّ ، بخلافِ نحوِ : زيدٌ يكتبُ ويمنعُ ، أو : يُعطي ويشعُرُ ، وذلكَ لئلا يكونَ الجمعُ بينَهما كالجمعِ بينَ الضَّبِّ والنُّونِ[2] .

وقولُهُ : (ونحوِهِ) أرادَ بهِ ما يدلُّ على التشريكِ ؛ كالفاءِ ، و(ثمَّ) ، و(حتَّىٰ) ، وذكرُهُ حشوٌ مُفسِدٌ ؛ لأنَّ هـٰذا الحكمَ مُختصٌّ بالواوِ[3] ؛ لأنَّ لكلٍّ مِنَ الفاءِ و(ثمَّ) و(حتَّىٰ) . . معنىً محصَّلاً غيرَ التشريكِ والجمعيَّةِ ، فإنْ تحقَّقَ هـٰذا المعنىٰ حَسُنَ العطفُ وإنْ لم تُوجَدْ جهةٌ جامعةٌ ، بخلافِ الواوِ .

(ولهـٰذا) ؛ أي : ولأنَّهُ لا بدَّ في الواوِ مِنْ جهةٍ جامعةٍ (عِيبَ علىٰ أبي تمَّامٍ قولُهُ[4] : [من الكامل]

لا وَالَّـذِي هُـوَ عَـالِـمٌ أَنَّ ٱلنَّـوَىٰ صَبِـرٌ وَأَنَّ أَبَـا ٱلْحُسَيْـنِ كَـرِيـمُ)

إذ لا مناسبةَ بينَ كرمِ أبي الحسينِ ومَرارةِ النَّوىٰ ، فهـٰذا العطفُ غيرُ مقبولٍ ؛ سواءٌ جُعِلَ عطفَ مفردٍ علىٰ مفردٍ كما هو الظاهرُ[5] ، أو عطفَ جملةٍ علىٰ جملةٍ باعتبارِ

---

(١) المراد بالجهة الجامعة : وصفٌ له خصوص يجمعهما في العقل ، أو الوهم ، أو الخيال ، ويُقرِّب أحدهما من الآخر . « دسوقي » (٣/ ٩) .

(٢) أي : في عدم التناسب ؛ لأنَّ النُّون ـ وهو الحوت ـ حيوانٌ بحريٌّ لا يعيش إلا في الماء ، والضَّبَّ حيوانٌ برِّيٌّ لا يشرب الماء ، وإذا عطش رويَ بالريح . « دسوقي » (٣/ ٩) .

(٣) قوله : (هـٰذا الحكم) ؛ أي : الشرط .

(٤) ديوان أبي تمام (٣/ ٢٩٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٧٠) .

(٥) أي : لأن (أنَّ) تؤوَّل مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها . « دسوقي » (٣/ ١١) .

وإلا فُصِلَتْ عنها ؛ نحوُ : ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ * ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ؛ لم يُعطَفِ (اللهُ يستهزئُ بهِمْ) على (إنَّا معَكم) ؛ لأنَّهُ ليسَ مِنْ مَقُولِهم .

وعلى الثاني : إنْ قُصِدَ ربطُها بها على معنى عاطفٍ سوى الواوِ . . عُطِفَتْ . . . .

وقوعِهِ موقعَ مفعولي (عالمٌ)[١] ؛ لأنَّ وجودَ الجامعِ شرطٌ في الصُّورتينِ .

وقولُهُ : (لا) نفيٌ لِمَا ادَّعتْهُ الحبيبةُ عليهِ مِنِ اندراسِ هواهُ ، بدلالةِ البيتِ السابقِ[٢] .

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يُقصَدْ تشريكُ الثانيةِ للأُولى في حُكمِ إعرابِها . . (فُصِلَتِ) الثانيةُ (عنها) ؛ لئلا يلزمَ مِنَ العطفِ التشريكُ الذي ليسَ بمقصودٍ[٣] ؛ (نحوُ : ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ * ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٤ ـ ١٥] ؛ لم يُعطَفِ « اللهُ يستهزئُ بهِمْ » على « إنَّا معَكم » ؛ لأنَّهُ ليسَ مِنْ مَقُولِهم) ، فلو عُطِفَ عليهِ لزمَ تشريكُهُ لهُ في كونِهِ مَقُولَ (قالوا)[٤] ، فيلزمُ أنْ يكونَ مَقُولَ قولِ المنافقينَ ، وليسَ كذلكَ ، وإنَّما قالَ : (على « إنَّا معَكم ») ؛ لأنَّ قولَهُ : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ بيانٌ لقولِهِ : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ ، فحكمُهُ حكمُهُ ، وأيضاً العطفُ على المتبوعِ هو الأصلُ .

[مجيءُ الجملةِ بعدَ جملةٍ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ]

(وعلى الثاني) ؛ أي : على تقديرِ ألا يكونَ للأُولى محلٌّ مِنَ الإعرابِ : (إنْ قُصِدَ ربطُها بها) ؛ أي : ربطُ الثانيةِ بالأُولى (على معنى عاطفٍ سوى الواوِ . . عُطِفَتِ)

---

(١) أي : وسدِّه مسدَّهما ، والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر . « دسوقي » (٣/ ١١) .

(٢) وهو قوله :

زعمَتْ هواكَ عفا الغَداةَ كما عفا ... عنهـا طِـلالٌ بـاللِّـوىٰ ورُسُـومُ

(٣) لأنَّ القصد الاستئناف . « دسوقي » (٣/ ١٢) .

(٤) في (أ ، و ، ي) : (مفعول) بدل (مقول) .

بهِ ؛ نحوُ : دخلَ زيدٌ فخرجَ ـ أو : ثمَّ خـرجَ ـ عمرٌو ، إذا قُصِدَ التعقيبُ أوِ المُهلةُ ، وإلا فإنْ كانَ للأُولىٰ حُكمٌ لم يُقصَدْ إعطاؤُهُ للثانيةِ . . فالفصلُ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا . . . ﴾ ؛ لم يُعطَفِ (اللهُ يستهزئُ بهِمْ) علىٰ (قالُوا) ؛ لئلا يشاركَهُ في الاختصاصِ بالظرفِ ؛ لِمَا مرَّ ،

الثانيةُ على الأُولىٰ (بهِ) ؛ أي : بذلكَ العاطفِ ، مِنْ غيرِ اشتراطِ أمرٍ آخرَ[1] ؛ (نحوُ : دخلَ زيدٌ فخرجَ ـ أو : ثمَّ خـرجَ ـ عمرٌو ، إذا قُصِدَ التعقيبُ أوِ المُهلةُ) ؛ وذلكَ لأنَّ ما سوى الواوِ مِنْ حروفِ العطفِ يُفيدُ معَ الاشتراكِ معانيَ محصَّلةً مُفصَّلةً في علمِ النحوِ[2] ، فإذا عُطِفَتِ الثانيةُ على الأُولىٰ بذلكَ العاطفِ . . ظهرَتِ الفائدةُ ؛ أعني : حصولَ معاني هـٰذهِ الحروفِ ، بخلافِ الواوِ ؛ فإنَّهُ لا يفيدُ إلا مجرَّدَ الاشتراكِ ، وهـٰذا إنَّما يظهرُ فيما لهُ حُكمٌ إعرابيٌّ[3] ، وأمَّا في غيرِهِ ففيهِ خفاءٌ وإشكالٌ[4] ، وهو السببُ في صعوبةِ بابِ الفصلِ والوصلِ ، حتَّىٰ حصرَ بعضُهُمُ البلاغةَ علىٰ معرفةِ الفصلِ والوصلِ[5] .

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يُقصَدْ ربطُ الثانيةِ بالأُولىٰ علىٰ معنىٰ عاطفٍ سوى الواوِ ؛ (فإنْ كانَ للأُولىٰ حُكمٌ لم يُقصَدْ إعطاؤُهُ للثانيةِ . . فالفصلُ) واجبٌ ؛ لئلا يلزمَ مِنَ الوصلِ التشريكُ في ذلكَ الحكمِ ؛ (نحوُ : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا . . . ﴾) الآيةَ ؛ (لم يُعطَفِ « اللهُ يستهزئُ بهِمْ » علىٰ « قالُوا » ؛ لئلا يشاركَهُ في الاختصاصِ بالظرفِ ؛ لِمَا مرَّ)؛ مِنْ أنَّ تقديمَ المفعولِ ونحوِهِ مِنَ الظرفِ وغيرِهِ يُفيدُ الاختصاصَ[6] ،

---

(١) أي : لصحة العطف ؛ كالجهة الجامعة لهما . « دسوقي » (٣/ ١٥) .

(٢) قوله : (محصَّلة) ؛ أي : حصَّلها الواضع ، ووضعَها بإزائها . « دسوقي » (٣/ ١٦) .

(٣) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : إفادة الواو للاشتراك . « بناني » (٢/ ٤٩) .

(٤) الحاصل : أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب يحتاج في عطفها بالواو إلىٰ جامع مخصوص مشترك بين الجملتين ، واستخراجه فيه دقة وخفاء . « دسوقي » (٣/ ١٧) .

(٥) هـٰذا البعض : هو أبو علي الفارسي كما في « البيان والتبيُّن » (١/ ٩١) .

(٦) انظر (ص٣١٩ـ ٣٢١) .

وإلا فإنْ كانَ بينَهما كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ ، أو كمالُ الاتِّصالِ ، أو شبهُ أحدِهما . . فكذلكَ ، وإلا فالوصلُ .

فيلزمُ أنْ يكونَ استهزاءُ اللهِ بهم مُختصّاً بحالِ خُلُوِّهم إلىٰ شياطينِهم ، وليسَ كذلكَ .

فإنْ قيلَ : (إذا) شرطيَّةٌ لا ظرفيَّةٌ[1]

قلنا : (إذا) الشرطيَّةُ هي الظرفيَّةُ استُعملَتِ استعمالَ الشرطِ ، ولو سُلِّمَ فلا يُنافي ما ذكرْنا ؛ لأنَّهُ اسمٌ معناهُ الوقتُ[2] ، لا بدَّ لهُ مِنْ عاملٍ ؛ وهو (قالوا : إنَّا معَكم) بدلالةِ المعنىٰ ، وإذا قُدِّمَ متعلِّقُ الفعلِ ، وعُطِفَ فعلٌ آخرُ عليهِ . . يُفهَمُ اختصاصُ الفعلينِ بهِ ؛ كقولِنا : (يومَ الجمعةِ سِرْتُ وضربتُ زيداً) ، بدلالةِ الفَحْوىٰ والذَّوقِ .

(وإلا) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (فإنْ كانَ للأُولىٰ حُكمٌ) ؛ أي : وإنْ لم يكنْ للأُولىٰ حُكمٌ لم يُقصَدْ إعطاؤُهُ للثانيةِ[3] ؛ وذلكَ بألا يكونَ لها حُكمٌ زائدٌ علىٰ مفهومِ الجملةِ ، أو يكونَ ولٰكنْ قُصِدَ إعطاؤُهُ للثانيةِ أيضاً ؛ (فإنْ كانَ بينَهما) ؛ أي : بينَ الجملتينِ (كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ) ؛ أي : بدونِ أنْ يكونَ في الفصلِ إيهامُ خلافِ المقصودِ ، (أو كمالُ الاتِّصالِ ، أو شبهُ أحدِهما) ؛ أي : أحدِ الكمالينِ . . (فكذلكَ) يتعيَّنُ الفصلُ[4] ؛ لأنَّ الوصلَ يقتضي مُغايرةً ومُناسبةً[5] ، (وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يكنْ بينَهما كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ ، ولا كمالُ الاتصالِ ، ولا شبهُ أحدِهما . . (فالوصلُ)

---

(١) هٰذا اعتراض علىٰ قول المصنف : (لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف) ، وإذا كانت (إذا) شرطية لا ظرفية فتقديمها لكونها مُستحِقَّة للصدارة ، لا للتخصيص . « بناني » (٢/ ٥١) .

(٢) أي : مع كونه شرطاً . « دسوقي » (٣/ ٢٠) .

(٣) المراد بالحكم هنا : القيد الزائد علىٰ مفهوم الجملة . « دسوقي » (٣/ ٢١) .

(٤) أمَّا في حالة كمال الانقطاع : فلأنَّ العطف بالواو يقتضي كمالَ المناسبة بينهما ، والمناسبة تنافي كمالَ الانقطاع ، وأمَّا في حالة كمال الاتِّصال : فلأنَّ العطف فيها لشدَّة المناسبة بين الجملتين . . بمنزلة عطف الشيء علىٰ نفسه ، وأمَّا في شبه كمال الانقطاع ، وشبه كمال الاتِّصال : فلأن شبيه الشيء حكمُه حكمُ ذلك الشيء . « دسوقي » (٣/ ٢٢) .

(٥) أي : مغايرةً من جهة ، ومناسبةً من جهة ؛ فباقتضائه المغايرةَ لا يناسب كمالَ الاتِّصال ولا شبهَه ، وباقتضائه المناسبةَ لا يناسب كمالَ الانقطاع ولا شبهَه . « بناني » (٢/ ٥٢ _ ٥٣) .

متعيِّنٌ ؛ لوجودِ الداعي وعدمِ المانعِ .

فالحاصلُ : أنَّ للجملتينِ اللتينِ لا محلَّ لهما مِنَ الإعرابِ ، ولم يكنْ للأُولىٰ حُكمٌ لم يُقصَدْ إعطاؤُهُ للثانيةِ . . ستَّةَ أحوالٍ :

الأوَّلُ : كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ .

الثَّاني : كمالُ الاتصالِ .

الثَّالثُ : شبهُ كمالِ الانقطاعِ .

الرَّابعُ : شبهُ كمالِ الاتِّصالِ .

الخامسُ : كمالُ الانقطاعِ معَ الإيهامِ .

السَّادسُ : التوسُّطُ بينَ الكمالينِ .

فحكمُ الأخيرينِ الوصلُ ، وحكمُ الأربعةِ السابقةِ الفصلُ .

❁ ❁ ❁

أَمّا كمالُ الانقطاعِ : فلاختلافِهما خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنىً ؛ نحوُ :

وَقَـالَ رَائِـدُهُـمْ أَرْسُـوا نُـزَاوِلُهَـا

أو معنىً ؛ نحوُ : ماتَ فلانٌ ، رحمَهُ اللهُ .

[الفصلُ لكمالِ الانقطاعِ]

فأخذَ المصنِّفُ في تحقيقِ الأحوالِ الستَّةِ ، وقالَ : (أمَّا كمالُ الانقطاعِ) بينَ الجملتينِ : (فلاختلافِهما خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنىً) ؛ بأنْ تكونَ إحداهما خبراً لفظاً ومعنىً ، والأخرىٰ إنشاءً لفظاً ومعنىً ؛ (نحوُ[1] : وقالَ رائدُهم) : هو الذي يتقدَّمُ القومَ لطلبِ الماءِ والكلأ : (أَرْسُوا) ؛ أي : أقيموا ؛ مِنْ : أرسيتُ السفينةَ ؛ أي : حبستُها بالمِرْساةِ ؛ (نُزاوِلُها) ؛ أي : نحاولُ تلكَ الحربَ ونُعالجُها .

فَكُـلُّ حَتْـفِ ٱمْـرِئٍ يَجْـرِي بِمِقْـدَارِ

أي : أقيموا نُقاتِلُ ؛ فإنَّ موتَ كلِّ نفسٍ يجري بقَدَرِ اللهِ تعالىٰ ، لا الجبنُ يُنْجيهِ ، ولا الإقدامُ يُرْديهِ[2] .

لم يَعطِفْ (نُزاوِلُها) علىٰ (أَرْسُوا) ؛ لأنَّهُ خبرٌ لفظاً ومعنىً ، و(أَرْسُوا) إنشاءٌ لفظاً ومعنىً ، وهٰذا مثالٌ لكمالِ الانقطاعِ بينَ الجملتينِ ؛ باختلافِهما خبراً وإنشاءً ، لفظاً ومعنىً ، معَ قطعِ النظرِ عن كونِ الجملتينِ ممَّا ليسَ لهُ محلٌّ مِنَ الإعرابِ ، وإلا فالجملتانِ في محلِّ النصبِ مفعولُ (قالَ) .

(أو) لاختلافِهما خبراً وإنشاءً (معنىً) فقطْ ؛ بأنْ تكونَ إحداهما خبراً معنىً ، والأخرىٰ إنشاءً معنىً وإنْ كانتا خبريَّتينِ أو إنشائيَّتينِ لفظاً ؛ (نحوُ : ماتَ فلانٌ ، رحمَهُ اللهُ) ، لم يُعطَفْ (رحمَهُ اللهُ) علىٰ (ماتَ) ؛ لأنَّهُ إنشاءٌ معنىً ، و(ماتَ)

---

(١) نسبه سيبويه في « الكتاب » (٣/٩٦) للأخطل ، وليس في « ديوانه » ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/٩٦) ، وهو من البسيط .

(٢) يُرْديه : يُهلِكه . انظر « تاج العروس » (ر د ي) .

أو لأنَّهُ لا جامعَ بينَهما ، كما سيأتي .

خبرٌ معنىً وإنْ كانا جميعاً خبرينِ لفظاً .

(أو لأنَّهُ) : عطفٌ على (لاختلافِهما) ، والضميرُ للشأنِ ، (لا جامعَ بينَهما ، كما سيأتي) بيانُ الجامعِ[1] ، فلا يصحُّ العطفُ في مثلِ : (زيدٌ طويلٌ ، وعمرٌو قائمٌ)[2] .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (ص٤١٥ ـ ٤٢٥) .

(٢) في (ز ، ح ، ي) : (وعمرو نائم) بدل (وعمرو قائم) .

وأمَّا كمالُ الاتِّصالِ : فلكونِ الثانيةِ مُؤكِّدةً للأُولىٰ ؛ لدفعِ توهُّمِ تجوُّزٍ أو غلطٍ ؛ نحوُ : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ؛ فإنَّهُ لمَّا بُولِغَ في وصفِهِ ببلوغِهِ الدَّرَجةَ القُصوىٰ في الكمالِ بجعلِ المبتدأِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ ، وتعريفِ الخبرِ باللامِ . . جازَ أنْ يَتوهَّمَ السامعُ قبلَ التأمُّلِ أنَّهُ ممَّا يُرمىٰ بهِ جِزافاً ، فأُتْبِعَهُ . . . .

[الفصلُ لكمالِ الاتِّصالِ]

(وأمَّا كمالُ الاتِّصالِ) بينَ الجملتينِ : (فلكونِ الثانيةِ مُؤكِّدةً للأُولىٰ) تأكيداً معنويّاً ؛ (لدفعِ توهُّمِ تجوُّزٍ أو غلطٍ ؛ نحوُ : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾) بالنسبةِ إلىٰ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة : ٢] ، إذا جُعِلَتْ ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة : ١] طائفةً مِنَ الحروفِ ، أو جملةً مستقلَّةً ، و(ذلكَ الكتابُ) جملةً ثانيةً ، و(لا ريبَ فيهِ) جملةً ثالثةً ؛ (فإنَّهُ لمَّا بُولِغَ في وصفِهِ) ؛ أي : وصفِ الكتابِ (ببلوغِهِ) : متعلِّقٌ بـ (وصفِهِ) ؛ أي : في أنْ وُصِفَ بأنَّهُ بلغَ (الدَّرَجةَ القُصوىٰ في الكمالِ) ، وبقولِهِ : (بُولِغَ) يتعلَّقُ الباءُ مِنْ قولِهِ : (بجعلِ المبتدأِ « ذلكَ ») الدالِّ علىٰ كمالِ العنايةِ بتمييزِهِ[1] ، والتوسُّلِ ببُعدِهِ إلى التعظيمِ وعُلُوِّ الدَّرجةِ[2] ، (وتعريفِ الخبرِ باللامِ) الدالِّ على الانحصارِ ؛ مثلُ : (حاتمٌ الجَوادُ) ، فمعنىٰ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ : أنَّهُ الكتابُ الكاملُ الذي يستأهلُ أنْ يُسمَّىٰ كتاباً ، كأنَّ ما عداهُ مِنَ الكتبِ في مقابلتِهِ ناقصٌ ، بل ليسَ بكتابٍ . . (جازَ) : جوابُ (لمَّا) ؛ أي : جازَ بسببِ هـٰذهِ المبالغةِ المذكورةِ (أنْ يتوهَّمَ السامعُ قبلَ التأمُّلِ أنَّهُ) ؛ أعني : قولَهُ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ . . (ممَّا يُرمىٰ بهِ جِزافاً) ؛ مِنْ غيرِ صُدُورٍ عن رويَّةٍ وبصيرةٍ ، (فأُتْبِعَهُ) : علىٰ لفظِ المبنيِّ للمفعولِ ، والمرفوعُ المستترُ عائدٌ إلىٰ

---

(١) أي : من حيث إنَّ اسم الإشارة موضوع للمشاهَد المحسوس ، وقوله : (الدال) صفة لـ (جعل) . « دسوقي » (٣/ ٣٣) .

(٢) قوله : (والتوسل) : عطف علىٰ (كمال العناية) ؛ أي : والدال على التوسل إلى التعظيم وعلو الدرجة ؛ بسبب دلالته على البُعد ، فكأنه في مرتبة لا يُشارُ إليها إلا من بُعد . « دسوقي » (٣/ ٣٣) .

نفياً لذلكَ ، فوِزانُهُ وِزانُ (نفسُهُ) في : جاءَ زيدٌ نفسُهُ .

ونحوُ : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ؛ فإنَّ معناهُ : أنَّهُ في الهدايةِ بالغٌ درجةً لا يُدرَكُ كُنهُها ، حتَّىٰ كأنَّهُ هدايةٌ مَحْضةٌ ، وهـٰذا معنىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ؛ لأنَّ معناهُ ـ كما مرَّ ـ : الكتابُ الكاملُ ، والمرادُ بكمالِهِ : كمالُهُ في الهدايةِ ؛ لأنَّ الكتبَ السماويَّةَ بحسَبِها تتفاوتُ في درجاتِ الكمالِ ، فوِزانُهُ وِزانُ (زيدٌ) الثاني في : جاءَ زيدٌ زيدٌ .

(لا ريبَ فيهِ) ، والمنصوبُ البارزُ إلىٰ (ذلكَ الكتابُ) ؛ أي : جُعِلَ (لا ريبَ فيهِ) تابعاً لـ (ذلكَ الكتابُ) ؛ (نفياً لذلكَ) التوهُّمِ ، (فوِزانُهُ) ؛ أي : وِزانُ (لا ريبَ فيهِ) معَ (ذلكَ الكتابُ) . . (وِزانُ « نفسُهُ ») معَ زيدٍ (في : جاءَ زيدٌ نفسُهُ)[1] ، فظهرَ أنَّ لفظَ (وِزانُ) في قولِهِ : (وِزانُ « نفسُهُ ») ليسَ بزائدٍ كما تُوُهِّمَ[2]

أو تأكيداً لفظيّاً ؛ كما أشارَ إليهِ بقولِهِ : (ونحوُ : ﴿ هُدًى ﴾) ؛ أي : هو هدىً (﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ٢]) ؛ أي : الضالِّينَ الصائرينَ إلى التقوىٰ ؛ (فإنَّ معناهُ : أنَّهُ) ؛ أي : الكتابَ (في الهدايةِ بالغٌ درجةً لا يُدرَكُ كُنهُها) ؛ أي : غايتُها ؛ لِمَا في تنكيرِ (هدىً) مِنَ الإبهامِ والتفخيمِ ، (حتَّىٰ كأنَّهُ هدايةٌ مَحْضةٌ) ؛ حيثُ قيلَ : (هدىً) ، ولم يُقَلْ : (هادٍ) ، (وهـٰذا معنىٰ : « ذلكَ الكتابُ » ؛ لأنَّ معناهُ ـ كما مرَّ[3] ـ : الكتابُ الكاملُ ، والمرادُ بكمالِهِ : كمالُهُ في الهدايةِ ؛ لأنَّ الكتبَ السماويَّةَ بحسَبِها) ؛ أي : بقدرِ الهدايةِ واعتبارِها . . (تتفاوتُ في درجاتِ الكمالِ) ، لا بحسَبِ غيرِها ؛ لأنَّها المقصودُ الأصليُّ مِنَ الإنزالِ ، (فوِزانُهُ) ؛ أي : وِزانُ (هدىً للمتقينَ) . . (وِزانُ « زيدٌ » الثاني في : جاءَ زيدٌ زيدٌ) ؛ لكونِهِ مقرِّراً لـ (ذلكَ الكتابُ) ، معَ

---

(١) أي : وِزان (نفسُه) من جهة كونه رافعاً لتوهُّم المجاز ، وأنَّ الجائيَ رسولُه أو عسكرُه أو كتابُه . « دسوقي » (٣/ ٣٥) .

(٢) المتوهِّمُ : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ١٢٨) .

(٣) انظر (ص٣٩٦) .

أو بدلاً منها ؛ لأنَّها غيرُ وافيةٍ بتمامِ المرادِ ، أو كغيرِ الوافيةِ ، بخلافِ الثانيةِ ، والمقامُ يقتضي اعتناءً بشأنِهِ لنكتةٍ ؛ ككونِهِ مطلوباً في نفسِهِ ، أو فظيعاً ، أو عجيباً ، أو لطيفاً ؛ نحوُ : ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ ؛ فإنَّ المرادَ التنبيهُ على نِعَمِ اللهِ تعالى ، والثاني أوفى بتأديتِهِ ؛ لدلالتِهِ عليها بالتفصيلِ ، مِنْ غيرِ

اتِّفاقِهما في المعنى ، بخلافِ (لا ريبَ فيهِ) ؛ فإنَّهُ يخالفُهُ معنىً[1]

(أو) لكونِ الجملةِ الثانيةِ (بدلاً منها) ؛ أي : مِنَ الأُولى ؛ (لأنَّها) ؛ أيِ : الأُولى (غيرُ وافيةٍ بتمامِ المرادِ ، أو كغيرِ الوافيةِ)[2] ؛ حيثُ يكونُ في الوفاءِ قُصورٌ ما أو خفاءٌ ، (بخلافِ الثانيةِ) ؛ فإنَّها وافيةٌ كمالَ الوفاءِ ، (والمقامُ يقتضي اعتناءً بشأنِهِ) ؛ أي : بشأنِ المرادِ ؛ (لنكتةٍ ؛ ككونِهِ) ؛ أيِ : المرادِ (مطلوباً في نفسِهِ ، أو فظيعاً ، أو عجيباً ، أو لطيفاً) ، فتُنزَّلُ الثانيةُ مِنَ الأُولى منزلةَ بدلِ البعضِ أوِ الاشتمالِ .

فالأوَّلُ : (نحوُ : ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء : ١٣٢ ـ ١٣٤] ؛ فإنَّ المرادَ التنبيهُ على نِعَمِ اللهِ تعالى) ، والمقامُ يقتضي اعتناءً بشأنِهِ ؛ لكونِهِ مطلوباً في نفسِهِ ، وذريعةً إلى غيرِهِ[3] ، (والثاني) ؛ أعني : قولَهُ : (أمدَّكم بأنعامٍ . . .) إلى آخرِهِ . (أوفى بتأديتِهِ) ؛ أي : تأديةِ المرادِ الذي هو التنبيهُ ؛ (لدلالتِهِ) ؛ أيِ : الثاني (عليها) ؛ أي : على نِعَمِ اللهِ تعالى (بالتفصيلِ ، مِنْ غيرِ

---

(١) أي : وإن كان معنى (ذلك الكتاب) يستلزم نفي الريب عنه ؛ فلذا جُعل (لا ريب فيه) تأكيداً معنوياً . « دسوقي » (٣/ ٣٨) .

(٢) المراد بغير الوافية : الجملة التي أُتبعت ببدل البعض أو الاشتمال ؛ لأنه لا يُفهَم المراد منها إلا بالبدل ، والمراد بـ (كغير الوافية) : الجملة التي أُتبعت ببدل الكل بناءً على اعتباره في الجمل ؛ لأن مدلول الأولى هو مدلول الثانية . « ابن يعقوب » (٣/ ٤٠) .

(٣) قوله : (وذريعة إلى غيره) ؛ أي : إلى التقوى المشار لها بقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا﴾ ؛ بأنْ يعلموا بذلك التنبيه أنَّ مَنْ قدر أن يتفضَّل عليهم بهذه النعمة . . فهو قادر على الثواب والعقاب ، فيتَّقونه . « دسوقي » (٣/ ٤٢) .

إحالةٍ علىٰ علمِ المخاطَبينَ المُعاندينَ ، فوزانُهُ وِزانُ (وجهُهُ) في : أعجبَني زيدٌ وجهُهُ ؛ لدخولِ الثاني في الأوَّلِ .

ونحوُ :

أَقُـولُ لَـهُ ٱرْحَـلْ لا تُقِيمَـنَّ عِنْـدَنَـا　　وَإِلَّا فَكُنْ فِي ٱلسِّرِّ وَٱلْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإنَّ المرادَ بهِ كمالُ إظهارِ الكراهةِ لإقامتِهِ ، وقولُهُ : (لا تُقِيمَنَّ عندَنا) أوفىٰ بتأديتِهِ ؛ لدلالتِهِ عليهِ بالمطابقةِ معَ التأكيدِ ، فوِزانُهُ وِزانُ (حُسنُها) في : أعجبَني الدارُ حُسنُها ؛ لأنَّ عدمَ . . . .

إحالةٍ علىٰ علمِ المخاطَبينَ المُعانِدينَ ، فوِزانُهُ وِزانُ « وجهُهُ » في : أعجبَني زيدٌ وجهُهُ ؛ لدخولِ الثاني في الأوَّلِ) ؛ لأنَّ (ما تعلمونَ) يشملُ الأنعامَ وغيرَها .

(و) الثاني ؛ أعني : المُنزَّلَ منزلةَ بدلِ الاشتمالِ : (نحوُ[1] : [من الطويل]

أَقُـولُ لَـهُ ٱرْحَـلْ لا تُقِيمَـنَّ عِنْـدَنَـا　　وَإِلَّا فَكُنْ فِي ٱلسِّرِّ وَٱلْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإنَّ المرادَ بهِ) ؛ أي : بقولِهِ : (ارحلْ) (كمالُ إظهارِ الكراهةِ لإقامتِهِ) ؛ أيِ : المخاطَبِ ، (وقولُهُ : « لا تُقِيمَنَّ عندَنا » أوفىٰ بتأديتِهِ ؛ لدلالتِهِ) ؛ أي : لدلالةِ (لا تُقِيمَنَّ) (عليهِ) ؛ أي : علىٰ كمالِ إظهارِ الكراهةِ ، (بالمطابقةِ معَ التأكيدِ) الحاصلِ مِنَ النُّونِ ، وكونُها مُطابقةً باعتبارِ الوضعِ العُرفيِّ ؛ حيثُ يقالُ : (لا تُقِمْ عندي) ، ولا يُقصَدُ كفُّهُ عنِ الإقامةِ ، بل مُجرَّدُ إظهارِ كراهةِ حضورِهِ[2] ، (فوِزانُهُ) ؛ أي : وِزانُ (لا تُقِيمَنَّ عندَنا) (وِزانُ « حُسنُها » في : أعجبَني الدارُ حُسنُها ؛ لأنَّ عدمَ

---

(١) البيت لا يُعلم قائله كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٧٨) ، و« شرح الأشموني لألفية ابن مالك » (٣/ ١٢) .

(٢) الحاصل : أنَّ (لا تُقِم عندي) صار حقيقةً عُرفيَّةً في إظهار كراهة إقامته ، حتىٰ إنه كثيراً ما يقال : (لا تُقِم عندي) ولا يُقصَدُ بحسب العُرف كفُّه عن الإقامة الذي هو المدلول اللغوي ، بل مجرَّدُ إظهار كراهة حضوره وإقامته عنده ؛ سواء وُجِد معها ارتحال أو لا . « دسوقي » (٣/ ٤٤) .

الإقامةِ مغايرٌ للارتحالِ ، وغيرُ داخلٍ فيهِ ، معَ ما بينَهما مِنَ المُلابَسةِ .

أو بياناً لها ؛ لخفائِها ؛ نحوُ : ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ ؛ فإنَّ وِزانَهُ وِزانُ (عُمَرْ) في قولِهِ :

الإقامةِ مغايرٌ للارتحالِ) ، فلا يكونُ تأكيداً ، (وغيرُ داخلٍ فيهِ) ، فلا يكونُ بدلَ بعضٍ ، ولم يُعتَدَّ ببدلِ الكلِّ ؛ لأنَّهُ إنَّما يتميَّزُ عنِ التأكيدِ بمُغايرةِ اللفظينِ وكونِ المقصودِ هو الثانيَ ، وهـٰذا لا يتحقَّقُ في الجُمَلِ ، لا سيَّما التي ليسَ لها محلٌّ مِنَ الإعرابِ ، (معَ ما بينَهما) ؛ أي : بينَ عدمِ الإقامةِ والارتحالِ (مِنَ المُلابَسةِ) اللُّزوميَّةِ[1] ؛ فيكونُ بدلَ اشتمالٍ .

والكلامُ في أنَّ الجملةَ الأُولىٰ ـ أعني : (ارحلْ) ـ ذاتُ محلٍّ مِنَ الإعرابِ . . مثلُ ما مرَّ في (أَرْسُوا نُزاوِلُها)[2] ، وإنَّما قالَ في المثالينِ : (إنَّ الثانيةَ أوفىٰ) ؛ لأنَّ الأُولىٰ وافيةٌ معَ ضربٍ مِنَ القُصورِ ؛ باعتبارِ الإجمالِ وعدمِ مطابقةِ الدلالةِ[3] ، فصارَتْ كغيرِ الوافيةِ .

(أو) لكونِ الثانيةِ (بياناً لها) ؛ أي : للأُولىٰ ؛ (لخفائِها)؛ أي : الأُولىٰ ؛ (نحوُ : ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه : ١٢٠] ؛ فإنَّ وِزانَهُ) ؛ أي : وِزانَ (قالَ يا آدمُ) (وِزانُ « عُمَرْ » في قولِهِ[4] : [من مشطور الرجز]

---

(١) لأنَّ الأمر بالرحيل يستلزم النهيَ عن ضده ؛ وهو الإقامة . « دسوقي » (٣/ ٤٦) .

(٢) انظر (ص٣٩٤) ، وهـٰذا جواب اعتراضٍ واردٍ على المصنف : وهو أنَّ الكلام في الجمل التي لا محل لها ، وما في البيت المذكور ليس كذلك ، وحاصل الجواب : أنَّ البيت مثال لكمال الاتِّصال بين الجملتين ؛ بسبب كون الثانية بدلَ اشتمالٍ من الأُولىٰ ، بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الإعراب أو لا . « دسوقي » (٣/ ٤٦) .

(٣) قوله : (باعتبار الإجمال) ؛ أي : العموم ، وهـٰذا بالنظر للآية ، وقوله : (وعدم مطابقة الدلالة) : هـٰذا بالنظر للبيت . « بناني » (٢/ ٦٤) .

(٤) البيت لعبد الله بن كَيْسَبة ، قاله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وله قصة تُنظر في « خزانة الأدب » للبغدادي (٥/ ١٥٦ ـ ١٥٧) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢٧٩) ، والنَّقَب هنا : رِقَّة الأخفاف ، والدَّبَر : الجرح الذي يكون في ظهر الدابة ، وقيل : هو أن يَقرَح خفُّ =

أَقْسَـمَ بِـاللهِ أَبُـو حَفْـصٍ عُمَـرْ)
مَـا مَسَّهَـا مِـنْ نَقَـبٍ وَلا دَبَـرْ

حيثُ جعلَ الثانيَ بياناً وتوضيحاً للأوَّلِ ، وظاهرٌ أنْ ليسَ لفظُ (قالَ) بياناً وتفسيراً للفظِ (وسوسَ) حتىٰ يكونَ هـٰذا مِنْ بابِ بيانِ الفعلِ دونَ الجملةِ ، بلِ المُبيَّنُ هو مجموعُ الجملةِ[1]

❁ ❁ ❁

= البعير . انظر « تاج العروس » (ن ق ب ، د ب ر) .

(١) هـٰذا جواب اعتراض على المصنف : وهو أنَّ البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل ، فيكون البيان في المفردات لا في الجمل ، فلا يصح التمثيل بالآية ، وحاصل الجواب : أنَّه إذا اعتُبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل . . لم يكن بياناً لمطلق الوسوسة ؛ إذ لا إبهام في مفهوم الوسوسة ؛ فإنه القول الخفي بقصد الإضلال ، ولا في مفهوم القول أيضاً ، بخلاف ما إذا اعتُبر الفاعل ؛ فإنَّه يكون المراد منها فرداً صادراً من الشيطان ، ففيه إبهام يزيله قولٌ مخصوص صادر منه . « دسوقي » (٣/ ٤٨) .

وأمَّا كونُها كالمنقطعةِ عنها : فلكونِ عطفِها عليها مُوهِماً لعطفِها علىٰ غيرِها ، ويُسمَّى الفصلُ لذلكَ : قطعاً ؛ مثالُهُ :

وَتَظُــنُّ سَلْمَــىٰ أَنَّنِــي أَبْغِــي بِهَــا   بَــدَلاً أُرَاهَــا فِــي ٱلضَّــلالِ تَهِيــمُ

[الفصلُ لشبهِ كمالِ الانقطاعِ]

(وأمَّا كونُها) ؛ أيِ : الجملةِ الثانيةِ (كالمنقطعةِ عنها) ؛ أي : عنِ الأُولىٰ : (فلكونِ عطفِها عليها) ؛ أيِ : الثانيةِ على الأُولىٰ (مُوهِماً لعطفِها علىٰ غيرِها) ؛ ممَّا ليسَ بمقصودٍ ، وشبَّهَ هـٰذا بكمالِ الانقطاعِ[1] ؛ باعتبارِ اشتمالِهِ علىٰ مانعٍ مِنَ العطفِ[2] ، إلا أنَّهُ لمَّا كانَ خارجيّاً يُمكِنُ دفعُهُ بنصبِ قرينةٍ . . لم يُجعَلْ هـٰذا مِنْ كمالِ الانقطاعِ[3] ، (ويُسمَّى الفصلُ لذلكَ : قطعاً ؛ مثالُهُ[4] : [من الكامل]

وَتَظُــنُّ سَلْمَــىٰ أَنَّنِــي أَبْغِــي بِهَــا   بَــدَلاً أُرَاهَــا فِــي ٱلضَّــلالِ تَهِيــمُ)

فبينَ الجملتينِ مناسبةٌ ظاهرةٌ ؛ لاتِّحادِ المُسندَينِ ؛ لأنَّ معنىٰ (أُراها) : أظنُّها ، وكونِ المسندِ إليهِ في الأُولىٰ محبوباً وفي الثانيةِ مُحِبّاً[5] ، لـٰكنْ تركَ العطفَ ؛ لئلا

---

(١) قوله : (وشبه) ؛ أي : المصنف . « بناني » (٢/ ٦٥) .

(٢) أي : وهو إيهام خلاف المقصود . « دسوقي » (٣/ ٤٩) .

(٣) الحاصل : أن المانع هنا خارج عن ذات الجملتين ، بخلاف المانع في كمال الانقطاع ؛ فهو أمر ذاتي لا يمكن دفعه ؛ وهو كون إحداهما خبرية والأخرىٰ إنشائية ، أو لا جامع بينهما . « دسوقي » (٣/ ٤٩) .

(٤) البيت لا يُعلم قائله كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٧٩) .

(٥) الحاصل : أنَّ بين الجملتين مناسبةً لوجود الجهة الجامعة ؛ وهي الاتِّحادُ بين مسنديهما ـ وهما : (تظن) ، و(أُرىٰ) ـ في المعنىٰ ؛ لأنَّ معنىٰ (أُرىٰ) : أظنُّ ، وشبهُ التضايف بين المسند إليه فيهما ، وهو الضمير المستتر في (تظن) و(أُراها) ؛ فإنَّ الأول عائد علىٰ سلمىٰ ، وهي محبوبة ، والثاني عائد على الشاعر ، وهو مُحِب ، وكلٌّ من المُحِب والمحبوب يُشبه أن يتوقَّف تعقُّله علىٰ تعقُّل الآخر . « دسوقي » (٣/ ٥٠) .

ويحتملُ الاستئنافَ .

يُتـوهَّـمَ أنَّـهُ عطـفٌ علـىٰ (أبغـي) ، فيكـونَ مِـنْ مظنـونـاتِ سلمـىٰ ، (ويحتمـلُ الاستئنافَ) ؛ كأنَّهُ قيلَ : كيفَ تُراها في هٰذا الظنِّ ؟ فقالَ : أُراها تتحيَّرُ في أوديةِ الضَّلالِ[1]

❁ ❁ ❁

---

(١) وعلىٰ هٰذا الاحتمال : تكون الجملة من شبه كمال الاتِّصال ، والحاصل : أن جملة (أُراها في الضلال) يحتمل أن تكون غير استئناف ؛ بأن يُقصد الإخبار بها كالتي قبلها من غير تقدير سؤال تكون جواباً عنه ، فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ، ويحتمل أن تكون مستأنفة ، بتقدير سؤال تكون جواباً عنه ، فيكون المانع من العطف كونها كالمتصلة بما قبلها . « دسوقي » (٥١/٣) .

وأمَّا كونُها كالمتَّصلةِ بها : فلكونِها جواباً لسؤالٍ اقتضَتْهُ الأُولىٰ ، فتُنزَّلُ منزلتَهُ ، فتُفصَلُ عنها كما يُفصَلُ الجوابُ عنِ السؤالِ .

السكَّاكيُّ : فيُنزَّلُ منزلةَ الواقعِ لنكتةٍ ؛ كإغناءِ السامعِ أنْ يَسألَ ، أو ألا يُسمَعَ منهُ شيءٌ ،

[الفصلُ لشبهِ كمالِ الاتِّصالِ]

(وأمَّا كونُها) ؛ أي : الثانيةِ (كالمتَّصلةِ بها) ؛ أي : بالأُولىٰ : (فلكونِها) ؛ أي : الثانيةِ (جواباً لسؤالٍ اقتضَتْهُ الأُولىٰ ، فتُنزَّلُ) الأُولىٰ (منزلتَهُ) ؛ أيِ : السؤالِ[1] ؛ لكونِها مُشتمِلةً عليهِ ومُقتضِيةً لهُ ، (فتُفصَلُ) الثانيةُ (عنها) ؛ أي : عنِ الأُولىٰ ؛ (كما يُفصَلُ الجوابُ عنِ السؤالِ) ؛ لِمَا بينَهما مِنَ الاتِّصالِ .

قالَ (السكَّاكيُّ : فيُنزَّلُ) ذلكَ السؤالُ الذي تقتضيهِ الأُولىٰ ، وتدلُّ عليهِ بالفَحْوىٰ[2] . . (منزلةَ) السؤالِ (الواقعِ) ، ويُطلَبُ بالكلامِ الثاني وقوعُهُ جواباً لهُ[3] ، فيُقطَعُ عنِ الكلامِ الأوَّلِ لذلكَ .

وتنزيلُهُ منزلةَ الواقعِ إنَّما يكونُ (لنكتةٍ ؛ كإغناءِ السامعِ)[4] عن (أنْ يَسألَ ، أو) مثلِ (ألا يُسمَعَ منهُ) ؛ أي : مِنَ السامعِ (شيءٌ) ؛ تحقيراً لهُ وكراهةً لكلامِهِ ، أو مثلِ ألا ينقطعَ كلامُكَ بكلامِهِ[5] ، أو مثلِ القصدِ إلىٰ تكثيرِ المعنىٰ بتقليلِ اللفظِ ؛ وهو

---

(١) أي : تُنزَّل منزلة السؤال المحقَّق المصرَّح به . « دسوقي » (٣/ ٥٣) .

(٢) أي : بقوَّة الكلام باعتبار قرائن الأحوال . « بناني » (٢/ ٦٧) .

(٣) الحاصل : أنه علىٰ مذهب المصنف : الجملة الأولىٰ منزَّلة منزلة السؤال المقدَّر ، وأمَّا علىٰ مذهب السكاكي : فالذي تعلَّق به التنزيل إنما هو السؤال المقدَّر الذي اقتضته الجملة الأولىٰ ، فينزَّل منزلة السؤال الواقع ، فالجملة الثانية جواب للجملة الأولىٰ علىٰ مذهب المصنف ، وللسؤال المقدَّر علىٰ مذهب السكاكي . « دسوقي » (٣/ ٥٤) .

(٤) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (السائل) بدل (السامع) .

(٥) أي : مثل إرادة عدم انقطاع كلامك بسؤال السامع ؛ لئلا يفوت انسياقُ الكلام الذي قُصد ألا يُنسىٰ منه شيء . « دسوقي » (٣/ ٥٥) .

ويُسمَّى الفصلُ لذلكَ : استئنافاً ، وكذا الثانيةُ .

وهو ثلاثةُ أضربٍ ؛ لأنَّ السؤالَ : إمَّا عن سببِ الحُكمِ مطلقاً ؛ نحوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ   سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أي : ما بالُكَ عليلاً ؟ أو : ما سببُ علَّتِكَ ؟

تقديرُ السؤالِ وتركُ العاطفِ[1] ، أو غيرِ ذلكَ .

وليسَ في كلامِ السكَّاكيِّ دلالةٌ على أنَّ الأُولىٰ تُنزَّلُ منزلةَ السؤالِ ، فكأنَّ المصنِّفَ نظرَ إلىٰ أنَّ قطعَ الثانيةِ عنِ الأُولىٰ مثلَ قطعِ الجوابِ عنِ السؤالِ . إنَّما يكونُ علىٰ تقديرِ تنزيلِ الأُولىٰ منزلةَ السؤالِ وتشبيهِها بهِ ، والأظهرُ : أنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ ذلكَ[2] ، بل مجرَّدُ كونِ الأُولىٰ منشأً السؤالِ كافٍ في ذلكَ ، أُشيرَ إليهِ في « الكشَّافِ »[3] .

(ويُسمَّى الفصلُ لذلكَ) ؛ أي : لكونِ الثانيةِ جواباً لسؤالٍ اقتضَتْهُ الأُولىٰ : (استئنافاً ، وكذا) الجملةُ (الثانيةُ) نفسُها تُسمَّىٰ أيضاً : استئنافاً ، ومستأنفةً .

(وهو) ؛ أيِ : الاستئنافُ (ثلاثةُ أضربٍ ؛ لأنَّ السؤالَ) الذي تضمَّنَتْهُ الأُولىٰ : (إمَّا عن سببِ الحُكمِ مطلقاً ؛ نحوُ[4]) : [من الخفيف]

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ   سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أي : ما بالُكَ عليلاً ؟ أو : ما سببُ علَّتِكَ ؟) ؛ بقرينةِ العُرفِ والعادةِ[5] ؛ لأنَّهُ إذا قيلَ : فلانٌ مريضٌ . . فإنَّما يُسألُ عن مرضِهِ وسببِهِ ، لا أنْ يقالَ : هل سببُ علَّتِهِ كذا وكذا ؟ لا سيَّما السَّهرِ والحُزنِ[6] ، حتَّىٰ يكونُ السؤالُ عنِ السببِ الخاصِّ .

---

(١) قوله : (وهو) ؛ أي : تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ . « دسوقي » (٣/ ٥٥) .
(٢) أي : إلىٰ ذلك التنزيل . « دسوقي » (٣/ ٥٦) .
(٣) انظر « الكشاف » (١/ ٤٤ ، ٤٧) .
(٤) تقدم البيت (ص١٧٠ ـ ١٧١) .
(٥) أي : إنما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص ؛ بقرينة العُرف . « دسوقي » (٣/ ٥٨) .
(٦) لأنه يبعُدُ كونُهما من الأسباب المحدِثة للمرض . « بناني » (٢/ ٦٩) .

وإمَّا عن سببٍ خاصٍّ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ ؛ كأنَّهُ قيلَ : هلِ النفسُ أمَّارةٌ بالسوءِ ؟ وهـٰذا الضَّربُ يقتضي تأكيدَ الحكمِ ؛ كما مرَّ .

وإمَّا عن غيرِهما ؛ نحوُ : ﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ ﴾ ؛ أي : فماذا قالَ ؟ وقولِهِ :

زَعَـمَ ٱلْعَـوَاذِلُ أَنَّنِـي فِـي غَمْـرَةٍ ... صَدَقُوا وَلَٰكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي

(وإمَّا عن سببٍ خاصٍّ) لهـٰذا الحُكمِ ؛ (نحوُ : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف : ٥٣] ؛ كأنَّهُ قيلَ : هلِ النفسُ أمَّارةٌ بالسوءِ ؟)[١] ؛ بقرينةِ التأكيدِ[٢] ، (وهـٰذا الضَّربُ يقتضي تأكيدَ الحكمِ ؛ كما مرَّ) في أحوالِ الإسنادِ ؛ مِنْ أنَّ المخاطَبَ إذا كانَ طالباً مُتردِّداً . . حَسُنَ تقويةُ الحُكمِ بمؤكِّدٍ[٣] ، ولا يخفىٰ أنَّ المرادَ : الاقتضاءُ استحساناً لا وجوباً ، والمُستحسَنُ في بابِ البلاغةِ بمنزلةِ الواجبِ .

(وإمَّا عن غيرِهما) ؛ أي : غيرِ السببِ المطلقِ والخاصِّ ؛ (نحوُ : ﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ ﴾ [هود : ٦٩] ؛ أي : فماذا قالَ) إبراهيمُ في جوابِ سلامِهم ؟ فقيلَ : (قالَ : سلامٌ)؛ أي : حيَّاهم بتحيَّةٍ أحسنَ ؛ لكونِها بالجملةِ الاسميَّةِ الدالَّةِ على الدوامِ والثبوتِ .

(وقولِهِ[٤] : زعمَ العواذلُ) : جمعُ عاذلةٍ ؛ بمعنىٰ : جماعةٍ عاذلةٍ ، (أنَّني في غَمْرةٍ) وشدَّةٍ ؛ (صدقوا) ؛ أيِ : الجماعاتُ العَواذلُ في زعمِهم أنَّني في غَمْرةٍ ، (ولـٰكنْ غَمْرتي لا تنجلي) ، ولا تنكشفُ ، بخلافِ أكثرِ الغَمَراتِ والشدائدِ ، كأنَّهُ قيلَ : أصدقوا أم كذَبوا ؟ فقيلَ : صدقوا[٥]

---

(١) أي : هل سببُ التبرئة أنَّ النفس أمّارة بالسوء ؟ « دسوقي » (٣/ ٥٩) .

(٢) أي : فالسؤال عن سبب خاص ؛ بقرينة التأكيد بـ (إنَّ) واللام ؛ لأنه يدل علىٰ أنَّ السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه ، فأجيب بالتأكيد . « دسوقي » (٣/ ٥٩) .

(٣) انظر (ص١٤٨) .

(٤) البيت لا يُعرف قائله كما في « معاهد التنصيص » (١/ ٢٨١) ، وهو من الكامل .

(٥) فإن قيل : المقام مقام تردُّد ، فكان الواجب في الجواب التأكيدَ ؛ بأن يقال مثلاً : إنهم لصادقون . . فالجواب : أنَّ السؤال المقدَّر لمَّا كان فعلاً أتى الشاعر بالجواب مطابقاً له ، والتأكيد تقديري بمثل القسم ؛ أي : صدقوا والله . « دسوقي » (٣/ ٦١) .

وأيضاً منهُ : ما يأتي بإعادةِ اسمِ ما استُؤنِفَ عنهُ ؛ نحوُ : أحسنتَ إلىٰ زيدٍ ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسانِ .

ومنهُ : ما يُبنىٰ علىٰ صفتِهِ ؛ نحوُ : صديقُكَ القديمُ أهلٌ لذلكَ ، وهـٰذا أبلغُ .

[تقسيمٌ آخرُ للاستئنافِ]

(وأيضاً منهُ) ؛ أي : مِنَ الاستئنافِ ، وهـٰذا إشارةٌ إلىٰ تقسيمٍ آخرَ لهُ : (ما يأتي بإعادةِ اسمِ ما استُؤنِفَ عنهُ) ؛ أي : أُوقِعَ عنهُ الاستئنافُ ، وأصلُ الكلامِ[١] : (استُؤنِفَ عنهُ الحديثُ) ، فحُذِفَ المفعولُ ، ونُزِّلَ الفعلُ منزلةَ اللازمِ ؛ (نحوُ : أحسنتَ) أنتَ (إلىٰ زيدٍ ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسانِ) ، بإعادةِ اسمِ زيدٍ ، (ومنهُ : ما يُبنىٰ علىٰ صفتِهِ) ؛ أي : صفةِ ما استُؤنِفَ عنهُ دونَ اسمِهِ ، والمرادُ : صفةٌ تصلُحُ لترتُّبِ الحديثِ عليهِ[٢] ؛ (نحوُ) : أحسنتَ إلىٰ زيدٍ ؛ (صديقُكَ القديمُ أهلٌ لذلكَ) ، والسؤالُ المقدَّرُ فيهما[٣] : لماذا أَحسنَ إليهِ ؟[٤] و : هل هو حقيقٌ بالإحسانِ ؟[٥] ، (وهـٰذا) ؛ أي : الاستئنافُ المبنيُّ على الصفةِ (أبلغُ) ؛ لاشتمالِهِ علىٰ بيانِ السببِ المُوجِبِ للحُكمِ ؛ كالصداقةِ القديمةِ في المثالِ المذكورِ ؛ لِمَا يسبقُ إلى الفهمِ مِنْ

---

(١) أي : أصل قوله : (استؤنف عنه) ؛ أي : أصله بعد بنائه للمجهول ، فهو بيان للأصل الثاني ، وأصله الأول : بإعادة اسم ما استأنف المتكلِّمُ الحديثَ عنه ، فبُني الفعل للمجهول ، فصار : بإعادة اسم ما استُؤنف عنه الحديثُ ، ثم حُذف المفعول الذي له الأصالة بالنيابة ـ وهو (الحديث) ـ ونُزِّل الفعل منزلة اللازم ، فأُنيب المجرور أو المصدر المفهوم من (استُؤنف) بتأويل (أُوقع) . « دسوقي » (٣/ ٦٢) .

(٢) أي : لترتُّب الحكم ، وضمير (عليه) : للصفة بمعنى الوصف . « دسوقي » (٣/ ٦٣) .

(٣) أي : فيما بُني على الاسم ، وفيما بُني على الصفة . « دسوقي » (٣/ ٦٣) .

(٤) قوله : (أحسنَ إليه) : بصيغة الماضي ، وهـٰذا راجع للمثال الأوَّل ، ويقدَّر السائلُ فيه غيرَ المخاطَب من السامعين ؛ لعدم اشتمال الجواب فيه علىٰ خطاب . « بناني » (٢/ ٧٢) .

(٥) هـٰذا راجع للمثال الثاني ، والسؤال فيه من المخاطَب ؛ لاشتمال الجواب على الخطاب . « بناني » (٢/ ٧٢) .

ترتُّبِ الحُكمِ على الوصفِ الصالحِ للعليَّةِ أنَّهُ علَّةٌ لهُ .

وها هنا بحثٌ ؛ وهو أنَّ السؤالَ إنْ كانَ عنِ السببِ[1] . . فالجوابُ يشتملُ علىٰ بيانِهِ لا محالةَ ، وإلا فلا وجهَ لاشتمالِهِ عليهِ[2] ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ ﴾ [هود : ٦٩] ، وقولِهِ[3] :

[من الكامل]

زَعَمَ ٱلْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ

ووجهُ التفصِّي عن ذلكَ مذكورٌ في « الشَّرحِ »[4]

❁ ❁ ❁

(١) أي : في المبني على الاسم والمبني على الصفة ، وقوله : (فالجواب) ؛ أي : في كل منهما . « دسوقي » (٣/ ٦٤) .

(٢) أي : وإن لم يكن السؤال في المبني على الاسم والمبني على الصفة عن السبب . . فلا وجه لاشتمال الجواب علىٰ سبب الحكم ، وحينئذ : فليس أحدهما أبلغ من الآخر . « دسوقي » (٣/ ٦٤) .

(٣) تقدم تخريجه (ص٤٠٦) .

(٤) انظر « المطوَّل » (ص٢٦٠) ، والتفصِّي : التخلُّص . انظر « تاج العروس » (ف ص ي) .

وقد يُحذَفُ صدرُ الاستئنافِ ؛ نحوُ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ * رِجَالٌ ﴾ ، وعليهِ : نعمَ الرَّجلُ زيدٌ ، علىٰ قولٍ ، وقد يُحذَفُ كلُّهُ : إمَّا معَ قيامِ شيءٍ مَقامَهُ ؛ نحوُ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلافُ

[حذفُ الاستئنافِ بعضِهِ أو كلِّهِ]

(وقد يُحذَفُ صدرُ الاستئنافِ) ؛ فعلاً كانَ أوِ اسماً ؛ (نحوُ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ * رِجَالٌ ﴾ [النور : ٣٦ ـ ٣٧]) فيمَنْ قرأَها بفتحِ الباءِ[1] ؛ كأنَّهُ قيلَ : مَنْ يُسبِّحُهُ ؟ فقيلَ : رجالٌ ؛ أي : يُسبِّحُهُ رجالٌ ، (وعليهِ : نعمَ الرَّجلُ) ، أو : نعمَ رجلاً (زيدٌ ، علىٰ قولٍ) ؛ أي : علىٰ قولِ مَنْ يجعلُ المخصوصَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : هو زيدٌ ، ويجعلُ الجملةَ استئنافاً جواباً للسؤالِ عن تفسيرِ الفاعلِ المبهَمِ .

(وقد يُحذَفُ) الاستئنافُ (كلُّهُ : إمَّا معَ قيامِ شيءٍ مَقامَهُ ؛ نحوُ) قولِ الحماسيِّ[2] : [من الوافر]

(زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ)

(لهم إِلْفٌ) ؛ أي : إيلافٌ في الرِّحلتينِ المعروفتينِ لهم في التجارةِ : رحلةٍ في الشتاءِ إلى اليمنِ ، ورحلةٍ في الصيفِ إلى الشامِ ، (وليسَ لكم إلافُ) ؛ أي : مُؤالَفةٌ في الرِّحلتينِ المعروفتينِ .

كأنَّهُ قيلَ : أصدَقْنا أم كذَبْنا ؟ فقيلَ : كذبتُم ، فحُذِفَ هـٰذا الاستئنافُ كلُّهُ[3] ،

---

(١) قرأ بفتح الباء ابن عامر وشعبة ، وقرأ بالكسر غيرهما . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٤١١) .

(٢) البيت لمساور بن هند يهجو بني أسد كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص١٨٦) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٢٨٢) .

(٣) الاستئناف هو قوله : (كذبتم) الواقع في جواب السؤال . « دسوقي » (٣/ ٦٦) .

أو بدونِ ذلكَ ؛ نحوُ : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ ؛ أي : (نحنُ) ، علىٰ قولٍ .

وأُقيمَ قولُهُ : (لهم إِلْفٌ وليسَ لكم إلافُ) مُقامَهُ ؛ لدلالتِهِ عليهِ .

(أو بدونِ ذلكَ) ؛ أي : قيامِ شيءٍ مَقامَهُ ؛ اكتفاءً بمجرَّدِ القرينةِ ؛ (نحوُ : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات : ٤٨] ؛ أي : « نحنُ » ، علىٰ قولٍ) ؛ أي : علىٰ قولِ مَنْ يجعلُ المخصوصَ خبرَ المبتدأِ ؛ أي : هم نحنُ[١]

❁ ❁ ❁

(١) فيكون المحذوف جملة المخصوص مع مبتدئه . « دسوقي » (٣/ ٦٦) .

وأمَّا الوصلُ لدفعِ الإيهامِ : فكقولِهم : لا ، وأيَّدَكَ اللهُ .

[الوصلُ لكمالِ الانقطاعِ معَ الإيهامِ]

ولمَّا فرغَ مِنْ بيانِ الأحوالِ الأربعةِ المقتضيةِ للفصلِ . . شرعَ في بيانِ الحالتينِ المقتضيتينِ للوصلِ ؛ فقالَ : (وأمَّا الوصلُ لدفعِ الإيهامِ : فكقولِهم : لا ، وأيَّدَكَ اللهُ) ؛ فقولُهم : (لا) ردٌّ لكلامٍ سابقٍ ؛ كما إذا قيلَ : هلِ الأمرُ كذلكَ ؟ فقالوا : (لا) ؛ أي : ليسَ الأمرُ كذلكَ ، فهٰذهِ جملةٌ إخباريَّةٌ ، و(أيَّدَكَ اللهُ) جملةٌ إنشائيَّةٌ دعائيَّةٌ ، فبينَهما كمالُ الانقطاعِ ، لٰكنْ عُطِفَتْ عليها ؛ لأنَّ تركَ العطفِ يُوهِمُ أنَّهُ دعاءٌ على المخاطَبِ بعدمِ التأييدِ ، معَ أنَّ المقصودَ الدعاءُ لهُ بالتأييدِ ، فأينَما وقعَ هٰذا الكلامُ فالمعطوفُ عليهِ هو مضمونُ قولِهِ : (لا) .

وبعضُهم لمَّا لم يَقِفْ على المعطوفِ عليهِ في هٰذا الكلامِ[1] . . نقلَ عنِ الثعالبيِّ حكايةً مشتملةً علىٰ قولِهِ : (قلتُ : لا ، وأيَّدَكَ اللهُ) ، وزعمَ أنَّ قولَهُ : (وأيَّدَكَ اللهُ) عطفٌ علىٰ قولِهِ : (قلتُ) ، ولم يَعرِفْ أنَّهُ لو كانَ كذلكَ لم يَدخُلِ الدعاءُ تحتَ القولِ ، وأنَّهُ لو لم يَحْكِ الحكايةَ فحينَما قالَ للمخاطَبِ[2] : (لا ، وأيَّدَكَ اللهُ) . . فلا بدَّ لهُ مِنْ معطوفٍ عليهِ[3]



---

(١) هٰذا البعض : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ١٣٥) ، وفي هٰذه الحكاية : أنَّ الثعالبي قال للأمير أبي الفضل : (لا ، وأيَّد الله الأمير) .

(٢) المراد بالحكاية هنا : (قلتُ) . « دسوقي » (٣/ ٦٩) .

(٣) أي : لو لم يصرِّح الثعالبي بقوله : (قلتُ) . . فلا بد من معطوف عليه حين قوله للمخاطَب : (لا ، وأيَّدك الله) ؛ لأنَّ وجود العطف من غير معطوف عليه باطل ، فتعيَّن كون المعطوف عليه مضمون (لا) ؛ سواء صُرِّح قبلها بالحكاية أو لا . « دسوقي » (٣/ ٦٩) .

وأمَّا للتوسُّطِ : فإذا اتفقتا خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقطْ ، بجامعٍ ؛

[الوصلُ للتوسُّطِ بينَ كمالِ الانقطاعِ وكمالِ الاتِّصالِ]

(وأمَّا للتوسُّطِ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (أمَّا الوصلُ لدفعِ الإيهامِ) ؛ أي : أمَّا الوصلُ لتوسُّطِ الجملتينِ بينَ كمالِ الانقطاعِ وكمالِ الاتِّصالِ ، وقد صحَّفَهُ بعضُهم[1] : (وإمَّا) بكسرِ الهمزةِ ، فركبَ متنَ عَمْياءَ ، وخبَطَ خَبْطَ عَشْواءَ : (فإذا اتفقتا) ؛ أي : الجملتانِ (خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنىً[2] ، أو معنىً فقطْ ، بجامعٍ) ؛ أي : معَ تحقُّقِ جامعٍ بينَهما بدلالةِ ما سبقَ ؛ مِنْ أنَّهُ إذا لم يكنْ جامعٌ فبينَهما كمالُ الانقطاعِ[3]

ثمَّ الجملتانِ المتَّفقتانِ خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنىً قسمانِ ؛ لأنَّهما إمَّا إنشائيَّتانِ ، أو خبريَّتانِ ، والمتَّفقتانِ معنىً فقطْ ستةُ أقسامٍ ؛ لأنَّهما إنْ كانتا إنشائيَّتينِ معنىً . . فاللفظانِ : إمَّا خبرانِ ، أوِ الأوَّلُ خبرٌ والثاني إنشاءٌ ، أو بالعكسِ[4] ، وإنْ كانتا خبريَّتينِ معنىً . . فاللفظانِ : إمَّا إنشاءانِ[5] ، أوِ الأوَّلُ إنشاءٌ والثاني خبرٌ[6] ، أو بالعكسِ[7] ؛ فالمجموعُ ثمانيةُ أقسامٍ .

---

(١) هٰذا البعض : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق ١٣٥) .

(٢) في (أ ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » ، و(هـ ، و ، ي) من نسخ « المختصر » : (أو إنشاء) بدل (وإنشاء) .

(٣) انظر (ص٣٩٥) .

(٤) نحو : قُمِ الليلَ ، وأنت تصوم النهار . « دسوقي » (٣/ ٧١) .

(٥) نحو : ألم آمرْك بالتقوىٰ ، وألم آمرْك بترك الظلم ؟! « دسوقي » (٣/ ٧١) .

(٦) كقوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ ﴾ [الأعراف : ١٦٩] ؛ فإن (درسوا) عطف علىٰ (ألم يؤخذ) ، وهو وإن كان إنشاء بوجود الاستفهام . . إلا أنه في تأويل الخبر ؛ وهو أخذ الميثاق عليهم ؛ لأن الاستفهام للإنكار . « دسوقي » (٣/ ٧١ ـ ٧٢) .

(٧) نحو : أمرتُك بالتقوىٰ ، وألم آمرْك بترك الظلم ؟! « دسوقي » (٣/ ٧١) .

كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ ، وقولِهِ : ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ﴾ ، وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ؛ أي : لا تعبُدوا، وتُحسِنُون ؛ بمعنىٰ : أحسِنُوا،

والمصنِّفُ أوردَ للقسمينِ الأوَّلينِ مثالَيهما ؛ (كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ [النساء : ١٤٢] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار : ١٣ ـ ١٤]) في الخبريَّتينِ لفظاً ومعنىً ، إلا أنَّهما في المثالِ الثاني متناسبتانِ في الاسميَّةِ ، بخلافِ الأوَّلِ ، (وقولِهِ : ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ﴾ [الأعراف : ٣١]) في الإنشائيَّتينِ لفظاً ومعنىً .

وأوردَ للاتِّفاقِ معنىً فقطْ مثالاً واحداً ؛ إشارةً إلىٰ أنَّهُ يمكنُ تطبيقُهُ علىٰ قسمينِ مِنَ الأقسامِ الستَّةِ[1] ، وأعادَ لفظَ الكافِ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّهُ مثالٌ للاتِّفاقِ معنىً فقطْ ؛ فقالَ : (وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة : ٨٣]) ؛ فعطفُ (قولوا) علىٰ (لا تعبدونَ) معَ اختلافِهما لفظاً . . لكونِهما إنشائيَّتينِ معنىً ؛ لأنَّ قولَهُ : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ إخبارٌ في معنى الإنشاءِ[2] ؛ (أي : لا تعبُدوا) ، وقولَهُ : ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ لا بدَّ لهُ مِنْ فعلٍ ؛ فإمَّا أنْ يُقدَّرَ خبراً في معنى الطلبِ ؛ أي : (وتُحسِنُون ؛ بمعنىٰ : أحسِنُوا) ، فتكونَ الجملتانِ خبراً لفظاً ، إنشاءً معنىً ، وفائدةُ تقديرِ الخبرِ ثمَّ جعلِهِ بمعنى الإنشاءِ : أمَّا لفظاً : فالملاءمةُ معَ قولِهِ : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ ، وأمَّا معنىً :

---

(١) الإشارة : في قوله : (وتُحسِنون ؛ بمعنىٰ : أحسِنوا ، أو : وأحسِنوا) ، والمراد بالقسمين : أن تكون الجملتان خبريَّتين لفظاً إنشائيَّتين معنىً ، أو تكونا إنشائيَّتين معنىً ، والأولىٰ خبريَّة لفظاً والثانية إنشائيَّة لفظاً . « دسوقي » (٣/ ٧١) .

(٢) لأنَّ أخذ الميثاق يقتضي الأمرَ والنهيَ ، فإذا وقع بعده خبرٌ أُوِّلَ بالأمر أو بالنهي . « دسوقي » (٣/ ٧٢) .

أو : وأحسِنُوا .

فالمبالغةُ باعتبارِ أنَّ المخاطَبَ كأنَّهُ سارعَ إلى الامتثالِ ، فهو يُخبَرُ عنهُ[1] ؛ كما تقولُ : (تذهبُ إلىٰ فلانٍ ، تقولُ لهُ كذا) تريدُ الأمرَ ؛ أيِ : اذهبْ إلىٰ فلانٍ فقلْ لهُ كذا ، وهو أبلغُ مِنَ الصريحِ[2] ، (أو) يُقدَّرَ مِنْ أوَّلِ الأمرِ صريحُ الطلبِ علىٰ ما هو الظاهرُ[3] ؛ أي : (وأَحسِنُوا) بالوالدينِ إحساناً ، فتكونانِ إنشائيَّتينِ معنىً[4] ، معَ أنَّ لفظَ الأُولىٰ إخبارٌ ، ولفظَ الثانيةِ إنشاءٌ .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : عن المأمورِ به المفهومِ من الامتثال . « بناني » (٢/ ٧٦) .

(٢) قوله : (وهو) ؛ أي : التعبير بالخبر مكان الأمر . « دسوقي » (٣/ ٧٣) .

(٣) قوله : (أو يقدَّر) : عطف علىٰ قوله سابقاً : (فإمَّا أن يقدَّر) . « دسوقي » (٣/ ٧٣) .

(٤) قوله : (فتكونان) : الظاهر : (فتكونا) ؛ لأنه منصوب عطفاً علىٰ (يقدَّر) ، إلا أن يُجعل مستأنفاً ؛ أي : إذا تقرَّر ذلك فتكونان ، وفيه تكلُّف . « دسوقي » (٣/ ٧٣) .

والجامعُ بينَهما يجبُ أنْ يكونَ باعتبارِ المسندِ إليهما والمسندَينِ جميعاً ؛ نحوُ : يَشعُرُ زيدٌ ويكتبُ ، ويُعطي ويَمنعُ ، و : زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو كاتبٌ ، و : زيدٌ طويلٌ وعمرٌو قصيرٌ ؛ لمناسبةٍ بينَهما ، بخلافِ : زيدٌ كاتبٌ وعمرٌو شاعرٌ ، بدونِها ، و : زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ ، مطلقاً .

[الكلامُ على الجامعِ بينَ الجملتينِ]

(**والجامعُ بينَهما**) ؛ أي : بينَ الجملتينِ (**يجبُ أنْ يكونَ باعتبارِ المسندِ إليهما والمسندينِ جميعاً**) ؛ أي : باعتبارِ المسندِ إليهِ في الجملةِ الأُولىٰ والمسندِ إليهِ في الجملةِ الثانيةِ ، وكذا باعتبارِ المسندِ في الأُولىٰ والمسندِ في الثانيةِ ؛ (**نحوُ : يَشعُرُ زيدٌ ويكتبُ**) ؛ للمناسبةِ الظاهرةِ بينَ الشِّعرِ والكتابةِ[1] ، وتقارنِهما في خيالِ أصحابِهما[2] ، (**ويُعطي**) زيدٌ (**ويَمنعُ**) ؛ لتضادِّ الإعطاءِ والمنعِ .

هٰذا عندَ اتِّحادِ المسندِ إليهما ، وأمَّا عندَ تغايرِهما فلا بدَّ مِنْ تناسبِهما[3] ، كما أشارَ إليهِ بقولِهِ : (**و : زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو كاتبٌ ، و : زيدٌ طويلٌ وعمرٌو قصيرٌ ؛ لمناسبةٍ بينَهما**) ؛ أي : بينَ زيدٍ وعمرٍو ؛ كالأُخوَّةِ أوِ الصداقةِ أوِ العداوةِ أو نحوِ ذلكَ ، **وبالجملةِ** : يجبُ أنْ يكونَ أحدُهما بسببٍ مِنَ الآخرِ[4] ، ومُلابِساً لهُ مُلابسةً لها نوعُ اختصاصٍ ، (**بخلافِ : زيدٌ كاتبٌ وعمرٌو شاعرٌ ، بدونِها**) ؛ أي : بدونِ المناسبةِ بينَ زيدٍ وعمرٍو ؛ فإنَّهُ لا يصحُّ وإنِ اتَّحدَ المسندانِ ؛ ولهٰذا حكموا بامتناعِ نحوِ : خُفِّي ضيِّقٌ وخاتمي ضيِّقٌ[5] ، (و) بخلافِ : (**زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ ، مطلقاً**) ؛

---

(١) لأنَّ كلاً منهما تأليفُ كلام علىٰ وجه مخصوص . « دسوقي » (٣/ ٧٨) .

(٢) قوله : (**أصحابهما**) ؛ أي : الأدباء الذين يعانون النظم والنثر . « دسوقي » (٣/ ٧٨) .

(٣) **الحاصل** : أنه إذا اتَّحد المسند إليه في الجملتين كما في المثالين السابقين . . لم يُطلب جامعٌ آخرُ غير ذلك الاتِّحاد ، وإن لم يتَّحدا فلا بد من مناسبةٍ خاصَّة بينهما ، ولا تكفي المناسبة العامَّة ؛ ككونهما إنسانينِ أو قائمينِ أو قاعدينِ . « دسوقي » (٣/ ٨٠) .

(٤) في (ب ، ج ، د ، ط ، ي) : (مناسباً للآخر) بدل (بسبب من الآخر) .

(٥) لأنه لا مناسبة بين الخف والخاتم ، ولا عبرة بمناسبة كونهما ملبوسين ؛ لبُعد هٰذه المناسبة ، =

أي : سواءٌ كانَ بيـنَ زيدٍ وعمرٍو مناسبةٌ أو لم يكنْ ؛ لعدمِ تناسبِ الشِّعرِ وطُولِ القامـةِ .

❁ ❁ ❁

= ما لم يكن بينهما تقارن في الخيال ، أو يكن المقام مقام ذكر الأشياء المتفقة في الضيق من حيث هي أشياء ضيّقة ، وإلا جاز العطف ، وقيل : إذا كان المقام مقام بيان أحوال الأمور التي تتعلق بالشخص . . فإنه يصح العطف ؛ بأن تقول : كمّي واسع وداري واسعة ، وخفّي ضيّق وخاتمي ضيّق . انظر « مواهب الفتاح » (٣/ ٨٠) ، و« حاشية الدسوقي » (٣/ ٨٠) .

[أقسامُ الجامعِ عندَ السَّكَّاكيِّ]

(السَّكَّاكيُّ) ذكرَ أنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ بينَ الجملتينِ ما يجمعُهما عندَ القوَّةِ المفكِّرةِ جمعاً مِنْ جهةِ العقلِ ؛ وهو الجامعُ العقليُّ ، أو مِنْ جهةِ الوهمِ ؛ وهو الجامعُ الوهميُّ ، أو مِنْ جهةِ الخيالِ ؛ وهو الجامعُ الخياليُّ .

والمرادُ بالعقلِ[1] : القوَّةُ العاقلةُ المُدرِكةُ للكليَّاتِ ، وبالوهمِ : القوَّةُ المُدرِكةُ للمعاني الجزئيَّةِ الموجودةِ في المحسوساتِ ، مِنْ غيرِ أنْ تتأدَّىٰ إليها مِنْ طُرُقِ الحواسِّ ؛ كإدراكِ الشاةِ معنىً في الذئبِ[2] ، وبالخيالِ : القوَّةُ التي يجتمعُ فيها صُوَرُ المحسوساتِ ، وتبقىٰ فيها بعدَ غَيبتِها عنِ الحسِّ المشتركِ ؛ وهو القوَّةُ التي تتأدَّىٰ إليها صُوَرُ المحسوساتِ مِنْ طُرُقِ الحواسِّ الظاهرةِ[3] ، وبالمفكِّرةِ : القوَّةُ التي مِنْ شأنِها التفصيلُ والتركيبُ بينَ الصُّوَرِ المأخوذةِ عنِ الحسِّ المشتركِ والمعاني المُدرَكةِ بالوهمِ بعضِها معَ بعضٍ[4] ؛ ونعني بالصُّوَرِ : ما يمكنُ إدراكُهُ بإحدى الحواسِّ الظاهرةِ ، وبالمعاني : ما لا يمكنُ[5]

---

(١) قوله : (والمراد. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا شروع في بيان القوى الباطنية المدركة كما زعم الحكماء ، وأما أهل السنة فلا يُثبتون هـٰذه القوىٰ تحقيقاً ، ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوَّة واحدة ، وتسمَّىٰ بهـٰذه الأسماء باعتبار تعلُّقها بتلك المدرَكات وحكمها بتلك الأحكام ؛ فهي وهم من حيث حكمها بالأحكام الكاذبة وإدراك المعاني الجزئية ، وحس مشترك وخيال من حيث إدراك الصور الظاهرية من الحواس ، ومتعقِّلة من حيث التصرف الصادق وإدراك المعاني الكلية ، ومتخيِّلة ومتوهِّمة من حيث التصرف الكاذب . « دسوقي » (٣/ ٨٣ ـ ٨٤) .

(٢) كإيذاء الذئب وعداوته مثلاً . « دسوقي » (٣/ ٨٤) .

(٣) قوله : (وهو) ؛ أي : الحس المشترك . « دسوقي » (٣/ ٨٥) .

(٤) الحاصل : أن شأن تلك القوَّة : تركيبُ الصور المحسوسة بعضها مع بعض ؛ كإثبات إنسان له جناحان أو رأسان ، وشأنها أيضاً : تركيب المعاني مع الصور المحسوسة ؛ كإثبات العشق للحجر . « دسوقي » (٣/ ٨٥) .

(٥) كالمحبَّة والعداوة والإيذاء . « دسوقي » (٣/ ٨٣) .

الجامعُ بينَ الشيئينِ : عقليٌّ ؛ بأنْ يكونَ بينَهما اتِّحادٌ في التصوُّرِ أو تماثلٌ ؛ فإنَّ العقلَ بتجريدِ المِثْلينِ عنِ التشخُّصِ في الخارجِ . . يرفعُ التعدُّدَ ،

فقالَ السكَّاكيُّ : الجامعُ بينَ الجملتينِ : إمَّا عقليٌّ ؛ وهو أنْ يكونَ بينَ الجملتينِ اتِّحادٌ في تصوُّرٍ ما ؛ مثلُ الاتِّحادِ في المخبَرِ عنهُ(١) ، أو في الخبرِ(٢) ، أو في قيدٍ مِنْ قُيودِهما(٣)

وهٰذا ظاهرٌ في أنَّ المرادَ بالتصوُّرِ : الأمرُ المتصوَّرُ(٤)

[الجامعُ العقليُّ]

ولمَّا كانَ مُقرَّراً أنَّهُ لا يكفي في عطفِ الجملتينِ وجودُ الجامعِ بينَ مفردينِ مِنْ مفرداتِهما باعترافِ السكَّاكيِّ أيضاً(٥) . . غيَّرَ المصنِّفُ عبارةَ السكَّاكيِّ ، وقالَ : (**الجامعُ بينَ الشيئينِ : عقليٌّ**) : وهو أمرٌ بسببِهِ يقتضي العقلُ اجتماعَهما في المفكِّرةِ ؛ وذلكَ (**بأنْ يكونَ بينَهما اتِّحادٌ في التصوُّرِ أو تماثلٌ**(٦) ؛ **فإنَّ العقلَ بتجريدِ المِثْلينِ عنِ التشخُّصِ في الخارجِ**(٧) . . **يرفعُ التعدُّدَ**) بينَهما ، فيصيرانِ مُتَّحدينِ ؛

---

(١) أي : المبتدأ ؛ نحو : زيد قائم وزيد قاعد . « دسوقي » (٣/ ٨٥) .

(٢) نحو : زيد كاتب وعمرو كاتب . « دسوقي » (٣/ ٨٥) .

(٣) **مثاله في قيد المسند إليه** : زيد الراكب قائم وعمرو الراكب ضارب ، **ومثاله في قيد المسند** : زيد أكل راكباً وعمرو ضرب راكباً . « دسوقي » (٣/ ٨٥) .

(٤) في (ي) زيادة : (إذ كثيراً ما يطلق التصوُّر والتصديق على المعلومات التصوُّرية والتصديقية) .

(٥) قوله : (**لا يكفي** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بل لا بد من جامع بين جميع الأجزاء الأربعة ، وقوله : (**باعتراف السكاكي**) ؛ أي : وعبارته السابقة تؤذن بالكفاية . « دسوقي » (٣/ ٨٥) .

(٦) **الاتِّحاد** : أن يكون الثاني هو الأول ؛ نحو : زيد كاتب وهو شاعر ، **والتماثل** : أن يتَّفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض ؛ نحو : زيد كاتب وعمرو شاعر ؛ فبين زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الإنسانية . « دسوقي » (٣/ ٨٦ ، ٨٩) .

(٧) **المراد بالتشخُّص هنا** : الصفة المميِّزة للمثلين في الخارج ؛ من طول وعرض ولون ، والمراد=

أو تضايفٌ ؛ كما بينَ العلَّةِ والمعلولِ ، أوِ الأقلِّ والأكثرِ .

وذلكَ لأنَّ العقلَ يُجرِّدُ الجزئيَّ عن عوارضِهِ المشخِّصةِ الخارجيَّةِ[1] ، وينتزعُ منهُ المعنى الكليَّ فيدركُهُ[2] ، علىٰ ما تقرَّرَ في موضعِهِ[3] .

وإنَّما قالَ : (في الخارجِ) ؛ لأنَّهُ لا يُجرِّدُهُ عنِ المشخِّصاتِ العقليَّةِ[4] ؛ لأنَّ كلَّ ما هو موجودٌ في العقلِ فلا بدَّ لهُ مِنْ تشخُّصٍ فيهِ ، بهِ يمتازُ عن سائرِ المعقولاتِ .

وها هنا بحثٌ ؛ وهو أنَّ التماثلَ هو الاتِّحادُ في النوعِ ؛ مثلُ اتِّحادِ زيدٍ وعمرٍو مثلاً في الإنسانيَّةِ ، وإذا كانَ التماثلُ جامعاً لم تتوقَّفْ صحَّةُ قولِنا : (زيدٌ كاتبٌ وعمرٌو شاعرٌ) علىٰ أُخُوَّةِ زيدٍ وعمرٍو أو صداقتِهما أو نحوِ ذلكَ ؛ لأنَّهما متماثلانِ ؛ لكونِهما مِنْ أفرادِ الإنسانِ .

والجوابُ : أنَّ المرادَ بالتماثلِ ها هنا : اشتراكُهما في وصفٍ لهُ نوعُ اختصاصٍ بهما ، علىٰ ما سيتَّضحُ في بابِ التشبيهِ[5] .

(أو تضايفٌ) : وهو كونُ الشيئينِ بحيثُ لا يمكنُ تعقُّلُ كلٍّ منهما إلا بالقياسِ إلىٰ تعقُّلِ الآخرِ ؛ (كما بينَ العلَّةِ والمعلولِ) ؛ فإنَّ كلَّ أمرٍ يصدرُ عنهُ أمرٌ آخرُ بالاستقلالِ أو بواسطةِ انضمامِ الغيرِ إليهِ . . فهو علَّةٌ ، والآخرُ معلولٌ ، (أوِ الأقلِّ والأكثرِ) ؛ فإنَّ

= بتجريد العقل هنا : عدمُ ملاحظته للمشخِّصات التي في المثلين . « دسوقي » (٣/ ٩٠) .

(١) المراد بالجزئي هنا : الجزئي الجسماني ؛ وهو ما يمنع نفسُ تصوُّره من وقوع الشركة فيه . « دسوقي » (٣/ ٩١) .

(٢) قوله : (المعنى الكلي) ؛ أي : الماهيَّة الكليَّة ؛ كماهية الإنسان ؛ أي : الحيوان الناطق . « دسوقي » (٣/ ٩١) .

(٣) أي : في كتب الحكمة . « دسوقي » (٣/ ٩١) .

(٤) وهي الفصول التي لا تتمايز الكليَّات في العقل إلا بها ؛ كالناطقيَّة بالنسبة للإنسان . « دسوقي » (٣/ ٩١) .

(٥) انظر (ص٥٠١) ، والحاصل : أنه لا يُراد هنا التماثلُ عند الحكماء ؛ وهو مجرَّد الاتِّحاد في النوع ، وإنما المراد التماثل عند البيانيين ؛ وهو اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما مع اشتراكهما في الحقيقة . « بناني » (٢/ ٨٤) .

أو وهميٌّ ؛ بأنْ يكونَ بينَ تصوُّرَيْهِما شبهُ تماثلٍ ؛ كلونَيْ بياضٍ وصُفرةٍ ؛ فإنَّ الوهمَ يُبرِزُهما في مَعرِضِ المِثْلَينِ ؛ ولذلكَ حَسُنَ الجمعُ بينَ الثلاثةِ التي في قولِهِ :

ثَـلاثَـةٌ تُشْـرِقُ ٱلـدُّنْيَـا بِبَهْجَتِهَـا

كلَّ عددٍ يصيرُ عندَ العَدِّ فانياً قبلَ عددٍ آخرَ . . فهو أقلُّ مِنَ الآخرِ ، والآخرُ أكثرُ منهُ .

[الجامعُ الوهميُّ]

(أو وهميٌّ) : وهو أمرٌ بسببِهِ يحتالُ الوهمُ في اجتماعِهما عندَ المفكِّرةِ[1] ، بخلافِ العقلِ ؛ فإنَّهُ إذا خُلِّيَ ونفسَهُ لم يَحكمْ بذلكَ[2] ؛ وذلكَ (بأنْ يكونَ بينَ تصوُّرَيْهِما شبهُ تماثلٍ ؛ كلونَيْ بياضٍ وصُفرةٍ ؛ فإنَّ الوهمَ يُبرِزُهما في مَعرِضِ المِثْلَينِ) ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ يسبقُ إلى الوهمِ أنَّهما نوعٌ واحدٌ ، زيدَ في أحدِهما عارضٌ[3] ، بخلافِ العقلِ ؛ فإنَّهُ يعرفُ أنَّهما نوعانِ متبايِنانِ داخلانِ تحتَ جنسٍ ؛ هو اللَّونُ ؛ (ولذلكَ) ؛ أي : ولأنَّ الوهمَ يُبرِزُهما في مَعرِضِ المِثْلَينِ (حَسُنَ الجمعُ بينَ الثلاثةِ التي في قولِهِ[4] : [من البسيط]

ثَـلاثَـةٌ تُشْـرِقُ ٱلـدُّنْيَـا بِبَهْجَتِهَـا) شَمْسُ ٱلضُّحَىٰ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَٱلْقَمَرُ

فإنَّ الوهمَ يتوهَّمُ أنَّ الثلاثةَ مِنْ نوعٍ واحدٍ[5] ، وإنَّما اختلفَتْ بالعوارضِ[6] ،

---

(١) الحاصل : أنَّ الجامع الوهمي ليس أمراً جامعاً في الواقع ، بل باعتبار أنَّ الوهم جعله جامعاً . « دسوقي » (٣/ ٩٣) .

(٢) أي : إذا لم يَتبع العقلُ الوهمَ لم يَحكم بذلك الاجتماع ؛ لأنَّ العقل يدرك الأمور علىٰ حقائقها . « دسوقي » (٣/ ٩٣ ـ ٩٤) .

(٣) الحاصل : أنَّ الوهم يدَّعي أنَّ أصل الصُّفرة بياض زيدَ فيه شيء يسير من الكُدْرة لا يُخرجه عن حقيقته ، أو أنَّ البياض صُفرة زيدَ فيه شيء يسير من الإشراق لا يُخرجه عن حقيقته . « دسوقي » (٣/ ٩٤) .

(٤) تقدَّم البيت (ص ٣٠١) .

(٥) وهو المُشرِق ، أو المنوِّر للدنيا . « دسوقي » (٣/ ٩٥) .

(٦) وهي : كون الشمس كوكباً نهارياً ، وكون القمر كوكباً ليلياً ، وكون أبي إسحاق حيواناً ناطقاً . « دسوقي » (٣/ ٩٥) .

أو تضادٌ ؛ كالسوادِ والبياضِ ، والإيمانِ والكفرِ ، وما يتَّصفُ بها .

أو شبهُ تضادٍّ ؛ كالسماءِ والأرضِ ، والأوَّلِ والثاني ؛

والعقلَ يَعرِفُ أنَّها أمورٌ متباينةٌ .

(أو) يكونَ بينَ تصوُّرَيْهِما (تضادٌ) : وهو التقابلُ بينَ أمرينِ وجوديَّينِ يتعاقبانِ علىٰ محلٍّ واحدٍ[1] ؛ (كالسوادِ والبياضِ) في المحسوساتِ ، (والإيمانِ والكفرِ) في المعقولاتِ ، والحقُّ : أنَّ بينَهما تقابلَ العَدَمِ والمَلَكةِ[2] ؛ لأنَّ الإيمانَ : هو تصديقُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم في جميعِ ما عُلِمَ مجيئُهُ بهِ بالضرورةِ ؛ أعني : قبولَ النفسِ لذلكَ والإذعانَ لهُ ، علىٰ ما هو تفسيرُ التصديقِ في المنطقِ عندَ المحقِّقينَ ، معَ الإقرارِ بهِ باللِّسانِ ، والكفرَ : عدمُ الإيمانِ عمَّا مِنْ شأنِهِ[3] ، وقد يقالُ : الكفرُ : إنكارُ شيءٍ مِنْ ذلكَ[4] ، فيكونُ وجوديّاً ، فيكونانِ متضادَّينِ ، (وما يتَّصفُ بها) ؛ أي : بالمذكوراتِ ؛ كالأسودِ والأبيضِ ، والمؤمنِ والكافرِ ، وأمثالِ ذلكَ ؛ فإنَّهُ قد يُعَدُّ مِنَ المتضادَّينِ باعتبارِ الاشتمالِ على الوصفينِ المتضادَّينِ .

(أو شبهُ تضادٍّ ؛ كالسماءِ والأرضِ) في المحسوساتِ ؛ فإنَّهما وجوديَّانِ ، أحدُهما في غايةِ الارتفاعِ ، والآخرُ في غايةِ الانحطاطِ ، وهـٰذا معنىٰ شبهِ التضادِّ ، وليسا متضادَّينِ ؛ لعدمِ تواردِهما على المحلِّ ؛ لكونِهما مِنَ الأجسامِ دونَ الأعراضِ ، ولا مِنْ قَبيلِ الأسودِ والأبيضِ ؛ لأنَّ الوصفينِ المتضادَّينِ ها هنا ليسا بداخلينِ في مفهومَيِ السماءِ والأرضِ[5] ، (والأوَّلِ والثاني) فيما يعمُّ المحسوساتِ

---

(١) أي : يُوجَدان على التعاقب في محلٍّ واحد ، ولا يجتمعان . « دسوقي » (٣/ ٩٦) .

(٢) أي : لا تقابلَ التضادِّ . « دسوقي » (٣/ ٩٧) .

(٣) أي : عدمُ الإيمان عمَّا من شأنه الاتِّصافُ بالإيمان ، وخرج بذلك الجمادات والحيوانات العُجْم ، فلا يقال : إنها كافرة ؛ لأنه ليس من شأنها الاتِّصافُ بالإيمان . « دسوقي » (٣/ ٩٧).

(٤) أي : ممَّا عُلم مجيء النبي به بالضرورة . « دسوقي » (٣/ ٩٧) .

(٥) فالارتفاع والانحطاط لازمان للسماء والأرض ، وليسا داخلين في مفهوميهما . « دسوقي » (٣/ ٩٩) .

فإنَّهُ يُنزِّلُهما منزلةَ التضايفِ ؛ ولذلكَ تجدُ الضدَّ أقربَ خُطُوراً بالبالِ معَ الضدِّ .

أو خياليٌّ ؛ بأنْ يكونَ بينَ تصوُّرَيْهِما تقارنٌ في الخيالِ سابقٌ ،

والمعقولاتِ ؛ فإنَّ الأوَّلَ : هو الذي يكونُ سابقاً على الغيرِ ولا يكونُ مسبوقاً بالغيرِ ، والثانيَ : هو الذي يكونُ مسبوقاً بواحدٍ فقطْ ، فأشبَها المتضادَّينِ باعتبارِ اشتمالِهما علىٰ وصفينِ لا يمكنُ اجتماعُهما[1] ، ولم يُجعلا متضادَّينِ كالأسودِ والأبيضِ ؛ لأنَّهُ قد يُشترطُ في المتضادَّينِ أنْ يكونَ بينَهما غايةُ الخلافِ ، ولا يخفىٰ : أنَّ مخالفةَ الثالثِ والرابعِ وغيرِهما للأوَّلِ أكثرُ مِنْ مخالفةِ الثاني لهُ ، معَ أنَّ العدمَ مُعتبَرٌ في مفهومِ الأوَّلِ ، فلا يكونُ وجودياً[2]

(فإنَّهُ) ؛ أي : إنَّما جُعِلَ التضادُّ وشبهُهُ جامعاً وهمياً ؛ لأنَّ الوهمَ (يُنزِّلُهما منزلةَ التضايفِ) في أنَّهُ لا يَحضُرُهُ أحدُ المتضادَّينِ أوِ الشبيهينِ بهما إلا ويَحضُرُهُ الآخرُ ؛ (ولذلكَ تجدُ الضدَّ أقربَ خُطُوراً بالبالِ معَ الضدِّ) مِنَ المغايراتِ الغيرِ المتضادَّةِ ؛ يعني : أنَّ ذلكَ مبنيٌّ علىٰ حُكمِ الوهمِ ، وإلا فالعقلُ يتعقَّلُ كلَّ واحدٍ منهما ذاهلاً عنِ الآخرِ .

[الجامعُ الخياليُّ]

(أو خياليٌّ) : وهو أمرٌ بسببِهِ يقتضي الخيالُ اجتماعَهما في المفكِّرةِ ؛ وذلكَ (بأنْ يكونَ بينَ تصوُّرَيْهِما تقارنٌ في الخيالِ سابقٌ) على العطفِ[3] ؛ لأسبابٍ مؤدِّيةٍ إلىٰ

---

(١) والوصفان هما : عدم المسبوقيَّة أصلاً ، والمسبوقيَّة بواحد . « دسوقي » (٣/ ٩٩) .

(٢) أي : فلا يكونان ضدَّين ؛ لأنهما الأمران الوجوديان ، وظاهر هـٰذا : أن التقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب ، أو العدم والملكة ، وحاصل ما ذكره الشارح : أن الأول والثاني لا يكونان متضادَّين عند من يشترط غاية الخلاف بينهما ، ولا عند من لم يشترط ذلك ؛ أمَّا عند من يشترط : فظاهر ؛ لأن مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للأول أكثر من مخالفة الثاني له ، وأمَّا عند من لم يشرط : فلكون الأول معتبَراً في مفهومه العدم ، فلا يكون وجودياً ؛ فلا يكون ضدّاً لغيره . « دسوقي » (٣/ ٩٩) .

(٣) المراد بالخيال هنا : خيال المخاطَب كما في « الأطول » (٢/ ٤٤) ، وهـٰذا مبني على الغالب=

وأسبابُهُ مختلفةٌ ؛ ولذلكَ اختلفَتِ الصُّوَرُ الثابتةُ في الخيالاتِ ترتُّباً ووضوحاً .

ولصاحبِ علمِ المعاني فضلُ احتياجٍ إلىٰ معرفةِ الجامعِ ، لا سيَّما الخياليِّ ؛ فإنَّ جمعَهُ علىٰ مَجْرى الإلفِ والعادةِ .

ذلكَ ، (**وأسبابُهُ**) ؛ أي : وأسبابُ التقارنِ في الخيالِ (**مختلفةٌ ؛ ولذلكَ اختلفَتِ الصُّوَرُ الثابتةُ في الخيالاتِ ترتُّباً ووضوحاً**)[1] ؛ فكم مِنْ صُوَرٍ لا انفكاكَ بينَها في خيالٍ ، وهي في آخرَ ممَّا لا يجتمعُ أصلاً[2] ، وكم مِنْ صُوَرٍ لا تغيبُ عن خيالٍ ، وهي في خيالٍ آخرَ ممَّا لا يجتمعُ أصلاً[3] .

(**ولصاحبِ علمِ المعاني فضلُ احتياجٍ إلىٰ معرفةِ الجامعِ**) ؛ لأنَّ معظمَ أبوابِهِ الفصلُ والوصلُ[4] ، وهو مبنيٌّ على الجامعِ ، (**لا سيَّما**) الجامعِ (**الخياليِّ ؛ فإنَّ جمعَهُ علىٰ مَجْرى الإلفِ والعادةِ**) بحسَبِ انعقادِ الأسبابِ في إثباتِ الصُّوَرِ في خزانةِ الخيالِ[5] ، وتباينُ الأسبابِ ممَّا يفوتُهُ الحصرُ .

= من مراعاة حال المخاطَب . « بناني » (٢/ ٨٨) .

(١) المراد بترتب الصور : اجتماعُها في الخيال بحيث لا تنفك عن بعض ، والمراد بوضوحها : عدمُ غَيبتها عن الخيال . « بناني » (٢/ ٨٨) .

(٢) كصورة القلم والدَّواة والقِرْطاس ؛ فإنها لا انفكاك بينها في خيال الكاتب ، فإذا حضرت صورةُ أحدها في خياله . . حضرت صورُ الباقي ؛ لكثرة إلْفِ خياله لها ، وهي لا تجتمع في خيال النجَّار مثلاً ، وإن استحضر واحداً منها ؛ بأنْ رآه . . لم يُقارنه الباقي ؛ لقلَّة إلْفِ خياله له . « دسوقي » (٣/ ١٠٣) .

(٣) في (ب ، ز ، ح ، ي) : (مما لا يقع أصلاً) بدل (مما لا يجتمع أصلاً) ، ومثال ذلك : صورةُ محبوبِ زيدٍ ؛ فإنها لا تغيبُ عن خيال زيد ، ولا تقع في خيال عمرو الذي هو غيرُ مُحِب . « دسوقي » (٣/ ١٠٣) .

(٤) هٰذا الكلام وارد علىٰ وجه المبالغة ، والمراد : أنَّ علم المعاني معيارُه بابُ الفصل والوصل ، فمن أدركه كما ينبغي لم يصعُب عليه شيء من سائر الأبواب ، بخلاف العكس . « دسوقي » (٣/ ١٠٤) .

(٥) فصنعة الكتابة مثلاً سبب في اقتران القلم والدَّواة . « بناني » (٢/ ٩٠) .

[الردُّ علىٰ تفسيرٍ مخالفٍ لتفسيرِ الشارحِ للجوامعِ الثلاثةِ]

فظهرَ أنْ ليسَ المرادُ بالجامعِ العقليِّ : ما يُدرَكُ بالعقلِ ، وبالوهميِّ : ما يُدرَكُ بالوهمِ ، وبالخياليِّ : ما يُدرَكُ بالخيالِ ؛ لأنَّ التضادَّ وشبهَهُ ليسا مِنَ المعاني التي يُدركُها الوهمُ ، وكذا التقارنُ في الخيالِ ليسَ مِنَ الصُّوَرِ التي تجتمعُ في الخيالِ[١] ، بل جميعُ ذلكَ معانٍ معقولةٌ[٢]

وقد خفيَ هـٰذا علىٰ كثيرٍ مِنَ الناسِ ، فاعترضوا : بأنَّ السوادَ والبياضَ مثلاً مِنَ المحسوساتِ دونَ الوهميَّاتِ[٣] ، وأجابوا : بأنَّ الجامعَ كونُ كلٍّ منهما مضاداً للآخرِ ، وهـٰذا معنىً جزئيٌّ لا يُدركُهُ إلا الوهمُ .

وفيهِ نظرٌ[٤] ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ[٥] ، وإنْ أرادوا : أنَّ تضادَّ هـٰذا السوادِ لهـٰذا البياضِ معنىً جزئيٌّ . . فتماثلُ هـٰذا معَ ذاكَ وتَضايفُهُ معَهُ أيضاً معنىً جزئيٌّ ؛ فلا تفاوتَ بينَ التماثلِ والتضايفِ وشبهِهما في أنَّها إنْ أُضيفَتْ إلى الكليَّاتِ كانَتْ كليَّاتٍ[٦] ، وإنْ أُضيفَتْ إلى الجزئيَّاتِ كانَتْ جزئيَّاتٍ[٧] ، فكيفَ يصحُّ جعلُ بعضِها على الإطلاقِ عقليّاً[٨] ، وبعضِها وهميّاً ؟![٩]

---

(١) أي : بل هو وصفٌ للصور . « بناني » (٢/ ٩١) .

(٢) قوله : (بل جميع ذلك) ؛ أي : جميع الجوامع المتقدِّمة ، وقوله : (معقولة) ؛ أي : يدركها العقل . « دسوقي » (٣/ ١٠٥) .

(٣) أي : فمقتضاه أن يكون الجامع بينهما خيالياً . « دسوقي » (٣/ ١٠٥) .

(٤) أي : في هـٰذا الجواب نظرٌ . « دسوقي » (٣/ ١٠٦) .

(٥) لأنَّا لا نُسلِّم أنَّ تضاد البياض للسواد معنىً جزئي ، بل هو كلي . « دسوقي » (٣/ ١٠٦) .

(٦) كقولك : (تَضادُّ البياض للسواد) . « دسوقي » (٣/ ١٠٦) .

(٧) كقولك : (تَضادُّ هـٰذا البياض لهـٰذا السواد) ؛ فإن (هـٰذا البياض) الذي أضيف إليه التضاد . . معنىً جزئي . « دسوقي » (٣/ ١٠٦) .

(٨) قوله : (بعضها) ؛ أي : الاتِّحاد والتماثل والتضايف ، وقوله : (على الإطلاق) ؛ أي : سواء أُضيف لكلِّي أو جزئي . « دسوقي » (٣/ ١٠٦) .

(٩) قوله : (وبعضها) ؛ أي : التضاد ، وشبه التضاد ، وشبه التماثل . « دسوقي » (٣/ ١٠٦) .

ثمَّ إنَّ الجامعَ الخياليَّ هو تقارنُ الصُّوَرِ في الخيالِ ، وظاهرٌ : أنَّهُ ليسَ بصورةٍ ترتسمُ في الخيالِ ، بل هو مِنَ المعاني[1]

[اعتراضٌ على السكَّاكيِّ ، وجوابُهُ]

فإنْ قلتَ : كلامُ « المفتاحِ » مُشعِرٌ بأنَّهُ يكفي لصحَّةِ العطفِ وجودُ الجامعِ بينَ الجملتينِ باعتبارِ مفردٍ مِنْ مفرداتِهما ، وهو نفسُهُ مُعترِفٌ بفسادِ ذلكَ ؛ حيثُ منعَ صحَّةَ نحوِ : خُفِّي ضيِّقٌ وخاتمي ضيِّقٌ ، ونحوِ : الشمسُ ، ومَرارةُ الأرنبِ ، وألفُ باذنجانةٍ مُحدَثةٌ[2]

قلتُ : كلامُهُ ها هنا ليسَ إلا في بيانِ الجامعِ بينَ الجملتينِ ، وأمَّا أنْ أيَّ قدرٍ مِنَ الجامعِ يجبُ لصحَّةِ العطفِ . . فمُفوَّضٌ إلىٰ موضعٍ آخرَ ، وقد صرَّحَ فيهِ باشتراطِ المناسبةِ بينَ المسندينِ والمسندِ إليهما جميعاً ، والمصنِّفُ لمَّا اعتقدَ أنَّ كلامَهُ في بيانِ الجامعِ سهوٌ منهُ[3] ، وأرادَ إصلاحَهُ . . غيَّرَهُ إلىٰ ما ترىٰ ؛ فذكرَ مكانَ (الجملتينِ) : (الشيئينِ) ، ومكانَ قولِهِ : (اتِّحادٌ في تصوُّرٍ ما) : (اتِّحادٌ في التصوُّرِ) ، فوقعَ الخللُ في قولِهِ : (الوهميُّ : أنْ يكونَ بينَ تصوُّرَيْهِما شبهُ تماثلٍ ، أو تضادٌّ ، أو شبهُ تضادٍّ ، والخياليُّ : أنْ يكونَ بينَ تصوُّرَيْهِما تقارنٌ في الخيالِ) ؛ لأنَّ التضادَّ مثلاً إنَّما هو بينَ نفسِ السوادِ والبياضِ ، لا بينَ تصوُّرَيْهِما ؛ أعني : العلمَ بهما ، وكذا التقارنُ في الخيالِ إنَّما هو بينَ نفسِ الصُّوَرِ ، فلا بدَّ مِنْ تأويلِ كلامِ المصنِّفِ وحملِهِ علىٰ ما ذكرَهُ السكَّاكيُّ ؛ بأنْ يُرادَ بالشيئينِ : الجملتانِ ، وبالتصوُّرِ : مفردٌ مِنْ مفرداتِ الجملةِ ، معَ أنَّ ظاهرَ عبارتِهِ يأبىٰ ذلكَ .

---

(1) قوله : (هو) ؛ أي : التقارن . « دسوقي » (٣/١٠٧) .

(2) انظر « مفتاح العلوم » (ص٢٥١ ، ٢٧٠) ، وقوله : (محدثة) : خبر حُذف من الأوَّلين ؛ لدلالة الأخير عليه ؛ فهو من عطف الجمل . « دسوقي » (٣/١٠٧) .

(3) وقد صرَّح القزويني في « الإيضاح » (ص١٢٨) بأنَّ فعل السكاكي سهوٌ .

ومِنْ مُحسِّناتِ الوصلِ : تناسبُ الجملتينِ في الاسميَّةِ والفعليَّةِ ، والفعليَّتينِ في المُضِيِّ والمضارَعةِ إلا لمانعٍ .

ولبحثِ الجامعِ زيادةُ تفصيلٍ وتحقيقٍ أوردناها في « الشَّرحِ »[1] ، وإنَّهُ مِنَ المباحثِ التي ما وجدنا أحداً حامَ حولَ تحقيقِها .

[بعضُ مُحسِّناتِ الوصلِ]

(**ومِنْ مُحسِّناتِ الوصلِ**) بعدَ وجودِ المصحِّحِ[2] : (**تناسبُ الجملتينِ في الاسميَّةِ والفعليَّةِ ، و**) تناسبُ (**الفعليَّتينِ في المُضِيِّ والمضارَعةِ**) ، فإذا أردتَ مجرَّدَ الإخبارِ ؛ مِنْ غيرِ تعرُّضٍ للتجدُّدِ في إحداهما والثبوتِ في الأخرىٰ[3] . . قلتَ : (قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو) ، وكذا (زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ) ، (**إلا لمانعٍ**) ؛ مثلُ أنْ يُرادَ في إحداهما التجدُّدُ وفي الأخرى الثبوتُ ، فيقالَ : (قامَ زيدٌ وعمرٌو قاعدٌ) ، أو يُرادَ في إحداهما المُضِيُّ وفي الأخرى المضارَعةُ ، فيقالَ : (زيدٌ قامَ وعمرٌو يقعدُ) ، أو يُرادَ في إحداهما الإطلاقُ وفي الأخرى التقييدُ بالشرطِ[4] ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [الأنعام : ٨][5] ، ومنهُ قولُهُ تعالىٰ[6] :

---

(١) انظر « المطوَّل » (ص٢٦٤ ـ ٢٧٠) .

(٢) أي : المصحِّح للعطف ؛ ككونهما إنشائيَّتين لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقط ، أو خبريَّتين كذلك ، لـٰكن مع جامع عقلي أو وهمي أو خيالي . « دسوقي » (٣/ ١١٠) .

(٣) ذكرُ التجدُّد والثبوت هنا علىٰ سبيل التمثيل ، والمراد : من غير قصد التعرُّض لقيدٍ زائد علىٰ مجرَّد الإخبار . « دسوقي » (٣/ ١١١) .

(٤) يؤخذ من هـٰذا : أنَّ التوافق في الإطلاق والتقييد من مُحسِّنات الوصل إلا لمانع . « بناني » (٢/ ٩٣) .

(٥) أي : هلا أُنزل عليه ملك فنؤمن به وننجو ، وقُضيَ الأمر بهلاكهم وعدم إيمانهم لو أنزلنا ملكاً ، فـ (قُضيَ الأمر) عطف علىٰ جملة (قالوا) ، وجملة (قُضيَ الأمر) مقيَّدة بفعل الشرط ؛ لأن الشرط مقيِّد للجواب ؛ فالحاصل : أن الأُولىٰ مطلقة والثانية مقيَّدة بالإنزال . « دسوقي » (٣/ ١١٤) .

(٦) قوله : (ومنه) ؛ أي : التقييد بالشرط ، وهـٰذه الآية عكسُ ما قبلها . « دسوقي » (٣/ ١١٥).

﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٤] ؛ فعندي : أنَّ قولَهُ : (ولا يستقدمونَ) عطفٌ على الشرطيَّةِ قبلَها ، لا على الجزاءِ ـ أعني : قولَهُ : (لا يستأخرونَ) ـ إذ لا معنىً لقولِنا : (إذا جاءَ أجلُهم لا يستقدمونَ) .

❁ ❁ ❁

تذنيب

أصلُ الحالِ المُنتقِلةِ أنْ تكونَ بغيرِ واوٍ ؛ لأنَّها في المعنىٰ حكمٌ علىٰ صاحبِها ؛ كالخبرِ ، ووصفٌ لهُ ؛ كالنعتِ .

(تذنيب)

[في ذكرِ الجملةِ الحاليَّةِ]

هو جعلُ الشيءِ ذُنابةً للشيءِ ، شبَّهَ بهِ ذكرَ بحثِ الجملةِ الحاليَّةِ وكونِها بالواوِ تارةً وبدونِها أخرىٰ . . عَقيبَ بحثِ الفصلِ والوصلِ ؛ لمكانِ التناسبِ[1]

[الأصلُ في الحالِ المُنتقِلةِ أنْ تكونَ بغيرِ واوٍ]

(أصلُ الحالِ المُنتقِلةِ)[2] ؛ أيِ : الكثيرُ الراجحُ فيها ؛ كما يقالُ : الأصلُ في الكلامِ هو الحقيقةُ . . (أنْ تكونَ بغيرِ واوٍ) ، واحترزَ بالمنتقِلةِ عنِ المؤكِّدةِ المقرِّرةِ لمضمونِ الجملةِ ؛ فإنَّها يجبُ أنْ تكونَ بغيرِ واوٍ البتةَ ؛ لشدَّةِ ارتباطِها بما قبلَها ، وإنَّما كانَ الأصلُ في المنتقِلةِ الخُلُوَّ عنِ الواوِ ؛ (لأنَّها في المعنىٰ حكمٌ علىٰ صاحبِها ؛ كالخبرِ) بالنسبةِ إلى المبتدأِ ؛ فإنَّ قولَكَ : (جاءَ زيدٌ راكباً) إثباتُ الرُّكوبِ لزيدٍ ؛ كما في : (زيدٌ راكبٌ) ، إلا أنَّهُ في الحالِ علىٰ سبيلِ التبعيَّةِ ، وإنَّما المقصودُ إثباتُ المجيءِ ، وجئتَ بالحالِ لتزيدَ في الإخبارِ عنِ المجيءِ هـٰذا المعنىٰ[3] ، (ووصفٌ لهُ) ؛ أي : ولأنَّها في المعنىٰ وصفٌ لصاحبِها ؛ (كالنعتِ) بالنسبةِ إلى المنعوتِ ،

---

(١) في (د ، هـ) : (المناسبة) بدل (التناسب) ، ووجهُ التناسب : أنَّ الجملة الحالية تارةً تقترن بالواو ، وتارة لا تقترن بها ، والفصل تركُ الاقتران بالواو ، والوصل الاقترانُ بها ، فاقترانُ الجملة الحالية بالواو شبيهٌ بالوصل ، وعدمُ اقترانها شبيهٌ بالفصل . « بناني » (٢/ ٩٤) .

(٢) قوله : (المنتقلة) ؛ أي : الغير اللازمة لصاحبها ، المنفكَّة عنه . « دسوقي » (٣/ ١١٧) .

(٣) المراد بهـٰذا المعنىٰ : إثبات الركوب . « بناني » (٢/ ٩٤) .

لكنْ خُولِفَ إذا كانَتْ جملةً ؛ فإنَّها مِنْ حيثُ هي جملةٌ . . مستقِلَّةٌ بالإفادةِ ،

إلا أنَّ المقصودَ في الحالِ كونُ صاحبِها على هذا الوصفِ حالَ مباشرةِ الفعلِ ، فهي قيدٌ للفعلِ وبيانٌ لكيفيَّةِ وقوعِهِ ، بخلافِ النعتِ ؛ فإنَّهُ لا يُقصَدُ بهِ ذلكَ ، بل مجرَّدُ اتِّصافِ المنعوتِ بهِ[1] ، وإذا كانَتِ الحالُ مثلَ الخبرِ والنعتِ . . فكما أنَّهما يكونانِ بدونِ الواوِ فكذلكَ الحالُ .

وأمَّا ما أوردَهُ بعضُ النحويِّينَ مِنَ الأخبارِ والنُّعوتِ المصدَّرةِ بالواوِ ؛ كالخبرِ في بابِ (كانَ)[2] ، والجملةِ الوصفيَّةِ المصدَّرةِ بالواوِ التي تُسمَّىٰ واوَ تأكيدِ لُصوقِ الصفةِ بالموصوفِ[3] . . فعلىٰ سبيلِ التشبيهِ والإلحاقِ بالحالِ[4]

[احتياجُ الجملةِ الحاليَّةِ إلىٰ رابطٍ يربطُها بصاحبِها]

(لكنْ خُولِفَ) هذا الأصلُ (إذا كانَتِ) الحالُ[5] (جملةً ؛ فإنَّها) ؛ أي : الجملةَ الواقعةَ حالاً (مِنْ حيثُ هي جملةٌ . . مستقِلَّةٌ بالإفادةِ) ؛ مِنْ غيرِ أنْ تتوقَّفَ على التعليقِ بما قبلَها[6] ، وإنَّما قالَ : (مِنْ حيثُ هي جملةٌ) ؛ لأنَّها مِنْ حيثُ هي حالٌ . .

---

(١) أي : من غير ملاحظة أنَّ المنعوت مباشر للفعل أو غير مباشر له . « دسوقي » (٣/ ١٢٠) .

(٢) كما في بيت « الحماسة بشرح التبريزي » (ص٦) من قول الفِنْد الزِّمَّاني شهل بن شيبان : (من الهزج)

فلمَّا صرَّحَ الشرُّ ... فأمسىٰ وَهْوَ عُرْيانُ

وانظر « التصريح بمضمون التوضيح » (١/ ٣٤٣) .

(٣) كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر : ٤] .

(٤) الحاصل : أنَّ كون الحال أصلُها عدمُ الاقتران بالواو . . مُكتسَبٌ من مشابهتها للخبر والنعت ، فلمَّا خُولِف هذا الأصل المكتسَبُ فيها ، واقترنت بالواو في بعض الأحيان . . حُمِل الخبرُ والنعت عليها في بعض الأحيان ، فاقترنا بالواو علىٰ سبيل التشبيه والإلحاق بها ، لا علىٰ سبيل الأصالة . « دسوقي » (٣/ ١٢٢) .

(٥) أي : المتقدِّمة ؛ وهي المنتقلة . « دسوقي » (٣/ ١٢٣) .

(٦) المراد بالتعليق هنا : الارتباط . « دسوقي » (٣/ ١٢٣) .

فتحتاجُ إلىٰ ما يربطُها بصاحبِها ، وكلٌّ مِنَ الضميرِ والواوِ صالحٌ للرَّبطِ ، والأصلُ الضميرُ ، بدليلِ المفردةِ والخبرِ والنعتِ .

فالجملةُ إنْ خَلَتْ عن ضميرِ صاحبِها . . وجبَ الواوُ ، وكلُّ جملةٍ خاليةٍ عن ضميرِ ما يجوزُ أنْ ينتصبَ عنهُ حالٌ . .

غيرُ مستقِلَّةٍ ، بل متوقِّفةٌ على التعليقِ بكلامٍ سابقٍ قُصِدَ تقييدُهُ بها[1] ، (فتحتاجُ) الجملةُ الواقعةُ حالاً (إلىٰ ما يربطُها بصاحبِها) الذي جُعِلَتْ حالاً عنهُ ، (وكلٌّ مِنَ الضميرِ والواوِ صالحٌ للربطِ[2] ، والأصلُ) الذي لا يُعدَلُ عنهُ ما لم تمسَّ حاجةٌ إلىٰ زيادةِ ارتباطٍ[3] . . هو (الضميرُ ، بدليلِ) الاقتصارِ عليهِ في الحالِ (المفردةِ والخبرِ والنعتِ) .

[حكمُ الواوِ في الجملةِ الحاليّةِ الخاليةِ عن ضميرِ صاحبِها]

(فالجملةُ) التي تقعُ حالاً (إنْ خَلَتْ عن ضميرِ صاحبِها) الذي تقعُ هي حالاً عنهُ . . (وجبَ الواوُ) ؛ ليحصلَ الارتباطُ ؛ فلا يجوزُ : خرجتُ زيدٌ قائمٌ .

ولمَّا ذكرَ أنَّ كلَّ جملةٍ خَلَتْ عنِ الضميرِ وجبَتْ فيها الواوُ . . أرادَ أنْ يُبيِّنَ أنْ أيُّ جملةٍ يجوزُ ذلكَ فيها ، وأيُّ جملةٍ لا يجوزُ ، فقالَ : (وكلُّ جملةٍ خاليةٍ عن ضميرِ ما) ؛ أيِ : الاسمِ الذي (يجوزُ أنْ ينتصبَ عنهُ حالٌ) ؛ وذلكَ بأنْ يكونَ فاعلاً أو مفعولاً معرَّفاً أو منكَّراً مخصوصاً[4] ، لا نكرةً مَحْضةً أو مبتدأً أو خبراً[5] ؛ فإنَّهُ

---

(١) الحاصل : أنَّ الجملة الحالية وُجِد فيها جهتان : جهةُ كونها جملةً ، وهي الأصل ، وجهةُ كونها حالاً ، وهي عارضة ، والأُولىٰ تُوجِب احتياجَها لما يربطها بما قبلها دون الثانية ، وقد رُوعِيَتْ جهةُ الأصل . « دسوقي » (٣/ ١٢٣) .

(٢) المراد بالضمير هنا : ضمير صاحب الحال . « دسوقي » (٣/ ١٢٤) .

(٣) المراد بالأصل هنا : الكثيرُ الراجح في الاستعمال ، لا الأصلُ في الوضع . « دسوقي » (٣/ ١٢٤) .

(٤) قوله : (معرَّفاً أو منكَّراً) راجع لكل من الفاعل والمفعول ، وقوله : (مخصوصاً) ؛ أي : بنعت أو إضافة أو نحو ذلك . « دسوقي » (٣/ ١٢٦) .

(٥) قوله : (محضة) ؛ أي : خالية عن التخصيص بما ذُكر . « دسوقي » (٣/ ١٢٦) .

يصحُّ أنْ تقعَ حالاً عنهُ بالواوِ ، إلا المصدَّرةَ بالمضارعِ المثبَتِ ؛ نحوُ : جاءَ زيدٌ ، ويتكلَّمُ عمرٌو ؛ لِمَا سيأتي .

لا يجوزُ أنْ ينتصبَ عنهُ حالٌ على الأصحِّ ، وإنَّما لم يقُلْ : (عن ضميرِ صاحبِ الحالِ) ؛ لأنَّ قولَهُ : (كلُّ جملةٍ) مبتدأٌ خبرُهُ قولُهُ : (يصحُّ أنْ تقعَ) تلكَ الجملةُ (حالاً عنهُ) ؛ أي : عمَّا يجوزُ أنْ ينتصبَ عنهُ حالٌ (بالواوِ) ، وما لم يَثبُتْ هـٰذا الحكمُ لهُ ـ أعني : وقوعَ الحالِ عنهُ ـ لم يصحَّ إطلاقُ اسمِ صاحبِ الحالِ عليهِ إلا مجازاً[1]

وإنَّما قالَ : (ينتصبَ عنهُ حالٌ) ، ولم يقُلْ : (يجوزُ أنْ تقعَ تلكَ الجملةُ حالاً عنهُ) ؛ ليدخلَ فيهِ الجملةُ الخاليةُ عنِ الضميرِ المصدَّرةُ بالمضارعِ المثبَتِ[2] ، فيصحَّ استثناؤُها بقولِهِ : (إلا المصدَّرةَ بالمضارعِ المثبَتِ ؛ نحوُ : جاءَ زيدٌ ، ويتكلَّمُ عمرٌو) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُجعلَ (ويتكلَّمُ عمرٌو) حالاً عن زيدٍ[3] ؛ (لِمَا سيأتي)[4] ؛ مِنْ أنَّ ربطَ مِثْلِها يجبُ أنْ يكونَ بالضميرِ فقطْ .

ولا يخفىٰ : أنَّ المرادَ بقولِهِ : (كلُّ جملةٍ) : الجملةُ الصالحةُ للحاليَّةِ في الجملةِ[5] ، بخلافِ الإنشائيَّاتِ ؛ فإنَّها لا تقعُ حالاً البتةَ لا معَ الواوِ ولا بدونِها[6]

---

(١) الحاصل : أنه لو قال : (عن ضمير صاحب الحال) لزمَ جعلُه صاحبَ حال قبل تحقُّق الحال ، وهو مجاز باعتبار ما يؤول ، والحقيقة أَولىٰ . « دسوقي » (٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧) .

(٢) ووجه دخولها في كلامه : أنه يصدُقُ عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال ، بخلاف ما لو قال : (يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه) ؛ فإنها لا تدخل ؛ لعدم جواز وقوعها حالاً . « بناني » (٢/ ٩٧) .

(٣) ويجوز أن تُجعل تلك الجملة عطفاً علىٰ جملة (جاء زيد) عند وجود الجامع . « دسوقي » (٣/ ١٢٧) .

(٤) قوله : (لما سيأتي) ؛ أي : في قوله : (لأن الأصل المفردة . . .) إلىٰ آخره . انظر (ص٤٣٢) .

(٥) أي : وهي الخبرية . « دسوقي » (٣/ ١٢٨) .

(٦) قوله : (لا تقع حالاً البتة) ؛ أي : إلا بتقدير قولٍ يتعلَّق بها ؛ فإذا قلت : (جاء زيد هل ترىٰ فارساً يشبهه ؟) لم يصح أن تكون جملة (هل ترىٰ . . .) إلىٰ آخره حالاً إلا بتقدير : مَقُولاً =

وإلا فإنْ كانَتْ فعليَّةً ، والفعلُ مضارعٌ مثبَتٌ . . امتنعَ دخولُها ؛ نحوُ : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ ؛ لأنَّ الأصلَ المفردةُ ، وهي تدلُّ علىٰ حصولِ صفةٍ غيرِ ثابتةٍ مقارنٍ لِمَا جُعِلَتْ قيداً لهُ ، وهو كذلكَ ؛ أمَّا الحصولُ : فلكونِهِ . . . .

[حكمُ الواوِ عندَ عدم خُلُوِّ الجملةِ الحاليَّةِ عن ضميرِ صاحبِها]
[امتناعُ الواوِ إذا كانَ الفعلُ مضارعاً مثبَتاً]

(وإلا) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إنْ خلَتْ) ؛ أي : وإنْ لم تخلُ الجملةُ الحاليَّةُ عن ضميرِ صاحبِها ؛ (فإنْ كانَتْ فعليَّةً ، والفعلُ مضارعٌ مثبَتٌ . . امتنعَ دخولُها) ؛ أيِ : الواوِ[1] ؛ (نحوُ : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر : ٦]) ؛ أي : لا تُعْطِ حالَ كونِكَ تَعُدُّ ما تُعطيهِ كثيراً ؛ (لأنَّ الأصلَ) في الحالِ هي الحالُ (المفردةُ) ؛ لعَراقةِ المفردِ في الإعرابِ[2] ، وتطفُّلِ الجملةِ عليهِ بوقوعِها موقعَهُ ، (وهي) ؛ أي : المفردةُ (تدلُّ علىٰ حصولِ صفةٍ) ؛ أي : معنىً قائمٍ بالغيرِ ؛ لأنَّها لبيانِ الهيئةِ التي عليها الفاعلُ أوِ المفعولُ ، والهيئةَ معنىً قائمٌ بالغيرِ ، (غيرِ ثابتةٍ) ؛ لأنَّ الكلامَ في الحالِ المنتقِلةِ ، (مقارنٍ) ذلكَ الحصولُ (لِمَا جُعِلَتِ) الحالُ (قيداً لهُ) ؛ يعني : العاملَ ؛ لأنَّ الغرضَ مِنَ الحالِ تخصيصُ وقوعِ مضمونِ عاملِها بوقتِ حصولِ مضمونِ الحالِ ، وهـٰذا معنى المقارنةِ[3] .

(وهو) ؛ أيِ : المضارعُ المثبَتُ (كذلكَ) ؛ أي : دالٌّ علىٰ حصولِ صفةٍ غيرِ ثابتةٍ مقارنٍ لِمَا جُعِلَتْ قيداً لهُ ؛ كالمفردةِ ؛ فتمتنعُ الواوُ فيهِ كما في المفردةِ ؛ (أمَّا الحصولُ) ؛ أي : أمَّا دلالةُ المضارعِ المثبَتِ علىٰ حصولِ صفةٍ غيرِ ثابتةٍ : (فلكونِهِ

= فيه : هل ترىٰ . . . إلىٰ آخره . انظر « توضيح المقاصد والمسالك » للمرادي (٢/ ٧١٨) ، و« حاشية الدسوقي » (٣/ ١٢٨) .

(١) أي : ووجب الاكتفاء بالضمير . « دسوقي » (٣/ ١٢٩) .

(٢) العِرق : أصل كل شيء وما يقوم عليه . انظر « تاج العروس » (ع ر ق) ، والمراد بالعَراقة هنا : الأصالة .

(٣) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : التخصيص المذكور . « دسوقي » (٣/ ١٢٩) .

فعلاً مثبَتاً ، وأمَّا المُقارَنةُ : فلكونِهِ مضارعاً ، وأمَّا ما جاءَ مِنْ نحوِ : قمتُ وأصكُّ وجهَهُ ، وقولِهِ :

فَلَمَّـا خَشِيـتُ أَظَـافِيـرَهُـمْ نَجَـوْتُ وَأَرْهَنُهُـمْ مَـالِكَـا

فقيلَ : علىٰ حذفِ المبتدأِ ؛ أي : وأنا أصكُّ ، وأنا أرهنُهم ،

فعلاً) ؛ فيدلُّ على التجدُّدِ وعدمِ الثبوتِ[1] ، (مثبَتاً) ؛ فيدلُّ على الحصولِ ، (وأمَّا المُقارَنةُ : فلكونِهِ مضارعاً) ؛ فيصلُحُ للحالِ كما يصلُحُ للاستقبالِ .

وفيهِ نظرٌ[2] ؛ لأنَّ الحالَ التي يدلُّ عليها المضارعُ هو زمانُ التكلُّمِ ، وحقيقتُهُ أجزاءٌ متعاقبةٌ مِنْ أواخرِ الماضي وأوائلِ المستقبلِ ، والحالَ التي نحنُ بصَدَدِها يجبُ أن يكونَ مقارناً لزمانِ مضمونِ الفعلِ المقيَّدِ بالحالِ ؛ ماضياً كانَ أو حالاً أوِ استقبالاً[3] ، فلا دخلَ للمضارعةِ في المقارنةِ ، فالأَولىٰ : أنْ يُعلَّلَ امتناعُ الواوِ في المضارعِ المثبَتِ بأنَّهُ علىٰ وزنِ اسمِ الفاعلِ لفظاً ، وبتقديرِهِ معنىً[4] .

(وأمَّا ما جاءَ مِنْ نحوِ) قولِ بعضِ العربِ : (قمتُ وأصكُّ وجهَهُ ، وقولِهِ[5] : فلمَّا خَشِيتُ أظافيرَهم) ؛ أي : أسلحتَهم (نجوتُ وأَرهنُهم مالكا . . فقيلَ) : إنَّما جاءَ الواوُ في المضارعِ المثبَتِ الواقعِ حالاً[6] (علىٰ) اعتبارِ (حذفِ المبتدأِ) ؛ لتكونَ الجملةُ اسميَّةً ؛ (أي : وأنا أصكُّ ، وأنا أرهنُهم) ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِى

---

(١) المراد بالتجدُّد هنا : الحدوث والوجود بعد العدم . « دسوقي » (٣/ ١٣٠) .

(٢) أي : في هـٰذا التعليل ؛ وهو قوله : (وأمَّا المقارنة : فلكونه مضارعاً) . . نظرٌ . « دسوقي » (٣/ ١٣٢) .

(٣) في (ب ، هـ) : (مستقبلاً) بدل (استقبالاً) .

(٤) لأنَّ المضارع إذا وقع حالاً يؤوَّل باسم الفاعل ؛ لاشتراكهما في الحال والاستقبال . « دسوقي » (٣/ ١٣٢) .

(٥) البيت لعبد الله بن همام السلولي في « ديوانه » (ص٨٥) ، وفيه : (أظافيره) بدل (أظافيرهم) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٨٥) ، وهو من المتقارب .

(٦) في (هـ ، ي) : (جاز) بدل (جاء) .

وقيلَ : الأوَّلُ شاذٌّ ، والثاني ضرورةٌ .

وقالَ عبدُ القاهرِ : هي فيهما للعطفِ ، والأصلُ : وصككتُ ، ورهنتُ ، عُدِلَ إلى المضارعِ ؛ لحكايةِ الحالِ .

وإنْ كانَ منفياً فالأمرانِ ؛ كقراءةِ ابنِ ذَكْوانَ : ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ ، بالتخفيفِ ،

وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصف : ٥] ؛ أي : وأنتم قد تعلمونَ[١] ، (وقيلَ : الأوَّلُ) ؛ أي : قمتُ وأصكُّ وجهَهُ . . (شاذٌّ ، والثاني) ؛ أي : نجوتُ وأرهنُهم . . (ضرورةٌ ، وقالَ عبدُ القاهرِ : هي) ؛ أيِ : الواوُ (فيهما للعطفِ) ، لا للحالِ ؛ إذ ليسَ المعنىٰ : قمتُ صاكّاً وجهَهُ ، و : نجوتُ راهناً مالكاً ، بلِ المضارعُ بمعنى الماضي ، (والأصلُ) : قمتُ (وصككتُ) ، و : نجوتُ (ورهنتُ ، عُدِلَ) عن لفظِ الماضي (إلى المضارعِ ؛ لحكايةِ الحالِ) الماضيةِ[٢] ، ومعناها[٣] : أنْ يُفرَضَ ما كانَ في الزمانِ الماضي واقعاً في هـٰذا الزمانِ ، فيُعبَّرَ عنهُ بلفظِ المضارعِ .

[جوازُ ذكرِ الواوِ وتركِهِ إذا كانَ الفعلُ مضارعاً منفيّاً]

(وإنْ كانَ) الفعلُ مضارعاً (منفيّاً . . فالأمرانِ) جائزانِ : الواوُ وتركُهُ ؛ (كقراءةِ ابنِ ذَكْوانَ : ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ [يونس : ٨٩] بالتخفيفِ) ؛ أي : بتخفيفِ النُّونِ ،

---

(١) وفي « التسهيل لابن مالك بشرح ناظر الجيش » (٥/ ٢٣٢٨) : أن المضارع المثبت إذا كان معه (قد) تجب فيه الواو ، ولا يرتبط بالضمير ، قال الدسوقي في « حاشيته » (٣/ ١٣٤) : (وحينئذ : فلا يُحتاج لجعله اسمية بتقدير المبتدأ ؛ فالكلام في غير المقرون بـ « قد » ؛ فالتنظير بالآية لا يتم) .

(٢) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢٠٦) ، وفي (أ ، ب ، د ، هـ ، و ، ط ، ي) : (حكاية للحال) بدل (لحكاية الحال) .

(٣) أي : معنىٰ حكاية الحال الماضية ، هـٰذا ؛ وقد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [الكهف : ١٨] . « دسوقي » (٣/ ١٣٥) .

ونحوِ : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ ؛ لدلالتِهِ على المقارنةِ ؛ لكونِهِ مضارعاً ، دونَ الحصولِ ؛ لكونِهِ منفيّاً .

وكذا إنْ كانَ ماضياً لفظاً أو معنىً ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾ ، وقولِهِ : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ، . . . .

فتكونُ (لا) للنفيِ دونَ النهيِ ؛ لثبوتِ النُّونِ التي هي علامةُ الرفعِ ، فلا يصحُّ عطفُهُ على الأمرِ قبلَهُ ، فتكونُ الواوُ للحالِ[1] ، بخلافِ قراءةِ العامَّةِ : ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ بالتشديدِ[2] ؛ فإنَّهُ نهيٌ مؤكَّدٌ معطوفٌ على الأمرِ قبلَهُ ؛ (ونحوِ) قولِهِ تعالىٰ : (﴿ وَمَا لَنَا ﴾) ؛ أي : أيُّ شيءٍ ثبتَ لنا (﴿ لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ٨٤]) ؛ أي : حالَ كونِنا غيرَ مؤمنينَ ؛ فالفعلُ المنفيُّ حالٌ بدونِ الواوِ ، وإنَّما جازَ فيهِ الأمرانِ ؛ (لدلالتِهِ على المقارنةِ ؛ لكونِهِ مضارعاً ، دونَ الحصولِ ؛ لكونِهِ منفيّاً)[3] ، والمنفيُّ إنَّما يدلُّ مطابقةً على عدمِ الحصولِ .

[جوازُ ذكرِ الواوِ وتركِهِ إذا كانَ الفعلُ ماضياً لفظاً أو معنىً]

(وكذا) يجوزُ الواوُ وتركُهُ (إنْ كانَ) الفعلُ (ماضياً لفظاً أو معنىً ؛ كقولِهِ تعالىٰ) إخباراً عن زكريَّا عليهِ السلامُ : (﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾ [آل عمران : ٤٠]) بالواوِ ، (وقولِهِ : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠]) بدونِ الواوِ ، وهٰذا في الماضي لفظاً ، وأمَّا الماضي معنىً فالمرادُ بهِ : المضارعُ المنفيُّ بـ (لم) أو (لمَّا) ؛ فإنَّهما تقلبانِ معنى المضارعِ إلى المُضِيِّ ، فأوردَ للمنفيِّ بـ (لم) مثالينِ ؛ أحدُهما معَ الواوِ ، والآخرُ بدونِهِ ، واقتصرَ في المنفيِّ بـ (لمَّا) على ما هو بالواوِ ، وكأنَّهُ لم يطَّلِعْ

---

(١) والمعنىٰ : فاستقيما غيرَ متَّبِعينِ . انظر « الدر المصون » (٦/ ٢٦٢) ، وقد ذكر السمين وجوهاً أخرىٰ في توجيه القراءة .

(٢) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٣١٧) .

(٣) الحاصل : أنَّ المقارنة يناسبها تركُ الواو ، وعدمَ حصول الصفة يناسبه دخولُ الواو ؛ فلذا جاز الأمران . « دسوقي » (٣/ ١٣٨) .

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾ ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾ .

أمَّا المثبَتُ : فلدلالتِهِ على الحصولِ ؛ لكونِهِ فعلاً مثبَتاً ، دونَ المقارنةِ ؛ لكونِهِ ماضياً ؛ ولهٰذا شُرِطَ أنْ يكونَ معَ (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً ،

علىٰ مثالِ تركِ الواوِ[1] ، إلا أنَّهُ مقتضى القياسِ[2] ؛ فقالَ[3] : (وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾ [مريم : ٢٠] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ [آل عمران : ١٧٤] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة : ٢١٤]) .

(أمَّا المثبَتُ) ؛ أي : أمَّا جوازُ الأمرينِ في الماضي المثبَتِ : (فلدلالتِهِ على الحصولِ)[4] ؛ يعني : حصولَ صفةٍ غيرِ ثابتةٍ ؛ (لكونِهِ فعلاً مثبَتاً ، دونَ المقارنةِ[5] ؛ لكونِهِ ماضياً) ، فلا يقارنُ الحالَ[6] ؛ (ولهٰذا) أي : ولعدمِ دلالتِهِ على المقارنةِ (شُرِطَ أنْ يكونَ معَ « قد » ظاهرةً) ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾ [آل عمران : ٤٠] ، (أو مقدَّرةً)[7] ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] ؛ لأنَّ (قد) تُقرِّبُ الماضيَ مِنَ الحالِ .

---

(١) وقد مثّلوا له كما في « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٦٠٨) بقول الشاعر : (من الطويل)

فقالَتْ لهُ العينانِ سمعاً وطاعةً وحدَّرتا كالدُّرِّ لمَّا يُثقَّبِ

(٢) قوله : (إلا أنه) ؛ أي : تركَ الواو . « دسوقي » (٣/ ١٤٠) .

(٣) قوله : (فقال) : عطف على (فأورد) . « دسوقي » (٣/ ١٤٠) .

(٤) أي : فيناسبه ترك الواو ؛ لمشابهته المفرد من تلك الجهة . « دسوقي » (٣/ ١٤٠) .

(٥) أي : فيناسبه الواو ؛ لعدم مشابهته للمفرد من تلك الجهة . « دسوقي » (٣/ ١٤١) .

(٦) المراد بالحال هنا : زمان التكلُّم . « دسوقي » (٣/ ١٤١) .

(٧) أي : إذا لم يكن الماضي تالياً لـ (إلا) ، ولا متلوّاً بـ (أو) ، وإلا فلا يقترن بها ؛ فلا يقال : ما جاء إلا قد ضحك ، ولا : لأضربنَّه قد ذهب أو مكث ، بل يتعيَّن حذف (قد) . « دسوقي » (٣/ ١٤١) .

وأمَّا المنفيُّ : فلدلالتِهِ على المقارنةِ دونَ الحصولِ ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّ (لمَّا) للاستغراقِ ، وغيرَها لانتفاءٍ متقدِّمٍ ، معَ أنَّ الأصلَ استمرارُهُ ،

والإشكالُ المذكورُ واردٌ ها هنا[1] ؛ وهو أنَّ الحالَ التي نحنُ بصَدَدِها غيرُ الحالِ التي تقابلُ الماضيَ[2] ، وتُقرِّبُ (قدِ) الماضيَ منها ؛ فتجوزُ المقارنةُ إذا كانَ الحالُ والعاملُ ماضيينِ[3] ، ولفظُ (قد) إنَّما يُقرِّبُ الماضيَ مِنَ الحالِ التي هي زمانُ التكلُّمِ ، وربَّما تُبعِدُهُ عنِ الحالِ التي نحنُ بصَدَدِها[4] ؛ كما في قولِنا : (جاءَني زيدٌ في السنةِ الماضيةِ وقد ركبَ فرسَهُ)[5] ، والاعتذارُ عن ذلكَ مذكورٌ في « الشَّرحِ »[6] .

(وأمَّا المنفيُّ) ؛ أي : وأمَّا جوازُ الأمرينِ في الماضي المنفيِّ : (فلدلالتِهِ على المقارنةِ دونَ الحصولِ ؛ أمَّا الأوَّلُ) ؛ أي : دلالتُهُ على المقارنةِ : (فلأنَّ « لمَّا » للاستغراقِ) ؛ أي : لامتدادِ النَّفيِ مِنْ حينِ الانتفاءِ إلىٰ زمانِ التكلُّمِ[7] ، (وغيرَها) ؛ أي : غيرَ (لمَّا) ؛ مثلُ : (لم) و(ما) . . (لانتفاءٍ متقدِّمٍ) علىٰ زمانِ التكلُّمِ ، (معَ أنَّ الأصلَ استمرارُهُ) ؛ أي : استمرارُ ذلكَ الانتفاءِ ـ لِمَا سيجيءُ[8] ـ حتَّىٰ تظهرَ قرينةٌ على الانقطاعِ ؛ كما في قولِنا : (لم يُضرَبْ زيدٌ أمسِ ، لكنَّهُ ضُرِبَ

---

(١) قوله : (والإشكال المذكور) ؛ أي : عند قوله : (وأمَّا المقارنة فلكونه مضارعاً) . انظر (ص٤٣٣) .

(٢) قوله : (التي نحن بصددها) ؛ أي : الحال النحوية . « دسوقي » (٣/ ١٤٢) .

(٣) أي : فقولكم : (الماضي المثبَت لا يفيد المقارنة) غيرُ مناسب . « دسوقي » (٣/ ١٤٢) .

(٤) وذلك كما لو كان العامل ماضياً والحال كذلك ، فإذا قُرنت الحالُ بـ (قد) صارت قريبةً من زمان التكلُّم ، فلا يحصل التقارن ، فيكون وجود (قد) مع الماضي مُضِرّاً ؛ فلا يستقيم تعليل اشتراط (قد) معه بكونها تُقرِّب الماضيَ من الحال . « دسوقي » (٣/ ١٤٢) .

(٥) أي : فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذي هو مفاد (قد) . « دسوقي » (٣/ ١٤٢) .

(٦) انظر « المطوَّل » (ص٢٧٧ ـ ٢٧٨) ، وقوله : (عن ذلك) ؛ أي : عن اشتراطهم دخول (قد) على الماضي الواقع حالاً . « دسوقي » (٣/ ١٤٣) .

(٧) في نسخة العلامة الدسوقي (٣/ ١٤٤) : (من حيث) بدل (من حين) .

(٨) أي : في التحقيق الآتي (ص٤٣٨ ـ ٤٣٩) .

فيحصلُ بهِ الدلالةُ عليها عندَ الإطلاقِ ، بخلافِ المثبَتِ ؛ فإنَّ وضعَ الفعلِ علىٰ إفادةِ التجدُّدِ .

وتحقيقُهُ : أنَّ استمرارَ العدمِ لا يفتقرُ إلىٰ سببٍ ، بخلافِ استمرارِ الوجودِ .

اليومَ)[1] ، (فيحصلُ بهِ) ؛ أي : بالنَّفيِ ، أو بأنَّ الأصلَ فيهِ الاستمرارُ . . (الدلالةُ عليها) ؛ أي : على المقارنةِ (عندَ الإطلاقِ) وتركِ التقييدِ بما يدلُّ على انقطاعِ ذلكَ الانتفاءِ ، (بخلافِ المثبَتِ ؛ فإنَّ وضعَ الفعلِ . . علىٰ إفادةِ التجدُّدِ) ، مِنْ غيرِ أنْ يكونَ الأصلُ استمرارَهُ ؛ فإذا قلتَ : (ضربَ) مثلاً كفىٰ في صدقِهِ وقوعُ الضربِ في جزءٍ مِنْ أجزاءِ الماضي ، وإذا قلتَ : (ما ضربَ) أفادَ استغراقَ النَّفيِ لجميعِ أجزاءِ الزمانِ الماضي ، لـٰكنْ لا قطعيّاً[2] ، بخلافِ (لمَّا)[3] ؛ وذلكَ لأنَّهم قصدوا أنْ يكونَ الإثباتُ والنَّفيُ في طَرَفَي نقيضٍ ، ولا يخفىٰ : أنَّ الإثباتَ في الجملةِ إنَّما يُنافيهِ النَّفيُ دائماً[4] .

(وتحقيقُهُ) ؛ أي : تحقيقُ هـٰذا الكلامِ[5] : (أنَّ استمرارَ العدمِ لا يفتقرُ إلىٰ سببٍ ، بخلافِ استمرارِ الوجودِ) ؛ يعني : أنَّ بقاءَ الحادثِ ـ وهو استمرارُ وجودِهِ ـ يحتاجُ إلىٰ سببٍ موجودٍ ؛ لأنَّهُ وجودٌ عَقيبَ وجودٍ ، ولا بدَّ للوجودِ الحادثِ مِنَ السببِ ، بخلافِ استمرارِ العدمِ ؛ فإنَّهُ عدمٌ ، فلا يحتاجُ إلىٰ وجودِ سببٍ ، بل يكفيهِ مجرَّدُ انتفاءِ سببِ الوجودِ ، والأصلُ في الحوادثِ العدمُ حتىٰ توجدَ عِلَلُها .

---

(١) أي : فهـٰذا قرينة علىٰ أنَّ انتفاء الضرب لم يستمر من الأمس إلىٰ وقت التكلُّم . « دسوقي » (٣/ ١٤٤) .

(٢) أي : لـٰكن إفادة (ما) لاستغراق النفي ليس قطعياً ؛ أي : ليس من أصل الوضع . « دسوقي » (٣/ ١٤٥) .

(٣) أي : فإنها تفيد ذلك قطعاً . « دسوقي » (٣/ ١٤٥) .

(٤) قوله : (إنما ينافيه النفي دائماً) ؛ أي : في جميع أجزاء الماضي ؛ فالإثبات في جزء من أجزاء الزمان الماضي لا يكون كاذباً إلا إذا صَدَق النفيُ في جميعها . « دسوقي » (٣/ ١٤٥) .

(٥) وهو أنَّ الأصل في النفي بعد تحقُّقه استمرارُه ، بخلاف الإثبات . « دسوقي » (٣/ ١٤٦) .

وأمَّا الثاني : فلكونِهِ منفيّاً .

وإنْ كانَتِ اسميَّةً فالمشهورُ جوازُ تركِها ؛ لعكسِ ما مرَّ في الماضي المثبَتِ ؛ نحوُ : كلَّمتُهُ فُوهُ إلىٰ فِيَّ ، وأنَّ دخولَها أَولىٰ لعدمِ دلالتِها علىٰ عدمِ الثبوتِ ، معَ ظهورِ الاستئنافِ فيها ، فحَسُنَ زيادةُ رابطٍ ؛ نحوُ : ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ

ففي الجملةِ : لمَّا كانَ الأصلُ في المنفيِّ الاستمرارَ . . حصلَ مِنْ إطلاقِهِ الدلالةُ على المقارنةِ[1] .

(وأمَّا الثاني) ؛ أي : عدمُ دلالتِهِ على الحصولِ : (فلكونِهِ منفيّاً) .

هٰذا إذا كانَتِ الجملةُ فعليَّةً .

[حكمُ الواوِ في الجملةِ الاسميَّةِ الحاليَّةِ]

(وإنْ كانَتِ اسميَّةً فالمشهورُ جوازُ تركِها) ؛ أيِ : الواوِ ؛ (لعكسِ ما مرَّ في الماضي المثبَتِ) ؛ أي : لدلالةِ الاسميَّةِ على المقارنةِ ؛ لكونِها مستمرَّةً ، لا علىٰ حصولِ صفةٍ غيرِ ثابتةٍ ؛ لدلالتِها على الدوامِ والثباتِ ؛ (نحوُ : كلَّمتُهُ فُوهُ إلىٰ فِيَّ) ؛ بمعنىٰ : مُشافِهاً ، (و) أيضاً المشهورُ (أنَّ دخولَها) ؛ أيِ : الواوِ (أَولىٰ) مِنْ تركِها ؛ (لعدمِ دلالتِها) ؛ أيِ : الجملةِ الاسميَّةِ (علىٰ عدمِ الثبوتِ ، معَ ظهورِ الاستئنافِ فيها[2] ، فحَسُنَ زيادةُ رابطٍ[3] ؛ نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : (﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ

---

(1) قوله : (من إطلاقه) ؛ أي : كونِه غيرَ مقيَّد بما يدل على انقطاع الانتفاء . « بناني » (٢/١٠٦) .

(2) جعل المصنف الدلالة على الثبوت علَّةً لجواز ترك الواو ، وعلَّةً أيضاً لكون دخول الواو أَولىٰ ؛ لأنَّ الأولويَّة مشتملة علىٰ جوازِ الترك ورجحانِ الدخول ، فأعاد الدليل ، وضم إليه دليل الرجحان ؛ وهو ظهور الاستئناف ، والحاصل : أن الجملة الاسمية بعدت عن الحال المفردة من حيث دلالتها على الثبوت ، ومن ظهور الاستئناف ؛ فلذا ترجَّح فيها الواو . « دسوقي » (٣/١٤٩ ـ ١٥٠) .

(3) لظهور انفصالها عن العامل في صاحب الحال ، والانفصال يحتاج إلىٰ مزيد ربط ؛ لأجل قطعه بالمرة ، بخلاف الاتصال . « دسوقي » (٣/ ١٥٠) .

﴿أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

وقالَ عبدُ القاهرِ : إنْ كانَ المبتدأُ ضميرَ ذي الحالِ . . وجبَتْ ؛ نحوُ : جاءَ زيدٌ وهو يُسرِعُ ، أو : وهو مُسرِعٌ ،

﴿أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة :٢٢]) ؛ أي : وأنتم مِنْ أهلِ العلمِ والمعرفةِ ، أو : وأنتم تعلمونَ ما بينَهما مِنَ التفاوتِ .

[حكمُ الواوِ في الجملةِ الاسميَّةِ الحاليَّةِ عندَ الشيخِ عبدِ القاهرِ]

(وقالَ عبدُ القاهرِ : إنْ كانَ المبتدأُ) في الجملةِ الاسميَّةِ الحاليَّةِ (ضميرَ ذي الحالِ . . وجبَتْ) ؛ أيِ : الواوُ ؛ سواءٌ كانَ خبرُهُ فعلاً ؛ (نحوُ : جاءَ زيدٌ وهو يُسرِعُ ، أوِ) اسماً ؛ نحوُ : جاءَ زيدٌ (وهو مُسرِعٌ) ؛ وذلكَ لأنَّ الجملةَ لا يُترَكُ فيها الواوُ حتَّىٰ تدخلَ في صلةِ العاملِ[1] ، وتنضمَّ إليهِ في الإثباتِ[2] ، وتُقدَّرَ تقديرَ المفردِ في ألا يُستأنَفَ لها الإثباتُ[3] ، وهـٰذا ممَّا يمتنعُ في نحوِ[4] : جاءَ زيدٌ وهو يُسرِعُ ، أو : وهو مُسرِعٌ[5] ؛ لأنَّكَ إذا أعدتَ ذكرَ زيدٍ ، وجئتَ بضميرِهِ المنفصلِ المرفوعِ[6] . . كانَ

---

(١) في (أ ، ج ، هـ ، ز ، ط) : (جملة) بدل (صلة) ، والمراد : إلا إذا كانت قيداً من قيود عامل الحال ، ويكون ذلك ظاهراً بدون الواو . « دسوقي » (٣/ ١٥٢) .

(٢) المراد : أن يكون إثباتها في إثباته ، وتخصيصُ الإثبات بالذكر ؛ لأنه الأصل ، وإلا فالحكم في النفي أيضاً كذلك ؛ نحو : لم يجئ زيد وهو يتبسَّم . « دسوقي » (٣/ ١٥٢) .

(٣) أي : لا يُستأنف لها إثباتٌ زائدٌ علىٰ إثبات العامل ؛ فإذا قلت : (جاء زيد يركب) كان في تقدير : جاء زيد راكباً ، فالمثبَتُ هو المجيءُ حالَ الركوب ، لا مجيءٌ مقيَّد بإثباتٍ مُستأنَفٍ للركوب . « ابن يعقوب » (٣/ ١٥١) .

(٤) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : الدخول في صلة العامل ، والانضمام إليه في الإثبات . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (٣/ ١٥٢) .

(٥) أي : يمتنع علىٰ تقدير ترك الواو ؛ ولذلك كان الإتيان بها واجباً ، بخلاف قولك : (جاء زيد يسرع) ؛ فإنه غير ممتنع ؛ لأن المضارع مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره ، والقصد منه إثبات المجيء حال السرعة ، لا الحكم بإثبات مجيء مقيَّد بإثبات مستأنف للسرعة ؛ فلذا أُسقطت الواو منها كما سقطت من المفردة . « دسوقي » (٣/ ١٥٢) .

(٦) قوله : (وجئت بضميره المنفصل) : عطف تفسير لقوله : (أعدت ذكر زيد) ؛ أي : بأن =

بمنزلةِ إعادةِ اسمِهِ صريحاً في أنَّكَ لا تجدُ سبيلاً إلىٰ أنْ تُدخِلَ (يُسرِعُ) في صلةِ المَجيءِ وتضمَّهُ إليهِ في الإثباتِ ؛ لأنَّ إعادةَ ذكرِهِ لا تكونُ حتَّىٰ تقصدَ استئنافَ الخبرِ عنهُ بأنَّهُ يُسرِعُ ، وإلا لكنتَ تركتَ المبتدأَ بمَضِيعةٍ[1] ، وجعلتَهُ لغواً في البَيْنِ[2] ، وجرىٰ مَجْرىٰ أنْ تقولَ : (جاءَني زيدٌ وعمرٌو يُسرِعُ أمامَهُ) ، ثم تزعمَ أنَّكَ لم تستأنفْ كلاماً ، ولم تبتدئْ للسُّرعةِ إثباتاً .

وعلىٰ هـٰذا[3] : فالأصلُ والقياسُ ألا تجيءَ الجملةُ الاسميَّةُ إلا معَ الواوِ ، وما جاءَ بدونِهِ فسبيلُهُ سبيلُ الشيءِ الخارجِ عن قياسِهِ وأصلِهِ بضربٍ مِنَ التأويلِ ونوعٍ مِنَ التشبيهِ[4] .

هـٰذا كلامُهُ في « دلائلِ الإعجازِ »[5] ، وهو مُشعِرٌ بوجوبِ الواوِ في نحوِ : جاءَ زيدٌ وزيدٌ يُسرِع أو مُسرِعٌ ، و : جاءَ زيدٌ وعمرٌو يُسرِعُ ـ أو مُسرِعٌ ـ أمامَهُ . . بالطريقِ الأَولىٰ[6] .

= جئت بضميره . « دسوقي » (٣/ ١٥٢) .

(١) قوله : (بمضيعة) : بكسر الضاد وسكون الياء ، اسم لمكان الضياع ، ويجوز سكون الضاد وفتح الياء . « دسوقي » (٣/ ١٥٢) .

(٢) أي : وجعلتَه مزيداً فيما بين الحال وعاملها ؛ لأن القصد حينئذ إلىٰ تلك الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب إثباتٌ زائد علىٰ إثبات عاملها . « دسوقي » (٣/ ١٥٢) .

(٣) أي : التوجيهِ المشار إليه بقوله : (لأن الجملة . . .) إلىٰ آخره . « دسوقي » (٣/ ١٥٣) .

(٤) مثال التأويل : قولك : (كلَّمته فوهُ إلىٰ فيَّ) ؛ لتأويلها بالمفرد ؛ أي : مشافهاً ، ومثال التشبيه : قوله تعالىٰ : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] ؛ فجملة (أو هم قائلون) حال ، وتُركت الواو فيها ؛ لتشبيه واو الحال بواو العطف ، ولو أُتيَ بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر ؛ وهو (أو) . « دسوقي » (٣/ ١٥٣) .

(٥) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢١٥ ـ ٢١٦) .

(٦) أي : من وجوبها في (وهو يسرع) ، أو (وهو مسرع) ؛ لأنه جعل (وهو يُسرِع) أو (وهو مُسرِع) مشبَّهاً بالمثالين المذكورين في وجوب الواو ، ولا شك أنَّ المشبَّه به أقوىٰ من المشبَّه في وجه الشبه . « ابن يعقوب » (٣/ ١٥٢) .

وإنْ جُعِلَ نحوُ : (علىٰ كتفِهِ سيفٌ) حالاً . . كَثُرَ فيها تركُها ؛ نحوُ :

خَـرَجْـتُ مَـعَ ٱلْبَـازِي عَلَـيَّ سَـوَادُ

ثمَّ قالَ الشيخُ : (**وإنْ جُعِلَ نحوُ** : « **علىٰ كتفِهِ سيفٌ** » **حالاً . . كَثُرَ فيها**) ؛ أي : في تلكَ الحالِ (**تركُها**) ؛ أي : تركُ الواوِ ؛ (**نحوُ**) قولِ بشَّارٍ[1] : [من الطويل]

إِذَا أَنْكَـرَتْنِـي بَلْـدَةٌ أَوْ نَكِـرْتُهَـا (خَرَجْتُ مَعَ ٱلْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ)

أي : بقيَّةٌ مِنَ الليلِ[2] ؛ يعني : إذا لم يَعرِفْ قَدْري أهلُ بلدةٍ ، أو لم أَعرِفْهم . . خرجتُ منهم مُصاحِباً للبازي الذي هو أبكرُ الطيورِ مشتملاً عليَّ شيءٌ مِنْ ظُلمةِ الليلِ غيرَ مُنتظِرٍ لإسفارِ الصبحِ ؛ فقولُهُ : (عليَّ سوادُ) حالٌ تُرِكَ فيها الواوُ .

ثمَّ قالَ الشيخُ : (الوجهُ أنْ يكونَ الاسمُ في مثلِ هـٰذا فاعلاً للظرفِ ؛ لاعتمادِهِ علىٰ ذي الحالِ ، لا مبتدأً[3] ، وينبغي أنْ يُقدَّرَ ها هنا خُصوصاً أنَّ الظرفَ ؛ في تقديرِ اسمِ الفاعلِ دونَ الفعلِ ، اللهمَّ إلا أنْ يُقدَّرَ فعلٌ ماضٍ)[4]

هـٰذا كلامُهُ ، وفيهِ بحثٌ ، **والظاهرُ** : أنَّ مثلَ (علىٰ كتفِهِ سيفٌ) يحتملُ أنْ يكونَ في تقديرِ المفردِ ، وأنْ يكونَ جملةً اسميَّةً قُدِّمَ خبرُها ، وأنْ يكونَ فعليَّةً مقدَّرةً بالماضي أوِ المضارعِ ؛ فعلىٰ تقديريـنِ يمتنعُ الواوُ[5] ، وعلىٰ تقديرينِ لا يجبُ الواوُ[6] ؛ فمِنْ أجـلِ هـٰذا كَثُرَ تركُها .

وقالَ الشيخُ أيضاً[7] :

---

(١) ديوان بشار بن برد (٣/ ٤٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٢٨٧) .

(٢) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢٠٣) .

(٣) وعلىٰ هـٰذا : فالحال مفردة ، لا جملة اسمية ؛ فلا يُستنكر تركُ الواو . « دسوقي » (٣/ ١٥٥) .

(٤) دلائل الإعجاز (ص٢١٩ ـ ٢٢٠) .

(٥) **التقديران هما** : اسم الفاعل ، والمضارع . « دسوقي » (٣/ ١٥٦) .

(٦) **التقديران هما** : الماضي ، والجملة الاسمية . « دسوقي » (٣/ ١٥٦) .

(٧) انظر « دلائل الإعجاز » (ص٢١١ ـ ٢١٢) .

ويَحسُنُ التركُ تارةً ؛ لدخولِ حرفٍ على المبتدأِ ؛ كقولِهِ :

فَقُلْتُ عَسَىٰ أَنْ تُبْصِرِينِي كَأَنَّمَا بَنِيَّ حَوَالَيَّ ٱلأُسُودُ ٱلْحَوَارِدُ

وأخرىٰ ؛ لوقوعِ الجملةِ بعَقِبِ مفردٍ ؛ كقولِهِ :

وَٱللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِماً بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ

(ويَحسُنُ التركُ) ؛ أي : تركُ الواوِ في الجملةِ الاسميَّةِ (تارةً ؛ لدخولِ حرفٍ على المبتدأِ) يحصلُ بذلكَ الحرفِ نوعٌ مِنَ الارتباطِ ؛ (كقولِهِ[1] : [من الطويل]

فَقُلْتُ عَسَىٰ أَنْ تُبْصِرِينِي كَأَنَّمَا بَنِيَّ حَوَالَيَّ ٱلأُسُودُ ٱلْحَوَارِدُ)

مِنْ : حَرِدَ ؛ إذا غضبَ ؛ فقولُهُ : (بنيَّ الأُسودُ) جملةٌ اسميَّةٌ وقعَتْ حالاً مِنْ مفعولِ (تُبصِريني) ، ولولا دخولُ (كأنَّما) عليها . . لم يَحسُنِ الكلامُ إلا بالواوِ[2] ، وقولُهُ : (حواليَّ) ؛ أي : في أكنافي وجوانبي . . حالٌ مِنْ (بنيَّ) ؛ لِمَا في حرفِ التشبيهِ مِنْ معنى الفعلِ[3]

(و) يَحسُنُ التركُ تارةً (أخرىٰ ؛ لوقوعِ الجملةِ) الاسميَّةِ الواقعةِ حالاً (بعَقِبِ مفردٍ) حالٍ ؛ (كقولِهِ[4] : [من السريع]

وَٱللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِماً بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ)

فقولُهُ : (بُرْداكَ تبجيلٌ) حالٌ ، ولو لم يتقدَّمْها قولُهُ : (سالماً) لم يَحسُنْ فيها تركُ الواوِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ١٢٦) ، وفيه : (فإني) بدل (فقلت) ، و(اللَّوابد) بدل (الحوارد) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٠٤) .

(٢) أي : فدخول (كأنما) أوجبَ استحسانَ ترك الواو ؛ لئلا يتوارد على الجملة حرفان زائدان . « دسوقي » (٣/ ١٥٧) .

(٣) لأنَّ المعنىٰ : أُشبِّه بنيَّ بالأُسود حالَ كونهم حواليَّ . « دسوقي » (٣/ ١٥٨) .

(٤) البيت لابن الرومي في « ديوانه » (٢/ ٢٣١٥) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٠٥) .

السَّكَّاكيُّ : أمَّا الإيجازُ والإطنابُ : فلكونِهما نِسبيَّينِ . . لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهما إلا بتركِ التحقيقِ ، والبناءِ على أمرٍ عُرْفيٍّ ؛ وهو مُتعارَفُ الأوساطِ ؛ أي : كلامُهم في مَجْرىٰ عُرْفِهم في تأديةِ المعاني ، وهو لا يُحمَدُ

الباب الثامن [1]

(الإيجاز ، والإطناب ، والمساواة)

[تعريفُ الإيجازِ والإطنابِ والمساواةِ]

قالَ (السَّكَّاكيُّ : أمَّا الإيجازُ والإطنابُ : فلكونِهما نِسبيَّينِ) ؛ أي : مِنَ الأمورِ النِّسبيَّةِ التي يكونُ تعقُّلُها بالقياسِ إلىٰ تعقُّلِ شيءٍ آخرَ ؛ فإنَّ المُوجَزَ إنَّما يكونُ مُوجَزاً بالنسبةِ إلىٰ كلامٍ أزيدَ منهُ ، وكذا المُطنَبُ إنَّما يكونُ مُطنَباً بالنسبةِ إلىٰ ما هو أنقصُ منهُ . . (لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهما إلا بتركِ التحقيقِ) والتعيينِ [2] ؛ أي : لا يمكنُ التنصيصُ علىٰ أنَّ هـٰذا المقدارَ مِنَ الكلامِ إيجازٌ ، وذاكَ إطنابٌ ؛ إذ ربَّ كلامٍ مُوجَزٍ يكونُ مُطنَباً بالنسبةِ إلىٰ كلامٍ آخرَ [3] ، وبالعكسِ ، (والبناءِ علىٰ أمرٍ عُرْفيٍّ) ؛ أي : وإلا بالبناءِ علىٰ أمرٍ يَعرفُهُ أهلُ العُرفِ ؛ (وهو مُتعارَفُ الأوساطِ) الذينَ ليسوا في مرتبةِ البلاغةِ ، ولا في غايةِ الفَهاهةِ [4] ؛ (أي : كلامُهم في مَجْرىٰ عُرفِهم في تأديةِ المعاني) عندَ المعاملاتِ والمحاوراتِ ، (وهو) ؛ أي : هـٰذا الكلامُ (لا يُحمَدُ) مِنَ الأوساطِ

---

(١) قوله : (الباب الثامن) ثبت في جميع النسخ ، ولم يجر الشارح على ذكر الأبواب قبله .

(٢) أي : تعيينِ القدر المخصوص لكلٍّ منهما . « بناني » (٢/ ١١١) .

(٣) مثلاً : (زيد المنطلق) موجَز بالنسبة لـ (زيد هو المنطلق) ، ومطنَب بالنسبة لـ (زيد منطلق) . « دسوقي » (٣/ ١٦١) .

(٤) تحتمل في بعض النسخ : (الفهامة) ، والفَهاهة : العِيُّ والعجز عن الكلام . انظر « تاج العروس » (ف هـ هـ) .

في بابِ البلاغةِ ولا يُذَمُّ ؛ فالإيجازُ : أداءُ المقصودِ بأقلَّ مِنْ عبارةِ المتعارَفِ ، والإطنابُ : أداؤُهُ بأكثرَ منها .

ثمَّ قالَ : الاختصارُ لكونِهِ نِسبيّاً يُرجَعُ فيهِ تارةً إلىٰ ما سبقَ ، وأخرىٰ إلىٰ كونِ المقامِ خَلِيقاً بأبسطَ ممَّا ذُكِرَ .

(في بابِ البلاغةِ) ؛ لعدمِ رعايةِ مقتضَياتِ الأحوالِ ، (ولا يُذَمُّ) أيضاً منهم ؛ لأنَّ غرضَهم تأديةُ أصلِ المعنىٰ بدلالاتٍ وضعيّةٍ وألفاظٍ كيفَ كانَتْ ، ومجرَّدُ تأليفٍ يُخرِجُها عن حُكمِ النَّعيقِ[1]

(فالإيجازُ : أداءُ المقصودِ بأقلَّ مِنْ عبارةِ المتعارَفِ ، والإطنابُ : أداؤُهُ بأكثرَ منها ، ثمَّ قالَ : الاختصارُ لكونِهِ نِسبيّاً يُرجَعُ فيهِ تارةً إلىٰ ما سبقَ) ؛ أي : إلىٰ كونِ عبارةِ المتعارَفِ أكثرَ منهُ ، (و) يُرجَعُ تارةً (أخرىٰ إلىٰ كونِ المقام خَلِيقاً بأبسطَ ممَّا ذُكِرَ) ؛ أي : مِنَ الكلامِ الذي ذكرَهُ المتكلِّمُ ، وتوهَّمَ بعضُهم أنَّ المرادَ بـ (ما ذُكِرَ) : متعارَفُ الأوساطِ[2] ، وهو غلطٌ لا يخفىٰ علىٰ مَنْ لهُ قلبٌ ، أو ألقى السمعَ وهو شهيدٌ[3] ؛ يعني : كما أنَّ الكلامَ يُوصَفُ بالإيجازِ لكونِهِ أقلَّ مِنَ المتعارَفِ . . كذلكَ يُوصَفُ بهِ لكونِهِ أقلَّ ممَّا يقتضيهِ المقامُ بحسَبِ الظاهرِ ، وإنَّما قلنا : (بحسَبِ الظاهرِ) ؛ لأنَّهُ لو كانَ أقلَّ ممَّا يقتضيهِ المقامُ ظاهراً وتحقيقاً . . لم يكنْ في شيءٍ مِنَ البلاغةِ ؛ مثالُهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي . . . ﴾ الآيةَ [مريم : ٤] ؛ فإنَّهُ

---

(١) الحاصل : أنَّ المراد بالأوساط من الناس : العارفون باللغة ووجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة ، فيعبِّرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب ، من غير مراعاة مقتضى الحال . « دسوقي » (٣/ ١٦٢) .

(٢) هٰذا البعض : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٤٣٨) .

(٣) لأنَّ حاصله : أنَّ الموجَز : ما كان أقلَّ من مقتضى المقام الأبسطِ من المتعارَف ، وهٰذا يشمل ما إذا كان فوق المتعارَف ودون مقتضى المقام ، أو مساوياً للمتعارَف ودون مقتضى المقام ، أو أقلَّ منهما ، ولا يشمل ما إذا كان مقتضى المقام مساوياً للمتعارَف أو أنقصَ ، ويلزم عليه أيضاً : أنَّ ما كان أقلَّ من المتعارَف أو مساوياً له ، واقتضاه المقام . . لا يكون الأقلُّ منه إيجازاً ، ولم يقل بذلك أحد . « دسوقي » (٣/ ١٦٤) .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ كونَ الشيءِ نِسبيّاً . . لا يقتضي تعسُّرَ تحقيقِ معناهُ ، ثمَّ البناءُ على المتعارَفِ والبسطِ الموصوفِ . . ردٌّ إلى الجهالةِ .

إطنابٌ بالنسبةِ إلى المتعارَفِ ؛ أعني : قولَنا : (يا ربِّ ؛ شِخْتُ) ، وإيجازٌ بالنسبةِ إلىٰ مقتضى المقامِ ظاهراً[1] ؛ لأنَّهُ مقامُ بيانِ انقراضِ الشبابِ وإلمامِ المَشيبِ[2] ، فينبغي أنْ يُبسَطَ فيهِ الكلامُ غايةَ البسطِ ؛ فللإيجازِ معنَيانِ بينَهما عمومٌ مِنْ وجهٍ[3]

(وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ كونَ الشيءِ) أمراً (نِسبيّاً لا يقتضي تعسُّرَ تحقيقِ معناهُ) ؛ إذ كثيراً ما تُحقَّقُ معاني الأمورِ النِّسبيَّةِ وتُعرَّفُ بتعريفاتٍ تليقُ بها ؛ كالأُبوَّةِ ، والأُخوَّةِ ، وغيرِهما .

والجوابُ : أنَّهُ لم يُرِدْ تعسُّرَ بيانِ معناهما ؛ لأنَّ ما ذكرَهُ بيانٌ لمعناهما ، بل أرادَ تعسُّرَ التحقيقِ والتعيينِ في أنَّ هٰذا القدرَ إيجازٌ وذاكَ إطنابٌ .

(ثمَّ البناءُ على المتعارَفِ والبسطِ الموصوفِ) ؛ بأنْ يقالَ : الإيجازُ : هو الأداءُ بأقلَّ مِنَ المتعارَفِ ، أو ممَّا يليقُ بالمقامِ مِنْ كلامٍ أبسطَ مِنَ الكلامِ المذكورِ . . (ردٌّ إلى الجهالةِ) ؛ إذ لا يُعرَفُ كميَّةُ متعارَفِ الأوساطِ وكيفيَّتُهُ[4] ؛ لاختلافِ طبقاتِهم ، ولا يُعرَفُ أنَّ كلَّ مقامٍ أيَّ مقدارٍ يقتضي مِنَ البسطِ حتىٰ يقاسَ عليهِ ويُرجَعَ إليهِ .

---

(١) في (ط ، ي) : (لٰكنه إيجاز) بدل (وإيجاز) .

(٢) الإلمام : النزول . انظر « تاج العروس » (ل م م) .

(٣) أي : وخصوص كذلك ؛ وذلك لأن كون الكلام أقل من متعارف الأوساط أعم من أن يكون أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أو لا ، وكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أعم من أن يكون أقل من متعارف الأوساط أو لا ؛ فيتصادقان فيما إذا كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعاً ، وينفردان فيما إذا كان أقل من عبارة المتعارف ، وليس بأقل مما يقتضيه المقام ، وكذلك إذا كان أكثر من عبارة المتعارف وأقل من مقتضى المقام . « دسوقي » (٣/ ١٦٥) .

(٤) في النسخ ما عدا (ب ، و ، ز) : (وكيفيتها) بدل (وكيفيته) ، وتأنيث الضمير باعتبار أنَّ متعارَف الأوساط عبارة ، والمراد بكميَّة المتعارف : عددُ الكلمات ، وبكيفيَّته : تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها ، أو كونها طويلة أو قصيرة . « دسوقي » (٣/ ١٦٨) .

والأقربُ : أنْ يقالَ : المقبولُ مِنْ طُرُقِ التعبيرِ عنِ المرادِ تأديةُ أصلِهِ بلفظٍ مُساوٍ لهُ ، أو ناقصٍ عنهُ وافٍ ، أو زائدٍ عليهِ لفائدةٍ .

واحترزَ بـ (وافٍ) عنِ الإخلالِ ؛ كقولِهِ :

وَٱلْعَيْـــشُ خَيْـــرٌ فِـــي ظِـــلا ... لِ ٱلنُّـــوكِ مِمَّـــنْ عَـــاشَ كَـــدَّا

أيِ : الناعمُ ، و : في ظِلالِ العقلِ .

والجوابُ : أنَّ الألفاظَ قوالبُ المعاني ، والأوساطَ الذينَ لا يقدرونَ في تأديةِ المعاني على اختلافِ العباراتِ ، والتصرُّفِ في لطائفِ الاعتباراتِ . . لهم حدٌّ مِنَ الكلامِ يجري بينَهم في المحاوراتِ والمعاملاتِ ، معلومٌ للبُلغاءِ وغيرِهم ، فالبناءُ على المتعارَفِ واضحٌ بالنسبةِ إليهما جميعاً ، وأمَّا البناءُ على البسطِ الموصوفِ : فإنَّما هو للبُلغاءِ العارفينَ بمقتضَياتِ الأحوالِ بقدرِ ما يُمكِنُ لهم ، فلا يُجهَلُ عندهم ما يقتضيهِ كلُّ مقامٍ مِنْ مقدارِ البسطِ .

(**والأقربُ**) إلى الصوابِ : (**أنْ يقالَ : المقبولُ مِنْ طُرُقِ التعبيرِ عنِ المرادِ تأديةُ أصلِهِ بلفظٍ مُساوٍ لهُ**) ؛ أي : لأصلِ المرادِ ، (**أو**) بلفظٍ (**ناقصٍ عنهُ وافٍ ، أو**) بلفظٍ (**زائدٍ عليهِ لفائدةٍ**) ؛ فالمساواةُ : أنْ يكونَ اللفظُ بمقدارِ أصلِ المرادِ ، والإيجازُ : أنْ يكونَ ناقصاً عنهُ وافياً بهِ ، والإطنابُ : أنْ يكونَ زائداً عليهِ لفائدةٍ .

(**واحترزَ بـ « وافٍ » عنِ الإخلالِ**) : وهو أنْ يكونَ اللفظُ ناقصاً عن أصلِ المرادِ غيرَ وافٍ بهِ ؛ (**كقولِهِ**[1] : **والعيشُ خيرٌ في ظِلالِ النُّوكِ**) ؛ أيِ : الحُمقِ والجهالةِ (**ممَّنْ عاشَ كَدَّا**) ؛ أي: مَكْدُوداً مَتْعُوباً[2] ؛ (**أيِ : الناعمُ ، و : في ظِلالِ العقلِ**) ؛

---

(١) البيت للحارث بن حلزة اليشكري في « ديوانه » (ص٤٧) ، وفيه : (فالنُّوك خيرٌ في ظلال العيش) بدل (والعيش خير في ظلال النوك) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/٣٠٨) ، وهو من مجزوء الكامل .

(٢) قال الزبيدي في « تاج العروس » (ت ع ب) : (ولا تقل : « متعوب » ؛ لمخالفة السماع والقياس ، وقيل : بل هو لحنٌ ؛ لأن الثلاثي لازم ، واللازم لا يُبنىٰ منه المفعول) .

وبـ (فائدةٍ) عنِ التطويلِ ؛ نحوُ :

وَأَلْفَـىٰ قَـوْلَهَـا كَـذِبـاً وَمَيْنَـا

وعنِ الحشوِ المفسِدِ ؛ كـ (النَّدىٰ) في قولِهِ :

وَلا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَٱلنَّدَىٰ وَصَبْـرِ ٱلْفَتَـىٰ لَـوْلا لِقَـاءُ شَعُـوبِ

يعني : أنَّ أصلَ المرادِ : أنَّ العيشَ الناعمَ في ظلالِ النُّوكِ خيرٌ مِنَ العيشِ الشاقِّ في ظلالِ العقلِ ، ولفظُهُ غيرُ وافٍ بذلكَ ، فيكونُ مُخِلّاً ، فلا يكونُ مقبولاً[1]

(و) احترزَ (بـ « فائدةٍ » عنِ التطويلِ) : وهو أنْ يزيدَ اللفظُ علىٰ أصلِ المرادِ لا لفائدةٍ ، ولا يكونُ اللفظُ الزائدُ متعيِّناً ؛ (نحوُ) قولِهِ[2] : [من الوافر]

وَقَـدَّدَتِ ٱلأَدِيـمَ لِـرَاهِشَيْـهِ

(وألفىٰ) ؛ أي : وجدَ (قولَها كَذِباً ومَيْنَا) ، والكذبُ والمَينُ واحدٌ .

قولُهُ : (قدَّدَتْ) ؛ أي : قطَّعَتْ ، والرَّاهِشَانِ : العِرْقانِ في باطنِ الذِّراعينِ ، والضميرُ في (راهِشَيهِ) وفي (ألفىٰ) : لجَذِيمةَ الأبرشِ ، وفي (قدَّدَتْ) وفي (قولَها) : للزَّبَّاءِ ، والبيتُ في قصَّةِ قتلِ الزَّبَّاءِ لجَذِيمةَ ، وهي معروفةٌ[3]

(و) احترزَ أيضاً بـ (فائدةٍ) (عنِ الحشوِ) : وهو زيادةٌ معيَّنةٌ لا لفائدةٍ ، (المفسِدِ) للمعنىٰ ؛ (كـ « النَّدىٰ » في قولِهِ[4] : ولا فَضْلَ فيها) ؛ أي : في الدُّنيا (للشجاعةِ والنَّدىٰ وصبرِ الفتىٰ لولا لقاءُ شَعُوبِ) : هي عَلَمُ المنيَّةِ ، صرفَها

---

(١) ويرى السيوطي في « شرح عقود الجمان » (ص٦٧) أنَّه لا إخلال في البيت ، بل فيه فنُّ الاحتباك .

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي في « ديوانه » (ص١٨٣) ، وفيه : (وقدَّمت) بدل (وقددت) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣١٠) .

(٣) انظر « الكامل في التاريخ » لابن الأثير (١/ ٣١٦ ـ ٣١٨) .

(٤) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص٣٢٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٢٣) ، وهو من الطويل .

وغيرِ المفسِدِ ؛ كقولِهِ :

وَأَعْلَـمُ عِلْـمَ ٱلْيَـوْمِ وَٱلأَمْـسِ قَبْلَـهُ

للضرورةِ ، وعدمُ الفضيلةِ علىٰ تقديرِ عدمِ الموتِ إنَّما يظهرُ في الشجاعةِ والصبرِ ؛ لتيقُّنِ الشجاعِ بعدمِ الهلاكِ ، وتيقُّنِ الصابرِ بزوالِ المكروهِ ، بخلافِ الباذلِ مالَهُ إذا تيقَّنَ بالخلودِ ، وعرفَ احتياجَهُ إلى المالِ دائماً ؛ فإنَّ بذلَهُ حينَئذٍ أفضلُ ممَّا إذا تيقَّنَ بالموتِ وتخليفِ المالِ[1] ، وغايةُ اعتذارِهِ ما ذكرَهُ الإمامُ ابنُ جنِّي ؛ وهو أنَّ في الخلودِ وتنقُّلِ الأحوالِ فيهِ مِنْ عُسرٍ إلىٰ يُسرٍ ، ومِنْ شدَّةٍ إلىٰ رخاءٍ . . ما يُسكِّنُ النفوسَ ويُسهِّلُ البؤسَ[2] ، فلا يظهرُ لبذلِ المالِ كثيرُ فضلٍ .

(و) عنِ الحشوِ (غيرِ المفسِدِ) للمعنىٰ ؛ (كقولِهِ[3] : [من الطويل]

وَأَعْلَـمُ عِلْـمَ ٱلْيَـوْمِ وَٱلأَمْـسِ قَبْلَـهُ)   وَلَـٰكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

فلفظُ (قبْلَهُ) حشوٌ غيرُ مفسِدٍ ، وهـٰذا بخلافِ ما يقالُ : أبصرتُهُ بعيني ، و : سمعتُهُ بأذني ، و : كتبتُهُ بيدي . . في مقامٍ يفتقرُ إلى التأكيدِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في النسخ ما عدا (أ ، هـ ، ح ، ي) : (وتخلف) بدل (وتخليف) .

(٢) انظر « شرح ديوان المتنبي » لابن جني (١/ ١٨٨) .

(٣) البيت لزهير بن أبي سُلمىٰ في « ديوانه » (ص١١٠) ، وفيه : (وأعلم ما في اليوم) بدل (وأعلم علم اليوم) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٢٥) .

المساواةُ نحوُ : ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ .

وقولِهِ :

فَإِنَّكَ كَٱللَّيْلِ ٱلَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ ٱلْمُنْتَأَىٰ عَنْكَ وَاسِعُ

[أمثلةُ المساواةِ]

(المساواةُ) ، قدَّمَها ؛ لأنَّها الأصلُ المَقيسُ عليهِ[1] . . (نحوُ : ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر :٤٣] ، وقولِهِ[2] : [من الطويل]

فَإِنَّكَ كَٱللَّيْلِ ٱلَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ ٱلْمُنْتَأَىٰ عَنْكَ وَاسِعُ)

أي : موضعَ البُعدِ عنكَ ذو سَعَةٍ ، شبَّهَهُ في حالِ سخطِهِ وهَولِهِ بالليلِ .

قيلَ : في الآيةِ حذفُ المستثنىٰ منهُ ، وفي البيتِ حذفُ جوابِ الشرطِ ؛ فيكونُ كلٌّ منهما إيجازاً ، لا مساواةً .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ اعتبارَ هـٰذا الحذفِ رعايةٌ لأمرٍ لفظيٍّ[3] ، لا يفتقرُ إليهِ تأديةُ أصلِ المرادِ[4] ، حتَّىٰ لو صُرِّحَ بهِ لكانَ إطناباً بل تطويلاً[5] ، وبالجملةِ : لا نُسلِّمُ أنَّ لفظَ الآيةِ والبيتِ ناقصٌ عن أصلِ المرادِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : المنسوب إليه الإيجازُ والإطناب . « دسوقي » (٣/ ١٨١) .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٧٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٢٣) .

(٣) المراد بالأمر اللفظي هنا : ما لا يتوقف إفادة المعنىٰ عليه ، وإنما يُقدَّرُ مراعاةً للقواعد النحوية الموضوعة لتركيب الكلام . « بناني » (٢/ ١٢٠) .

(٤) لأن معنى المستثنىٰ منه مفهوم من الكلام ، وكذلك الجواب معناه مفهوم من الشطر الأول . « دسوقي » (٣/ ١٨٣) .

(٥) المراد بالتطويل هنا : التطويل بالمعنى اللغوي ؛ أي : الزائد لا لفائدة وإن كان متعيّناً ، فلا يَرِد ما قيل : الأولىٰ : أن يقول : (بل حشواً) ؛ لأن الزائد متعيّن . « دسوقي » (٣/ ١٨٣) .

والإيجازُ ضربانِ :

إيجازُ القِصَرِ ؛ وهو ما ليسَ بحذفٍ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ ؛ فإنَّ معناهُ كثيرٌ ، ولفظَهُ يسيرٌ ، ولا حذفَ فيهِ ، وفضلُهُ علىٰ ما كانَ عندَهم أوجزَ كلامٍ في هـٰذا المعنىٰ؛ وهو : (القتلُ أنفىٰ للقتلِ) . . بقلَّةِ حروفِ ما يُناظِرُهُ منهُ ،

[أنواعُ الإيجازِ]

[إيجازُ القِصَرِ]

(والإيجازُ ضربانِ :

إيجازُ القِصَرِ ؛ وهو ما ليسَ بحذفٍ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة : ١٧٩] ؛ فإنَّ معناهُ كثيرٌ ، ولفظَهُ يسيرٌ) ؛ وذلكَ لأنَّ معناهُ : أنَّ الإنسانَ إذا علمَ أنَّهُ متىٰ قَتَلَ قُتِلَ . . كانَ ذلكَ داعياً إلىٰ ألا يُقدِمَ على القتلِ ، فارتفعَ بالقتلِ الذي هو القصاصُ كثيرٌ مِنْ قتلِ الناسِ بعضِهم لبعضٍ ، وكانَ ارتفاعُ القتلِ حياةً لهم ، (ولا حذفَ فيهِ) ؛ أي : ليسَ فيهِ حذفُ شيءٍ ممَّا يُؤدَّىٰ بهِ أصلُ المرادِ ، واعتبارُ الفعلِ الذي يتعلَّقُ بهِ الظرفُ رعايةٌ لأمرٍ لفظيٍّ[1] ، حتَّىٰ لو ذُكِرَ كانَ تطويلاً .

(وفضلُهُ) ؛ أي : رجحانُ قولِهِ : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ (علىٰ ما كانَ عندَهم أوجزَ كلامٍ في هـٰذا المعنىٰ ؛ وهو) قولُهمُ : (القتلُ أنفىٰ للقتلِ . . بقلَّةِ حروفِ ما يُناظِرُهُ) ؛ أي : اللفظِ الذي يناظرُ قولَهمُ : (القتلُ أنفىٰ للقتلِ) ، (منهُ) ؛ أي : مِنْ قولِهِ : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ ، وما يُناظِرُهُ منهُ هو قولُهُ : ﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ ؛ لأنَّ قولَهُ : ﴿ لَكُمْ ﴾ زائدٌ علىٰ معنىٰ قولِهمُ : (القتلُ أنفىٰ للقتلِ) ؛ فحروفُ (في القصاصِ حياةٌ) معَ التنوينِ أحدَ عشرَ[2] ، وحروفُ (القتلُ أنفىٰ للقتلِ) أربعةَ عشرَ ؛

---

(١) أي : رعاية لقاعدة نحوية موضوعة لسبك تركيب الكلام ؛ وهي أن كل جار ومجرور لا بد له من متعلَّق يتعلق به ، لا أن اعتبار الفعل يتوقف عليه أصل المعنىٰ . « دسوقي » (٣/ ١٨٤) .

(٢) وقد لا يُعتبر التنوين ؛ لحذفه في الوقف . « بناني » (٢/ ١٢٢) .

والنصِّ على المطلوبِ ، وما يفيدُهُ تنكيرُ (حياةٌ) مِنَ التعظيمِ ؛ لمنعِهِ عمَّا كانوا عليهِ مِنْ قتلِ جماعةٍ بواحدٍ ، أوِ النوعيَّةِ ؛ أيِ : الحاصلةِ للمقتولِ والقاتلِ بالارتداعِ ، واطِّرادِهِ ، وخُلُوِّهِ عنِ التكرارِ ، واستغنائِهِ عن تقديرِ محذوفٍ ، والمطابقةِ .

أعني : الحروفَ الملفوظةَ ؛ إذ بالعبارةِ يتعلَّقُ الإيجازُ ، لا بالكتابةِ[1]

(والنصِّ) ؛ أي : وبالنصِّ (على المطلوبِ) ؛ يعني : الحياةَ[2]

(وما يفيدُهُ تنكيرُ « حياةٌ » مِنَ التعظيمِ ؛ لمنعِهِ) ؛ أي : منعِ القصاصِ إيَّاهم (عمَّا كانوا عليهِ مِنْ قتلِ جماعةٍ بواحدٍ) ، فحصلَ لهم في هـٰذا الجنسِ مِنَ الحُكمِ ـ أعني : القصاصَ ـ حياةٌ عظيمةٌ ، (أو) مِنَ (النوعيَّةِ ؛ أي) : لكم في القصاصِ نوعٌ مِنَ الحياةِ ؛ وهي الحياةُ (الحاصلةُ للمقتولِ) ؛ أي : الذي يُقصَدُ قتلُهُ ، (والقاتلِ) ؛ أي : الذي يقصدُ القتلَ ؛ (بالارتداعِ) عنِ القتلِ ؛ لمكانِ العلمِ بالاقتصاصِ .

(واطِّرادِهِ) ؛ أي : وبكونِ قولِهِ : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ مطَّرداً[3] ؛ إذِ الاقتصاصُ مطلقاً سببٌ للحياةِ ، بخلافِ القتلِ ؛ فإنَّهُ قد يكونُ أنفىٰ للقتلِ ؛ كالذي علىٰ وجهِ القصاصِ ، وقد يكونُ أَدْعىٰ لهُ ؛ كالقتلِ ظُلماً .

(وخُلُوِّهِ عنِ التكرارِ) ، بخلافِ قولِهم ؛ فإنَّهُ يشتملُ علىٰ تكرارِ القتلِ ، ولا يخفىٰ : أنَّ الخاليَ عنِ التكرارِ أفضلُ مِنَ المشتمِلِ عليهِ وإنْ لم يكنْ مُخِلّاً بالفصاحةِ .

(واستغنائِهِ عن تقديرِ محذوفٍ) ، بخلافِ قولِهم ؛ فإنَّ تقديرَهُ : (القتلُ أنفىٰ للقتلِ مِنْ تركِهِ) .

(والمطابقةِ) ؛ أي : وباشتمالِهِ علىٰ صنعةِ المطابقةِ ؛ وهي الجمعُ بينَ معنيينِ متقابلينِ في الجملةِ ؛ كالقصاصِ والحياةِ .

---

(١) وإلا لكانت حروف الآية اثني عشر ، بحذف التنوين ، وإثبات ياء (في) وهمزة (أل) . « بناني » (٢/ ١٢٢) .

(٢) وهـٰذا بخلاف قولهم المذكور ؛ فإنه يدل على المطلوب باللزوم ؛ لأنَّ نفي القتل يستلزم ثبوتَ الحياة . « بناني » (٢/ ١٢٢) .

(٣) أي : عاماً لكل فرد من أفراده . « دسوقي » (٣/ ١٨٧) .

وإيجازُ الحذفِ .

والمحذوفُ : إمَّا جزءُ جملةٍ مضافٌ ؛ نحوُ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ .

أو موصوفٌ ؛ نحوُ :

أَنَـا ٱبْـنُ جَـلا .

أي : رجلٍ جَلا .

[إيجازُ الحذفِ]

[حذفُ جزءِ جملةٍ]

(وإيجازُ الحذفِ) : عطفٌ علىٰ (إيجازُ القِصَرِ) ، (والمحذوفُ : إمَّا جزءُ جملةٍ) ؛ عُمدةً كانَ أو فضلةً ، (مضافٌ) : بدلٌ مِنْ (جزءُ جملةٍ) ؛ (نحوُ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : ٨٢]) ؛ أي : أهلَ القريةِ[١] .

(أو موصوفٌ ؛ نحوُ[٢] : [من الوافر]

أَنَـا ٱبْـنُ جَـلا) وَطَـلَّاعِ ٱلثَّنَـايَـا   مَتَـىٰ أَضَـعِ ٱلْعِمَـامَـةَ تَعْـرِفُـونِـي

الثنيّةُ : العَقَبةُ[٣] ، وفلانٌ طلَّاعُ الثنايا ؛ أي : ركَّابٌ لصِعابِ الأمورِ ، وقولُهُ : (جَلا) جملةٌ وقعَتْ صفةً لمحذوفٍ ؛ (أي) : أنا ابنُ (رجلٍ جَلا) ؛ أيِ : انكشفَ أمرُهُ ، أو كشفَ الأمورَ .

وقيلَ : (جَلا) ها هنا عَلَمٌ ، وحذفُ التنوينِ باعتبارِ أنَّهُ منقولٌ عنِ الجملةِ ـ أعني : الفعلَ معَ الضميرِ ـ لا عنِ الفعلِ وحدَهُ[٤] .

---

(١) أي : ما لم يُرَدْ بالقرية أهلُها مجازاً مرسلاً لعلاقة الحاليَّة أو المحليَّة ، وإلا فلا حذفَ . « بناني » (٢/ ١٢٣) .

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي كما في « الأصمعيات » (ص١٧) ، و« الحماسة البصرية » (١/ ١٠٢) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٣٣٩) ، وقوله : (وطلاع) : بالجر عطفاً علىٰ (جلا) ، ويجوز رفعه عطفاً على (ابن) . « دسوقي » (٣/ ١٩١) .

(٣) العَقَبة : المكان المرتفع من جبل ونحوه . انظر « تاج العروس » (ث ن ي) .

(٤) الحاصل : أنَّ الفعل المنقول للعَلَميَّة إن اعتُبر معه ضميرُ فاعله . . فهو محكيٌّ ، وإن لم يُعتبر =

أو صفةٌ ؛ نحوُ : ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا﴾ ؛ أي : صحيحةٍ ، أو نحوِها ، بدليلِ ما قبلَهُ .

أو شرطٌ ؛ كما مرَّ .

أو جوابُ شرطٍ : إمَّا لمجرَّدِ الاختصارِ ؛ نحوُ : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ ؛ أي : أعرَضُوا ، بدليلِ ما بعدَهُ ، أو للدلالةِ على أنَّهُ شيءٌ لا يُحيطُ بهِ الوصفُ ، أو لتذهبَ نفسُ السامعِ كلَّ مذهبٍ مُمكِنٍ ؛ مثالُهما : ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ .

(أو صفةٌ ؛ نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : (﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا﴾ [الكهف : ٧٩] ؛ أي) : كلَّ سفينةٍ (صحيحةٍ ، أو نحوِها) ؛ كـ : سليمةٍ ، أو غيرِ مَعِيبةٍ ، (بدليلِ ما قبلَهُ) ؛ وهو قولُهُ : ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف : ٧٩] ؛ لدلالتِهِ على أنَّ المَلِكَ كانَ لا يأخذُ المَعِيبةَ .

(أو شرطٌ ؛ كما مرَّ) في آخرِ بابِ الإنشاءِ[1] .

(أو جوابُ شرطٍ) ، وحذفُهُ يكونُ : (إمَّا لمجرَّدِ الاختصارِ ؛ نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : (﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [يسٓ : ٤٥]) ؛ فهٰذا شرطٌ حُذِفَ جوابُهُ ؛ (أي : أعرَضُوا ، بدليلِ ما بعدَهُ) ؛ وهو قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٍ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ﴾ [يسٓ : ٤٦] ، (أو للدلالةِ على أنَّهُ) ؛ أي : جوابَ الشرطِ (شيءٌ لا يُحيطُ بهِ الوصفُ ، أو لتذهبَ نفسُ السامعِ كلَّ مذهبٍ مُمكِنٍ ؛ مثالُهما : ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام : ٢٧]) بحذفِ جوابِ الشرطِ ؛ للدلالةِ على أنَّهُ لا يُحيطُ

= معه الضمير فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه ؛ فإن كان على وزن يخص الفعل ، أو في أوله زيادة كزيادة الفعل . . فإنه يُمنع من الصرف ، وإن لم يكن كذلك فإنه يُصرف . انظر « توضيح المقاصد والمسالك » (٣/ ١٢١٣) ، و« حاشية الصبان على شرح الأشموني » (١/ ١٩٤) ، و« حاشية الدسوقي » (٣/ ١٩٢) .

(١) أي : من تقدير الشرط في جواب التمني والاستفهام والأمر والنهي . انظر (ص٣٨١ ـ ٣٨٢) .

أو غيرُ ذلكَ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ ؛ أي : ومَنْ أنفقَ مِنْ بعدِهِ وقاتلَ ، بدليلِ ما بعدَهُ .

وإمَّا جملةٌ مسبَّبةٌ عن مذكورٍ ؛ نحوُ : ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ ﴾ ؛ أي : فعلَ ما فعلَ ، أو سببٌ لمذكورٍ ؛ نحوُ : ﴿ فَانفَجَرَتْ ﴾ ، إنْ قُدِّرَ : فضربَهُ بها ، ويجوزُ أنْ يُقدَّرَ : فإنْ ضربتَ بها فقدِ انفجرَتْ ،

بهِ الوصفُ ، أو لتذهبَ نفسُ السامعِ كلَّ مذهبٍ ممكنٍ[1]

(أو غيرُ ذلكَ) المذكورِ ؛ كالمسندِ إليهِ ، والمسندِ ، والمفعولِ ؛ كما مرَّ في الأبوابِ السابقةِ ، وكالمعطوفِ معَ حرفِ العطفِ ؛ (نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ ؛ أي : ومَنْ أنفقَ مِنْ بعدِهِ وقاتلَ ، بدليلِ ما بعدَهُ) ؛ يعني : قولَهُ تعالىٰ : ﴿ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ﴾ [الحديد : ١٠] .

[حذفُ جملةٍ]

(وإمَّا جملةٌ) : عطفٌ علىٰ (إمَّا جزءُ جملةٍ) .

فإنْ قلتَ : ماذا أرادَ بالجملةِ ها هنا ؛ حيثُ لم يَعُدَّ الشرطَ والجزاءَ جملةً ؟

قلتُ : أرادَ الكلامَ المستقلَّ الذي لا يكونُ جزءاً مِنْ كلامٍ آخرَ[2]

(مسبَّبةٌ عن) سببٍ (مذكورٍ ؛ نحوُ : ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ ﴾ [الأنفال : ٨]) ؛ فهٰذا سببٌ مذكورٌ حُذِفَ مسبَّبُهُ ؛ (أي : فعلَ ما فعلَ) .

(أو سببٌ لمذكورٍ ؛ نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ (فَانفَجَرَتْ ﴾ [البقرة : ٦٠] ، إنْ قُدِّرَ : فضربَهُ بها) ، فيكونُ قولُهُ : (فضربَهُ بها) جملةً محذوفةً هي سببٌ لقولِهِ : (فانفجرَتْ) ، (ويجوزُ أنْ يُقدَّرَ : فإنْ ضربتَ بها فقدِ انفجرَتْ) ،

---

(١) في النسخ ما عدا (ب ، ج ، ح ، ي) : (ولتذهب) بدل (أو لتذهب) .

(٢) أي : أراد الكلام المستقل بالإفادة الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر ، لا ما تركَّب من الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر . « دسوقي » (٣/ ١٩٦ ـ ١٩٧) .

أو غيرُهما ؛ نحوُ : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ ، علىٰ ما مرَّ .

وإمَّا أكثرُ ؛ نحوُ : ﴿ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ ﴾ ؛ أي : إلىٰ يوسفَ لأستعبرَهُ الرُّؤيا ، ففعلوا ، فأتاهُ وقالَ لهُ : يا يوسفُ .

فيكونَ المحذوفُ جزءَ جملةٍ هو الشرطُ[1] ، ومثلُ هٰذهِ الفاءِ تُسمَّىٰ : فاءً فصيحةً[2] ؛ قيلَ : على التقديرِ الأوَّلِ[3] ، وقيلَ : على الثاني[4] ، وقيلَ : على التقديرينِ[5] .

(أو غيرُهما) ؛ أي : غيرُ المسبَّبِ والسببِ ؛ (نحوُ : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات : ٤٨] ، علىٰ ما مرَّ) في بحثِ الاستئنافِ[6] ؛ مِنْ أنَّهُ علىٰ حذفِ المبتدأِ والخبرِ علىٰ قولِ مَنْ يجعلُ المخصوصَ خبرَ مبتدأٍ[7] .

[حذفُ أكثرَ مِنْ جملةٍ]

(وإمَّا أكثرُ) مِنْ جملةٍ ، عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إمَّا جملةٌ) ؛ أي : أكثرُ مِنْ جملةٍ واحدةٍ ؛ (نحوُ : ﴿ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ ﴾ [يوسف : ٤٥ ـ ٤٦] ؛ أي) : فأرسِلُوني (إلىٰ يوسفَ لأستعبرَهُ الرُّؤيا ، ففعلوا ، فأتاهُ وقالَ لهُ : يا يوسفُ) .

---

(١) أي : فلا يكون هٰذا المثال مما نحن فيه من حذف الجملة . « دسوقي » (٣/ ١٩٩) .
(٢) لإفصاحها وإظهارها عن المحذوف ، أو لأنها تدل على المحذوف قبلها عند الفصيح ، أو لأنها تَرِد من الفصيح فقط ؛ لعدم معرفة غيره بمواردها . « ابن قاسم » (ق١٨٧) .
(٣) أي : تُسمَّىٰ بذلك على التقدير الأول ؛ أي : فهي المفصِحة عن مقدَّر بشرط كونه سبباً في مدخولها . « دسوقي » (٣/ ١٩٩) .
(٤) أي : فهي المفصِحة عن شرطٍ مقدَّر . « دسوقي » (٣/ ١٩٩) .
(٥) أي : فهي المفصِحة عن محذوف ؛ سواء كان سبباً أو غيره . « دسوقي » (٣/ ١٩٩) .
(٦) انظر (ص٤١٠) .
(٧) والتقدير : هم نحن ، وكذا علىٰ قول من يجعله مبتدأً حُذف خبره ، والتقدير : نحن هم . « دسوقي » (٣/ ٢٠٠) .

والحذفُ علىٰ وجهينِ : ألا يُقامَ شيءٌ مُقامَ المحذوفِ ؛ كما مرَّ ، وأنْ يُقامَ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ ؛ أي : فلا تحزَنْ ، واصبِرْ .

وأدلَّتُهُ كثيرةٌ :

منها : أنْ يدلَّ العقلُ عليهِ ، والمقصودُ الأظهرُ علىٰ تعيينِ المحذوفِ ؛ نحوُ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ .

[إقامةُ شيءٍ مُقامَ المحذوفِ ، وعدمُها]

(والحذفُ علىٰ وجهينِ : ألا يُقامَ شيءٌ مُقامَ المحذوفِ) ، بل يُكتفىٰ بالقرينةِ ؛ (كما مرَّ) في الأمثلةِ السابقةِ[1] ، (وأنْ يُقامَ[2] ؛ نحوُ : ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [فاطر : ٤]) ؛ فقولُهُ : (فقد كُذِّبَتْ) ليسَ جزاءَ الشرطِ ؛ لأنَّ تكذيبَ الرُّسلِ متقدِّمٌ علىٰ تكذيبِهِ ، بل هو سببٌ لمضمونِ الجوابِ المحذوفِ أُقيمَ مُقامَهُ[3] ؛ (أي : فلا تحزَنْ ، واصبِرْ) .

[أدلَّةُ الحذفِ]

ثمَّ الحذفُ لا بدَّ لهُ مِنْ دليلٍ[4] ، (وأدلَّتُهُ كثيرةٌ ؛ منها : أنْ يدلَّ العقلُ عليهِ) ؛ أي : على الحذفِ ، (والمقصودُ الأظهرُ علىٰ تعيينِ المحذوفِ ؛ نحوُ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة : ٣]) ؛ فالعقلُ دلَّ علىٰ أنَّ ها هنا حذفاً ؛ إذِ الأحكامُ الشرعيَّةُ إنَّما تتعلَّقُ

---

(١) أي : لحذف جزء الجملة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ [الحديد : ١٠] ؛ إذ لم يُعطف عليه شيء يدل على المعطوف المحذوف الذي هو (ومن أنفق من بعده وقاتل) ، وكذا (أنا ابن جلا) ؛ إذ لم يُذكر موصوف يُنزَّل منزلة الموصوف المحذوف . « دسوقي » (٣/ ٢٠١) .

(٢) أي : شيء مقام المحذوف مما يدل عليه ؛ كالعلة والسبب ، لا شيء أجنبي لا يدل عليه ولا يقتضيه . « دسوقي » (٣/ ٢٠٢) .

(٣) في (ب) : (الجزاء) بدل (الجواب) .

(٤) هـٰذا راجع للقسم الأول الذي لم يُقَم فيه شيء مقام المحذوف . « دسوقي » (٣/ ٢٠٢) .

ومنها : أنْ يدلَّ العقلُ عليهما ؛ نحوُ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ؛ أي : أمرُهُ ، أو عذابُهُ .

ومنها : أنْ يدلَّ العقلُ عليهِ ، والعادةُ على التعيينِ ؛ نحوُ : ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾ ؛ فإنَّهُ يحتملُ : في حُبِّهِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ ، و : في مُراوَدتِهِ ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ ، و : في شأنِهِ ؛ حتىٰ يشملَهما ، والعادةُ دلَّتْ على الثاني ؛ لأنَّ الحُبَّ المُفرطَ لا يُلامُ صاحبُهُ عليهِ في العادةِ ؛ لقهرِهِ إيَّاهُ .

بالأفعالِ دونَ الأعيانِ ، والمقصودُ الأظهرُ مِنْ هٰذهِ الأشياءِ المذكورةِ في الآيةِ . . تناولُها الشاملُ للأكلِ وشُربِ الألبانِ ؛ فدلَّ علىٰ تعيينِ المحذوفِ ، وفي قولِهِ : (منها : أنْ يدلَّ) أدنىٰ تسامحٍ[1] ، فكأنَّهُ علىٰ حذفِ مضافٍ[2] .

(ومنها : أنْ يدلَّ العقلُ عليهما) ؛ أي : على الحذفِ وتعيينِ المحذوفِ ؛ (نحوُ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢]) ؛ فالعقلُ يدلُّ على امتناعِ مجيءِ الربِّ تعالىٰ وتقدَّسَ ، ويدلُّ علىٰ تعيينِ المرادِ أيضاً ؛ (أي : أمرُهُ ، أو عذابُهُ) ، فالأمرُ المعيَّنُ الذي دلَّ عليهِ العقلُ هو أحدُ الأمرينِ ، لا أحدُهما على التعيينِ .

(ومنها : أنْ يدلَّ العقلُ عليهِ ، والعادةُ على التعيينِ ؛ نحوُ : ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف : ٣٢]) ؛ فإنَّ العقلَ دلَّ علىٰ أنَّ فيهِ حذفاً ؛ إذ لا معنىٰ للَّومِ علىٰ ذاتِ الشخصِ ، وأمَّا تعيينُ المحذوفِ : (فإنَّهُ يحتملُ) أنْ يُقدَّرَ : (في حُبِّهِ ؛ لقولِهِ تعالىٰ : ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف : ٣٠] ، و : في مُراوَدتِهِ ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [يوسف : ٣٠] ، و : في شأنِهِ ؛ حتىٰ يشملَهما) ؛ أي : الحُبَّ والمُراوَدةَ ، (والعادةُ دلَّتْ على الثاني) ؛ أي : مُراوَدتِهِ ؛ (لأنَّ الحُبَّ المُفرطَ لا يُلامُ صاحبُهُ عليهِ في العادةِ ؛ لقهرِهِ) ؛ أي : الحُبِّ المفرطِ (إيَّاهُ) ؛ أي : صاحبَهُ ، فلا يجوزُ أنْ

---

(١) لأنَّ قوله : (أنْ يدلَّ) بمعنى الدلالة ، والدلالة ليست من الأدلة ، بل صفة للدليل . « دسوقي » (٣/ ٢٠٤) .

(٢) والتقدير : (منها : ذو أنْ يدلَّ العقل) ؛ أي : منها صاحب دلالة العقل ، وصاحب الدلالة المذكورة هو العقل . « دسوقي » (٣/ ٢٠٤) .

ومنها : الشروعُ في الفعلِ ؛ نحوُ : باسمِ اللهِ ، فيُقدَّرُ ما جُعِلَتِ التسميةُ مبدأً لهُ .

ومنها : الاقترانُ ؛ كقولِهم للمُعرِسِ : بالرِّفاءِ والبنينَ ؛ أي : أعرستَ .

يُقدَّرَ : في حُبِّهِ ، ولا : في شأنِهِ ؛ لكونِهِ شاملاً لهُ ، ويتعيَّنُ أنْ يُقدَّرَ : في مُراوَدتِهِ ؛ نظراً إلى العادةِ[١]

(ومنها : الشروعُ في الفعلِ)[٢] ؛ يعني : مِنْ أدلَّةِ تعيينِ المحذوفِ[٣] ، لا مِنْ أدلَّةِ الحذفِ ؛ لأنَّ دليلَ الحذفِ ها هنا هو أنَّ الجارَّ والمجرورَ لا بدَّ أنْ يتعلَّقَ بشيءٍ[٤] ، والشروعَ في الفعلِ دلَّ علىٰ أنَّهُ ذلكَ الفعلُ الذي شُرِعَ فيهِ ؛ (نحوُ : باسمِ اللهِ ، فيُقدَّرُ ما جُعِلَتِ التسميةُ مبدأً لهُ) ؛ ففي القراءةِ يقدَّرُ : باسمِ اللهِ أقرأُ ، وعلىٰ هـٰذا القياسُ .

(ومنها) ؛ أي : مِنْ أدلَّةِ تعيينِ المحذوفِ[٥] : (الاقترانُ ؛ كقولِهم للمُعرِسِ : بالرِّفاءِ والبنينَ) ؛ فإنَّ مقارنةَ هـٰذا الكلامِ لإعراسِ المخاطَبِ دلَّ علىٰ تعيينِ المحذوفِ ؛ (أي : أعرستَ) ، أو مقارنةَ المخاطَبِ بالإعراسِ وتلبُّسَهُ بهِ دلَّ علىٰ ذلكَ ، والرِّفاءُ : هو الالتئامُ والاتِّفاقُ ، والباءُ للملابسةِ .



---

(١) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » ، والنسخة (ب) من نسخ « المختصر » زيادة : (ومنها : أن تدل العادة عليهما ؛ نحو : ﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٦٧] ؛ أي : مكانَ قتال ؛ أي : مكاناً يصلح للقتال ؛ ولهـٰذا أشاروا بالبقاء في المدينة) .

(٢) لو أدخله في الاقتران الآتي لكان أولىٰ ؛ لأنه منه . « دسوقي » (٣/٢٠٨) .

(٣) أي : بعد دلالة العقل علىٰ أصل الحذف . « دسوقي » (٣/٢٠٨) .

(٤) في الكلام حذف ، والأصل : لأن دليل الحذف هو العقل ؛ بسبب إدراكه أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشيء . « دسوقي » (٣/٢٠٨) .

(٥) أي : بعد دلالة العقل علىٰ أصل الحذف ؛ بسبب إدراكه أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشيء . « دسوقي » (٣/٢٠٩) .

والإطنابُ :

إمَّا بالإيضاحِ بعدَ الإبهامِ ؛ ليرى المعنىٰ في صورتينِ مختلفتينِ ، أو ليتمكَّنَ في النفسِ فضلَ تمكُّنٍ ، أو لتكمُلَ لذَّةُ العلمِ بهِ ؛ نحوُ : ﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ ؛ فإنَّ (اشرحْ لي) يفيدُ طلبَ شرحٍ لشيءٍ ما لهُ ، و(صدري) يفيدُ تفسيرَهُ .

ومنهُ : بابُ (نِعْمَ) علىٰ أحدِ القولينِ ؛

[أقسامُ الإطنابِ]

[الإيضاحُ بعدَ الإبهامِ]

(والإطنابُ : إمَّا بالإيضاحِ بعدَ الإبهامِ ؛ ليرى المعنىٰ في صورتينِ مختلفتينِ)[1] : إحداهما مبهَمةٌ ، والأخرىٰ موضَّحةٌ[2] ، وعِلْمانِ خيرٌ مِنْ عِلمٍ واحدٍ[3] ، (أو ليتمكَّنَ في النفسِ فضلَ تمكُّنٍ) ؛ لِمَا جبلَ اللهُ النفوسَ عليهِ ؛ مِنْ أنَّ الشيءَ إذا ذُكِرَ مبهَماً ثمَّ بُيِّنَ . كانَ أوقعَ عندَها ، (أو لتكمُلَ لذَّةُ العلمِ بهِ) ؛ أي : بالمعنىٰ ؛ لِمَا لا يخفىٰ مِنْ أنَّ نيلَ الشيءِ بعدَ الشوقِ والطلبِ ألذُّ[4] ؛ (نحوُ : ﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ [طه : ٢٥] ؛ فإنَّ « اشرحْ لي » يفيدُ طلبَ شرحٍ لشيءٍ ما لهُ) ؛ أي : للطالبِ ، (و« صدري » يفيدُ تفسيرَهُ) ؛ أي : تفسيرَ ذلكَ الشيءِ .

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ : (بابُ « نِعْمَ » علىٰ أحدِ القولينِ) ؛

---

(١) قوله : (ليرىٰ) ؛ أي : ليدرك السامع المعنىٰ ، فالمراد بالرؤية : الإدراك ، والفعل مبني للفاعل ، ويجوز أن يكون مبنياً للمفعول ؛ أي : ليُرِيَ المتكلمُ المخاطَبَ المعنىٰ في صورتين مختلفتين ، وهو أمر مستحسَن ؛ لأنه كعرض الحسناء في لباسين . « دسوقي » (٣/ ٢١٠) .

(٢) جعلُ الإيضاح بعد الإبهام لهٰذه النكتة بقطع النظر عما يلزمها من التمكن في النفس ، وكمال اللذة ، وإلا رجعت للنكتتين بعدها . « دسوقي » (٣/ ٢١٠) .

(٣) يشير إلىٰ مَثَل ، وأصلُهُ : أنَّ رجلاً وابنه سلكا طريقاً ، فقال الرجل : يا بُنيَّ ؛ استبحث لنا عن الطريق ، فقال : إني عالم ، فقال : يا بُنيَّ ؛ عِلْمان خيرٌ من عِلم ، يُضرَب في مدح المشاورة والبحث عن الأمور . انظر « مجمع الأمثال » (٢/ ٢٣) .

(٤) لأنَّ فيه لذَّتين : لذَّةَ الحصول ، ولذَّةَ الراحة بعد التعب . « دسوقي » (٣/ ٢١١) .

إذ لو أُريدَ الاختصارُ كفىٰ (نعمَ زيدٌ) ، ووجهُ حُسنِهِ سوىٰ ما ذُكِرَ : إبرازُ الكلامِ في مَعرِضِ الاعتدالِ ، وإيهامُ الجمعِ بينَ المتنافيينِ .

ومنهُ : التوشيعُ ؛ وهو أنْ يُؤتىٰ في عَجُزِ الكلامِ بمثنّىً مفسَّرٍ باسمينِ . . . .

أي : قولِ مَنْ يجعلُ المخصوصَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ[1] ؛ (إذ لو أُريدَ الاختصارُ) ؛ أي : تركُ الإطنابِ (كفىٰ « نعمَ زيدٌ ») ، وفي هٰذا إشعارٌ بأنَّ الاختصارَ قد يُطلَقُ علىٰ ما يشملُ المساواةَ أيضاً[2] .

(ووجهُ حُسنِهِ) ؛ أي : حُسنِ بابِ (نعمَ) (سوىٰ ما ذُكِرَ) ؛ مِنَ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ . . (إبرازُ الكلامِ في مَعرِضِ الاعتدالِ) مِنْ جهةِ الإطنابِ بالإيضاحِ بعدَ الإبهامِ ، والإيجازِ بحذفِ المبتدأِ ، (وإيهامُ الجمعِ بينَ المتنافيينِ) : الإيجازِ والإطنابِ ، وقيلَ : الإجمالِ والتفصيلِ ، ولا شكَّ أنَّ إيهامَ الجمعِ بينَ المتنافيينِ مِنَ الأمورِ المستغرَبةِ التي تستلذُّ بها النفسُ ، وإنَّما قالَ : (إيهامُ) ؛ لأنَّ حقيقةَ جمعِ المتنافيينِ : أنْ يصدُقَ علىٰ ذاتٍ واحدةٍ وصفانِ يمتنعُ اجتماعُهما علىٰ شيءٍ واحدٍ في زمانٍ واحدٍ مِنْ جهةٍ واحدةٍ ، وهو محالٌ .

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ : (التوشيعُ ؛ وهو) في اللغةِ : لفُّ القُطنِ المَنْدُوفِ[3] ، وفي الاصطلاحِ : (أنْ يُؤتىٰ في عَجُزِ الكلامِ بمثنّىً مفسَّرٍ باسمينِ

---

(١) أي : والجملة مستأنفة للبيان ، وكذا علىٰ قول من يجعل المخصوص مبتدأً محذوفَ الخبر ، وأمَّا علىٰ قول من يجعل المخصوص مبتدأً قُدِّم عليه خبرُهُ . . فلا يكون من الإيضاح بعد الإبهام ؛ لأنَّ الكلام جملةٌ واحدة ، والمخصوص فيها مقدَّم في التقدير . « دسوقي » (٣/ ٢١٣) .

(٢) قوله : (وفي هٰذا) ؛ أي : قول المصنف : (إذ لو أُريد الاختصار) ، والحاصل : أنَّ لفظ الاختصار يُطلَق على الإيجاز المقابل للإطناب والمساواة ، ويُطلَق أيضاً علىٰ ترك الإطناب الشامل للمساواة والإيجاز . « دسوقي » (٣/ ٢١٣) .

(٣) المراد بلفِّه : جمعه في لحاف أو نحوه ، ووجه مناسبة المعنى الاصطلاحي لهٰذا المعنى اللغوي : أن اللف بمنزلة التفسير بجامع كمال الانتفاع ، والندف بمنزلة الإتيان بالمثنىٰ بجامع عدم كمال الانتفاع . « دسوقي » (٣/ ٢١٥) .

ثانيهما معطوفٌ على الأوَّلِ ؛ نحوُ : « يَشِيبُ ٱبْنُ آدَمَ ، وَيَشِبُّ فِيهِ خَصْلَتَانِ : ٱلْحِرْصُ ، وَطُولُ ٱلأَمَلِ » .

ثانيهما معطوفٌ على الأوَّلِ[1] ؛ نحوُ : « يَشِيبُ ٱبْنُ آدَمَ وَيَشِبُّ فِيهِ خَصْلَتَانِ : ٱلْحِرْصُ ، وَطُولُ ٱلأَمَلِ »)[2]

❁ ❁ ❁

---

(١) لعلَّ المصنف راعىٰ أنَّ أكثر ما يقع التوشيع في عَجُزِ الكلام ، وإلا فهو يقع أيضاً في أوَّله ، وفي وسطه . « بناني » (٢/ ١٣٢) ، وقوله : (بمثنىٰ) ؛ أي : أو جمع . « دسوقي » (٣/ ٢١٦).

(٢) رواه البخاري (٦٤٢٠) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « لا يزالُ قلبُ الكبيرِ شاباً في اثنتينِ : في حُبِّ الدنيا ، وطُولِ الأملِ » ، ورواه (٦٤٢١) من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه بلفظ : « يكبرُ ابنُ آدمَ ويكبرُ معه اثنانِ : حبُّ المالِ ، وطولُ العمرِ » ، ورواه الإمام مسلم (١٠٤٧) من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه بلفظ : « يهرمُ ابنُ آدمَ وتشبُّ منهُ اثنتانِ : الحرصُ على المالِ ، والحرصُ على العمرِ » .

وإمَّا بذكرِ الخاصِّ بعدَ العامِّ ؛ للتنبيهِ علىٰ فضلِهِ ، حتَّىٰ كأنَّهُ ليسَ مِنْ جنسِهِ ؛ تنزيلاً للتغايرِ في الوصفِ منزلةَ التغايرِ في الذاتِ ؛ نحوُ : ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ .

[ذكرُ الخاصِّ بعدَ العامِّ]

(وإمَّا بذكرِ الخاصِّ بعدَ العامِّ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إمَّا بالإيضاحِ بعدَ الإبهامِ) ، والمرادُ : الذكرُ علىٰ سبيلِ العطفِ ؛ (للتنبيهِ علىٰ فضلِهِ) ؛ أي : مزيَّةِ الخاصِّ ، (حتَّىٰ كأنَّهُ ليسَ مِنْ جنسِهِ) ؛ أي : العامِّ ؛ (تنزيلاً للتغايرِ في الوصفِ منزلةَ التغايرِ في الذاتِ) ؛ يعني : أنَّهُ لمَّا امتازَ عن سائرِ أفرادِ العامِّ بما لهُ مِنَ الأوصافِ الشريفةِ[1] . . جُعِلَ كأنَّهُ شيءٌ آخرُ مغايرٌ للعامِّ ، لا يشملُهُ العامُّ ، ولا يُعرَفُ حكمُهُ منهُ ؛ (نحوُ : ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة : ٢٣٨])[2] ؛ أي : الوسطىٰ مِنَ الصَّلَواتِ ، أوِ الفُضلىٰ ؛ مِنْ قولِهِم للأفضلِ : (الأوسطُ) ؛ وهي صلاةُ العصرِ عندَ الأكثرِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) لعلَّ التقييد بالشريفة ؛ نظراً للمثال أو الغالب ، وإلا فقد تكون الأوصاف خبيثةً ؛ نحو : لعنَ اللهُ الكافرينَ وأبا جهلٍ . « بناني » (٢/ ١٣٣) .

(٢) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » زيادة : (ونحو : ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]) .

وإمَّا بالتكريرِ لنكتةٍ ؛ كتأكيدِ الإنذارِ في ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ، وفي (ثمَّ) دلالةٌ علىٰ أنَّ الإنذارَ الثانيَ أبلغُ .

[التكريرُ]

(وإمَّا بالتكريرِ ؛ لنكتةٍ) ؛ ليكونَ إطناباً لا تطويلاً ، وتلكَ النكتةُ (كتأكيدِ الإنذارِ في ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر : ٣ ـ ٤]) ؛ فقولُهُ : ﴿ كَلَّا﴾ ردعٌ عنِ الانهماكِ في الدنيا وتنبيهٌ[١] ، و﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ إنذارٌ وتخويفٌ ؛ أي : سوفَ تعلمونَ الخطأَ فيما أنتم عليهِ إذا عاينتُم ما قُدَّامَكم مِنْ هولِ المحشرِ ، وفي تكريرِهِ تأكيدٌ للردعِ والإنذارِ ، (وفي « ثمَّ » دلالةٌ علىٰ أنَّ الإنذارَ الثانيَ أبلغُ) مِنَ الأوَّلِ[٢] ؛ تنزيلاً لبُعدِ المرتبةِ منزلةَ بُعدِ الزمانِ ، واستعمالاً للفظِ (ثمَّ) في مجرَّدِ التدرُّجِ في دَرَجِ الارتقاءِ[٣] .

❁ ❁ ❁

---

(١) وبيان ذلك : أن المخاطَبين لمَّا تكاثروا في الأموال ، وألهاهم ذلك عن عبادة الله . . زجرهم المولىٰ عن الانهماك في تحصيل الأموال ، ونبَّههم علىٰ أن اشتغالهم بتحصيلها وإعراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله : ﴿ كَلَّا﴾ ، وخوَّفهم على ارتكاب ذلك الخطأ بقوله : ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ . « دسوقي » (٣/٢١٨) ، وفي (ي) زيادة : (علىٰ أنه لا ينبغي للناظر لنفسه أن تكون الدنيا جميع همه ، وألا يهتم بدينه) .

(٢) هـٰذا جواب عما يقال : كيف يكون الكلام تكريراً مع أن العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الأول ، فإن قيل : إذا كان الإنذار الثاني أبلغ لم يكن تكرير . . فالجواب : كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذِر به ، لا باعتبار أنه زاد شيئاً في المفهوم . « دسوقي » (٣/٢١٩) .

(٣) قوله : (درج) ؛ أي : مَراقي ، الواحدة : دَرَجة ؛ مثل : قَصَب وقصبة . انظر « المصباح المنير » (د ر ج) .

وإمَّا بالإيغالِ :

فقيلَ : هو ختمُ البيتِ بما يفيدُ نكتةً يتمُّ المعنىٰ بدونِها ؛ كزيادةِ المبالغةِ في قولِها :

وَإِنَّ صَخْـراً لَتَـأْتَـمُّ ٱلْهُـدَاةُ بِـهِ كَـأَنَّـهُ عَلَـمٌ فِـي رَأْسِـهِ نَـارُ

وتحقيقِ التشبيهِ في قولِهِ :

كَأَنَّ عُيُونَ ٱلْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا وَأَرْحُلِنَـا ٱلْجَـزْعُ الَّـذِي لَـمْ يُثَقَّـبِ

[الإيغالُ]

(**وإمَّا بالإيغالِ**) ؛ مِنْ : أوغلَ في البلادِ ؛ إذا أبعدَ فيها ، واختُلِفَ في تفسيرِهِ : (**فقيلَ : هو ختمُ البيتِ بما يفيدُ نكتةً يتمُّ المعنىٰ بدونِها ؛ كزيادةِ المبالغةِ في قولِها**) ؛ أي : قولِ الخنساءِ في مرثيةِ أخيها صخرٍ[1] : (**وإنَّ صخراً لَتَأتمُّ**) ؛ أي : تقتدي (**الهُداةُ بهِ ؛ كأنَّهُ عَلَمٌ**) ؛ أي : جبلٌ مرتفعٌ (**في رأسِهِ نارُ**) ؛ فقولُها : (**كأنَّهُ عَلَمٌ**) وافٍ بالمقصودِ ؛ أعني : التشبيهَ بما يُهتدىٰ بهِ ، إلا أنَّ في قولِها : (**في رأسِهِ نارٌ**) زيادةَ مبالغةٍ .

(**وتحقيقِ**) ؛ أي : وكتحقيقِ (**التشبيهِ في قولِهِ[2] : كأنَّ عُيُونَ الوَحْشِ حولَ خِبائِنا**) ؛ أي : خِيامِنا .

(**وَأَرْحُلِنَا ٱلْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ**)

الجَزْعُ بالفتحِ : الخَرَزُ اليمانيُّ الذي فيهِ سوادٌ وبياضٌ ، شبَّهَ بهِ عيونَ الوحشِ ، وأتىٰ بقولِهِ : (**لم يُثَقَّبِ**) ؛ تحقيقاً للتشبيهِ[3] ؛ لأنَّهُ إذا كانَ غيرَ مثقوبٍ كانَ أشبهَ

---

(١) ديوان الخنساء (ص٤٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٤٦) ، والبيت من البسيط .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٧٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٥٥) ، وهو من الطويل .

(٣) أي : لبيان التساوي بين الطرفين في وجه الشبه . « دسوقي » (٣/ ٢٢٢) .

وقيلَ : لا يختصُّ بالشِّعرِ ، ومُثِّلَ لذلكَ بقولِهِ تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ .

بالعَينِ[1] ، قالَ الأصمعيُّ : الظَّبيُ والبقرةُ إذا كانا حيَّينِ فعُيونُهما كلُّها سُودٌ ، فإذا ماتا بدا بياضُها ، وإنَّما شبَّهَها بالجَزْعِ وفيهِ سوادٌ وبياضٌ . . بعدَما مَوَّتَتْ[2] ، والمرادُ : كثرةُ الصيدِ ؛ يعني : ممَّا أكلْنا كثُرَتِ العُيونُ عندَنا ، كذا في « شرحِ ديوانِ امرئِ القيسِ »[3] .

فعلىٰ هٰذا التفسيرِ : يختصُّ الإيغالُ بالشِّعرِ .

(وقيلَ : لا يختصُّ بالشِّعرِ) ، بل هو ختمُ الكلامِ بما يفيدُ نكتةً يتمُّ المعنىٰ بدونِها ، (ومُثِّلَ لذلكَ) في غيرِ الشِّعرِ (بقولِهِ تعالىٰ) : ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * (اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس : ٢٠ ـ ٢١]) ؛ فقولُهُ : ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ ممَّا يتمُّ المعنىٰ بدونِهِ ؛ لأنَّ الرسولَ مهتدٍ لا محالةَ ، إلا أنَّ فيهِ زيادةَ حثٍّ على الاتِّباعِ وترغيبٍ في الرُّسُلِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ب ، ح) : (بالعيون) بدل (بالعين) .

(٢) أي : بعدما ماتت ، وهو ظرف لقوله : (شبَّهها) ، وتصح قراءته علىٰ صيغة المبني للفاعل ؛ بمعنىٰ : صارت ميتة ، وعلىٰ صيغة المبني للمفعول ؛ أي : موَّتها الغير . « دسوقي » (٣/ ٢٢٣) .

(٣) انظر « شرح ديوان امرئ القيس » لأبي سعيد السكري (١/ ٤٠٢) .

وإمَّا بالتذييلِ ؛ وهو تعقيبُ الجملةِ بجملةٍ تشتملُ علىٰ معناها للتوكيدِ .

وهو ضربانِ : ضربٌ لم يُخرَجْ مُخرَجَ المَثَلِ ؛ نحوُ : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ يُجَٰزَىٰٓ إِلَّا ٱلْكَفُورُ ﴾ ، علىٰ وجهٍ .

وضربٌ أُخرِجَ مُخرَجَ المَثَلِ ؛

[التذييلُ]

(وإمَّا بالتذييلِ ؛ وهو تعقيبُ الجملةِ بجملةٍ تشتملُ علىٰ معناها) ؛ أي : معنى الجملةِ الأُولىٰ ؛ (للتوكيدِ) ؛ فهو أعمُّ مِنَ الإيغالِ ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ يكونُ في ختمِ الكلامِ وغيرِهِ ، وأخصُّ ؛ مِنْ جهةِ أنَّ الإيغالَ قد يكونُ بغيرِ الجملةِ ولغيرِ التأكيدِ[1]

[أقسامُ التذييلِ]

(وهو) ؛ أي : التذييلُ (ضربانِ : ضربٌ لم يُخرَجْ مُخرَجَ المَثَلِ) ؛ بأنْ لم يَستقِلَّ بإفادةِ المرادِ[2] ، بل يتوقَّفُ علىٰ ما قبلَهُ ؛ (نحوُ : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ يُجَٰزَىٰٓ إِلَّا ٱلْكَفُورُ ﴾ [سبأ : ١٧] [3] ، علىٰ وجهٍ) : وهو أنْ يرادَ : وهل يُجازىٰ ذلكَ الجزاءَ المخصوصَ ؟[4] ، فيتعلَّقَ بما قبلَهُ ، وأمَّا على الوجهِ الآخرِ ؛ وهو أنْ يرادَ : وهل يُعاقَبُ إلا الكفورُ ؟[5] ؛ بناءً علىٰ أنَّ المجازاةَ هي المكافأةُ ؛ إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شرّاً فشرٌّ . . فهو مِنَ الضربِ الثاني .

(وضربٌ أُخرِجَ مُخرَجَ المَثَلِ) ؛ بأنْ يُقصَدَ بالجملةِ الثانيةِ حكمٌ كليٌّ منفصلٌ عمَّا

---

(١) ويجتمعان فيما يكون في ختم الكلام لنكتة التأكيد بجملة . « دسوقي » (٣/ ٢٢٥) .

(٢) وكذلك إذا استقلَّ بإفادة المراد ، ولم يفشُ ؛ أي : لم يكثُر استعمالُه ، وإلا كان من الضرب الثاني كما نبَّه عليه الشارح بعد ذلك . « دسوقي » (٣/ ٢٢٦) .

(٣) ظاهرُ كثير من النسخ : أنَّ رسم الآية : (وهل يُجازىٰ إلا الكفورُ) بياءٍ مضمومة وفتح الزاي وألفٍ بعدها ، ورفع (الكفور) ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي بكر وأبي جعفر . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٥٩) .

(٤) أي : وهو المذكور قبلُ ؛ من إرسال سيل العَرِم عليهم ، وتبديل جنَّتيهم .

(٥) أي : بمطلق عقاب ، لا بعقاب مخصوص . « دسوقي » (٣/ ٢٢٧) .

نحوُ : ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ .

وهو أيضاً : إمَّا لتأكيدِ منطوقٍ ؛ كهٰذهِ الآيةِ ، وإمَّا لتأكيدِ مفهومٍ ؛ كقولِهِ :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لا تَلُمُّهُ عَلَىٰ شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ

قبلَهُ ، جارٍ مَجرى الأمثالِ في الاستقلالِ وفُشُوِّ الاستعمالِ ؛ (نحوُ : ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء : ٨١]) .

(وهو أيضاً) ؛ أي : التذييلُ ينقسمُ قسمةً أخرىٰ ، وأتىٰ بلفظِ (أيضاً) ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ هٰذا التقسيمَ للتذييلِ مطلقاً ، لا للضربِ الثاني منهُ[1] : (إمَّا) أنْ يكونَ (لتأكيدِ منطوقٍ ؛ كهٰذهِ الآيةِ) ؛ فإنَّ زُهُوقَ الباطلِ منطوقٌ في قولِهِ : ﴿ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾[2]

(وإمَّا لتأكيدِ مفهومٍ ؛ كقولِهِ[3] : ولستَ) : علىٰ لفظِ الخطابِ ، (بمستبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ) : حالٌ عن (أخاً) ؛ لعمومِهِ[4] ، أو عن ضميرِ المخاطَبِ في (لستَ) ، (علىٰ شَعَثٍ) ؛ أي : تفرُّقِ حالٍ ، وذَميمِ خِصالٍ ، فهٰذا الكلامُ دلَّ بمفهومِهِ علىٰ نفيِ الكاملِ مِنَ الرِّجالِ ، وقد أكَّدَهُ بقولِهِ : (أيُّ الرِّجالِ المهذَّبُ ؟!) ، استفهامٌ بمعنى الإنكارِ ؛ أي : ليسَ في الرِّجالِ مُنقَّحُ الفِعالِ ، مَرْضِيُّ الخِصالِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) وفي هٰذا ردٌّ على الخلخالي الذي قال في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٤٧١) : (قوله : « وهو أيضاً » ؛ أي : التذييل ، أو الضرب الثاني منه) .

(٢) المراد بالمنطوق هنا : المعنى الذي نُطق بمادَّته ؛ والمراد بالمفهوم : المعنى الذي لم يُنطَق بمادَّته ، وليس المراد بهما ما اصطلح عليه الأصوليون . « ابن يعقوب » (٣/ ٢٢٩) ، و« دسوقي » (٣/ ٢٢٩) .

(٣) البيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٢٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٥٨) ، وهو من الطويل .

(٤) أي : لوقوعه في حيِّز النفي ، فعمومه سوَّغ مجيء الحال منه وإن كان نكرة ، والمعنىٰ : لستَ بمُبقٍ مودَّة أخٍ في حال كونه غير مضموم إليك مع شعثه وخصاله الذميمة . « دسوقي » (٣/ ٢٣٠) .

وإمَّا بالتكميلِ ، ويُسمَّى : الاحتراسَ أيضاً ؛ وهو أنْ يُؤتىٰ في كلامٍ يُوهِمُ خلافَ المقصودِ بما يدفعُهُ ؛ كقولِهِ :

فَسَقَىٰ دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

ونحوِ : ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ

[التكميلُ]

(وإمَّا بالتكميلِ ، ويُسمَّى : الاحتراسَ أيضاً) ؛ لأنَّ فيهِ التوقِّيَ والاحترازَ عن توهُّمِ خلافِ المقصودِ ؛ (وهو أنْ يُؤتىٰ في كلامٍ يُوهمُ خلافَ المقصودِ بما يدفعُهُ) ؛ أي : يدفعُ إيهامَ خلافِ المقصودِ ، وذلكَ الدافعُ قد يكونُ في وسطِ الكلامِ ، وقد يكونُ في آخرِهِ[1] ؛ فالأوَّلُ (كقولِهِ[2] : فسقىٰ ديارَكَ غيرَ مُفسِدِها) : نصبٌ على الحالِ مِنْ فاعلِ (سقىٰ) ؛ وهو : (صَوْبُ الرَّبيعِ) ؛ أي : نزولُ المطرِ ووقوعُهُ في الرَّبيعِ ، (ودِيمةٌ تَهْمي) ؛ أي : تسيلُ ؛ فلمَّا كانَ المطرُ قد يؤولُ إلىٰ خرابِ الدِّيارِ وفسادِها . . أتىٰ بقولِهِ : (غيرَ مُفسِدِها) ؛ دفعاً لذلكَ .

(و) الثاني (نحوُ : ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾) ؛ فإنَّهُ لمَّا كانَ ممَّا يُوهمُ أنْ يكونَ ذلكَ

---

(١) وقد يكون أيضاً في أوَّله ، وقد يكون جملة أو مفرداً ، وبينه وبين الإيغال عموم وخصوص من وجه ؛ لاجتماعهما فيما يكون في آخر الكلام لدفع إيهام خلاف المقصود ، وانفراد الإيغال فيما ليس فيه دفع إيهام خلاف المقصود ، وانفراد التكميل بما في الوسط ، وبينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه إن صح أن التوكيد الكائن بالتذييل قد يدفع إيهام خلاف المقصود ؛ لانفراد التكميل بما يكون بغير جملة ، وانفراد التذييل بما يكون لمجرد التأكيد الخالي عن دفع الإيهام ، وأما إن كان التوكيد الكائن بالتذييل لا يجامع دفع الإيهام . . فهما متباينان ، والحق : ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجاز ، أو دفع غفلته عن السماع ، أو دفع السهو ، وحينئذ : فالتكميل أعم من التذييل مطلقاً . « دسوقي » (٣/ ٢٣١) .

(٢) البيت لطرفة بن العبد في « ديوانه » (ص١٠٤) يمدح قتادة بن مسلمة الحنفي ، وفيه : (بلادك) بدل (ديارك) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/ ٣٦٢) ، وهو من الكامل .

﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ .

لضعفِهم . . دفعَهُ بقولِهِ : (﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة : ٥٤]) ؛ تنبيهاً على أنَّ ذلكَ تواضعٌ منهم للمؤمنينَ ؛ ولهٰذا عدَّى الذلَّ بـ (على) ؛ لتضمُّنِهِ معنى العطفِ ، ويجوزُ أنْ يُقصدَ بالتعديةِ بـ (على) الدلالةُ على أنَّهم معَ شرفِهم وعُلُوِّ طبقتِهم وفضلِهم على المؤمنينَ . . خافضونَ لهم أجنحتَهم .



وإمَّا بالتتميمِ ؛ وهو أنْ يُؤتىٰ في كلامٍ لا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ . . بفضلةٍ لنكتةٍ ؛ كالمبالغةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ ، في وجهٍ ؛ أي : معَ حُبِّهِ .

[التتميمُ]

(وإمَّا بالتتميمِ ؛ وهو أنْ يُؤتىٰ في كلامٍ لا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ . . بفضلةٍ)[١] مثلِ مفعولٍ أو حالٍ أو نحوِ ذلكَ ممَّا ليسَ بجملةٍ مستقلَّةٍ ولا ركنِ كلامٍ[٢] ، ومَنْ زعمَ : أنَّهُ أرادَ بالفضلةِ ما يتمُّ أصلُ المعنىٰ بدونِهِ[٣] . . فقد كذَّبَهُ كلامُ المصنِّفِ في « الإيضاحِ »[٤] ، وأنَّهُ لا تخصيصَ لذلكَ بالتتميمِ[٥] ؛ (لنكتةٍ ؛ كالمبالغةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [الإنسان : ٨] في وجهٍ) : وهو أنْ يكونَ الضميرُ في (حُبِّهِ) للطَّعامِ ؛ (أي) : ويُطعِمونَهُ (معَ حُبِّهِ) والاحتياجِ إليهِ[٦] ، وإنْ جُعِلَ الضميرُ للهِ تعالىٰ ؛ أي : يُطعِمونَهُ علىٰ حُبِّ اللهِ . . فهو لتأديةِ أصلِ المرادِ[٧]

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (بفضلة) ؛ أي : ولو كان معنى الكلام لا يتم إلا بها . « دسوقي » (٣/ ٢٣٥) .

(٢) قوله : (مما ليس بجملة مستقلة) ؛ أي : بأن كان مفرداً أو جملةً غير مستقلَّة ؛ كجملة الحال والصفة ؛ لتأوُّلهما بمفرد . « دسوقي » (٣/ ٢٣٥) .

(٣) صاحب هٰذا الزعم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٦١) .

(٤) حيث مثَّل بـ (ممَّا تُحِبُّون) من قوله تعالىٰ : ﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران : ٩٢]، وهو ليس فضلة بهٰذا الاعتبار ، فلا يكون تتميماً ، والمصنف جعله من التتميم . انظر « الإيضاح » (ص١٥٨) .

(٥) أي : وكذَّبه عدمُ تخصيص ذلك بالتتميم ؛ لأنَّ جميع أقسام الإطناب يتمُّ المعنىٰ بدونه . « دسوقي » (٣/ ٢٣٥) .

(٦) الحاصل : أن القصد من الآية مجرَّد مدح الأبرار بالسخاء والكرم ، وهٰذا يكفي فيه مجرَّد الإخبار عنهم بأنهم يطعمون الطعام ؛ سواء كان محبوباً لهم أو لا ؛ فقوله : ﴿ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ إطناب ؛ لإفادة المبالغة في المدح . « دسوقي » (٣/ ٢٣٧) .

(٧) وهو مدحُهم بالسخاء والكرم ؛ لأنَّ الإنسان لا يُمدح شرعاً إلا علىٰ فعل لأجل الله ، وإذا كان الجار والمجرور لتأدية أصل المراد . . كان مساواة لا إطناباً ؛ فلا يكون تتميماً . « دسوقي » (٣/ ٢٣٧) .

وإمَّا بالاعتراضِ ؛ وهو أنْ يُؤتىٰ في أثناءِ الكلامِ ، أو بينَ كلامينِ متَّصلينِ معنىً . . بجملةٍ أو أكثرَ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ؛ لنكتةٍ سوىٰ دفعِ الإيهامِ ؛ كالتنزيهِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ ، والدُّعاءِ في قولِهِ :

إنَّ ٱلثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَىٰ تَرْجَمَانْ

[الاعتراضُ]

(وإمَّا بالاعتراضِ ؛ وهو أنْ يُؤتىٰ في أثناءِ الكلامِ ، أو بينَ كلامينِ متَّصلينِ معنىً . . بجملةٍ أو أكثرَ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ؛ لنكتةٍ سوىٰ دفعِ الإيهامِ) ، لم يُرِدْ بالكلامِ مجموعَ المسندِ إليهِ والمسندِ فقطْ ، بل معَ جميعِ ما يتعلَّقُ بهما مِنَ الفَضْلاتِ والتوابعِ[1] ، والمرادُ باتِّصالِ الكلامينِ : أنْ يكونَ الثاني بياناً للأوَّلِ أو تأكيداً أو بدلاً منهُ[2] ؛ (كالتنزيهِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل : ٥٧]) ؛ فقولُهُ : ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ جملةٌ ـ لأنَّهُ مصدرٌ بتقديرِ الفعلِ ـ وقعَتْ في أثناءِ الكلامِ ؛ لأنَّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ عطفٌ علىٰ قولِهِ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ ﴾[3] .

(والدُّعاءِ في قولِهِ[4] : [من السريع]

إنَّ ٱلثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَىٰ تَرْجَمَانْ)

أي : مفسِّرٍ ومكرِّرٍ ؛ فقولُهُ : (بُلِّغْتَها) اعتراضٌ في أثناءِ الكلامِ لقصدِ الدعاءِ ،

---

(١) أي : المفردة ولو تأويلاً ، وإنما قيَّدنا بذلك ؛ ليغاير ما يأتي في بيان اتصال الكلامين ؛ من قوله : (أن يكون الثاني بياناً . . .) إلىٰ آخره ؛ فإن المراد بذلك الجملة التي ليست في قوة المفرد ؛ كما سيظهر من الأمثلة . « دسوقي » (٣/ ٢٣٨) .

(٢) أو معطوفاً عليه . « دسوقي » (٣/ ٢٣٧) ، هـٰذا ؛ وقوله : (بياناً للأول) مبني علىٰ أن عطف البيان يكون جملة ، وفي « مغني اللبيب » (٢/ ٥٩٨) أنه لا يكون جملة .

(٣) أي : من قبيل عطف المفردات ؛ فـ (لهم) عطف علىٰ (لله) ، و(ما يشتهون) عطف على (البنات) . دسوقي « ٣/ ٢٣٩ » .

(٤) البيت لعوف بن محلِّم الخزاعي كما في « الإعجاز والإيجاز » للثعالبي (ص١٧٢) ، و« البصائر والذخائر » للتوحيدي (٦/ ٨٥) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٣٦٩) .

والتنبيهِ في قولِهِ :

وَاعْلَـمْ فَعِلْـمُ ٱلْمَـرْءِ يَنفَعُـهُ أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِـي كُـلُّ مَـا قُـدِرَا

والواوُ في مثلِهِ تُسمَّىٰ : واواً اعتراضيَّةً ، ليسَتْ بعاطفةٍ ولا حاليَّةٍ .

(والتنبيهِ في قولِهِ[1] : واعلمْ فعلمُ المرءِ ينفعُهُ) : هـٰذا اعتراضٌ بينَ (اعلمْ) ومفعولِهِ ؛ وهو (أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا) : (أنْ) هي المخفَّفةُ مِنَ الثقيلةِ ، وضميرُ الشأنِ محذوفٌ ؛ يعني : أنَّ المقدورَ آتٍ البتةَ وإنْ وقعَ فيهِ تأخيرٌ ما[2] ، وفي هـٰذا تسليةٌ وتسهيلٌ للأمرِ .

[الفرقُ بينَ الاعتراضِ والتتميمِ والتكميلِ والتذييلِ]

فالاعتراضُ يباينُ التتميمَ ؛ لأنَّهُ إنَّما يكونُ بفضلةٍ ، والفضلةَ لا بدَّ لها مِنْ إعرابٍ ، ويباينُ التكميلَ ؛ لأنَّهُ إنَّما يكونُ لدفعِ إيهامِ خلافِ المقصودِ ، ويباينُ الإيغالَ ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا في آخرِ الكلامِ ، لـٰكنَّهُ يشملُ بعضَ صورِ التذييلِ ؛ وهو ما يكونُ بجملةٍ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ وقعَتْ بينَ جملتينِ متَّصلتينِ معنىً[3] ؛ لأنَّهُ كما لم يُشترطْ في التذييلِ أنْ يكونَ بينَ كلامينِ . لم يُشترطْ ألا يكونَ بينَ كلامينِ[4] ، فتأمَّلْ ؛ حتَّىٰ يظهرَ لكَ فسادُ ما قيلَ[5] : إنَّهُ يباينُ التذييلَ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ لم يُشترطْ فيهِ أنْ يكونَ في أثناءِ الكلامِ ، أو بينَ كلامينِ متَّصلينِ معنىً[6]

---

(١) ورد البيت دون نسبة في « مغني اللبيب » (٢/ ٥٣٢) ، و« شرح التسهيل » لابن مالك (٢/ ٣٧٧) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٣٧٧) ، وهو من السريع .

(٢) في (أ) : (المقدورات البتة تأتي) بدل (المقدور آت البتة) ، وفي (ب ، ج ، هـ) : (المقدورات آتية البتة) ، وفي (ي) : (المقدر آت) .

(٣) أي : وكان وقوعها بينهما للتأكيد . « دسوقي » (٣/ ٢٤٢) .

(٤) أي : بل تارة يكون بين كلامين ، وتارة لا يكون بينهما ؛ لأن الشرط في التذييل كونه بجملة عقب أخرىٰ للتأكيد ؛ سواء كانت جملة التذييل بين كلامين متصلين معنىً أم لا . « دسوقي » (٣/ ٢٤٢) .

(٥) صاحب هـٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٦١) .

(٦) الحاصل : أنَّ الزوزني فهم أنَّ التذييل لمَّا لم يُشترط فيه أن يكونَ بين كلامين متَّصلين ، ولا في=

وممَّا جاءَ بينَ كلامينِ وهو أكثرُ مِنْ جملةٍ أيضاً . . قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ ، ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ ؛ فإنَّ قولَهُ : ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ بيانٌ لقولِهِ : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ .

[الاعتراضُ بأكثرَ من جملةٍ]

(وممَّا جاءَ) ؛ أي : ومِنَ الاعتراضِ الذي وقعَ (بينَ كلامينِ وهو أكثرُ مِنْ جملةٍ أيضاً) ؛ أي : كما أنَّ الواقعَ هو بينَهُ أكثرُ مِنْ جملةٍ . . (قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٢٢]) ؛ فهٰذا اعتراضٌ أكثرُ مِنْ جملةٍ ؛ لأنَّهُ كلامٌ يشتملُ علىٰ جملتينِ[(١)] ، وقعَ بينَ كلامينِ ؛ أوَّلُهما قولُهُ : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، وثانيهما قولُهُ : (﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ) فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٣] ، والكلامانِ متَّصلانِ معنىً ؛ (فإنَّ قولَهُ : ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ بيانٌ لقولِهِ : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾)[(٢)] ؛ وهو مكانُ الحرثِ ؛ فإنَّ الغرضَ الأصليَّ

= أثناء كلام . . اختصَّ بأنه لا يكون بين كلامين متَّصلين ، فباينَ الاعتراضَ ؛ لاختصاصه بكونه بين كلامين متَّصلين ، وهٰذا فهمٌ فاسد ؛ لأنه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدمُ وجوده ، وإنما تلزم المباينة بينهما لو قيل : إنه يُشترط في التذييل ألا يكون بين كلامين . « دسوقي » (٣/ ٢٤٢) .

(١) قوله : (يشتمل علىٰ جملتين) : إحداهما : (يحبُّ التوَّابين) ، والأخرىٰ : (ويحبُّ المتطهِّرين) ؛ بناء علىٰ أنَّ المراد بالجملة : ما اشتمل على المسند والمسند إليه ولو كانت الثانية في محل المفرد ، هٰذا إذا قُدِّر ـ كما هو الظاهر ـ أن الثانية معطوفة علىٰ جملة (يحب التوابين) التي هي خبر (إنَّ) ، وأمَّا إن بنينا علىٰ أن المراد بالجملة : ما يستقلُّ بالإفادة ـ وهو الأقرب ـ فكون الاعتراض أكثر من جملة إذا قُدِّر عطف (ويحبُّ المتطهِّرين) علىٰ مجموع (إن الله يحبُّ التوَّابين) ؛ إمَّا بتقدير الضمير علىٰ أنه مبتدأ ؛ أي : وهو يحبُّ المتطهِّرين ، أو بدون تقديره ؛ لأنها ليست في محل المفرد وإن اشتملت علىٰ ضمير عائد على الأُولىٰ ، وأمَّا إذا قُدِّر علىٰ هٰذا البناء عطفُها علىٰ (يحب التوَّابين) . . فليس هناك جملتان ؛ فليس الفصل بأكثر من جملة ، بل بواحدة فقط . « دسوقي » (٣/ ٢٤٣) .

(٢) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » زيادة : (قيل : لنكتة مطلقاً) .

وقالَ قومٌ : قد تكونُ النُّكتةُ فيهِ غيرَ ما ذُكِرَ ، ثمَّ جوَّزَ بعضُهم وقوعَهُ آخرَ جملةٍ لا تليها جملةٌ متَّصلةٌ بها ؛ فيشملُ التذييلَ ، وبعضَ صورِ التكميلِ ،

مِنَ الإتيانِ هو طلبُ النَّسلِ ، لا قضاءُ الشهوةِ ، والنُّكتةُ في هٰذا الاعتراضِ : الترغيبُ فيما أُمِرُوا بهِ ، والتنفيرُ عمَّا نُهُوا عنهُ .

[جوازُ مجيءِ الاعتراضِ لدفعِ الإيهامِ عندَ بعضِهم]

(وقالَ قومٌ : قد تكونُ النُّكتةُ فيهِ) ؛ أي : في الاعتراضِ (غيرَ ما ذُكِرَ) ؛ ممَّا سوىٰ دفعِ الإيهامِ ، حتَّىٰ إنَّهُ قد يكونُ لدفعِ إيهامِ خلافِ المقصودِ .

(ثمَّ) القائلونَ بأنَّ النُّكتةَ فيهِ قد تكونُ دفعَ الإيهامِ . . افترقُوا فِرْقتينِ : (جوَّزَ بعضُهم وقوعَهُ) ؛ أي : الاعتراضِ (آخرَ جملةٍ لا تليها جملةٌ متَّصلةٌ بها) ؛ وذلكَ بألا يليَ الجملةَ جملةٌ أخرىٰ أصلاً ، فيكونَ الاعتراضُ في آخرِ الكلامِ ، أو يليَها جملةٌ أخرىٰ غيرُ متَّصلةٍ بها معنىً ، وهٰذا الاصطلاحُ مذكورٌ في مواضعَ مِنَ « الكشَّافِ » ؛ فالاعتراضُ عندَ هٰؤلاءِ : أنْ يُؤتىٰ في أثناءِ الكلامِ ، أو في آخرِهِ ، أو بينَ كلامينِ متَّصلينِ ، أو غيرِ متَّصلينِ . . بجملةٍ أو أكثرَ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ؛ لنكتةٍ ؛ سواءٌ كانَتْ دفعَ الإيهامِ أو غيرَهُ .

(فيشملُ) الاعتراضُ بهٰذا التفسيرِ (التذييلَ) مطلقاً ؛ لأنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ بجملةٍ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ وإنْ لم يذكرْهُ المصنفُ[1] ، (وبعضَ صورِ التكميلِ) : وهو ما يكونُ بجملةٍ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ؛ فإنَّ التكميلَ قد يكونُ بجملةٍ ، وقد يكونُ بغيرِها ، والجملةَ التكميليَّةُ قد تكونُ ذاتَ إعرابٍ ، وقد لا تكونُ ، لٰكنَّها تباينُ التتميمَ[2] ؛ لأنَّ الفضلةَ لا بدَّ لها مِنْ إعرابٍ ، وقيلَ : لأنَّهُ لا يُشترطُ في التتميمِ أنْ

---

(١) أي : وإن لم يذكر المصنف في تفسيره للتذييل سابقاً وجوب كونه بجملة لا محل لها من الإعراب ، والحاصل : أنه أشار إلى هٰذا الاشتراط بالأمثلة التي أوردها ، ولم يذكره صراحة . « دسوقي » (٣/ ٢٤٧) .

(٢) قوله : (لٰكنَّها) أي : جملة الاعتراض . « بناني » (٢/ ١٤٣) .

وبعضُهم كونَهُ غيرَ جملةٍ ؛ فيشملُ بعضَ صورِ التتميمِ والتكميلِ .

يكونَ جملةً كما اشتُرِطَ في الاعتراضِ[1] ، وهو غلطٌ ؛ كما يقالُ : إنَّ الإنسانَ يباينُ الحيوانَ ؛ لأنَّهُ لم يُشترطْ في الحيوانِ النُّطقُ ، فافهَمْ[2] .

(وبعضُهم) ؛ أي : وجوَّزَ بعضُ القائلينَ بأنَّ نكتةَ الاعتراضِ قد تكونُ دفعَ الإيهامِ . . (كونَهُ) ؛ أي : الاعتراضِ (غيرَ جملةٍ) ؛ فالاعتراضُ عندَهم : أنْ يُؤتىٰ في أثناءِ الكلامِ ، أو بينَ كلامينِ متَّصلينِ معنىً . . بجملةٍ أو غيرِها ؛ لنكتةٍ ما .

(فيشملُ) الاعتراضُ بهٰذا التفسيرِ (بعضَ صورِ التتميمِ ، و) بعضَ صورِ (التكميلِ) : وهو ما يكونُ واقعاً في أثناءِ الكلامِ ، أو بينَ كلامينِ متَّصلينِ[3] .

❁ ❁ ❁

---

(١) صاحب هـٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٦٢) .

(٢) الحاصل : أنَّ هـٰذا القيل لم يُفرِّق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم ؛ فعدمُ اشتراط الجملة في التتميم يجامع كونَ التتميم جملة ؛ فلا يكون منافياً لاشتراط الجملة في الاعتراض ، نعم ؛ اشتراط عدم الجملة في التتميم منافٍ لاشتراطها في الاعتراض ؛ فعدمُ الاشتراط أعم من اشتراط العدم . « دسوقي » (٣/٢٤٨) .

(٣) قوله : (وهو) راجع للبعض بقسميه : التتميم والتكميل . « بناني » (٢/ ١٤٤) .

وإمَّا بغيرِ ذلكَ ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ ﴾ ؛ فإنَّهُ لوِ اختُصِرَ لم يُذكَرْ (ويؤمنونَ بهِ) ؛ لأنَّ إيمانَهم لا يُنكِرُهُ مَنْ يُثبِتُهم ، وحَسَّنَ ذكرَهُ إظهارُ شرفِ الإيمانِ ؛ ترغيباً فيهِ .

[الإطنابُ بغيرِ ما ذُكِرَ]

(وإمَّا بغيرِ ذلكَ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إمَّا بالإيضاحِ بعدَ الإبهامِ ، وإمَّا بكذا وكذا) ؛ (كقولِهِ تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ ﴾ [غافر : ٧] ؛ فإنَّهُ لوِ اختُصِرَ) ؛ أي : تُرِكَ الإطنابُ ؛ فإنَّ الاختصارَ قد يُطلَقُ علىٰ ما يعمُّ الإيجازَ والمساواةَ كما مرَّ[١] . . (لم يُذكَرْ « ويؤمنونَ بهِ » ؛ لأنَّ إيمانَهم لا يُنكِرُهُ) ؛ أي : لا يجهلُهُ (مَنْ يُثبِتُهم)[٢] ، فلا حاجةَ إلى الإخبارِ بهِ ؛ لكونِهِ معلوماً ، (وحَسَّنَ ذكرَهُ) ؛ أي : ذكرَ قولِهِ : ﴿ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ ﴾ . . (إظهارُ شرفِ الإيمانِ ؛ ترغيباً فيهِ) ، وكونُ هٰذا الإطنابِ بغيرِ ما ذُكِرَ مِنَ الوجوهِ السابقةِ . . ظاهرٌ بالتأمُّلِ فيها[٣]

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (ص٤٦١) .

(٢) أي : وهو المخاطَب بهٰذا الكلام . « دسوقي » (٣/ ٢٥١) .

(٣) أي : في الآية ، أو في الوجوه السابقة ، وهو الظاهر . « دسوقي » (٣/ ٢٥١) .

واعلمْ : أنَّهُ قد يُوصَفُ الكلامُ بالإيجازِ والإطنابِ ؛ باعتبارِ كثرةِ حروفِهِ وقلَّتِها بالنسبةِ إلىٰ كلامٍ آخرَ مساوٍ لهُ في أصلِ المعنىٰ ؛ كقولِهِ :

يَصِـدُّ عَـنِ ٱلـدُّنْيَـا إِذَا عَـنَّ سُـؤْدُدٌ

وقولِهِ :

وَلَسْـتُ بِنَظَّـارٍ إِلَـىٰ جَـانِـبِ ٱلْغِنَـىٰ   إِذَا كَانَتِ ٱلْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ ٱلْفَقْرِ

[الإيجازُ والإطنابُ النِّسبيانِ]

(واعلمْ : أنَّهُ قد يُوصَفُ الكلامُ بالإيجازِ والإطنابِ ؛ باعتبارِ كثرةِ حروفِهِ وقلَّتِها بالنسبةِ إلىٰ كلامٍ آخرَ مساوٍ لهُ) ؛ أي : لذلكَ الكلامِ (في أصلِ المعنىٰ) ، فيقالُ للأكثرِ حروفاً : إنَّهُ مُطنَبٌ ، وللأقلِّ : إنَّهُ مُوجَزٌ ؛ (كقولِهِ[1] : يَصِدُّ) ؛ أي : يُعرِضُ (عنِ الدُّنيا إذا عنَّ) ؛ أي : ظهرَ (سُؤددٌ) ؛ أي : سيادةٌ .

وَلَـوْ بَـرَزَتْ فِـي زِيِّ عَـذْرَاءَ نَـاهِـدِ

الزِّيُّ : الهيئةُ ، والعذراءُ : البِكرُ ، والنُّهودُ : ارتفاعُ الثَّدي .

(وقولِهِ[2] : ولستُ) : بالضمِّ علىٰ أنَّهُ فعلُ المتكلِّمِ بدليلِ ما قبْلَهُ ؛ وهو قولُهُ :

[من الطويل]

وَإِنِّـي لَصَبَّـارٌ عَلَـىٰ مَـا يَنُـوبُنِـي   وَحَسْبُـكَ أَنَّ ٱللهَ أَثْنَـىٰ عَلَـى ٱلصَّبْـرِ

(... بِنَظَّـارٍ إِلَـىٰ جَـانِـبِ ٱلْغِنَـىٰ   إِذَا كَانَتِ ٱلْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ ٱلْفَقْرِ)

---

(١) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٢/٧٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (١/٣٧٧) ، وهو من الطويل .

(٢) البيت للمعذَّل بن غيلان كما في « صبح الأعشىٰ » (٢/٣٣٣) ، و« معاهد التنصيص » (١/٣٧٩) ، وفيه : (بميَّال) بدل (بنظَّار) ، ولأبي سعيد المخزومي كما في « التذكرة الحمدونية » (٨/١٠٣) ، و« ربيع الأبرار » للزمخشري (٥/٧٦) ، وهو من الطويل .

ويَقرُبُ منهُ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ ، وقولُ الحماسيِّ :

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى ٱلنَّاسِ قَوْلَهُمْ ... وَلا يُنْكِـرُونَ ٱلْقَـوْلَ حِيـنَ نَقُـولُ

يصفُهُ بالمَيلِ إلى المَعالي[1] ؛ يعني : أنَّ السيادةَ معَ التَّعبِ أحبُّ إليهِ مِنَ الراحةِ معَ الخُمُولِ ؛ فهـٰذا البيتُ إطنابٌ بالنسبةِ إلى المِصراعِ السابقِ[2]

(وَيَقرُبُ منهُ) ؛ أي : مِنْ هـٰذا القَبيلِ (قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، وقولُ الحماسيِّ[3] : [من الطويل]

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى ٱلنَّاسِ قَوْلَهُمْ ... وَلا يُنْكِـرُونَ ٱلْقَـوْلَ حِيـنَ نَقُـولُ)

يصفُ رِياستَهم ونفاذَ حُكمِهم ؛ أي : نحنُ نغيِّرُ ما نريدُ مِنْ قولِ غيرِنا ، وأحدٌ لا يجسُرُ على الاعتراضِ علينا ؛ فالآيةُ إيجازٌ بالنسبةِ إلى البيتِ .

وإنَّما قالَ : (يقرُبُ) ؛ لأنَّ ما في الآيةِ يشملُ كلَّ فعلٍ ، والبيتَ مختصٌّ بالقولِ ، فالكلامانِ لا يتساويانِ في أصلِ المعنىٰ ، بل كلامُ اللهِ سبحانَهُ وتعالىٰ أجلُّ وأعلىٰ ، وكيفَ لا واللهُ أعلمُ ؟![4]

❁ ❁ ❁

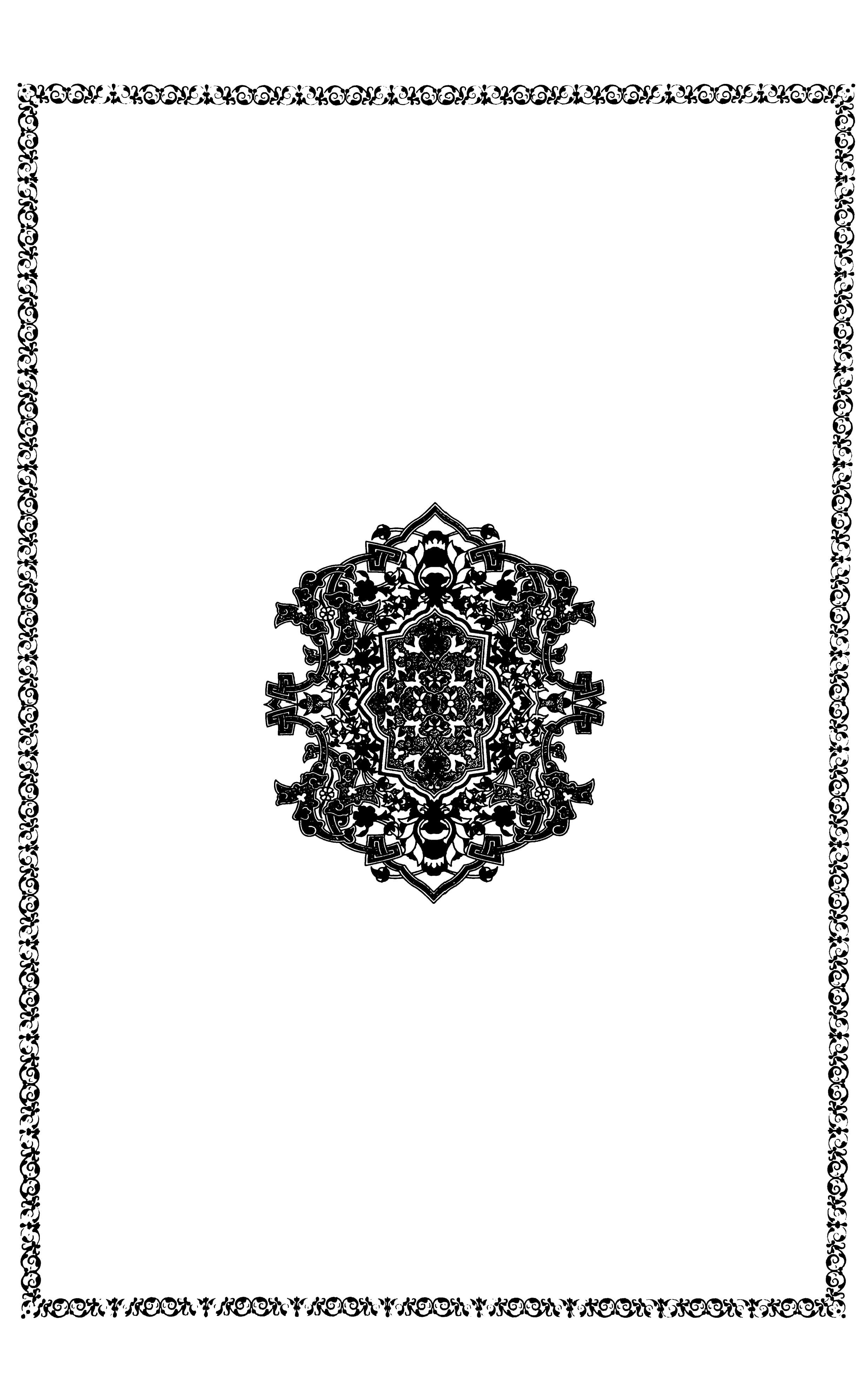
---

(١) قوله : (يصفه) ؛ أي : يصف الشاعر نفسه ، وقوله بعد ذلك : (مع الخمول) ؛ أي : عدم السيادة . « دسوقي » (٣/ ٢٥٣) .

(٢) المراد بالمصراع السابق : قول أبي تمام : (يَصِدُّ عن الدنيا إذا عنَّ سؤددٌ) .

(٣) هو السَّموءل بن عادياء كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٣٠) ، و« معاهد التنصيص » (١/ ٣٨٢) ، والبيت في « ديوانه » (ص٧٨) .

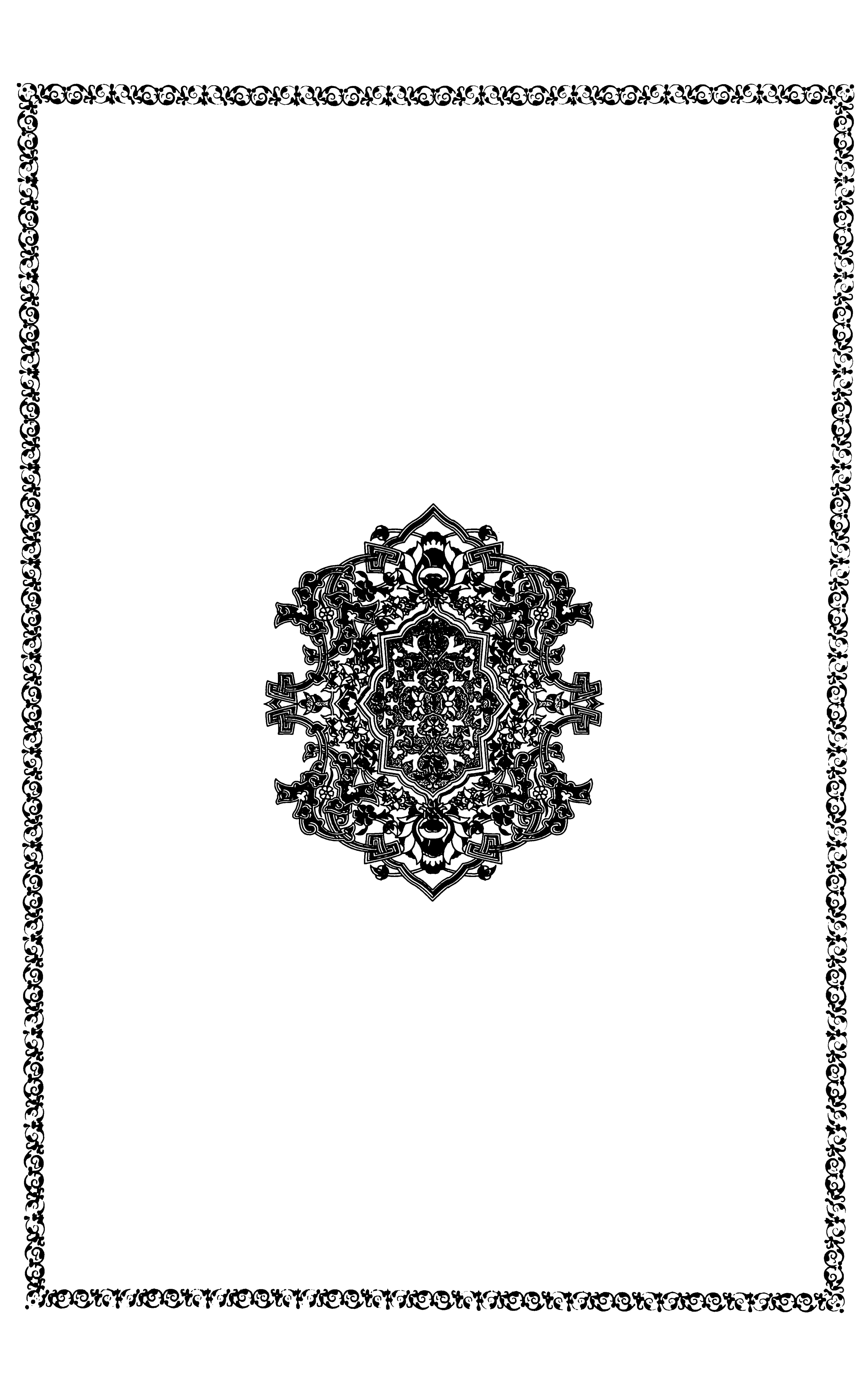
(٤) جاء في بعض النسخ زيادة : (تمَّ الفنُّ الأوَّل بعون الله وتوفيقه ، وإيَّاهُ أسألُ في إتمام الفنَّينِ الآخرينِ هدايةَ طريقِه) .





الفن الثاني

علم البيان



الفن الثاني: علم البيان

وهو علمٌ يُعرَفُ بهِ إيرادُ المعنى الواحدِ بطُرُقٍ مختلفةٍ في وضوحِ الدلالةِ عليهِ .

(الفن الثاني: علم البيان)

[تعريفُ علمِ البيانِ]

قدَّمَهُ على البديعِ ؛ للاحتياجِ إليهِ في نفسِ البلاغةِ ، وتعلُّقِ البديعِ بالتوابعِ[١] ، (وهو علمٌ) ؛ أي : مَلَكةٌ يُقتدَرُ بها على إدراكاتٍ جزئيَّةٍ ، أو أصولٌ وقواعدُ معلومةٌ ، (يُعرَفُ بهِ إيرادُ المعنى الواحدِ) ؛ أي : المدلولِ عليهِ بكلامٍ مطابقٍ لمقتضى الحالِ[٢] ، (بطُرُقٍ) وتراكيبَ (مختلفةٍ في وضوحِ الدلالةِ عليهِ) ؛ أي : على ذلكَ المعنى ؛ بأنْ يكونَ بعضُ الطُّرُقِ واضحَ الدلالةِ عليهِ ، وبعضُها أوضحَ ، والواضحُ خفيٌّ بالنسبةِ إلى الأوضحِ ، فلا حاجةَ إلى ذكرِ الخفاءِ[٣] ، وتقييدُ الاختلافِ بالوضوحِ . . ليخرجَ معرفةُ إيرادِ المعنى الواحدِ بطُرُقٍ مختلفةٍ في اللفظِ والعبارةِ[٤] ، واللامُ في (المعنى الواحدِ) للاستغراقِ العُرفيِّ ؛ أي : كلِّ معنىً واحدٍ يدخلُ تحتَ قصدِ المتكلِّمِ وإرادتِهِ ، فلو عرفَ أحدٌ إيرادَ معنى قولِنا : (زيدٌ جوادٌ) بطُرُقٍ مختلفةٍ . . لم يكنْ بمجرَّدِ ذلكَ عالماً بالبيانِ .

---

(١) أي : توابع البلاغة . « دسوقي » (٣/ ٢٥٦) .

(٢) أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ اعتبار علم البيان بعد اعتبار علم المعاني ؛ مثلاً : إذا كان المخاطَب ينكر كونَ زيد مضيافاً فالذي يقتضيه الحال إيراد جملة تفيد ردَّ الإنكار ؛ نحو : إنَّ زيداً لمضيافٌ ، أو : لكثيرُ الرماد ، أو : لمهزولُ الفَصيل ، أو : لجبانُ الكلب ، فإفادتُها لذلك المعنىٰ بدلالة المطابقة كالمثال الأوَّل . . من وظيفة علم المعاني، وإفادتُها له بغيرها . . من وظيفة علم البيان . « دسوقي » (٣/ ٢٥٨).

(٣) في هـٰذا ردٌّ على الخلخالي ؛ حيث قال في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٤٨٩) : (والمراد بقوله : « مختلفة في وضوح الدلالة » : أنَّ دلالة التراكيب عليه مختلفة وضوحاً وخفاءً ، وأوضح وأخفىٰ) .

(٤) أي : مع تماثلها في الوضوح ؛ كالتعبير عن كرم زيد بقولنا : (زيد كريم) ، و(زيد جواد) . « دسوقي » (٣/ ٢٦٠) .

ودلالةُ اللفظِ : إمَّا علىٰ ما وُضِعَ لهُ ، أو علىٰ جُزئِهِ ، أو علىٰ خارجٍ عنهُ ، وتُسمَّى الأُولىٰ : وضعيَّةً ، وكلٌّ مِنَ الأخيرتينِ : عقليَّةً ،

[بيانُ أقسامِ الدلالةِ ، وتعيينُ المقصودِ هنا]

ثمَّ لمَّا لم يكنْ كلُّ دلالةٍ قابلاً للوضوحِ والخفاءِ . . أرادَ أنْ يُشيرَ إلىٰ تقسيمِ الدلالةِ وتعيينِ ما هو المقصودُ ها هنا ، فقالَ : (ودلالةُ اللفظِ) ؛ يعني : دلالتَهُ الوضعيَّةَ ؛ وذلكَ لأنَّ الدلالةَ هي كونُ الشيءِ بحيثُ يَلزمُ مِنَ العلمِ بهِ العلمُ بشيءٍ آخرَ ، والأوَّلُ الدالُّ ، والثاني المدلولُ ، ثمَّ الدالُّ إنْ كانَ لفظاً فالدلالةُ لفظيَّةٌ ، وإلا فغيرُ لفظيَّةٍ ؛ كدلالةِ الخطوطِ والعُقَدِ والنُّصَبِ والإشاراتِ[1]

ثمَّ الدلالةُ اللفظيَّةُ : إمَّا أنْ يكونَ للوضعِ مَدْخلٌ فيها أو لا ، فالأُولىٰ هي المقصودةُ بالنظرِ ها هنا[2] ؛ وهي كونُ اللفظِ بحيثُ يُفهَمُ منهُ المعنىٰ عندَ الإطلاقِ بالنسبةِ إلى العالِمِ بوضعِهِ[3] ، وهـٰذهِ الدلالةُ : (إمَّا علىٰ) تمامِ (ما وُضِعَ) اللفظُ (لهُ) ؛ كدلالةِ الإنسانِ على الحيوانِ الناطقِ ، (أو علىٰ جُزئِهِ) ؛ كدلالةِ الإنسانِ على الحيوانِ ، (أو علىٰ خارجٍ عنهُ) ؛ كدلالةِ الإنسانِ على الضاحكِ ، (وتُسمَّى الأُولىٰ) ؛ أيِ : الدلالةُ علىٰ تمامِ ما وُضِعَ لهُ : (وضعيَّةً) ؛ لأنَّ الواضعَ إنَّما وضعَ اللفظَ لتمامِ المعنىٰ ، (و) يُسمَّىٰ (كلٌّ مِنَ الأخيرتينِ) ؛ أيِ : الدلالةِ على الجزءِ والخارجِ : (عقليَّةً) ؛ لأنَّ دلالةَ اللفظِ على الجزءِ والخارجِ إنَّما هي مِنْ جهةِ حُكمِ العقلِ بأنَّ حصولَ الكلِّ أوِ الملزومِ يستلزمُ حصولَ الجزءِ أوِ اللازمِ ، والمنطقيُّونَ يُسمُّونَ الثلاثةَ وضعيَّةً باعتبارِ أنَّ

---

(١) في النسخ ما عدا (ح ، ي) : (العقود) بدل (العقد) ، والمراد بالخطوط : الكتابة ، أو الخطوط الهندسية ؛ كالمربَّع والمثلَّث ، والنُّصَب : جمع نُصْبة ؛ وهي العلامة المنصوبة على الشيء . « دسوقي » (٣/ ٢٦٣) .

(٢) أي : من حيث تقسيمها إلىٰ مطابقيَّة وتضمُّنيَّة والتزاميَّة ، وهـٰذا لا ينافي أنَّ المقصود بالذات في هـٰذا الفن هو الدلالة العقليَّة ، لا الوضعيَّة . « دسوقي » (٣/ ٢٦٣) .

(٣) قوله : (عند الإطلاق) ؛ أي : إطلاق اللفظ عن القرائن وتجرُّده عنها . « دسوقي » (٣/ ٢٦٣) .

وتُقَيَّدُ الأُولىٰ بالمطابقةِ ، والثانيةُ بالتضمُّنِ ، والثالثةُ بالالتزامِ ، وشرطُهُ اللُّزومُ الذهنيُّ . . . .

للوضعِ مَدْخلاً فيها ، ويخصُّونَ العقليَّةَ بما يقابلُ الوضعيَّةَ والطبيعيَّةَ[1] ؛ كدلالةِ الدُّخانِ على النَّارِ .

(وتُقَيَّدُ الأُولىٰ)[2] مِنَ الدلالاتِ الثلاثِ (بالمطابقةِ) ؛ لتطابقِ اللفظِ والمعنىٰ ، (والثانيةُ بالتضمُّنِ) ؛ لكونِ الجزءِ في ضمنِ المعنى الموضوعِ لهُ ، (والثالثةُ بالالتزامِ) ؛ لكونِ الخارجِ لازماً للموضوعِ لهُ .

فإنْ قيلَ : إذا فرضْنا لفظاً مشتركاً بينَ الكلِّ وجزئِهِ ولازمِهِ ؛ كلفظِ (الشمسِ) المشتركِ مثلاً بينَ الجِرْمِ والشُّعاعِ ومجموعِهما ؛ فإذا أُطلقَ على المجموعِ مطابقةً ، واعتُبرَ دلالتُهُ على الجِرْمِ تضمُّناً والشُّعاعِ التزاماً . . فقد صدقَ علىٰ هـٰذا التضمُّنِ والالتزامِ أنَّها دلالةُ اللفظِ علىٰ تمامِ الموضوعِ لهُ[3] ، وإذا أُطلقَ على الجِرْمِ أوِ الشُّعاعِ مطابقةً . . صدقَ عليها أنَّها دلالةُ اللفظِ علىٰ جزءِ الموضوعِ لهُ أو لازمِهِ ، وحينَئذٍ ينتقضُ تعريفُ كلٍّ مِنَ الدلالاتِ الثلاثِ بالأُخريينِ .

فالجوابُ : أنَّ قيدَ الحيثيَّةِ مأخوذٌ في تعريفِ الأمورِ التي تختلفُ باعتبارِ الإضافاتِ ، حتَّىٰ إنَّ المطابقةَ : هي الدلالةُ علىٰ تمامِ ما وُضِعَ لهُ مِنْ حيثُ إنَّهُ تمامُ ما وُضِعَ لهُ ، والتضمُّنَ : الدلالةُ علىٰ جزءِ ما وُضِعَ لهُ مِنْ حيثُ إنَّهُ جزءُ ما وُضِعَ لهُ ، والالتزامَ : الدلالةُ علىٰ لازمِهِ مِنْ حيثُ إنَّهُ لازمُ ما وُضِعَ لهُ ، وكثيراً ما يتركونَ هـٰذا القيدَ ؛ اعتماداً علىٰ شُهرةِ ذلكَ وانسياقِ الذِّهنِ إليهِ .

(وشرطُهُ) ؛ أيِ : الالتزامِ (اللُّزومُ الذهنيُّ) ؛ أي : كونُ المعنى الخارجيِّ بحيثُ

---

(١) في (ب ، ج ، هـ ، ط) : (والطبعية) بدل (والطبيعية) .

(٢) في (أ ، ج ، ي) : (وتخص) بدل (وتقيّد) ، وفي (هـ ، و) : (وتختص) ، والمراد بالتقييد : أنه يقال : (دلالةُ مطابقةٍ) بالإضافة ، وكذا يقال في التضمُّن والالتزام ، ومعنىٰ : (تختص) : أنه لا يُطلَق هـٰذا الاسم علىٰ غيرها . « دسوقي » (٣/ ٢٦٦) .

(٣) في (ط ، ي) : (أنهما) بدل (أنها) .

ولو لاعتقادِ المخاطَبِ ؛ بعُرفٍ

يلزمُ مِنْ حصولِ المعنى الموضوعِ لهُ في الذهنِ حصولُهُ فيهِ[1] ؛ إمَّا على الفورِ ، أو بعدَ التأمُّلِ في القرائنِ والأماراتِ ، وليسَ المرادُ باللُّزومِ عدمَ انفكاكِ تعقُّلِ المدلولِ الالتزاميِّ عن تعقُّلِ المسمَّىٰ في الذهنِ أصلاً[2] ؛ أعني : اللُّزومَ البيِّنَ المعتبَرَ عندَ المنطقيِّينَ ، وإلا لخرجَ كثيرٌ مِنْ معاني المجازاتِ والكناياتِ عن أنْ تكونَ مدلولاتٍ التزاميَّةً ، ولَمَا تأتَّى الاختلافُ بالوضوحِ في دلالةِ الالتزامِ أيضاً[3]

وتقييدُ اللُّزومِ بالذهنيِّ إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ لا يُشترطُ اللُّزومُ الخارجيُّ[4] ؛ كالعَمَىٰ يدلُّ على البصرِ التزاماً ؛ لأنَّهُ عدمُ البصرِ عمَّا مِنْ شأنِهِ أنْ يكونَ بصيراً[5] ، معَ التنافي بينَهما في الخارجِ .

ومَنْ نازعَ في اشتراطِ اللُّزومِ الذهنيِّ فكأنَّهُ أرادَ باللُّزومِ اللُّزومَ البيِّنَ[6] ؛ بمعنىٰ : عدمِ انفكاكِ تعقُّلِهِ عن تعقُّلِ المسمَّىٰ ، والمصنِّفُ أشارَ إلىٰ أنْ ليسَ المرادُ باللُّزومِ الذهنيِّ اللُّزومَ البيِّنَ المعتبَرَ عندَ المنطقيِّينَ بقولِهِ : (ولو لاعتقادِ المخاطَبِ ؛ بعُرفٍ)[7] ؛ أي : ولو كانَ ذلكَ اللُّزومُ ممَّا يُثبِتُهُ اعتقادُ المخاطَبِ ؛ بسببِ عُرفٍ

---

(١) قوله : (الخارجي) ؛ أي : المنسوب إلى الخارج عن معنى اللفظ ، لا إلى الخارج بمعنى الواقع ونفس الأمر ، والحاصل : أنَّ معنىٰ لزوم الضحك مثلاً للإنسان : أن يلزم من حصول معنى الإنسان ـ وهو حيوان ناطق ـ في الذهن . . حصولُه فيه . « دسوقي » (٣/ ٢٧٠) .

(٢) أي : ليس المراد اللُّزومَ البيِّن فقط ، بل المراد ما هو أعم من ذلك . « دسوقي » (٣/ ٢٧١) .

(٣) لأنه إذا كان معنى اللزوم عدمَ الانفكاك . . كان كل واحد من لوازم الشيء مساوياً للآخر في الوضوح والخفاء ؛ لأن كل واحد منها لا ينفك عن الملزوم بهـٰذا المعنى . « ابن قاسم » (ق١٩٦) .

(٤) وهو كون الشيء مقتضياً للآخر في الخارج ؛ بمعنىٰ : كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيه . انظر « مغني الطلاب » للمغنيسي (ص٤٩) .

(٥) في (أ ، ج ، و) : (البصر) بدل (أن يكون بصيراً)

(٦) والمنازِع فيه : هو ابن الحاجب . انظر « بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب » للأصفهاني (١/ ١٥٢) .

(٧) في (أ ، ب) من نسخ « التلخيص » : (لعرف) بدل (بعرف) .

أو غيرِهِ .

والإيرادُ المذكورُ لا يتأتَّىٰ بالوضعيَّةِ ؛ لأنَّ السامعَ إنْ كانَ عالماً بوضعِ الألفاظِ لم يكنْ بعضُها أوضحَ ، وإلا لم يكنْ كلُّ واحدٍ دالّاً عليهِ ،

عامٌّ[1] ؛ إذ هو المفهومُ مِنْ إطلاقِ العُرفِ ، (أو غيرِهِ) ؛ يعني : العُرفَ الخاصَّ ؛ كالشَّرعِ ، واصطلاحاتِ أربابِ الصِّناعاتِ ، وغيرِ ذلكَ .

(والإيرادُ المذكورُ) ؛ أي : إيرادُ المعنى الواحدِ بطُرُقٍ مختلفةٍ في الوضوحِ (لا يتأتَّىٰ بالوضعيَّةِ) ؛ أي : بالدلالاتِ المطابقيَّةِ[2] ؛ (لأنَّ السامعَ إنْ كانَ عالماً بوضعِ الألفاظِ) لذلكَ المعنىٰ . . (لم يكنْ بعضُها أوضحَ) دلالةً عليهِ مِنْ بعضٍ ، (وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يكنْ عالماً بوضعِ الألفاظِ . . (لم يكنْ كلُّ واحدٍ) مِنَ الألفاظِ (دالّاً عليهِ) ؛ لتوقُّفِ الفهمِ على العلمِ بالوضعِ ؛ مثلاً : إذا قلنا : (خَدُّهُ يُشبِهُ الوردَ) فالسامعُ إنْ كانَ عالماً بوضعِ المفرداتِ والهيئةِ التركيبيَّةِ[3] . . امتنعَ أنْ يكونَ كلامٌ يؤدِّي هٰذا المعنىٰ بطريقِ المطابقةِ دلالةً أوضحَ أو أخفىٰ[4] ؛ لأنَّهُ إذا أُقيمَ مُقامَ كلِّ لفظٍ ما يرادفُهُ ؛ فالسامعُ إنْ علمَ الوضعَ . . فلا تفاوتَ في الفهمِ[5] ، وإلا لم يتحقَّقِ الفهمُ .

---

(١) فأهل العُرف قاطبةً يفهمون من معنى الأسد لازماً ؛ هو الجَراءة والشجاعة ، وإن كان لا لزومَ عقلاً بينهما ، فإذا قيل : هل زيدٌ شجاع ؟ فأجيب : هو أسد . . فهم المخاطَب أنه شجاع . « دسوقي » (٣/ ٢٧٢) .

(٢) فسَّر الوضعيَّة بالمطابقيَّة ؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّ المراد : الوضعيَّة المقسَّمة للدلالات الثلاثَ فيما تقدَّم ، فتدخل العقليَّة الآتية ، وهو فاسد . « دسوقي » (٣/ ٢٧٤) .

(٣) أي : يعلم أنَّ الخد موضوع للوجنة ، والورد موضوع للنبت المعلوم ، وأنَّ (يُشبه) معناه : يماثل ، ويعلم بمدلول إسناد (يُشبه) إلىٰ (خدُّه) ؛ وهو ثبوت شَبَه الخد للورد . « دسوقي » (٣/ ٢٧٥) .

(٤) قوله : (كلام) : اسم (يكون) ، وجملة (يؤدي) : خبرها ؛ أي : امتنع أن يكون كلام مؤدياً هٰذا المعنىٰ بدلالة المطابقة ، وقوله : (دلالة) : منصوب على المصدرية ، وقوله : (أوضح أو أخفىٰ) : صفة لـ (دلالة) ؛ أي : أوضح من (خده يشبه الورد) ، أو أخفىٰ منه ، فقد حذف المفضَّل عليه . « دسوقي » (٣/ ٢٧٥) .

(٥) قوله : (إنْ علم الوضع) ؛ أي : وضع هٰذه المرادفات . « دسوقي » (٣/ ٢٧٥) .

ويتأتّىٰ بالعقليّةِ ؛ لجوازِ أنْ تختلفَ مراتبُ اللُّزومِ في الوضوحِ .

وإنَّما قالَ : (وإلا لم يكنْ كلُّ واحدٍ دالّاً) ؛ لأنَّ قولَنا : (هو عالمٌ بوضعِ الألفاظِ) معناهُ : أنَّهُ عالمٌ بوضعِ كلِّ لفظٍ ، فنقيضُهُ المشارُ إليهِ بقولِهِ : (وإلا) يكونُ سلباً جزئيّاً ؛ أي : إنْ لم يكنْ عالماً بوضعِ كلِّ لفظٍ ، فيكونُ اللازمُ عدمَ دلالةِ كلِّ لفظٍ ، ويحتملُ أنْ يكونَ البعضُ منها دالّاً ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ عالماً بوضعِ البعضِ .

ولقائلٍ أنْ يقولَ : لا نُسلِّمُ عدمَ التفاوتِ في الفهمِ علىٰ تقديرِ العلمِ بالوضعِ ، بل يجوزُ أنْ يحضُرَ في العقلِ معاني بعضِ الألفاظِ المخزونةِ في الخيالِ بأدنى التفاتٍ ؛ لكثرةِ الممارسةِ والمؤانسةِ وقُربِ العهدِ بها، بخلافِ البعضِ؛ فإنَّهُ يحتاجُ إلى التفاتٍ أكثرَ ومراجعةٍ أطولَ ، معَ كونِ الألفاظِ مترادفةً والسامعِ عالماً بالوضعِ[1] ، وهـٰذا ممَّا نجدُهُ مِنْ أنفُسِنا .

والجوابُ : أنَّ التوقُّفَ إنَّما هو مِنْ جهةِ تذكُّرِ الوضعِ ، وبعدَ تحقُّقِ العلمِ بالوضعِ وحصولِهِ بالفعلِ فالفهمُ ضروريٌّ[2]

(ويتأتّىٰ) الإيرادُ المذكورُ (بالعقليّةِ) مِنَ الدلالاتِ[3] ؛ (لجوازِ أنْ تختلفَ مراتبُ اللُّزومِ في الوضوحِ) ؛ أي : مراتبُ لُزومِ الأجزاءِ للكلِّ في التضمُّنِ ، ومراتبُ لُزومِ اللوازمِ للملزومِ في الالتزامِ ، وهـٰذا في الالتزامِ ظاهرٌ[4] ؛ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ للشيءِ لوازمُ متعدِّدةٌ بعضُها أقربُ إليهِ مِنْ بعضٍ وأسرعُ انتقالاً منهُ إليهِ ؛ لقلَّةِ الوسائطِ ، فيمكنُ تأديةُ الملزومِ بالألفاظِ الموضوعةِ لهـٰذهِ اللوازمِ المختلفةِ الدلالةِ عليهِ وضوحاً

---

(١) ففهمُ المعنىٰ من (أسد) أو (سبُع) مثلاً . . أقربُ من فهمه من (ليث) و(غضنفر) ، مع العلم بوضع هـٰذه الألفاظ الأربعة ؛ وذلك لكثرة استعمال هـٰذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين . « دسوقي » (٣/ ٢٧٦) .

(٢) الحاصل : أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء : أن يكون ذلك بالنظر لنفس الدلالة ، ودلالةُ المطابقة ليست كذلك ؛ لأنَّ فهم المعنى المطابقي واجب قطعاً عند العلم بالوضع ، والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه إنما هو من جهة سرعة تذكُّر السامع للوضع وبطئه ؛ ولهـٰذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات . « بناني » (٢/ ١٥٦) .

(٣) وهي دلالة التضمُّن والالتزام . « دسوقي » (٣/ ٢٧٧) .

(٤) في (ب ، د ، ح) : (الإلزام) بدل (الالتزام) .

وخفاءً[1] ، وكذا يجوزُ أنْ يكونَ للّازمِ ملزوماتٌ لُزومُهُ لبعضِها أوضحُ منهُ للبعضِ الآخرِ[2] ، فيمكنَ تأديةُ اللازمِ بالألفاظِ الموضوعةِ للملزوماتِ المختلفةِ وضوحاً وخفاءً ، وأمّا في التضمُّنِ : فلأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ المعنىٰ جزءاً مِنْ شيءٍ وجزءَ الجزءِ مِنْ شيءٍ آخرَ ، فدلالةُ الشيءِ الذي ذلكَ المعنىٰ جزءٌ منهُ علىٰ ذلكَ المعنىٰ . . أوضحُ مِنْ دلالةِ الشيءِ الذي ذلكَ المعنىٰ جزءٌ مِنْ جزئِهِ ؛ مثلاً : دلالةُ الحيوانِ على الجسمِ أوضحُ مِنْ دلالةِ الإنسانِ عليهِ[3] ، ودلالةُ الجدارِ على الترابِ أوضحُ مِنْ دلالةِ البيتِ عليهِ .

فإنْ قلتَ : بلِ الأمرُ بالعكسِ ؛ فإنَّ فهمَ الجزءِ سابقٌ علىٰ فهمِ الكلِّ .

قلتُ : نعم ، ولـٰكنَّ المرادَ هنا[4] : انتقالُ الذهنِ إلى الجزءِ وملاحظتُهُ بعدَ فهمِ الكلِّ ، وكثيراً ما يُفهَمُ الكلُّ مِنْ غيرِ التفاتٍ إلى الجزءِ[5] ؛ كما ذكرَ الشيخُ الرئيسُ في « الشِّفاءِ » : أنَّهُ يجوزُ أنْ يخطرَ النوعُ بالبالِ ، ولا يلتفتَ الذهنُ إلى الجنسِ[6] .



(١) فيقال مثلاً : زيد كثير الضيفان ، أو : كثير إحراق الحطب ، أو : كثير الرماد ، ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان للكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحراق الحطب للكرم ؛ لعدم الواسطة بينهما ، وانتقاله من كثرة إحراق الحطب للكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماد للكرم ؛ لأن بين الكرم وكثرة إحراق الحطب واسطةً ، وبينه وبين كثرة الرماد واسطتين . « دسوقي » (٣/ ٢٧٩) .

(٢) هـٰذا إذا استُعمل لفظ الملزوم ؛ ليُنتقل منه إلى اللازم ؛ كما في المجاز والكناية علىٰ مذهب المصنف . « دسوقي » (٣/ ٢٨٠) .

(٣) لأن دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة ؛ لأن الجسم جزء من الحيوان ، ودلالة الإنسان على الجسم بواسطة الحيوان ؛ لأن الحيوان جزء من الإنسان ، والجسم جزء من الحيوان . « دسوقي » (٣/ ٢٨٠) .

(٤) أي : لـٰكن المراد بالتضمُّن هنا ؛ أي : في مقام بيان تأتِّي الإيراد المذكور بالدلالة العقلية . « دسوقي » (٣/ ٢٨٢) .

(٥) في (ج ، د ، هـ ، ز ، ح ، ط ، ي) : (الأجزاء) بدل (الجزء) .

(٦) انظر « الشفاء » (٣/ ١٦١) .

ثمَّ اللفظُ المرادُ بهِ لازمُ ما وُضِعَ لهُ . . إنْ قامَتْ قرينةٌ على عدمِ إرادتِهِ فمجازٌ ، وإلا فكنايةٌ ، وقُدِّمَ عليها ؛ لأنَّ معناهُ كجزءِ معناها ،

[أقسامُ علمِ البيانِ]

(ثمَّ اللفظُ المرادُ بهِ لازمُ ما وُضِعَ لهُ) ؛ سواءٌ كانَ اللازمُ داخلاً ؛ كما في التضمُّنِ ، أو خارجاً ؛ كما في الالتزامِ . . (إنْ قامَتْ قرينةٌ على عدمِ إرادتِهِ) ؛ أي : إرادةِ ما وُضِعَ لهُ (فمجازٌ ، وإلا فكنايةٌ) ؛ فعندَ المصنِّفِ : الانتقالُ في المجازِ والكنايةِ كليهما مِنَ الملزومِ إلى اللازمِ[1] ؛ إذ لا دلالةَ للَّازمِ مِنْ حيثُ إنَّهُ لازمٌ على الملزومِ[2] ، إلا أنَّ إرادةَ الموضوعِ لهُ جائزةٌ في الكنايةِ دونَ المجازِ[3]

(وقُدِّمَ) المجازُ (عليها) ؛ أي : على الكنايةِ ؛ (لأنَّ معناهُ) ؛ أيِ : المجازِ (كجزءِ معناها) ؛ أيِ : الكنايةِ ؛ لأنَّ معنى المجازِ هو اللازمُ فقطْ ، ومعنى الكنايةِ يجوزُ أنْ يكونَ هو اللازمَ والملزومَ جميعاً ، والجزءُ مقدَّمٌ على الكلِّ طبعاً ، فيُقدَّمُ بحثُ المجازِ على بحثِ الكنايةِ وضعاً ، وإنَّما قالَ : (كجزءِ معناها) ؛ لظهورِ أنَّهُ ليسَ جزءَ معناها حقيقةً ؛ فإنَّ معنى الكنايةِ ليسَ هو مجموعَ اللازمِ والملزومِ[4] ، بل هو

---

(١) وأمَّا عند السكاكي : فالانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم ، والمصنف رأى أن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ، فلا يُنتقل منه إلى الملزوم ؛ إذ لا إشعار للأعم بالأخص ، والجواب عن السكاكي : أن اللازم إنما يُنتقل عنه لا من حيث إنه لازم ، بل من حيث إنه ملزوم ، وإنما سمَّاه لازماً من حيث إنه تابع مستند للغير ، وإلا فهو ملزوم من جهة المعنى ؛ فالخلاف بينهما لفظي ، هٰذا ؛ والفرق بين المجاز والكناية عند المصنف وكلاهما الانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم : وجود القرينة الصارفة من إرادة الملزوم في المجاز دون الكناية . « دسوقي » (٣/ ٢٨٧) .

(٢) أي : وأما دلالة اللازم على الملزوم فيما إذا كان مساوياً . . فهو من حيث إنه ملزوم ، لا من حيث إنه لازم ؛ لأنه مع التساوي يكون لازماً وملزوماً . « ٣/ ٢٨٧ » .

(٣) أي : جائزة بالتبع ، لا بالذات ؛ لأن المقصود الأصلي في الكناية هو اللازم ، والملزوم مقصود تبعاً . « دسوقي » (٣/ ٢٨٧) .

(٤) أي : على وجه الجزم . « دسوقي » (٣/ ٢٨٨) .

ثمَّ منهُ ما يُبتنىٰ على التشبيهِ ، فتعيَّنَ التعرُّضُ لهُ ؛ فانحصرَ في الثلاثةِ .

اللازمُ معَ جوازِ إرادةِ الملزومِ .

(ثمَّ منهُ) ؛ أي : مِنَ المجازِ (ما يُبتنىٰ على التشبيهِ) : وهو الاستعارةُ التي كانَ أصلُها التشبيهَ ، (فتعيَّنَ التعرُّضُ لهُ) ؛ أي : للتشبيهِ أيضاً قبلَ التعرُّضِ للمجازِ الذي أحدُ أقسامِهِ الاستعارةُ المبنيَّةُ على التشبيهِ ، ولمَّا كانَ في التشبيهِ مباحثُ كثيرةٌ وفوائدُ جمَّةٌ . . لم يُجعَلْ مقدِّمةً لبحثِ الاستعارةِ ، بل جُعِلَ مقصداً برأسِهِ ؛ (فانحصرَ) المقصودُ مِنْ علمِ البيانِ (في الثلاثةِ) : التشبيهِ ، والمجازِ ، والكنايةِ .



التشبيه

التشبيهُ : الدلالةُ علىٰ مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنىً .

والمرادُ ها هنا : ما لم تكنْ علىٰ وجهِ الاستعارةِ التحقيقيَّةِ ، والاستعارةِ

(التشبيه)

أي : هـٰذا بابُ التشبيهِ الاصطلاحيِّ المبنيِّ عليهِ الاستعارةُ .

[تعريفُ التشبيهِ ، ومباحثُهُ]

(التشبيهُ) ؛ أي : مطلقُ التشبيهِ ، أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ علىٰ وجهِ الاستعارةِ ، أو علىٰ وجهٍ تُبتنىٰ عليهِ الاستعارةُ ، أو غيرَ ذلكَ[1] ، فلم يأتِ بالضميرِ ؛ لئلا يعودَ إلى التشبيهِ المذكورِ الذي هو أخصُّ ، وما يقالُ : إنَّ المعرفةَ إذا أُعيدَتْ كانَتْ عينَ الأُولىٰ . . فليسَ علىٰ إطلاقِهِ[2] ؛ يعني : أنَّ معنى التشبيهِ في اللغةِ : (الدلالةُ) : هو مصدرُ قولِكَ : (دَلَلْتُ فلاناً علىٰ كذا) ؛ إذا هديتَهُ لهُ ، (علىٰ مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنىً) ، وهـٰذا شاملٌ لمثلِ : قاتلَ زيدٌ عَمْراً ، و : جاءَني زيدٌ وعمرٌو[3]

(والمرادُ) بالتشبيهِ المصطلَحِ عليهِ (ها هنا) ؛ أي : في علمِ البيانِ : (ما لم تكنْ) ؛ أيِ : الدلالةُ علىٰ مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنىً بحيثُ لا تكونُ (علىٰ وجهِ الاستعارةِ التحقيقيَّةِ) ؛ نحوُ : رأيتُ أسداً في الحمَّامِ ، (و) لا علىٰ وجهِ (الاستعارةِ

---

(١) كالتشبيه الضمني في بعض صور التجريد ؛ نحو : لقيتُ من زيد أسداً ؛ فقد شُبِّه زيد بالأسد ، ثم بُولغَ فيه حتى انتُزع منه الأسد ، وهو تشبيه ضمني ؛ لذكرِ الطرفين . « دسوقي » (٣/ ٢٩١) .

(٢) بل هو أكثري لا كلي ؛ لأنه مقيَّد بما إذا لم تقُم قرينة على المغايرة . « دسوقي » (٣/ ٢٩٢) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٨٦١ ـ ٨٦٥) .

(٣) أي : فكان الواجب أن يزيد المصنف : (بالكاف ونحوها لفظاً أو تقديراً) ؛ لإخراج مثل ذلك ، ومقصود الشارح : الاعتراض علىٰ تعريف التشبيه اللغوي . « دسوقي » (٣/ ٢٩٣) .

بالكناية والتجريدِ ؛ فدخلَ فيهِ نحوُ قولِنا : زيدٌ أسدٌ ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ .

بالكنايةِ) ؛ نحوُ : أنشبَتِ المنيَّةُ أظفارَها ، (و) لا علىٰ وجهِ (التجريدِ) الذي يُذكَرُ في علمِ البديعِ[1] ؛ مِنْ نحوِ : لقيتُ بزيدٍ أسداً ، و : لقيَني منهُ أسدٌ ؛ فإنَّ في هٰذهِ الثلاثةِ دلالةً علىٰ مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنىً ، معَ أنَّ شيئاً منها لا يُسمَّىٰ تشبيهاً اصطلاحاً .

وإنَّما قيَّدَ الاستعارةَ بالتحقيقيَّةِ والكنايةِ ؛ لأنَّ الاستعارةَ التخييليَّةَ ؛ كإثباتِ الأظفارِ للمنيَّةِ في المثالِ المذكورِ . . ليسَ في شيءٍ مِنَ الدلالةِ علىٰ مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ علىٰ رأيِ المصنِّفِ[2] ؛ إذِ المرادُ بالأظفارِ : معناها الحقيقيُّ علىٰ ما سيجيءُ[3] .

فالتشبيهُ الاصطلاحيُّ : هو الدلالةُ علىٰ مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنىً لا علىٰ وجهِ الاستعارةِ التحقيقيَّةِ والاستعارةِ بالكنايةِ والتجريدِ ؛ (فدخلَ فيهِ نحوُ قولِنا : زيدٌ أسدٌ) ، بحذفِ أداةِ التشبيهِ ، (و) نحوُ (قولِهِ تعالىٰ : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ [البقرة :١٨]) ، بحذفِ الأداةِ والمشبَّهِ جميعاً ؛ أي : (هم صمٌّ) ؛ فإنَّ المحقِّقينَ علىٰ أنَّهُ تشبيهٌ بليغٌ لا استعارةٌ[4] ؛ لأنَّ الاستعارةَ إنَّما تُطلَقُ حيثُ يُطوىٰ ذكرُ المستعارِ لهُ

---

(١) وهو ما كان المجرَّد غيرَ المجرَّد منه ؛ أي : أن يُنتزع المشبَّه به من المشبَّه ؛ للمبالغة في التشبيه حتىٰ صار المشبَّه بحيث يكون أصلاً يُنتزع منه المشبَّه به ؛ كما مثَّل الشارح ، وهٰذا لا يدخل في حد التشبيه اصطلاحاً ؛ لأنه لم يُذكر فيه الطرفان علىٰ وجه ينبئ عن التشبيه ، وأمَّا ما كان المجرَّد نفسَ المجرَّد منه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [فصلت : ٢٨] . . فليس داخلاً في الدلالة المذكورة حتىٰ يخرج . « دسوقي » (٣/ ٢٩٤) .

(٢) قوله : (علىٰ رأي المصنف) متعلق بـ (إثبات) ؛ أي : الاستعارة التخييلية عند المصنف موافقاً للسلف : إثبات لازم المشبَّه به للمشبَّه بعد ادِّعاء كونه عينه ؛ فلا تشبيه إلا في الاستعارة بالكناية ، ويحتمل أن يكون متعلقاً بالنفي المذكور ؛ أي : انتفاء الدلالة على المشاركة في التخييلية علىٰ رأي المصنف ، لا علىٰ رأي السكاكي ؛ فإن فيها ذلك . « دسوقي » (٣/ ٢٩٥) .

(٣) أي : وإنما التجوُّز في إثبات الأظفار للمنيَّة ، وانظر (ص٦٣٥) .

(٤) قوله : (فإن المحققين . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وخالف غيرهم ؛ فادَّعىٰ أنه استعارة ، وجوَّز ذلك الشارح كما سيأتي في موضعه ، وقوله : (علىٰ أنه) ؛ أي : ما ذُكر من المثال والآية . « دسوقي » (٣/ ٢٩٧) ، و« بناني » (٢/ ١٦٤) .

والنظرُ ها هنا في أركانِهِ ؛ وهي طرفاهُ ، ووجهُهُ ، وأداتُهُ ، وفي الغرضِ منهُ ، وفي أقسامِهِ .

بالكليّةِ[1] ، ويُجعَلُ الكلامُ خُلْواً عنهُ صالحاً لأنْ يُرادَ بهِ المنقولُ عنهُ والمنقولُ إليهِ لولا دلالةُ الحالِ أو فحوى الكلامِ[2]

(والنظرُ ها هنا في أركانِهِ) ؛ أي : البحثُ في هٰذا المقصدِ عن أركانِ التشبيهِ المصطلَحِ عليهِ ؛ (وهي) أربعةٌ : (طرفاهُ) : المشبَّهُ ، والمشبَّهُ بهِ ، (ووجهُهُ ، وأداتُهُ ، وفي الغرضِ منهُ ، وفي أقسامِهِ) .

وإطلاقُ الأركانِ على الأربعةِ المذكورةِ : إمَّا باعتبارِ أنَّها مأخوذةٌ في تعريفِهِ ؛ أعني : الدلالةَ علىٰ مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ في معنىً بالكافِ ونحوِهِ[3] ، وإمَّا باعتبارِ أنَّ التشبيهَ كثيراً ما يُطلَقُ على الكلامِ الدالِّ على المشاركةِ المذكورةِ[4] ؛ كقولِنا : (زيدٌ كالأسدِ في الشجاعةِ) .



---

(١) المستعار له : المشبَّه ، وهو يُطوىٰ في الاستعارة التصريحيّة دون المكنيّة ، وإنما اقتصر المصنف علىٰ ذلك ؛ لأنَّ كلاً من المثال والآية علىٰ فرض أنهما استعارة . . إنما يكون تصريحيّة لا مكنية ، وقوله : (بالكلية) ؛ أي : لفظاً وتقديراً . « دسوقي » (٣/ ٢٩٧) .

(٢) دلالة الحال : القرينة الحاليّة ؛ فإذا قلت : (رأيت أسداً الآن) في موضع لا يُرىٰ فيه الأسد الحقيقي . . كان هٰذا الكلام لولا القرينة الحاليّة صالحاً لأن يُراد بالأسد فيه المعنى الحقيقي ؛ وهو الحيوان المفترس المشبَّه به ، وأن يُراد به المشبَّه ؛ وهو الرجل الشجاع . وفحوى الكلام : القرينة المقاليّة ؛ فإذا قلت : (رأيت أسداً في يده سيفٌ) كان هٰذا الكلام لولا (في يده سيف) صالحاً لأن يُراد بالأسد فيه الحيوان المفترس ، أو الرجل الشجاع . « دسوقي » (٣/ ٢٩٨) .

(٣) هٰذا جواب عن اعتراض حاصله : أنَّ التشبيه فعلُ الفاعل ، وكل واحد من هٰذه الأمور الأربعة ليس جزءاً له ؛ فلا وجه لجعلها أركاناً له ، وحاصل الجواب : أنَّ المراد بالركن : ما يتوقف عليه الشيء وإن لم يكن داخلاً في حقيقته وجزءاً منها ، وهٰذه الأمور لمَّا أُخذت في تعريفه علىٰ أنها قيود . . صار متوقَّفاً عليها . « دسوقي » (٣/ ٣٠٤) .

(٤) أي : ولا شك أن الأمور الأربعة أجزاء للكلام الدال على المشاركة المذكورة . « بناني » (٢/ ١٦٥) .

طرفاهُ : إمَّا حسِّيَّانِ ؛ كالخدِّ والوردِ ، والصوتِ الضعيفِ والهَمْسِ ، والنَّكهةِ والعَنْبَرِ ، والرِّيقِ والخمرِ ، والجلدِ الناعمِ والحريرِ ، أو عقليَّانِ ؛ كالعلمِ والحياةِ ،

[أركانُ التشبيهِ]

[طرفا التشبيهِ]

ولمَّا كانَ الطرفانِ هما الأصلَ والعمدةَ في التشبيهِ ؛ لكونِ الوجهِ معنىً قائماً بهما ، والأداةِ آلةً في ذلكَ . . قدَّمَ بحثَهما فقالَ : (طرفاهُ) ؛ أيِ : المشبَّهُ والمشبَّهُ بهِ : (إمَّا حسِّيَّانِ ؛ كالخدِّ والوردِ) في المبصَراتِ ، (والصوتِ الضعيفِ والهَمْسِ) ؛ أيِ : الصوتِ الذي أُخفيَ حتَّىٰ كأنَّهُ لا يخرجُ عن فضاءِ الفمِ في المسموعاتِ ، (والنَّكهةِ) : وهي ريحُ الفمِ (والعَنْبَرِ) في المشموماتِ ، (والرِّيقِ والخمرِ) في المَذُوقاتِ ، (والجلدِ الناعمِ والحريرِ) في الملموساتِ .

وفي أكثرِ ذلكَ تسامحٌ ؛ لأنَّ المُدرَكَ بالبصرِ مثلاً إنَّما هو لونُ الخدِّ والوردِ ، وبالشمِّ رائحةُ العنبرِ ، وبالذَّوقِ طعمُ الرِّيقِ والخمرِ ، وباللَّمسِ مَلاسةُ الجلدِ الناعمِ والحريرِ ولِينُهما ، لا نفسُ هـٰذهِ الأجسامِ[1] ، لـٰكنِ اشتَهرَ في العُرفِ أنْ يقالَ[2] : أبصرتُ الوردَ ، وشَمِمْتُ العنبرَ ، وذُقتُ الخمرَ ، ولمستُ الحريرَ .

(أو عقليَّانِ ؛ كالعلمِ والحياةِ) ، ووجهُ الشَّبهِ بينَهما كونُهما جهتَيْ إدراكٍ ، كذا في « المفتاحِ » و« الإيضاحِ »[3] ؛ فالمرادُ بالعِلمِ ها هنا : المَلَكةُ التي يُقتدَرُ بها علىٰ إدراكاتٍ جزئيَّةٍ[4] ، لا نفسُ الإدراكِ[5] ، ولا يخفىٰ : أنَّها جهةٌ وطريقٌ إلى الإدراكِ كالحياةِ .

---

(١) هـٰذا التسامح مبني علىٰ مذهب الحكماء القائلين : المُدرَك بالحواسِّ هو الأعراضُ وخواصُّ الأجرام لا ذواتُها ، وأمَّا علىٰ مذهب المتكلِّمين ؛ من إدراك الحواسِّ للأجرام وخواصِّها . . فلا تسامح . « دسوقي » (٣/٣٠٨) .

(٢) في النسخ ما عدا (ح ، ي) : (استمر) بدل (اشتهر) .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٣٣٣) ، و« الإيضاح » (ص١٦٨) .

(٤) في (د ، هـ ، ز ، ح ، ط ، ي) : (الإدراكات الجزئية) بدل (إدراكات جزئية) .

(٥) أي : الصورة الحاصلة ؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه : إنه طريق للإدراك ؛ لئلا يلزم أن يكون=

أو مختلفانِ ؛ كالمنيَّةِ والسَّبُعِ ، والعطرِ وخُلُقٍ كريمٍ .

وقيلَ[1] : وجهُ الشَّبهِ بينَهما الإدراكُ ؛ إذِ العلمُ نوعٌ مِنَ الإدراكِ[2] ، والحياةُ مقتضِيةٌ للحسِّ الذي هو نوعٌ مِنَ الإدراكِ .

وفسادُهُ واضحٌ ؛ لأنَّ كونَ الحياةِ مقتضِيةً للحسِّ لا يُوجِبُ اشتراكَهما في الإدراكِ علىٰ ما هو شرطٌ في وجهِ الشَّبهِ[3] ، وأيضاً لا يخفىٰ : أنْ ليسَ المقصودُ مِنْ قولِنا : (العلمُ كالحياةِ ، والجهلُ كالموتِ) : أنَّ العلمَ إدراكٌ ؛ كما أنَّ الحياةَ معَها إدراكٌ[4] ، بل ليسَ في ذلكَ كثيرُ فائدةٍ[5] ؛ كما في قولِنا : (العلمُ كالحسِّ) في كونِهما إدراكاً[6] .

(أو مختلفانِ) ؛ بأنْ يكونَ المشبَّهُ عقليّاً ، والمشبَّهُ بهِ حسِّيّاً ؛ (كالمنيَّةِ والسَّبُعِ) ؛ فإنَّ المنيَّةَ ـ أي : الموتَ ـ عقليٌّ ؛ لأنَّهُ عدمُ الحياةِ عمَّا مِنْ شأنِهِ الحياةُ ، والسَّبُعَ حسِّيٌّ ، أو بالعكسِ ، (و) ذلكَ مثلُ (العطرِ) الذي هو محسوسٌ مشمومٌ ، (وخُلُقٍ كريمٍ) ، وهو عقليٌّ ؛ لأنَّهُ كيفيَّةٌ نفسانيَّةٌ تصدُرُ عنها الأفعالُ بسهولةٍ .

والوجهُ في تشبيهِ المحسوسِ بالمعقولِ : أنْ يُقدَّرَ المعقولُ محسوساً ، ويُجعَلَ

= الشيء طريقاً إلىٰ نفسه ، وهو باطل . « دسوقي » (٣/ ٣٠٩) .

(١) صاحب هـٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٦٩) .

(٢) لأنَّ الإدراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين ، وعلىٰ هـٰذا : فالمراد بالعلم : الإدراك ، لا المَلَكة . « دسوقي » (٣/ ٣٠٩) .

(٣) الحاصل : أن الحياة نفسها ليست نوعاً من الإدراك ، وإنما وُجد الإدراك معها ، فلا اشتراك بينها وبين العلم الذي هو نوع من الإدراك ، وشرطُ وجه الشبه كونه مشترَكاً بين الطرفين . « دسوقي » (٣/ ٣٠٩ـ٣١٠) .

(٤) بل المقصود : أنَّ العلم كالحياة من حيث إنَّ كلاً سبب في الإدراك ؛ لأن الغرض من هـٰذا التشبيه إظهارُ شرف العلم ، وهو حاصل علىٰ هـٰذا الوجه دون الأوَّل . « دسوقي » (٣/ ٣١٠) .

(٥) أي : لو فُرض قصدُ ذلك لم يكن فيه كثير فائدة ؛ لأنه يقتضي أنَّ وجه الشبه الملابسةُ لمطلق الإدراك ، ولا شرف في ذلك ؛ لوجوده في البهائم ، فلا يثبت شرفُ العلم مع كونه هو المقصودَ من التشبيه . « دسوقي » (٣/ ٣١٠) .

(٦) أي : كما أن الفائدة في هـٰذا القول ليست كثيرة . « دسوقي » (٣/ ٣١٠) .

والمرادُ بالحسِّيِّ : المُدرَكُ هو أو مادَّتُهُ بإحدى الحواسِّ الخمسِ الظاهرةِ ؛ فدخلَ فيهِ الخياليُّ ؛ كما في قولِهِ :

وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ ٱلشَّقِيـ ـقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ
أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ نَ عَلَىٰ رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

كالأصلِ لذلكَ المحسوسِ علىٰ طريقِ المبالغةِ ، وإلا فالمحسوسُ أصلٌ للمعقولِ ؛ لأنَّ العلومَ العقليَّةَ مستفادةٌ مِنَ الحواسِّ ومنتهيةٌ إليها ، فتشبيهُهُ بالمعقولِ يكونُ جعلاً للفرعِ أصلاً والأصلِ فرعاً ، وذلكَ لا يجوزُ[1]

ولمَّا كانَ مِنَ المشبَّهِ والمشبَّهِ بهِ ما لا يُدرَكُ بالقوَّةِ العاقلةِ ولا بالحسِّ ؛ أعني : الحسَّ الظاهرَ ؛ مثلُ الخياليَّاتِ والوهميَّاتِ والوجدانيَّاتِ . . أرادَ أنْ يجعلَ الحسِّيَّ والعقليَّ بحيثُ يشملانِها ؛ تسهيلاً للضبطِ بتقليلِ الأقسامِ ، فقالَ : (**والمرادُ بالحسِّيِّ : المُدرَكُ هو أو مادَّتُهُ بإحدى الحواسِّ الخمسِ الظاهرةِ**) ؛ أعني : البصرَ ، والسمعَ ، والشمَّ ، والذَّوقَ ، واللَّمسَ ؛ (**فدخلَ فيهِ**) ؛ أي : في الحسِّيِّ بسببِ زيادةِ قولِنا : (أو مادَّتُهُ) . . (**الخياليُّ**) : وهو المعدومُ الذي فُرِضَ مُجتمِعاً مِنْ أمورٍ كلُّ واحدٍ منها ممَّا يُدرَكُ بالحسِّ ؛ (**كما في قولِهِ**[2] : **وكأنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيقِ**) : هو مِنْ بابِ : جَرْدُ قَطِيفةٍ[3] ، والشَّقِيقُ : وردٌ أحمرُ في وسطِهِ سوادٌ ، ينبتُ بالجبالِ ، (**إذا تصوَّبَ**) ؛ أي : مالَ إلى السُّفْلِ ، (**أو تصعَّدْ**) : مالَ إلى العُلْوِ .

(**أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ نَ عَلَىٰ رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ**)

---

(١) أي : بدون الطريق السابق . « دسوقي » (٣/ ٣١٢) .

(٢) البيتان للصنوبري في « ديوانه » (٢/ ٤١٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٤) ، وهما من مجزوء الكامل .

(٣) يحتمل أن المراد : أن إضافة (محمر) إلى (الشقيق) من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : الشقيق المُحْمر ؛ كما في : (جَرْد قطيفة) ؛ أي : قطيفة جرداء ، ويحتمل أن المراد : أنه من إضافة الأعم إلى الأخص ؛ لأن المُحْمر أعم من الشقيق ؛ كما أن الجَرْد أعم من القطيفة . « دسوقي » (٣/ ٣١٤) .

وبالعقليِّ : ما عدا ذلكَ ؛ فدخلَ فيهِ الوهميُّ ؛ أي : ما هو غيرُ مُدرَكٍ بها ، ولو أُدرِكَ لكانَ مُدرَكاً بها ؛ كما في قولِهِ :

وَمَسْنُـونَـةٌ زُرْقٌ كَـأَنْيَـابِ أَغْـوَالِ

فإنَّ كلاً مِنَ العَلَمِ والياقوتِ والرُّمحِ والزَّبرجدِ محسوسٌ ، لكنَّ المركَّبَ الذي هاذهِ الأمورُ مادَّتُهُ . . ليسَ بمحسوسٍ ؛ لأنَّهُ ليسَ بموجودٍ ، والحسُّ لا يُدرِكُ إلا ما هو موجودٌ في المادَّةِ حاضرٌ عندَ المُدرِكِ على هيئاتٍ مخصوصةٍ[1]

(و) المرادُ (بالعقليِّ : ما عدا ذلكَ) ؛ أي : ما لا يكونُ هو ولا مادَّتُهُ مُدرَكاً بإحدى الحواسِّ الخمسِ الظاهرةِ ؛ (فدخلَ فيهِ الوهميُّ) الذي لا يكونُ للحسِّ مَدْخلٌ فيهِ ؛ (أي : ما هو غيرُ مُدرَكٍ بها) ؛ أي : بإحدى الحواسِّ المذكورةِ ، (و) لاكنَّهُ بحيثُ (لو أُدرِكَ لكانَ مُدرَكاً بها)[2] ، وبهاذا القيدِ يتميَّزُ عنِ العقليِّ ؛ (كما في قولِهِ)[3] : [من الطويل]

أَيَقْتُلُنِـي وَٱلْمَشْـرَفِـيُّ مُضَـاجِعِـي (وَمَسْنُـونَـةٌ زُرْقٌ كَـأَنْيَـابِ أَغْـوَالِ)

أي : أيقتلُني ذلكَ الرَّجلُ الذي توعَّدَني والحالُ أنَّ مُضاجِعي سيفٌ منسوبٌ إلىٰ مَشارفِ اليمنِ[4] ، وسهامٌ مُحدَّدةُ النِّصالِ صافيةٌ مَجْلُوَّةٌ ؟!

وأنيابُ الأغوالِ ممَّا لا يُدرِكُهُ الحسُّ ؛ لعدمِ تحقُّقِها[5] ، معَ أنَّها لو أُدرِكَتْ لم تُدرَكْ إلا بحسِّ البصرِ .

وممَّا يجبُ أنْ يُعلَمَ في هاذا المقامِ : أنَّ مِنْ قُوى الإدراكِ ما يُسمَّىٰ : متخيِّلةً

---

(١) في (ج ، هـ ، ي) : (هيئة) بدل (هيئات) .
(٢) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (لم يدرك إلا بها) بدل (لكان مدركاً بها) .
(٣) تقدَّم تخريجه (ص٣٦٩) .
(٤) في (ب ، ج ، و ، ز ، ط) : (يوعدني) بدل (توعدني) ، وفي (هـ ، ح) بالوجهين ، هاذا ؛ وفي « معجم البلدان » (٥/ ١٣٢) : أنَّ مشارف من أرض الشام .
(٥) لأن الغول أمر وهمي ، فكذا أنيابه . « بناني » (٢/ ١٧٠) .

وما يُدرَكُ بالوِجدانِ ؛ كاللَّذَّةِ والألمِ .

ومفكِّرةً ، ومِنْ شأنِها تركيبُ الصُّوَرِ والمعاني وتفصيلُها والتصرُّفُ فيها ، واختراعُ أشياءَ لا حقيقةَ لها .

والمرادُ بالخياليِّ : المعدومُ الذي ركَّبَتْهُ المتخيِّلةُ مِنَ الأمورِ التي أُدرِكَتْ بالحواسِّ الظاهرةِ ، وبالوهميِّ : ما اخترعَتْهُ المتخيِّلةُ مِنْ عندِ نفسِها[1] ؛ كما إذا سُمِعَ أنَّ الغُولَ شيءٌ يُهلِكُ الناسَ كالسَّبُعِ ، فأخذَتِ المتخيِّلةُ في تصويرِها بصورةِ السَّبُعِ واختراعِ نابٍ لها كما للسَّبُعِ .

(وما يُدرَكُ بالوِجدانِ) ؛ أي : دخلَ أيضاً في العقليِّ ما يُدرَكُ بالقُوى الباطنةِ ، ويُسمَّىٰ : وجدانيَّاتٍ ؛ (كاللَّذَّةِ) : وهي إدراكٌ ونَيْلٌ لِمَا هو عندَ المُدرِكِ كمالٌ وخيرٌ مِنْ حيثُ هو كذلكَ[2] ، (والألمِ) : وهو إدراكٌ ونَيْلٌ لِمَا هو عندَ المُدرِكِ آفةٌ وشرٌّ مِنْ حيثُ هو كذلكَ ، ولا يخفىٰ : أنَّ إدراكَ هـٰذينِ المعنيَينِ ليسَ بشيءٍ مِنَ الحواسِّ الظاهرةِ[3] ، وليسا أيضاً مِنَ العقليَّاتِ الصِّرْفةِ[4] ؛ لكونِهما مِنَ الجزئيَّاتِ المستندةِ إلى الحواسِّ[5] ، بل مِنَ الوجدانيَّاتِ المُدرَكةِ بالقُوى الباطنةِ ؛ كالشِّبَعِ والجُوعِ ، والفرحِ

---

(١) الحاصل : أن الوهمي لا وجود لهيئته ، ولا لجميع مادته ، والخيالي جميع مادته موجودة دون هيئته . « دسوقي » (٣/ ٣١٨) .

(٢) قيَّد بقوله : (عند المُدرِك) ؛ لأنه قد يعتقد الكماليَّة والخيريَّة في شيء فيلتذ به وإن لم يكونا فيه ، وقد لا يعتقدهما فيما تحقَّقتا فيه فلا يلتذ به ؛ كإدراك الدواء النافع مُهلِكاً ، فهـٰذا ألمٌ لا لذة ، وقوله : (من حيث هو كذلك) ؛ أي : كمال وخير ، وقال ذلك ؛ لأن الشيء قد يكون كمالاً وخيراً من وجه دون وجه ، فالالتذاذ به يكون من ذلك الوجه . « بناني » (٢/ ١٧١) .

(٣) لأنهما إدراكان ، والإدراك معنىً من المعاني ، والحواس الظاهرة لا تدرك المعاني . « دسوقي » (٣/ ٣٢٠) ، وفي (د ، و ، ز ، ح ، ط ، ي) : (أن ليس إدراك هـٰذين المعنيين بشيء) بدل (أن إدراك هـٰذين المعنيين ليس بشيء) .

(٤) أي : التي لا يتعلَّق بها إحساس ؛ كالعلم والحياة . « بناني » (٢/ ١٧١) .

(٥) أي : من حيث إن الحسَّ سببٌ فيها ؛ فالذَّوق مثلاً يُدرِك حلاوةَ الحُلو ، وليست الحلاوةُ نفسَ اللذَّة ، بل هي إدراك النفس لنيل القوَّة الذائقة للمَذُوق الحُلو . « دسوقي » (٣/ ٣٢٠) .

والغَمِّ ، والغضبِ والخوفِ ، وما شاكلَ ذلكَ ، والمرادُ ها هنا : اللذَّةُ والألمُ الحسِّيَّانِ[1] ، وإلا فاللذَّةُ والألمُ العقليَّانِ مِنَ العقليَّاتِ الصِّرْفةِ .



(١) أي : ما يكون المُدرِكُ فيهما النفسَ بواسطة الحواسِّ ، والمدرَك ممَّا يتعلَّق بالحواس ، وأمَّا العقليَّان : فالمُدرِك فيهما العقل ، ولا يستندان لحاسَّة أصلاً ، والمدرَك من المعاني الكليَّة . « دسوقي » (٣/ ٣٢٠) .

ووجهُهُ : ما يشتركانِ فيهِ تحقيقاً أو تخييلاً .

والمرادُ بالتخييليِّ نحوُ ما في قولِهِ :

وَكَـأَنَّ ٱلنُّجُـومَ بَيْـنَ دُجَـاهُ سُنَـنٌ لاحَ بَيْنَهُـنَّ ابْتِـدَاعُ

فإنَّ وجهَ الشَّبهِ فيهِ هو الهيئةُ الحاصلةُ مِنْ حُصُولِ . . . .

[وجهُ الشَّبهِ]

[تعريفُ وجهِ الشَّبهِ]

(ووجهُهُ) ؛ أي : وجهُ الشَّبهِ : (ما يشتركانِ فيهِ) ؛ أيِ : المعنى الذي قُصِدَ اشتراكُ الطرفينِ فيهِ ، وذلكَ أنَّ زيداً والأسدَ يشتركانِ في كثيرٍ مِنَ الذاتيّاتِ وغيرِها ؛ كالحيوانيَّةِ والجسميَّةِ والوجودِ وغيرِ ذلكَ ، معَ أنَّ شيئاً منها ليسَ وجهَ الشَّبهِ ، وذلكَ الاشتراكُ يكونُ (تحقيقاً أو تخييلاً) .

(والمرادُ بالتخييليِّ)[1] : ألا يُوجَدَ ذلكَ المعنىٰ في أحدِ الطرفينِ أو في كليهما إلا علىٰ سبيلِ التخييلِ والتأويلِ ؛ (نحوُ ما في قولِهِ[2] : [من الخفيف]

وَكَـأَنَّ ٱلنُّجُـومَ بَيْـنَ دُجَـاهُ)

جمعُ دُجْيَةٍ ؛ وهي الظُّلْمةُ ، والضميرُ للَّيلِ ، ورُوِيَ : (دُجَاها)[3] ، والضميرُ للنُّجومِ .

(سُنَـنٌ لاحَ بَيْنَهُـنَّ ابْتِـدَاعُ)

(فإنَّ وجهَ الشَّبهِ فيهِ) ؛ أي : في هـٰذا التشبيهِ (هو الهيئةُ الحاصلةُ مِنْ حُصولِ

---

(١) في (ب) من نسخ « التلخيص » ، و(د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط) : (بالتخييل) بدل (بالتخييلي) .

(٢) البيت للقاضي التَّنوخي في مجموع ديوانه ضمن (مجلة المورد) (ص٦٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٠) .

(٣) وهو هـٰكذا في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » .

أشياءَ مُشرقةٍ بِيضٍ في جوانبِ شيءٍ مُظلِمٍ أسودَ ، فهي غيرُ موجودةٍ في المشبَّهِ بهِ إلا علىٰ طريقِ التخييلِ ؛ وذلكَ أنَّهُ لمَّا كانَتِ البدعةُ وكلُّ ما هو جهلٌ يجعلُ صاحبَها كمَنْ يمشي في الظُّلمةِ ، فلا يهتدي للطريقِ ، ولا يَأمنُ مِنْ أنْ ينالَ مكروهاً . . شُبِّهَتْ بها ، ولزمَ بطريقِ العكسِ أنْ تُشبَّهَ السنَّةُ وكلُّ ما هو علمٌ بالنُّورِ ، وشاعَ ذلكَ حتَّىٰ تُخُيِّلَ أنَّ الثانيَ ممَّا لهُ بياضٌ وإشراقٌ ؛ نحوُ : « أَتَيْتُكُمْ بِٱلْحَنِيفِيَّةِ ٱلْبَيْضَاءِ » ، والأوَّلَ علىٰ خلافِ ذلكَ ؛ كقولِكَ : شاهدتُ سوادَ الكُفرِ مِنْ جَبينِ فلانٍ ، فصارَ تشبيهُ النُّجومِ بينَ الدُّجىٰ بالسُّنَنِ بينَ الابتداعِ . . كتشبيهِها ببياضِ الشَّيبِ في سوادِ

أشياءَ مُشرقةٍ بِيضٍ في جوانبِ شيءٍ مُظلِمٍ أسودَ ، فهي) ؛ أي : تلكَ الهيئةُ (غيرُ موجودةٍ في المشبَّهِ بهِ) ؛ أعني : السُّنَنَ بينَ الابتداعِ (إلا علىٰ طريقِ التخييلِ ؛ وذلكَ) ؛ أي : وجودُها في المشبَّهِ بهِ علىٰ طريقِ التخييلِ (أنَّهُ) : الضميرُ للشأنِ (لمَّا كانَتِ البدعةُ وكلُّ ما هو جهلٌ تجعلُ صاحبَها كمَنْ يمشي في الظُّلمةِ ، فلا يهتدي للطريقِ ، ولا يَأمنُ مِنْ أنْ ينالَ مكروهاً . . شُبِّهَتِ) البدعةُ (بها) ؛ أي : بالظُّلمةِ ، (ولزمَ بطريقِ العكسِ) إذا أُريدَ التشبيهُ (أنْ تُشبَّهَ السنَّةُ وكلُّ ما هو علمٌ بالنُّورِ) ؛ لأنَّ السنَّةَ والعلمَ يقابلُ البدعةَ والجهلَ ؛ كما أنَّ النُّورَ يقابلُ الظُّلمةَ ، (وشاعَ ذلكَ) ؛ أي : كونُ السنَّةِ والعلمِ كالنُّورِ ، والبدعةِ والجهلِ كالظُّلمةِ ، (حتَّىٰ تُخُيِّلَ أنَّ الثانيَ) ؛ أي : السنَّةَ وكلَّ ما هو علمٌ (ممَّا لهُ بياضٌ وإشراقٌ ؛ نحوُ : « أَتَيْتُكُمْ بِٱلْحَنِيفِيَّةِ ٱلْبَيْضَاءِ »[1] ، والأوَّلَ علىٰ خلافِ ذلكَ) ؛ أي : وتُخُيِّلَ أنَّ البدعةَ وكلَّ ما هو جهلٌ ممَّا لهُ سوادٌ وإظلامٌ ؛ (كقولِكَ : شاهدتُ سوادَ الكُفرِ مِنْ جَبينِ فلانٍ ، فصارَ) بسببِ تخيُّلِ أنَّ الثانيَ ممَّا لهُ بياضٌ وإشراقٌ ، والأوَّلَ ممَّا لهُ سوادٌ وإظلامٌ . . (تشبيهُ النُّجومِ بينَ الدُّجىٰ بالسُّنَنِ بينَ الابتداعِ . . كتشبيهِها) ؛ أي : النُّجومِ (ببياضِ الشَّيبِ في سوادِ

---

(١) لم أقف عليه بهـٰذا اللفظ ، وروى الإمام أحمد في « مسنده » (٥/٢٦٦) من حديث سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه : « ولـٰكنِّي بُعثتُ بالحنيفيَّةِ السَّمْحةِ » ، وروىٰ أيضاً في « مسنده » (٤/١٢٦) ، والحاكم في « المستدرك » (١/٩٦) من حديث سيدنا العرباض بن سارية رضي الله عنه مرفوعاً : « قد تركتكم على البيضاءِ ، ليلُها كنهارِها . . . » الحديث .

الشَّبابِ ، أو بالأنوارِ مؤتلِقةً بينَ النَّباتِ الشديدِ الخُضرةِ .

فعُلِمَ فسادُ جعلِهِ في قولِ القائلِ : (النحوُ في الكلامِ كالملحِ في الطَّعامِ) . . كونَ القليلِ مُصلِحاً والكثيرِ مُفسِداً ؛ لأنَّ النحوَ لا يحتملُ القلَّةَ والكثرةَ ، بخلافِ الملحِ .

الشَّبابِ) ؛ أي : أبيضِهِ في أسودِهِ ، (أو بالأنوارِ) ؛ أيِ : الأزهارِ (مؤتلِقةً) بالقافِ ؛ أي : لامعةً (بينَ النَّباتِ الشديدِ الخُضرةِ) حتَّىٰ يَضرِبَ إلى السَّوادِ[1]

فبهـٰذا التأويلِ ـ أعني : تخييلَ ما ليسَ بمتلوِّنٍ متلوِّناً ـ ظهرَ اشتراكُ النُّجومِ بينَ الدُّجىٰ والسُّنَنِ بينَ الابتداعِ في كونِ كلٍّ منهما شيئاً ذا بياضٍ بينَ شيءٍ ذي سوادٍ .

ولا يخفىٰ : أنَّ قولَهُ : (لاحَ بينَهنَّ ابتداعٌ) مِنْ بابِ القلبِ[2] ؛ أي : سُنَنٌ لاحَتْ بينَ الابتداعِ .

(فعُلِمَ) مِنْ وجوبِ اشتراكِ الطرفينِ في وجهِ التشبيهِ (فسادُ جعلِهِ) ؛ أي : وجهِ الشَّبهِ (في قولِ القائلِ : « النحوُ في الكلامِ كالملحِ في الطَّعامِ » . . كونَ القليلِ مُصلِحاً والكثيرِ مُفسِداً) ؛ لأنَّ المشبَّهَ ـ أعني : النحوَ ـ لا يشتركُ في هـٰذا المعنىٰ ؛ (لأنَّ النحوَ لا يحتملُ القلَّةَ والكثرةَ) ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّ المرادَ به ها هنا : رِعايةُ قواعدِهِ واستعمالُ أحكامِهِ ؛ مثلُ رفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ ، وهـٰذِهِ إنْ وُجِدَتْ في الكلامِ بكمالِها صارَ صالحاً لفهمِ المرادِ ، وإنْ لم تُوجَدْ بقيَ فاسداً ولم يُنتفَعْ بِهِ ، (بخلافِ الملحِ) ؛ فإنَّهُ يحتملُ القلَّةَ والكثرةَ ؛ بأنْ يُجعَلَ في الطَّعامِ القدرُ الصالحُ منهُ أو أقلُّ أو أكثرُ ، بل وجهُ الشَّبهِ : هو الصلاحُ بإعمالِهما ، والفسادُ بإهمالِهما .



---

(١) يقال : ضربَ إلى الشيء ؛ إذا مالَ إليه . انظر « تاج العروس » (ض ر ب) .

(٢) والنكتة في هـٰذا القلب : الإشارةُ إلىٰ كثرة السنن ، وأن البدع في زمانه قليلة ، حتىٰ كأن البدعة تلمع وتظهر من بينها . « دسوقي » (٣/ ٣٢٧) .

وهو إمَّا غيرُ خارجٍ عن حقيقتِهما ؛ كما في تشبيهِ ثوبٍ بآخرَ في نوعِهما ، أو جنسِهما .

أو خارجٌ صفةٌ : إمَّا حقيقيَّةٌ حسِّيَّةٌ ؛ كالكيفيَّاتِ الجسميَّةِ ممَّا يُدرَكُ بالبصرِ ؛ مِنَ الألوانِ ، والأشكالِ ،

[تقسيمُ وجهِ الشبهِ باعتبارِ دخولِهِ في الطرفينِ وعدمِهِ]

(وهو) ؛ أي : وجهُ التشبيهِ : (إمَّا غيرُ خارجٍ عن حقيقتِهما) ؛ أي : حقيقةِ الطرفينِ ؛ بأنْ يكونَ تمامَ ماهيَّتِهما أو جزءاً منهما[1] ؛ (كما في تشبيهِ ثوبٍ بآخرَ في نوعِهما ، أو جنسِهما) ، أو فصلِهما ؛ كما يقالُ : هٰذا القميصُ مثلُ ذلكَ في كونِهما كتَّاناً ، أو ثوباً ، أو مِنَ القُطنِ .

(أو خارجٌ) عن حقيقةِ الطرفينِ ، (صفةٌ) ؛ أي : معنىً قائمٌ بهما ؛ ضرورةَ اشتراكِهما فيهِ ، وتلكَ الصفةُ : (إمَّا حقيقيَّةٌ) ؛ أي : هيئةٌ متمكِّنةٌ في الذاتِ متقرِّرةٌ فيها[2] ، وهي : إمَّا (حسِّيَّةٌ) ؛ أي : مُدرَكَةٌ بإحدى الحواسِّ ؛ (كالكيفيَّاتِ الجسميَّةِ)[3] ؛ أيِ : المختصَّةِ بالأجسامِ[4] ؛ (ممَّا يُدرَكُ بالبصرِ) : وهي قوَّةٌ مرتَّبةٌ في العَصَبتينِ المجوَّفتينِ اللتينِ تتلاقيانِ فتفترقانِ إلى العينينِ ؛ (مِنَ الألوانِ ، والأشكالِ) ، والشكلُ : هيئةُ إحاطةِ نهايةٍ واحدةٍ أو أكثرَ بالجسمِ[5] ؛ كالدائرةِ ونصفِ

---

(١) في (ب ، ز) : (منها) بدل (منهما) ، وقوله : (تمام ماهيَّتهما) ؛ أي : ماهيَّتهما التامَّة ؛ وهو النوع . « دسوقي » (٣/ ٣٣١) .

(٢) قوله : (متقرِّرة فيها) ؛ أي : ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس إلىٰ غيرها ، واحترز بذلك عن الإضافيات ؛ فإنها لا توصف بالتمكن ، ولا بالتقرُّر ، بل حصولها بالقياس لغيرها . « دسوقي » (٣/ ٣٣٢) .

(٣) في (أ ، ب ، د) من نسخ « التلخيص »، و(ط) من نسخ « المختصر » : (وهي الكيفيات) بدل (كالكيفيات) .

(٤) المراد بالجسم هنا : ما يقابل المعنىٰ . « دسوقي » (٣/ ٣٣٢) .

(٥) المراد بالنهاية : الخطُّ المحيط في المسطَّحات ؛ كالدائرة ونصفها ، والسطحُ المحيط في المجسَّمات ؛ كالكرة ونصفها . « بناني » (٢/ ١٧٨) .

والمقاديرِ ، والحركاتِ ، وما يتَّصلُ بها ، أو بالسمعِ ؛ مِنَ الأصواتِ الضعيفةِ ، والقويَّةِ ، والتي بينَ بينَ ، أو بالذَّوقِ ؛

الدائرةِ والمثلَّثِ والمربَّعِ وغيرِ ذلكَ ، (والمقاديرِ) : جمعُ مقدارٍ ؛ وهو كمٌّ متَّصلٌ قارٌّ الذاتِ ؛ كالخطِّ ، والسطحِ ، (والحركاتِ) ، والحركةُ : هي الخروجُ مِنَ القوَّةِ إلى الفعلِ على سبيلِ التدريجِ[1] ، وفي جعلِ المقاديرِ والحركاتِ مِنَ الكيفيَّاتِ تسامحٌ[2] ، (وما يتَّصلُ بها) ؛ أي : بالمذكوراتِ ؛ كالحُسنِ والقُبحِ المتَّصفِ بهما الشخصُ باعتبارِ الخِلْقةِ التي هي مجموعُ الشكلِ واللَّونِ ، وكالضحكِ والبُكاءِ الحاصلينِ باعتبارِ الشكلِ والحركةِ .

(أو بالسمعِ) : عطفٌ على قولِهِ : (بالبصرِ) ، والسمعُ : قوَّةٌ رُتِّبَتْ في العَصَبِ المفروشِ على سطحِ باطنِ الصِّماخينِ[3] ، يُدرَكُ بها الأصواتُ ؛ (مِنَ الأصواتِ الضعيفةِ ، والقويَّةِ ، والتي بينَ بينَ) ، والصوتُ يحصلُ مِنَ التموُّجِ المعلولِ للقَرْعِ الذي هو إمساسٌ عنيفٌ ، والقلعِ الذي هو تفريقٌ عنيفٌ ، بشرطِ مقاومةِ المقروعِ للقارعِ والمقلوعِ للقالعِ[4] ، ويختلفُ الصوتُ قوَّةً وضعفاً بحسَبِ قوَّةِ المقاومةِ وضعفِها .

(أو بالذَّوقِ) : وهي قوَّةٌ منبثَّةٌ في العَصَبِ المفروشِ على جِرْمِ اللِّسانِ ؛

---

(١) قوله : (على سبيل التدريج) ؛ أي : وقتاً فوقتاً ، واحترز بذلك عن الخروج دفعةً ؛ كانقلاب الماء هواءً ، وبالعكس ؛ فإنه يُسمَّى : تكويناً ، ويُسمَّى أيضاً : كوناً وفساداً ، وما ذكره تعريف للحركة عند الحكماء ، وعرَّفها المتكلمون بأنها : حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر . « دسوقي » (٣/ ٣٣٥) ، وانظر « شرح العقيدة الكبرى » للسنوسي (ص٢٢٤) .

(٢) لأنَّ المقدارَ من مقولة الكم ـ أي : العرض الذي يقتضي القسمة لذاته ـ والحركةَ من الأعراض النسبيَّة ، والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة ، نعم ؛ المقادير عند بعضهم من مقولة الكيف ، وهـٰذا كافٍ في التمثيل ، بل يكفي فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات . « دسوقي » (٣/ ٣٣٦) .

(٣) الصِّماخ : خرق الأذن الباطن الذي يفضي إلى الرأس . انظر « تاج العروس » (ص م خ) .

(٤) أي : بشرط مساواته له في القوَّة والصلابة . « دسوقي » (٣/ ٣٣٨) .

مِنَ الطُّعومِ ، أو بالشمِّ ؛ مِنَ الرَّوائحِ ، أو باللَّمسِ ؛ مِنَ الحرارةِ والبُرودةِ، والرُّطوبةِ واليُبُوسةِ ، والخُشُونةِ والمَلاسةِ ، واللِّينِ والصَّلابةِ ، والخِفَّةِ والثِّقلِ ، وما يتَّصلُ بها .

أو عقليَّةٌ ؛ كالكيفيَّاتِ النفسانيَّةِ ؛

(مِنَ الطُّعومِ) ؛ كالحَرافةِ والمَرارةِ والمُلُوحةِ والحُمُوضةِ وغيرِ ذلكَ[1]

(أو بالشمِّ) : وهي قوَّةٌ في زائدتَيْ مقدَّمِ الدِّماغِ الشبيهتينِ بحَلَمتَي الثَّدْيِ ؛ (مِنَ الرَّوائحِ) .

(أو باللَّمسِ) : وهي قوَّةٌ ساريةٌ في البدنِ ، يُدرَكُ بها الملموساتُ ؛ (مِنَ الحرارةِ والبُرودةِ ، والرُّطوبةِ واليُبوسةِ) : هـٰذهِ الأربعةُ هي أوائلُ الملموساتِ[2] ، والأُوليانِ منها فعليَّتانِ ، والأُخريانِ انفعاليَّتانِ ، (والخُشونةِ) : وهي كيفيَّةٌ حاصلةٌ عن كونِ بعضِ الأجزاءِ أخفضَ وبعضِها أرفعَ ، (والمَلاسةِ) : وهي كيفيَّةٌ حاصلةٌ عنِ استواءِ وضعِ الأجزاءِ ، (واللِّينِ) : وهي كيفيَّةٌ تقتضي قبولَ الغَمْزِ إلى الباطنِ ، ويكونُ للشيءِ بها قِوامٌ غيرُ سيَّالٍ ، (والصَّلابةِ) : وهي تقابلُ اللِّينَ ، (والخِفَّةِ) : وهي كيفيَّةٌ بها يقتضي الجسمُ أنْ يتحرَّكَ إلىٰ صَوْبِ المُحيطِ لو لم يَعُقْهُ عائقٌ[3] ، (والثِّقلِ) : وهي كيفيَّةٌ بها يقتضي الجسمُ أنْ يتحرَّكَ إلىٰ صَوْبِ المركزِ لو لم يَعُقْهُ عائقٌ[4] ، (وما يتَّصلُ بها) ؛ أي : بالمذكوراتِ ؛ كالبِلَّةِ والجفافِ ، واللُّزوجةِ والهَشاشةِ ، واللَّطافةِ والكثافةِ ، وغيرِ ذلكَ .

(أو عقليَّةٌ) : عطفٌ علىٰ (حسِّيَّةٌ) ؛ (كالكيفيَّاتِ النفسانيَّةِ) ؛ أيِ : المختصَّةِ

---

(١) الحَرافة : طعم يحرق اللِّسان والفم . انظر « تاج العروس » (ح ر ف) .

(٢) لأنها تُدرَكُ بأوَّل اللمس من غير احتياج لشيء آخر ، وما عداها من الخشونة والملاسة . . . إلىٰ آخره . . يُدرَك باللمس بتوسُّط هـٰذه الأربعة . « دسوقي » (٣/ ٣٤١) .

(٣) قوله : (إلىٰ صوب المحيط) ؛ أي : إلىٰ جهة العلو . « بناني » (٢/ ١٨٢) .

(٤) قوله : (إلىٰ صوب المركز) ؛ أي : إلىٰ جهة السفل . « دسوقي » (٣/ ٣٤٢) .

مِنَ الذَّكاءِ والعِلمِ ، والغضبِ والحِلْمِ ، وسائرِ الغرائزِ .

وإمَّا إضافيَّةٌ ؛ كإزالةِ الحِجابِ في تشبيهِ الحُجَّةِ بالشَّمسِ .

بذواتِ الأنفُسِ[١] ؛ (مِنَ الذَّكاءِ) : وهي شدَّةُ قوَّةٍ للنفسِ مُعدَّةٌ لاكتسابِ الآراءِ[٢] ، (والعِلمِ) : وهو الإدراكُ المفسَّرُ بحصولِ صورةِ الشيءِ عندَ العقلِ ، وقد يقالُ علىٰ مَعانٍ أُخَرَ[٣] ، (والغضبِ) : وهي حركةٌ للنفسِ مَبدؤُها إرادةُ الانتقامِ ، (والحِلْمِ) : وهو أنْ تكونَ النفسُ مطمئنَّةً بحيثُ لا يُحرِّكُها الغضبُ بسهولةٍ ، ولا تضطربُ عندَ إصابةِ المكروهِ ، (وسائرِ الغرائزِ) : جمعُ غَريزةٍ ؛ وهي الطبيعةُ ؛ أعني : مَلَكةً تصدُرُ عنها صفاتٌ ذاتيَّةٌ[٤] ؛ مثلُ الكرمِ والقدرةِ والشجاعةِ وغيرِ ذلكَ .

(وإمَّا إضافيَّةٌ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إمَّا حقيقيَّةٌ) ؛ ونعني بالإضافيَّةِ : ما لا تكونُ هيئةً متقرِّرةً في الذاتِ ، بل تكونُ معنىً متعلِّقاً بشيئينِ ؛ (كإزالةِ الحِجابِ في تشبيهِ الحُجَّةِ بالشَّمسِ) ؛ فإنَّها ليسَتْ هيئةً متقرِّرةً في ذاتِ الحُجَّةِ والشمسِ ، ولا في ذاتِ الحِجابِ[٥]

وقد يقالُ الحقيقيُّ علىٰ ما يقابلُ الاعتباريَّ الذي لا تحقُّقَ لهُ إلا بحسَبِ اعتبارِ العقلِ ، وفي « المفتاحِ » إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ مرادٌ ها هنا ؛ حيثُ قالَ : (الوصفُ العقليُّ

---

(١) أي : ذوات الأنفس الناطقة ، فلا تُوجَد في الجمادات ، ولا في الحيوانات . « دسوقي » (٣/ ٣٤٣) .

(٢) المراد بالآراء هنا : العلوم والمعارف ، وقوله : (معدَّة) : بكسر العين علىٰ صيغة اسم الفاعل ؛ أي : مهيِّئة النفسَ لاكتساب الآراء ، ويصح فتح العين علىٰ أنه اسم مفعول ؛ أي : هيَّأها الله لاكتساب النفس الآراء ، وهي مرفوعة صفة لـ (شدة) . « بناني » (٢/ ١٨٣) .

(٣) انظرها في « المطوَّل » (ص٣١٨) .

(٤) المراد بالصفات الذاتية هنا : الأفعال الاختيارية . « دسوقي » (٣/ ٣٤٥) .

(٥) الحاصل : أننا إذا قلنا : (هـٰذه الحُجَّة كالشمس) كان وجه الشبه بينهما إزالةَ الحجاب عمَّا من شأنه أن يخفىٰ ، إلا أن الشمس مُزيلة عن المحسوسات ، والحُجَّة مُزيلة عن المعقولات ، وهـٰذا الوجه ليس صفةً متقرِّرة في الحُجَّة ولا في الشمس ، بل أمرٌ نسبيٌّ يتوقف تعقُّله علىٰ تعقُّل المُزال ؛ وهو الحجاب ، وتعقُّلِ المُزيل . « دسوقي » (٣/ ٣٤٦) .

منحصرٌ بينَ حقيقيٍّ ؛ كالكيفيَّاتِ النفسانيَّةِ ، وبينَ اعتباريٍّ ونِسبيٍّ ؛ كاتِّصافِ الشيءِ بكونِهِ مطلوبَ الوجودِ أوِ العدمِ عندَ النفسِ ، أو كاتِّصافِهِ بشيءٍ تصوُّريٍّ وهميٍّ مَحْضٍ)[1]

❁ ❁ ❁

(1) مفتاح العلوم (ص٣٣٤) ، وقوله : (أو كاتِّصافه بشيء. . .) إلىٰ آخره. . مثل اتِّصاف السنَّة وكل ما هو عِلْم بما يُتخيَّل فيها من البياض والإشراق . « دسوقي » (٣/ ٣٤٧) .

وأيضاً : إمَّا واحدٌ ، وإمَّا بمنزلةِ الواحدِ ؛ لكونِهِ مركَّباً مِنْ متعدِّدٍ ، وكلٌّ منهما حسِّيٌّ أو عقليٌّ ، وإمَّا متعدِّدٌ كذلكَ ، أو مختلِفٌ ، والحسِّيُّ طرفاهُ حسِّيَّانِ لا غيرُ ؛ لامتناعِ أنْ يُدرَكَ بالحسِّ مِنْ غيرِ الحسِّيِّ شيءٌ ،

[تقسيمُ وجهِ الشبهِ باعتبارِ الوحدةِ والتركيبِ والتعدُّدِ]

(وأيضاً) لوجهِ التشبيهِ تقسيمٌ آخرُ ؛ وهو أنَّهُ : (إمَّا واحدٌ ، وإمَّا بمنزلةِ الواحدِ ؛ لكونِهِ مركَّباً مِنْ متعدِّدٍ) تركيباً حقيقيّاً ؛ بأنْ يكونَ حقيقةً ملتئمةً مِنْ أمورٍ مختلفةٍ[1] ، أوِ اعتبارِيّاً ؛ بأنْ يكونَ هيئةً انتزعَها العقلُ مِنْ عدَّةِ أمورٍ[2] ، (وكلٌّ منهما) ؛ أي : مِنَ الواحدِ وما هو بمنزلتِهِ (حسِّيٌّ أو عقليٌّ) .

(وإمَّا متعدِّدٌ) : عطفٌ على قولِهِ : (إمَّا واحدٌ ، وإمَّا بمنزلةِ الواحدِ) ، والمرادُ بالمتعدِّدِ : أنْ يُنظرَ إلى عدَّةِ أمورٍ ويُقصَدَ اشتراكُ الطرفينِ في كلٍّ منها ؛ ليكونَ كلٌّ منها وجهَ تشبيهٍ ، بخلافِ المركَّبِ المنزَّلِ منزلةَ الواحدِ ؛ فإنَّهُ لم يُقصَدِ اشتراكُ الطرفينِ في كلٍّ مِنْ تلكَ الأمورِ ، بل في الهيئةِ المنتزَعةِ ، أو في الحقيقةِ الملتئمةِ منها ، (كذلكَ) ؛ أيِ : المتعدِّدُ أيضاً حسِّيٌّ أو عقليٌّ ، (أو مختلِفٌ) : بعضُهُ حسِّيٌّ وبعضُهُ عقليٌّ .

(والحسِّيُّ) مِنْ وجهِ التشبيهِ ؛ سواءٌ كانَ بتمامِهِ حسِّيّاً أو ببعضِهِ . . (طرفاهُ حسِّيَّانِ لا غيرُ) ؛ أي : لا يجوزُ أنْ يكونَ كلاهما أو أحدُهما عقليّاً ؛ (لامتناعِ أنْ يُدرَكَ بالحسِّ مِنْ غيرِ الحسِّيِّ شيءٌ) ؛ فإنَّ وجهَ التشبيهِ أمرٌ مأخوذٌ مِنَ الطرفينِ موجودٌ

---

(١) كالإنسانيّة في قولك : (زيد كعمرو في الإنسانية) ؛ فهي حقيقة مركَّبة من الحيوانيّة والناطقيّة . « دسوقي » (٣/٣٤٨) .

(٢) قوله : (انتزعها العقل) ؛ أي : لاحظها واستحضرها ، وقوله : (من عدة أمور) ؛ أي : ملاحظة عدة أمور ؛ أي : وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة ، بخلاف أمور التركيب الحقيقي ، والحاصل : أن المركَّب تركيباً اعتبارياً لا حقيقة له في حد ذاته ، بل هو هيئة يلاحظها العقل من اجتماع أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلُّقها بمجموع الأجزاء . « دسوقي » (٣/٣٤٨) .

والعقليُّ أعمُّ لجوازِ أنْ يُدرَكَ بالعقلِ مِنَ الحسِّيِّ شيءٌ ؛ ولذلكَ يقالُ : التشبيهُ بالوجهِ العقليِّ أعمُّ .

فإنْ قيلَ : هو مشترَكٌ فيهِ ؛ فهو كلِّيٌّ ، والحسِّيُّ ليسَ بكلِّيٍّ .

قلنا : المرادُ : أنَّ أفرادَهُ مُدرَكةٌ بالحسِّ .

فيهما ، والموجودُ في العقليِّ إنَّما يُدرَكُ بالعقلِ دونَ الحسِّ ؛ إذِ المُدرَكُ بالحسِّ لا يكونُ إلا جسماً[1] ، أو قائماً بالجسمِ[2] .

(والعقليُّ) مِنْ وجهِ التشبيهِ[3] (أعمُّ) مِنَ الحسِّيِّ ؛ (لجوازِ أنْ يُدرَكَ بالعقلِ مِنَ الحسِّيِّ شيءٌ) ؛ يعني : يجوزُ أنْ يكونَ طرفاهُ حسِّيَّينِ ، أو عقليَّينِ ، أو أحدُهما حسِّيّاً والآخرُ عقليّاً ؛ إذ لا امتناعَ في قيامِ المعقولِ بالمحسوسِ وإدراكِ العقلِ مِنَ المحسوسِ شيئاً ؛ (ولذلكَ يقالُ : التشبيهُ بالوجهِ العقليِّ أعمُّ) مِنَ التشبيهِ بالوجهِ الحسِّيِّ ؛ بمعنى : أنَّ كلَّ ما يصحُّ فيهِ التشبيهُ بالوجهِ الحسِّيِّ[4] . . يصحُّ بالوجهِ العقليِّ ، مِنْ غيرِ عكسٍ .

(فإنْ قيلَ : هو) ؛ أي : وجهُ التشبيهِ (مشترَكٌ فيهِ) ؛ ضرورةَ اشتراكِ الطرفينِ فيهِ ؛ (فهو كلِّيٌّ) ؛ ضرورةَ أنَّ الجزئيَّ يمتنعُ وقوعُ الشِّركةِ فيهِ ، (والحسِّيُّ ليسَ بكلِّيٍّ) قطعاً ؛ ضرورةَ أنَّ كلَّ حسِّيٍّ فهو موجودٌ في المادَّةِ حاضرٌ عندَ المُدرِكِ[5] ، ومثلُ هـٰذا لا يكونُ إلا جزئيّاً ضرورةً ؛ فوجهُ التشبيهِ لا يكونُ حسِّيّاً قطُّ .

(قلنا : المرادُ) بكونِ وجهِ التشبيهِ حسِّيّاً : (أنَّ أفرادَهُ) ؛ أي : جزئيَّاتِهِ (مُدرَكةٌ بالحسِّ) ؛ كالحُمرةِ التي تُدرَكُ بالبصرِ جزئيَّاتُها الحاصلةُ في الموادِّ[6]

---

(١) كما هو قول المتكلمين . « بناني » (٢/ ١٨٧) .

(٢) كما هو قول الحكماء . « بناني » (٢/ ١٨٧) .

(٣) سواء كان عقلياً صِرفاً ، أو بعض أجزائه حسِّيّاً وبعضها عقلياً . « دسوقي » (٣/ ٣٥٠) .

(٤) أي : بأن يكون الطرفان حسِّيَّين . « دسوقي » (٣/ ٣٥١) .

(٥) قوله : (في المادَّة) ؛ أي : في مادَّة معيَّنة ؛ أي : في جسم معيَّن ؛ كالحُمرة القائمة بالخد والورد . « دسوقي » (٣/ ٣٥٢) .

(٦) الحاصل : أنَّ إطلاقنا عليه حسِّيّاً تسامحٌ ؛ لأنَّ جزئيَّاته حسِّيَّة ، لا أنه في ذاته حسِّيٌّ ، بل هو=

الواحدُ الحسِّيُّ . . كالحُمرةِ ، والخفاءِ ، وطِيبِ الرائحةِ ، ولذَّةِ الطَّعمِ ، ولِينِ المَلْمسِ ، فيما مرَّ .

والعقليُّ . . كالعَراءِ عنِ الفائدةِ ، والجُرْأةِ ،

فالحاصلُ : أنَّ وجهَ التشبيهِ : إمَّا واحدٌ ، أو مركَّبٌ ، أو متعدِّدٌ ، وكلٌّ مِنَ الأوَّلينِ : إمَّا حسِّيٌّ ، أو عقليٌّ ، والأخيرُ : إمَّا حسِّيٌّ ، أو عقليٌّ ، أو مختلِفٌ ، تصيرُ سبعةً ، والثلاثةُ العقليَّةُ طرفاها : إمَّا حسِّيَّانِ[1] ، أو عقليَّانِ ، أوِ المشبَّهُ حسِّيٌّ والمشبَّهُ بهِ عقليٌّ ، أو بالعكسِ ، صارَتْ ستَّةَ عشرَ قسماً .

(**الواحدُ الحسِّيُّ . . كالحُمرةِ**) مِنَ المبصَراتِ ، (**والخفاءِ**) ؛ يعني : خفاءَ الصوتِ مِنَ المسموعاتِ ، (**وطِيبِ الرائحةِ**) مِنَ المشموماتِ ، (**ولذَّةِ الطَّعمِ**) مِنَ المَذُوقاتِ ، (**ولِينِ المَلْمسِ**) مِنَ الملموساتِ ، (**فيما مرَّ**) ؛ أي : في تشبيهِ الخدِّ بالوردِ ، والصوتِ الضعيفِ بالهَمْسِ ، والنَّكهةِ بالعَنْبَرِ ، والرِّيقِ بالخمرِ ، والجلدِ الناعمِ بالحريرِ[2] ، وفي كونِ الخفاءِ مِنَ المسموعاتِ ، والطِّيبِ مِنَ المشموماتِ ، واللذَّةِ مِنَ المَذُوقاتِ . . تسامحٌ[3]

(و) الواحدُ (**العقليُّ . . كالعَراءِ عنِ الفائدةِ ، والجُرْأةِ**) : علىٰ وزنِ

= عقليٌّ ؛ لكونه كلياً ؛ فحُمرة هـٰذا الخد وهـٰذا الورد مدرَكة بالحس ، وأمَّا الحُمرة الكليَّة من حيث هي حُمرة . . فغير مدرَكة بالبصر ، ولا بغيره من الحواسِّ ؛ لأن الماهيَّة من حيث هي . . أمرٌ كليٌّ معقول يُدرَك بالعقل . « دسوقي » (٣/ ٣٥٢) .

(١) قوله : (**والثلاثة العقلية**) ؛ أي : الواحد العقلي ، والمركَّب العقلي ، والمتعدد العقلي ، وقوله : (**طرفاها : إما حسيَّان . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فإذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر ، ويضاف إلىٰ ذلك الأربعة الباقية من السبعة ؛ وهي : وجه الشبه الواحد الحسي ، والمركَّب الحسي ، والمتعدد الحسي ، والمتعدد المختلف بعضه حسي وبعضه عقلي ، وهـٰذه الأربعة لا يكون طرفاها إلا حسيين كما تقدم؛ فصار المجموع ستة عشر كما ذكر الشارح. «دسوقي» (٣/ ٣٥٢).

(٢) انظر (ص٤٩٥) .

(٣) لأن الخفاء والطِّيب واللذَّة أمور عقلية غير مدرَكة بالحواس ، وإنَّما المدرَك ما يتَّصف بها من الأشياء . « دسوقي » (٣/ ٣٥٤) .

والهدايةِ ، واستطابةِ النَّفْسِ ، في تشبيهِ وجودِ الشيءِ العديمِ النَّفعِ بعدمِهِ ، والرجلِ الشجاعِ بالأسدِ ، والعلمِ بالنُّورِ ، والعطرِ بخُلُقٍ كريمٍ .

والمركَّبُ الحسِّيُّ

الجُرْعةِ[1] ؛ أي : الشجاعةِ ، وقد يقالُ : جَرُؤَ جَراءةً بالمدِّ ، (والهدايةِ) ؛ أي : الدلالةِ علىٰ طريقٍ يُوصِلُ إلى المطلوبِ ، (واستطابةِ النَّفْسِ ، في تشبيهِ وجودِ الشيءِ العديمِ النَّفعِ بعدمِهِ)[2] فيما طرفاهُ عقليَّانِ ؛ إذِ الوجودُ والعدمُ مِنَ الأمورِ العقليَّةِ ، (و) تشبيهِ (الرجلِ الشجاعِ بالأسدِ) فيما طرفاهُ حسِّيَّانِ ، (و) تشبيهِ (العلمِ بالنُّورِ) فيما المشبَّهُ عقليٌّ والمشبَّهُ بهِ حسِّيٌّ ، فبالعلمِ يُوصَلُ إلى المطلوبِ ، ويُفرَّقُ بينَ الحقِّ والباطلِ ؛ كما أنَّ بالنُّورِ يُدرَكُ المطلوبُ ، ويُفصَلُ بينَ الأشياءِ ، فوجهُ الشبهِ بينَهما الهدايةُ ، (و) تشبيهِ (العطرِ بخُلُقِ) شخصٍ (كريمٍ) فيما المشبَّهُ حسِّيٌّ والمشبَّهُ بهِ عقليٌّ ، ولا يخفىٰ ما في الكلامِ مِنَ اللفِّ والنَّشرِ ، وما في وحدةِ بعضِ الأمثلةِ مِنَ التسامحِ ؛ كالعَراءِ عنِ الفائدةِ مثلاً[3] .

(والمركَّبُ الحسِّيُّ) مِنْ وجهِ الشبهِ طرفاهُ : إمَّا مفردانِ ، أو مركَّبانِ ، أو أحدُهما مفردٌ والآخرُ مركَّبٌ .

ومعنى التركيبِ ها هنا[4] : أنْ تقصدَ إلىٰ عدَّةِ أشياءَ مختلفةٍ فتنتزعَ منها هيئةً ، وتجعلَها مشبَّهاً أو مشبَّهاً بهِ[5] ؛ ولهـٰذا صرَّحَ صاحبُ « المفتاحِ » في تشبيهِ المركَّبِ

---

(١) الجُرعة : ملء الفم من الماء . انظر « تاج العروس » (ج ر ع) .

(٢) قوله : (في تشبيه) متعلق بقوله : (كالعراء) . « دسوقي » (٣/ ٣٥٥) .

(٣) أي : واستطابةِ النفس ؛ وذلك لما في هـٰذه الأمثلة من شائبة التركيب ؛ لتقييد الأول بالظرف ، والثاني بالمضاف إليه ، وفي دعوى التسامح نظرٌ ؛ لأن المراد بالواحد : ما ليس هيئةً منتزَعةً من عدة أمور ، ولا أموراً كلٌّ واحد منها وجهُ شبه ، لا ما ليس فيه تركيب أصلاً . « دسوقي » (٣/ ٣٥٦) .

(٤) قوله : (ها هنا) ؛ أي : في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركَّباً . « دسوقي » (٢/ ٣٥٧) .

(٥) الحاصل : أنَّ المراد بالمركَّب هنا ـ أي : في تقسيم الطرفين ـ أخصُّ من المراد به فيما سبق في تركيب وجه الشبه ؛ لأن المراد به هناك : ما كان حقيقةً ملتئمةً ، وما كان هيئةً منتزَعةً ، والمراد=

فيما طرفاهُ مفردانِ . . كما في قولِهِ :

وَقَدْ لاحَ فِي ٱلصُّبْحِ ٱلثُّرَيَّا كَمَا تَرَىٰ ... كَعُنْقُــودِ مُــلَّاحِيَّــةٍ حِيــنَ نَــوَّرَا

مِنَ الهيئةِ الحاصلةِ مِنْ تقارنِ الصُّوَرِ البيضِ المستديرةِ الصِّغارِ المقاديرِ في المَرْأىٰ على الكيفيَّةِ المخصوصةِ إلى المقدارِ المخصوصِ .

بالمركَّبِ : بأنَّ كلاً مِنَ المشبَّهِ والمشبَّهِ بهِ هيئةٌ منتزَعةٌ[1] ، وكذا المرادُ بتركيبِ وجهِ الشبهِ : أن تَعمِدَ إلىٰ عدَّةِ أوصافٍ لشيءٍ فتنتزعَ منها هيئةً .

وليسَ المرادُ بالمركَّبِ ها هنا : ما يكونُ حقيقةً مركَّبةً مِنْ أجزاءٍ مختلفةٍ ؛ بدليلِ أنَّهم يجعلونَ المشبَّهَ والمشبَّهَ بهِ في قولِنا : (زيدٌ كالأسدِ) مفردينِ ، لا مركَّبينِ[2] ، ووجهَ الشبهِ في قولِنا : (زيدٌ كعمرٍو في الإنسانيَّةِ) واحداً ، لا منزَّلاً منزلةَ الواحدِ .

فالمركَّبُ الحسِّيُّ (**فيما**) ؛ أي : في التشبيهِ الذي (**طرفاهُ مفردانِ . . كما في قولِهِ**[3] : وقد لاحَ في الصُّبحِ الثُّريَّا كما ترىٰ ؛ كعُنقودِ مُلَّاحيَّةٍ) بضمِّ الميمِ وتشديدِ اللامِ : عِنَبٌ أبيضُ في حبِّهِ طُولٌ ، وتخفيفُ اللامِ أكثرُ ، (**حينَ نوَّرا**) ؛ أي : تفتَّحَ نَوْرُهُ ؛ (**مِنَ الهيئةِ**) : بيانٌ لـ (ما) في (كما في قولِهِ) ، (**الحاصلةِ مِنْ تقارنِ الصُّوَرِ البِيضِ المستديرةِ الصِّغارِ المقاديرِ في المَرْأىٰ**) وإنْ كانَتْ كِباراً في الواقعِ حالَ كونِها[4] (**على الكيفيَّةِ المخصوصةِ**) ؛ أي : لا مجتمعةً اجتماعَ التضامِّ والتلاصقِ ، ولا شديدةَ الافتراقِ ، منضمَّةً (**إلى المقدارِ المخصوصِ**) مِنَ الطُّولِ والعرضِ ؛ فقد نظرَ إلىٰ عدَّةِ

= هنا : الثاني فقط . « دسوقي » (٣/ ٣٥٧) .

(١) انظر « مفتاح العلوم » (ص٣٣٦ ـ ٣٣٨) .

(٢) مع أن زيداً فيه حيوانية وناطقية ، والأسد فيه الحيوانية والافتراس . « دسوقي » (٣/ ٣٥٧) .

(٣) البيت لأبي القيس بن الأسلت في « ديوانه » (ص٧٣) ، وقيل : لأُحَيْحَة بن الجُلَّاح ، وليس في المطبوع من « ديوانه » ، وانظر « الإيضاح » (ص١٧٤) ، و« معاهد التنصيص » (٢/ ١٧) ، و« حاشية الدسوقي » (٣/ ٣٥٨) ، وهو من الطويل .

(٤) قوله : (حال كونها) ؛ أي : الصور كائنة على الكيفية المخصوصة ، وأشار بهـٰذا : إلىٰ أن قوله : (على الكيفية المخصوصة) حال من الصور . « دسوقي » (٣/ ٣٥٩) .

وفيما طرفاهُ مركَّبانِ . . كما في قولِ بَشَّارٍ :

كَـأَنَّ مُثَـارَ ٱلنَّقْـعِ فَـوْقَ رُؤُوسِنَـا وَأَسْيَـافَنَـا لَيْـلٌ تَهَـاوَىٰ كَـوَاكِبُـهْ

مِنَ الهيئةِ الحاصلةِ مِنْ هَوِيِّ أجرامٍ مُشرِقةٍ مستطيلةٍ متناسبةِ المقدارِ متفرِّقةٍ في جوانبِ شيءٍ مظلِمٍ .

وفيما طرفاهُ مختلفانِ . . . .

أشياءَ ، وقصدَ إلىٰ هيئةٍ حاصلةٍ منها ، والطرفانِ مفردانِ ؛ لأنَّ المشبَّهَ هو الثُّرَيَّا ، والمشبَّهَ بهِ هو العُنقودُ مقيَّداً بكونِهِ عُنقودَ المُلَّاحيَّةِ في حالِ إخراجِ النَّوْرِ ، والتقييدُ لا يُنافي الإفرادَ ، كما سيجيءُ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ[1]

(وفيما) ؛ أي : والمركَّبُ الحسِّيُّ في التشبيهِ الذي (طرفاهُ مركَّبانِ . . كما في قولِ بشَّارٍ[2] : كأنَّ مُثارَ النَّقْعِ) ؛ مِنْ : أثارَ الغُبارَ ؛ هيَّجَهُ ، (فوقَ رؤوسِنا ، وأسيافَنا ليلٌ تَهَاوىٰ كواكبُهْ) ؛ أي : يتساقطُ بعضُها إثرَ بعضٍ ، والأصلُ : (تتهاوىٰ) ، حُذِفَتْ إحدى التاءينِ ؛ (مِنَ الهيئةِ الحاصلةِ مِنْ هَوِيٍّ) بفتحِ الهاءِ ؛ أي : سقوطِ (أجرامٍ مُشرِقةٍ مستطيلةٍ متناسبةِ المقدارِ متفرِّقةٍ في جوانبِ شيءٍ مظلِمٍ) ؛ فوجهُ الشبهِ مركَّبٌ كما ترىٰ ، وكذا الطرفانِ ؛ لأنَّهُ لم يَقصِدْ تشبيهَ اللَّيلِ بالنَّقْعِ ، والكواكبِ بالسُّيوفِ ، بل عَمَدَ إلىٰ تشبيهِ هيئةِ السُّيوفِ وقد سُلَّتْ مِنْ أغمادِهما ، وهي تعلو وترسُبُ ، وتجيءُ وتذهبُ ، وتضطربُ اضطراباً شديداً ، وتتحرَّكُ بسرعةٍ إلىٰ جهاتٍ مختلفةٍ ، وعلىٰ أحوالٍ تنقسمُ بينَ الاعوجاجِ والاستقامةِ ، والارتفاعِ والانخفاضِ ، معَ التلاقي والتداخلِ والتصادمِ والتلاحقِ ، وكذا في جانبِ المشبَّهِ بهِ ؛ فإنَّ للكواكبِ في تَهاويها تدافعاً وتداخلاً واستطالةً لأشكالِها[3]

(و) المركَّبُ الحسِّيُّ (فيما طرفاهُ مختلفانِ) : أحدُهما مفردٌ والآخرُ مركَّبٌ . .

---

(١) انظر (ص٥٣٢) ، هـٰذا ؛ والمشبَّه أيضاً مقيَّد بكونه في الصبح . « دسوقي » (٣/ ٣٦٠) .

(٢) ديوان بشار بن برد (١/ ٣٣٥) ، وفيه : (رؤوسهم) بدل (رؤوسنا) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٨) ، وهو من الطويل .

(٣) في النسخ ما عدا (هـ ، ح) : (توافقاً) بدل (تدافعاً) ، وفي (د ، ي) : (تواقعاً) .

كما مرَّ في تشبيهِ الشَّقِيقِ .

ومِنْ بديعِ المركَّبِ الحسِّيِّ : ما يجيءُ في الهيئاتِ التي تقعُ عليها الحركةُ ، ويكونُ علىٰ وجهينِ :

أحدُهما : أنْ يُقرَنَ بالحركةِ غيرُها مِنْ أوصافِ الجسمِ ؛ كالشكلِ واللَّونِ ؛

(كما مرَّ في تشبيهِ الشَّقِيقِ) بأعلامِ ياقوتٍ نُشِرْنَ علىٰ رِماحٍ مِنْ زبرجدٍ[1] ؛ مِنَ الهيئةِ الحاصلةِ مِنْ نشرِ أجرامٍ حُمْرٍ مبسوطةٍ علىٰ رؤوسِ أجرامٍ خُضْرٍ مستطيلةٍ ؛ فالمشبَّهُ مفردٌ ؛ وهو الشَّقِيقُ ، والمشبَّهُ بهِ مركَّبٌ ، وهو ظاهرٌ ، وعكسُهُ تشبيهُ نهارٍ مُشمِسٍ شابَهُ زهرُ الرُّبا بليلٍ مُقمِرٍ ، علىٰ ما سيجيءُ[2]

(ومِنْ بديعِ المركَّبِ الحسِّيِّ : ما) ؛ أي : وجهُ الشبهِ الذي (يجيءُ في الهيئاتِ التي تقعُ عليها الحركةُ) ؛ أي : يكونُ وجهُ الشبهِ الهيئةَ التي تقعُ عليها الحركةُ ؛ مِنَ الاستدارةِ والاستقامةِ وغيرِهما[3] ، ويُعتبَرُ فيها تركيبٌ ، (ويكونُ) ما يجيءُ في تلكَ الهيئاتِ (علىٰ وجهينِ : أحدُهما : أنْ يُقرَنَ بالحركةِ غيرُها مِنْ أوصافِ الجسمِ ؛ كالشكلِ واللَّونِ) .

والأوضحُ عبارةُ « أسرارِ البلاغةِ » : (اعلمْ : أنَّ ممَّا يزدادُ بهِ التشبيهُ دقَّةً وسحراً . . أنْ يجيءَ في الهيئاتِ التي تقعُ عليها الحركاتُ ، والهيئةُ المقصودةُ في التشبيهِ علىٰ وجهينِ : أحدُهما : أنْ تقترنَ بغيرِها مِنَ الأوصافِ ، والثاني : أنْ تُجرَّدَ هيئةُ الحركةِ حتَّىٰ لا يرادُ غيرُها)[4]

---

(١) انظر (ص٤٩٧) .

(٢) انظر (ص٥٣٤) .

(٣) كما في حركة الدولاب والسهام ، وقوله : (وغيرهما) ؛ أي : كالسرعة والبطء . « دسوقي » (٣/٣٦٦) .

(٤) أسرار البلاغة (ص١٨٠) ، وفي (ط) : (حتىٰ لا يزاد) بدل (حتىٰ لا يراد) ، وفي نسخة العلامة الدسوقي : (حتىٰ لا يزاد عليها غيرها) ؛ أي : من أوصاف الجسم ، هـٰذا ؛ ووجه الأوضحيّة في عبارة « أسرار البلاغة » : أنَّ وجه الشبه هو الهيئة ، وتنقسم إلى الهيئة المقرونة=

كما في قولِهِ :

وَٱلشَّمْسُ كَٱلْمِرْآةِ فِي كَفِّ ٱلأَشَلْ

مِنَ الهيئةِ الحاصلةِ مِنَ الاستدارةِ معَ الإشراقِ والحركةِ السريعةِ المتَّصلةِ معَ تموُّجِ الإشراقِ ، حتَّىٰ يُرى الشُّعاعُ كأنَّهُ يَهُمُّ بأنْ ينبسطَ حتىٰ يفيضَ مِنْ جوانبِ الدائرةِ ، ثمَّ يبدو لهُ فيرجعُ إلى الانقباضِ .

والثاني : أنْ تُجرَّدَ عن غيرِها ، فهناكَ أيضاً

فالأوَّلُ (كما في قولِهِ[1] : [من مشطور الرجز]

وَٱلشَّمْسُ كَـٱلْمِرْآةِ فِي كَفِّ ٱلأَشَلْ

مِنَ الهيئةِ) : بيانٌ لـ (ما) في (كما) ، (الحاصلةِ مِنَ الاستدارةِ معَ الإشراقِ والحركةِ السريعةِ المتَّصلةِ معَ تموُّجِ الإشراقِ ، حتَّىٰ يُرى الشُّعاعُ كأنَّهُ يَهُمُّ بأنْ ينبسطَ حتىٰ يفيضَ مِنْ جوانبِ الدائرةِ ، ثمَّ يبدو لهُ) ؛ يقالُ : بدا لهُ ؛ إذا ندمَ ، والمعنىٰ : ظهرَ لهُ رأيٌ غيرُ الأوَّلِ ، (فيرجعُ) مِنَ الانبساطِ الذي بدا لهُ (إلى الانقباضِ) ، كأنَّهُ يرجعُ مِنَ الجوانبِ إلى الوسطِ ؛ فإنَّ الشمسَ إذا أَحَدَّ الإنسانُ النظرَ إليها ليتبيَّنَ جِرْمَها . . وجدَها مؤدِّيةً لهٰذهِ الهيئةِ ، وكذلكَ المرآةُ في كفِّ الأشلِّ .

(و) الوجهُ (الثاني : أنْ تُجرَّدَ) الحركةُ (عن غيرِها) مِنَ الأوصافِ ، (فهناكَ أيضاً) ؛ يعني : كما لا بدَّ في الأوَّلِ مِنْ أنْ يُقرَنَ بالحركةِ غيرُها مِنَ الأوصافِ . . فكذا

= بالحركة وبغيرها ، وإلىٰ هيئة الحركة المجرَّدة ، وعبارة « أسرار البلاغة » أظهرُ في ذلك من عبارة المصنف ؛ لإيهامها أن الهيئة متحقِّقة في نفسها ، ووقعت عليها الحركة ، مع أن الهيئة هي هيئةُ تقارنِ الحركة مع غيرها ، أو هيئة اختلاف الحركة . « دسوقي » (٣/٣٦٦) .

(١) اختُلف في قائله ؛ فقيل : ابن المعتز كما في « زهر الأكم في الأمثال والحكم » (٢/٨٤) ، و« نهاية الأرب » (٧/٤٨) ، ولم أجده في « ديوانه » ، وقيل : ابن أخي الشمَّاخ كما في « عيار الشعر » لابن طباطبا ، وقيل غير ذلك ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/٣٢) .

لا بدَّ مِنِ اختلاطِ حركاتٍ إلىٰ جهاتٍ مختلفةٍ ؛ فحركةُ الرَّحىٰ والسَّهمِ لا تركيبَ فيها ، بخلافِ حركةِ المصحفِ في قولِهِ :

وَكَــأَنَّ ٱلْبَــرْقَ مُصْحَــفُ قَــارٍ فَــانْطِبَــاقــاً مَــرَّةً وَانْفِتَــاحَــا

وقد يقعُ التركيبُ في هيئةِ السُّكونِ ؛ كما في قولِهِ في صفةِ كلبٍ :

يُقْعِي جُلُوسَ ٱلْبَدَوِيِّ ٱلْمُصْطَلِي

في الثاني (لا بدَّ مِنِ اختلاطِ حركاتٍ) كثيرةٍ للجسمِ (إلىٰ جهاتٍ مختلفةٍ) لهُ ؛ كأنْ يتحرَّكَ بعضُهُ إلى اليمينِ ، وبعضُهُ إلى الشمالِ ، وبعضُهُ إلى العُلْوِ ، وبعضُهُ إلى السُّفْلِ ؛ ليتحقَّقَ التركيبُ ، وإلا لكانَ وجهُ الشبهِ مفرداً ؛ وهو الحركةُ ؛ (فحركةُ الرَّحىٰ والسَّهمِ لا تركيبَ فيها) ؛ لاتِّحادها[1] ، (بخلافِ حركةِ المصحفِ في قولِهِ[2] : وكأنَّ البَرْقَ مصحفُ قارٍ) : بحذفِ الهمزةِ ؛ أي : قارئٍ .

(فَــانْطِبَــاقــاً مَــرَّةً وَانْفِتَــاحَــا)

أي : فينطبقُ انطباقاً مرَّةً ، وينفتحُ انفتاحاً أخرىٰ ؛ فإنَّ فيها تركيباً ؛ لأنَّ المصحفَ يتحرَّكُ في حالتَي الانطباقِ والانفتاحِ إلىٰ جهتينِ ، في كلِّ حالةٍ إلىٰ جهةٍ .

(وقد يقعُ التركيبُ في هيئةِ السُّكونِ ؛ كما في قولِهِ في صفةِ كلبٍ[3] : يُقْعِي) ؛ أي : يجلسُ علىٰ أليتيهِ (جُلُوسَ البَدَوِيِّ المُصْطَلِي) : مِنِ : اصطلىٰ بالنَّارِ[4] ؛

---

(١) أي : لأن حركة كل منهما لجهة واحدة . « دسوقي » (٣/ ٣٧٠) .

(٢) البيت لابن المعتز في « ديوانه » (ص١٤١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٣٤) ، وهو من المديد .

(٣) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص١٣١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٤٨) ، وهو من مشطور الرجز ، وبعده :

بأربعٍ مَجْدولةٍ لم تُجْدَلِ

(٤) يقال : اصطلىٰ بالنار ؛ إذا استدفأ بها . انظر « تاج العروس » (ص ل ي) .

مِنَ الهيئةِ الحاصلةِ مِنْ موقعِ كلِّ عضوٍ منهُ في إقعائِهِ .

والعقليُّ . . كحرمانِ الانتفاعِ بأبلغِ نافعٍ معَ تحمُّلِ التعبِ في استصحابِهِ ، في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ .

واعلمْ : أنَّهُ قد يُنتزَعُ مِنْ متعدِّدٍ ، فيقعُ الخطأُ ؛ لوجوبِ انتزاعِهِ مِنْ أكثرَ ؛ كما إذا انتُزِعَ مِنَ الشطرِ الأوَّلِ مِنْ قولِهِ :

(مِنَ الهيئةِ الحاصلةِ مِنْ موقعِ كلِّ عضوٍ منهُ) ؛ أي : مِنَ الكلبِ (في إقعائِهِ) ؛ فإنَّهُ يكونُ لكلِّ عضوٍ منهُ في الإقعاءِ موقعٌ خاصٌّ ، وللمجموعِ صورةٌ خاصَّةٌ مؤلَّفةٌ مِنْ تلكَ المواقعِ[1] ، وكذلكَ صورةُ جُلُوسِ البدويِّ عندَ الاصطلاءِ بالنَّارِ المُوقَدةِ على الأرضِ .

(و) المركَّبُ (العقليُّ)[2] مِنْ وجهِ الشبهِ . . (كحرمانِ الانتفاعِ بأبلغِ نافعٍ معَ تحمُّلِ التعبِ في استصحابِهِ ، في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة : ٥]) : جمعُ سِفْرٍ بكسرِ السينِ ؛ وهو الكتابُ ؛ فإنَّهُ أمرٌ عقليٌّ منتزَعٌ مِنْ عدَّةِ أمورٍ ؛ لأنَّهُ رُوعِيَ مِنَ الحمارِ فعلٌ مخصوصٌ ؛ هو الحَمْلُ ، وأنْ يكونَ المحمولُ أوعيةَ العلومِ ، وأنَّ الحمارَ جاهلٌ بما فيها ، وكذا في جانبِ المشبَّهِ[3] .

(واعلمْ : أنَّهُ قد يُنتزَعُ) وجهُ الشبهِ (مِنْ متعدِّدٍ ، فيقعُ الخطأُ ؛ لوجوبِ انتزاعِهِ مِنْ أكثرَ) مِنْ ذلكَ المتعدِّدِ ؛ (كما إذا انتُزِعَ) وجهُ الشبهِ (مِنَ الشطرِ الأوَّلِ مِنْ قولِهِ[4] :

---

(١) في (ب) : (متألفة) بدل (مؤلفة) .

(٢) في (أ ، د) من نسخ « التلخيص » زيادة : (كالمنظر المطمع مع المخبر المؤيس الذي على خلاف ما قدر في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ﴾ [النور : ٣٩]) .

(٣) أي : صفة اليهود ؛ فقد رُوعيَ فيها فعل مخصوص ؛ هو الحمل المعنوي ، وكون المحمول أوعية العلم ، وكونهم غير منتفعين بما فيها . « دسوقي » (٣/ ٣٧٥) .

(٤) ورد البيت دون نسبة في « أسرار البلاغة » (ص١١٠) ، و« معاهد التنصيص » (٢/ ٥١) ، وفي « التمثيل والمحاضرة » للثعالبي (ص٢٣٩) : أنه لكُثيِّر ، وذكر محقق « ديوانه » =

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْماً عِطَاشاً غَمَامَةٌ فَلَمَّـا رَأَوْهَـا أَقْشَعَـتْ وَتَجَلَّـتِ

لوجوبِ انتزاعِهِ مِنَ الجميعِ ؛ فإنَّ المرادَ : التشبيهُ باتِّصالِ ابتداءِ مُطمِعٍ بانتهاءِ مُؤيِسٍ .

كما أَبْرقَتْ قوماً عِطاشاً) ، في « الأساسِ » : أَبرقَتْ لي فلانةُ ؛ إذا تحسَّنَتْ لكَ وتعرَّضَتْ[1] ، فالكلامُ ها هنا علىٰ حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعلِ ؛ أي : أَبرقَتْ لقومٍ عِطاشٍ ؛ جمعُ عطشانَ . . (غَمَامةٌ ، فلمَّا رأَوها أَقشعَتْ وتجلَّتِ) ؛ أي : تفرَّقَتْ وانكشفَتْ ؛ فانتزاعُ وجهِ الشبهِ مِنْ مجرَّدِ قولِهِ : (كما أَبرقَتْ قوماً عِطاشاً غَمَامةٌ) خطأٌ ؛ (لوجوبِ انتزاعِهِ مِنَ الجميعِ) ؛ أعني : جميعَ البيتِ ؛ (فإنَّ المرادَ : التشبيهُ) ؛ أي : تشبيهُ الحالةِ المذكورةِ في الأبياتِ السابقةِ بحالةِ ظُهورِ غَمَامةٍ للقومِ العِطاشِ ثمَّ تفرُّقِها وانكشافِها وبقائِهم متحيِّرينَ ، (باتِّصالِ) ؛ أي : باعتبارِ اتِّصالِ[2] ؛ فالباءُ ها هنا مثلُها في قولِهِمُ : (التشبيهُ بالوجهِ العقليِّ أعمُّ) ؛ إذِ الأمرُ المشترَكُ فيهِ هو اتِّصالُ (ابتداءِ مُطمِعٍ بانتهاءِ مُؤيِسٍ)[3]

وهٰذا بخلافِ التشبيهاتِ المجتمعةِ[4] ؛ كما في قولِنا : (زيدٌ كالأسدِ والسيفِ والبحرِ) ؛ فإنَّ القصدَ فيها إلى التشبيهِ بكلٍّ واحدٍ مِنَ الأمورِ علىٰ حِدَةٍ ، حتىٰ لو حُذِفَ

= (ص١٠٧) : أنه من جملة أبيات نُسبت إليه ، وهو من الطويل .

(١) انظر « أساس البلاغة » (١/ ٥٧) .

(٢) أشار الشارح بذلك : إلىٰ أن الباء للآلة ؛ كقولك : (نجرت بالقدوم) ؛ أي : بواسطته ، فهي داخلة في كلام المصنف علىٰ وجه الشبه ، لا أنها صلة للتشبيه ؛ كقولك : (شبَّهت زيداً بالأسد) ، وإلا لاقتضىٰ أن اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤيس مشبَّه به ، مع أن المشبَّه به هو حال ظهور الغمامة للقوم العِطاش . « دسوقي » (٣/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨) .

(٣) قوله : (ابتداء مطمع . . .) إلىٰ آخره . . يصح بالتركيب الوصفي ؛ فالابتداء : ظهور الغمامة ، والانتهاء : تفرُّقها وانكشافها ، ويصح بالتركيب الإضافي ؛ فالمطمع : ظهور الغمامة ، وابتداؤه : أوَّله ، والمؤيس : تفرُّقها ، وانتهاؤه : تمام ذلك ، واتصال الابتداء بالانتهاء إشارة إلى السرعة وقِصَر ما بينهما . « بناني » (٢/ ١٩٦) .

(٤) قوله : (وهٰذا) ؛ أي : التشبيه المركَّب . « بناني » (٢/ ١٩٦) .

والمتعدِّدُ الحسِّيُّ. . كاللَّونِ والطَّعمِ والرائحةِ في تشبيهِ فاكهةٍ بأخرىٰ ، والعقليُّ. . كحِدَّةِ النظرِ وكمالِ الحَذَرِ وإخفاءِ السِّفادِ في تشبيهِ طائرٍ بالغُرابِ ، والمختلِفُ. . كحُسنِ الطَّلعةِ ونَباهةِ الشأنِ في تشبيهِ إنسانٍ بالشمسِ .

واعلمْ : أنَّهُ قد يُنتزَعُ الشَّبهُ مِنْ نفسِ التضادِّ ؛ لاشتراكِ الضدَّينِ فيهِ ، ثمَّ يُنزَّلُ منزلةَ التناسبِ بواسطةِ تمليحٍ . . . .

ذكرُ البعضِ لم يتغيَّرْ حالُ الباقي في إفادةِ معناهُ ، بخلافِ المركَّبِ ؛ فإنَّ المقصودَ منهُ يختلُّ بإسقاطِ بعضِ الأمورِ .

(والمتعدِّدُ الحسِّيُّ. . كاللَّونِ والطَّعمِ والرائحةِ في تشبيهِ فاكهةٍ بأخرىٰ ، و) المتعدِّدُ (العقليُّ. . كحِدَّةِ النظرِ وكمالِ الحَذَرِ وإخفاءِ السِّفادِ) ؛ أي : نَزْوِ الذَّكرِ على الأنثىٰ (في تشبيهِ طائرٍ بالغُرابِ ، و) المتعدِّدُ (المختلِفُ) الذي بعضُهُ حسِّيٌّ وبعضُهُ عقليٌّ. . (كحُسنِ الطَّلعةِ) الذي هو حسِّيٌّ ، (ونَباهةِ الشأنِ) ؛ أي : شرفِهِ واشتهارِهِ الذي هو عقليٌّ ، (في تشبيهِ إنسانٍ بالشمسِ) .

ففي المتعدِّدِ : يُقصَدُ اشتراكُ الطرفينِ في كلٍّ مِنَ الأمورِ المذكورةِ ، ولا يُعمَدُ إلى انتزاعِ هيئةٍ منها تشتركُ هي فيها .

(واعلمْ : أنَّهُ قد يُنتزَعُ الشَّبهُ) ؛ أي : التماثلُ ؛ يقالُ : بينَهما شَبَهٌ بالتحريكِ ؛ أي : تشابُهٌ ، والمرادُ ها هنا : ما بهِ التشابُهُ ؛ أعني : وجهَ التشبيهِ ، (مِنْ نفسِ التضادِّ ؛ لاشتراكِ الضدَّينِ فيهِ) ؛ أي : في التضادِّ ؛ لكونِ كلٍّ منهما مضاداً للآخرِ ، (ثمَّ يُنزَّلُ) التضادُّ (منزلةَ التناسبِ بواسطةِ تمليحٍ) ؛ أي : إتيانٍ بما فيهِ مَلاحةٌ وظَرافةٌ ؛ يقالُ : مَلَّحَ الشاعرُ ؛ إذا أتىٰ بشيءٍ مَليحٍ .

وقالَ الإمامُ المرزوقيُّ في قولِ الحماسيِّ : [من الوافر]

أَتَـانِـي مِـنْ أَبِـي أَنَـسٍ وَعِيـدٌ فَسُـلَّ لِغَيْظَـةِ ٱلضَّحَّـاكِ جِسْمِـي[1]

---

(1) في (ب ، و ، ز ، ط) : (تغير) بدل (لغيظة) ، وفي (ج ، ح) : (بغيظة) .

أو تهكُّمٍ ؛ فيقالُ للجبانِ : ما أشبَهَهُ بالأسدِ ! وللبخيلِ : هو حاتمٌ .

(إنَّ قائلَ هـٰذهِ الأبياتِ قد قصدَ بها الهُزْءَ والتمليحَ)[1]

وأمَّا الإشارةُ إلىٰ قصَّةٍ أو مَثَلٍ أو شِعْرٍ : فإنَّما هو التلميحُ بتقديمِ اللامِ على الميمِ ، وسيجيءُ ذكرُهُ في الخاتمةِ[2] ، والتسويةُ بينَهما إنَّما وقعَتْ مِنْ جهةِ العلَّامةِ الشيرازيِّ رحمَهُ اللهُ ، وهو سهوٌ منهُ .

(أو تهكُّمٍ) ؛ أي : سُخريةٍ واستهزاءٍ ؛ (فيقالُ للجبانِ : ما أشبَهَهُ بالأسدِ ! وللبخيلِ : هو حاتمٌ) ، كلٌّ مِنَ المثالينِ صالحٌ للتمليحِ والتهكُّمِ ، وإنَّما يُفرَّقُ بينَهما بحسَبِ المقامِ ؛ فإنْ كانَ القصدُ إلىٰ مَلاحةٍ وظَرافةٍ دونَ استهزاءٍ وسُخريةٍ بأحدٍ . . فتمليحٌ ، وإلا فتهكُّمٌ .

وقد سبقَ إلىٰ بعضِ الأوهامِ نظراً إلىٰ ظاهرِ اللفظِ[3] . . أنَّ وجهَ الشبهِ في قولِنا للجبانِ : (هو أسدٌ) ، وللبخيلِ : (هو حاتمٌ) . . هو التضادُّ المشترَكُ بينَ الطرفينِ باعتبارِ الوصفينِ المتضادَّينِ .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّا إذا قُلنا : (الجبانُ كالأسدِ في التضادِّ) ؛ أي : في كونِ كلٍّ منهما مضادّاً للآخرِ . . لا يكونُ هـٰذا مِنَ التمليحِ والتهكُّمِ في شيءٍ ؛ كما إذا قُلنا : (السوادُ كالبياضِ في اللَّونيَّةِ ، أو : في التقابلِ) ، ومعلومٌ أنَّا إذا أردنا التصريحَ بوجهِ الشبهِ في

---

(١) شرح ديوان الحماسة (ص٥٥٢) ، ولم يُذكر في « ديوان الحماسة » اسم الشاعر ، وذكر العلامة الدسوقي أنه شقيق بن سليك الأسدي ، هـٰذا ؛ والقصد من نقل كلام الإمام المرزوقي شيئان : الأول : الإشارة إلىٰ أن (أو) في قول المصنف : (بواسطة تمليح أو تهكم) لمنع الخلو ؛ فيجوز الجمع ؛ لأن المرزوقي عبَّر بالواو ، والثاني : إفادة أن المقابل للتهكم هو التمليح ـ أي : الإتيان بكلام فيه ملاحة وظرافة ـ لا التلميح ؛ لأن المرزوقي جعل البيت من قبيل التمليح وليس فيه إشارة إلىٰ قصة أو شعر أو مثل . « دسوقي » (٣/ ٣٨٢) .

(٢) أي : خاتمة البديع . انظر (ص٨١٤) .

(٣) قوله : (ظاهر اللفظ) ؛ أي : قول المصنف : (لاشتراك الضدَّين فيه) . انظر « المطوَّل » (ص٣٢٧) .

قولِنا للجبانِ : (هو أسدٌ) تمليحاً أو تهكُّماً . . لم يتأتَّ لنا إلا أنْ نقولَ : (في الشجاعةِ) ، لـٰكنَّ الحاصلَ في الجبانِ إنَّما هو ضدُّ الشجاعةِ ، فنزَّلنا تضادَّهما منزلةَ التناسبِ ، وجعلنا الجُبْنَ بمنزلةِ الشجاعةِ علىٰ سبيلِ التمليحِ والهُزْءِ[1]

❁ ❁ ❁

(1) قوله : (لـٰكن الحاصل . . .) إلىٰ آخره . . دفعٌ لإيراد ؛ وهو أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان ، والجبان ليس بشجاع ؛ فلا اشتراك ؛ فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه ؟! وحاصل الدفع : أننا نزَّلنا تضادَّهما منزلةَ تناسبهما ، وجعلنا الجُبن بمنزلة الشجاعة ، فالجبان شجاع تنزيلاً ، فجاء الاشتراك . « بناني » (٢/١٩٨) .

وأداتُهُ : الكافُ ، وكأنَّ ، ومِثْلٌ ، وما في معناهُ .

والأصلُ في نحوِ الكافِ أنْ يليَهُ المشبَّهُ بهِ ، وقد يليهِ غيرُهُ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ . . . ﴾ الآيةَ .

[أداةُ التشبيهِ]

(وأداتُهُ) ؛ أي : أداةُ التشبيهِ : (الكافُ ، وكأنَّ) ، وقد تُستعمَلُ عندَ الظنِّ بثبوتِ الخبرِ مِنْ غيرِ قصدٍ إلى التشبيهِ ؛ سواءٌ كانَ الخبرُ جامداً أو مشتقّاً ؛ نحوُ : كأنَّ زيداً أخوكَ ، و : كأنَّهُ قائمٌ[1] ، (ومِثْلٌ ، وما في معناهُ) ؛ ممَّا يُشتقُّ مِنَ المماثلةِ والمشابهةِ وما يؤدِّي هـٰذا المعنىٰ[2] .

(والأصلُ في نحوِ الكافِ) ؛ أي : في الكافِ ونحوِها ؛ كلفظِ (نحوِ) ، و(مِثْلِ) ، و(شِبْهِ) ، بخلافِ (كأنَّ) ، و(تماثلَ) ، و(تشابهَ) . . (أنْ يليَهُ المشبَّهُ بهِ) لفظاً ؛ نحوُ : زيدٌ كالأسدِ ، أو تقديراً ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة : ١٩] علىٰ تقديرِ : أو كمثلِ ذوي صيِّبٍ .

(وقد يليهِ) ؛ أي : نحوَ الكافِ (غيرُهُ) ؛ أي : غيرُ المشبَّهِ بهِ ؛ (نحوُ : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ . . . ﴾ الآيةَ [الكهف : ٤٥]) ؛ إذ ليسَ المرادُ : تشبيهَ حالِ الدنيا بالماءِ ، ولا بمفردٍ آخرَ يُتمحَّلُ تقديرُهُ[3] ، بلِ المرادُ : تشبيهُ حالِها في نَضَارتِها وبَهْجتِها وما يتعقَّبُها مِنَ الهلاكِ والفناءِ بحالِ النَّباتِ الحاصلِ مِنَ الماءِ ؛ يكونُ أخضرَ ناضراً شديدَ الخُضرةِ ، ثمَّ ييبَسُ فتُطيِّرُهُ الرِّياحُ كأنْ لم يكنْ ، ولا حاجةَ إلىٰ تقديرِ : كمثلِ ماءٍ ؛ لأنَّ المعتبَرَ هو الكيفيَّةُ الحاصلةُ مِنْ مضمونِ الكلامِ المذكورِ بعدَ الكافِ ، واعتبارَها مُستغنٍ عن هـٰذا التقديرِ .

---

(١) في النسخ ما عدا (ح ، ي) : (قدم) بدل (قائم) .

(٢) وذلك : كالمشتق من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة . « دسوقي » (٣/ ٣٨٦) .

(٣) قوله : (يُتمحَّل تقديره) ؛ أي : يُتكلَّف تقديره ؛ بحيث يقال : إن الأصل : (نبات ماء) ، ويكون مما ولي الكاف المشبَّه به تقديراً . « دسوقي » (٣/ ٣٨٨) .

وقد يُذكَرُ فعلٌ يُنبئُ عنهُ ؛ كما في : علمتُ زيداً أسداً ، إنْ قَرُبَ ، و : حسبتُ ، إنْ بَعُدَ .

ومَنْ زعمَ : أنَّ التقديرَ : كمثلِ ماءٍ ، وأنَّ هـٰذا ممَّا يلي الكافَ غيرُ المشبَّهِ بهِ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ محذوفٌ[1] . . فقد سها سهواً بيِّناً ؛ لأنَّ المشبَّهَ بهِ الذي يلي الكافَ قد يكونُ ملفوظاً ، وقد يكونُ محذوفاً علىٰ ما صرَّحَ بهِ في « الإيضاحِ »[2] .

(وقد يُذكَرُ فعلٌ يُنبئُ عنهُ)[3] ؛ أي : عنِ التشبيهِ ؛ (كما في : علمتُ زيداً أسداً ، إنْ قَرُبَ) التشبيهُ ، وادُّعِيَ كمالُ المشابهةِ ؛ لِمَا في (علمتُ) مِنْ معنى التحقيقِ ، (و : حسبتُ) زيداً أسداً ، (إنْ بَعُدَ) التشبيهُ ؛ لِمَا في الحُسبانِ مِنَ الإشعارِ بعدمِ التحقيقِ والتيقُّنِ .

وفي كونِ مثلِ هـٰذهِ الأفعالِ مُنبئاً عنِ التشبيهِ . . نوعُ خفاءٍ[4] ، والأظهرُ : أنَّ الفعلَ يُنبئُ عن حالِ التشبيهِ في القُربِ والبُعدِ[5] .



---

(١) لعل الشارح يقصد بذلك : الزوزني ، وعبارته في « شرح التلخيص » (ق١٨٣ ـ ١٨٤) : (« أو يليه غيره » ؛ أي : يلي نحوَ الكاف غيرُ المشبَّه به ؛ وذلك إذا تركَّب المشبَّه به . . . فلا بد أن يدخل الكاف علىٰ واحد من تلك الألفاظ ، وحينئذ لم يدخل على المشبَّه به ؛ حيث دخل علىٰ جزء من المعاني التي تركَّب منها المشبَّه به ، والجزء غير الكل . . . فالماء الداخل عليه الكاف جزءٌ من المشبَّه به ، وهنا مضاف مقدَّر ؛ أي : كمثل الماء) ، ولعل الشارح ذكر حاصل ما فهمه من كلام الزوزني .

(٢) انظر « الإيضاح » (ص١٨٠) .

(٣) والمراد : فعلٌ غيرُ الأفعال المشتقة من المشابهة ونحوها . « دسوقي » (٣/ ٣٨٩) .

(٤) لأنه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه ، بل الدال عليه عدمُ صحة الحمل ؛ لأنا نجزم أن الأسد لا يصح حمله علىٰ زيد ، وأنه إنما يكون علىٰ تقدير أداة التشبيه ؛ سواء ذُكر الفعل أو لم يُذكر ؛ كما في قولنا : (زيد أسد) . « دسوقي » (٣/ ٣٩٠) .

(٥) أي : فيجاب عن المصنف : بأن في كلامه حذف مضاف ؛ أي : ينبئ عن حال التشبيه ، وفيه نظر ؛ لأن الكلام هنا عما ينبئ عن التشبيه ، لا عما ينبئ عن حاله ، فلو كان مراد المصنف ذلك لأخَّره إلى الكلام عن أحوال التشبيه . « دسوقي » (٣/ ٣٩٠) .

والغرضُ منهُ في الأغلبِ يعودُ إلى المشبَّهِ ؛ وهو بيانُ إمكانِهِ ؛ كما في قولِهِ :

فَـإِنْ تَفُـقِ ٱلأَنَـامَ وَأَنْـتَ مِنْهُـمْ فَـإِنَّ ٱلْمِسْـكَ بَعْـضُ دَمِ ٱلْغَـزَالِ

أو حالِهِ ؛ كما في تشبيهِ ثوبٍ بآخرَ في السوادِ ، أو مقدارِها ؛ كما في تشبيهِهِ بالغُرابِ في شدَّتِهِ .

[الغرضُ مِنَ التشبيهِ]

[الغرضُ العائدُ إلى المشبَّهِ]

(والغرضُ منهُ) ؛ أي : مِنَ التشبيهِ (في الأغلبِ يعودُ إلى المشبَّهِ ؛ وهو) ؛ أيِ : الغرضُ العائدُ إلى المشبَّهِ (بيانُ إمكانِهِ) ؛ أي : المشبَّهِ ؛ وذلكَ إذا كانَ أمراً غريباً يمكنُ أنْ يُخالَفَ فيهِ ويُدَّعى امتناعُهُ ؛ (كما في قولِهِ[1] : [من الوافر]

فَـإِنْ تَفُـقِ ٱلأَنَـامَ وَأَنْـتَ مِنْهُـمْ فَـإِنَّ ٱلْمِسْـكَ بَعْـضُ دَمِ ٱلْغَـزَالِ)

فإنَّهُ لمَّا ادَّعىٰ أنَّ الممدوحَ قد فاقَ النَّاسَ حتَّىٰ صارَ أصلاً برأسِهِ وجنساً بنفسِهِ ، وكانَ هٰذا في الظاهرِ كالممتنعِ . . احتجَّ لهٰذهِ الدَّعوىٰ وبيَّنَ إمكانَها ؛ بأنْ شبَّهَ هٰذهِ الحالَ بحالِ المِسْكِ الذي هو مِنَ الدِّماءِ ، ثمَّ إنَّهُ لا يُعَدُّ مِنَ الدِّماءِ ؛ لِمَا فيهِ مِنَ الأوصافِ الشريفةِ التي لا تُوجَدُ في الدَّمِ ، وهٰذا التشبيهُ ضمنيٌّ ومكنيٌّ عنهُ ، لا صريحٌ .

(أو حالِهِ) : عطفٌ علىٰ (إمكانِهِ) ؛ أي : بيانُ حالِ المشبَّهِ ؛ بأنَّهُ علىٰ أيِّ وصفٍ مِنَ الأوصافِ ؛ (كما في تشبيهِ ثوبٍ بآخرَ في السوادِ) ، إذا علمَ السامعُ لونَ المشبَّهِ بهِ دونَ المشبَّهِ ، (أو مقدارِها) ؛ أي : بيانُ مقدارِ حالِ المشبَّهِ في القوَّةِ والضعفِ ، والزِّيادةِ والنقصانِ ؛ (كما في تشبيهِهِ) ؛ أي : تشبيهِ الثوبِ الأسودِ (بالغُرابِ في شدَّتِهِ) ؛ أي : شدَّةِ السوادِ .

---

(١) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص٢٦٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٥٣) .

أو تقريرُها ؛ كما في تشبيهِ مَنْ لا يحصلُ مِنْ سعيِهِ علىٰ طائلٍ بمَنْ يَرقُمُ على الماءِ .

وهـٰذهِ الأربعةُ تقتضي أنْ يكونَ وجهُ الشبهِ في المشبَّهِ بهِ أتمَّ ، وهو بهِ أشهرَ .

أو تزيينُهُ ؛ كما في تشبيهِ وجهٍ أسودَ بمُقلةِ الظَّبْيِ .

(أو تقريرُها) : مرفوعٌ عطفاً علىٰ (بيانُ إمكانِهِ) ؛ أي : تقريرُ حالِ المشبَّهِ في نفسِ السامعِ وتقويةُ شأنِهِ ؛ (كما في تشبيهِ مَنْ لا يحصلُ مِنْ سعيِهِ علىٰ طائلٍ بمَنْ يَرقُمُ على الماءِ) ؛ فإنَّكَ تجدُ فيهِ مِنْ تقريرِ عدمِ الفائدةِ وتقويةِ شأنِهِ ما لا تجدُهُ في غيرِهِ ؛ لأنَّ الفكرَ بالحسِّيَّاتِ أتمُّ منهُ بالعقليَّاتِ[1] ؛ لتقدُّمِ الحسِّيَّاتِ وفَرْطِ إلفِ النَّفسِ بها[2]

(وهـٰذهِ) الأغراضُ (الأربعةُ تقتضي أنْ يكونَ وجهُ الشبهِ في المشبَّهِ بهِ أتمَّ ، وهو بهِ أشهرَ) ؛ أي : وأنْ يكونَ المشبَّهُ بهِ بوجهِ الشبهِ أشهرَ وأعرفَ ، ظاهرُ العبارةِ : أنَّ كلاًّ مِنَ الأربعةِ يقتضي الأتمِّيَّةَ والأشهريَّةَ ، لـٰكنِ التحقيقُ : أنَّ بيانَ الإمكانِ وبيانَ الحالِ لا يقتضيانِ إلا الأشهريَّةَ ؛ ليصحَّ القياسُ ، ويتمَّ الاحتجاجُ في الأوَّلِ ، ويُعلَمَ الحالُ في الثاني ، وكذا بيانُ المقدارِ لا يقتضي الأتمِّيَّةَ ، بل يقتضي أنْ يكونَ المشبَّهُ بهِ علىٰ حدِّ مقدارِ المشبَّهِ لا أزيَدَ ولا أنقَصَ ؛ ليتعيَّنَ مقدارُ المشبَّهِ علىٰ ما هو عليهِ ، وأمَّا تقريرُ الحالِ : فيقتضي الأمرينِ جميعاً ؛ لأنَّ النَّفسَ إلى الأتمِّ الأشهرِ أميَلُ ، فالتشبيهُ بهِ بزيادةِ التقريرِ والتقويةِ أجدَرُ .

(أو تزيينُهُ) : مرفوعٌ عطفاً علىٰ (بيانُ إمكانِهِ) ؛ أي : تزيينُ المشبَّهِ في عينِ السامعِ ؛ (كما في تشبيهِ وجهٍ أسودَ بمُقلةِ الظَّبْيِ) .

---

(١) المراد بالفكر هنا : الجزم . « بناني » (٢/ ٢٠١) .

(٢) قوله : (لتقدُّم الحسِّيات) ؛ أي : في الحصول عند النفس ؛ لأن النفس في مبدأ الفطرة خاليةٌ عن العلوم ، ثم بعد إحساسها بالجزئيات يحصل لها علومٌ كليّةٌ ؛ هي العقليات . « دسوقي » (٣/ ٣٩٩) .

أو تشويهُهُ ؛ كما في تشبيهِ وجهٍ مجدورٍ بسَلْحةٍ جامدةٍ قد نقَرَتْها الدِّيَكةُ .

أوِ استطرافُهُ ؛ كما في تشبيهِ فَحْمٍ فيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ ببحرٍ مِنَ المِسْكِ موجُهُ الذَّهبُ ؛ لإبرازِهِ في صورةِ الممتنعِ عادةً .

وللاستطرافِ وجهٌ آخرُ ؛ وهو أنْ يكونَ المشبَّهُ بهِ نادرَ الحُضُورِ في الذِّهنِ : إمَّا مطلقاً ؛ كما مرَّ ، وإمَّا عندَ حُضورِ المشبَّهِ ؛ كما في قولِهِ :

وَلازِوَرْدِيَـــةٍ تَـــزْهُـــو بِـــزُرْقَتِهَـــا

(أو تشويهُهُ) ؛ أي : تقبيحُهُ ؛ (كما في تشبيهِ وجهٍ مجدورٍ بسَلْحةٍ جامدةٍ قد نقَرَتْها الدِّيَكةُ) : جمعُ دِيكٍ[1] .

(أوِ استطرافُهُ) ؛ أي : عدُّ المشبَّهِ طريفاً حديثاً بديعاً ؛ (كما في تشبيهِ فَحْمٍ فيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ ببحرٍ مِنَ المِسْكِ موجُهُ الذَّهبُ ؛ لإبرازِهِ) ؛ أي : إنَّما استُطرِفَ المشبَّهُ في هٰذا التشبيهِ ؛ لإبرازِ المشبَّهِ (في صورةِ الممتنعِ عادةً) وإنْ كانَ ممكناً عقلاً ، ولا يخفىٰ : أنَّ الممتنعَ عادةً مستطرَفٌ غريبٌ .

(وللاستطرافِ وجهٌ آخرُ) غيرُ الإبرازِ في صورةِ الممتنعِ عادةً ؛ (وهو أنْ يكونَ المشبَّهُ بهِ نادرَ الحُضورِ في الذِّهنِ : إمَّا مطلقاً ؛ كما مرَّ) في تشبيهِ فَحْمٍ فيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ ، (وإمَّا عندَ حُضورِ المشبَّهِ ؛ كما في قولِهِ[2] : ولازِوَرْدِيَةٍ) ؛ يعني : البنفسجَ ، (تزهو) : قالَ الجوهريُّ في « الصحاحِ » : (زُهِيَ الرَّجلُ فهو مَزْهُوٌّ ؛ إذا تكبَّرَ ، وفيهِ لغةٌ أخرىٰ حكاها ابنُ دُريدٍ : زَهَا يَزْهو زَهْواً)[3] ، (بزُرْقتِها ،

---

(١) يقال : سَلَحَ الطائرُ سَلْحاً ؛ وهو منه كالتغوُّط من الإنسان . انظر « المصباح المنير » للفيومي (س ل ح) .

(٢) اختُلف في نسبة البيتين ؛ فقيل : هما لأبي العتاهية ، وهما في ملحق « ديوانه » (ص٥١٠) ، وقيل : لابن الرومي ، وهما في مستدرك « ديوانه » (١/٣٩٤) ، وله أيضاً في « معاهد التنصيص » (٢/٥٦) ، ورواية الشطر الأول من البيت الثاني : (كأنَّها ورِقاقُ القُضْبِ تَحمِلُها) ، وهما من البسيط .

(٣) انظر « الصحاح » (ز هـ و) ، و« جمهرة اللغة » (٢/١٠٧٢) ، وما في البيت وارد على اللغة=

بَيْنَ ٱلرِّيَاضِ عَلَىٰ حُمْرِ ٱلْيَوَاقِيتِ

كَـأَنَّهَـا فَـوْقَ قَـامَـاتٍ ضَعُفْـنَ بِهَـا أَوَائِـلُ ٱلنَّـارِ فِـي أَطْـرَافِ كِبْـرِيـتِ

وقد يعودُ إلى المشبَّهِ بهِ ، وهو ضربانِ :

أحدُهما : إيهامُ أنَّهُ أتمُّ مِنَ المشبَّهِ ؛ وذلكَ في التشبيهِ المقلوبِ ؛ كقولِهِ :

وَبَـــدَا ٱلصَّبَـــاحُ كَـــأَنَّ غُـــرَّتَـــهُ

بينَ الرِّياضِ علىٰ حُمْرِ اليواقيتِ) ؛ يعني : الأزهارَ والشقائقَ الحُمْرَ .

(كَـأَنَّهَـا فَـوْقَ قَـامَـاتٍ ضَعُفْـنَ بِهَـا أَوَائِـلُ ٱلنَّـارِ فِـي أَطْـرَافِ كِبْـرِيـتِ)

فإنَّ صورةَ اتِّصالِ النَّارِ بأطرافِ الكِبريتِ لا يندُرُ حضورُها في الذِّهنِ نُدرةَ بحرٍ مِنَ المِسْكِ موجُهُ الذَّهبُ ، لٰكنْ يندُرُ حضورُها عندَ حضورِ صورةِ البنفسجِ[١] ، فيُستطرَفُ ؛ لمشاهدةِ عِناقٍ بينَ صورتينِ متباعدتينِ[٢]

[الغرضُ العائدُ إلى المشبَّهِ بهِ]

(وقد يعودُ) الغرضُ مِنَ التشبيهِ (إلى المشبَّهِ بهِ ، وهو ضربانِ : أحدُهما : إيهامُ أنَّهُ أتمُّ مِنَ المشبَّهِ) في وجهِ الشبهِ ؛ (وذلكَ في التشبيهِ المقلوبِ) الذي يُجعَلُ فيهِ الناقصُ مشبَّهاً بهِ ؛ قصداً إلى ادِّعاءِ أنَّهُ أكملُ ؛ (كقولِهِ[٣] : [من الكامل]

وَبَـــدَا ٱلصَّبَـــاحُ كَـــأَنَّ غُـــرَّتَـــهُ)

هي بياضٌ في جبهةِ الفرسِ فوقَ الدِّرهمِ ، استُعيرَتْ لبياضِ الصبحِ .

= التي حكاها ابن دريد .

(١) لأن الإنسان إذا خطر البنفسجُ بباله . . لا تخطر بباله النارُ في أطراف الكبريت ؛ لِمَا بينَهما من غاية البُعد ، وإنما يخطر في ذهنه عند إرادة التشبيه ما يضاهي البنفسجَ من الأزهار . « دسوقي » (٣/ ٤٠٦) .

(٢) في (ي) زيادة : (غاية التباعد) .

(٣) البيت لمحمد بن وهيب كما في « أسرار البلاغة » (ص٢٢٣) ، و« المصون في الأدب » (ص١٢٧) ، و« زهر الآداب » (٣/ ٦٥٢) ، و« معاهد التنصيص » (٢/ ٥٧) .

وَجْــهُ ٱلْخَلِيفَـــةِ حِيـــنَ يُمْتَـــدَحُ

والثاني : بيانُ الاهتمامِ بهِ ؛ كتشبيهِ الجائعِ وجهاً كالبدرِ في الإشراقِ والاستدارةِ . . بالرغيفِ ، ويُسمَّىٰ هـٰذا : إظهارَ المطلوبِ .

هـٰذا إذا أُريدَ إلحاقُ الناقصِ حقيقةً أوِ ادِّعاءً بالزائدِ ، فإنْ أُريدَ الجمعُ بينَ الشيئينِ في أمرٍ

(وَجْــهُ ٱلْخَلِيفَـــةِ حِيـــنَ يُمْتَـــدَحُ)

فإنَّهُ قصدَ إيهامَ أنَّ وجهَ الخليفةِ أتمُّ مِنَ الصباحِ في الوضوحِ والضِّياءِ ، وفي قولِهِ : (حينَ يُمتدَحُ) دلالةٌ على اتِّصافِ الممدوحِ بمعرفةِ حقِّ المادحِ ، وتعظيمِ شأنِهِ عندَ الحاضرينَ بالإصغاءِ إليهِ والارتياحِ لهُ ، وعلىٰ كمالِهِ في الكرمِ ؛ حيثُ يتَّصفُ بالبِشْرِ والطَّلاقةِ عندَ استماعِ المديحِ .

(و) الضربُ (الثاني) مِنَ الغرضِ العائدِ إلى المشبَّهِ بهِ : (بيانُ الاهتمامِ بهِ) ؛ أي : بالمشبَّهِ بهِ ؛ (كتشبيهِ الجائعِ وجهاً كالبدرِ في الإشراقِ والاستدارةِ . . بالرغيفِ ، ويُسمَّىٰ هـٰذا) ؛ أيِ : التشبيهُ المشتملُ علىٰ هـٰذا النوعِ مِنَ الغرضِ : (إظهارَ المطلوبِ)[1]

[تركُ التشبيهِ إلى الحُكمِ بالتشابهِ]

(هـٰذا) الذي ذُكِرَ مِنْ جعلِ أحدِ الشيئينِ مشبَّهاً والآخرِ مشبَّهاً بهِ . . إنَّما يكونُ (إذا أُريدَ إلحاقُ الناقصِ) في وجهِ الشبهِ (حقيقةً) ؛ كما في الغرضِ العائدِ إلى المشبَّهِ ، (أوِ ادِّعاءً) ؛ كما في الغرضِ العائدِ إلى المشبَّهِ بهِ . . (بالزائدِ) في وجهِ الشبهِ ، (فإنْ أُريدَ الجمعُ بينَ الشيئينِ في أمرٍ) مِنَ الأمورِ مِنْ غيرِ قصدٍ إلىٰ كونِ أحدِهما ناقصاً

---

(١) ووجه تسميته بذلك : أنَّ عُدُوله عن تشبيه الوجه بالبدر إلى الرغيف . . يدل علىٰ أن الرغيف في خياله ، وأنه طالب له ، والعادة أنه لا يطلبه إلا الجائع . « دسوقي » (٣/ ٤١٠) ، وذكر السكاكي أنه لا يحسُن المصيرُ إليه إلا في مقام الطمع في حصول المطلوب . انظر « مفتاح العلوم » (ص٣٤٥) .

فالأحسنُ تركُ التشبيهِ إلى الحُكمِ بالتشابهِ ؛ احترازاً مِنْ ترجيحِ أحدِ المتساويينِ ؛ كقولِهِ :

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَىٰ وَمُدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي ٱلْكَأْسِ عَيْنِيَ تَسْكُبُ
فَوَ ٱللهِ مَا أَدْرِي أَبِٱلْخَمْرِ أَسْبَلَتْ جُفُونِيَ أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ

ويجوزُ التشبيهُ أيضاً ؛

والآخرِ زائداً ؛ سواءٌ وُجدَتِ الزِّيادةُ والنقصانُ أم لم يُوجَدْ[1] . . (فالأحسنُ تركُ التشبيهِ) ذاهباً (إلى الحُكمِ بالتشابهِ)[2] ؛ ليكونَ كلٌّ مِنَ الشيئينِ مشبَّهاً ومشبَّهاً بهِ ؛ (احترازاً مِنْ ترجيحِ أحدِ المتساويينِ) في وجهِ الشبهِ ؛ (كقولِهِ[3] : [من الطويل]

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَىٰ وَمُدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي ٱلْكَأْسِ عَيْنِيَ تَسْكُبُ
فَوَ ٱللهِ مَا أَدْرِي أَبِٱلْخَمْرِ أَسْبَلَتْ جُفُونِيَ . .)

يقالُ : أسبلَ الدمعُ والمطرُ ؛ إذا هطلَ ، وأسبلَتِ السماءُ ، فالباءُ في قولِهِ : (بالخمرِ) للتعديةِ ، وليسَتْ بزائدةٍ علىٰ ما توهَّمَهُ بعضُهم .

(. . أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ)

لمَّا اعتقدَ التساويَ بينَ الدمعِ والخمرِ . . تركَ التشبيهَ إلى التشابهِ .

(ويجوزُ) عندَ إرادةِ الجمعِ بينَ شيئينِ في أمرٍ (التشبيهُ أيضاً) ؛ لأنَّهما وإنْ تساويا في وجهِ الشبهِ بحسَبِ قصدِ المتكلِّمِ . . إلا أنَّهُ يجوزُ لهُ أنْ يجعلَ أحدَهما مشبَّهاً والآخرَ مشبَّهاً بهِ ؛ لغرضٍ مِنَ الأغراضِ ، وسببٍ مِنَ الأسبابِ ؛ مثلُ زيادةِ الاهتمامِ[4] ،

---

(١) قوله : (أو لم يوجد) ؛ أي : المذكور من الزيادة والنقصان . « دسوقي » (٣/ ٤١٢) .

(٢) التشابه : هو تشبيه غير معروف ؛ وهو ما قُصِدَ فيه التساوي بين الطرفين في أمر من الأمور ، فلا ينافي ما تقدَّم ؛ من أن (تشابَهَ) من أدوات التشبيه ، والتشبيه المعروف : هو ما قُصِدَ فيه التفاوتُ في وجه الشبه . « دسوقي » (٣/ ٤١٢) .

(٣) البيتان لأبي إسحاق الصابي كما في « معاهد التنصيص » (٢/ ٥٩) .

(٤) كما إذا شُغِف بحُب فرسه ، فقال : (غُرَّة فرسي كاللؤلؤة في كفِّ عبد) ، قاصداً إفادةَ ظهورِ=

كتشبيهِ غُرَّةِ الفرسِ بالصُّبْحِ ، وعكسِهِ ، متىٰ أُريدَ ظهورُ مُنيرٍ في مُظلِمٍ أكثرَ منهُ .

وكونِ الكلامِ فيهِ[1] ؛ (كتشبيهِ غُرَّةِ الفرسِ بالصُّبحِ ، وعكسِهِ) ؛ أي : تشبيهِ الصُّبحِ بغُرَّةِ الفرسِ ، (متىٰ أُريدَ ظهورُ مُنيرٍ في مُظلِمٍ أكثرَ منهُ) ؛ أي : مِنْ ذلكَ المُنيرِ ، مِنْ غيرِ قصدٍ إلى المبالغةِ في وصفِ غُرَّةِ الفرسِ بالضِّياءِ والانبساطِ وفَرْطِ التلألؤِ ونحوِ ذلكَ ؛ إذ لو قُصِدَ ذلكَ لوجبَ جعلُ الغُرَّةِ مشبَّهاً والصُّبحِ مشبَّهاً بهِ .



= مُنير في أسودَ أكثرَ منه ؛ فالغرض من تقديم الغُرَّة وجعلها مشبَّهاً . . الاهتمامُ بها . « دسوقي » (٣/ ٤١٥) .

(١) كما إذا كان حديثه في أحد الطرفين أوّلاً ، فينجرُّ الكلام إلىٰ وصفه ، فيناسب تقديمُه وجعلُه مشبَّهاً ؛ وذلك كما إذا كان يصف ليلاً يسري فيه ، أو فرساً سرىٰ عليه ، فانتهىٰ به الحديث إلىٰ وصف ما تعلَّق بكل منهما ، فيجعل غُرَّة الثاني كالصبح ، وصبح الأول كالغُرَّة في مجرد إظهار إشراق في سواد ، من غير قصد قوَّة ولا ضعف . « دسوقي » (٣/ ٤١٥) .

وهو باعتبارِ الطرفينِ : إمَّا تشبيهُ مفردٍ بمفردٍ وهما غيرُ مقيَّدينِ ؛ كتشبيهِ الخدِّ بالوردِ ، أو مقيَّدانِ ؛ كقولِهم : هو كالرَّاقِمِ على الماءِ ، أو مختلفانِ ؛ كقولِهِ :

وَٱلشَّمْسُ كَٱلْمِرْآةِ فِي كَفِّ ٱلأَشَلْ

وعكسِهِ .

[أقسامُ التشبيهِ باعتبارِ الطرفينِ]

[تشبيهُ مفردٍ بمفردٍ]

(وهو) ؛ أي : التشبيهُ (باعتبارِ الطرفينِ) : المشبَّهِ والمشبَّهِ بهِ . . أربعةُ أقسامٍ ؛ لأنَّهُ : (إمَّا تشبيهُ مفردٍ بمفردٍ وهما) ؛ أي : المفردانِ (غيرُ مقيَّدينِ[1] ؛ كتشبيهِ الخدِّ بالوردِ) .

(أو مقيَّدانِ ؛ كقولِهم) لمَنْ لا يحصلُ مِنْ سعيِهِ علىٰ طائلٍ : (هو كالرَّاقِمِ على الماءِ)[2] ؛ فالمشبَّهُ هو الساعي المقيَّدُ بألا يحصلَ مِنْ سعيِهِ علىٰ شيءٍ ، والمشبَّهُ بهِ هو الرَّاقمُ المقيَّدُ بكونِ رَقْمِهِ على الماءِ ؛ لأنَّ وجهَ الشبهِ هو التسويةُ بينَ الفعلِ وعدمِهِ ، وهو موقوفٌ على اعتبارِ هـٰذينِ القيدينِ[3] .

(أو مختلفانِ)؛ أي : أحدُهما مقيَّدٌ، والآخرُ غيرُ مقيَّدٍ؛ (كقولِهِ[4] : [من مشطور الرجز]

وَٱلشَّمْسُ كَٱلْمِرْآةِ فِي كَفِّ ٱلأَشَلْ)

فالمشبَّهُ بهِ ـ أعني : المرآةَ ـ مقيَّدٌ بكونِهِ في كفِّ الأشلِّ ، بخلافِ المشبَّهِ ؛ أعني : الشمسَ ، (وعكسِهِ) ؛ أي : تشبيهِ المرآةِ في كفِّ الأشلِّ بالشمسِ ؛

---

(١) أي : بمجرور ، أو إضافة ، أو مفعول ، أو وصف ، أو حال ، أو غير ذلك ممَّا يكون له تعلُّق بوجه الشبه ، فما يُذكَر من القيود لأحد الطرفين ولا تعلُّقَ له بوجه الشبه . . لا يكون فيه الطرف مقيَّداً . « دسوقي » (٣/ ٤١٧) .

(٢) الراقم : الكاتب . انظر « تاج العروس » (ر ق م) .

(٣) لأنَّ مطلق الساعي والراقم قد لا يتَّصف واحد منهما بالوجه المذكور ؛ لأن الساعيَ يجوز أن يحصل من سعيه علىٰ طائل ، والراقمَ يجوز أن يرقُم علىٰ حجر . « دسوقي » (٣/ ٤١٩) .

(٤) تقدم تخريجه (ص٥١٦) .

وإمَّا تشبيهُ مركَّبٍ بمركَّبٍ ؛ كما في بيتِ بشَّارٍ .

وإمَّا تشبيهُ مفردٍ بمركَّبٍ ؛ كما مرَّ مِنْ تشبيهِ الشَّقِيقِ .

فالمشبَّهُ مقيَّدٌ دونَ المشبَّهِ بهِ .

[تشبيهُ مركَّبٍ بمركَّبٍ]

(وإمَّا تشبيهُ مركَّبٍ بمركَّبٍ) ؛ بأنْ يكونَ كلٌّ مِنَ الطرفينِ كيفيَّةً حاصلةً مِنْ مجموعِ أشياءَ قد تضامَّتْ وتلاصقَتْ حتَّىٰ عادَتْ شيئاً واحداً ؛ (كما في بيتِ بشَّارٍ) : [من الطويل]

كَـأَنَّ مُثَـارَ ٱلنَّقْـعِ فَـوْقَ رُؤُوسِنَـا

علىٰ ما سبقَ تحقيقُهُ[1]

[تشبيهُ مفردٍ بمركَّبٍ]

(وإمَّا تشبيهُ مفردٍ بمركَّبٍ ؛ كما مرَّ مِنْ تشبيهِ الشَّقِيقِ) ، وهو مفردٌ . . بأعلامِ ياقوتٍ نُشِرْنَ علىٰ رِماحٍ مِنْ زبرجدٍ[2] ، وهو مركَّبٌ مِنْ عدَّةِ أمورٍ .

والفرقُ بينَ المركَّبِ والمفردِ المقيَّدِ . . أحوجُ شيءٍ إلى التأمُّلِ[3] ؛ فكثيراً ما يقعُ الالتباسُ .

---

(١) انظر (ص٥١٤) .

(٢) انظر (ص٤٩٧) .

(٣) الفرق بينهما : أنَّ المركَّبَ : هيئةٌ منتزَعة من أمور متعددة اثنان فأكثر ، والمفردَ المقيَّد : ما كان مقيَّداً بقيد ؛ كالراقم المقيَّد بكون رقمه على الماء ، وفي المركَّب يكون المقصود بالذات الهيئةَ ، والأجزاءُ المنتزَع منها تبعٌ ؛ للتوصُّل بها إليها ، بخلاف المقيَّد ؛ فإنَّ أحد الأجزاء مقصود بالذات ، والباقي بالتبع ، وإنما احتاج الفرق بينهما لتأمُّل ؛ لأن القيود معتبَرة في كل من الأمرين ، والحاكم في تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس هو ذكاء الطبع وصفاء القريحة . « دسوقي » (٣/ ٤٢٢) .

وإمَّا تشبيهُ مركَّبٍ بمفردٍ ؛ كقولِهِ :

يَـا صَـاحِبَـيَّ تَقَصَّيَـا نَظَـرَيْكُمَـا ... تَـرَيَـا وُجُـوهَ ٱلأَرْضِ كَيْـفَ تَصَـوَّرُ

تَـرَيَـا نَهَـاراً مُشْمِسـاً قَـدْ شَـابَـهُ ... زَهْـرُ ٱلـرُّبَـا فَكَـأَنَّمَـا هُـوَ مُقْمِـرُ

وأيضاً : إنْ تعدَّدَ طرفاهُ : فإمَّا ملفوفٌ ؛

[تشبيهُ مركَّبٍ بمفردٍ]

(وإمَّا تشبيهُ مركَّبٍ بمفردٍ ؛ كقولِهِ[1] : يا صاحبيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكما) : في « الأساسِ » : تقصَّيتُهُ ؛ أي : بلغتُ أقصاهُ[2] ؛ أيِ : اجتهدا في النظرِ ، وابلُغا أقصىٰ نَظَرَيْكما . (ترَيَا وجوهَ الأرضِ كيفَ تَصَوَّرُ) ؛ أي : تتصوَّرُ ، بحذفِ التاءِ ؛ يقالُ : صوَّرَهُ اللهُ صورةً حسنةً فتصوَّرَ ؛ (ترَيَا نهاراً مشمِساً) : ذا شمسٍ لم يستُرْهُ غيمٌ ، (قد شابَهُ) ؛ أي : خالطَهُ (زَهْرُ الرُّبا) ، خصَّها ؛ لأنَّها أنضرُ وأشدُّ خُضرةً ، ولأنَّها المقصودُ بالنظرِ[3] ، (فكأنَّما هو) ؛ أي : ذلكَ النَّهارُ المُشمِسُ الموصوفُ (مُقمِرُ) ؛ أي : ليلٌ ذو قمرٍ ؛ لأنَّ الأزهارَ باخضرارِها قد نقصَتْ مِنْ ضوءِ الشمسِ[4] ، حتَّىٰ صارَ يَضرِبُ إلى السوادِ ؛ فالمشبَّهُ مركَّبٌ ، والمشبَّهُ بهِ مفردٌ ؛ وهو المُقمِرُ[5] .

[التشبيهُ الملفوفُ ، والمفروقُ ، وتشبيهُ التسويةِ ، والجمعِ]

(وأيضاً) : تقسيمٌ آخرُ للتشبيهِ باعتبارِ الطرفينِ ؛ وهو أنَّهُ (إنْ تعدَّدَ طرفاهُ : فإمَّا ملفوفٌ) : وهو أنْ يُؤتىٰ أوَّلاً بالمشبَّهاتِ علىٰ طريقِ العطفِ أو غيرِهِ ، ثمَّ بالمشبَّهِ بها

---

(١) البيتان لأبي تمام في « ديوانه » (٢/ ١٩٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٧٨) ، وهما من الكامل .

(٢) انظر « أساس البلاغة » (ق ص و) .

(٣) لأن الشخص يبدأ بالنظر للعالي ثم بما دونه ، وقيل : لأنها المقصود بالنظر في كلام الشاعر . « دسوقي » (٣/ ٤٢٥) .

(٤) قوله : (نقصت) : بتشديد القاف وتخفيفها ، ومفعوله محذوف ؛ أي : شيئاً من ضوء الشمس . « دسوقي » (٣/ ٤٢٥) .

(٥) في (ب ، و ، ي) : (القمر) بدل (المقمر) .

كقولِهِ :

كَـأَنَّ قُلُـوبَ ٱلطَّيْـرِ رَطْبـاً وَيَـابِسـاً　　لَدَىٰ وَكْرِهَا ٱلْعُنَّابُ وَٱلْحَشَفُ ٱلْبَالِي

أو مفروقٌ ؛ كقولِهِ :

اَلنَّشْـرُ مِسْـكٌ وَٱلْـوُجُـوهُ دَنَـا　　نِيـرٌ وَأَطْـرَافُ ٱلأَكُـفِّ عَنَـمْ

وإنْ تعدَّدَ طرفُهُ الأوَّلُ فتشبيهُ التَّسويةِ ؛ كقولِهِ :

كذلكَ ؛ (كقولِهِ) في صفةِ العُقابِ بكثرةِ اصطيادِ الطيورِ[1] : (كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً) بعضُها (ويابساً) بعضُها (لدىٰ وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ)[2] : هو أردأُ التَّمرِ (البالي) ، شبَّهَ الرَّطبَ الطريَّ مِنْ قلوبِ الطيرِ بالعُنَّابِ ، واليابسَ العتيقَ منها بالحَشَفِ البالي ؛ إذ ليسَ لاجتماعِها هيئةٌ مخصوصةٌ يُعتدُّ بها ويُقصَدُ تشبيهُها ، إلا أنَّهُ ذكرَ أوَّلاً المشبَّهينِ ، ثمَّ المشبَّهَ بهما على الترتيبِ .

(أو مفروقٌ) : وهو أنْ يُؤتىٰ بمشبَّهٍ ومشبَّهٍ بهِ ، ثمَّ آخرَ وآخرَ ؛ (كقولِهِ[3] : النَّشْرُ) ؛ أيِ : الطِّيبُ والرائحةُ (مِسْكٌ ، والوجوهُ دنانيرٌ ، وأطرافُ الأَكُفِّ)[4] ، ورُوِيَ : (وأطرافُ البَنانِ) . (عَنَمْ) : هو شجرٌ أحمرُ ليِّنٌ .

(وإنْ تعدَّدَ طرفُهُ الأوَّلُ) ؛ يعني : المشبَّهَ ، دونَ الثاني . . (فتشبيهُ التَّسويةِ ؛ كقولِهِ[5] : [من المجتث]

---

(١) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٣٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٨٠) ، وهو من الطويل .

(٢) العُنَّاب : نوع من الثمر ، وربما سُمِّيَ ثمر الأراك عُنَّاباً . انظر « تاج العروس » (ع ن ب) .

(٣) البيت للمرقش الأكبر في « ديوان المرقشين الأكبر والأصغر » (ص٦٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٨١) ، وهو من السريع .

(٤) قوله في البيت : (دنانير) مصروف ؛ للضرورة . « دسوقي » (٣/ ٤٢٥) .

(٥) البيت لرشيد الدين الوطواط في « حدائق السحر في دقائق الشعر » (ص١٤٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٨٨) .

صُـــدْغُ ٱلْحَبِيـــبِ وَحَـــالِـــي   كِـــلاهُمَـــا كَـــٱللَّيَـــالِـــي

وإنْ تعدَّدَ طرفُهُ الثاني فتشبيهُ الجمعِ ؛ كقولِهِ :

كَـــأَنَّمَـــا يَبْسِـــمُ عَـــنْ لُـــؤْلُـــؤٍ   مُنَضَّـــدٍ أَوْ بَـــرَدٍ أَوْ أَقَـــاحْ

صُـــدْغُ ٱلْحَبِيـــبِ وَحَـــالِـــي   كِـــلاهُمَـــا كَـــٱللَّيَـــالِـــي)

(**وإنْ تعدَّدَ طرفُهُ الثاني**) ؛ يعني : المشبَّهَ بهِ ، دونَ الأوَّلِ . . (**فتشبيهُ الجمعِ** ؛ **كقولِهِ**[1] : [من السريع])

بَـــاتَ نَـــدِيمـــاً لِـــيَ حَتَّـــى ٱلصَّبَـــاحْ   أَغْيَـــدُ مَجْـــدُولُ مَكَـــانِ ٱلْـــوِشَـــاحْ

(**كأنَّما يَبسِمُ**) ذلكَ الأغيَدُ ؛ أيِ : الناعمُ البَدَنِ . . (**عن لؤلؤٍ منضَّدٍ**) : منظَّمٍ ، (**أو بَرَدٍ**) : هو حَبُّ الغَمامِ ، (**أو أَقَاحْ**) : جمعُ أُقحوانٍ ؛ وهو وردٌ لهُ نَوْرٌ ؛ شبَّهَ ثغرَهُ بثلاثةِ أشياءَ .

❁ ❁ ❁

---

(١) البيتان للبحتري في « ديوانه » (١/ ٤٣٥) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٨٨) ، والنديم في الأصل : جليس الشراب ، والمراد به هنا : المؤانِس بالليل ، والمجدول في الأصل : المحكَم الفتل ، والوشاح : جلد عريض يُرصَّع بالجواهر ، تشدُّه المرأة بين عاتقَيْها وكَشْحيها ، ومجدول مكان الوشاح : كناية عن ضامر الخاصرتين والبطن ؛ لأن ذلك موضع الوشاح . انظر « تاج العروس » (ن د م ، ج د ل ، و ش ح) ، و« حاشية الدسوقي » (٣/ ٤٣٠) .

وباعتبارِ وجهِهِ : إمَّا تمثيلٌ ؛ وهو ما وجهُهُ منتزَعٌ مِنْ متعدِّدٍ ؛ كما مرَّ ، وقيَّدَهُ السكَّاكيُّ بكونِهِ غيرَ حقيقيٍّ ؛ كما في تشبيهِ مَثَلِ اليهودِ بمَثَلِ الحمارِ .

[أقسامُ التشبيهِ باعتبارِ وجهِهِ]

[التشبيهُ التمثيليُّ ، وغيرُ التمثيليِّ]

(وباعتبارِ وجهِهِ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (باعتبارِ الطرفينِ) : (إمَّا تمثيلٌ ؛ وهو ما) ؛ أيِ : التشبيهُ الذي (وجهُهُ) وصفٌ (منتزَعٌ مِنْ متعدِّدٍ): أمرينِ أو أمورٍ[1] ؛ (كما مرَّ) مِنْ تشبيهِ الثُّريَّا[2] ، وتشبيهِ مُثارِ النَّقْعِ معَ الأسيافِ[3] ، وتشبيهِ الشمسِ بالمرآةِ في كفِّ الأشلِّ[4] ، وغيرِ ذلكَ .

(وقيَّدَهُ) ؛ أيِ : المنتزَعَ مِنْ متعدِّدٍ (السكَّاكيُّ بكونِهِ غيرَ حقيقيٍّ) ؛ حيثُ قالَ : (التشبيهُ متىٰ كانَ وجهُهُ وصفاً غيرَ حقيقيٍّ ، وكانَ منتزَعاً مِنْ عدَّةِ أمورٍ . . خُصَّ باسمِ التمثيلِ)[5] ؛ (كما في تشبيهِ مَثَلِ اليهودِ بمَثَلِ الحمارِ) ؛ فإنَّ وجهَ الشبهِ هو حرمانُ الانتفاعِ بأبلغِ نافعٍ معَ الكدِّ والتعبِ في استصحابِهِ ، فهو وصفٌ مركَّبٌ مِنْ متعدِّدٍ ، وليسَ بحقيقيٍّ ، بل هو عائدٌ إلى التوهُّمِ .

---

(١) سواء كان الطرفان مفردين ، أو مركَّبين ، أو كان أحدهما مفرداً والآخر مركَّباً ؛ وسواء كان الوصف المنتزَع حسِّياً ، أو عقلياً ، أو اعتبارياً وهمياً ، هـٰذا مذهب الجمهور . « دسوقي » (٣/ ٤٣٢) .

(٢) انظر (ص٥١٣) .

(٣) انظر (ص٥١٤) .

(٤) انظر (ص٥١٦) .

(٥) مفتاح العلوم (ص٣٤٦) ، وقوله : (غير حقيقي) ؛ أي : غير متحقِّق حسّاً ولا عقلاً ، بل كان اعتبارياً وهمياً ، وبذلك ينحصر التمثيل عنده في التشبيه الذي وجهه مركَّب اعتباريٌّ وهمي ، وذهب الزمخشري : إلىٰ ترادف التشبيه والتمثيل ، حتىٰ لو كان وجه الشبه مفرداً ، وذهب الشيخ عبد القاهر : إلىٰ أنه يُشترط في التمثيل ألا يكون الوجه المركَّب حسِّياً ؛ بأن كان عقلياً أو اعتبارياً وهمياً ، واعلم : أن الهيئة من حيث إنها هيئة . . اعتبارية ؛ فجعلها حسية أو عقلية أو وهمية إنما هو باعتبار الأمور المنتزَعة منها . « دسوقي » (٣/ ٤٣٣) .

وإمَّا غيرُ تمثيلٍ ؛ وهو بخلافِهِ .

(**وإمَّا غيرُ تمثيلٍ ؛ وهو بخلافِهِ**) ؛ أي : بخلافِ التمثيلِ ؛ يعني : ما لا يكونُ وجهُهُ منتزَعاً مِنْ متعدِّدٍ .

وعندَ السكَّاكيِّ : ما لا يكونُ منتزَعاً مِنْ متعدِّدٍ ، أو لا يكونُ وهميّاً واعتبارِيّاً[1] ، بل يكونُ حقيقيّاً ؛ فتشبيهُ الثُّريَّا بالعُنقودِ المنوِّرِ تمثيلٌ عندَ الجمهورِ دونَ السكَّاكيِّ[2]

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : أو كان منتزَعاً من متعدد ، لكنه ليس وهميّاً ولا اعتبارياً ، بل كان وصفاً حقيقيّاً ؛ بأن كان حسيّاً ، أو عقليّاً . « دسوقي » (٣/ ٤٣٤) .

(٢) لأن وجه الشبه وإن كان منتزَعاً من متعدد . . إلا أنه حسّي . « دسوقي » (٣/ ٤٣٤) .

وأيضاً : إمَّا مجمَلٌ ؛ وهو ما لم يُذكَرْ وجهُهُ ؛ فمنهُ : ظاهرٌ ؛ يفهمُهُ كلُّ أحدٍ ؛ نحوُ : زيدٌ كالأسدِ ، ومنهُ : خفيٌّ ؛ لا يُدرِكُهُ إلا الخاصَّةُ ؛ كقولِ بعضِهم : هم كالحلقةِ المفرَغةِ ؛ لا يُدرىٰ أينَ طَرَفاها ؛ أي : متناسبونَ في الشَّرفِ ؛ كما أنَّها متناسبةُ الأجزاءِ في الصورةِ .

وأيضاً : منهُ :

[التشبيهُ المجمَلُ ، والمفصَّلُ]

(وأيضاً) : تقسيمٌ آخرُ للتشبيهِ باعتبارِ وجهِهِ ؛ وهو أنَّهُ : (إمَّا مجمَلٌ ؛ وهو ما لم يُذكَرْ وجهُهُ ؛ فمنهُ) ؛ أي : فمِنَ المجمَلِ : ما هو (ظاهرٌ) وجهُهُ ، أو : فمِنَ الوجهِ الغيرِ المذكورِ ما هو ظاهرٌ ؛ (يفهمُهُ كلُّ أحدٍ) ممَّنْ لهُ مَدْخلٌ في ذلكَ ؛ (نحوُ : زيدٌ كالأسدِ)[1]

(ومنهُ : خفيٌّ ؛ لا يُدرِكُهُ إلا الخاصَّةُ ؛ كقولِ بعضِهم) : ذكرَ الشيخُ عبدُ القاهرِ : أنَّهُ قولُ مَنْ وصفَ بني المهلَّبِ للحجَّاجِ لمَّا سألَ عنهم[2] ، وذكرَ جارُ اللهِ : أنَّهُ قولُ الأنماريَّةِ فاطمةَ بنتِ الخُرْشُبِ[3] ؛ وذلكَ أنَّها سُئِلَتْ عن بَنِيها : أيُّهم أفضلُ ؟ فقالَتْ : عِمارةُ[4] ، لا بل فلانٌ ، لا بل فلانٌ ، ثمَّ قالَتْ : ثَكِلْتُهم إنْ كنتُ أعلمُ أيُّهم أفضلُ ، (هم كالحلقةِ المفرَغةِ ؛ لا يُدرىٰ أينَ طَرَفاها ؛ أي) : هم (متناسبونَ في الشَّرفِ) ، يمتنعُ تعيينُ بعضِهم فاضلاً وبعضِهم أفضلَ منهُ ؛ (كما أنَّها) ؛ أيِ : الحلقةَ المفرَغةَ (متناسبةُ الأجزاءِ في الصورةِ) ، يمتنعُ تعيينُ بعضِها طرفاً وبعضِها وسطاً ؛ لكونِها مفرَغةً مُصمَتَةَ الجوانبِ كالدائرةِ .

(وأيضاً : منهُ) ؛ أي : مِنَ المجمَلِ ، وقولُهُ : (منهُ) دونَ أنْ يقولَ : (وأيضاً :

---

(١) أي : فإنه يظهر لكل أحد أن وجه الشبه الشجاعة . « دسوقي » (٣/ ٤٣٥) .

(٢) انظر « أسرار البلاغة » (ص٩٤) .

(٣) انظر « الكشاف » (٢/ ٥١١) .

(٤) قوله : (عمارة) : بكسر العين ، وضبطه بعضهم بضمها . « دسوقي » (٣/ ٤٣٥) .

ما لم يُذكَرْ فيهِ وصفُ أحدِ الطرفينِ ، ومنهُ : ما ذُكِرَ فيهِ وصفُ المشبَّهِ بهِ وحدَهُ ، ومنهُ : ما ذُكِرَ فيهِ وصفُهما ؛ كقولِهِ :

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّـي وَعَـاوَدَهُ ظَنِّـي فَلَـمْ يَخِـبِ
كَـالْغَيْـثِ إِنْ جِئْتَـهُ وَافَـاكَ رَيِّقُـهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ

وإمَّا مفصَّلٌ ؛

إمَّا كذا ، وإمَّا كذا) . . إشعارٌ بأنَّ هـٰذا مِنْ تقسيماتِ المجمَلِ ، لا مِنْ تقسيماتِ مطلقِ التشبيهِ ؛ أي : ومِنَ المجمَلِ : (ما لم يُذكَرْ فيهِ وصفُ أحدِ الطرفينِ) ؛ يعني : الوصفَ الذي يكونُ فيهِ إيماءٌ إلىٰ وجهِ الشبهِ ؛ نحوُ : زيدٌ أسدٌ .

(ومنهُ : ما ذُكِرَ فيهِ وصفُ المشبَّهِ بهِ وحدَهُ) ؛ أي : الوصفُ المشعِرُ بوجهِ الشبهِ ؛ كقولِها : (هم كالحلقةِ المفرَغةِ ؛ لا يُدرىٰ أينَ طَرَفاها)[1]

(ومنهُ : ما ذُكِرَ فيهِ وصفُهما) ؛ أي : المشبَّهِ والمشبَّهِ بهِ كليهما ؛ (كقولِهِ[2] : صدفتُ عنهُ) ؛ أي : أعرضتُ ، (ولم تَصْدِفْ مواهبُهُ عنِّي ، وعاودَهُ ظنِّي فلم يَخِبِ ؛ كالغيثِ إنْ جئتَهُ وافاكَ) ؛ أي : أتاكَ (ريِّقُهُ) : يقالُ : فعلَهُ في رَوْقِ شبابِهِ وريِّقِهِ ؛ أي : أوَّلِهِ ، وأصابَهُ ريِّقُ المطرِ ، وريِّقُ كلِّ شيءٍ : أفضلُهُ ، (وإنْ ترحَّلتَ عنهُ لَجَّ في الطَّلَبِ) ؛ وصفَ المشبَّهَ ـ أعني : الممدوحَ ـ بأنَّ عطاياهُ فائضةٌ عليهِ أعرضَ أو لم يُعرِضْ ، وكذا وصفَ المشبَّهَ بهِ ـ أعني : الغيثَ ـ بأنَّهُ يُصيبُكَ جئتَهُ أو ترحَّلتَ عنهُ ، والوصفانِ مُشعِرانِ بوجهِ الشبهِ ؛ أعني : الإفاضةَ في حالتَيِ الطَّلبِ وعدمِهِ ، وحالتَيِ الإقبالِ عليهِ والإعراضِ عنهُ .

(وإمَّا مفصَّلٌ) : عطفٌ علىٰ (إمَّا مجمَلٌ) ؛

---

(١) فإن قولها : (لا يُدرىٰ أين طرفاها) وصف للمشبَّه به ، وهو يستلزم التناسب الخاليَ عن التفاوت ، وهو وجه الشبه . « دسوقي » (٣/ ٤٣٨) .

(٢) البيتان لأبي تمام في « ديوانه » (١/ ١١٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٩٠) ، وهما من البسيط ، وقوله : (لجَّ) : من اللجاج ؛ وهو الخصومة ، والمراد : بالغَ . انظر « تاج العروس » (ل ج ج) ، و« حاشية الدسوقي » (٣/ ٤٣٨) .

وهو ما ذُكِرَ وجهُهُ ؛ كقولِهِ :

وَثَغْــــرُهُ فِــــي صَفَــــاءٍ   وَأَدْمُعِــــي كَـــالـــلآلِـــي

وقد يُتسامَحُ بذكرِ ما يستتبعُهُ مكانَهُ ؛ كقولِهم للكلامِ الفصيحِ : هو كالعسلِ في الحلاوةِ ؛ فإنَّ الجامعَ فيهِ لازمُها ؛ وهو مَيْلُ الطَّبعِ .

(وهو ما ذُكِرَ وجهُهُ ؛ كقولِهِ[1] : [من المجتث]

وَثَغْــــرُهُ فِــــي صَفَــــاءٍ   وَأَدْمُعِــــي كَـــالـــلآلِـــي

وقد يُتسامَحُ بذكرِ ما يستتبعُهُ مكانَهُ) ؛ أي : بأنْ يُذكَرَ مكانَ وجهِ الشبهِ ما يستلزمُهُ ؛ أي : يكونُ وجهُ الشبهِ تابعاً لهُ لازماً في الجملةِ ؛ (كقولِهم للكلامِ الفصيحِ : هو كالعسلِ في الحلاوةِ ؛ فإنَّ الجامعَ فيهِ لازمُها) ؛ أي : وجهَ الشبهِ في هـٰذا التشبيهِ لازمُ الحلاوةِ ؛ (وهو مَيْلُ الطَّبعِ) ؛ لأنَّهُ المشترَكُ بينَ العسلِ والكلامِ ، لا الحلاوةُ التي هي مِنْ خواصِّ المطعوماتِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت لرشيد الدين الوطواط في « حدائق السحر في دقائق الشعر » (ص١٤٤) ، وفيه : (ثغوره) بدل (وثغره) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٩١) ، وقوله : (وثغره) ؛ أي : وأسنان فمه ، وهو مبتدأ ، و(أدمعي) : عطف عليه ، وقوله : (كاللآلي) : خبر ، وقوله : (في صفاء) هو وجه الشبه ، وهو أيضاً مثال لتشبيه التسوية باعتبار تعدد الطرف الأول ؛ وهو المشبَّه . « دسوقي » (٣/ ٤٤٠) .

وأيضاً : إمَّا قريبٌ مبتذَلٌ ؛ وهو ما يُنتقَلُ فيهِ مِنَ المشبَّهِ إلى المشبَّهِ بهِ مِنْ غيرِ تدقيقِ نظرٍ ؛ لظهورِ وجهِهِ في بادي الرأيِ ؛ لكونِهِ أمراً جُمْليّاً ؛ فإنَّ الجُملةَ أسبقُ إلى النفسِ ، أو قليلَ التفصيلِ ، معَ غَلَبةِ حُضُورِ المشبَّهِ بهِ في الذِّهنِ : إمَّا عندَ حُضُورِ المشبَّهِ ؛ لقُربِ المناسبةِ ؛ كتشبيهِ الجرَّةِ الصغيرةِ بالكُوزِ في المقدارِ والشكلِ ،

[التشبيهُ القريبُ المبتذَلُ ، والبعيدُ الغريبُ]

(وأيضاً) : تقسيمٌ ثالثٌ للتشبيهِ باعتبارِ وجهِهِ ؛ وهو أنَّهُ : (إمَّا قريبٌ مبتذَلٌ[1] ؛ وهو ما يُنتقَلُ فيهِ مِنَ المشبَّهِ إلى المشبَّهِ بهِ مِنْ غيرِ تدقيقِ نظرٍ ؛ لظهورِ وجهِهِ في بادي الرأيِ) ؛ أي : في ظاهرِهِ إذا جعلتَهُ مِنْ : بدا الأمرُ يبدو ؛ أي : ظهرَ ، وإنْ جعلتَهُ مهموزاً مِنْ : بدأَ فمعناهُ : في أوَّلِ الرأيِ ، وظهورُ وجهِهِ في بادي الرأيِ يكونُ ؛ (لكونِهِ أمراً جُمْليّاً) : لا تفصيلَ فيهِ ؛ (فإنَّ الجُملةَ أسبقُ إلى النفسِ) مِنَ التفصيلِ[2] ؛ ألا ترىٰ أنَّ إدراكَ (الإنسانِ) مِنْ حيثُ إنَّهُ شيءٌ أو جسمٌ أو حيوانٌ . . أسهلُ وأقدمُ مِنْ إدراكِهِ مِنْ حيثُ إنَّهُ جسمٌ حسَّاسٌ متحرِّكٌ بالإرادةِ ناطقٌ .

(أو) لكونِ وجهِ الشبهِ (قليلَ التفصيلِ ، معَ غَلَبةِ حُضورِ المشبَّهِ بهِ في الذِّهنِ : إمَّا عندَ حُضورِ المشبَّهِ ؛ لقُربِ المناسبةِ) بينَ المشبَّهِ والمشبَّهِ بهِ ؛ إذ لا يخفىٰ : أنَّ الشيءَ معَ ما يناسبُهُ أسهلُ حُضوراً منهُ معَ ما لا يناسبُهُ[3] ؛ (كتشبيهِ الجرَّةِ الصغيرةِ بالكُوزِ في المقدارِ والشكلِ) ؛ فإنَّهُ قدِ اعتُبِرَ في وجهِ الشبهِ تفصيلٌ ما ؛ أعني : المقدارَ والشكلَ ،

---

(١) أي : مستعمَل للعامة ولغيرهم ، متداوَل بين الناس . « دسوقي » (٣/ ٤٤٢) .

(٢) لأنه كلَّما كثُرت التفاصيل كثُرت الملاحظات والاعتبارات ، وكلما كثُرت الاعتبارات في الشيء زادته خصوصاً ، وكلَّما كثُر التخصيص فيه قلَّت أفراده ؛ فيكون غريباً . « دسوقي » (٣/ ٤٤٤) .

(٣) قوله : (مع ما يناسبه) ؛ أي : مع المشبَّه الذي يناسبه ؛ بأن كانا من وادٍ واحد ؛ كالأواني أو الأزهار مثلاً . « دسوقي » (٣/ ٤٤٥) .

أو مطلقاً ؛ لتكرُّرِه على الحسِّ ؛ كالشمسِ بالمرآةِ المجلوَّةِ في الاستدارةِ والاستنارةِ ؛ لمعارضةِ كلٍّ مِنَ القُربِ والتكرُّرِ التفصيلَ .

وإمَّا بعيدٌ غريبٌ ؛ وهو بخلافِهِ ؛ لعدمِ الظُّهورِ :

إلا أنَّ الكُوزَ غالبُ الحضورِ عندَ حضورِ الجرَّةِ[1]

(**أو مطلقاً**) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (عندَ حضورِ المشبَّهِ) ، ثمَّ غَلَبَةُ حضورِ المشبَّهِ بهِ في الذِّهنِ مطلقاً تكونُ ؛ (**لتكرُّرِه**) ؛ أي : المشبَّهِ بهِ (**على الحسِّ**) ؛ فإنَّ المتكرِّرَ على الحسِّ ؛ كصورةِ القمرِ غيرَ مُنخسِفٍ . . أسهلُ حضوراً ممَّا لا يتكرَّرُ على الحسِّ ؛ كصورةِ القمرِ منخسِفاً[2] ؛ (**كالشمسِ**) ؛ أي : كتشبيهِ الشمسِ (**بالمرآةِ المجلوَّةِ في الاستدارةِ والاستنارةِ**) ؛ فإنَّ في وجهِ الشبهِ تفصيلاً ما ، لٰكنَّ المشبَّهَ بهِ ـ أعني : المرآةَ ـ غالبُ الحضورِ في الذِّهنِ مطلقاً ؛ (**لمعارضةِ كلٍّ مِنَ القُربِ والتكرُّرِ التفصيلَ**) ؛ أي : وإنَّما كانَتْ قلَّةُ التفصيلِ في وجهِ الشبهِ ، معَ غَلَبَةِ حضورِ المشبَّهِ بهِ ؛ بسببِ قُرب المناسبةِ أوِ التكرُّرِ على الحسِّ . . سبباً لظهورِهِ المؤدِّي إلى الابتذالِ ، معَ أنَّ التفصيلَ مِنْ أسبابِ الغرابةِ ؛ لأنَّ قُربَ المناسبةِ في الصورةِ الأُولىٰ ، والتكرُّرَ على الحسِّ في الثانيةِ[3] . . يعارضُ كلٌّ منهما التفصيلَ بواسطةِ اقتضائِهما سرعةَ الانتقالِ مِنَ المشبَّهِ إلى المشبَّهِ بهِ ، فيصيرُ وجهُ الشبهِ كأنَّهُ أمرٌ جُمْليٌّ لا تفصيلَ فيهِ ؛ فيصيرُ سبباً للابتذالِ .

(**وإمَّا بعيدٌ غريبٌ**) : عطفٌ علىٰ (إمَّا قريبٌ مبتذَلٌ) ؛ (**وهو بخلافِهِ**) ؛ أي : ما لا يُنتقَلُ فيهِ مِنَ المشبَّهِ إلى المشبَّهِ بهِ إلا بعدَ فكرٍ وتدقيقِ نظرٍ ؛ (**لعدمِ الظُّهورِ**) ؛

---

(١) هٰذا عند من اعتاد أن يُفرِغ من الجرَّة في الكُوز ويشرب . « دسوقي » (٣/ ٤٤٦) .

(٢) فعند سماع قولك : (وجه زيد كالقمر) تحضر في الذهن صورةُ القمر غيرَ منخسِف ، لا صورته منخسِفاً . « دسوقي » (٣/ ٤٤٧) .

(٣) **الصورة الأولىٰ** : غلبة حضور المشبَّه به في الذهن عند حضور المشبَّه ، **والصورة الثانية** : غلبة حضور المشبَّه به في الذهن مطلقاً ؛ حضر المشبَّه أم لا . « دسوقي » (٣/ ٤٤٨) .

إمَّا لكثرةِ التفصيلِ ؛ كقولِهِ :

وَٱلشَّمْسُ كَٱلْمِرْآةِ

أو نُدُورِ حُضُورِ المشبَّهِ بهِ : إمَّا عندَ حُضورِ المشبَّهِ ؛ لبُعدِ المناسبةِ ؛ كما مرَّ ، وإمَّا مطلقاً ؛ لكونِهِ وهمياً ، أو مركَّباً خيالياً ، أو عقلياً ؛ كما مرَّ ، . . . .

أي : لخفاءِ وجهِهِ في بادي الرأيِ ؛ وذلكَ ؛ أعني : عدمَ الظُّهورِ : (إمَّا لكثرةِ التفصيلِ ؛ كقولِهِ[1] : [من مشطور الرجز]

وَٱلشَّمْسُ كَٱلْمِرْآةِ) فِي كَفِّ ٱلْأَشَلِّ

فإنَّ وجهَ التشبيهِ فيهِ مِنَ التفصيلِ علىٰ ما قد سبقَ ؛ ولذا لا يقعُ في نفسِ الرائي للمرآةِ الدائمةِ الاضطرابِ إلا بعدَ أنْ يستأنفَ تأمُّلاً ، ويكونَ في نظرِهِ متمهِّلاً .

(أو نُدُورِ) ؛ أي : أو لنُدُورِ (حُضورِ المشبَّهِ بهِ : إمَّا عندَ حُضورِ المشبَّهِ ؛ لبُعدِ المناسبةِ ؛ كما مرَّ) في تشبيهِ البنفسجِ بنارِ الكِبريتِ[2] .

(وإمَّا مطلقاً) ، ونُدورُ حضورِ المشبَّهِ بهِ مطلقاً يكونُ (لكونِهِ وهمياً) ؛ كأنيابِ الأغوالِ[3] ، (أو مركَّباً خيالياً) ؛ كأعلامِ ياقوتٍ نُشِرْنَ علىٰ رِماحٍ مِنْ زبرجدٍ ، (أو) مركَّباً (عقلياً) ؛ كمَثَلِ الحمارِ يحملُ أسفاراً[4] ؛ (كما مرَّ) ، إشارةٌ إلى الأمثلةِ التي ذكرناها

---

(١) تقدم تخريجه (ص٥١٦) .

(٢) انظر (ص٥٢٧ ـ ٥٢٨) .

(٣) وإذا كان وهمياً فلا يدركه ليشبِّه به إلا المتَّسعُ في المدارك ، فيستحضره في بعض الأحيان ، فيكون إدراك تعلُّق وجه الشبه نادراً غيرَ مألوف ، وكذا القول في المركَّب الخيالي . « بناني » (٢/ ٢١٤) .

(٤) فإن المراد بالمَثَل : الصفة ، وقد اعتُبر فيها : كونُ الحمار حاملاً لشيء ، وكونُ المحمول أبلغَ ما يُنتفَع به ، وكونُه محرومَ الانتفاع به ، وكونُ الحمل بمشقَّة وتعب ، وهـٰذه الاعتبارات عقليَّة ، وإنما ندر حضور المركَّب مطلقاً ؛ لأن هـٰذه الاعتبارات لا يكاد يستحضرها مجموعةً إلا الخواصُّ ، فلا تحصل سرعةُ الانتقال إلا نادراً ؛ فيكون التشبيه غريباً . « بناني » (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥) .

أو لقلَّةِ تكرُّرِهِ على الحسِّ ؛ كقولِهِ :

وَٱلشَّمْسُ كَٱلْمِرْآةِ . . . . . .

فالغرابةُ فيهِ مِنْ وجهينِ .

والمرادُ بالتفصيلِ : أنْ يُنظَرَ في أكثرَ مِنْ وصفٍ .

آنفاً[١] ، (أو لقلَّةِ تكرُّرِهِ) ؛ أي : المشبَّهِ بهِ (على الحسِّ ؛ كقولِهِ : [من مشطور الرجز]

وَٱلشَّمْسُ كَٱلْمِرْآةِ) فِي كَفِّ ٱلأَشَلْ

فإنَّ الرجلَ ربَّما ينقضي عمرُهُ ولا يتَّفقُ لهُ أنْ يرىٰ مرآةً في يدِ الأشلِّ[٢] ؛ (فالغرابةُ فيهِ) ؛ أي : في تشبيهِ الشمسِ بالمرآةِ في كفِّ الأشلِّ (مِنْ وجهينِ) : أحدُهما : كثرةُ التفصيلِ في وجهِ الشبهِ ، والثاني : قلَّةُ التكرُّرِ على الحسِّ .

فإنْ قلتَ : كيفَ تكونُ نُدرةُ حضورِ المشبَّهِ بهِ سبباً لعدمِ ظهورِ وجهِ الشبهِ ؟

قلتُ : لأنَّهُ فرعُ الطرفينِ والجامعُ المشترَكُ بينَهما الذي يُطلَبُ بعدَ حضورِ الطرفينِ[٣] ، فإذا ندرَ حضورُهما ندرَ التفاتُ الذِّهنِ إلىٰ ما يجمعُهما ويصلُحُ سبباً للتشبيهِ بينَهما[٤] .

(والمرادُ بالتفصيلِ : أنْ يُنظَرَ في أكثرَ مِنْ وصفٍ) واحدٍ لشيءٍ واحدٍ أو أكثرَ ؛ بمعنىٰ : أنْ يُعتبرَ في الأوصافِ وجودُها ، أو عدمُها ، أو وجودُ البعضِ وعدمُ البعضِ ،

---

(١) انظر (ص٥٤٤) .

(٢) في (د ، و ، ز) : (يقضي) بدل (ينقضي) .

(٣) في (ج ، د ، و ، ح) : (والجامع المشترك بينهما إنما يطلب) بدل (والجامع المشترك بينهما الذي يطلب) ، وفي (هـ ، ي) : (والجامع المشترك الذي بينهما إنما يطلب) ، وفي (ز) : (والجامع المشترك الذي يطلب) .

(٤) قوله : (فإذا ندر حضورهما) ؛ أي : أو حضور المشبَّه به ، بل هو المدَّعىٰ ، وأمَّا ندور حضور الطرفين فأمرٌ زائد على المدَّعىٰ ، أو المراد : وإذا ندر حضورهما ؛ أي : حضور مجموعهما . « دسوقي » (٣/٤٥٢) .

ويقعُ علىٰ وجوهٍ ؛ أعرَفُها : أنْ تأخذَ بعضاً وتدعَ بعضاً ؛ كما في قولِهِ :

حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

وأنْ تعتبرَ الجميعَ ؛ كما مرَّ مِنْ تشبيهِ الثُّريَّا .

وكلَّما كانَ التركيبُ مِنْ أمورٍ أكثرَ كانَ التشبيهُ أبعدَ ، والبليغُ ما كانَ مِنْ هـٰذا الضربِ لغرابتِهِ ، ولأنَّ نيلَ الشيءِ بعدَ طلبِهِ ألَذُّ .

كلٌّ مِنْ ذلكَ في أمرٍ واحدٍ أو أمرينِ أو ثلاثةٍ أو أكثرَ ؛ فلهـٰذا قالَ : (ويقعُ) ؛ أي : التفصيلُ (علىٰ وجوهٍ) كثيرةٍ ؛ (أعرَفُها : أنْ تأخذَ بعضاً) مِنَ الأوصافِ ، (وتدعَ بعضاً) ؛ أي : تعتبرَ وجودَ بعضِها وعدمَ بعضِها ؛ (كما في قولِهِ[1] : حملتُ رُدَيْنِيّاً) ؛ يعني : رُمحاً منسوباً إلىٰ رُدَينةَ .

. . . . . . (كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ)

فاعتبرَ في اللَّهبِ الشكلَ واللَّونَ واللَّمَعانَ ، وتركَ الاتِّصالَ بالدُّخانِ ونفاهُ ، (وأنْ تعتبرَ الجميعَ ؛ كما مرَّ مِنْ تشبيهِ الثُّريَّا) بعُنقودِ المُلَّاحيَّةِ المنوِّرةِ باعتبارِ اللَّونِ والشكلِ وغيرِ ذلكَ[2]

(وكلَّما كانَ التركيبُ) خيالياً كانَ أو عقلياً (مِنْ أمورٍ أكثرَ . . كانَ التشبيهُ أبعدَ) ؛ لكونِ تفاصيلِهِ أكثرَ ، (و) التشبيهُ (البليغُ[3] . . ما كانَ مِنْ هـٰذا الضربِ) ؛ أي : مِنَ البعيدِ الغريبِ دونَ القريبِ المبتذَلِ ؛ (لغرابتِهِ) ؛ أي : لكونِ هـٰذا الضربِ غريباً غيرَ مبتذَلٍ ، (ولأنَّ نيلَ الشيءِ بعدَ طلبِهِ ألَذُّ)[4] ، وموقعَهُ مِنَ النَّفسِ ألطفُ ، وإنَّما يكونُ

---

(١) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٦٢) ، وفيه : (جمعت) بدل (حملت) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٩٢) ، وهو من الطويل .

(٢) انظر (ص٥١٣) .

(٣) المراد بالبليغ هنا : الواصلُ لدرجة القبول ؛ من البلوغ بمعنى الوصول ، أو اللطيفُ الحسن . « دسوقي » (٣/ ٤٥٧) .

(٤) أي : ألذ من حصوله بلا طلب ، ولا ينافي هـٰذا ما تقدَّم في حذف المسند ؛ من أن حصول=

وقد يُتصرَّفُ في القريبِ بما يجعلُهُ غريباً ؛ كقولِهِ :

لَمْ تَلْقَ هَـٰذَا ٱلْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا   إلا بِــوَجْـــهٍ لَيْــسَ فِيــهِ حَيَــاءُ

البعيدُ الغريبُ بليغاً حسناً إذا كانَ سببُهُ لُطفَ المعنىٰ ودقَّتَهُ[١] ، أو ترتيبَ بعضِ المعاني على البعضِ ، وبناءَ ثانٍ علىٰ أوَّلٍ ، وردَّ تالٍ إلىٰ سابقٍ ، فيحتاجُ إلىٰ نظرٍ وتأمُّلٍ .

(وقد يُتصرَّفُ في) التشبيهِ (القريبِ) المبتذَلِ (بما يجعلُهُ غريباً) ، ويُخرِجُهُ عنِ الابتذالِ ؛ (كقولِهِ[٢] : [من الكامل]

لَمْ تَلْقَ هَـٰذَا ٱلْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا   إلا بِــوَجْـــهٍ لَيْــسَ فِيــهِ حَيَــاءُ)

فتشبيهُ الوجهِ بالشمسِ مبتذَلٌ ، إلا أنَّ حديثَ الحياءِ وما فيهِ مِنَ الدِّقَّةِ والخفاءِ . . أخرجَهُ إلى الغرابةِ ، وقولُهُ : (لم تَلْقَ) إنْ كانَ مِنْ : لقيتُهُ ؛ بمعنىٰ : أبصرتُهُ . . فالتشبيهُ مكنيٌّ غيرُ مصرَّحٍ[٣] ، وإنْ كانَ مِنْ : لقيتُهُ ؛ بمعنىٰ : قابلتُهُ وعارضتُهُ[٤] . .

= النعمة الغير المترقَّبة ألذ ؛ لأن الطلب لا ينافي الحصولَ الغير المترقَّب ؛ لأنه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقُّبه ، أو من غير موضع يُطلب منه ، فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقُّب بلغ المرتبةَ العليا من اللذة . انظر « الأطول » (٢/ ٢١١) .

(١) هـٰذا جواب عمَّا يقال : إن الغرابة تقتضي عدمَ الظهور وخفاءَ المراد ، ولا شك أنه يوجب التعقيد ، وهو مخل بالفصاحة ، والإخلال بالفصاحة يخل بالبلاغة ، وحاصل الجواب : أن الخفاء وعدم الظهور تارة ينشأ عن لطف المعنىٰ ودقَّته ، وهـٰذا محقِّق للبلاغة ، وهو المراد هنا ، وتارة ينشأ عن سوء تركيب الألفاظ ، وعن اختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني ، وهـٰذا محقِّق للتعقيد ، وهو غير مراد . « دسوقي » (٣/ ٤٥٩) .

(٢) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص١٢٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٩٣) ، ومعنى البيت : أن الشمس دائماً في حياء وخجل من الممدوح ؛ لأن نور وجهه أتم من النور والإشراق الذي فيها ، فلا يمكن أن تلاقي وجهه إلا إذا انتفى الحياء ، أما عند وجوده كما هو حق الأدب منها : فلا يمكن أن تلقاه . « دسوقي » (٣/ ٤٦١) .

(٣) لأن قوله : (ليس فيه حياء) يدل علىٰ أن وجه الممدوح أعظمُ منها إشراقاً وضياءً ، وهـٰذا يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق والضياء ، فيثبت التشبيه ضمناً لا صريحاً . « دسوقي » (٣/ ٤٦١) .

(٤) أي : ماثلته . « دسوقي » (٣/ ٤٦٢) .

وقولِهِ :

عَـزَمَـاتُـهُ مِثْـلُ ٱلنُّجُـومِ ثَـوَاقِبـاً لَـوْ لَـمْ يَكُـنْ لِلثَّـاقِبَـاتِ أُفُـولُ

ويُسمَّىٰ هـٰذا : التشبيهَ المشروطَ .

فهو فعلٌ يُنبئُ عنِ التشبيهِ[1] ؛ أي : لم تُقابلْهُ في الحُسنِ والبهاءِ ، إلا بوجهٍ ليسَ فيهِ حياءٌ .

(وقولِهِ[2] : عَزَماتُهُ مِثْلُ النُّجومِ ثواقباً) ؛ أي : لوامعاً[3] .

(لَـوْ لَـمْ يَكُـنْ لِلثَّـاقِبَـاتِ أُفُـولُ)

فتشبيهُ العزمِ بالنَّجمِ مبتذَلٌ ، إلا أنَّ اشتراطَ عدمِ الأُفُولِ أخرجَهُ إلى الغرابةِ .

(ويُسمَّىٰ) مثلُ (هـٰذا) التشبيهِ : (التشبيهَ المشروطَ) ؛ لتقييدِ المشبَّهِ أوِ المشبَّهِ بهِ أو كليهما بشرطٍ وجوديٍّ أو عدميٍّ يدلُّ عليهِ صريحُ اللفظِ أو سياقُ الكلامِ[4] .



---

(١) أي : يدل على التشبيه الواقع بعد أداة الاستثناء ؛ لأن المعنىٰ : لم تقابله إلا بوجه ليس فيه حياء فتقابله وتماثله ، فالتشبيه مأخوذ من الفعل المنفي المصرَّح به ؛ فيكون مصرَّحاً به ، بخلاف الأول ؛ فإنه ليس فيه لفظ يدل على التشبيه . « دسوقي » (٣/ ٤٦٢) .

(٢) البيت لرشيد الدين الوَطوَاط في « حدائق السحر في دقائق الشعر » (ص١٤٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٩٤) ، وهو من الكامل .

(٣) قوله : (لوامعاً) : صرفَه محاكاةً لـ (ثواقباً) المصروف في البيت للضرورة . « دسوقي » (٣/ ٤٦٣) .

(٤) مثال تقييد المشبَّه به : البيت المذكور ؛ فإنه قيَّد المشبَّه به بعدم الأفول ، فلم يتم التشبيه بدونه ، ومثال تقييد المشبَّه : ما لو عُكس المثال فقيل : النجوم كعزماته لولا أنه لا أفول لها ، ومثال تقييدهما معاً : زيد في علمه بالأمور إذا كان غافلاً كعمرو في علمه إذا كان يقظان ، ومثال الشرط المدلول عليه بصريح اللفظ : ما ذُكر ، ومثال المدلول عليه بسياق الكلام : هـٰذه القبَّة كالفَلَك في الأرض ؛ لأن المعنىٰ : كالفلك لو كان في الأرض ، ومثال الشرط الوجودي : هـٰذه القبَّة . . . إلىٰ آخره ، ومثال الشرط العدمي : ما ذُكر في البيتين السابقين ، وقوله : (يدل عليه) ؛ أي : على الشرط . « دسوقي » (٣/ ٤٦٤) .

وباعتبارِ أداتِهِ : إمَّا مؤكَّدٌ ؛ وهو ما حُذِفَتْ أداتُهُ ؛ مثلُ : ﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ .
ومنهُ نحوُ :

وَٱلرِّيحُ تَعْبَثُ بِٱلْغُصُونِ وَقَدْ جَرَىٰ ذَهَبُ ٱلأَصِيلِ عَلَىٰ لُجَيْنِ ٱلْمَاءِ

[أقسامُ التشبيهِ باعتبارِ أداتِهِ]

[التشبيهُ المؤكَّدُ ، والمرسَلُ]

(وباعتبارِ) ؛ أي : والتشبيهُ باعتبارِ (أداتِهِ : إمَّا مؤكَّدٌ[١] ؛ وهو ما حُذِفَتْ أداتُهُ[٢] ؛ مثلُ : ﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل : ٨٨]) ؛ أي : مِثْلَ مَرِّ السحابِ ، (ومنهُ) ؛ أي : ومِنَ المؤكَّدِ : ما أُضيفَ المشبَّهُ بهِ إلى المشبَّهِ بعدَ حذفِ الأداةِ ؛ (نحوُ[٣] : والرِّيحُ تَعبَثُ بالغُصُونِ) ؛ أي : تُمِيلُها إلى الأطرافِ والجوانبِ (وقد جرىٰ ذَهَبُ الأَصيلِ) : هو الوقتُ بعدَ العصرِ إلى المغربِ ، يُعَدُّ مِنَ الأوقاتِ الطيِّبةِ ؛ كالسَّحَرِ ، ويُوصَفُ بالصُّفْرةِ ؛ كقولِهِ[٤] : [من الطويل]

وَرُبَّ نَهَارٍ لِلْفِرَاقِ أَصِيلُهُ وَوَجْهِي كِلا لَوْنَيْهِمَا مُتَنَاسِبُ

فذهبُ الأصيلِ : صُفرتُهُ وشعاعُ الشمسِ فيهِ[٥] ، (علىٰ لُجَينِ الماءِ) ؛ أي : علىٰ ماءٍ كاللُّجَينِ ؛ أيِ : الفضَّةِ في الصفاءِ والبياضِ ؛ فهـٰذا تشبيهٌ مؤكَّدٌ .

---

(١) لأنه أُكِّد بادِّعاء أنَّ المشبَّه عينُ المشبَّه به . « دسوقي » (٣/ ٤٦٤) .
(٢) أي : تُركت بالكليّة ؛ بحيث لا تكون ظاهرة ولا مقدَّرة في الكلام ، وإلا فهو مرسل . « دسوقي » (٣/ ٤٦٤) .
(٣) البيت لابن خفاجة في « ديوانه » (ص١٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٩٥) ، وهو من الكامل .
(٤) البيت للباخرزي كما في « روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار » للأماسي (ص٣٨٠) .
(٥) أي : والحال أن شعاع الشمس واقع فيه ؛ لأن اصفرار شعاعها في هـٰذا الوقت يوجب اصفراره . « دسوقي » (٣/ ٤٦٥) .

أو مرسَلٌ ؛ وهو بخلافِهِ ؛ كما مرَّ .

ومِنَ النَّاسِ مَنْ لم يُميِّزْ بينَ لُجَينِ الكلامِ ولَجِينِهِ[١] ، ولم يَعرفْ هِجَانَهُ مِنْ هَجِينِهِ[٢] ، حتَّىٰ ذهبَ بعضُهم[٣] : إلىٰ أنَّ اللُّجَينَ إنَّما هو بفتحِ اللامِ وكسرِ الجيمِ ؛ يعني : الوَرَقَ الذي يسقطُ مِنَ الشجرِ ، وقد شُبِّهَ بِهِ وجهُ الماءِ ، وبعضُهم[٤] : إلىٰ أنَّ الأصيلَ هو الشجرُ الذي لهُ أصلٌ وعِرْقٌ ، وذهبَهُ ورقُهُ الذي اصفرَّ ببردِ الخريفِ ، وسقطَ منهُ علىٰ وجهِ الماءِ ، وفسادُ هـٰذينِ الوهمينِ غنيٌّ عنِ البيانِ[٥]

(أو مرسَلٌ) : عطفٌ علىٰ (إمَّا مؤكَّدٌ) ؛ (وهو بخلافِهِ) ؛ أي : ما ذُكِرَ أداتُهُ[٦] ، فصارَ مرسَلاً مِنَ التأكيدِ المستفادِ مِنْ حذفِ الأداةِ المشعِرِ بحسَبِ الظاهرِ بأنَّ المشبَّهَ عينُ المشبَّهِ بهِ ؛ (كما مرَّ) مِنَ الأمثلةِ المذكورةِ فيها أداةُ التشبيهِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : لم يميِّز بين حَسَنه وقبيحه . « دسوقي » (٣/٤٦٦) .

(٢) في (ب) : (يفرق) بدل (يعرف) ؛ أي : لم يَعرِف عاليَه وشريفَه من رديئه ووضيعه . « دسوقي » (٣/٤٦٦) .

(٣) هـٰذا البعض : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٥٤٨) .

(٤) هـٰذا البعض : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٩٧) .

(٥) أمَّا الأول : فلأنه لا معنىٰ لتشبيه وجه الماء بمطلق الوَرَق الساقط من الشجر ، وأمَّا الثاني : فلأنه لا اختصاص للوَرَق المصفرِّ ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعِرق ؛ فلا وجه لإضافة الذهب للأصيل ، علىٰ أن إطلاق الأصيل على الشجر غير معروف لغة وعرفاً . « دسوقي » (٣/٤٦٦) .

(٦) أي : لفظاً أو تقديراً . « دسوقي » (٣/٤٦٧) .

وباعتبارِ الغرضِ : إمَّا مقبولٌ ؛ وهو الوافي بإفادتِهِ ؛ كأنْ يكونَ المشبَّهُ بهِ أعرفَ شيءٍ بوجهِ التشبيهِ في بيانِ الحالِ ، أو أتمَّ شيءٍ فيهِ في إلحاقِ الناقصِ بالكاملِ ، أو مُسلَّمَ الحُكمِ فيهِ معروفَهُ عندَ المخاطَبِ في بيانِ الإمكانِ .

أو مردودٌ ؛ وهو بخلافِهِ .

[أقسامُ التشبيهِ باعتبارِ الغرضِ منهُ]

[التشبيهُ المقبولُ ، والمردودُ]

(و) التشبيهُ (باعتبارِ الغرضِ : إمَّا مقبولٌ ؛ وهو الوافي بإفادتِهِ) ؛ أي : إفادةِ الغرضِ ؛ (كأنْ يكونَ المشبَّهُ بهِ أعرفَ شيءٍ بوجهِ التشبيهِ في بيانِ الحالِ[1] ، أو) كأنْ يكونَ المشبَّهُ بهِ (أتمَّ شيءٍ فيهِ)[2] ؛ أي : في وجهِ التشبيهِ (في إلحاقِ الناقصِ بالكاملِ ، أو) كأنْ يكونَ المشبَّهُ بهِ (مُسلَّمَ الحُكمِ فيهِ)[3] ؛ أي : في وجهِ التشبيهِ (معروفَهُ عندَ المخاطَبِ في بيانِ الإمكانِ) .

(أو مردودٌ) : عطفٌ علىٰ (مقبولٌ) ؛ (وهو بخلافِهِ) ؛ أي : ما يكونُ قاصراً عن إفادةِ الغرضِ ؛ بألا يكونَ علىٰ شرطِ القبولِ كما سبقَ ذكرُهُ[4]



---

(١) المراد : أنه أعرفُ الطرفين بوجه الشبه عند السامع ، ولا يُشترط أن يكون أعرفَ عند كل أحد ، وقوله : (في بيان الحال) ؛ أي : في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان حال المشبه بأنه علىٰ أي وصف من الأوصاف . « دسوقي » (٣/ ٤٦٧) .

(٢) قوله : (أتم شيء) ؛ أي : أتم الطرفين . انظر « الأطول » (٢/ ٢١٤) .

(٣) المراد : أن وجود وجه الشبه في المشبَّه به مسلَّم . « دسوقي » (٣/ ٤٦٨) .

(٤) قوله : (كما سبق ذكره) : لعله يقصد ما تقدم ؛ من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من الشطر الأول فقط ؛ لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود . انظر (ص٥١٨ ـ ٥١٩) .

فصل

وأعلىٰ مراتبِ التشبيهِ في قوَّةِ المبالغةِ باعتبارِ ذكرِ أركانِهِ أو بعضِها . .

(فصل)[1]

في تقسيمِ التشبيهِ بحسَبِ القوَّةِ والضعفِ في المبالغةِ ؛ باعتبارِ ذكرِ الأركانِ وتركِها[2]

قد سبقَ أنَّ الأركانَ أربعةٌ ، والمشبَّهُ بهِ مذكورٌ قطعاً ؛ فالمشبَّهُ : إمَّا مذكورٌ أو محذوفٌ ، وعلى التقديرينِ : فوجهُ الشبهِ : إمَّا مذكورٌ أو محذوفٌ ، وعلى التقاديرِ : فالأداةُ : إمَّا مذكورةٌ أو محذوفةٌ ؛ تصيرُ ثمانيةً .

(وأعلىٰ مراتبِ التشبيهِ في قوَّةِ المبالغةِ) إذا كانَ اختلافُ المراتبِ وتعدُّدُها (باعتبارِ ذكرِ أركانِهِ) ؛ أي : أركانِ التشبيهِ كلِّها (أو بعضِها) ؛ أي : بعضِ الأركانِ ؛ فقولُهُ : (باعتبارِ) متعلِّقٌ بالاختلافِ الدالِّ عليهِ سوقُ الكلامِ ؛ لأنَّ أعلى المراتبِ إنَّما يكونُ بالنظرِ إلىٰ عدَّةِ مراتبَ مختلفةٍ ، وإنَّما قيَّدَ بذلكَ[3] ؛ لأنَّ اختلافَ المراتبِ قد يكونُ باختلافِ المشبَّهِ بهِ ؛ نحوُ : زيدٌ كالأسدِ ، و : زيدٌ كالذِّئبِ في الشجاعةِ[4] ، وقد

---

(١) في النسخة (د) من نسخ « التلخيص » ، ونسخ « المختصر » ما عدا (ب ، ج ، د) : (خاتمة) بدل (فصل) .

(٢) قوله : (باعتبار ذكر الأركان) ؛ أي : كلها ، وقوله : (وتركها) ؛ أي : ترك بعضها ، والمراد بذكر الوجه والأداة هنا : ما يشمل التقدير ، وبحذفهما : تركهما لفظاً وتقديراً ، والمراد بذكر المشبَّه : الإتيان به لفظاً ، وبحذفه : تركه لفظاً ، ولا يخفىٰ : أن ما ذُكر فيه جميع الأركان لا مبالغة فيه ، فضلاً عن زيادة المبالغة . انظر « الأطول » (٢/ ٢١٥ـ٢١٦) .

(٣) أي : بقوله : (باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها) . « دسوقي » (٣/ ٤٧١) .

(٤) أي : فقولنا : (زيد كالأسد في الشجاعة) أبلغ من قولنا : (زيد كالذئب في الشجاعة) ؛ لقوة المشبَّه به في وجه الشبه في الأول ، وضعفه في الثاني . « دسوقي » (٣/ ٤٧٢) .

حذفُ وجهِهِ وأداتِهِ فقطْ ، أو معَ حذفِ المشبَّهِ .

ثمَّ حذفُ أحدِهما كذلكَ .

يكونُ باختلافِ الأداةِ ؛ نحوُ : زيدٌ كالأسدِ ، و : كأنَّ زيداً الأسدُ[1] ، وقد يكونُ باعتبارِ ذكرِ الأركانِ كلِّها أو بعضِها ؛ بأنَّهُ إنْ ذُكِرَ الجميعُ فهو أدنى المراتبِ[2] ، وإنْ حُذِفَ الوجهُ والأداةُ فأعلاها ، وإلا فمتوسِّطٌ ، وقد توهَّمَ بعضُهم أنَّ قولَهُ : (باعتبارِ) متعلِّقٌ بـ (قوَّةِ المبالغةِ)[3] ؛ فاعترضَ بأنَّهُ لا قوَّةَ مبالغةٍ عندَ ذكرِ جميعِ الأركانِ[4] ، فالأعلىٰ (حذفُ وجهِهِ وأداتِهِ فقطْ)[5] ؛ أي : بدونِ حذفِ المشبَّهِ ؛ نحوُ : زيدٌ أسدٌ ، (أو معَ حذفِ المشبَّهِ) نحوُ : أسدٌ ، في مقامِ الإخبارِ عن زيدٍ[6]

(ثمَّ) الأعلىٰ بعدَ هٰذهِ المرتبةِ (حذفُ أحدِهما) ؛ أي : وجهِهِ أو أداتِهِ (كذلكَ) ؛ أي : فقطْ ، أو معَ حذفِ المشبَّهِ ؛ نحوُ : زيدٌ كالأسدِ ؛ ونحوُ : كالأسدِ ، عندَ الإخبارِ عن زيدٍ ؛ ونحوُ : زيدٌ أسدٌ في الشجاعةِ ؛ ونحوُ : أسدٌ في الشجاعةِ ، عندَ الإخبارِ عن زيدٍ .

---

(١) فالثاني أبلغ من الأول ؛ لأن (كأن) للظن ، وهو قريب من العلم ؛ أي : أظن أن زيداً أسد ؛ لشدة المشابهة بينهما . « دسوقي » (٣/ ٤٧٢) .

(٢) في (ز ، ي) : (فإنه) بدل (بأنه) .

(٣) أي : وأن معنى الكلام : أن أعلىٰ مراتب التشبيه فيما تقوىٰ به المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (٣/ ٤٧٢) .

(٤) هٰذا المتوهِّم المعترض : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق١٩٩) ، والحاصل : أنه كان الواجب أن يقال : أعلىٰ مراتب التشبيه في القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الأركان . . حذف الوجه والأداة . « دسوقي » (٣/ ٤٧٢) .

(٥) قوله : (فالأعلىٰ) ؛ أي : فالقسم الأعلىٰ مرتبة حذف وجهه . . . إلىٰ آخره ، وإنما قدَّر قوله : (فالأعلىٰ) ؛ للإشارة إلىٰ أن قول المصنف (حذف وجهه . . .) إلىٰ آخره . . خبر عن قوله : (وأعلىٰ مراتب التشبيه) . « دسوقي » (٣/ ٤٧٢) .

(٦) أي : كما إذا كان بينك وبين مخاطَبك مذاكرة في زيد مثلاً ؛ كأن قلت له : (ما حال زيد ؟) فيقول لك : (أسد) ؛ أي : زيد أسد . « دسوقي » (٣/ ٤٧٣) .

ولا قوَّةَ لغيرِهِ .

(ولا قوَّةَ لغيرِهِ)[1] ؛ وهما الاثنانِ الباقيانِ ؛ أعني : ذكرَ الأداةِ والوجهِ جميعاً ؛ إمَّا معَ ذكرِ المشبَّهِ أو بدونِهِ ؛ نحوُ : زيدٌ كالأسدِ في الشجاعةِ ؛ ونحوُ : كالأسدِ في الشجاعةِ ، خبراً عن زيدٍ .

وبيانُ ذلكَ[2] : أنَّ القوَّةَ : إمَّا بعمومِ وجهِ الشبهِ ظاهراً[3] ، أو بحملِ المشبَّهِ بهِ على المشبَّهِ بأنَّهُ هو هو[4] ، فما اشتملَ على الوجهينِ جميعاً فهو في غايةِ القوَّةِ ، وما خلا عنهما فلا قوَّةَ لهُ ، وما اشتملَ على أحدِهما فقطْ فهو متوسِّطٌ ، واللهُ أعلمُ .

❁ ❁ ❁

(١) قوله : (لغيره) ؛ أي : لغير المذكور ، وفي (أ ، ب ، د) من نسخ « التلخيص » ، و(هـ) من نسخ « المختصر » : (لغيرها) ؛ أي : لغير الصور الست المذكورة ، وفي (ي) : (لغيرهما) ؛ أي : لغير حذف الوجه والأداة معاً ، وغير حذف أحدهما فقط .

(٢) أي : بيان أن الأعلى حذفُ الوجه والأداة ، ثم حذفُ أحدهما ، وأنه لا قوَّة لغيرهما .

(٣) وذلك يحصل بحذف وجه الشبه ؛ لأنه إذا حُذف أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كلُّ وصف ، وذلك يقوِّي الاتِّحاد . « بناني » (٢/ ٢٢٣) .

(٤) وذلك يحصل بحذف الأداة ؛ لأن ذكر الأداة يدل على المباينة بين المشبَّه والمشبَّه به ، وحذفها يُشعِر بحسب الظاهر بصدق أحدهما على الآخر ، فيتقوَّى الاتِّحاد بينهما . « دسوقي » (٣/ ٤٧٥) .

الحقيقة والمجاز

وقد يُقيَّدانِ باللغويَّينِ .

(الحقيقة والمجاز)

هـٰذا هو المقصدُ الثاني مِنْ مقاصدِ علمِ البيانِ ؛ أي : هـٰذا بحثُ الحقيقةِ والمجازِ .

والمقصودُ الأصليُّ بالنظرِ إلىٰ علمِ البيانِ هو المجازُ ؛ إذ بهِ يتأتَّى اختلافُ الطُّرُقِ دونَ الحقيقةِ[1] ، إلا أنَّها لمَّا كانَتْ كالأصلِ للمجازِ ؛ إذِ الاستعمالُ في غيرِ ما وُضِعَ لهُ فرعُ الاستعمالِ فيما وُضِعَ لهُ . . جَرَتِ العادةُ بالبحثِ عنِ الحقيقةِ أوَّلاً

(وقد يُقيَّدانِ باللغويَّينِ) ؛ ليتميَّزا عنِ الحقيقةِ والمجازِ العقليَّينِ اللَّذينِ هما في الإسنادِ ، والأكثرُ تركُ هـٰذا التقييدِ ؛ لئلا يُتوهَّمَ أنَّهُ مقابلٌ للشرعيِّ والعُرفيِّ .

❁ ❁ ❁

---

(١) المراد : اختلاف الطرق التي يؤدَّىٰ بها المعنى المراد في الوضوح والخفاء . « دسوقي » (٣/٤) .

الحقيقةُ : الكلمةُ المستعمَلةُ فيما وُضِعَتْ لهُ في اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ .

[تعريفُ الحقيقةِ]

(الحقيقةُ) في الأصلِ : فعيلٌ بمعنىٰ فاعلٍ ؛ مِنْ : حَقَّ الشيءُ ؛ إذا ثبتَ ، أو بمعنىٰ مفعولٍ ؛ مِنْ : حَقَقْتُهُ ؛ أَثبتُّهُ ، نُقِلَ إلى الكلمةِ الثابتةِ أوِ المُثبَتةِ في مكانِها الأصليِّ[1] ، والتاءُ فيها للنَّقلِ مِنَ الوصفيَّةِ إلى الاسميَّةِ ، وهي في الاصطلاحِ : (الكلمةُ المستعمَلةُ فيما) ؛ أي : في معنىً (وُضِعَتْ) تلكَ الكلمةُ (لهُ في اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ) ؛ أي : وُضِعَتْ لهُ في اصطلاحٍ بهِ يقعُ التخاطبُ بالكلامِ المُشتمِلِ علىٰ تلكَ الكلمةِ ، فالظرفُ ـ أعني : (في اصطلاحٍ) ـ متعلِّقٌ بقولِهِ : (وُضِعَتْ) ، وتعلُّقُهُ بـ(المستعمَلةُ) علىٰ ما توهَّمَهُ البعضُ ممَّا لا معنىٰ لهُ[2]

فاحترزَ بالمستعمَلةِ عنِ الكلمةِ قبلَ الاستعمالِ[3] ؛ فإنَّها لا تُسمَّىٰ حقيقةً ولا مجازاً .

وبقولِهِ : (فيما وُضِعَتْ لهُ) عنِ الغلطِ ؛ نحوُ : (خُذْ هـٰذا الفرسَ) مشيراً إلىٰ كتابٍ ، وعنِ المجازِ المستعمَلِ فيما لم يُوضَعْ لهُ في اصطلاحِ التخاطبِ ولا في غيرِهِ ؛ كـ(الأسدِ) في الرجلِ الشجاعِ ؛ لأنَّ الاستعارةَ وإنْ كانَتْ موضوعةً بالتأويلِ . إلا أنَّ المفهومَ مِنْ إطلاقِ الوضعِ إنَّما هو الوضعُ بالتحقيقِ .

واحترزَ بقولِهِ : (في اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ) عنِ المجازِ المستعمَلِ فيما وُضِعَ لهُ في

---

(١) المراد بمكانها الأصلي : معناها الذي وُضعت له أوّلاً . « دسوقي » (٤/٤) .

(٢) هـٰذا البعض المتوهِّم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٠٠) ، وقوله : (ممَّا لا معنىٰ له) ؛ أي : ممَّا لا معنىٰ له صحيح ؛ لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنىٰ ؛ أمَّا من جهة اللفظ : فلأنه لا يجوز تعلُّق حرفي جر متَّحدَيِ اللفظ والمعنىٰ بعامل واحد ، وأمَّا من جهة المعنىٰ : فلأنَّ الاستعمال إذا تعدَّىٰ بـ(في) يتبادر أن المجرور هو معنى اللفظ المستعمَل ، فيلزم أن الاصطلاح هو معنى الحقيقة ، وهو فاسد . « دسوقي » (٤/٦) ، و« بناني » (٢/٢٢٤) .

(٣) أي : وبعد الوضع . « دسوقي » (٤/٦) .

والوضعُ : تعيينُ اللفظِ للدلالةِ علىٰ معنىً بنفسِهِ ،

اصطلاحٍ آخرَ غيرِ الاصطلاحِ الذي بهِ التخاطبُ ؛ كـ (الصلاةِ) إذا استعملَها المخاطِبُ بعُرفِ الشرعِ في الدُّعاءِ ؛ فإنَّها تكونُ مجازاً ؛ لاستعمالِهِ في غيرِ ما وُضِعَ لهُ في الشرعِ[1] ـ أعني : الأركانَ المخصوصةَ ـ وإنْ كانَتْ مستعمَلةً فيما وُضِعَ لهُ في اللغةِ[2]

(والوضعُ) ؛ أي : وضعُ اللفظِ : (تعيينُ اللفظِ للدلالةِ علىٰ معنىً بنفسِهِ) ؛ أي : ليدلَّ بنفسِهِ لا بقرينةٍ تنضمُّ إليهِ[3] ، ومعنى الدلالةِ بنفسِهِ : أنْ يكونَ العِلمُ بالتعيينِ كافياً في فهمِ المعنىٰ عندَ إطلاقِ اللفظِ[4] ، وهٰذا شاملٌ للحرفِ أيضاً ؛ لأنَّا نفهمُ معانيَ الحروفِ عندَ إطلاقِها بعدَ علمِنا بأوضاعِها ، إلا أنَّ معانيَها ليسَتْ تامّةً في أنفُسِها ، بل تحتاجُ إلى الغيرِ[5] ، بخلافِ الاسمِ والفعلِ .

نعم ؛ لا يكونُ هٰذا شاملاً لوضعِ الحرفِ عندَ مَنْ يجعلُ معنىٰ قولِهِمُ : (الحرفُ : ما دلَّ علىٰ معنىً في غيرِهِ) : أنَّهُ مشروطٌ في دلالتِهِ علىٰ معناهُ الإفراديِّ ذكرُ متعلَّقِهِ[6] .

---

(١) قوله : (لاستعماله) ؛ أي : المخاطِبِ ذلك اللفظ . « دسوقي » (٤/٧) .

(٢) قوله : (وضع) ؛ أي : اللفظ ، وضمير (له) : عائد علىٰ (ما) . « دسوقي » (٤/٨) .

(٣) في (ب ، د) : (تضم) بدل (تنضم) ، وقوله : (لا بقرينة تنضم إليه) ؛ أي : لا تكون هناك قرينةٌ أصلاً ، أو تكون ، لٰكنها لتعيين المراد عند مزاحمة المعاني ؛ كما في المشترك ، لا لوجود أصل الدلالة على المراد . « دسوقي » (٤/٩) .

(٤) قوله : (عند إطلاق اللفظ) ؛ أي : عند ذكره مطلقاً عن القرائن المذكورة . « دسوقي » (٤/٩) .

(٥) أي : إلىٰ ذكر الغير مع الحرف ؛ وهو المتعلَّق ، وهٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (في) في قولهم : (الحرف : كلمة دلَّت علىٰ معنىً في غيرها) ظرفية ؛ فـحرف (مِنْ) في قولنا : (سرتُ من البصرة) يدل على الابتداء الذي هو في البصرة ، والحرف ـ علىٰ هٰذا الرأي ـ يدلُّ على المعنىٰ بنفسه إجمالاً ، لٰكن ذلك المعنىٰ لا يتمُّ ولا يتعيَّن إلا بذكر المتعلَّق ، فيُفهَم من (مِنْ) في المثال المذكور الابتداءُ ، لٰكن لا يُعلم تعيُّنه إلا بذكر السير والبصرة . « دسوقي » (٤/١٠ ـ ١١) .

(٦) يرى ابن الحاجب أنَّ (في) في قولهم : (الحرف : ما دل علىٰ معنىً في غيره) سببية ، فالحرف لا يدل على المعنىٰ بذاته ، بل بشرط ذكر المتعلَّق ؛ فـ (من) في قولنا : (سرتُ من البصرة) تدل على الابتداء بشرط ذكر السير والبصرة . « دسوقي » (٤/١١) ، وانظر « بيان =

فخرجَ المجازُ ؛ لأنَّ دلالتَهُ بقرينةٍ ، دونَ المشتركِ .

(فخرجَ المجازُ) عن أنْ يكونَ موضوعاً بالنِّسبةِ إلىٰ معناهُ المجازيِّ ؛ (لأنَّ دلالتَهُ) علىٰ ذلكَ المعنىٰ إنَّما تكونُ (بقرينةٍ) ، لا بنفسِهِ ، (دونَ المشتركِ) ؛ فإنَّهُ لم يَخرُجْ ؛ لأنَّهُ قد عُيِّنَ للدلالةِ علىٰ كلٍّ مِنَ المعنيينِ بنفسِهِ ، وعدمُ فهمِ أحدِ المعنيينِ بالتعيينِ ؛ لعارضِ الاشتراكِ . . لا ينافي ذلكَ ؛ فالقُرءُ مثلاً عُيِّنَ مرَّةً للدلالةِ على الطُّهرِ بنفسِهِ ، ومرَّةً أخرىٰ للدلالةِ على الحيضِ بنفسِهِ ، فيكونُ موضوعاً .

وفي كثيرٍ مِنَ النُّسخِ بدلَ قولِهِ : (دونَ المشتركِ) : (دونَ الكنايةِ)[1] ، وهو سهوٌ ؛ لأنَّهُ إنْ أُريدَ أنَّ الكنايةَ بالنِّسبةِ إلىٰ معناها الأصليِّ موضوعةٌ . . فكذا المجازُ ؛ ضرورةَ أنَّ الأسدَ في قولِنا : (رأيتُ أسداً يرمي) موضوعٌ للحيوانِ المفترِسِ وإنْ لم يُستعمَلْ فيهِ ، وإنْ أُريدَ أنَّها موضوعةٌ بالنِّسبةِ إلىٰ معنى الكنايةِ ـ أعني : لازمَ المعنى الأصليِّ ـ ففسادُهُ ظاهرٌ ؛ لأنَّهُ لا يدلُّ عليهِ بنفسِهِ[2] ، بل بواسطةِ القرينةِ .

لا يقالُ[3] : معنىٰ قولِهِ : (بنفسِهِ)؛ أي : مِنْ غيرِ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ الموضوعِ لهُ[4] ،

= المختصر شرح مختصر ابن الحاجب » للأصفهاني (١/ ٢٦٠) ، وقوله : (علىٰ معناه الإفرادي) ؛ أي : كدلالة (مِنْ) على الابتداء ، وقيَّد بالإفرادي ؛ لأن اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم ؛ فدلالة (زيد) في قولك : (جاءني زيد) على الفاعلية بواسطة (جاءني) ، والمعنى التركيبي : هو ما دلَّ عليه اللفظ بسبب التركيب . « بناني » (٢/ ٢٢٦) .

(١) وهو كذلك في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » .

(٢) أي : لأن اللفظ الكنائي لا يدل على اللازم المذكور بنفسه ؛ لأنه لو كانت الكناية موضوعة للّازمِ المذكور . . لكانت خارجة عن فن البيان ؛ لأن دلالتها حينئذ وضعية لا عقلية . « دسوقي » (٤/ ١٣) .

(٣) أي : في الجواب عن هـٰذه النسخة ، أو في دفع السهو عنها ، وانظر « شرح التلخيص » للزوزني (ق٢٠١و) .

(٤) حاصل الجواب : نختار الاحتمال الثانيَ ـ وهو أن الكناية موضوعة بالنسبة إلىٰ معنى الكناية ـ ولا نُسلِّم ما ذُكر من الفساد ، ومعنىٰ قول المصنف في تعريف الوضع : (بنفسه) ؛ أي : من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وليس معناه : من غير قرينة مطلقاً ؛ فيخرج المجاز دون =

أو مِنْ غيرِ قرينةٍ لفظيَّةٍ[1] ؛ فعلىٰ هـٰذا يَخرجُ مِنَ الوضعِ المجازُ دونَ الكنايةِ .

لأنَّا نقولُ : أخذُ الموضوعِ في تعريفِ الوضعِ فاسدٌ ؛ للزومِ الدَّورِ[2] ، وكذا حصرُ القرينةِ في اللفظيِّ ؛ لأنَّ المجازَ قد تكونُ قرينتُهُ معنويَّةً .

لا يقالُ[3] : معنى الكلامِ : أنَّهُ قد خرجَ عن تعريفِ الحقيقةِ المجازُ دونَ الكنايةِ[4] ؛ فإنَّها أيضاً حقيقةٌ علىٰ ما صرَّحَ بهِ صاحبُ « المفتاحِ »[5]

لأنَّا نقولُ : هـٰذا فاسدٌ علىٰ رأيِ المصنِّفِ ؛ لأنَّ الكنايةَ لم تُستعمَلْ فيما وُضِعَ لهُ[6] ، بلِ استُعمِلَتْ في لازمِ الموضوعِ لهُ معَ جوازِ إرادةِ

= الكناية ؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنىٰ بواسطة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له ، وأمَّا الكناية ففيها تعيين اللفظ ؛ ليدل بنفسه ، لا بواسطة القرينة المانعة ؛ لأن القرينة في الكناية ليست مانعة عن إرادة الموضوع له ، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنىٰ . « دسوقي » (٤/ ١٣) .

(١) أي : نختار الاحتمال الثانيَ أيضاً ، ولا نُسلِّم ما ذُكر من الفساد ، ومعنىٰ قوله في تعريف الوضع : (بنفسه) ؛ أي : من غير قرينة لفظية ؛ فيخرج المجاز دون الكناية ؛ لأن المجاز قرينته لفظية ، والكناية قرينتها معنوية . « دسوقي » (٤/ ١٣) .

(٢) وذلك لتوقُّف معرفة الوضع علىٰ معرفة الموضوع ؛ لأخذه جزءاً في تعريفه ، وتوقُّف معرفة الموضوع علىٰ معرفة الوضع ؛ لأنه مشتق منه ، ومعرفة المشتق متوقِّفة علىٰ معرفة المشتق منه . « دسوقي » (٤/ ١٤) .

(٣) أي : في الجواب عن النسخة المذكورة . « دسوقي » (٤/ ١٤) .

(٤) الحاصل : أن معنىٰ قول المصنف : (فخرج المجاز دون الكناية) على الجواب السابق : أنه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية ، وقد تبيَّن فساده ، وأمَّا علىٰ هـٰذا التوجيه : فمعناه : فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية ؛ لأنها من أفراد الحقيقة ؛ لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي وإن أريد لازم معناه ، وهـٰذا الجواب مبني علىٰ أنَّ قوله : (فخرج) مفرَّع علىٰ تعريف الحقيقة ، لا علىٰ تعريف الوضع ، بخلاف الجواب السابق . « دسوقي » (٤/ ١٤) .

(٥) انظر « مفتاح العلوم » (ص٤٠٣) .

(٦) أي : عند المصنف خلافاً للسكاكي ؛ لأنه يقول : الكناية لفظ استُعمل في معناه مراداً منه لازم=

والقولُ بدلالةِ اللفظِ لذاتِهِ . . ظاهرُهُ فاسدٌ ، وقد تأوَّلَهُ السكَّاكيُّ .

الملزومِ[1] ، وسيجيءُ لهٰذا زيادةُ تحقيقٍ[2]

(والقولُ بدلالةِ اللفظِ لذاتِهِ . . ظاهرُهُ فاسدٌ) ؛ يعني : ذهبَ بعضُهم[3] : إلىٰ أنَّ دلالةَ الألفاظِ علىٰ معانيها لا تحتاجُ إلى الوضعِ ، بل بينَ اللفظِ والمعنىٰ مناسبةٌ طبيعيَّةٌ تقتضي دلالةَ كلِّ لفظٍ علىٰ معناهُ لذاتِهِ ، فذهبَ المصنِّفُ وجميعُ المحقِّقينَ : إلىٰ أنَّ هٰذا القولَ فاسدٌ ما دامَ محمولاً علىٰ ما يُفهَمُ منهُ ظاهراً ؛ لأنَّ دلالةَ اللفظِ على المعنىٰ لو كانَتْ لذاتِهِ ؛ كدلالتِهِ على اللافظِ[4] . . لوجبَ ألا تختلفَ اللُّغاتُ باختلافِ الأُممِ ، وأنْ يفهمَ كلُّ أحدٍ معنىٰ كلِّ لفظٍ ؛ لعدمِ انفكاكِ المدلولِ عنِ الدليلِ ، ولامتنعَ أنْ يُجعَلَ اللفظُ بواسطةِ القرينةِ بحيثُ يدلُّ على المعنى المجازيِّ دونَ الحقيقيِّ ؛ لأنَّ ما بالذاتِ لا يزولُ بالغيرِ ، ولامتنعَ نقلُهُ مِنْ معنىً إلىٰ معنىً آخرَ بحيثُ لا يُفهَمُ منهُ عندَ الإطلاقِ إلا المعنى الثاني[5]

(وقد تأوَّلَهُ) ؛ أيِ : القولَ بدلالةِ اللفظِ لذاتِهِ (السكَّاكيُّ) ؛ أي : صرفَهُ عن ظاهرِهِ وقالَ : (إنَّهُ تنبيهٌ علىٰ ما عليهِ أئمَّةُ علمَيِ الاشتقاقِ والتصريفِ ؛ مِنْ أنَّ

= ذلك المعنىٰ ؛ فهي عنده حقيقة ؛ لاستعمال اللفظ في معناه وإن أريد منه لازم ذلك المعنىٰ ، وأما عند المصنف : فهي واسطة بين الحقيقة والمجاز . « دسوقي » (٤/ ١٥) .

(١) أي : الموضوع له ، ومن المعلوم : أن مجرد جواز إرادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملاً فيه . « دسوقي » (٤/ ١٥) .

(٢) أي : في باب الكناية . انظر (ص٦٥١ ـ ٦٥٤) .

(٣) هٰذا البعض : هو عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة . انظر « الإبهاج في شرح المنهاج » لتقي الدين السبكي (١/ ١٩٦) .

(٤) أي : علىٰ وجوده وحياته ، فهٰذه الدلالة لذات اللفظ ؛ لأنها عقلية لا تنفك . « دسوقي » (٤/ ١٦) .

(٥) أي : كما في الأعلام المنقولة والمنقولات الشرعية والعُرفية ؛ كزيدٍ والصلاة والدابّة ؛ فلو كانت دلالة اللفظ على المعنىٰ لذاته . . لامتنع نقلُ لفظ (زيد) من المصدرية للعَلَمية ، ونقلُ لفظ (صلاة) من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصة ، ونقلُ لفظ (دابّة) من كل ما دبَّ علىٰ وجه الأرض لذوات الأربع . « دسوقي » (٤/ ١٧ ـ ١٨) .

للحروفِ في أنفُسِها خواصَّ بها تختلفُ[1] ؛ كالجهرِ والهمسِ ، والشدَّةِ والرَّخاوةِ والتوسُّطِ بينَهما ، وغيرِ ذلكَ ، وتلكَ الخواصُّ تقتضي أنْ يكونَ العالِمُ بها إذا أخذَ في تعيينِ شيءٍ مركَّبٍ منها لمعنىً . . لا يُهمِلُ التناسبَ بينَهما[2] ؛ قضاءً لحقِّ الحكمةِ ؛ كـ« الفَصْمِ » بالفاءِ الذي هو حرفٌ رِخْوٌ لكسرِ الشيءِ مِنْ غيرِ أنْ يَبِينَ ، و« القَصْمِ » بالقافِ الذي هو حرفٌ شديدٌ لكسرِ الشيءِ حتىٰ يَبِينَ[3] ، وأنَّ لهيئاتِ تركيبِ الحروفِ أيضاً خواصَّ ؛ كـ« الفَعَلانِ والفَعَلىٰ » بالتحريكِ لِمَا فيهِ حركةٌ ؛ كالنَّزَوانِ والحَيَدىٰ[4] ، وكذا بابُ « فَعُلَ » بالضمِّ ؛ مثلُ : شَرُفَ وكَرُمَ للأفعالِ الطبيعيَّةِ اللازمةِ)[5]

* * *

(١) قوله : (خواص) ؛ أي : صفات . « دسوقي » (٤/١٨) .

(٢) قوله : (بينهما) ؛ أي : بين الحروف والمعنىٰ ؛ فيضع مثلاً اللفظ المبدوء بحرف فيه رخاوة لمعنىً فيه رخاوة وسهولة ، ويضع اللفظ المبدوء بحرف شدة لمعنىً فيه شدة ، ويضع ما فيه حرف استعلاء لما فيه علو ، وضده لضده ، وعلىٰ هـٰذا القياس . « دسوقي » (٤/١٩) .

(٣) هـٰذا ؛ ولا يخفىٰ : أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنىٰ بحسب خواص الحروف . . إنما يظهر في بعض الكلمات فقط . « بناني » (٢/٢٢٩) .

(٤) النَّزَوان : ضِراب الذكر من الحيوان ونَزْوه على الأنثىٰ ، والحَيَدىٰ : الحمار الذي له نشاط وحركة . انظر « تاج العروس » (ن ز و ، ح ي د) .

(٥) مفتاح العلوم (ص٣٥٧) ، وقوله : (اللازمة) ؛ أي : غير المتعدِّية إلىٰ مفعول ؛ وذلك لأن الضم يناسب عدمَ الانبساط ، فجُعل دالّاً علىٰ أفعال الطبيعة اللازمة . « ابن يعقوب » (٤/١٩) .

والمجازُ : مفردٌ ، ومركَّبٌ .

أمَّا المفردُ : فهو الكلمةُ المستعمَلةُ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ في اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ

[تعريفُ المجازِ]

(**والمجازُ**) في الأصلِ : مَفْعَلٌ ؛ مِنْ : جازَ المكانَ يجوزُهُ ؛ إذا تعدَّاهُ ، نُقِلَ إلى الكلمةِ الجائزةِ ؛ أيِ : المتعدِّيةِ مكانَها الأصليَّ ، أوِ المَجُوزِ بها ، على معنىٰ : أنَّهم جازُوا بها وعدَّوْها مكانَها الأصليَّ ، كذا في « أسرارِ البلاغةِ »[1] ، وذكرَ المصنِّفُ : أنَّ الظاهرَ : أنَّهُ مِنْ قولِهم : (جعلتُ كذا مَجازاً إلىٰ حاجتي) ؛ أي : طريقاً لها ، علىٰ أنَّ معنىٰ (جازَ المكانَ) : سَلَكَهُ ؛ فإنَّ المجازَ طريقٌ إلىٰ تصوُّرِ معناهُ[2]

فالمجازُ : (**مفردٌ ، ومركَّبٌ**) ، وهما مختلفانِ ، فعرَّفوا كلاً علىٰ حِدَةٍ ؛ (**أمَّا المفردُ : فهو الكلمةُ المستعمَلةُ**) : احترزَ بها عنِ الكلمةِ قبلَ الاستعمالِ ؛ فإنَّها ليسَتْ بمجازٍ ولا حقيقةٍ[3] ، (**في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ**) : احترزَ بهِ عنِ الحقيقةِ ؛ مُرتجَلاً كانَ أو منقولاً[4] ، أو غيرَهما[5] ، وقولُهُ : (**في اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ**) متعلِّقٌ بقولِهِ :

---

(١) انظر « أسرار البلاغة » (ص٣٩٥) .

(٢) انظر « الإيضاح » (ص٢٠٥) .

(٣) كما احترز به أيضاً عن الكلمة المهمَلة التي لم تُوضَع أصلاً . « دسوقي » (٤/ ٢٢) .

(٤) قوله : (مرتجَلاً كان . . .) إلىٰ آخره : ضمير (كان) المستتر يعود على (الحقيقة) ، وذكَّره باعتبار أن الحقيقة لفظٌ . « دسوقي » (٤/ ٢٣) ، والمرتجَل عند النحاة : ما استُعمل من أوَّل الأمر عَلَماً ؛ كـ (سُعاد) ، والمنقول عندهم : ما استُعمل قبل العَلَمية في غيرها ؛ كـ(زيد) ، و(حارث) ، و(منصور) . انظر « شرح الأشموني لألفية ابن مالك » (١/ ١٩١ـ ١٩٣) ، و« دليل الطالبين لكلام النحويين » لمرعي الكرمي (ص٣٣) ، والمراد بالمرتجَل هنا : اللفظ الموضوع لمعنىً ابتداءً من غير نقل عن شيء ؛ كـ(أسد) ، والمراد بالمنقول هنا : اللفظ الموضوع لمعنىً بعد وضعه لآخرَ ؛ لمناسبةٍ بينهما ، مع هجران المعنى الأوَّل ؛ كالدابّة ؛ فإنه اسم لكل ما دبَّ على الأرض ، ثم نُقِل لذات القوائم . « دسوقي » (٤/ ٢٣) .

(٥) أي : ما ليس منقولاً ولا مرتجَلاً ؛ كالمشتقَّات ؛ فإنها ليست مرتجَلةً محضةً ؛ لتقدُّم وضعِ موادِّها ، ولا منقولةً ؛ لعدم وضعِها بنفسها قبل ما اشتُقَّت له ، وكالمشترَك ؛ فإنه تعدَّد فيه =

علىٰ وجهٍ يصحُّ ، معَ قرينةِ عدمِ إرادتِهِ، فلا بدَّ مِنَ العلاقةِ ؛ ليخرجَ الغلطُ والكنايةُ .

(وُضِعَتْ) ، قيَّدَ بذلكَ : ليَدخلَ المجازُ المستعمَلُ فيما وُضِعَ لهُ في اصطلاحٍ آخرَ ؛ كلفظِ (الصلاةِ) إذا استعملَهُ المخاطِبُ بعُرفِ الشرعِ في الدُّعاءِ مجازاً ؛ فإنَّهُ وإنْ كانَ مستعمَلاً فيما وُضِعَ لهُ في الجملةِ[1] . . فليسَ بمستعمَلٍ فيما وُضِعَ لهُ في الاصطلاحِ الذي بهِ وقعَ التخاطبُ ؛ أعني : الشرعَ ، وليَخرجَ مِنَ الحقيقةِ ما يكونُ لهُ معنىً آخرُ باصطلاحٍ آخرَ ؛ كلفظِ (الصلاةِ) المستعمَلِ بحسَبِ الشرعِ في الأركانِ المخصوصةِ ؛ فإنَّهُ يصدُقُ عليهِ أنَّهُ كلمةٌ مستعمَلةٌ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ ، لـٰكنْ بحسَبِ اصطلاحٍ آخرَ ؛ وهو اللغةُ ، لا بحسَبِ اصطلاحِ التخاطبِ ؛ وهو الشرعُ ، (علىٰ وجهٍ يصحُّ) : متعلِّقٌ بـ (المستعمَلةُ) ، (معَ قرينةِ عدمِ إرادتِهِ) ؛ أي : إرادةِ الموضوعِ لهُ ؛ (فلا بدَّ) للمجازِ (مِنَ العلاقةِ)[2] ؛ ليتحقَّقَ الاستعمالُ علىٰ وجهٍ يصحُّ .

وإنَّما قيَّدَ بكونِهِ علىٰ وجهٍ يصحُّ ، واشترطَ العلاقةَ ؛ (ليَخرجَ الغلطُ) مِنْ تعريفِ المجازِ ؛ كقولِنا : (خُذْ هـٰذا الفرسَ) مشيراً إلىٰ كتابٍ ؛ لأنَّ هـٰذا الاستعمالَ ليسَ علىٰ وجهٍ يصحُّ[3] ، (و) إنَّما قيَّدَ بقولِهِ : (معَ قرينةِ عدمِ إرادتِهِ) ؛ ليَخرجَ (الكنايةُ) ؛ لأنَّها مستعمَلةٌ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ ، معَ جوازِ إرادةِ ما وُضِعَتْ لهُ[4]



= وضعُ اللفظ من غير ملاحظةِ مناسبة بين المعنيين ، ولا يُشترط فيه هجرانُ المعنى الأوَّل . « دسوقي » (٤/ ٢٣) .

(١) قوله : (في الجملة) ؛ أي : في بعض الاصطلاحات ؛ وهو اللغة . « دسوقي » (٤/ ٢٤) .

(٢) المراد بالعلاقة هنا : الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، وبه الانتقال من الأول للثاني ؛ كالمشابهة في الاستعارة ، وكالسببية والمسبَّبية في المجاز المرسَل ، هـٰذا ؛ ولا يكفي في المجاز وجودُ العلاقة من غير أن يعتبرَها المستعمِلُ ويلاحظَها . « دسوقي » (٤/ ٢٥) .

(٣) أي : لعدمِ ملاحظة العلاقة بين الفرس والكتاب . « دسوقي » (٤/ ٢٦) .

(٤) المراد بجواز إرادة المعنى الأصلي في الكناية : ألا ينصبَ المستعمِلُ قرينةً على انتفائه ، فإذا انتفى المعنى الأصلي عن الكناية ، ولم ينصب المستعمِلُ علمَ المخاطَبِ بانتفائه قرينةً علىٰ عدم=

وكلٌّ منهما لغويٌّ ، وشرعيٌّ ، وعُرْفيٌّ خاصٌّ ، أو عامٌّ ؛ كأسدٍ للسَّبُعِ والرجلِ الشجاعِ ، وصلاةٍ للعبادةِ والدُّعاءِ ، وفِعْلٍ للَّفظِ

[أنواعُ الحقيقةِ والمجازِ]

(وكلٌّ منهما) ؛ أي : مِنَ الحقيقةِ والمجازِ (لغويٌّ ، وشرعيٌّ ، وعُرفيٌّ خاصٌّ) يتعيَّنُ ناقلُهُ[1] ؛ كالنحويِّ والصرفيِّ وغيرِ ذلكَ ، (أو) عُرفيٌّ (عامٌّ) لا يتعيَّنُ ناقلُهُ .

وهـٰذهِ النِّسبةُ في الحقيقةِ : بالقياسِ إلى الواضعِ[2] ؛ فإنْ كانَ واضعُها واضعَ اللغةِ فلغويَّةٌ ، وإنْ كانَ الشارعَ فشرعيَّةٌ ، وعلىٰ هـٰذا القياسُ .

وفي المجازِ : باعتبارِ الاصطلاحِ الذي وقعَ الاستعمالُ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ في ذلكَ الاصطلاحِ ؛ فإنْ كانَ اللغةَ فالمجازُ لغويٌّ[3] ، وإنْ كانَ الشرعَ فشرعيٌّ[4] ، وإلا فعُرفيٌّ عامٌّ أو خاصٌّ ؛ (كأسدٍ للسَّبُعِ) المخصوصِ (والرجلِ الشجاعِ) ؛ فإنَّهُ حقيقةٌ لغويَّةٌ في السَّبُعِ ، مجازٌ لغويٌّ في الشجاعِ ، (وصلاةٍ للعبادةِ) المخصوصةِ (والدُّعاءِ) ؛ فإنَّها حقيقةٌ شرعيَّةٌ في العبادةِ ، مجازٌ شرعيٌّ في الدُّعاءِ ، (وفِعْلٍ للَّفظِ)

= إرادته . . لم ينتفِ عنها اسمُ الكناية ، وليس المراد : أن يوجَدَ المعنى الأصلي معها دائماً ، فإذا قلت : (فلان طويل النِّجاد) كنايةً عن طول القامة . . صح ولو لم يكن له نِجاد حيث لم يَقصد جعلَ علمِ المخاطَب بأنه لا نِجاد له قرينةً علىٰ عدم إرادة المعنى الأصلي ، وإلا كان مجازاً لا كناية . « دسوقي » (٤/ ٢٦ـ٢٧) .

(١) أي : يكون ناقله عن المعنى اللغوي طائفة مخصوصة من الناس ، ولا يُشترط العلم بشخص الناقل ، والأقرب : أن اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يُسمَّىٰ عرفاً خاصّاً ، وإنما يُسمَّاه إن كانوا طائفة منسوبة لحرفة ؛ كأهل الكلام ، وأهل النحو ؛ لأن الدخول في جملة أهل البلد لا يتوقف علىٰ أمر يضبط أهلها . « دسوقي » (٤/ ٢٧) .

(٢) قوله : (وهـٰذه النسبة) ؛ أي : في لغوي وشرعي وعرفي ، وقوله : (في الحقيقة) ؛ أي : الكائنة في الحقيقة ؛ بأن يقال : حقيقة لغوية ، حقيقة شرعية . . . إلىٰ آخره . « بناني » (٢/ ٢٣٢) .

(٣) في (ح ، ي) : (كان هو اصطلاح اللغة) بدل (كان اللغة) .

(٤) في (ح ، ي) : (كان اصطلاح الشرع) بدل (كان الشرع) .

والحدثِ ، ودابّةٍ لذي الأربعِ والإنسانِ .

المخصوصِ - أعني : ما دلَّ علىٰ معنىً في نفسِهِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ - (والحدثِ) ؛ فإنَّهُ حقيقةٌ عُرفيّةٌ خاصّةٌ ؛ أي : نحويّةٌ في اللفظِ ، مجازٌ نحويٌّ في الحدثِ ، (ودابّةٍ لذي الأربعِ والإنسانِ) ؛ فإنَّها حقيقةٌ عُرفيّةٌ عامّةٌ في الأوّلِ[1] ، مجازٌ عُرفيٌّ عامٌّ في الثاني .

❁ ❁ ❁

---

(١) هـٰذا إذا استعمل المخاطِب بالعُرف العام لفظ (دابة) في ذي القوائم الأربع باعتبار كونها ذات أربع ، وأمّا لو استعمله في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدبُّ على الأرض مثلاً . . كان حقيقة لغويّة ؛ لبقائها في الاستعمال علىٰ موضوعها . « دسوقي » (٤/ ٢٨) .

والمجازُ : مُرسَلٌ إنْ كانَتِ العلاقةُ غيرَ المشابَهةِ ، وإلا فاستعارةٌ ، وكثيراً ما تُطلَقُ الاستعارةُ على استعمالِ اسمِ المشبَّهِ بهِ في المشبَّهِ ؛ فهما مستعارٌ منهُ ، ومستعارٌ لهُ ، واللفظُ مستعارٌ .

[أقسامُ المجازِ اللغويِّ]

(والمجازُ : مُرسَلٌ إنْ كانَتِ العلاقةُ) المصحِّحةُ (غيرَ المشابَهةِ) بينَ المعنى المجازيِّ والمعنى الحقيقيِّ[1] ، (وإلا فاستعارةٌ) ؛ فعلىٰ هـٰذا : الاستعارةُ : هي اللفظُ المستعمَلُ فيما شُبِّهَ بمعناهُ الأصليِّ لعلاقةِ المشابَهةِ ؛ كأسدٍ في قولِنا : (رأيتُ أسداً يرمي)[2]

(وكثيراً ما تُطلَقُ الاستعارةُ) علىٰ فعلِ المتكلِّمِ ؛ أعني : (على استعمالِ اسمِ المشبَّهِ بهِ في المشبَّهِ)[3] ؛ فعلىٰ هـٰذا : تكونُ بمعنى المصدرِ ، ويصحُّ منهُ الاشتقاقُ ؛ (فهما) ؛ أي : المشبَّهُ بهِ والمشبَّهُ (مستعارٌ منهُ ، ومستعارٌ لهُ ، واللفظُ) ؛ أي : لفظُ المشبَّهِ بهِ (مستعارٌ) ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ اللِّباسِ الذي استُعيرَ مِنْ أحدٍ فأُلبِسَ غيرَهُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) سُمِّيَ مرسَلاً ؛ لأنَّ الإرسال في اللغة : الإطلاق ، والمجاز الاستعاري مقيَّد بادِّعاء أن المشبَّه من جنس المشبَّه به ، والمرسَل مطلَق عن هـٰذا القيد ، وقيل : سُمِّيَ بذلك ؛ لإرساله عن التقييد بعلاقةٍ مخصوصة ، بخلاف المجاز الاستعاري ؛ فإنه مقيَّد بعلاقةٍ واحدة ؛ وهي المشابَهة . « دسوقي » (٤/ ٢٩) .

(٢) هـٰذا ؛ وكونُ الاستعارة قسماً من المجاز ، وقسيمةً للمرسَل منه . . اصطلاحُ البيانيين ، وأمَّا الأصوليون فيطلقون الاستعارة علىٰ كل مجاز . « بناني » (٢/ ٢٣٤) .

(٣) قوله : (اسم المشبَّه به) ؛ أي : لفظِه ؛ ليشمل استعارةَ الفعل والحرف . « بناني » (٢/ ٢٣٤) .

والمرسَلُ كاليدِ في النِّعمةِ والقُدرةِ ، والرَّاويةِ في المَزادةِ .

[المجازُ المرسَلُ]

[أمثلةٌ للمجازِ المرسَلِ]

(والمرسَلُ) ؛ وهو ما كانَتِ العلاقةُ غيرَ المشابَهةِ . . (كاليدِ) الموضوعةِ للجارحةِ المخصوصةِ إذا استُعمِلَتْ (في النِّعمةِ) ؛ لكونِها بمنزلةِ العلَّةِ الفاعليَّةِ للنِّعمةِ ؛ لأنَّ النِّعمةَ منها تصدُرُ وتصلُ إلى المقصودِ بها ، (و) كاليدِ في (القُدرةِ) ؛ لأنَّ أكثرَ ما يَظهرُ سلطانُ القُدرةِ يكونُ في اليدِ ، وبها تكونُ الأفعالُ الدالَّةُ على القدرةِ ؛ مِنَ البطشِ والضربِ والقطعِ والأخذِ وغيرِ ذلكَ ، (والرَّاويةِ) التي هي في الأصلِ اسمٌ للبعيرِ الذي يحملُ المَزادةَ إذا استُعمِلَتْ[1] (في المَزادةِ) ؛ أيِ : المِزْوَدِ الذي يُجعَلُ فيهِ الزَّادُ ؛ أيِ : الطَّعامُ المتَّخَذُ للسفرِ[2] ، والعلاقةُ : كونُ البعيرِ حاملاً لها ، وبمنزلةِ العلَّةِ المادِّيَّةِ[3]

[علاقاتُ المجازِ المرسَلِ]

ولمَّا أشارَ بالمثالِ إلىٰ بعضِ أنواعِ العلاقةِ . . أخذَ في التصريحِ بالبعضِ الآخرِ مِنْ أنواعِ العلاقاتِ فقالَ :

---

(١) قال في « الصحاح » (ر و ي) : (والراوية : البعير أو البغل أو الحمار الذي يُستقىٰ عليه ، والعامَّة تسمِّي المَزادة راويةً ، وذلك جائز على الاستعارة ، والأصل ما ذكرناه) ، قال الدسوقي : (فقولُ الشارح : « اسم للبعير » . . لا مفهوم له) انظر « حاشية الدسوقي » (٤/ ٣٤) ، والمَزادة : الظرف الذي يُحمَل فيه الماء ، والجمع : مَزايد . انظر « تاج العروس » (ز ي د) ، و« حاشية الدسوقي » (٤/ ٣٤) .

(٢) المِزود : الظرف الذي يُجعَل فيه الزاد ، وجمعُه : مَزاود ، فبينه وبين المَزادة مغايرة ، والراوية تُستعمَل عُرفاً في المَزادة ، لا في المِزود ؛ فتفسير الشارح المَزادة بالمِزود غيرُ صحيح . « دسوقي » (٤/ ٣٤) .

(٣) لأنه لا وجود لها بوصف كونها مَزادة في العادة إلا بحمل البعير لها ، فصار توقُّفها على البعير كتوقُّف الصورة على المادَّة في أنْ لا وجود لأحدهما إلا مع صاحبه . « دسوقي » (٤/ ٣٤) .

ومنهُ : تسميةُ الشيءِ باسمِ جزئِهِ ؛ كالعينِ في الرَّبيئةِ .

وعكسُهُ ؛ كالأصابعِ في الأناملِ .

وتسميتُهُ باسمِ سببِهِ ؛ نحوُ : رَعَيْنا الغيثَ .

[تسميةُ الشيءِ باسم جزئِهِ ، وعكسُها]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المرسَلِ : (تسميةُ الشيءِ باسمِ جزئِهِ) ، في هٰذهِ العبارةِ نوعٌ مِنَ التسامحِ[1] ، والمعنىٰ : أنَّ في هٰذهِ التسميةِ مجازاً مرسَلاً[2] ؛ وهو اللفظُ الموضوعُ لجزءِ الشيءِ عندَ إطلاقِهِ علىٰ نفسِ ذلكَ الشيءِ ؛ (كالعينِ) : وهي الجارحةُ المخصوصةُ ، (في الرَّبيئةِ) : وهي الشخصُ الرَّقيبُ ، والعينُ جزءٌ منهُ .

ويجبُ أنْ يكونَ الجزءُ الذي يُطلَقُ على الكلِّ ممَّا يكونُ لهُ مِنْ بينِ الأجزاءِ مزيدُ اختصاصٍ بالمعنى الذي قُصِدَ بالكلِّ ؛ مثلاً : لا يجوزُ إطلاقُ اليدِ أوِ الإصبعِ على الرَّبيئةِ .

(وعكسُهُ) ؛ أي : ومنهُ : عكسُ المذكورِ ؛ يعني : تسميةَ الشيءِ باسمِ كلِّهِ ؛ (كالأصابعِ) المستعمَلةِ (في الأناملِ) التي هي أجزاءٌ مِنَ الأصابعِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم ﴾ [البقرة : ١٩] .

[تسميةُ الشيءِ باسم سببِهِ]

(وتسميتُهُ) ؛ أي : ومنهُ : تسميةُ الشيءِ (باسمِ سببِهِ ؛ نحوُ : رَعَيْنا الغيثَ) ؛ أي : النَّباتَ الذي سببُهُ الغيثُ .

---

(١) لأنَّ ظاهرها أنَّ المجاز نفس تسمية الشيء باسم جزئه ، مع أن المجاز هو اللفظ الذي كان للجزء وأُطلقَ على الكل للملابسة . « دسوقي » (٤/ ٣٥) .

(٢) (في) هنا بمعنىٰ (مع) ؛ أي : أن هٰذه التسمية يصاحبها المجاز المرسل ، لا أنه واقع فيها ، ولا أنه نفس التسمية ، ويمكن أن يوجَّه كلام المصنف أيضاً بحذف المضاف ؛ أي : ومن وجوه المجاز المرسل : تسميةُ . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (٤/ ٣٥) .

أو مسبَّبِهِ ؛ نحوُ : أَمطرَتِ السماءُ نباتاً .

أو ما كانَ عليهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ .

أو ما يؤولُ إليهِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ .

[تسميةُ الشيءِ باسمِ مسبَّبِهِ]

(أو) تسميةُ الشيءِ باسمِ (مسبَّبِهِ ؛ نحوُ : أَمطرَتِ السماءُ نباتاً) ؛ أي : غَيثاً يكونُ النَّباتُ مسبَّباً عنهُ[1]

وأوردَ في « الإيضاحِ » في أمثلةِ تسميةِ السببِ باسمِ المسبَّبِ قولَهم : (فلانٌ أكلَ الدَّمَ) ؛ أي : الدِّيةَ المسبَّبةَ عنِ الدَّمِ[2] ، وهو سهوٌ ، بل هو مِنْ تسميةِ المسبَّبِ باسمِ السببِ .

[تسميةُ الشيءِ باسمِ ما كانَ عليهِ]

(أو ما كانَ عليهِ) ؛ أي : تسميةُ الشيءِ باسمِ الشيءِ الذي كانَ هو عليهِ في الزمانِ الماضي ، لٰكنَّهُ ليسَ عليهِ الآنَ ؛ (نحوُ : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [النساء : ٢]) ؛ أي : الذينَ كانوا يتامىٰ قبلَ ذلكَ ؛ إذ لا يُتمَ بعدَ البلوغِ .

[تسميةُ الشيءِ باسمِ ما يؤولُ إليهِ]

(أو) تسميةُ الشيءِ باسمِ (ما يؤولُ) ذلكَ الشيءُ (إليهِ) في الزمانِ المستقبلِ ؛ (نحوُ : ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف : ٣٦]) ؛ أي : عصيراً يؤولُ إلى الخمرِ[3]

---

(١) في (ب ، ح ، ي) : (لكون) بدل (يكون) .

(٢) انظر « الإيضاح » (ص٢٠٩) .

(٣) أي : عنباً يؤول عصيره إلى الخمر ؛ لأن العصير لا يُعصر ، إلا أن يقال : (أعصر) ؛ بمعنىٰ : أستخرج . « دسوقي » (٤/ ٤١) .

أو مَحَلِّهِ ؛ نحوُ : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ .

أو حالِّهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ ؛ أي : في الجنَّةِ .

أو آلتِهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ ﴾ ؛ أي : ذكراً حسناً .

[تسميةُ الشيءِ باسمِ مَحَلِّهِ]

(أو) تسميةُ الشيءِ باسمِ (مَحَلِّهِ ؛ نحوُ : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق : ١٧]) ؛ أي : أهلَ ناديهِ الحالَّ فيهِ[١] ، والنَّادي : المجلسُ .

[تسميةُ الشيءِ باسمِ حالِّهِ]

(أو) تسميةُ الشيءِ باسمِ (حالِّهِ) ؛ أي : باسمِ ما يَحُلُّ في ذلكَ الشيءِ ؛ (نحوُ : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٠٧] ؛ أي : في الجنَّةِ) التي تَحُلُّ فيها الرَّحمةُ[٢] .

[تسميةُ الشيءِ باسمِ آلتِهِ]

(أو) تسميةُ الشيءِ باسمِ (آلتِهِ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ ﴾ [الشعراء : ٨٤] ؛ أي : ذكراً حسناً) ، واللِّسانُ : اسمٌ لآلةِ الذِّكرِ .

ولمَّا كانَ في الأخيرينِ نوعُ خفاءٍ[٣] . . صرَّحَ بهِ في الكتابِ .

فإنْ قيلَ : قد ذكرَ في مقدِّمةِ هـٰذا الفنِّ : أنَّ مبنى المجازِ على الانتقالِ مِنَ الملزومِ

---

(١) قوله : (الحال) : بنصب اللام صفة لـ (أهل) ؛ أي : الحال ذلك الأهل في ذلك النادي ، ويصح قراءته بالجر صفة للنادي ، لكن كان عليه إبراز الضمير ؛ بأن يقول : (الحال هو فيه) . « دسوقي » (٤/ ٤١) .

(٢) أي : الأمورُ المنعَم بها ؛ لأنها هي التي تحل في الجنة . « ابن يعقوب » (٤/ ٤١) .

(٣) لأن المعنىٰ لا يظهر فيهما كما في الأمثلة السابقة ؛ لأن استعمال الرحمة في الجنة ، واللسان في الذكر . . ليس من المجاز العُرفي العام . « دسوقي » (٤/ ٤٣) .

إلى اللازمِ[1] ، وبعضُ أنواعِ العلاقةِ بل أكثرُها لا يفيدُ اللُّزومَ[2]

قلنا : ليسَ معنى اللُّزومِ ها هنا امتناعَ الانفكاكِ في الذِّهنِ أوِ الخارجِ ، بل تلاصقٌ واتِّصالٌ يُنتقَلُ بسببِهِ مِنْ أحدِهما إلى الآخرِ في الجملةِ وفي بعضِ الأحيانِ[3] ، وهٰذا متحقِّقٌ في كلِّ أمرينِ بينَهما علاقةٌ وارتباطٌ .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (ص٦٥٣ ـ ٦٥٤) ، وقوله : (أن مبنى المجاز . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلاف الكناية ؛ فإنها مبنية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ، فهي بعكس المجاز ، وقوله : (على الانتقال) ؛ أي : وذلك الانتقال بسبب العلاقة . « دسوقي » (٤/ ٤٣) .

(٢) قوله : (بل أكثرها) ؛ أي : كاليتامىٰ ؛ فإن معناه الحقيقي لا يستلزم معناه المجازيَّ ؛ وهو البالغون ، وكذلك العصير لا يستلزم الخمرَ ، والنادي لا يستلزم أهلَه ؛ لصحة خلوِّه عنهم ، والرحمة لا تستلزم الجنةَ ؛ لصحة وقوعها في غيرها ؛ كما في الدنيا ، واللسان لا يستلزم الذكرَ ؛ لصحة السكوت . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٣) .

(٣) قوله : (تلاصق) ؛ أي : تعلُّق ، وقوله : (واتصال) ؛ أي : ارتباط . « دسوقي » (٤/ ٤٤) .

[الاستعارةُ التصريحيَّةُ]

(والاستعارةُ) : وهي مجازٌ تكونُ علاقتُهُ المشابَهةَ ؛ أي : قَصْدَ أنَّ الإطلاقَ بسببِ المشابهةِ ، فإذا أُطلقَ المِشْفَرُ على شفةِ الإنسانِ[1] ؛ فإنْ قُصِدَ تشبيهُها بمِشْفَرِ الإبلِ في الغِلَظِ فهو استعارةٌ ، وإنْ أُريدَ أنَّهُ مِنْ إطلاقِ المقيَّدِ على المطلقِ[2] ؛ كإطلاقِ المَرْسِنِ على الأنفِ[3] ، مِنْ غيرِ قصدٍ إلى التشبيهِ . . فمجازٌ مرسَلٌ ؛ فاللفظُ الواحدُ بالنِّسبةِ إلى المعنى الواحدِ قد يكونُ استعارةً ، وقد يكونُ مجازاً مرسَلاً .

والاستعارةُ (قد تُقيَّدُ بالتحقيقيّةِ) ؛ لتتميَّزَ عنِ التخييليّةِ والمكنيِّ عنها[4] ؛ (لتحقُّقِ معناها) ؛ أي : ما عُنِيَ بها[5] ، واستُعمِلَتْ هي فيهِ ، (حسّاً أو عقلاً) ؛ بأنْ يكونَ اللفظُ قد نُقِلَ إلىٰ أمرٍ معلومٍ يمكنُ أنْ يُنَصَّ عليهِ ويُشارَ إليهِ إشارةً حسيَّةً أو عقليّةً[6] .

---

(١) المِشْفَر : شفة البعير . انظر « تاج العروس » (ش ف ر) .

(٢) قوله : (من إطلاق المقيّد) ؛ أي : المِشْفَر ؛ فهو مقيَّد بكونه شفةً للبعير ، وقوله : (على المطلق) ؛ أي : شفة الإنسان باعتبار ما تحقَّق فيها من مطلق شفة ، لا من حيث كونها شفةً مقيَّدة بالإنسان ، وإلا كان من إطلاق المقيَّد على المقيَّد . « بناني » (٢/٢٣٨) .

(٣) المَرْسِن : أنف الفرس . انظر « الصحاح » (ر س ن) ، فإذا استُعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقَّق فيه من مطلق أنف . . كان مجازاً مرسلاً ، وإذا استُعمل فيه للمشابهة كان استعارةً ؛ فالمرسن كالمشفر يجوز فيه الأمران بالاعتبارين ، خلافاً لما يوهمه كلام الشارح ؛ من أن إطلاق المرسن على الأنف يتعيَّن أن يكون من المجاز المرسل . « دسوقي » (٤/٤٦) .

(٤) لأن معنى التحقيقية : محقَّقة المعنىٰ ؛ فتخرج التخييلية ؛ لأنها عند المصنف والسلف ليست لفظاً ، فلا تكون محقَّقة المعنىٰ ، وأمَّا عند السكاكي فهي لفظ ، إلا أنها غير محقَّقة المعنىٰ ؛ لأن معناها عنده أمر وهمي ، وتخرج المكنية عند المصنف ؛ لأنها عنده التشبيه المضمَر في النفس ، وهو ليس بلفظ ، فلا تكون محقَّقة المعنىٰ ، وأمَّا عند السلف فهي داخلة في التحقيقية ؛ لأنها اللفظ المستعار المضمَر في النفس ، وهو محقَّق المعنىٰ ، وهي داخلة فيها علىٰ مذهب السكاكي أيضاً ؛ لأنها عنده لفظ المشبَّه ، ومعناه محقَّق ؛ وهو المشبَّه به . انظر « الأطول » (٢/٢٤٣) ، و« حاشية الدسوقي » (٤/٤٧) .

(٥) وهو المعنى المجازي . « دسوقي » (٤/٤٧) .

(٦) قوله : (إلىٰ أمر معلوم) : هو المعنى المجازي ، وقوله : (ويشار إليه إشارة حسية) ؛ أي :=

كقولِهِ :

لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي ٱلسِّلاحِ مُقَذَّفٍ

أي : رجلٍ شجاعٍ .

وقولِهِ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ ؛ أي : الدِّينَ الحقَّ .

فالحسّيُّ (كقولِهِ[1] : لدىٰ أسدٍ شاكي السِّلاحِ) ؛ أي : تامِّ السِّلاحِ ، (مُقذَّفٍ ؛ أي : رجلٍ شجاعٍ) ؛ أي : قُذِفَ بهِ كثيراً إلى الوقائعِ ، وقيلَ : قُذِفَ باللحمِ ورُمِيَ بهِ[2] ، فصارَ لهُ جَسَامةٌ ونَبَالةٌ[3] ؛ فالأسدُ ها هنا مستعارٌ للرَّجلِ الشجاعِ ، وهو أمرٌ متحقِّقٌ حسّاً .

(وقولِهِ) ؛ أي: والعقليُّ كقولِهِ تعالىٰ : (﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة : ٦] ؛ أي : الدِّينَ الحقَّ) ؛ وهو ملَّةُ الإسلامِ ، وهـٰذا أمرٌ متحقِّقٌ عقلاً .

قالَ المصنِّفُ رحمَهُ اللهُ[4] : (فالاستعارةُ[5] : ما تضمَّنَ تشبيهَ معناهُ بما وُضِعَ لهُ .

والمرادُ بمعناهُ : ما عُنِيَ باللفظِ ، واستُعمِلَ اللفظُ فيهِ .

= لكونه مدرَكاً بإحدى الحواس الخمس ، وقوله : (أو عقلية) ؛ أي : لكونه له ثبوت في نفسه وإن كان غير مدرَك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، بل بالعقل . « دسوقي » (٤/ ٤٧) ، و« بناني » (٢/ ٢٣٩) .

(١) البيت لزهير بن أبي سلمىٰ في « ديوانه » (ص١٠٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٥١) ، وهو من الطويل ، وتمامه :

. لــهُ لِبَــدٌ أظفــارُه لــم تُقلَّــمِ

(٢) أي : زاد الله أجزاءَ لحمه ، حتىٰ صار لحمه كثيراً ، فالباء للتعدية . « دسوقي » (٤/ ٤٩) .

(٣) الجسامة : البدانة ، والنبالة : الضخامة . انظر « تاج العروس » (ج س م) ، و« لسان العرب » (ن ب ل) .

(٤) القصد من هـٰذا النقل : إفادةُ أن المصنف يجعل نحو : (زيد أسد) تشبيهاً بليغاً ، لا استعارةً ؛ لأن حد الاستعارة لا يصدق عليه ، وسيعترض عليه الشارح بقوله : (وفيه بحث) . « دسوقي » (٤/ ٤٩) .

(٥) أي : مطلقاً ، لا التحقيقية فقط . « بناني » (٢/ ٢٣٩) .

فعلىٰ هـٰذا : يَخرجُ مِنْ تفسيرِ الاستعارةِ نحوُ : زيدٌ أسدٌ ، و : رأيتُ زيداً أسداً ، و : مررتُ بهِ أسداً[1] ؛ ممَّا يكونُ اللفظُ مستعمَلاً فيما وُضِعَ لهُ وإنْ تضمَّنَ تشبيهَ شيءٍ بهِ[2] ؛ وذلكَ لأنَّهُ إذا كانَ معناهُ عينَ المعنى الموضوعِ لهُ[3] . . لم يصحَّ تشبيهُ معناهُ بالمعنى الموضوعِ لهُ[4] ؛ لاستحالةِ تشبيهِ الشيءِ بنفسِهِ .

علىٰ أنَّ « ما » في قولِنا : « ما تضمَّنَ » عبارةٌ عنِ المجازِ[5] ، بقرينةِ تقسيمِ المجازِ إلى الاستعارةِ وغيرِها[6] ، و« أسدٌ » في الأمثلةِ المذكورةِ ليسَ بمجازٍ ؛ لكونِهِ مستعمَلاً فيما وُضِعَ لهُ)[7]

وفيهِ بحثٌ ؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّهُ مستعمَلٌ فيما وُضِعَ لهُ ، بل في معنى الشجاعِ[8] ؛

---

(١) في (أ ، هـ ، ج) : (رأيت به أسداً) بدل (مررت به أسداً) ، وفي (ب ، و) : (مررت بزيد أسداً) .

(٢) قوله : (به) ؛ أي : بمعناه الموضوع له ، ولا شك أن لفظ الأسد في الأمثلة السابقة مستعمَل في المعنى الذي وُضِع له ؛ وهو الحيوان المفترس وإن تضمَّن تشبيه شيء ـ وهو زيد ـ به ، لـٰكن ذلك الشيء ليس معنيّاً بذلك اللفظ ، فلا يكون ذلك اللفظ مجازاً ؛ فلا يكون استعارة . « دسوقي » (٤/ ٥٠) .

(٣) قوله : (معناه) ؛ أي : الأسدِ في الأمثلة المذكورة ، وقوله : (عين المعنى الموضوع له) ؛ أي : لا المعنى المجازي ؛ وهو الرجل الشجاع . « دسوقي » (٤/ ٥٠ـ ٥١) .

(٤) أي : لا يصح أن يقال : شبَّه معناه المستعمَل فيه ـ وهو عين الموضوع له ـ بمعناه الموضوع له ؛ لما فيه من اتِّحاد المشبَّه والمشبَّه به . « دسوقي » (٤/ ٥١) .

(٥) والمراد : مجازٌ تضمَّن . انظر « الإيضاح » (ص٢١٣) .

(٦) أي : لأنا قسَّمنا المجاز إلى استعارة وغيرها ، ثم أردنا تفسيرها بعد التقسيم ، فالأنسب : أن يؤخذ في تعريفها الجنس الجامع لقسمي المجاز ؛ وهو المجاز . « دسوقي » (٤/ ٥١) .

(٧) الإيضاح (ص٢١٣) ، هـٰذا ؛ وما ذهب إليه القزويني ؛ من أن نحو : (زيد أسد) تشبيه بليغ ، لا استعارة . . هو مذهب الجمهور . انظر « حاشية العطار علىٰ شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع » (١/ ٤٠٥) .

(٨) أي : ولفظ (أسد) حينئذ له معنيان ، شبَّه معناه المراد منه ـ وهو الشجاع الذي زيدٌ فردٌ من أفراده ـ بالمعنى الموضوع له ؛ وهو الحيوان المفترس ، واستُعير اسمه له ، فيكون (أسد)=

فيكونُ مجازاً واستعارةً[1] ؛ كما في (رأيتُ أسداً يرمي) بقرينةِ حملِهِ علىٰ زيدٍ[2]

ولا دليلَ لهم علىٰ أنَّ هـٰذا علىٰ حذفِ أداةِ التشبيهِ[3] ، وأنَّ التقديرَ : زيدٌ كأسدٍ ، واستدلالُهم علىٰ ذلكَ بأنَّهُ قد أُوقِعَ الأسدُ علىٰ زيدٍ ، ومعلومٌ أنَّ الإنسانَ لا يكونُ أسداً ، فوجبَ المصيرُ إلى التشبيهِ بحذفِ أداتِهِ ؛ قصداً إلى المبالغةِ . . فاسدٌ ؛ لأنَّ المصيرَ إلىٰ ذلكَ إنَّما يجبُ إذا كانَ (أسدٌ) مستعمَلاً في معناهُ الحقيقيِّ ، وأمَّا إذا كانَ مجازاً عنِ الرجلِ الشجاعِ . . فحملُهُ علىٰ زيدٍ صحيحٌ .

ويدلُّ علىٰ ما ذكرنا : أنَّ المشبَّهَ بهِ في مثلِ هـٰذا المقامِ كثيراً ما يتعلَّقُ بهِ الجارُّ والمجرورُ[4] ؛ كقولِهِ[5] : [من الكامل]

= مجازاً بالاستعارة ، وليس هناك جمع بين الطرفين ؛ لأن زيداً ليس هو المشبَّه بالأسد الحقيقي ، بل المشبَّه كلِّيُّ زيدٍ ؛ وهو الشجاع ، هـٰذا ؛ وليس المراد بمعنى الشجاع : صورتَه الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن ؛ إذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعاً ، مع أن التشبيه معتبَر في الاستعارة ، بل المراد به : الذاتُ المبهَمةُ المتَّصفةُ بالشجاعة المشبَّهةُ بالأسد . « دسوقي » (٤/ ٥٢) .

(١) في (و ، ز) : (استعارة) بدل (واستعارة) ، وقوله : (فيكون مجازاً) ؛ أي : لأنه مستعمَل في غير ما وُضِع له ، وقوله : (واستعارة) ؛ أي : لأنه لفظ تضمَّن تشبيهَ معناه المراد منه بالمعنى الذي وُضِع له . « بناني » (٢/ ٢٤٠) .

(٢) قوله : (بقرينة حمله) متعلِّق بـ (مستعمَل) المقدَّرِ في قوله : (بل في معنى الشجاع) ؛ أي : بل مستعمَل في معنى الشجاع بقرينة حمله ، ويصح أن يكون متعلِّقاً بقوله : (فيكون مجازاً) . « دسوقي » (٤/ ٥٢) .

(٣) قوله : (ولا دليل لهم) ؛ أي : للقوم التابع لهم المصنف . « دسوقي » (٤/ ٥٢) .

(٤) قوله : (علىٰ ما ذكرنا) ؛ أي : من أن أسداً مستعمَل في الرجل الشجاع ، لا في الحيوان المفترس ، وقوله : (كثيراً ما يتعلَّق به الجار والمجرور) ؛ أي : وتعلُّق الجار والمجرور به دليل علىٰ أنه مؤوَّل بمشتق ؛ كشجاع ومجترئ ونحوهما ؛ فإن الشجاع مشتق من الشجاعة ، والمجترئ من الجَراءة ، ولو كان المشبَّه به مستعمَلاً في معناه الحقيقي ما تعلَّق به الجار والمجرور ؛ لكونه جامداً . « دسوقي » (٤/ ٥٤) .

(٥) البيت لعمران بن حِطَّان الخارجي كما في « التذكرة الحمدونية » (٢/ ٤٥٠) ، و« غرر =

أَسَـدٌ عَلَـيَّ وَفِـي ٱلْحُـرُوبِ نَعَـامَـةٌ

أي : مجترئٌ صائلٌ عليَّ ؛ وكقولِهِ[1] : [من الكامل]

وَٱلطَّيْــــرُ أَغْـــــرِبَـــــةٌ عَلَيْـــــهِ . .

أي : باكيةٌ ، وقدِ استوفينا ذلكَ في « الشَّرحِ »[2]

❁ ❁ ❁

= الخصائص الواضحة » (ص٤٥٦) ، وقيل : لشبيب بن يزيد كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٧٠) ، وتمامه :

رَبْـداءُ تجفـلُ مـن صفيـرِ الصـافـرِ

(١) البيت للمعري في « سقط الزند » (ص٣٢) ، وتمامه :

. بـــأَسْــرِهـــا فُتْـخُ السَّـراةِ وسـاكنـاتُ لَصَـافِ

والفُتخ : جمع فتخاء ، والسَّراة : جبال باليمن ، ولصاف : اسم جبل ، والشاهد : في قوله : (أغربة) ؛ فإنه ليس المراد بالأغربة الطير المعروف ، بل المراد : الطير باكية عليه ؛ ولذلك صح تعلُّق (عليه) به ، وإنما نقل لفظ الأغربة إلىٰ معنى الباكية ؛ لأن الغراب يُشبَّه به الباكي الحزين ، والمعنىٰ : أن كل الطيور في الحزن علىٰ ذلك المرثي مثل الأغربة الباكية عليه . « دسوقي » (٤/ ٥٥) .

(٢) انظر « المطوَّل » (ص٣٥٩ ـ ٣٦٠) .

ودليلُ أَنَّها مجازٌ لغويٌّ . . كونُها موضوعةً للمشبَّهِ بهِ ، لا للمشبَّهِ ، ولا لأعمَّ منهما .

وقيلَ : إنَّها مجازٌ عقليٌّ ؛ بمعنىٰ : أَنَّ التصرُّفَ في أمرٍ . . . .

[الاستعارةُ مجازٌ لغويٌّ ، لا عقليٌّ]

واعلمْ : أنَّهم قدِ اختلفوا في أنَّ الاستعارةَ مجازٌ لغويٌّ أو عقليٌّ : فالجمهورُ علىٰ أنَّها مجازٌ لغويٌّ ؛ بمعنىٰ : أنَّها لفظٌ استُعمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ لهُ لعلاقةِ المشابَهةِ ، (ودليلُ أنَّها) ؛ أيِ : الاستعارةَ[1] (مجازٌ لغويٌّ . . كونُها موضوعةً للمشبَّهِ بهِ ، لا للمشبَّهِ ، ولا لأعمَّ منهما) ؛ أي : مِنَ المشبَّهِ والمشبَّهِ بهِ ، فـ (أسدٌ) في قولِنا : (رأيتُ أسداً يرمي) موضوعٌ للسَّبُعِ المخصوصِ ، لا للرجلِ الشجاعِ ، ولا لمعنىً أعمَّ مِنَ السَّبُعِ والرجلِ الشجاعِ ؛ كالحيوانِ المجترئِ مثلاً ؛ ليكونَ إطلاقُهُ عليهما حقيقةً ؛ كإطلاقِ الحيوانِ على الأسدِ والرجلِ الشجاعِ ، وهٰذا معلومٌ بالنقلِ عن أئمَّةِ اللغةِ قطعاً[2] ، فإطلاقُهُ على الرجلِ الشجاعِ إطلاقٌ علىٰ غيرِ ما وُضِعَ لهُ معَ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ ما وُضِعَ لهُ ، فيكونُ مجازاً لغويّاً .

وفي هٰذا الكلامِ دلالةٌ علىٰ أنَّ لفظَ العامِّ إذا أُطلِقَ على الخاصِّ لا باعتبارِ خُصُوصِهِ[3] ، بل باعتبارِ عُمُومِهِ[4] . . فهو ليسَ مِنَ المجازِ في شيءٍ[5] ؛ كما إذا لقيتَ زيداً فقلتَ : (لقيتُ رجلاً ، أو : إنساناً ، أو : حيواناً) ، بل هو حقيقةٌ ؛ إذ لم يُستعمَلِ اللفظُ إلا في معناهُ الموضوعِ لهُ .

(وقيلَ : إنَّها) ؛ أيِ : الاستعارةَ (مجازٌ عقليٌّ ؛ بمعنىٰ : أنَّ التصرُّفَ في أمرٍ

---

(١) يعني : التصريحية ؛ لأن الكلام فيها . « دسوقي » (٥٦/٤) .

(٢) قوله : (وهٰذا) ؛ أي : كون الأسد موضوعاً للسبع المخصوص ، لا للرجل ، ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع . « بناني » (٢/ ٢٤١) .

(٣) قوله : (وفي هٰذا الكلام) ؛ أي: قول المصنف : (ولا لأعم منهما) . « بناني » (٢/ ٢٤١).

(٤) أي : تحقُّق العام فيه ، وأنه فرد من أفراده . « دسوقي » (٥٨/٤) .

(٥) أي : وأما لو أُطلق عليه باعتبار خصوصه . . فهو مجاز . « دسوقي » (٥٨/٤) .

عقليٌّ ، لا لغويٌّ ؛ لأنَّها لمَّا لم تُطلَقْ على المشبَّهِ إلا بعدَ ادِّعاءِ دخولِهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ . . كانَ استعمالُها فيما وُضِعَتْ لهُ ؛

عقليٌّ ، لا لغويٌّ ؛ لأنَّها لمَّا لم تُطلَقْ على المشبَّهِ إلا بعدَ ادِّعاءِ دخولِهِ) ؛ أي : دخولِ المشبَّهِ (في جنسِ المشبَّهِ بهِ) ؛ بأنْ جُعِلَ الرجلُ الشجاعُ فرداً مِنْ أفرادِ الأسدِ . . (كانَ استعمالُها) ؛ أيِ : الاستعارةِ في المشبَّهِ استعمالاً (فيما وُضِعَتْ لهُ)[1]

وإنَّما قلنا : (إنَّها لم تُطلَقْ على المشبَّهِ إلا بعدَ ادِّعاءِ دخولِهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ) ؛ لأنَّها لو لم تكنْ كذلكَ لَمَا كانَتِ استعارةً[2] ؛ لأنَّ مجرَّدَ نقلِ الاسمِ لو كانَ استعارةً[3] . . لكانَتِ الأعلامُ المنقولةُ استعارةً[4] ، ولَمَا كانَتِ الاستعارةُ أبلغَ مِنَ الحقيقةِ ؛ إذلا مبالغةَ في إطلاقِ الاسمِ المجرَّدِ عارياً عن معناهُ[5] ، ولَمَا صحَّ أنْ يقالَ لمَنْ قالَ : (رأيتُ أسداً) وأرادَ بهِ زيداً : إنَّهُ جعلَهُ أسداً[6] ؛ كما لا يقالُ لمَنْ سمَّىٰ

---

(١) لأن العقل صيَّر المشبَّه من أفراد المشبَّه به التي وُضِع اللفظ المستعار لحقيقتها ، فتكون الاستعارة مستعملةً فيما وُضعت له ، لا فيما لم توضع له ، فتكون حقيقةً لغوية ، لا مجازاً لغوياً . « دسوقي » (٤/ ٦٠) .

(٢) لأن حقيقة الاستعارة : نقلُ اللفظ بمعناه ، لا نقلُ اللفظ خالياً عن المعنىٰ . « دسوقي » (٤/ ٦١) .

(٣) قوله : (لأن مجرَّد نقل الاسم) ؛ أي : بدون المبالغة والادِّعاء . « بناني » (٢/ ٢٤٣) .

(٤) أي : لكانت الأعلام المنقولة ؛ كـ (يزيد) و(يشكر) . . استعارةً لمجرَّد وجود النقل فيها ، ولا قائل بذلك . انظر « المطوَّل » (ص٣٦١) .

(٥) قوله : (الاسم المجرَّد) ؛ أي : عن الادِّعاء ، وقوله : (عارياً عن معناه) ؛ أي : الحقيقي ولو بحسب الادِّعاء ، والمراد : أن الاسم إذا نُقل إلىٰ معنىً ، ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلي في المعنى المنقول إليه . . لم يكن في إطلاق الاسم على المعنى المنقول إليه مبالغةٌ في جعله كصاحب الاسم . « دسوقي » (٤/ ٦١) .

(٦) أي : صيَّره أسداً ، والحاصل : أنَّ (جعلَ) إذا كان بمعنىٰ (صيَّر) . . تعدَّىٰ إلىٰ مفعولين ، وأفاد إثبات صفة لشيء ، فيكون مدلول قولك : (فلان جعل زيداً أسداً) أنه أثبت الأسديَّة له ، ومجرَّد إطلاق لفظ الأسد علىٰ زيد من غير ادِّعاء دخوله في جنسه . . ليس فيه إثبات أسديَّة له . « دسوقي » (٤/ ٦٢) .

ولهـٰذا صحَّ التعجُّبُ في قولِهِ :

قَـامَـتْ تُظَلِّلُنِـي مِـنَ ٱلشَّمْـسِ ... نَفْـسٌ أَعَـزُّ عَلَـيَّ مِـنْ نَفْسِـي

قَـامَـتْ تُظَلِّلُنِـي وَمِـنْ عَجَـبٍ ... شَمْـسٌ تُظَلِّلُنِـي مِـنَ ٱلشَّمْـسِ

ولدَهُ أسداً : إنَّهُ جعلَهُ أسداً ؛ إذ لا يقالُ : جعلَهُ أميراً ، إلا وقد أثبتَ فيهِ صفةَ الإمارةِ[1]

وإذا كانَ نقلُ اسمِ المشبَّهِ بهِ إلى المشبَّهِ تبعاً لنقلِ معناهُ إليهِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ أُثبِتَ لهُ معنى الأسدِ الحقيقيِّ ادِّعاءً ، ثمَّ أُطلِقَ عليهِ اسمُ الأسدِ . . كانَ الأسدُ مستعمَلاً فيما وُضِعَ لهُ[2] ، فلا يكونُ مجازاً لغويّاً ، بل عقليّاً ؛ بمعنىٰ : أنَّ العقلَ جعلَ الرجلَ الشجاعَ مِنْ جنسِ الأسدِ ، وجعلُ ما ليسَ في الواقعِ واقعاً مجازٌ عقليٌّ .

(ولهـٰذا) ؛ أي : ولأنَّ إطلاقَ اسمِ المشبَّهِ بهِ على المشبَّهِ إنَّما يكونُ بعدَ ادِّعاءِ دخولِهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ . . (صحَّ التعجُّبُ في قولِهِ[3] : قامَتْ تُظلِّلُني) ؛ أي : تُوقِعُ الظلَّ عليَّ ، (مِنَ الشَّمسِ . . نَفْسٌ أعزُّ عليَّ مِنْ نَفْسِي ، قامَتْ تُظلِّلُني ومِنْ عَجَبٍ شمسٌ) ؛ أي : غلامٌ كالشمسِ في الحُسنِ والبهاءِ ، (تُظلِّلُني مِنَ الشَّمسِ) ؛ فلولا أنَّهُ ادَّعىٰ لذلكَ الغلامِ معنى الشمسِ الحقيقيَّ ، وجعلَهُ شمساً على الحقيقةِ . . لَمَا كانَ لهـٰذا التعجُّبِ معنىً ؛ إذ لا تعجُّبَ في أنْ يُظلِّلَ إنسانٌ حَسَنُ الوجهِ إنساناً آخرَ[4]

---

(١) أي : ومن سمَّىٰ ولده أسداً . . لم يُثبت فيه الأسديَّة بمجرَّد إطلاق لفظ الأسد عليه . « دسوقي » (٤/ ٦٢) .

(٢) الحاصل : أنه لمَّا جُعِل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الحيوان المفترس . . كان المعنى الكلي ـ وهو الحيوان المفترس ـ متحقِّقاً فيه ، فيكون نقلُ لفظ الأسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له ، فيكون استعمال اسم الأسد في الرجل الشجاع استعمالاً فيما وُضِع له . « دسوقي » (٤/ ٦٢) .

(٣) البيتان لابن العميد كما في « خاص الخاص » للثعالبي (ص١٥٨) ، و« نهاية الأرب » (٧/ ٥٦) ، و« معاهد التنصيص » (٢/ ١١٣) ، وقيل : لغيره ، وهما من الكامل .

(٤) أي : لعدم الغرابة ، بخلاف تظليل الشمس الحقيقية إنساناً ؛ فإنه مستغرَب ؛ لأن الشمس لا يرتسم ظلٌّ تحتها علىٰ إنسان مثلاً إلا إذا حال بينه وبينها شيء كثيف يحجب نورَها ، وأمَّا إذا كان الحائل بينهما شيئاً له نور . . فلا يرتسم ظلٌّ تحتها على الإنسان المظلَّل ؛ لأن النور =

والنهيُ عنهُ في قولِهِ :

لا تَعْجَبُوا مِنْ بِلَىٰ غِلالَتِهِ   قَدْ زُرَّ أَزْرَارُهُ عَلَى ٱلْقَمَرِ

ورُدَّ : بأنَّ الادِّعاءَ ....

(والنهيُ عنهُ) ؛ أي : ولهٰذا صحَّ النهيُ عنِ التعجُّبِ (في قولِهِ[1] : لا تَعْجَبوا مِنْ بِلَىٰ غِلالتِهِ) : هي شِعارٌ يُلبَسُ تحتَ الثوبِ وتحتَ الدِّرعِ أيضاً ؛ (قد زُرَّ أزرارُهُ على القمرِ) ؛ تقولُ : زَرَرْتُ القميصَ عليهِ أَزُرُّهُ ؛ إذا شددتَ أزرارَهُ عليهِ ؛ فلولا أنَّهُ جعلَهُ قمراً حقيقيّاً لَمَا كانَ للنهيِ عنِ التعجُّبِ معنىً ؛ لأنَّ الكَتَّانَ إنَّما يُسرِعُ إليهِ البِلَىٰ بسببِ ملابسةِ القمرِ الحقيقيِّ[2] ، لا بملابسةِ إنسانٍ كالقمرِ في الحُسنِ .

لا يقالُ : القمرُ في البيتِ ليسَ باستعارةٍ ؛ لأنَّ المشبَّهَ مذكورٌ ؛ وهو الضميرُ في (غِلالتِهِ) و(أزرارُهُ)[3]

لأنَّا نقولُ : لا نُسلِّمُ أنَّ الذِّكرَ علىٰ هٰذا الوجهِ ينافي الاستعارةَ[4] ؛ كما في قولِنا : (سيفُ زيدٍ في يدِ أسدٍ)[5] ؛ فإنَّ تعريفَ الاستعارةِ صادقٌ علىٰ ذلكَ .

(ورُدَّ) هٰذا الدليلُ : (بأنَّ الادِّعاءَ) ؛ أي : ادِّعاءَ دخولِ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ

= لا يحجب النور ، فإذا جُعِل ذلك الغلام شمساً حقيقةً . . استُغرب إيقاعُه الظلَّ علىٰ من ظلَّلَه ، ووجهُ الاستغراب : كون الشمس التي من شأنها طيُّ الظل وإذهابُه . . توجب ظلاً علىٰ تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلَّل . « دسوقي » (٤/ ٦٣) .

(١) تقدم تخريجه (ص١٦٨) .

(٢) في (ي) : (الفساد) بدل (البلىٰ) .

(٣) صاحب هٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٠٧) .

(٤) لأنه لا يُنبئ عن التشبيه ، والمنافي لها إنما هو الجمع بين الطرفين علىٰ وجه يُنبئ عن التشبيه . « دسوقي » (٤/ ٦٤) .

(٥) فقد شُبِّه زيد بالأسد ، وادُّعيَ أنه فرد من أفراده ، واستُعير اسمُ المشبَّه به للمشبَّه علىٰ طريق الاستعارة التصريحية ، وقد جُمع بين الطرفين علىٰ وجه لا يُنبئ عن التشبيه ؛ لأن هٰذا التركيب لا يتأتَّىٰ فيه تقدير الأداة إلا بزيادة فيه أو نقصٍ منه بحيث يتحوَّل الكلام عن أصله ؛ كأن يقال : رأيت في يد رجل كالأسد سيفاً . « دسوقي » (٤/ ٦٥) .

لا يقتضي كونَها مستعمَلةً فيما وُضِعَتْ لهُ ، وأمَّا التعجُّبُ والنهيُ عنهُ : فللبناءِ علىٰ تناسي التشبيهِ ؛ قضاءً لحقِّ المبالغةِ .

بهِ (لا يقتضي كونَها) ؛ أيِ : الاستعارةِ (مستعمَلةً فيما وُضِعَتْ لهُ) ؛ للعلمِ الضروريِّ بأنَّ (أسداً) في قولِنا : (رأيتُ أسداً يرمي) مستعمَلٌ في الرجلِ الشجاعِ[1] ، والموضوعَ لهُ هو السَّبُعُ المخصوصُ .

وتحقيقُ ذلكَ : أنَّ ادِّعاءَ دخولِ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ جُعِلَ أفرادُ الأسدِ بطريقِ التأويلِ قسمينِ : أحدُهما : المتعارَفُ ؛ وهو الذي لهُ غايةُ الجُرأةِ ونهايةُ القوَّةِ في مثلِ تلكَ الجُثَّةِ المخصوصةِ ، والثاني : غيرُ المتعارَفِ ؛ وهو الذي لهُ تلكَ الجُرأةُ ، لٰكنْ لا في تلكَ الجُثَّةِ والهيكلِ المخصوصِ ، ولفظُ الأسدِ إنَّما هو موضوعٌ للمتعارَفِ ، فاستعمالُهُ في غيرِ المتعارَفِ استعمالٌ في غيرِ ما وُضِعَ لهُ ، والقرينةُ مانعةٌ عن إرادةِ المعنى المتعارَفِ ؛ ليتعيَّنَ المعنى الغيرُ المتعارَفِ ، وبهٰذا يندفعُ ما يقالُ : إنَّ الإصرارَ علىٰ دعوى الأسديَّةِ للرجلِ الشجاعِ ينافي نصبَ القرينةِ المانعةِ عن إرادةِ السَّبُعِ المخصوصِ[2] .

(وأمَّا التعجُّبُ والنهيُ عنهُ) ؛ كما في البيتينِ المذكورينِ : (فللبناءِ علىٰ تناسي التشبيهِ[3] ؛ قضاءً لحقِّ المبالغةِ) ، ودلالةً علىٰ أنَّ المشبَّهَ بحيثُ لا يتميَّزُ عنِ المشبَّهِ بهِ أصلاً ، حتَّىٰ إنَّ كلَّ ما يترتَّبُ على المشبَّهِ بهِ ؛ مِنَ التعجُّبِ والنهيِ عنِ التعجُّبِ . . يترتَّبُ على المشبَّهِ أيضاً .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : وإن ادُّعيَ أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به ؛ إذ تقدير الشيء نفسَ الشيء لا يقتضي كونَه إيَّاه حقيقةً . « دسوقي » (٤/ ٦٥) .

(٢) أي : ببيان أن القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ؛ ليتعيَّن غير المتعارَف . . يندفع ما يقال . . . إلىٰ آخره ، ووجهُ الاندفاع : أن الإصرار علىٰ دعوى الأسدية . . بالمعنى الغير المتعارف ، ونصب القرينة يمنع من إرادة الأسدية بالمعنى المتعارف ؛ فلا منافاة . « بناني » (٢/ ٢٤٤) .

(٣) أي : إظهارِ نسيانه ، وجعلِ الفرد الغير المتعارَف مساوياً للمتعارَف في حقيقته ؛ فكل ما يترتَّب على المتعارَف يترتَّب عليه . « دسوقي » (٤/ ٦٧) .

والاستعارةُ تفارقُ الكذبَ بالبناءِ على التأويلِ ، ونصبِ القرينةِ علىٰ إرادةِ خلافِ الظاهرِ .

[مفارقةُ الاستعارةِ للكذبِ]

(والاستعارةُ تفارقُ الكذبَ بالبناءِ على التأويلِ) في دعوىٰ دخولِ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّه بهِ ؛ بأنْ يُجعَلَ أفرادُ المشبَّهِ بهِ قسمينِ : متعارَفاً ، وغيرَ متعارَفٍ ، كما مرَّ[1] ، ولا تأويلَ في الكذبِ ، (ونصبِ) ؛ أي : وبنصبِ (القرينةِ علىٰ إرادةِ خلافِ الظاهرِ) في الاستعارةِ ؛ لِمَا عرفتَ أنَّهُ لا بدَّ للمجازِ مِنْ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ المعنى الحقيقيِّ الموضوعِ لهُ ، بخلافِ الكذبِ ؛ فإنَّ قائلَهُ لا ينصبُ قرينةً علىٰ إرادةِ خلافِ الظاهرِ[2] ، بل يبذُلُ المجهودَ في ترويجِ ظاهرِهِ[3] .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (ص٥٨١) .

(٢) في (ج) : (فإنه لا ينصب فيه) بدل (فإن قائله لا ينصب) .

(٣) المراد بترويج ظاهره : إظهار صحته عند السامع . « دسوقي » (٤/ ٦٩) .

ولا تكونُ عَلَماً ؛ لمنافاتِهِ الجنسيَّةَ ، إلا إذا تضمَّنَ نوعَ وصفيَّةٍ ؛ كحاتمٍ .

[الاستعارةُ لا تكونُ عَلَماً]

(ولا تكونُ) الاستعارةُ (عَلَماً)[1] ؛ لِمَا سبقَ مِنْ أنَّها تقتضي إدخالَ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ ؛ بجعلِ أفرادِهِ قسمينِ : متعارَفاً ، وغيرَ متعارَفٍ ، ولا يمكنُ ذلكَ في العَلَمِ ؛ (لمنافاتِهِ الجنسيَّةَ) ؛ لأنَّهُ يقتضي التشخُّصَ ومنعَ الاشتراكِ ، والجنسيَّةَ تقتضي العمومَ وتناولَ الأفرادِ ، (إلا إذا تضمَّنَ) العَلَمُ (نوعَ وصفيَّةٍ) بواسطةِ اشتهارِهِ بوصفٍ مِنَ الأوصافِ[2] ؛ (كحاتمٍ) المتضمِّنِ الاتِّصافَ بالجُودِ ، ومادِرٍ بالبُخلِ ، وسَحْبانَ بالفصاحةِ ، وباقلٍ بالفَهَاهةِ ؛ فحينَئذٍ : يجوزُ أنْ يُشبَّهَ شخصٌ بحاتمٍ في الجُودِ ، ويُتأوَّلَ في حاتمٍ فيُجعَلَ كأنَّهُ موضوعٌ للجوادِ ؛ سواءٌ كانَ ذلكَ الرجلَ المعهودَ أو غيرَهُ ؛ كما مرَّ في الأسدِ ، فبهٰذا التأويلِ يتناولُ حاتمٌ الفردَ المتعارَفَ المعهودَ ، والفردَ الغيرَ المتعارَفِ ، ويكونُ إطلاقُهُ على المعهودِ ـ أعني : حاتماً الطائيَّ ـ حقيقةً ، وعلىٰ غيرِهِ ممَّنْ يتَّصفُ بالجُودِ استعارةً ؛ نحوُ : رأيتُ اليومَ حاتماً .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : شخصيّاً ؛ لأنه المتبادر من إطلاق العلم ، فلا يصح أن يُشبَّه زيدٌ بعمرو في الشكل والهيئة مثلاً ويُطلَقَ عليه اسمُه ، هٰذا ؛ وأمَّا المجاز المرسل فيجوز في العَلَمية ؛ لصحة أن يكون للعَلَم لازمٌ يُستعمَل فيه لفظ العَلَم ؛ كما إذا أُطلق (قيَّار) ـ وهو عَلَمُ فرسٍ ـ علىٰ زيد مراداً منه لازمُه ؛ وهو شدة الجري . « دسوقي » (٤/ ٦٩) .

(٢) أي : بحيث متىٰ أُطلق ذلك العَلَم فُهِم منه ذلك الوصف . « دسوقي » (٤/ ٧٠) .

وقرينتُها : إمَّا أمرٌ واحدٌ ؛ كما في قولِكَ : رأيتُ أسداً يرمي .

أو أكثرُ ؛ كقولِهِ :

وَإِنْ تَعَافُوا ٱلْعَدْلَ وَٱلإِيمَانَا ... فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانَا

أو مَعانٍ ملتئمةٌ ؛

[أقسامُ قرينةِ الاستعارةِ]

(وقرينتُها) ؛ يعني : أنَّ الاستعارةَ ؛ لكونِها مجازاً . . لا بدَّ لها مِنْ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ المعنى الموضوعِ لهُ ، وقرينتُها : (إمَّا أمرٌ واحدٌ[1] ؛ كما في قولِكَ : رأيتُ أسداً يرمي) .

(أو أكثرُ) ؛ أي : أمرانِ أو أمورٌ ، يكونُ كلُّ واحدٍ منها قرينةً[2] ؛ (كقولِهِ[3] : وإنْ تَعَافُوا)[4] ؛ أي : تكرَهُوا (العَدْلَ والإيمانا) .

(فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانَا)

أي : سيوفاً تلمعُ كشُعَلِ النِّيرانِ ؛ فتعلُّقُ قولِهِ : (تَعَافُوا) بكلِّ واحدٍ مِنَ العدلِ والإيمانِ . . قرينةٌ علىٰ أنَّ المرادَ بالنِّيرانِ السيوفُ ؛ لدلالتِهِ علىٰ أنَّ جوابَ هـٰذا الشرطِ : تُحارَبونَ وتُلجَؤونَ إلى الطاعةِ بالسيوفِ .

(أو مَعانٍ ملتئمةٌ) : مربوطٌ بعضُها ببعضٍ ، يكونُ الجميعُ قرينةً ، لا كلُّ واحدٍ ،

---

(١) أي : من ملائمات المشبَّه في التصريحية ، ومن ملائمات المشبَّه به في المكنيَّة . « دسوقي » (٤/ ٧٢) .

(٢) أي : وليس واحد منها ترشيحاً ، ولا تجريداً ؛ لعدم ملاءمته للطرفين ملاءمةً شديدة ، وما ذكره المصنف مبني علىٰ جواز تعدد قرينة الاستعارة ، وهو الحق ، وقيل : لا يجوز تعددها ؛ لأنه إن كان الصرف عن إرادة المعنى الحقيقي بجميع تلك الأمور . . فلا نسلِّم تعدد القرينة ، وإن كان بكل واحد فلا حاجة لما عدا الأول ، بل يُجعل ترشيحاً أو تجريداً . « دسوقي » (٤/ ٧٢) .

(٣) البيت لبعض العرب كما في « معاهد التنصيص » (٢/ ١٣١) ، وهو من الرجز .

(٤) في (أ ، ب) من نسخ « التلخيص » ، و(أ ، ج ، ي) من نسخ « المختصر » : (فإن) بدل (وإن) .

كقولِهِ :

وَصَـاعِقَـةٍ مِـنْ نَصْلِـهِ تَنْكَفِـي بِهَـا   عَلَىٰ أَرْؤُسِ ٱلأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ

وبهٰذا ظهرَ فسادُ قولِ مَنْ زعمَ : أنَّ قولَهُ : (أو أكثرُ) شاملٌ لقولِهِ : (مَعانٍ) ؛ فلا يصحُّ جعلُهُ مقابلاً لهُ وقَسيماً[1] ؛ (كقولِهِ[2] : وصاعقةٍ مِنْ نَصْلِهِ) ؛ أي : نصلِ سيفِ الممدوحِ ، (تنكفي بها) : مِنِ : انكفأَ ؛ أيِ : انقلبَ ، والباءُ للتعديةِ ، والمعنىٰ : رُبَّ نارٍ مِنْ حدِّ سيفِهِ يقلبُها .

(عَلَىٰ أَرْؤُسِ ٱلأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ)

أي : أناملُهُ الخَمْسُ التي هي في الجُودِ وعمومِ العطايا سحائبُ ؛ أي : يصبُّها علىٰ أَكْفائِهِ في الحربِ ، فيُهلِكُهم بها .

لمَّا استعارَ السحائبَ لأناملِ الممدوحِ ذكرَ أنَّ هناكَ صاعقةً ، وبيَّنَ أنَّها مِنْ نصلِ سيفِهِ ، ثمَّ قالَ : (علىٰ أَرْؤُسِ الأقرانِ) ، ثمَّ قالَ : (خمسُ) ، فذكرَ العددَ الذي هو عددُ الأناملِ ؛ فظهرَ مِنْ جميعِ ذلكَ أنَّهُ أرادَ بالسحائبِ الأناملَ .



---

(١) صاحب هٰذا الزعم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٠٩) .

(٢) البيت للبحتري في « ديوانه » (١/ ١٧٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٣١) ، وهو من الطويل .

وهي باعتبارِ الطرفينِ قسمانِ ؛ لأنَّ اجتماعَهما في شيءٍ : إمَّا ممكنٌ ؛ نحوُ (أحييناهُ) في ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ ؛ أي : ضالاً فهديناهُ ، ولتُسَمَّ : وِفاقيّةً .

وإمَّا ممتنعٌ ؛ كاستعارةِ اسمِ المعدومِ للموجودِ ؛

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبارِ الطرفينِ]

[الاستعارةُ الوِفاقيَّةُ ، والعِناديَّةُ]

(وهي) ؛ أيِ : الاستعارةُ (باعتبارِ الطرفينِ) : المستعارِ منهُ ، والمستعارِ لهُ . . (قسمانِ ؛ لأنَّ اجتماعَهما) ؛ أيِ : اجتماعَ الطرفينِ (في شيءٍ : إمَّا ممكنٌ ؛ نحوُ : « أحييناهُ » في) قولِهِ تعالىٰ : (﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام : ١٢٢] ؛ أي : ضالاً فهديناهُ) ؛ استعارَ الإحياءَ مِنْ معناهُ الحقيقيِّ ـ وهو جعلُ الشيءِ حيّاً ـ للهدايةِ التي هي الدلالةُ علىٰ طريقٍ يُوصِلُ إلى المطلوبِ ، والإحياءُ والهدايةُ ممَّا يمكنُ اجتماعُهما في شيءٍ[١] ، وهـٰذا أَولىٰ مِنْ قولِ المصنِّفِ : (إنَّ الحياةَ والهدايةَ ممَّا يمكنُ اجتماعُهما في شيءٍ)[٢] ؛ لأنَّ المستعارَ منهُ هو الإحياءُ ، لا الحياةُ ، وإنَّما قالَ : (نحوُ : « أحييناهُ »)[٣] ؛ لأنَّ الطرفينِ في استعارةِ الميتِ للضالِّ ممَّا لا يمكنُ اجتماعُهما ؛ إذِ الميتُ لا يُوصَفُ بالضلالِ[٤] .

(ولتُسَمَّ) الاستعارةُ التي يمكنُ اجتماعُ طرفيها في شيءٍ : (وِفاقيَّةً) ؛ لِمَا بينَ الطرفينِ مِنَ الاتِّفاقِ .

(وإمَّا ممتنعٌ) : عطفٌ علىٰ (إمَّا ممكنٌ) ؛ (كاستعارةِ اسمِ المعدومِ للموجودِ ؛

---

(١) فقد اجتمعا في الله سبحانه وتعالىٰ ؛ فإنه محيٍ وهادٍ . « دسوقي » (٤/ ٧٦) .

(٢) الإيضاح (ص٢١٩) .

(٣) أي : ولم يقل : (نحو : ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾) ؛ فيكون (ميتاً) داخلاً في التمثيل أيضاً . « دسوقي » (٤/ ٧٦) .

(٤) لأن الموت عدمُ الحياة ، والضلال هو الكفر ، والميت العادم للحياة لا يتَّصف بالكفر إلا باعتبار ما كان ، لا حقيقةً ؛ لأن الكفر جحدُ الحق ، وهو لا يقع من الميت ؛ لانتفاء شرطه ؛ وهو الحياة . « دسوقي » (٤/ ٧٦) .

لعدمِ غَنائِهِ ، ولتُسَمَّ : عِناديَّةً .

ومنها : التهكُّميَّةُ ، والتمليحيَّةُ ؛ وهما ما استُعمِلَ في ضدِّهِ أو نقيضِهِ ؛ لِمَا مرَّ ؛ نحوُ : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

لعدمِ غَنائِهِ) هو بالفتحِ : النَّفعُ ؛ أي : لانتفاءِ النَّفعِ في ذلكَ الموجودِ ؛ كما في المعدومِ ، ولا شكَّ أنَّ اجتماعَ الوجودِ والعدمِ في شيءٍ ممتنعٌ ، وكذلكَ استعارةُ الموجودِ لِمَنْ عُدِمَ وفُقِدَ ، لـٰكنْ بقيَتْ آثارُهُ الجميلةُ التي تُحيي ذكرَهُ ، وتُديمُ في الناسِ اسمَهُ .

(ولتُسَمَّ) الاستعارةُ التي لا يمكنُ اجتماعُ طرفيها في شيءٍ : (عِناديَّةً) ؛ لتعاندِ الطرفينِ وامتناعِ اجتماعِهِما .

[الاستعارةُ التهكُّميَّةُ ، والتمليحيَّةُ]

(ومنها) ؛ أي : مِنَ العِناديَّةِ : الاستعارةُ (التهكُّميَّةُ ، والتمليحيَّةُ ؛ وهما ما استُعمِلَ في ضدِّهِ) ؛ أيِ : الاستعارةُ التي استُعمِلَتْ في ضدِّ معناها الحقيقيِّ[1] ، (أو نقيضِهِ ؛ لِمَا مرَّ) ؛ أي : لتنزيلِ التضادِّ أوِ التناقضِ منزلةَ التناسبِ بواسطةِ تمليحٍ أو تهكُّمٍ ، علىٰ ما سبقَ تحقيقُهُ في بابِ (التشبيهِ)[2] ؛ (نحوُ : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١]) ؛ أي : أَنذِرْهم ؛ استُعيرَتِ البشارةُ التي هي الإخبارُ بما يُظهِرُ سُرُوراً في المخبَرِ بهِ . . للإنذارِ الذي هو ضدُّهُ[3] ؛ بإدخالِ الإنذارِ في جنسِ البشارةِ

---

(١) حاصل ضابط كلٍّ من التهكمية والتمليحية : أن يُطلَق اللفظ الدال علىٰ وصفٍ شريف علىٰ ضدِّه ؛ كإطلاق الكريم على البخيل ، ولا يصح فيهما إطلاق البخيل على الكريم ، هـٰذا ؛ والتهكمية والتمليحية بمعنىً ، إلا أن الفارق بينهما : أنه إن كان الغرض من استعمال اللفظ في ضد معناه الهزءَ والسُّخريةَ . . كانت تهكمية ، وإن كان الغرض بسطَ السامعين وإزالةَ السآمة عنهم . . كانت تمليحية . « دسوقي » (٤/ ٧٨) .

(٢) انظر (ص٥٢٠ـ ٥٢١) .

(٣) أي : فهو الإخبار بما يُظهر عُبوساً في وجه الشخص المخبَر بذلك الخبر ، وقوله : (ضده) ؛ =

علىٰ سبيلِ التهكُّمِ والاستهزاءِ ، وكقولِكَ : (رأيتُ أسداً) وأنتَ تريدُ جباناً علىٰ سبيلِ التمليحِ والظَّرافةِ ، ولا يخفى امتناعُ اجتماعِ التبشيرِ والإنذارِ مِنْ جهةٍ واحدةٍ[1] ، وكذا الشجاعةُ والجُبْنُ .

❁ ❁ ❁

= أي : ضد البشارة ، وتذكير الضمير ؛ لكونها إخباراً ، أو ضد الإخبار . « دسوقي » (٧٩/٤) .

(١) قوله : (ولا يخفىٰ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا بيان لكون الاستعارة في (فبشِّرهم) عِنادية ، وقوله : (من جهة واحدة) ؛ أي : بحيث يكون المبشَّر به هو المنذَرَ به ، والمبشِّر هو المنذِرَ ، وأمَّا من جهتين فيتأتَّىٰ ؛ بأن يخبرك مخبِر بأنَّ فلاناً يريد ضربَك وكسوتَك بعد ذلك . « دسوقي » (٧٩/٤) .

وباعتبارِ الجامعِ قسمانِ ؛ لأنَّهُ : إمَّا داخلٌ في مفهومِ الطرفينِ ؛ نحوُ : « كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا » ؛ فإنَّ الجامعَ بينَ العَدْوِ والطيرانِ هو قطعُ المسافةِ بسرعةٍ ، وهو داخلٌ فيهما ،

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبارِ الجامعِ]

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبارِ دخولِ الجامعِ في الطرفينِ وعدمِهِ]

(و) الاستعارةُ (باعتبارِ الجامعِ) ؛ أي : ما قُصِدَ اشتراكُ الطرفينِ فيهِ[1] . . (قسمانِ ؛ لأنَّهُ) ؛ أيِ : الجامعَ : (إمَّا داخلٌ في مفهومِ الطرفينِ) : المستعارِ لهُ ، والمستعارِ منهُ ؛ (نحوُ) قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « خَيْرُ ٱلنَّاسِ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ ، (كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا) ، أَوْ رَجُلٌ فِي شَعَفَةٍ فِي غُنَيْمَةٍ ، يَعْبُدُ ٱللهَ حَتَّىٰ يَأْتِيَهُ ٱلْمَوْتُ »[2]

قالَ جارُ اللهِ : (الهَيْعَةُ : الصيحةُ التي يُفزَعُ منها ، وأصلُها : مِنْ : هاعَ يَهِيعُ ؛ إذا جَبُنَ ، والشَّعَفةُ : رأسُ الجبلِ)[3] ، والمعنىٰ : خيرُ النَّاسِ رجلٌ أخذَ بعِنانِ فرسِهِ ، واستعدَّ للجهادِ في سبيلِ اللهِ تعالىٰ ، أو رجلٌ اعتزلَ الناسَ وسكنَ في رؤوسِ بعضِ الجبالِ في غَنَمٍ لهُ قليلٍ ، يرعاها ويكتفي بها في أمرِ مَعاشِهِ ، ويعبدُ اللهَ حتَّىٰ يأتيَهُ الموتُ .

استعارَ الطيرانَ للعَدْوِ ، والجامعُ داخلٌ في مفهومِهما ؛ (فإنَّ الجامعَ بينَ العَدْوِ والطيرانِ هو قطعُ المسافةِ بسرعةٍ ، وهو داخلٌ فيهما) ؛ أي : في العَدْوِ والطيرانِ ، إلا أنَّهُ في الطيرانِ أقوىٰ منهُ في العَدْوِ .

والأظهرُ : أنَّ الطيرانَ هو قطعُ المسافةِ بالجَناحِ ، والسُّرعةَ لازمةٌ لهُ في

---

(١) وهو الذي يسمَّىٰ في التشبيه : وجه الشبه ، وسمِّيَ هنا جامعاً ؛ لأنه أدخلَ المشبَّهَ تحت جنس المشبَّه به ادِّعاء ، وجمعَه مع أفراد المشبَّه به تحت مفهومه . « دسوقي » (٤/ ٨٠) .

(٢) رواه مسلم (١٨٨٩) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) الفائق في غريب الحديث (٤/ ١٢١) .

الأكثرِ[1] ، لا داخلةٌ في مفهومِهِ ، فالأَولىٰ أَنْ يُمثَّلَ باستعارةِ التقطيعِ الموضوعِ لإزالةِ الاتِّصالِ بينَ الأجسامِ الملتزقةِ بعضُها ببعضٍ . . لتفريقِ الجماعةِ وإبعادِ بعضِها عن بعضٍ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَقَطَّعْنَـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ﴾ [الأعراف : ١٦٨] ، والجامعُ : إزالةُ الاجتماعِ الداخلةُ في مفهومِهما ، وهي في القَطْعِ أشدُّ .

والفرقُ بينَ هـٰذا وبينَ إطلاقِ المَرْسِنِ على الأنفِ[2] ، معَ أَنَّ في كلٍّ مِنَ المَرْسِنِ والتقطيعِ خصوصَ وصفٍ ليسَ في الأنفِ وتفريقِ الجماعةِ : هو أَنَّ خُصوصَ الوصفِ الكائنِ في التقطيعِ مَرْعيٌّ في استعارتِهِ لتفريقِ الجماعةِ[3] ، بخلافِ خُصُوصِ الوصفِ في المَرْسِنِ[4] ، والحاصلُ : أَنَّ التشبيهَ ها هنا منظورٌ ، بخلافِهِ ثَمَّةَ .

فإنْ قلتَ : قد تقرَّرَ في غيرِ هـٰذا الفنِّ أَنَّ جزءَ الماهيَّةِ لا يختلفُ بالشدَّةِ

---

(١) قوله : (في الأكثر) ؛ أي : الغالب ، وقد يكون الطيران قطعَ المسافةِ بالجناح من غير سرعة . « دسوقي » (٤/ ٨١) .

(٢) قوله : (والفرق . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا جواب عمَّا يقال : لمَ جعلوا إطلاقَ التقطيع علىٰ تفريق الجماعة استعارةً ، وإطلاقَ المرسن علىٰ أنف الإنسان مجازاً مرسلاً ، مع أنه قد اعتُبر في كل من المعنى الحقيقي للتقطيع والمرسن وصفٌ خاص به غير موجود في المعنى المجازي ؛ لأنه قد اعتُبر في المرسن خصوصُ كونه أنفاً لبهيمة يُجعل فيه الرَّسَن ، واعتُبر في التقطيع الالتزاقُ في الأشياء التي زال اجتماعها ؟ « دسوقي » (٤/ ٨٢) .

(٣) توضيح ذلك : أن التشبيه الذي تُبنىٰ عليه الاستعارة يقتضي قوَّة المشبَّه به عن المشبَّه في وجه الشبه ، والوصف الخاص الكائن في التقطيع لمَّا رُوعيَ ولُوحظ . . صار التقطيع بمراعاته أقوىٰ من التفريق في إزالة الاجتماع ، فصح أن يشبَّه التفريق الذي هو أضعف بالتقطيع الذي هو أقوىٰ ، ويُدَّعىٰ أنه من أفراده ، ويستعار اسمه له . « دسوقي » (٤/ ٨٢) .

(٤) أي : أن الوصف الخاص في المرسن لم يلاحَظ ، وإنما لوحظ الإطلاق والتقييد ؛ فلم يكن استعارة ، بل كان مجازاً مرسلاً ؛ لعدم التشبيه ، ولو لوحظ ذلك الوصف الخاص بحيث يُجعل المرسن مشبَّها به ؛ لأجل ذلك الوصف . . لكان أيضاً استعارة ؛ كما أن الوصف في التقطيع إذا لم يلاحظ . . كان مجازاً مرسلاً ، وربما أوهم كلام الشارح أن كون المرسن مجازاً مرسلاً ، وكون التقطيع استعارة . . أمر لازم ، وليس كذلك . « دسوقي » (٤/ ٨٢) .

وإمَّا غيرُ داخلٍ ؛ كما مرَّ .

والضَّعفِ[1] ، فكيفَ يكونُ جامعاً والجامعُ يجبُ أنْ يكونَ في المستعارِ منهُ أقوىٰ ؟

قلتُ : امتناعُ الاختلافِ إنَّما هو في الماهيَّةِ الحقيقيَّةِ ، والمفهومُ لا يجبُ أنْ يكونَ ماهيَّةً حقيقيَّةً ، بل قد يكونُ أمراً مركَّباً مِنْ أمورٍ بعضُها قابلٌ للشدَّةِ والضَّعفِ ، فيصحُّ كونُ الجامعِ داخلاً في مفهومِ الطرفينِ ، معَ كونِهِ في أحدِ المفهومينِ أشدَّ وأقوىٰ[2] ؛ ألا ترىٰ أنَّ السوادَ جزءٌ مِنْ مفهومِ الأسودِ ـ أعني : المركَّبَ مِنَ السوادِ والمحلِّ ـ معَ اختلافِهِ بالشدَّةِ والضَّعفِ ؟[3]

(وإمَّا غيرُ داخلٍ) : عطفٌ علىٰ (إمَّا داخلٌ) ؛ (كما مرَّ) مِن استعارةِ الأسدِ للرجلِ الشجاعِ ، والشمسِ للوجهِ المتهلِّلِ[4] ، ونحوِ ذلكَ ؛ لظهورِ أنَّ الشجاعةَ عارضٌ للأسدِ[5] ، لا داخلٌ في مفهومِهِ ، وكذا التهلُّلُ للشمسِ .



---

(١) مثلاً : الحيوانية التي في زيد ليست أقوىٰ منها في عمرو ، وكذلك الناطقية . « دسوقي » (٤/ ٨٢) ، هـٰذا ؛ واختار بعض المحققين القول بالاختلاف بالشدة والضعف في الذاتيات . « بناني » (٢/ ٢٤٩) .

(٢) في (ب) : (الطرفين) بدل (المفهومين) ، وحاصل هـٰذا الجواب : أن امتناع اختلاف أجزاء الماهية بالشدة والضعف . . بالنسبة للماهية الحقيقية ـ وهي المركَّبة من الذاتيات ـ لا الاعتباريةِ التي اعتبروا لها مفهوماً مركَّباً من أمور غير ذاتيات لها ، والماهية المفهومة من اللفظ لا يجب أن تكون ماهيةً حقيقيةً ، بل تارة تكون حقيقيةً ، فلا تختلف أجزاؤها بالشدة والضعف ، فلا يصح أن يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشدَّ ، وتارة تكون اعتباريةً مركَّبة من أمور بعضُها قابل للشدة والضعف ، فيصح كون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشدَّ . « دسوقي » (٤/ ٨٣) .

(٣) قوله : (مع اختلافه) ؛ أي : السواد . « دسوقي » (٤/ ٨٤) .

(٤) يقال : تهلَّلَ الوجه ؛ إذا استنار ، وظهرت عليه أمارات السرور . انظر « تاج العروس » (هـ ل ل) .

(٥) أي : وللرجل الشجاع ؛ لأن المشبَّه ذات الرجل المقيَّد بالشجاعة ، والمشبَّهَ به الحيوان المقيَّد بها أيضاً ، والقيد خارج عن المقيَّد . « دسوقي » (٤/ ٨٥) .

وأيضاً : إمَّا عامِّيَّةٌ ؛ وهي المبتذَلةُ ؛ لظهورِ الجامعِ فيها ؛ نحوُ : رأيتُ أسداً يرمي .

أو خاصِّيَّةٌ ؛ وهي الغريبةُ ، والغرابةُ قد تكونُ في نفسِ الشَّبَهِ ؛ كما في قولِهِ :

وَإِذَا احْتَبَىٰ قَرَبُوسُهُ بِعِنَانِهِ

[الاستعارةُ العامِّيَّةُ ، والخاصِّيَّةُ]

(وأيضاً) : للاستعارةِ تقسيمٌ آخرُ باعتبارِ الجامعِ ؛ وهو أنَّها : (إمَّا عامِّيَّةٌ ؛ وهي المبتذَلةُ ؛ لظهورِ الجامعِ فيها ؛ نحوُ : رأيتُ أسداً يرمي ، أو خاصِّيَّةٌ ؛ وهي الغريبةُ) التي لا يطَّلِعُ عليها إلا الخاصَّةُ الذينَ أُوتوا ذهناً بهِ ارتفعوا عن طبقةِ العامَّةِ .

(والغرابةُ قد تكونُ في نفسِ الشَّبَهِ) ؛ بأنْ يكونَ تشبيهاً فيهِ نوعُ غرابةٍ[1] ؛ (كما في قولِهِ)[2] في وصفِ الفرسِ بأنَّهُ مؤدَّبٌ ، وأنَّهُ إذا نزلَ عنهُ ، وألقىٰ عِنانَهُ في قَرَبُوسِ سَرْجِهِ . . وقفَ مكانَهُ إلىٰ أنْ يعودَ إليهِ : (وإذا احتبىٰ قَرَبُوسُهُ) ؛ أي : مقدَّمُ سَرْجِهِ ، (بعِنانِهِ) .

عَلَكَ ٱلشَّكِيمَ إِلَى ٱنْصِرَافِ ٱلزَّائِرِ

الشَّكيمُ ، والشَّكيمةُ : هي الحديدةُ المعترِضةُ في فمِ الفرسِ، وأرادَ بالزائرِ : نفسَهُ .

شبَّهَ هيئةَ وقوعِ العِنانِ في موقعِهِ مِنْ قَرَبُوسِ السَّرْجِ ممتدّاً إلىٰ جانبَيْ فمِ الفرسِ . . بهيئةِ وقوعِ الثوبِ في موقعِهِ مِنْ رُكبتَيِ المحتبي ممتداً إلىٰ جانبَيْ ظهرِهِ[3] ، ثمَّ استعارَ

---

(١) أشار بهٰذا : إلىٰ أن الغرابة في الاستعارة كما تكون بخفاء الجامع بين الطرفين ؛ بحيث لا يدركه إلا الخواص . . تكون أيضاً بكون أصل الاستعارة تشبيهاً فيه نوع غرابة . « دسوقي » (٤/ ٨٦) .

(٢) البيت ليزيد بن مسلمة بن عبد الملك كما في « ربيع الأبرار » (٥/ ٣٦١) ، و« معاهد التنصيص » (٢/ ١٣٢) ، وقيل : لمحمد بن يزيد بن مسلمة بن عبد الملك كما في « البديع في البديع » (ص١٠١) ، وهو من الكامل .

(٣) في (أ ، ب ، ج ، و ، ز ، ط) : (ركبة) بدل (ركبتي) .

وقد تحصلُ بتصرُّفٍ في العامِّيَّةِ ؛ كما في قولِهِ :

وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ ٱلْمَطِيِّ ٱلأَبَاطِحُ

إذ أسندَ الفعلَ إلى الأباطحِ ، دونَ المَطِيِّ ،

الاحتباءَ ـ وهو أنْ يجمعَ الرَّجلُ ظهرَهُ وساقيهِ بثوبٍ أو غيرِهِ ـ لوقوعِ العِنانِ في قَرَبُوسِ السَّرْجِ ، فجاءَتِ الاستعارةُ غريبةً ؛ لغرابةِ الشَّبهِ[1]

(وقد تحصلُ) الغرابةُ (بتصرُّفٍ في) الاستعارةِ (العامِّيَّةِ[2] ؛ كما في قولِهِ)[3] : [من الطويل]

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ ٱلأَحَادِيثِ بَيْنَنَا (وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ ٱلْمَطِيِّ ٱلأَبَاطِحُ)

جمعُ أبطحَ ؛ وهو مَسِيلُ الماءِ فيهِ دُقَاقُ الحصى ؛ استعارَ سيلانَ السيولِ الواقعةِ في الأباطحِ لسيرِ الإبلِ سيراً حثيثاً في غايةِ السُّرعةِ المشتملةِ على لينٍ وسَلاسةٍ[4] ، والشَّبهُ فيها ظاهرٌ عامِّيٌّ[5] ، لكنْ قد تصرَّفَ فيهِ بما أفادَهُ اللُّطفَ والغرابةَ[6] ؛ (إذ أسندَ الفعلَ) ؛ أعني : سالَتْ (إلى الأباطحِ ، دونَ المَطِيِّ) أو أعناقِها[7] ، حتَّى أفادَ أنَّهُ

---

(١) ووجهُ الغرابة : أن الانتقال إلى الاحتباء الذي هو المشبَّه به عند استحضار إلقاء العِنان على قربوس الفرس . . في غاية الندور ، مع ما في الوجه من دقَّة التركيب وكثرة الاعتبارات الموجبة لغرابة إدراك وجه الشبه وبُعده عن الأذهان . « دسوقي » (٤/ ٨٨) .

(٢) وذلك التصرُّف : هو أن يُضم إلى الاستعارة تجوُّز آخر لطيف اقتضاه الحال . « دسوقي » (٤/ ٨٨) .

(٣) ورد البيت دون نسبة في « أسرار البلاغة » (ص٢١) وغيره ، وقيل : هو لكُثيِّر عزة كما في « خزانة الأدب » للحموي (١/ ٤٢٤) ، و« زهر الآداب » (٢/ ٤٠٤) ، و« معاهد التنصيص » (٢/ ١٣٤) ، وذُكر مع جملة أبيات ضمن (أبيات منسوبة لكُثيِّر) في « ديوانه » (ص٥٢٥) ، وقيل : لغيره .

(٤) السلاسة : السهولة واللِّين والانقياد . انظر « تاج العروس » (س ل س) .

(٥) قوله : (والشبه) ؛ أي : ووجه الشبه ؛ وهو قطع المسافة بسرعة . « دسوقي » (٤/ ٨٩) .

(٦) في (و ، ز ، ح ، ط ، ي) : (أفاد) بدل (أفاده) .

(٧) في (و ، ط) : (وأعناقها) بدل (أو أعناقها) .

وأدخلَ الأعناقَ في السَّيرِ .

امتلأَتِ الأباطحُ مِنَ الإبلِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم : ٤] ، (وأدخلَ الأعناقَ في السَّيرِ)[1] ؛ لأنَّ السُّرعةَ والبُطءَ في سيرِ الإبلِ يظهرانِ غالباً في الأعناقِ ، ويتبيَّنُ أمرُهما في الهَوَادي[2] ، وسائرُ الأجزاءِ تستندُ إليها في الحركةِ ، وتتبعُها في الثِّقلِ والخفَّةِ .



---

(١) وذلك بجرِّها بباء الملابسة المقتضية لملابسة الفعل لها وأنها سائرة ، فيكون السيل مسنداً لها تقديراً ، وذلك الإسناد مجاز عقلي ، فيكون في الكلام مجازان عقليان : لفظي ؛ وهو إسناد السيل إلى الأباطح ، وتقديري ؛ وهو إسناده إلى الأعناق ، ولمَّا أن أضاف إلى الاستعارة هـٰذين المجازين . . صارت الاستعارة غريبة . « دسوقي » (٤/ ٩٠ـ ٩١) ، وفي النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (السيل) بدل (السير) .

(٢) الهوادي : جمع هادٍ ؛ وهو المتقدِّم من كل شيء ، وبه سمِّيَ العُنُق . انظر « تاج العروس » (هـ د ي) .

وباعتبارِ الثلاثةِ ستَّةُ أقسامٍ ؛ لأنَّ الطرفينِ إنْ كانا حسِّيَّينِ فالجامعُ : إمَّا حسِّيٌّ ؛ نحوُ : ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا﴾ ؛ فإنَّ المستعارَ منهُ ولدُ البقرةِ ، والمستعارَ لهُ الحيوانُ الذي خلقَهُ اللهُ تعالىٰ مِنْ حُلِيِّ القِبْطِ ، والجامعَ الشكلُ ، والجميعُ حسِّيٌّ ، . . . . .

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبارِ المستعارِ منهُ والمستعارِ لهُ والجامعِ]

(و) الاستعارةُ (باعتبارِ الثلاثةِ) : المستعارِ منهُ ، والمستعارِ لهُ ، والجامعِ . . (ستَّةُ أقسامٍ) ؛ لأنَّ المستعارَ منهُ والمستعارَ لهُ : إمَّا حسِّيَّانِ ، أو عقليَّانِ ، أوِ المستعارُ منهُ حسِّيٌّ والمستعارُ لهُ عقليٌّ ، أو بالعكسِ ؛ تصيرُ أربعةً ، والجامعَ في الثلاثةِ الأخيرةِ عقليٌّ لا غيرُ ؛ لِمَا سبقَ في التشبيهِ[1] ، لـٰكنَّهُ في القسمِ الأوَّلِ[2] : إمَّا حسِّيٌّ ، أو عقليٌّ ، أو مختلِفٌ[3] ؛ تصيرُ ستةً[4] ، وإلىٰ هـٰذا أشارَ بقولِهِ : (لأنَّ الطرفينِ إنْ كانا حسِّيَّينِ فالجامعُ : إمَّا حسِّيٌّ ؛ نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : (﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا) جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [طه : ٨٨] ؛ (فإنَّ المستعارَ منهُ ولدُ البقرةِ ، والمستعارَ لهُ الحيوانُ الذي خلقَهُ اللهُ تعالىٰ مِنْ حُلِيِّ القِبْطِ) التي سبَكَتْها نارُ السامريِّ عندَ إلقائِهِ في تلكَ الحُلِيِّ التُّربةَ التي أخذَها مِنْ مَوْطِئِ فرسِ جبريلَ عليهِ السلامُ ، (والجامعَ الشكلُ) ؛ فإنَّ ذلكَ الحيوانَ كانَ علىٰ شكلِ ولدِ البقرةِ ، (والجميعُ) ؛ مِنَ المستعارِ منهُ والمستعارِ لهُ والجامعِ (حسِّيٌّ) مُدرَكٌ بالبصرِ .

---

(١) أي : من أن وجه الشبه المسمَّىٰ هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معاً ، فإذا كانا أو أحدهما عقلياً وجب كون الجامع عقلياً ، وامتنع كونه حسياً ؛ لاستحالة قيام الحسي بالعقلي . انظر (ص٥٠٩ـ٥١٠) .

(٢) قوله : (لـٰكنه) ؛ أي : الجامعَ . « دسوقي » (٤/ ٩٢) .

(٣) أي : بعضه حسي وبعضه عقلي . « دسوقي » (٤/ ٩٢) .

(٤) وحاصلها : أن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع : إمَّا حسي ، أو عقلي ، أو بعضه حسي وبعضه عقلي ؛ فهـٰذه ثلاثة ، وإن كانا غير حسيين : فإمَّا أن يكونا عقليين ، أو المستعارُ منه حسياً والمستعارُ له عقلياً ، أو بالعكس ؛ فهـٰذه ثلاثة أيضاً ، ولا يكون الجامع فيها إلا عقلياً . « دسوقي » (٤/ ٩٢) .

وإمَّا عقليٌّ ؛ نحوُ : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ ؛ فإنَّ المستعارَ منهُ كَشْطُ الجِلدِ عن نحوِ الشاةِ ، والمستعارَ لهُ كشفُ الضوءِ عن مكانِ الليلِ ، وهما حسِّيَّانِ ، والجامعَ ما يُعقَلُ مِنْ ترتُّبِ أمرٍ علىٰ آخرَ ،

(وإمَّا عقليٌّ ؛ نحوُ : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس : ٣٧] ؛ فإنَّ المستعارَ منهُ) معنى السَّلْخِ ؛ وهو (كَشْطُ الجِلدِ عن نحوِ الشاةِ ، والمستعارَ لهُ كشفُ الضوءِ عن مكانِ الليلِ) ؛ وهو موضعُ إلقاءِ ظلِّهِ[1] ، (وهما حسِّيَّانِ[2] ، والجامعَ ما يُعقَلُ مِنْ ترتُّبِ أمرٍ علىٰ آخرَ) ؛ أي : حصولِهِ عَقيبَ حصولِهِ دائماً أو غالباً ؛ كترتُّبِ ظهورِ اللحمِ على الكَشْطِ[3] ، وترتُّبِ ظهورِ الظُّلمةِ علىٰ كشفِ الضوءِ عن مكانِ الليلِ ، والترتُّبُ أمرٌ عقليٌّ .

وبيانُ ذلكَ[4] : أنَّ الظُّلمةَ هي الأصلُ ، والنُّورَ طارٍ عليها يسترُها بضوئِهِ ، فإذا غربَتِ الشمسُ فقد سُلِخَ النهارُ مِنَ اللَّيلِ ؛ أي : كُشِطَ وأُزِيلَ ؛ كما يُكشَفُ عنِ الشيءِ الشيءُ الطارئُ عليهِ الساترُ لهُ ، فجُعِلَ ظهورُ الظُّلمةِ بعدَ ذهابِ ضوءِ النهارِ بمنزلةِ ظهورِ المسلوخِ بعدَ سَلْخِ إهابِهِ عنهُ ؛ وحينَئذٍ[5] : صحَّ قولُهُ : ﴿ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾ [يس : ٣٧] ؛

---

(١) في النسخ ما عدا (ب ، هـ ، و ، ي) : (وموضع) بدل (وهو موضع) ، والمراد بإلقاء ظله : ظهور ظلمته ، وأشار الشارح بذلك : إلىٰ أن قول المصنف : (عن مكان الليل) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : عن مكان ظله ؛ أي : ظلمته ؛ أي : المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته ؛ وهو الهواء أو سطح الأرض . « دسوقي » (٤/ ٩٤) .

(٢) أي : مدرَكان بحاسة البصر ، ولا يقال : كل من كشط الجلد وإزالة الضوء أمر عقلي لا وجود له في الخارج ؛ لأنهما مصدران ، والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج ؛ فلا يكونان محسوسين ؛ لأنا نقول : جعلهما محسوسين باعتبار الهيئة الحاصلة عندهما ، أو باعتبار متعلَّقهما ؛ وهو اللحم والضوء ، وذلك كافٍ في حسيتهما . « دسوقي » (٤/ ٩٤) .

(٣) راجع لقوله : (غالباً) ؛ لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائماً ؛ لأنه قد يُكشط الجلد عن اللحم بدس عود بينهما بحيث لا يصير لازقاً به من غير إزالة له عنه . « دسوقي » (٤/ ٩٥).

(٤) أي : وبيان ترتُّب ظهور الظلمة علىٰ كشف الضوء ؛ أي : نزعه وإزالته ، عن مكان الليل ، أو : وبيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل . « دسوقي » (٤/ ٩٥).

(٥) أي : وحين إذ جُعل السلخ بمعنىٰ كشف الضوء ؛ أي : نزعه وإزالته ، لا بمعنىٰ ظهوره . =

لأنَّ الواقعَ عَقيبَ إذهابِ الضوءِ عن مكانِ اللَّيلِ هو الإظلامُ .

وأمَّا علىٰ ما ذكرَ في « المفتاحِ » ؛ مِنْ أنَّ المستعارَ لهُ ظهورُ النهارِ مِنْ ظُلمةِ اللَّيلِ[1] . ففيهِ إشكالٌ[2] ؛ لأنَّ الواقعَ بعدَهُ إنَّما هو الإبصارُ دونَ الإظلامِ[3]

وحاولَ بعضُهُمُ التوفيقَ بينَ الكلامينِ ؛ بحملِ كلامِ « المفتاحِ » على القلبِ ؛ أي : ظهورِ ظُلمةِ اللَّيلِ مِنَ النهارِ ، أو بأنَّ المرادَ مِنَ الظُّهورِ : التمييزُ[4] ، أو بأنَّ الظُّهورَ بمعنى الزوالِ[5] ؛ كما في قولِ الحماسيِّ[6] : [من الطويل]

وَذَلِـكَ عَـارٌ يَـا بْـنَ رَيْطَـةَ ظَـاهِـرُ

وفي قولِ أبي ذُؤَيبٍ[7] : [من الطويل]

وَتِلْـكَ شَكَـاةٌ ظَـاهِـرٌ عَنْـكِ عَـارُهَـا

أي : زائلٌ .

= « دسوقي » (٤/٩٦) .

(١) انظر « المفتاح » (ص٣٨٩) .

(٢) قوله : (ففيه) ؛ أي : في (فإذا هم مظلمون) . « دسوقي » (٤/٩٦) .

(٣) أي : فلو كان المستعار له ظهورَ النهار من ظلمة الليل . . لقيل : (فإذا هم مبصرون) . « بناني » (٢/٢٥٣) .

(٤) في النسخ ما عدا (ي) : (التميز) بدل (التمييز) ؛ أي : تميُّز النهار عن ظلمة الليل ، وحاصل هـٰذا الوجه : أن (مِنْ) في كلام صاحب « المفتاح » بمعنىٰ (عن) ، والمعنىٰ : أن المستعار له تمييز النهار عن ظلمة الليل . « بناني » (٢/٢٥٣) .

(٥) والمعنىٰ : أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل ، والواقع بعد هـٰذا الزوال هو الإظلام ؛ فوافق كلام صاحب « المفتاح » كلام المصنف . « بناني » (٢/٢٥٣) .

(٦) البيت لسُبرة بن عمرو الفقعسي كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٨١) ، وصدره :

أعيَّـرتَنـا ألبـانَهـا ولحـومَهـا

(٧) ديوان أبي ذؤيب (ص٦٤) ، وصدر البيت :

وعيَّـرَهـا الـواشـونَ أنِّـي أحبُّهـا

وذكرَ العلَّامةُ في « شرحِ المفتاحِ » : أنَّ السَّلخَ قد يكونُ بمعنى النزعِ ؛ مثلُ : سلختُ الإهابَ عنِ الشاةِ ، وقد يكونُ بمعنى الإخراجِ ؛ نحوُ : سلختُ الشاةَ عنِ الإهابِ ؛ فذهبَ صاحبُ « المفتاحِ » إلى الثاني[1] ، وصحَّ قولُهُ : ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس : ٣٧] بالفاءِ ؛ لأنَّ التراخيَ وعدمَهُ ممَّا يختلفُ باختلافِ الأمورِ والعاداتِ ، وزمانُ النهارِ وإنْ توسَّطَ بينَ إخراجِ النهارِ مِنَ الليلِ وبينَ دخولِ الظلام . . لكنْ لعِظَمِ شأنِ دخولِ الظلامِ بعدَ إضاءةِ النهارِ ، وكونِهِ ممَّا ينبغي ألا يحصلَ إلا في أضعافِ ذلكَ الزمانِ . . عُدَّ الزمانُ قريباً[2] ، وجُعِلَ اللَّيلُ كأنَّهُ يُفاجئُهم عقيبَ إخراجِ النهارِ مِنَ الليلِ بلا مُهلةٍ[3] ، وعلىٰ هٰذا : حَسُنَ (إذا) المفاجأةِ ؛ كما يقالُ : أُخرِجَ النهارُ مِنَ اللَّيلِ ، ففاجأَهُ دخولُ اللَّيلِ ، ولو جعَلْنا السَّلْخَ بمعنى النَّزْعِ ، وقلنا : نُزِعَ ضوءُ الشمسِ عنِ الهواءِ ، ففاجأَهُ الظلامُ . . لم يَستقِمْ أو لم يَحسُنْ[4] ؛ كما إذا قلنا : كسرتُ الكُوزَ ، ففاجأَهُ الانكسارُ[5]

---

(١) أي : وذهب المصنف إلى الأول ، ومعنى الآية على الثاني : وآية لهم الليل نُخرج منه النهارَ ، ويُشكِل عليه : أنه لا يصح الإتيان بـ(إذا) الفجائية في قوله : ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ ؛ لأن إخراج النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر ، والإظلام عند الغروب ، وأجاب الشارح عنه بما حاصله : أن الليل لمَّا كان عمومه لجميع الأقطار أمراً مستعظَماً . . كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضيِّ مقدار النهار بأضعاف ، ولمَّا جاء عقب ظهور النهار ومضيِّ زمانه فقط ، ولم يحصل بعد ما ينبغي له فيما يتبادر . . نُزِّل منزلة ما لم يَحُلْ بينه وبين ظهور النهار شيء ، وعُبِّر بالفاء الموضوعة لما يُعَدُّ في العادة مترتِّباً غيرَ متراخٍ . « دسوقي » (٤/ ٩٨) .

(٢) أي : فلذا أُتيَ بالفاء . « دسوقي » (٤/ ٩٩) .

(٣) أي : فلذا أُتيَ بـ(إذا) الفجائية . « دسوقي » (٤/ ٩٩) .

(٤) الحاصل : أن المتبادر من قولنا : (نُزع ضوء الشمس عن الهواء ، ففاجأه الظلام) أن الترتيب الذي تفيده المفاجأة زمانيٌّ ، والمعنىٰ عليه غير مستقيم ؛ لأن الدخول في الظلام مصاحب لنزع الضوء ، وإن جعلنا الترتيب رتبيّاً فالمعنىٰ عليه غير مستحسَن . « دسوقي » (٤/ ١٠١) .

(٥) أي : فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله ؛ فلا يُعقَل الترتيب بينهما . « بناني » (٢/ ٢٥٤) .

وإمَّا مختلِفٌ ؛ كقولِكَ : رأيتُ شمساً ، وأنتَ تريدُ إنساناً كالشمسِ في حُسنِ الطَّلعةِ ونَباهةِ الشأنِ .

وإلا فهما : إمَّا عقليَّانِ ؛ نحوُ : ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ ؛ فإنَّ المستعارَ منهُ الرُّقادُ ، والمستعارَ لهُ الموتُ ، والجامعَ عدمُ ظهورِ الفعلِ ، والجميعُ عقليٌّ ، . . .

(وإمَّا مختلِفٌ) : بعضُهُ حسِّيٌّ ، وبعضُهُ عقليٌّ ؛ (كقولِكَ : رأيتُ شمساً ، وأنتَ تريدُ إنساناً كالشمسِ في حُسنِ الطَّلعةِ)[١] ، وهو حسِّيٌّ ، (ونَباهةِ الشأنِ) ، وهي عقليَّةٌ .

(وإلا) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إنْ كانا حسِّيَّينِ)[٢] ؛ أي : وإنْ لم يكنِ الطرفانِ حسِّيَّينِ . . (فهما) ؛ أي : الطرفانِ : (إمَّا عقليَّانِ ؛ نحوُ : ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ [يسٓ : ٥٢] ؛ فإنَّ المستعارَ منهُ الرُّقادُ) ؛ أي : النَّومُ ، علىٰ أنْ يكونَ المَرقَدُ مصدراً ، وتكونَ الاستعارةُ أصليَّةً ، أو علىٰ أنَّهُ بمعنى المكانِ ، إلا أنَّهُ اعتُبرَ التشبيهُ في المصدرِ[٣] ؛ لأنَّ المقصودَ بالنظرِ في اسمِ المكانِ وسائرِ المشتقَّاتِ إنَّما هو المعنى القائمُ بالذاتِ[٤] ، لا نفسُ الذاتِ[٥] ، واعتبارُ التشبيهِ في المقصودِ الأهمِّ أَولىٰ ، وستسمعُ لهـٰذا زيادةَ تحقيقٍ في الاستعارةِ التبعيَّةِ[٦] ، (والمستعارَ لهُ الموتُ ، والجامعَ عدمُ ظهورِ الفعلِ ، والجميعُ عقليٌّ) .

وقيلَ : عدمُ ظهورِ الأفعالِ في المستعارِ لهُ ـ أعني : الموتَ ـ أقوىٰ ، ومِنْ شرطِ الجامعِ أنْ يكونَ في المستعارِ منهُ أقوىٰ ، فالحقُّ[٧] : أنَّ الجامعَ هو البعثُ الذي هو في

---

(١) يقال : حيَّا الله طلعتَه ؛ أي : رؤيتَه وشخصَه ، أو وجهَه . انظر « تاج العروس » (ط ل ع) .

(٢) في النسخ ما عدا (ح ، ي) : (وإن) بدل (إن) .

(٣) أي : أوّلاً ، وفي المشتق تبعاً . « دسوقي » (٤/ ١٠٤) .

(٤) والمعنى القائم بالذات هنا : هو المصدر ؛ أي : الرقاد . « دسوقي » (٤/ ١٠٤) .

(٥) أي : لا المكان الذي يُنام فيه . انظر « المطوَّل » (ص٣٧١) .

(٦) انظر (ص٦٠١ ـ ٦٠٣) .

(٧) قوله : (فالحق) : هو من جملة القيل . « دسوقي » (٤/ ١٠٤) .

وإمَّا مختلفانِ والحسِّيُّ المستعارُ منهُ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ ؛ فإنَّ المستعارَ منهُ كسرُ الزُّجاجةِ ، وهو حسِّيٌّ ، والمستعارَ لهُ التبليغُ ، والجامعَ التأثيرُ ، وهما عقليَّانِ ، وإمَّا عكسُ ذلكَ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ ﴾ ؛ فإنَّ المستعارَ لهُ كثرةُ الماءِ ، وهو حسِّيٌّ ، والمستعارَ منهُ التكبُّرُ ، والجامعَ الاستعلاءُ المُفرِطُ ، وهما عقليَّانِ .

النَّومِ أظهرُ وأشهرُ وأقوىٰ ؛ لكونِهِ ممَّا لا شبهةَ فيهِ لأحدٍ ، وقرينةُ الاستعارةِ هو كونُ هـٰذا الكلامِ كلامَ الموتىٰ[1] ، معَ قولِهِ : ﴿ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾ [يس : ٥٢][2] .

(وإمَّا مختلفانِ) ؛ أي : أحدُ الطرفينِ حسِّيٌّ ، والآخرُ عقليٌّ ، (والحسِّيُّ) هو (المستعارُ منهُ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ [الحجر : ٩٤] ؛ فإنَّ المستعارَ منهُ كسرُ الزُّجاجةِ ، وهو حسِّيٌّ ، والمستعارَ لهُ التبليغُ ، والجامعَ التأثيرُ ، وهما عقليَّانِ) ، والمعنىٰ : أَبِنِ الأمرَ إبانةً لا تنمحي ؛ كما لا يلتئمُ صَدْعُ الزُّجاجةِ .

(وإمَّا عكسُ ذلكَ) ؛ أي : مختلفانِ ، والحسِّيُّ هو المستعارُ لهُ ؛ (نحوُ) قولِهِ تعالىٰ : (﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ) حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ ﴾ [الحاقة : ١١] ؛ (فإنَّ المستعارَ لهُ كثرةُ الماءِ ، وهو حسِّيٌّ ، والمستعارَ منهُ التكبُّرُ ، والجامعَ الاستعلاءُ المُفرِطُ ، وهما عقليَّانِ) .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : بعد بعثهم ، ولا شك أن الموتىٰ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم ؛ لأنه لم يكن حاصلاً لهم . « دسوقي » (٤/١٠٥) ، هـٰذا ؛ وقال في « المطوَّل » (ص٣٧١) : (وممَّن جعل الجامعَ عدمَ ظهورِ الأفعال . مَنْ زعمَ : أن القرينة هو ذكر البعث ، وفيه نظر ؛ لأن البعث لا اختصاص له بالموتىٰ ؛ لأنه يقال : بعثَه من نومه ؛ إذا أيقظَه ، وبعثَ الموتىٰ ؛ إذا أنشرَهم ، والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له) .

(٢) أي : لأن ما وعد به الرحمـٰنُ ، وصدق فيه المرسلون ، وأنكره القائلون قبل ذلك . . هو البعث من الموت ، لا الرقاد الحقيقي . « دسوقي » (٤/١٠٥) .

وباعتبارِ اللفظِ قسمانِ ؛ لأنَّهُ إنْ كانَ اسمَ جنسٍ فأصليَّةٌ ؛ كأسدٍ وقتلٍ ، وإلا فتبعيَّةٌ ؛ كالفعلِ ، وما يُشتقُّ منهُ ،

[أقسامُ الاستعارةِ باعتبارِ اللفظِ المستعارِ]

[الاستعارةُ الأصليَّةُ ، والتبعيَّةُ]

(و) الاستعارةُ (باعتبارِ اللفظِ) المستعارِ . . (قسمانِ[1] ؛ لأنَّهُ) ؛ أي : اللفظَ المستعارَ ؛ (إنْ كانَ اسمَ جنسٍ) حقيقةً[2] ، أو تأويلاً ؛ كما في الأعلامِ المُشتهِرةِ بنوعِ وصفيَّةٍ . . (فأصليَّةٌ) ؛ أي : فالاستعارةُ أصليَّةٌ ؛ (كأسدٍ) إذا استُعيرَ للرجلِ الشجاعِ ، (وقتلٍ) إذا استُعيرَ للضربِ الشديدِ ، الأوَّلُ اسمُ عينٍ ، والثاني اسمُ معنىً .

(وإلا فتبعيَّةٌ) ؛ أي : وإنْ لم يكنِ اللفظُ المستعارُ اسمَ جنسٍ . . فالاستعارةُ تبعيَّةٌ ؛ (كالفعلِ ، وما يُشتقُّ منهُ)[3] ؛ مثلُ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ ، والصفةِ

---

(١) هٰذا التقسيم للتصريحية ، ويمكن جريانه في المكنية أيضاً ، ويمثَّل للأصلية منها بقولنا : (أظفارُ المنيّة نَشِبَتْ بفلان) ، ويمثَّل للتبعية منها بقولنا : (أراقَ الضاربُ دمَ فلان) ؛ شُبِّه الضربُ بالقتل ، واستُعير القتل للضرب ، واشتُقَّ من الضرب (ضارب) ؛ بمعنىٰ : قاتل ، وطُوِيَ ذكر المشبَّه به ؛ وهو القتل ، ورُمِز إليه بذكر شيء من لوازمه ؛ وهو الإراقة ، ولعلهم لم يتعرَّضوا لجريان التبعية في المكنية ؛ لعدم وجدانهم إيَّاها في كلام البلغاء . « دسوقي » (١٠٨/٤) .

(٢) المراد باسم الجنس هنا كما ذكر الشارح : ما دل علىٰ ذاتٍ صالحة لأن تصدُق علىٰ كثيرين ، من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة . انظر « المطوَّل » (ص٣٧١) ، والمراد بالذات الصالحة للصدق علىٰ كثيرين : الماهيّة الكليّة ؛ كالضرب والأسد ، وخرج بقوله : (الصالحة) الأعلام والمضمَرات وأسماء الإشارة ؛ فإنها جزئيات لا تجري الاستعارة فيها ، وخرج بقوله : (من غير اعتبار وصف . . .) إلىٰ آخره . . المشتقَّات ؛ مثل : (ضارب) ، و(قاتل) ؛ لأنها وُضِعت باعتبار الأوصاف ، بخلاف لفظ (أسد) ونحوه ؛ فإنه دالٌّ على الماهية من غير اعتبار وصف من أوصافه ؛ لأنه وُضِع للحيوان المفترس من حيث هو ، لا باعتبار كونه شجاعاً ، حتىٰ لو وُجِد أسد غير شجاع . . صدَقَ عليه اسمُ الأسد . « دسوقي » (١٠٨/٤) .

(٣) أي : من الفعل ؛ بناء علىٰ أنه أصل الاشتقاق عند الكوفيين ، أو أن في الكلام حذفَ مضافٍ ؛ =

والحرفِ .

المشبَّهةِ ، وغيرِ ذلكَ[1] ، (والحرفِ) ، وإنَّما كانَتْ تبعيَّةً ؛ لأنَّ الاستعارةَ تعتمدُ التشبيهَ ، والتشبيهَ يقتضي كونَ المشبَّهِ موصوفاً بوجهِ الشبهِ ، أو بكونِهِ مشاركاً للمشبَّهِ بهِ في وجهِ الشبهِ ، وإنَّما يصلُحُ للموصوفيَّةِ الحقائقُ ؛ أيِ : الأمورُ المتقرِّرةُ الثابتةُ ؛ كقولِكَ : (جسمٌ أبيضُ) ، و : (بياضٌ صافٍ)[2] ، دونَ معاني الأفعالِ والصفاتِ المشتقَّةِ ؛ لكونِها متجدِّدةً غيرَ متقرِّرةٍ ؛ بواسطةِ دخولِ الزمانِ في مفهومِ الأفعالِ ، وعُرُوضِهِ للصفاتِ ، ودونَ الحروفِ[3] ، وهو ظاهرٌ[4] ، كذا ذكروهُ .

وفيهِ بحثٌ ؛ لأنَّ هٰذا الدليلَ بعدَ استقامتِهِ لا يتناولُ اسمَ الزمانِ والمكانِ والآلةِ[5] ؛ لأنَّها تصلحُ للموصوفيَّةِ[6] ، وهم أيضاً صرَّحوا بأنَّ المرادَ بالمشتقَّاتِ[7] : هو الصفاتُ ، دونَ اسمِ الزمانِ والمكانِ والآلةِ ؛ فيجبُ أن تكونَ الاستعارةُ في اسمِ الزمانِ ونحوِهِ أصليَّةً ؛ بأنْ يُقدَّرَ التشبيهُ فيهِ نفسِهِ لا في مصدرِهِ ، وليسَ كذلكَ ؛ للقطعِ بأنَّا إذا قلنا : (هٰذا مَقْتَلُ فلانٍ) للموضعِ الذي ضُرِبَ فيهِ ضرباً شديداً ، و(مَرْقَدُ

= أي : وما يشتق من مصدره ؛ بناء على مذهب البصريين . « دسوقي » (٤/ ١١٢) .

(١) كأفعل التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ؛ نحو : حالُ زيد أنطقُ من عبارته ، ومَقْتل زيدٍ : لزمان ضربه أو مكانِه ، ومِقْتالُ زيدٍ : لآلة ضربِه . « بناني » (٢/ ٢٥٨) .

(٢) والتمثيل بالبياض للحقائق المتقررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين . « دسوقي » (٤/ ١١٣) .

(٣) أي : ودون معاني الحروف ، وهٰذا محترَز القيد الثاني ؛ وهو قوله : (الثابتة) . « دسوقي » (٤/ ١١٤) .

(٤) لأنها غيرُ مستقلَّة بالمفهوميَّة ، ولا مقصودةٍ لذاتها ، بل ليُتوصَّل بها لغيرها ، وكونُ غيرها هو المقصودَ بالإفادة يمنع من وصفها ومن الحكم عليها . « دسوقي » (٤/ ١١٤) .

(٥) قوله : (بعد استقامته) ؛ أي : بعد تسليم استقامته . « دسوقي » (٤/ ١١٤) .

(٦) نحو : مجلسٌ فسيحٌ ، و : زمانٌ صعبٌ ، و : مفتاحٌ معتدلٌ . « دسوقي » (٤/ ١١٤) .

(٧) أي : المشتقَّاتِ التي تجري فيها التبعيَّة ، وإلا فاسم الزمان والمكان والآلة من المشتقَّات حقيقةً بالاتِّفاق . « دسوقي » (٤/ ١١٥) .

فالتشبيهُ في الأوَّلينِ لمعنى المصدرِ ، وفي الثالثِ لمتعلَّقِ معناهُ ؛

فلانٍ) لقبرِهِ[1] . . فإنَّ المعنىٰ علىٰ تشبيهِ الضربِ بالقتلِ ، والموتِ بالرُّقادِ ، وأنَّ الاستعارةَ في المصدرِ ، لا في نفسِ المكانِ .

بلِ التحقيقُ : أنَّ الاستعارةَ في الأفعالِ وجميعِ المشتقَّاتِ التي يكونُ القصدُ بها إلى المعاني القائمةِ بالذواتِ[2] . . تبعيَّةٌ ؛ لأنَّ المصدرَ الدالَّ على المعنى القائمِ بالذاتِ هو المقصودُ الأهمُّ الجديرُ بأنْ يُعتبَرَ فيهِ التشبيهُ ، وإلا لذُكِرَتِ الألفاظُ الدالةُ علىٰ أنفُسِ الذواتِ[3] ، دونَ ما يقومُ بها مِنَ الصفاتِ .

(فالتشبيهُ في الأوَّلينِ) ؛ أيِ : الفعلِ وما يُشتقُّ منهُ (لمعنى المصدرِ ، وفي الثالثِ) ؛ أيِ : الحرفِ (لمتعلَّقِ معناهُ) ؛ أي : لِمَا تعلَّقَ بهِ معنى الحرفِ ، قالَ صاحبُ « المفتاحِ » : (المرادُ بمتعلَّقاتِ معاني الحروفِ : ما يُعبَّرُ بها عنها عندَ تفسيرِ معانيها ؛ مثلُ قولِنا : « مِنْ » : معناها : ابتداءُ الغايةِ ، و« في » : معناها : الظرفيَّةُ ، و« كي » : معناها : الغرضُ ، فهٰذهِ ليسَتْ معانيَ الحروفِ[4] ، وإلا لَمَا كانَتْ حروفاً ، بل أسماءً ؛ لأنَّ الاسميَّةَ والحرفيَّةَ إنَّما هي باعتبارِ المعنىٰ[5] ، وإنَّما هي

---

(١) في (هـ ، و ، ي) : (أو مرقد) بدل (ومرقد) .

(٢) قوله : (وجميع المشتقَّات) يشمل اسمَ الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها من المشتقَّات حقيقةً ، ولا يُسلَّم للقوم ما تقدَّم ؛ من قصرهم المشتقَّات التي تجري فيها التبعية على الصفات ، دون اسم الزمان والمكان والآلة . « دسوقي » (٤/ ١١٥) .

(٣) بأن يُذكر مثلاً : (زيد) بدلَ اللفظ الدالِّ علىٰ ما قام به من الصفات ؛ كـ (ضارب) ، و(مضروب) ، وأن يُذكر : (مكان فيه الرقاد) بدلَ (مرقدنا) ، فالعدول عن (مكان فيه الرقاد) إلىٰ (مرقدنا) مثلاً . . دليل علىٰ أن المقصود الأهم من المشتقَّات المعاني القائمةُ بذات الفاعل أو المفعول أو المكان أو الآلة ، لا نفسُ الذات . « دسوقي » (٤/ ١١٦) .

(٤) أي : ليست معانيَها بالاستقلال ؛ بحيث تُعتبَر معانيَ لها حالَّةً في ذاتها . « دسوقي » (٤/ ١١٧) .

(٥) أي : فإذا كان معنى الكلمة مستقلاً بالمفهوميَّة ، ملحوظاً لذاته ، ولم يكن رابطةً بين أمرين ؛ فإن اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو فعل ، وإن لم يقترن فهو اسم ؛ مثل : مطلقِ ابتداءٍ ، ومطلق ظرفية ، وإن كان المعنىٰ غيرَ مستقلٍّ بالمفهومية ، ملحوظاً تبعاً لكونه رابطةً بين أمرين . . كانت=

كالمجرورِ في : زيدٌ في نعمةٍ ؛ فيُقدَّرُ في : نطقَتِ الحالُ ، و : الحالُ ناطقةٌ بكذا . . للدلالةِ بالنُّطقِ ، وفي لامِ التعليلِ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ . . للعداوةِ والحَزَنِ بعدَ الالتقاطِ بعلَّتِهِ

متعلَّقاتٌ لمعانيها ؛ أي : إذا أفادَتْ هٰذهِ الحروفُ معانيَ . . ترجعُ تلك المعاني إلىٰ هٰذهِ بنوعِ استلزامٍ)[1] ؛ فقولُ المصنِّفِ في تمثيلِ متعلَّقِ معنى الحرفِ : (كالمجرورِ في : زيدٌ في نعمةٍ) . . ليسَ بصحيحٍ[2]

وإذا كانَ التشبيهُ لمعنى المصدرِ ، ولمتعلَّقِ معنى الحرفِ . . (فيُقدَّرُ) التشبيهُ (في : نطقَتِ الحالُ ، و : الحالُ ناطقةٌ بكذا . . للدلالةِ بالنُّطقِ) ؛ أي : يُجعَلُ دلالةُ الحالِ مشبَّهاً ، ونُطْقُ الناطقِ مشبَّهاً بهِ ، ووجهُ الشبهِ إيضاحَ المعنىٰ وإيصالَهُ إلى الذِّهنِ ، ثمَّ يُستعارُ للدلالةِ لفظُ النُّطْقِ ، ثمَّ يُشتقُّ مِنَ النُّطقِ المستعارِ الفعلُ والصفةُ ، فتكونُ الاستعارةُ في المصدرِ أصليَّةً ، وفي الفعلِ والصفةِ تبعيَّةً ، وإنْ أُطلقَ النُّطقُ على الدلالةِ لا باعتبارِ التشبيهِ ، بل باعتبارِ أنَّ الدلالةَ لازمةٌ لهُ . . يكونُ مجازاً مرسلاً ، وقد عرفتَ أنَّهُ لا امتناعَ في أنْ يكونَ اللفظُ الواحدُ بالنسبةِ إلى المعنى الواحدِ استعارةً ومجازاً مرسلاً باعتبارِ العلاقتينِ[3]

(و) يُقدَّرُ التشبيهُ (في لامِ التعليلِ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ﴾) ؛ أي : موسىٰ عليهِ السلامُ (﴿ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص : ٨] . . للعداوةِ) ؛ أي : يُقدَّرُ تشبيهُ العداوةِ (والحَزَنِ) الحاصلينِ (بعدَ الالتقاطِ بعلَّتِهِ) ؛ أي : علَّةِ الالتقاطِ

= الكلمة حرفاً ؛ كابتداء السير من البصرة ، وظرفية الماء في الكوز . « دسوقي » (٤/ ١١٧) .

(١) مفتاح العلوم (ص٣٨٠ـ ٣٨١) ، وقوله : (بنوع استلزام) : هو استلزام الخاص للعام ؛ فـ (مِنْ) مثلاً : موضوعة للابتداء الخاص ؛ وهو يستلزم مطلقَ ابتداءٍ ؛ فكان مطلقُ ابتداء متعلَّقاً بالابتداء الخاص . « دسوقي » (٤/ ١١٧ـ ١١٨) .

(٢) لأن المجرور ليس هو المتعلَّقَ ، بل المتعلَّق هو المعنى الكلي الذي استلزمه معنى الحرف ، فمتعلَّق معنى الحرف في المثال المذكور . . الظرفيَّةُ المطلقة ، لا النعمةُ . « دسوقي » (٤/ ١١٨) .

(٣) انظر (ص٥٧٢) ، وقوله : (العلاقتين) ؛ أي : المشابهة واللزوم . « بناني » (٢/ ٢٦٤) .

الغائيَّةِ .

(الغائيَّةِ)[1] ؛ كالمحبَّةِ والتبنِّي . . في الترتُّبِ على الالتقاطِ والحصولِ بعدَهُ ، ثمَّ استُعمِلَ في العداوةِ والحَزَنِ ما كانَ حقُّهُ أنْ يُستعمَلَ في العلَّةِ الغائيَّةِ[2] ، فتكونُ الاستعارةُ فيها تبعاً للاستعارةِ في المجرورِ[3]

وهٰذا الطريقُ مأخوذٌ مِنْ كلامِ صاحبِ « الكشَّافِ »[4] ، ومبنيٌّ علىٰ أنَّ متعلَّقَ معنى اللامِ هو المجرورُ علىٰ ما سبقَ[5] ، لٰكنَّهُ غيرُ مستقيمٍ علىٰ مذهبِ المصنِّفِ في الاستعارةِ المصرَّحةِ[6] ؛ لأنَّ المتروكَ يجبُ أنْ يكونَ هو المشبَّهَ ؛ سواءٌ كانَتِ الاستعارةُ أصليَّةً أو تبعيَّةً[7] ، وعلىٰ هٰذا الطريقِ : المشبَّهُ ـ أعني : العداوةَ والحَزَنَ ـ مذكورٌ ، لا متروكٌ[8]

بل تحقيقُ الاستعارةِ التبعيَّةِ ها هنا : أنَّهُ شُبِّهَ ترتُّبُ العداوةِ والحَزَنِ على الالتقاطِ . . بترتُّبِ علَّتِهِ الغائيَّةِ عليهِ ، ثمَّ استُعمِلَ في المشبَّهِ اللامُ الموضوعةُ للمشبَّهِ بهِ ؛ أعني :

---

(١) علة الشيء الغائية : هي التي تحمل علىٰ تحصيله ؛ لتحصل بعد حصوله . « ابن يعقوب » (٤/ ١٢١) .

(٢) قوله : (ما كان حقه) ؛ أي : اللام . « ابن يعقوب » (٤/ ١٢١) .

(٣) قوله : (فيها) : الضمير لـ (ما كان) ، وتأنيثه لأن اللام بمعنى الكلمة . « دسوقي » (٤/ ١٢١) .

(٤) انظر « الكشاف » (٣/ ٣٩٨) .

(٥) أي : في قول المصنف في التمثيل لمتعلَّق معنى الحرف : (كالمجرور في : زيد في نعمة) . انظر (ص٦٠٤) .

(٦) قوله : (علىٰ مذهب المصنف) ؛ أي : ولا علىٰ مذهب الجمهور أيضاً ، وإنما اقتصر على المصنف ؛ لكون الكلام معه . « دسوقي » (٤/ ١٢١) ، وقيل : قيَّد بذلك ؛ لأن السكاكي اختار ردَّ التبعية إلى المكنية . « بناني » (٢/ ٢٦٤) .

(٧) حاصل اعتراض الشارح : أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارةً تصريحية ، ويَرِد عليه أن المذكور هو لفظ المشبَّه ، وذلك مانع من الحمل عليها ؛ لأنه يجب فيها ترك لفظ المشبَّه . « بناني » (٢/ ٢٦٤) .

(٨) أي : وحينئذ : لا استعارة في اللام تبعاً ، ولا في المجرور أصالةً . « دسوقي » (٤/ ١٢٢) .

ومدارُ قرينتِها في الأوَّلينِ على الفاعلِ ؛ نحوُ : نطقَتِ الحالُ بكذا ، أوِ المفعولِ ؛ نحوُ :

قَتَـلَ ٱلْبُخْـلَ وَأَحْيَـا ٱلسَّمَـاحَـا

ترتُّبَ علَّةِ الالتقاطِ الغائيَّةِ عليهِ ، فجرَتِ الاستعارةُ أوَّلاً في العلِّيَّةِ والغرضيَّةِ ، وتبعيَّتُها في اللامِ[1] ؛ كما مرَّ في (نطقَتِ الحالُ)[2] ، فصارَ حكمُ اللامِ حكمَ الأسدِ ؛ حيثُ استُعيرَتْ لِمَا يُشبِهُ العليَّةَ ، وصارَ متعلَّقُ معنى اللامِ هو العليَّةَ والغرضيَّةَ ، لا المجرورَ على ما ذكرَهُ المصنِّفُ سهواً ، وفي هٰذا المقامِ زيادةُ تحقيقٍ أوردناها في « الشَّرحِ »[3]

[مدارُ قرينةِ الاستعارةِ التبعيَّةِ في الفعلِ وما يُشتقُّ منهُ]

(ومدارُ قرينتِها) ؛ أي : قرينةِ الاستعارةِ التبعيَّةِ (في الأوَّلينِ) ؛ أيِ : الفعلِ وما يُشتقُّ منهُ . . (على الفاعلِ ؛ نحوُ : نطقَتِ الحالُ بكذا) ؛ فإنَّ النُّطقَ الحقيقيَّ لا يُسنَدُ إلى الحالِ[4]

(أوِ المفعولِ ؛ نحوُ)[5] : [من المديد]

جُمِـعَ ٱلْحَـقُّ لَنَـا فِـي إِمَـامٍ (قَتَـلَ ٱلْبُخْـلَ وَأَحْيَـا ٱلسَّمَـاحَـا)

---

(١) في النسخ ما عدا (ز) : (وبتبعيتها) بدل (وتبعيتها) ؛ أي : وجرت في اللام بسبب تبعيَّتها ؛ أي : تبعيَّة الاستعارة في ترتُّب العليَّة والغرضيَّة ، والمعنىٰ على المثبت : وتبعية الاستعارة الأُولى الجارية في ترتب العلية والغرضية . . الاستعارة في اللام ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٤/١٢٣) .

(٢) أي : فكما أن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر . . كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن . « بناني » (٢/٢٦٥) .

(٣) انظر « المطوَّل » (ص٣٧٥ـ٣٧٦) .

(٤) وقد يقال : حاصل القرينة في هٰذه الأمثلة استحالةُ قيام المسند بالمسند إليه ، وهي من قرائن المجاز العقلي ، والجواب : لا يضر ذلك ؛ لأن المقصود بالقرينة : ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقي ، وهٰذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلي . « بناني » (٢/٢٦٥) .

(٥) البيت لابن المعتز في « ديوانه » (ص١٤١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/١٤٧) .

ونحوُ :

نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ .

أوِ المجرورِ ؛ نحوُ : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

فإنَّ القتلَ والإحياءَ الحقيقيَّينِ لا يتعلَّقانِ بالبُخلِ والجودِ .

(ونحوُ[1] : [من البسيط]

نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ) نَقُدُّ بِهَا مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زَرَّادِ

اللَّهْذَمُ مِنَ الأسنَّةِ : القاطعُ ، فأرادَ بـ (لَهْذَميَّاتٍ) : طَعَناتٍ منسوبةً إلى الأسنَّةِ القاطعةِ ، أو أرادَ : نفسَ الأسنَّةِ ، والنِّسبةُ للمبالغةِ ؛ كأَحْمَريٍّ[2] ، والقدُّ : القَطْعُ ، وزَرْدُ الدِّرعِ وسَرْدُها : نسجُها .

فالمفعولُ الثاني ـ أعني : (لَهْذَميَّاتٍ) ـ قرينةٌ على أنَّ (نَقْرِيهِمُ) استعارةٌ .

(أوِ المجرورِ ؛ نحوُ : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١]) ؛ فإنَّ ذكرَ العذابِ قرينةٌ على أنَّ (بشِّرِ) استعارةٌ تبعيَّةٌ تهكُّميَّةٌ[3] .

وإنَّما قالَ : (مدارُ قرينتِها على كذا) ؛ لأنَّ القرينةَ لا تنحصرُ فيما ذُكِرَ ، بل قد تكونُ حاليَّةً ؛ كقولِكَ : (قتلتُ زيداً) إذا ضربتَهُ ضرباً شديداً .

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت للقُطامي في « ديوانه » (ص١٦٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/١٤٨) .

(٢) أي : كما يقال للرجل شديد الحُمرة : (أَحْمَريٌّ) بزيادة الياء ؛ لإفادة المبالغة في الوصف . انظر « شرح الكافية الشافية » (٤/١٩٦٠) .

(٣) أي : لأن التبشير : الإخبار بما يَسُرُّ ، فلا يناسب تعلُّقه بالعذاب ، فعُلم أن المراد به ضده ؛ وهو الإنذار ؛ أي : الإخبار بما يُحزن ، فنُزِّل التضاد منزلة التناسب تهكماً ، فشُبِّه الإنذار بالتبشير . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (٤/١٢٦) .

وباعتبارٍ آخرَ ثلاثةُ أقسامٍ :

مُطلَقةٌ ؛ وهي ما لم تُقرَنْ بصفةٍ ، ولا تفريعٍ ، والمرادُ : المعنويَّةُ ، لا النَّعتُ .

ومجرَّدةٌ ؛ وهي ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ لهُ ؛

[الاستعارةُ المُطلَقةُ ، والمُجرَّدةُ ، والمُرشَّحةُ]

(و) الاستعارةُ (باعتبارٍ آخرَ) غيرِ اعتبارِ الطرفينِ والجامعِ واللفظِ . . (ثلاثةُ أقسامٍ) ؛ لأنَّها : إمَّا أنْ لم تُقرَنْ بشيءٍ يلائمُ المستعارَ لهُ أوِ المستعارَ منهُ ، أو قُرِنَتْ بما يلائمُ المستعارَ لهُ ، أو قُرِنَتْ بما يلائمُ المستعارَ منهُ .

الأوَّلُ : (مُطلَقةٌ ؛ وهي ما لم تُقرَنْ بصفةٍ ، ولا تفريعٍ) ؛ أي : تفريعِ كلامٍ[١] ؛ ممَّا يلائمُ المستعارَ لهُ أو المستعارَ منهُ ؛ نحوُ : عندي أسدٌ ، (والمرادُ) بالصفةِ : (المعنويَّةُ) التي هي معنىً قائمٌ بالغيرِ[٢] ، (لا النَّعتُ) النحويُّ الذي هو أحدُ التوابعِ[٣] .

(و) الثاني : (مجرَّدةٌ[٤] ؛ وهي ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ لهُ[٥] ؛

---

(١) الفرق بين الصفة والتفريع : أن الملائم إن كان من بقيَّة الكلام الذي فيه الاستعارة . . فهو صفة ، وإن كان كلاماً مستقلاً جيء به بعد الكلام الذي فيه الاستعارة مبنياً عليه ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ بعد قوله : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقرة : ١٦] . . فهو تفريع ؛ سواء كان بحرف التفريع أو لا ، هٰذا ؛ ونحو : (رأيت أسداً يرمي) إن جُعلت جملة (يرمي) مستأنفة ؛ كأنه قيل : ما شأنه ؟ فقيل : يرمي . . كان تفريعاً ، وإن جُعلت نعتاً لـ (أسداً) . . كان صفة . « دسوقي » (٤/ ١٢٧ـ١٢٨) .

(٢) أي : سواء كان مدلولاً لنعت نحوي ، أو لا . « دسوقي » (٤/ ١٢٨) .

(٣) قوله : (لا النعت النحوي) ؛ أي : فقط ، واعلم : أن بين ذاتيهما التباين ؛ لأن النحوي من قبيل اللفظ ، والمعنويَّة من قبيل المعنىٰ ، وبين دالِّ المعنوية والنحوي عموم من وجه ؛ لتصادقهما في (أعجبني هٰذا القائمُ) ، وتفارقهما في (العلمُ حَسَنٌ) ؛ فالحسنُ صفةٌ معنويَّة ، لا نعتٌ نحوي ، وفي (مررت بهٰذا الرجل) ؛ فإن الرجل نعتٌ نحوي ، لا صفة معنويَّة . « دسوقي » (٤/ ١٢٨) .

(٤) لتجرُّدها عمَّا يقوِّيها من إطلاق أو ترشيح ؛ لأن المشبَّه الذي هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيداً من دعوى الاتِّحاد التي في الاستعارة ، والتي منها تنشأ المبالغة . « دسوقي » (٤/ ١٢٨) .

(٥) والمراد : أنها قُرنت بالملائم زيادةً على القرينة ؛ إذ هي من جملة الاستعارة ، وبدونها لا تسمَّى=

كقولِهِ :

غَمْـرُ ٱلـرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّـمَ ضَـاحِكـاً

ومرشَّحةٌ ؛ وهي ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ منهُ ؛ نحوُ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ .

كقولِهِ[1] : غَمْرُ الرِّداءِ) ؛ أي : كثيرُ العطاءِ ، استعارَ الرِّداءَ للعطاءِ ؛ لأنَّهُ يَصُونُ عِرْضَ صاحبِهِ ؛ كما يَصُونُ الرِّداءُ ما يُلقىٰ عليهِ ، ثمَّ وصفَهُ بالغَمْرِ الذي يناسبُ العطاءَ[2] ؛ تجريداً للاستعارةِ ، والقرينةُ سياقُ الكلامِ ؛ أعني : قولَهُ : (إذا تبسَّمَ ضاحكاً)[3] ؛ أي : شارعاً في الضحكِ آخذاً فيهِ ، وتمامُهُ :

غَلِقَـتْ بِضَحْكَتِـهِ رِقَـابُ ٱلْمَـالِ

أي : إذا تبسَّمَ غَلِقَتْ رِقابُ أموالِهِ في أيدي السائلينَ ؛ يقالُ : غَلِقَ الرَّهنُ في يدِ المُرتهِنِ ؛ إذا لم يَقدِرْ على انفكاكِهِ[4] .

(و) الثالثُ : (مرشَّحةٌ[5] ؛ وهي ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ منهُ[6] ؛ نحوُ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ ﴾ [البقرة : ١٦]) ؛ استُعيرَ الاشتراءُ

= استعارةً . « دسوقي » (٤/١٢٨) .

(١) البيت لكُثيِّر عزة في « ديوانه » (ص٢٨٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/١٤٩) ، وهو من الكامل .

(٢) هٰذا إذا كان مِنْ : غَمَرَ الماءُ ؛ إذا كثُر ، وأمَّا إذا كان من قولهم : ثوبٌ غامرٌ ؛ أي : واسع . . فهو ترشيح . « دسوقي » (٤/١٢٩) .

(٣) أي : إذا تبسَّم ضاحكاً أخذ الفقراءُ ماله ، فهٰذا يدل علىٰ أن المراد بالرِّداء : العطاء ، لا الثوب الذي يُجعل على الكتفين . « دسوقي » (٤/١٢٩) .

(٤) أي : إذا لم يَقدِر الراهنُ على انفكاكه ، وأصل ذلك : أنه كان في الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤدِّ ما عليه في الوقت المشروط . . ملك المرتهنُ الرهن . انظر « الأطول » (٢/٢٨٧) .

(٥) من الترشيح ؛ وهو التقوية ، سُمِّيت بذلك ؛ لأنها مبنيّة علىٰ تناسي التشبيه ، حتىٰ كأن الموجود في نفس الأمر هو المشبَّه به دون المشبَّه . « ابن يعقوب » (٤/١٣٠) .

(٦) أي : زيادةً على القرينة ؛ فلا تُعَدُّ قرينة المكنيَّة ترشيحاً . « دسوقي » (٤/١٣٠) .

وقد يجتمعانِ ؛ كما في قولِهِ :

لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي ٱلسِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... لَـــهُ لِبَـــدٌ أَظْفَـــارُهُ لَـــمْ تُقَلَّـــمِ

والترشيحُ أبلغُ لاشتمالِهِ علىٰ تحقيقِ المبالغةِ ، ومبناهُ علىٰ تناسي التشبيهِ ، حتَّىٰ إنَّهُ يُبنىٰ علىٰ عُلُوِّ القَدْرِ ما يُبنىٰ علىٰ عُلُوِّ المكانِ ؛ كقولِهِ :

للاستبدالِ والاختيارِ ، ثمَّ فُرِّعَ عليها ما يلائمُ الاشتراءَ[1] ؛ مِنَ الرِّبحِ والتجارةِ .

(وقد يجتمعانِ) ؛ أيِ : التجريدُ والترشيحُ[2] ؛ (كما في قولِهِ[3] : لدىٰ أسدٍ شاكي السِّلاحِ) ، هـٰذا تجريدٌ ؛ لأنَّهُ وصفٌ يلائمُ المستعارَ لهُ ؛ أعني : الرجلَ الشجاعَ ، (مُقَذَّفٍ ، لهُ لِبَدٌ ، أظفارُهُ لم تُقلَّمِ) ، هـٰذا ترشيحٌ ؛ لأنَّ هـٰذا الوصفَ ممَّا يلائمُ المستعارَ منهُ ؛ أعني : الأسدَ الحقيقيَّ ، واللِّبَدُ : جمعُ اللِّبْدةِ ؛ وهي ما تلبَّدَ مِنْ شَعَرِ الأسدِ علىٰ منكبيهِ ، والتقليمُ : مبالغةُ القَلْمِ ؛ وهو القَطْعُ .

(والترشيحُ أبلغُ) مِنَ الإطلاقِ والتجريدِ ، ومِنْ جمعِ التجريدِ والترشيحِ ؛ (لاشتمالِهِ علىٰ تحقيقِ المبالغةِ) في التشبيهِ[4] ؛ لأنَّ في الاستعارةِ مبالغةً في التشبيهِ ، فترشيحُها بما يلائمُ المستعارَ منهُ . . تحقيقٌ لذلكَ وتقويةٌ لهُ .

(ومبناهُ)[5] ؛ أي : مبنى الترشيحِ[6] (علىٰ تناسي التشبيهِ) ، وادِّعاءِ أنَّ المستعارَ لهُ نفسُ المستعارِ منهُ ، لا شيءٌ شبيهٌ بهِ ، (حتَّىٰ إنَّهُ يُبنىٰ علىٰ عُلُوِّ القَدْرِ) الذي يُستعارُ لهُ عُلُوُّ المكانِ . . (ما يُبنىٰ علىٰ عُلُوِّ المكانِ ؛ كقولِهِ[7] : [من المتقارب]

---

(١) قوله : (عليها) ؛ أي : على الاستعارة المذكورة . « دسوقي » (٤/ ١٣١) .
(٢) قيل : والأقرب : أن هـٰذا القسم لا يسمَّىٰ بأحدهما ولا بهما ، وأنه في مرتبة الإطلاق ؛ لتساقطهما بتعارضهما . « دسوقي » (٤/ ١٣٢) .
(٣) تقدم تخريجه (ص٥٧٣) .
(٤) قوله : (تحقيق المبالغة) ؛ أي : تقويتها . « دسوقي » (٤/ ١٣٤) .
(٥) في (ج ، هـ) : (ومبناها) بدل (ومبناه) .
(٦) في (ج ، هـ) : (الاستعارة) بدل (الترشيح) .
(٧) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٤/ ٣٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٥٢) .

وَيَصْعَــدُ حَتَّــىٰ يَظُــنَّ ٱلْجَهُــولُ   بِــأَنَّ لَــهُ حَــاجَــةً فِــي ٱلسَّمَــاءِ

ونحوُهُ ما مرَّ ؛ مِنَ التعجُّبِ والنَّهي عنهُ .

وَيَصْعَــدُ حَتَّــىٰ يَظُــنَّ ٱلْجَهُــولُ   بِــأَنَّ لَــهُ حَــاجَــةً فِــي ٱلسَّمَــاءِ)

استعارَ الصُّعودَ لعُلُوِّ القَدْرِ والارتقاءِ في مَدارجِ الكمالِ ، ثمَّ بنىٰ عليهِ ما يُبنىٰ علىٰ عُلُوِّ المكانِ والارتقاءِ إلى السماءِ ؛ مِنْ ظنِّ الجَهُولِ أنَّ لهُ حاجةً في السماءِ ، وفي لفظِ الجهولِ زيادةُ مبالغةٍ في المدحِ ؛ لِمَا فيهِ مِنَ الإشارةِ إلىٰ أنَّ هـٰذا إنَّما يظنُّهُ الجهولُ ، وأمَّا العاقلُ فيعرفُ أنْ لا حاجةَ لهُ في السماءِ ؛ لاتِّصافِهِ بسائرِ الكمالاتِ[1] ، وهـٰذا المعنىٰ ممَّا خفيَ علىٰ بعضِهم[2] ، فتوهَّمَ أنَّ في البيتِ تقصيراً في وصفِ عُلُوِّهِ ؛ حيثُ أثبتَ أنَّ هـٰذا الظنَّ للكاملِ الجهلِ بمعرفةِ الأشياءِ[3] .

(ونحوُهُ) ؛ أي : مثلُ البناءِ علىٰ عُلُوِّ القَدْرِ ما يُبنىٰ علىٰ عُلُوِّ المكانِ ؛ لتناسي التشبيهِ . (ما مرَّ ؛ مِنَ التعجُّبِ) في قولِهِ[4] : [من الكامل]

قَــامَــتْ تُظَلِّلُنِــي وَمِــنْ عَجَــبِ   شَمْــسٌ تُظَلِّلُنِــي مِــنَ ٱلشَّمْــسِ

(والنَّهيِ عنهُ) ؛ أي : عنِ التعجُّبِ في قولِهِ[5] : [من المنسرح]

لا تَعْجَبُــوا مِــنْ بِلَــىٰ غِــلالَتِــهِ   قَــدْ زُرَّ أَزْرَارُهُ عَلَــى ٱلْقَمَــرِ

---

(١) أي : العاقل يعرف أنه لم يبقَ كمال لم يتَّصف به الممدوح ، حتىٰ يحتاج له فيطلبه من جهة السماء ، وإنما إفراطه في العلو لمجرَّد التعالي على الأقران . « دسوقي » (٤/١٣٦) .

(٢) قوله : (وهـٰذا المعنىٰ) ؛ أي : التفصيل بين العاقل والجاهل . « دسوقي » (٤/١٣٦) .

(٣) منشأ التوهم : أن القصد من البيت : الإشارة بمزيد صعوده إلىٰ علو قدره ، وإذا كان مزيد الصعود إنما هو في ظن الجهول لا العارف ، فلا يكون ثابتاً ، فلا يحصل كبير مدح بذلك ، وحاصل الرد : أن مزيد الصعود مسلَّم به من كل أحد ، وإنما النزاع في أنه : هل له حاجة في السماء أم لا ؟ فالجهول يتوهَّم أن له حاجة ، وأمَّا العاقل فيعلم أن الإفراط في العلو لمجرَّد التعالي على الأقران ، لا لحاجة ؛ لاتِّصاف الممدوح بسائر الكمالات ، واستغنائه عن جميع الحاجات . « بناني » (٢/٢٦٩ـ ٢٧٠) .

(٤) تقدم تخريجه (ص٥٧٩) .

(٥) تقدم تخريجه (ص١٦٨) .

وإذا جازَ البناءُ على الفرعِ معَ الاعترافِ بالأصلِ ؛ كما في قولِهِ :

هِيَ ٱلشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِي ٱلسَّمَاءِ فَعَزِّ ٱلْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلَا

فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا ٱلصُّعُودَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ ٱلنُّزُولَا

إذ لو لم يُقصَدْ تناسي التشبيهِ وإنكارُهُ . . لَمَا كانَ للتعجُّبِ والنهيِ عنهُ جهةٌ علىٰ ما سبقَ[١]

ثـمَّ أشـارَ إلـىٰ زيـادةِ تقـريـرٍ لهـٰذا الكـلامِ[٢] ، فقـالَ : (وإذا جـازَ البنـاءُ على الفرعِ)[٣] ؛ أيِ : المشبَّهِ بهِ ، (معَ الاعترافِ بالأصلِ)[٤] ؛ أيِ : المشبَّهِ ؛ وذلكَ لأنَّ الأصلَ في التشبيهِ وإنْ كانَ هو المشبَّهَ بهِ ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ أقوىٰ وأعرفُ . . إلا أنَّ المشبَّهَ هو الأصلُ ؛ مِنْ جهةِ أنَّ الغرضَ يعودُ إليهِ[٥] ، وأنَّهُ المقصودُ في الكلامِ بالنفيِ والإثباتِ[٦] ؛ (كما في قولِهِ[٧] : هي الشمسُ مَسْكَنُها في السَّماءِ ، فَعَزِّ) : أمرٌ مِنْ : عزَّاهُ ؛ حملَهُ على العَزاءِ ؛ وهو الصبرُ ، (الفؤادَ عزاءً جميلا ؛ فلن تستطيعَ) أنتَ (إليها) ؛ أي: إلى الشمسِ (الصُّعودَ ، ولن تستطيعَ) الشمسُ (إليكَ النُّزولا)، العاملُ في (إليها) و(إليكَ) هو المصدرُ بعدَهما إنْ جوَّزْنا تقديمَ الظرفِ على المصدرِ[٨] ،

---

(١) انظر (ص٥٨١) .

(٢) قوله : (لهـٰذا الكلام) ؛ أي : صحة البناء علىٰ تناسي التشبيه . « بناني » (٢/ ٢٧٠) .

(٣) المراد بالبناء عليه : ذكر ما يلائمه . « دسوقي » (٤/ ١٣٨) .

(٤) المراد بالاعتراف بالأصل : ذكرُه . « دسوقي » (٤/ ١٣٨) .

(٥) كبيان حاله ، أو إمكانه ، وغير ذلك . « بناني » (٢/ ٢٧٠) .

(٦) فإذا قلت : (زيد كالأسد) فقد أثبتَّ للمشبَّه شبهَهُ بالأسد ، وهو المقصود بالذات ، وإذا قلت : (ليس زيد كالأسد) فقد نفيتَ شبهَهُ به أيضاً بالقصد الأول وإن كان ثبوتُ الشبه أو نفيُه للمشبَّه به حاصلاً أيضاً لـٰكن تبعاً . « دسوقي » (٤/ ١٣٨) .

(٧) البيتان للعباس بن الأحنف في « ديوانه » (ص٢٢١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٦١) ، وهما من المتقارب .

(٨) في النسخ ما عدا (د ، ح ، ي) : (إلى الشمس) بدل (إليها) .

فمعَ جحدِهِ أَولىٰ .

وإلا فمحذوفٌ يُفسِّرُهُ الظاهرُ[1] .

فقولُهُ : (هي الشمسُ) تشبيهٌ لا استعارةٌ ، وفي التشبيهِ اعترافٌ بالمشبَّهِ ، ومعَ ذلكَ فقد بنى الكلامَ على المشبَّهِ بهِ[2] ؛ أعني : الشمسَ ، وهو واضحٌ .

فقولُهُ : (إذا جازَ البناءُ) شرطٌ ، جوابُهُ قولُهُ : (فمعَ جحدِهِ) ؛ أي : جحدِ الأصلِ ؛ كما في الاستعارةِ . . البناءُ على الفرعِ (أَولىٰ) بالجوازِ[3] ؛ لأنَّهُ قد طُوِيَ فيهِ ذكرُ المشبَّهِ أصلاً ، وجُعِلَ الكلامُ خُلْواً عنهُ ، ونُقِلَ الحديثُ إلى المشبَّهِ بهِ .

وقد وقعَ في بعضِ أشعارِ العجمِ النهيُ عنِ التعجُّبِ معَ التصريحِ بأداةِ التشبيهِ[4] ، وحاصلُهُ : لا تَعْجَبُوا مِنْ قِصَرِ ذوائبِهِ ؛ فإنَّها كاللَّيلِ ، ووجهَهُ كالرَّبيعِ ، واللَّيلُ في الرَّبيعِ مائلٌ إلى القِصَرِ[5] ، وهـٰذا المعنىٰ مِنَ الغرابةِ والمَلاحةِ بحيثُ لا يخفىٰ .

❁ ❁ ❁

(١) والتقدير : فلن تستطيع أن تصعد إليها الصعود ، ولن تستطيع الشمس أن تنزل إليك النزول ، ويكون المصدر المذكور مفسِّراً للعامل المحذوف . « دسوقي » (٤/ ١٣٩) .

(٢) أي : ذكر ما يناسبه ؛ وهو قوله : (مسكنها في السماء) . « دسوقي » (٤/ ١٣٩) .

(٣) ووجه الأولوية : أن ذكر المشبَّه يمنع تناسيَ التشبيه المقتضيَ للبناء على الفرع . « ابن يعقوب » (٤/ ١٣٩ـ١٤٠) .

(٤) قوله : (وقد وقع . . .) إلىٰ آخره : سبق في المتن مثالُ البناء على الفرع ـ وهو المشبَّه به ـ مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداة التشبيه ، وهـٰذا المثال فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه ، وذلك ممَّا يقرِّر صحة البناء علىٰ تناسي التشبيه . « دسوقي » (٤/ ١٤٠) .

(٥) لمَّا تُنُوسيَ التشبيه ، وادُّعيَ أن الذوائب نفس الليل الحقيقي ، وأن وجه المحبوب نفس الربيع الحقيقي . . نُهيَ عن التعجُّب من قصر الذوائب التي هي الليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع . « دسوقي » (٤/ ١٤٠) .

وأمَّا المركَّبُ : فهو اللفظُ المستعمَلُ فيما شُبِّهَ بمعناهُ الأصليِّ تشبيهَ التمثيلِ للمبالغةِ ؛ كما يقالُ للمتردِّدِ في أمرٍ : إنِّي أراكَ تُقدِّمُ رِجْلاً ، وتُؤخِّرُ أخرىٰ .

وهـٰذا يُسمَّى : التمثيلَ علىٰ سبيلِ الاستعارةِ ، وقد يُسمَّى : التمثيلَ مطلقاً .

[المجازُ المركَّبُ]

(وأمَّا) المجازُ (المركَّبُ : فهو اللفظُ المستعمَلُ فيما شُبِّهَ بمعناهُ الأصليِّ) ؛ أي : بالمعنى الذي يدلُّ عليهِ ذلكَ اللفظُ بالمطابقةِ (تشبيهَ التمثيلِ) : وهو ما يكونُ وجهُهُ منتزَعاً مِنْ متعدِّدٍ ، واحترزَ بهـٰذا عنِ الاستعارةِ في المفردِ[1] ؛ (للمبالغةِ) في التشبيهِ[2] ؛ (كما يقالُ للمتردِّدِ في أمرٍ : إنِّي أراكَ تُقدِّمُ رِجْلاً ، وتُؤخِّرُ أخرىٰ) ؛ شُبِّهَ صورةُ تردُّدِهِ في ذلكَ الأمرِ بصورةِ تردُّدِ مَنْ قامَ ليذهبَ ؛ فتارةً يريدُ الذهابَ فيقدِّمُ رِجْلاً ، وتارةً لا يريدُ فيؤخِّرُ أخرىٰ ، فاستُعمِلَ في الصورةِ الأُولى الكلامُ الدالُّ بالمطابقةِ على الصورةِ الثانيةِ ، ووجهُ الشبهِ ـ وهو الإقدامُ تارةً ، والإحجامُ أخرىٰ ـ منتزَعٌ مِنْ عدَّةِ أمورٍ كما ترىٰ .

(وهـٰذا) المجازُ المركَّبُ (يُسمَّى : التمثيلَ) ؛ لكونِ وجهِهِ منتزَعاً مِنْ متعدِّدٍ ، (علىٰ سبيلِ الاستعارةِ)[3] ؛ لأنَّهُ قد ذُكِرَ فيهِ المشبَّهُ بهِ وأُريدَ المشبَّهُ ؛ كما هو شأنُ الاستعارةِ ، (وقد يُسمَّى : التمثيلَ مطلقاً) ؛ مِنْ غيرِ تقييدٍ بقولِنا : (علىٰ سبيلِ الاستعارةِ) ، ويمتازُ عنِ التشبيهِ بأنَّهُ يقالُ لهُ[4] : تشبيهُ تمثيلٍ ، أو تشبيهٌ تمثيليٌّ .

وفي تخصيصِ المجازِ المركَّبِ بالاستعارةِ نظرٌ[5] ؛ لأنَّهُ كما أنَّ المفرداتِ موضوعةٌ

---

(١) لأن وجه الشبه فيها لا يكون منتزَعاً من متعدِّد . « دسوقي » (٤/ ١٤٢) .

(٢) حاصل المجاز المركَّب : أن تشبَّه إحدى الصورتين المنتزَعتين من متعدِّد بالأخرىٰ ، ثم يدَّعىٰ أن الصورة المشبَّهة من جنس الصورة المشبَّه بها ، فيُطلَقَ على الصورة المشبَّهة اللفظُ الدالُّ على الصورة المشبَّه بها . انظر « المطوّل » (ص٣٧٩) .

(٣) ويقال له أيضاً : استعارة تمثيلية .

(٤) قوله : (بأنه يقال له) ؛ أي : للتشبيه التمثيلي . « بناني » (٢/ ٢٧٢) .

(٥) قوله : (وفي تخصيص. . .) إلىٰ آخره : التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين باللام في =

ومتىٰ فشا استعمالُهُ كذلكَ يُسمَّىٰ : مَثَلاً ؛ ولهـٰذا لا تُغيَّرُ الأمثالُ .

بحسَبِ الشخصِ . . فالمركَّباتُ موضوعةٌ بحسَبِ النَّوعِ[1] ، فإذا استُعمِلَ المركَّبُ في غيرِ ما وُضِعَ لهُ . . فلا بدَّ مِنْ أنْ يكونَ ذلكَ لعلاقةٍ ؛ فإنْ كانَتْ هي المشابَهةَ فاستعارةٌ ، وإلا فغيرُ استعارةٍ[2] ، وهو كثيرٌ في الكلامِ[3] ؛ كالجُمَلِ الخبريَّةِ التي لم تُستعمَلْ في الإخبارِ .

(**ومتىٰ فشا استعمالُهُ**) ؛ أيِ : المجازِ المركَّبِ (**كذلكَ**) ؛ أي : علىٰ سبيلِ الاستعارةِ . . (**يُسمَّىٰ : مَثَلاً ؛ ولهـٰذا**) ؛ أي : ولكونِ المَثَلِ تمثيلاً فشا استعمالُهُ علىٰ سبيلِ الاستعارةِ (**لا تُغيَّرُ الأمثالُ**) ؛ لأنَّ الاستعارةَ يجبُ أنْ تكونَ لفظَ المشبَّهِ بهِ المستعمَلَ في المشبَّهِ ، فلو غُيِّرَ المَثَلُ لَمَا كانَ لفظَ المشبَّهِ بهِ بعينِهِ ، فلا يكونُ استعارةً ؛ فلا يكونُ مَثَلاً ؛ ولهـٰذا لا يُلتفَتُ في الأمثالِ إلىٰ مَضاربِها تذكيراً وتأنيثاً[4] ، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً ، بل إنَّما يُنظَرُ إلىٰ مَوارِدِها ؛ كما يقالُ للرَّجلِ : (بالصَّيفِ ضيَّعْتِ اللَّبَنَ)[5] بكسرِ تاءِ الخطابِ ؛ لأنَّهُ في الأصلِ لامرأةٍ .



= قوله : (هو اللفظ المستعمل . . .) إلىٰ آخره ؛ فهو يقتضي أن المجاز المركَّب لا يوجد في غير ما شُبِّه بمعناه . « دسوقي » (٤/ ١٤٥) .

(١) أي : من غير نظر لخصوص لفظ ، بل يلتفت الواضع لقانون كلي ؛ كأن يقول : وضعت هيئة التركيب في نحو : (قام زيد) ؛ من كل فعل أُسند لفاعل ؛ للدلالة علىٰ ثبوت معنى الفعل لذلك الفاعل . « دسوقي » (٤/ ١٤٦) .

(٢) أي : فهو مجاز مركَّب غير استعارة ، وقد يُسمَّىٰ : مجازاً تركيبياً . « دسوقي » (٤/ ١٤٦) .

(٣) أي : استعمالُ المركَّب في غير ما وُضِع له لعلاقةٍ غيرِ المشابهة . . كثيرٌ في الكلام . « دسوقي » (٤/ ١٤٦) .

(٤) المَضرِب : هو الموضع الذي يُستعمل فيه لفظ المثل الآن ؛ كحالة من طلب شيئاً بعدما تسبَّب في ضياعه ، والمَورِد : هو الموضع الذي استُعمل فيه لفظ المثل أوَّلاً ؛ كحالة المرأة التي طلبت اللبن بعد تسبُّبها في ضياعه . « دسوقي » (٤/ ١٤٩) .

(٥) في (ي) : (الصيف) بدل (بالصيف) .

فصل

قد يُضمَرُ التشبيهُ في النفسِ ، فلا يُصرَّحُ بشيءٍ مِنْ أركانِهِ سوى المشبَّهِ ، ويُدَلُّ عليهِ بأنْ يُثبَتَ للمشبَّهِ أمرٌ مختصٌّ بالمشبَّهِ بهِ ، فيُسمَّى التشبيهُ : استعارةً بالكنايةِ ،

(فصل)

في بيانِ الاستعارةِ بالكنايةِ ، والاستعارةِ التخييليَّةِ

ولمَّا كانتا عندَ المصنِّفِ أمرينِ معنويَّينِ غيرَ داخلينِ في تعريفِ المجازِ[١] . . أوردَ لهما فصلاً علىٰ حِدَةٍ ؛ ليستوفيَ المعانيَ التي يُطلَقُ عليها لفظُ الاستعارةِ ، فقالَ : (قد يُضمَرُ التشبيهُ في النفسِ[٢] ، فلا يُصرَّحُ بشيءٍ مِنْ أركانِهِ سوى المشبَّهِ) ، وأمَّا وجوبُ ذكرِ المشبَّهِ بهِ[٣] : فإنَّما هو في التشبيهِ المصطلَحِ ، وقد عرفتَ أنَّهُ غيرُ الاستعارةِ بالكنايةِ[٤] ، (ويُدَلُّ عليهِ) ؛ أي : علىٰ ذلكَ التشبيهِ المضمَرِ في النَّفسِ (بأنْ يُثبَتَ للمشبَّهِ أمرٌ مختصٌّ بالمشبَّهِ بهِ) ، مِنْ غيرِ أنْ يكونَ هناكَ أمرٌ متحقِّقٌ حسّاً أو عقلاً يُطلَقُ عليهِ اسمُ ذلكَ الأمرِ[٥] ، (فيُسمَّى التشبيهُ) المضمَرُ في النَّفسِ : (استعارةً بالكنايةِ ،

---

(١) قوله : (أمرين معنويَّين) ؛ أي : فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه ، ووجهُ عدم دخولهما في المجاز : أن المجاز من عوارض الألفاظ ، وهما ليسا بلفظين عند المصنف . « دسوقي » (٤/ ١٥٠) .

(٢) أي : قد يستحضر المتكلم في نفسه تشبيه شيء بشيء علىٰ وجه المبالغة ، وادِّعائه في نفسه أن المشبَّه داخل في جنس المشبَّه به . « دسوقي » (٤/ ١٥١) .

(٣) هٰذا جواب عمَّا يقال : ذكرُ المشبَّه به واجب في التشبيه . « بناني » (٢/ ٢٧٥) .

(٤) وذلك في تعريف التشبيه ؛ حيث قال فيه : (والمراد هنا : ما لم يكن علىٰ وجه الاستعارة التحقيقية ، والاستعارة بالكناية ، والتجريد) ، وانظر (ص٤٩٢ ـ ٤٩٣) .

(٥) أي : من غير أن يكون للمشبَّه أمر متحقِّق حسّاً أو عقلاً يُطلَق عليه اسمُ الأمر الخاص بالمشبَّه به ؛ كما في : (أظفارُ المنيَّة نشبَتْ بفلان) ؛ فليس للمنيَّة أظفار محقَّقة حسّاً أو عقلاً يُطلَق عليها لفظ الأظفار . « بناني » (٢/ ٢٧٥) .

أو مكنيّاً عنها، وإثباتُ ذلكَ الأمرِ للمشبَّهِ : استعارةً تخييليّةً ؛ كما في قولِ الهُذَليِّ :

وَإِذَا ٱلْمَنِيَّــةُ أَنْشَبَــتْ أَظْفَــارَهَــا

شبَّهَ المنيّةَ بالسَّبُعِ في اغتيالِ النُّفوسِ بالقهرِ والغَلَبَةِ ، مِنْ غيرِ تفرقةٍ بينَ نَفَّاعٍ وضَرَّارٍ ، فأثبتَ لها الأظفارَ التي لا يكمُلُ ذلكَ فيهِ بدونِها .

أو مكنيّاً عنها) ؛ أمَّا الكنايةُ : فلأنَّهُ لم يُصرَّحْ بهِ[1] ، بل إنَّما دُلَّ عليهِ بذكرِ خواصِّهِ ولوازمِهِ[2] ، وأمَّا الاستعارةُ : فمجرَّدُ تسميةٍ خاليةٍ عنِ المناسبةِ ، (و) يُسمَّىٰ (إثباتُ ذلكَ الأمرِ) المختصِّ بالمشبَّهِ بهِ (للمشبَّهِ : استعارةً تخييليّةً) ؛ لأنَّهُ قدِ استُعيرَ للمشبَّهِ ذلكَ الأمرُ الذي يخصُّ المشبَّهَ بهِ ، وبهِ يكونُ كمالُ المشبَّهِ بهِ أو قِوامُهُ في وجهِ الشبهِ[3] ؛ ليُخيَّلَ أنَّ المشبَّهَ مِنْ جنسِ المشبَّهِ بهِ .

(كما في قولِ الهُذَليِّ[4] : وإذا المنيّةُ أَنشبَتْ) ؛ أي : عَلَّقَتْ (أظفارَها) .

أَلْفَيْــتَ كُــلَّ تَمِيمَــةٍ لا تَنْفَــعُ

التَّميمةُ : الخَرَزَةُ التي تُجعَلُ مَعَاذةً ؛ أي : تعويذاً ؛ أي : إذا علَّقَ الموتُ مِخْلَبَهُ في شيءٍ ليذهبَ بهِ . . بطلَتْ عندَهُ الحِيَلُ .

(شبَّهَ) الهُذَليُّ في نفسِهِ (المنيّةَ بالسَّبُعِ في اغتيالِ النُّفوسِ بالقهرِ والغَلَبَةِ ، مِنْ غيرِ تفرقةٍ بينَ نَفَّاعٍ وضَرَّارٍ) ، ولا رِقَّةٍ لمرحومٍ ، ولا بُقْيَا علىٰ ذي فضيلةٍ ، (فأثبتَ لها) ؛ أي : للمنيّةِ (الأظفارَ التي لا يكمُلُ ذلكَ) الاغتيالُ (فيهِ) ؛ أي : في السَّبُعِ (بدونِها) ؛ تحقيقاً للمبالغةِ في التشبيهِ ؛ فتشبيهُ المنيّةِ بالسَّبُعِ استعارةٌ بالكنايةِ ،

---

(١) قوله : (فلأنه) ؛ أي : التشبيهَ . « دسوقي » (٤/ ١٥٢) .

(٢) قوله : (عليه) ؛ أي : التشبيهِ ، وقوله : (خواصه) ؛ أي : خواص المشبَّه به . « دسوقي » (٤/ ١٥٢) .

(٣) في (ب ، و ، ز ، ح ، ط) : (وقوامه) بدل (أو قوامه) ، والقِوام : نِظام الأمر وعِماده الذي يقوم به . انظر « تاج العروس » (ق وم) .

(٤) ديوان أبي ذؤيب الهذلي (ص٤٩)، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٦٣)، والبيت من الكامل.

وكما في قولِ الآخرِ :

وَلَئِـنْ نَطَقْـتُ بِشُكْـرِ بِـرِّكَ مُفْصِحـاً   فَلِسَـانُ حَـالِـيَ بِـٱلشِّكَـايَـةِ أَنْطَـقُ

شبَّهَ الحالَ بإنسانٍ متكلِّمٍ في الدلالةِ على المقصودِ ، فأثبتَ لها اللِّسانَ الذي بهِ قِوامُها فيهِ .

وإثباتُ الأظفارِ لها استعارةٌ تخييليّةٌ .

(وكما في قولِ الآخرِ[1] :   [من الكامل]

وَلَئِـنْ نَطَقْـتُ بِشُكْـرِ بِـرِّكَ مُفْصِحـاً   فَلِسَـانُ حَـالِـيَ بِـٱلشِّكَـايَـةِ أَنْطَـقُ)[2]

(شبَّهَ الحالَ بإنسانٍ متكلِّمٍ في الدلالةِ على المقصودِ) ، وهو استعارةٌ بالكنايةِ ، (فأثبتَ لها) ؛ أي : للحالِ (اللِّسانَ الذي بهِ قِوامُها) ؛ أي : قِوامُ الدلالةِ (فيهِ) ؛ أي : في الإنسانِ المتكلِّمِ ، وهـٰذا الإثباتُ استعارةٌ تخييليّةٌ .

فعلىٰ هـٰذا[3] : كلٌّ مِنْ لفظَي الأظفارِ والمنيّةِ حقيقةٌ مستعمَلةٌ في معناها الموضوعِ لهُ ، وليسَ في الكلامِ مجازٌ لغويٌّ[4] ، والاستعارةُ بالكنايةِ والاستعارةُ التخييليّةُ فعلانِ

---

(١) البيت لمحمد بن عبد الجبار العتبي كما في « ثمار القلوب » للثعالبي (ص٣٣٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٧٠) .

(٢) في (أ ، ب ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » ، و(د) من نسخ « المختصر » : (ولقد) بدل (ولئن) ، وفيها ، وفي (و ، ط) أيضاً من نسخ « المختصر » : (ولسان) بدل (فلسان) ، ومعنى البيت : ولئن نطقت بلسان المقال مُفصِحاً بشكر برِّك . . فلا يكون لسان مقالي أقوىٰ من لسان حالي ؛ فلسان حالي أنطقُ بالشِّكاية منك ؛ لأن ضرَّك أكثر من برِّك . « دسوقي » (٤/ ١٥٥) .

(٣) أي : علىٰ ما ذكره المصنف في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية . « دسوقي » (٤/ ١٥٥) .

(٤) وإنما فيه إثبات شيء لشيء ليس هو له ، وهـٰذا مجاز عقلي ؛ كإثبات الإنبات للربيع . هـٰذا ؛ واعلم : أن المصنف خالف القوم في المكنية ، ووافقهم في التخييلية ؛ فهي عندهم أيضاً مجاز عقلي ، بخلاف السكاكي ؛ فإنه خالفهم في كل منهما كما سيأتي . « دسوقي » (٤/ ١٥٦) .

مِنْ أفعالِ المتكلِّمِ متلازمانِ[1] ؛ إذِ التخييليَّةُ يجبُ أنْ تكونَ قرينةً للمكنيَّةِ البتةَ[2] ، والمكنيَّةُ يجبُ أنْ تكونَ قرينتُها تخييليَّةً البتةَ[3] ؛ فمثلُ قولِنا : (أظفارُ المنيَّةِ المشبَّهةِ بالسَّبُعِ أهلكَتْ فلاناً) يكونُ ترشيحاً للتشبيهِ[4] ؛ كما أنَّ (أَطْوَلُكُنَّ) في قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقاً بِي أَطْوَلُكُنَّ يداً »[5] ؛ أي : نِعْمةً . . ترشيحٌ للمجازِ[6] .

هـٰذا ؛ ولكنَّ تفسيرَ الاستعارةِ بالكنايةِ بما ذكرَهُ المصنِّفُ . . شيءٌ لا مُستنَدَ لهُ في كلامِ السلفِ ، ولا هو مبنيٌّ علىٰ مناسبةٍ لغويَّةٍ[7]

---

(١) قوله : (فعلان) : الأول : التشبيه المضمر في النفس ، والثاني : إثبات لازم المشبَّه به للمشبَّه ؛ فلا يكونان لفظين ، والمجاز اللغوي من عوارض الألفاظ ، وقوله : (متلازمان) ؛ أي : لا يوجد أحدهما بدون الآخر . « دسوقي » (٤/١٥٦ـ١٥٧) .

(٢) فلا توجد بدون المكنية ؛ لأنها لو صحَّت مع التصريحية ، أو مع مجاز آخر . . كانت ترشيحاً . « دسوقي » (٤/١٥٧) .

(٣) وهـٰذا عند المصنف كالقوم خلافاً للزمخشري كما يأتي . « دسوقي » (٤/١٥٧) .

(٤) أي : إن قيل : إن التخييلية قد توجد بدون المكنية ؛ كما في المثال المذكور ؛ لأنه صُرِّح فيه بالتشبيه ، وهو ممنوع في التصريحية والمكنية . . فالجواب : أن الأظفار في المثال المذكور ترشيح للتشبيه ، لا تخييل ؛ إذ الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية ، بل يكون أيضاً للتشبيه ، وللمجاز المرسل ـ كما في الحديث الذي ذكره الشارح ـ وللمجاز العقلي ، وللمكنية بعد وجود قرينتها التي هي التخييلية ، ويصح جعله في هـٰذه الحالة ترشيحاً للتخييلية الواقعة قرينةً للمكنية ؛ لأنها إمَّا تصريحية كما يقول السكاكي ، أو مجاز عقلي كما يقول غيره ، وكل منهما يجوز ترشيحه ، فضابط الترشيح : أن يُذكَر ما يلائم المشبَّهَ به ، أو المتجوَّزَ عنه ، أو الأصلَ الذي حقُّ الإسناد أن يكون له ؛ ففي الاستعارة والمجاز المرسل يُعتبَر بعد قرينتهما ، وفي التشبيه والمجاز العقلي يُعتبَر مطلقاً . « دسوقي » (٤/١٥٧) .

(٥) رواه البخاري (١٤٢٠) ، ومسلم (٢٤٥٢) من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها .

(٦) فاليد مجاز مرسل عن النعمة ؛ لصدورها عن اليد ، وقوله : (أطولكن) ترشيح للمجاز ؛ لأنه مأخوذ من الطَّول ؛ وهو الإنعام والإعطاء ، وذلك ملائم لليد الأصلية ؛ لأنه يكون بها ، وجعلُه مأخوذاً من الطُّول بالضم ؛ وهو ضد القِصَر ؛ ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحاً . . يؤدي إلىٰ خلو الكلام عن الإخبار بكثرة الجود المقصود هنا . « دسوقي » (٤/١٥٧) .

(٧) لأن إضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلىٰ غير معناه حتىٰ يكون مناسباً للتسمية بالاستعارة كما=

ومعناها المأخوذُ مِنْ كلامِ السلفِ : هو ألا يُصرَّحَ بذكرِ المستعارِ ، بل بذكرِ رديفِهِ ولازمِهِ الدالِّ عليهِ ؛ فالمقصودُ بقولِنا : (أظفارُ المنيَّةِ) : استعارةُ السَّبُعِ للمنيَّةِ ؛ كاستعارةِ الأسدِ للرجلِ الشجاعِ ، إلا أنَّا لم نُصرِّحْ بذكرِ المستعارِ ـ أعني : السَّبُعَ ـ بلِ اقتصَرْنا علىٰ ذكرِ لازمِهِ ؛ ليُنتقَلَ منهُ إلى المقصودِ كما هو شأنُ الكنايةِ ، فالمستعارُ هو لفظُ السَّبُعِ الغيرُ المُصرَّحِ بهِ ، والمستعارُ منهُ هو الحيوانُ المفترسُ ، والمستعارُ لهُ هو المنيَّةُ .

قالَ صاحبُ « الكشَّافِ »[1] : (إنَّ مِنْ أسرارِ البلاغةِ ولطائفِها أنْ يَسكتُوا عن ذكرِ الشيءِ المستعارِ ، ثمَّ يَرمزُوا إليهِ بذكرِ شيءٍ مِنْ روادفِهِ ، فينبِّهوا بذلكَ الرَّمزِ علىٰ مكانِهِ ؛ نحوُ : شجاعٌ يفترسُ أقرانَهُ ؛ ففيهِ تنبيهٌ علىٰ أنَّ الشجاعَ أسدٌ)[2]

هٰذا كلامُهُ ، وهو صريحٌ في أنَّ المستعارَ هو اسمُ المشبَّهِ بهِ المتروكُ صريحاً المرموزُ إليهِ بذكرِ لوازمِهِ[3] ، وسيجيءُ الكلامُ علىٰ ما ذكرَهُ السكَّاكيُّ[4] .

= يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز اللغوي . « دسوقي » (٤/ ١٥٨) .

(١) هٰذا سند لما نقله عن السلف ، وحينئذ : فالمراد بهم : صاحب « الكشاف » ومن قبله ومن معه . « دسوقي » (٤/ ١٥٩) .

(٢) الكشاف (١/ ١١٩ ـ ١٢٠) ، وقوله : (عن ذكر الشيء) ؛ أي : اللفظ ، وقوله : (روادفه) ؛ أي : لوازمه ؛ أي : لوازم معناه . « دسوقي » (٤/ ١٥٩) .

(٣) اعلم : أن الزمخشري يوافق السلف في معنى الاستعارة بالكناية ، إلا أنه يخالفهم في قرينتها ؛ لأنها عندهم يجب أن تكون تخييلية ، وأمَّا عنده : فإن لم يكن للمشبَّه لازم يشبه رادف المشبَّه به . . كانت تخييلية ؛ كما في (أظفار المنيّة نشبت بفلان) ، وإن كان للمشبَّه لازم يشبه رادف المشبَّه به . . كانت استعارة تحقيقية ؛ كما في ﴿ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٧] ؛ فقد شُبِّه العهد بالحبل بجامع الربط في كل ؛ فإن العهد يَربط بين المتعاهدين كما يُربَط الشيئان بالحبل ، وادُّعيَ أن العهد فرد من أفراد الحبل ، واستُعير له اسمه علىٰ طريق المكنية ، وشُبِّه إبطال العهد بنقض طاقات الحبل ، واستُعير النقض للإبطال ، واشتُقَّ من النقض (ينقضون) ؛ بمعنىٰ : (يُبطِلون) ، علىٰ طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية التبعية . « دسوقي » (٤/ ١٥٩) .

(٤) انظر (ص٦٣٧ ـ ٦٣٩) .

وكذا قولُ زُهَيرٍ :

صَحَا ٱلْقَلْبُ عَنْ سَلْمَىٰ وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ   وَعُـرِّيَ أَفْـرَاسُ ٱلصِّبَـا وَرَوَاحِلُـهْ

أرادَ أنْ يُبيِّنَ أنَّهُ تركَ ما كانَ يرتكبُهُ زمنَ المحبَّةِ ؛ مِنَ الجهلِ والغَيِّ ، وأعرضَ عن معاودتِهِ ، فبطلَتْ آلاتُهُ ، فشبَّهَ الصِّبا بجهةٍ مِنْ جهاتِ المَسيرِ ؛ كالحجِّ والتجارةِ ، قُضِيَ منها الوَطَرُ ، فأُهملَتْ آلاتُها ، فأثبتَ لهُ الأفراسَ والرَّواحلَ ؛ فالصِّبا مِنَ الصَّبْوةِ ؛ بمعنى : المَيْلِ إلى الجهلِ والفُتوَّةِ .

(وكذا قولُ زُهيرٍ[1] : صحا) ؛ أي : سلا مجازاً ؛ مِنَ الصَّحْوِ خلافِ السُّكرِ ، (القلبُ عن سلمىٰ وأقصرَ باطلُهْ) ؛ يقالُ : أقصرَ عنِ الشيءِ ؛ إذا أقلعَ عنهُ ؛ أي : تركَهُ وامتنعَ عنهُ ؛ أيِ : امتنعَ باطلُهُ عنهُ ، وتركَهُ بحالِهِ .

(وَعُـرِّيَ أَفْـرَاسُ ٱلصِّبَـا وَرَوَاحِلُـهْ)

(أرادَ) زُهيرٌ (أنْ يُبيِّنَ أنَّهُ تركَ ما كانَ يرتكبُهُ زمنَ المحبَّةِ ؛ مِنَ الجهلِ والغَيِّ ، وأعرضَ عن معاودتِهِ ، فبطلَتْ آلاتُهُ) ، الضميرُ في (معاودتِهِ) و(آلاتُهُ) لـ (ما كانَ يرتكبُهُ) ، (فشبَّهَ) زُهيرٌ في نفسِهِ (الصِّبا بجهةٍ مِنْ جهاتِ المَسيرِ ؛ كالحجِّ والتجارةِ ، قُضِيَ منها) ؛ أي : مِنْ تلكَ الجهةِ (الوَطَرُ ، فأُهملَتْ آلاتُها) ، ووجهُ الشبهِ الاشتغالُ التامُّ ، وركوبُ المسالكِ الصعبةِ فيهِ غيرَ مُبالٍ بمَهْلَكةٍ ، ولا مُحترزٍ عن معركةٍ ، وهـٰذا التشبيهُ المضمَرُ في النفسِ استعارةٌ بالكنايةِ ، (فأثبتَ لهُ) ؛ أي : للصِّبا بعضَ ما يختصُّ تلكَ الجهةَ ؛ أعني : (الأفراسَ والرَّواحلَ) التي بها قِوامُ جهةِ المَسيرِ والسفرِ ، فإثباتُ الأفراسِ والرَّواحلِ استعارةٌ تخييليَّةٌ ، (فالصِّبا) علىٰ هـٰذا التقديرِ (مِنَ الصَّبْوةِ ؛ بمعنى : المَيْلِ إلى الجهلِ والفُتوَّةِ) ؛ يقالُ : صَبَا يَصْبو صَبْوةً وصُبُوّاً ؛ أي : مالَ إلى الجهلِ والفُتوَّةِ ، كذا في « الصحاحِ »[2] ، لا مِنَ الصَّباءِ

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمىٰ (ص١١٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٧١) ، والبيت من الطويل .

(٢) انظر « الصحاح » (ص ب و) .

ويحتملُ أنَّهُ أرادَ : دواعيَ النُّفوسِ وشهواتِها ، والقُوى الحاصلةَ لها في استيفاءِ اللذَّاتِ ، أوِ : الأسبابَ التي قلَّما تتآخذُ في اتِّباعِ الغَيِّ إلا أَوَانَ الصِّبا ؛ فتكونُ تحقيقيَّةً .

بالفتحِ[1] ؛ يقالُ : صَبِيَ صَبَاءً ؛ مثلُ : سَمِعَ سَمَاعاً ؛ أي : لعبَ معَ الصِّبيانِ .

(ويحتملُ أنَّهُ) ؛ أي : زُهيراً (أرادَ) بالأفراسِ والرَّواحلِ : (دواعيَ النُّفوسِ وشهواتِها ، والقُوى الحاصلةَ لها في استيفاءِ اللذَّاتِ ، أو) أرادَ بها : (الأسبابَ التي قلَّما تتآخذُ في اتِّباعِ الغَيِّ إلا أَوَانَ الصِّبا) وعُنْفُوانِ الشبابِ[2] ؛ مثلُ المالِ والمُنَالِ والأعوانِ[3] ؛ (فتكونُ) الاستعارةُ ؛ أيِ : استعارةُ الأفراسِ والرَّواحلِ (تحقيقيَّةً)[4] ؛ لتحقُّقِ معناها عقلاً إذا أُريدَ بها الدواعي ، وحسّاً إذا أُريدَ بها أسبابُ اتِّباعِ الغَيِّ مِنَ المالِ والمُنَالِ .

مثَّلَ المصنِّفُ بثلاثةِ أمثلةٍ :

الأوَّلُ : ما تكونُ التخييليَّةُ إثباتَ ما بهِ كمالُ المشبَّهِ بهِ .

والثاني : ما تكونُ إثباتَ ما بهِ قِوامُ المشبَّهِ بهِ .

والثالثُ : ما يحتملُ التخييليَّةَ والتحقيقيَّةَ .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : بفتح الصاد مع المد . « دسوقي » (٤/ ١٦٤) .

(٢) عنفوان الشيء : أوَّله . انظر « تاج العروس » (ع ن ف) .

(٣) المُنال بضم الميم : ما يُطلَب ويُنال . « دسوقي » (٤/ ١٦٥) .

(٤) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (فيكون حقيقة) بدل (فتكون تحقيقية) .

فصل

عرَّفَ السكَّاكيُّ الحقيقةَ اللغويَّةَ : بالكلمةِ المُستعمَلةِ فيما وُضِعَتْ لهُ ، مِنْ غيرِ تأويلٍ في الوضعِ .

واحترزَ بالقيدِ الأخيرِ مِنَ الاستعارةِ على أصحِّ القولينِ ؛ فإنَّها . . . .

(فصل)

في مباحثَ مِنَ الحقيقةِ والمجازِ والاستعارةِ بالكنايةِ والاستعارةِ التخييليَّةِ وقعَتْ في « المفتاحِ » مخالفةً لِمَا ذكرَهُ المصنِّفُ ، والكلامِ عليها

[الاعتراضُ على السكَّاكيِّ في تعريفِ الحقيقةِ والمجازِ اللغويَّينِ]

(عرَّفَ السكَّاكيُّ الحقيقةَ اللغويَّةَ) ؛ أي : غيرَ العقليَّةِ : (بالكلمةِ المُستعمَلةِ فيما وُضِعَتْ لهُ ، مِنْ غيرِ تأويلٍ في الوضعِ ، واحترزَ بالقيدِ الأخيرِ) ـ وهو قولُهُ : (مِنْ غيرِ تأويلٍ في الوضعِ) ـ (مِنَ الاستعارةِ على أصحِّ القولينِ) ؛ وهو القولُ بأنَّ الاستعارةَ مجازٌ لغويٌّ ؛ لكونِها مُستعمَلةً في غيرِ الموضوعِ لهُ الحقيقيِّ ، فيجبُ الاحترازُ عنها ، وأمَّا على القولِ بأنَّها مجازٌ عقليٌّ ، واللفظَ مُستعمَلٌ في معناهُ اللغويِّ : فلا يصحُّ الاحترازُ عنها[1] ؛ (فإنَّها) ؛ أي : إنَّما وقعَ الاحترازُ بهـٰذا القيدِ عنِ الاستعارةِ ؛ لأنَّها

---

(١) الحاصل : أن الاستعارة موضوعة باتِّفاق ، وإنما الخلاف في أنها مجاز لغويٌّ ؛ بمعنىٰ : أن التصرُّف في أمر لغوي ؛ وهو اللفظ ؛ لأنه استُعمل في غير ما وُضِع له ابتداءً ، أو عقليٌّ ؛ بمعنىٰ : أن التصرُّف في أمر عقلي ؛ وهو جعلُ غير الأسد أسداً ، وأمَّا اللفظ فهو مستعمَل فيما وُضِع له ؛ فعلىٰ أنها مجاز عقلي : فهي حقيقة لغوية لا يصح إخراجها ، وإنما يخرج المجاز المرسل ، وعلىٰ أنها مجاز لغوي ، وهو الأصح : يُحتاج لإخراجها بقيد زائد علىٰ قوله : (فيما وُضِعت له) ؛ إذ لا تخرج بالوضع ؛ للاتِّفاق علىٰ وضعها ، لكن وضعها للمشبَّه بتأويل ؛ وهو ادِّعاء أنه من جنس المشبَّه به الذي وُضِع له اللفظ أصالةً ، والحاصل : أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادِّعاء ، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادِّعاء . « دسوقي » (٤/ ١٦٧) .

مُستعمَلةٌ فيما وُضِعَتْ لهُ بتأويلٍ .

وعرَّفَ المجازَ اللُّغويَّ : بالكلمةِ المُستعمَلةِ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ بالتحقيقِ في اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ ، معَ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادتِهِ .

وأتىٰ بقيدِ التحقيقِ ؛ ليدخلَ الاستعارةُ علىٰ ما مرَّ .

(مُستعمَلةٌ فيما وُضِعَتْ لهُ بتأويلٍ) ؛ وهو ادِّعاءُ دخولِ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ ؛ بجعلِ أفرادِهِ قسمينِ : مُتعارَفاً ، وغيرَ مُتعارَفٍ .

(وعرَّفَ) السكَّاكيُّ (المجازَ اللُّغويَّ : بالكلمةِ المُستعمَلةِ) في غيرِ ما هي موضوعةٌ لهُ بالتحقيقِ استعمالاً في الغيرِ بالنِّسبةِ إلىٰ نوعِ حقيقتِها ، معَ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ معناها في ذلكَ النَّوعِ .

وقولُهُ : (بالنِّسبةِ) متعلِّقٌ بـ (الغيرِ) ، واللامُ في (الغيرِ) : للعهدِ ؛ أيِ : المستعمَلةِ في معنىً غيرِ المعنى الذي الكلمةُ موضوعةٌ لهُ في اللغةِ أوِ الشرعِ أوِ العُرفِ غيراً بالنِّسبةِ إلىٰ نوعِ حقيقةِ تلكَ الكلمةِ ، حتَّىٰ لو كانَ نوعُ حقيقتِها لغويّاً تكونُ الكلمةُ قدِ استُعمِلَتْ في غيرِ معناها اللغويِّ ، فيكونُ مجازاً لغويّاً[1] ، وعلىٰ هـٰذا القياسُ .

ولمَّا كانَ قولُهُ : (استعمالاً في الغيرِ بالنِّسبةِ إلىٰ نوعِ حقيقتِها) بمنزلةِ قولِنا : (في اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ) ، معَ كونِ هـٰذا أوضحَ وأدلَّ على المقصودِ . أقامَهُ المصنِّفُ مُقامَهُ ؛ أخذاً بالحاصلِ مِنْ كلامِ السكَّاكيِّ ، فقالَ : (في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ بالتحقيقِ في اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ ، معَ قرينةٍ مانعةٍ عن إرادتِهِ) ؛ أي : إرادةِ معناها في ذلكَ الاصطلاحِ .

(وأتىٰ) السكَّاكيُّ (بقيدِ التحقيقِ) ؛ حيثُ قالَ : (موضوعةٌ لهُ بالتحقيقِ) ؛ (ليدخلَ) في تعريفِ المجازِ (الاستعارةُ) التي هي مجازٌ لغويٌّ ، (علىٰ ما مرَّ) ؛ مِنْ أنَّها مُستعمَلةٌ فيما وُضِعَتْ لهُ بالتأويلِ لا بالتحقيقِ ، فلو لم يُقيِّدِ الوضعَ بالتحقيقِ لم

---

(١) مثال ذلك : إذا استعمل اللغويُّ الصلاة في الأركان . . فقد استعملها في غير ما وُضِعت له من حيث اللغة ؛ فإن حقيقتها عنده الدعاء ، فتكون مجازاً لغوياً . « دسوقي » (٤/١٦٩) .

وردَّ : بأنَّ الوضعَ إذا أُطلِقَ لا يتناولُ الوضعَ بتأويلٍ ،

تَدخُلْ هي في التعريفِ ؛ لأنَّها ليسَتْ مُستعمَلةً في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ بالتأويلِ[1]

وظاهرُ عبارةِ « المفتاحِ » ها هنا فاسدٌ[2] ؛ لأنَّهُ قالَ : (وقولي : « بالتحقيقِ » احترازٌ عن ألا تخرجَ الاستعارةُ)[3] ، وظاهرٌ أنَّ الاحترازَ إنَّما هو عن خروجِ الاستعارةِ ، لا عن عدمِ خروجِها ، فيجبُ أنْ تكونَ (لا) زائدةً ، أو يكونَ المعنى : احترازٌ ؛ لئلا تخرجَ الاستعارةُ .

(وردَّ) ما ذكرَهُ السكَّاكيُّ[4] : (بأنَّ الوضعَ) وما يُشتقُّ منهُ ؛ كالموضوعةِ مثلاً . . (إذا أُطلِقَ لا يتناولُ الوضعَ بتأويلٍ)[5] ؛ لأنَّ السكَّاكيَّ نفسَهُ قد فسَّرَ الوضعَ بتعيينِ اللفظِ بإزاءِ المعنىٰ بنفسِهِ ، وقالَ : (وقولي : « بنفسِهِ » احترازٌ عنِ المجازِ المعيَّنِ بإزاءِ معناهُ بقرينةٍ)[6] ، ولا شكَّ أنَّ دلالةَ الأسدِ على الرجلِ الشجاعِ إنَّما هو بالقرينةِ ، فحينَئذٍ : لا حاجةَ إلىٰ تقييدِ الوضعِ في تعريفِ الحقيقةِ بعدمِ التأويلِ[7] ، وفي تعريفِ المجازِ بالتحقيقِ[8] ، اللهمَّ إلا أنْ يقصدَ زيادةَ الإيضاحِ لا تتميمَ الحدِّ .

---

(١) أي : بل هي مستعمَلة فيما وُضِعت له بالتأويل ، فهي مستعمَلة فيما وُضِعت له في الجملة ، فمجرَّد قولنا : (في غير ما وُضِعت له) لا يُدخلها . « دسوقي » (٤/ ١٧٢) .

(٢) في النسخ ما عدا (هـ ، و ، ز) : (فظاهر) بدل (وظاهر) .

(٣) مفتاح العلوم (ص٣٥٩) .

(٤) أي : من الاحتياج إلىٰ زيادة قيدَيِ : (التحقيق) ، و(من غير تأويل في الوضع) . « دسوقي » (٤/ ١٧٣) .

(٥) قوله : (إذا أُطلق) ؛ أي : عن التقييد بالتحقيق أو التأويل . « دسوقي » (٤/ ١٧٣) .

(٦) مفتاح العلوم (ص٣٥٨) .

(٧) أي : لإخراج الاستعارة ؛ لأنه لا يقال : (إن الكلمة مستعملة فيما وضعت له) إلا إذا استُعملت فيما وضعت له تحقيقاً ، ولم يكن هناك تأويل ؛ فتخرج الاستعارة دون حاجة إلىٰ قيد عدم التأويل . « دسوقي » (٤/ ١٧٤) .

(٨) أي : لإدخال الاستعارة ؛ لأنه حيث قيل : (كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له) لا ينصرف لغير الوضع الحقيقي ، فيكون الوضع الحقيقي منفياً ، فيبقى التأويلي ، وهو الذي للاستعارة ؛ فالاستعارة داخلة في التعريف بقيد الوضع ، دون حاجة لقيد التحقيق . « دسوقي » (٤/ ١٧٤) .

ويمكنُ **الجوابُ** : بأنَّ السكَّاكيَّ لم يَقصِدْ أنَّ مطلقَ الوضعِ بالمعنى الذي ذكرَهُ . . يتناولُ الوضعَ بالتأويلِ[1] ، بل مرادُهُ : أنَّهُ قد عرضَ للفظِ الوضعِ اشتراكٌ بينَ المعنى المذكورِ ، وبينَ الوضعِ بالتأويلِ ؛ كما في الاستعارةِ ، فقيَّدَهُ بالتحقيقِ ؛ ليكونَ قرينةً على أنَّ المرادَ بالوضعِ : معناهُ المذكورُ[2] ، لا المعنى الذي يُستعمَلُ فيهِ أحياناً ؛ وهو الوضعُ بالتأويلِ .

وبهـٰذا يخرجُ الجوابُ عن سؤالٍ آخرَ[3] ؛ وهو أنْ يقالَ : لو سُلِّمَ تناولُ الوضعِ للوضعِ بالتأويلِ فلا تخرجُ الاستعارةُ أيضاً ؛ لأنَّهُ يصدُقُ عليها أنَّها مُستعمَلةٌ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ في الجملةِ[4] ؛ أعني : الوضعَ بالتحقيقِ ؛ إذ غايةُ ما في البابِ أنَّ الوضعَ يتناولُ الوضعَ بالتحقيقِ والتأويلِ ، لكنْ لا جهةَ لتخصيصِهِ بالوضعِ بالتأويلِ فقطْ ، حتىٰ تخرجُ الاستعارةُ البتةَ[5]

---

(١) قوله : (مطلق الوضع) ؛ أي : الذي لم يُقيَّد بقيد ، وقوله : (بالمعنى الذي ذكره) ؛ أي : تعيين اللفظ بإزاء المعنىٰ بنفسه . « دسوقي » (٤/ ١٧٥) .

(٢) وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنىٰ بنفسه . « دسوقي » (٤/ ١٧٥) .

(٣) قوله : (وبهـٰذا) ؛ أي : وبهـٰذا الجواب يحصل الجواب عن سؤال آخر وارد على السكاكي من حيث ذكر التحقيق في تعريف المجاز . « دسوقي » (٤/ ١٧٦) .

(٤) قوله : (في الجملة) ؛ أي : بالنظر لبعض الأوضاع ؛ وهو الوضع التحقيقي ، لا باعتبار جميع الأوضاع ؛ لأنها مستعمَلة فيما وُضعت له باعتبار الوضع التأويلي . « دسوقي » (٤/ ١٧٦) .

(٥) حاصل السؤال : لا نسلِّم تناول الوضع للوضع بالتأويل ؛ فيحتاج لتقييده بالتحقيق لتدخل الاستعارة ، ولو سلِّم تناوله فلا نسلِّم خروج الاستعارة من تعريف المجاز إذا لم يقيِّد الوضع بالتحقيق ؛ لأن قوله في تعريفه : (هو الكلمة المستعمَلة في غير ما هي موضوعة له) لو اقتصر عليه ، ولم يَزِد قوله : (بالتحقيق) . . لم يتعيَّن أن يراد بالوضع المنفي الوضعُ بالتأويل فتخرج الاستعارة ، بل يمكن أن يُحملَ على الوضع بالتحقيق ، ويفيدَ دخولَ الاستعارة في المجاز . وحاصل الجواب : لم يُرِد السكاكي : أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل ؛ فيقال عليه ما ذُكر ، بل أراد : أن الوضع عرضَ له الاشتراكُ بين المعنى المذكور ـ وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنىٰ بنفسه ـ وبين الوضع بالتأويل ، فقيَّده بالتحقيق ؛ ليكون قرينة علىٰ أن المراد هو المعنى المذكور . « دسوقي » (٤/ ١٧٦) .

والتقييدَ باصطلاحٍ بهِ التخاطبُ . . لا بدَّ منهُ في تعريفِ الحقيقةِ .

(و) رُدَّ أيضاً ما ذكرَهُ : بأنَّ (التقييدَ باصطلاحٍ بهِ التخاطبُ) ، أو ما يؤدِّي معناهُ . . كما لا بدَّ منهُ في تعريفِ المجازِ ؛ ليدخلَ فيهِ نحوُ لفظِ الصلاةِ إذا استعملَهُ الشارعُ في الدُّعاءِ مجازاً . . كذلكَ (لا بدَّ منهُ في تعريفِ الحقيقةِ) أيضاً ؛ ليخرجَ عنهُ نحوُ هـٰذا اللفظِ[1] ؛ لأنَّهُ مُستعمَلٌ فيما وُضِعَ لهُ في الجملةِ وإنْ لم يكنْ ما وُضِعَ لهُ في هـٰذا الاصطلاحِ[2]

ويمكنُ الجوابُ : بأنَّ قيدَ الحيثيَّةِ مرادٌ في تعريفِ الأمورِ التي تختلفُ باختلافِ الاعتباراتِ والإضافاتِ ، ولا يخفىٰ : أنَّ الحقيقةَ والمجازَ كذلكَ ؛ لأنَّ الكلمةَ الواحدةَ بالنِّسبةِ إلى المعنى الواحدِ قد تكونُ حقيقةً ، وقد تكونُ مجازاً ؛ بحسَبِ وضعينِ مختلفينِ[3] ؛ فالمرادُ : أنَّ الحقيقةَ هي الكلمةُ المستعمَلةُ فيما هي موضوعةٌ لهُ مِنْ حيثُ إنَّها موضوعةٌ لهُ ، لا سيَّما أنَّ تعليقَ الحكمِ بالوصفِ مفيدٌ لهـٰذا المعنىٰ[4] ؛ كما يقالُ : الجوادُ لا يَخيبُ سائلُهُ[5] ؛ أي : مِنْ حيثُ إنَّهُ جوادٌ[6] ، وحينَئذٍ : يخرجُ

---

(١) أي : لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في الدعاء . « دسوقي » (٤/ ١٧٨) .

(٢) قوله : (في الجملة) ؛ أي : باعتبار بعض الاصطلاحات ؛ وهو اصطلاح اللغويين ، وقوله : (في هـٰذا الاصطلاح) ؛ أي : الشرعي ، وحينئذ : فهو مجاز ، فلولا زيادة ذلك القيد لكان تعريف الحقيقة غير مانع من دخول هـٰذه الصورة فيه . « دسوقي » (٤/ ١٧٨) .

(٣) مثال ذلك : كلمة الصلاة بالنسبة إلىٰ معنى الدعاء ؛ فهي حقيقة باعتبار وضع اللغة ، ومجاز باعتبار وضع الشرع . « دسوقي » (٤/ ١٧٩) .

(٤) المراد بالحكم : الاستعمال المأخوذ من (المستعملة) ، والمراد بالوصف : الوضع المأخوذ من قوله : (وُضِعت) ، وقوله : (لهـٰذا المعنىٰ) ؛ أي : المشار له بقوله : (فالمراد . . .) إلىٰ آخره . « دسوقي » (٤/ ١٧٩) .

(٥) ويجوز أن يكون قوله : (سائله) بالنصب ، مفعول (يُخيِّب) بالتشديد ؛ أي : لا يَردُّ سائلَه خائباً من غير عطية . « دسوقي »(٤/ ١٨٠) .

(٦) فالعلة في عدم الرد خائباً كونه جواداً ، لا كونه إنساناً ، وإلا فهو من هـٰذه الحيثية قد يخيب سائله ؛ لعروض البخل بعد مفارقة الوصف ، فتسليم القضية إنما هو باعتبار الوصف . « دسوقي » (٤/ ١٨٠) .

عنِ التعريفِ مثلُ لفظِ الصلاةِ المستعمَلِ في عُرفِ الشرعِ في الدُّعاءِ ؛ لأنَّ استعمالَهُ في الدُّعاءِ ليسَ مِنْ حيثُ إنَّهُ موضوعٌ للدُّعاءِ ، بل مِنْ حيثُ إنَّ الدُّعاءَ جزءٌ مِنَ الموضوعِ لهُ[١] .

وقد يجابُ : بأنَّ قيدَ (اصطلاحٍ بهِ التخاطبُ) مرادٌ في تعريفِ الحقيقةِ ، لكنَّهُ اكتفىٰ بذكرِهِ في تعريفِ المجازِ ؛ لكونِ البحثِ عنِ الحقيقةِ غيرَ مقصودٍ في هٰذا الفنِّ ، وبأنَّ اللامَ في (الوضعِ) للعهدِ[٢] ؛ أيِ : الوضعِ الذي وقعَ بهِ التخاطبُ ؛ فلا حاجةَ إلىٰ هٰذا القيدِ .

وفي كليهِما نظرٌ[٣] .

واعترضَ أيضاً علىٰ تعريفِ المجازِ[٤] : بأنَّهُ يتناولُ الغلطَ[٥] ؛ لأن الفرسَ في قولِهِ : (خُذْ هٰذا الفرسَ) مشيراً إلىٰ كتابٍ بينَ يديهِ . مُستعمَلٌ في غيرِ ما وُضِعَ لهُ ، والإشارةَ إلى الكتابِ قرينةٌ علىٰ أنَّهُ لم يُرِدْ بالفرسِ معناهُ الحقيقيَّ .



(١) أي : جزء من الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال . « دسوقي » (٤/ ١٨٠) .

(٢) قوله : (وبأن اللام . . .) إلىٰ آخره : هٰذا جواب ثالث . « دسوقي » (٤/ ١٨٠) .

(٣) أي : في كل من الجوابين الأخيرين . . نظر ؛ أما النظر في الأول : فهو أن التعريفين يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلاً منقطعاً عن غيره ؛ فلا يجوز أن يُترك قيد في تعريف ويُتَّكل في فهمه علىٰ ما في تعريف آخر ، وأما النظر في الثاني : فلأن المعهود هو المدلول لقوله : (فيما وضعت له) ، وهو يدل علىٰ مطلق الوضع ؛ لأن الاستعمال إنما يفتقر لمطلق الوضع الذي هو أعم من الوضع الذي روعيَ في اصطلاح التخاطب ومن غيره ، ولا إشعار للأعم بالأخص . « دسوقي » (٤/ ١٨١) .

(٤) المعترض : هو المصنف في « الإيضاح » (ص٢٣٧) .

(٥) أي : فكان على السكاكي أن يزيد في آخر التعريف قيداً ؛ هو : (علىٰ وجه يصح) ؛ بأن تكون القرينة ملاحَظة ؛ لأجل إخراج ذلك ، والجواب : أن قوله : (مع قرينة) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : مع نصب قرينة ، ولا شك أن نصب المتكلم قرينة يستدعي اختيارَه في المنصوب والشعورَ به ؛ لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة ، وذلك مفقود في الغلط ؛ لأن الغالط لا يقصد نصب قرينة تدل علىٰ عدم إرادته معنى الفرس مثلاً . « دسوقي » (٤/ ١٨١) .

وقسَّمَ المجازَ إلى الاستعارةِ وغيرِها ، وعرَّفَ الاستعارةَ : بأنْ تذكرَ أحدَ طرفيِ التشبيهِ ، وتريدَ بهِ الآخرَ مُدَّعياً دخولَ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ .

[اعتراضاتٌ على السكَّاكيِّ في الاستعارةِ]

(وقسَّمَ) السكَّاكيُّ (المجازَ) اللغويَّ الراجعَ إلىٰ معنى الكلمةِ ، المتضمِّنَ للفائدةِ[1] . . (إلى الاستعارةِ وغيرِها) ؛ بأنَّهُ إنْ تضمَّنَ المبالغةَ في التشبيهِ فاستعارةٌ ، وإلا فغيرُ استعارةٍ .

(وعرَّفَ) السكَّاكيُّ (الاستعارةَ : بأنْ تذكرَ أحدَ طرفيِ التشبيهِ ، وتريدَ بهِ) ؛ أي : بالطرفِ المذكورِ (الآخرَ) ؛ أيِ : الطرفَ المتروكَ ، (مُدَّعياً دخولَ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ) ؛ كما تقولُ : (في الحمَّامِ أسدٌ) وأنتَ تريدُ بهِ الرجلَ الشجاعَ مُدَّعياً أنَّهُ مِنْ جنسِ الأُسودِ ، فتُثبتُ لهُ ما يخصُّ المشبَّهَ بهِ ؛ وهو اسمُ جنسِهِ ؛ وكما تقولُ : (أنشبَتِ المنيَّةُ أظفارَها) وأنتَ تريدُ بالمنيَّةِ السَّبُعَ بادِّعاءِ السَّبُعيَّةِ لها ، فتُثبتُ لها ما يخصُّ السَّبُعَ المشبَّهَ بهِ ؛ وهو الأظفارُ[2] ، ويُسمِّي المشبَّهَ

---

(1) احترز بقوله : (اللغوي) من العقلي ، وبقوله : (الراجع إلىٰ معنى الكلمة) من الراجع إلىٰ حكمها ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ؛ فالأصل : وجاء أمرُ ربك ، فالحكم الأصلي لقوله : (ربُّك) هو الجر ، وأمَّا الرفع فمجاز ، ومدار المجاز الراجع لحكم الكلمة على اكتساء اللفظ حركةً ؛ لأجل حذف كلمة لا بد من معناها ، أو لأجل إثبات كلمة مستغنىً عنها استغناء واضحاً ؛ كالكاف في قوله تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ : ١١] ، وقوله : (المتضمن للفائدة) ؛ أي : بأن استُعملت الكلمة في معنىً غير ما وُضِعت له ، فالكلمة التي هي مجاز فُهم منها فائدة ؛ وهي المعنى المستعملة فيه ، واحترز بذلك عن اسم المطلق المستعمَل في المقيَّد ، وعكسه ؛ كمرسن ـ وهو أنف البعير ـ يُستعمَل في أنف الإنسان من حيث إنه مطلقُ أنف ، لا من حيث تشبيهه به في الانبطاح ؛ فإنه مجاز لم يتضمَّن فائدة ؛ لأن المعنى الأصلي للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي استُعملت فيه الآن ، فليس بمجاز مرسل عند السكاكي كما هو عند القوم . « دسوقي » (٤/ ١٨٢ ، ١٨٩) .

(2) حاصل تقرير الاستعارة بالكناية في (أنشبت المنية أظفارها بفلان) علىٰ مذهب السكاكي : أنه شُبِّهت المنيَّة بالسبع ، وادُّعيَ أنها فرد من أفراده ، وأن له فردين : الفرد المعلوم ؛ وهو الحيوان المفترس ، والفرد الادِّعائي ؛ وهو الموت المدَّعىٰ سبُعيَّتُه ، ثم أُطلق لفظ المنيَّة على=

وقسَّمَها إلى المصرَّحِ بها ، والمكنيِّ عنها ، وعنىٰ بالمصرَّحِ بها : أنْ يكونَ المذكورُ هو المشبَّهَ بهِ ، وجعلَ منها تحقيقيَّةً ، وتخييليَّةً ، وفسَّرَ التحقيقيَّةَ بما مرَّ ، وعدَّ التمثيلَ منها .

بهِ[1] ؛ سواءٌ كانَ هو المذكورَ أوِ المتروكَ[2] : مستعاراً منهُ ، ويُسمِّي اسمَ المشبَّهِ بهِ : مستعاراً ، ويُسمِّي المشبَّهَ بالمشبَّهِ بهِ : مستعاراً لهُ .

(**وقسَّمَها**) ؛ أي : الاستعارةَ (**إلى المصرَّحِ بها ، والمكنيِّ عنها ، وعنىٰ بالمصرَّحِ بها : أنْ يكونَ**) الطرفُ (**المذكورُ**) مِنْ طرفَيِ التشبيهِ (**هو المشبَّهَ بهِ**[3] ، **وجعلَ منها**) ؛ أي : مِنَ الاستعارةِ المصرَّحِ بها (**تحقيقيَّةً ، وتخييليَّةً**)[4] ، وإنَّما لم يقلْ : (وقسَّمَها إليهما) ؛ لأنَّ المتبادرَ إلى الفهمِ مِنَ التحقيقيَّةِ والتخييليَّةِ ما يكونُ على القطعِ ، وهو قد ذكرَ قسماً آخرَ سمَّاها المحتملةَ للتحقيقِ والتخييلِ ؛ كما ذكرَ في بيتِ زُهيرٍ[5] ، (**وفسَّرَ التحقيقيَّةَ بما مرَّ**) ؛ أي : بما يكونُ المشبَّهُ المتروكُ متحقِّقاً حسّاً أو عقلاً .

(**وعدَّ التمثيلَ**) علىٰ سبيلِ الاستعارةِ ؛ كما في قولِكَ : (إنِّي أراكَ تقدِّمُ رِجْلاً وتؤخِّرُ أخرىٰ) . . (**منها**) ؛ أي : مِنَ التحقيقيَّةِ ؛ حيثُ قالَ في قسمِ الاستعارةِ

= السبع الادعائي ، ولمَّا أُطلق عليه أُثبت له ما يخص السبع ؛ وهو الأظفار . « دسوقي » (٤/ ١٨٤) .

(١) قوله : (ويسمِّي) بالبناء للفاعل ، وفاعله ضمير عائد على السكاكي . « دسوقي » (٤/ ١٨٤) .

(٢) أي : سواء كان مذكوراً اسمه أو متروكاً اسمه . « دسوقي » (٤/ ١٨٤) .

(٣) أي : وعنىٰ بالمكنيِّ عنها : أن يكون الطرف المذكور اسمُه هو المشبَّهَ ، وفي كلامه تسامح ؛ لأن كون الطرف المذكور اسمه مشبَّهاً أو مشبَّهاً به . . ليس هو المصرَّحَ بها أو المكنيَّ عنها ؛ لأن المصرَّح بها والمكنيَّ عنها هو اللفظ ، لا الكون المذكور . « دسوقي » (٤/ ١٨٥) .

(٤) أي : ولم يجعل مثل ذلك في المكنية ؛ لأن المكنية عنده لا يكون المشبَّه به فيها إلا تخييلياً ؛ كالسبع الادِّعائي في (أنشبت المنية أظفارها بفلان) ؛ فإن المشبَّه عنده المنية ، والمشبَّه به السبع الادِّعائي ؛ وهو الموت المدَّعىٰ سبعيَّته ، فلمَّا كان المشبَّه به فيها عنده لا يكون إلا تخييلياً . . امتنع تقسيمها للتحقيقية والتخييلية . « دسوقي » (٤/ ١٨٥) .

(٥) انظر « مفتاح العلوم » (ص٣٧٧ ـ ٣٧٨) ، وما سبق (ص٦٢١ ـ ٦٢٢) .

ورُدَّ : بأنَّهُ مُستلزِمٌ للتركيبِ المنافي للإفرادِ .

المصرَّحِ بها التحقيقيَّةِ معَ القطعِ : (ومِنَ الأمثلةِ : استعارةُ وصفِ إحدىٰ صورتينِ منتزَعتينِ مِنْ أمورٍ لوصفِ صورةٍ أخرىٰ)[1]

(**ورُدَّ**) ذلكَ : (**بأنَّهُ**) ؛ أيِ : التمثيلَ (**مُستلزِمٌ للتركيبِ المنافي للإفرادِ**) ، فلا يصحُّ عدُّهُ مِنَ الاستعارةِ التي هي مِنْ أقسامِ المجازِ المفردِ ؛ لأنَّ تنافيَ اللوازمِ يدلُّ علىٰ تنافي الملزوماتِ[2] ، وإلا لزمَ اجتماعُ المتنافيينِ ؛ ضرورةَ وجودِ اللازمِ عندَ وجودِ الملزومِ .

والجوابُ : أنَّهُ عدَّ التمثيلَ قسماً مِنْ مُطلَقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ التحقيقيَّةِ[3] ، لا مِنَ الاستعارةِ التي هي مجازٌ مفردٌ ، وقسمةُ المجازِ المفردِ إلى الاستعارةِ وغيرِها لا توجبُ كونَ كلِّ استعارةٍ مجازاً مفرداً[4] ؛ كقولِنا : (الأبيضُ : إمَّا حيوانٌ أو غيرُهُ ، والحيوانُ قد يكونُ أبيضَ ، وقد لا يكونُ) .

علىٰ أنَّ لفظَ « المفتاحِ » صريحٌ في أنَّ المجازَ الذي جعلَهُ منقسماً إلىٰ أقسامٍ . . ليسَ هو المجازَ في المفردِ المفسَّرَ بالكلمةِ المستعمَلةِ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ[5] ؛ لأنَّهُ قالَ بعدَ

---

(١) مفتاح العلوم (ص٣٧٦) .

(٢) قوله : (اللوازم) ؛ أي : كالإفراد والتركيب هنا ، وقوله : (الملزومات) ؛ أي : كالتمثيل والاستعارة التحقيقية هنا . « بناني » (٢/ ٢٨٣) .

(٣) أي : أنه عدَّ التمثيل قسماً من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للإفرادية والتركيبية . « دسوقي » (٤/ ١٨٨) .

(٤) فالاستعارة ليست أخصَّ من المجاز المفرد ، بل بينها وبينه عموم وخصوص من وجه ؛ فإنهما يجتمعان في نحو إطلاق الأسد على الرجل الشجاع بواسطة المبالغة في التشبيه ، وينفرد المجاز المفرد في نحو إطلاق العين على الربيئة مجازاً مرسلاً ، وتنفرد الاستعارة في نحو : أراك تقدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرىٰ . « دسوقي » (٤/ ١٨٨) .

(٥) حاصل هٰذا الجواب : لا نسلِّم أن المقسَّم في كلامه المجازُ المفرد ؛ فيقال : كيف يجعل التمثيل الذي هو مركَّب من أقسام المفرد ؟ بل المقسَّم في كلامه مطلق المجاز . « دسوقي » (٤/ ١٨٩) .

تعريفِ المجازِ[1] : (إنَّ المجازَ عندَ السلفِ قسمانِ[2] : لغويٌّ ، وعقليٌّ ، واللغويُّ قسمانِ : راجعٌ إلىٰ معنى الكلمةِ[3] ، وراجعٌ إلىٰ حُكمِ الكلمةِ ، والراجعُ إلى المعنىٰ قسمانِ : خالٍ عنِ الفائدةِ ، ومتضمِّنٌ لها ، والمتضمِّنُ للفائدةِ قسمانِ : استعارةٌ ، وغيرُ استعارةٍ)[4]

وظاهرٌ : أنَّ المجازَ العقليَّ والراجعَ إلىٰ حُكمِ الكلمةِ خارجانِ عنِ المجازِ بالمعنى المذكورِ[5] ؛ فيجبُ أنْ يريدَ بالراجعِ إلىٰ معنى الكلمةِ أعمَّ مِنَ المفردِ والمركَّبِ ؛ ليصحَّ الحصرُ في القسمينِ[6]

وأُجيبَ بوجوهٍ أُخَرَ :

الأوَّلُ : أنَّ المرادَ بالكلمةِ[7] : اللفظُ الشاملُ للمفردِ والمركَّبِ ؛ نحوُ : (كلمةُ اللهِ)[8]

الثاني : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ التمثيلَ يستلزمُ التركيبَ[9] ، بل هو استعارةٌ مبنيَّةٌ على التشبيهِ التمثيليِّ ، وهو قد يكونُ طرفاهُ مفردينِ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ

---

(١) أي : بعد تعريف المجاز المفرد بالتعريف المذكور . « دسوقي » (٤/ ١٨٩) .

(٢) يعني : مطلق المجاز ، لا المعرَّف بما ذكره أولاً ؛ وهو المفرد . « دسوقي » (٤/ ١٨٩) .

(٣) وهو أن تُنقل الكلمة عن معناها الأصلي إلىٰ غيره . « دسوقي » (٤/ ١٨٩) .

(٤) مفتاح العلوم (ص٣٦٢) ، وقوله : (وغير استعارة) ؛ أي : وهو المجاز المرسل .

(٥) وهو الكلمة المستعمَلة في غير ما وُضِعت له . « دسوقي » (٤/ ١٩٠) .

(٦) أي : العقلي ، واللغوي ، والحاصل : أنه لو أُريد بالراجع لمعنى الكلمة المفردُ فقط . . لكان حصر المجاز في القسمين المذكورين باطلاً ؛ لأن اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركَّباً ؛ فيبقىٰ قسم آخر خارج عن القسمين . « دسوقي » (٤/ ١٩٠) .

(٧) أي : الواقعةِ في تعريف المجاز . « دسوقي » (٤/ ١٩١) .

(٨) في قوله تعالىٰ : ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة : ٤٠] ؛ أي : كلامه . انظر « مفتاح تلخيص المفتاح » للخلخالي (ص٦١٢) .

(٩) قوله : (التمثيل) ؛ أي : الاستعارة التمثيلية . « دسوقي » (٤/ ١٩١) .

وفسَّرَ التخييليّةَ بما لا تحقُّقَ لمعناهُ حسّاً ولا عقلاً ، بل هو صورةٌ وهميَّةٌ مَحْضةٌ ؛ كلفظِ الأظفارِ في قولِ الهُذَليِّ ؛ فإنَّهُ لمَّا شبَّهَ المنيّةَ بالسَّبُعِ في الاغتيالِ . . أخذَ الوهمُ في تصويرِها بصورتِهِ ، واختراعِ لوازمِهِ لها ،

ﵟٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا. . .ﵞ الآيةَ [البقرة : ١٧] .

الثالثُ : أنَّ إضافةَ الكلمةِ إلىٰ شيءٍ ، أو تقييدَها واقترانَها بألفِ شيءٍ . . لا يُخرِجُها عن أنْ تكونَ كلمةً ، فالاستعارةُ في مثلِ : (أراكَ تقدِّمُ رِجْلاً وتؤخِّرُ أخرىٰ) هو التقديمُ المضافُ إلى الرِّجلِ المقترنُ بتأخيرِ أخرىٰ ، والمستعارُ لهُ هو التردُّدُ ، فهو كلمةٌ مستعمَلةٌ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ[١]

وفي الكلِّ نظرٌ أوردْناهُ في « الشَّرحِ »[٢]

(وفسَّرَ) السكَّاكيُّ الاستعارةَ (التخييليّةَ بما لا تحقُّقَ لمعناهُ حسّاً ولا عقلاً ، بل هو) ؛ أي : معناهُ (صورةٌ وهميّةٌ مَحْضةٌ) : لا يَشُوبُها شيءٌ مِنَ التحقُّقِ العقليِّ أوِ الحسِّيِّ ؛ (كلفظِ الأظفارِ في قولِ الهُذَليِّ)[٣] : [من الكامل]

وَإِذَا ٱلْمَنِيَّـــةُ أَنْشَبَـــتْ أَظْفَـــارَهَـــا

(فإنَّهُ لمَّا شبَّهَ المنيّةَ بالسَّبُعِ في الاغتيالِ . . أخذَ الوهمُ في تصويرِها) ؛ أيِ : المنيّةِ (بصورتِهِ) ؛ أيِ : السَّبُعِ ، (واختراعِ لوازمِهِ لها) ؛ أي : لوازمِ السَّبُعِ للمنيّةِ ،

---

(١) حاصل هـٰذا الجواب : لا نسلِّم أن التمثيل فيه استعارةُ مركَّبٍ ، وإنما فيه استعارةُ كلمةٍ واحدة ، ولا تنافيَ بين الاستعارة التي هي قسم من المجاز المسمَّىٰ بالكلمة وبين التمثيل ؛ لأن التمثيل كلمة أيضاً ؛ فقولهم : (أراك تقدِّم رِجْلاً وتؤخِّر أخرى) : المستعار هو التقديم ، والمستعار له هو التردد ، والتقديم كلمة واحدة ، وأمَّا إضافته من جهة المعنىٰ إلى الرِّجل واقتران تلك الرِّجل بكونها تؤخَّر مرة أخرىٰ . . فلا يُخرِجه عن تسميته كلمةً ؛ فإن اللفظ المقيَّد لا يخرج بتقييده عن تسميته الأصلية . « دسوقي » (١٩٣/٤) .

(٢) انظر « المطوّل » (ص٣٩١ـ٣٩٣) ، وقوله : (وفي الكل) ؛ أي : الأجوبة الثلاثة الأخيرة . « دسوقي » (١٩٣/٤) .

(٣) تقدم تخريجه (ص٦١٧) .

فاخترعَ لها مثلَ صورةِ الأظفارِ ، ثمَّ أطلقَ عليهِ لفظَ الأظفارِ .

وفيهِ تعسُّفٌ ،

وعلى الخُصوصِ ما يكونُ قِوامُ اغتيالِ السَّبُعِ للنُّفوسِ بهِ ، (فاخترعَ لها) ؛ أي : للمنيَّةِ صورةً (مثلَ صورةِ الأظفارِ) المحقَّقةِ ، (ثمَّ أطلقَ عليهِ)[1] ؛ أي : علىٰ ذلكَ المِثلِ ؛ أعني : الصورةَ التي هي مِثلُ صورةِ الأظفارِ . (لفظَ الأظفارِ) ؛ فيكونُ استعارةً تصريحيَّةً[2] ؛ لأنَّهُ قد أطلقَ اسمَ المشبَّهِ بهِ ـ وهو الأظفارُ المحقَّقةُ ـ على المشبَّهِ ؛ وهو صورةٌ وهميَّةٌ شبيهةٌ بصورةِ الأظفارِ المحقَّقةِ ، والقرينةُ إضافتُها إلى المنيَّةِ .

والتخييليَّةُ عندَهُ قد تكونُ بدونِ الاستعارةِ بالكنايةِ ؛ ولهـٰذا مَثَّلَ لها بنحوِ : أظفارُ المنيَّةِ الشبيهةِ بالسَّبُعِ[3] ، فصرَّحَ بالتشبيهِ ؛ لتكونَ الاستعارةُ في الأظفارِ فقطْ ، مِنْ غيرِ استعارةٍ بالكنايةِ في المنيَّةِ ، وقالَ المصنِّفُ : (إنَّهُ بعيدٌ جدّاً ، لا يوجَدُ لهُ مثالٌ في الكلامِ)[4]

(وفيهِ) ؛ أي : في تفسيرِ التخييليَّةِ بما ذكرَهُ (تعسُّفٌ) ؛ أي : أخذٌ علىٰ غيرِ الطريقِ ؛ لِمَا فيهِ مِنْ كثرةِ الاعتباراتِ التي لا يدلُّ عليها دليلٌ[5] ، ولا تمسُّ إليها حاجةٌ .

---

(١) في (أ ، د) من نسخ « التلخيص » : (عليها) بدل (عليه) .

(٢) أي : وتخييليةً ، فتسمَّىٰ بالاستعارة التصريحية التخييلية ، أمَّا كونها تخييلية : فلأن اللفظ نُقِل من معناه الأصلي لمعنىً متخيَّل ، لا ثبوت له في نفس الأمر ، وأمَّا كونها تصريحية : فلأنه قد أُطلق اسم المشبَّه به ـ وهو الأظفار المحقَّقة ـ على المشبَّه ؛ وهو الصورة الوهمية . « دسوقي » (١٩٥/٤) .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٣٧٧) .

(٤) الإيضاح (ص٢٣٨) ، وقوله : (في الكلام) ؛ أي : الكلام البليغ ، وإلا فقد وُجِد له مثال في الكلام غير البليغ ؛ كالمثال المذكور . « دسوقي » (١٩٦/٤) .

(٥) المراد بكثرة الاعتبارات هنا : تقدير الصور الخيالية ، ثم تشبيهها بالمحقَّقة ، ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحقَّقة لها ، وفيه مع المكنية اعتبار مشبَّهين ووجهين ولفظين ، وقد لا يتَّفق إمكان صحة ذلك في كل مادة ، أو قد لا يحسن . « دسوقي » (١٩٧/٤) .

ويخالفَ تفسيرَ غيرِهِ لها ؛ بجعلِ الشيءِ للشيءِ ،

وقد يقالُ : إنَّ التعسُّفَ فيهِ هو أنَّهُ لو كانَ الأمرُ كما زعمَ لوجبَ أنْ تُسمَّىٰ هـٰذهِ الاستعارةُ : توهُّميَّةً ، لا تخييليَّةً .

وهـٰذا في غايةِ السُّقوطِ ؛ لأنَّهُ يكفي في التسميةِ أدنىٰ مناسبةٍ[1] ، علىٰ أنَّهم يُسمُّونَ حكمَ الوهْمِ تخييلاً ؛ ذكرَ في « الشِّفاءِ » : أنَّ القوَّةَ المسمَّاةَ بالوهْمِ هي الرئيسةُ الحاكمةُ في الحيوانِ حكماً غيرَ عقليٍّ[2] ، ولـٰكنْ حكماً تخييليّاً[3]

(ويخالفَ)[4] تفسيرُهُ للتخييليَّةِ بما ذكرَ (تفسيرَ غيرِهِ لها) ؛ أي : غيرِ السكَّاكيِّ للتخييليَّةِ ؛ (بجعلِ الشيءِ للشيءِ) ؛ كجعلِ اليدِ للشَّمالِ[5] ، وجعلِ الأظفارِ للمنيَّةِ .

قالَ الشيخُ عبدُ القاهرِ : (إنَّهُ لا خلافَ في أنَّ اليدَ استعارةٌ ، ثمَّ إنَّكَ لا تستطيعُ أنْ تزعمَ أنَّ لفظَ اليدِ قد نُقِلَ عن شيءٍ إلىٰ شيءٍ ؛ إذ ليسَ المعنىٰ علىٰ أنَّهُ شبَّهَ شيئاً باليدِ ، بلِ المعنىٰ علىٰ أنَّهُ أرادَ أنْ يُثبتَ للشَّمالِ يداً)[6]

ولبعضِهم في هـٰذا المقامِ كلماتٌ واهيةٌ بيَّنَّا فسادَها في « الشَّرحِ »[7]

---

(١) والمناسبة هنا موجودة ؛ لأن الوهم والخيال كلٌّ منهما قوَّة باطنية شأنها أن تقرِّر ما لا ثبوت له في نفس الأمر . « دسوقي » (٤/ ١٩٧) .

(٢) قوله : (الرئيسة) ؛ أي : الغالبة ، وقوله : (غير عقلي) ؛ أي : غير صحيح ؛ كأن تحكم علىٰ أن رأسَ زيد رأسُ حمار . « دسوقي » (٤/ ١٩٧) .

(٣) لم أقف علىٰ كلام ابن سينا في « الشفاء » ، وهو بمعناه في كتابه « المباحثات » (ص١١٧) ، والشاهد : أن ابن سينا سمَّىٰ حكم الوهم تخييلاً .

(٤) قوله : (ويخالف) بالنصب بتقدير (أن) عطفاً علىٰ (تعسف) ؛ أي : فيه تعسف ومخالفة . انظر « الأطول » (٢/ ٣٢٢) .

(٥) وذلك في قول لبيد رضي الله عنه في « ديوانه بشرح الطوسي » (ص٢٢٩) : (من الكامل)

وغـداةِ ريـحٍ قـد وزعـتُ وقِـرَّةٍ ... إذ أصبحَتْ بيدِ الشَّمالِ زِمامُها

(٦) أسرار البلاغة (ص٤٦ـ ٤٧) .

(٧) انظر « المطوَّل » (ص٣٩٦ ـ ٣٩٧) ، وهـٰذا البعض : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٦١٦) .

ويقتضي أنْ يكونَ الترشيحُ تخييليَّةً ؛ للزومِ مثلِ ما ذكرَهُ فيهِ .

نعم ؛ يتَّجهُ أنْ يقالَ : إنَّ صاحبَ « المفتاحِ » في هٰذا الفنِّ خُصوصاً في مثلِ هٰذهِ الاعتباراتِ . . ليسَ بصَدَدِ التقليدِ لغيرِهِ حتَّىٰ يُعترَضَ عليهِ بأنَّ ما ذكرَهُ هو مخالِفٌ لِمَا ذكرَهُ غيرُهُ .

(ويقتضي) ما ذكرَهُ السكَّاكيُّ في التخييليَّةِ (أنْ يكونَ الترشيحُ) استعارةً (تخييليَّةً ؛ للزومِ مثلِ ما ذكرَهُ) السكَّاكيُّ في التخييليَّةِ ؛ مِنْ إثباتِ صورةٍ وهميَّةٍ (فيهِ) ؛ أي : في الترشيحِ ؛ لأنَّ في كلٍّ مِنَ التخييليَّةِ والترشيحِ إثباتَ بعضِ ما يخصُّ المشبَّهَ بهِ للمشبَّهِ ، فكما أُثبتَ للمنيَّةِ التي هي المشبَّهُ ما يخصُّ السَّبُعَ الذي هو المشبَّهُ بهِ ؛ مِنَ الأظفارِ . . كذلكَ أُثبتَ لاختيارِ الضَّلالةِ على الهُدى الذي هو المشبَّهُ ما يخصُّ المشبَّهَ بهِ الذي هو الاشتراءُ الحقيقيُّ ؛ مِنَ الرِّبحِ والتجارةِ ، فكما اعتُبِرَ هنالكَ صورةٌ وهميَّةٌ شبيهةٌ بالأظفارِ . . فليُعتبَرْ ها هنا أيضاً معنىً وهميٌّ شبيهٌ بالتجارةِ وآخرُ شبيهٌ بالرِّبحِ يكونُ الرِّبحُ والتِّجارةُ بالنسبةِ إليهما استعارتينِ تخييليَّتينِ[1] ؛ إذ لا فرقَ بينَهما إلا بأنَّ التعبيرَ عنِ المشبَّهِ الذي أُثبتَ لهُ ما يخصُّ المشبَّهَ بهِ ؛ كالمنيَّةِ مثلاً في التخييليَّةِ . . بلفظِهِ الموضوعِ لهُ[2] ؛ كلفظِ المنيَّةِ ، وفي الترشيحِ بغيرِ لفظِهِ ؛ كلفظِ الاشتراءِ المعبَّرِ بهِ عنِ الاختيارِ والاستبدالِ الذي هو المشبَّهُ ، معَ أنَّ لفظَ الاشتراءِ ليسَ بموضوعٍ لهُ ، وهٰذا الفرقُ لا يوجبُ اعتبارَ المعنى المتوهَّمِ في التخييليَّةِ ، وعدمَ اعتبارِهِ في الترشيحِ ؛ فاعتبارُهُ في أحدِهما دونَ الآخرِ تحكُّمٌ .

والجوابُ : أنَّ الأمرَ الذي هو مِنْ خواصِّ المشبَّهِ بهِ لمَّا قُرِنَ في التخييليَّةِ بالمشبَّهِ ؛ كالمنيَّةِ مثلاً . . جعلْناهُ مجازاً عن أمرٍ مُتوهَّمٍ يمكنُ إثباتُهُ للمشبَّهِ ، وفي الترشيحِ لمَّا قُرِنَ

---

(١) في هامش (ح) نسخة : (حتىٰ يكون استعمال الربح) بدل (يكون الربح) ، والحاصل : أن سبب اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل ؛ وهو المبالغة في التشبيه ، والربط بين المشبَّهين ربطاً يصح معه أن يكسوَ الوهمُ أحدَهما بما يكسو به الآخرَ . « دسوقي » (٤/٢٠١) .

(٢) في النسخ ما عدا (ي) : (بلفظ) بدل (بلفظه) .

وعنىٰ بالمكنيِّ عنها : أنْ يكونَ المذكورُ هو المشبَّهَ ؛ علىٰ أنَّ المرادَ بالمنيَّةِ السَّبُعُ ؛ بادِّعاءِ السَّبُعيَّةِ لها ، بقرينةِ إضافةِ الأظفارِ إليها .

بلفظِ المشبَّهِ بهِ[١] . . لم يُحتَجْ إلىٰ ذلكَ ؛ لأنَّ المشبَّهَ بهِ جُعِلَ كأنَّهُ هو هـٰذا المعنىٰ مقارناً للوازمِهِ وخواصِّهِ[٢] ، حتىٰ إنَّ المشبَّهَ بهِ في قولِنا : (رأيتُ أسداً يفترسُ أقرانَهُ) هو الأسدُ الموصوفُ بالافتراسِ الحقيقيِّ مِنْ غيرِ احتياجٍ إلىٰ توهُّمِ صورةٍ واعتبارِ مجازٍ في الافتراسِ ، بخلافِ ما إذا قلنا : (رأيتُ شجاعاً يفترسُ أقرانَهُ) ؛ فإنَّا نحتاجُ إلىٰ ذلكَ ليصحَّ إثباتُهُ للشجاعِ ، فليُتأمَّلْ ؛ ففي الكلامِ دِقَّةٌ ما .

[مذهبُ السكَّاكيِّ في الاستعارةِ المكنيَّةِ]

(وعنىٰ بالمكنيِّ عنها) ؛ أي : أرادَ السكَّاكيُّ بالاستعارةِ المكنيِّ عنها : (أنْ يكونَ) الطَّرَفُ (المذكورُ) مِنْ طرفَيِ التشبيهِ (هو المشبَّهَ) ، ويرادَ بِهِ المشبَّهُ بهِ ؛ (علىٰ أنَّ المرادَ بالمنيَّةِ) في مثلِ (أنشبَتِ المنيَّةُ أظفارَها) هو (السَّبُعُ ؛ بادِّعاءِ السَّبُعيَّةِ لها) ، وإنكارِ أنْ تكونَ شيئاً غيرَ السَّبُعِ ، (بقرينةِ إضافةِ الأظفارِ) التي هي مِنْ خواصِّ السَّبُعِ (إليها) ؛ أي : إلى المنيَّةِ[٣] ؛ فقد ذُكِرَ المشبَّهُ ـ وهو المنيَّةُ ـ وأُريدَ بِهِ المشبَّهُ بهِ[٤] ؛ وهو السَّبُعُ ؛ فالاستعارةُ بالكنايةِ لا تنفكُّ عنِ التخييليَّةِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ لا توجدُ استعارةٌ بالكنايةِ بدونِ الاستعارةِ التخييليَّةِ[٥] ؛ لأنَّ في إضافةِ خواصِّ المشبَّهِ بهِ إلى

---

(١) قوله : (لمَّا قُرِنَ) ؛ أي : لمَّا قُرِن الأمر الذي هو من خواص المشبَّه به . « دسوقي » (٤/ ٢٠٢) .

(٢) قوله : (كأنه هو هـٰذا المعنىٰ) أي : الحقيقي . « دسوقي » (٤/ ٢٠٢) .

(٣) الحاصل : أنَّا شبَّهْنا المنيَّةَ بالسَّبُع الحقيقي ، وادَّعينا أنها فرد من أفراده ، وأن للسَّبُع فردين : متعارَفاً ، وغيرَ متعارَف ؛ وهو الموت الذي ادُّعيَتْ له السَّبعية ، واستُعير اسم المشبَّه ـ وهو المنيَّة ـ للفرد الغير المتعارَف ؛ أي : الموت الذي ادُّعيَتْ له السَّبعية ، فصح بذلك أنه قد أُطلق اسم المشبَّه ـ وهو المنيَّة ـ وأُريدَ به المشبَّه به الذي هو السَّبُع في الجملة . « دسوقي » (٤/ ٢٠٥) .

(٤) في (ب ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ، ي) : (وأراد) بدل (وأريد) .

(٥) أي : لا بمعنىٰ : أنَّ كلاً منهما لا يوجد بدون الآخر ؛ لأن التخييليَّة عند السكاكي قد تكون بدون المكنيَّة . « دسوقي » (٤/ ٢٠٥) .

وَرُدَّ : بأنَّ لفظَ المشبَّهِ فيها مُستعمَلٌ فيما وُضِعَ لهُ تحقيقاً ، والاستعارةَ ليسَتْ كذلكَ ، وإضافةُ نحوِ الأظفارِ قرينةُ التشبيهِ .

المشبَّهِ استعارةً تخييليَّةً .

(ورُدَّ) ما ذكرَهُ مِنْ تفسيرِ الاستعارةِ المكنيِّ عنها : (بأنَّ لفظَ المشبَّهِ فيها) ؛ أي : في الاستعارةِ بالكنايةِ ؛ كلفظِ المنيَّةِ مثلاً . . (مُستعمَلٌ فيما وُضِعَ لهُ تحقيقاً) ؛ للقطعِ بأنَّ المرادَ بالمنيَّةِ هو الموتُ لا غيرُ ، (والاستعارةَ ليسَتْ كذلكَ) ؛ لأنَّهُ قد فسَّرَها بأنْ تذكرَ أحدَ طرفَيِ التشبيهِ وتريدَ بهِ الطَّرَفَ الآخرَ ، ولمَّا كانَ ها هنا مظنَّةُ سؤالٍ ؛ وهو أنَّهُ لو أُريدَ بالمنيَّةِ معناها الحقيقيُّ فما معنىٰ إضافةِ الأظفارِ إليها ؟ أشارَ إلىٰ جوابِهِ بقولِهِ : (وإضافةُ نحوِ الأظفارِ قرينةُ التشبيهِ) المُضمَرِ في النفسِ[1] ؛ يعني : تشبيهَ المنيَّةِ بالسَّبُعِ .

وكأنَّ هـٰذا الاعتراضَ مِنْ أقوى اعتراضاتِ المصنِّفِ على السكَّاكيِّ .

وقد يجابُ عنهُ : بأنَّهُ وإنْ صُرِّحَ بلفظِ المنيَّةِ . . إلا أنَّ المرادَ بهِ السَّبُعُ ادِّعاءً[2] ، كما أشارَ إليهِ في « المفتاحِ » ؛ مِنْ أنَّا نجعلُ ها هنا اسمَ المنيَّةِ اسماً للسَّبُعِ مُرادفاً لهُ ؛ بأنْ نُدخِلَ المنيَّةَ في جنسِ السَّبُعِ للمبالغةِ في التشبيهِ[3] ؛ بجعلِ أفرادِ السَّبُعِ قسمينِ : متعارَفاً ، وغيرَ متعارَفٍ ، ثمَّ نُخيِّلَ أنَّ الواضعَ كيفَ يصحُّ منهُ أنْ يضعَ اسمينِ كلفظَيِ المنيَّةِ والسَّبُعِ لحقيقةٍ واحدةٍ ولا يكونانِ مترادفينِ ؟![4] ؛ فيتأتَّىٰ لنا بهـٰذا الطريقِ دعوى

---

(١) أي : علىٰ مذهب المصنِّف . « بناني » (٢/ ٢٩٠) .

(٢) أي : المراد به : الموت المدَّعىٰ سبعيته . « دسوقي » (٤/ ٢٠٧) .

(٣) قوله : (نُدخِل) ، وقوله بعده : (نُخيِّل) . . جاءا في كثير من النسخ دون إعجام للحرف الأول ، وأُعجما وضُبِطا بوجوه مختلفة في نسخ أخرىٰ ، والمثبت موافق لما ذكره العلامة الدسوقي في « حاشيته » (٤/ ٢٠٧) .

(٤) في النسخ ما عدا (ب ، هـ ، و ، ز) : (ولا يكونا) بدل (ولا يكونان) ، ووجهه ظاهر ، والمثبت علىٰ أن الجملة حالية ، وقوله : (لحقيقة واحدة) ؛ أي : وهي الموت المدَّعىٰ سبعيته . « دسوقي » (٤/ ٢٠٧) .

السَّبُعيَّةِ للمنيَّةِ معَ التصريحِ بلفظِ المنيَّةِ[1]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ ما ذكرَهُ لا يقتضي كونَ المرادِ بالمنيَّةِ غيرَ ما وُضِعَتْ لهُ بالتحقيقِ ، حتىٰ تدخلُ في تعريفِ الاستعارةِ ؛ للقطعِ بأنَّ المرادَ بها الموتُ ، وهـٰذا اللفظُ موضوعٌ لهُ بالتحقيقِ ، وجعلُهُ مرادفاً للفظِ السَّبُعِ بالتأويلِ المذكورِ لا يقتضي أنْ يكونَ استعمالُهُ في الموتِ استعارةً[2]

ويمكنُ الجوابُ : بأنَّهُ قد سبقَ أنَّ قيدَ الحيثيَّةِ مرادٌ في تعريفِ الحقيقةِ[3] ؛ أي : هي الكلمةُ المُستعمَلَةُ فيما هي موضوعةٌ لهُ بالتحقيقِ مِنْ حيثُ إنَّها موضوعةٌ لهُ بالتحقيقِ ، ولا نُسلِّمُ أنَّ استعمالَ لفظِ المنيَّةِ في الموتِ في مثلِ أظفارِ المنيَّةِ . . استعمالٌ فيما وُضِعَ لهُ بالتحقيقِ مِنْ حيثُ إنَّهُ موضوعٌ لهُ بالتحقيقِ ؛ مثلُهُ في قولِنا : (دَنَتْ منيَّةُ فلانٍ)[4] ، بل مِنْ حيثُ إنَّ الموتَ جُعِلَ مِنْ أفرادِ السَّبُعِ الذي لفظُ المنيَّةِ موضوعٌ لهُ بالتأويلِ ، وهـٰذا الجوابُ وإنْ كانَ مُخرِجاً لهُ عن كونِهِ حقيقةً . . إلا أنَّ تحقيقَ كونِهِ مجازاً ومراداً بهِ الطَّرَفُ الآخرُ . . غيرُ ظاهرٍ بعدُ[5]

[مذهبُ السكَّاكيِّ في الاستعارةِ التبعيَّةِ]

(واختارَ) السكَّاكيُّ (ردَّ) الاستعارةِ (التبعيَّةِ) : وهي ما تكونُ في الحروفِ والأفعالِ وما يُشتقُّ منها . . (إلىٰ) الاستعارةِ (المكنيِّ عنها ؛ بجعلِ قرينتِها) ؛ أي :

---

(1) انظر « مفتاح العلوم » (ص٣٧٩) .

(2) حاصل النظر : أن ادِّعاء الترادف لا يقتضي الترادفَ حقيقةً ؛ فإذا جعلنا اسمَ المنيّة مرادفاً لاسم السَّبُع بالتأويل . . لم يَصِر استعماله في الموت المدَّعىٰ سبعيته مجازاً حتىٰ يكون استعارةً ، بل هو حقيقة ، وادِّعاء السبعية للموت الذي أُطلقت المنية عليه . . لا يخرجها عن إطلاقها علىٰ معناها حقيقة في نفس الأمر ؛ إذ الادِّعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها . « دسوقي » (٢٠٨/٤).

(3) انظر (ص٦٢٧ـ٦٢٨) .

(4) أي : مثل استعمال لفظ المنيّة في قولنا : (دنت منيّة فلان) ؛ فإنه استعمال فيما وُضِع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق . « دسوقي » (٢٠٩/٤) .

(5) أي : لجواز ألا يكون حقيقة ولا مجازاً ، بل واسطة بينهما . « دسوقي » (٢١٠/٤) .

مكنياً عنها ، والتبعيَّةِ قرينتَها ؛ علىٰ نحوِ قولِهِ في المنيَّةِ وأظفارِها .

ورُدَّ : بأنَّهُ إنْ قَدَّرَ التبعيَّةَ حقيقةً لم تكنْ

قرينةِ التبعيَّةِ استعارةً (مكنيّاً عنها[1] ، و) جعلِ الاستعارةِ (التبعيَّةِ قرينتَها) ؛ أي : قرينةَ الاستعارةِ المكنيِّ عنها ؛ (علىٰ نحوِ قولِهِ) ؛ أي : قولِ السكَّاكيِّ (في المنيَّةِ وأظفارِها) ؛ حيثُ جعلَ المنيَّةَ استعارةً بالكنايةِ ، وإضافةَ الأظفارِ إليها قرينتَها ؛ ففي قولِنا : (نطقَتِ الحالُ بكذا) جعلَ القومُ (نطقَتِ) استعارةً عن (دلَّتْ) بقرينةِ الحالِ[2] ، والحالَ حقيقةً ، وهو يجعلُ الحالَ استعارةً بالكنايةِ عنِ المتكلِّمِ[3] ، ونسبةَ النُّطقِ إليها قرينةَ الاستعارةِ[4] ، وهٰكذا في قولِهِ[5] : [من البسيط]

نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ .

يَجعلُ اللَّهذميَّاتِ استعارةً بالكنايةِ عنِ المطعوماتِ الشهيَّةِ علىٰ سبيلِ التهكُّمِ[6] ، ونسبةَ القِرىٰ إليها قرينةَ الاستعارةِ[7] ، وعلىٰ هٰذا القياسُ ، وإنَّما اختارَ ذلكَ ؛ إيثاراً للضبطِ وتقليلِ الأقسامِ .

(ورُدَّ) ما اختارَهُ السكَّاكيُّ : (بأنَّهُ إنْ قَدَّرَ التبعيَّةَ) ؛ كـ (نطقَتْ) في (نطقَتِ الحالُ بكذا) (حقيقةً) : بأنْ يُرادَ بها معناها الحقيقيُّ . . (لم تكنِ) التبعيَّةُ استعارةً

---

(١) ولا يخفىٰ : أنَّ جعل قرينة التبعيَّة مكنيّاً عنها إنما يمكن إذا كانت قرينتها لفظيَّةً ، أمَّا إذا كانت حاليَّةً فلا يمكن ؛ إذ ليس هنا لفظٌ يُجعَل استعارةً بالكناية ، وهٰذا ممَّا يضعِّف مذهب السكاكي ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ؛ فإن (لعلَّ) استعارة تبعيَّة لإرادته تعالىٰ ، والقرينة استحالة الترجِّي ؛ لكونه علَّامَ الغيوب . « دسوقي » (٤/ ٢١١) .

(٢) أي : قرينة إسناد النُّطق للحال . « دسوقي » (٤/ ٢١٢) .

(٣) في النسخ ما عدا (ي) : (فهو) بدل (وهو) .

(٤) انظر « مفتاح العلوم » (ص٣٨٤) .

(٥) سبق تخريجه (ص٦٠٧) .

(٦) في (أ ، ب ، ي) : (بجعل) بدل (يجعل) ، وجاءت دون إعجام في (ج ، ح) .

(٧) القِرىٰ : الضيافة . انظر « تاج العروس » (ق ر ي) .

تخييليَّةً ؛ لأنَّها مجازٌ عندَهُ ، فلم تكنِ المكنيُّ عنها مستلزمةً للتخييليَّةِ ، وذلكَ باطلٌ بالاتِّفاقِ ،

(تخييليَّةً ؛ لأنَّها) ؛ أي : التخييليَّةَ (مجازٌ عندَهُ) ؛ أي : عندَ السكَّاكيِّ[1] ؛ لأنَّهُ جعلَها مِنْ أقسامِ الاستعارةِ المصرَّحِ بها المفسَّرةِ بذكرِ المشبَّهِ بهِ وإرادةِ المشبَّهِ[2] ، إلا أنَّ المشبَّهَ فيها يجبُ أنْ يكونَ ممَّا لا تحقُّقَ لمعناهُ حسّاً ولا عقلاً بل وهماً[3] ، فتكونُ مُستعمَلةً في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ بالتحقيقِ ؛ فتكونُ مجازاً .

وإذا لم تكنِ التبعيَّةُ تخييليَّةً (فلم تكنِ) الاستعارةُ (المكنيُّ عنها مستلزمةً للتخييليَّةِ) ؛ بمعنىٰ : أنَّها لا توجدُ بدونِ التخييليَّةِ ؛ وذلكَ لأنَّ المكنيَّ عنها قد وُجِدَتْ بدونِ التخييليَّةِ في مثلِ (نطقَتِ الحالُ بكذا) علىٰ هٰذا التقديرِ[4] ، (وذلكَ) ؛ أي : عدمُ استلزامِ المكنيِّ عنها للتخييليَّةِ (باطلٌ بالاتِّفاقِ) ، وإنَّما الخلافُ في أنَّ التخييليَّةَ هل تستلزمُ المكنيَّ عنها ؛ فعندَ السكَّاكيِّ لا تستلزمُ[5] ؛ كما في قولِنا : (أظفارُ المنيَّةِ الشبيهةِ بالسَّبُعِ)[6] ، وبهٰذا ظهرَ فسادُ ما قيلَ[7] : إنَّ مرادَ السكَّاكيِّ بقولِهِ : (لا تنفكُّ المكنيُّ عنها عنِ التخييليَّةِ) : أنَّ التخييليَّةَ مُستلزِمةٌ للمكنيِّ

---

(١) لا عند المصنِّف والسلف ؛ أي : وهي علىٰ فرض كونها حقيقة لم تكن مجازاً ، فضلاً عن كونها استعارة ، فضلاً عن كونها تخييلية . « دسوقي » (٤/ ٢١٣) .

(٢) قوله : (بذكر المشبه به) ؛ أي : بذكر اسم المشبه به . « دسوقي » (٤/ ٢١٣) .

(٣) قوله : (فيها) ؛ أي : في التخييليَّة ، وقوله : (يجب) ؛ أي : عند السكاكي . « دسوقي » (٤/ ٢١٣) .

(٤) قوله : (علىٰ هٰذا التقدير) ؛ أي : تقدير كون التبعيَّة حقيقة . « بناني » (٢/ ٢٩٣) .

(٥) أي : وعند غيره : التخييلية تستلزم المكنية ، كما أن المكنية تستلزم التخييلية . « دسوقي » (٤/ ٢١٤) .

(٦) فعند السكاكي : أُطلقت الأظفار علىٰ أمور وهميَّة تخييلاً ، وليس في الكلام مكنيَّة ؛ لوجود التصريح بالتشبيه ، وأمَّا عند القوم : فهٰذا التركيب إن صح يُجعَل من ترشيح التشبيه ، وليس في الكلام لا مكنيَّة ولا تخييليَّة . « دسوقي » (٤/ ٢١٤) .

(٧) قوله : (وبهٰذا) ؛ أي : وباعتبار السكاكي التخييليَّة دون المكنيَّة في قولنا : (أظفار المنيَّة الشبيهةِ بالسبع أهلكت فلاناً) . « دسوقي » (٤/ ٢١٤) .

وإلا فتكونُ استعارةً ،

عنها ، لا على العكسِ كما فهمَهُ المصنِّفُ[1]

نعم ؛ يمكنُ أنْ يُنازَعَ في الاتِّفاقِ على استلزامِ المكنيِّ عنها للتخييليَّةِ ؛ لأنَّ كلامَ « الكشَّافِ » مُشعِرٌ بخلافِ ذلكَ[2] ، وقد صرَّحَ في « المفتاحِ » أيضاً في (بحثِ المجازِ العقليِّ) بأنَّ قرينةَ المكنيِّ عنها قد تكونُ أمراً وهميّاً ؛ كأظفارِ المنيَّةِ ، وقد تكونُ أمراً محقَّقاً ؛ كالإنباتِ في (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) ، والهزمِ في (هزمَ الأميرُ الجندَ)[3] ، إلا أنَّ هـٰذا لا يدفعُ الاعتراضَ عنِ السكَّاكيِّ ؛ لأنَّهُ صرَّحَ في (المجازِ العقليِّ) بأنَّ (نطقَتْ) في (نطقَتِ الحالُ) . . أمرٌ وهميٌّ جُعِلَ قرينةً للمكنيِّ عنها[4]

وأيضاً[5] : فلمَّا جوَّزَ وجودَ المكنيِّ عنها بدونِ التخييليَّةِ ؛ كما في (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ) ، ووجودَ التخييليَّةِ بدونِها ؛ كما في (أظفارُ المنيَّةِ الشبيهةِ بالسَّبُعِ) . . فلا جهةَ لقولِهِ : (إنَّ المكنيَّ عنها لا تنفكُّ عنِ التخييليَّةِ) .

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يُقدِّرِ التبعيَّةَ التي جعلَها السكَّاكيُّ قرينةَ المكنيِّ عنها حقيقةً ، بل قدَّرَها مجازاً . . (فتكونُ) التبعيَّةُ ؛ كـ (نطقَتْ) مثلاً (استعارةً) ؛

---

(١) أي : في « الإيضاح » (ص٢٣٨) .

(٢) وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٧] ؛ فالنقض استعارة تصريحيّة لإبطال العهد ، وهو قرينة للمكنيّة التي هي العهد ؛ إذ هو كناية عن الحبل ؛ فقد وُجدت المكنيّة عنده بدون التخييليّة ؛ لأن النقض ليس تخييلاً ؛ إذ التخييل إمّا إثبات الشيء لغير ما هو له كما عند الجمهور ، وإمّا إثبات صورة وهميّة كما عند السكاكي ، والنقض ليس كذلك ، بل هو استعارة تصريحيّة تحقيقيّة . انظر « الكشاف » (١/١١٩ ـ ١٢٠) ، و« حاشية الدسوقي » (٤/٢١٥) .

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٤٠١) .

(٤) انظر « مفتاح العلوم » (ص٤٠١) ، وقوله : (أمر وهمي) ؛ أي : فيكون (نطقَتْ) مستعمَلاً في غير ما وُضِع له ، فيكون مجازاً علاقته المشابهة للنُّطق ؛ فيكون استعارةً ، وهو فعل ، والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعيّةً ؛ فاضطُرَّ إلى اعتبار الاستعارة التبعيّة . « دسوقي » (٤/٢١٥) .

(٥) هـٰذا اعتراض على السكاكي لازمٌ له من كلامه ، أهمله المصنِّف . « دسوقي » (٤/٢١٦) .

فلم يكنْ ما ذهبَ إليهِ مُغنياً عمَّا ذكرَهُ غيرُهُ .

ضرورةَ أنَّهُ مجازٌ علاقتُهُ المشابهةُ ، والاستعارةُ في الفعلِ لا تكونُ إلا تبعيَّةً ، (فلم يكنْ ما ذهبَ إليهِ) السكَّاكيُّ ؛ مِنْ ردِّ التبعيَّةِ إلى المكنيِّ عنها . . (مُغنياً عمَّا ذكرَهُ غيرُهُ) ؛ مِنْ تقسيمِ الاستعارةِ إلى التبعيَّةِ وغيرِها ؛ لأنَّهُ اضطُرَّ آخرَ الأمرِ إلى القولِ بالاستعارةِ التبعيَّةِ .

وقد يجابُ : بأنَّ كلَّ مجازٍ تكونُ علاقتُهُ المشابهةَ[1] . . لا يجبُ أنْ يكونَ استعارةً ؛ لجوازِ أنْ يكونَ لهُ علاقةٌ أخرىٰ باعتبارِها وقعَ الاستعمالُ ؛ كما بينَ النُّطقِ والدلالةِ ؛ فإنَّها لازمةٌ للنُّطقِ ، بل إنَّما يكونُ استعارةً إذا كانَ الاستعمالُ باعتبارِ علاقةِ المشابهةِ ، وقصدِ المبالغةِ في التشبيهِ .

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ السكَّاكيَّ قد صرَّحَ بأنَّ (نطقَتْ) ها هنا أمرٌ مقدَّرٌ وهميٌّ ؛ كأظفارِ المنيَّةِ المستعارةِ للصورةِ الوهميَّةِ الشبيهةِ بالأظفارِ المحقَّقةِ[2] ، ولو كانَ مجازاً مرسَلاً عنِ الدلالةِ لكانَ أمراً محقَّقاً عقليّاً ، علىٰ أنَّ هـٰذا لا يجري في جميعِ الأمثلةِ[3] ، ولو سُلِّمَ فحينَئذٍ يعودُ الاعتراضُ الأوَّلُ ؛ وهو وجودُ المكنيِّ عنها بدونِ التخييليَّةِ[4] .

ويمكنُ الجوابُ[5] : بأنَّ المرادَ بعدمِ انفكاكِ الاستعارةِ بالكنايةِ عنِ التخييليَّةِ : أنَّ

---

(١) اعتُرِض : بأن المجاز الذي تكون علاقته المشابهة . . منحصرٌ في الاستعارة ، فكيف يقول : لا يجب أن يكون استعارة ؟! والجواب : أن المراد : كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة ؛ بأن كان محتملاً لها ولغيرها ، وليس المراد : علاقته المشابهة بالفعل . « دسوقي » (٤/٢١٧_٢١٨) .

(٢) في (د ، هـ ، ي) : (الحقيقية) بدل (المحققة) .

(٣) قوله : (علىٰ أن هـٰذا) ؛ أي : كونَ قرينة المكنيَّة إذا لم تكن حقيقةً تكون مجازاً مرسلاً . « دسوقي » (٤/٢١٨) .

(٤) لأن التخييليَّة عنده ليست إلا تشبيهَ الصورة الوهميَّة بالحسيَّة ، فإذا كانت القرينة مجازاً مرسلاً فلا تخييل ، وإذا انتفى التخييل بقيت المكنيَّة بدون التخييلية . « دسوقي » (٤/٢١٨) .

(٥) أي : عن قوله : (ولو سُلِّم فحينئذ يعود الاعتراض الأول . . .) إلىٰ آخره ، لا عن أصل الاعتراض ؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية ، وحاصل الجواب : أنَّا لا نُسلِّم=

التخييليَّةَ لا توجدُ بدونِها فيما شاعَ مِنْ كلامِ الفُصَحاءِ[1] ؛ إذ لا نزاعَ في عدمِ شيوعِ مثلِ (أظفارُ المنيَّةِ الشبيهةِ بالسَّبُعِ) ، وإنَّما الكلامُ في الصحَّةِ[2] ، وأمَّا وجودُ الاستعارةِ بالكنايةِ بدونِ التخييليَّةِ فشائعٌ ، علىٰ ما قرَّرَهُ صاحبُ « الكشَّافِ » في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٧] [3] ، وصاحبُ « المفتاحِ » في مثلِ (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ)[4] ، فصارَ الحاصلُ مِنْ مذهبِهِ[5] : أنَّ قرينةَ الاستعارةِ بالكنايةِ قد تكونُ استعارةً تخييليَّةً ؛ مثلُ أظفارِ المنيَّةِ ، و(نطقَتِ الحالُ) ، وقد تكونُ استعارةً تحقيقيَّةً علىٰ ما ذكرَ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ ﴾ [هود : ٤٤] ؛ أنَّ البلعَ استعارةٌ عن غَوْرِ الماءِ في الأرضِ ، والماءَ استعارةٌ بالكنايةِ عنِ الغذاءِ[6] ، وقد تكونُ حقيقةً ؛ كما في (أنبتَ الرَّبيعُ) .

❁ ❁ ❁

= أن وجود المكنيّة بدون التخييليّة ممنوع عند السكاكي ، بل هو قائل بذلك ، وعبَّر الشارح بـ(يمكن) إشارة إلىٰ أن هـٰذا الجواب من عنده . « دسوقي » (٤/ ٢١٩) .

(١) لا يخفىٰ : أنّ هـٰذا الجواب يُعكِّر علىٰ ما تقدَّم للشارح ؛ من أنَّ حمل قول السكاكي : (لا تنفكُّ المكنيُّ عنها عنِ التخييليَّةِ) علىٰ استلزام التخييلية للمكنية . . ممَّا تبيَّن فساده ؛ فقد مشىٰ هنا علىٰ ما جعله فاسداً فيما تقدَّم . « دسوقي » (٤/ ٢١٩) .

(٢) أي : وإنَّما الخلاف في صحة هـٰذا المثال ؛ فهو صحيح عند السكاكي ، غير صحيح عند القوم إلا إذا جُعِلت الأظفار ترشيحاً للتشبيه ، لا علىٰ أنه تخييلية . « دسوقي » (٤/ ٢١٩) .

(٣) انظر « الكشاف » (١/ ١١٩ ـ ١٢٠) .

(٤) انظر « مفتاح العلوم » (ص٤٠١) .

(٥) أي : من مذهب السكاكي في قرينة المكنية باعتبار ما ذكره في أماكن متعددة . « دسوقي » (٤/ ٢١٩) .

(٦) انظر « مفتاح العلوم » (ص٤١٨) .

فصل

حُسْنُ كلٍّ مِنَ التحقيقيَّةِ والتمثيلِ برعايةِ جهاتِ حُسنِ التشبيهِ ، وألا يُشَمَّ رائحتُهُ لفظاً ؛

(فصل)
في شرائطِ حُسْنِ الاستعارةِ[1]

(حُسْنُ كلٍّ مِنَ) الاستعارةِ (التحقيقيَّةِ والتمثيلِ) علىٰ سبيلِ الاستعارةِ . . (برعايةِ جهاتِ حُسنِ التشبيهِ) ؛ كأنْ يكونَ وجهُ الشَّبهِ شاملاً للطرفينِ[2] ، والتشبيهُ وافياً بإفادةِ ما عُلِّقَ بهِ مِنَ الغرضِ[3] ، ونحوِ ذلكَ[4] ، (وألا يُشَمَّ رائحتُهُ لفظاً) ؛ أي : وبألا يَشَمَّ شيءٌ مِنَ التحقيقيَّةِ والتمثيلِ رائحةَ التشبيهِ مِنْ جهةِ اللفظِ[5] ؛ لأنَّ ذلكَ يُبطِلُ الغرضَ

---

(١) في النسخ ما عدا (د ، ز ، ي) : (الاستعارات) بدل (الاستعارة) .

(٢) أي : متحقِّقاً فيهما ؛ كالشجاعة مثلاً في زيد والأسد . « دسوقي » (٤/ ٢٢١) .

(٣) كبيان حال المشبَّه ، أو إمكانه ، أو نحو ذلك . « بناني » (٢/ ٢٩٥) .

(٤) مثل كون وجه الشبه غيرَ مُبتذَل ؛ لكونه غريباً لطيفاً لكثرة ما فيه من التفصيل ، أو نادرَ الحضور في الذهن ؛ كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشلِّ . « دسوقي » (٤/ ٢٢٢) .

(٥) وأمَّا شمُّ رائحة التشبيه من جهة المعنىٰ فهو موجود في الاستعارتين المذكورتين بواسطة القرينة ؛ لأنهما إطلاق لفظ المشبه به على المشبه بمعونة القرينة ، وبواسطة المبالغة في التشبيه ؛ فلا يمكن نفيُ إشمام الرائحة مطلقاً ؛ أي : من جهة اللفظ والمعنىٰ ؛ لأن المعنىٰ على التشبيه قطعاً ، هـٰذا ؛ وشمُّ رائحة لفظ التشبيه : إمَّا أن يكون ببيان المشبَّه ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ؛ فإن قوله : ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ هو المشبَّه بالخيط الأبيض ، والتقدير : حتىٰ يتبيَّن لكم الفجر الذي هو شبيه بالخيط الأبيض ، وإمَّا أن يكون بذكر وجه الشبه ؛ نحو : رأيت أسداً في الشجاعة ؛ لأن ذكر الوجه يُنبئ عن التشبيه في التركيب ، وإمَّا أن يكون بذكر الأداة ؛ نحو : زيد كالأسد ، وإمَّا أن يكون بذكر الشبه علىٰ وجه لا يُنبئ عن التشبيه ؛ كما في قوله : (قد زرَّ أزراره على القمر) ؛ فإنه ذكر فيه ضمير المشبَّه ؛ وهو المحبوب ، لـٰكن ليس علىٰ وجه يُنبئ عن التشبيه ، فإشمام رائحة لفظ التشبيه في الثلاثة الأُوَل مبطل للاستعارة ، وأمَّا إشمام رائحته على الوجه الرابع فلا يُبطلها ، إلا أنها تكون قبيحة ؛ وبذلك تعلم : أن شرط الحُسن هو انتفاء الإشمام الذي لا يخرج به الكلام عن =

ولذلكَ يُوَصَّىٰ أنْ يكونَ الشَّبهُ بينَ الطرفينِ جليّاً ؛ لئلا تصيرَ إلغازاً ؛ كما لو قيلَ : رأيتُ أسداً ، وأُريدَ إنسانٌ أَبْخَرُ ،

مِنَ الاستعارةِ ؛ أعني : ادِّعاءَ دخولِ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّهِ بهِ[1] ؛ لِمَا في التشبيهِ مِنَ الدلالةِ علىٰ أنَّ المشبَّهَ بهِ أقوىٰ في وجهِ الشَّبهِ .

(ولذلكَ) ؛ أي : ولأنَّ شرطَ حُسنِهِ ألا يُشَمَّ رائحةُ التشبيهِ لفظاً (يُوَصَّىٰ أنْ يكونَ الشَّبهُ)[2] ؛ أي : ما بهِ المشابهةُ (بينَ الطرفينِ . جليّاً) بنفسِهِ[3] ، أو بواسطةِ عُرْفٍ[4] ، أوِ اصطلاحٍ خاصٍّ[5] ؛ (لئلا تصيرَ) الاستعارةُ (إلغازاً) وتعميةً إنْ رُوعِيَ شرائطُ الحُسنِ ، ولم تُشَمَّ رائحةُ التشبيهِ[6] ، وإنْ لم تُراعَ فاتَ الحُسنُ[7] ؛ يقالُ : أَلغزَ في كلامِهِ ؛ إذا عَمَّىٰ مرادَهُ ، ومنهُ اللُّغَزُ ، والجمعُ : ألغازٌ ؛ مثلُ : رُطَبٍ وأرطابٍ ؛ (كما لو قيلَ) في التحقيقيَّةِ : (رأيتُ أسداً ، وأُريدَ إنسانٌ أَبْخَرُ)[8] ؛

= الاستعارة ، وأما ما يخرج به الكلام عن الاستعارة فهو شرط في الصحة ، ومراد المصنف الأول ، لا الثاني . « دسوقي » (٤/ ٢٢٣) .

(١) أي : ومقتضىٰ ذلك الغرض : استواؤهما في الجامع الذي جُعِل كالحقيقة الجامعة . « دسوقي » (٤/ ٢٢٣) .

(٢) قوله : (يوصَّىٰ) ؛ أي : يوصِّي البلغاء بعضهم بعضاً عند تحقق حسن الاستعارة ؛ لوجود هـٰذا الشرط ؛ وهو عدم إشمام رائحة التشبيه لفظاً . « دسوقي » (٤/ ٢٢٤) .

(٣) أي : لكونه يُرىٰ مثلاً ؛ كما في تشبيه الثريا بعنقود المُلاحيَّة . « دسوقي » (٤/ ٢٢٤) .

(٤) أي : عامٍّ ؛ كما في تشبيه الرجل بالأسد في الجراءة ؛ فإن وصف الجراءة ظاهر في الأسد عرفاً . « دسوقي » (٤/ ٢٢٤) .

(٥) كما في تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع ؛ فإن الرفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح النحاة ، فيُشبَّه به عندما يحتاج المعلِّم للتشبيه مثلاً . « ابن يعقوب » (٤/ ٢٢٤) .

(٦) الحاصل : أنه إنَّما يُوصَّىٰ بكون وجه الشبه جليّاً في الاستعارة ؛ لأنه إذا كان خفيّاً ، وانضم لخفاء التشبيه بواسطة عدم شمِّ رائحته في الاستعارة . . يجتمع خفاء علىٰ خفاء ؛ فتكون الاستعارة لغزاً . « بناني » (٢/ ٢٩٦) .

(٧) قوله : (تُراعَ) ؛ أي : شرائط الحسن ، ويصح بالياء التحتية ، والضمير لعدم الإشمام . « دسوقي » (٤/ ٢٢٥) ، وبالوجهين جاء في معظم النسخ .

(٨) الأبخر : مُنتن رائحة الفم . انظر « تاج العروس » (ب خ ر) .

و : رأيتُ إبلاً مئةً لا تجدُ فيها راحلةً ، وأُريدَ الناسُ ، وبهـٰذا ظهرَ أنَّ التشبيهَ أعمُّ مَحَلّاً .

فوجهُ الشَّبهِ بينَ الطرفينِ خفيٌّ ، (و) في التمثيلِ : (رأيتُ إبلاً مئةً لا تجدُ فيها راحلةً ، وأُريدَ الناسُ) ، مِنْ قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ[1] : « ٱلنَّاسُ كَإِبِلٍ مِئَةٍ لا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً »[2] ، والرَّاحلةُ : البعيرُ الذي يرتحلُهُ الرَّجلُ[3] ؛ جملاً كانَ أو ناقةً ؛ يعني : أنَّ المَرْضيَّ المنتخَبَ مِنَ الناسِ في عِزَّةِ وجودِهِ[4] . . كالنَّجيبةِ التي لا توجدُ في كثيرٍ مِنَ الإبلِ .

(وبهـٰذا ظهرَ أنَّ التشبيهَ أعمُّ مَحَلّاً) ؛ إذ كلُّ ما يتأتَّىٰ فيهِ الاستعارةُ يتأتَّىٰ فيهِ التشبيهُ ، مِنْ غيرِ عكسٍ[5] ؛ لجوازِ أنْ يكونَ وجهُ الشَّبهِ غيرَ جليٍّ ، فتصيرَ الاستعارةُ إلغازاً ؛ كما في المثالينِ المذكورينِ .

فإنْ قيلَ : قد سبقَ أنَّ حُسنَ الاستعارةِ برعايةِ جهاتِ حُسنِ التشبيهِ ، ومِنْ جُملتِها : أنْ يكونَ وجهُ الشَّبهِ بعيداً غيرَ مُبتذَلٍ ؛ فاشتراطُ جَلائِهِ في الاستعارةِ يُنافي ذلكَ .

قُلنا : الجَلاءُ والخَفاءُ ممَّا يقبلُ الشدَّةَ والضَّعفَ ؛ فيجبُ أنْ يكونَ مِنَ الجَلاءِ بحيثُ لا يصيرُ إلغازاً ، ومِنَ الغرابةِ بحيثُ لا يصيرُ مُبتذَلاً .

---

(١) أي : وهـٰذا المثال مأخوذ من قوله عليه الصلاة والسلام ، لا أنَّ قصد المصنِّف التمثيل بالحديث . « دسوقي » (٤/٢٢٦) .

(٢) رواه البخاري (٦٤٩٨) ، ومسلم (٢٥٤٧) من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) قوله : (يرتحله) ؛ أي : يحط عليه رحله . انظر « الأطول » (٢/ ٣٣٤) .

(٤) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و ، ح ، ط) : (المنتجب) بدل (المنتخب) ، وهما بمعنى .

(٥) لا يخفىٰ : أنَّ ما ذُكر هنا من كون التشبيه أعمَّ مطلقاً باعتبار المحل . . منظور فيه للنسبة بين التشبيه مطلقاً ـ سواء كان حسناً أو لا ـ وبين الاستعارة الحسناء ، وما سيأتي عند قوله : (ويتَّصل به . . .) إلىٰ آخره ؛ ممَّا يفيد أن بينهما العموم والخصوص الوجهي . . منظور فيه للنسبة بين التشبيه الحسن والاستعارة الحسناء ، فيتصادقان حيث لا خفاء ولا اتِّحاد ، وتنفرد الاستعارة حيث الاتِّحاد ؛ كما في مسألة العلم والنور الآتية ، وينفرد التشبيه حيث الخفاء . « دسوقي » (٤/٢٢٧) .

ويتَّصلُ بهِ أَنَّهُ إذا قويَ الشَّبهُ بينَ الطرفينِ حتى اتَّحدا ؛ كالعلمِ والنُّورِ ، والشُّبهةِ والظُّلمةِ . . لم يَحسُنِ التشبيهُ ، وتعيَّنَتِ الاستعارةُ .

والمكنيُّ عنها كالتحقيقيَّةِ ، والتخييليَّةُ حُسنُها بحسَبِ حُسنِ المكنيِّ عنها .

(ويتَّصلُ بهِ) ؛ أي : بما ذكرْنا ؛ مِنْ أَنَّهُ إذا خفيَ الشَّبهُ لم تَحسُنِ الاستعارةُ ، ويتعيَّنُ التشبيهُ[1] . . (أَنَّهُ إذا قويَ الشَّبهُ بينَ الطرفينِ حتى اتَّحدا[2] ؛ كالعلمِ والنُّورِ ، والشُّبهةِ والظُّلمةِ . . لم يَحسُنِ التشبيهُ ، وتعيَّنَتِ الاستعارةُ) ؛ لئلا يصيرَ كتشبيهِ الشيءِ بنفسِهِ ؛ فإذا فهمتَ مسألةً تقولُ : (حصلَ في قلبي نورٌ) ، ولا تقولُ : (علمٌ كالنورِ) ، وإذا وقعتَ في شُبهةٍ تقولُ : (وقعتُ في ظُلمةٍ) ، ولا تقولُ : (في شُبهةٍ كالظُّلمةِ) .

(و) الاستعارةُ (المكنيُّ عنها كالتحقيقيَّةِ) في أنَّ حُسنَها برعايةِ جهاتِ حُسنِ التشبيهِ[3] ؛ لأنَّها تشبيهٌ مُضمَرٌ[4] ، (و) الاستعارةُ (التخييليَّةُ حُسنُها بحسَبِ حُسنِ المكنيِّ عنها) ؛ لأنَّها لا تكونُ إلا تابعةً للمكنيِّ عنها ، وليسَ لها في نفسِها تشبيهٌ ، بل هي حقيقةٌ ؛ فحُسنُها تابعٌ لحُسنِ متبوعِها[5] .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : عند البلغاء ؛ لأنهم يحترزون عن غير الحَسَن ، لا أنه لا تصح الاستعارة ؛ فلا ينافي ما تقدَّم ؛ من أن كل ما تتأتىٰ فيه الاستعارة يتأتىٰ فيه التشبيه . « دسوقي » (٤/ ٢٢٨) .

(٢) وقوَّة وجه الشبه تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه بذلك الوجه ، وقوله : (حتى اتحدا) ؛ أي : صارا كالمتحدين في ذلك المعنىٰ بحيث يُفهَم من أحدهما ما يُفهَم من الآخر ، وليس المراد الاتحاد حقيقة ، والكلام محمول على المبالغة . « دسوقي » (٤/ ٢٢٨) .

(٣) لم يقل : (وبألا تُشَمَّ رائحةُ التشبيه لفظاً) ؛ لعدم تأتِّيه ؛ لأنَّ من لوازم الاستعارة بالكناية ذكرَ ما هو من خواص المشبَّه به ، وذلك يدل على التشبيه ؛ فلا ضرر في خفاء وجه الشبه هناك . « دسوقي » (٤/ ٢٣٠) .

(٤) هـٰذا علىٰ مذهب المصنِّف ، لا علىٰ مذهب القوم ؛ من أنها لفظُ المشبَّه به المُضمَرُ في النفس المرموزُ إليه بذكر لوازمه . « دسوقي » (٤/ ٢٣٠) .

(٥) أي : عند المصنِّف والسلف ، وأما عند السكاكي القائل بعدم وجوب تبعيتها للمكني عنها : فإن كانت تابعة لها حسُنت بحسنها وقبُحت بقبحها ، وإن كانت غير تابعة لها فقليلاً ما تحسُن . انظر « حاشية الدسوقي » (٤/ ٢٣١) ، و« مفتاح العلوم » (ص٣٨٨) .

فصل

وقد يُطلَقُ المجازُ على كلمةٍ تغيَّرَ حكمُ إعرابِها بحذفِ لفظٍ ، أو زيادةِ لفظٍ ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ ، وقولِهِ تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ؛ أي : أمرُ ربِّكَ ، و : أهلَ القريةِ ، و : مثلَهُ .

(فصل)

في بيانِ معنىً آخرَ يُطلَقُ عليهِ لفظُ المجازِ على سبيلِ الاشتراكِ أوِ التشابهِ

(وقد يُطلَقُ المجازُ على كلمةٍ تغيَّرَ حكمُ إعرابِها) ؛ أي : حكمُها الذي هو الإعرابُ ، على أنَّ الإضافةَ للبيانِ ؛ أي : تغيَّرَ إعرابُها مِنْ نوعٍ إلى نوعٍ آخرَ ؛ (بحذفِ لفظٍ ، أو زيادةِ لفظٍ) .

فالأوَّلُ (كقولِهِ تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢]) ، وقولِهِ : (﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢]) ، (و) الثاني مثلُ (قولِهِ تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ؛ أي) : جاءَ (أمرُ ربِّكَ) ؛ لاستحالةِ المَجيءِ على اللهِ تعالى ، (و) اسألْ (أهلَ القريةِ) ؛ للقطعِ بأنَّ المقصودَ ها هنا سؤالُ أهلِ القريةِ ، وإنْ جُعِلَتِ القريةُ مجازاً عن أهلِها لم يكنْ مِنْ هـٰذا القَبيلِ[1] ، (و) : ليسَ (مثلَهُ) شيءٌ ؛ لأنَّ المقصودَ نفيُ أنْ يكونَ شيءٌ مِثْلَ اللهِ تعالى ، لا نفيُ أنْ يكونَ شيءٌ مِثْلَ مِثْلِهِ[2]

فالحكمُ الأصليُّ لـ (ربُّكَ) و(القريةَ) هو الجرُّ ، وقد تغيَّرَ في الأوَّلِ إلى الرفعِ ، وفي الثاني إلى النصبِ ؛ بسببِ حذفِ المضافِ ، والحكمُ الأصليُّ في (مثلِهِ) هو النصبُ ؛ لأنَّهُ خبرُ (ليسَ) ، وقد تغيَّرَ إلى الجرِّ ؛ بسببِ زيادةِ الكافِ ؛ فكما وُصِفَتِ

---

(١) أي : بل هو حينئذ مجاز مرسل ؛ من إطلاق اسم المحلِّ على الحالِّ . « دسوقي » (٤/ ٢٣٣) .

(٢) لأنه لا مِثْل له تعالى حتى يُنفى عن ذلك المِثْل من يكون مِثْلَه . « دسوقي » (٤/ ٢٣٣) .

الكلمةُ بالمجازِ باعتبارِ نقلِها عن معناها الأصليِّ . . كذلكَ وُصِفَتْ بهِ باعتبارِ نقلِها عن إعرابِها الأصليِّ .

وظاهرُ عبارةِ « المفتاحِ » : أنَّ الموصوفَ بهٰذا النوعِ مِنَ المجازِ هو نفسُ الإعرابِ[1] ، **وما ذكرَهُ المصنِّفُ أقربُ**[2]

والقولُ بزيادةِ الكافِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ . . أخذٌ بالظاهرِ ، ويحتملُ ألا تكونَ زائدةً ، بل يكونُ نفياً للمِثْلِ بطريقِ الكنايةِ التي هي أبلغُ[3] ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ موجودٌ[4] ، فإذا نُفِيَ مِثْلُ مِثْلِهِ لزمَ نفيُ مِثْلِهِ ؛ ضرورةَ أنَّهُ لو كانَ لهُ مِثْلٌ لكانَ هو ـ أعني : اللهَ تعالىٰ ـ مِثْلَ مِثْلِهِ ؛ فلم يصحَّ نفيُ مِثْلِ مِثْلِهِ[5] ؛ كما تقولُ : (ليسَ لأخي زيدٍ أخٌ) ؛ أي : ليسَ لزيدٍ أخٌ ؛ نفياً للملزومِ بنفيِ لازمِهِ[6] ، واللهُ أعلمُ .



(١) ودليل ذلك قول السكاكي : (كما في قوله علَتْ كلمتُه : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ ؛ فالأصل : وجاء أمرُ ربِّك ؛ فالحكم الأصلي في الكلام لقوله : ﴿ رَبُّكَ ﴾ هو الجر ، وأمَّا الرفع فمجاز . . .) إلىٰ آخره . « مفتاح العلوم » (ص٣٩٢) .

(٢) أي : أن المسمَّىٰ بالمجاز هو الكلمة التي تغيَّر إعرابها ، لا الإعراب المتغيِّر . « دسوقي » (٤/ ٢٣٤) .

(٣) قوله : (بل يكون) ؛ أي : الكلام ، وقوله : (أبلغ) ؛ أي : من الحقيقة التي هي مقتضىٰ زيادة الكاف . « دسوقي » (٤/ ٢٣٥) .

(٤) أي : ولا يمكن نفي الموجود . « دسوقي » (٤/ ٢٣٥) .

(٥) **الحاصل** : أن الله تعالىٰ موجود ، فلو كان له مِثلٌ لزم أن يكون تعالىٰ مِثلاً لذلك المِثل ؛ فيكون مثل المثل موجوداً ؛ فلا يصح نفيه حينئذ ، لٰكن النفي صحيح لوقوعه في كلامه تعالىٰ ، فتعيَّن أن يكون المراد من نفي مثل المثل نفيَ المثل ؛ ليصح النفي ؛ فأُطلق نفي اللازم وأريد نفي الملزوم . « دسوقي » (٤/ ٢٣٦) .

(٦) بيان ذلك : إذا فُرِض أنَّ لزيدٍ الموجودِ أخاً . . لزم أن يكون زيد أخاً لذلك الأخ المفروض ، فلمَّا استلزم وجودُ الأخ وجودَ الأخ لذلك الأخ ؛ وهو زيد . . لم يصح نفي الأخ عن ذلك الأخ المفروض ، وإلا لزم وجودُ الملزوم ـ وهو الأخ المفروض ـ بدون لازمه ؛ وهو ثبوت أخٍ له ؛ =

الكناية

لفظٌ أُريدَ بهِ لازمُ معناهُ ، معَ جوازِ إرادتِهِ معَهُ .

فظهرَ أنَّها تخالفُ المجازَ ؛ مِنْ جهةِ إرادةِ المعنىٰ معَ إرادةِ لازمِهِ .

(الكناية)

[تعريفُ الكنايةِ ، والفرقُ بينَها وبينَ المجازِ]

في اللغةِ : مصدرُ : كنيتُ بكذا عن كذا ، وكنوتُ[1] ؛ إذا تركتَ التصريحَ بهِ ، وفي الاصطلاحِ : (**لفظٌ أُريدَ بهِ لازمُ معناهُ ، معَ جوازِ إرادتِهِ معَهُ**) ؛ أي : إرادةِ ذلكَ المعنىٰ معَ لازمِهِ ؛ كلفظِ (طويلِ النِّجادِ) المرادِ بهِ[2] : طُولُ القامةِ[3] ، معَ جوازِ أنْ يُرادَ حقيقةُ طُولِ النِّجادِ أيضاً .

(**فظهرَ أنَّها تخالفُ المجازَ ؛ مِنْ جهةِ إرادةِ المعنىٰ**) الحقيقيِّ (**معَ إرادةِ لازمِهِ**) ؛ كإرادةِ طُولِ النِّجادِ معَ إرادةِ طُولِ القامةِ ، بخلافِ المجازِ ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ فيهِ إرادةُ المعنى الحقيقيِّ ؛ للزومِ القرينةِ المانعةِ عن إرادةِ المعنى الحقيقيِّ[4]

= فظهر أن قولنا : (ليس لأخي زيد أخٌ) نفيٌ للملزوم ـ وهو أخو زيد ـ بنفي لازمه ؛ وهو أخو أخيه ؛ لأن نفي الملزوم لازمٌ لنفي لازمه . « دسوقي » (٤/٢٣٦) ، واعلم : أن في تقرير الكناية في الآية وجهاً آخر : وهو أنه كقولهم : (مثلك لا يبخل) ؛ فقد نفوا البخل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ، فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفوه عمن هو علىٰ أخص أوصافه . . فقد نفوه عنه . انظر « الكشاف » (٤/٢١٢) .

(١) في (ح) : (أو كنوت) بدل (وكنوت) .

(٢) في (أ ، ز ، ح) : (والمراد) بدل (المراد) ، والنِّجاد : ما وقع على العاتق من حمائل السيف . انظر « تاج العروس » (ن ج د) .

(٣) في (ج ، هـ ، ح) : (طويل) بدل (طول) .

(٤) الحاصل : أن الكناية والمجاز يشتركان في إرادة اللازم ، ويفترقان من جهة أن الكنايةَ يجوز فيها إرادة المعنى الأصلي ، والمجازَ لا يجوز فيه إرادة ذلك ؛ لأن الكناية لا بد ألا تصحبها قرينة =

وقولُهُ : (مِنْ جهةِ إرادةِ المعنىٰ) معناهُ : مِنْ جهةِ جوازِ إرادةِ المعنىٰ ؛ ليوافقَ ما ذكرَهُ في تعريفِ الكنايةِ ، ولأنَّ الكنايةَ كثيراً ما تخلو عن إرادةِ المعنى الحقيقيِّ ؛ للقطعِ بصحَّةِ قولِنا : (فلانٌ طويلُ النِّجادِ) ، و(جبانُ الكلبِ) ، و(مهزولُ الفصيلِ) وإنْ لم يكنْ لهُ نِجادٌ ولا كلبٌ ولا فصيلٌ ، ومِثْلُ هـٰذا في الكلامِ أكثرُ مِنْ أنْ يُحصىٰ .

وها هنا بحثٌ لا بدَّ مِنَ التنبُّهِ لهُ[1] ؛ وهو أنَّ المرادَ بجوازِ إرادةِ المعنى الحقيقيِّ في الكنايةِ : هو أنَّ الكنايةَ مِنْ حيثُ إنَّها كنايةٌ لا تُنافي ذلكَ كما أنَّ المجازَ يُنافيهِ ، لـٰكنْ قد يمتنعُ ذلكَ في الكنايةِ بواسطةِ خُصُوصِ المادَّةِ ؛ كما ذكرَ صاحبُ « الكشَّافِ » في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورىٰ : ١١] : أنَّهُ مِنْ بابِ الكنايةِ ؛ كما في قولِهِم : (مِثْلُكَ لا يبخلُ) ؛ لأنَّهم إذا نَفَوْهُ عمَّنْ يُماثلُهُ ، وعمَّنْ يكونُ علىٰ أخصِّ أوصافِهِ[2] . فقد نَفَوْهُ عنهُ ؛ كما يقولونَ : (بَلَغَتْ أترابُهُ)[3] ؛ يريدونَ : بُلوغَهُ ؛ فقولُنا : (ليسَ كاللهِ شيءٌ) ، وقولُنا : (ليسَ كمثلِهِ شيءٌ) عبارتانِ مُعْتَقِبَتانِ علىٰ معنىً واحدٍ هو نفيُ المماثلةِ عن ذاتِهِ[4] ، لا فرقَ بينَهما إلا ما تُعطيهِ الكنايةُ مِنَ المبالغةِ[5] ، ولا يخفىٰ ها هنا امتناعُ إرادةِ الحقيقةِ ؛ وهو نفيُ المماثلةِ عمَّنْ هو مماثلٌ لهُ وعلىٰ أخصِّ أوصافِهِ .

= تمنع من إرادة المعنى الأصلي ، والمجاز لا بد أن تصحبه قرينة تمنع من إرادته . « دسوقي » (٤/ ٢٣٩) .

(١) في النسخ ما عدا (هـ ، ز ، ي) : (التنبيه) بدل (التنبُّه) .

(٢) أي : علىٰ أوصافه الخاصَّة ؛ كالعلم والكرم ؛ لا العامَّة ؛ كالحيوانيَّة أو الناطقيَّة . « دسوقي » (٤/ ٢٤١) .

(٣) الأتراب : جمع تِرْبٍ ؛ وهو القرين في السن . انظر « تاج العروس » (ت ر ب) .

(٤) في (أ ، ب) : (متعاقبتان) بدل (معتقبتان) ، وفي (و ، ح) : (وهو) بدل (هو) ، والمراد : أنهما واردتان علىٰ معنىً واحد علىٰ وجه المعاقبة والبدلية ؛ فنفي المماثلة عن ذاته تعالىٰ تارة يؤدَّىٰ بالعبارة الأولىٰ صراحة ، وتارة يودَّىٰ بالعبارة الثانية كناية .

(٥) انظر « الكشاف » (٤/ ٢١٢ ـ ٢١٣) .

وفُرِّقَ : بأنَّ الانتقالَ فيها مِنَ اللازمِ ، وفيهِ مِنَ الملزومِ .

ورُدَّ : بأنَّ اللازمَ ما لم يكنْ ملزوماً . . لم يُنتقَلْ منهُ ، وحينَئذٍ

(وفُرِّقَ)[1] بينَ الكنايةِ والمجازِ : (بأنَّ الانتقالَ فيها) ؛ أي : في الكنايةِ (مِنَ اللازمِ) إلى الملزومِ ؛ كالانتقالِ مِنْ طُولِ النِّجادِ إلىٰ طُولِ القامةِ[2] ، (وفيهِ) ؛ أي : في المجازِ الانتقالُ (مِنَ الملزومِ) إلى اللازمِ ؛ كالانتقالِ مِنَ الغَيثِ إلى النَّبتِ ، ومِنَ الأسدِ إلى الشجاعِ .

(ورُدَّ) هـٰذا الفرقُ : (بأنَّ اللازمَ ما لم يكنْ ملزوماً) بنفسِهِ ، أو بانضمامِ قرينةٍ إليهِ . . (لم يُنتقَلْ منهُ) إلى الملزومِ ؛ لأنَّ اللازمَ مِنْ حيثُ إنَّهُ لازمٌ يجوزُ أنْ يكونَ أعمَّ[3] ، ولا دلالةَ للعامِّ على الخاصِّ ، (وحينَئذٍ) ؛ أي : وإذا كانَ اللازمُ ملزوماً

---

(١) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (وفرق السكاكي) بدل (وفرق) ، وذكر العلامة المغربي في « مواهب الفتاح » (٤/٢٤٣) : أن قوله : (وفرق) : الأقرب : أنه بالبناء للمفعول ، والفاعل هو السكاكي وغيره ، ويحتمل البناء للفاعل ، والفاعل هو السكاكي ؛ لأن الكلام في المباحثة معه غالباً .

(٢) فطول القامة ملزوم لطول النجاد ، وطول النجاد لازم لطول القامة .

هـٰذا ؛ ومقتضىٰ تمثيل الشارح بهـٰذا المثال عند قول المصنف : (لفظ أريد به لازم معناه) . . أن طول القامة لازم لطول النجاد ، وطول النجاد ملزوم له ، وهو عكس ما ذكره هنا ، ولا تنافيَ ؛ لأن كلاً من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم له ؛ لأن كلاً منهما مساوٍ للآخر . « دسوقي » (٤/٢٤٣) .

(٣) أي : أعمَّ من ملزومه ؛ لأن مقتضىٰ لازميَّته أن وجود غيره لا يخلو عنه ، فغيرُه إمَّا مساوٍ أو أخصُّ ، وأمَّا كونُ وجوده لا يخلو عن وجود غيره حتىٰ يكون هو مساوياً أو أخصَّ . . فلا دليل عليه ، فجاز أن يكون أعمَّ ؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان ؛ فلا يخلو الإنسان من الحيوان ، وقد يخلو الحيوان من الإنسان ، وإذا صح أن يكون اللازم أعمَّ فلا يُنتقل منه للملزوم ؛ إذ لا دلالة للأعم على الأخص ، وإنما يُنتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوماً لذلك المنتقَل إليه ؛ بأن يكون مساوياً إمَّا بنفسه ؛ كالناطق بالنسبة للإنسان ؛ فإنه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان . . هو ملزوم له لمساواته له ، فيلزم من وجوده وجودُ الإنسان ، أو بواسطة انضمام قرينة إليه كالعُرف ؛ كقولنا كنايةً عن المؤذِّن : (رأيت إنساناً يلازم المنار) ؛ فإن الإنسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذِّن ، ويصح أن يكون أعمَّ منه ؛ لجواز أن تكون=

يكونُ الانتقالُ مِنَ الملزومِ .

(يكونُ الانتقالُ مِنَ الملزومِ) إلى اللازمِ ؛ كما في المجازِ ؛ فلا يتحقَّقُ الفرقُ ، والسكَّاكيُّ أيضاً مُعترِفٌ بأنَّ اللازمَ ما لم يكنْ ملزوماً امتنعَ الانتقالُ منهُ .

وما يقالُ : إنَّ مرادَهُ : أنَّ اللُّزومَ مِنْ خواصِّ الكنايةِ دونَ المجازِ ، أو شرطٌ لها دونَهُ[1] . . فممَّا لا دليلَ عليهِ .

وقد يجابُ : بأنَّ مرادَهُ باللازمِ : ما يكونُ وجودُهُ على سبيلِ التبعيَّةِ ؛ كطُولِ النِّجادِ التابعِ لطُولِ القامةِ ؛ ولهٰذا جوَّزَ كونَ اللازمِ أخصَّ ؛ كالضاحكِ بالفعلِ للإنسانِ[2] ؛ فالكنايةُ : أنْ يُذكَرَ مِنَ المتلازمَينِ ما هو تابعٌ ورديفٌ ، ويُرادَ بهِ ما هو متبوعٌ ومردوفٌ ، والمجازُ بالعكسِ .

وفيهِ نظرٌ[3]

ولا يخفىٰ عليكَ : أنْ ليسَ المرادُ باللُّزومِ ها هنا : امتناعَ الانفكاكِ[4]



= ملازمته للمنار لا للأذان ، لـٰكن قرينة العُرف دالة علىٰ أنه المؤذِّن ، فهـٰذا لازم أعمُّ صار ملزوماً بالقرينة . « دسوقي » (٤/ ٢٤٤) .

(١) الحاصل : أن اللزوم المساوي بين الطرفين من خواص الكناية وشرط لها ؛ أي : يُشترط أن يستلزم كل منهما الآخر ، وأما المجاز فيصح حيث يكون اللزوم من الطرفين ، وحيث يكون من أحدهما فينتقل من الملزوم منهما إلى اللازم . « ابن يعقوب » (٤/ ٢٤٥) .

(٢) الحاصل : أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم ؛ فيتوجه عليه الاعتراض ، بل مراده بهما : التابع والمتبوع وإن لم يكن بينهما لزوم عقلي ؛ كطول النجاد لطول القامة ، والضحك بالفعل للإنسان . « دسوقي » (٤/ ٢٤٥) .

(٣) والنظر بالنسبة لقوله : (والمجاز بالعكس) ؛ لأن المجاز قد يُنتقل فيه من التابع إلى المتبوع ؛ كإطلاق النبات على الغيث في قولك : (أمطرت السماء نباتاً) . « دسوقي » (٤/ ٢٤٦) .

(٤) أي : المراد باللزوم في الكناية : مطلق الارتباط ولو بعُرف أو قرينة ، لا اللزوم العقلي ، وهـٰذا جواب عما يقال : كيف يكون المراد باللازم : ما يكون وجوده علىٰ سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عنه ؟! « دسوقي » (٤/ ٢٤٧) .

وهي ثلاثةُ أقسامٍ :

الأُولى : المطلوبُ بها غيرُ صفةٍ ولا نسبةٍ ؛ فمنها : ما هي معنىً واحدٌ ؛ كقولِهِ :

وَٱلطَّـاعِنِيـنَ مَجَـامِـعَ ٱلأَضْغَـانِ

[أقسامُ الكنايةِ]

[الكنايةُ عن موصوفٍ]

(وهي) ؛ أيِ : الكنايةُ (ثلاثةُ أقسامٍ) :

(الأُولىٰ) : تأنيثُها باعتبارِ كونِها عبارةً عنِ الكنايةِ : (المطلوبُ بها غيرُ صفةٍ ولا نسبةٍ[١] ؛ فمنها) ؛ أي : مِنَ الأُولىٰ : (ما هي معنىً واحدٌ)[٢] ؛ مثلُ أنْ يتَّفقَ في صفةٍ مِنَ الصِّفاتِ اختصاصٌ بموصوفٍ معيَّنٍ[٣] ، فتُذكرَ تلكَ الصفةُ ليُتوصَّلَ بها إلىٰ ذلكَ الموصوفِ[٤] ؛ (كقولِهِ)[٥] : [من الكامل]

اَلضَّـارِبِيـنَ بِكُـلِّ أَبْيَـضَ مِخْـذَمٍ (وَٱلطَّـاعِنِيـنَ مَجَـامِـعَ ٱلأَضْغَـانِ)

المِخْذَمُ : القاطعُ ، والضِّغْنُ : الحِقْدُ ، ومَجامعُ الأضغانِ معنىً واحدٌ[٦] ؛ كنايةٌ عنِ القُلوبِ .

---

(١) أي : هي ما كان المطلوب بها موصوفاً . « بناني » (٢/ ٣٠٤) .

(٢) المراد بوحدة المعنىٰ هنا : ألا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعاً ؛ كما في (مجامع الأضغان) ، وليس المراد بها : ما قابل التثنية والجمعيَّة في الاصطلاح . « دسوقي » (٤/ ٢٤٨).

(٣) المراد بالاختصاص هنا : ما يعمُّ الحقيقيَّ ؛ كالواجب والقديم ، وغيرَ الحقيقي ؛ كما إذا اشتَهر زيد بالمضيافيَّة ، وصار كاملاً فيها ، بحيث لا يُعتدُّ بمضيافيَّةِ غيره . « دسوقي » (٤/ ٢٤٨) .

(٤) قوله : (تلك الصفة) ؛ أي : لفظ تلك الصفة . « دسوقي » (٤/ ٢٤٨) .

(٥) البيت لعمرو بن معدي كرب رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٧٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٧٢) ، وقوله : (مخذم) : ضُبط في « مواهب الفتاح » (٤/ ٢٤٨) : بضم الميم وسكون الخاء وفتح الذال ، وفي « حاشية الدسوقي » (٤/ ٢٤٨) : بضم الميم وسكون الخاء وكسر الذال .

(٦) أي : أن المضاف والمضاف إليه دالٌّ علىٰ معنىً واحد ؛ وهو جمع الأضغان ، وهو مختص بالقلب . « دسوقي » (٤/ ٢٤٩) .

ومنها : ما هو مجموعُ مَعانٍ ؛ كقولِنا كنايةً عنِ الإنسانِ : حيٌّ مُستوي القامةِ عريضُ الأظفارِ .

وشرطُهما الاختصاصُ بالمكنيِّ عنهُ .

(ومنها : ما هو مجموعُ مَعانٍ) ؛ بأنْ تُؤخذَ صفةٌ فتُضمَّ إلىٰ لازمٍ آخرَ وآخرَ ؛ لتصيرَ جُملتُها مختصَّةً بموصوفٍ[1] ؛ فيُتوصَّلَ بذكرِها إليهِ ؛ (كقولِنا كنايةً عنِ الإنسانِ : حيٌّ مُستوي القامةِ عريضُ الأظفارِ) ، ويُسمَّىٰ هـٰذا : خاصَّةً مركَّبةً[2] .

(وشرطُهما) ؛ أي : شرطُ هاتينِ الكنايتينِ : (الاختصاصُ بالمكنيِّ عنهُ) ؛ ليحصلَ الانتقالُ .

وجعلَ السكَّاكيُّ الأُولىٰ منهما ـ أعني : ما هي معنىً واحدٌ ـ قريبةً ؛ بمعنىٰ : سهولةِ المأخذِ والانتقالِ فيها ؛ لبساطتِها ، واستغنائِها عن ضمِّ لازمٍ إلىٰ آخرَ وتلفيقِ بينَهما ، والثانيةَ بعيدةً ، بخلافِ ذلكَ ، وهـٰذهِ غيرُ البعيدةِ بالمعنى الذي سيجيءُ[3] .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : وإن كانت كلُّ صفة بمفردها غيرَ خاصَّة به . « دسوقي » (٤/٢٤٩) .

(٢) وهـٰذه التسمية عند أصحاب العلوم العقلية ؛ كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف ، ويُنتقل منها إليه . . تُسمَّىٰ عندهم خاصَّةً بسيطة ؛ لعدم تركُّبها . « دسوقي » (٤/٢٤٩) .

(٣) وهي ما كان فيها وسائط . انظر (ص٦٦٣ ـ ٦٦٤) .

الثانيةُ : المطلوبُ بها صفةٌ ؛ فإنْ لم يكنِ الانتقالُ بواسطةٍ فقريبةٌ واضحةٌ ؛ كقولِهم كنايةً عن طُولِ القامةِ : طويلٌ نِجادُهُ ، و : طويلُ النِّجادِ ، والأُولىٰ ساذجةٌ ، وفي الثانيةِ تصريحٌ ما ؛ لتضمُّنِ الصفةِ الضميرَ ، . . . .

[الكنايةُ عن صفةٍ]

(الثانيةُ) مِنْ أقسامِ الكنايةِ : (المطلوبُ بها صفةٌ) مِنَ الصفاتِ[1] ؛ كالجُودِ والكرمِ ونحوِ ذلكَ .

وهي ضربانِ : قريبةٌ ، وبعيدةٌ ؛ (فإنْ لم يكنِ الانتقالُ) مِنَ الكنايةِ إلى المطلوبِ (بواسطةٍ . . فقريبةٌ) .

والقريبةُ : قسمانِ :

(واضحةٌ) : يحصلُ الانتقالُ منها بسهولةٍ ؛ (كقولِهم كنايةً عن طُولِ القامةِ[2] : طويلٌ نِجادُهُ ، و : طويلُ النِّجادِ ، والأُولىٰ) ؛ أي : طويلٌ نِجادُهُ . . كنايةٌ (ساذجةٌ) : لا يَشُوبُها شيءٌ مِنَ التصريحِ[3] ، (وفي الثانيةِ) ؛ أي : طويلِ النِّجادِ . . (تصريحٌ ما ؛ لتضمُّنِ الصفةِ) ؛ أي : (طويلُ) . . (الضميرَ) الراجعَ إلى الموصوفِ ؛ ضرورةَ احتياجِها إلىٰ مرفوعٍ مسندٍ إليهِ ؛ فيشتملُ علىٰ نوعِ تصريحٍ بثبوتِ الطُّولِ لهُ[4] ، والدليلُ علىٰ تضمُّنِهِ الضميرَ أنَّكَ تقولُ : (هندُ طويلةُ النِّجادِ) ،

---

(١) المراد : الصفة المعنويَّة ؛ وهي المعنى القائم بالغير ، لا النحويَّة . « دسوقي » (٤/ ٢٥١) .

(٢) في نسخ « التلخيص » ، وبعض نسخ « المختصر » : (طويل) بدل (طول) .

(٣) وإنما كانت خالية من شائبة التصريح بالمعنى المقصود ـ وهو طُول القامة ـ لأن الفاعل بـ(طويل) هو النِّجاد ؛ ليُنتقَل منه إلىٰ طُول قامة فلان . « دسوقي » (٤/ ٢٥٣) .

(٤) الحاصل : أن الصفة التي هي لفظ (طويل) تضمَّنت الضمير الراجع للموصوف ؛ لكونها مشتقَّة تحتاج إلىٰ مرفوع مسند إليه ، فكأنه قيل : فلان طويل ، ولو قيل ذلك لم يكن كنايةً بل هو تصريح بطُوله ، ولمَّا لم يُصرَّح بطُوله ؛ لإضافته للنِّجاد ، وأُومِئ إليه بتضمُّن الضمير . . كانت كناية مَشُوبة بالتصريح ، ولم تُجعَل تصريحاً حقيقيّاً . « دسوقي » (٤/ ٢٥٣) .

أو خفيَّةٌ ؛ كقولِهم كنايةً عنِ الأبلَهِ : عريضُ القَفَا .

وإنْ كانَ بواسطةٍ فبعيدةٌ ؛ كقولِهم : كثيرُ الرَّمادِ ؛ كنايةً عنِ المضيافِ ؛ فإنَّهُ يُنتقَلُ مِنْ كثرةِ الرَّمادِ إلىٰ كثرةِ إحراقِ

و(الزَّيدانِ طويلا النِّجادِ) ، و(الزَّيدونَ طِوالُ النِّجادِ)[١] ؛ فتُؤنِّثُ وتُثنِّي وتجمعُ الصفةَ البتَّةَ ؛ لإسنادِها إلىٰ ضميرِ الموصوفِ ، بخلافِ (هندٌ طويلٌ نِجادُها) ، و(الزَّيدانِ طويلٌ نِجادُهما) ، و(الزَّيدونَ طويلٌ نِجادُهم)[٢]

وإنَّما جعلْنا الصفةَ المضافةَ كنايةً مشتملةً علىٰ نوعِ تصريحٍ ، ولم نجعلْها تصريحاً ؛ للقطعِ بأنَّ الصفةَ في المعنىٰ صفةٌ للمضافِ إليهِ[٣] ، واعتبارُ الضميرِ رعايةٌ لأمرٍ لفظيٍّ ؛ وهو امتناعُ خُلُوِّ الصفةِ عن معمولٍ مرفوعٍ بها .

(أو خفيَّةٌ) : عطفٌ علىٰ (واضحةٌ) ، وخفاؤُها : بأنْ يتوقَّفَ الانتقالُ منها علىٰ تأمُّلٍ وإعمالِ رويَّةٍ ؛ (كقولِهم كنايةً عنِ الأبلَهِ[٤] : عريضُ القَفَا)[٥] ؛ فإنَّ عَرْضَ القَفَا وعِظَمَ الرأسِ بالإفراطِ . . ممَّا يُستدلُّ بهِ على البَلاهةِ ، فهو ملزومٌ لها بحسَبِ الاعتقادِ ، لـٰكنْ في الانتقالِ منهُ إلى البَلاهةِ نوعُ خفاءٍ ، لا يطَّلعُ عليهِ كلُّ أحدٍ ، وليسَ الخفاءُ بسببِ كثرةِ الوسائطِ والانتقالاتِ حتىٰ تكونَ بعيدةً .

(وإنْ كانَ) الانتقالُ مِنَ الكنايةِ إلى المطلوبِ بها (بواسطةٍ[٦] . . فبعيدةٌ ؛ كقولِهم : كثيرُ الرَّمادِ ؛ كنايةً عنِ المضيافِ ؛ فإنَّهُ يُنتقَلُ مِنْ كثرةِ الرَّمادِ إلىٰ كثرةِ إحراقِ

---

(١) في (د ، هـ ، ط) : (الأنجاد) بدل (النجاد) .

(٢) في (ب ، هـ ، و ، ز ، ط) : (أنجادهم) بدل (نجادهم) .

(٣) قوله : (في المعنىٰ) ؛ أي : في الحقيقة ونفس الأمر . « دسوقي » (٤/ ٢٥٤) .

(٤) الأبله : الغافل ، أو الأحمق الذي لا تمييز له . انظر « تاج العروس » (ب ل هـ) .

(٥) القفا : وراء العنق أو مؤخَّره . انظر « تاج العروس » (ق ف و) .

(٦) ظاهر كلامه : أنها تُسمَّىٰ بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة ، وهو كذلك ؛ لأن فيها بُعداً ما باعتبار ما لا واسطة فيها أصلاً . « دسوقي » (٤/ ٢٥٦) .

الحطبِ تحتَ القِدْرِ ، ومنها إلىٰ كثرةِ الطبائخِ ، ومنها إلىٰ كثرةِ الأَكَلةِ ، ومنها إلىٰ كثرةِ الضِّيفانِ ، ومنها إلى المقصودِ .

الحطبِ تحتَ القِدْرِ ، ومنها) ؛ أي : ومِنْ كثرةِ الإحراقِ (إلىٰ كثرةِ الطبائخِ ، ومنها إلىٰ كثرةِ الأَكَلةِ) : جمعُ آكلٍ ، (ومنها إلىٰ كثرةِ الضِّيفانِ) : بكسرِ الضادِ ، جمعُ ضَيْفٍ ، (ومنها إلى المقصودِ) ؛ وهو المِضيافُ[1] ، وبحسَبِ قلَّةِ الوسائطِ وكثرتِها تختلفُ الدلالةُ على المقصودِ وضوحاً وخفاءً .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : مِضيافيَّة المِضياف ؛ لأن الكلام في الكناية المطلوب بها صفة . « بناني » (٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦) .

الثالثةُ : المطلوبُ بها نسبةٌ ؛ كقولِهِ :

إِنَّ ٱلسَّمَـاحَـةَ وَٱلْمُـرُوءَةَ وَٱلنَّـدَىٰ فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ٱبْنِ ٱلْحَشْرَجِ

فإنَّهُ أرادَ أنْ يُثبِتَ اختصاصَ ابنِ الحَشْرَجِ بهـٰذهِ الصفاتِ ، فتركَ التصريحَ بأنْ يقولَ : إنَّهُ مختصٌّ بها ، أو نحوهُ . . إلى الكنايةِ ؛ بأنْ جعلَها في قُبَّةٍ مضروبةٍ عليهِ .

[الكنايةُ عن نسبةٍ]

(الثالثةُ) مِنْ أقسامِ الكنايةِ : (المطلوبُ بها نسبةٌ) ؛ أي : إثباتُ أمرٍ لأمرٍ أو نفيُهُ عنهُ ؛ وهو المرادُ بالاختصاصِ في هـٰذا المقامِ ؛ (كقولِهِ[1] : إنَّ السَّماحةَ والمُروءةَ) : هي كمالُ الرُّجوليَّةِ ، (والنَّدىٰ . . في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابنِ الحَشْرَجِ ؛ فإنَّهُ أرادَ أنْ يُثبِتَ اختصاصَ ابنِ الحَشْرَجِ بهـٰذهِ الصفاتِ) ؛ أي : ثبوتَها لهُ ، (فتركَ التصريحَ) باختصاصِهِ بها ؛ (بأنْ يقولَ : إنَّهُ مختصٌّ بها ، أو نحوَهُ) : مجرورٌ عطفاً علىٰ (أنْ يقولَ) ، أو منصوبٌ عطفاً علىٰ (إنَّهُ مختصٌّ بها) ؛ مثلُ أنْ يقولَ : سَماحةُ ابنِ الحَشْرَجِ ، أوِ : السَّماحةُ لابنِ الحَشْرَجِ ، أو : سمحَ ابنُ الحَشْرَجِ ، أو : حصلَتِ السَّماحةُ لهُ ، أوِ : ابنُ الحَشْرَجِ سَمِحٌ ، كذا في « المفتاحِ »[2] ، وبهِ يُعرَفُ أنْ ليسَ المرادُ بالاختصاصِ ها هنا الحصرَ . . (إلى الكنايةِ) ؛ أي : تركَ التصريحَ ، ومالَ إلى الكنايةِ ؛ (بأنْ جعلَها) ؛ أي : تلكَ الصفاتِ (في قُبَّةٍ) ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ محلَّها ذو قُبَّةٍ ؛ وهي تكونُ فوقَ الخيمةِ يتَّخذُها الرُّؤَساءُ[3] ، (مضروبةٍ عليهِ) ؛ أي : على ابنِ الحَشْرَجِ ، فأفادَ إثباتَ الصِّفاتِ المذكورةِ لهُ ؛ لأنَّهُ إذا أُثبِتَ الأمرُ في مكانِ الرَّجلِ

---

(١) البيت لزياد الأعجم في « ديوانه » (ص٤٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٧٣) ، وهو من الكامل .

(٢) انظر « مفتاح العلوم » (ص٤٠٧ ـ ٤٠٨) .

(٣) قوله : (فوق الخيمة) ؛ أي : أكبرَ منها ، وليس المراد أنها شيء يُجعل فوق الخيمة . « بناني » (٢/ ٣٠٦) .

ونحوُهُ قولُهُمْ : المجدُ بينَ ثوبَيهِ ، والكرمُ بينَ بُردَيهِ .

والموصوفُ في هٰذينِ قد يكونُ غيرَ مذكورٍ ؛ كما يقالُ في عُرْضِ مَنْ يُؤذي

وحيِّزِهِ فقد أُثبِتَ لهُ[1]

(ونحوُهُ) ؛ أي : مثلُ البيتِ المذكورِ في كونِ الكنايةِ لنسبةِ الصفةِ إلى الموصوفِ ؛ بأنْ تُجعَلَ فيما يُحيطُ بهِ ويَشتملُ عليهِ . . (قولُهُمْ : المجدُ بينَ ثوبَيهِ ، والكرمُ بينَ بُردَيهِ) ؛ حيثُ لم يُصرِّحْ بثبوتِ المجدِ والكرمِ لهُ ، بل كُنِيَ عن ذلكَ بكونِهما بينَ بُردَيهِ وثوبَيهِ[2]

فإنْ قلتَ : ها هنا قسمٌ رابعٌ ؛ وهو أنْ يكونَ المطلوبُ بها صفةً ونسبةً معاً ؛ كقولِنا : (كَثُرَ الرَّمادُ في ساحةِ زيدٍ) .

قلتُ : ليسَ هٰذا كنايةً واحدةً ، بل كنايتانِ : إحداهما : المطلوبُ بها نفسُ الصفةِ ؛ وهي كثرةُ الرَّمادِ ، كنايةً عنِ المِضيافيَّةِ ، والثانيةُ : المطلوبُ بها نسبةُ المِضيافيَّةِ إلىٰ زيدٍ ؛ وهو جعلُها في ساحتِهِ ليُفيدَ إثباتَها لهُ .

(والموصوفُ في هٰذينِ) القسمينِ ؛ يعني : الثانيَ والثالثَ[3] . . (قد يكونُ) مذكوراً ؛ كما مرَّ[4] ، وقد يكونُ (غيرَ مذكورٍ ؛ كما يقالُ في عُرْضِ مَنْ يُؤذي

---

(١) لاستحالة قيام ذلك الأمر بنفسه ، ووجوب قيامه بمحلٍّ ، ولا يصح قيامه بمحلِّ الرجل وحيِّزه ؛ فيتعيَّن إثباته للرجل ؛ لأن الأصل عدمُ مشاركة الغير له في مكانه وحيِّزه . « دسوقي » (٤/ ٢٦١) ، وفي (ي) : (وحوله) بدل (وحيزه) .

(٢) لأن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما ؛ وهو صاحب الثوبين ؛ لأن الكلام في الثوبين الملبوسين . « دسوقي » (٤/ ٢٦١) .

(٣) القسم الثاني : هو المطلوب به صفة ، والثالث : هو المطلوب به نسبة ، وأمَّا الموصوف في القسم الأول من أقسام الكناية . . فلا يُتصوَّر إلا كونُه غيرَ مذكور ؛ لأنه نفسُ المطلوب بالكناية . « دسوقي » (٤/ ٢٦٣) .

(٤) مثال ذكره في الكناية المطلوب بها صفة : قولُهم : (زيد طويلٌ نجاده) ؛ فالموصوف بالصفة المطلوبة ـ وهو زيد ـ قد ذُكِر ، ومثال ذكره في الكناية المطلوب بها نسبة : قوله : (إن السماحة والمروءة . . .) البيت ؛ فإن الموصوف بنسبة السماحة والمروءة إليه ـ وهو ابن الحشرج ـ قد=

المسلمينَ : « ٱلْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ ٱلْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ » .

المسلمينَ : « ٱلْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ ٱلْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ »[1] ؛ فإنَّهُ كنايةٌ عن نفيِ صفةِ الإسلامِ عنِ المُؤذي[2] ، وهو غيرُ مذكورٍ في الكلامِ .

وأمَّا القسمُ الأوَّلُ[3] ـ وهو ما يكونُ المطلوبُ بالكنايةِ نفسَ الصفةِ وتكونُ النِّسبةُ مصرَّحاً بها ـ فلا يخفىٰ : أنَّ الموصوفَ فيها يكونُ مذكوراً لا محالةَ لفظاً أو تقديراً[4] .

وقولُهُ : (في عُرْضِ مَنْ يُؤذي) معناهُ : في التعريضِ بهِ ؛ يقالُ : نظرتُ إليهِ مِنْ عُرْضٍ ، بالضمِّ ؛ أي : مِنْ جانبٍ وناحيةٍ .



= ذُكِر . « دسوقي » (٤/ ٢٦٣) .

(١) رواه البخاري (١٠) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، ومسلم (٦٥) من حديث سيدنا جابر رضي الله عنه .

(٢) ووجهُ الكناية هنا : أن مدلول الجملة حصرُ الإسلام فيمن لا يُؤذي ، ولا ينحصر فيه إلا بانتفائه عن المؤذي ، فأُطلق الملزوم وأُريد اللازم . « دسوقي » (٤/ ٢٦٤) .

(٣) المراد بالقسم الأوَّل هنا : ما يكون المطلوب به صفة ، وهو الأوَّل من القسمين اللذين ذكرهما المصنف بقوله : (والموصوف في هـٰذين القسمين) ، وفسَّرهما الشارح بقوله : (يعني : الثانيَ والثالث) ؛ أي : من أقسام الكناية المذكورة في المتن ، وحاصل مقصود الشارح : أن القسم الثاني من هـٰذين القسمين ـ وهو الكناية المطلوب بها نسبة ـ قد يكون الموصوف فيه مذكوراً ، وقد يكون غير مذكور ، وهـٰذا على الإطلاق ، وأمَّا القسم الأول فلا يكون ذلك فيه على الإطلاق ، بل متىٰ صُرِّح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف لفظاً أو تقديراً . « دسوقي » (٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥) .

(٤) مثال ذكره لفظاً : زيد كثير الرماد ، ومثال ذكره تقديراً : أن يقال : (كثير الرماد) في جواب : هل زيد كريم ؟ « دسوقي » (٤/ ٢٦٤) .

السكَّاكيُّ : الكنايةُ تتفاوتُ إلىٰ تعريضٍ ، وتلويحٍ ، ورمزٍ ، وإيماءٍ ، وإشارةٍ ، والمناسبُ للعُرْضيَّةِ التعريضُ ،

[تقسيمٌ آخرُ للكنايةِ]

قالَ (السكَّاكيُّ : الكنايةُ تتفاوتُ إلىٰ تعريضٍ ، وتلويحٍ ، ورمزٍ ، وإيماءٍ ، وإشارةٍ)[1] ، وإنَّما قالَ : (تتفاوتُ) ، ولم يَقُلْ : (تنقسمُ) ؛ لأنَّ التعريضَ وأمثالَهُ ممَّا ذُكِرَ . . ليسَ مِنْ أقسامِ الكنايةِ فقطْ ، بل هو أعمُّ[2] ، كذا في « شرحِ المفتاحِ » .

وفيهِ نظرٌ[3] ، والأقربُ : أنَّهُ إنَّما قالَ ذلكَ ؛ لأنَّ هـٰذهِ الأقسامَ قد تتداخلُ وتختلفُ باختلافِ الاعتباراتِ[4] ؛ مِنَ الوضوحِ والخفاءِ ، وقلَّةِ الوسائطِ وكثرتِها .

(والمناسبُ للعُرْضيَّةِ التعريضُ) ؛ أي : الكنايةُ إذا كانَتْ عُرْضيَّةً مَسُوقةً لأجلِ موصوفٍ غيرِ مذكورٍ[5] . . كانَ المناسبُ أنْ يُطلَقَ عليها اسمُ التعريضِ ؛ لأنَّهُ إمالةٌ

---

(١) قوله : (تتفاوت) ؛ أي : تتنوَّع . « دسوقي » (٤/ ٢٦٥) .

(٢) لأن التعريض يكون كنايةً ومجازاً ، والتلويح والرمز والإشارة يُطلق كل منها علىٰ معنىً غير الكناية اصطلاحاً ولغةً ، فلو عبَّر بالانقسام أفاد أن هـٰذه الأشياء لا تخرج عن الكناية ؛ إذ أقسام الشيء أخصُّ منه . « دسوقي » (٤/ ٢٦٥) .

(٣) لأن تعدية التفاوت بـ (إلىٰ) إنما تصح بتضمينه معنى الانقسام ؛ فعاد الأمر إلى الانقسام ، ولأن أقسام الشيء ـ علىٰ ما اختاره الشارح خلافاً للمحققين ـ لا يجب أن تكون أخص منه ؛ فقد يكون بينها وبينه عموم من وجه . « دسوقي » (٤/ ٢٦٦) .

(٤) في النسخ ما عدا (د ، ح ، ي) : (الاعتبار) بدل (الاعتبارات) ، والحاصل : أنها أقسام اعتبارية ، وليست أقساماً حقيقية متباينة لا يمكن اجتماعها ، بل قد يدخل بعضها في بعض ، وتجتمع في صورة واحدة باعتبارات مختلفة ؛ فقد يُعبَّر عن اللازم باسم الملزوم فيكون كناية ، ومع ذلك قد يكون تعريضاً بالنظر لسامع يَفهم أن إطلاقه علىٰ ذلك الغير بالسياق ، وتلويحاً بالنظر لسامع آخر فهمَ كثرةَ الوسائط ولم يَفهم المعرَّضَ به ، ورمزاً بالنظر لسامع آخر يخفىٰ عليه اللازم ، ولم يعبِّر السكاكي بـ (تنقسم) ؛ لئلا يُتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة . « دسوقي » (٤/ ٢٦٦) .

(٥) قوله : (مسوقة . . .) إلىٰ آخره : تفسير لقوله : (عرضية) . « دسوقي » (٤/ ٢٦٧) .

ولغيرِها إنْ كَثُرَتِ الوسائطُ . . التلويحُ ، وإنْ قلَّتْ معَ خفاءٍ . . الرَّمزُ ، وبلا خفاءٍ . .

الكلامِ إلىٰ عُرْضٍ يدلُّ على المقصودِ[1] ؛ يقالُ : عرَّضتُ لفلانٍ ، وبفلانٍ ؛ إذا قلتَ قولاً وأنتَ تَعنيهِ[2] ؛ فكأنَّكَ أشرتَ بهِ إلىٰ جانبٍ وتريدُ بهِ جانباً آخرَ[3]

(و) المناسبُ (لغيرِها) ؛ أي : غيرِ العُرْضيَّةِ (إنْ كَثُرَتِ الوسائطُ) بينَ اللازمِ والملزومِ ؛ كما في (كثيرِ الرَّمادِ) ، و(جبانِ الكلبِ) ، و(مهزولِ الفَصيلِ) . . (التلويحُ) ؛ لأنَّ التلويحَ هو أنْ تُشيرَ إلىٰ غيرِكَ مِنْ بُعدٍ[4]

(و) المناسبُ لغيرِها (إنْ قلَّتِ) الوسائطُ (معَ خفاءٍ) في اللُّزومِ[5] ؛ كـ(عريضِ القَفَا) ، و(عريضِ الوِسادةِ)[6] . . (الرَّمزُ) ؛ لأنَّ الرَّمزَ هو أنْ تُشيرَ إلىٰ قريبٍ منكَ علىٰ سبيلِ الخُفيةِ ؛ لأنَّ حقيقتَهُ الإشارةُ بالشَّفَةِ والحاجبِ .

(و) المناسبُ لغيرِها إنْ قلَّتِ الوسائطُ (بلا خفاءٍ) ؛ كما في قولِهِ[7] : [من الكامل]

أَوَمَا رَأَيْتَ ٱلْمَجْدَ أَلْقَىٰ رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

---

(1) قوله : (عُرض) ؛ أي : جانب وناحية . « دسوقي » (٤/ ٢٦٨) .

(2) في (أ) : (تعيبه) بدل (تعنيه) .

(3) أي : فكأنك لمَّا قلت قولاً له معنىً أصلي وأردت معنىً آخر ؛ وهو المعنى المعرَّض به المقصود من سياق الكلام . . أشرتَ بالكلام إلىٰ جانب وأردت به جانباً آخر . « دسوقي » (٤/ ٢٦٨) .

(4) في (ب ، د ، ح) : (بعيد) بدل (بعد) .

(5) المراد بقلة الوسائط : عدمُ كثرتها ، وهـٰذا يشمل انعدامَها ، ووجودَ واسطة واحدة . « بناني » (٢/ ٣٠٩) .

(6) الأوَّل : مثال لانعدام الوسائط ؛ لأنه يُكنىٰ عن البَلَه بعرض القفا ، وليس بينهما واسطة عُرفاً ؛ والثاني : مثال لقلة الوسائط ؛ لأنه يُكنىٰ بعرض الوِسادة عن البَلَه ، وبينهما واسطة واحدة ؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا ، وعرض القفا يستلزم البَلَه . « دسوقي » (٤/ ٢٦٩) .

(7) البيت للبحتري في « ديوانه » (٣/ ١٧٤٩) ، ووجهُ كون الوسائط فيه قليلةً من غير خفاء : أن المجد لمَّا جُعِل مُلقياً رحلَه في آل طلحة بلا تحوُّل . . لزم من ذلك كونُ محلِّه وموصوفه آلَ طلحة ؛ لعدم وجدان غيرهم معهم ؛ وذلك بواسطة أن المجد صفة لا بد له من موصوف ومحلٍّ ، وهـٰذه الواسطة بيِّنة بنفسها ؛ فكانت الكناية ظاهرة ، والواسطة واحدة . « دسوقي » (٤/ ٢٧٠) .

الإيماءُ والإشارةُ .

ثمَّ قالَ : والتعريضُ قد يكونُ مجازاً ؛ كقولِكَ : آذيتَني فستعرفُ ، وأنتَ تريدُ إنساناً معَ المخاطَبِ دونَهُ ، وإنْ أردْتَهما جميعاً كانَ كنايةً ، ولا بدَّ فيهما مِنْ قرينةٍ .

(الإيماءُ والإشارةُ) .

(ثمَّ قالَ) السكَّاكيُّ : (والتعريضُ قد يكونُ مجازاً ؛ كقولِكَ : آذيتَني فستعرفُ ، وأنتَ تريدُ) بتاءِ الخطابِ[1] (إنساناً معَ المخاطَبِ دونَهُ) ؛ أي : لا تريدُ المخاطَبَ ؛ ليكونَ اللفظُ مُستعمَلاً في غيرِ ما وُضِعَ لهُ فقطْ ، فيكونَ مجازاً ، (وإنْ أردْتَهما) ؛ أي : المخاطَبَ وإنساناً آخرَ معَهُ (جميعاً . . كانَ كنايةً) ؛ لأنَّكَ أردتَ باللفظِ المعنى الأصليَّ وغيرَهُ معاً ، والمجازَ يُنافي إرادةَ المعنى الأصليِّ .

(ولا بدَّ فيهما) ؛ أي : في الصُّورتينِ (مِنْ قرينةٍ) دالَّةٍ على أنَّ المرادَ في الصُّورةِ الأُولىٰ هو الإنسانُ الذي معَ المخاطَبِ وحدَهُ ؛ ليكونَ مجازاً ، وفي الثانيةِ كلاهما جميعاً ؛ ليكونَ كنايةً[2]

وتحقيقُ ذلكَ : أنَّ قولَكَ : (آذيتَني فستعرفُ) كلامٌ دالٌّ علىٰ تهديدِ المخاطَبِ بسببِ الإيذاءِ ، ويلزمُهُ تهديدُ كلِّ مَنْ صدرَ عنهُ الإيذاءُ[3] ؛ فإنِ استعملتَهُ وأردتَ بهِ تهديدَ المخاطَبِ وغيرِهِ مِنَ المُؤذِينَ . . كانَ كنايةً ، وإنْ أردتَ بهِ تهديدَ غيرِ المخاطَبِ بسببِ الإيذاءِ ؛ لعلاقةِ اشتراكِهِ للمخاطَبِ في الإيذاءِ إمَّا تحقيقاً وإمَّا فَرْضاً وتقديراً ، معَ قرينةٍ دالَّةٍ علىٰ عدمِ إرادةِ المخاطَبِ . . كانَ مجازاً .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : في قولك : (آذيتَني فستعرف) . « دسوقي » (٤/ ٢٧١) .

(٢) فإذا وُجدت القرينة الدالة علىٰ أن المهدَّد هو غير المخاطَب فقط ؛ كأن يكون المخاطَب صديقاً وغيرَ مُؤذٍ . . كان اللفظ مجازاً ، وإذا وُجدت القرينة الدالة علىٰ أنهما هُدِّدا معاً ؛ كأن يكونا معاً عدوَّينِ للمتكلم ومُؤذيينِ له . . كان اللفظ كناية . « دسوقي » (٤/ ٢٧١ ـ ٢٧٢) .

(٣) في (ح) : (ويلزم منه) بدل (ويلزمه) .

فصل

أطبقَ البُلَغاءُ علىٰ أنَّ المجازَ والكنايةَ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ والتصريحِ ؛ لأنَّ الانتقالَ فيهما مِنَ الملزومِ إلى اللازِمِ ، فهو كدعوى الشيءِ ببيِّنةٍ ، وأنَّ الاستعارةَ أبلغُ مِنَ التشبيهِ ؛ لأنَّها نوعٌ مِنَ المجازِ .

(فصل)

[في أنَّ المجازَ والكنايةَ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ والتصريحِ]

(**أطبقَ البُلَغاءُ علىٰ أنَّ المجازَ والكنايةَ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ والتصريحِ ؛ لأنَّ الانتقالَ فيهما مِنَ الملزومِ إلى اللازمِ ، فهو كدعوى الشيءِ ببيِّنةٍ**)[١] ؛ فإنَّ وجودَ الملزومِ يقتضي وجودَ اللازمِ ؛ لامتناعِ انفكاكِ الملزومِ عن لازمِهِ .

(و) أطبقوا أيضاً علىٰ (**أنَّ الاستعارةَ أبلغُ مِنَ التشبيهِ ؛ لأنَّها نوعٌ مِنَ المجازِ**) ، وقد عُلِمَ أنَّ المجازَ أبلغُ مِنَ الحقيقةِ .

وليسَ معنىٰ كونِ المجازِ والكنايةِ أبلغَ : أنَّ شيئاً منهما يُوجِبُ أنْ يحصلَ في الواقعِ زيادةٌ في المعنىٰ لا توجدُ في الحقيقةِ والتصريحِ[٢] ، بلِ المرادُ : أنَّهُ يفيدُ زيادةَ تأكيدٍ للإثباتِ .

ويُفهَمُ مِنَ الاستعارةِ : أنَّ الوصفَ في المشبَّهِ بالغٌ حدَّ الكمالِ كما في المشبَّهِ بهِ[٣] ، وليسَ بقاصرٍ فيهِ كما يُفهَمُ مِنَ التشبيهِ ، والمعنىٰ لا يتغيَّرُ حالُهُ في نفسِهِ ؛ بأنْ

---

(١) قوله : (فهو كدعوى الشيء ببيِّنة) ؛ أي : أنك إذا قلت : (فلان كثير الرماد) فكأنك قلت : (فلان كريم ؛ لأنه كثير الرماد) ، وإذا قلت : (رأيت أسداً في الحمَّام) فكأنك قلت : (رأيت شجاعاً في الحمَّام ؛ لأنه كالأسد) . « دسوقي » (٤/٢٧٦) .

(٢) قوله : (منهما) ؛ أي : ومن الاستعارة . « دسوقي » (٤/٢٧٧) .

(٣) قوله : (أن الوصف) ؛ أي : الذي هو وجه الشبه . « دسوقي » (٤/٢٧٨) .

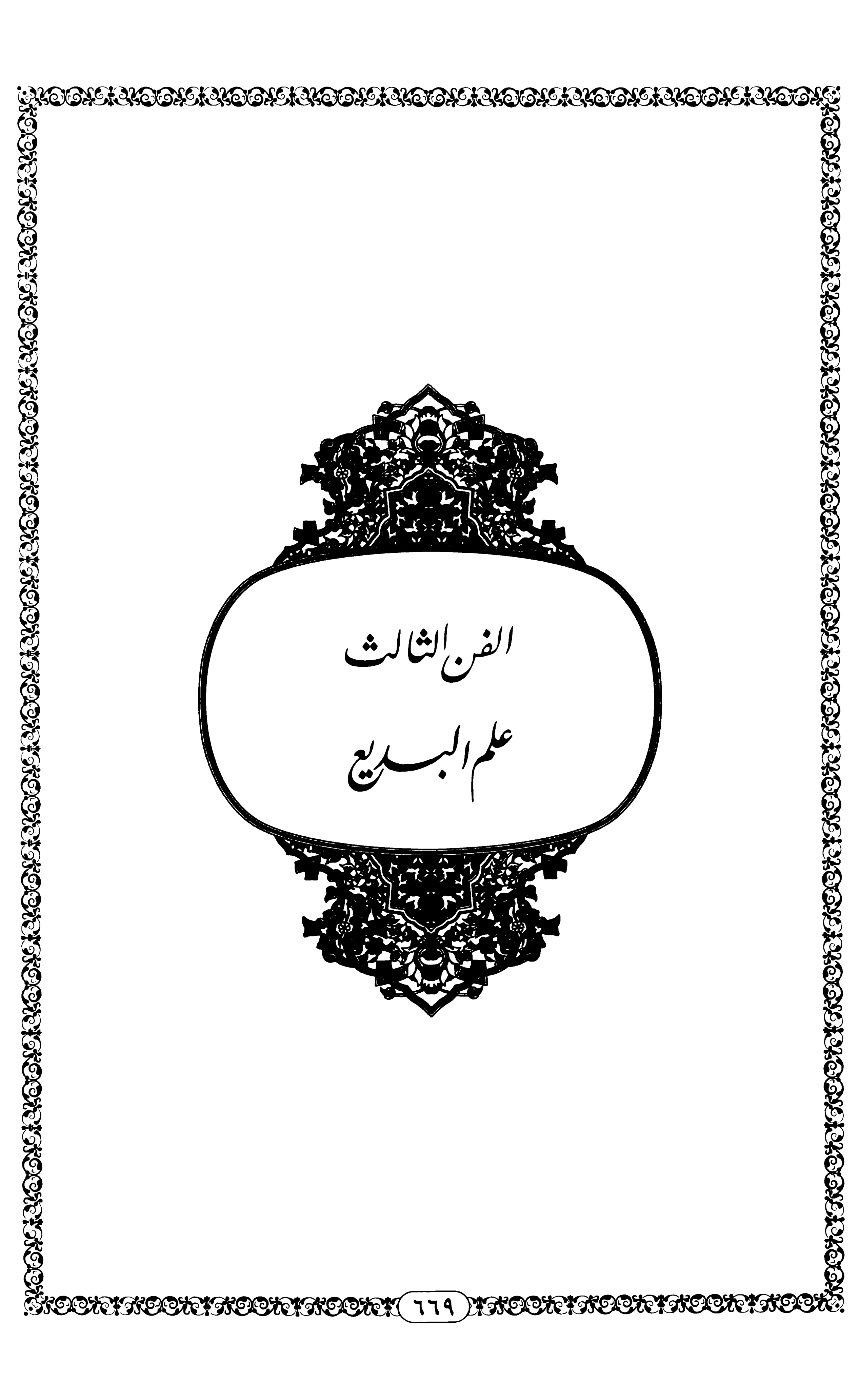
يُعبَّرَ عنهُ بعبارةٍ أبلغَ ، وهٰذا مرادُ الشيخِ عبدِ القاهرِ بقولِهِ : (ليسَتْ مزيَّةُ قولِنا : « رأيتُ أسداً » علىٰ قولِنا : « رأيتُ رجلاً هو والأسدُ سواءٌ في الشجاعةِ » . أنَّ الأوَّلَ أفادَ زيادةً في مساواتِهِ للأسدِ في الشجاعةِ لم يُفِدْها الثاني ، بلِ الفضيلةُ هي أنَّ الأوَّلَ أفادَ تأكيداً لإثباتِ تلكَ المساواةِ لهُ لم يُفِدْهُ الثاني)[1] ، واللهُ أعلمُ[2]



---

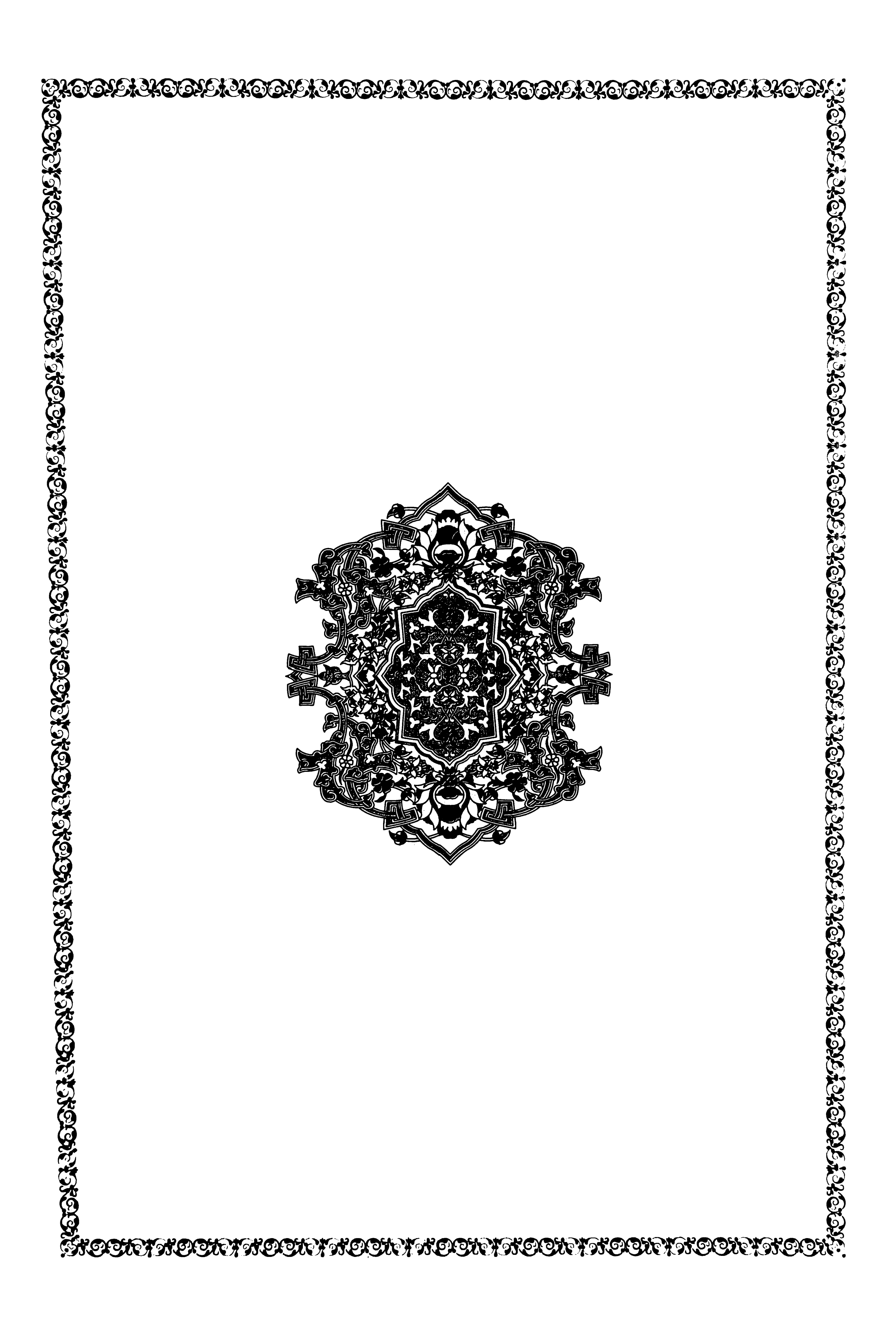
(١) دلائل الإعجاز (ص ٧٠ ـ ٧١) ، وبيان قوله : (بل الفضيلة. . .) إلىٰ آخره : أن التركيب الأوَّل أفاد المساواة من حيث التعبير عن المشبَّه بلفظ المشبَّه به ؛ لأن ذلك التعبير يُشعِر بالاتِّحاد ، ودلالة الاتِّحاد على المساواة أبلغ من دلالة التنصيص على المساواة ؛ كما في التركيب الثاني ؛ فإنه يخطر معه احتمال كونها من بعض الوجوه دون بعض . « دسوقي » (٤/ ٢٨٠) .

(٢) جاء هنا في بعض النسخ مع بعض الاختلافات زيادة : (كمل القسم الثاني ، والحمد لله علىٰ جزيل نَواله ، والصلاة علىٰ نبيه محمد وآله) .



الفن الثالث

علم البديع



الفن الثالث : علم البديع

وهو علمٌ يُعرَفُ بهِ وجوهُ تحسينِ الكلامِ بعدَ رعايةِ المطابقةِ ووضوحِ الدلالةِ .
وهي ضربانِ : معنويٌّ ،

(الفن الثالث : علم البديع)

[تعريفُ علمِ البديعِ]

(وهو علمٌ يُعرَفُ بهِ وجوهُ تحسينِ الكلامِ) ؛ أي : يُتصوَّرُ معانيها ، ويُعلَمُ أعدادُها وتفاصيلُها بقَدْرِ الطاقةِ[1] ، والمرادُ بالوجوهِ : ما مرَّ في قولِهِ : (ويتبعُها وجوهٌ أُخَرُ تُورِثُ الكلامَ حُسناً)[2]

وقولُهُ : (بعدَ رعايةِ المطابقةِ) لمقتضى الحالِ[3] ، (و) رعايةِ (وضوحِ الدلالةِ) ؛ أي : الخُلُوِّ عنِ التعقيدِ المعنويِّ[4] . . إشارةٌ إلىٰ أنَّ هـٰذهِ الوجوهَ إنَّما تُعَدُّ مُحسِّنةً للكلامِ بعدَ رعايةِ الأمرينِ ، والظَّرفُ ـ أعني : قولَهُ : (بعدَ رعايةِ) ـ متعلِّقٌ بقولِهِ : (تحسينِ الكلامِ) .

(وهي) ؛ أي : وجوهُ تحسينِ الكلامِ (ضربانِ : معنويٌّ) ؛ أي : راجعٌ إلىٰ

---

(١) قوله : (بقدر الطاقة) إشارة إلىٰ أن الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معيَّن لا يمكن الزيادة عليه . « دسوقي » (٤/ ٢٨٣) .

(٢) انظر (ص١٢٧) .

(٣) وهـٰذا يتضمَّن الخلوَّ عن ضعف التأليف المبيَّن في النحو ، والخلوَّ عن الغرابة المبيَّن في اللغة ، والخلوَّ عن مخالفة القياس المبيَّن في الصرف ، والخلوَّ عن التنافر المُدرَك بالذوق ؛ لأن المطابقة لا عبرة بها إلا بعد الفصاحة ، والفصاحة تتوقف على الخلوِّ عن هـٰذه الأمور . « دسوقي » (٤/ ٢٨٤) .

(٤) وأمَّا الخلوُّ عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوله : (بعد رعاية المطابقة) ؛ لأن المطابقة لا تُعتبَر إلا بعد الفصاحة ، وهي تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظي . « دسوقي » (٤/ ٢٨٤) .

ولفظيٌّ .

تحسينِ المعنىٰ أوَّلاً وبالذَّاتِ وإنْ كانَ قد يُفيدُ بعضُها تحسينَ اللفظِ أيضاً[1] ، (ولفظيٌّ) ؛ أي : راجعٌ إلىٰ تحسينِ اللفظِ كذلكَ .



(١) وذلك كالمشاكلة مثلاً ؛ فهي مُحسِّن للمعنىٰ أولاً وبالذات ، وفيها تحسين للفظ أيضاً ؛ لما فيها من إيهام المجانسة اللفظية ؛ لأن المعنىٰ مختلف واللفظ متَّفق . « بناني » (٢/ ٣١٦) .

أَمَّا المعنويُّ : فمنهُ : المطابقةُ ، وتُسمَّى : الطِّباقَ ، والتضادَّ أيضاً ؛ وهي الجمعُ بينَ متضادَّينِ ؛ أي : معنيَينِ مُتقابلَينِ في الجُملةِ .

ويكونُ بلفظينِ مِنْ نوعٍ ؛ اسمينِ ؛ نحوُ : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ،

[المُحسِّناتُ المعنويَّةُ]

[الطِّباقُ]

(أمَّا المعنويُّ) : قدَّمَهُ ؛ لأنَّ المقصودَ الأصليَّ والغرضَ الأوَّليَّ هو المعاني ، والألفاظَ توابعُ وقوالبُ لها : (فمنهُ : المطابقةُ ، وتُسمَّى : الطِّباقَ ، والتضادَّ أيضاً[1] ؛ وهي الجمعُ بينَ متضادَّينِ ؛ أي : معنيَينِ مُتقابلَينِ في الجُملةِ) ؛ أي : يكونَ بينَهما تقابلٌ وتنافٍ ولو في بعضِ الصُّوَرِ[2] ؛ سواءٌ كانَ التقابلُ حقيقيّاً أوِ اعتباريّاً[3] ، وسواءٌ كانَ تقابلَ التضادِّ[4] ، أو تقابلَ الإيجابِ والسَّلبِ[5] ، أو تقابلَ العَدَمِ والمَلَكةِ[6] ، أو تقابلَ التضايفِ[7] ، أو ما يُشبِهُ شيئاً مِنْ ذلكَ .

(ويكونُ) ذلكَ الجمعُ (بلفظينِ مِنْ نوعٍ) واحدٍ مِنْ أنواعِ الكلمةِ ؛ (اسمينِ ؛ نحوُ : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف : ١٨] ،

---

(١) وتُسمَّىٰ أيضاً : التطبيق والتكافؤ ؛ لأن المتكلم يكافئ بين اللفظين ؛ أي : يوافق بينهما . « دسوقي » (٤/٢٨٦) .

(٢) قوله : (يكون) بالنصب بتقدير (أنْ) ؛ لأنه تفسير لقوله : (متقابلين) .

(٣) التقابل الحقيقي : كتقابل القِدَم والحدوث ، والتقابل الاعتباري : كتقابل الإحياء والإماتة ؛ فإنهما لا يتقابلان إلا باعتبار بعض الأحوال ؛ وهو أن يتعلَّق الإحياءُ بحياة جِرْم في وقت ، والإماتةُ بإماتته في ذلك الوقت ، وإلا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ، ولا باعتبار المتعلَّق عند تعدُّد الوقت . « ابن يعقوب » (٤/٢٨٦) .

(٤) كتقابل الحركة والسكون على الجِرْم الموجود ؛ بناء علىٰ أنهما وجوديان . « ابن يعقوب » (٤/٢٨٦) .

(٥) كتقابل مطلق الوجود وسلبه . « ابن يعقوب » (٤/٢٨٦) .

(٦) كتقابل العمىٰ والبصر . « ابن يعقوب » (٤/٢٨٦) .

(٧) كتقابل الأُبوَّة والبُنوَّة . « ابن يعقوب » (٤/٢٨٧) .

أو فعلينِ ؛ نحوُ : ﴿ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ ، أو حرفينِ ؛ نحوُ : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ ﴾ .

أو مِنْ نوعينِ ؛ نحوُ : ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾ .

وهو ضربانِ :

طباقُ الإيجابِ ؛ كما مرَّ .

وطباقُ السَّلبِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ * يَعۡلَمُونَ ﴾ ، ونحوُ : ﴿ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ ﴾ .

أو فعلينِ ؛ نحوُ : ﴿ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، أو حرفينِ ؛ نحو : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ ﴾ [البقرة : ٢٨٦]) ؛ فإنَّ في اللامِ معنى الانتفاعِ[1] ، وفي (علىٰ) معنى التضرُّرِ[2] ؛ أي : لا ينتفعُ بطاعتِها ، ولا يتضرَّرُ بمعصيتِها غيرُها .

(أو مِنْ نوعينِ ؛ نحوُ : ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾ [الأنعام : ١٢٢]) ؛ فإنَّهُ قدِ اعتُبِرَ في الإحياءِ معنى الحياةِ ، والموتُ والحياةُ ممَّا يتقابلانِ ، وقد دُلَّ على الأوَّلِ بالاسمِ ، وعلى الثاني بالفعلِ .

[طباقُ الإيجابِ ، وطباقُ السَّلبِ]

(وهو) ؛ أيِ : الطِّباقُ (ضربانِ : طباقُ الإيجابِ ؛ كما مرَّ ، وطباقُ السَّلبِ) : وهو أنْ يُجمَعَ بينَ فعلَي مصدرٍ واحدٍ أحدُهما مُثبَتٌ والآخرُ منفيٌّ[3] ، أو أحدُهما أمرٌ والآخرُ نهيٌ ؛ فالأوَّلُ (نحوُ : ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ * يَعۡلَمُونَ) ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [الروم : ٦ ـ ٧] ، (و) الثاني (نحوُ : ﴿ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ ﴾ [المائدة : ٤٤])[4] .

---

(١) لأن اللام تُشعِر بالمُلكية المؤذنة بالانتفاع . « ابن يعقوب » (٤/ ٢٨٨) .

(٢) لأن (علىٰ) تُشعِر بالعُلوِّ المُشعِر بالتحمُّل ، أو الثِّقل المؤذن بالتضرُّر . « ابن يعقوب » (٤/ ٢٨٩) .

(٣) هٰذا التعريف غير جامع ؛ لأنه يخرج منه نحو قولك : (لستَ بعالم ، وأنا عالم) ، والأولىٰ : أن يقول : وهو أن يُجمَع بين الثبوت والانتفاء . انظر « الأطول » (٢/ ٣٧١) .

(٤) في (ب ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » ، ونسخ « المختصر » ما عدا (ط ، ي) : =

وِمِنَ الطِّباقِ نحوُ قولِهِ :

تَرَدَّىٰ ثِيَابَ ٱلْمَوْتِ حُمْراً فَمَا أَتَىٰ لَهَا ٱللَّيْلُ إلا وَهْيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرُ

[التدبيجُ]

(ومِنَ الطِّباقِ) : ما سمَّاهُ بعضُهم : تدبيجاً ؛ مِنْ : دبَّجَ المطرُ الأرضَ ؛ إذا زيَّنَها[1] ، وفسَّرَهُ بأنْ يُذكَرَ في معنىً مِنَ المدحِ أو غيرِهِ . . ألوانٌ ؛ لقصدِ الكنايةِ أوِ التوريةِ[2] ، وأرادَ بالألوانِ ما فوقَ الواحدِ ، بقرينةِ الأمثلةِ .

فتدبيجُ الكنايةِ (نحوُ قولِهِ[3] : تردَّىٰ) : مِنْ : تردَّيتُ الثوبَ ؛ أخذتُهُ رِداءً . . (ثيابَ الموتِ حُمْراً ، فما أتىٰ لها) ؛ أي : لتلكَ الثِّيابِ (الليلُ إلا وهي مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرُ) ؛ يعني : ارتدى الثيابَ المُلطَّخةَ بالدَّمِ ، فلم يَنقضِ يومُ قتلِهِ ، ولم يدخلْ في ليلتِهِ[4] . . إلا وقد صارَتِ الثيابُ مِنْ سندسٍ خُضْرٍ مِنْ ثيابِ الجنَّةِ[5]

= (واخشوني) بدل (واخشون) ، وإثبات الياء وصلاً ووقفاً قراءة يعقوب ، وأثبتها وصلاً أبو عمرو وأبو جعفر ، وحذفها الباقون في الحالين . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٥٣) .

(١) أي : بألوان النبات ، فذكرُ الألوان في الكلام شبيهٌ بما يحدث بالمطر من ألوان النبات ، أو أنه مأخوذ من الدِّبْج ؛ وهو النَّقْش ؛ لأن ذكر الألوان كالنقش على البساط . « دسوقي » (٤/ ٢٩١) .

(٢) احترز بذلك عن ذكر الألوان لقصد الحقيقة ، فلا تكون من المحسِّنات ؛ لأن الحقيقة يُقصد منها إفادة المعنى الأصلي ، وعن ذكرها لقصد المجاز ؛ كأن يذكر ألواناً وينصب قرينة تمنع من إرادتها ، بحيث لم يتحقق الجمع بين الألوان إلا في اللفظ دون المعنىٰ ، فلا يكون ذلك من المحسِّنات المعنوية بل اللفظية ، وذكر بعضُهم أن ذكر الألوان لقصد الحقيقة لا يمنع التدبيجَ . « دسوقي » (٤/ ٢٩١) .

(٣) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٤/ ٨١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٧٨) ، وهو من الطويل .

(٤) في (ج ، و) : (في ليله) بدل (في ليلته) .

(٥) في (د ، ح ، ي) : (إلا وقد صارت الثياب خُضراً من ثياب الجنة) بدل (إلا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة) ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٤/ ٢٩٢) .

ويُلحَقُ بهِ نحـوُ : ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ ؛ فإنَّ الرحمـةَ مسبَّبةٌ عنِ اللِّينِ .

فقد جمعَ بينَ الحُمْرةِ والخُضْرةِ ، وقصدَ بالأوَّلِ الكنايةَ عنِ القتلِ ، وبالثاني الكنايةَ عن دخولِ الجنَّةِ .

وتدبيجُ التوريةِ كقولِ الحريريِّ : (فمُذِ اغبرَّ العيشُ الأخضرُ ، وازورَّ المحبوبُ الأصفرُ ، اسودَّ يومي الأبيضُ ، وابيضَّ فَوْدِي الأسودُ ، حتىٰ رثىٰ لي العدوُّ الأزرقُ ، فيا حبَّذا الموتُ الأحمرُ)[1] ؛ فالمعنى القريبُ للمحبوبِ الأصفرِ : إنسانٌ لهُ صُفْرةٌ ، والبعيدُ : الذهبُ ، وهو المراد ها هنا ؛ فيكونُ توريةً .

وجمعُ الألوانِ لقصدِ التوريةِ لا يقتضي أنْ يكونَ في كلِّ لونٍ توريةٌ كما توهَّمَهُ البعضُ[2] .

[إيهامُ التضادِّ ، وغيرُهُ]

(ويُلحَقُ بهِ) ؛ أي : بالطِّباقِ شيئانِ : أحدُهما : الجمعُ بينَ معنيينِ يتعلَّقُ أحدُهما بما يقابلُ الآخرَ نوعَ تعلُّقٍ ؛ مثلُ السببيَّةِ واللُّزومِ ؛ (نحوُ : ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح : ٢٩] ؛ فإنَّ الرحمةَ) وإنْ لم تكنْ مقابلةً للشدَّةِ . لـٰكنَّها (مسبَّبةٌ عنِ اللِّينِ) الذي هو ضدُّ الشدَّةِ .

---

(١) مقامات الحريري (ص٨٩ ـ ٩٠) ، وقوله : (ازورَّ) ؛ أي : مالَ ، والفَوْد : معظم شعر الرأس مما يلي الأذن . انظر « تاج العروس » (ز و ر ، ف و د) ، والعدو الأزرق : الشديد العداوة . « دسوقي » (٤/ ٢٩٣) .

(٢) هـٰذا المتوهِّم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٢٢) ، والحاصل : أن الحريري قد جمع بين ألوان ؛ من الاغبرار والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزُّرقة والحُمرة ، وكلها في كلامه كنايةٌ إلا الاصفرار ؛ فإن فيه التورية ؛ فعُلِم من ذلك أن جمع الألوان لا يجب أن يكون علىٰ أنها كلها كنايات أو توريات ، بل يجوز أن تُجمَع علىٰ أن بعضها تورية وبعضها كناية . « دسوقي » (٤/ ٢٩٤) .

ونحوُ قولِهِ :

لا تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ ٱلْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَىٰ

ويُسمَّى الثاني : إيهامَ التضادِّ .

ودخلَ فيهِ ما يختصُّ باسمِ المقابلةِ ؛ وهي أنْ يُؤتىٰ بمعنيينِ متوافقينِ أو أكثرَ ، ثمَّ بما يقابلُ ذلكَ على الترتيبِ .

(و) الثاني : الجمعُ بينَ معنيينِ غيرِ متقابلينِ ، عُبِّرَ عنهما بلفظينِ يتقابلُ معنياهما الحقيقيّانِ[1] ؛ (نحوُ قولِهِ[2] : لا تَعْجَبي يا سَلْمُ مِنْ رجلٍ) : يريدُ نفسَهُ ، (ضَحِكَ المَشِيبُ برأسِهِ) ؛ أي : ظهرَ ظُهُوراً تامّاً ، (فبكىٰ) ذلكَ الرجلُ ؛ فظهورُ الشَّيبِ لا يقابلُ البكاءَ ، إلا أنَّهُ قد عبَّرَ عنهُ بالضحكِ الذي معناهُ الحقيقيُّ مقابلٌ للبكاءِ .

(ويُسمَّى الثاني : إيهامَ التضادِّ) ؛ لأنَّ المعنيينِ قد ذُكِرا بلفظينِ يُوهِمانِ التضادَّ نظراً إلى الظاهرِ[3]

[المقابلةُ]

(ودخلَ فيهِ) ؛ أي : في الطِّباقِ بالتفسيرِ الذي سبقَ . . (ما يختصُّ باسمِ المقابلةِ) وإنْ جعلَهُ السكّاكيُّ وغيرُهُ قسماً برأسِهِ مِنَ المحسِّناتِ المعنويَّةِ ؛ (وهي أنْ يُؤتىٰ بمعنيينِ متوافقينِ أو أكثرَ[4] ، ثمَّ) يُؤتىٰ (بما يقابلُ ذلكَ) المذكورَ مِنَ المعنيينِ المتوافقينِ أوِ المعاني المتوافقةِ (على الترتيبِ) ، ويدخلُ في الطِّباقِ[5] ؛ لأنَّهُ جمعٌ

---

(١) في النسخ ما عدا (هـ ، ز ، ط) : (معناهما) بدل (معنياهما) .

(٢) البيت لدِعْبل الخُزاعي في « ديوانه » (ص١٠٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ١٨٤) ، وهو من الكامل .

(٣) في معظم النسخ : (يوهمان بالتضاد) بدل (يوهمان التضاد) ، وفي (د) : (موهمين للتضاد) ، وفي (هـ ، ط) : (موهمين بالتضاد) ، والمثبت من (ي) .

(٤) في (ب ، و ، ز ، ط) : (وهو) بدل (وهي) .

(٥) في (هـ ، ح ، ط ، ي) : (فيدخل) بدل (ويدخل) .

والمرادُ بالتوافقِ : خلافُ التقابلِ ؛ نحوُ : ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ .

ونحوُ قولِهِ :

مَا أَحْسَنَ ٱلدِّينَ وَٱلدُّنْيَا إِذَا ٱجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ ٱلْكُفْرَ وَٱلإِفْلاسَ بِٱلرَّجُلِ

بينَ معنيينِ متقابلينِ في الجُملةِ[1]

(والمرادُ بالتوافقِ : خلافُ التقابلِ)[2] ، حتىٰ لا يُشترطُ أنْ يكونا متناسبينِ أو متماثلينِ .

فمقابلةُ الاثنينِ بالاثنينِ (نحوُ : ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة : ٨٢]) ؛ أُتِيَ بالضَّحكِ والقِلَّةِ المتوافقينِ ، ثمَّ بالبكاءِ والكثرةِ المتقابلينِ لهما[3]

(و) مقابلةُ الثلاثةِ بالثلاثةِ (نحوُ قولِهِ[4] : [من البسيط]

مَا أَحْسَنَ ٱلدِّينَ وَٱلدُّنْيَا إِذَا ٱجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ ٱلْكُفْرَ وَٱلإِفْلاسَ بِٱلرَّجُلِ)

---

(١) قوله : (في الجملة) ؛ أي : علىٰ وجه مخصوص دون آخر ؛ إذ ليس التقابل بين كل اثنين من المعاني المذكورة ؛ ألا ترىٰ أنه لا تقابل بين الضحك والقلة ، ولا بين البكاء والكثرة ، وإنما المقابلة بين الضحك والبكاء ، والقلة والكثرة . « دسوقي » (٤/ ٢٩٧) .

(٢) هٰذا جواب عمَّا يقال : جعلُ المقابلة داخلة في الطباق دون مراعاة النظير . . تحكُّم ؛ لأنه كما يصدق عليها تعريفُ الطباق باعتبار جمع المتقابلينِ . . يصدق عليها تعريفُ مراعاة النظير باعتبار جمع المتوافقين . وحاصل الجواب : أن المراد بالتوافق في قوله : (بمعنيين متوافقين) : التقابلُ وعدمُ التنافي ؛ فيشمل المتناسبين ؛ كالشمس والقمر ، ويشمل المتماثلين في أصل الحقيقة وإن اختلفا مفهوماً ؛ كالقائم والإنسان ، ويشمل الخلافيَّينِ ؛ كالإنسان والطائر ، فلمَّا لم يُشترط في المقابلة تماثلُ المعنيين ولا تناسبُهما ، بخلاف مراعاة النظير ؛ فإنه يُشترط فيها ذلك . . جُعِلت داخلةً في الطباق باعتبار جمع المتقابلين ، ولم تُجعل داخلة في مراعاة النظير باعتبار جمع المتوافقين . « دسوقي » (٤/ ٢٩٧) .

(٣) في (ز ، ي) : (المقابلين) بدل (المتقابلين) ، والمثبت بمعنى : المتقابلين بالنسبة لهما ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٤/ ٢٩٨) .

(٤) البيت لأبي دُلامة في « ديوانه » (ص١٠٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٠٧) .

ونحوُ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ * وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ * وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ .

المرادُ بـ (استغنىٰ) : أَنَّهُ زَهِدَ فيما عندَ اللهِ تعالىٰ كأَنَّهُ مُستغنٍ عنهُ ؛ فلم يَتَّقِ ، أوِ استغنىٰ بشهواتِ الدُّنيا عن نعيمِ الجنَّةِ ؛ فلم يَتَّقِ .

وزادَ السكَّاكيُّ : وإذا شُرِطَ ها هنا أمرٌ . . شُرِطَ ثَمَّةَ ضدُّهُ ؛ كهاتينِ الآيتينِ ؛ فإنَّهُ لمَّا جُعِلَ التيسيرُ مُشترَكاً بينَ الإعطاءِ

أتىٰ بالحُسنِ والدِّينِ والغِنىٰ[1] ، ثمَّ بما يقابلُها مِنَ القُبحِ والكفرِ والإفلاسِ على الترتيبِ .

(و) مقابلةُ الأربعةِ بالأربعةِ (نحوُ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ * وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ * وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ * وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ * فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ [الليل : ٥ ـ ١٠]) ، والتقابلُ بينَ الجميعِ ظاهرٌ، إلا بينَ الاتِّقاءِ والاستغناءِ ، فبيَّنَهُ بقولِهِ : (**المرادُ بـ « استغنىٰ »**[2] : **أَنَّهُ زَهِدَ فيما عندَ اللهِ تعالىٰ كأَنَّهُ مُستغنٍ عنهُ**) ؛ أي : عمَّا عندَ اللهِ تعالىٰ ؛ (**فلم يَتَّقِ** ، **أوِ**) المرادُ بـ (استغنىٰ) : (**استغنىٰ بشهواتِ الدُّنيا عن نعيمِ الجنَّةِ ؛ فلم يَتَّقِ**) ؛ فيكونُ الاستغناءُ مُستتبِعاً لعدمِ الاتِّقاءِ ، وهو مقابلٌ للاتِّقاءِ ، فيكونُ هـٰذا مِنْ قَبيلِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح : ٢٩] .

(**وزادَ السكَّاكيُّ**) في تعريفِ المقابلةِ قيداً آخرَ ؛ حيثُ قالَ : هي أَنْ تجمعَ بينَ شيئينِ متوافقينِ أو أكثرَ وضدَّيهما ، (**وإذا شُرِطَ ها هنا**) ؛ أي : فيما بينَ المتوافقينِ أوِ المتوافقاتِ (**أمرٌ . . شُرِطَ ثَمَّةَ**) ؛ أي : فيما بينَ ضدَّيهما أو أضدادِها[3] (**ضدُّهُ**) ؛ أي : ضدُّ ذلكَ الأمرِ ؛ (**كهاتينِ الآيتينِ ؛ فإنَّهُ لمَّا جُعِلَ التيسيرُ مُشترَكاً بينَ الإعطاءِ**

---

(١) قوله : (والغنىٰ) ؛ أي : المعبَّر عنه بالدنيا . « بناني » (٢/ ٣٢١) .

(٢) في (د ، ز ، ي) : (والمراد) بدل (المراد) .

(٣) في النسخ ما عدا (ج ، ز) : (أضدادهما) بدل (أضدادها) ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٤/ ٣٠١) .

والاتِّقاءِ والتصديقِ . . جُعِلَ ضدُّهُ مُشترَكاً بينَ أضدادِها .

والاتِّقاءِ والتصديقِ . . جُعِلَ ضدُّهُ) ؛ أي : ضدُّ التيسيرِ ـ وهو التعسيرُ المعبَّرُ عنهُ بقولِهِ : ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ ـ (مُشترَكاً بينَ أضدادِها) ؛ وهي البخلُ والاستغناءُ والتكذيبُ .

فعلىٰ هٰذا : لا يكونُ قولُهُ : (ما أحسنَ الدِّينَ . . .) مِنَ المقابلةِ ؛ لأنَّهُ اشترطَ في الدِّينِ والدُّنيا الاجتماعَ ، ولم يَشترطْ في الكفرِ والإفلاسِ ضدَّهُ[1]



---

(١) الحاصل : أن البيت لا يكون من المقابلة عند السكاكي إلا إذا قيل : وأقبح الكفر والإفلاس إذا تفرَّقا ، مع أن المقصود : إذا اجتمعا في الشخص . « دسوقي » (٤/ ٣٠١) .

ومنهُ : مراعاةُ النظيرِ ، وتُسمَّى : التناسبَ ، والتوفيقَ أيضاً ؛ وهي جمعُ أمرٍ وما يناسبُهُ لا بالتضادِّ .

نحوُ : ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٍ ﴾ .

وقولِهِ :

كَٱلْقِسِيِّ ٱلْمُعَطَّفَاتِ بَلِ ٱلْأَسْـ ـهُمِ مَبْرِيَّةً بَلِ ٱلْأَوْتَارِ

ومنها : ما يسمِّيهِ بعضُهم : تشابهَ الأطرافِ ؛ وهو أنْ يُختَمَ الكلامُ بما يناسبُ ابتداءَهُ في المعنىٰ .

[مراعاةُ النَّظيرِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (مراعاةُ النظيرِ ، وتُسمَّى : التناسبَ ، والتوفيقَ) ، والائتلافَ ، والتلفيقَ (أيضاً ؛ وهي جمعُ أمرٍ وما يناسبُهُ لا بالتضادِّ) ، والمناسبةُ بالتضادِّ : أنْ يكونَ كلٌّ منهما مقابلاً للآخرِ ، وبهٰذا القيدِ يخرجُ الطِّباقُ .

وذلكَ قد يكونُ بالجمعِ بينَ أمرينِ ؛ (نحوُ : ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٍ ﴾ [الرحمن : ٥]) جمعاً بينَ أمرينِ ، (و) نحوُ[١] : (قولِهِ) في صفةِ الإبلِ[٢] : (كالقِسِيِّ) : جمعُ قَوْسٍ ، (المُعطَّفاتِ): المُنحنياتِ[٣] ، (بلِ الأسهُمِ) : جمعُ سَهْمٍ ، (مَبْرِيَّةً): منحوتةً ، (بلِ الأوتارِ) : جمعُ وَتَرٍ ، جمعاً بينَ ثلاثةِ أمورٍ .

[تشابهُ الأطرافِ]

(ومنها) ؛ أي : مِنْ مراعاةِ النظيرِ : (ما يُسمِّيهِ بعضُهم : تشابهَ الأطرافِ ؛ وهو أنْ يُختَمَ الكلامُ بما يناسبُ ابتداءَهُ في المعنىٰ[٤]) ؛

---

(١) في (ح ، ي) : (وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور ؛ نحو) بدل (ونحو) ، وهو كذلك في « المطوَّل » (ص٤٢٠) .

(٢) البيت للبحتري في « ديوانه » (٢/ ٩٨٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٢٧) ، وهو من الخفيف .

(٣) في (أ ، ج ، و) : (المحنيَّات) بدل (المنحنيات) .

(٤) وذلك : بأن يكون ما خُتِم به الكلام كالعلَّة لما بُدئ به ، أو العكس ، أو كالدليل عليه ، أو نحو=

نحوُ : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ .

ويُلحَقُ بها نحوُ : ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۞ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ، ويُسمَّىٰ : إيهامَ التناسبِ .

نحوُ : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام : ١٠٣]) ؛ فإنَّ اللطيفَ يناسبُ كونَهُ غيرَ مُدرَكٍ بالأبصارِ ، والخبيرَ يناسبُ كونَهُ مُدرِكاً للأبصارِ ؛ لأنَّ المُدرِكَ للشيءِ يكونُ خبيراً عالماً بهِ .

[إيهامُ التناسبِ]

(ويُلحَقُ بها) ؛ أي : بمراعاةِ النظيرِ . . أنْ يُجمَعَ بينَ معنيينِ غيرِ متناسبينِ بلفظينِ يكونُ لهما معنيانِ متناسبانِ وإنْ لم يكونا مقصودينِ ها هنا[1] ؛ (نحوُ : ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۞ وَٱلنَّجْمُ ﴾) ؛ أي : النباتُ الذي يَنجُمُ ؛ أي : يظهرُ مِنَ الأرضِ لا ساقَ لهُ ؛ كالبُقُولِ ، (﴿ وَٱلشَّجَرُ ﴾) الذي لهُ ساقٌ ، (﴿ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن : ٥ـ٦]) : ينقادانِ للهِ تعالىٰ فيما خُلِقَا لهُ ؛ فالنَّجمُ بهٰذا المعنىٰ وإنْ لم يكنْ مناسباً للشمسِ والقمرِ . . لٰكنَّهُ قد يكونُ بمعنى الكوكبِ ، وهو مناسبٌ لهما[2] ، (ويُسمَّىٰ : إيهامَ التناسبِ) ؛ لمثلِ ما مرَّ في إيهامِ التضادِّ[3] .

❁ ❁ ❁

= ذلك ، وإنما كان تشابه الأطراف نوعاً خاصّاً من مراعاة النظير ؛ لأنها الجمع بين متناسبين مطلقاً بصرف النظر عن موقعهما في الكلام ، بخلاف تشابه الأطراف ؛ فإنه قاصر على الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء . « بناني » (٢/ ٣٢٢) .

(١) قوله : (وإن لم يكونا مقصودين) صادقٌ بألا يُقصَد واحد منهما ، أو يكون أحدهما مقصوداً دون الآخر ؛ كما في المثال المذكور . « دسوقي » (٤/ ٣٠٤) .

(٢) قوله : (وهو مناسب لهما) ؛ أي : لاقترانه معهما في الخيال ؛ لكونه جسماً نورانياً سماوياً ، والحاصل : أن النجم في الآية بالنسبة للشجر من مراعاة النظير ، وبالنسبة للشمس والقمر من إيهام التناسب . « دسوقي » (٤/ ٣٠٥) .

(٣) انظر (ص٦٧٧) ؛ أي : لكون المعنيين عُبِّر عنهما بلفظين يوهمان التناسب نظراً للظاهر . « دسوقي » (٤/ ٣٠٥) .

ومنهُ : الإرصادُ ، ويُسمِّيهِ بعضُهُمُ : التسهيمَ ؛ وهو أنْ يُجعَلَ قبلَ العَجُزِ مِنَ الفقرةِ أوِ البيتِ . . ما يدلُّ عليهِ إذا عُرِفَ الرَّويُّ .

[الإرصادُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (الإرصادُ) : وهو في اللغةِ : نصبُ الرَّقيبِ في الطريقِ ، (ويُسمِّيهِ بعضُهُمُ : التسهيمَ[1] ، وبُرْدٌ مُسَهَّمٌ : فيهِ خطوطٌ مستويةٌ ؛ (وهو أنْ يُجعَلَ قبلَ العَجُزِ مِنَ الفقرةِ) : هي في النثرِ بمنزلةِ البيتِ مِنَ النظمِ[2] ؛ فقولُهُ[3] : (هو يَطبَعُ الأسجاعَ بجواهرِ لفظِهِ) . . فقرةٌ ، (ويَقرَعُ الأسماعَ بزواجرِ وعظِهِ) . . فقرةٌ أخرىٰ ، والفقرةُ في الأصلِ : حَلْيٌ يُصاغُ علىٰ شكلِ فقرةِ الظَّهرِ ، (أو) مِنَ (البيتِ . . ما يدلُّ عليهِ) ؛ أي : على العَجُزِ[4] ؛ وهو آخرُ كلمةٍ مِنَ الفقرةِ أوِ البيتِ ، (إذا عُرِفَ الرَّويُّ)[5] ، فقولُهُ : (ما يدلُّ) فاعلُ (يُجعَلَ) ، وقولُهُ : (إذا عُرِفَ) متعلِّقٌ بقولِهِ : (يدلُّ)[6] ، والرَّويُّ : الحرفُ الذي بُنِيَ عليهِ أواخرُ الأبياتِ أوِ الفِقَرِ[7] ، ووجبَ تكرُّرُهُ في كلٍّ منهما[8]

---

(١) أمَّا وجهُ تسميته إرصاداً : فلأن ما يدل على العَجُز نُصِب ليدل علىٰ صفته وختمه ، وأمَّا وجهُ تسميته تسهيماً : فلأن ما جُعِل قبل العجُز ليدل عليه . . مزيدٌ في البيت أو في الفقرة ليزيِّنه بدلالته على المقصود من عجُزه ، فصار بمنزلة الخطوط المزيدة في الثوب لتزيينه ؛ أو لأن ما قبل العجُز مع العجُز كأنهما خطَّان مستويان في البيت أو الفقرة . « دسوقي » (٤/٣٠٦) .

(٢) أي : في أن رعاية الرَّويِّ واجبة فيهما ، إلا أنه فُرِّق بينهما ؛ من جهة أن البيت يكون بيتاً وحده ، والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرىٰ . « دسوقي » (٤/٣٠٦) .

(٣) أي : الحريري في « مقاماته » (ص٩) ، وفيها : (وهو) بدل (هو) .

(٤) أي : علىٰ مادَّته وصورته ؛ فالمادة يدل عليها الإرصاد ، والصورة يدل عليها الروي ، فالمتوقِّف علىٰ معرفة الروي هو الصورة فقط . « دسوقي » (٤/٣٠٦) .

(٥) أي : مع معرفة صيغة القافية من الكلام السابق . « دسوقي » (٤/٣٠٦) .

(٦) الحاصل : أن الإرصاد لا بد فيه من الدلالة علىٰ مادَّة العجُز ، فإن عُرِف الرَّوي وصيغةُ القافية . . وجب أن يدل علىٰ صيغة العجُز أيضاً . « دسوقي » (٤/٣٠٧) .

(٧) في (هـ ، ي) : (يُبنىٰ) بدل (بني) .

(٨) في النسخ ما عدا (د ، هـ ، ي) : (منها) بدل (منهما) ، وفي (ي) : (تكريره) بدل (تكرره) .

نحوُ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ .

ونحوُ قولِهِ :

إِذَا لَـمْ تَسْتَطِـعْ شَيْئـاً فَـدَعْـهُ وَجَـاوِزْهُ إِلَـىٰ مَـا تَسْتَطِيـعُ

وقيَّدَ بقولِهِ : (إذا عُرِفَ الرَّوِيُّ) ؛ لأنَّ مِنَ الإرصادِ ما لا يُعرَفُ بهِ العَجُزُ[1] ؛ لعدمِ معرفةِ حرفِ الرَّوِيِّ ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [يونس : ١٩] ؛ فلو لم يُعرَفْ أنَّ حرفَ الرَّوِيِّ هو النونُ[2] .. لربَّما تُوُهِّمَ أنَّ العَجُزَ : (فيما فيهِ اختلفُوا) ، أوِ (اختلفُوا فيهِ) .

فالإرصادُ في الفقرةِ (نحوُ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٠]) .

(و) في البيتِ (نحوُ قولِهِ[3] : [من الوافر]

إِذَا لَـمْ تَسْتَطِـعْ شَيْئـاً فَـدَعْـهُ وَجَـاوِزْهُ إِلَـىٰ مَـا تَسْتَطِيـعُ)

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : باعتبار صورته ومادَّته ، لا باعتبار مجرَّد مادَّته ، وإلا فقوله في الآية : ﴿ ٱخْتَلَفُواْ ﴾ يدل علىٰ مادَّة الاختلاف . « دسوقي » (٤/ ٣٠٧) ، في (د ، ح ، ي) : (فيه) بدل (به) .

(٢) أي : مع العلم بصيغة الفاصلة أيضاً بالنظر إلى الآيات السابقة ؛ فلا يَرِد أن معرفة الرَّوي ـ وهو النون في الآية ـ لا تدل علىٰ أن العجُز (يختلفون) ؛ لجواز أن يكون (مختلفون) .

(٣) البيت لسيدنا عمرو بن معدي كرب رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٤٥) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٣٦) .

ومنهُ : المشاكلةُ ؛ وهي ذكرُ الشيءِ بلفظِ غيرِهِ ؛ لوقوعِهِ في صُحبتِهِ تحقيقاً أو تقديراً .

فالأوَّلُ كقولِهِ :

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئاً نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ اطْبُخُوا لِيَ جُبَّةً وَقَمِيصَا

ونحوُهُ : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ .

والثاني نحوُ :

[المشاكلةُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (المشاكلةُ ؛ وهي ذكرُ الشيءِ بلفظِ غيرِهِ ؛ لوقوعِهِ) ؛ أي : ذلكَ الشيءِ ، (في صُحبتِهِ) ؛ أي : ذلكَ الغيرِ ، (تحقيقاً أو تقديراً) ؛ أي : وقوعاً محقَّقاً أو مقدَّراً .

(فالأوَّلُ كقولِهِ[1] : قالوا : اقترِحْ شيئاً) : مِنِ : اقترحتُ عليهِ شيئاً ؛ إذا سألتَهُ إيَّاهُ مِنْ غيرِ رويَّةٍ[2] ، وطلبتَهُ على سبيلِ التكليفِ والتحكُّمِ ، وجعلُهُ مِن : اقترحَ الشيءَ ؛ ابتدعَهُ[3] . . غيرُ مناسبٍ على ما لا يخفى ، (نُجِدْ) : مجزومٌ على أنَّهُ جوابُ الأمرِ ؛ مِنَ الإجادةِ ؛ وهو تحسينُ الشيءِ ، (لكَ طَبْخَهُ ، قلتُ : اطبُخُوا ليَ جُبَّةً وقميصا) ؛ أي : خِيطُوا ، وذكرُ خياطةِ الجُبَّةِ بلفظِ الطبخِ ؛ لوقوعِها في صحبةِ طبخِ الطعامِ .

(ونحوُهُ : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ [المائدة : ١١٦]) ؛ حيثُ أُطلِقَ النفسُ على ذاتِ اللهِ تعالى ؛ لوقوعِهِ في صحبةِ (نفسي) .

(والثاني) : وهو ما يكونُ وقوعُهُ في صُحبةِ الغيرِ تقديراً . . (نحوُ) قولِهِ تعالى :

---

(١) البيت لأبي الرقعمق كما في « معاهد التنصيص » (٢/٢٥٢) ، وهو من الكامل .

(٢) قوله : (من غير رويَّة) ؛ أي : تأمُّل في حال المسؤول . « دسوقي » (٤/٣١١) .

(٣) ذهب إلى ذلك الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٢٦) .

﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ ، وهو مصدرٌ مؤكِّدٌ لـ ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ ؛ أي : تطهيرَ اللهِ ؛ لأنَّ الإيمانَ يُطهِّرُ النُّفوسَ ، والأصلُ فيهِ أنَّ النَّصارىٰ كانوا يَغمِسُونَ أولادَهم في ماءٍ أصفرَ يُسمُّونَهُ المعموديَّةَ ، ويقولونَ : إنَّهُ تطهيرٌ لهم ، فعُبِّرَ عنِ الإيمانِ باللهِ بـ (صِبْغةَ اللهِ) ؛ للمشاكلةِ ، بهـٰذهِ القرينةِ .

﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا . . . ﴾ إلىٰ قولِهِ : (﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ) وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٦ ـ ١٣٨] ، (وهو) ؛ أي : قولُهُ : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ . . (مصدرٌ) ؛ لأنَّهُ فِعْلَةٌ مِنْ : صَبَغَ ؛ كالجِلْسةِ مِنْ : جَلَسَ ؛ وهي الحالةُ التي يقعُ عليها الصَّبْغُ ، (مؤكِّدٌ لـ « آمنَّا باللهِ » ؛ أي : تطهيرَ اللهِ ؛ لأنَّ الإيمانَ يُطهِّرُ النُّفوسَ) ، فيكـونُ (آمنَّـا) مشتمـلاً علـىٰ تطهيـرِ اللهِ لنفـوسِ المـؤمنيـنَ ودالاًّ عليـهِ ؛ فيكـونُ (صبغةَ اللهِ) ؛ بمعنىٰ : (تطهيرَ اللهِ) . . مؤكِّداً لمضمونِ قولِهِ : ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ .

ثمَّ أشارَ إلىٰ وقوعِ تطهيرِ اللهِ في صُحبةِ ما يُعبَّرُ عنهُ بالصَّبْغِ تقديراً بقولِهِ : (والأصلُ فيهِ) ؛ أي : في هـٰذا المعنىٰ ؛ وهو ذكرُ التطهيرِ بلفظِ الصَّبْغِ . . (أنَّ النَّصارىٰ كانوا يَغمِسُونَ أولادَهم في ماءٍ أصفرَ يُسمُّونَهُ المعموديَّةَ ، ويقولونَ : إنَّهُ) ؛ أيِ : الغمسَ في ذلكَ الماءِ (تطهيرٌ لهم)[1] ، فإذا فعلَ الواحدُ منهم بولدِهِ ذلكَ قالَ : (الآنَ صارَ نصرانياً حقّاً) ، فأُمِرَ المسلمونَ بأنْ يقولوا للنَّصارىٰ : قولوا : آمنَّا باللهِ ، وصبغَنا اللهُ بالإيمانِ صِبْغةً لا مِثلَ صِبْغتِنا ، وطهَّرَنا بهِ تطهيراً لا مِثلَ تطهيرِنا ، هـٰذا إذا كانَ الخطابُ في (قولوا) للكافرينَ ، وإنْ كانَ الخطابُ للمسلمينَ فالمعنىٰ : أنَّ المسلمينَ أُمِرُوا بأنْ يقولوا : صبغَنا اللهُ بالإيمانِ صِبْغةً ، ولم نُصْبَغْ صِبْغتَكم أيُّها النَّصارىٰ .

(فعُبِّرَ عنِ الإيمانِ باللهِ بـ « صِبْغةَ اللهِ » للمشاكلةِ) ؛ لوقوعِهِ في صحبةِ صِبْغةِ النَّصارىٰ تقديراً ، (بهـٰذهِ القرينةِ) الحاليَّةِ التي هي سببُ النُّزولِ ؛ مِنْ غمسِ النَّصارىٰ أولادَهم في الماءِ الأصفرِ ، وإنْ لم يُذكَرْ ذلكَ لفظاً[2]



---

(١) أي : من كل دين يخالف دينَهم المحمود عندهم . « بناني » (٢/ ٣٢٧) .

(٢) الحاصل : أن صَبْغ النصارىٰ غير مذكور في كلام الله ، ولا في كلام النصارىٰ ، ولـٰكنَّ غمسَهم=

ومنهُ : المُزاوجةُ ؛ وهي أنْ يُزاوَجَ بينَ معنيينِ في الشرطِ والجزاءِ .

كقولِهِ :

إِذَا مَا نَهَى ٱلنَّاهِي فَلَجَّ بِيَ ٱلْهَوَىٰ   أَصَاخَتْ إِلَى ٱلْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا ٱلْهَجْرُ

[المُزاوجةُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (المُزاوجةُ ؛ وهي أنْ يُزاوَجَ) ؛ أي : تُوقَعَ المزاوجةُ ، علىٰ أنَّ الفعلَ مُسنَدٌ إلىٰ ضميرِ المصدرِ ، أو إلى الظَّرفِ ؛ أعني : قولَهُ : (بينَ معنيينِ في الشرطِ والجزاءِ) ، والمعنىٰ : يُجعَلُ معنيانِ واقعانِ في الشرطِ والجزاءِ مُزْدوِجَينِ في أنْ يُرتَّبَ علىٰ كلٍّ منهما معنىً رُتِّبَ على الآخرِ[1] ؛ (كقولِهِ[2] : إذا ما نهى الناهي) ومنعَني عن حبِّها ، (فَلَجَّ بيَ الهوىٰ) ولزمَني[3] . . (أصاخَتْ إلى الواشي) ؛ أيِ : استمعَتْ إلى النَّمَّامِ الذي يَشِي حديثَهُ ويُزَيِّنُهُ[4] ، فصدَّقَتْهُ فيما افترىٰ عليَّ ، (فَلَجَّ بها الهَجْرُ) ؛ زاوجَ بينَ نهيِ الناهي وإصاختِها إلى الواشي الواقعَينِ في الشرطِ والجزاءِ في أنْ رَتَّبَ عليهما لَجاجَ شيءٍ .

وقد يُتوهَّمُ مِنْ ظاهرِ العبارةِ : أنَّ المزاوجةَ هي أنْ يُجمَعَ بينَ معنيينِ في الشرطِ ومعنيينِ في الجزاءِ[5] ؛ كما جمعَ في الشرطِ بينَ نهيِ الناهي ولَجاجِ الهوىٰ ، وفي

= أولادَهم في الماء الأصفر يستحق أن يُسمَّىٰ صَبْغاً وإن لم يتكلموا بذلك حين الغَمْس ، والآية نازلة في سياق ذلك الفعل ؛ فصار صبغهم كأنه مذكور . « دسوقي » (٤/ ٣١٤) .

(١) قوله : (مزدوجين) ؛ أي : مستويين ، كما في « حاشية الدسوقي » (٤/ ٣١٤) ، أو مجتمعين ، كما في « تجريد البناني » (٢/ ٣٢٨) .

(٢) البيت للبحتري في « ديوانه » (٢/ ٨٤٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٥٥) ، وهو من الطويل .

(٣) أي : صار لازماً لي ومن صفاتي . « دسوقي » (٤/ ٣١٦) .

(٤) يقال : وشى النمَّام كلامَه ؛ إذا كذب فيه ؛ لأنه يؤلِّفه ويزيِّنه . انظر « تاج العروس » (و ش ي) .

(٥) قوله : (من ظاهر العبارة) ؛ أي : لأن ظاهرها أنَّ قوله : (في الشرط والجزاء) ظرفٌ لـ (يزاوج) . « بناني » (٢/ ٣٢٨) .

الجزاءِ بينَ إصاختِها إلى الواشي ولَجاجِ الهَجْرِ ، وهو فاسدٌ ؛ إذ لا قائلَ بالمزاوجةِ في مثلِ قولِنا : (إذا جاءَني زيدٌ فسلَّمَ عليَّ . . أجلستُهُ فأنعمتُ عليهِ)[1] ، وما ذكرْنا هو المأخوذُ مِنْ كلامِ السلفِ .



(١) أي : لأنه لا بد أن يكون المرتَّبُ على المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء واحداً ، وهنا المرتَّب على المجيء غير المرتَّب على الإجلاس . « دسوقي » (٤/٣١٨) .

ومنهُ : العكسُ ؛ وهو أنْ يُقدَّمَ جزءٌ في الكلامِ ، ثمَّ يُؤخَّرَ .

ويقعُ علىٰ وجوهٍ :

منها : أنْ يقعَ بينَ أحدِ طرَفَي جملةٍ وما أُضيفَ إليهِ ؛ نحوُ : عاداتُ الساداتِ ساداتُ العاداتِ .

[العكسُ والتبديلُ]

[تعريفُ العكسِ والتبديلِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (العكسُ) والتبديلُ ؛ (وهو أنْ يُقدَّمَ جزءٌ في الكلامِ) علىٰ جزءٍ آخرَ ، (ثمَّ يؤخَّرَ) ذلكَ المقدَّمُ عنِ الجزءِ المؤخَّرِ أوَّلاً[1] ، والعبارةُ الصريحةُ ما ذكرَهُ بعضُهم[2] ؛ وهو : أنْ تُقدِّمَ في الكلامِ جزءاً ، ثمَّ تعكسَ فتقدِّمَ ما أخَّرتَ وتؤخِّرَ ما قدَّمتَ ، وظاهرُ عبارةِ المصنِّفِ صادقٌ علىٰ نحوِ : عاداتُ الساداتِ أشرفُ العاداتِ ، وليسَ مِنَ العكسِ[3] .

[وجوهُ العكسِ والتبديلِ]

(ويقعُ) العكسُ (علىٰ وجوهٍ ؛ منها : أنْ يقعَ بينَ أحدِ طرَفَي جملةٍ وما أُضيفَ إليهِ) ذلكَ الطَّرَفُ ؛ (نحوُ : عاداتُ الساداتِ ساداتُ العاداتِ) ؛ فالعاداتُ أحدُ طرفَي

---

(١) في النسخ ما عدا (ج ، ح ، ي) : (المتقدم) بدل (المقدَّم) .

(٢) وأمَّا عبارة المصنف فمحتملة لغير المراد ؛ لأن ظاهر قوله : (ثم يؤخَّر ذلك المقدَّم) : أنه يؤخَّر ذلك المقدَّم ؛ سواء أخِّر عن الجزء الذي كان مؤخَّراً أوَّلاً أو علىٰ غيره ؛ فلذا قال الشارح : (وظاهر عبارة المصنف صادق . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ظاهرها بدون التأويل الذي قاله الشارح ، وإلا فبالتأويل الذي قاله يخرج ذلك . « دسوقي » (٤/ ٣١٨) .

(٣) بل هو من رد العجُز على الصدر ، والحاصل : أنك إذا قدَّمت جزءاً من الكلام علىٰ جزء آخر ، ثم عكست . . كان هـٰذا عكساً وتبديلاً ، وهو يستلزم تكرار الجزأين الواقع فيهما العكس بالتقديم والتأخير ، وإن قدَّمت جزءاً من الكلام علىٰ جزء آخر ، ثم أخَّرت المقدَّم علىٰ غير المؤخَّر . . كان هـٰذا من رد العجُز على الصدر ، وهو لا يقتضي تكرار الجزأين معاً . « دسوقي » (٤/ ٣١٩) .

ومنها : أنْ يقعَ بينَ متعلِّقَي فعلينِ في جملتينِ ؛ نحوُ : ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ .

ومنها : أنْ يقعَ بينَ لفظينِ في طرفَي جملتينِ ؛ نحوُ : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ .

الكلامِ ، والساداتُ مضافٌ إليهِ لذلكَ الطَّرَفِ ، وقد وقعَ العكسُ بينَهما ؛ بأنْ قُدِّمَ أوَّلاً العاداتُ على الساداتِ ، ثمَّ الساداتُ على العاداتِ .

(ومنها) ؛ أي : مِنَ الوجوهِ : (أنْ يقعَ بينَ متعلِّقَي فعلينِ في جملتينِ ؛ نحوُ : ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الروم : ١٩]) ؛ فالحيُّ والميِّتُ متعلَّقا (يُخرِجُ) ، وقد قُدِّمَ أوَّلاً الحيُّ على الميِّتِ ، وثانياً الميِّتُ على الحيِّ .

(ومنها) ؛ أي : مِنَ الوجوهِ : (أنْ يقعَ بينَ لفظينِ في طرفَي جملتينِ ؛ نحوُ : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة : ١٠]) ؛ قُدِّمَ أوَّلاً (هنَّ) علىٰ (هم) ، وثانياً (هم) علىٰ (هنَّ) ، وهما لفظانِ وقعَ أحدُهما في جانبِ المسندِ إليهِ ، والآخرُ في جانبِ المسندِ .

❁ ❁ ❁

ومنهُ : الرُّجوعُ ؛ وهو العَوْدُ إلى الكلامِ السابقِ بالنَّقضِ ؛ لنكتةٍ .

كقولِهِ :

قِفْ بِٱلدِّيَارِ ٱلَّتِي لَمْ يَعْفُهَا ٱلْقِدَمُ بَلَىٰ وَغَيَّرَهَا ٱلأَرْوَاحُ وَٱلدِّيَمُ

[الرُّجوعُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (الرُّجوعُ ؛ وهو العَودُ إلى الكلامِ السابقِ بالنَّقضِ) ؛ أي : بنقضِهِ وإبطالِهِ ؛ (لنكتةٍ[1] ؛ كقولِهِ[2] :

قِفْ بِٱلدِّيَارِ ٱلَّتِي لَمْ يَعْفُهَا ٱلْقِدَمُ)

أي : لم يُبْلِها تطاولُ الزمانِ وتقادمُ العهدِ ، ثمَّ عادَ إلىٰ ذلكَ الكلامِ ونقضَهُ بقولِهِ :

(بَلَىٰ وَغَيَّرَهَا ٱلأَرْوَاحُ وَٱلدِّيَمُ)

أي : الرِّياحُ والأمطارُ ، والنُّكتةُ إظهارُ التحيُّرِ والتدلُّهِ[3] ، كأنَّهُ أخبرَ أوَّلاً بما لا تحقُّقَ لهُ ، ثمَّ أفاقَ بعضَ الإفاقةِ ، فنقضَ الكلامَ السابقَ قائلاً : بلىٰ عفاها القِدَمُ ، وغيَّرَها الأرواحُ والدِّيَمُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) وأمَّا إذا عاد لإبطاله لمجرَّد كونه غلطاً . . فلا يكون من البديع . « دسوقي » (٤/ ٣٢١) .

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلمىٰ في « ديوانه » (ص١٢٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٥٧) ، وهو من البسيط .

(٣) في (ح) : (التحسر والتحير) بدل (التحير والتدله) ، وفي (ي) : (التحسر والتوله) .

ومنهُ : التوريةُ ، وتُسمَّى : الإيهامَ أيضاً ؛ وهي أنْ يُطلَقَ لفظٌ لهُ معنيانِ : قريبٌ وبعيدٌ ، ويُرادَ البعيدُ .

وهي ضربانِ :

مجرَّدةٌ ؛ وهي التي لا تُجامِعُ شيئاً ممَّا يلائمُ القريبَ ؛ نحوُ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ .

[التَّوريةُ]

[تعريفُ التَّوريةِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (التوريةُ ، وتُسمَّى : الإيهامَ أيضاً ؛ وهي أنْ يُطلَقَ لفظٌ لهُ معنيانِ[1] : قريبٌ وبعيدٌ[2] ، ويُرادَ البعيدُ) ؛ اعتماداً على قرينةٍ خفيَّةٍ[3] .

[أنواعُ التَّوريةِ]

(وهي ضربانِ) :

الأُولىٰ : (مجرَّدةٌ ؛ وهي) التوريةُ (التي لا تُجامِعُ شيئاً ممَّا يلائمُ) المعنى (القريبَ[4] ؛ نحوُ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥]) ؛ أرادَ بـ (استوىٰ) : معناهُ البعيدَ؛ وهو (استولىٰ)، ولم يُقرَنْ بهِ شيءٌ ممَّا يلائمُ المعنى القريبَ الذي هو الاستقرارُ .

---

(١) أي : أو أكثر ؛ وسواء كان المعنيان حقيقيَّين ، أو مجازيَّين ، أو أحدهما حقيقيّاً والآخر مجازيّاً لا يُعتبَر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما إلى الآخر . « دسوقي » (٤/ ٣٢٣) .

(٢) أي : قريب إلى الفهم ؛ لكثرة استعمال اللفظ فيه ، وبعيد عنه ؛ لقلَّة استعماله فيه . « بناني » (٢/ ٣٣٠) .

(٣) قوله : (اعتماداً على قرينة) ؛ أي : وإن لم يكن هناك قرينة لم يُفهم إلا القريب ؛ فيخرج اللفظ عن التورية ، وقوله : (خفية) ؛ أي : لأجل أن يذهب الوهمُ قبل التأمُّل إلى إرادة المعنى القريب ، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية ؛ لعدم ستر المعنى القريب للبعيد . « دسوقي » (٤/ ٣٢٣) .

(٤) وكذلك التورية التي تقترن بما يلائم المعنى البعيد تسمَّىٰ مجرَّدة . « دسوقي » (٤/ ٣٢٥) .

ومُرشَّحةٌ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾ .

(و) الثانيةُ : (مُرشَّحةٌ) ؛ وهي التي تُجامِعُ شيئاً ممَّا يلائمُ المعنى القريبَ ؛ (نحوُ : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾ [الذاريات : ٤٧]) ؛ أرادَ بالأيدي : معناها البعيدَ ؛ وهو القدرةُ ، وقد قُرِنَ بها ما يلائمُ المعنى القريبَ الذي هو الجارحةُ المخصوصةُ ؛ وهو قولُهُ : (بنيناها) ؛ إذِ البناءُ يلائمُ اليدَ .

وهٰذا مبنيٌّ على ما اشتَهرَ بينَ أهلِ الظاهرِ مِنَ المفسِّرينَ[1] ، وإلا فالتحقيقُ : أنَّ هٰذا تمثيلٌ وتصويرٌ لعظمتِهِ[2] ، وتوقيفٌ على كُنْهِ جلالِهِ مِنْ غيرِ أنْ يُتمحَّلَ للمفرداتِ حقيقةٌ أو مجازٌ .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (أهل الظاهر) ؛ أي : الذين يقتصرون على ما يبدو ويظهر لهم من المعاني . « دسوقي » (٤/٣٢٦) .

(٢) قوله : (أن هٰذا) ؛ أي : قولَه : ﴿ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾ ، وقولَه : ﴿ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ ، وقوله : (تمثيل) ؛ أي : استعارة تمثيلية ؛ بأن شُبِّهت هيئة إيجاد الله السماءَ بالقوَّة والقدرة الأزلية . . بهيئة البناء بالأيدي الحسيَّة ، ثم استُعير مجموع (بنيناها بأيدٍ) الموضوع للهيئة المشبَّه بها . . للهيئة المشبَّهة على طريق الاستعارة التمثيلية ، وشُبِّهت الهيئة الحاصلة من تصرُّف المولى سبحانه وتعالى في الممكنات بالإيجاد والإعدام ونحو ذلك . . بالهيئة الحاصلة من استقرار المَلِك على سرير مُلكه ، بجامع أن كلاً يُنبئ عن المُلك التام ، واستُعير (على العرش استوى) الموضوع للهيئة المشبَّه بها . . للهيئة المشبَّهة على طريق الاستعارة التمثيلية . « دسوقي » (٤/٣٢٦) .

ومنهُ : **الاستخدامُ** ؛ وهو أنْ يُرادَ بلفظٍ لهُ معنيانِ أحدُهما ، ثمَّ بضميرِهِ الآخرُ ، أو يُرادَ بأحدِ ضميرَيهِ أحدُهما ، ثمَّ بالآخرِ الآخرُ .

فالأوَّلُ كقولِهِ :

إِذَا نَـزَلَ ٱلسَّمَـاءُ بِـأَرْضِ قَـوْمٍ ... رَعَيْنَـاهُ وَإِنْ كَـانُـوا غِضَـابَـا

والثاني

[الاستخدامُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (**الاستخدامُ**[1] ؛ وهو أنْ يُرادَ بلفظٍ لهُ معنيانِ أحدُهما ، ثمَّ) يُرادَ (بضميرِهِ) ؛ أي : بالضميرِ العائدِ إلىٰ ذلكَ اللفظِ معناهُ (الآخرُ ، أو يُرادَ بأحدِ ضميرَيهِ أحدُهما) ؛ أي : أحدُ المعنيينِ ، (ثمَّ) يُرادَ (بالآخرِ) ؛ أي : بضميرِهِ الآخرِ . . معناهُ (الآخرُ) ، وفي كليهما يجوزُ أنْ يكونَ المعنيانِ حقيقيَّينِ ، وأنْ يكونا مجازيَّينِ ، وأنْ يكونا مختلفينِ .

(فالأوَّلُ) : وهو أنْ يُرادَ باللفظِ أحدُ المعنيينِ ، وبضميرِهِ معناهُ الآخرُ . . (كقولِهِ[2] : [من الوافر]

إِذَا نَـزَلَ ٱلسَّمَـاءُ بِـأَرْضِ قَـوْمٍ ... رَعَيْنَـاهُ وَإِنْ كَـانُـوا غِضَـابَـا)

جمعُ غضبانَ ؛ أرادَ بالسماءِ : الغيثَ ، وبضميرِهِ في (رعيناهُ) : النَّبتَ ، وكلا المعنيينِ مجازيٌّ .

(والثاني) : وهو أنْ يُرادَ بأحدِ ضميرَيهِ أحدُ المعنيينِ ، وبالضميرِ الآخرِ معناهُ

---

(١) ويقال له أيضاً : الاستخذام ، والاستحذام ، وكلها بمعنى القطع ، وقد سُمِّيَ هـٰذا النوع بذلك ؛ لأن الضمير قُطِع عمَّا يستحق أن يعود له من المعنىٰ ، وجُعِل لغيره . « دسوقي » (٤/ ٣٢٦) .

(٢) البيت لمعاوية بن مالك كما في « الأصمعيات » (ص٢١٤) ، و« الحماسة البصرية » (١/ ٧٩) ، ونسبه ابن رشيق في « العمدة » (١/ ٢٦٦) لجرير ، وليس في « ديوانه » ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٦٠) .

كقولِهِ :

فَسَقَـى ٱلْغَضَـا وَٱلسَّـاكِنِيـهِ وَإِنْ هُـمُ   شَبُّـوهُ بَيْـنَ جَـوَانِحِـي وَضُلُـوعِـي

الآخرُ . . (كقولِهِ[1] : [من الكامل]

فَسَقَـى ٱلْغَضَـا وَٱلسَّـاكِنِيـهِ وَإِنْ هُـمُ   شَبُّـوهُ بَيْـنَ جَـوَانِحِـي وَضُلُـوعِـي)

أرادَ بأحدِ ضميرَيِ (الغَضَا) ـ أعني : المجرورَ في (السَّاكنيهِ) ـ : المكانَ الذي فيهِ شجرةُ الغَضَا ، وبالآخرِ ـ أعني : المنصوبَ في (شَبُّوهُ) ـ : النَّارَ الحاصلةَ مِنْ شجرةِ الغَضَا ، وكلاهما مجازيٌّ .

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت للبحتري في « ديوانه » (٢٤٦/١) ، وفيه : (والنازليه) بدل (والساكنيه) ، و : (جوانح وقلوب) بدل (جوانحي وضلوعي) ، وفي (أ ، ب ، د) من نسخ « التلخيص » ، وبعض نسخ « المختصر » : (جوانح وضلوع) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢٦٩/٢) .

ومنهُ : اللفُّ والنَّشرُ ؛ وهو ذكرُ متعدِّدٍ على التفصيلِ أوِ الإجمالِ ، ثمَّ ما لكلٍّ مِنْ غيرِ تعيينٍ ؛ ثقةً بأنَّ السامعَ يردُّهُ إليهِ .

فالأوَّلُ ضربانِ ؛ لأنَّ النَّشرَ : إمَّا على ترتيبِ اللفِّ ؛ نحوُ : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ ،

[اللفُّ والنَّشرُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (اللفُّ والنَّشرُ ؛ وهو ذكرُ متعدِّدٍ على التفصيلِ أوِ الإجمالِ ، ثمَّ) ذكرُ (ما لكلٍّ) واحدٍ مِنْ آحادِ ذلكَ المتعدِّدِ (مِنْ غيرِ تعيينٍ ؛ ثقةً) ؛ أي : الذِّكرُ بدونِ التعيينِ ؛ لأجلِ الوثوقِ (بأنَّ السامعَ يردُّهُ إليهِ) ؛ أي : يَرُدُّ ما لكلٍّ إلى ما هو لهُ ؛ لعلمِهِ بذلكَ بالقرائنِ اللفظيَّةِ أوِ المعنويَّةِ[1]

(فالأوَّلُ) : وهو أنْ يكونَ ذكرُ المتعدِّدِ على التفصيلِ . . (ضربانِ ؛ لأنَّ النَّشرَ : إمَّا على ترتيبِ اللفِّ) ؛ بأنْ يكونَ الأوَّلُ مِنَ المتعدِّدِ في النشرِ للأوَّلِ مِنَ المتعدِّدِ في اللفِّ ، والثاني للثاني ، وهكذا إلى الآخرِ ؛ (نحوُ : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [القصص : ٧٣]) ؛ ذُكِرَ الليلُ والنَّهارُ على التفصيلِ ، ثمَّ ذُكِرَ ما للَّيلِ ؛ وهو السُّكونُ فيهِ ، وما للنَّهارِ ؛ وهو الابتغاءُ مِنْ فضلِ اللهِ فيهِ . . على الترتيبِ .

فإنْ قيلَ : عدمُ التعيينِ في الآيةِ ممنوعٌ ؛ فإنَّ المجرورَ مِنْ (فيهِ) عائدٌ إلى اللَّيلِ لا محالةَ .

قُلنا : نعم ، ولكنْ باعتبارِ احتمالِ أنْ يعودَ إلى كلٍّ مِنَ اللَّيلِ والنَّهارِ يتحقَّقُ عدمُ التعيينِ[2]

---

(١) قوله : (بالقرائن اللفظية) ؛ كأن يقال : رأيت الشخصين ضاحكاً وعابسةً ؛ فتأنيث (عابسةً) يدل على أنها المرأة ، و(ضاحكاً) هو الرجل ، وقوله : (أو المعنوية) ؛ كأن يقال : لقيت الصاحبَ والعدوَّ ، فأكرمتُ وأهنتُ ، فالقرينة هنا معنويَّة ؛ وهي أن المستحِق للإكرام الصاحبُ وللإهانة العدوُّ . « دسوقي » (٤/ ٣٢٩) .

(٢) أي : وعدمُ التعيين المشترَط إنما هو بحسب اللفظ ، وذلك موجود في الآية ، لا بحسب =

وإمَّا علىٰ غيرِ ترتيبِهِ ؛ كقولِهِ :

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتِ حِقْفٌ وَغُصْنٌ وَغَـزَالٌ لَحْظـاً وَقَـدّاً وَرِدْفَـا

والثاني نحوُ : ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ ؛ أي : وقالَتِ اليهودُ : لن يدخلَ الجنَّةَ إلا مَنْ كانَ هُوداً ، وقالَتِ النَّصارىٰ : لن يدخلَ الجنَّةَ إلا مَنْ كانَ نصارىٰ ، فَلُفَّ لعدمِ الالتباسِ ؛ للعلمِ بتضليلِ كلِّ فريقٍ صاحبَهُ .

(وإمَّا علىٰ غيرِ ترتيبِهِ) ؛ أي : ترتيبِ اللفِّ ؛ سواءٌ كانَ معكوسَ الترتيبِ ؛ (كقولِهِ[1] : كيفَ أَسْلُو وأنتِ حِقْفٌ) : وهو النَّقا مِنَ الرَّملِ[2] ، (وغُصنٌ وغزالٌ ، لَحْظاً وقَدّاً ورِدْفَا) .

أو مختلطاً ؛ كقولِكَ : (هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ جُوداً وبَهاءً وشجاعةً) .

(والثاني) : وهو أنْ يكونَ ذكرُ المتعدِّدِ على الإجمالِ . . (نحوُ : ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة : ١١١]) ؛ فإنَّ الضميرَ في (قالوا) لليهودِ والنَّصارىٰ ، فذُكِرَ الفريقانِ علىٰ سبيلِ الإجمالِ بالضميرِ العائدِ إليهما ، ثمَّ ذُكِرَ ما لكلٍّ منهما ؛ (أي : وقالَتِ اليهودُ : لن يدخلَ الجنَّةَ إلا مَنْ كانَ هُوداً ، وقالَتِ النَّصارىٰ : لن يدخلَ الجنَّةَ إلا مَنْ كانَ نصارىٰ ، فَلُفَّ) بينَ الفريقينِ أوِ القولينِ إجمالاً ؛ (لعدمِ الالتباسِ) ، والثقةِ بأنَّ السامعَ يردُّ إلىٰ كلِّ فريقٍ أو قولٍ مَقُولَهُ ؛ (للعلمِ بتضليلِ كلِّ فريقٍ صاحبَهُ) ، واعتقادِهِ أنَّ داخلَ الجنَّةِ هو لا صاحبُهُ .

ولا يُتصوَّرُ في هـٰذا الضربِ الترتيبُ وعدمُهُ .

= المعنىٰ والواقع ؛ لأنه لو أريد ذلك لم يتحقق لف ونشر أبداً ؛ لتعيين المراد في نفس الأمر في كل فرد من أفراد النشر . « دسوقي » (٤/ ٣٣١) .

(١) يُنسب البيت لابن حيُّوس ، ولم أجده في « ديوانه » ، وفي « الصناعتين » لأبي هلال العسكري (ص٣٤٦) أنه من قوله ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٧٣) ، وهو من الخفيف .

(٢) النقا : القطعة من الرمل ، وقيل : الكثيب من الرمل . انظر « تاج العروس » (ن ق و) .

وَمِنْ غريبِ اللفِّ والنَّشرِ : أنْ يُذكرَ مُتعدِّدانِ أو أكثرُ ، ثمَّ يُذكرَ في نشرٍ واحدٍ ما يكونُ لكلٍّ مِنْ آحادِ كلٍّ مِنَ المتعدِّدينِ ؛ كما تقولُ : (الرَّاحةُ والتعبُ ، والعدلُ والظلمُ . . قد سُدَّ مِنْ أبوابِها ما كانَ مفتوحاً ، وفُتِحَ مِنْ طُرُقِها ما كانَ مسدوداً)[1] .

❁ ❁ ❁

(١) فقوله : (الراحة والتعب) لفٌّ أوَّلُ ، و(العدل والظلم) لفٌّ ثانٍ ، وقوله : (قد سُدَّ . . .) إلىٰ آخره . . نشرٌ ذُكِر فيه ما لكل واحد من اللفَّين ؛ لأنَّ قوله : (قد سُدَّ من أبوابها ما كان مفتوحاً) راجع للراحة من اللف الأول ، والعدل من اللف الثاني ، وقوله : (وفُتِح من طُرُقها ما كان مسدوداً) راجع للتعب في اللف الأول ، والظلم في اللف الثاني ، والمعنىٰ : أنه سُدَّ من أبواب الراحة والعدل ما كان مفتوحاً ، وفُتِح من أبواب التعب والظلم ما كان مسدوداً . « دسوقي » (٤/ ٣٣٤) .

ومنهُ : الجمعُ ؛ وهو أنْ يُجمَعَ بينَ متعدِّدٍ في حُكمٍ .

كقولِهِ تعالى : ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ .

ونحوِ :

إِنَّ ٱلشَّبَابَ وَٱلْفَرَاغَ وَٱلْجِدَهْ

مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهْ

[الجمعُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (الجمعُ ؛ وهو أنْ يُجمَعَ بينَ متعدِّدٍ) : اثنينِ أو أكثرَ (في حُكمٍ ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف : ٤٦]) .

(ونحوِ) ؛ أي : كقولِ أبي العتاهيةِ[1] : [من مشطور الرجز]

عَلِمْتَ يَا مُجَاشِعَ بْنَ مَسْعَدَهْ

(إِنَّ ٱلشَّبَابَ وَٱلْفَرَاغَ وَٱلْجِدَهْ)

أيِ : الاستغناءَ . (مَفْسَدَةٌ) ؛ أي : داعيةٌ إلى الفسادِ (للمَرءِ أيُّ مَفْسَدَهْ) .

❁ ❁ ❁

---

(١) ديوان أبي العتاهية (ص٤٤٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٢٨٣) ، وقوله : (إن الشباب) : بكسر الهمزة على الحكاية ؛ فالبيت من الأشعار المشهورة التي ضمَّنها أبو العتاهية ؛ يعني : علمت هذا البيت المشهور ، ويجوز فتحها .

ومنهُ : التفريقُ ؛ وهو إيقاعُ تباينٍ بينَ أمرينِ مِنْ نوعٍ في المدحِ أو غيرِهِ .

كقولِهِ :

مَـا نَـوَالُ ٱلْغَمَـامِ وَقْـتَ رَبِيـعٍ كَنَـوَالِ ٱلأَمِيـرِ يَـوْمَ سَخَـاءِ

فَنَـوَالُ ٱلأَمِيـرِ بَـدْرَةُ عَيْـنٍ وَنَـوَالُ ٱلْغَمَـامِ قَطْـرَةُ مَـاءِ

[التفريقُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (التفريقُ ؛ وهو إيقاعُ تباينٍ بينَ أمرينِ مِنْ نوعٍ في المدحِ أو غيرِهِ ؛ كقولِهِ[1] : [من الخفيف]

مَـا نَـوَالُ ٱلْغَمَـامِ وَقْـتَ رَبِيـعٍ كَنَـوَالِ ٱلأَمِيـرِ يَـوْمَ سَخَـاءِ

(فَنَوالُ الأميرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ) : هي عشرةُ آلافِ درهمٍ ، (ونَوالُ الغَمَامِ قَطْرَةُ ماءٍ) .

أوقعَ التباينَ بينَ النَّوالينِ[2]

❁ ❁ ❁

---

(١) البيتان لرشيد الدين الوطواط في « حدائق السحر » (ص١٧٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٣٠٠) ، وفي (أ ، ب ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » : (يوم) بدل (وقت) .

(٢) مع أنهما من نوع واحد ؛ وهو مطلقُ نَوالٍ . « دسوقي » (٤/ ٣٣٦) .

ومنهُ : التقسيمُ ؛ وهو ذكرُ متعدِّدٍ ، ثمَّ إضافةُ ما لكلٍّ إليهِ على التعيينِ .

كقولِهِ :

وَلا يُقِيمُ عَلَىٰ ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلا الأَذَلَّانِ عَيْرُ ٱلْحَيِّ وَٱلْوَتَدُ

هَـٰذَا عَلَى ٱلْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلا يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

[التقسيمُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (التقسيمُ ؛ وهو ذكرُ متعدِّدٍ ، ثمَّ إضافةُ ما لكلٍّ إليهِ على التعيينِ) ، وبهـٰذا القيدِ خرجَ اللفُّ والنَّشرُ ، وقد أهملَهُ السكَّاكيُّ[١] ؛ فتوهَّمَ بعضُهم : أنَّ التقسيمَ عندَهُ أعمُّ مِنَ اللفِّ والنَّشرِ[٢] .

وأقولُ[٣] : ذكرُ الإضافةِ مُغْنٍ عن هـٰذا القيدِ ؛ إذ ليسَ في اللفِّ والنَّشرِ إضافةُ ما لكلٍّ إليهِ ، بل يُذكَرُ فيهِ ما لكلٍّ ؛ حتىٰ يُضيفَهُ السامعُ إليهِ ويردَّهُ .

(كقولِـهِ) ؛ أي : قولِ المتلمِّسِ[٤] : (ولا يُقيمُ علىٰ ضَيْمٍ) ؛ أي : ظُلْمٍ (يُرادُ بهِ) : الضميرُ عائدٌ إلى المستثنىٰ منهُ العامِّ المقدَّرِ . . (إلا الأَذَلَّانِ) : في الظاهرِ فاعلُ (لا يُقيمُ) ، وفي التحقيقِ بدلٌ ؛ أي : لا يُقيمُ أحدٌ علىٰ ظُلمٍ يُقصَدُ بهِ إلا الأذلَّانِ : (عَيْرُ الحيِّ) : وهو الحمارُ ، (والوتَدُ ؛ هـٰذا) ؛ أي : عَيْرُ الحيِّ (على الخَسْفِ) ؛ أي : الذُّلِّ . . (مربوطٌ برُمَّتِهِ) : هي قطعةُ حَبْلٍ باليةٌ ، (وذا) ؛ أي : الوتدُ (يُشَجُّ) ؛ أي : يُدَقُّ ويُشَقُّ رأسُهُ ، (فلا يرثي) ؛ أي : لا يَرِقُّ ولا يَرحَمُ (لهُ أحدُ) .

---

(١) أي : ترك ذكر هـٰذا القيد ؛ وهو قوله : (على التعيين) . « دسوقي » (٤/ ٣٣٦) .

(٢) أي : لأنه يشمل التعيين وعدمه . « بناني » (٢/ ٣٣٤) .

(٣) أي : في الجواب عن السكاكي حيث ترك قيد التعيين . « دسوقي » (٤/ ٣٣٦) .

(٤) ديوان المتلمِّس الضبعي (ص٢٠٨ ـ ٢١١) ، والشطر الأول من البيت الأول فيه : (ولن يقيم علىٰ خَسْف يُسام به) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٢/ ٣٠٦) ، والبيتان من البسيط .

ذكرَ العَيْرَ والوتدَ ، ثمَّ أضافَ إلى الأوَّلِ الرَّبطَ على الخَسْفِ ، وإلى الثاني الشجَّ على التعيينِ .

وقيلَ : لا تعيينَ ؛ لأنَّ (هـٰذا) و(ذا) متساويانِ في الإشارةِ إلى القريبِ ، فكلٌّ منهما يحتملُ أنْ يكونَ إشارةً إلى العَيْرِ وإلى الوتدِ ؛ فالبيتُ مِنَ اللفِّ والنَّشرِ دونَ التقسيمِ[١]

وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ التساويَ ، بل في حرفِ التنبيهِ إيماءٌ إلىٰ أنَّ القُربَ فيهِ أقلُّ بحيثُ يحتاجُ إلىٰ تنبيهٍ ما ، بخلافِ المجرَّدِ عنها ، فـ (هـٰذا) للقريبِ ؛ أعني : العَيْرَ ، و(ذا) للأقربِ ؛ أعني : الوتدَ ، وأمثالُ هـٰذهِ الاعتباراتِ لا ينبغي أنْ تُهمَلَ في عباراتِ البُلغاءِ ، بل ليسَتِ البلاغةُ إلا رعايةَ أمثالِ ذلكَ[٢]

❁ ❁ ❁

---

(١) صاحب هـٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٣٢) .

(٢) في (هـ ، و ، ي) : (برعاية) بدل (رعاية) .

ومنهُ : **الجمعُ معَ التفريقِ** ؛ وهو أنْ يُدخَلَ شيئانِ في معنىً ، ويفرَّقَ بينَ جهتَيِ الإدخالِ .

كقولِهِ :

فَـوَجْهُـكِ كَـالنَّـارِ فِـي ضَـوْئِهَـا   وَقَلْبِـيَ كَـالنَّـارِ فِـي حَـرِّهَـا

[الجمعُ معَ التفريقِ]

(**ومنهُ**) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (**الجمعُ معَ التفريقِ ؛ وهو أنْ يُدخَلَ شيئانِ في معنىً ، ويفرَّقَ بينَ جهتَيِ الإدخالِ ؛ كقولِهِ**) ؛ أي : كقولِ الوَطْواطِ[1] : [من المتقارب]

(فَـوَجْهُـكِ كَـالنَّـارِ فِـي ضَـوْئِهَـا   وَقَلْبِـيَ كَـالنَّـارِ فِـي حَـرِّهَـا)

أدخلَ قلبَهُ ووجهَ الحبيبِ في كونِهما كالنَّارِ ، ثمَّ فرَّقَ بينَهما ؛ بأنَّ وجهَ الشَّبهِ في الوجهِ الضوءُ واللَّمَعانُ ، وفي القلبِ الحرارةُ والاحتراقُ[2] .



---

(١) حدائق السحر للوطواط (ص١٧٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٤) .

(٢) في (د ، ز ، ي) : (والإحراق) بدل (والاحتراق) .

ومنهُ : **الجمعُ معَ التقسيمِ ؛ وهو جمعُ متعدِّدٍ تحتَ حكمٍ ثمَّ تقسيمُهُ ، أوِ العكسُ .**

فالأوَّلُ كقولِهِ :

حَتَّىٰ أَقَامَ عَلَىٰ أَرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ   تَشْقَىٰ بِهِ ٱلرُّومُ وَٱلصُّلْبَانُ وَٱلْبِيَعُ

[الجمعُ معَ التقسيمِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (**الجمعُ معَ التقسيمِ ؛ وهو جمعُ متعدِّدٍ تحتَ حكمٍ ثمَّ تقسيمُهُ ، أوِ العكسُ**) ؛ أي : تقسيمُ متعدِّدٍ ثمَّ جمعُهُ تحتَ حكمٍ .

(**فالأوَّلُ**) ؛ أي : الجمعُ ثمَّ التقسيمُ . . (**كقولِهِ**[1] : **حتىٰ أقامَ**) ؛ أيِ : الممدوحُ ؛ ولتضمُّنِ الإقامةِ معنى التسليطِ عدَّاها بـ(علىٰ)[2] فقالَ : (**علىٰ أرباضِ**) : جمعُ رَبَضٍ ؛ وهو ما حولَ المدينةِ ، (**خَرْشَنَةٍ**) : وهي بلدةٌ مِنْ بلادِ الرُّومِ ، (**تَشْقىٰ بهِ الرُّومُ والصُّلْبانُ**) : جمعُ صَليبِ النَّصارىٰ ، (**والبِيَعُ**) : جمعُ بِيعةٍ ؛ وهي مُتعبَّدُهم[3] ، و(حتىٰ) : متعلِّقٌ بالفعلِ في البيتِ السابقِ[4] ؛ أعني : (قادَ المَقانبَ . . .)[5] ؛ أيِ : العساكرَ .

جمعَ في هٰذا البيتِ شقاءَ الرُّومِ بالممدوحِ ، ثمَّ قسَّمَ فقالَ :

---

(١) البيتان للمتنبي في « ديوانه » (ص٣١٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٥) ، وهما من البسيط .

(٢) في (ج ، و ، ح ، ي) : (ولتضمين) بدل (ولتضمن) .

(٣) في (أ ، د ، هـ) : (معبدهم) بدل (متعبَّدهم) ، وقوله : (متعبَّدهم) ؛ أي : النصارىٰ .

(٤) قوله : (متعلق بالفعل) ؛ أي : من حيث إنها عطفت الفعل الذي بعدها عليه ، **فهي هنا حرف عطف** . « دسوقي » (٤/ ٣٤٠) .

(٥) والبيت بتمامه : (من البسيط)

قادَ المَقانِبَ أقصىٰ شُرْبِها نَهَلٌ   على الشَّكيمِ وأدنىٰ سَيْرِها سَرَعُ

لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَٱلْقَتْلِ مَا وَلَدُوا   وَٱلنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَٱلنَّارِ مَا زَرَعُوا

والثاني كقولِهِ :

قَـوْمٌ إِذَا حَـارَبُـوا ضَـرُّوا عَـدُوَّهُـمُ   أَوْ حَاوَلُوا ٱلنَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا

سَجِيَّـةٌ تِلْـكَ مِنْهُـمْ غَيْـرُ مُحْـدَثَـةٍ   إِنَّ ٱلْخَلائِقَ فَاعْلَمْ شَرُّهَا ٱلْبِدَعُ

(لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَٱلْقَتْلِ مَا وَلَدُوا)

ذكرَ (ما) دون (مَنْ) ؛ إهانةً وقلَّةَ مبالاةٍ بهم[1] ، حتىٰ كأنَّهم مِنْ غيرِ ذوي العُقولِ ، وملاءمةً بقولِهِ :

(وَٱلنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَٱلنَّارِ مَا زَرَعُوا)

(والثاني) ؛ أيِ : التقسيمُ ثمَّ الجمعُ . . (كقولِهِ[2] : قومٌ إذا حاربوا ضَرُّوا عدوَّهُمُ ، أو حاولوا) ؛ أي : طلبوا (النَّفْعَ في أشياعِهِم) : أتباعِهِم وأنصارِهِم . . (نَفَعُوا ، سجيَّةٌ) ؛ أي : غريزةٌ وخُلُقٌ (تلكَ) الخصلةُ (منهم ، غيرُ مُحدَثةٍ ؛ إنَّ الخلائقَ) : جمعُ خَلِيقةٍ ؛ وهي الطبيعةُ والخُلُقُ ، (فاعلَمْ . . شرُّها البِدَعُ) : جمعُ بِدْعةٍ ؛ أيِ : المُبتدَعاتُ المُحدَثاتُ[3]

قسَّمَ في الأوَّلِ صفةَ الممدوحينَ إلىٰ ضَرِّ الأعداءِ ونفعِ الأولياءِ ، ثم جمعَها في الثاني تحتَ كونِها سجيَّةً .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (د ، ط) : (دلالة على الإهانة وقلة المبالاة بهم) بدل (إهانة وقلة مبالاة بهم) .

(٢) البيتان لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٢٠٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/٦) ، وهما من البسيط .

(٣) في (أ ، ج ، هـ) : (المستحدثات) بدل (المحدثات) ، وفي (ب ، د) : (والمحدثات) .

ومنهُ : **الجمعُ معَ التفريقِ والتقسيم** ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ .

[الجمعُ معَ التفريقِ والتقسيمِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (**الجمعُ معَ التفريقِ والتقسيم**) ، وتفسيرُهُ ظاهرٌ ممَّا سبقَ[1] ؛ فلم يتعرَّضْ لهُ ؛ (**كقولِهِ تعالىٰ** : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾) ؛ يعني : يأتي اللهُ ؛ أي : أمرُهُ ، أو يأتي اليومُ ؛ أي : هولُهُ ، والظَّرفُ منصوبٌ بإضمارِ (اذكُرْ) ، أو بقولِهِ : (﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾) بما ينفعُ مِنْ جوابٍ أو شفاعةٍ (﴿ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ فَمِنْهُمْ ﴾) ؛ أي : مِنْ أهلِ المَوْقفِ (﴿ شَقِىٌّ ﴾) : مقضيٌّ لهُ بالنَّارِ ، (﴿ وَسَعِيدٌ ﴾) : مقضيٌّ لهُ بالجنَّةِ ؛ (﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ ﴾) : إخراجُ النَّفَسِ ، (﴿ وَشَهِيقٌ ﴾) : ردُّهُ ، (﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾) ؛ أي : سماواتُ الآخرةِ وأرضُها[2] ، أو هٰذهِ العبارةُ كنايةٌ عنِ التأبيدِ ونفي الانقطاعِ[3] ، (﴿ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾) : إلا وقتَ مشيئةِ اللهِ سبحانَهُ ؛ (﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾) ؛ مِنْ تخليدِ البعضِ كالكفارِ ، وإخراجِ البعضِ كالفُسَّاقِ ، (﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ [هود : ١٠٥ـ١٠٨]) ؛ أي : غيرَ مقطوعٍ ،

---

(١) وحاصله : أن يُجمَع بين متعدِّد في حكم ، ثم يُوقَع التباين بينها ، ثم يضاف لكل واحد ما يناسبه . « دسوقي » (٣٤١/٤) .

(٢) وهٰذه دائمة باقية لا انقضاء لها . « دسوقي » (٣٤٣/٤) .

(٣) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و) : (وهٰذه) بدل (أو هٰذه) ؛ أي : أو المراد : سماوات الدنيا وأرضها ، ولا ينافي التأبيدَ بها فناؤها قبل الدخول فضلاً عن الخلود ؛ لأن الكلام من باب الكناية ؛ لأن مدَّة دوام سماوات الدنيا وأرضها من لوازمها الطُّولُ ، والمراد طُولٌ لا نهاية له ، فكأنه قيل : خالدين فيها خلوداً طويلاً لا نهاية له ، فهو مثل قول العرب : لا أفعل كذا ما لاح كوكبٌ . « دسوقي » (٣٤٣/٤) .

وقد يُطلَقُ التقسيمُ علىٰ أمرينِ آخرينِ :

أحدُهما : أنْ يُذكَرَ أحوالُ الشيءِ مضافاً إلىٰ كلٍّ ما يليقُ بهِ ؛ كقولِهِ :

ثِقَالٍ إِذَا لاقَوْا .

بل ممتدٌّ لا إلىٰ نهايةٍ .

ومعنى الاستثناءِ في الأوَّلِ : أنَّ بعضَ الأشقياءِ لا يُخلَّدونَ في النَّارِ ؛ كالعُصاةِ مِنَ المؤمنينَ الذينَ شَقُوا بالعصيانِ ، وفي الثاني : أنَّ بعضَ السُّعَداءِ لا يُخلَّدونَ في الجنَّةِ ، بل يفارقونَها ابتداءً ؛ يعني : أيَّامَ عذابِهم ؛ كالفُسَّاقِ مِنَ المؤمنينَ الذينَ سُعِدُوا بالإيمانِ ، والتأبيدُ مِنْ مبدأٍ معيَّنٍ كما ينتقضُ باعتبارِ الانتهاءِ[1] . . فكذلكَ باعتبارِ الابتداءِ[2] .

فقد جمعَ الأنفُسَ في قولِهِ : ﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾ ، ثمَّ فرَّقَ بينَهم ؛ بأنَّ بعضَهم شقيٌّ ، وبعضَهم سعيدٌ . . بقولِهِ : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ ، ثمَّ قسَّمَ ؛ بأنْ أضافَ إلى الأشقياءِ ما لهم مِنْ عذابِ النَّارِ ، وإلى السُّعَداءِ ما لهم مِنْ نعيمِ الجنَّةِ . . بقولِهِ : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ . . . ﴾ إلى الآخِرِ .

[إطلاقُ التقسيمِ علىٰ ذكرِ أحوالِ الشيءِ مضافاً إلىٰ كلٍّ ما يليقُ بهِ]

(وقد يُطلَقُ التقسيمُ علىٰ أمرينِ آخرينِ : أحدُهما : أنْ يُذكَرَ أحوالُ الشيءِ مضافاً إلىٰ كلٍّ) مِنْ تلكَ الأحوالِ (ما يليقُ بهِ ؛ كقولِهِ)[3] : [من الطويل]

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِٱلْقَنَا وَمَشَايِخٍ   كَأَنَّهُمُ مِنْ طُولِ مَا ٱلْتَثَمُوا مُرْدُ

(ثِقَالٍ) ؛ أي : لشدَّةِ وطأتِهم على الأعداءِ[4] (إذا لاقَوا) ؛ أي : حاربُوا ،

---

(١) أي : كما في الاستثناء الأوَّل . « دسوقي » (٤/ ٣٤٤) .

(٢) أي : كما في الاستثناء الثاني . « دسوقي » (٤/ ٣٤٤) .

(٣) البيتان للمتنبي في « ديوانه » (ص١٩٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٨) ، وقوله : (بالقنا) ؛ أي : الرِّماح ، وقوله : (مُرْد) : جمع أمرد ؛ وهو الشاب الذي طرَّ شاربه ولم تنبُت لحيته بعدُ . انظر « تاج العروس » (ق ن و ، م ر د) .

(٤) أي : لشدَّة ثباتهم على اللقاء . « دسوقي » (٤/ ٣٤٦) .

. خِفَـافٍ إِذَا دُعُـوا   كَثِيـرٍ إِذَا شَـدُّوا قَلِيـلٍ إِذَا عُـدُّوا

والثاني : استيفاءُ أقسام الشيءِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۞ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾ .

(خِفَافٍ) ؛ أي : مُسرعينَ إلى الإجابةِ (إذا دُعُوا) إلىٰ كفايةِ مُهِمٍّ ، ودِفاعِ مُلِمٍّ ، (كثيرٍ إذا شَدُّوا) ؛ لقيامِ واحدٍ مَقامَ الجماعةِ ، (قليلٍ إذا عُدُّوا)[1] .

ذكرَ أحوالَ المشايخِ ، وأضافَ إلىٰ كلِّ حالٍ ما يناسبُها ؛ بأنْ أضافَ إلى الثِّقلِ حالَ المُلاقاةِ ، وإلى الخِفَّةِ حالَ الدُّعاءِ ، وهٰكذا إلى الآخِرِ .

[إطلاقُ التقسيمِ على استيفاءِ أقسامِ الشيءِ]

(والثاني : استيفاءُ أقسام الشيءِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۞ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾ [الشورىٰ : ٤٩ ـ ٥٠]) ؛ فإنَّ الإنسانَ : إمَّا ألا يكونَ لهُ ولدٌ ، أو يكونَ لهُ ولدٌ ذكرٌ ، أو أنثىٰ ، أو ذكرٌ وأنثىٰ ، وقدِ استُوفِيَ في الآيةِ جميعُ الأقسامِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : لأن أهل النَّجدة مثلَهم . . في غاية القلَّة . « دسوقي » (٤/٣٤٦) .

ومنهُ : التجريدُ ؛ وهو أنْ يُنتزَعَ مِنْ أمرٍ ذي صفةٍ آخرُ مثلُهُ فيها مبالغةً ؛ لكمالِها فيهِ .

وهو أقسامٌ :

منها : نحوُ قولِهم : لي مِنْ فلانٍ صديقٌ حميمٌ ؛ أي : بلغَ مِنَ الصَّداقةِ حدّاً صحَّ معَهُ أنْ يُستخلَصَ منهُ آخرُ مثلُهُ فيها .

[التجريدُ]

[تعريفُ التجريدِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (التجريدُ ؛ وهو أنْ يُنتزَعَ مِنْ أمرٍ ذي صفةٍ) أمرٌ (آخرُ مثلُهُ فيها) ؛ أي : مماثلٌ لذلكَ الأمرِ ذي الصِّفةِ في تلكَ الصِّفةِ ؛ (مبالغةً) ؛ أي : لأجلِ المبالغةِ ؛ وذلكَ (لكمالِها)[1] ؛ أي : تلكَ الصِّفةِ[2] ، (فيهِ) ؛ أي : في ذلكَ الأمرِ ، حتىٰ كأنَّهُ بلغَ مِنَ الاتِّصافِ بتلكَ الصِّفةِ إلىٰ حيثُ يصحُّ أنْ يُنتزَعَ منهُ موصوفٌ آخرُ بتلكَ الصِّفةِ .

[أقسامُ التجريدِ]

(وهو) ؛ أي : التجريدُ (أقسامٌ) :

(منها) : ما يكونُ بـ(مِنِ) التجريديَّةِ[3] ؛ (نحوُ قولِهم : لي مِنْ فلانٍ صديقٌ حميمٌ) ؛ أي : قريبٌ يُهتَمُّ لأمرِهِ ؛ (أي : بلغَ) فلانٌ (مِنَ الصَّداقةِ حدّاً صحَّ معَهُ) ؛ أي : معَ ذلكَ الحدِّ . . (أنْ يُستخلَصَ منهُ) ؛ أي : مِنْ فلانٍ صديقٌ (آخرُ مثلُهُ فيها) ؛ أي : في الصَّداقةِ .

---

(١) في (أ ، ب) من نسخ « التلخيص » : (في كمالها) بدل (لكمالها) .

(٢) ولا يُشترط كون الصفة كاملة بحسب نفس الأمر ، بل ادِّعاء كمالها كافٍ ؛ سواء طابق الواقع أم لا . « دسوقي » (٣٤٨/٤) .

(٣) وقد جعل بعضُهم التجريد معنىً برأسه لكلمة (مِنْ) ، والأصح : أنها ابتدائية . « دسوقي » (٣٤٩/٤) .

ومنها : نحوُ قولِهم : لَئِنْ سألتَ فلاناً لَتَسألَنَّ بهِ البحرَ .

ومنها : نحوُ قولِهِ :

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَىٰ صَارِخِ ٱلْوَغَىٰ بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ ٱلْفَنِيقِ ٱلْمُرَحَّلِ

(ومنها) : ما يكونُ بالباءِ التجريديَّةِ الداخلةِ على المُنتزَعِ منهُ ؛ (نحوُ قولِهم : لَئِنْ سألتَ فلاناً لَتَسألَنَّ بهِ البحرَ)[1] ؛ بالغَ في اتِّصافِهِ بالسَّماحةِ حتى انتزعَ منهُ بحراً في السَّماحةِ[2]

(ومنها) : ما يكونُ بدخولِ باءِ المعيَّةِ في المُنتزَعِ ؛ (نحوُ قولِهِ[3] : وشوهاءَ) ؛ أي : فرسٍ قبيحِ المنظرِ ؛ لسَعَةِ أشداقِها[4] ، أو لِمَا أصابَها مِنْ شدائدِ الحربِ[5] ، (تَعْدو) ؛ أي : تُسرِعُ (بي إلىٰ صارخِ الوَغَىٰ) ؛ أي : مُستغيثٍ في الحربِ ، (بمستلئمٍ) ؛ أي : لابسٍ لَأْمةً ؛ وهي الدِّرعُ ، والباءُ للملابسةِ والمصاحبةِ[6] ، (مِثْلِ الفَنِيقِ) : هو الفحلُ المُكرَّمُ[7] ، (المُرحَّلِ) : مِنْ : رحَّلَ البعيرَ ؛ أشخصَهُ عن مكانِهِ وأرسلَهُ[8] ؛ أي : تَعْدو بي ومعي مِنْ نَفْسي مُستعِدٌّ للحربِ .

---

(١) يصح أن تكون الباء للمصاحبة ؛ أي : لَتَسألَنَّ شخصاً كريماً كالبحر مصاحباً له ، ويصح جعلها للسببيَّة ؛ بمعنىٰ : أن المجرَّد منه سببٌ لوجود المجرَّد . « دسوقي » (٤/ ٣٥٠) .

(٢) قوله : (بالغ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بناء علىٰ أن المراد بالسؤال : دفع الحاجة ؛ فيكون التشبيه بالبحر في السماحة ، ويحتمل أن يكون السؤال لدفع الجهل ؛ فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم . « دسوقي » (٤/ ٣٥٠) .

(٣) البيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » (ص٢٣٣) ، وفيه : (المدجَّل) بدل (المرحَّل) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٣) ، وهو من الطويل .

(٤) شِدْقا الفرس : مَشَقُّ فمه إلىٰ مُنتهى اللِّجام . انظر « تاج العروس » (ش د ق) .

(٥) أي : من الضربات والطعنات . « بناني » (٢/ ٣٣٩) .

(٦) وهي متعلِّقة بمحذوف علىٰ أنها ومجرورها في محل الحال من المجرور في (بي) ؛ أي : تعدو بي حالة كوني مصاحباً لمستلئم آخر . « دسوقي » (٤/ ٣٥٠) .

(٧) أي : الفحل من الإبل الذي ترك أهله ركوبه تكرمةً له . « بناني » (٢/ ٣٣٩) .

(٨) أي : أطلقه ولم يربطه في محلٍّ ، شبَّه الفرس بالفحل المذكور في القوَّة . « دسوقي » (٤/ ٣٥١) .

ومنها : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ ؛ أي : في جهنَّمَ ، وهي دارُ الخُلدِ .

ومنها : نحوُ قولِهِ :

فَلَئِنْ بَقِيتُ لَأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ تَحْوِي ٱلْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمُ

بالغَ في استعدادِهِ للحربِ حتى انتزعَ منهُ آخرَ .

(ومنها) : ما يكونُ بدخولِ (في) في المُنتزَعِ منهُ ؛ (نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [فصلت : ٢٨] ؛ أي : في جهنَّمَ ، وهي دارُ الخُلدِ) ، لـٰكنَّهُ انتزعَ منها داراً أخرىٰ ، وجعلَها مُعَدَّةً في جهنَّمَ لأجلِ الكفارِ ؛ تهويلاً لأمرِها ، ومبالغةً في اتِّصافِها بالشدَّةِ .

(ومنها) : ما يكونُ بدونِ توسُّطِ حرفٍ ؛ (نحوُ قولِهِ[1] : فَلَئِنْ بَقِيتُ لَأَرْحَلَنَّ بغَزْوةٍ تحوي) ؛ أي : تجمعُ (الغنائمَ) ، الجملةُ صفةُ (غزوةٍ) ، (أو يموتَ) : منصوبٌ بإضمارِ (أنْ) ؛ أي : إلا أنْ يموتَ (كريمُ) ؛ يعني : نفسَهُ ؛ انتزعَ مِنْ نفسِهِ كريماً ؛ مبالغةً في كرمِهِ .

فإنْ قيلَ : هـٰذا مِنْ قَبيلِ الالتفاتِ مِنَ التكلُّمِ إلى الغَيبةِ[2]

قُلنا : لا يُنافي التجريدَ علىٰ ما ذكَرْنا[3]

---

(١) البيت لقتادة بن مسلمة الحنفي كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » (ص٣١٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٤) ، وهو من الكامل .

(٢) أي : فليس من التجريد ؛ لأن الالتفات مبني على الاتِّحاد ، والتجريد مبني على التعدد ، وهما متنافيان ؛ لأن المعنى المعبَّر عنه في الالتفات بالطريق الأول والثاني . . واحد ، والمعبَّر عنه باللفظ الدال على المنتزَع منه وباللفظ الدال على المنتزَع . . متعدد بحسب الاعتبار ؛ إذ يُقصَد أن المجرَّد شيء آخر غير المجرَّد منه . « دسوقي » (٤/ ٣٥٢) .

(٣) أي : علىٰ مقتضىٰ ما ذكرنا من تعريف التجريد ؛ فإنه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات ؛ إذ المراد بالاتِّحاد في الالتفات : الاتِّحادُ في نفس الأمر ، لا الاتِّحاد فيه وفي الاعتبار ، والمراد بالتعدد في التجريد : التعدد بحسب الاعتبار ، لا في نفس الأمر أيضاً حتىٰ ينافي الالتفات ، =

وقيلَ : تقديرُهُ : أو يموتَ منِّي كريمٌ .

وفيهِ نظرٌ .

ومنها : نحوُ قولِهِ :

يَـا خَيْـرَ مَـنْ يَـرْكَـبُ ٱلْمَطِـيَّ وَلا   يَشْـرَبُ كَـأْسـاً بِكَـفِّ مَـنْ بَخِـلا

(وقيلَ : تقديرُهُ : أو يموتَ منِّي كريمٌ) ؛ فيكونُ مِنْ قَبيلِ : (لي مِنْ فلانٍ صديقٌ حميمٌ)[1] ، ولا يكونُ قسماً آخرَ .

(وفيهِ نظرٌ) ؛ لحصولِ التجريدِ وتمامِ المعنىٰ بدونِ هـٰذا التقديرِ[2]

(ومنها) : ما يكونُ بطريقِ الكنايةِ ؛ (نحوُ قولِهِ[3] : [من المنسرح]

يَـا خَيْـرَ مَـنْ يَـرْكَـبُ ٱلْمَطِـيَّ وَلا   يَشْـرَبُ كَـأْسـاً بِكَـفِّ مَـنْ بَخِـلا)

أي : يشربُ الكأسَ بكفِّ الجوادِ ؛ انتزعَ منهُ جواداً يشربُ هو بكفِّهِ علىٰ طريقِ الكنايةِ[4] ؛ لأنَّهُ إذا نفىٰ عنهُ الشُّربَ بكفِّ البخيلِ فقد أثبتَ لهُ الشُّربَ بكفِّ كريمٍ ، ومعلومٌ أنَّهُ يشربُ بكفِّهِ ؛ فهو ذلكَ الكريمُ .

= والحاصل : أن ما في البيت تجريد نظراً للتغاير الادِّعائي ، والتفات نظراً للاتِّحاد الواقعي ؛ فقوله : (كريم) التفات من حيث إنه انتقل من التكلم للغيبة ، وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة ؛ لأجل المبالغة في الكرم . « دسوقي » (٤/ ٣٥٣) .

(١) أي : فيكون مثله من جهة أن (مِنْ) داخلة على المنتزَع منه في كل منهما ؛ لأن المقدَّر كالمذكور . « دسوقي » (٤/ ٣٥٤) .

(٢) لأن الشاعر عادلَ بين كونه يحوي الغنائم أو يموت الكريم ، والجاري على الألسن أن يقال : لا بد لي من الغنيمة أو الموت ؛ فيُفهَم من ذلك أن المراد بالكريم نفسه ، والمدح المستفاد من التعبير بلفظ الكريم يقتضي المبالغة المصحِّحة للتجريد ؛ فلا حاجة إلىٰ تقدير شيء زائد في الكلام ـ وهو (مِنْ) ـ مع تمام المعنىٰ بدونه . « دسوقي » (٤/ ٣٥٤) .

(٣) البيت للأعشىٰ في « ديوانه » (ص٢٣٥) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٤) .

(٤) قوله : (يشرب هو) ؛ أي : الممدوح ، وقوله : (بكفِّه) ؛ أي : بكف ذلك الجواد المنتزَع . « دسوقي » (٤/ ٣٥٤) .

ومنها : مخاطبةُ الإنسانِ نفسَهُ ؛ كقولِهِ :

لا خَيْـلَ عِنْـدَكَ تُهْـدِيهَـا وَلا مَـالُ   فَلْيُسْعِدِ ٱلنُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ ٱلْحَالُ

وقد خفيَ هٰذا علىٰ بعضِهِم ؛ فزعمَ : أنَّ الخطابَ إنْ كانَ لنفسِهِ فهو تجريدٌ ، وإلا فليسَ مِنَ التجريدِ في شيءٍ ، بل كنايةٌ عن كونِ الممدوحِ غيرَ بخيلٍ[1]

وأقولُ : الكنايةُ لا تُنافي التجريدَ علىٰ ما قرَّرْنا ، ولو كانَ الخطابُ لنفسِهِ لم يكنْ قسماً بنفسِهِ[2] ، بل داخلاً في قولِهِ :

(ومنها : مخاطبةُ الإنسانِ نفسَهُ) ، وبيانُ التجريدِ في ذلكَ : أنَّهُ ينتزعُ مِنْ نفسِهِ شخصاً آخرَ مثلَهُ في الصِّفةِ التي سبقَ لها الكلامُ[3] ، ثمَّ يخاطبُهُ ؛ (كقولِهِ[4] : [من البسيط]

لا خَيْـلَ عِنْـدَكَ تُهْـدِيهَـا وَلا مَـالُ   فَلْيُسْعِدِ ٱلنُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ ٱلْحَالُ)

أي : الغِنى ؛ انتزعَ مِنْ نفسِهِ شخصاً آخرَ مثلَهُ في فقدِ الخيلِ والمالِ ، وخاطبَهُ .

❁ ❁ ❁

---

(١) هٰذا البعض : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٦٧٤) ، وحاصل كلامه : أن الكناية لا تتضمَّن تجريداً مستقلاً ؛ لأن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد ؛ لأنه صيَّر نفسه أمامه فخاطبها ، وقوله : (ولا يشرب كأساً بكفِّ من بخلا) كنايةٌ عن الكريم ، وهو وصف للمجرَّد أولاً ، ولا تجريد في الكناية نفسها ؛ لأن التجريد وقع أوَّلاً ، وإن كان الخطاب لغيره فقوله : (ولا يشرب كأساً بكفِّ من بخلا) كناية عن الكريم الذي هو ذلك المخاطَب ، بدلالة أنه يشرب بكفِّ كريمٍ مع العلم بأن الكف كفُّه ، وليس من التجريد في شيء . « دسوقي » (٤/ ٣٥٥) .

(٢) حاصل جواب الشارح : اختيار أن الخطاب لغيره ، والتجريد حاصل في الكناية ، ولا تنافيَ بينهما ، وأمَّا كون الخطاب لنفسه علىٰ سبيل التجريد : فلا يصح حملُ كلام المصنف عليه ؛ لأنه لا يكون حينئذ قسماً برأسه ، والمصنف جعلَه قسماً برأسه . « دسوقي » (٤/ ٣٥٥) .

(٣) في (ج ، ح ، ي) : (سيق) بدل (سبق) .

(٤) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص٤٨٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٤) ، والمعنىٰ : لا خيل ولا مال عندك تهديه للمادح ، فإذا لم يكن عندك شيء من ذلك تُواسي به المادح . . فواسِه بحُسن النُّطق . « دسوقي » (٤/ ٣٥٦) .

ومنهُ : المبالغةُ المقبولةُ .

والمبالغةُ : أنْ يُدَّعىٰ لوصفٍ بلوغُهُ في الشدَّةِ أوِ الضَّعفِ حدّاً مستحيلاً أو مُستبعَداً ؛ لئلا يُظَنَّ أنَّهُ غيرُ مُتَناهٍ فيهِ .

وتنحصرُ في التبليغِ ، ....

[المبالغةُ المقبولةُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (المبالغةُ المقبولةُ) ؛ لأنَّ المردودةَ لا تكونُ مِنَ المحسِّناتِ ، وفي هـٰذا إشارةٌ إلى الردِّ علىٰ مَنْ زعمَ : أنَّ المبالغةَ مقبولةٌ مطلقاً[1] ، وعلىٰ مَنْ زعمَ : أنَّها مردودةٌ مطلقاً[2]

[تعريفُ المبالغةِ]

ثمَّ إنَّهُ فسَّرَ مطلقَ المبالغةِ ، وبيَّنَ أقسامَها والمقبولَ منها والمردودَ ، فقالَ : (والمبالغةُ) مطلقاً : (أنْ يُدَّعىٰ لوصفٍ بلوغُهُ في الشدَّةِ أوِ الضَّعفِ حدّاً مستحيلاً أو مُستبعَداً) ، وإنَّما يُدَّعىٰ ذلكَ ؛ (لئلا يُظَنَّ أنَّهُ) ؛ أي : ذلكَ الوصفَ (غيرُ مُتَناهٍ فيهِ) ؛ أي : في الشدَّةِ أوِ الضَّعفِ ، وتذكيرُ الضميرِ وإفرادُهُ باعتبارِ عَودِهِ إلىٰ أحدِ الأمرينِ[3]

[أقسامُ المبالغةِ]

(وتنحصرُ) المبالغةُ (في التبليغِ[4] ، ....

---

(١) لأن حاصلها : أن يثبت في الشيء من القوَّة أو الضعف ما ليس فيه ، وأعذبُ الحديث أكذَبُه مع اشتراط إيهام الصحَّة وظهور المراد ؛ لأن الكذب المحض الذي قُصِد ترويج ظاهره مع فساده . . لم يقل أحد من العقلاء : إنه مستحسَن . « ابن يعقوب » (٤/٣٥٧) .

(٢) لأن خير الكلام ما كان صدقاً ، ولا خير في كلام أوهم كذباً أو حقَّقه . « ابن يعقوب » (٤/٣٥٧) .

(٣) قوله : (وتذكير الضمير وإفراده) ؛ أي : في قوله : (فيه) . « دسوقي » (٤/٣٥٩) .

(٤) وهو مأخوذ من قولهم : (بلَّغ الفارسُ) ؛ إذا مدَّ يده بالعِنان ؛ ليزداد الفرس في الجري . « دسوقي » (٤/٣٥٩) .

والإغراقِ ، والغُلُوِّ ؛ لأنَّ المُدَّعىٰ : إنْ كانَ مُمكِناً عقلاً وعادةً . . فتبليغٌ ؛ كقولِهِ :

فَعَادَىٰ عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكاً فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

وإنْ كانَ مُمكِناً عقلاً لا عادةً . . فإغراقٌ ؛ كقولِهِ :

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا وَنُتْبِعُهُ ٱلْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالا

والإغراقِ[1] ، والغُلُوِّ[2]) ، لا بمجرَّدِ الاستقراءِ ، بل بالدليلِ القطعيِّ ؛ وذلكَ (لأنَّ المُدَّعىٰ :

إنْ كانَ مُمكِناً عقلاً وعادةً . . فتبليغٌ ؛ كقولِهِ[3] : فعادىٰ) ؛ يعني : الفرسَ ، (عِدَاءً) : هو الموالاةُ بينَ الصَّيْدينِ ؛ يَصرَعُ أحدَهما علىٰ أثرِ الآخرِ في طَلَقٍ واحدٍ[4] ، (بينَ ثَوْرٍ) ؛ يعني : الذَّكرَ مِنْ بقرِ الوحشِ ، (ونَعْجةٍ) ؛ يعني : الأنثىٰ منها ، (دِرَاكاً) ؛ أي : متتابعاً ، (فلم يَنْضَحْ بماءٍ فيُغسَلِ) : مجزومٌ معطوفٌ علىٰ (يَنْضَحْ) ؛ أي : لم يَعْرَقْ فلم يُغسَلْ .

ادَّعىٰ أنَّ فرسَهُ أدركَ ثوراً ونعجةً في مِضمارٍ واحدٍ ولم يَعْرَقْ ، وهـٰذا مُمكِنٌ عقلاً وعادةً[5]

(وإنْ كانَ مُمكِناً عقلاً لا عادةً . . فإغراقٌ ؛ كقولِهِ[6] : ونُكرِمُ جارَنا ما دامَ فينا ، ونُتبِعُهُ) : مِنَ الإتباعِ ؛ أي : نُرسِلُ (الكرامةَ) علىٰ أثرِهِ (حيثُ مالا) ؛ أي : سارَ ،

---

(١) وهو مأخوذ من قولهم : (أغرقَ الفرسُ) ؛ إذا استوفى الحدَّ في جريه . « دسوقي » (٤/٣٥٩).

(٢) وهو مأخوذ من قولهم : (غلا في الشيء) ؛ إذا تجاوز الحدَّ فيه . « دسوقي » (٤/٣٥٩) .

(٣) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٦٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/١٦) ، وهو من الطويل .

(٤) الطَّلَق : الشَّوط الواحد في جري الخيل . انظر « تاج العروس » (ط ل ق) .

(٥) أي : وإن كان في غاية النُّدور عادة . « دسوقي » (٤/ ٣٦٠) .

(٦) البيت لعمرو بن الأهتم كما في مجموع ديوان « شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم » (ص٩٨) ، وفي بعض المصادر أنه لعمرو أو عُمير بن الأيهم التغلبي ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٥) ، وهو من الوافر .

وهما مقبولانِ .

وإلا فغُلُوٌّ ؛ كقولِهِ :

وَأَخَفْتَ أَهْلَ ٱلشِّرْكِ حَتَّىٰ إِنَّهُ لَتَخَافُكَ ٱلنُّطَفُ ٱلَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

والمقبولُ منهُ أصنافٌ :

منها : ما أُدخِلَ عليهِ ما يُقرِّبُهُ إلى الصحَّةِ ؛ نحوُ (يكادُ) في ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ .

وهٰذا مُمكِنٌ عقلاً لا عادةً ، بل في زمانِنا يكادُ يُلحَقُ بالممتنعِ عقلاً[1] .

(وهما) ؛ أيِ : التبليغُ والإغراقُ (مقبولانِ)[2]

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يكنْ مُمكِناً لا عقلاً ولا عادةً ؛ لامتناعِ أنْ يكونَ مُمكِناً عادةً مُمتنِعاً عقلاً ؛ إذ كلُّ مُمكِنٍ عادةً مُمكِنٌ عقلاً ، ولا ينعكسُ . . (فغُلُوٌّ ؛ كقولِهِ[3] : وأخفتَ أهلَ الشِّركِ حتىٰ إنَّهُ) : الضميرُ للشأنِ (لَـتَخافُكَ النُّطَفُ التي لم تُخلَقِ) ؛ فإنَّ خوفَ النُّطفةِ الغيرِ المخلوقةِ ممتنعٌ عقلاً وعادةً .

(والمقبولُ منهُ) ؛ أي : مِنَ الغُلُوِّ . . (أصنافٌ :

منها : ما أُدخِلَ عليهِ ما يُقرِّبُهُ إلى الصحَّةِ ؛ نحوُ) لفظةِ (« يكادُ » في) قولِهِ تعالىٰ : (﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ [النور : ٣٥])[4]

---

(١) وذلك لانطباع النفوس على الشح . « دسوقي » (٤/ ٣٦١) .

(٢) أي : لعدم ظهور الكذب فيهما الموجب للرد . « دسوقي » (٤/ ٣٦١) .

(٣) البيت لأبي نواس في « ديوانه » (ص٦٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٧) ، وهو من الكامل .

(٤) المبالَغ فيه إضاءة الزيت كإضاءة المصباح من غير نار ، وهٰذا محال عقلاً وعادة ، ولو قيل في غير القرآن لرُدَّ ، وحيث قيل : (يكاد) أفاد أن المحال لم يقع ، ولٰكن قرُب من الوقوع مبالغة ؛ لأن المعنىٰ : يقرب زيتها من الإضاءة والحال أنه لم تمسسه نار ، ومعنىٰ قرب المحالِ من الوقوع : توهُّم وجود أسباب الوقوع ، وقرب المحالِ من الوقوع قريب من الصحة ؛ لأنه قد تكثر أسباب الوهم المتخيَّل بها وقوعه ولو كان لا يقع . « دسوقي » (٤/ ٣٦٢) .

ومنها : ما تضمَّنَ نوعاً حسناً مِنَ التخييلِ ؛ كقولِهِ :

عَقَـدَتْ سَنَـابِكُهَـا عَلَيْهَـا عِثْيَـراً

(ومنها : ما تضمَّنَ نوعاً حسناً مِنَ التخييلِ ؛ كقولِهِ[1] : عَقَدَتْ سنابكُها) ؛ أي : حوافرُ الجيادِ ، (عليها) ؛ يعني : فوقَ رؤوسِها . . (عِثْيَراً) : بكسرِ العَينِ ؛ أي : غُباراً .

ومِنْ لطائفِ العلّامةِ في « شرحِ المفتاحِ » : العِثْيَرُ : الغُبارُ ، ولا تُفتَحُ فيهِ العَينُ[2] .

وألطفُ مِنْ ذلكَ ما سمعتُ ؛ أنَّ بعضَ البغَّالينَ كانَ يسوقُ بغلتَهُ في سُوقِ بغدادَ[3] ، وكانَ بعضُ عُدُولِ دارِ القضاءِ حاضراً ، فضرطَتِ البغلةُ ، فقالَ البغَّالُ على ما هو دأْبُهم : (بلحيةِ العِدْلِ)[4] ، بكسرِ العَينِ ؛ يعني : أحدَ شِقَّيِ الوِقْرِ[5] ، فقالَ بعضُ الظُّرَفاءِ على الفورِ : (افتحِ العَينَ ؛ فإنَّ المَولىٰ حاضرٌ)[6] ، ومِنْ هـٰذا القَبيلِ ما وقعَ لي في قصيدةٍ[7] : [من البسيط]

---

(١) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص١٥٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٣٤) ، وهو من الكامل .

(٢) قوله : (ومن لطائف العلامة) ؛ أي : الشيرازي ، ووجه اللطف في كلامه : ما فيه من التورية ؛ لأن قوله : (ولا تُفتَح فيه العين) له معنيان : قريب غير مراد ـ وهو النهي عن فتح العين الجارحة في الغبار ؛ لئلا يؤذيَها ـ وبعيد مراد ؛ وهو النهي عن فتح العين في لفظ (عثير) ؛ لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه . « دسوقي » (٤/ ٣٦٣) .

(٣) في (و ، ط ، ي) : (بغلة) بدل (بغلته) .

(٤) أي : ما فعلت يقع في لحية العِدل ، لا في وجه السائق ، وفيه تشبيه العِدل برجل ذي لحية على طريق المكنية . « دسوقي » (٤/ ٣٦٣) .

(٥) الوِقْر : الحمل الثقيل . انظر « تاج العروس » (و ق ر) .

(٦) يحتمل : افتح عينك تَرَ من هو أولىٰ أن يقع ذلك في لحيته ـ وهو الشاهد ـ حاضراً ، ويحتمل : افتح عين لفظ (العدل) ؛ لتصيب الضَّرطة مسمَّىٰ هـٰذا اللفظ ؛ فإنه حاضر . « دسوقي » (٤/ ٣٦٣) .

(٧) أي : في مدح السلطان أبي الحسين محمد كرت ، وقد ذكر منها أبياتاً في مقدمة « المطوَّل »=

لَـوْ تَبْتَغِـي عَنَقـاً عَلَيْـهِ لَأَمْكَنـا

وقدِ اجتمعا في قولِهِ :

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ ٱلشُّهْبُ فِي الدُّجَا وَشُـدَّتْ بِـأَهْـدَابِـي إِلَيْهِـنَّ أَجْفَـانِـي

عَـلا فَـأَصْبَـحَ يَـدْعُـوهُ ٱلْـوَرَىٰ مَلِكـاً وَرَيْثَمَـا فَتَحُـوا عَيْنـاً غَـدَا مَلَكَـا

وممَّا يناسبُ هـٰذا المقامَ : أنَّ بعضَ أصحابي ممَّنِ الغالبُ علىٰ لهجتِهم إمالةُ الحركاتِ نحوَ الفتحةِ . . أتاني بكتابٍ ، فقلتُ : لِمَنْ هو ؟ فقالَ : لمولانا عَمَرَ ، بفتحِ العينِ ، فضحكَ الحاضرونَ ، فنظرَ إليَّ كالمتعرِّفِ سببَ ضحكِهم[1] ، المسترشدِ لطريقِ الصَّوابِ ، فرمزتُ إليهِ بغضِّ الجفنِ وضمِّ العَينِ ، فتفطَّنَ للمقصودِ ، واستظرفَ ذلكَ الحاضرونَ[2] .

(لو تبتغي) تلكَ الجِيادُ (عَنَقاً) : هو نوعٌ مِنَ السَّيْرِ ، (عليهِ) ؛ أي : علىٰ ذلكَ العِثْيَرِ . . (لأمكنا) ؛ أي : العَنَقُ .

ادَّعىٰ تراكمَ الغُبارِ المرتفعِ مِنْ سنابكِ الخيلِ فوقَ رؤوسِها بحيثُ صارَ أرضاً يمكنُ سيرُها عليها ، وهـٰذا ممتنعٌ عقلاً وعادةً ، لـٰكنَّهُ تخييلٌ حسنٌ .

(وقدِ اجتمعا) ؛ أي : إدخالُ ما يُقرِّبُهُ إلى الصحَّةِ ، وتضمُّنُ التخييلِ الحسنِ . . (في قولِهِ[3] : [من الطويل]

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ ٱلشُّهْبُ فِي الدُّجَا وَشُـدَّتْ بِـأَهْـدَابِـي إِلَيْهِـنَّ أَجْفَـانِـي)

= (ص٥) ، ومحل الشاهد : أن قوله : (فتحوا عيناً) يحتمل : فتحوا عين لفظ (ملك) ؛ أي : وسطه ، فغدا بسبب الفتح (ملَكاً) ، فيكون معناه كذلك ، ويحتمل : فتحوا أعينهم فيه ونظروه ، فوجدوه قد تبدَّل وصار ملَكاً . « دسوقي » (٤/ ٣٦٤) .

(١) في (هـ ، ي) : (بسبب) بدل (سبب) .

(٢) في النسخ ما عدا (ب ، ح ، ي) : (واستطرف) بدل (واستظرف) .

(٣) البيت للقاضي الأَرَّجاني في « ديوانه » (ص٣١٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٣٦) .

ومنها : ما أُخرِجَ مُخرَجَ الهَزْلِ والخَلاعةِ ؛ كقولِهِ :

أَسْكَرُ بِٱلأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى ٱلشُّـ ـــرْبِ غَـداً إِنَّ ذَا مِـنَ ٱلعَجَـبِ

أي : يُوقَعُ في خيالي أنَّ الشُّهبَ مُحكَمةٌ بالمساميرِ لا تزولُ عن مكانِها ، وأنَّ أجفانَ عيني قد شُدَّتْ بأهدابِها إلى الشُّهبِ ؛ لطولِ ذلكَ اللَّيلِ وغايةِ سَهَري فيهِ ، وهٰذا تخييلٌ حسنٌ ، ولفظُ (يُخَيَّلُ) يزيدُهُ حُسناً .

(ومنها : ما أُخرِجَ مُخرَجَ الهَزْلِ والخَلاعةِ[1] ؛ كقولِهِ[2] : [من المنسرح]

أَسْكَرُ بِٱلأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى ٱلشُّـ ـــرْبِ غَـداً إِنَّ ذَا مِـنَ ٱلعَجَـبِ)

❁ ❁ ❁

---

(١) الهزل : هو الكلام الذي لا يراد به إلا المطايبة والضحك ، والخلاعة : هي عدم مبالاة القائل بما يقول ؛ لعدم المانع الذي يمنعه من غير الصدق . « دسوقي » (٤/٣٦٦) .

(٢) ورد البيت دون نسبة في « خزانة الأدب » لابن حجة (٢/١٧) ، و« معاهد التنصيص » (٣/٤٦) .

ومنهُ : المَذهبُ الكلاميُّ ؛ وهو إيرادُ حُجَّةٍ للمطلوبِ علىٰ طريقةِ أهلِ الكلامِ .
نحوُ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .
وقولِهِ :

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ
لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي خِيَانَةً لَمُبْلِغُكَ ٱلْوَاشِي أَغَشُّ . . . . .

[المَذهَبُ الكلاميُّ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (المَذهبُ الكلاميُّ ؛ وهو إيرادُ حُجَّةٍ للمطلوبِ علىٰ طريقةِ أهلِ الكلامِ) ؛ وهو أنْ تكونَ بعدَ تسليمِ المقدِّماتِ مُستلزِمةً للمطلوبِ[1] ؛ (نحوُ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢]) ، واللازمُ ـ وهو فسادُ السماواتِ والأرضِ ـ باطلٌ ؛ لأنَّ المرادَ بهِ خروجُهما عنِ النظامِ الذي هما عليهِ[2] ، فكذا الملزومُ ؛ وهو تعدُّدُ الآلهةِ ، وهٰذهِ المُلازَمةُ مِنَ المشهوراتِ الصادقةِ التي يُكتفىٰ بها في الخَطابيَّاتِ[3] ، دونَ القطعيَّاتِ المُعتبَرةِ في البُرهانيَّاتِ .

(وقولِهِ[4] : حلفتُ فلم أَترُكْ لنفسِكَ رِيبةً) ؛ أي : شكّاً ، (وليسَ وراءَ اللهِ للمرءِ مَطْلَبُ) ، فكيفَ يُحلَفُ بهِ كاذباً ؟! (لَئِنْ كنتَ) : اللامُ لتوطئةِ القَسَمِ ، (قد بُلِّغتَ عنِّي خيانةً[5] . . لَمُبْلِغُكَ) : اللامُ جوابُ القَسَمِ ، (الواشي . . أَغَشُّ) : مِنْ : غَشَّ ؛

---

(١) قوله : (وهو) ؛ أي : كونها علىٰ طريقة أهل الكلام ، وقوله : (تكون) ؛ أي : الحجة . « دسوقي » (٤/ ٣٦٩) .

(٢) أي : وهٰذا النظام محقَّق مشاهَد . « دسوقي » (٤/ ٣٦٩) .

(٣) قوله : (وهٰذه الملازمة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ملازمة الفساد لتعدد الآلهة من الأمور المشهورة الصادقة بحسب العُرف ؛ فقد تقرَّر في عُرف الناس أن المملكة إذا كان فيها ملكان لم تستمر ، بل تفسد . « دسوقي » (٤/ ٣٦٩) .

(٤) الأبيات للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٧٢ ـ ٧٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٤٨) ، وهي من الطويل .

(٥) في (ب) من نسخ « التلخيص » : (جريمة) بدل (خيانة) ، وفي (ج) من نسخ « التلخيص » ، و(ب ، د ، هـ ، و ، ز ، ط) من نسخ « المختصر » : (جناية) ، وأُعجمت بالوجهين =

. وَأَكْـذَبُ

وَلَـٰكِنَّنِـي كُنْـتُ ٱمْـرَأً لِـيَ جَـانِـبٌ   مِـنَ ٱلأَرْضِ فِيـهِ مُسْتَـرَادٌ وَمَـذْهَـبُ

مُلُـوكٌ وَإِخْـوَانٌ إِذَا مَـا مَـدَحْتُهُـمْ   أُحَكَّـمُ فِـي أَمْـوَالِهِـمْ وَأُقَـرَّبُ

كَفِعْلِـكَ فِـي قَـوْمٍ أَرَاكَ اصْطَنَعْتَهُـمْ   فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا

إذا خانَ ، (وأكذَبُ ، ولـٰكنَّني كنتُ امرأً ليَ جانبٌ مِنَ الأرضِ فيهِ)[١] ؛ أي : في ذلـكَ الجـانـبِ (مُستَـرادٌ) ؛ أي : مـوضـعُ طلـبٍ للـرِّزقِ ؛ مِـنْ : رادَ الكَـلأَ ، (ومَذهَبُ) ؛ أي : موضعُ ذهابٍ للحاجاتِ ؛ (مُلُوكٌ) ؛ أي : في ذلكَ الجانبِ مُلُوكٌ ، (وإخوانٌ إذا ما مدحتُهم . . أُحكَّمُ في أموالِهم) ؛ أي : أتصرَّفُ فيها كيفَ شئتُ ، (وأُقرَّبُ) عندَهم ، وأَصيرُ رفيعَ المرتبةِ ؛ (كفعلِكَ) ؛ أي : كما تفعلُ أنتَ (في قومٍ أراكَ اصطنعتَهم) ، وأحسنتَ إليهم ، (فلم تَرَهُم في مدحِهم لكَ أذنبوا) .

أي : لا تُعاتبْني علىٰ مدحِ آلِ جَفْنةَ المُحسِنينَ إليَّ المُنعِمينَ عليَّ ؛ كما لا تُعاتِبُ قوماً أحسنتَ إليهم فمدَحُوكَ .

وهـٰذهِ الحُجَّةُ علىٰ طريقِ التمثيلِ الذي يُسمِّيهِ الفقهاءُ قياساً[٢] ، ويمكنُ ردُّهُ إلىٰ صورةِ قياسٍ استثنائيٍّ ؛ أي : لو كانَ مدحي لآلِ جَفْنةَ ذنباً لكانَ مدحُ ذلكَ القومِ لكَ أيضاً ذنباً ، واللازمُ باطلٌ ؛ فكذا الملزومُ[٣]

❁ ❁ ❁

= في (د) من نسخ « التلخيص » ، و(ج ، ح) من نسخ « المختصر » .

(١) أراد بذلك الجانب من الأرض : الشامَ . « دسوقي » (٤/ ٣٦٩) .

(٢) قوله : (قياساً) ؛ أي : أصوليّاً . « دسوقي » (٤/ ٣٧٣) .

(٣) قوله : (وهـٰذه الحجة . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا اعتراض على المصنف ؛ حيث مثَّل بهـٰذه الأبيات للمذهب الكلامي ؛ وهو إيراد حجة للمطلوب علىٰ طريقة أهل الكلام ؛ بأن يُذكَر قياس اقتراني أو استثنائي مستلزم للمطلوب بعد تسليم مقدِّماته ، والمذكور هنا من قبيل القياس الأصولي ، وقوله : (ويمكن ردُّه . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا جواب الاعتراض ، والضمير في (رده) : لما ذُكِر من الأبيات . « دسوقي » (٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣) .

ومنهُ : حُسنُ التعليلِ ؛ وهو أنْ يُدَّعىٰ لوصفٍ عِلَّةٌ مناسبةٌ لهُ باعتبارٍ لطيفٍ غيرِ حقيقيٍّ .

وهو أربعةُ أضرُبٍ ؛ لأنَّ الصفةَ : إمَّا ثابتةٌ قُصِدَ بيانُ عِلَّتِها ، أو غيرُ ثابتةٍ أُريدَ إثباتُها .

[حُسنُ التعليلِ]

[تعريفُ حُسنِ التعليلِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (حُسنُ التعليلِ ؛ وهو أنْ يُدَّعىٰ لوصفٍ عِلَّةٌ مناسبةٌ لهُ باعتبارٍ لطيفٍ)[1] ؛ أي : بأنْ يُنظَرَ نظراً يشتملُ علىٰ لُطْفٍ ودِقَّةٍ ، (غيرِ حقيقيٍّ) ؛ أي : لا يكونُ ما اعتُبِرَ عِلَّةً لهـٰذا الوصفِ . عِلَّةً لهُ في الواقعِ ؛ كما إذا قلتَ : (قتلَ فلانٌ أعاديَهُ ؛ لدفعِ ضررِهم) ؛ فإنَّهُ ليسَ في شيءٍ مِنْ حُسنِ التعليلِ .

وما قيلَ ؛ مِنْ أنَّ هـٰذا الوصفَ ـ أعني : (غيرِ حقيقيٍّ) ـ ليسَ بمُفيدٍ ها هنا ؛ لأنَّ الاعتبارَ لا يكونُ إلا غيرَ حقيقيٍّ[2] . . فغلطٌ مَنْشؤُهُ ما سُمِعَ ؛ أنَّ أربابَ المعقولِ يُطلقونَ الاعتباريَّ علىٰ مقابلِ الحقيقيِّ ، ولو كانَ الأمرُ كما تُوُهِّمَ لوجبَ أنْ يكونَ جميعُ اعتباراتِ العقلِ غيرَ مطابقٍ للواقعِ[3] .

[أنواعُ حُسنِ التعليلِ]

(وهو أربعةُ أضرُبٍ ؛ لأنَّ الصفةَ) التي ادُّعِيَ لها عِلَّةٌ مناسبةٌ : **(إمَّا ثابتةٌ قُصِدَ بيانُ عِلَّتِها ، أو غيرُ ثابتةٍ أُريدَ إثباتُها)** .

---

(١) المراد بالاعتبار هنا : النظر والملاحظة بالعقل ، والمراد باللطف : الدقَّة . « دسوقي » (٤/ ٣٧٣).

(٢) صاحب هـٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٣٩) .

(٣) الحاصل : أن المراد بالاعتبار هنا : نظرُ العقل ، لا كون الشيء لا وجود له ، والمراد بالحقيقي : ما طابق الواقع ، لا كون الشيء موجوداً في الخارج ، وما نظر له العقل : تارة يكون حقيقياً ؛ أي : مطابقاً للواقع ، وتارة لا يكون كذلك ؛ فقول المصنف : (باعتبار لطيف) لا يغني عن قوله : (غير حقيقي) . « دسوقي » (٤/ ٣٧٤) .

والأُولىٰ : إمَّا ألا يظهرَ لها في العادةِ عِلَّةٌ ؛ كقولِهِ :

لَـمْ يَحْكِ نَـائِلَـكَ ٱلسَّحَـابُ وَإِنَّمَـا حُمَّـتْ بِـهِ فَصَبِيبُهَـا ٱلـرُّحَضَـاءُ

أو يظهرَ لها عِلَّةٌ غيرُ المذكورةِ ؛ كقولِهِ :

مَـا بِـهِ قَتْـلُ أَعَـادِيـهِ وَلَـٰكِـنْ يَتَّقِي إِخْـلافَ مَـا تَـرْجُـو ٱلـذِّئَـابُ

فإنَّ قتلَ الأعداءِ في العادةِ لدفعِ مَضرَّتِهم ، لا لِمَا ذكرَهُ .

(والأُولىٰ : إمَّا ألا يظهرَ لها في العادةِ عِلَّةٌ)[1] وإنْ كانَتْ لا تخلو في الواقعِ عن عِلَّةٍ[2] ؛ (كقولِهِ[3] : لم يَحْكِ) ؛ أي : لم يُشابِهْ (نائلَكَ) ؛ أي : عطاءَكَ . (السَّحابُ ؛ وإنَّما حُمَّتْ بهِ) ؛ أي : صارَتْ محمومةً بسببِ نائلِكِ وتفوُّقِهِ عليها ، (فصَبِيبُها الرُّحَضَاءُ) ؛ أي : المصبوبُ مِنَ السَّحابِ هو عَرَقُ الحُمَّىٰ ؛ فنزولُ المطرِ مِنَ السَّحابِ صفةٌ ثابتةٌ لا يظهرُ لها في العادةِ عِلَّةٌ ، وقد علَّلَهُ بأنَّهُ عَرَقُ حُمَّاها الحادثةِ بسببِ عطاءِ الممدوحِ .

(أو يظهرَ لها) ؛ أي : لتلكَ الصِّفةِ (عِلَّةٌ غيرُ) العِلَّةِ (المذكورةِ) ؛ لتكونَ المذكورةُ غيرَ حقيقيَّةٍ ؛ فتكونَ مِنْ حُسنِ التعليلِ ؛ (كقولِهِ[4] : [من الرمل]

مَـا بِـهِ قَتْـلُ أَعَـادِيـهِ وَلَـٰكِـنْ يَتَّقِي إِخْـلافَ مَـا تَـرْجُـو ٱلـذِّئَـابُ

فإنَّ قتلَ الأعداءِ في العادةِ لدفعِ مَضرَّتِهم) ، وصُفُوِّ المملكةِ عن مُنازَعتِهم[5] ، (لا لِمَا ذكرَهُ) ؛ مِنْ أنَّ طبيعةَ الكرمِ قد غلبَتْ عليهِ ، ومحبَّتَهُ صدقَ رجاءِ الراجينَ بعثَتْهُ علىٰ قتلِ أعاديهِ ؛ لِمَا علمَ مِنْ أنَّهُ إذا توجَّهَ إلى الحربِ صارَتِ الذِّئابُ ترجو اتِّساعَ

---

(١) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (لا يظهر) بدل (ألا يظهر) .

(٢) قوله : (ألا يظهر لها في العادة علة) ؛ أي : غير التي أُريدَ بيانها . « دسوقي » (٤/ ٣٧٥) .

(٣) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص١٢٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٥١) ، وهو من الكامل .

(٤) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص١٤٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٥٣) .

(٥) أي : خلوِّ المملكة عن منازعتهم . « دسوقي » (٤/ ٣٧٧) .

والثانيةُ : إمَّا مُمكِنةٌ ؛ كقولِهِ :

يَـا وَاشِيـاً حَسُنَـتْ فِينَـا إِسَـاءَتُـهُ نَجَّىٰ حِـذَارُكَ إِنْسَـانِي مِنَ ٱلْغَـرَقِ

فإنَّ استحسانَ إساءةِ الواشي مُمكِنٌ ، لٰكنْ لمَّا خالفَ الناسَ فيهِ عقَّبَهُ بأنَّ حِذارَهُ منهُ نَجَّىٰ إنسانَهُ مِنَ الغَرَقِ في الدُّموعِ .

أو غيرُ مُمكِنةٍ ؛ كقولِهِ :

الرِّزقِ عليها بلحومِ مَنْ يقتلُ مِنَ الأعادي ، وهٰذا معَ أنَّهُ وصفٌ بكمالِ الجُودِ . . وصفٌ بكمالِ الشجاعةِ ، حتىٰ ظهرَ ذلكَ للحيواناتِ العُجْمِ[1]

(والثانيةُ) ؛ أي : الصفةُ الغيرُ الثابتةِ التي أُريدَ إثباتُها[2] : (إمَّا مُمكِنةٌ ؛ كقولِهِ[3] : يا واشياً حَسُنَتْ فينا إساءَتُهُ ؛ نجَّىٰ حِذارُكَ) ؛ أي : حِذاري إيَّاكَ . . (إنساني) ؛ أي : إنسانَ عيني ، (مِنَ الغَرَقِ[4] ؛ فإنَّ استحسانَ إساءةِ الواشي مُمكِنٌ ، لٰكنْ لمَّا خالفَ) الشاعرُ (الناسَ فيهِ) ؛ إذ لا يستحسنُهُ الناسُ . . (عقَّبَهُ) ؛ أي : عقَّبَ الشاعرُ استحسانَ إساءةِ الواشي (بأنَّ حِذارَهُ منهُ) ؛ أي : مِنَ الواشي (نجَّىٰ إنسانَهُ مِنَ الغَرَقِ في الدُّموعِ) ؛ حيثُ تركَ البكاءَ خوفاً منهُ .

(أو غيرُ مُمكِنةٍ ؛ كقولِهِ[5] : [من البسيط]

---

(١) العُجْم : التي لا تتكلم . انظر « تاج العروس » (ع ج م) .

(٢) أي : بما أُتيَ به من العلة المناسبة . « دسوقي » (٤/ ٣٧٥) .

(٣) البيت لصريع الغواني مسلم بن الوليد في « ديوانه » (ص٣٢٨) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٥٤) ، وهو من البسيط .

(٤) وغرق إنسان العين في الدموع كناية عن العمىٰ . « دسوقي » (٤/ ٣٧٨) .

(٥) البيت للمصنف ، وهو ترجمة لبيت فارسي وجده في هٰذا المعنىٰ ، كما ذكر في « الإيضاح » (ص٢٨٠) ، وقال : (كقوله) ، ولم يقل : (كقولي) ؛ إمَّا للتجريد ، أو نظراً لمعناه ؛ فإنه للفارسي ، وقوله : (منتطَق) بفتح الطاء ، اسم مفعول ؛ أي : لَمَا رأيت عليها عِقْداً منتطَقاً به ؛ أي : مشدوداً في وسطها كالحزام . « دسوقي » (٤/ ٣٨٠) .

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ ٱلْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ ... لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقِ)

مِن : انتطَقَ ؛ أي : شدَّ النِّطاقَ[1] ، وحولَ الجَوزاءِ كواكبُ يقالُ لها : نِطاقُ الجَوزاءِ ، فنيَّةُ الجَوزاءِ خدمةَ الممدوحِ صفةٌ غيرُ مُمكِنةٍ قُصِدَ إثباتُها[2] ، كذا في « الإيضاحِ »[3] .

وفيهِ بحثٌ ؛ لأنَّ مفهومَ هٰذا الكلامِ هو أنَّ نيَّةَ الجَوزاءِ خدمةَ الممدوحِ . . عِلَّةٌ لرؤيةِ عِقْدِ النِّطاقِ عليها ؛ أعني : لرؤيةِ حالةٍ شبيهةٍ بانتطاقِ المُنتطِقِ ؛ كما يقالُ : لو لم تَجِئْني لم أُكرِمْكَ ؛ يعني : أنَّ عِلَّةَ الإكرامِ هي المجيءُ ، وهٰذهِ صفةٌ ثابتةٌ قُصِدَ تعليلُها بنيَّةِ خدمةِ الممدوحِ ؛ فيكونُ مِنَ الضَّربِ الأوَّلِ[4] .

وما قيلَ : إنَّهُ أرادَ أنَّ الانتطاقَ صفةٌ ممتنعةُ الثبوتِ للجَوزاءِ ، وقد أثبتَها الشاعرُ ، وعلَّلَها بنيَّةِ خدمةِ الممدوحِ[5] . . فهو معَ أنَّهُ مخالفٌ لصريحِ كلامِ المصنِّفِ في

(١) النِّطاق : كل ما شُدَّ به الوسط . انظر « تاج العروس » (ن ط ق) .

(٢) قوله : (غير ممكنة) ؛ أي : لأن النية بمعنى العزم والإرادة ، وذلك إنما يكون ممَّن له إدراك . « دسوقي » (٤/ ٣٨٠) .

(٣) انظر « الإيضاح » (ص٢٨٠) .

(٤) حاصل البحث : أن أصل (لو) أن يكون شرطها علة لجوابها ، فإذا قلت : (لو جئتني أكرمتك) أفاد التركيب أن عدم المجيء علة عدم الإكرام ، وإذا قلت : (لو لم تأتني لم أكرمك) أفاد التركيب أن الإتيان علة الإكرام ، وظاهر كلام المصنف : أن الجواب علة للشرط ، وهٰذا خلاف الأصل المشهور في (لو) ، ولو أُجريَ البيت على الأصل فيها ؛ بأن جُعِل نيَّةُ خدمة الممدوح علةَ انتطاق الجوزاء . . لكان البيت من الضرب الأول ـ وهو ما إذا كانت الصفة ثابتة ولم تظهر لها علة في العادة ـ لأن انتطاق الجوزاء محسوس ثابت ؛ لأن المراد به إحاطة النجوم بها كإحاطة النِّطاق بالإنسان ، ونيَّة الخدمة التي هي علتها غير مطابقة . « دسوقي » (٤/ ٣٨٠) .

(٥) صاحب هٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٤١) ، وحاصل كلامه : أن المراد بالانتطاق : الانتطاقُ الحقيقيُّ ـ وهو جعلُ النِّطاق الحقيقي في الوسط ـ لا حالةٌ شبيهة به ، ولا شك أن الانتطاق الحقيقي للجوزاء صفة غير ثابتة ؛ فيكون البيت على الأصل في (لو) ، =

وأُلحِقَ بهِ ما بُنِيَ على الشكِّ ؛ كقولِهِ :

كَأَنَّ ٱلسَّحَابَ ٱلْغُرَّ .

« الإيضاحِ »[1] . . ليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّ حديثَ انتطاقِ الجَوزاءِ ـ أعني : الحالةَ الشبيهةَ بذلكَ ـ ثابتٌ بل محسوسٌ .

والأقربُ : أنْ تُجعَلَ (لو) ها هنا مثلَها في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ؛ أعني : الاستدلالَ بانتفاءِ الثاني على انتفاءِ الأوَّلِ ، فيكونَ الانتطاقُ علَّةَ كونِ نيَّةِ الجَوزاءِ خدمةَ الممدوحِ[2] ؛ أي : دليلاً عليهِ ، وعِلَّةً للعلمِ[3] ، معَ أنَّهُ وصفٌ غيرُ مُمكِنٍ[4]

[التعليلُ علىٰ سبيلِ الشكِّ]

(وأُلحِقَ بهِ) ؛ أي : بحُسنِ التعليلِ (ما بُنِيَ على الشكِّ) ، ولم يُجْعَلْ منهُ ؛ لأنَّ فيهِ ادِّعاءً وإصراراً ، والشكُّ يُنافيهِ ؛ (كقولِهِ[5] : كأنَّ السَّحابَ الغُرَّ) : جمعُ الأَغَرِّ ،

= ويكون من الضرب الذي أراده المصنف . « دسوقي » (٤/ ٣٨١) .

(١) لأن كلامه صريح في أن المعلَّل نيّة الخدمة ، والعلة رؤية الانتطاق ، لا العكس كما ذكره هٰذا القائل . « دسوقي » (٤/ ٣٨١) .

(٢) الحاصل : أن (لو) في البيت ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيها ، بل للاستدلال بانتفاء الجواب على انتفاء الشرط ، فالشاعر جعل انتطاق الجوزاء في الخارج دليلاً علىٰ وجود نيّة الخدمة ، وحاصل الاستدلال : لو لم يكن قصدها الخدمة . . لَمَا كانت منتطِقة ، لٰكن كونها غير منتطِقة باطل ؛ لمشاهدة انتطاقها ؛ فبطل المقدَّم ؛ وهو عدم قصدها الخدمة ، فيثبت نقيضه ، وهو المطلوب . « دسوقي » (٤/ ٣٨١) .

(٣) قوله : (وعلة للعلم) ؛ أي : بوجوده ؛ فالعلة كما تُطلَق علىٰ ما يكون سبباً لوجود الشيء في الخارج . . تُطلَق علىٰ ما يكون سبباً لوجود العلم به ذهناً ، فالانتطاق وإن كان مسبَّباً عن نيّة الخدمة في الخارج . . يُجعَل علة للعلم بوجود النيّة . « دسوقي » (٤/ ٣٨١) .

(٤) قوله : (مع أنه) ؛ أي : ذلك الوصف ؛ وهو كون نية الجوزاء الخدمة . « دسوقي » (٤/ ٣٨٢).

(٥) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٤/ ٥٨٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٦٩) ، وهو من الطويل .

غَيَّبْنَ تَحْتَهَا حَبِيبـاً فَمَـا تَـرْقَـا لَهُـنَّ مَـدَامِـعُ

والمرادُ : الماطرةُ الغزيرةُ الماءِ . . (غَيَّبْنَ تحتَها) ؛ أي : تحتَ الرُّبا (حَبيباً ؛ فما تَرْقا) : الأصل : (تَرْقأُ) بالهمزةِ ، فخُفِّفَتْ ؛ أي : ما تَسْكُنُ (لهنَّ مَدامِعُ) .

عَلَّلَ علىٰ سبيلِ الشكِّ نزولَ المطرِ مِنَ السَّحابِ بأنَّها غَيَّبَتْ حَبيباً تحتَ تلكَ الرُّبا ، فهي تبكي عليها[1]

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (عليها) ؛ أي : الرُّبا لأجل الحبيب الذي تحتها . « دسوقي » (٤/٣٨٣) ، وفي (ي) : (عليه) بدل (عليها) ، والضمير للحبيب .

ومنهُ : التفريعُ ؛ وهو أنْ يُثبَتَ لمتعلَّقِ أمرٍ حكمٌ بعدَ إثباتِهِ لمتعلَّقٍ لهُ آخرَ .

كقولِهِ :

أَحْـلامُكُـمْ لِسَقَـامِ ٱلْجَهْـلِ شَـافِيَـةٌ   كَمَـا دِمَـاؤُكُـمْ تَشْفِـي مِـنَ ٱلْكَلَـبِ

[التفريعُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (التفريعُ ؛ وهو أنْ يُثبَتَ لمتعلَّقِ أمرٍ حكمٌ بعدَ إثباتِهِ)[1] ؛ أي : إثباتِ ذلكَ الحكمِ (لمتعلَّقٍ لهُ آخرَ)[2] ، على وجهٍ يُشعِرُ بالتفريعِ والتعقيبِ[3] ؛ احترازاً عن نحوِ : (غلامُ زيدٍ راكبٌ ، وأبوهُ راكبٌ)[4] ؛ (كقولِهِ[5] : [من البسيط]

أَحْـلامُكُـمْ لِسَقَـامِ ٱلْجَهْـلِ شَـافِيَـةٌ   كَمَـا دِمَـاؤُكُـمْ تَشْفِـي مِـنَ ٱلْكَلَـبِ)

هو ـ بفتحِ اللامِ ـ : شبهُ جُنونٍ يحدثُ للإنسانِ مِنْ عضِّ الكَلْبِ الكَلِبِ ، ولا دواءَ لهُ أنجعُ مِنْ شُربِ دمِ مَلِكٍ ؛ كما قالَ الحماسيُّ[6] : [من الوافر]

---

(١) المراد بالتعلُّق : النسبة والارتباط ، وبالحكم : المحكوم به . « دسوقي » (٤/ ٣٨٤) .

(٢) حاصل التعريف : أنه لا بد من متعلَّقين ـ أي : منسوبين ـ لأمر واحد ؛ كغلام زيدٍ وأبيه ؛ فزيدٌ أمر واحد ، وله منسوبان : أحدهما : غلامه ، والآخر : أبوه ، ولا بد من حكم واحد يثبت لأحد المنسوبين بعد إثباته للآخر ؛ كأن يقال : غلامُ زيد فرحَ ففرحَ أبوه . « دسوقي » (٤/ ٣٨٤) .

(٣) المراد بالتفريع : التبعية في الذكر ، من غير أن يكون هناك أداة تفيد مطلق الجمع ؛ سواء كان بأداة تفريع أم لا ، وليس المراد أن يكون الإثبات بأداة تفريع فقط ، وإلا لم يكن البيت الذي ذكره المصنف من هـٰذا النوع . « دسوقي » (٤/ ٣٨٤) .

(٤) في النسخ ما عدا (هـ ، ط ، ي) : (وأبوه راجل) بدل (وأبوه راكب) ، وإنما احترز عن المثال المذكور ؛ لعدم التفريع في الإثبات للثاني وإن اتَّحد الحكم فيهما ؛ لأن الواو لمطلق الجمع . « دسوقي » (٤/ ٣٨٤) .

(٥) البيت للكُميت بن زيد في « ديوانه » (ص١٩) ، وفيه : (يُشفىٰ بها الكلب) بدل (تشفي من الكلب) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٨٨) .

(٦) البيت لأبي البرج القاسم بن حنبل المري كما في « ديوان الحماسة بشرح التبريزي » =

بُنَــاةُ مَكَــارِمٍ وَأُسَــاةُ كَلْــمٍ   دِمَــاؤُكُــمُ مِــنَ ٱلْكَلَــبِ ٱلشِّفَــاءُ

ففرَّعَ علىٰ وصفِهم بشفاءِ أحلامِهم مِنْ داءِ الجهلِ . . وَصْفَهم بشفاءِ دمائِهم مِنْ داءِ الكَلَبِ ؛ يعني : أنتم ملوكٌ وأشرافٌ وأربابُ العُقولِ الراجحةِ .

❁ ❁ ❁

= (ص٣٠٥) ، وفيه : (دماؤهم) بدل (دماؤكم) .

ومنهُ : تأكيدُ المدحِ بما يُشبِهُ الذمَّ ، وهو ضربانِ :

أفضلُهما : أنْ يُستثنىٰ مِنْ صفةِ ذمٍّ منفيَّةٍ عنِ الشيءِ . . صفةُ مدحٍ بتقديرِ دخولِها فيها ؛ كقولِهِ :

وَلا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ ٱلْكَتَائِبِ

أي : إنْ كانَ فُلُولُ السَّيفِ عيباً ، فأثبتَ شيئاً منهُ علىٰ تقديرِ كونِهِ منهُ ، وهو مُحالٌ ، فهو في المعنىٰ تعليقٌ بالمُحالِ .

[تأكيدُ المدحِ بما يُشبِهُ الذمَّ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (تأكيدُ المدحِ بما يُشبِهُ الذمَّ ، وهو ضربانِ :

أفضلُهما : أنْ يُستثنىٰ مِنْ صفةِ ذمٍّ منفيَّةٍ عنِ الشيءِ . . صفةُ مدحٍ) لذلكَ الشيءِ ؛ (بتقديرِ دخولِها فيها) ؛ أي : دخولِ صفةِ المدحِ في صفةِ الذمِّ ؛ (كقولِهِ[1] : ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بهنَّ فُلُولٌ) : جمعُ فَلٍّ ؛ وهو الكسرُ في حدِّ السَّيفِ ، (مِنْ قِراعِ الكتائبِ) ؛ أي : مُضاربةِ الجيوشِ ؛ (أي : إنْ كانَ فُلُولُ السَّيفِ عيباً ، فأثبتَ شيئاً منهُ) ؛ أي : مِنَ العيبِ ، (علىٰ تقديرِ كونِهِ منهُ) ؛ أي : كونِ فُلُولِ السَّيفِ مِنَ العيبِ ، (وهو) ؛ أي : هٰذا التقديرُ ؛ وهو كونُ الفُلُولِ مِنَ العيبِ . . (مُحالٌ) ؛ لأنَّهُ كنايةٌ عن كمالِ الشجاعةِ[2] ؛ (فهو) ؛ أي : إثباتُ شيءٍ مِنَ العيبِ علىٰ هٰذا التقديرِ (في المعنىٰ . . تعليقٌ بالمُحالِ)[3] ؛ كما يقالُ : حتىٰ يبيضَّ القارُ ،

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٤٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/١٠٧) ، وهو من الطويل .

(٢) في (و ، ز ، ح ، ط ، ي) : (من كمال الشجاعة) بدل (كناية عن كمال الشجاعة) ، وإنما كان فُلُول السيوف كناية عن كمال الشجاعة ؛ لأنه إنما يكون من المضاربة عند ملاقاة الأقران في الحروب ، وذلك لازم لكمال الشجاعة ، فأطلق اسم اللازم ، وأراد الملزوم . « دسوقي » (٤/٣٨٧) .

(٣) وإنما قال : (في المعنىٰ) ؛ لأنه ليس في اللفظ تعليق ، فقوله : (لا عيب فيهم . . .) إلىٰ =

فالتأكيدُ فيهِ مِنْ جهةِ أنَّهُ كدعوى الشيءِ ببيِّنةٍ ، وأنَّ الأصلَ في الاستثناءِ الاتِّصالُ ، فذكرُ أداتِهِ قبلَ ذكرِ ما بعدَها يُوهِمُ إخراجَ شيءٍ ممَّا قبلَها ، فإذا وَلِيَها صفةُ مدحٍ جاءَ التأكيدُ .

و : حتىٰ يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِياطِ .

(فالتأكيدُ فيهِ) ؛ أي : في هـٰذا الضَّربِ (مِنْ جهةِ أنَّهُ كدعوى الشيءِ ببيِّنةٍ) ؛ لأنَّهُ علَّقَ نقيضَ المُدَّعىٰ - وهو إثباتُ شيءٍ مِنَ العيبِ - بالمُحالِ ، والمعلَّقُ بالمُحالِ مُحالٌ ؛ فعدمُ العيبِ متحقِّقٌ ، (و) مِنْ جهةِ (أنَّ الأصلَ في) مُطلَقِ (الاستثناءِ)[١] هو (الاتِّصالُ) ؛ أي : كونُ المستثنىٰ منهُ بحيثُ يدخلُ فيهِ المستثنىٰ علىٰ تقديرِ السُّكوتِ عنهُ ؛ وذلكَ لِمَا تقرَّرَ في موضعِهِ ؛ مِنْ أنَّ الاستثناءَ المنقطعَ مجازٌ ، وإذا كانَ الأصلُ في الاستثناءِ الاتِّصالَ . . (فذكرُ أداتِهِ قبلَ ذكرِ ما بعدَها) ؛ يعني : المستثنىٰ . . (يُوهِمُ إخراجَ شيءٍ) ؛ وهو المستثنىٰ . . (ممَّا قبلَها) ؛ أي : ما قبلَ الأداةِ ؛ وهو المستثنىٰ منهُ ، (فإذا وَلِيَها) ؛ أي : الأداةَ (صفةُ مدحٍ) ، وتحوَّلَ الاستثناءُ مِنَ الاتِّصالِ إلى الانقطاعِ[٢] . . (جاءَ التأكيدُ) ؛ لِمَا فيهِ مِنَ المدحِ على المدحِ[٣] ، والإشعارِ بأنَّهُ لم يَجِدْ صفةَ ذمٍّ يستثنيها[٤] ، فاضطُرَّ إلى استثناءِ صفةِ مدحٍ[٥] ، وتحويلِ

= آخره . . في معنىٰ : لا عيب فيهم أصلاً إلا الشجاعة إن كانت عيباً ، لـٰكن كونها عيباً محال ؛ فيكون ثبوت العيب فيهم محالاً . « دسوقي » (٤/ ٣٨٧) .

(١) أي : لا في كل الاستثناء ؛ لأن الأصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع كما يأتي . « دسوقي » (٤/ ٣٨٨) .

(٢) المراد بتحوُّله من الاتِّصال إلى الانقطاع : ظهور أن المراد به الانقطاع . « دسوقي » (٤/ ٣٨٩).

(٣) فالمدح الأوَّل : جاء من نفي العيب علىٰ جهة العموم بقوله : (ولا عيب فيهم) ، والمدح الثاني : إشعار الاستثناء لصفة المدح بأنه لم يَجِد صفةَ ذمٍّ يستثنيها من جنس المنفي ؛ وهو الذم ، فاضطُرَّ إلى استثناء المدح ، وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع . « دسوقي » (٤/ ٣٨٩) .

(٤) في (أ ، ج ، د ، هـ ، و) : (حتىٰ يثبتها) بدل (يستثنيها) ، وفي (ب) : (ينفيها حتىٰ يستثنيها) ، وفي (ز ، ط) : (يثبتها) .

(٥) أي : فاضطُرَّ إلىٰ ذلك لتتميم الكلام ، وإلا كان غير مفيد ؛ لأنه إذا قيل : (ولا عيب فيهم =

والثاني : أنْ يُثبَتَ لشيءٍ صفةُ مدحٍ ، وتُعقَّبَ بأداةِ الاستثناءِ يليها صفةُ مدحٍ أخرىٰ لهُ ؛ نحوُ : « أَنَا أَفْصَحُ ٱلْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ » .

وأصلُ الاستثناءِ فيهِ أيضاً أنْ يكونَ مُنقطِعاً ، لـٰكنَّهُ لم يُقَدَّرْ متَّصلاً ، فلا يفيدُ التأكيدَ إلا مِنَ الوجهِ الثاني ؛ ....

الاستثناءِ إلى الانقطاعِ .

(و) الضَّربُ (الثاني) مِنْ تأكيدِ المدحِ بما يُشبِهُ الذمَّ : (أنْ يُثبَتَ لشيءٍ صفةُ مدحٍ ، وتُعقَّبَ بأداةِ الاستثناءِ)[1] ؛ أي : يُذكرَ عَقِيبَ إثباتِ صفةِ المدحِ لذلكَ الشيءِ أداةُ استثناءٍ (يليها صفةُ مدحٍ أخرىٰ لـهُ) ؛ أي : لذلكَ الشـيءِ ؛ (نحوُ : « أَنَا أَفْصَحُ ٱلْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّـي مِنْ قُرَيْشٍ »)[2] : (بَيْدَ) بمعنىٰ (غيرَ) ؛ وهو أداةُ الاستثناءِ .

(وأصلُ الاستثناءِ فيهِ) ؛ أي : في هـٰذا الضَّربِ (أيضاً . . أنْ يكونَ مُنقطِعاً) ؛ كما أنَّ الاستثناءَ في الضَّربِ الأوَّلِ مُنقطِعٌ ؛ لعدمِ دخولِ المستثنىٰ في المستثنىٰ منهُ ، وهـٰذا لا يُنافي كونَ الأصلِ في مُطلَقِ الاستثناءِ هو الاتِّصالَ[3] ، (لـٰكنَّهُ) ؛ أي : الاستثناءَ المنقطعَ في هـٰذا الضَّربِ . . (لم يُقَدَّرْ متَّصلاً) ؛ كما قُدِّرَ في الضَّربِ الأوَّلِ ؛ إذ ليسَ ها هنا صفةُ ذمٍّ منفيَّةٌ عامَّةٌ يُمكِنُ تقديرُ دخولِ صفةِ المدحِ فيها ، وإذا لم يُمكِنْ تقديرُ الاستثناءِ متَّصلاً في هـٰذا الضَّربِ . . (فلا يفيدُ التأكيدَ إلا مِنَ الوجهِ الثاني) ؛ وهو أنَّ

= غيرَ) لم يكن مفيداً . « دسوقي » (٤/ ٣٨٩) .

(١) في (أ ، ب ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » : (استثناء) بدل (الاستثناء) .

(٢) أورده بهـٰذا اللفظ أبو عبيد في « غريب الحديث » (١/ ١٤٠) ، ورواه بلفظ « أنا أعربُ العربِ » الطبراني في الكبير (٦/ ٣٥) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، والحديث وإن كان معناه صحيحاً . . فيه من جهة الإسناد كلام للعلماء ينظر في « تخريج أحاديث الإحياء » (ص٨٥٠) ، و« كشف الخفاء » (١/ ٢٠٠ـ٢٠١) .

(٣) لأن أصالة الانقطاع نظراً لخصوص هـٰذا الضرب ، وأصالة الاتِّصال نظراً لمطلق الاستثناء ، وهـٰذا كما يقال : الأصل في الحيوان أن يكون بصيراً ، والأصل في العقرب أن تكون عمياء ؛ فالحكم على الحيوان بأصالة البصر له لا ينافي الحكم علىٰ نوع منه بثبوت أصالة العمىٰ له . « دسوقي » (٤/ ٣٩١) .

ولهـٰذا كانَ الأوَّلُ أفضلَ .

ومنهُ : ضربٌ آخرُ ؛ وهو نحوُ : ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا ﴾ .

والاستدراكُ في هـٰذا البابِ كالاستثناءِ ؛ كما في قولِهِ :

ذكرَ أداةِ الاستثناءِ قبلَ ذكرِ المستثنىٰ . . يُوهِمُ إخراجَ شيءٍ ممَّا قبلَها مِنْ حيثُ إنَّ الأصلَ في مُطلَقِ الاستثناءِ هو الاتِّصالُ ، فإذا ذُكِرَ بعدَ الأداةِ صفةُ مدحٍ أخرىٰ جاءَ التأكيدُ ، ولا يُفيدُ التأكيدَ مِنْ جهةِ أنَّهُ كدعوى الشيءِ ببيِّنةٍ ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ على التعليقِ بالمُحالِ المبنيِّ علىٰ تقديرِ الاستثناءِ متَّصلاً[1] ؛ (ولهـٰذا) ؛ أي : ولكونِ التأكيدِ في هـٰذا الضَّربِ مِنَ الوجهِ الثاني فقطْ . . (كانَ) الضَّربُ (الأوَّلُ) المفيدُ للتأكيدِ مِنْ وجهينِ . . (أفضلَ) .

(ومنهُ) ؛ أي : مِنْ تأكيدِ المدحِ بما يُشبِهُ الذمَّ . . (ضربٌ آخرُ[2] ؛ وهو) أنْ يُؤتىٰ بمستثنىً فيهِ معنى المدحِ معمولاً لفعلٍ فيهِ معنى الذمِّ ؛ (نحوُ : ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا ﴾ [الأعراف : ١٢٦]) ؛ أي : ما تَعِيبُ منَّا إلا أصلَ المَناقبِ والمَفاخرِ كلِّها ؛ وهو الإيمانُ ؛ يقالُ : نَقَمَ منهُ وانتقمَ ؛ إذا عابَهُ وكرِهَهُ .

وهو كالضَّربِ الأوَّلِ في إفادةِ التأكيدِ مِنْ وجهينِ .

(والاستدراكُ) المفهومُ مِنْ لفظِ (لـٰكنْ) (في هـٰذا البابِ) ؛ أي : بابِ تأكيدِ المدحِ بما يُشبِهُ الذمَّ . . (كالاستثناءِ ؛ كما في قولِهِ[3] : [من الطويل]

---

(١) لأن كلاً من المستثنىٰ والمستثنىٰ منه صفة خاصة ، فلا يُتصوَّر شمول أحدهما للآخر ؛ فلا يتصوَّر الاتِّصال ، فإذا قلنا : (لا عيب فيه إلا الكرم إن كان عيباً) أفاد أن العيب منتفٍ عنه إلا إذا كان الكرم عيباً ، وهو محال ، بخلاف قولنا : (أنا أفصح الناس بيد أني من بني فلان الفصحاء) ؛ فلا معنىٰ للتعليق فيه . « دسوقي » (٤/ ٣٩٢) .

(٢) أي : غير الضربين الأوَّلين بالنظر للصورة التركيبية ، وإلا فهو يعود للضرب الأول في المعنىٰ ؛ لأن المعنىٰ : لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيباً . « دسوقي » (٤/ ٣٩٣) .

(٣) البيت لبديع الزمان الهمذاني في « ديوانه » (ص١٢٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١١١) ، والوبل : المطر الشديد . انظر « تاج العروس » (و ب ل) .

هُـوَ ٱلْبَـدْرُ إِلا أَنَّـهُ ٱلْبَحْـرُ زَاخِـراً   سِـوَىٰ أَنَّـهُ ٱلضِّـرْغَـامُ لَـٰكِنَّـهُ ٱلْـوَبْـلُ

هُـوَ ٱلْبَـدْرُ إِلا أَنَّـهُ ٱلْبَحْـرُ زَاخِـراً   سِوَىٰ أَنَّهُ ٱلضِّرْغَامُ لَـٰكِنَّهُ ٱلْوَبْلُ)

فقولُهُ : (إلا) ، و(سوىٰ) .. استثناءٌ ؛ مثلُ : « بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ »[1] ، وقولُهُ : (لـٰكنَّهُ) استدراكٌ يُفيدُ فائدةَ الاستثناءِ في هـٰذا الضَّربِ[2] ؛ لأنَّ (إلا) في الاستثناءِ المنقطعِ بمعنىٰ (لـٰكنْ) .

❁ ❁ ❁

---

(١) تقدم تخريجه (ص٧٣٢) .

(٢) قوله : (في هـٰذا الضرب) ؛ أي : ضرب « بيدَ أنِّي من قريش » ، وهو الضرب الثاني ، والتأكيد فيه من الوجه الثاني فقط . « دسوقي » (٤/ ٣٩٥) .

ومنهُ : تأكيدُ الذمِّ بما يُشبِهُ المدحَ ، وهو ضربانِ :

أحدُهما : أنْ يُستثنىٰ مِنْ صفةِ مدحٍ منفيَّةٍ عنِ الشيءِ . . صفةُ ذمٍّ ؛ بتقديرِ دخولِها فيها ؛ كقولِكَ : فلانٌ لا خيرَ فيهِ إلا أنَّهُ يُسِيءُ إلىٰ مَنْ أحسنَ إليهِ . وثانيهما : أنْ يُثبَتَ للشيءِ صفةُ ذمٍّ ، وتُعقَّبَ بأداةِ استثناءٍ يليها صفةُ ذمٍّ أخرىٰ لهُ ؛ كقولِكَ : فلانٌ فاسقٌ إلا أنَّهُ جاهلٌ .

وتحقيقُهما علىٰ قياسِ ما مرَّ .

[تأكيدُ الذمِّ بما يُشبِهُ المدحَ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (تأكيدُ الذمِّ بما يُشبِهُ المدحَ ، وهو ضربانِ : أحدُهما : أنْ يُستثنىٰ مِنْ صفةِ مدحٍ منفيَّةٍ عنِ الشيءِ . . صفةُ ذمٍّ ؛ بتقديرِ دخولِها) ؛ أي : صفةِ الذمِّ ، (فيها) ؛ أي : في صفةِ المدحِ ؛ (كقولِكَ : فلانٌ لا خيرَ فيهِ إلا أنَّهُ يُسِيءُ إلىٰ مَنْ أحسنَ إليهِ) .

(وثانيهما : أنْ يُثبَتَ للشيءِ صفةُ ذمٍّ ، وتُعقَّبَ بأداةِ استثناءٍ يليها صفةُ ذمٍّ أخرىٰ لهُ ؛ كقولِكَ : فلانٌ فاسقٌ إلا أنَّهُ جاهلٌ) .

فالضَّربُ الأوَّلُ يُفيدُ التأكيدَ مِنْ وجهينِ ، والثاني مِنْ وجهٍ واحدٍ ، (وتحقيقُهما علىٰ قياسِ ما مرَّ) في تأكيدِ المدحِ بما يُشبِهُ الذمَّ .



ومنهُ : الاستتباعُ ؛ وهو المدحُ بشيءٍ علىٰ وجهٍ يستتبعُ المدحَ بشيءٍ آخرَ .

كقولِهِ :

نَهَبْتَ مِنَ ٱلأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ ... لَهُنِّئَتِ ٱلدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ

مدحَهُ بالنِّهايةِ في الشجاعةِ علىٰ وجهٍ استتبعَ مدحَهُ بكونِهِ سبباً لصلاحِ الدنيا ونظامِها .

وفيهِ : أنَّهُ نهبَ الأعمارَ دونَ الأموالِ ، وأنَّهُ لم يكنْ ظالماً في قتلِهم .

[الاستتباعُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (الاستتباعُ ؛ وهو المدحُ بشيءٍ علىٰ وجهٍ يستتبعُ المدحَ بشيءٍ آخرَ ؛ كقولِهِ[1] : [من الطويل]

نَهَبْتَ مِنَ ٱلأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ ... لَهُنِّئَتِ ٱلدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ)

(مدحَهُ بالنِّهايةِ في الشجاعةِ) ؛ حيثُ جعلَ قتلاهُ بحيثُ يخلُدُ وارثُ أعمارِهم ، (علىٰ وجهٍ استتبعَ مدحَهُ بكونِهِ سبباً لصلاحِ الدنيا ونظامِها) ؛ إذ لا تهنئةَ لأحدٍ بشيءٍ لا فائدةَ لهُ فيهِ .

قالَ عليُّ بنُ عيسى الرَّبَعِيُّ[2] : (وفيهِ) ؛ أي : في البيتِ وجهانِ آخرانِ مِنَ المدحِ : أحدُهما : (أنَّهُ نهبَ الأعمارَ دونَ الأموالِ) ؛ كما هو مقتضىٰ عُلُوِّ الهِمَّةِ ، وذلكَ مفهومٌ مِنْ تخصيصِ الأعمارِ بالذِّكرِ ، والإعراضِ عنِ الأموالِ معَ أنَّ النَّهبَ بها أليقُ ، وهم يعتبرونَ ذلكَ في المحاوراتِ والخَطابيَّاتِ وإنْ لم يعتبرْهُ أئمَّةُ الأصولِ[3] ، (و) الثاني : (أنَّهُ لم يكنْ ظالماً في قتلِهم) ، وإلا لَمَا كانَ للدنيا سُرورٌ بخلودِهِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص٣٢١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٣٢) .

(٢) أشار الشارح بهـٰذا : إلىٰ أن استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور . . ليس للمصنف كما هو ظاهره ، بل هو ناقل لذلك عن غيره . « دسوقي » (٤/ ٣٩٧) .

(٣) في (ب ، و ، ز ، ط) : (الخطابات) بدل (الخطابيات) ، والمحاورات : المخاصمات ، والخَطابيات : الظنِّيات . « دسوقي » (٤/ ٣٩٧) .

ومنهُ : الإدماجُ ؛ وهو أنْ يُضمَّنَ كلامٌ سيقَ لمعنىً معنىً آخرَ ؛ فهو أعمُّ مِنَ الاستتباعِ .

كقولِهِ :

أُقَلِّبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعُدُّ بِهَا عَلَى ٱلدَّهْرِ ٱلذُّنُوبَا

فإنَّهُ ضمَّنَ وصفَ اللَّيلِ بالطُّولِ الشِّكايةَ مِنَ الدَّهرِ .

[الإدماجُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (الإدماجُ) : يقال : أدمجَ الشيءَ في ثوبِهِ ؛ إذا لفَّهُ فيهِ ؛ (وهو أنْ يُضمَّنَ كلامٌ سيقَ لمعنىً) ؛ مدحاً كانَ أو غيرَهُ . . (معنىً آخرَ)[1] : هو منصوبٌ ، مفعولٌ ثانٍ لـ (يُضمَّنَ) ، وقد أُسنِدَ إلى المفعولِ الأوَّلِ ؛ (فهو) ؛ لشمولِهِ المدحَ وغيرَهُ . . (أعمُّ مِنَ الاستتباعِ) ؛ لاختصاصِهِ بالمدحِ ؛ (كقولِهِ[2] : أُقَلِّبُ فيهِ) ؛ أي : في اللَّيلِ (أجفاني كأنِّي أعُدُّ بها على الدَّهرِ الذُّنوبا ؛ فإنَّهُ ضمَّنَ وصفَ اللَّيلِ بالطُّولِ الشِّكايةَ مِنَ الدَّهرِ) .

❁ ❁ ❁

---

(١) وقد يكون معنىً واحداً ، وقد يكون أكثر . « دسوقي » (٤/٣٩٨) .

(٢) البيت للمتنبي في « ديوانه » (ص١٩٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/١٣٤) ، وهو من الوافر .

ومنهُ : **التوجيهُ** ؛ وهو إيرادُ الكلامِ محتملاً لوجهينِ مختلفينِ .

كقولِ مَنْ قالَ لأعورَ :

لَيْـــتَ عَيْنَيْـــهِ سَـــوَاءْ

السكَّاكيُّ : ومنهُ متشابهاتُ القرآنِ باعتبارٍ .

[التوجيهُ]

(ومنهُ) ؛ أي: مِنَ المعنويِّ : (التوجيهُ) ، ويُسمَّىٰ : محتملَ الضدَّينِ ؛ (وهو إيرادُ الكلامِ محتملاً لوجهينِ مختلفينِ)[١] ؛ أي: متباينينِ متضادَّينِ؛ كالمدحِ والذمِّ مثلاً، ولا يكفي مجرَّدُ احتمالِ معنيينِ متغايرينِ ؛ (كقولِ مَنْ قالَ لأعورَ[٢] : [من مجزوء الرمل]

لَيْـــتَ عَيْنَيْـــهِ سَـــوَاءْ)

يحتملُ صحَّةَ العينِ العوراءِ ؛ فيكونُ دعاءً لهُ ، والعكسَ ؛ فيكونُ دعاءً عليهِ .

قالَ (السكَّاكيُّ : ومنهُ) ؛ أي : مِنَ التوجيهِ : (متشابهاتُ القرآنِ باعتبارٍ) ؛ وهو احتمالُها لوجهينِ مختلفينِ ، وتفارقُهُ باعتبارٍ آخرَ ؛ وهو عدمُ استواءِ الاحتمالينِ ؛ لأنَّ أحدَ المعنيينِ في المتشابهاتِ قريبٌ ، والآخرَ بعيدٌ ؛ لِمَا ذكرَ السكَّاكيُّ نفسُهُ ؛ مِنْ أنَّ أكثرَ متشابهاتِ القرآنِ مِنْ قبيلِ التوريةِ والإيهامِ[٣] ، ويجوزُ أنْ يكونَ وجهُ المفارقةِ هو أنَّ المعنيينِ في المتشابهاتِ لا يجبُ تضادُّهما .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (محتملاً لوجهين) ؛ أي : علىٰ حد سواء ؛ إذ لو كان أحدهما متبادراً لكان تورية ، لا توجيهاً . « دسوقي » (٤/ ٤٠٠) .

(٢) البيت لبشار بن برد في ملحق « ديوانه » (٤/ ٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٣٨) ، وصدر البيت :

خَـــاطَ لـــي عمـــرٌو قَبـــاءْ

(٣) انظر « مفتاح العلوم » (ص٤٢٧) .

ومنهُ : الهَزْلُ الذي يُرادُ بهِ الجِدُّ ؛ كقولِهِ :

إِذَا مَـا تَمِيمِـيٌّ أَتَـاكَ مُفَـاخِـراً فَقُلْ عَدِّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ

[الهَزْلُ الذي يُرادُ بهِ الجِدُّ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (الهَزْلُ الذي يُرادُ بهِ الجِدُّ[1] ؛ كقولِهِ[2] : [من الطويل]

إِذَا مَـا تَمِيمِـيٌّ أَتَـاكَ مُفَـاخِـراً فَقُلْ عَدِّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ)

❁ ❁ ❁

---

(١) وهو أن يُذكر الشيء على سبيل اللعب والمباسطة ، ويُقصَد به أمر صحيح في الحقيقة ، والفرق بينه وبين التهكُّم : أن التهكُّم ظاهره جِدٌّ وباطنه هزل ، وهـٰذا بعكسه . « دسوقي » (٤/ ٤٠٢) .

(٢) البيت لأبي نواس في « ديوانه » (ص١٥٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٥٦) ، والشاهد في البيت : أن قولك للتميمي وقت مفاخرته : (لا تفتخر ، وقل لي : كيف أكلك للضب ؟!) . . هزلٌ ظاهراً ، لـٰكن المراد به الجِدُّ ؛ وهو ذمُّ التميمي بأكله للضب الذي يعافه أشراف الناس . « دسوقي » (٤/ ٤٠٢) .

ومنهُ : تجاهلُ العارفِ ؛ وهو ـ كما سمَّاهُ السكَّاكيُّ ـ سَوْقُ المعلومِ مَساقَ غيرِهِ ؛ لنكتةٍ .

كالتوبيخِ في قولِ الخارجيَّةِ :

أَيَا شَجَرَ ٱلْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقاً ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ٱبْنِ طَرِيفِ

والمبالغةِ في المدحِ ؛ كقولِهِ :

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَىٰ أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ ... أَمِ ٱبْتِسَامَتُهَا بِٱلْمَنْظَرِ ٱلضَّاحِي

[تجاهلُ العارفِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (تجاهلُ العارفِ ؛ وهو ـ كما سمَّاهُ السكَّاكيُّ ـ سَوْقُ المعلومِ مَساقَ غيرِهِ ؛ لنكتةٍ) ، وقالَ : (لا أحبُّ تسميتَهُ بالتجاهلِ)[1] ؛ لورودِهِ في كلامِ اللهِ تعالىٰ ؛ (كالتوبيخِ في قولِ الخارجيَّةِ[2] : أيا شجرَ الخابورِ) : هو مِنْ ديارِ بكرٍ ؛ (ما لكَ مُورِقاً) ؛ أي : ناضراً ذا ورَقٍ ، (كأنَّكَ لم تَجْزَعْ على ابنِ طَرِيفِ) .

(والمبالغةِ في المدحِ ؛ كقولِهِ[3] : [من البسيط]

أَلَمْعُ بَـرْقٍ سَـرَىٰ أَمْ ضَـوْءُ مِصْبَـاحِ ... أَمِ ٱبْتِسَـامَتُهَـا بِـٱلْمَنْظَـرِ ٱلضَّـاحِـي)

أي : الظاهرِ .

---

(١) مفتاح العلوم (ص٤٢٨) .

(٢) البيت لليلىٰ بنت طريف كما في « التذكرة الحمدونية » (٤/ ٢٠٨) ، و« الحماسة البصرية » (١/ ٢٢٩) ، و« معاهد التنصيص » (٣/ ١٥٩) ، وهو من الطويل ، والشاهد : أنها تعلم أن الشجر لا يجزع ؛ لأن الجزع لا يكون إلا من العاقل ، فتجاهلت وأظهرت أنه عاقل ، وأنه يجزع جزعاً يوجب ذبوله وعدم خروج ورقه ، فلمّا أورقَ وبَّختْه علىٰ إخراج الورق ، وأظهرت أنها تشك في جزعه . « دسوقي » (٤/ ٤٠٤) .

(٣) البيت للبحتري في « ديوانه » (١/ ٤٤٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٦٤) ، والشاهد : أن الشاعر يعلم أنه ليس ثَمَّ إلا ابتسامتها ، لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر ، فأفاد المبالغة في مدحها ، وأنها بلغت إلىٰ حيث يُتحيَّر في الحاصل منها . « دسوقي » (٤/ ٤٠٤) .

أو في الذمِّ ؛ كقولِهِ :

وَمَـا أَدْرِي وَسَـوْفَ إِخَـالُ أَدْرِي ... أَقَــوْمٌ آلُ حِصْــنٍ أَمْ نِسَــاءُ

والتدلُّهِ في الحُبِّ في قولِهِ :

بِـٱللهِ يَـا ظَبَيَـاتِ ٱلْقَـاعِ قُلْـنَ لَنَـا ... لَيْلايَ مِنْكُـنَّ أَمْ لَيْلَـىٰ مِـنَ ٱلْبَشَـرِ

(أوِ) المبالغةِ (في الذمِّ ؛ كقولِهِ[1] : [من الوافر]

وَمَـا أَدْرِي وَسَـوْفَ إِخَـالُ أَدْرِي)

أي : أظنُّ ، وكسرُ همزةِ المتكلِّمِ فيهِ هو الأفصحُ ، وبنو أسدٍ يقولونَ[2] : (أخالُ) بالفتحِ ، وهو القياسُ .

(أَقَــوْمٌ آلُ حِصْــنٍ أَمْ نِسَــاءُ)

فيهِ دلالةٌ علىٰ أنَّ القومَ همُ الرِّجالُ خاصَّةً .

(والتدلُّهِ) ؛ أي : وكالتحيُّرِ والتدهُّشِ (في الحُبِّ في قولِهِ[3] : باللهِ يا ظَبَـيَاتِ القاعِ) : هو المُستوي مِنَ الأرضِ ؛ (قلنَ لنا : ليلايَ منكنَّ أم ليلىٰ مِنَ البشرِ) ، وفي إضافةِ ليلىٰ إلىٰ نفسِهِ أوَّلاً ، والتصريحِ باسمِها ثانياً . . استلذاذٌ .

وهـٰذهِ أُنموذجٌ مِنْ نُكَتِ التجاهلِ[4] ، وهي أكثرُ مِنْ أنْ يَضبطَها القلمُ .



---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمىٰ في « ديوانه » (ص١٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ١٦٥) ، والشاهد : أن الشاعر يعلم أنهم رجال ، لـٰكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر ، فأفاد المبالغة في ذمِّهم من حيث إنهم يلتبسون بالنساء في قلَّة نفعهم وضعف فائدتهم . « دسوقي » (٤/ ٤٠٥) .

(٢) في (ج ، و ، ز ، ط ، ي) : (تقول) بدل (يقولون) .

(٣) تقدم تخريجه (ص١٧٩) ، والشاهد : أنه يعلم أن ليلىٰ من البشر ، لـٰكنه تجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب ؛ فلا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر ؛ فلذلك سأل الظبيات عن حالها . « دسوقي » (٤/ ٤٠٦) .

(٤) في (ي) : (وهـٰذا) بدل (وهـٰذه) ؛ أي : ما ذكره المصنف من النكات .

ومنهُ : القولُ بالموجَبِ ، وهو ضربانِ :

أحدُهما : أنْ تقعَ صفةٌ في كلامِ الغيرِ كنايةً عن شيءٍ أُثبِتَ لهُ حكمٌ ، فتثبتَها لغيرِهِ مِنْ غيرِ تعرُّضٍ لثبوتِهِ لهُ أوِ انتفائِهِ عنهُ .

نحوُ : ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

[القولُ بالموجَبِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (القولُ بالموجَبِ[1] ، وهو ضربانِ :

أحدُهما : أنْ تقعَ صفةٌ في كلامِ الغيرِ كنايةً عن شيءٍ أُثبتَ لهُ)[2] ؛ أي : لذلكَ الشيءِ (حكمٌ ، فتثبتَها لغيرِهِ) ؛ أي : فتثبتَ أنتَ في كلامِكَ تلكَ الصفةَ لغيرِ ذلكَ الشيءِ ، (مِنْ غيرِ تعرُّضٍ لثبوتِهِ لهُ) ؛ أي : لثبوتِ ذلكَ الحكمِ لذلكَ الغيرِ ، (أوِ انتفائِهِ عنهُ[3] ؛ نحوُ : ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون : ٨]) ؛ فالأعزُّ صفةٌ وقعَتْ في كلامِ المنافقينَ كنايةً عن فريقِهم ، والأذلُّ كنايةً عنِ المؤمنينَ ، وقد أثبتَ المنافقونَ لفريقِهم إخراجَ المؤمنينَ مِنَ المدينةِ ، فأثبتَ اللهُ تعالىٰ في الردِّ عليهم صفةَ العزَّةِ لغيرِ فريقِهم ـ وهو اللهُ تعالىٰ ورسولُهُ والمؤمنونَ ـ ولم يتعرَّضْ لثبوتِ ذلكَ الحكمِ الذي هو الإخراجُ للموصوفينَ بالعزَّةِ[4] ـ أعني : اللهَ تعالىٰ ورسولَهُ والمؤمنينَ ـ ولا لنفيِهِ عنهم .

---

(١) المراد بالقول : الاعتراف ، والموجب : بكسر الجيم اسم فاعل ؛ لأن المراد به الصفة الموجِبة للحكم ، وبفتح الجيم اسم مفعول إن أُريدَ به القولُ بالحكم الذي أوجبته الصفة . « بناني » (٢/ ٣٦٢) .

(٢) المراد بالكناية هنا : العبارة ، لا الكناية المصطلَح عليها . « دسوقي » (٤/ ٤٠٦) .

(٣) في النسخ ما عدا (ز) : (أو نفيه) بدل (أو انتفائه) .

(٤) أي : وإن كان يلزمه ذلك ؛ لأنه لمَّا أثبت الصفة الموجِبة للحكم لهم . . لزم ثبوت الحكم لهم . « دسوقي » (٤/ ٤٠٨) .

والثاني : حملُ لفظٍ وقعَ في كلامِ الغيرِ علىٰ خلافِ مُرادِهِ ممَّا يحتملُهُ بذكرِ متعلِّقِهِ .

كقولِهِ :

قُلْـتُ ثَقَّلْـتُ إذْ أَتَيْـتُ مِـرَاراً قَـالَ ثَقَّلْـتَ كَـاهِلِـي بِـٱلأَيَـادِي

(والثاني : حملُ لفظٍ وقعَ في كلامِ الغيرِ علىٰ خلافِ مُرادِهِ) حالَ كونِ خلافِ مرادِهِ (ممَّا يحتملُهُ) ذلكَ اللفظُ ؛ (بذكرِ متعلِّقِهِ)[1] ؛ أي : إنَّما يُحمَلُ علىٰ خلافِ مرادِهِ ؛ بأنْ يُذكَرَ مُتعلِّقُ ذلكَ اللفظِ ؛ (كقولِهِ[2] : [من الخفيف]

قُلْـتُ ثَقَّلْـتُ إذْ أَتَيْـتُ مِـرَاراً قَـالَ ثَقَّلْـتَ كَـاهِلِـي بِـٱلأَيَـادِي)

فلفظُ (ثقَّلتُ) وقعَ في كلامِ الغيرِ بمعنىٰ : حمَّلتُكَ المؤنةَ ، فحملَهُ علىٰ تثقيلِ عاتقِهِ بالأيادي والمِنَنِ ؛ بأنْ ذكرَ متعلَّقَهُ ؛ أعني : قولَهُ : (كاهلي بالأيادي) .

❁ ❁ ❁

(١) المراد بالمتعلَّق هنا : ما يناسب المعنى المحمولَ عليه ؛ سواء كان متعلَّقاً اصطلاحياً ؛ كالمفعول والجار والمجرور ، أو لا . « دسوقي » (٤/ ٤٠٨) .

(٢) البيت منسوب لابن حجاج البغدادي كما في « معاهد التنصيص » (٣/ ١٨٠) ، والكاهل : ما بين الكتفين . انظر « تاج العروس » (ك هـ ل) .

ومنهُ : الاطِّرادُ ؛ وهو أنْ تأتيَ بأسماءِ الممدوحِ أو غيرِهِ ، وآبائِهِ على ترتيبِ الولادةِ مِنْ غيرِ تكلُّفٍ .

كقولِهِ :

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ   بِعُتَيْبَةَ بْنِ ٱلْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

[الاطِّرادُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ المعنويِّ : (الاطِّرادُ ؛ وهو أنْ تأتيَ بأسماءِ الممدوحِ أو غيرِهِ[1] ، و) أسماءِ (آبائِهِ على ترتيبِ الولادةِ مِنْ غيرِ تكلُّفٍ) في السَّبْكِ ؛ (كقولِهِ[2] : [من الكامل]

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ   بِعُتَيْبَةَ بْنِ ٱلْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ)

يقالُ للقومِ إذا ذهبَ عزُّهم وتضعضعَ حالُهم : قد ثُلَّ عَرْشُهم ؛ يعني : إنْ تبجَّحُوا بقتلِكَ[3] ، وفرحوا بهِ . . فقد أثَّرتَ في عزِّهم ، وهدمتَ أساسَ مجدِهم بقتلِ رئيسِهم .

فإنْ قيلَ : هٰذا مِنْ تتابعِ الإضافاتِ[4] ، فكيفَ يُعَدُّ مِنَ المحسِّناتِ ؟!

قُلنا : قد تقرَّرَ أنَّ تتابعَ الإضافاتِ إذا سَلِمَ مِنَ الاستكراهِ . . مَلُحَ ولَطُفَ[5] ، والبيتُ مِنْ هٰذا القَبيلِ ؛ كقولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « ٱلْكَرِيمُ ٱبْنُ ٱلْكَرِيمِ . . . » الحديثَ[6]

هٰذا تمامُ ما ذكرَ مِنَ الضَّربِ المعنويِّ .

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (أو غيره) ؛ أي : كالمهجوِّ ، أو المرثي . « دسوقي » (٤/ ٤١٠) .

(٢) البيت لربيعة الأسدي كما في « المصون في الأدب » (ص ٥) ، و« المثل السائر » (١/ ٢٩٣) ، و« معاهد التنصيص » (٣/ ٢٠١) .

(٣) يقال : تبجَّح بالشيء ؛ إذا فخر . انظر « تاج العروس » (ب ج ح) .

(٤) أي : فهو مخل بالفصاحة . « دسوقي » (٤/ ٤١١) .

(٥) انظر (ص١٢٠) .

(٦) رواه البخاري (٣٣٩٠) من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

وأمَّا اللفظيُّ : فمنهُ : الجناسُ بينَ اللفظينِ ؛ وهو تشابهُهما في اللفظِ .

والتامُّ منهُ : أنْ يتَّفقَا في أنواعِ الحروفِ وأعدادِها وهيئاتِها وترتيبِها ؛

[المحسِّناتُ اللفظيَّةُ]

[الجناسُ]

(**وأمَّا**) الضَّربُ (**اللفظيُّ**) مِنَ الوجوهِ المُحسِّنةِ للكلامِ : (**فمنهُ : الجناسُ بينَ اللفظينِ ؛ وهو تشابهُهما في اللفظِ**) ؛ أي : في التلفُّظِ ، فيخرجُ التشابهُ في المعنىٰ ؛ نحوُ : (أسدٌ) و(سَبُعٌ) ، أو في مجرَّدِ العددِ ؛ نحوُ : (ضَرَبَ) و(عَلِمَ) ، أو في مجرَّدِ الوزنِ ؛ نحوُ : (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) .

[أنواعُ الجناسِ]

[الجناسُ التامُّ]

(**والتامُّ منهُ**) ؛ أي : مِنَ الجناسِ[1] : (**أنْ يتَّفقَا**) ؛ أيِ : اللفظانِ (**في أنواعِ الحروفِ**) ، فكلٌّ مِنَ الحروفِ التسعةِ والعشرينَ نوعٌ ، وبهٰذا يخرجُ نحوُ : (يفرحُ) و(يمرحُ) ، (**و**) في (**أعدادِها**) ، وبهِ يخرجُ نحوُ : (الساقُ) و(المَساقُ) ، (**و**) في (**هيئاتِها**) ، وبهِ يخرجُ نحوُ : (البَرْدِ) و(البُرْدِ) ؛ فإنَّ هيئةَ الكلمةِ كيفيَّةٌ حاصلةٌ لها باعتبارِ الحركاتِ والسَّكَناتِ ؛ فنحوُ : (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) علىٰ هيئةٍ واحدةٍ معَ اختلافِ الحروفِ ، بخلافِ : (ضَرَبَ) و(ضُرِبَ) مبنيّاً للفاعلِ والمفعولِ ؛ فإنَّهما علىٰ هيئتينِ معَ اتِّحادِ الحروفِ ، (**و**) في (**ترتيبِها**) ؛ أي : تقديمِ بعضِ الحروفِ علىٰ بعضٍ وتأخيرِهِ عنهُ ، وبهِ يخرجُ نحوُ : (الفَتْحُ) و(الحَتْفُ)[2]

---

(١) ووجهُ حُسن الجناس التامِّ مطلقاً : أن صورته صورة الإعادة ، وهو في الحقيقة للإفادة . « دسوقي » (٤/٤١٩) .

(٢) الحتف : الموت . انظر « تاج العروس » (ح ت ف) .

فإنْ كانا مِنْ نوعٍ ؛ كاسمينِ . . سُمِّيَ : **مماثلاً** ؛ نحوُ : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ ، وإنْ كانا مِنْ نوعينِ سُمِّيَ : **مُستوفىً** ؛ كقولِهِ :

مَـا مَـاتَ مِـنْ كَـرَمِ ٱلـزَّمَـانِ فَـإِنَّـهُ يَحْيَـا لَـدَىٰ يَحْيَـىٰ بْـنِ عَبْـدِ ٱللهِ

وأيضاً : إنْ كانَ أحدُ لفظيهِ مركَّباً سُمِّيَ : **جناسَ التركيبِ** ؛ فإنِ اتَّفقا في الخطِّ خُصَّ باسمِ **المتشابهِ** ؛ كقولِهِ :

(**فإنْ كانا**) ؛ أيِ : اللفظانِ المتَّفقانِ في جميعِ ما ذُكِرَ (**مِنْ نوعٍ**) واحدٍ مِنْ أنواعِ الكلمةِ ؛ (**كاسمينِ**) ، أو فعلينِ ، أو حرفينِ . . (**سُمِّيَ : مماثلاً**)[1] ؛ جرياً على اصطلاحِ المتكلِّمينَ مِنْ أنَّ المماثلةَ هي الاتِّحادُ في النوعِ ؛ (**نحوُ** : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾) ؛ أيِ : القيامةُ (﴿يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم : ٥٥]) : مِنْ ساعاتِ الأيَّامِ .

(**وإنْ كانا مِنْ نوعينِ**) : اسمٍ وفعلٍ ، أوِ اسمٍ وحرفٍ ، أو فعلٍ وحرفٍ . . (**سُمِّيَ : مُستوفىً**[2] ؛ **كقولِهِ**[3] : [من الكامل]

مَـا مَـاتَ مِـنْ كَـرَمِ ٱلـزَّمَـانِ فَـإِنَّـهُ يَحْيَـا لَـدَىٰ يَحْيَـىٰ بْـنِ عَبْـدِ ٱللهِ)

لأنَّهُ كريمٌ يُحيي اسمَ الكرمِ .

(**وأيضاً**) : للجناسِ التامِّ تقسيمٌ آخرُ ؛ وهو أنَّهُ (**إنْ كانَ أحدُ لفظيهِ مركَّباً**) ، والآخرُ مفرداً . . (**سُمِّيَ : جناسَ التركيبِ**) ، وحينَئِذٍ : (**فإنِ اتَّفقا**) ؛ أيِ : اللفظانِ المفردُ والمركَّبُ (**في الخطِّ** . . **خُصَّ**) هـٰذا النوعُ مِنْ جناسِ التركيبِ (**باسمِ المتشابهِ**) ؛ لاتِّفاقِ اللفظينِ في الكتابةِ ؛ (**كقولِهِ**[4] :

---

(١) في (د) : (متماثلاً) بدل (مماثلاً) .

(٢) لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر . « ابن يعقوب » (٤/٤١٦) .

(٣) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٣/٣٤٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/٢٠٦) .

(٤) البيت لأبي الفتح البُستي في « ديوانه » (ص٤٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/٢١٠) ، وهو من المتقارب .

إِذَا مَلِـــكٌ لَـــمْ يَكُـــنْ ذَا هِبَـــهْ فَـــدَعْـــهُ فَـــدَوْلَتُـــهُ ذَاهِبَـــهْ

وإلا خُصَّ باسمِ المفروقِ ؛ كقولِهِ :

كُلُّكُـــمْ قَـــدْ أَخَـــذَ ٱلْجَـــا مَ وَلا جَـــــامَ لَنَـــــا

مَـــا ٱلَّـــذِي ضَـــرَّ مُـــدِيـــرَ ٱلْـ ـجَـــامِ لَـــوْ جَـــامَلَنَـــا

وإنِ اختلفَا

إذا مَلِكٌ لم يكنْ ذا هِبَهْ) ؛ أي : صاحبَ هبةٍ وعطاءٍ . . (فَدَعْهُ) ؛ أيِ : اتركْهُ ؛ (فدولتُهُ ذاهبَهْ) ؛ أي : غيرُ باقيةٍ .

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يتَّفقِ اللفظانِ المفردُ والمركَّبُ في الخطِّ . . (خُصَّ) هـٰذا النوعُ مِنْ جناسِ التركيبِ (باسمِ المفروقِ) ؛ لافتراقِ اللفظينِ في صورةِ الكتابةِ ؛ (كقولِهِ[1] : [من مجزوء الرمل]

كُلُّكُـــمْ قَـــدْ أَخَـــذَ ٱلْجَـــا مَ وَلا جَـــــامَ لَنَـــــا

مَـــا ٱلَّـــذِي ضَـــرَّ مُـــدِيـــرَ ٱلْـ ـجَـــامِ لَـــوْ جَـــامَلَنَـــا)

أي : عاملَنا بالجميلِ .

هـٰذا إذا لم يكنِ اللفظُ المركَّبُ مركَّباً مِنْ كلمةٍ وبعضِ كلمةٍ ، وإلا خُصَّ باسمِ المَرْفُوِّ[2] ؛ كقولِكَ : (أهـٰذا مُصَابٌ أم طعمُ صَابٍ)[3]

[الجناسُ المحرَّفُ]

(وإنِ اختلَفا) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (والتامُّ منهُ : أنْ يتَّفقا) ، أو علىٰ محذوفٍ ؛

---

(١) البيتان لأبي الفتح البُستي في « ديوانه » (ص٣٠٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٢١) ، وفي (ب ، ز) في البيت الثاني : (الكأس) بدل (الجام) .

(٢) وهو مأخوذ من قولك : (رفأ الثوبَ) ؛ إذا جمع ما تقطَّع منه بالخِياطة ، فكأنه رُفِئ بعضُ الكلمة ، ففي المثال المذكور : أخذنا الميم من (طعم) ، ورفأنا بها (صاب) ، فصارت (مصاب) . « دسوقي » (٤/ ٤١٩) .

(٣) المصاب : قصب السكر ، والصاب : ضربٌ من الشجر مُرٌّ . انظر « تاج العروس » (ص و ب) .

في هيئاتِ الحروفِ فقطْ . . سُمِّيَ : مُحرَّفاً ؛ كقولِهم : جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ ، ونحوُهُ : الجاهلُ إمَّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ ، والحرفُ المُشدَّدُ في حكمِ المُخفَّفِ ، وكقولِهِمُ : البِدْعةُ شَرَكُ الشِّرْكِ .

أي : هٰذا إنِ اتَّفقا ، وإن اختلفا ؛ أي : وإنِ اختلفَ لفظا المتجانسينِ (في هيئاتِ الحروفِ فقطْ) ؛ أيِ : اتَّفقا في النوعِ والعددِ والترتيبِ . . (سُمِّيَ) التجنيسُ : (مُحرَّفاً) ؛ لانحرافِ إحدى الهيئتينِ عنِ الأخرىٰ[1]

والاختلافُ قد يكونُ بالحركةِ ؛ (كقولِهم : جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ)[2] ؛ يعني : لفظَ (البُرْدِ) و(البَرْدِ) بالضمِّ والفتحِ[3] ، (ونحوُهُ) في أنَّ الاختلافَ في الهيئةِ فقطْ . . قولُهمُ : (الجاهلُ إمَّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ) ؛ لأنَّ الحرفَ المُشدَّدَ لمَّا كانَ يرتفعُ اللِّسانُ عنهما دفعةً واحدةً كحرفٍ واحدٍ[4] . . عُدَّ حرفاً واحداً ، وجُعِلَ التجنيسُ ممَّا الاختلافُ فيهِ في الهيئةِ فقطْ ؛ ولذا قالَ : (والحرفُ المُشدَّدُ) في هٰذا البابِ (في حكمِ المُخفَّفِ) ، واختلافُ الهيئةِ في (مُفْرِطٌ) و(مُفَرِّطٌ) باعتبارِ أنَّ الفاءَ مِنْ أحدِهما ساكنٌ ، ومِنَ الآخرِ مفتوحٌ .

(و) قد يكونُ الاختلافُ في الحركةِ والسكونِ جميعاً ؛ (كقولِهِمُ : البِدْعةُ شَرَكُ الشِّرْكِ) ؛ فإنَّ الشِّينَ مِنَ الأوَّلِ مفتوحٌ ، ومِنَ الثاني مكسورٌ ، والرَّاءَ مِنَ الأوَّلِ مفتوحٌ ، ومِنَ الثاني ساكنٌ .

---

(١) في (أ ، ج ، هـ) : (لانحراف أحد الهيئتين عن الآخر) بدل (لانحراف إحدى الهيئتين عن الأخرىٰ) ، وفي (ب ، ز ، ح ، ط) : (لانحراف هيئة أحد اللفظين عن الآخر) ، وفي (ي) : (لانحراف أحد الهيئتين عن الهيئة الآخر) .

(٢) أي : الجُبَّة المأخوذة من الصوف وقايةُ البرد . « دسوقي » (٤/ ٤٢٠) .

(٣) وأما لفظا (الجُبَّة) و(الجُنَّة) : فمن التجنيس اللاحق . « دسوقي » (٤/ ٤٢٠) .

(٤) قوله : (عنهما) : أفادت تثنية الضمير أن هناك حذفاً ، والتقدير : لأن الحرف المشدَّد وإن كان بحرفين . . لكنه لمَّا كان يرتفع اللسان . . . إلىٰ آخره . « دسوقي » (٤/ ٤٢٠) .

وإنِ اختلَفا في أعدادِها سُمِّيَ : ناقصاً ، وذلكَ : إمَّا بحرفٍ في الأوَّلِ ؛ مثلُ : ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ * إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ ، أو في الوسطِ ؛ نحوُ : جَدِّي جَهْدِي ، أو في الآخِرِ ؛ كقولِهِ :

يَمُـدُّونَ مِـنْ أَيْـدٍ عَـوَاصٍ عَـوَاصِـمِ

[الجناسُ الناقصُ]

(وإنِ اختلَفا) ؛ أي : لفظا المتجانسينِ (في أعدادِها) ؛ أي : أعدادِ الحروفِ ؛ بأنْ يكونَ في أحدِ اللفظينِ حرفٌ زائدٌ أو أكثرُ إذا أُسقِطَ حصلَ الجناسُ التامُّ[1] . . (سُمِّيَ) الجناسُ : (ناقصاً) ؛ لنقصانِ أحدِ اللفظينِ عنِ الآخرِ .

(وذلكَ) الاختلافُ : (إمَّا بحرفٍ) واحدٍ (في الأوَّلِ ؛ مثلُ : ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ * إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة : ٢٩ ـ ٣٠]) ، بزيادةِ الميمِ ، (أو في الوسطِ ؛ نحوُ : جَدِّي جَهْدِي)[2] ، بزيادةِ الهاءِ ، وقد سبقَ أنَّ المُشدَّدَ بحكمِ المُخفَّفِ[3] ، (أو في الآخِرِ ؛ كقولِهِ[4] : [من الطويل]

يَمُـدُّونَ مِـنْ أَيْـدٍ عَـوَاصٍ عَـوَاصِـمِ)

بزيادةِ الميمِ ، ولا اعتبارَ بالتنوينِ ، قولُهُ : (مِنْ أيدٍ) : في موضعِ مفعولِ

---

(١) المراد بالحرف الزائد هنا : ما لا مقابل له في اللفظ الآخر ، لا ما هو زائد على الأصول . « دسوقي » (٤/ ٤٢٢) .

(٢) الجَدُّ : الغنىٰ والحظ ، والجَهْد : المشقَّة والتعب ، ويحتمل أن يكون معنى التركيب : إنَّ حظِّي وغنايَ من الدنيا مجرَّدُ إتعاب نفسي في تحصيل المكاسب من غير وصول إليها ؛ فيكون إخباراً بأنه لا يحصل من سعيه علىٰ نفع ، ويحتمل أن يكون المعنىٰ : إنَّ حظِّي من الدنيا وغنايَ فيها بتعبي ، لا بالوراثة عن آبائي وأجدادي ؛ فيكون إخباراً بالنَّجابة في السعي . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٢٢) .

(٣) انظر (ص٧٤٨) .

(٤) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (١/ ٢٠٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٢٥) .

وربَّما سُمِّيَ هـٰذا : مُطرَّفاً .

وإمَّا بأكثرَ ؛ كقولِها :

إِنَّ ٱلْبُكَـــاءَ هُـــوَ ٱلشِّفَـــا ءُ مِـنَ ٱلْجَـوَىٰ بَيْـنَ ٱلْجَـوَانِـحْ

(يَمُدُّون) علىٰ زيادةِ (مِنْ) ؛ كما هو مذهبُ الأخفشِ ، أو علىٰ كونِها للتبعيضِ[1] ؛ كما في قولِهم : (هَزَّ مِنْ عِطْفِهِ ، وحَرَّكَ مِنْ نَشاطِهِ)[2] ، أو علىٰ أنَّهُ صفةُ محذوفٍ ؛ أي : يَمُدُّونَ سواعدَ مِنْ أيدٍ ، عَوَاصٍ : جمعُ عاصيةٍ ؛ مِنْ : عَصَاهُ ؛ ضربَهُ بالعصا[3] ، و(عواصمِ) : مِنْ : عصمَهُ ؛ حفظَهُ وحماهُ ، وتمامُهُ :

تَصُـولُ بِـأَسْيَـافٍ قَـوَاضٍ قَـوَاضِـبِ

أي : يَمُدُّونَ أيدياً ضارباتٍ للأعداءِ ، حامياتٍ للأولياءِ ، صائلاتٍ على الأقرانِ بسيوفٍ حاكمةٍ بالقتلِ قاطعةٍ ، (وربَّما سُمِّيَ هـٰذا) القسمُ الذي تكونُ الزيادةُ في الآخِرِ : (مُطرَّفاً)[4] .

(وإمَّا بأكثرَ) مِنْ حرفٍ واحدٍ ، وهو عطفٌ علىٰ قولِهِ : (إمَّا بحرفٍ) ، ولم يذكرْ مِنْ هـٰذا الضَّربِ إلا ما تكونُ الزيادةُ في الآخِرِ ؛ (كقولِها) ؛ أيِ : الخنساءِ[5] : (إنَّ البكاءَ هو الشِّفاءُ مِنَ الجوىٰ) ؛ أي : حُرقةِ القلبِ (بينَ الجَوانِحْ) ، بزيادةِ النُّونِ

---

(١) أي : فتكون اسماً ؛ كما هو مذهب الزمخشري . انظر « همع الهوامع » (٢/ ٤٦٧) .

(٢) أي : هزَّ بعضَ العِطْف ؛ لأن العِطْف الشِّقُّ ، والعضو المهزوز منه الكتفُ مثلاً ، وحرَّك بعضَ الأعضاء التي يظهر بتحريكها نشاطه ، وهزُّ العِطْف كناية عن السرور ؛ لأن المسرور يهتز ، فصارت الهزَّة ملزومة للسرور ، وكذا تحريك النشاط . « دسوقي » (٤/ ٤٢٣) .

(٣) وقيل : إن (عواصٍ) من العصيان ؛ أي : عاصيات علىٰ أعدائهم ، عاصمات لأصدقائهم . « دسوقي » (٤/ ٤٢٣) .

(٤) أي : لتطرُّف الزيادة فيه . « دسوقي » (٤/ ٤٢٤) .

(٥) ديوان الخنساء (ص٢٦) ، ورواية البيت فيه :

ذاكَ الـــذي كنَّـــا بـــهِ نَشْفـي المِـراضَ مِـنَ الجـوانـحْ

وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٢١) ، وهو من مجزوء الكامل .

وربَّما سُمِّيَ : مُذيَّلاً .

وإنِ اختلفَا في أنواعِها فيُشترطُ ألا يقعَ بأكثرَ مِنْ حرفٍ .

ثمَّ الحرفانِ إنْ كانا متقاربينِ سُمِّيَ : مُضارِعاً ، وهو : إمَّا في الأوَّلِ ؛ نحوُ : بيني وبينَ كِنِّي ليلٌ دامسٌ ، وطريقٌ طامسٌ ، أو في الوسطِ ؛ نحوُ : ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾ ، أو في الآخِرِ ؛ نحوُ : « ٱلْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا ٱلْخَيْرُ » .

والحاءِ ، (وربَّما سُمِّيَ) هـٰذا النوعُ : (مُذيَّلاً)[1]

[الجناسُ المضارعُ ، واللاحقُ]

(وإنِ اختلفا) ؛ أي : لفظا المتجانسينِ (في أنواعِها) ؛ أي : أنواعِ الحروفِ . . (فيُشترطُ ألا يقعَ) الاختلافُ (بأكثرَ مِنْ حرفٍ) واحدٍ ، وإلا لَبَعُدَ بينَهما التشابهُ ، ولم يبقَ التجانسُ ؛ كلفظي : (نَصَرَ) و(نَكَلَ) .

(ثمَّ الحرفانِ) اللذانِ وقعَ بينَهما الاختلافُ ؛ (إنْ كانا متقاربينِ) في المخرجِ . . (سُمِّيَ) الجناسُ : (مُضارِعاً[2] ، وهو) ثلاثةُ أضرُبٍ ؛ لأنَّ الحرفَ الأجنبيَّ : (إمَّا في الأوَّلِ ؛ نحوُ : بَيني وبينَ كِنِّي ليلٌ دامسٌ ، وطريقٌ طامسٌ[3] ، أو في الوسطِ ؛ نحوُ : ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾ [الأنعام : ٢٦] ، أو في الآخِرِ ؛ نحوُ : « ٱلْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا ٱلْخَيْرُ »)[4] ، ولا يخفىٰ تقاربُ الدالِ والطاءِ ، وكذا الهاءُ والهمزةُ ، وكذا اللامُ والراءُ .

---

(١) لأن الزيادة في آخره كالذيل . « دسوقي » (٤/ ٤٢٥) .

(٢) لمضارعة الحرف المباين صاحبَهُ في المخرج . « بناني » (٢/ ٣٧٠) .

(٣) هـٰذا من كلام الحريري في « مقاماته » (ص١١٤) ، والكِنُّ : البيت ، والدامس : الشديد الظلمة ، والطامس : البعيد . انظر « تاج العروس » (ك ن ن ، د م س ، ط م س) ، وقيل : الطامس : مطموس العلامات الذي لا يُهتدىٰ به إلى المراد . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٢٦) .

(٤) رواه البخاري (٢٨٤٩) من حديث سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، ومسلم (١٨٧٢) من حديث سيدنا جرير بن عبد الله رضي الله عنه .

وإلا سُمِّيَ : لاحقاً ، وهو أيضاً : إمَّا في الأوَّلِ ؛ نحوُ : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ ، أو في الوسطِ ؛ نحوُ : ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ ، أو في الآخِرِ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾ .

وإنِ اختلفَا في ترتيبِها سُمِّيَ : تجنيسَ القلبِ ؛ نحوُ : حُسَامُهُ فتحٌ لأوليائِهِ ، حَتْفٌ لأعدائِهِ ، ويُسمَّىٰ : قلبَ كلٍّ ، ونحوُ :

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يكنِ الحرفانِ متقاربينِ . . (سُمِّيَ : لاحقاً[1] ، وهو أيضاً : إمَّا في الأوَّلِ ؛ نحوُ : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة : ١]) : الهَمْزُ : الكسرُ ، واللَّمزُ : الطَّعنُ ، وشاعَ استعمالُهما في الكسرِ مِنْ أعراضِ الناسِ والطَّعنِ فيها ، وبناءُ (فُعَلَةَ) يدلُّ على الاعتيادِ ، (أو في الوسطِ ؛ نحوُ : ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر : ٧٥]) ، وفي عدمِ تقاربِ الفاءِ والميمِ نظرٌ ؛ فإنَّهما شَفَويَّتانِ[2] ، وإنْ أُريدَ بالتقاربِ : أنْ يكونا بحيثُ تُدغَمُ إحداهما في الأخرىٰ . . فالهاءُ والهمزةُ ليستا كذلكَ ، (أو في الآخِرِ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾ [النساء : ٨٣]) .

[جناسُ القلبِ]

(وإنِ اختلفا) ؛ أي : لفظا المتجانسينِ (في ترتيبِها) ؛ أي : ترتيبِ الحروفِ ؛ بأنْ يتَّحدَ النوعُ والعددُ والهيئةُ ، لٰكنْ قُدِّمَ في أحدِ اللفظينِ بعضُ الحروفِ ، وأُخِّرَ في اللفظِ الآخرِ . . (سُمِّيَ) هٰذا النوعُ : (تجنيسَ القلبِ ؛ نحوُ : حُسَامُهُ فتحٌ لأوليائِهِ ، حَتْفٌ لأعدائِهِ ، ويُسمَّىٰ : قلبَ كلٍّ) ؛ لانعكاسِ ترتيبِ الحروفِ كلِّها ؛ (ونحوُ :

---

(١) لأن أحد اللفظين ملحَق بالآخر في الجناس باعتبار جُلِّ الحروف . « ابن يعقوب » (٤/٤٢٦) .

(٢) وكون الفاء من باطن الشفة السفلىٰ وأطراف الأسنان ، والميم من ظاهر الشفتين . . لا يخرجهما عن كونهما شفويَّتين ؛ فالجناس في هٰذه الآية مضارع ، لا لاحق . « دسوقي » (٤/٤٢٧) .

« ٱللَّهُمَّ ؛ ٱسْتُرْ عَوْرَاتِنَا ، وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا » ، ويُسمَّىٰ : قلبَ بعضٍ ، وإذا وقعَ أحدُهما في أوَّلِ البيتِ ، والآخرُ في آخرِهِ . . يُسمَّىٰ : مقلوباً مُجنَّحاً .

وإذا وَلِيَ أحدُ المتجانسينِ الآخرَ . . يُسمَّىٰ : مُزْدوِجاً ، ومُكرَّراً ، ومُردَّداً ؛ نحوُ : ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ .

« ٱللَّهُمَّ ؛ ٱسْتُرْ عَوْرَاتِنَا ، وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا »[1] ، ويُسمَّىٰ : قلبَ بعضٍ) ؛ إذ لم يقعِ الانعكاسُ إلا بينَ بعضِ حروفِ الكلمةِ ، (وإذا وقعَ أحدُهما)[2] أي : أحدُ اللفظينِ المتجانسينِ تجانسَ القلبِ (في أوَّلِ البيتِ ، و) اللفظُ (الآخرُ في آخرِهِ . . يُسمَّىٰ) تجنيسُ القلبِ حينَئذ : (مقلوباً مُجنَّحاً) ؛ لأنَّ اللفظينِ بمنزلةِ الجناحينِ للبيتِ ؛ كقولِهِ[3] : [من مجزوء الرمل]

لاحَ أَنْـــوَارُ ٱلْهُـــدَىٰ مِـــنْ كَفِّـــهِ فِـــي كُـــلِّ حَـــالِ

(وإذا وَلِيَ أحدُ المتجانسينِ) أيَّ تجانسٍ كانَ[4] ـ ولذا ذكرَهُ باسمِهِ الظاهرِ ـ المتجانسَ (الآخرَ . . يُسمَّىٰ) الجناسُ : (مُزْدوِجاً ، ومُكرَّراً ، ومُردَّداً[5] ؛ نحوُ : ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [النمل : ٢٢]) ، هـٰذا مِنَ التجنيسِ اللاحقِ ، وأمثلةُ الأقسامِ الأُخَرِ ظاهرةٌ ممَّا سبقَ[6] .

---

(١) هـٰذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد في « مسنده » (٣/٣) من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) في (أ ، ج) : (ولي) بدل (وقع) .

(٣) ورد البيت دون نسبة أيضاً في « الطراز » (٣/ ٥٣) .

(٤) أي : سواء كان الجناس تامّاً ، أو محرَّفاً ، أو ناقصاً ، أو مضارعاً ، أو لاحقاً ، أو مقلوباً . « دسوقي » (٤/ ٤٢٩) .

(٥) لازدواج اللفظين بتواليهما ، وتكرير أحدهما بالآخر ، وترداده به . « دسوقي » (٤/ ٤٢٩) .

(٦) فمثال التام : أن يقال : تقوم الساعة في ساعة ، ومثال المحرَّف : أن يقال : هـٰذه لك جُبَّة وجُنَّة من البُرْد للبَرْد ، ومثال الناقص : أن يقال : جَدِّي جَهْدي ، ومثال المقلوب : أن يقال : هـٰذا السيف للأعداء والأولياء حتفٌ وفتحٌ . « دسوقي » (٤/ ٤٣٠) .

ويُلحَقُ بالجناسِ شيئانِ :

أحدُهما : أنْ يجمعَ اللفظينِ الاشتقاقُ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ .
والثاني : أنْ يجمعَهما المشابهةُ ؛ وهي ما يُشبِهُ الاشتقاقَ ؛

[مُلحَقاتُ الجناسِ]

(**ويُلحَقُ بالجناسِ شيئانِ**[1] : **أحدُهما : أنْ يجمعَ اللفظينِ الاشتقاقُ**) : وهو توافقُ الكلمتينِ في الحروفِ الأصولِ معَ الاتِّفاقِ في أصلِ المعنىٰ[2] ؛ (**نحوُ** : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ [الروم : ٤٣]) ؛ فإنَّهما مشتقَّانِ مِنْ : قامَ يقومُ[3]

(**والثاني : أنْ يجمعَهما**) ؛ أيِ : اللفظينِ (**المشابهةُ ؛ وهي ما يُشبِهُ**) ؛ أيِ : اتِّفاقٌ يُشبِهُ (**الاشتقاقَ**) وليسَ باشتقاقٍ[4] ؛ فلفظةُ (ما) موصولةٌ أو موصوفةٌ .

وزعمَ بعضُهم : أنَّها مصدريَّةٌ ؛ أي : إشباهُ اللفظينِ الاشتقاقَ[5] ، وهو غلطٌ لفظاً ومعنىً : أمَّا لفظاً : فلأنَّهُ جعلَ الضميرَ المفردَ في (يُشبِهُ) للَّفظينِ ، وهو لا يصحُّ إلا بتأويلٍ بعيدٍ[6] ، فلا يصحُّ عندَ الاستغناءِ عنهُ ، وأمَّا معنىً : فلأنَّ اللفظينِ لا يُشبِهانِ

---

(١) أي : أنهما ليسا منه ، ولـٰكنهما ملحَقان به في كونهما ممَّا يحسُن به الكلام كحُسن الجناس . « دسوقي » (٤/ ٤٣٠) .

(٢) المراد بالاشتقاق هنا كما يفيد كلامُ الشارح : الاشتقاق الصغير ؛ لأنه المقصود عند الإطلاق . « بناني » (٢/ ٣٧٢) .

(٣) أي : علىٰ مذهب الكوفيين ، والتحقيق : أنهما مشتقَّان من مصدر قام يقوم ـ وهو القيام ـ كما هو مذهب البصريين . « دسوقي » (٤/ ٤٣٠) .

(٤) الحاصل : أن المراد : ما يشبه الاشتقاقَ الصغيرَ ؛ سواء كان اشتقاقاً كبيراً أو غيره . « دسوقي » (٤/ ٤٣١) .

(٥) في (د ، ط ، ي) : (اشتباه) بدل (إشباه) ، وصاحب هـٰذا الزعم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٥٢) .

(٦) وهو كون الضمير عائداً على اللفظين باعتبار تأويلهما بالمذكور ؛ أي : إشباه ما ذُكِر من اللفظين الاشتقاقَ . « دسوقي » (٤/ ٤٣١) .

نحوُ : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ .

الاشتقاقَ ، بل توافقُهما قد يُشبِهُ الاشتقاقَ ؛ بأنْ يكونَ في كلٍّ منهما جميعُ ما يكونُ في الآخَرِ مِنَ الحروفِ أو أكثرُها ، لـٰكنْ لا يرجعانِ إلىٰ أصلٍ واحدٍ كما في الاشتقاقِ .

(نحوُ : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ [الشعراء : ١٦٨]) ؛ فالأوَّلُ مِنَ القولِ ، والثاني مِنَ القَلْيِ[1]

وقد تُوُهِّمَ أنَّ المرادَ بما يُشبِهُ الاشتقاقَ هو الاشتقاقُ الكبيرُ[2] ، وهـٰذا أيضاً غلطٌ ؛ لأنَّ الاشتقاقَ الكبيرَ هو الاتِّفاقُ في الحروفِ الأصولِ دونَ الترتيبِ ؛ مثلُ : (القمرِ) و(الرَّقمِ) و(المَرقِ) ، وقد مثَّلوا في هـٰذا المقامِ بقولِهِ تعالىٰ[3] : ﴿ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [التوبة : ٣٨] ، ولا يخفىٰ أنَّ (الأرضِ) معَ (أَرَضِيتُم) ليسَ كذلكَ[4] .

❁ ❁ ❁

---

(١) القَلْيُ : البغض . انظر « تاج العروس » (ق ل ي) ، وهو بفتح القاف وسكون اللام ، أو بكسر القاف وفتح اللام مقصوراً . « بناني » (٢/ ٣٧٣) .

(٢) أي : فقط . « دسوقي » (٤/ ٤٣٢) ، وهـٰذا المتوهِّم : هو الخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٧٠٩) .

(٣) قوله : (في هـٰذا المقام) ؛ أي : ما يشبه الاشتقاق . « بناني » (٢/ ٣٧٣) .

(٤) أي : ليس بينهما اشتقاق كبير ؛ لأن همزة (أرضيتم) ليست أصلية ؛ لأنها للاستفهام ، بخلاف همزة (أرض) ؛ فلم يحصل اتِّفاق في الحروف الأصول ، وهو شرط في الاشتقاق الكبير ، ولأن هنا ترتيباً ، والاشتقاق الكبير يُشترط فيه عدم الترتيب ، والحاصل : أن تمثيلهم لِمَا يشبه الاشتقاق بهـٰذه الآية التي ليست من الاشتقاق الكبير . . دليل علىٰ بطلان قول من قال : (المراد بما يشبه الاشتقاق : هو الاشتقاق الكبير فقط) . « دسوقي » (٤/ ٤٣٣) .

ومنهُ : ردُّ العَجُزِ على الصَّدْرِ ؛ وهو في النَّثرِ : أنْ يُجعَلَ أحدُ اللفظينِ المكرَّرينِ أوِ المتجانسينِ أوِ الملحَقينِ بهما في أوَّلِ الفقرةِ ، والآخرُ في آخرِها .

نحوُ : ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ ، ونحوُ : سائلُ اللئيمِ يرجعُ ودمعُهُ سائلٌ ، ونحوُ : ﴿ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾ ، ونحوُ : ﴿ قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ .

وفي النَّظمِ : أنْ يكونَ أحدُهما في آخرِ البيتِ ، و

[ردُّ العَجُزِ على الصَّدْرِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ اللفظيِّ : (ردُّ العَجُزِ على الصَّدْرِ[1] ؛ وهو في النَّثرِ : أنْ يُجعَلَ أحدُ اللفظينِ المكرَّرينِ) ؛ أيِ : المتَّفقينِ في اللفظِ والمعنىٰ ، (أوِ المتجانسينِ) ؛ أيِ : المتشابهينِ في اللفظِ دونَ المعنىٰ ، (أوِ الملحَقينِ بهما) ؛ أي : بالمتجانسينِ ؛ يعني : اللذينِ يجمعُهما الاشتقاقُ ، أو شِبْهُ الاشتقاقِ . . (في أوَّلِ الفقرةِ) ، وقد عرفتَ معناها[2] ، (و) اللفظُ (الآخرُ في آخرِها) ؛ أي : آخرِ الفقرةِ ؛ فتكونُ الأقسامُ أربعةً .

(نحوُ : ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ [الأحزاب : ٣٧]) ، في المكرَّرينِ[3] ؛ (ونحوُ : سائلُ اللئيمِ يرجعُ ودمعُهُ سائلٌ) ، في المتجانسينِ ؛ (ونحوُ : ﴿ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾ [نوح : ١٠]) ، في الملحَقينِ اشتقاقاً ؛ (ونحوُ : ﴿ قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ [الشعراء : ١٦٨]) ، في الملحَقينِ بشِبْهِ الاشتقاقِ .

(و) هو (في النَّظمِ : أنْ يكونَ أحدُهما) ؛ أي : أحدُ اللفظينِ المكرَّرينِ ، أوِ المتجانسينِ ، أوِ الملحَقينِ بهما اشتقاقاً أو شِبْهَ اشتقاقٍ . . (في آخرِ البيتِ ، و) اللفظُ

---

(١) أي : بأن يُنطَق بالعجز كما نُطِق بالصدر . « دسوقي » (٤/ ٤٣٣) .

(٢) أي : في بحث (الإرصاد) . انظر (ص٦٨٣) .

(٣) ولا يضر اتِّصال (تخشاه) بالهاء ؛ لأن الضمير المتصل كالجزء من الفعل ؛ لأنه لمَّا كان مفعولاً له كان من تتمَّته . « بناني » (٢/ ٣٧٤) .

الآخَرُ في صدرِ المِصراعِ الأوَّلِ ، أو حشوِهِ ، أو آخرِهِ ، أو صدرِ الثاني .

كقولِهِ :

سَرِيعٌ إِلَى ٱبْنِ ٱلْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ‏ ‏ ‏ ‏ وَلَيْسَ إِلَىٰ دَاعِي ٱلنَّدَىٰ بِسَرِيعِ

وقولِهِ :

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ ‏ ‏ ‏ ‏ فَمَا بَعْدَ ٱلْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ

(الآخَرُ في صدرِ المِصراعِ الأوَّلِ ، أو حشوِهِ ، أو آخرِهِ ، أو صدرِ) المِصراعِ (الثاني) ؛ فتصيرُ الأقسامُ ستَّةَ عشرَ حاصلةً مِنْ ضربِ أربعةٍ في أربعةٍ ، والمصنِّفُ أوردَ ثلاثةَ عشرَ مثالاً ، وأهملَ ثلاثةً .

(كقولِهِ[1] : [من الطويل]

سَرِيعٌ إِلَى ٱبْنِ ٱلْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ‏ ‏ ‏ ‏ وَلَيْسَ إِلَىٰ دَاعِي ٱلنَّدَىٰ بِسَرِيعِ)

فيما يكونُ المكرَّرُ الآخَرُ في صدرِ المِصراعِ الأوَّلِ .

(وقولِهِ[2] : [من الوافر]

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ ‏ ‏ ‏ ‏ فَمَا بَعْدَ ٱلْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ)

فيما يكونُ المكرَّرُ الآخَرُ في حشوِ المِصراعِ الأوَّلِ .

ومعنى البيتِ : استمتعْ بشمِّ عَرارِ نجدٍ ـ وهي وردةٌ ناعمةٌ صفراءُ طيِّبةُ الرائحةِ ـ فإنَّا نَعدَمُهُ إذا أَمْسينا ؛ لخروجِنا مِنْ أرضِ نجدٍ ومَنابتِهِ .

---

(١) البيت للمغيرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر في « ديوانه » (ص٩٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٤٢) .

(٢) البيت للصِّمَّة بن عبد الله القشيري في « ديوانه » (ص٩٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٥٠) .

وقولِهِ :

وَمَنْ كَانَ بِٱلْبِيضِ ٱلْكَوَاعِبِ مُغْرَماً فَمَا زِلْتُ بِٱلْبِيضِ ٱلْقَوَاضِبِ مُغْرَمَا

وقولِهِ :

وَإِنْ لَـمْ يَكُـنْ إِلا مُعَـرَّجَ سَـاعَـةٍ قَلِيلاً .

(وقولِهِ[1] : ومَنْ كانَ بالبِيضِ الكواعبِ) : جمعُ كاعبٍ ؛ وهي الجاريةُ حينَ يبدو ثديُها للنُّهودِ[2] ، (مُغرَماً) : مُولَعاً . . (فما زلتُ بالبِيضِ القواضبِ) ؛ أيِ : السُّيوفِ القواطعِ (مُغرَمَا) .

فيما يكونُ المكرَّرُ الآخَرُ في آخرِ المِصراعِ الأوَّلِ .

(وقولِهِ[3] : وإنْ لم يكنْ إلا مُعرَّجَ ساعةٍ)[4] : هو خبرُ (كانَ) ، واسمُهُ ضميرٌ يعودُ إلى الإلمامِ المدلولِ عليهِ في البيتِ السابقِ[5] ؛ وهو : [من الطويل]

أَلِمَّـا عَلَـى ٱلـدَّارِ ٱلَّتِـي لَـوْ وَجَـدْتُهَـا بِهَـا أَهْلُهَـا مَـا كَـانَ وَحْشـاً مَقِيلُهَـا

(قليلاً) : صفةٌ مؤكِّدةٌ ؛ لفهمِ القِلَّةِ مِنْ إضافةِ التعريجِ إلى الساعةِ[6] ، أو صفةٌ

---

(١) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٣/ ٢٣٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٥٧) ، وهو من الطويل .

(٢) يقال : نَهَدَ الثدي ؛ إذا ارتفع عن الصدر وصار له حجم . انظر « تاج العروس » (ن هـ د) .

(٣) البيت لذي الرُّمة في « ديوانه » (ص٢٤٤) ، وفيه : (إلا تعلل) بدل (إلا معرج) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٥٨) ، وهو من الطويل .

(٤) يقال : عرَّج بالمكان ؛ إذا أقام ، والتعريج على الشيء : الإقامة عليه . انظر « تاج العروس » (ع ر ج) .

(٥) الإلمام : النزول ، والمقيل : محل القيلولة ؛ وهي النوم في نصف النهار . انظر « تاج العروس » (ل م م ، ق ي ل) ، وقوله : (ما كان وحشاً مقيلها) كناية عن تنعُّم أهلها وشرفهم ؛ لأن أهل الثروة يستريحون بالقيلولة ، بخلاف أهل المهنة ؛ فإنهم يشتغلون بالسعي في أمورهم . « دسوقي » (٤/ ٤٣٧) .

(٦) هـٰذا بناء علىٰ أن الإضافة لامية ؛ أي : إلا معرَّجاً لساعة ؛ فاستفيدت القلة من تلك الإضافة . « دسوقي » (٤/ ٤٣٧) .

. فَـإِنِّـي نَـافِـعٌ لِـي قَلِيلُهَـا

وقولِهِ :

دَعَـانِـي مِـنْ مَـلامِكُمَـا سَفَـاهـاً   فَـدَاعِـي ٱلشَّـوْقِ قَبْلَكُمَـا دَعَـانِـي

وقولِهِ :

وَإِذَا ٱلْبَـلابِـلُ أَفْصَحَـتْ بِلُغَـاتِهَـا   فَـأَنْـفِ ٱلْبَـلابِـلَ بِـاحْتِسَـاءِ بَـلابِـلِ

مقيَّدةٌ ؛ أي : إلا تعريجاً قليلاً في ساعةٍ[1] . . (فإنِّي نافعٌ لي قليلُها) : مرفوعٌ ، فاعلُ (نافعٌ) ، والضميرُ للساعةِ ، والمعنىٰ : قليلُ التعريجِ في الساعةِ ينفعُني[2] ، ويَشْفي غَليلَ وَجْدي .

وهـٰذا فيما يكونُ المكرَّرُ الآخَرُ في صدرِ المِصراعِ الثاني[3]

(وقولِهِ[4] : دعاني) ؛ أي : اتركاني (مِنْ ملامِكما سَفَاهاً) ؛ أي : خِفَّةَ وقلَّةَ عقلٍ ؛ (فداعي الشَّوقِ قبلَكما دعاني) : مِنَ الدُّعاءِ .

هـٰذا فيما يكونُ المتجانسُ الآخَرُ في صدرِ المِصراعِ الأوَّلِ .

(وقولِهِ[5] : وإذا البلابلُ) : جمعُ بُلبُلٍ ؛ وهو طائرٌ معروفٌ ، (أفصحَتْ بلغاتِها . . فانفِ البلابلَ) : جمعُ بَلْبالٍ ؛ وهو الحزنُ ، (باحتساءِ بلابلِ) : جمعُ بُلبُلَةٍ بالضمِّ ؛ وهو إبريقٌ فيهِ الخمرُ .

---

(١) وعلىٰ هـٰذا : فالإضافة بمعنىٰ (في) . « دسوقي » (٤/ ٤٣٧) .

(٢) في (ي) : (قليل من التعريج) بدل (قليل التعريج) .

(٣) ولا يضر اتصال (قليلها) بالهاء ؛ لأن الضمير المتصل حكمُه حكمُ ما اتصل به . « دسوقي » (٤/ ٤٣٨) .

(٤) البيت للقاضي الأَرَّجاني في « ديوانه » (٢/ ٣٢٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٦٥) ، وهو من الوافر .

(٥) البيت للثعالبي في « خاص الخاص » (ص١٠٠) ، وانظر « شرح ديوان المتنبي » للعكبري (٣/ ١٧٦) ، و« نهاية الأرب » (٧/ ١١٠) ، و« معاهد التنصيص » (٣/ ٢٦٦) ، وهو من الكامل .

وقولِهِ :

فَمَشْغُوفٌ بِآيَاتِ ٱلْمَثَانِي وَمَفْتُونٌ بِرَنَّاتِ ٱلْمَثَانِي

وقولِهِ :

أَمَّلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ فَلاحَ لِي أنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلاحْ

وهٰذا فيما يكونُ المتجانسُ الآخَرُ ـ أعني : البلابلَ الأوَّلَ ـ في حشوِ المِصراعِ الأوَّلِ ؛ لأنَّ صدرَهُ هو قولُهُ : (وإذا)[1]

(وقولِهِ[2] : فمشغوفٌ بآياتِ المَثاني)[3] ؛ أيِ : القرآنِ ، (ومفتونٌ برَنَّاتِ المَثاني) ؛ أي : بنَغَماتِ أوتارِ المَزاميرِ التي ضُمَّ طاقٌ منها إلىٰ طاقٍ[4]

وهٰذا فيما يكونُ المتجانسُ الآخَرُ في آخرِ المِصراعِ الأوَّلِ .

(وقولِهِ[5] : أَمَّلْتُهم ثمَّ تأمَّلْتُهم ؛ فلاحَ) ؛ أي : ظهرَ (لي أنْ ليسَ فيهم فلاحْ) ؛ أي : فوزٌ ونجاةٌ .

هٰذا فيما يكونُ المتجانسُ الآخَرُ في صدرِ المِصراعِ الثاني .

---

(١) الحاصل : أن المقصود بالتمثيل لفظ (بلابل) الثالث مع لفظ (البلابل) الأول ، لا مع الثاني ؛ لأنه وقع في حشو المِصراع الثاني ، وهو غير معتبَر عند المصنف ، بل عند السكاكي . « دسوقي » (٤/ ٤٣٩) .

(٢) البيت للحريري في « مقاماته » (ص٣٩٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٧١) ، وهو من الوافر .

(٣) في (ب ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » ، ونسخ « المختصر » ما عدا (هـ ، ح ، ط ، ي) : (فمشعوف) بدل (فمشغوف) .

(٤) أي : ضُمَّ وَتَرٌ منها إلىٰ وتر آخر عند الضرب عليها . « دسوقي » (٤/ ٤٤٠) .

(٥) البيت للقاضي الأَرَّجاني في « ديوانه » (١/ ١٨٥) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٧٧) ، وهو من السريع .

وقولِهِ :

ضَـرَائِـبَ أَبْـدَعْتَهَـا فِـي ٱلسَّمَـاحِ فَلَسْنَـا نَـرَىٰ لَـكَ فِيهَـا ضَـرِيبَـا

وقولِهِ :

إِذَا ٱلْمَـرْءُ لَـمْ يَخْـزُنْ عَلَيْـهِ لِسَـانَـهُ فَلَيْـسَ عَلَـىٰ شَـيْءٍ سِـوَاهُ بِخَـزَّانِ

وقولِهِ :

لَوِ ٱخْتَصَرْتُمْ مِنَ ٱلإِحْسَانِ زُرْتُكُمُ

(وقولِهِ[1] : ضرائبَ) : جمعُ ضريبةٍ ؛ وهي الطبيعةُ التي ضُرِبَتْ للرَّجلِ ، وطُبِعَ عليها ، (أبدعتَها في السَّماحِ ، فلسْنا نَرىٰ لكَ فيها ضَرِيبا) ؛ أي : مِثْلاً ، وأصلُهُ المِثلُ في ضَرْبِ القِداحِ[2]

هـٰذا فيما يكونُ المُلحَقُ الآخَرُ بالمتجانسِ اشتقاقاً . . في صدرِ المِصراعِ الأوَّلِ .

(وقولِهِ[3] : [من الطويل]

إِذَا ٱلْمَـرْءُ لَـمْ يَخْـزُنْ عَلَيْـهِ لِسَـانَـهُ فَلَيْـسَ عَلَـىٰ شَـيْءٍ سِـوَاهُ بِخَـزَّانِ)

أي : إذا لم يَحفظِ المرءُ لسانَهُ علىٰ نفسِهِ ممَّا يعودُ ضررُهُ إليهِ . . فلا يحفظُهُ علىٰ غيرِهِ ممَّا لا ضررَ لهُ فيهِ .

وهـٰذا فيما يكونُ المُلحَقُ الآخَرُ اشتقاقاً . . في حشوِ المِصراعِ الأوَّلِ .

(وقولِهِ[4] : [من البسيط]

لَوِ ٱخْتَصَرْتُمْ مِنَ ٱلإِحْسَانِ زُرْتُكُمُ)

---

(١) يُنسب البيت خطأ للبحتري ، وهو للسَّرِي الرفَّاء في « ديوانه » (ص٨١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٧٨) ، وهو من المتقارب .

(٢) القِداح : السِّهام التي كانوا يقامرون بها . انظر « تاج العروس » (ف ي ض) ، والمراد بضربها : خلطُها ، وكل واحد منها يقال له : ضريب . « دسوقي » (٤/ ٤٤١) .

(٣) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٦٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٨٤) .

(٤) البيت للمعري في « سقط الزند » (ص٥٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٨٥) .

وَٱلْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلإِفْرَاطِ فِي ٱلْخَصَرِ

وقولِهِ :

فَدَعِ ٱلْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ ٱلذُّبَابِ يَضِيرُ

(والعَذْبُ) مِنَ الماءِ (يُهْجَرُ للإفراطِ في الخَصَرِ) ؛ أي : البُرودةِ ؛ يعني : أنَّ بُعدي عنكم لكثرةِ إنعامِكم عليَّ .

وقد توهَّمَ بعضُهم أنَّ هـٰذا المثالَ مكرَّرٌ ؛ حيثُ كانَ اللفظُ الآخَرُ في حشوِ المِصراعِ الأوَّلِ ؛ كما في البيتِ الذي قبلَهُ[1] ، ولم يَعرِفْ أنَّ اللفظينِ في البيتِ السابقِ ممَّا يجمعُهما الاشتقاقُ ، وفي هـٰذا البيتِ ممَّا يجمعُهما شِبْهُ الاشتقاقِ[2] ، والمصنِّفُ لم يذكرْ مِنْ هـٰذا القسمِ إلا هـٰذا المثالَ[3] ، وأهملَ الثلاثةَ الباقيةَ ، وقد أوردتُها في « الشَّرحِ »[4] .

(وقولِهِ[5] : [من الكامل]

فَدَعِ ٱلْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ ٱلذُّبَابِ يَضِيرُ)

وهـٰذا فيما يكونُ المُلحَقُ الآخَرُ اشتقاقاً ـ وهو (ضائري) ـ في آخرِ المِصراعِ الأوَّلِ .

---

(١) هـٰذا المتوهم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٥٥) .

(٢) لأن الأول مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الإكثار ، والثاني مأخوذ من خَصِر ؛ أي : برد . « دسوقي » (٤/ ٤٤٢) .

(٣) قوله : (من هـٰذا القسم) ؛ أي : كون اللفظين ملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق . « دسوقي » (٤/ ٤٤٣) .

(٤) انظر « المطول » (ص٤٥٢ـ٤٥٣) .

(٥) البيت لعبد الله بن محمد بن عيينة أو ابن أبي عيينة كما في « الكامل » (٢/ ٢٨) ، و« محاضرات الأدباء » (٢/ ١٦٨) ، و« معاهد التنصيص » (٣/ ٢٨٨) .

وقولِهِ :

وَقَدْ كَانَتِ ٱلْبِيضُ ٱلْقَوَاضِبُ فِي ٱلْوَغَىٰ   بَـوَاتِـرَ فَهْـيَ الآنَ مِـنْ بَعْـدِهِ بُتْـرُ

(وقولِهِ[1] : وقد كانَتِ البِيضُ القَواضبُ في الوغىٰ) ؛ أيِ : السُّيوفُ القواطعُ في الحربِ . . (بَواترَ) ؛ أي : قواطعَ ؛ بحُسنِ استعمالِهِ إيَّاها ، (فَهْي الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ)[2] : جمعُ أبترَ[3] ؛ إذ لم يبقَ بعدَهُ مَنْ يستعملُها استعمالَهُ .

وهـٰذا فيما يكونُ المُلحَقُ الآخَرُ اشتقاقاً . . في صدرِ المِصراعِ الثاني .

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٤/ ٨٣) ، وفيه : (المآثير) بدل (القواضب) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٨٩) ، وهو من الطويل .

(٢) في نسخ « التلخيص » ، و(أ ، د ، و) من نسخ « المختصر » : (وهي) بدل (فهي) .

(٣) الأبتر : المنقطع عن كل خير . انظر « تاج العروس » (ب ت ر) ، والمراد هنا : عديم الفائدة . « دسوقي » (٤/ ٤٤٤) .

ومنهُ : السَّجْعُ .

قيلَ : هو تواطؤُ الفاصلتينِ مِنَ النثرِ علىٰ حرفٍ واحدٍ .

وهو معنىٰ قولِ السكَّاكيِّ : هو في النَّثرِ كالقافيةِ في الشِّعرِ .

[السَّجْعُ]

[تعريفُ السَّجْعِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ اللفظيِّ : (السَّجْعُ ؛ قيلَ : هو تواطؤُ الفاصلتينِ مِنَ النثرِ علىٰ حرفٍ واحدٍ) في الآخِرِ ، (وهو معنىٰ قولِ السكَّاكيِّ : هو) ؛ أيِ : السَّجْعُ (في النَّثرِ . كالقافيةِ في الشِّعرِ)[1] ؛ يعني[2] : أنَّ هـٰذا مقصودُ كلامِ السكَّاكيِّ ومحصولُهُ ، وإلا فالسَّجْعُ على التفسيرِ المذكورِ بمعنى المصدرِ ؛ أعني : توافقَ الفاصلتينِ في الحرفِ الأخيرِ ، وعلىٰ كلامِ السكَّاكيِّ هو نفسُ اللفظِ المتواطئِ الآخِرِ في أواخرِ الفِقَرِ ؛ ولذا ذكرَهُ السكَّاكيُّ بلفظِ الجمعِ[3] ، وقالَ : (إنَّها في النَّثرِ كالقوافي في الشِّعرِ)[4] ؛ وذلكَ لأنَّ القافيةَ لفظٌ في آخرِ البيتِ ؛ إمَّا الكلمةُ نفسُها ، أوِ الحرفُ الأخيرُ منها ، أو غيرُ ذلكَ ، علىٰ تفصيلِ المذاهبِ ، وليسَتْ عبارةً عن تواطؤِ الكلمتينِ مِنْ أواخرِ الأبياتِ[5] .

فالحاصلُ : أنَّ السَّجْعَ قد يُطلَقُ على الكلمةِ الأخيرةِ مِنَ الفقرةِ باعتبارِ توافقِها للكلمةِ الأخيرةِ مِنَ الفقرةِ الأخرىٰ ، وقد يُطلَقُ علىٰ نفسِ توافقِها ، ومرجعُ المعنيينِ واحدٌ .

---

(١) قوله : (كالقافية في الشعر) ؛ أي : من جهة وجوب التواطؤ في كلٍّ علىٰ حرف في الآخِر . « دسوقي » (٤/٤٤٥) .

(٢) أي : المصنف .

(٣) أي : والسجع لا يُجمَع إلا إذا كان بمعنى اللفظ ، ولو أراد المصدر لعبَّر بالإفراد ؛ لأن المصدر لا يُجمَع إلا إذا أُريدَ به الأنواع ، وهي غير مرادة هنا . « دسوقي » (٤/٤٤٦) .

(٤) مفتاح العلوم (ص٤٣١) .

(٥) في (ي) زيادة : (علىٰ حرف واحد) .

وهو مُطرَّفٌ إنِ اختلفَا في الوزنِ؛ نحوُ : ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ ، وإلا فإنْ كانَ ما في إحدى القرينتينِ أو أكثرُهُ مِثْلَ ما يُقابلُهُ مِنَ الأخرىٰ في الوزنِ والتقفيةِ . .

[أنواعُ السَّجْعِ]

[السَّجْعُ المطرَّفُ]

(وهو) ؛ أيِ : السَّجْعُ ثلاثةُ أضرُبٍ : (مُطرَّفٌ إنِ اختلفا)[1] ؛ أيِ : الفاصلتانِ (في الوزنِ[2] ؛ نحوُ : ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [نوح : ١٣ ـ ١٤]) ؛ فإنَّ الوقارَ والأطوارَ مختلفانِ وزناً[3] .

[السَّجْعُ المرصَّعُ]

(وإلا) ؛ أي : وإنْ لم يختلفا في الوزنِ[4] ؛ (فإنْ كانَ ما في إحدى القرينتينِ) مِنَ الألفاظِ ، (أو) كانَ (أكثرُهُ) ؛ أي : أكثرُ ما في إحدى القرينتينِ (مِثْلَ ما يُقابلُهُ مِنَ) القرينةِ (الأخرىٰ في الوزنِ والتقفيةِ) ؛ أيِ : التوافقِ على الحرفِ الأخيرِ[5] . .

---

(١) وسمِّيَ مطرَّفاً ؛ لأنه خارج في التوغُّل في الحسن إلى الطَّرَف ، بخلاف غيره ، أو لأن ما وقع به التوافق بين الفاصلتين إنما هو الطَّرَف ـ وهو الحرف الأخير ـ دون الوزن . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧) .

(٢) أي : مع الاتِّفاق في التقفية ؛ أي : الحرف الأخير ، بقرينة تعريف السجع ؛ حيث اعتُبر فيه التوافق في الحرف الأخير ، هـٰذا ؛ وقال السبكي : (وينبغي أن يكون المعتبَر هنا الوزنَ الشِّعري ، لا الوزنَ التصريفي) . « عروس الأفراح » (٤/ ٤٤٦) ، والوزن الشِّعري ؛ أي : العَروضي : مقابلة مطلقِ حركة بمطلقِ حركة وإن اختلف نوع الحركة ؛ كمقابلة ضمَّة بفتحة ، والوزن التصريفي : مقابلة حركة بنوع حركتها ؛ كمقابلة ضمَّة بمثلها . « بناني » (٢/ ٣٨٠) ، ولا يُنظر في الوزن العروضي أيضاً إلىٰ كون الحرف أصلياً أو زائداً . « دسوقي » (٤/ ٤٤٨) .

(٣) فإن ثاني (وقاراً) محرَّك ، وثاني (أطواراً) ساكن . « دسوقي » (٤/ ٤٤٧) .

(٤) أي : بل اتَّفقا فيه كما اتَّفقا في التقفية . « دسوقي » (٤/ ٤٤٧) .

(٥) في (ج ، د ، ط ، ي) : (حرف الأخير) بدل (الحرف الأخير) .

فترصيعٌ ؛ نحوُ : فهو يَطبَعُ الأسجاعَ بجواهرِ لفظِهِ ، ويَقرَعُ الأسماعَ بزواجرِ وعظِهِ ،
وإلا فمتوازٍ ؛ نحوُ : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ .

(فترصيعٌ[1] ؛ نحوُ[2] : فهو يَطبَعُ الأسجاعَ بجواهرِ لفظِهِ ، ويَقرَعُ الأسماعَ بزواجرِ وعظِهِ) ؛ فجميعُ ما في القرينةِ الثانيةِ موافقٌ لِمَا يُقابلُهُ مِنَ القرينةِ الأُولىٰ ، وأمَّا لفظُ (فهو) فلا يقابلُهُ شيءٌ مِنَ الثانيةِ ، ولو قيلَ بدلَ (الأسماعَ) : (الآذانَ) . . كانَ مثالاً لِمَا يكونُ أكثرُ ما في الثانيةِ موافقاً لِمَا يقابلُهُ[3]

[السَّجْعُ المتوازي]

(وإلا فمتوازٍ) ؛ أي : وإنْ لم يكنْ جميعُ ما في القرينةِ ولا أكثرُهُ مِثْلَ ما يُقابلُهُ مِنَ الأخرىٰ[4] . . فهو السَّجْعُ المتوازي[5] ؛ (نحوُ : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ [الغاشية : ١٣ ـ ١٤]) ؛ لاختلافِ (سُرُرٌ) و(أكوابٌ) في الوزنِ والتقفيةِ .

وقد يختلفُ الوزنُ فقطْ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا * فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾ [المرسلات : ١ ـ ٢] [6] .

---

(١) وسمِّيَ بذلك ؛ تشبيهاً له بالترصيع لغةً ؛ وهو جعل إحدى اللؤلؤتين في العِقد في مقابلة الأخرى . « ابن يعقوب » (٤/٤٤٧) .

(٢) هـٰذا من كلام الحريري ، وقد تقدم (ص٦٨٣) .

(٣) لأن (الآذان) ليست موافقة لـ (الأسجاع) في التقفية ؛ لأن آخر (الأسجاع) العين ، وآخر (الآذان) النون ، ولا في الوزن بحسب اللفظ الآن وإن كانت موافقة بحسب الأصل ؛ لأن أصل (آذان) : (أأذان) بوزن (أفعال) ، ولا يُنظر للأصل في مثل ذلك . « دسوقي » (٤/٤٤٨) .

(٤) وهـٰذا الاختلاف بالنظر لما عدا الفاصلة ؛ لأن التوافق في الحرف الأخير منها معتبَر في مطلق السجع . « دسوقي » (٤/٤٤٨) .

(٥) وسمِّيَ بذلك ؛ لتوازي الفاصلتين ـ أي : توافقهما ـ وزناً وتقفيةً ، دون رعاية غيرهما . « ابن يعقوب » (٤/٤٤٨) .

(٦) لأن (مرسَلات) علىٰ وزن مُفعَلات ، و(عاصفات) علىٰ وزن فاعلات ، وإن قيل : المعتبَر في السجع الوزن العَروضي . . فالسجع في الآية مرصَّع ، لأن (مرسلات) و(عاصفات) متحدان وزناً وقافية . « دسوقي » (٤/٤٤٨) .

قيلَ : وأحسنُ السَّجْعِ ما تساوَتْ قرائنُهُ ؛ نحوُ : ﴿ فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ * وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ * وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ ﴾ ، ثمَّ ما طالَتْ قرينتُهُ الثانيةُ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ﴾ ، أوِ الثالثةُ ؛ نحوُ : ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ .

ولا يَحسُنُ أنْ يُؤتىٰ قرينةٌ أقصرُ منها كثيراً .

وقد يختلفُ التقفيةُ فقطْ ؛ كقولِنا : (حصلَ الناطقُ والصامتُ ، وهلكَ الحاسدُ والشامتُ)[1]

[مراتبُ السَّجْعِ في الحُسنِ]

(قيلَ : وأحسنُ السَّجْعِ ما تساوَتْ قرائنُهُ[2] ؛ نحوُ : ﴿ فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ * وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ * وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ ﴾ [الواقعة : ٢٨ ـ ٣٠] .

(ثمَّ) ؛ أي : بعدَ ألا تتساوىٰ قرائنُهُ فالأحسنُ (ما طالَتْ قرينتُهُ الثانيةُ ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم : ١ ـ ٢]) ، أو) قرينتُهُ (الثالثةُ ؛ نحوُ : ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ [الحاقة : ٣٠ ـ ٣١]) : مِنَ التَّصليةِ[3]

(ولا يَحسُنُ أنْ يُؤتىٰ قرينةٌ)[4] ؛ أي : يُؤتىٰ بعدَ قرينةٍ قرينةٌ أخرىٰ (أقصرُ منها) قِصَراً (كثيراً) ؛ لأنَّ السَّمْعَ قدِ استوفىٰ أَمَدَهُ في الأوَّلِ بطُولِهِ ، فإذا جاءَ الثاني أقصرَ

---

(١) أي : أنعم الله عليَّ ؛ فملكتُ الناطقَ ـ وهو الرقيق ـ والصامتَ ؛ كالخيل والعقار ؛ فـ(حصل) علىٰ وزن (هلك) ، وقافية الكلمة الأولى اللام ، وقافية الثانية الكاف ، وكذا يقال في (ناطق) و(حاسد) ، وأما (صامت) و(شامت) فلا بد فيهما من التوافق وزناً وقافية ؛ لأنهما فاصلتان . « دسوقي » (٤/ ٤٤٩) .

(٢) أي : في عدد الكلمات وإن كانت إحدى الكلمات أكثر حروفاً من كلمة القرينة الأخرىٰ ؛ فلا يُشترط التساوي في عدد الحروف . « دسوقي » (٤/ ٤٤٩) .

(٣) فقوله : (خذوه) قرينة ، و(فغلوه) قرينة ثانية ، و(ثم الجحيم صلُّوه) قرينة ثالثة . « بناني » (٢/ ٣٨٢) ، والتصلية : الإحراق بالنار . انظر « تاج العروس » (ص ل ي) .

(٤) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (تولىٰ) بدل « يؤتىٰ » ، وفي (ز) من نسخ « المختصر » : (توالىٰ) بدل (يؤتىٰ) ، والمثبت بمعنىٰ : يؤتىٰ بقرينة . « بناني » (٢/ ٣٨٢) .

والأسجاعُ مبنيَّةٌ علىٰ سُكونِ الأعجازِ ؛ كقولِهم : ما أبعدَ ما فاتَ ، وما أقربَ ما هو آتٍ .

قيلَ : ولا يقالُ في القرآنِ : أسجاعٌ ،

منهُ كثيراً يبقى الإنسانُ عندَ سماعِهِ كمَنْ يُريدُ الانتهاءَ إلىٰ غايةٍ فيَعثُرُ دونَها .

وإنَّما قالَ : (كثيراً) ؛ احترازاً عن نحوِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۞ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ﴾ [الفيل : ١ ـ ٢][١] .

[الأسجاعُ مبنيَّةٌ علىٰ سكونِ الأعجازِ]

(والأسجاعُ مبنيَّةٌ علىٰ سُكونِ الأعجازِ)[٢] ؛ أي : أواخرِ فواصلِ القرائنِ ؛ إذ لا يتمُّ التواطؤُ والتزاوجُ في جميعِ الصُّوَرِ إلا بالوقفِ والسُّكونِ[٣] ؛ (كقولِهم : ما أبعدَ ما فاتَ ، وما أقربَ ما هو آتٍ) ؛ إذ لو لم يُعتبَرِ السُّكونُ لفاتَ السَّجْعُ ؛ لأنَّ التاءَ مِنْ (فاتَ) مفتوحٌ ، ومِنْ (آتٍ) منوَّنٌ مكسورٌ .

[عدمُ إطلاقِ السَّجْعِ في القرآنِ]

(قيلَ : ولا يقالُ في القرآنِ : أسجاعٌ)[٤] ؛ رعايةً للأدبِ وتعظيماً ؛ إذِ السَّجْعُ في

---

(١) فإن زيادة الأُولىٰ على الثانية بكلمتين ؛ لأن الأُولىٰ تسع كلمات بهمزة الاستفهام وحرف الجر ، والثانية ست كلمات ، وهٰذا لا يضُر ؛ إذ المُضِر إنما هو الزيادة بأكثر من الثلث ، وأمَّا الزيادة بالثلث فأقل فلا تضُر . « دسوقي » (٤/٤٤٩) .

(٢) أي : إن سكون الأعجاز أصل ينبني عليه تحصيل السجع ، وهو واجب عند اختلاف الحركات الإعرابية ، ومستحسَن عند اتفاقها . « دسوقي » (٤/ ٤٥٠ ـ ٤٥١) .

(٣) والسكون أعم من أن يكون في الفاصلة من أصل وضعها ؛ كما في (دعا) أمراً للاثنين ، و(دعا) فعلاً ماضياً ، أو يحصل بالوقف ؛ ولذا قال المصنف : (مبنيَّة على السكون) ، ولم يقل : (مبنية على الوقف) . « دسوقي » (٤/ ٤٥١) هٰذا ؛ وقول الدسوقي : (أو يحصل بالوقف) ؛ يعني : أن نقف عند القراءة علىٰ آخر الفاصلة بالسكون ، لا أنه يُشترط تغيير حركة الإعراب بوضع سكون في الآخِر ، أو تركُ الآخِر دون ضبط .

(٤) ليس المراد : أنه لا يقال فيه ذلك لعدم وجوده في نفس الأمر ، بل المراد : أن يُنهىٰ عن قول=

بل يقالُ : فواصلُ .

وقيلَ : السَّجْعُ غيرُ مختصٍّ بالنَّثرِ ، ومثالُهُ مِنَ النظمِ قولُهُ :

تَجَلَّىٰ بِهِ رُشْدِي وَأَثْرَتْ بِهِ يَدِي ۝ وَفَاضَ بِهِ ثِمْدِي وَأَوْرَىٰ بِهِ زَنْدِي

الأصلِ : هديرُ الحمامِ ونحوُهُ[1]

وقيلَ : لعدمِ الإذنِ الشرعيِّ .

وفيهِ نظرٌ ؛ إذ لم يَقُلْ أحدٌ بتوقُّفِ أمثالِ هـٰذا علىٰ إذنِ الشارعِ ، وإنَّما الكلامُ في أسماءِ اللهِ تعالىٰ .

(بل يقالُ) للأسجاعِ في القرآنِ ؛ أعني : الكلمةَ الأخيرةَ مِنَ الفقرةِ : (فواصلُ)[2]

[السَّجْعُ غيرُ مختصٍّ بالنَّثرِ]

(وقيلَ : السَّجْعُ غيرُ مختصٍّ بالنَّثرِ ، ومثالُهُ مِنَ النظمِ قولُهُ[3] : تجلَّىٰ بهِ رُشْدي ، وأثْرَتْ) ؛ أي : صارَتْ ذاتَ ثروةٍ (بهِ يدي ، وفاضَ بهِ ثِمْدي) : هو ـ بالكسرِ ـ الماءُ القليلُ ، والمرادُ ها هنا : المالُ القليلُ ، (وأَوْرىٰ) ؛ أي : صارَ ذا وَرْيٍ (بهِ زَنْدي) ، وأمَّا (أُوري) بضمِّ الهمزةِ علىٰ أنَّهُ متكلِّمُ المضارعِ ؛ مِنْ : أوريتُ الزَّندَ ؛ أخرجتُ نارَهُ[4] . . فتصحيفٌ[5] ،

= ذلك ؛ رعاية للأدب ، وتعظيماً للقرآن ، وتنزيهاً له عن التصريح بما أصله أن يكون في الدواب . « دسوقي » (٤/٤٥١) .

(١) أي : ونحو الهدير ؛ كتصويت الناقة ؛ فكل من هدير الحمام وتصويت الناقة يقال له : السجع . « دسوقي » (٤/٤٥١) .

(٢) أي : لمناسبة ذلك لقوله تعالىٰ : ﴿ فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ﴾ [فصلت : ٣] . « دسوقي » (٤/٤٥٢) .

(٣) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٢/٦٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/٢٨٩) ، وهو من الطويل .

(٤) وقد ذهب إلىٰ ذلك الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٥٧) .

(٥) أي : تغيير لشكل الكلمة ، والدليل علىٰ أنه تصحيف عدم مطابقته لما قبله في الفاعل ؛ لأن=

وَمِنَ السَّجْعِ علىٰ هـٰذا القولِ ما يُسمَّى : التشطيرَ ؛ وهو جعلُ كلٍّ مِنْ شطرَيِ البيتِ سَجْعةً مخالفةً لأختِها ؛ كقولِهِ :

تَـدْبيـرُ مُعْتَصِـمٍ بِـاللهِ مُنْتَقِـمٍ   للهِ مُـرْتَغِـبٍ فِـي اللهِ مُـرْتَقِـبِ

ومعَ ذلكَ يأباهُ الطَّبْعُ[1]

(ومِنَ السَّجْعِ علىٰ هـٰذا القولِ) ؛ أي : القولِ بعدمِ اختصاصِهِ بالنَّثرِ : (ما يُسمَّى : التشطيرَ ؛ وهو جعلُ كلٍّ مِنْ شطرَيِ البيتِ سَجْعةً مخالفةً لأختِها) ؛ أي : للسَّجْعةِ التي في الشَّطرِ الآخَرِ ، قولُهُ : (سَجْعةً) في موضعِ المصدرِ ؛ أي : مسجوعاً سَجْعةً ؛ لأنَّ الشَّطرَ نفسَهُ ليسَ بسَجْعةٍ ، أو هو مجازٌ ؛ تسميةٌ للكلِّ باسمِ جزئِهِ ؛ (كقولِهِ[2] : تدبيرُ مُعتصِمٍ ، باللهِ مُنتقِمٍ ، للهِ مُرتغِبٍ ، في اللهِ) ؛ أي : راغبٍ فيما يُقرِّبُهُ مِنْ رضوانِهِ ، (مُرتقِبٍ) ؛ أي : مُنتظِرٍ ثوابَهُ ، أو خائفٍ عقابَهُ ؛ فالشَّطرُ الأوَّلُ سَجْعةٌ مبنيَّةٌ على الميمِ ، والثاني سَجْعةٌ مبنيَّةٌ على الباءِ .

❁ ❁ ❁

= فاعل ما قبله من طريق الغيبة ؛ لكونه اسماً ظاهراً ، فلم يَجرِ الكلام علىٰ نمط واحد ، وجريانه مع إمكانه أنسبُ لبلاغة الشاعر . « دسوقي » (٤/٤٥٣) .

(١) لأن (أورىٰ) بصيغة الماضي يقتضي أنه صار زنده ذا وَرْيٍ بعد انعدام وَرْيه ، وبصيغة المضارع يقتضي أن له أصلَ الوَرْي ، وبلوغ كماله بالممدوح ، والأول أنسب بمقام المدح من الثاني . « دسوقي » (٤/٤٥٣) .

(٢) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (١/٥٨) ، وفيه وفي (أ ، ب) من نسخ « التلخيص » : (لله مرتقب في الله مرتغب) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/٢٩١) ، وهو من البسيط .

ومنهُ : الموازنةُ ؛ وهي تساوي الفاصلتينِ في الوزنِ دونَ التقفيةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَنَمَارِقُ مَصۡفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبۡثُوثَةٌ ﴾ .

[الموازنةُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ اللفظيِّ : (الموازنةُ ؛ وهي تساوي الفاصلتينِ) ؛ أيِ : الكلمتينِ الأخيرتينِ مِنَ الفقرتينِ ، أو مِنَ المِصراعينِ . . (في الوزنِ دونَ التقفيةِ ؛ نحوُ : ﴿ وَنَمَارِقُ مَصۡفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبۡثُوثَةٌ ﴾ [الغاشية : ١٥ ـ ١٦]) ؛ فإنَّ (مصفوفةٌ) و(مبثوثةٌ) متساويتانِ في الوزنِ لا في التقفيةِ ؛ إذِ الأُولىٰ على الفاءِ ، والثانيةُ على الثاءِ ، ولا عبرةَ بتاءِ التأنيثِ في القافيةِ علىٰ ما بُيِّنَ في موضعِهِ[(١)]

وظاهرُ قولِهِ : (دونَ التقفيةِ) : أنَّهُ يجبُ في الموازنةِ عدمُ التساوي في التقفيةِ ، حتىٰ لا يكونُ نحوُ : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرۡفُوعَةٌ * وَأَكۡوَابٌ مَّوۡضُوعَةٌ ﴾ [الغاشية : ١٣ ـ ١٤] . . مِنَ الموازنةِ ، ويكونُ بينَ الموازنةِ والسَّجْعِ مباينةٌ[(٢)] ، إلا علىٰ رأيِ ابنِ الأثيرِ ؛ فإنَّهُ يَشترطُ في السَّجْعِ التساويَ في الوزنِ والحرفِ الأخيرِ[(٣)] ، وفي الموازنةِ التساويَ في الوزنِ دونَ الحرفِ الأخيرِ[(٤)] ؛ فنحوُ : (شديدٌ) و(قريبٌ) . . مِنَ الموازنةِ دونَ السَّجْعِ[(٥)] ،

---

(١) أي : في علم القوافي ؛ فإنهم ذكروا أن تاء التأنيث ليست من حروف القافية إن كانت تُبدل هاءً في الوقف ، وإلا فتُعتبَر ؛ كتاء (بنت) . « دسوقي » (٤/٤٥٦) .

(٢) لأنه يُشترط في السجع التساوي في التقفية ، ويُشترط في الموازنة عدم التساوي فيها . « دسوقي » (٤/٤٥٦) .

(٣) في (ي) : (التقفية) بدل (الحرف الأخير) .

(٤) فالموازنة عنده : الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن ؛ سواء كان متَّفقاً في التقفية أم لا ؛ فالسجع عنده أخص من الموازنة ؛ لأنه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة ؛ فنحو : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرۡفُوعَةٌ * وَأَكۡوَابٌ مَّوۡضُوعَةٌ ﴾ [الغاشية : ١٣-١٤] . . سجع وموازنة ، ونحو : (شديد) و(قريب) إذا خُتم بهما قرينتان . . لا يكون من السجع لعدم التقفية ، ويكون من الموازنة لوجود الوزن . « دسوقي » (٤/٤٥٦) .

(٥) في (أ ، ب ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط) : (من السجع) بدل (من الموازنة دون السجع) ، وفي (ي) : (من الموازنة ، وليس بسجع) .

فإنْ كانَ ما في إحدى القرينتينِ أو أكثرُهُ مِثْلَ ما يُقابلُهُ مِنَ الأخرىٰ في الوزنِ . . خُصَّ باسمِ المماثلةِ ؛ نحوُ : ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ ، وقولِهِ :

مَهَا ٱلْوَحْشِ إلا أَنَّ هَاتَا .

وهو أخصُّ مِنَ الموازنةِ[1]

[المماثلةُ]

وإذا تساوى الفاصلتانِ في الوزنِ دونَ التقفيةِ ؛ (فإنْ كانَ ما في إحدى القرينتينِ) مِنَ الألفاظِ (أو أكثرُهُ مِثْلَ ما يُقابلُهُ مِنَ) القرينةِ (الأخرىٰ في الوزنِ) ؛ سواءٌ ماثلَهُ في التقفيةِ أو لا[2] . . (خُصَّ) هـٰذا النوعُ مِنَ الموازنةِ (باسمِ المماثلةِ) ، وهي لا تختصُّ بالنَّثرِ كما توهَّمَهُ البعضُ مِنْ ظاهرِ قولِهم : (تساوي الفاصلتينِ)[3] ، ولا بالنظمِ علىٰ ما ذهبَ إليهِ البعضُ[4] ، بل تجري في القَبيلينِ ؛ فلذلكَ أوردَ مثالينِ ؛ (نحوُ : ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات : ١١٧ ـ ١١٨])[5]

(وقولِهِ[6] : مَهَا الوَحْشِ) : جمعُ مَهاةٍ ؛ وهي البقرةُ الوحشيَّةُ ، (إلا أنَّ هاتا) ؛

---

(١) في (ج) : (فهو أخص) بدل (وهو أخص) ، والحاصل : أن كل سجع موازنة ، وليس كل موازنة سجعاً . انظر « المثل السائر » (١/ ٢٧٣) .

(٢) هـٰذا التعميم فيما عدا الفاصلتين ؛ لأنه هو المحدَّث عنه ، وأمَّا الفاصلتان فيُشترط فيهما عدم التقفية كما هو ظاهر كلام المصنف . « دسوقي » (٤/ ٤٥٦) .

(٣) قوله : (وهي) ؛ أي : الموازنة لا تختص . . . إلىٰ آخره ، ويلزم من عدم اختصاص الموازنة عدمُ اختصاص المماثلة ؛ لأن المماثلة نوع للموازنة ، وكل ما ثبت لجنس ثبت لنوعه . « دسوقي » (٤/ ٤٥٧) .

(٤) نظراً إلىٰ أن الشِّعر لوزنه أنسبُ باسم الموازنة . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٥٧) .

(٥) ففي كل من القرينتين أربع كلمات غير الفاصلة ؛ وهي الفعل وفاعله ومفعولاه ، والتوافق بينهما في ثلاثة من الأربعة ، ولا تخالفَ إلا في الفعل ، فهـٰذا مثال لما تساوىٰ فيه الجُلُّ في الوزن . « دسوقي » (٤/ ٤٥٧) .

(٦) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٣/ ١١٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٩٣) ، وهو من الطويل .

. أَوَانِـــسٌ   قَنَـا ٱلْخَـطِّ إِلا أَنَّ تِلْـكَ ذَوَابِـلُ

أي : هـٰذهِ النِّساءَ (أوانسٌ ، قَنَا الخَطِّ إلا أنَّ تلكَ)[1] : القَنَا (ذوابلُ) ، وهـٰذهِ النِّساءُ نَواضِرُ .

والمثالانِ ممَّا يكونُ أكثرُ ما في إحدى القرينتينِ مِثْلَ ما يُقابلُهُ مِنَ الأخرىٰ ؛ لعدمِ تماثلِ (آتيناهما) و(هديناهما) وزناً ، وكذا (هاتا) و(تلكَ) .

ومثالُ الجميعِ[2] : قولُ أبي تمَّامٍ[3] : [من الطويل]

فَأَحْجَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعاً   وَأَقْدَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَبَا

وقد كَثُرَ ذلكَ في الشِّعرِ الفارسيِّ ، وأكثرُ مدائحِ أبي الفَرَجِ الروميِّ مِنْ شعراءِ العَجَمِ[4] . . على المماثلةِ[5] ، وقد اقتفى الأَنْوَرِيُّ أثرَهُ في ذلكَ[6]

❁ ❁ ❁

(١) القنا : جمع قناة ؛ وهي الرمح ، والخَط : موضع تُصنع فيه الرِّماح وتُنسَب إليه . انظر « تاج العروس » (ق ن و ، خ ط ط) .

(٢) أي : ومثال ما تساوىٰ فيه جميع ما في إحدى القرينتين مع جميع ما في الأخرىٰ . « دسوقي » (٤/٤٥٨) .

(٣) لم أجده في « ديوانه » ، وفي « المطوَّل » (ص٤٥٧) : أنه للبحتري ، وهو في « ديوانه » (١/٢٠٠) ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٤/٤٥٨) .

(٤) في (أ) : (أبي القرح الزوزني) بدل (أبي الفرج الرومي) ، وفي (ب ، د) : (أبي الفرج القزويني) ، وفي (هـ) : (أبي الفرج الرؤيني) ، وفي (و) : (أبي القرح القزويني) .

(٥) أي : مشتملةٌ على المماثلة في الجميع . « دسوقي » (٤/٤٥٨) .

(٦) قوله : (الأنوري) بفتح الهمزة وسكون النون : من شعراء الفرس . « دسوقي » (٤/٤٥٩) .

ومنهُ : القلبُ ؛ كقولِهِ :

مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ لِكُــلِّ هَــوْلٍ وَهَــلْ كُــلٌّ مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ

وفي التنزيلِ : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ ، ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ .

[القلبُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ اللفظيِّ : (القلبُ) : وهو أنْ يكونَ الكلامُ بحيثُ لو عكستَهُ ، وبدأتَ بحرفِهِ الأخيرِ إلى الأوَّلِ . . كانَ الحاصلُ بعينِهِ هو هـٰذا الكلامَ[1] ، ويجري في النَّظمِ والنَّثرِ ؛ (كقولِهِ[2] : [من الوافر]

مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ لِكُــلِّ هَــوْلٍ وَهَــلْ كُــلٌّ مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ)

في مجموعِ البيتِ ، وقد يكونُ ذلكَ في المِصراعِ[3] ؛ كقولِهِ[4] : [من مشطور المتقارب]

أَرَانَــا ٱلإِلَـٰـهُ هِــلالاً أَنَــارَا

(وفي التنزيلِ : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ [الأنبياء : ٣٣] ، ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر : ٣])[5] ، والحرفُ المشدَّدُ في حكمِ المخفَّفِ[6]

---

(١) ولا يضر في القلب : تبديل بعض الحركات والسكنات ، ولا تخفيف ما شُدِّد أولاً ، ولا تشديد ما خُفِّف أولاً ، ولا قصر ممدود ، ولا مدُّ مقصور ، ولا تصيير الألف همزة ، ولا الهمزة ألفاً . « دسوقي » (٤/ ٤٥٩) .

(٢) البيت للقاضي الأرَّجاني في « ديوانه » (٢/ ٢٦٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٩٥) .

(٣) في (ج ، د ، هـ) : (وقد يكون ذلك في كل من المصراعين) بدل (وقد يكون ذلك في المصراع) ، وفي (ي) : (وقد يكون كل ذلك في المصراع) .

(٤) ورد البيت دون نسبة أيضاً في « خزانة الأدب » لابن حجة (٢/ ٣٧) ، والشاهد : أنه إذا قُلب المصراع الأخير خرج المصراع الأول ، وإذا قُلب المصراع الأول خرج المصراع الأخير . « دسوقي » (٤/ ٤٥٩) .

(٥) أي : بإلغاء حرف العطف ـ وهو الواو ـ لخروجه عن ذلك . « دسوقي » (٤/ ٤٦٠) .

(٦) لأن المنظور له في القلب الحرف المكتوب ، فلا يضر اختلاف لامي (كل) و(فلك) تشديداً وتخفيفاً . « دسوقي » (٤/ ٤٦٠) .

وقد يكونُ ذلكَ في مفردٍ ؛ نحو : (سَلِسٌ) .

وتغايرُ القلبِ بهـٰذا المعنىٰ لتجنيسِ القلبِ . . ظاهرٌ ؛ فإنَّ المقلوبَ ها هنا يجبُ أنْ يكونَ عينَ اللفظِ الذي ذُكِرَ ، بخلافِهِ ثَمَّةَ[1] ، ويجبُ ثَمَّةَ ذكرُ اللفظينِ جميعاً ، بخلافِهِ ها هنا[2]

❁ ❁ ❁

---

(١) مثل : القمر والرقم ؛ فإن بينهما تجنيس القلب ، ولو قرئ أحدهما من آخره على الترتيب . . لم يكن نفس الآخر . « دسوقي » (٤/ ٤٦١) .

(٢) أي : فيُذكر اللفظ المقلوب وحده . « دسوقي » (٤/ ٤٦١) .

ومنهُ : **التشريعُ ؛ وهو بناءُ البيتِ علىٰ قافيتينِ يصحُّ المعنىٰ عندَ الوقوفِ علىٰ كلٍّ منهما .**

كقولِهِ :

يَـا خَـاطِـبَ ٱلـدُّنْيَـا ٱلـدَّنِيَّـةِ . . . .

[التشريعُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ اللفظيِّ : (التشريعُ) ، ويُسمَّى : التوشيحَ ، وذا القافيتينِ ؛ (وهو بناءُ البيتِ علىٰ قافيتينِ يصحُّ المعنىٰ عندَ الوقوفِ علىٰ كلٍّ منهما)[1] ؛ أي : مِنَ القافيتينِ .

فإنْ قيلَ : كانَ عليهِ أنْ يقولَ : (يصحُّ الوزنُ والمعنىٰ عندَ الوقوفِ علىٰ كلٍّ منهما) ؛ لأنَّ التشريعَ هو أنْ يبنيَ الشاعرُ أبياتَ القصيدةِ ذاتَ قافيتينِ[2] . . علىٰ بحرينِ ، أو ضربينِ مِنْ بحرٍ واحدٍ ؛ فعلىٰ أيِّ القافيتينِ وقفتَ كانَ شعراً مستقيماً .

قُلنا : القافيةُ إنَّما هي آخرُ البيتِ ، فالبناءُ علىٰ قافيتينِ لا يُتصوَّرُ إلا إذا كانَ البيتُ بحيثُ يصحُّ الوزنُ ويحصلُ الشِّعرُ عندَ الوقوفِ علىٰ كلٍّ منهما ، وإلا لم تكنِ الأُولىٰ قافيةً[3] .

(كقولِهِ[4] : يا خاطبَ الدُّنيا) : مِنْ : خَطَبَ المرأةَ ، (الدنيَّةِ) : الخسيسةِ ؛

---

(١) في نسخ « التلخيص » : (على الوقوف) بدل (عند الوقوف) ، والمراد بصحة المعنىٰ هنا : تمامه . « دسوقي » (٤/ ٤٦١) .

(٢) قوله : (ذات قافيتين) : صفة لـ (القصيدة) ، فلامها للجنس ، أو حال منها . « دسوقي » (٤/ ٤٦١) .

(٣) حاصل الاعتراض : وجوب اشتراط صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنىٰ ؛ لأن الشِّعر لا يتحقق بدون صحة الوزن ، وحاصل الجواب : أن لفظ القافية مُشعِر باشتراط الوزن ؛ لأن القافية لا تكون إلا في البيت ؛ فيستلزم تحقُّقها تحقُّقَ استقامة الوزن ؛ لأن القافية لا تسمَّىٰ قافية إلا مع الوزن . « دسوقي » (٤/ ٤٦١) .

(٤) البيت للحريري في « مقاماته » (ص١٥٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٣/ ٢٩٩) ، وهو من الكامل .

إِنَّهَا شَـــرَكُ ٱلـــرَّدَىٰ وَقَـــرَارَةُ ٱلأَكْـــدَارِ

(إنَّها شَرَكُ الرَّدىٰ) ؛ أي : حِبالةُ الهلاكِ[1] ، (وقَرَارةُ الأكدارِ) ؛ أي : مَقَرُّ الكُدُوراتِ .

فإنْ وقفتَ على (الرَّدىٰ) فالبيتُ مِنَ الضَّربِ الثامنِ مِنَ الكاملِ[2] ، وإنْ وقفتَ على (الأكدارِ) فهو مِنَ الضَّربِ الثاني منهُ[3] ، والقافيةُ عندَ الخليلِ مِنْ آخرِ حرفٍ في البيتِ إلىٰ أوَّلِ ساكنٍ يليهِ معَ الحركةِ التي قبلَ ذلكَ الساكنِ[4] ؛ فالقافيةُ الأُولىٰ مِنْ هـٰذا البيتِ هو لفظُ (الرَّدىٰ) معَ حركةِ الكافِ مِنْ (شَرَكُ) ، والقافيةُ الثانيةُ هي مِنْ حركةِ الدالِ مِنَ (الأكدارِ) إلى الآخِرِ .

وقد يكونُ البناءُ علىٰ أكثرَ مِنْ قافيتينِ ، وهو قليلٌ متكلَّفٌ .

ومِنْ لطيفِ ذي القافيتينِ : نوعٌ يوجدُ في الشِّعرِ الفارسيِّ ؛ وهو أنْ تكونَ الألفاظُ الباقيةُ بعدَ القوافي الأُوَلِ بحيثُ إذا جُمِعَتْ كانَتْ شعراً مستقيمَ المعنىٰ[5]



---

(١) الحبالة : المِصْيدة . انظر « تاج العروس » (ح ب ل) .

(٢) في (أ ، ط) : (الثاني من الكامل) بدل (الثامن من الكامل) ، وفي (ج ، هـ) : (الثاني من الطويل) .

(٣) في النسخ ما عدا (ب ، ج ، ح ، ي) : (الثامن) بدل (الثاني) ، والحاصل : أن أصل البحر الكامل (متفاعلن) ست مرات ، وهو يُسدَّس على الأصل تارة ، ويُربَّع مجزوءاً تارة أخرىٰ ، وضربه الثاني : هو مسدَّسه الذي عروضه سالمة ، وضربه مقطوع ، وأما ضربه الثامن : فهو مربَّعه الذي أجزاؤه الأربعة سالمة . « دسوقي » (٤/ ٤٦٢) .

(٤) قوله : (مع الحركة التي قبل ذلك الساكن) ؛ أي : وأمَّا حرف تلك الحركة فخارج عنها . « دسوقي » (٤/ ٤٦٢) .

(٥) قوله : (بحيث إذا جُمعت. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأن يؤخذ ما بعد القافية الأُولىٰ من كل بيت ، ويُجمع المأخوذ ويُنظم . « دسوقي » (٤/ ٤٦٣) .

ومنهُ : **لزومُ ما لا يلزمُ** ؛ وهو أنْ يجيءَ قبلَ حرفِ الرَّويِّ أو ما في معناهُ مِنَ الفاصلةِ . . ما ليسَ بلازمٍ في السَّجْعِ .

[لزومُ ما لا يلزمُ]

(**ومنهُ**) ؛ أي : مِنَ اللفظيِّ : (**لزومُ ما لا يلزمُ**) ، ويقالُ لهُ : **الالتزامُ**[1] ، والتضمينُ[2] ، والتشديدُ ، والإعناتُ[3] ؛ (**وهو أنْ يجيءَ قبلَ حرفِ الرَّويِّ**) : وهو الحرفُ الذي تُبنىٰ عليهِ القصيدةُ وتُنسَبُ إليهِ ؛ فيقالُ : قصيدةٌ لاميَّةٌ ، أو ميميَّةٌ مثلاً ؛ مِنْ : رويتُ الحبلَ ؛ إذا فتلتَهُ ؛ لأنَّهُ يجمعُ بينَ الأبياتِ ؛ كما أنَّ الفتلَ يجمعُ بينَ قُوى الحبلِ[4] ، أو مِنْ : رويتُ على البعيرِ ؛ إذا شددتَ عليهِ الرِّواءَ ؛ وهو الحبلُ الذي يُجمَعُ بهِ الأحمالُ ، (**أو ما في معناهُ**) ؛ أي : قبلَ الحرفِ الذي هو في معنىٰ حرفِ الرَّويِّ ؛ (**مِنَ الفاصلةِ**) ؛ يعني : الحرفَ الذي وقعَ في فواصلِ الفِقَرِ موقعَ حرفِ الرَّويِّ في قوافي الأبياتِ ، وفاعلُ (يجيءَ) هو قولُهُ : (**ما ليسَ بلازمٍ في السَّجْعِ**) ؛ يعني : أنْ يُؤتىٰ قبلَهُ بشيءٍ لو جُعِلَ القوافي أوِ الفواصلُ أسجاعاً . . لم يُحتَجْ إلى الإتيانِ بذلكَ الشيءِ ، ويتمُّ السَّجْعُ بدونِهِ ، **فمَنْ زعمَ** : أنَّهُ كانَ ينبغي أنْ يقولَ : (ما ليسَ بلازمٍ في السَّجْعِ أوِ القافيةِ) ؛ ليوافقَ قولَهُ : (قبلَ حرفِ الرَّويِّ ، أو ما في معناهُ) . . **فهو لم يَعرِفْ معنىٰ هـٰذا الكلامِ**[5]

---

(١) في (ب) : (الإلزام) بدل (الالتزام) ، وسُمِّيَ بذلك ؛ لأن المتكلم شاعراً كان أو ناثراً . . ألزم نفسه أمراً لم يكن لازماً له . « دسوقي » (٤/ ٤٦٣) .

(٢) وذلك لتضمينه قافيته ما لا يلزمها . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٦٣) .

(٣) أي : الإيقاع فيما فيه عَنَتٌ ؛ أي : مشقَّة ؛ لأن إلزام ما لا يلزم فيه مشقَّة . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٦٣) .

(٤) قوى الحبل : طاقاته . انظر « تاج العروس » (ق و ي) .

(٥) صاحب هـٰذا الزعم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٥٩) ، والحاصل : أنه فهم أن مراد المصنف بالسجع : الفواصل ، فاعترض عليه وقال : كان الأَولىٰ أن يقول : (ما ليس بلازم في السجع الذي يكون في الفواصل ، ولا في القافية التي تكون في الشعر) ؛ ليوافق قوله : (قبل حرف الروي ، أو ما في معناه) ؛ وهو حرف السجع ، والجواب : أن المصنف=

نحوُ : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ .

وقولِهِ :

سَـأَشْكُـرُ عَمْـراً إِنْ تَـرَاخَـتْ مَنِيَّتِـي أَيَادِيَ .

ثمَّ لا يخفىٰ : أنَّ المرادَ بقولِهِ : (يجيءَ قبلَ كذا ما ليسَ بلازمٍ في السَّجْعِ) : أنْ يكونَ ذلكَ في بيتينِ أو أكثرَ ، أو فاصلتينِ أو أكثرَ ، وإلا ففي كلِّ بيتٍ وفاصلةٍ يجيءُ قبلَ حرفِ الرَّويِّ أو ما في معناهُ ما ليسَ بلازمٍ في السَّجْعِ ؛ كقولِهِ[1] : [من الطويل]

قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَىٰ حَبِيـبٍ وَمَنْـزِلِ بِسِقْطِ ٱللِّوَىٰ بَيْنَ ٱلدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

قد جاءَ قبلَ اللامِ ميمٌ مفتوحةٌ ، وهو ليسَ بلازمٍ في السَّجْعِ[2] .

وقولُهُ : (قبلَ حرفِ الرَّويِّ ، أو ما في معناهُ) إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ يجري في النَّثرِ والنَّظمِ ؛ (نحوُ : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحىٰ : ٩ ـ ١٠]) ؛ فالرَّاءُ بمنزلةِ حرفِ الرَّويِّ ، ومجيءُ الهاءِ قبلَها في الفاصلتينِ لزومُ ما لا يلزمُ[3] ؛ لصحَّةِ السَّجْعِ بدونِها ؛ نحوُ : (فلا تقهَرْ) ، و(لا تسخرْ)[4] .

(وقولِهِ[5] : سأشكرُ عَمْراً إنْ تراخَتْ منيَّتي أياديَ) : بدلٌ مِنْ (عَمْراً) ،

= لم يُرِد بالسجع الفواصلَ ، وإنما مراده : أن الفواصل والقوافي في لزوم ما لا يلزم فيها : هو أن يجيء قبل ما خُتِمت به . . شيء لا يلزمها علىٰ تقدير جعلها أسجاعاً ، ويدل علىٰ ذلك إتيان المصنف بالسجع اسماً ظاهراً ، ولو أراد ما ذكره المعترض لكان المناسب أن يقول : (ما ليس بلازم فيهما) بالإضمار ؛ أي : في الفاصلة والقافية . « دسوقي » (٤/ ٤٦٤) .

(١) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٢١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٢٢٤) .

(٢) الحاصل : أنه لو لم يُشتَرط ما ذُكِر . . لكان هـٰذا البيت مثلاً من لزوم ما لا يلزم ، وليس كذلك . « دسوقي » (٤/ ٤٦٥) .

(٣) وكذا فتحة الهاء قبلها لزوم ما لا يلزم . « دسوقي » (٤/ ٤٦٥) .

(٤) في (أ ، ج ، د) : (فلا تنهر ، ولا تسحر) بدل (فلا تقهر ، ولا تسخر) ، وفي (ز ، ط ، ي) : (فلا تنهر ، ولا تسخر) .

(٥) الأبيات لعبد الله بن الزُّبير كما في « الحماسة البصرية » (١/ ١٣٥) ، و« معاهد التنصيص » =

لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ

فَتىً غَيْرُ مَحْجُوبِ ٱلْغِنَىٰ عَنْ صَدِيقِهِ   وَلا مُظْهِرُ ٱلشَّكْوَىٰ إِذَا ٱلنَّعْلُ زَلَّتِ

رَأَىٰ خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَىٰ مَكَانُهَا   فَكَانَتْ قَذَىٰ عَيْنَيْهِ حَتَّىٰ تَجَلَّتِ

(لم تُمْنَنْ وإنْ هيَ جَلَّتِ) ؛ أي : لم تُقْطَعْ ، أو لم تُخْلَطْ بمِنَّةٍ وإنْ عَظُمَتْ وكَثُرَتْ[1]

(فَتىً غَيْرُ مَحْجُوبِ ٱلْغِنَىٰ عَنْ صَدِيقِهِ   وَلا مُظْهِرُ ٱلشَّكْوَىٰ إِذَا ٱلنَّعْلُ زَلَّتِ)

زلَّةُ القدمِ والنَّعلِ كنايةٌ عن نزولِ الشرِّ والمِحْنةِ ، (رأىٰ خَلَّتي) ؛ أي : فَقْري ، (مِنْ حيثُ يخفىٰ مكانُها) ؛ لأنِّي كنتُ أسترُها بالتجمُّلِ[2] ، (فكانَتْ) ؛ أي : خَلَّتي ، (قَذَىٰ عينيهِ حتىٰ تجلَّتِ) ؛ أي : انكشفَتْ وزالَتْ بإصلاحِهِ إيَّاها بأياديهِ ؛ يعني : مِنْ حُسنِ اهتمامِهِ جعلَهُ كالداءِ الملازمِ لأشرفِ أعضائِهِ حتىٰ تلافاهُ بالإصلاحِ[3]

فحرفُ الرَّويِّ هو التاءُ ، وقد جيءَ قبلَهُ بلامٍ مُشدَّدةٍ مفتوحةٍ ، وهو ليسَ بلازمٍ في السَّجْعِ ؛ لصحَّةِ السَّجْعِ بدونِها ؛ نحوُ : (جَلَّتِ) ، و(مدَّتِ) ، و(منَّتِ) ، و(انشقَّتِ) ، ونحوِ ذلكَ .

❁ ❁ ❁

= (٣/ ٣٠٣) ، وقيل : لمحمد بن سعيد الكاتب كما في « الرسائل » للجاحظ (١/ ٣٨) ، وهي من الطويل .

(١) في النسخ ما عدا (ب ، ز ، ح) : (ولم تخلط) بدل (أو لم تخلط) .

(٢) في (أ ، ب ، ج ، د) : (بالتحمل) بدل (بالتجمل) .

(٣) قوله : (جعله) ؛ أي : المذكور ؛ وهو الخَلَّة . « دسوقي » (٤/ ٤٦٧) .

وأصلُ الحُسْنِ في ذلكَ كلِّهِ أنْ تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعاني ، دونَ العكسِ .

[شرطُ الحُسنِ في المُحسِّناتِ اللفظيّةِ]

(وأصلُ الحُسنِ في ذلكَ كلِّهِ)(١) ؛ أي : في جميعِ ما ذُكِرَ مِنَ المحسِّناتِ اللفظيَّةِ : (أنْ تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعاني(٢) ، دونَ العكسِ) ؛ أي : لا أنْ تكونَ المعاني توابعَ للألفاظِ ؛ بأنْ يُؤتىٰ بألفاظٍ مُتكلَّفةٍ مصنوعةٍ(٣) ، فيتبعَها المعنىٰ كيفَما كانَ(٤) ؛ كما يفعلُهُ بعضُ المتأخِّرينَ الذينَ لهم شَغَفٌ بإيرادِ المحسِّناتِ اللفظيَّةِ ، فيجعلونَ الكلامَ كأنَّهُ غيرُ مَسُوقٍ لإفادةِ المعنىٰ ، ولا يُبالُونَ بخفاءِ الدلالاتِ وركاكةِ المعاني(٥) ، فيصيرُ كغِمْدٍ مِنْ ذهبٍ علىٰ سيفٍ مِنْ خشبٍ(٦) ، بلِ الوجهُ : أنْ تُترَكَ المعاني علىٰ سجيَّتِها ، فتطلُبَ لأنفُسِها ألفاظاً تليقُ بها(٧) ، وعندَ هـٰذا تظهرُ البلاغةُ والبراعةُ ، ويتميَّزُ الكاملُ مِنَ القاصرِ .

---

(١) قوله : (وأصل الحسن . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والأمر الذي لا بد أن يحصل ؛ ليحصل الحسن بجميع المحسِّنات اللفظية ؛ كما يقال : أصل الجود الغنىٰ ؛ أي : الأمر الذي لا بد من حصوله لحصول الجود . . الغنىٰ . « دسوقي » (٤/ ٤٦٧) .

(٢) أي : أن تكون المعاني هي المقصودة بالذات ، والألفاظ تابعة لها ؛ بأن تلاحظ أولاً مع ما يقتضيه الحال من تقديم أو تأخير أو حصر أو غير ذلك ، فإذا أُتِيَ بالمحسِّنات اللفظية بعد ذلك فقد تم الحسن ، وإن لم يُؤت بها كفت النكات المعنوية . « دسوقي » (٤/ ٤٦٧) .

(٣) قوله : (متكلَّفة) ؛ أي : غير متروكة علىٰ سجيَّتها ، وقوله : (مصنوعة) ؛ أي : قُصِد فيها إلى الصناعة وتحصيل المحسِّنات اللفظية . « دسوقي » (٤/ ٤٦٨) .

(٤) في (أ ، ج ، و ، ز ، ط ، ي) : (المعنىٰ كيفما كانت) بدل (المعنىٰ كيفما كان) ، وفي (ب ، هـ ، ح) : (المعاني كيفما كانت) .

(٥) قوله : (بخفاء الدلالات) ؛ أي : إذا كانت الألفاظ مجازات أو كنايات ، وقوله : (وركاكة المعاني) ؛ أي : إذا كانت الألفاظ حقائق . « دسوقي » (٤/ ٤٦٩) .

(٦) قوله : (فيصير) ؛ أي : اللفظ . « دسوقي » (٤/ ٤٦٩) ، وفي (ي) : (فتصير) بدل (فيصير) ؛ أي : الألفاظ .

(٧) أي : من حيث اشتمالها علىٰ مقتضى الحال . « دسوقي » (٤/ ٤٦٩) .

وحينَ رُتِّبَ الحريريُّ معَ كمالِ فضلِهِ في ديوانِ الإنشاءِ[1] . . عَجَزَ ، فقالَ ابنُ الخشَّابِ : (هو رَجُلُ مقاماتٍ)[2] ؛ وذلكَ لأنَّ كتابَهُ حكايةٌ تجري علىٰ حسَبِ إرادتِهِ[3] ، ومعانيَهُ تتبعُ ما اختارَهُ مِنْ ألفاظِهِ المصنوعةِ ، فأينَ هـٰذا مِنْ كتابِ أُمِرَ بهِ في قضيَّةٍ ؟!

وما أحسنَ ما قيلَ في الترجيحِ بينَ الصاحبِ والصَّابي : إنَّ الصاحبَ كانَ يكتبُ كما يُريدُ ، والصَّابيَ يكتبُ كما يُؤمَرُ ! وبينَ الحالينِ بَوْنٌ بعيدٌ ؛ ولهـٰذا قالَ قاضي قُمَّ حينَ كتبَ إليهِ الصاحبُ[4] : [من مجزوء الرمل]

أَيُّهَا ٱلْقَاضِي بِقُمْ ... قَدْ عَزَلْنَاكَ فَقُمْ

واللهِ ؛ ما عزَلَتْني إلا هـٰذهِ السَّجْعةُ[5]

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : حين جُعِل كاتباً عند الملك يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء . « دسوقي » (٤/ ٤٦٩) .

(٢) في (ي) : (مقاماتٍ) بدل (مقامات) ، والمراد : أن له قوّة علىٰ إنشاء الألفاظ المستحسَنة المطابقة للمعاني التقديرية المتخيَّلة ، لا علىٰ إنشاء الألفاظ المستحسَنة المطابقة للمعاني الواقعية ؛ لأن المقامات حكايات تقديريَّة . « دسوقي » (٤/ ٤٧٠) .

(٣) قوله : (وذلك) ؛ أي : ومعنىٰ كونه رجل مقامات ، وقوله : (كتابه) ؛ أي : كتاب الحريري المسمَّىٰ بـ« المقامات » . « دسوقي » (٤/ ٤٧٠) .

(٤) قوله : (ولهـٰذا) ؛ أي : لأجل أن بين الحالين بَوناً بعيداً . « دسوقي » (٤/ ٤٧٢) .

(٥) أي : لأنه لا غرض له في عزلي ، ولا حامل له عليه . . إلا ذكرُ هـٰذه السجعة ، فهي المقصودة دون المعنىٰ ، فصار اللفظ متبوعاً والمعنىٰ تابعاً ، والحاصل : أن الصاحب أراد أن يجانس بين (قم) الذي هو فعل أمر ، وبين (قم) الذي هو اسم مدينة ، فلمَّا لم يتيسَّر له معنىً مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الأمر يكون اللفظ فيه بليغاً . أنشأ العزلَ لقاضي تلك البلدة ، فكتب إليه البيت المذكور . « دسوقي » (٤/ ٤٧٣) .

خاتمة
في السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك

(خاتمة)
للفن الثالث
(في السرقات الشعرية وما يتصل بها)

مثلُ الاقتباسِ ، والتضمينِ ، والعَقدِ ، والحَلِّ ، والتلميحِ ، (وغيرِ ذلكَ) ؛ مثلُ القولِ في الابتداءِ ، والتخلُّصِ ، والانتهاءِ[١]

وإنَّما قُلنا : (إنَّ الخاتمةَ مِنَ الفنِّ الثالثِ) ، دونَ أنْ نجعلَها خاتمةَ الكتابِ خارجةً عنِ الفنونِ الثلاثةِ كما توهَّمَهُ غيرُنا ؛ لأنَّ المصنِّفَ قالَ في آخرِ بحثِ المحسِّناتِ اللفظيَّةِ : (هـٰذا ما تيسَّرَ لي بإذنِ اللهِ جمعُهُ وتحريرُهُ مِنْ أصولِ الفنِّ الثالثِ[٢] ، وبقيَتْ أشياءُ يذكرُها في علمِ البديعِ بعضُ المصنِّفينَ[٣] ؛ وهو قسمانِ :

أحدُهما : ما يجبُ تركُ التعرُّضِ لهُ لعدمِ كونِهِ راجعاً إلىٰ تحسينِ الكلامِ[٤] ، أو

---

(١) جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع أن كلاً ممَّا يجب فيه مزيد الاحتياط . « دسوقي » (٤/ ٤٧٣) .

(٢) في (أ) : (وتجريده) بدل (وتحريره) .

(٣) في (ب) : (المحققين) بدل (المصنفين) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت ، وقوله : (وبقيت أشياء . . .) إلىٰ آخره . . يدل علىٰ كون تلك الأشياء من نفس الفن ، لا خارجةً عنه ، وإلا فلا وجه للتعبير بالبقاء ، ولا بقوله : (في علم البديع) ، وكذا قوله : (والثاني : ما لا بأس بذكره لاشتماله . . .) إلىٰ آخره . « دسوقي » (٤/ ٤٧٤) .

(٤) ومن ذلك : أبيات لقصيدة حروفها كلها منقوطة ، أو غير منقوطة ، أو حرف بنقط وحرف بدونه ، أو كلمة كل حروفها بنقط والأخرىٰ بدونه ، وإنما لم يكن في ذلك حُسنٌ ؛ لأنه يرجع للشكل المرئي لا للمسموع ، والحُسن المسموع هو المعتبَر ، ومع ذلك لا يتعلَّق به غرض=

لعدمِ الفائدةِ في ذكرِهِ لكونِهِ داخلاً فيما سبقَ مِنَ الأبوابِ[١]

والثاني : ما لا بأسَ بذكرِهِ لاشتمالِهِ علىٰ فائدةٍ معَ عدمِ دخولِهِ فيما سبقَ ؛ مثلُ القولِ في السَّرقاتِ الشِّعريَّةِ وما يتَّصلُ بها)[٢]



= البلغاء غالباً . « دسوقي » (٤/ ٤٧٤) .

(١) كالتذييل والتكميل والإرصاد ؛ فبعض هـٰذه الأشياء قد يكون من المحسِّنات عند كونها لم يُعتبر مطابقتها لمقتضى الحال ، فذكرُها هنا خلوٌّ عن الفائدة لتقدُّم صورتها هناك . « دسوقي » (٤/ ٤٧٥) .

(٢) الإيضاح (ص٣٠١) .

اتِّفاقُ القائلَين إنْ كانَ في الغرضِ على العُمومِ ؛ كالوصفِ بالشجاعةِ والسَّخاءِ . . فلا يُعَدُّ سرقةً ؛ لتقرُّرِهِ في العُقولِ والعاداتِ .

وإنْ كانَ في وجهِ الدلالةِ ؛ كالتشبيهِ ، وكذكرِ هيئاتٍ تدلُّ على الصفةِ لاختصاصِها بمَنْ هي لهُ ؛ كوصفِ الجَوادِ بالتهلُّلِ عندَ وُرودِ العُفاةِ ، والبخيلِ بالعُبُوسِ معَ سَعَةِ ذاتِ اليدِ ؛ فإنِ اشتركَ الناسُ في معرفتِهِ لاستقرارِهِ فيها ؛ كتشبيهِ الشُّجاعِ بالأسدِ ، والجَوادِ بالبحرِ . . فهو كالأوَّلِ ،

[الكلامُ عنِ السَّرقاتِ الشِّعريَّةِ]

(اتِّفاقُ القائلَينِ) : على لفظِ التثنيةِ ؛ (إنْ كانَ في الغرضِ على العُمومِ ؛ كالوصفِ بالشجاعةِ والسَّخاءِ) ، وحُسنِ الوجهِ والبَهاءِ ، ونحوِ ذلكَ . . (فلا يُعَدُّ) هٰذا الاتِّفاقُ (سرقةً) ، ولا استعانةً ، ولا أخذاً ، ونحوَ ذلكَ ممَّا يُؤدِّي هٰذا المعنىٰ ؛ (لتقرُّرِهِ) ؛ أي : تقرُّرِ هٰذا الغرضِ العامِّ (في العُقولِ والعاداتِ) ، يشتركُ فيهِ الفصيحُ والأعجمُ[1] ، والشاعرُ والمُفحَمُ[2] .

(وإنْ كانَ) اتِّفاقُ القائلَينِ (في وجهِ الدلالةِ) ؛ أي : طريقِ الدلالةِ على الغرضِ ؛ (كالتشبيهِ) والمجازِ والكنايةِ ، (وكذكرِ هيئاتٍ تدلُّ على الصفةِ لاختصاصِها بمَنْ هي لهُ) ؛ أي : لاختصاصِ تلكَ الهيئاتِ بمَنْ تثبتُ تلكَ الصِّفةُ لهُ ؛ (كوصفِ الجَوادِ بالتهلُّلِ عندَ وُرودِ العُفاةِ) ؛ أي : السائلينَ ؛ جمعُ عافٍ ، (و) كوصفِ (البخيلِ بالعُبُوسِ) عندَ ذلكَ (معَ سَعَةِ ذاتِ اليدِ) ؛ أي : المالِ ، وأمَّا العُبُوسُ عندَ ذلكَ معَ قلَّةِ ذاتِ اليدِ فَمِنْ أوصافِ الأسخياءِ[3] ؛ (فإنِ اشتركَ الناسُ في معرفتِهِ) ؛ أي : في معرفةِ وجهِ الدلالةِ ؛ (لاستقرارِهِ فيها) ؛ أي : في العُقولِ والعاداتِ ؛ (كتشبيهِ الشُّجاعِ بالأسدِ ، والجَوادِ بالبحرِ . . فهو كالأوَّلِ) ؛ أي : فالاتِّفاقُ في هٰذا النوعِ مِنْ

---

(١) المراد بالأعجم هنا : ضد الفصيح . « دسوقي » (٤/ ٤٧٧) .

(٢) المفحَم : من لا يقول الشعر . انظر « تاج العروس » (ف ح م) .

(٣) لأنه يحصل له غم لعدم كثرة ما بيده ليكرم منه العُفاة . « دسوقي » (٤/ ٤٧٨) .

وإلا جازَ أنْ يُدَّعىٰ فيهِ السَّبقُ والزِّيادةُ ، وهو ضربانِ : خاصِّيٌّ في نفسِهِ غريبٌ ، وعامِّيٌّ تُصُرِّفَ فيهِ بما أخرجَهُ مِنَ الابتذالِ إلى الغرابةِ ؛ كما مرَّ .

وجهِ الدلالةِ كالاتِّفاقِ في الغرضِ العامِّ في أنَّهُ لا يُعَدُّ سرقةً ولا أخذاً ، (**وإلا**) ؛ أي : وإنْ لم يشتركِ الناسُ في معرفتِهِ . . (**جازَ أنْ يُدَّعىٰ فيهِ**) ؛ أي : في هـٰذا النوعِ مِنْ وجهِ الدلالةِ . . (**السَّبقُ والزِّيادةُ**) ؛ بأنْ يُحكَمَ بينَ القائلَينِ فيهِ بالتفاضلِ ، وأنَّ أحدَهما أكملُ مِنَ الآخرِ ، وأنَّ الثانيَ زادَ على الأوَّلِ أو نقصَ عنهُ .

(**وهو**) ؛ أي : ما لا يشتركُ الناسُ في معرفتِهِ مِنْ وجهِ الدلالةِ على الغرضِ . . (**ضربانِ**) : أحدُهما : (**خاصِّيٌّ في نفسِهِ غريبٌ**)[1] : لا يُنالُ إلا بفكرٍ ، (**و**) الآخرُ : (**عامِّيٌّ تُصُرِّفَ فيهِ بما أخرجَهُ مِنَ الابتذالِ إلى الغرابةِ ؛ كما مرَّ**) في بابِ التشبيهِ والاستعارةِ ؛ مِنْ تقسيمِهما إلى الغريبِ الخاصِّيِّ ، والمُبتذَلِ العامِّيِّ الباقي على ابتذالِهِ ، أوِ المتصرَّفِ فيهِ بما يُخرجُهُ إلى الغرابةِ[2]



---

(١) في (أ ، ب ، د) من نسخ « التلخيص » : (في أصله) بدل (في نفسه) .

(٢) انظر (ص ٥٤٢ ـ ٥٤٨ ، ٥٩٢ ـ ٥٩٤) .

فالسَّرقةُ والأخذُ نوعانِ : ظاهرٌ ، وغيرُ ظاهرٍ .

أمَّا الظاهرُ : فهو أنْ يُؤخَذَ المعنىٰ كلُّهُ ؛ إمَّا معَ اللفظِ كلِّه أو بعضِهِ ، أو وحدَهُ .

فإنْ أُخِذَ اللفظُ كلُّهُ مِنْ غيرِ تغييرٍ لنظمِهِ . . فهو مذمومٌ ؛ لأنَّهُ سرقةٌ مَحْضةٌ ، ويُسمَّىٰ : نسخاً ، وانتحالاً ؛ كما حُكِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ أنَّهُ فعلَ بقولِ معنِ بنِ أَوْسٍ :

[أنواعُ الأخذِ والسرقةِ]

[الأخذُ والسرقةُ الظاهرانِ]

(فالسرقةُ والأخذُ) ؛ أي : ما يُسمَّىٰ بهـٰذينِ الاسمينِ (نوعانِ : ظاهرٌ ، وغيرُ ظاهرٍ : أمَّا الظاهرُ : فهو أنْ يُؤخَذَ المعنىٰ كلُّهُ[1] ؛ إمَّا) حالَ كونِهِ (معَ اللفظِ كلِّه أو بعضِهِ ، أو) حالَ كونِهِ (وحدَهُ) ؛ مِنْ غيرِ أخذِ شيءٍ مِنَ اللفظِ .

[أخذُ اللفظِ كلِّهِ مِنْ غيرِ تغييرٍ لنظمِهِ]

(فإنْ أُخِذَ اللفظُ كلُّهُ مِنْ غيرِ تغييرٍ لنظمِهِ) ؛ أي : لكيفيَّةِ الترتيبِ والتأليفِ الواقعِ بينَ المفرداتِ . . (فهو مذمومٌ ؛ لأنَّهُ سرقةٌ مَحْضةٌ ، ويُسمَّىٰ : نسخاً[2] ، وانتحالاً[3] ؛ كما حُكِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ الزُّبيرِ أنَّهُ فعلَ بقولِ معنِ بنِ أَوْسٍ[4] :

---

(١) أي : مع ظهور أن أحدهما من الآخر ؛ لأن غير الظاهر منه أخذُ المعنىٰ أيضاً لـٰكن مع خفاء ، والذوق السليم يميِّز ذلك . « دسوقي » (٤/ ٤٨٠) .

(٢) لأن القائل الثاني نسخ كلام غيره ؛ أي : نقله ، ونسبه لنفسه . « دسوقي » (٤/ ٤٨١) .

(٣) لأنه يدَّعي شعر غيره لنفسه . « دسوقي » (٤/ ٤٨١) .

(٤) ديوان معن بن أوس رضي الله عنه (ص٩٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٤) ، والبيتان من الطويل ، وقوله : (معن) : ضبطه الدسوقي بضم الميم وفتح العين . انظر « حاشية الدسوقي » (٤/ ٤٨١) .

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَىٰ طَرَفِ ٱلْهِجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ

وَيَرْكَبُ حَدَّ ٱلسَّيْفِ مِنْ أَنْ تَضِيمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ ٱلسَّيْفِ مَزْحَلُ

وفي معناهُ : أَنْ يُبدَّلَ بالكلماتِ أو بعضِها ما يُرادفُها .

إذا أنتَ لم تُنصِفْ أخاكَ) ؛ أي : لم تُعطِهِ النَّصَفَةَ ، ولم تُوفِّهِ حقوقَهُ . . (وجدتَهُ علىٰ طَرَفِ الهِجرانِ) ؛ أي : هاجراً لكَ متبدِّلاً بكَ وبأُخوَّتِكَ[1] (إنْ كانَ يَعقِلُ ، ويَركَبُ حدَّ السَّيفِ) ؛ أي : يتحمَّلُ شدائدَ تُؤثِّرُ فيهِ تأثيرَ السُّيوفِ ، وتُقطِّعُهُ تقطيعَها ، (مِنْ أنْ تَضِيمَهُ) ؛ أي : بدلاً مِنْ أنْ تظلمَهُ ، (إذا لم يكنْ عن شَفْرةِ السَّيفِ) ؛ أي : عن ركوبِ حدِّ السَّيفِ وتحمُّلِ المشاقِّ . . (مَزْحَلُ) ؛ أي : مَبْعَدٌ ؛ فقد حُكِيَ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ الزَّبيرِ دخلَ علىٰ معاويةَ ، فأنشدَهُ هـٰذينِ البيتينِ ، فقالَ لهُ معاويةُ : لقد شَعُرْتَ بعدي يا أبا بكرٍ ، ولم يُفارِقْ عبدُ اللهِ المجلسَ حتىٰ دخلَ معنُ بنُ أَوْسٍ المُزنيُّ فأنشدَ قصيدتَهُ التي أوَّلُها[2] : [من الطويل]

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنِّـي لَأَوْجَـلُ عَلَـىٰ أَيِّنَـا تَغْـدُو ٱلْمَنِيَّـةُ أَوَّلُ[3]

حتىٰ أتمَّها ، وفيها هـٰذانِ البيتانِ ، فأقبلَ معاويةُ علىٰ عبدِ اللهِ بنِ الزَّبيرِ وقالَ لهُ : ألم تُخبِرْني أنَّهما لكَ ؟! فقالَ : اللفظُ لهُ ، والمعنىٰ لهُ ، وبعدُ : فهو أخي مِنَ الرَّضاعةِ ، وأنا أحقُّ بشعرِهِ .

(وفي معناهُ) ؛ أي : معنىٰ ما لم يُغيَّرْ فيهِ النَّظمُ : (أنْ يُبدَّلَ بالكلماتِ) كلِّها (أو بعضِها . . ما يُرادفُها) ؛ يعني : أنَّهُ أيضاً مذمومٌ وسرقةٌ مَحْضةٌ ؛ كما يقالُ في قولِ الحُطيئةِ[4] : [من البسيط]

---

(١) في (د ، هـ ، ي) : (وبمؤاخاتك) بدل (وبأخوتك) .
(٢) ديوان معن بن أوس رضي الله عنه (ص٩٣) .
(٣) في (ب ، د ، و ، ي) : (تعدو) بدل (تغدو) ، وقوله : (تغدو) ؛ أي : تصبح ، و(تعدو) : من العَدْو . « دسوقي » (٤/ ٤٨٢) .
(٤) ديوان الحطيئة (ص١١٩) .

وإنْ كانَ معَ تغييرٍ لنظمِهِ ، أو أُخِذَ بعضُ اللفظِ سُمِّيَ : إغارةً ، ومسخاً ؛ فإنْ كانَ الثاني أبلغَ لاختصاصِهِ بفضيلةٍ . . فممدوحٌ ؛

دَعِ ٱلْمَكَـارِمَ لا تَـرْحَـلْ لِبُغْيَتِهَـا وَٱقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ ٱلطَّاعِمُ ٱلْكَاسِي

ذَرِ ٱلْمَـآثِـرَ لا تَـذْهَـبْ لِمَطْلَبِهَـا وَٱجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ ٱلآكِلُ ٱللَّابِسْ

وكما قالَ امرؤُ القيسِ[١] : [من الطويل]

وُقُـوفاً بِهَـا صَحْبِـي عَلَـيَّ مَطِيَّهُـمْ يَقُـولُـونَ لا تَهْلِـكْ أَسـىً وَتَجَمَّـلِ

فأوردَهُ طَرَفةُ في داليَّتِهِ ، إلا أنَّهُ أقامَ (تَجَلَّدِ) مُقامَ (تَجَمَّلِ)[٢]

[أخذُ اللفظِ كلِّهِ معَ تغييرٍ لنظمِهِ ، أو أخذُ بعضِ اللفظِ]

(وإنْ كانَ) أُخِذَ اللفظُ كلُّهُ (معَ تغييرٍ لنظمِهِ) ؛ أي : نظمِ اللفظِ ، (أو أُخِذَ بعضُ اللفظِ)[٣] ، لا كلُّهُ . . (سُمِّيَ) هـٰذا الأخذُ : (إغارةً[٤] ، ومسخاً)[٥] ، ولا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ الثاني أبلغَ مِنَ الأوَّلِ[٦] ، أو دونَهُ ، أو مثلَهُ :

(فإنْ كانَ الثاني أبلغَ) مِنَ الأوَّلِ ؛ (لاختصاصِهِ بفضيلةٍ) لا توجدُ في الأوَّلِ ؛ كحُسنِ السَّبكِ[٧] ، أوِ الاختصارِ[٨] ، أوِ الإيضاحِ ، أو زيادةِ معنىً . . (فممدوحٌ) ؛

---

(١) ديوان امرئ القيس (ص٢٤) .

(٢) وذلك في قوله في « ديوانه » (ص٢٣) : (من الطويل)

وُقُوفاً بها صَحْبي عَلَيَّ مَطِيَّهم يقولونَ لا تَهْلِكْ أسىً وتجلَّدِ

(٣) أي : سواء كان فيه تغيير للنظم أو لا . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٨٥) .

(٤) لأنه أغار على ما هو للغير ، فغيَّره عن وجهه . « ابن يعقوب » (٤/ ٤٨٥) .

(٥) لأنه بدَّل صورة ما للغير بصورة أخرى ، والغالب كونها أقبح . « دسوقي » (٤/ ٤٨٥) .

(٦) المراد بالبلاغة هنا : ما يحصل به الحسن مطلقاً ، لا خصوص البلاغة المعلومة . « دسوقي » (٤/ ٤٨٥) .

(٧) المراد به : الخلو عن التعقيد اللفظي والمعنوي . « دسوقي » (٤/ ٤٨٥) .

(٨) أي : حيث يناسب المقامَ . « دسوقي » (٤/ ٤٨٥) .

كقولِ بشَّارٍ :

مَنْ رَاقَبَ ٱلنَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَـازَ بِـالطَّيِّبَـاتِ ٱلْفَـاتِـكُ ٱللَّهِـجُ

وقولِ سَلْمٍ :

مَـنْ رَاقَـبَ ٱلنَّـاسَ مَـاتَ هَمّـاً وَفَـازَ بِـاللَّـذَّةِ ٱلْجَسُـورُ

وإنْ كانَ دونَهُ فهو مذمومٌ ؛ كقولِ أبي تمَّامٍ :

أي : فالثاني مقبولٌ ؛ (كقولِ بشَّارٍ[١] : مَنْ راقبَ الناسَ) ؛ أي : حاذرَهم . . (لم يَظفَرْ بحاجتِهِ ، وفازَ بالطيِّباتِ الفاتكُ اللَّهِجُ) ؛ أيِ : الشجاعُ القتَّالُ الحريصُ على القتلِ ، (وقولِ سَلْمٍ) بعدَهُ[٢] : (مَنْ راقبَ النَّاسَ ماتَ همّاً) ؛ أي : حزناً ، وهو مفعولٌ لهُ أو تمييزٌ ، (وفازَ باللذَّةِ الجَسُورُ) ؛ أيِ : الشديدُ الجُرأةِ .

فبيتُ سَلْمٍ أجوَدُ سبكاً[٣] ، وأخصَرُ لفظاً[٤] .

(وإنْ كانَ) الثاني (دونَهُ) ؛ أي : دونَ الأوَّلِ في البلاغةِ ؛ لفواتِ فضيلةٍ توجدُ في الأوَّلِ . . (فهو) ؛ أيِ : الثاني (مذمومٌ[٥] ؛ كقولِ أبي تمَّامٍ) في مَرْثيَةِ محمدِ بنِ حُميدٍ[٦] : [من الكامل]

---

(١) ديوان بشار بن برد (٢/٥٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/١٦) ، وهو من البسيط .

(٢) البيت لسلم الخاسر كما في « الأوائل » للعسكري (ص٢٦٠) ، و« البديع في نقد الشعر » (ص١٨٤) ، و« معاهد التنصيص » (٤/١٧) ، وهو من مخلع البسيط .

(٣) قيل : لدلالته على المعنىٰ من غير تأمُّل ؛ لوضوحه ، وقيل : لأنه رتَّب فيه الموت علىٰ مراقبة الناس ، وأمَّا بيت بشار فقد رتَّب فيه عليها عدم الظفر بالحاجة ، والأول أبلغ ، وقيل : لأنه في غاية البعد عن موجبات التعقيد من التقديم والتأخير ونحو ذلك . « دسوقي » (٤/٤٨٦) .

(٤) لأن لفظ (الجسور) قائم مقام لفظي (الفاتك اللهج) . « دسوقي » (٤/٤٨٦) .

(٥) في (أ ، ب ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » ، وبعض نسخ « المختصر » : (فمذموم) بدل (فهو مذموم) .

(٦) ديوان أبي تمام (٤/١٠٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/٤٦) .

هَيْهَاتَ لا يَـأْتِـي ٱلـزَّمَـانُ بِمِثْلِـهِ   إِنَّ ٱلــزَّمَــانَ بِمِثْلِــهِ لَبَخِيــلُ

وقولِ أبي الطيِّبِ :

أَعْدَى ٱلـزَّمَـانَ سَخَـاؤُهُ فَسَخَـا بِـهِ   وَلَقَـدْ يَكُـونُ بِـهِ ٱلـزَّمَـانُ بَخِيـلَا

(هَيْهَاتَ لا يَـأْتِـي ٱلـزَّمَـانُ بِمِثْلِـهِ   إِنَّ ٱلــزَّمَــانَ بِمِثْلِــهِ لَبَخِيــلُ)

(وقولِ أبي الطيِّبِ[1] : أَعْدى الزَّمانَ سخاؤُهُ) ؛ يعني : تعلَّمَ الزَّمانُ منهُ السَّخاءَ ، وسرىٰ سَخاوتُهُ إلى الزَّمانِ[2] ، (فسَخَا بهِ) ، وأخرجَهُ مِنَ العدمِ إلى الوجودِ ، ولولا سخاؤُهُ الذي استفادَ منهُ لبخلَ بهِ على الدنيا واستبقاهُ لنفسِهِ ، كذا ذكرَهُ ابنُ جنِّي[3] ، وقالَ ابنُ فُورَّجَةَ : (هـٰذا تأويلٌ فاسدٌ ؛ لأنَّ سخاءَ غيرِ موجودٍ لا يوصفُ بالعَدْوىٰ ، وإنَّما المرادُ : سَخَا بهِ عليَّ ، وأسعدَني بضمِّي إليهِ وهدايتي لهُ لمَّا أعدىٰ سخاؤُهُ)[4]

(وَلَقَـدْ يَكُـونُ بِـهِ ٱلـزَّمَـانُ بَخِيـلَا)

فالمِصراعُ الثاني مأخوذٌ مِنَ المِصراعِ الثاني لأبي تمَّامٍ علىٰ كلٍّ مِنْ تفسيرَيِ ابنِ جنِّي وابنِ فُورَّجَةَ[5] ؛ إذ لا يُشترَطُ في هـٰذا النوعِ مِنَ الأخذِ عدمُ تغايرِ المعنيينِ أصلاً كما توهَّمَهُ البعضُ[6] ، وإلا لم يكنْ مأخوذاً منهُ علىٰ تأويلِ ابنِ جنِّي أيضاً ؛ لأنَّ أبا تمَّامٍ علَّقَ البخلَ بمِثْلِ المرثيِّ ، وأبا الطيِّبِ بنفسِ الممدوحِ .

هـٰذا ؛ ولـٰكنَّ مِصراعَ أبي تمَّامٍ أجوَدُ سبكاً ؛ لأنَّ قولَ أبي الطيِّبِ : (ولقد يكونُ)

---

(١) ديوان المتنبي (ص١٤٥) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٤٦) ، وهو من الكامل .

(٢) في (ي) : (سخاؤه) بدل (سخاوته) .

(٣) انظر « الفسر شرح ديوان المتنبي » (٣/ ١٧٣) .

(٤) الفتح علىٰ أبي الفتح (ص٢٣٥) .

(٥) أي : سواء قلنا : إن معنىٰ مصراع أبي الطيب : إن الزمان بخيل بإيجاد ذلك الممدوح ، أو بإيصاله إلى الشاعر . « دسوقي » (٤/ ٤٨٨) .

(٦) هـٰذا المتوهِّم : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٦٤) .

وإنْ كانَ مِثْلَهُ فأبعَدُ مِنَ الذمِّ ، والفضلُ للأوَّلِ ؛ كقولِ أبي تمَّامٍ :

لَـوْ حَـارَ مُـرْتَـادُ ٱلْمَنِيَّـةِ لَـمْ يَجِـدْ   إلا ٱلْفِـرَاقَ عَلَـى ٱلنُّفُـوسِ دَلِيـلَا

وقولِ أبي الطيِّبِ :

لَوْلا مُفَارَقَةُ ٱلأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ   لَهَـا ٱلْمَنَـايَـا إِلَـىٰ أَرْوَاحِنَـا سُبُـلَا

بلفظِ المضارعِ . . لم يقعْ موقعَهُ ؛ إذِ المعنىٰ على المُضِيِّ[1]

فإنْ قيلَ : المرادُ : لقد يكونُ الزَّمانُ بخيلاً بهلاكِهِ[2] ؛ أي : لا يسمحُ بهلاكِهِ قطُّ ؛ لعلمِهِ بأنَّهُ سببٌ لصلاحِ العالَمِ ، والزَّمانُ وإنْ سَخَا بوجودِهِ وبذلِهِ للغيرِ . . لٰكنَّ إعدامَهُ وإفناءَهُ باقٍ بعدُ في تصرُّفِهِ .

قُلنا : هٰذا تقديرٌ لا قرينةَ عليهِ ، وبعدَ صحَّتِهِ : فمِصراعُ أبي تمَّامٍ أجوَدُ ؛ لاستغنائِهِ عن مِثْلِ هٰذا التكلُّفِ .

(وإنْ كانَ) الثاني (مِثْلَهُ) ؛ أي : مِثْلَ الأوَّلِ . . (فأبعَدُ) ؛ أي : فالثاني أبعَدُ (مِنَ الذمِّ ، والفضلُ للأوَّلِ ؛ كقولِ أبي تمَّامٍ[3] : لو حارَ) ؛ أي : تحيَّرَ في التوصُّلِ إلىٰ إهلاكِ النفوسِ (مُرتادُ المنيَّةِ) ؛ أي : الطالبُ الذي هو المنيَّةُ ، علىٰ أنَّها إضافةُ بيانٍ . . (لم يَجِدْ إلا الفراقَ على النُّفوسِ دليلا ، وقولِ أبي الطيِّبِ[4] : [من البسيط]

لَـوْلا مُفَـارَقَـةُ ٱلأَحْبَـابِ مَـا وَجَـدَتْ   لَهَـا ٱلْمَنَـايَـا إِلَـىٰ أَرْوَاحِنَـا سُبُـلَا)

الضميرُ في (لها) للمنيَّةِ ، وهو حالٌ مِنْ (سُبُلا) ، و(المَنايا) فاعلُ

---

(١) بأن يقال : ولقد كان به الزمان بخيلاً ؛ كما دلت عليه الجملة الاسمية من مصراع أبي تمام ؛ لأن أصلها الدلالة على الوقوع مع زيادة إفادتها الدوامَ والثبوتَ الشامل للمضي . « دسوقي » (٤/٤٨٩) .

(٢) أي : وهلاكه استقبالي ؛ فالتعبير بالمضارع واقع في موقعه . « دسوقي » (٤/٤٨٩) .

(٣) ديوان أبي تمام (٣/٦٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/٥٠) ، وهو من الكامل .

(٤) ديوان المتنبي (ص١٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/٥٠) .

وإنْ أُخِذَ المعنىٰ وحدَهُ سُمِّيَ : إلماماً ، وسَلْخاً ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ كذلكَ :

أوَّلُها : كقولِ أبي تمَّامٍ :

هُوَ ٱلصُّنْعُ إِنْ يَعْجَلْ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرِثْ   فَلَلرَّيْثُ فِي بَعْضِ ٱلْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ

(وَجَدَتْ) ، ورُوِيَ : (يدُ المَنايا) .

فقد أخذَ المعنىٰ كلَّهُ معَ لفظِ المنيَّةِ والفراقِ والوُجدانِ ، وبدَّلَ بالنُّفوسِ الأرواحَ .

[أخذُ المعنىٰ وحدَهُ]

(وإنْ أُخِذَ المعنىٰ وحدَهُ سُمِّيَ) هٰذا الأخذُ : (إلماماً) : مِنْ : أَلَمَّ ؛ إذا قصَدَ ، وأصلُهُ مِنْ: أَلَمَّ بالمنزلِ ؛ إذا نزلَ بهِ ، (وسَلْخاً) : وهو كَشْطُ الجلدِ عنِ الشاةِ ونحوِها ، فكأنَّهُ كَشَطَ مِنَ المعنىٰ جلداً ، وألبسَهُ جلداً آخرَ ؛ فإنَّ اللفظَ للمعنىٰ بمنزلةِ اللِّباسِ .

(وهو ثلاثةُ أقسامٍ كذلكَ) ؛ أي : مِثْلُ ما سُمِّيَ : إغارةً ومَسْخاً ؛ لأنَّ الثانيَ إمَّا أبلغُ مِنَ الأوَّلِ ، أو دونَهُ ، أو مِثلُهُ .

(أوَّلُها) ؛ أي : أوَّلُ الأقسامِ ؛ وهو أنْ يكونَ الثاني أبلغَ مِنَ الأوَّلِ : (كقولِ أبي تمَّامٍ[1] : هو) : ضميرُ الشَّأنِ ، (الصُّنْعُ) ؛ أي : الإحسانُ ، و(الصُّنعُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ الجملةُ الشرطيَّةُ ؛ أعني : قولَهُ : (إنْ يَعْجَلْ فخيرٌ ، وإنْ يَرِثْ) ؛ أي : يَبْطُؤْ (فلَلرَّيثُ في بعضِ المواضعِ أنفعُ) ، والأحسنُ : أنْ يكونَ (هو) عائداً إلىٰ حاضرٍ في الذِّهنِ[2] ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ (الصُّنعُ) ، والشرطيَّةُ ابتداءُ كلامٍ ، وهٰذا

---

(١) ديوان أبي تمام (٢/ ٣٣٢) ، وفيه : (فنفع) بدل (فخير) ، و(أسرع) بدل (أنفع) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٥٦) ، وهو من الطويل .

(٢) وإنما كان أحسن من الأول ؛ لأن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر ، مع إفادة هٰذا الإعراب ما يفيده الأول من الإجمال والتفصيل ، ومع كونه أفيدَ ؛ لتعدد الحكم فيه ؛ إذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقَّل هو الصنع ، والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر ، وقوله : (إلىٰ حاضر في الذهن) : هو الموعود به . « دسوقي » (٤/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣) ، وانظر للتوسع « مغني اللبيب » (٢/ ٦٣٧) .

وقولِ أبي الطيِّبِ :

وَمِـنَ ٱلْخَيْـرِ بُـطْءُ سَيْبِـكَ عَنِّـي أَسْرَعُ ٱلسُّحْبِ فِي ٱلْمَسِيرِ ٱلْجَهَامُ

وثانيها : كقولِ البُحتريِّ :

وَإِذَا تَـأَلَّـقَ فِـي ٱلنَّـدِيِّ كَـلامُـهُ ٱلْـ ـمَصْقُولُ خِلْتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ

وقولِ أبي الطيِّبِ :

كقولِ أبي العلاءِ[1] : [من الطويل]

هُـوَ ٱلْهَجْـرُ حَتَّـىٰ مَـا يَلُـمُّ خَيَـالُ وَبَعْـضُ صُـدُودِ ٱلـزَّائِـرِيـنَ وِصَـالُ

وهـٰذا نوعٌ مِنَ الإعرابِ لطيفٌ ، لا يكادُ يتنبَّهُ لهُ إلا أذهانُ الرَّاضةِ مِنْ أئمَّةِ الإعرابِ ، (وقولِ أبي الطيِّبِ[2] : وَمِنَ الخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ) ؛ أي : تأخُّرُ عطائِكَ[3] (عنِّي ؛ أسرعُ السُّحْبِ في المَسِيرِ الجَهَامُ) ؛ أيِ : السَّحابُ الذي لا ماءَ فيهِ ، وأمَّا ما فيهِ ماءٌ فيكونُ بطيئاً ثقيلَ المشيِ ، فكذا حالُ العطاءِ .

ففي بيتِ أبي الطيِّبِ زيادةُ بيانٍ ؛ لاشتمالِهِ علىٰ ضربِ المَثَلِ بالسَّحابِ .

(وثانيها) ؛ أي : ثاني الأقسامِ ؛ وهو أنْ يكونَ الثاني دونَ الأوَّلِ : (كقولِ البُحتريِّ[4] : وإذا تـألَّقَ) ؛ أي : لمعَ (في النَّدِيِّ) ؛ أيِ : المجلسِ (كـلامُـهُ المصقولُ) : المُنقَّحُ . . (خِلْتَ) ؛ أي : حَسبتَ (لسانَهُ مِنْ عَضْبِهِ) ؛ أي : سيفِهِ القاطعِ ، (وقولِ أبي الطيِّبِ[5] : [من البسيط]

---

(١) سقط الزند (ص١٤٧) ، وقوله : (وهـٰذا كقول أبي العلاء) ؛ أي : وهـٰذا الإعراب على الاحتمال الثاني . . كالإعراب الكائن في قول أبي العلاء ؛ فإن الضمير فيه عائد علىٰ متعقَّل في الذهن يفسِّره المخبَر به عنه ، ولا يصح أن يكون ضميرَ الشأن ؛ لأن الخبر الواقع بعده مفرد ، وضمير الشأن إنما يخبَر عنه بجملة . « دسوقي » (٤/ ٤٩٣) .

(٢) ديوان المتنبي (ص١٦٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٥٦) ، وهو من الخفيف .

(٣) في (ب ، ج ، ط ، ي) : (تأخير) بدل (تأخر) .

(٤) ديوان البحتري (١/ ١٦٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٥٨) ، وهو من الكامل .

(٥) ديوان المتنبي (ص١٨٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٥٨) .

كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِي ٱلنُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَىٰ رِمَاحِهِمُ فِي ٱلطَّعْنِ خُرْصَانَا

وثالثُها : كقولِ الأعرابيِّ :

وَلَـمْ يَـكُ أَكْثَـرَ ٱلْفِتْيَـانِ مَـالاً وَلَـٰكِـنْ كَـانَ أَرْحَبَهُـمْ ذِرَاعَـا

وقولِ أشجعَ :

وَلَيْـسَ بِـأَوْسَعِهِـمْ فِـي ٱلْغِنَـىٰ وَلَـٰكِـنَّ مَعْـرُوفَـهُ أَوْسَـعُ

كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِي ٱلنُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَىٰ رِمَاحِهِمُ فِي ٱلطَّعْنِ خُرْصَانَا)

جمعُ خُرْصٍ بالضمِّ والكسرِ ؛ وهو السِّنانُ ؛ يعني : أنَّ ألسُنَهم عندَ النُّطقِ في المَضاءِ والنَّفاذِ تُشابهُ أسنَّتَهم عندَ الطَّعنِ ، فكأنَّ ألسُنَهم جُعِلَتْ أسنَّةَ رماحِهم .

فبيتُ البُحتريِّ أبلغُ ؛ لِمَا في لفظَي (تألَّقَ) و(المصقولُ) مِنَ الاستعارةِ التخييليَّةِ ؛ فإنَّ التألُّقَ والصَّقالةَ للكلامِ بمنزلةِ الأظفارِ للمنيَّةِ ، ولزمَ مِنْ ذلكَ تشبيهُ كلامِهِ بالسَّيفِ ، وهو استعارةٌ بالكنايةِ .

(وثالثُها) ؛ أي : ثالثُ الأقسامِ ؛ وهو أنْ يكونَ الثاني مِثلَ الأوَّلِ : (كقولِ الأعرابيِّ) : أبي زيادٍ[1] : [من الوافر]

(وَلَـمْ يَـكُ أَكْثَـرَ ٱلْفِتْيَـانِ مَـالاً وَلَـٰكِـنْ كَـانَ أَرْحَبَهُـمْ ذِرَاعَـا)

أي : أسخاهم ؛ يقالُ : فلانٌ رَحْبُ الباعِ والذِّراعِ ؛ أي : سَخِيٌّ ، (وقولِ أشجعَ[2] : وليسَ) ؛ أيِ : الممدوحُ ؛ يعني : جعفرَ بنَ يحيىٰ . (بأوسعِهم) : الضميرُ للمُلوكِ ، (في الغِنىٰ ، ولـٰكنَّ معروفَهُ) ؛ أي : إحسانَهُ (أوسَعُ) .

فالبيتانِ متماثلانِ ، هـٰذا ؛ ولـٰكنْ لا يُعجبُني : (معروفَهُ أوسعُ)[3]

---

(١) انظر « التذكرة الحمدونية » (٤/١٩) ، و« زهر الأكم » (٢/١٥٦) ، و« معاهد التنصيص » (٤/٥٩) .

(٢) البيت لأشجع السلمي في « الأوائل » (ص٤٠) ، و« البديع في نقد الشعر » (ص٢٢٩) ، و« معاهد التنصيص » (٤/٦٠) ، وهو من المتقارب .

(٣) أي : فالبيتان ليسا متماثلين ، بل الأوَّل أبلغ ؛ فتمثيل المصنف بهما للقسم الثالث لا يتم ، =

وأمَّا غيرُ الظاهرِ : فمنهُ : أنْ يتشابهَ المعنيانِ ؛ كقولِ جريرٍ :

فَـلا يَمْنَعْـكَ مِـنْ أَرَبٍ لِحَـاهُـمْ   سَـوَاءٌ ذُو ٱلْعِمَـامَـةِ وَٱلْخِمَـارِ

وقولِ أبي الطيِّبِ :

وَمَـنْ فِـي كَفِّـهِ مِنْهُـمْ قَنَـاةٌ   كَمَـنْ فِـي كَفِّـهِ مِنْهُـمْ خِضَـابُ

ومنهُ : أنْ يُنقَلَ المعنىٰ إلىٰ محلٍّ آخرَ ؛ كقولِ البُحتريِّ :

[الأخذُ والسرقةُ غيرُ الظاهرينِ]

[تشابهُ المعنيينِ]

(وأمَّا غيرُ الظاهرِ : فمنهُ : أنْ يتشابهَ المعنيانِ) ؛ أي : معنى البيتِ الأوَّلِ ، ومعنى البيتِ الثاني ؛ (كقولِ جريرٍ[1] : فلا يَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ) ؛ أي : حاجةٍ . . (لِحاهُم) : جمعُ لِحْيةٍ ؛ يعني : كونَهم في صورةِ الرِّجالِ ؛ (سواءٌ ذو العِمامةِ والخِمارِ) ؛ يعني : أنَّ الرجالَ منهم والنساءَ سواءٌ في الضَّعفِ ، (وقولِ أبي الطيِّبِ[2] : [من الوافر]

وَمَـنْ فِـي كَفِّـهِ مِنْهُـمْ قَنَـاةٌ   كَمَـنْ فِـي كَفِّـهِ مِنْهُـمْ خِضَـابُ)

واعلمْ : أنَّهُ يجوزُ في تشابهِ المعنيينِ اختلافُ البيتينِ نسيباً ومديحاً وهجاءً وافتخاراً ونحوَ ذلكَ ؛ فإنَّ الشاعرَ الحاذقَ إذا قصدَ إلى المعنى المُختلَسِ لينظمَهُ . . احتالَ في إخفائِهِ ، فغيَّرَهُ عن لفظِهِ ونوعِهِ ووزنِهِ وقافيتِهِ ، وإلىٰ هـٰذا أشارَ بقولِهِ : (ومنهُ) ؛ أي : مِنْ غيرِ الظاهرِ : (أنْ يُنقَلَ المعنىٰ إلىٰ محلٍّ آخرَ ؛ كقولِ البُحتريِّ[3] :

= ووجهُ عدم الإعجاب : أن (أرحبهم ذراعاً) يدل علىٰ كثرة الكرم بطريق المجاز ، و(معروفه أوسع) يدل علىٰ ذلك بطريق الحقيقة . « دسوقي » (٤/٤٩٦) .

(١) ديوان جرير (٢/٨٥٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/٧٦) ، وهو من الوافر .

(٢) ديوان المتنبي (ص٣٨٤) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/٧٦) .

(٣) ديوان البحتري (١/٧٦) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/٧٨) ، وهو من الكامل .

سُلِبُوا وَأَشْرَقَتِ ٱلدِّمَاءُ عَلَيْهِمُ   مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا

وقولِ أبي الطيِّبِ :

يَبِسَ ٱلنَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهْوَ مُجَرَّدٌ   عَنْ غِمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ

ومنهُ : أنْ يكونَ معنى الثاني أشملَ ؛ كقولِ جريرٍ :

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ   وَجَدْتَ ٱلنَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

وقولِ أبي نُواسٍ :

سُلِبُوا) ؛ أي : ثيابَهم ، (وأشرقَتِ الدِّماءُ عليهمُ مُحمرَّةً ؛ فكأنَّهم لم يُسلَبُوا) ؛ لأنَّ الدِّماءَ المُشرِقةَ كانَتْ بمنزلةِ ثيابٍ لهم ، (وقولِ أبي الطيِّبِ[1] : يَبِسَ النَّجِيعُ عليهِ) ؛ أي : على السيفِ (وهو مجرَّدٌ عن غِمْدِهِ[2] ؛ فكأنَّما هو مُغمَدُ) ؛ لأنَّ الدَّمَ اليابسَ بمنزلةِ غِمْدٍ لهُ ، فنقلَ المعنىٰ مِنَ القتلىٰ والجرحىٰ إلى السَّيفِ .

[كونُ معنى الثاني أشملَ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنْ غيرِ الظاهرِ : (أنْ يكونَ معنى الثاني أشملَ) مِنْ معنى الأوَّلِ ؛ (كقولِ جريرٍ[3] : [من الوافر]

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ   وَجَدْتَ ٱلنَّاسَ كُلَّ هُمُ غِضَابَا)

لأنَّهم يقومونَ مَقامَ كلِّهم ، (وقولِ أبي نُواسٍ[4] : [من السريع]

---

(١) ديوان المتنبي (ص٥٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٧٩) ، وهو من الكامل .

(٢) في (أ ، ب ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » ، و(ط) من نسخ « المختصر » : (فهو) بدل (وهو) .

(٣) ديوان جرير (٢/ ٨٢٣) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٨٠) .

(٤) ديوان أبي نواس (ص٨٧) ، وشطره الأول : (وليس لله بمستنكر) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٨١) .

لَيْــــسَ مِــــنَ ٱللهِ بِمُسْتَنْكَــــرٍ أَنْ يَجْمَــعَ ٱلْعَــالَــمَ فِــي وَاحِــدِ

ومنهُ : القلبُ ؛ وهو أنْ يكونَ معنى الثاني نقيضَ معنى الأوَّلِ ؛ كقولِ أبي الشِّيصِ :

أَجِـدُ ٱلْمَـلامَـةَ فِـي هَـوَاكِ لَـذِيـذَةً حُبّـاً لِـذِكْـرِكِ فَلْيَلُمْنِـي ٱللُّـوَّمُ

وقولِ أبي الطيِّبِ :

أَأُحِبُّـهُ وَأُحِـبُّ فِيـهِ مَـلامَـةً إِنَّ ٱلْمَـلامَـةَ فِيـهِ مِـنْ أَعْـدَائِـهِ

لَيْــــسَ مِــــنَ ٱللهِ بِمُسْتَنْكَــــرٍ أَنْ يَجْمَــعَ ٱلْعَــالَــمَ فِــي وَاحِــدِ)

فإنَّهُ يشملُ النَّاسَ وغيرَهم ؛ فهو أشملُ مِنْ معنىٰ بيتِ جريرٍ .

[كونُ معنى الثاني نقيضَ معنى الأوَّلِ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنْ غيرِ الظاهرِ : (القلبُ ؛ وهو أنْ يكونَ معنى الثاني نقيضَ معنى الأوَّلِ[1] ؛ كقولِ أبي الشِّيصِ[2] : [من الكامل]

أَجِـدُ ٱلْمَـلامَـةَ فِـي هَـوَاكِ لَـذِيـذَةً حُبّـاً لِـذِكْـرِكِ فَلْيَلُمْنِـي ٱللُّـوَّمُ)

(وقولِ أبي الطيِّبِ[3] : أَأُحِبُّهُ) : الاستفهامُ للإنكارِ ، والإنكارُ باعتبارِ القيدِ الذي هو الحالُ ؛ أعني : قولَهُ : (وأُحِبُّ فيهِ مَلامةً) ؛ كما يقالُ : أتصلِّي وأنتَ مُحدِثٌ ، علىٰ تجويزِ واوِ الحالِ في المضارعِ المثبَتِ كما هو رأيُ البعضِ ، أو علىٰ حذفِ المبتدأِ ؛ أي : وأنا أُحِبُّ ، ويجوزُ أنْ تكونَ الواوُ للعطفِ ، والإنكارُ راجعٌ إلى الجمعِ بينَ الأمرينِ ؛ أعني : محبَّتَهُ ومحبَّةَ المَلامةِ فيهِ .

(إِنَّ ٱلْمَـلامَـةَ فِيـهِ مِـنْ أَعْـدَائِـهِ)

---

(١) في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (ينقض) بدل (نقيض) .

(٢) ديوان أبي الشيص (ص١٠٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٨٥) .

(٣) ديوان المتنبي (ص٣٥٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٨٥) ، وهو من الكامل .

ومنهُ : أنْ يُؤخَذَ بعضُ المعنىٰ ، ويضافَ إليهِ ما يُحسِّنُهُ ؛ كقولِ الأَفْوَهِ :

وَتَـرَى ٱلطَّيْـرَ عَلَـىٰ آثَـارِنَـا رَأْيَ عَيْـنٍ ثِقَـةً أَنْ سَتُمَـارُ

وقولِ أبي تمَّامٍ :

وَقَدْ ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أَعْلامِهِ ضُحىً بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِي ٱلدِّمَاءِ نَوَاهِلِ

وما يصدرُ مِنْ عدوِّ المحبوبِ يكونُ مبغوضاً ، وهـٰذا نقيضُ معنىٰ بيتِ أبي الشِّيصِ[1] ، لـٰكنْ كلٌّ منهما باعتبارٍ آخرَ[2] ؛ ولهـٰذا قالوا : الأحسنُ في هـٰذا النوعِ أنْ يُبيِّنَ السببَ[3]

[أخذُ بعضِ المعنىٰ وإضافةُ ما يحسِّنُهُ]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنْ غيرِ الظاهرِ : (أنْ يُؤخَذَ بعضُ المعنىٰ ، ويضافَ إليهِ ما يُحسِّنُهُ ؛ كقولِ الأَفْوَهِ[4] : وترى الطَّيرَ علىٰ آثارِنا رأيَ عينٍ) ؛ يعني : عِياناً ، (ثقةً) : حالٌ ؛ أي : واثقةً ، أو مفعولٌ لهُ ممَّا يتضمَّنُهُ قولُهُ : (علىٰ آثارِنا) ؛ أي : كائنةً علىٰ آثارِنا ؛ لوثوقِها (أنْ سَتُمَارُ) ؛ أي : ستُطعَمُ مِنْ لُحومِ مَنْ نقتلُهم ، (وقولِ أبي تمَّامٍ[5] : وقد ظُلِّلَتْ) ؛ أي : أُلقِيَ عليها الظِّلُّ ، وصارَتْ ذواتِ ظِلٍّ . (عِقْبَانُ أعلامِهِ ضُحىً[6] . . بِعِقْبانِ طيرٍ في الدِّماءِ نَوَاهِلِ) : مِنْ : نَهِلَ ؛ إذا رَوِيَ ، نقيضِ :

---

(١) قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : بغض اللوم في المحبوب ، وقوله : (نقيض معنىٰ بيت أبي الشيص) ؛ أي : لأنه جعل اللوم في المحبوب محبوباً . « دسوقي » (٤/٥٠١) .

(٢) فمحبّة اللوم في البيت الأول من حيث اشتمال اللوم علىٰ ذكر المحبوب ، وكراهته في الثاني من حيث صدوره من الأعداء ، وأشار الشارح بهـٰذا : إلىٰ أن التناقض بين معنى البيتين بحسب الظاهر ، لا في الحقيقة . « دسوقي » (٤/٥٠١) .

(٣) أي : أن يبيِّن الشاعرُ السبب . « دسوقي » (٤/٥٠٢) .

(٤) ديوان الأفوه الأودي (ص٧٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/٩٥) ، وهو من الرمل .

(٥) ديوان أبي تمام (٣/٨٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/٩٥) ، وهما من الطويل .

(٦) أي : ظُلِّلت راياته الشبيهة بالعقبان في تلوُّنها وفخامتها ؛ لأن الرايات فيها ألوان مختلفة كالعقبان . « دسوقي » (٤/٥٠٣) .

أَقَامَتْ مَعَ ٱلرَّايَاتِ حَتَّىٰ كَأَنَّهَا مِنَ ٱلْجَيْشِ إلا أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلِ

فإنَّ أبا تمَّامٍ لم يُلِمَّ بشيءٍ مِنْ معنىٰ قولِ الأَفْوَهِ : (رأيَ عينٍ) ، وقولِهِ : (ثقةً أنْ سَتُمَارُ) ، لـٰكنْ زادَ عليهِ بقولِهِ : (إلا أنَّها لم تقاتلِ) ، وبقولِهِ : (في الدِّماءِ نَوَاهلِ) ، وبإقامتِها معَ الرَّاياتِ حتىٰ كأنَّها مِنَ الجيشِ ، وبها يتمُّ حُسنُ الأوَّلِ .

عَطِشَ ، (أقامَتْ) ؛ أي : عِقْبانُ الطَّيرِ (معَ الرَّاياتِ) ؛ أيِ : الأعلامِ ؛ وثوقاً بأنَّها ستُطعَمُ لُحومَ القتلىٰ ، (حتىٰ كأنَّها مِنَ الجيشِ إلا أنَّها لم تُقاتِلِ ؛ فإنَّ أبا تمَّامٍ لم يُلِمَّ بشيءٍ مِنْ معنىٰ قولِ الأَفْوَهِ : رأيَ عينٍ) الدالِّ علىٰ قُرْبِ الطَّيرِ مِنَ الجيشِ بحيثُ تُرىٰ عِياناً لا تخيُّلاً ، وهـٰذا ممَّا يُؤكِّدُ شجاعتَهم وقتلَهُمُ الأعاديَ ، (و) لا بشيءٍ مِنْ معنىٰ (قولِهِ : ثقةً أنْ سَتُمَارُ) الدالِّ علىٰ وثوقِ الطَّيرِ بالمِيرةِ ؛ لاعتيادِها بذلكَ ، وهـٰذا أيضاً ممَّا يؤكِّدُ المقصودَ .

قيلَ : إنَّ قولَ أبي تمَّامٍ : (ظُلِّلَتْ) إلمامٌ بمعنىٰ قولِهِ : (رأيَ عينٍ) ؛ لأنَّ وقوعَ الظِّلِّ على الرَّاياتِ مُشعِرٌ بقُرْبِها مِنَ الجيشِ[١]

وفيهِ نظرٌ ؛ إذ قد يقعُ ظِلُّ الطَّيرِ على الرَّايةِ وهو في جوِّ السَّماءِ بحيثُ لا يُرىٰ أصلاً .

نعم ؛ لو قيلَ : إنَّ قولَهُ : (حتىٰ كأنَّها مِنَ الجيشِ) إلمامٌ بمعنىٰ قولِهِ : (رأيَ عينٍ) ؛ فإنَّها إنَّما تكونُ مِنَ الجيشِ إذا كانَتْ قريباً منهم مختلطاً بهم[٢] .. لم يَبعُدْ عنِ الصوابِ .

(لـٰكنْ زادَ) أبو تمَّامٍ (عليهِ) ؛ أي : على الأَفْوَهِ زياداتٍ مُحسِّنةً للمعنى المأخوذِ مِنَ الأَفْوَهِ ؛ أعني : تسايرَ الطَّيرِ علىٰ آثارِهم ؛ (بقولِهِ : إلا أنَّها لم تقاتلِ ، وبقولِهِ : في الدِّماءِ نَوَاهلِ ، وبإقامتِها معَ الرَّاياتِ حتىٰ كأنَّها مِنَ الجيشِ ، وبها) ؛ أي : بإقامتِها معَ الرَّاياتِ حتىٰ كأنَّها مِنَ الجيشِ (يتمُّ حُسنُ الأوَّلِ) ؛ يعني : قولَهُ : (إلا أنَّها لم

---

(١) صاحب هـٰذا القيل : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٦٩) .

(٢) في (ب ، ز ، ط) : (محيطاً) بدل (مختلطاً) ، وقوله : (قريباً) خبر (كان) ، ولم يؤنثه ؛ لأن (قريباً) يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ولا يَرِد (مختلطاً) ؛ لأنه تابع . « بناني » (٢/ ٤٠٩).

وأكثرُ هـٰذهِ الأنواعِ ونحوِها مقبولةٌ ، ومنها : ما يُخرِجُهُ حُسنُ التصرُّفِ مِنْ قَبيلِ الاتِّباعِ إلىٰ حيِّزِ الابتداعِ ، وكلَّما كانَ أشدَّ خفاءً كانَ أقربَ إلى القبولِ .

هـٰذا كلُّهُ

تقاتلِ) ؛ لأنَّهُ لا يَحسُنُ الاستدراكُ الذي هو قولُهُ : (إلا أنَّها لم تقاتلِ) ذلكَ الحُسنَ إلا بعدَ أنْ تُجعَلَ الطَّيرُ مُقيمةً معَ الرَّاياتِ معدودةً في عِدادِ الجيشِ حتىٰ يُتوهَّمَ أنَّها أيضاً مِنَ المقاتلةِ ، هـٰذا هو المفهومُ مِنَ « الإيضاحِ »[1]

وقيلَ : معنىٰ قولِهِ : (وبها) ؛ أي : بهـٰذهِ الزِّياداتِ الثلاثِ يتمُّ حُسنُ معنى البيتِ الأوَّلِ[2]

[أكثرُ أنواعِ الأخذِ غيرِ الظاهرِ مقبولةٌ]

(وأكثرُ هـٰذهِ الأنواعِ) المذكورةِ لغيرِ الظاهرِ (ونحوِها . . مقبولةٌ) ؛ لِمَا فيها مِنْ نوعِ تصرُّفٍ .

(ومنها)[3] ؛ أي : مِنْ هـٰذهِ الأنواعِ[4] : (ما يُخرِجُهُ حُسنُ التصرُّفِ مِنْ قَبيلِ الاتِّباعِ إلىٰ حيِّزِ الابتداعِ ، وكلَّما كانَ أشدَّ خفاءً) ، بحيثُ لا يُعرَفُ كونُهُ مأخوذاً مِنَ الأوَّلِ إلا بعدَ مَزيدِ تأمُّلٍ . . (كانَ أقربَ إلى القبولِ) ؛ لكونِهِ أبعدَ عنِ الاتِّباعِ ، وأدخلَ في الابتداعِ .

[جوازُ كونِ اتِّفاقِ القائلينِ مِنْ قَبيلِ تواردِ الخواطرِ]

(هـٰذا) ؛ أي : الذي ذُكِرَ في الظاهرِ وغيرِهِ ؛ مِنِ ادِّعاءِ سبقِ أحدِهما وأخذِ الثاني منهُ ، وكونِهِ مقبولاً أو مردوداً ، وتسميةِ كلٍّ بالأسامي المذكورةِ ، (كلُّهُ) . . إنَّما

---

(١) انظر « الإيضاح » (ص٣١٢) .

(٢) صاحبا هـٰذا القيل : هما الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٦٩) ، والخلخالي في « مفتاح تلخيص المفتاح » (ص٧٤٤) .

(٣) في (أ ، ب ، ج) من نسخ « التلخيص » : (بل منها) بدل (ومنها) .

(٤) أي : التي تُنسَب لغير الظاهر مطلقاً ، لا بقيد كونها مذكورة . « دسوقي » (٤/ ٥٠٧) .

إذا عُلِمَ أنَّ الثانيَ أخذَ مِنَ الأوَّلِ ؛ لجوازِ أنْ يكونَ الاتِّفاقُ مِنْ قَبيلِ تواردِ الخواطرِ ؛ أي : مجيئِهِ علىٰ سبيلِ الاتِّفاقِ ؛ مِنْ غيرِ قصدٍ إلى الأخذِ .

فإذا لم يُعْلَمْ قيلَ : قالَ فلانٌ كذا ، وقد سبقَهُ إليهِ فلانٌ فقالَ كذا .

يكونُ (إذا عُلِمَ أنَّ الثانيَ أخذَ مِنَ الأوَّلِ) ؛ بأنْ يُعلَمَ أنَّهُ كانَ يحفظُ قولَ الأوَّلِ حينَ نَظَمَ ، أو بأنْ يُخبِرَ هو عن نفسِهِ أنَّهُ أخذَهُ منهُ ، وإلا فلا يُحكَمُ بشيءٍ مِنْ ذلكَ ؛ (لجوازِ أنْ يكونَ الاتِّفاقُ) في اللفظِ والمعنىٰ ، أو في المعنىٰ وحدَهُ . . (مِنْ قَبيلِ تواردِ الخواطرِ[1] ؛ أي : مجيئِهِ علىٰ سبيلِ الاتِّفاقِ[2] ؛ مِنْ غيرِ قصدٍ إلى الأخذِ) ؛ كما يُحكىٰ عنِ ابنِ مَيَّادةَ أنَّهُ أنشدَ لنفسِهِ[3] : [من الطويل]

مُفِيـــدٌ وَمِتْــلافٌ إِذَا مَـــا أَتَيْتَـــهُ ... تَهَلَّـــلَ وَٱهْتَـــزَّ ٱهْتِـــزَازَ ٱلْمُهَنَّـــدِ

فقيلَ لهُ : أينَ يُذهَبُ بكَ ؟! هـٰذا للحُطيئةِ[4] ، فقالَ : الآنَ علمتُ أنِّي شاعرٌ ؛ إذ وافقتُهُ علىٰ قولِهِ ولم أَسمعْهُ .

(فإذا لم يُعْلَمْ) أنَّ الثانيَ أخذَ مِنَ الأوَّلِ . . (قيلَ : قالَ فلانٌ كذا ، وقد سبقَهُ إليهِ فلانٌ فقالَ كذا) ؛ ليُغتنمَ بذلكَ فضيلةُ الصِّدقِ ، ويُسلَمَ مِنْ دعوىٰ علمِ الغيبِ ، ونسبةِ النقصِ إلى الغيرِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) في (ج ، هـ ، و ، ح ، ط ، ي) : (الخاطر) بدل (الخواطر) .
(٢) قوله : (مجيئه) : الضمير للخاطر المفهوم من (الخواطر) . « دسوقي » (٥٠٨/٤) ، وهـٰذا على المثبت ، وأما علىٰ نسخة (الخاطر) فالأمر جلي .
(٣) البيت غير موجود في المطبوع من « ديوانه » ، وانظر « الطراز » (٩٦/٣) .
(٤) وبيت الحطيئة كما في « ديوانه » (ص٧٠) : (من الطويل)

كَسُـوبٌ ومِتْـلافٌ إذا مـا سـألتَـهُ ... تهلَّـلَ واهتـزَّ اهتـزازَ المهنَّـدِ

وممَّا يتَّصلُ بهـٰذا القولُ في الاقتباسِ ، والتضمينِ ، والعَقْدِ ، والحَلِّ ، والتلميحِ .

[الكلامُ عنِ الاقتباسِ ، والتضمينِ ، والعَقْدِ ، والحَلِّ ، والتلميحِ]

(وممَّا يتَّصلُ بهـٰذا) ؛ أي : بالقولِ في السَّرقاتِ . . (القولُ في الاقتباسِ ، والتضمينِ ، والعَقْدِ ، والحَلِّ ، والتلميحِ) : بتقديمِ اللامِ على الميمِ ؛ مِنْ : لَمَّحَهُ ؛ إذا أبصرَهُ ؛ وذلكَ لأنَّ في كلٍّ منها أخذَ شيءٍ مِنَ الآخرِ .

❁ ❁ ❁

أمَّا الاقتباسُ : فهـو أنْ يُضمَّنَ الكلامُ شيئاً مِنَ القرآنِ أوِ الحديثِ لا علىٰ أنَّهُ منهُ .

كقولِ الحريريِّ : فلم يكنْ إلا كلمحِ البصرِ أو هو أقربُ ، حتىٰ أنشدَ وأغربَ .

[الاقتباسُ]

[تعريفُ الاقتباسِ]

(أمَّا الاقتباسُ : فهو أنْ يُضمَّنَ الكلامُ) ؛ نظماً كانَ أو نثراً . . (شيئاً مِنَ القرآنِ أوِالحديثِ[1] ، لا علىٰ أنَّهُ منهُ) ؛ أي : لا علىٰ طريقةِ أنَّ ذلكَ الشيءَ مِنَ القرآنِ أوِ الحديثِ ؛ يعني : علىٰ وجهٍ لا يكونُ فيهِ إشعارٌ بأنَّهُ منهُ ؛ كما يقالُ في أثناءِ الكلامِ : قالَ اللهُ تعالىٰ كذا ، وقالَ النبيُّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ كذا ، أو نحوُ ذلكَ[2] ؛ فإنَّهُ لا يكونُ اقتباساً .

[أمثلةٌ للاقتباسِ]

ومَثَّلَ للاقتباسِ بأربعةِ أمثلةٍ ؛ لأنَّهُ إمَّا مِنَ القرآنِ أوِ الحديثِ ، وكلٌّ منهما إمَّا في النَّثرِ أو في النَّظمِ :

فالأوَّلُ (كقولِ الحريريِّ[3] : فلم يكنْ إلا كلمحِ البصرِ أو هو أقربُ ، حتىٰ أنشدَ وأغربَ) .

---

(١) أي : كلاماً يشبه القرآن أو الحديث ، فليس المضمَّن نفسَ القرآن أو الحديث ؛ لأنه يجوز في اللفظ المقتبَس تغييرُ بعضه ، ويجوز نقله عن معناه الوارد فيه ، فلو كان المضمَّن هو القرآن حقيقة كان نقلُه عن معناه كفراً ، وكذلك تغييره ، هـٰذا ؛ وقد قيل : وممَّا ينبغي أن يُلحَق بالاقتباس . . أن يُضمَّن الكلام شيئاً من كلام الذين يُتبرَّك بهم وبكلامهم ؛ كالصحابة والتابعين . « دسوقي » (٤/ ٥٠٩ ـ ٥١٠) .

(٢) مثل : وفي الحديث كذا ، أو : وفي التنزيل كذا . « دسوقي » (٤/ ٥١٠) .

(٣) مقامات الحريري (ص١٧) ، وقد اقتبس هـٰذا من قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ [النحل : ٧٧] . « دسوقي » (٤/ ٥١٠ـ٥١١) .

وقولِ الآخرِ :

إنْ كُنْـتِ أَزْمَعْـتِ عَلَـىٰ هَجْـرِنَـا   مِـنْ غَيْـرِ مَـا جُـرْمٍ فَصَبْـرٌ جَمِيـلْ
وَإِنْ تَبَـدَّلْـتِ بِنَـا غَيْـرَنَـا   فَحَسْبُنَـا ٱللهُ وَنِعْـمَ ٱلْـوَكِيـلْ

وقولِ الحريريِّ : قُلنا : شاهَتِ الوُجوهُ ، وقُبِحَ اللُّكَعُ ومَنْ يرجوهُ .

وقولِ ابنِ عبَّادٍ :

قَـالَ لِـي إِنَّ رَقِيبِـي   سَيِّـئُ ٱلْخُلْـقِ فَـدَارِهْ

(و) الثاني مِثلُ (قولِ الآخرِ[1] : إنْ كنتِ أَزْمَعْتِ) ؛ أي : عزمتِ (علىٰ هَجْرِنا ، مِنْ غيرِ ما جُرْمٍ . . فصبرٌ جَميلْ .

وَإِنْ تَبَـدَّلْـتِ بِنَـا غَيْـرَنَـا   فَحَسْبُنَـا ٱللهُ وَنِعْـمَ ٱلْـوَكِيـلْ)

(و) الثالثُ مِثلُ (قولِ الحريريِّ[2] : قُلنا : شاهَتِ الوُجوهُ) ؛ أي : قَبُحَتْ ، وهو لفظُ الحديثِ علىٰ ما رُوِيَ ؛ أَنَّهُ لمَّا اشتدَّ الحربُ يومَ حُنَينٍ أخذَ النبيُّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ كفّاً مِنَ الحصباءِ ، فرمىٰ بهِ وجوهَ المشركينَ ، وقالَ : « شَاهَتِ ٱلْوُجُوهُ »[3] ، (وقُبِحَ) : على المبنيِّ للمفعولِ ؛ أي : لُعِنَ ؛ مِنْ : قَبَحَهُ اللهُ تعالىٰ ـ بالفتحِ ـ أي : أبعدَهُ عنِ الخيرِ . . (اللُّكَعُ) ؛ أيِ : اللئيمُ ، (ومَنْ يرجوهُ) .

(و) الرابعُ مِثلُ (قولِ ابنِ عبَّادٍ[4] : قالَ) ؛ أيِ : الحبيبُ (لي : إنَّ رقيبي سيِّئُ الخُلْقِ فَدارِهْ) : مِنَ المُداراةِ ؛ وهي المُلاطفةُ والمُخاتلةُ[5] ، وضميرُ المفعولِ

---

(١) البيتان لأبي القاسم بن الحسن الكاتبي كما في « معاهد التنصيص » (٤/١٠٩) ، وهما من السريع ، وقد اقتبس من قوله تعالىٰ : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف : ١٨] ، وقوله : ﴿ وَقَالُوا حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] . « دسوقي » (٤/٥١١) .

(٢) مقامات الحريري (ص٣٠٢) .

(٣) رواه مسلم (١٧٧٧) من حديث سيدنا سلمة بن الأكوع رضي الله عنه .

(٤) ديوان الصاحب بن عباد (ص١٥٣) ضمن المستدرك ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ١١٠)، والبيتان من مجزوء الرمل .

(٥) في (ب ، د ، و ، ز ، ط) : (والمجاملة) بدل (والمخاتلة) ، والمخاتلة : المخادعة . =

قُلْـــتُ دَعْنِـــي وَجْهُـــكَ ٱلْجَنَّـ ـــــةُ حُفَّـــتْ بِـــٱلْمَكَـــارِهْ

وهو ضربانِ :

ما لم يُنقَلْ فيهِ المُقتبَسُ عن معناهُ الأصليِّ ؛ كما تقدَّمَ .

وخلافُهُ ؛ كقولِهِ :

لَئِـــنْ أَخْطَـــأْتُ فِـــي مَـــدْحِـ ـــكَ مَـــا أَخْطَـــأْتَ فِـــي مَنْعِـــي
لَقَـــدْ أَنْـــزَلْـــتُ حَـــاجَـــاتِـــي بِـــــوَادٍ غَيْـــــرِ ذِي زَرْعِ

للرَّقيبِ ، (قلتُ : دَعْنِي ؛ وجهُكَ الجنَّةُ حُفَّتْ بالمَكارِهْ) ؛ اقتباساً مِنْ قولِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « حُفَّتِ ٱلْجَنَّةُ بِٱلْمَكَارِهِ ، وَحُفَّتِ ٱلنَّارُ بِٱلشَّهَوَاتِ »[1] ؛ أي : أُحيطَتْ ؛ يعني : لا بدَّ لطالبِ جَنَّةِ وجهِكَ مِنْ تحمُّلِ مَكارهِ الرَّقيبِ ؛ كما لا بدَّ لطالبِ الجنَّةِ مِنْ مَشاقِّ التكاليفِ[2] .

[أنواعُ الاقتباسِ]

(وهو) ؛ أي : الاقتباسُ (ضربانِ) :

أحدُهما : (ما لم يُنقَلْ فيهِ المُقتبَسُ عن معناهُ الأصليِّ ؛ كما تقدَّمَ) مِنَ الأمثلةِ .

(و) الثاني (خلافُهُ) ؛ أي : ما نُقِلَ فيهِ المُقتبَسُ عن معناهُ الأصليِّ ؛ (كقولِهِ) ؛ أي : قولِ ابنِ الرُّوميِّ[3] : [من الهزج]

(لَئِـــنْ أَخْطَـــأْتُ فِـــي مَـــدْحِـ ـــكَ مَـــا أَخْطَـــأْتَ فِـــي مَنْعِـــي
لَقَـــدْ أَنْـــزَلْـــتُ حَـــاجَـــاتِـــي بِـــــوَادٍ غَيْـــــرِ ذِي زَرْعِ)

= انظر « تاج العروس » (خ ت ل) .

(١) رواه مسلم (٢٨٢٢) من حديث سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) في (ج ، ي) : (التكليف) بدل (التكاليف) .

(٣) ديوان ابن الرومي (٢/ ١٥٥٣) ضمن الزيادات ، ويُنسبان لغيره . انظر « التذكرة الحمدونية » (٨/ ١٩١) ، و« معاهد التنصيص » (٤/ ١٣٧) .

ولا بأسَ بتغييرٍ يسيرٍ للوزنِ أو غيرِهِ ؛ كقولِهِ :

قَـدْ كَـانَ مَـا خِفْـتُ أَنْ يَكُـونَـا   إِنَّــا إِلَــى ٱللهِ رَاجِعُــونَــا

هـٰذا مُقتبَسٌ مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ﴾ [إبراهيم : ٣٧]، لـٰكنَّ معناهُ في القرآنِ : وادٍ لا ماءَ فيهِ ولا نباتَ ، وقد نقلَهُ ابنُ الروميِّ إلىٰ جَنابٍ لا خيرَ فيهِ ولا نفعَ[(١)]

(ولا بأسَ بتغييرٍ يسيرٍ) في اللفظِ المُقتبَسِ ؛ (للوزنِ أو غيرِهِ ؛ كقولِهِ[(٢)] : قد كانَ) ؛ أي : وقعَ (ما خِفْتُ أنْ يكونا ، إنَّا إلى اللهِ راجعونا) ، وفي القرآنِ : ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة : ١٥٦] .

❁ ❁ ❁

---

(١) يقال : أخصبَ جَنابُ القوم ؛ أي : ما حولهم ، وفلان خَصيب الجَناب ، وجَديب الجَناب ، وهو مجاز . انظر « تاج العروس » (ج ن ب) .

(٢) قاله بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه كما في « معاهد التنصيص » (٤/ ١٣٩) ، وهو من مخلَّع البسيط .

وأَمَّا التضمينُ : فهو أنْ يُضمَّنَ الشِّعْرُ شيئاً مِنْ شِعْرِ الغيرِ ، معَ التنبيهِ عليهِ إنْ لم يكنْ مشهوراً عندَ البُلَغاءِ .

كقولِهِ :

عَلَىٰ أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتىً أَضَاعُوا

[التضمينُ]

(وأَمَّا التضمينُ : فهو أنْ يُضمَّنَ الشِّعْرُ شيئاً مِنْ شِعْرِ الغيرِ) ؛ بيتاً كانَ أو ما فوقَهُ ، أو مِصراعاً أو ما دونَهُ ، (معَ التنبيهِ عليهِ) ؛ أي : علىٰ أنَّهُ مِنْ شِعْرِ الغيرِ ، (إنْ لم يكنْ) ذلكَ (مشهوراً عندَ البُلغاءِ) ، وبهٰذا يتميَّزُ عنِ الأخذِ والسَّرقةِ ؛ (كقولِهِ) ؛ أي : قولِ الحريريِّ يحكي ما قالَهُ الغلامُ الذي عرضَهُ أبو زيدٍ للبيع[1] : [من الوافر]

(عَلَىٰ أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتىً أَضَاعُوا)[2]

المِصراعُ الثاني للعَرْجيِّ ، وتمامُهُ[3] : [من الوافر]

لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وَسِدَادِ ثَغْرِ

اللامُ في (ليومِ) لامُ التوقيتِ ، والكريهةُ : مِنْ أسماءِ الحربِ ، وسِدادُ الثَّغرِ بكسرِ السِّينِ : سَدُّهُ بالخيلِ والرِّجالِ ، والثَّغرُ : موضعُ المَخافةِ مِنْ فُرُوجِ البلدانِ ؛ أي : أضاعوني في وقتِ الحربِ وزمانِ سدِّ الثَّغرِ ، ولم يُراعُوا حقِّي أحوجَ ما كانوا إليَّ ، (وأيَّ فتىً) ؛ أي : كاملاً مِنَ الفتيانِ . . أضاعُوا ؟! وفيهِ تنديمٌ وتخطئةٌ لهم .

وتضمينُ المِصراعِ بدونِ التنبيهِ ؛ لشُهرتِهِ . . كقولِ الشاعرِ[4] : [من الكامل]

---

(١) مقامات الحريري (ص٢٦٧) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ١٥٢) ، والشاهد فيه : أن قول الحريري : (سأنشد) نبّه به علىٰ أن المصراع الثاني لغيره . « دسوقي » (٤/ ٥١٥) .

(٢) في (أ ، ز ، ط) : (يوم) بدل (عند) ، وفي (د) : (حين) .

(٣) ديوان العَرْجي (ص٢٤٦) .

(٤) ورد البيتان دون نسبة أيضاً في « الإيضاح » (ص٣١٧) ، وفي (ج ، د) في البيت الثاني : (ترفَّقا) بدل (توقَّفا) ، وهما في الأصل بصيغة الأمر المؤكَّد بالنون الخفيفة ، قُلِبت ألفاً =

وأحسنُهُ ما زادَ على الأصلِ بنُكتةٍ ؛ كالتوريةِ والتشبيهِ في قولِهِ :

إِذَا ٱلْوَهْمُ أَبْدَىٰ لِي لَمَاهَا وَثَغْرَهَا تَـذَكَّـرْتُ مَـا بَيْـنَ ٱلْعُـذَيْـبِ وَبَـارِقِ

وَيُـذْكِـرُنِـي مِـنْ قَـدِّهَـا وَمَـدَامِعِـي مَجَـرَّ عَـوَالِيـنَـا وَمَجْـرَى ٱلسَّـوَابِـقِ

قَـدْ قُلْـتُ لَمَّـا أَطْلَعَـتْ وَجَنَـاتُـهُ حَـوْلَ ٱلشَّقِيـقِ ٱلْغَـضِّ رَوْضَـةَ آسِ

أَعِـذَارَهُ ٱلسَّـارِي ٱلْعَجُـولَ تَـوَقَّفـا مَـا فِـي وُقُـوفِـكَ سَـاعَـةً مِـنْ بَـاسِ

المِصراعُ الأخيرُ لأبي تمَّامٍ[1]

(وأحسنُهُ) ؛ أي : أحسنُ التضمينِ (ما زادَ على الأصلِ) ؛ أي : شِعْرِ الشاعرِ الأوَّلِ . . (بنُكتةٍ) لا توجدُ فيهِ ؛ (كالتوريةِ) ؛ أي : الإيهامِ ، (والتشبيهِ في قولِهِ[2] : إذا الوهمُ أبدىٰ) ؛ أي : أظهرَ (لي لَمَاها) ؛ أي : سُمْرةَ شَفَتَيْها ، (وثَغْرَها . . تذكَّرتُ ما بينَ العُذَيْبِ وبارقِ ، ويُذْكِرُني) : مِنَ الإذكارِ ، (مِنْ قَدِّها ومَدامعي . . مَجَرَّ عوالِينا ومَجْرى السَّوابقِ) : انتصبَ (مَجَرَّ) علىٰ أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ(يُذكِرُني) ، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ إلى الوهمِ .

وقولُهُ[3] : [من الطويل]

(تَـذَكَّـرْتُ مَـا بَيْـنَ ٱلْعُـذَيْـبِ وَبَـارِقِ مَجَـرَّ عَـوَالِيـنَـا وَمَجْـرَى ٱلسَّـوَابِـقِ)

مَطلَعُ قصيدةٍ لأبي الطيِّبِ ، و(العُذَيبِ) و(بارقِ) : موضعانِ ، و(ما بينَ) ظرفٌ للتذكُّرِ ، أو للمَجَرِّ والمَجْرى اتِّساعاً في تقديمِ الظرفِ علىٰ عاملِهِ المصدرِ ، أو

= لوقوعها في الوقف بعد فتح ، وقيل : بصيغة المصدر المنصوب بفعل مقدَّر ؛ أي : توقُّفاً ، وانظر « حاشية الدسوقي » (٤/٥١٧) .

(١) والبيت بتمامه في « ديوان أبي تمام » (٢/٢٤٢) : (من الكامل)

ما في وقوفِكَ ساعةً مِنْ باسِ نَقْضِـي ذِمـامَ الأربُـعِ الأدراسِ

(٢) البيتان لابن أبي الإصبع في « تحرير التحبير » (ص٣٨٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/١٥٣) ، وهما من الطويل .

(٣) ديوان المتنبي (ص٣٩٣) .

ولا يضرُّ التغييرُ اليسيرُ .

(ما بينَ) مفعولُ (تذكَّرتُ) ، و(مَجَرَّ) بدلٌ منهُ ، والمعنىٰ : أنَّهم كانوا نُزُولاً بينَ هٰذينِ الموضعينِ ، وكانوا يَجُرُّونَ الرِّماحَ عندَ مُطاردةِ الفُرسانِ ، ويُسابقونَ على الخيلِ .

فالشاعرُ الثاني أرادَ بـ (العُذَيْبِ) : تصغيرَ العَذْبِ ؛ يعني : شَفَةَ الحبيبةِ ، وبـ(بارقِ) : ثغرَها الشبيهَ بالبرقِ ، وبما بينَهما : رِيقَها ، وهٰذا توريةٌ ، وشبَّهَ تبخترَ قدِّها بتمايلِ الرُّمحِ ، وتتابعَ دموعِهِ بجريانِ الخيلِ السَّوابقِ .

(ولا يضرُّ) في التضمينِ (التغييرُ اليسيرُ) لِمَا قُصِدَ تضمينُهُ[١] ؛ ليدخلَ في معنى الكلامِ ؛ كقولِ الشاعرِ في يهوديٍّ بهِ داءُ الثعلبِ[٢] : [من الوافر]

أَقُــولُ لِمَعْشَــرٍ غَلِطُــوا وَغَضُّــوا ... مِــنَ ٱلشَّيْــخِ ٱلـرَّشِيـدِ وَأَنْكَـرُوهُ[٣]

هُــوَ ٱبْـنُ جَـلَا وَطَـلَّاعُ ٱلثَّنَـايَـا ... مَتَــىٰ يَضَــعِ ٱلْعِمَــامَــةَ تَعْـرِفُـوهُ

البيتُ لسُحَيمِ بنِ وُثَيلٍ[٤] ، وهو : (أنا ابنُ جلا) ، علىٰ طريقةِ التكلُّمِ ، فغيَّرَهُ إلىٰ طريقةِ الغَيبةِ ؛ ليدخلَ في المقصودِ[٥] .

---

(١) وأمَّا التغيير الكثير فإنه يخرج به المضمَّن عن التضمين ، ويدخل في حد السرقة إن عُرِف أنه للغير ، والفرق بين القليل والكثير موكول إلىٰ عُرف البلغاء . « دسوقي » (٤/ ٥١٩) .

(٢) البيتان لموسى بن ملهم الكاتب كما في « تحرير التحبير » (ص٥٧٢ ـ ٥٧٣) ، وداء الثعلب أو السَّعْفة : هو مرض يُسقِط الشَّعر من الرأس ، والثعالب يصيبها هٰذا الداء ؛ فلذلك نُسِب إليها . انظر « تاج العروس » (س ع ف) ، ومعنى البيتين : هو ابنُ شَعَرٍ جلا الرأسُ منه وانكشف ، وركَّابٌ لمَشاقِّ داء الثعلب ، ومَشاقِّ الذل والهوان ، متىٰ يضع العمامة مِنْ علىٰ رأسه تعرفوا داءه وعيبه ، ولا يغركم افتخاره . « دسوقي » (٤/ ٥٢٠) .

(٣) في (أ) : (الجليل) بدل (الرشيد) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت .

(٤) تقدم تخريجه (ص٤٥٣) .

(٥) وهو كون من نسب إليه ما ذكر علىٰ وجه التهكُّم.. متحدَّثاً عنه ، لا متحدِّثاً عن نفسه . « دسوقي » (٤/ ٥٢٠) .

وربَّما سُمِّيَ تضمينُ البيتِ فما زادَ : استعانةً ، وتضمينُ المِصراعِ فما دونَهُ : إيداعاً ، ورَفْواً .

(وربَّما سُمِّيَ تضمينُ البيتِ فما زادَ) على البيتِ : (استعانةً[1] ، وتضمينُ المِصراعِ فما دونَهُ : إيداعاً) ؛ كأنَّهُ أودعَ شِعْرَهُ شيئاً قليلاً مِنْ شِعْرِ الغيرِ ، (ورَفْواً)[2] ؛ كأنَّهُ رفا خَرْقَ شِعْرِهِ بشيءٍ مِنْ شِعْرِ الغيرِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) كأن الشاعر استعان به لكثرته على تمام المراد ، بخلاف ما هو دون البيت . « دسوقي » (٤/ ٥٢٠) .

(٢) أي : إصلاحاً ؛ كأن الشاعر لقلَّة المِصراع وما دونه . . أصلح به خلل شِعْره ؛ كما يُرفَأ الثوب بالخيط الذي هو من جنسه . « دسوقي » (٤/ ٥٢٠) .

وأَمَّا العَقْدُ : فهو أنْ يُنظَمَ نثرٌ لا علىٰ طريقِ الاقتباسِ .

كقولِهِ :

مَـــا بَـــالُ مَـــنْ أَوَّلُـــهُ نُطْفَـــةٌ وَجِيفَـــةٌ آخِـــرُهُ يَفْخَـــرُ

عقدَ قولَ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ : (وما لابنِ آدمَ والفخرَ ؛ وإنَّما أوَّلُهُ نُطفةٌ ، وآخرُهُ جِيفةٌ) .

[العَقْدُ]

(وأمَّا العَقْدُ : فهو أنْ يُنظَمَ نثرٌ) ؛ قرآناً كانَ أو حديثاً أو مَثَلاً أو غيرَ ذلكَ ، (لا علىٰ طريقِ الاقتباسِ)[١] ؛ يعني : إنْ كانَ النَّثرُ قرآناً أو حديثاً فنظمُهُ إنَّما يكونُ عَقْداً إذا غُيِّرَ تغييراً كثيراً ، أو أُشيرَ إلىٰ أنَّهُ مِنَ القرآنِ أوِ الحديثِ ، وإنْ كانَ غيرَ القرآنِ والحديثِ فنظمُهُ عَقْدٌ كيفَما كانَ ؛ إذ لا دخلَ فيهِ للاقتباسِ ؛ (كقولِهِ[٢] : [من السريع]

مَـــا بَـــالُ مَـــنْ أَوَّلُـــهُ نُطْفَـــةٌ وَجِيفَـــةٌ آخِـــرُهُ يَفْخَـــرُ)

الجملةُ حالٌ ؛ أي : ما بالُهُ مفتخراً ؟! (عقدَ قولَ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ : وما لابنِ آدمَ والفخرَ ؛ وإنَّما أوَّلُهُ نُطْفةٌ ، وآخرُهُ جِيفةٌ)[٣]

❁ ❁ ❁

---

(١) قوله : (لا علىٰ طريق الاقتباس) قيدٌ في القرآن والحديث فقط ؛ لأن الاقتباس لا يكون إلا فيهما . « دسوقي » (٤/٥٢١) .

(٢) البيت لأبي العتاهية في « ديوانه » (ص١٥٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/١٨٢) .

(٣) انظر « نهج البلاغة بشرح ابن أبي الحديد » (١٨/٣١٥) ، وروي نحوه مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام في « مسند الشهاب » (٥٩٥) .

وأمَّا الحَلُّ : فهو أنْ يُنثَرَ نظمٌ .

كقولِ بعضِ المَغاربةِ : فإنَّهُ لمَّا قَبُحَتْ فَعَلاتُهُ ، وحنظلَتْ نَخَلاتُهُ ، لم يَزَلْ سوءُ الظَّنِّ يقتادُهُ ، ويُصدِّقُ توهُّمَهُ الذي يعتادُهُ .

حلَّ قولَ أبي الطيِّبِ :

إِذَا سَاءَ فِعْلُ ٱلْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ   وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

[الحَلُّ]

(وأمَّا الحَلُّ : فهو أنْ يُنثَرَ نظمٌ) ، وإنَّما يكونُ مقبولاً إذا كانَ سبكُهُ مختاراً لا يتقاصرُ عن سبكِ النَّظمِ[1] ، وأنْ يكونَ حَسَنَ الموقعِ غيرَ قلقٍ[2] ؛ (كقولِ بعضِ المَغاربةِ : فإنَّهُ لمَّا قَبُحَتْ فَعَلاتُهُ ، وحنظلَتْ نَخَلاتُهُ) ؛ أي : صارَتْ ثمارُ نَخَلاتِهِ كالحنظلِ في المَرارةِ . (لم يَزَلْ سوءُ الظَّنِّ يقتادُهُ) ؛ أي : يقودُهُ إلىٰ تخيُّلاتٍ فاسدةٍ ، وتوهُّماتٍ باطلةٍ ، (ويُصدِّقُ) هو (توهُّمَهُ الذي يعتادُهُ) : مِنَ الاعتيادِ ؛ (حلَّ قولَ أبي الطيِّبِ[3] : [من الطويل]

إِذَا سَاءَ فِعْلُ ٱلْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ   وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ)

يشكو سيفَ الدولةِ واستماعَهُ لقولِ أعدائِهِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) وذلك بأن يكون مسجَّعاً ذا قرائن مستحسَنة ، فلو قيل مثلاً في حَل البيت الآتي : إن الإنسان لا يظن بالناس إلا مِثلَ فعلِه . . لم يُقبَل . « دسوقي » (٤/ ٥٢٣) .

(٢) وذلك بأن يكون مطابقاً لما تجب مراعاته في البلاغة ، مستقرّاً في مكانه الذي يجب أن يُستعمَل فيه ، وليس من شرطه أن يُستعمَل في نفس معناه ، بل لو نقلَه من هجوٍ لمدح مثلاً مع كونه مطابقاً . . قُبِل . « دسوقي » (٤/ ٥٢٣) .

(٣) ديوان المتنبي (ص٤٥٩) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ١٩٠) .

وأمَّا التلميحُ : فهو أنْ يُشارَ إلىٰ قِصَّةٍ أو شِعْرٍ أو مَثَلٍ ، مِنْ غيرِ ذكرِهِ .

كقولِهِ :

فَــوَٱللهِ مَــا أَدْرِي أَأَحْــلامُ نَــائِــمٍ أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي ٱلرَّكْبِ يُوشَعُ

أشارَ إلىٰ قِصَّةِ يُوشَعَ عليهِ السلامُ ، واستيقافِهِ الشمسَ .

[التلميحُ]

(وأمَّا التلميحُ) : صحَّ بتقديمِ اللامِ على الميمِ ؛ مِنْ : لمَّحَهُ ؛ إذا أبصرَهُ ونظرَ إليهِ[1] ، وكثيراً ما تسمعُهم يقولونَ : (لَمَّحَ فلانٌ هـٰذا البيتَ فقالَ كذا) ، و(في هـٰذا البيتِ تلميحٌ إلىٰ قولِ فلانٍ) ، وأمَّا التمليحُ بتقديمِ الميمِ على اللامِ ؛ أعني : الإتيانَ بالشيءِ المَليحِ . . فهو كما في التشبيهِ والاستعارةِ ، فهو ها هنا غلطٌ مَحْضٌ وإنْ أُخِذَ مذهباً : (فهو أنْ يُشارَ) في فحوى الكلامِ (إلىٰ قِصَّةٍ ، أو شِعْرٍ ، أو مَثَلٍ) سائرٍ ، (مِنْ غيرِ ذكرِهِ) ؛ أي : ذكرِ واحدٍ مِنَ القِصَّةِ أوِ الشِّعْرِ أوِ المَثَلِ ؛ فالتلميحُ إمَّا في النَّظمِ أو في النَّثرِ ، والمُشارُ إليهِ في كلٍّ منهما إمَّا أنْ يكونَ قِصَّةً أو شِعْراً أو مَثَلاً ؛ تصيرُ ستَّةَ أقسامٍ ، والمذكورُ في الكتابِ مثالُ التلميحِ في النَّظمِ إلى القِصَّةِ والشِّعْرِ .

(كقولِهِ[2] : [من الطويل]

فَــوَٱللهِ مَــا أَدْرِي أَأَحْــلامُ نَــائِــمٍ أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي ٱلرَّكْبِ يُوشَعُ)

وصفَ لُحُوقَهُ بالأحبَّةِ المرتحلينَ ، وطلوعَ شمسِ وجهِ الحبيبِ مِنْ جانبِ الخِدْرِ في ظُلمةِ الليلِ ، ثمَّ استعظمَ ذلكَ واستغربَ ، وتجاهلَ تحيُّراً وتدلُّهاً ، وقالَ : أهـٰذا حُلمٌ أَراهُ في النَّومِ ، أم كانَ فيما بينَ الرَّكبِ يُوشَعُ النبيُّ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ، فردَّ الشمسَ ؟! (أشارَ إلىٰ قِصَّةِ يُوشَعَ عليهِ السلامُ واستيقافِهِ الشمسَ) ، علىٰ ما رُوِيَ ؛ مِنْ

---

(١) أي : نظرَ مراعاةٍ ؛ أي : راعاه ولاحظه . « دسوقي » (٤/ ٥٢٤) .

(٢) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٤/ ٣٢٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ١٩٤) .

وكقولِهِ :

لَعَمْرٌو مَعَ ٱلرَّمْضَاءِ وَٱلنَّارُ تَلْتَظِي أَرَقُّ وَأَحْفَىٰ مِنْكَ فِي سَاعَةِ ٱلْكَرْبِ

أشارَ إلى البيتِ المشهورِ :

اَلْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ

أَنَّهُ قاتلَ الجَبَّارينَ يومَ الجمعةِ ، فلمَّا أدبرَتِ الشمسُ خافَ أنْ تغيبَ قبلَ أنْ يفرغَ منهم ، ويدخلَ السبتُ فلا يحلَّ لهُ قتالُهم فيهِ[1] ، فدعا اللهَ تعالىٰ فردَّ لهُ الشمسَ حتىٰ فرغَ مِنْ قتالِهم[2]

(وكقولِهِ[3] : لَعَمرٌو) : اللامُ للابتداءِ ، وهو مبتدأٌ ، (معَ الرَّمْضاءِ) ؛ أيِ : الأرضِ الحارَّةِ التي تَرْمَضُ فيها القَدَمُ ؛ أي : تحترقُ ، حالٌ مِنَ الضميرِ في (أَرَقُّ) ، (والنَّارُ) : مرفوعٌ معطوفٌ علىٰ (عمرٌو) ، أو مجرورٌ معطوفٌ على (الرَّمْضاءِ) ، (تلتظي) : حالٌ منها ، وما قيلَ : إنَّها صلةٌ علىٰ حذفِ الموصولِ[4] ؛ أيِ : النَّارُ التي تلتظي . . تعسُّفٌ لا حاجةَ إليهِ ، (أَرَقُّ) : خبرُ المبتدأِ ؛ مِنْ : رَقَّ لهُ ؛ إذا رحمَهُ ، (وأحفىٰ) : مِنْ : حَفِيَ عليهِ ؛ تلطَّفَ وتشفَّقَ ، (منكَ في ساعةِ الكَرْبِ ؛ أشارَ إلى البيتِ المشهورِ)؛ وهو قولُهُ[5]: (المستجيرُ) ؛ أيِ : المستغيثُ (بعمرٍو عندَ كُرْبتِهِ):

---

(١) لأنه كان علىٰ شريعة موسىٰ عليه السلام ، ومن شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليلته . « دسوقي » (٤/ ٥٢٧) .

(٢) رواه بنحوه الحاكم في « المستدرك » (٢/ ١٣٩) ، والطبراني في « الأوسط » (٦٦٠٠) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (٤/ ١٧٠) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٢٠١) ، وهو من الطويل .

(٤) في (ب ، هـ) : (صفة علىٰ حذف الموصوف) بدل (صلة علىٰ حذف الموصول) ، وفي (ج ، د ، و ، ز ، ح ، ط) : (صفة علىٰ حذف الموصول) .

(٥) ورد البيت دون نسبة أيضاً في « العمدة » (٢/ ٨٨) ، و« تحرير التحبير » (ص١٤١) ، و« معاهد التنصيص » (٤/ ٢٠١) ، وهو من البسيط .

كَـٱلْمُسْتَجِيـرِ مِـنَ ٱلـرَّمْضَـاءِ بِـٱلنَّـارِ

الضميرُ للموصولِ ؛ أي : الذي يستغيثُ عندَ كُرْبتِهِ بعمرٍو . . (كالمستجيرِ مِنَ الرَّمْضاءِ بالنَّارِ) ، وعمرٌو هو جَسَّاسُ بنُ مُرَّةَ[1] ؛ وذلكَ أنَّهُ لمَّا رمىٰ كُلَيباً ، ووقفَ فوقَ رأسِهِ . . قالَ لهُ كُلَيبٌ : يا عمرُو ؛ أَغِثْني بشَرْبةِ ماءٍ ، فأجهزَ عليهِ ، فقيلَ : المستجيرُ بعمرٍو . . . البيتَ .

❁ ❁ ❁

---

(١) هـٰذا سهو من الشارح ؛ لأن عمْراً هو عمرو بن الحارث ، وجسَّاساً هو جسَّاس بن مُرَّة ؛ فليس أحدهما الآخر ، وجسَّاس هو الذي طعن كُلَيباً في ظهره بالرمح ، ووقف عنده ، فقال له كُلَيب : يا جسَّاس ؛ أغثني بشربة ماء ، فقال له جسَّاس : تركتَ الماء وراءك ، ثم ولَّىٰ عنه ، فأتاه بعده عمرو بن الحارث ، فقال : يا عمرو ؛ أغثني بشربة ماء ، فنزل عمرو إليه ، وأجهز عليه ، فقيل : المستجير بعمرو . . . البيت . « دسوقي » (٤/٥٢٨) .

فصل

ينبغي للمتكلِّمِ أنْ يتأنَّقَ في ثلاثةِ مواضعَ مِنْ كلامِهِ ؛ حتىٰ تكونَ أعذبَ لفظاً ، وأحسنَ سبكاً ،

(فصل)

مِنَ الخاتمةِ

في حُسنِ الابتداءِ ، والتخلُّصِ ، والانتهاءِ

(ينبغي للمتكلِّمِ) ؛ شاعراً كانَ أو كاتباً (أنْ يتأنَّقَ) ؛ أي : يتتبَّعَ الآنَقَ الأحسنَ[1] ؛ يقالُ : تأنَّقَ في الرَّوضةِ ؛ إذا وقعَ فيها متتبِّعاً لِمَا يُؤنِقُهُ ؛ أي : يُعجبُهُ . . (في ثلاثةِ مواضعَ مِنْ كلامِهِ ؛ حتىٰ تكونَ) تلكَ المواضعُ الثلاثةُ (أعذبَ لفظاً) ؛ بأنْ تكونَ في غايةِ البُعدِ عنِ التنافرِ والثِّقلِ[2] ، (وأحسنَ سبكاً) ؛ بأنْ تكونَ في غايةِ البُعدِ مِنَ التعقيدِ[3] ، والتقديمِ والتأخيرِ المُلبِسِ ، وأنْ تكونَ الألفاظُ متقاربةً في الجزالةِ والمتانةِ ، والرِّقَّةِ والسَّلاسةِ ، وتكونَ المعاني مناسبةً لألفاظِها مِنْ غيرِ أنْ يُكسى اللفظُ الشَّريفُ المعنى السَّخيفَ[4] ، أو على العكسِ ، بل يصاغانِ صياغةَ تناسبٍ وتلاؤمٍ[5] ،

---

(١) في (ب ، و ، ز ، ح ، ط) : (والأحسن) بدل (الأحسن) ، والمراد بتتبُّعه لأحسن الكلام : اجتهاده في طلب أحسن الكلام ليأتيَ به . « دسوقي » (٤/٥٢٨) .

(٢) أُوردَ على الشارح : أن الاحتراز عن التنافر والثقل من الحُسن الذاتي الحاصل بعلم المعاني ، فتكون رعاية الحُسن في هٰذه المواضع الثلاثة من رعاية الحُسن الذاتي ، فلا يكون هٰذا الحُسن من البديع ، فلا يكون هٰذا الفصل من الخاتمة التي هي من البديع ، وأجيب : بأن البعد عن التنافر والثقل يُبحَث عنه في علم المعاني ، وغاية البعد عن ذلك يُبحَث عنه في علم البديع ، والغاية أمر زائد محسِّن . « دسوقي » (٤/٥٢٩) .

(٣) أي : اللفظي . « دسوقي » (٤/٥٢٩) .

(٤) قوله : (اللفظ الشريف)؛ أي: لاشتماله على المحسِّنات البديعية، وقوله : (المعنى السخيف)؛ أي: الذي لا فائدة فيه للسامع لعدم مطابقته لمقتضى الحال . « دسوقي » (٤/٥٣٠).

(٥) بأن يكون كل من اللفظ والمعنىٰ شريفاً . « دسوقي » (٤/٥٣٠) .

وأصحَّ معنىً .

(وأصحَّ معنىً)[1] ؛ بأنْ يَسلمَ مِنَ التناقضِ[2] ، والامتناعِ[3] ، والابتذالِ[4] ، ومخالفةِ العُرفِ[5] ، ونحوِ ذلكَ .

❁ ❁ ❁

---

(١) أي : أزيدَ في صحة المعنىٰ ، فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هـٰذا الباب ، وإلا فصحة المعنىٰ لا بد منها في كل شيء . « دسوقي » (٤/ ٥٣٠) .

(٢) أي : من إيهام التناقض ، وإلا فالسلامة من التناقض واجب لا مستحسَن ، وكذا يقال فيما بعد . « دسوقي » (٤/ ٥٣٠) .

(٣) أي : البطلان . « دسوقي » (٤/ ٥٣٠) .

(٤) أي : بأن يكون المعنىٰ له غاية الظهور ؛ يعرفه كل أحد . « دسوقي » (٤/ ٥٣٠) .

(٥) لأن مخالفة عرف البلغاء.. كالغرابة المخلَّة بالفصاحة ، أو هي نفسها . « دسوقي » (٤/ ٥٣٠) .

أحدُها : الابتداءُ ؛ كقولِهِ :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

وكقولِهِ :

قَصْــرٌ عَلَيْــهِ تَحِيَّــةٌ وَسَــلامُ خَلَعَــتْ عَلَيْــهِ جَمَــالَهَــا ٱلأَيَّــامُ

[حُسنُ الابتداءِ]

(أحدُها : الابتداءُ) ؛ لأنَّهُ أوَّلُ ما يقرعُ السَّمعَ ؛ فإنْ كانَ عذباً حَسَنَ السبكِ صحيحَ المعنىٰ . . أقبلَ السامعُ على الكلامِ فوعىٰ جميعَهُ ، وإلا أعرضَ عنهُ وإنْ كانَ الباقي في غايةِ الحُسنِ .

فالابتداءُ الحَسَنُ في تَذكارِ الأحبَّةِ والمنازلِ . . (كقولِهِ[1] : [من الطويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ) بِسِقْطِ ٱللِّوَىٰ بَيْنَ ٱلدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

السِّقْطُ : مُنقطَعُ الرَّملِ حيثُ يَدِقُّ[2] ، واللِّوىٰ : رملٌ معوجٌّ يلتوي[3] ، والدَّخولُ وحوملُ : موضعانِ ، والمعنىٰ : بينَ أجزاءِ الدَّخولِ[4]

(و) في وصفِ الدَّارِ ؛ (كقولِهِ[5] : [من الكامل]

قَصْــرٌ عَلَيْــهِ تَحِيَّــةٌ وَسَــلامُ خَلَعَــتْ عَلَيْــهِ جَمَــالَهَــا ٱلأَيَّــامُ)

---

(١) تقدم تخريجه (ص٧٧٩) .

(٢) أي : طرفه الدقيق . « دسوقي » (٤/ ٥٣١) .

(٣) أي : منعطِف بعضه علىٰ بعض . « دسوقي » (٤/ ٥٣١) .

(٤) هـٰذا جواب عمَّا يقال : إن (بين) لا تضاف إلا لمتعدِّد ؛ كما يقال : دخلت بين القوم ، وهنا أضيفت لواحد ؛ فلا يحسن العطف بالفاء ، والواجب العطف بالواو ، والجواب : أنَّ في الكلام حذفَ مضاف ؛ أي : بين أجزاء الدخول ، والأجزاء متعددة . « دسوقي » (٤/ ٥٣٢) .

(٥) البيت لأشجع السلمي كما في « الصناعتين » (ص١٧١) ، و« البديع في نقد الشعر » (ص٢٨٦) ، و« معاهد التنصيص » (٤/ ٢٢٥) ، وفي (أ ، ب ، ج ، د) من نسخ « التلخيص » : (وقوله) بدل (كقوله) .

وينبغي أنْ يُجتنبَ في المديحِ ما يُتطيَّرُ بهِ ؛ كقولِهِ :

مَـوْعِـدُ أَحْبَـابِـكَ بِـالْفُـرْقَـةِ غَـدْ

وأحسنُهُ ما ناسبَ المقصودَ ، ويُسمَّىٰ : براعةَ الاستهلالِ ؛ كقولِهِ في التهنئةِ :

خَلَعَ عليهِ ؛ أي : نزعَ ثوبَهُ وطرحَهُ عليهِ .

(وينبغي أنْ يُجتنبَ في المديحِ ما يُتطيَّرُ بهِ)[1] ؛ أي : يُتشاءمُ بهِ ؛ (كقولِهِ[2] : [من الرجز]

مَـوْعِـدُ أَحْبَـابِـكَ بِـالْفُـرْقَـةِ غَـدْ)

مَطلَعُ قصيدةٍ لابنِ مقاتلٍ الضريرِ ، أنشدَها للداعي العَلَويِّ ، فقالَ لهُ الداعي : موعدُ أحبابِكَ يا أعمىٰ ، ولكَ المَثَلُ السَّوءُ[3]

[براعةُ الاستهلالِ]

(وأحسنُهُ) ؛ أي : أحسنُ الابتداءِ (ما ناسبَ المقصودَ) ؛ بأنْ يشتملَ علىٰ إشارةٍ إلىٰ ما سيقَ الكلامُ لأجلِهِ[4] ، (ويُسمَّىٰ) كونُ الابتداءِ مناسباً للمقصودِ : (براعةَ الاستهلالِ) : مِنْ : برُعَ ؛ إذا فاقَ أصحابَهُ في العلمِ أو غيرِهِ ؛ (كقولِهِ في التهنئةِ[5] : [من البسيط]

---

(١) في (أ ، ب ، ج) من نسخ « التلخيص » ، وبعض نسخ « المختصر » : (ويجب) بدل (وينبغي) .

(٢) البيت لابن مقاتل الضرير كما في « معاهد التنصيص » (٤/ ٢٢٩) ، وقوله : (بالفُرْقة) : اسم موضع ، إلا أنه يُوهم معنىً آخرَ ؛ فيُتطيَّر منه . « دسوقي » (٤/ ٥٣٢) .

(٣) أي : الحال القبيح . « دسوقي » (٤/ ٥٣٣) .

(٤) ولا يُشترط وضوح الإشارة ، بل يكفي كونها خفية . « دسوقي » (٤/ ٥٣٣) .

(٥) البيت لأبي محمد الخازن كما ذكر الشارح ، وكما في « المنتحل » (ص٤١) ، و« خزانة الأدب » لابن حجة (١/ ٣٥) ، و« معاهد التنصيص » (٤/ ٢٣١) .

بُشْرَىٰ فَقَدْ أَنْجزَ ٱلإِقْبَالُ مَا وَعَدَا

وقولِهِ في المَرْثِيَةِ :

هِـيَ ٱلـدُّنْيَـا تَقُـولُ بِمِـلْءِ فِيهَـا حَـذَارِ حَـذَارِ مِـنْ بَطْشِـي وَفَتْكِـي

بُشْرَىٰ فَقَدْ أَنْجزَ ٱلإِقْبَالُ مَا وَعَدَا) وَكَوْكَبُ ٱلْمَجْدِ فِي أُفْقِ ٱلْعُلا صَعِدَا

مَطلَعُ قصيدةٍ لأبي محمَّدٍ الخازنِ يُهنِّئُ الصاحبَ بولدٍ لابنتِهِ .

(وقولِهِ في المَرْثِيَةِ[1] : هي الدُّنيا تقولُ بمِلْءِ فيها : حَذارِ حَذارِ) ؛ أيِ : احذَرْ (مِنْ بَطْشِي) ؛ أي : أخذي الشَّديدِ ، (وفَتْكِي) ؛ أي : قتلي فجأةً .

مَطلَعُ قصيدةٍ لأبي الفَرَجِ السَّاويِّ يرثي فخرَ الدولةِ .

❁ ❁ ❁

---

(١) البيت لأبي الفرج الساوي كما ذكر الشارح ، وكما في « أحسن ما سمعت » (ص٥٢) ، و« معاهد التنصيص » (٤/ ٢٤١) ، وهو من الوافر ، وقوله : (بمِلء فيها) ؛ أي : جهرةً بلا إخفاء ؛ لأن مَلء الكلام الفمَ يُشعِر بظهوره ، بخلاف الكلام الخفي ؛ فإنه يكون بطرف الفم ، والمراد بقول الدنيا : تقليب الأحوال . « دسوقي » (٤/ ٥٣٤) .

وثانيها : التخلُّصُ ممَّا شُبِّبَ الكلامُ بهِ مِنْ نَسيبٍ أو غيرِهِ إلى المقصودِ ، معَ رعايةِ الملاءمةِ بينَهما ؛

[حُسنُ التخلُّصِ]

(وثانيها) ؛ أي : ثاني المواضعِ التي ينبغي للمتكلِّمِ أنْ يتأنَّقَ فيها : (التخلُّصُ) ؛ أيِ : الخروجُ (ممَّا شُبِّبَ الكلامُ بهِ) ؛ أيِ : ابتُدِئَ وافتُتِحَ ، قالَ الإمامُ الواحديُّ رحمَهُ اللهُ : (معنى التشبيبِ : ذكرُ أيَّامِ الشَّبابِ واللَّهْوِ والغَزَلِ ، وذلكَ يكونُ في ابتداءِ قصائدِ الشِّعْرِ ، فسُمِّيَ ابتداءُ كلِّ أمرٍ تشبيباً وإنْ لم يكنْ في ذكرِ الشَّبابِ)[1] ؛ (مِنْ نَسِيبٍ)[2] ؛ أي : وصفٍ للجَمالِ ، (أو غيرِهِ) ؛ كالأدبِ[3] ، والافتخارِ ، والشِّكايةِ ، وغيرِ ذلكَ . . (إلى المقصودِ ، معَ رعايةِ الملاءمةِ بينَهما) ؛ أي : بينَ ما شُبِّبَ بهِ الكلامُ وبينَ المقصودِ ، واحترزَ بهـٰذا عنِ الاقتضابِ ، وأرادَ بقولِهِ : (التخلُّصُ) معناهُ اللغويَّ ، وإلا فالتخلُّصُ في العُرفِ : هو الانتقالُ ممَّا افتُتِحَ بهِ الكلامُ إلى المقصودِ ، معَ رعايةِ المناسبةِ[4]

وإنَّما ينبغي أنْ يتأنَّقَ في التخلُّصِ ؛ لأنَّ السامعَ يكونُ مترقِّباً للانتقالِ مِنَ الافتتاحِ إلى المقصودِ كيفَ يكونُ ؛ فإنْ جاءَ حَسَناً متلائمَ الطرفينِ[5] . . حَرَّكَ مِنْ نشاطِهِ ، وأعانَ علىٰ إصغاءِ ما بعدَهُ ، وإلا فبالعكسِ .

---

(١) شرح ديوان المتنبي (ص٦٣٦) .

(٢) في (ي) : (تشبُّب) بدل (نسيب) ، وعلىٰ هـٰذا : فالتشبيب مشترك بين وصف الجمال وبين الابتداء . « بناني » (٢/ ٤٢٨) .

(٣) أي : الأوصاف الأدبية . « دسوقي » (٤/ ٥٣٥) .

(٤) فلو أراد بـ (التخلص) معناه الاصطلاحيَّ . . للزم التكرار ؛ لأن قوله : (ممَّا شُبِّب الكلام به إلى المقصود ، مع رعاية الملاءمة) . . من جملة مدلوله . « بناني » (٢/ ٤٢٨) .

(٥) في (أ) : (كان) بدل (جاء) ، والمراد بالطرفين : المنتقَل منه ، والمنتقَل إليه . « دسوقي » (٤/ ٥٣٦) .

كقولِهِ :

يَقُولُ فِي قُومِسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ　　مِنَّا ٱلسُّرَىٰ وَخُطَا ٱلْمَهْرِيَّةِ ٱلْقُودِ
أَمَطْلَعَ ٱلشَّمْسِ تَبْغِي أَنْ تَؤُمَّ بِنَا　　فَقُلْتُ كَلَّا وَلَٰكِنْ مَطْلَعَ ٱلْجُودِ

وقد يُنتقَلُ منهُ إلىٰ ما لا يلائمُهُ ، ويُسمَّى : الاقتضابَ ، وهو

فالتخلُّصُ الحَسَنُ (كقولِهِ[1] : يقولُ في قُومِسٍ) : اسمُ موضعٍ . . (قَوْمِي وقد أخذَتْ منَّا السُّرىٰ) ؛ أي : أثَّرَ فينا السَّيرُ بالليلِ ، ونقصَ مِنْ قُوانا ، (وخُطَا المَهْرِيَّةِ) : عطفٌ على (السُّرىٰ) ، لا على المجرورِ في (منَّا)[2] ، كما سبقَ إلىٰ بعضِ الأوهامِ[3] ؛ وهي جمعُ خُطْوةٍ ، وأرادَ بالمَهْرِيَّةِ : الإبلَ المنسوبةَ إلىٰ مَهْرَةَ بنِ حَيْدانَ أبي قبيلةٍ[4] ، (القُودِ) ؛ أي : الطويلةِ الظُّهورِ والأعناقِ ؛ جمعُ أقوَدَ ؛ أي : أثَّرَتْ فينا مزاولةُ السُّرىٰ ومُسايرةُ المَطايا بالخُطا ، ومفعولُ (يقولُ) هو قولُهُ : (أمَطْلَعَ الشمسِ تبغي) ؛ أي : تطلبُ (أنْ تَؤُمَّ) ؛ أي : تقصدَ (بنا ؟ فقلتُ : كلَّا) : ردعٌ للقومِ وتنبيهٌ ، (ولٰكنْ مَطْلَعَ الجُودِ) .

[الاقتضابُ]

(وقد يُنتقَلُ منهُ) ؛ أي : ممَّا شُبِّبَ بهِ الكلامُ (إلىٰ ما لا يلائمُهُ ، ويُسمَّىٰ) ذلكَ الانتقالُ : (الاقتضابَ) ؛ وهو في اللغةِ : الاقتطاعُ ، والارتجالُ[5] ، (وهو) ؛

---

(١) البيتان لأبي تمام في « ديوانه » (٢/ ١٣٢) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٢٤٨) ، وهما من البسيط .

(٢) لأن فيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ ، ولأن التقدير حينئذ : وقد نقصَتْ منَّا السُّرىٰ ، ونقصَتْ أيضاً من خُطا المَهْرِيَّة ، ولا معنىٰ لنقص السُّرىٰ من خُطا المَهْرِيَّة من حيث إنها خُطاً . « ابن يعقوب » (٤/ ٥٣٧) .

(٣) لعل هٰذا الوهم : يؤخذ من كلام الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٧٦) .

(٤) في النسخ ما عدا (د ، ز ، ح ، ط) : (مهر) بدل (مهرة) .

(٥) في النسخ ما عدا (د ، ز ، ي) : (الارتحال) بدل (الارتجال) ، وارتجال الخُطبة والشِّعر : ابتداؤهما من غير تهيئة قبل ذلك . انظر « مختار الصحاح » (ر ج ل) .

مذهبُ العربِ ومَنْ يليهم مِنَ المُخَضْرَمينَ ؛ كقولِهِ :

لَـوْ رَأَى ٱللهُ أَنَّ فِـي ٱلشَّيْـبِ خَيْـراً جَـاوَرَتْـهُ ٱلأَبْـرَارُ فِـي ٱلْخُلْـدِ شِيبَـا
كُـلَّ يَـوْمٍ تُبْـدِي صُـرُوفُ ٱللَّيَـالِـي خُلُقـاً مِـنْ أَبِـي سَعِيـدٍ غَـرِيبَـا

أيِ : الاقتضابُ (مذهبُ العربِ) الجاهليَّةِ ، (ومَنْ يليهم مِنَ المُخَضْرَمينَ) : بالخاءِ والضادِ المعجمتينِ ؛ أيِ : الذينَ أدركوا الجاهليَّةَ والإسلامَ ؛ مثلُ لَبِيدٍ ، قالَ في « الأساسِ » : (ناقةٌ مُخَضْرَمةٌ : جُدِعَ نصفُ أُذُنِها ؛ ومنهُ المُخَضْرَمُ الذي أدركَ الجاهليَّةَ والإسلامَ ؛ كأنَّما قُطِعَ نصفُهُ حيثُ كانَ في الجاهليَّةِ)[1]

(كقولِهِ[2] : [من الخفيف]

لَـوْ رَأَى ٱللهُ أَنَّ فِـي ٱلشَّيْـبِ خَيْـراً جَـاوَرَتْـهُ ٱلأَبْـرَارُ فِـي ٱلْخُلْـدِ شِيبَـا)

جمعُ أشيَبَ ، وهو حالٌ مِنَ (الأبرارُ) ، ثمَّ انتقلَ مِنْ هـٰذا الكلامِ إلىٰ ما لا يلائمُهُ فقالَ[3] : (كلَّ يومٍ تُبْدي) ؛ أي : تُظهِرُ (صُرُوفُ الليالي خُلُقاً مِنْ أبي سعيدٍ غَريبا) .

ثمَّ كونُ الاقتضابِ مذهبَ العربِ والمُخضرَمينَ ؛ أي : دأْبَهم وطريقتَهم . . لا يُنافي أنْ يسلكَهُ الإسلاميُّونَ ، ويتَّبِعونَهم في ذلكَ[4] ؛ فإنَّ البيتينِ المذكورينِ لأبي تمَّامٍ ، وهو مِنَ الشعراءِ الإسلاميَّةِ في الدولةِ العبَّاسيَّةِ ، وهـٰذا المعنىٰ معَ وضوحِهِ قد خَفِيَ علىٰ بعضِهم[5] ، حتى اعترضَ على المصنِّفِ بأنَّ أبا تمَّامٍ لم يُدرِكِ الجاهليَّةَ[6] ، فكيفَ يكونُ مِنَ المُخضرَمينَ ؟!

---

(١) أساس البلاغة (١/ ٢٥٣) .

(٢) البيت لأبي تمام في « ديوانه » (١/ ١٦١) ، وفيه : (أن للشيب فضلاً) بدل (أن في الشيب خيراً) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٢٦٦) .

(٣) ديوان أبي تمام (١/ ١٦١) ، وقوله : (صروف الليالي) ؛ أي : حوادثها ، وقوله : (خُلُقاً) ؛ أي : طبيعة حسنة . « دسوقي » (٤/ ٥٣٩) .

(٤) في (ي) : (ويتبعوهم) بدل (ويتبعونهم) .

(٥) هـٰذا البعض : هو الزوزني في « شرح التلخيص » (ق٢٧٦) .

(٦) في (أ ، ج ، هـ) : (لم يكن في) بدل (لم يدرك) .

ومنهُ : ما يقرُبُ مِنَ التخلُّصِ ؛ كقولِكَ بعدَ حمدِ اللهِ : أمَّا بعدُ .

وقيلَ : هو فصلُ الخطابِ .

[الاقتضابُ القريبُ مِنَ التخلُّصِ]

[الاقتضابُ بـ (أمَّا بعدُ)]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ الاقتضابِ : (ما يقرُبُ مِنَ التخلُّصِ) في أنَّهُ يَشُوبُهُ شيءٌ مِنَ المناسبةِ ؛ (كقولِكَ بعدَ حمدِ اللهِ : أمَّا بعدُ) : فإنَّهُ كانَ كذا وكذا ؛ فهو اقتضابٌ مِنْ جهةِ الانتقالِ مِنَ الحمدِ والثناءِ إلىٰ كلامٍ آخرَ مِنْ غيرِ ملاءمةٍ ، لـٰكنَّهُ يُشبِهُ التخلُّصَ ؛ حيثُ لم يُؤتَ بالكلامِ الآخَرِ فجأةً ؛ مِنْ غيرِ قصدٍ إلى ارتباطٍ وتعليقٍ بما قبلَهُ ، بل قُصِدَ نوعٌ مِنَ الرَّبطِ علىٰ معنىٰ : مهما يكنْ مِنْ شيءٍ بعدَ الحمدِ والثناءِ فإنَّهُ كانَ كذا وكذا[1] .

(وقيلَ : هو) ؛ أي : قولُهم بعدَ حمدِ اللهِ : (أمَّا بعدُ) . . (فصلُ الخطابِ) .

قالَ ابنُ الأثيرِ : (والذي أجمعَ عليهِ المحقِّقونَ مِنْ علماءِ البيانِ . . أنَّ فصلَ الخطابِ هو « أمَّا بعدُ » ؛ لأنَّ المتكلِّمَ يفتتحُ كلامَهُ في كلِّ أمرٍ ذي شأنٍ بذكرِ اللهِ وتحميدِهِ ، فإذا أرادَ أنْ يخرجَ منهُ إلى الغرضِ المَسُوقِ لهُ . . فصلَ بينَهُ وبينَ ذكرِ اللهِ تعالىٰ بقولِهِ : أمَّا بعدُ)[2] .

وقيلَ : فصلُ الخطابِ معناهُ : الفاصلُ مِنَ الخطابِ ؛ أيِ : الذي يفصلُ بينَ الحقِّ والباطلِ ، علىٰ أنَّ المصدرَ بمعنى الفاعلِ .

---

(١) وتحقيق ذلك : أن (أمَّا بعد) لمَّا كان معناه : مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فالأمر كذا وكذا . . أفاد أن كون الأمر كذا مربوط بوجود شيء بعد الحمد والثناء علىٰ وجه اللزوم ، فارتبط ما بعدها بما قبلها ؛ لإفادتها الوقوعَ بعده ، فلم يُؤتَ بما بعدها علىٰ وجه يقال فيه : إنه لم يرتبط بما قبله ، بل هو مرتبط به من حيث التعلُّق ، فأشبه حُسنَ التخلُّص ، ولمَّا كان ما بعدها شيئاً آخر لا ربط فيه بالمناسبة . . كان في الحقيقة اقتضاباً . « دسوقي » (٤/ ٥٤٠) .

(٢) المثل السائر (٢/ ٢٦٠) .

وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ ؛ أيِ : الأمرُ هـٰذا ، أو : هـٰذا كما ذُكِرَ ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ﴾ .

وقيلَ : المفصولُ مِنَ الخطابِ ؛ وهو الذي يتبيَّنُهُ مَنْ يُخاطَبُ بهِ ؛ أي : يَعلمُهُ بيِّناً لا يلتبسُ عليهِ ، فهو بمعنى المفعولِ .

[الاقتضابُ بلفظِ (هـٰذا)]

(وكقولِهِ تعالىٰ) : عطفٌ علىٰ قولِهِ : (كقولِكَ بعدَ حمدِ اللهِ) ؛ يعني : مِنَ الاقتضابِ القريبِ مِنَ التخلُّصِ ما يكونُ بلفظِ (هـٰذا) ؛ كما في قولِهِ تعالىٰ بعدَ ذكرِ أهلِ الجنَّةِ : (﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ﴾ [ص : ٥٥]) ؛ فهو اقتضابٌ فيهِ نوعُ مناسبةٍ[(١)] ؛ لأنَّ الواوَ للحالِ[(٢)] ، ولفظُ (هـٰذا) إمَّا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ (أيِ : الأمرُ هـٰذا) والحالُ كذا ، (أو) مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ ؛ أي : (هـٰذا كما ذُكِرَ)[(٣)]

(وقولِهِ تعالىٰ) بعدما ذكرَ جمعاً مِنَ الأنبياءِ عليهِمُ الصلاةُ والسلامُ ، وأرادَ أنْ يذكرَ بعدَ ذلكَ الجنَّةَ وأهلَها : (﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ﴾ [ص : ٤٩]) ، بإثباتِ الخبرِ ؛ أعني : قولَهُ : (ذكرٌ) ، وهـٰذا مُشعِرٌ بأنَّهُ في مثلِ قولِهِ[(٤)] : ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ ﴾ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ .

قالَ ابنُ الأثيرِ : (لفظُ « هـٰذا » في هـٰذا المقامِ . . مِنَ الفصلِ الذي هو أحسنُ مِنَ الوصلِ ؛ وهي علاقةٌ وكيدةٌ بينَ الخروجِ مِنْ كلامٍ إلىٰ كلامٍ آخرَ)[(٥)]

---

(١) في (أ ، ج ، هـ ، ي) : (ارتباط) بدل (مناسبة) .

(٢) أي : وواو الحال تقتضي مصاحبة ما بعدها لِمَا قبلها برعاية اسم الإشارة المتضمِّن لمعنىٰ عامل الحال ؛ وهو (أُشيرُ) ، فالمحصِّل للربط واو الحال مع لفظ (هـٰذا) . « دسوقي » (٤/ ٥٤١) .

(٣) أي : أو مفعول فعل محذوف ؛ أي : اعلم هـٰذا ، أو فاعل فعل محذوف ؛ أي : مضىٰ هـٰذا . « دسوقي » (٤/ ٥٤١) .

(٤) في (ب) : (يشير) بدل (مشعر) ، وفي هامشها نسخة كالمثبت ، وقوله : (وهـٰذا) ؛ أي : ذكر الخبر في هـٰذا التركيب . « دسوقي » (٤/ ٥٤٢) .

(٥) المثل السائر (٢/ ٢٦٠) ، وقوله : (في هـٰذا المقام) ؛ أي : مقام الانتقال من غرض إلىٰ=

ومنهُ : قولُ الكاتبِ : هـٰذا بابٌ .

[الاقتضابُ بـ (هـٰذا بابٌ)]

(ومنهُ) ؛ أي : مِنَ الاقتضابِ القريبِ مِنَ التخلُّصِ : (قولُ الكاتبِ) : هو مقابلُ الشاعرِ[1] . . عندَ الانتقالِ مِنْ حديثٍ إلىٰ آخرَ : (هـٰذا بابٌ)[2] ؛ فإنَّ فيهِ نوعَ ارتباطٍ ؛ حيثُ لم يبتدئِ الحديثَ الآخرَ بغتةً .

❁ ❁ ❁

= غرض آخر . « بناني » (٢/ ٤٣٢) ، وقوله : (من الفصل الذي هو أحسن من الوصل) ؛ أي : مما يفصل بين كلامين فصلاً أحسن عند البلغاء من التخلُّص الذي هو الوصل بالمناسبة ، وإنما كان الفصل بـ (هـٰذا) أحسن ؛ لأن لفظ (هـٰذا) ينبِّه السامع علىٰ أنَّ ما سيُلقىٰ عليه بعدها كلامٌ آخرُ غيرُ الأول ، ولم يؤتَ بالكلام الثاني فجأة حتىٰ يشوِّش على السامع سمعه ؛ لعدم المناسبة ، وأمَّا التخلُّص المحض فليس فيه تنبيه السامع علىٰ أن ما يُلقىٰ : هل هو كلام آخر أو لا . « دسوقي » (٤/ ٥٤٢) .

(١) أي : فالمراد : الناثر . « دسوقي » (٤/ ٥٤٢) .

(٢) وكذا قوله بعد تمام كلام والشروع في آخر : وأيضاً كذا وكذا . « دسوقي » (٤/ ٥٤٢) .

وثالثُها : الانتهاءُ ؛ كقولِهِ :

وَإِنِّـي جَـدِيـرٌ إِذْ بَلَغْتُـكَ بِـٱلْمُنَـىٰ   وَأَنْـتَ بِمَـا أَمَّلْـتُ مِنْـكَ جَـدِيـرُ
فَإِنْ تُـولِنِـي مِنْـكَ ٱلْجَمِيـلَ فَـأَهْلُـهُ   وَإِلا فَـإِنِّـي عَـاذِرٌ وَشَكُـورُ

وأحسنُهُ ما آذنَ بانتهاءِ الكلامِ ؛

[حُسنُ الانتهاءِ]

(وثالثُها) ؛ أي : ثالثُ المواضعِ التي ينبغي للمتكلِّمِ أنْ يتأنَّقَ فيها : (الانتهاءُ) ؛ لأنَّهُ آخرُ ما يَعِيهِ السَّمعُ ويرتسمُ في النَّفسِ ؛ فإنْ كانَ حَسَناً مختاراً تلقَّاهُ السمعُ واستلذَّهُ ، حتىٰ جبرَ ما وقعَ فيما سبقَهُ مِنَ التقصيرِ ، وإلا كانَ على العكسِ ، حتىٰ ربَّما أنساهُ المحاسنَ المُورَدَةَ فيما سبقَ .

فالانتهاءُ الحَسَنُ (كقولِهِ[1] : وإنِّي جَدِيرٌ) ؛ أي : خَلِيقٌ ، (إذ بلغتُكَ . . بالمُنىٰ) ؛ أي : جديرٌ بالفوزِ بالأماني ، (وأنتَ بما أمَّلتُ منكَ جَدِيرُ ؛ فإنْ تُولِنِي) ؛ أي : تُعطِني (منكَ الجميلَ فأهلُهُ) ؛ أي : فأنتَ أهلٌ لإعطاءِ ذلكَ الجميلِ ، (وإلا فإنِّي عاذرٌ) إيَّاكَ (وشكورُ) لِمَا صدرَ عنكَ مِنَ الإصغاءِ إلى المديحِ ، أو مِنَ العطايا السابقةِ[2] .

[أحسنُ الانتهاءِ ما آذنَ بانتهاءِ الكلامِ]

(وأحسنُهُ) ؛ أي : أحسنُ الانتهاءِ (ما آذنَ بانتهاءِ الكلامِ)[3] ؛ حتىٰ لا يبقىٰ

---

(١) البيتان لأبي نواس في « ديوانه » (ص١٠٠ ـ ١٠١) ، وانظر « معاهد التنصيص » (٤/ ٢٦٨) ، وهما من الطويل .

(٢) في (ب ، د ، ط ، ي) : (السالفة) بدل (السابقة) .

(٣) والذي يُعلِم بالانتهاء : إمَّا لفظ يدل بالوضع على الختم ؛ كلفظ (انتهىٰ) ، وما أشبه ذلك ، أو بالعادة ؛ كأن يكون مدلوله يفيد عُرفاً أنه لا يُؤتىٰ بشيء بعده ؛ مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات : (والسَّلام) ، ومثل الدعاء ؛ فإن العادة جارية بالختم به ؛ كما في البيت الآتي ، واعلم : أن الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يُسمَّىٰ : براعة مقطع . « دسوقي » (٤/ ٥٤٤) .

كقولِهِ :

بَقِيتَ بَقَاءَ ٱلدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَـٰذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ

وجميعُ فواتحِ السُّوَرِ وخواتمِها واردةٌ على أحسنِ الوجوهِ وأكملِها ،

للنفسِ تشوُّقٌ إلى ما وراءَهُ[1] ؛ (كقولِهِ[2] : [من الطويل]

بَقِيتَ بَقَاءَ ٱلدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَـٰذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ)

لأنَّ بقاءَكَ سببٌ لِنظامِ أمرِهم وصلاحِ حالِهم[3]

وهـٰذهِ المواضعُ الثلاثةُ ممَّا يبالغُ المتأخِّرونَ في التأنُّقِ فيها[4] ، وأمَّا المتقدِّمونَ فقد قَلَّتْ عنايتُهم بذلكَ[5]

[جميعُ فواتحِ السُّوَرِ وخواتمِها واردةٌ على أحسنِ الوجوهِ وأكملِها مِنَ البلاغةِ]

(وجميعُ فواتحِ السُّوَرِ وخواتمِها واردةٌ على أحسنِ الوجوهِ وأكملِها) مِنَ البلاغةِ ؛ لِمَا فيها مِنَ التفنُّنِ وأنواعِ الإشارةِ[6] ، وكونِها بينَ أدعيةٍ ووصايا ومواعظَ وتحميداتٍ

---

(١) في (ي) : (تشوف) بدل (تشوق) .

(٢) نسبه في « المطوَّل » (ص٤٨٢) لأبي العلاء المعري ، ونُسب أيضاً للمتنبي ، وقال العباسي في « معاهد التنصيص » (٤/ ٢٧٣) : (ولم أره في ديوان واحد منهما) ، ونُسب لإبراهيم الغزي في « نهاية الأرب » (٧/ ١٣٥) ، وهو في « ديوانه » (ص٣٤٥) .

(٣) في (ب ، ز ، ح ، ط) : (لأنه) بدل (لأن بقاءك) .

(٤) قوله : (وهـٰذه المواضع الثلاثة) ؛ يعني : الابتداء ، والتخلُّص ، والانتهاء . « دسوقي » (٤/ ٥٤٥) .

(٥) أي : للسُّهولة وعدم التكلُّف ، لا لقصورهم وعدم معرفتهم بذلك . « دسوقي » (٤/ ٥٤٥) .

(٦) قوله : (لما فيها من التفنن) ؛ أي : ارتكاب الفنون ؛ أي : العبارات المختلفة ، وقوله : (وأنواع الإشارة) ؛ أي : اللطائف المناسب كل منها لما نزل من أجله ومن خوطب به ، وهـٰذا راجع لفواتح السور ؛ وذلك كالتحميدات المفتتَح بها أوائلُ بعض السور ، وكالابتداء بالنداء ؛ فإنه يوقظ السامع وينبِّهه للإصغاء لما يُلقىٰ إليه ، وكالابتداء بحروف التهجِّي ؛ فإن الابتداء بها ممَّا يحرِّض السامع ويبعثه على الاستماع ، وكالابتداء بالجمل الاسمية والفعلية ؛ لنكات يقتضيها المقام . « دسوقي » (٤/ ٥٤٥) .

يَظهَرُ ذلكَ بالتأمُّلِ ، معَ التذكُّرِ لِمَا تقدَّمَ .

وغيرِ ذلكَ[1] ؛ ممَّا وقعَ مَوْقِعَهُ ، وأصابَ مَحَزَّهُ[2] ، بحيثُ تقصُرُ عن كُنْهِ وصفِهِ العبارةُ ، وكيفَ لا وكلامُهُ سبحانَهُ في الرُّتبةِ العُليا مِنَ البلاغةِ ، والغايةِ القُصوىٰ مِنَ الفصاحةِ ؟!

ولمَّا كانَ هـٰذا المعنىٰ ممَّا قد يخفىٰ علىٰ بعضِ الأذهانِ ؛ لِمَا في بعضِ الفواتحِ والخواتمِ مِنْ ذكرِ الأهوالِ والأفزاعِ[3] ، وأحوالِ الكفارِ[4] ، وأمثالِ ذلكَ . . أشارَ إلىٰ إزالةِ هـٰذا الخفاءِ بقولِهِ : (يَظهرُ ذلكَ بالتأمُّلِ[5] ، معَ التذكُّرِ لِمَا تقدَّمَ)[6] ؛ مِنَ الأصولِ والقواعدِ المذكورةِ في الفنونِ الثلاثةِ التي لا يمكنُ الاطِّلاعُ علىٰ تفاريعِها وتفاصيلِها إلا لعلَّامِ الغيوبِ[7] ؛ فإنَّهُ يَظهرُ بتذكُّرِها أنَّ كلاً مِنْ ذلكَ وقعَ موقعَهُ بالنظرِ إلىٰ مُقتضَياتِ الأحوالِ[8] ، وأنَّ كلاً مِنَ السُّوَرِ بالنسبةِ إلى المعنى الذي تتضمَّنُهُ . .

---

(١) قوله : (وكونها بين أدعية . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا راجع لقوله : (وخواتمها) . « دسوقي » (٤/ ٥٤٥) .

(٢) أي: أصاب موضعَه الذي يليق به ، والمَحَزُّ في الأصل : موضع القطع ، والمراد به هنا : موضع اللفظ من العبارة ، علىٰ طريق المجاز المرسل ، والعلاقة الإطلاق والتقييد . « دسوقي » (٤/ ٥٤٦) .

(٣) أي : التي قد يُتوهَّم عدم مناسبتها للابتداء والختم . « دسوقي » (٤/ ٥٤٦) .

(٤) أي : كما في أول (براءة) . « دسوقي » (٤/ ٥٤٦) .

(٥) قوله : (يظهر ذلك) ؛ أي : كونُ الفواتح والخواتم واردة علىٰ أحسن الوجوه وأكملها ، وقوله : (بالتأمل) ؛ أي : في معاني الفواتح والخواتم . « دسوقي » (٤/ ٥٤٦) .

(٦) جاء بعدها في النسخة (أ) من نسخ « التلخيص » : (والله الموفق) ، وفي (ب) : (والله الموفق للاختتام) ، وفي (ج) : (والله الموفق للسداد ، وعلىٰ فضله الاعتماد) ، وفي (د) : (والله أعلم بالصواب) .

(٧) في (أ ، ج ، هـ) : (تفاريقها) بدل (تفاريعها) ، والمراد بالتفاريع والتفاصيل : الفروع المستنبَطة من الأصول والقواعد ؛ ككون مقام كذا يناسبه من الخطاب كذا ، وقوله : (التي لا يمكن . . .) إلىٰ آخره . . نعت للأصول والقواعد المذكورة .

(٨) قوله : (أن كلاً من ذلك) ؛ أي : ممَّا ذُكِر من الأهوال والأفزاع ، وأحوال الكفار ، وأمثال ذلك . « دسوقي » (٤/ ٥٤٧) .

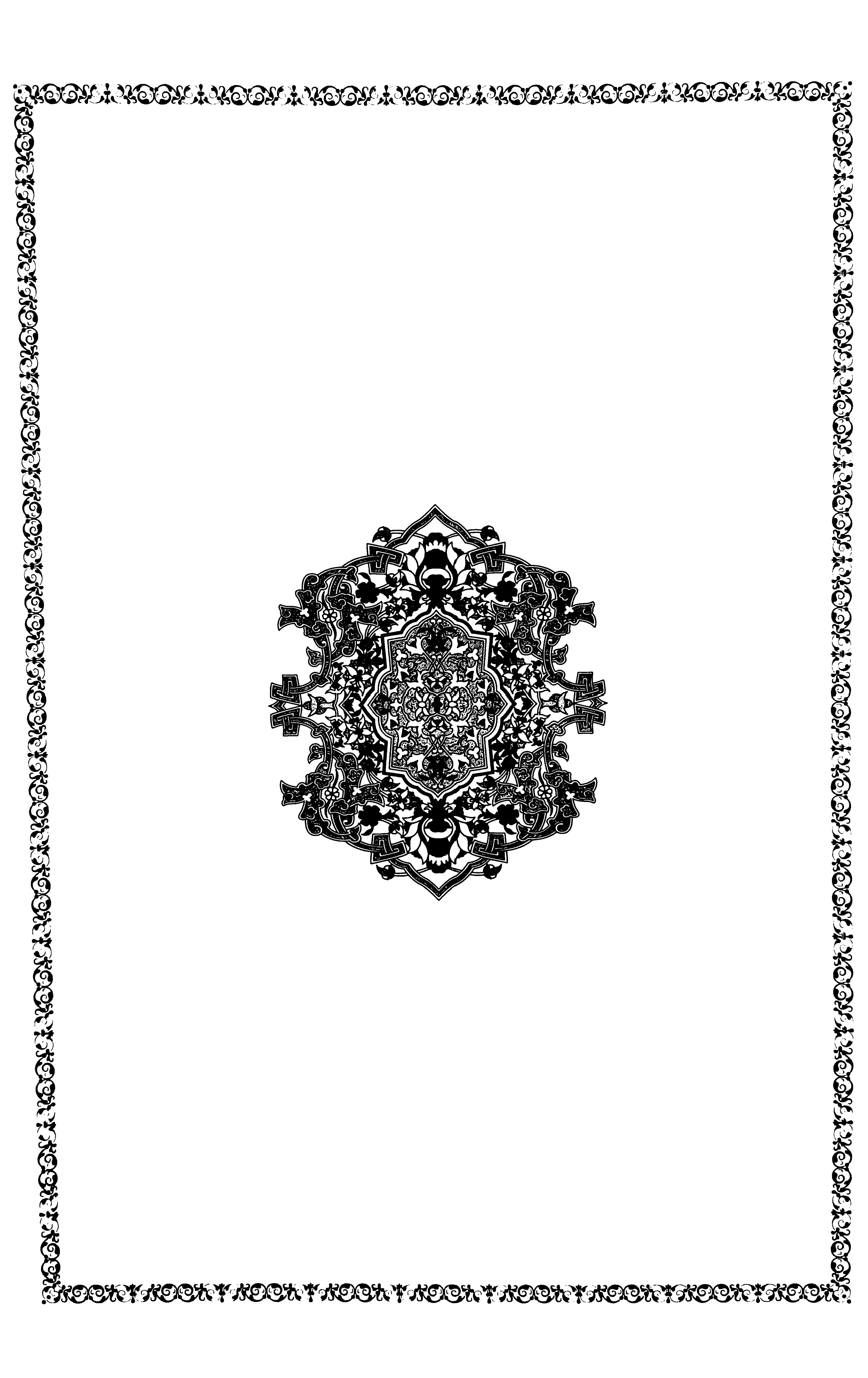
مشتملةٌ على لُطْفِ الفاتحةِ ، ومنطويةٌ على حُسْنِ الخاتمةِ[1]

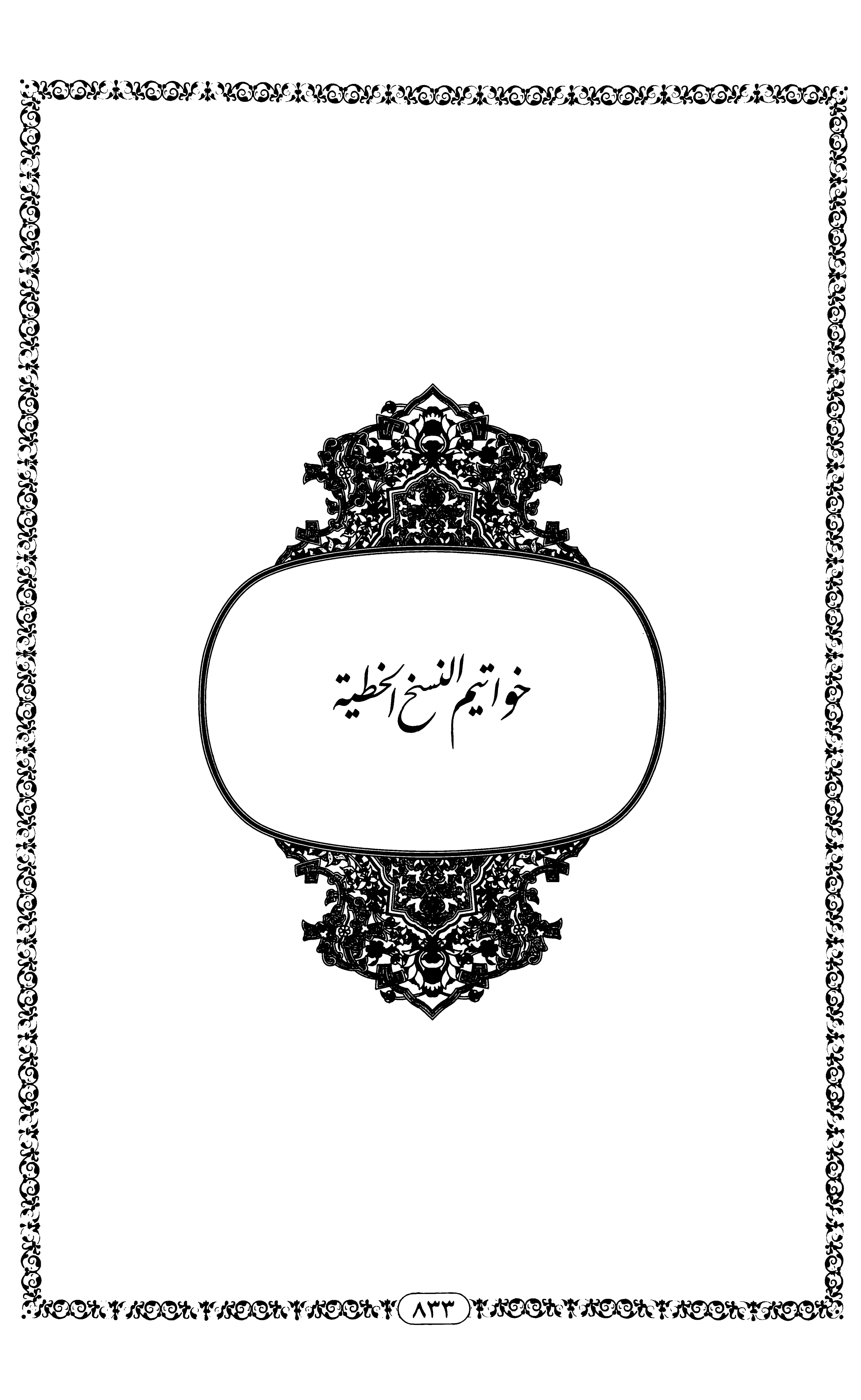
ختمَ اللهُ تعالىٰ لنا بالحُسنىٰ[2] ، ويسَّرَ لنا الفوزَ بالذُّخْرِ الأسنىٰ ، بحقِّ النبيِّ وآلِهِ وصحبِهِ المُكرَّمينَ .

❁ ❁ ❁

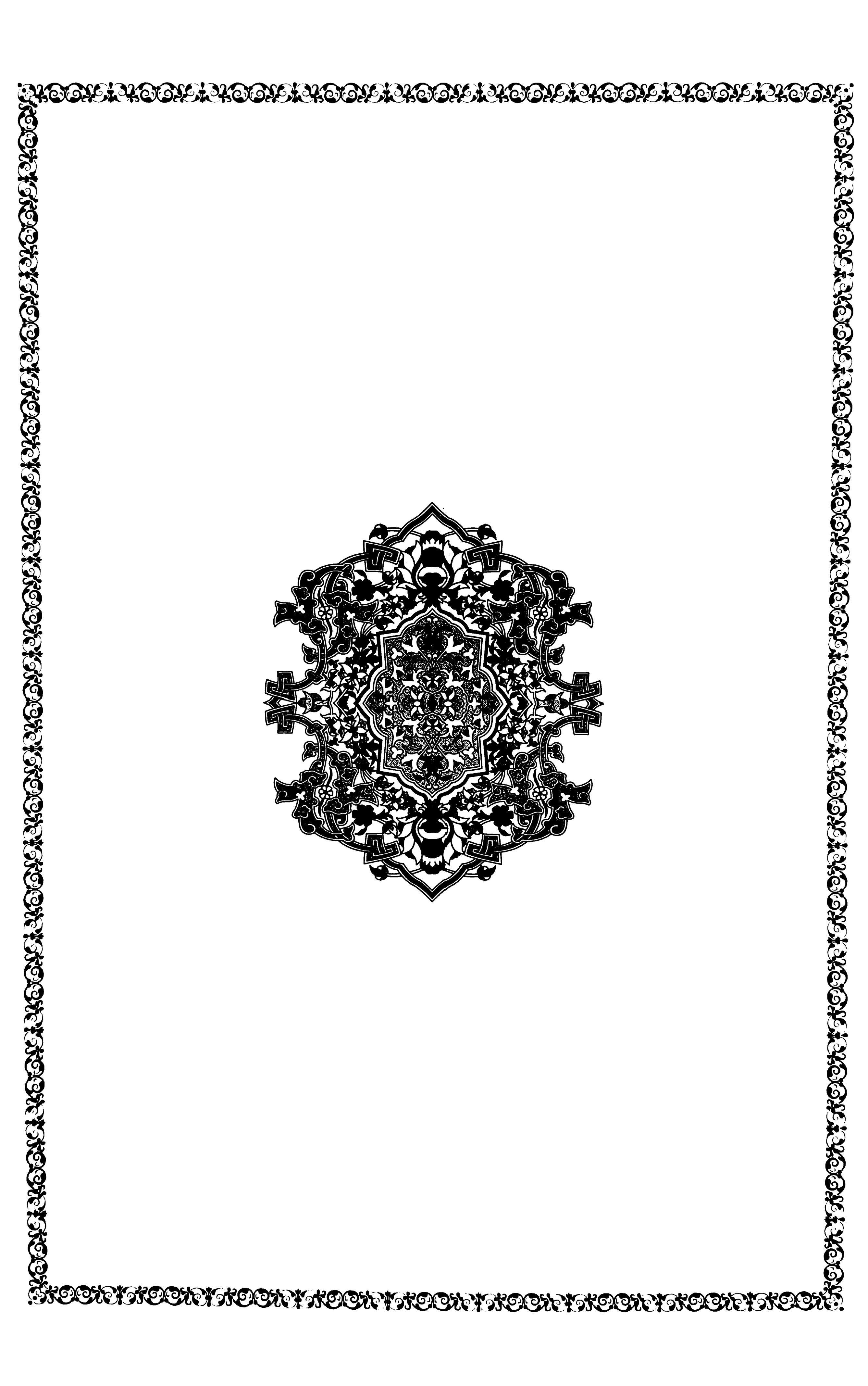
(١) مثلاً : سورة (الفاتحة) : لمَّا نزلت لتعليم الدعاء بُدئت بحمد المسؤول ووصفه بالصفات العظام ؛ لأن ذلك أدعىٰ للقبول ، ثم قُيِّد المسؤول بأنه لا يكون للمغضوب عليهم ولا الضالين ؛ إظهاراً للاختصاص ، وتعريضاً بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين . « دسوقي » (٤/ ٥٤٧) .

(٢) قوله : (بالحسنىٰ) ؛ أي : بالحالة الحسنىٰ ؛ وهي الموت على الإيمان ؛ لأنه يترتب عليها كل أمر حسن . « دسوقي » (٤/ ٥٤٧) .





خواتيم النسخ الخطية



خواتيم النسخ الخطية لـ « التلخيص »

خاتمة النسخة (أ)

فرغ من تعليقه أضعف عباد الله (. . .) نهار الاثنين في العشر الوسطىٰ من شهر رمضان المعظَّم سنة (٧٣٤) هجرية ، بمسجد (. . .) بمدينة صنعاء بزقاق (. . .) ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله .

خاتمة النسخة (ب)

الحمد لله على التمام ، وللرسول أفضل السلام .

تم الكتاب بعون الله وتوفيقه علىٰ يد أضعف عباد الله جِرْماً ، وأحقرهم جُرْماً ؛ محمد بن أحمد بن علي القاري التبريزي غفر الله لهم ، وعفا عنهم وعن جميع المسلمين ، في وقت الضحى ، اللهم ارحم لمؤلفه ولكاتبه ولقارئه ولمن نظر فيه ، جرىٰ في سلخ محرَّم الحرام لسنة أربع وثمانين وثمان مئة .

خاتمة النسخة (ج)

الحمد لله على التمام ، وعلىٰ رسوله أفضل السلام .

قد وقع الفراغ من تسويد هـٰذه النسخة الشريفة في أواخر شهر ربيع الأول في يوم الجمعة في وقت النداء من شهور سنة تسع وسبعين وتسع مئة ، علىٰ يد العبد الضعيف المذنب المحتاج إلىٰ رحمة ربه الرحيم ؛ عثمان بن سلمان غفر الله له ولوالديه ،

ولجميع المؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، بفضله وكرمه ، وهو أرحم الراحمين .

تمت .

خاتمة النسخة (د)

كتبت هـٰذا الكتاب في سنة ستة والمئة وألف من الهجرة النبوية .



خواتيم النسخ الخطية لـ «المختصر»

خاتمة النسخة (أ)

تم التسويد علىٰ يدي المؤلف الفقير إلى الله تعالىٰ مسعود بن عمر ، المدعو بسعد التفتازاني ، في جمادى الأولىٰ سنة خمس وخمسين وسبع مئة بهراة صِينَتْ عن الآفات (. . .) .

خاتمة النسخة (ب)

وقع الفراغ من تنميقه ، بعون الله وحسن توفيقه ، في بعض أيام أوائل جمادى الأول في عام خمس وعشرين وثمان مئة .

تم .

خاتمة النسخة (ج)

وقد وقع الفراغ من كتابة هـٰذه النسخة يوم الجمعة وقت العصر من جمادى الأخرىٰ ببلدة الفاخرة سمنان ، حُفَّت من البلية والحدثان ، وفَّقني الله تعالىٰ بقراءته كما وفَّقني بكتابته ، بالولي وصحابته ، آمين رب العالمين ، في سنة سبع وثلاثين وثمان مئة الهجرية .

تم .

خاتمة النسخة (د)

وقع الفراغ من تنميقه بعون الله الصمد ، علىٰ يد الفقير الحقير محمد بن محمد بن سليمان بن أحمد ، عفا عنهم الأحد ، غدوة يوم الثلاثاء في العدِّ ، التاسع عشر من ربيع الآخر من شهور سنة (٨٦١) من هجرة الأحمد المحمد ، عليه السلام بلا عدٍّ .

خاتمة النسخة (هـ)

فرغ من تنميقه ، بعون الله وحسن توفيقه ، وقت الضحىٰ ليوم الجمعة سنة ثلاث وستين وثمان مئة هجرية نبوية .

تم .

خاتمة النسخة (و)

وقد وقع الفراغ من تحرير هٰذه النسخة الشريفة علىٰ يدي العبد الضعيف الفقير المذنب المحتاج إلىٰ رحمة الله تعالىٰ عماد بن عيسى بن محمود غفر الله له ولوالديه ، وأحسن إليهما وإليه ، ولجميع المسلمين والمسلمات ، في أواخر شهر رمضان المبارك ، في يوم الاثنين وقت الضحىٰ ، في بلده قسطنطينية حال كونه ملازماً للعتبة العالية لأجل المنصب ، سنة خمس وستين وثمان مئة هجرية ، الحمد لله على التمام .

تم .

خاتمة النسخة (ز)

قد أفضىٰ إلىٰ إتمام كتبة هٰذا الكتاب ، توفيق الملك العدل الوهاب ، في يد العبد الفقير إلى الله الغني ؛ حسن بن عبد الصمد الساميسوني ، عفي عنهما وعن جميع المؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، في أواسط محرم الحرام ، لسنة ثمان وسبعين وثمان مئة من هجرة النبي عليه السلام ، وعلىٰ آله الكرام ، وصحبه الأئمة العظام ، بمنِّه .

خاتمة النسخة (ح)

تمت هٰذه النسخة وكتب تتمتها برسم ولده لصلبه الفاضل العلامة النحرير ، العالم الكبير ، الأديب الأريب ، الألمعي اللبيب ، اللوذعي الأصيل ، الحافظ الأثيل ، الضياء ضياء الدين ، تالي كتاب الله المبين ، مرجع المحققين ، أبي حامد محمد الزرعي الأنصاري [...] الفقير إلىٰ رحمة ربه التواب علي بن سراج الدين بن عبد الرحمـٰن أحمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن عثمان بن علاء الدين علي الزرعي الأنصاري [...] في شهر الفضل لسنة [...] (٩٥٨هـ)[١]

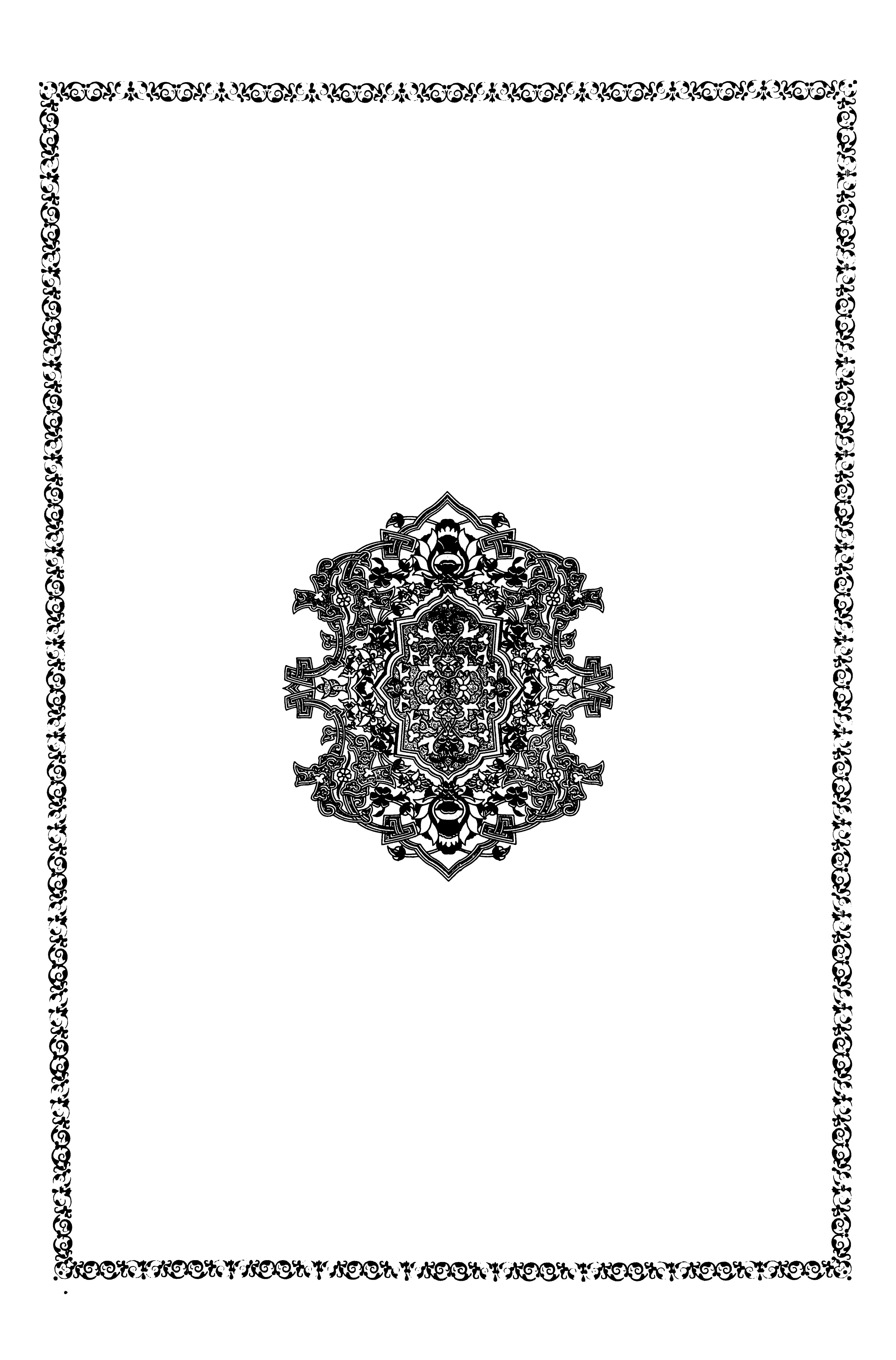
خاتمة النسخة (ي)

تم الكتاب نهار الثلاثاء المبارك في ثلاثة عشر في شهر محرم سنة (١١٣٨هـ) ، كتبه الفقير يوسف العشماوي المالكي ، غفر الله له ولوالديه بمنه وكرمه آمين ، والحمد لله رب العالمين .

تم .

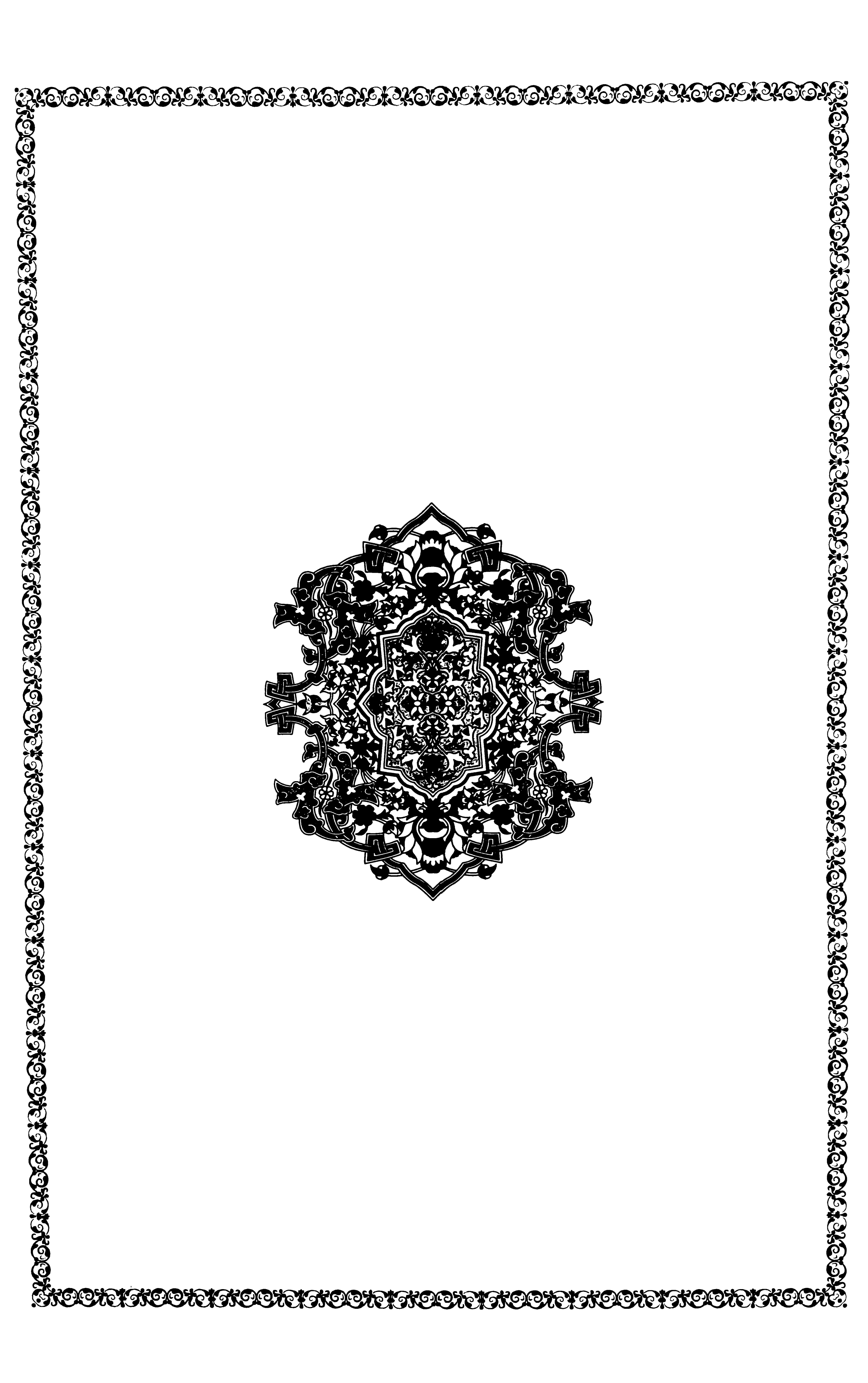
❁ ❁ ❁

(١) ينظر الكلام حول هـٰذا التاريخ في (وصف النسخ الخطية) (ص٥٩) .





الفهارس العامة



فهرس الآيات القرآنية

سورة آل عمران

فهرس الأحاديث والآثار



فهرس أهم آراء السعد وتحقيقاته البلاغية(١)

---

(١) المقصود بهذا الفهرس : ذكر أهم الآراء والمسائل والتحقيقات التي ذكرها السعد ، لا الاستيعاب ، والمقصود أيضاً : ذكر أهم المسائل والآراء التي تبنَّاها ؛ سواء كان ناقلاً لها عن غيره أو لا .

فهرس أسماء الكتب التي ذكرها المصنف

فهرس الأشعار والأرجاز

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أحلامكم لسقام الجهل شافية	الكلب	البسيط	الكميت	٧٢٨
تدبير معتصم بالله منتقم	مرتقب	البسيط	أبو تمام	٧٧٠
صدفت عنه ولم تصدف مواهبه	يخب	البسيط	أبو تمام	٥٤٠
كالغيث إن جئته وافاك ريقه	الطلب	البسيط	أبو تمام	٥٤٠
إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم	شهاب	الكامل	ربيعة بن ذؤابة	٧٤٤
أسكر بالأمس إن عزمت	العجب	المنسرح	-	٧١٩
		الباء الساكنة		
مبارك الاسم أغر اللقب	النسب	المتقارب	المتنبي	١١١
		التاء المكسورة		
رأى خلتي من حيث يخفى	تجلت	الطويل	عبد الله بن الزبير، وقيل: محمد بن سعيد الكاتب	٧٨٠
سأشكر عمراً إن تراخت منيتي	جلت	الطويل	عبد الله بن الزبير، وقيل: محمد بن سعيد الكاتب	٧٧٩
فتى غير محجوب الغنى	زلت	الطويل	عبد الله بن الزبير، وقيل: محمد بن سعيد الكاتب	٧٨٠
كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامة	وتجلت	الطويل	كثير	٥١٩
كأنها فوق قامات ضعفن بها	كبريت	البسيط	أبو العتاهية، وقيل: ابن الرومي	٥٢٨
ولازوردية تزهو بزرقتها	اليواقيت	البسيط	أبو العتاهية، وقيل: ابن الرومي	٥٢٨
		الجيم المضمومة		
من راقب الناس لم يظفر	اللهج	البسيط	بشار بن برد	٧٩٠
		الجيم المفتوحة		
وفاحماً ومرسناً	مسرجا	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	١٠٩
ومقلة وحاجباً	مزججا	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	١٠٩
		الجيم المكسورة		
إن السماحة والمروءة والندى	الحشرج	الكامل	زياد الأعجم	٦٦٠

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
تردى ثياب الموت حمراً	خضر	الطويل	أبو تمام	٦٧٥
فإن تولني منك الجميل فأهله	وشكور	الطويل	أبو نواس	٨٢٨
وإني جدير إذا بلغتك بالمنى	جدير	الطويل	أبو نواس	٨٢٨
وقد كانت البيض القواضب	بتر	الطويل	أبو تمام	٧٦٣
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها	والقمر	البسيط	محمد بن وهيب الحميري	٣٠١، ٤٢٠
وإن صخراً لتأتم الهداة به	نار	البسيط	الخنساء	٤٦٥
من راقب الناس مات هماً	الجسور	مخلع البسيط	سلم الخاسر	٧٩٠
تريا نهاراً مشمساً قد شابه	مقمر	الكامل	أبو تمام	٥٣٤
فدع الوعيد فما وعيدك	يضير	الكامل	عبد الله ابن عيينة،	
			أو: ابن أبي عيينة	٧٦٢
يا صاحبي تقصيا نظيركما	تصور	الكامل	أبو تمام	٥٣٤
وقبر حرب بمكان قفر	قبر	الرجز	-	١١٤
وترى الطير على آثارنا	ستمار	الرمل	الأفوه الأودي	٧٩٩
ما بال من أوله نطفة	يفخر	السريع	أبو العتاهية	٨١٢
		الراء المفتوحة		
فلم يبق مني الشوق غير	تفكرا	الطويل	علي بن أحمد الجوهري	٣١٠
وقد لاح في الصبح الثريا	نورا	الطويل	أبو القيس بن الأسلت	٥١٣
يزيدك وجهه حسناً	نظرا	مجزوء الوافر	أبو نواس،	
			وقيل: ابن المعذل	١٦٤
واعلم فعلم المرء ينفعه	قدرا	السريع	-	٤٧٣
أرانا الإله	أنارا	مشطور المتقارب	-	٧٧٤
		الراء المكسورة		
له همم لا منتهى لكبارها	الدهر	الطويل	بكر بن النطاح،	
			وقيل: حسان بن ثابت	٣٠٠
وإني لصبار على ما ينوبني	الصبر	الطويل	المعذل بن غيلان،	
			وقيل: أبو سعيد المخزومي	٤٧٨

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ما في وقوفك ساعة من باس	الأدراس	الكامل	أبو تمام	٨٠٩
		السين الساكنة		
ذر المآثر لا تذهب لمطلبها	اللابس	البسيط	لعله للسعد	٧٨٩
		الشين المكسورة		
أشاب الصغير وأفنى الكبير	العشي	المتقارب	الصلتان العبدي، وقيل: الصلتان السعدي	١٥٨، ١٦٣
		الصاد المفتوحة		
قالوا اقترح شيئاً نجد لك	وقميصا	الكامل	أبو الرقعمق	٦٨٥
		العين المضمومة		
أولئك آبائي فجئني بمثلهم	المجامع	الطويل	الفرزدق	١٨٦
الصنع إن يعجل فخير وإن	أنفع	الطويل	أبو تمام	٧٩٣
فإنك كالليل الذي هو مدركي	واسع	الطويل	النابغة الذبياني	٤٥٠
فوالله ما أدري أأحلام نائم	يوشع	الطويل	أبو تمام	٨١٤
كأن السحاب الغر غيبن تحتها	مدامع	الطويل	أبو تمام	٧٢٧
ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته	أوسع	الطويل	إسحاق بن حسان الخريمي	٣٠٩
حتى أقام على أرباض خرشنة	والبيع	البسيط	المتنبي	٧٠٤
سجية منهم تلك غير محدثة	البدع	البسيط	حسان بن ثابت	٧٠٥
قاد المقانب أقصى شربها نهل	سرع	البسيط	المتنبي	٧٠٤
قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم	نفعوا	البسيط	حسان بن ثابت	٧٠٥
للسبي ما نكحوا للقتل ما	زرعوا	البسيط	المتنبي	٧٠٥
إذا لم تستطع شيئاً فدعه	تستطيع	الوافر	عمرو بن معدي كرب	٦٨٤
على أني سأنشد عند بيعي	أضاعوا	الوافر	غلام أبي زيد	٨٠٨
إن الذين ترونهم إخوانكم	تصرعوا	الكامل	عبدة بن الطبيب	١٨٢
وإذا المنية أنشبت أظفارها	تنفع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٦١٧، ٦٣٣
وكأن النجوم بين دجاه	ابتداع	الخفيف	القاضي التنوخي	٥٠١
وليس بأوسعهم في الغنى	أوسع	المتقارب	أشجع السلمي	٧٩٥

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
هي الشمس مسكنها في	جميلا	المتقارب	العباس بن الأحنف	٦١٢

اللام المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أقامت مع الرايات حتى	تقاتل	الطويل	أبو تمام	٨٠٠
ألا أيها الليل الطويل ألا	بأمثل	الطويل	امرؤ القيس	٣٧٧
أنا الذائد الحامي الذمار	مثلي	الطويل	الفرزدق	٣٣٦
أيقتلني والمشرفي مضاجعي	أغوال	الطويل	امرؤ القيس	٣٦٩، ٤٩٨
غدائره مستشزرات إلى العلا	ومرسل	الطويل	امرؤ القيس	١٠٦
فعادى عداء بين ثور ونعجة	فيغسل	الطويل	امرؤ القيس	٧١٥
قفا نبك من ذكرى حبيب	فحومل	الطويل	امرؤ القيس	٧٧٩، ٨١٩
كأن قلوب الطير رطباً ويابساً	البالي	الطويل	امرؤ القيس	٥٣٥
وشوهاء تعدو بي إلى صارخ	المرحل	الطويل	ذو الرمة	٧١٠
وقد ظللت عقبان أعلامه	نواهل	الطويل	أبو تمام	٧٩٩
وقوفاً بها صحبي علي مطيهم	وتجمل	الطويل	امرؤ القيس	٨٧٩
ما أحسن الدين والدنيا إذا	بالرجل	البسيط	أبو دلامة	٦٧٨
فإن تفق الأنام وأنت منهم	الغزال	الوافر	المتنبي	٥٢٥
أوما رأيت المجد ألقى رحله	يتحول	الكامل	البحتري	٦٦٤
زعم العواذل أنني في غمرة	تنجلي	الكامل	-	٤٠٦، ٤٠٨
غمر الرداء إذا تعجب ضاحكاً	المال	الكامل	كثير عزة	٦٠٩
وإذا البلابل أفصحت بلغاتها	بلابل	الكامل	الثعالبي	٧٥٩
الحمد لله العلي	الأجلل	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	١١١
يقعي جلوس البدوي	المصطلي	الرجز	المتنبي	٥١٧
لاح أنوار الهدى من كفه	حال	مجزوء الرمل	-	٧٥٣
صدغ الحبيب وحالي	كالليالي	المجتث	رشيد الدين الوطواط	٥٣٦
وثغره في صفاء	كاللآلي	المجتث	رشيد الدين الوطواط	٥٤١

اللام الساكنة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
والشمس كالمرآة	الأشل	مشطور الرجز	ابن المعتز،	٥١٦، ٥٣٢
			وقيل: ابن أبي الشماخ	٥٤٤، ٥٤٥

فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق

ـ **الإبهاج شرح المنهاج**، للإمامين: أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي **السبكي** (ت٧٥٦هـ)، وأبي نصر **تاج الدين** عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، ط١، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، للإمام القارئ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني **البناء الدمياطي** (ت١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، ط٣، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **أخبار الظراف والمتماجنين**، للإمام الحافظ المؤرخ جمال الدين **أبي الفرج** عبد الرحمن بن علي **ابن الجوزي** (ت٥٩٧هـ)، تحقيق بسام الجابي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، دار الجفان والجابي، ليماصول، قبرص. دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

ـ **أساس البلاغة**، للإمام اللغوي النحوي المفسر أبي القاسم جار الله محمود بن عمر **الزمخشري** (ت٥٣٨هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **أسرار البلاغة**، للإمام البلاغي النحوي أبي بكر **عبد القاهر** بن عبد الرحمن **الجرجاني** (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود شاكر، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م)، مطبعة المدني، القاهرة، مصر. دار المدني، جدة، السعودية.

ـ **الأصمعيات**، لراوية العرب اللغوي الأديب أبي سعيد عبد الملك بن قريب **الأصمعي** (ت٢١٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧، (١٩٩٣م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ـ **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، للإمام عصام الدين إبراهيم بن محمد **الإسفرايني** (ت٩٤٣هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **الإعجاز والإيجاز**، للإمام اللغوي الأديب **أبي منصور** عبد الملك بن محمد **الثعالبي** (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمد إبراهيم سليم، طبع سنة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر.

ـ **أمالي ابن الحاجب**، للإمام النحوي الفقيه أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر **ابن الحاجب** الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق فخر قدارة، ط١، (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م)، دار عمار، عمان، الأردن. دار الجيل، بيروت، لبنان.

- الأوائل، للإمام اللغوي الأديب الشاعر أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ)، ط١، (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)، دار البشير، طنطا، مصر.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للإمام جلال الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للعلامة النحوي المقرئ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي المصري (ت١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- البديع في نقد الشعر، للإمام المؤرخ البلاغي الأديب مؤيد الدولة أبي المظفر أسامة ابن منقذ الكناني (ت٥٨٤)، تحقيق أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، ط١، (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر.
- البصائر والذخائر، للإمام الأديب أبي حيان علي بن محمد التوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق وداد القاضي، ط١، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، للإمام شمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت٧٤٩هـ)، تحقيق محمد مظهر بقا، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، دار المدني، مكة المكرمة، السعودية.
- البيان والتبين، لإمام اللغة أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، طبع سنة (١٤٢٣هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام الشريف الحافظ المحدث المسند اللغوي أبي الفيض محمد بن محمد مرتضى الزبيدي الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار فراج وجماعة من المحققين، ط١، (١٣٨٥هـ-١٩٦٥م)، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، لإمام الدنيا الحافظ ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمرو العمروي، ط١، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- التبيان في شرح الديوان، للإمام اللغوي الفرضي الأديب محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لنبان.
- تجريد البناني على المختصر، للعلامة الأديب مصطفى بن محمد البناني (ت بعد ١٢٣٧هـ)، بعناية إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، طبع سنة (١٢٨٥هـ-١٨٦٩م)، دار الطباعة العامرة، القاهرة، مصر.

- **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، عبد العظيم بن الواحد ابن أبي الإصبع المصري (ت٦٥٤هـ)، تحقيق حفني شرف، ط١، (١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.
- **تخريج أحاديث الإحياء**، المسمى: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»، للإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين **العراقي** (ت٨٠٦هـ)، ط١، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
- **التذكرة الحمدونية**، للإمام الأديب المؤرخ بهاء الدين أبي المعالي محمد بن الحسن بن محمد ابن حمدون البغدادي (ت٥٦٢هـ)، ط١، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، دار صادر، بيروت، لبنان.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، للإمام النحوي المفسر أثير الدين **أبي حيان** محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان **الأندلسي** (ت٧٤٥هـ)، تحقيق حسن هنداوي، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، دار القلم، دمشق، سورية. دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.
- **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، للإمام النحوي زين الدين خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **التمثيل والمحاضرة**، للإمام الأديب أبي منصور عبد الملك بن محمد **الثعالبي** (ت٤٢٩هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ط٢، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للإمام النحوي أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم **المرادي** المصري (ت٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن سليمان، ط١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، للإمام الأديب أبي منصور عبد الملك بن محمد **الثعالبي** (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع سنة (١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- **جمهرة أشعار العرب**، للشاعر الأديب أبي زيد محمد بن **أبي الخطاب القرشي** (ت١٧٠هـ)، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر.
- **جمهرة اللغة**، للإمام الشاعر اللغوي أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد **الأزدي** (ت٣٢١هـ)، تحقيق رمزي بعلبكي، ط١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- **حاشية الدسوقي على المختصر**، للإمام النحوي البلاغي المتكلم المحقق المتفنن محمد بن أحمد بن عرفة **الدسوقي** (ت١٢٣٠هـ)، وهي صادرة ضمن «شروح التلخيص»، طبعة مصورة عن نشرة دار أدب الحوزة الإيرانية لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **حاشية السيد الشريف على المطول**، للإمام المحقق المدقق أبي الحسن علي بن محمد **السيد الشريف الجرجاني** الحسيني (ت٨١٦هـ)، طبعت في هامش «**المطول**» سنة (١٣٣٠هـ)، بتصحيح عثمان أفندي وأحمد رفعت، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

ـ **حاشية الطيبي على الكشاف**، المسمى: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله **الطيبي** (ت٧٤٣هـ)، تحقيق ثلة من المحققين بإشراف محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، ط١، (١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م)، وحدة البحوث والدراسات، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

ـ **حاشية العبادي**، للإمام الفقيه النحوي اللغوي شهاب الدين أحمد بن **قاسم العبادي** (ت٩٩٤هـ)، نسخة جامعة الملك سعود، ذات الرقم: (٢٧٩٣).

ـ **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، للعلامة الشيخ حسن بن محمد **العطار** (ت١٢٥٠هـ)، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **حدائق السحر في دقائق الشعر**، للشاعر الأديب رشيد الدين محمد بن محمد العمري البلخي **الوطواط** (ت٥٧٣هـ)، تحقيق إبراهيم الشواربي، ط٢، (٢٠٠٩م)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر.

ـ **الحماسة البصرية**، للإمام الأديب صدر الدين أبي الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن **البصري** (ت٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ـ **الحماسة المغربية**، للشاعر الأديب أبي العباس أحمد بن عبد السلام **الجراوي التادلي** (ت٦٠٩هـ)، تحقيق محمد رضوان الداية، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، دار الفكر، دمشق سورية. دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

ـ **الحيوان**، لإمام اللغة أبي عثمان عمرو بن بحر **الجاحظ** (ت٢٥٥هـ)، ط٢، تحقيق محمد باسل عيون السود، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **خاص الخاص**، للإمام الأديب المؤرخ أبي منصور عبد الملك بن محمد **الثعالبي** (ت٤٢٩هـ)، تحقيق حسن الأمين، طبع سنة (١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

ـ **خزانة الأدب وغاية الأرب**، للإمام الأديب تقي الدين أبي بكر **ابن حجة الحموي** (ت٨٣٧هـ)، تحقيق عصام شقيو، طبع سنة (٢٠٠٤م)، دار الهلال ودار البحار، بيروت، لبنان.

ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، للإمام النحوي اللغوي عبد القادر بن عمر **البغدادي** (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام النحوي اللغوي المقرئ أبي العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد الخراط، طبع سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار القلم، دمشق، سورية.

ـ دلائل الإعجاز، للإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود شاكر، ط٣، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، مطبعة المدني، القاهرة، مصر. دار المدني، جدة، السعودية.

ـ دليل الطالبين لكلام النحويين، للإمام الفقيه المؤرخ الأديب مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (ت١٠٣٣هـ)، ط١، (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت.

ـ ديوان الأرَّجاني، للإمام الفقيه القاضي الشاعر ناصح الدين أبي بكر أحمد بن محمد الأرَّجاني (ت٥٤٤هـ)، شرح وتحقيق قدري مايو، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ـ ديوان الأعشى، للشاعر الجاهلي صناجة العرب أبي بصير ميمون بن قيس الوائلي أعشى قيس (ت٧هـ)، تحقيق محمد حسين، طبع سنة (١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

ـ ديوان الأفوه الأودي، للشاعر الجاهلي الحكيم صلاءة بن عمرو اليمني الملقب بالأفوه الأودي (ت نحو ٥٠ ق.هـ)، شرح وتحقيق محمد ألتونجي، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

ـ ديوان امرئ القيس، للشاعر الكبير أحد أصحاب المعلقات امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت٨٠ ق.هـ)، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ـ ديوان أوس بن حجر، للشاعر الجاهلي الحكيم أبي شريح أوس بن حجر التميمي (ت ٢ ق.هـ)، شرح وتحقيق محمد يوسف نجم، طبع سنة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، دار بيروت، بيروت، لبنان.

ـ ديوان البحتري، للشاعر الكبير أبي عبادة الوليد بن عبيد التنوخي الطائي البحتري (ت٢٨٤هـ)، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط٣، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ـ ديوان بديع الزمان الهمذاني، للإمام الأديب الشاعر أبي الفضل أحمد بن الحسين الملقب ببديع الزمان الهمذاني (ت٣٩٨هـ)، تحقيق يسرى عبد الغني، ط٣، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ ديوان البستي، للشاعر الأديب أبي الفتح علي بن الحسين البستي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

ـ ديوان بشار بن برد، للشاعر الكبير أبي معاذ بشار بن برد العقيلي (ت١٦٧هـ)، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، ط١، (٢٠٠٧م)، من منشورات وزارة الثقافة، الجزائر.

- ديوان **أبي تمام**، للشاعر العباس الكبير **أبي تمام** حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)، ومعه «شرح **الخطيب التبريزي**»، تحقيق محمد عبده عزام، ط٥، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- ديوان **جرير**، للشاعر الأموي الكبير أبي حرزة جرير بن عطية التميمي اليربوعي البصري (ت١١٠هـ)، تحقيق نعمان طه، ط٣، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- ديوان **الحارث بن حلزة**، للشاعر الجاهلي الخطيب **الحارث بن حلزة** اليشكري الوائلي (نحو ٥٠ ق.هـ)، جمع وتحقيق إميل يعقوب، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ديوان **سيدنا حسان بن ثابت**، لشاعر رسول الله الصحابي الجليل أبي الوليد **حسان بن ثابت الأنصاري** (ت٥٤هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.
- ديوان **الحطيئة**، للشاعر المخضرم الفحل أبي مليكة جرول بن أوس العبسي الملقب **بالحطيئة** (ت٤٥هـ)، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق مفيد قميحة، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ديوان **الحماسة**، للشاعر العباسي الكبير **أبي تمام** حبيب بن أوس بن الحارث الطائي (ت٢٣١هـ)، ومعه «**شرح ديوان الحماسة**» للإمام الأديب **الخطيب التبريزي** (ت٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، لبنان.
- ديوان **ابن خفاجة**، للشاعر الكاتب البليغ إبراهيم بن أبي الفتح **ابن خفاجة الأندلسي** (ت٥٣٣هـ)، تحقيق عبد الله سنده، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ديوان **الخنساء**، للشاعرة الصحابية المخضرمة تماضر بنت عمرو السلمية المعروفة **بالخنساء** (ت٢٤هـ)، تحقيق حمدو طماس، ط٢، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ديوان **دعبل الخزاعي**، للشاعر المجيد أبي علي دعبل بن علي **الخزاعي** (ت٢٤٦هـ)، شرح حسن حمد، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ديوان **أبي دلامة**، للشاعر **أبي دلامة** زيد بن الجون الأسدي (ت١٦١هـ)، شرح وتحقيق إميل يعقوب، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- ديوان **أبي ذؤيب الهذلي**، للشاعر المخضرم الفحل **أبي ذؤيب** خويلد بن خالد **الهذلي** (ت نحو ٢٧هـ)، تحقيق أحمد خليل الشال، ط١، (١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م)، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، مصر.
- ديوان **ذي الرمة**، للشاعر الأموي الفحل **ذي الرمة** أبي الحارث غيلان بن عقبة المضري (ت١١٧هـ)، برواية أبي العباس ثعلب، ومعه شرح **الإمام الباهلي** صاحب الأصمعي، شرح أحمد بسج، ط١، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **ديوان ابن الرومي**، للشاعر العباسي أبي الحسن علي بن العباس بن جريج **ابن الرومي** (ت٢٨٣هـ)، تحقيق حسين نصار، ط٣، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، للشاعر الجاهلي الحكيم زهير بن أبي سلمى المازني المضري (ت١٣ ق.هـ)، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق حنا نصر الحتي، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- **ديوان زياد الأعجم**، للشاعر المجيد أبي أمامة زياد بن سليمان **الأعجم** العبدي (ت نحو ١٠٠هـ)، جمع وتحقيق يوسف بكار، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- **ديوان السري الرفاء**، للشاعر الأديب أبي الحسن السري بن أحمد الكندي الملقب بالرفاء (ت٣٦٦هـ)، شرح كرم البستاني، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار صادر، بيروت، لبنان.
- **ديوان أبي الشيص**، للشاعر أبي جعفر محمد بن علي الخزاعي الملقب **بأبي الشيص** (ت١٩٦هـ)، صنعة عبد الله الجبوري، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان. دمشق، سورية.
- **ديوان الصاحب بن عباد**، للعلامة الأديب أبي القاسم إسماعيل بن عباد القزويني المعروف **بالصاحب بن عباد** (ت٣٨٥هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- **ديوان صريع الغواني**، للشاعر الكبير مسلم بن الوليد الأنصاري الملقب **بصريع الغواني** (ت٢٠٨هـ)، ومعه شرح أبي العباس وليد بن عيسى **الطبيخي**، تحقيق سامي الدهان، ط٣، (١٩٨٥م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- **ديوان الصمة القشيري**، للشاعر المجيد **الصمة** بن عبد الله **القشيري** الأموي (ت نحو ٩٥هـ)، جمع وشرح وتحقيق خالد الجبر، ط١، (٢٠٠٣م)، دار المناهج، عمان، الأردن.
- **ديوان الصنوبري**، للشاعر أبي بكر أحمد بن الحسن الضبي المعروف **بالصنوبري** (ت٣٣٤هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط٢، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.
- **ديوان ابن طباطبا**، للشاعر الأديب أبي الحسن محمد بن أحمد **ابن طباطبا الأصبهاني** (ت٣٢٢هـ)، جمع وتحقيق شريف علاونة، طبع سنة (٢٠٠٢م)، من منشورات جامعة ألبترا، عمان، الأردن.
- **ديوان طرفة بن العبد**، للشاعر الكبير أبي عمر **طرفة بن العبد** البكري الوائلي الجاهلي (ت٥٦٤م)، ومعه «**شرح الأعلم الشنتمري**»، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، ط٢، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م)، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، ودار الثقافة والفنون، البحرين.
- **ديوان العباس بن الأحنف**، لشاعر الغزل أبي الفضل **العباس بن الأحنف اليمامي** (ت١٩٢هـ)، تحقيق عاتكة الخزرجي، ط١، (١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

- **ديوان عبدة بن الطبيب**، للشاعر المخضرم المجيد **عبدة بن يزيد الطبيب** التميمي (ت نحو ٢٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط١، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، دار التربية، بغداد، العراق.
- **ديوان أبي العتاهية**، للشاعر العباسي الزاهد **أبي العتاهية** إسماعيل بن القاسم العنزي (ت٢١١هـ)، تحقيق شكري فيصل، ط١، (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥م)، دار الملاح للطباعة والنشر، دمشق، سورية.
- **ديوان عدي بن زيد**، للشاعر الجاهلي النصراني **عدي بن زيد** العبادي التميمي (ت نحو ٣٥ ق. هـ)، تحقيق محمد جبار المعيبد، طبع سنة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م)، من منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، العراق.
- **ديوان العرجي**، للشاعر المجيد أبي عمر عبد الله بن عمر الأموي القرشي الملقب **بالعرجي** (ت نحو ١٢٠هـ)، جمع وشرح وتحقيق سجيع الجبيلي، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.
- **ديوان سيدنا عمرو بن معدي كرب**، للصحابي أبي ثور **عمرو بن معدي كرب** الزبيدي (ت٢١هـ)، تحقيق مطاع الطرابيشي، ط٢، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.
- **ديوان الغزي**، للشاعر المجيد **أبي إسحاق** إبراهيم بن عثمان الكلبي الأشهبي **الغزي** (ت٥٢٣هـ)، تحقيق عبد الرزاق حسين، ط١، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات.
- **ديوان الفرزدق**، للشاعر الأموي الكبير أبي فراس **الفرزدق** همام بن غالب التميمي الداري (ت١١٠هـ)، بشرح إيليا الحاوي، ط١، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان.
- **ديوان القاضي التنوخي**، للإمام الفقيه **القاضي** الأديب الشاعر **أبي القاسم** علي بن محمد **التنوخي** (ت٣٤٢هـ)، تحقيق هلال ناجي، وهو صادر ضمن «مجلة المورد» (ع١) سنة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، بغداد، العراق.
- **ديوان القطامي**، للشاعر الفحل أبي سعيد عمير بن شييم التغلبي الملقب **بالقطامي** (ت نحو ١٣٠هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م)، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- **ديوان كثير عزة**، للشاعر الكبير أبي صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي الملقب **بكثير عزة** (ت١٠٦٥هـ)، جمع وشرح إحسان عباس، ط١، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- **ديوان المتلمس الضبعي**، للشاعر الجاهلي جرير بن عبد العزِّي الشهير **بالمتلمس الضبعي** (ت نحو ٥٠ ق. هـ)، برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، شرح وتحقيق حسن كامل الصيرفي، ط١، (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م)، من منشورات معهد المخطوطات العربية، التوفيقية، مصر.

- **ديوان المتنبي**، للشاعر الحكيم **أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي** الكوفي الكندي (ت٣٥٤هـ)، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار بيروت، بيروت، لبنان.
- **ديوان المرقشين**، للشاعرين الكبيرين **المرقش الأكبر** عمرو بن سعد (ت٥٧ ق. هـ) **والمرقش الأصغر** عمرو بن حرملة (ت٥٠ ق. هـ)، تحقيق كارين صادر، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.
- **ديوان المعاني**، للإمام اللغوي الأديب الشاعر **أبي هلال** الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد **العسكري** (ت بعد ٣٩٥هـ)، ط١، (١٩٠٠م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- **ديوان ابن المعتز**، للشاعر الأديب أبي العباس عبد الله **بن المعتز** العباسي (ت٢٩٦هـ)، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان.
- **ديوان معن بن أوس**، للصحابي الجليل الشاعر المخضرم الفحل **معن بن أوس** المزني (ت٦٤هـ)، صنعة نوري القيسي وحاتم الضامن، ط١، (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م)، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، العراق.
- **ديوان النابغة الذبياني**، للشاعر الجاهلي أبي أمامة زياد بن معاوية **النابغة الذبياني** (ت نحو ١٨ ق هـ)، طبع سنة (١٩١١م)، مطبعة الهلال، القاهرة، مصر.
- **ديوان أبي النجم العجلي**، للشاعر **أبي النجم** الفضل بن قدامة **العجلي** (ت١٣٠هـ)، تحقيق محمد أديب جمران، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.
- **ديوان أبي نواس**، لشاعر العراق **أبي نواس** الحسن بن هانئ بن عبد الأول البغدادي (ت١٩٨هـ)، تحقيق محمود أفندي واصف، ط١، (١٣١٦هـ ـ ١٨٩٨م)، المطبعة العمومية، القاهرة، مصر.
- **ديوان ابن همام**، للشاعر عبد الله **بن همام** السلولي (ت نحو ١٠٠ هـ)، جمع وتحقيق وليد السراقبي، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات.
- **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**، للإمام اللغوي النحوي المفسر أبي القاسم جار الله محمود بن عمر **الزمخشري** (ت٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الأمير مهنا، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- **رسائل الجاحظ**، لإمام اللغة أبي عثمان عمرو بن بحر **الجاحظ** (ت٢٥٥هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط١، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- **روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار**، للعلامة الباحث المتفنن محيي الدين محمد بن قاسم **ابن الخطيب قاسم الأماسي** (ت٩٤٠هـ)، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار القلم العربي، حلب، سورية.

- **زهر الآداب وثمر الألباب**، للإمام الأديب الناقد **أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري الحصري** القيرواني (ت٤٥٣هـ)، تحقيق زكي مبارك ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، للإمام الأديب نور الدين أبي علي الحسن بن مسعود **اليوسي** (ت١١٠٢هـ)، تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، ط١، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
- **سقط الزند**، للشاعر الفيلسوف **أبي العلاء** أحمد بن عبد الله بن سليمان **المعري** (ت٤٤٩هـ)، ط١، (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م)، دار بيروت ودار صادر، بيروت، لبنان.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المسمى: «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، للإمام النحوي نور الدين أبي الحسن علي بن محمد **الأشموني** (ت نحو ٩٠٠هـ)، تحقيق إميل يعقوب وحسن حمد، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **شرح التسهيل**، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله **ابن مالك** (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، دار هجر، القاهرة، مصر.
- **شرح التسهيل**، المسمى: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، للإمام النحوي محب الدين محمد بن يوسف التميمي المعروف **بناظر الجيش** (ت٧٧٨هـ)، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، ط١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، دار السلام، القاهرة، مصر.
- **شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان**، للإمام النحوي البلاغي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن عثمان **الزوزني** (ت٧٩٢هـ)، نسخة مكتبة برلين، ذات الرقم: (١٦٦).
- **شرح ديوان امرئ القيس**، للراوية الأديب **أبي سعيد** الحسن بن الحسين **السكري** (ت٢٧٥هـ)، تحقيق أنور أبو سويلم ومحمد الشوابكة، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات.
- **شرح ديوان المتنبي**، للإمام المفسر أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي **الواحدي** (ت٤٦٨هـ)، نشره فريدريخ ديتريشي، طبع سنة (١٨٤١م)، برلين، ألمانيا.
- **شرح ديوان المتنبي**، المسمى: «الفسر»، للإمام النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق رضا رجب، ط١، (٢٠٠٤م)، دار الينابيع، دمشق، سورية.
- **شرح الرضي على الكافية**، للإمام النحوي نجم الأئمة محمد بن الحسن **الرضي الأستراباذي** (ت نحو ٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، (١٩٩٦م)، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.

ـ **شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان**، للإمام الحافظ **جلال الدين** أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر **السيوطي** (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ـ **شرح العقيدة الكبرى**، المسمى: «عمدة أهل التوفيق والتسديد»، للإمام المتكلم المحدث **محمد** بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ)، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي، ط١، (١٤٤١هـ ـ ٢٠١٩م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

ـ **شرح الكافية الشافية**، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله **ابن مالك** (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، ط١، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، من منشورات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

ـ **شرح المفتاح**، للإمام المتكلم الأصولي المتفنن **سعد الدين** مسعود بن عمر بن عبد الله **التفتازاني** (ت٧٩٢هـ)، نسخة مكتبة حالت أفندي، ذات الرقم: (٤٥٨).

ـ **شرح المفضليات**، للإمام الأديب **أبي علي** أحمد بن محمد **المرزوقي** (ت٤٢١هـ)، نسخة مكتبة برلين، ألمانيا، ذات الرقم: (٦٦ i).

ـ **شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم**، للصحابي الشاعر الكبير الحصين بن بدر بن امرئ القيس التميمي السعدي الملقب **بالزبرقان** (ت نحو ٤٥هـ) والصحابي الشاعر الكبير أبي ربعي **عمرو** بن سنان **الأهتم** التميمي الملقب **بالمكحل** (ت٥٧هـ)، تحقيق سعود عبد الجبار، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ـ **الشفاء**، للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله **ابن سينا** (ت٤٢٨هـ)، تحقيق الأب قنواتي ومحمود الخضيري وفؤاد الإهواني، ط٢، (١٤٣٣هـ)، مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران.

ـ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، للإمام الأديب المؤرخ أحمد بن علي بن أحمد الفزاري **القلقشندي** (ت٨٢١هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، طبع سنة (١٩٨٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، للإمام اللغوي أبي نصر إسماعيل بن حماد **الجوهري** الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عطار، ط٤، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

ـ **صحيح البخاري**، المسمى: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»، لإمام الحفاظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل **البخاري** (ت٢٥٦هـ)، عني به محمد زهير الناصر، ط٣، (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م)، مصورة عن الطبعة السلطانية اليونينية، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان. دار المنهاج، جدة، السعودية.

ـ **صحيح مسلم**، المسمى: «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم»، للإمام الحافظ أبي الحسين **مسلم** بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، المطبعة العامرة، القاهرة، مصر، وتم اعتماد ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه لطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ـ **الصناعتين**، للإمام اللغوي الأديب الشاعر **أبي هلال** الحسن بن عبد الله بن سهل **العسكري** (ت بعد ٣٩٥هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبع سنة (١٤١٩هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ـ **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، للعلامة المتفنن **يحيى بن حمزة** الحسيني الطالبي الملقب **بالمؤيد** (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ـ **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، للإمام **بهاء الدين** أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي **السبكي** (ت٧٣٣هـ)، وهو صادر ضمن «شروح التلخيص»، طبعة مصورة عن نشرة دار أدب الحوزة الإيرانية لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **العقد الفريد**، للإمام الأديب الشاعر أبي عمر أحمد بن محمد **بن عبد ربه** بن حبيب **الأندلسي** (ت٣٢٨هـ)، تحقيق مفيد محمد قميحة وعبد المجيد الترحيني، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، للشاعر الأديب البلاغي النقاد أبي علي الحسن **بن رشيق القيرواني** (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ـ **عيار الشعر**، للشاعر الأديب أبي الحسن محمد بن أحمد **ابن طباطبا** (ت٣٢٢هـ)، تحقيق عبد العزيز المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ـ **غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة**، للإمام الأديب برهان الدين أبي إسحاق محمد بن إبراهيم المعروف **بالوطواط** (ت٧١٨هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١، (١٤٢٩ ـ ٢٠٠٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ **الفائق في غريب الحديث والأثر**، للإمام اللغوي النحوي المفسر أبي القاسم **جار الله** محمود بن عمر **الزمخشري** (ت٥٣٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ـ **الفتح على أبي الفتح**، للأديب الشاعر محمد بن حمد **ابن فورجة البروجردي** (ت نحو ٤٥٥هـ)، تحقيق رضا رجب، ط١، (٢٠١١م)، دار تموز، دمشق، سورية.

ـ الكامل في التاريخ، للإمام المؤرخ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق عمر تدمري، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ـ الكامل في اللغة والأدب، لإمام العربية أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

ـ الكتاب، لشيخ العربية الإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ـ كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، المعروف بـ «طبقات الكفوي»، للإمام القاضي الأديب المؤرخ محمود بن سليمان الرومي الكفوي (ت نحو ٩٩٠ هـ)، صورة عن مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ذات الرقم العام (٨٧٨٤٦)، إيران.

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط٣، (١٤٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لمحدث الشام أبي الفداء إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني الدمشقي (ت١١٦٢هـ)، ط١، (١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م)، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر.

ـ لسان العرب، للإمام اللغوي الحجة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت٧١١هـ)، ط٣، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

ـ المباحثات، للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله ابن سينا (ت٤٢٨هـ)، تحقيق محسن بيدارفر، ط١، (١٤١٣هـ)، مطبعة الأمير، بيروت، لبنان.

ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، للإمام ضياء الدين أبي الفتح نصر الله بن محمد ابن الأثير الكاتب الجزري (ت٦٣٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع سنة (١٤٢٠هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ـ مجمع الأمثال، للإمام اللغوي أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ـ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، للإمام المفسر اللغوي الأديب أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق عمر الطباع، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

ـ المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، ط١، (١٣٤٠هـ ـ ١٩٢١م)، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

- مسند الإمام أحمد، للإمام الحافظ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، طبع سنة (١٣١٣هـ)، المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للإمام اللغوي أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الحموي الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ)، بعناية وتحقيق أيمن الشوا، ط١، (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م)، دار الفيحاء ودار المنهل ناشرون، دمشق، سورية.

- المصون في الأدب، للإمام الأديب أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، (١٩٨٤م)، طبع في مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

- المطول في شرح تلخيص المفتاح، للإمام المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، طبع سنة (١٣٣٠هـ)، بتصحيح عثمان أفندي وأحمد رفعت، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للإمام الأديب الشريف أبي الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

- المعجم الأوسط، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن الحسيني، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الحرمين، القاهرة، مصر.

- معجم البلدان، للإمام الأديب المؤرخ الرحالة شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، عني به المستشرق وستنفيلد، ط٢، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

- المعجم الكبير، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.

- معرفة السنن والآثار، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط١، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، من منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان. دار الوعي، حلب، سورية، القاهرة، مصر. دار قتيبة، دمشق، سورية، بيروت، لبنان. دار الوفاء، القاهرة، مصر.

- معيار العلم في المنطق، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، ط١، الإصدار الثاني، (١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

- **مغني الطلاب شرح متن إيساغوجي في علم المنطق**، للعلامة محمود بن حافظ حسن **المغنيسي** (ت١٢٢٢هـ)، تحقيق عبد الرزاق النجم، ط١، (١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م)، دار التقوى ودار الفيحاء، دمشق، سورية.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، للإمام النحوي جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف **ابن هشام الأنصاري** (ت٧٦١هـ)، تحقيق صلاح عبد العزيز السيد، ط٢، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، دار السلام، القاهرة، مصر.
- **مفتاح تلخيص المفتاح**، للإمام الأديب شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبي **الخلخالي** (ت نحو ٧٤٥هـ)، تحقيق هاشم محمود، ط١، (٢٠٠٧م)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر.
- **مفتاح العلوم**، للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر **السكاكي** (ت٦٢٦هـ)، تحقيق نعيم زرزور، ط٢، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **مفتاح المفتاح**، للإمام القاضي المتكلم المفسر البلاغي **قطب الدين** محمود بن مسعود **الشيرازي** (ت٧١٠هـ)، نسخة مكتبة فيض الله، ذات الرقم: (١٨٥٣).
- **المفصل في صنعة الإعراب**، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر **الزمخشري** (ت٥٣٨هـ)، تحقيق علي بو ملحم، ط١، (١٩٩٣م)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، للإمام الحافظ المؤرخ **شمس الدين** أبي الخير محمد بن عبد الرحمن **السخاوي** (ت٩٠٢هـ)، تحقيق محمد عثمان الخشت، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- **مقامات الحريري**، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي محمد القاسم بن علي **الحريري** (ت٥١٦هـ)، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، ط١، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.
- **المنتحل**، للإمام الأديب **أبي منصور** عبد الملك بن محمد **الثعالبي** (ت٤٢٩هـ)، تحقيق أحمد أبو علي، ط١، (١٣١٩هـ - ١٩٠١م)، المطبعة التجارية، الإسكندرية، مصر.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، لشيخ الإسلام **محيي الدين** أبي زكريا يحيى بن شرف **النووي** (ت٦٧٦هـ)، ط٢، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، للإمام الفقيه البلاغي أبي العباس أحمد بن محمد **ابن يعقوب الولالي المغربي** (ت١١٢٨هـ)، وهو صادر ضمن «شروح التلخيص»، طبعة مصورة عن نشرة دار أدب الحوزة الإيرانية لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، للإمام الأديب شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم **النويري** البكري (ت٧٣٣هـ)، ط١، (١٤٢٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر.
- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، للإمام المتكلم المفسر الأصولي **فخر الدين** أبي عبد الله محمد بن عمر **الرازي** (ت٦٠٦هـ)، تحقيق نصر الله أوغلي، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، دار صادر، بيروت، لبنان.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام اللغوي مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الشيباني **الجزري** (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م)، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للإمام الحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر **السيوطي** (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، القاهرة، مصر.



محتوى الكتاب

❁ ❁ ❁